بسم الله الرحمن الرحيم

معارف الكافية
و
عوارف الجامی

كتاب مبسوط مفصل ملتقط من آلاف الصفحات من شروح الكافية و
الفوائد الضيائية وزبدة اسرار المحققين وعصارة رموز المدققين
وخلاصة انظار العلمآء الاعلام ونتيجة افكار الفضلاء العظام

(المجلد الاوّل)

تاليف
الشيخ الأستاذمولانا رشيد أحمد بن الحافظ القاري محمد جميل
بن نور محمدي بن نورحسن بن غلام حسن بازدخيل البازخيلوي

الناشر
المدرسة العربية قاسم العلوم
درشخيله بالا، چيناله، مٹه، سوات

بسم الله الرحمن الرحيم

العالم الكبير الخليفة المجاز للمجاهد الكبير البطل الجليل الصوفى ولى احمد سنداكئى بابا رحمه الله الشيخ مولانا سيد محمود المعروف به صندل بابا زيد مجده

ألحمدللّٰه وحده والصلاة والسلام على من لانبى بعده

أما بعد:

فأكتب هذه السطور وبين يدىّ كتاب صاحب الفضيلة مولانا رشيدأحمدحفظه اللّٰه ورعاه، الذى سماه "معارف الكافية وعوارف الجامي" فقد قام سماحة المؤلف بتحقيق علمي رصين ، وأتى بأجوبة قوية مشيّدة بالدلائل والبراهين للأسئلة العويصة الصعبة التي هي شأن كتاب العلامة الجامي وذلك في كلماته المسلسلة السهلة حيث جعلها على طرف الثمام بفضل الملك المِنعام

يتعلق سماحة المؤلف بالتعلق العلمي بالخصوص بالعلامة الكبير المحدث الشيخ فضل محمد رحمه اللّٰه فالمؤلف ابن أخته' وقدترعرع في البيئة التى أجراه الصافية المباركة.

لقد درس سماحة المؤلف في المناهل الكبرى العديدة، ورحل لطلب العلم إلى أقطار شتّى، وتلمّذ على الأعلام الجهابذة فروىٰ عطشانه العلمي في علم المنطق ب"چكيسر" و"مارتونك"وكانتا مشهورتين في العلوم العقلية ثم رجع إلى كراتشي ودرس في "جامعة العلوم الاسلامية بنورى تاؤن" وفي آخرالأمر رجع إلى خاله وتخرج به في جامعة "مظهر العلوم" .

تمهر المؤلف في كافة العلوم المتداولة خاصة في العلوم العقلية كمارزقه اللّٰه أخلاق حسنة وزكاوة فائقة.

وفي هذه الأيام يلقى دراسات علمية في مدرسة"قاسم العلوم" چيناله ، درشخيله ، سوات۔ فأصبح يشار إليه بالبنان في العلوم العقلية ويصار إليه الركبان في العلوم النقلية ويَرِدُ

عليه عطشى العلوم من مختلف أرجاء المعمورة، وللمؤلف صلة وطيدة بي' كما كان من أول المتعلقين بى'

فلقد كان كتابه تحفة أنيقة ومنحة خلية ولهوة جزيلة للخلان ولمحبى العلم والعرفان ولفحول النحوو سائر الفنون والقرآن إذ قد ألفه في ضوء تجربته الطويلة تشتمل على أعوام عديدة' وبالجملة فالكتاب كاف شاف لحل عويصات الكافية وشرحه للعلامة عبدالرحمٰن الجامى وبهذه المناسبة أهنئه بأسمى تحيات وأجمل تبريكات' وفي الواقع أن مصدرنا الأصيل الكتاب والسنة فبهما يعرف الحق من الباطل والغث من السمين وهما ينيران لنا السبل التي تتراكم عليها ظلمات بعضها فوق بعض وإن هذه العلوم العالية كصرح مصنوع من لبن ذهب وفضة والعلوم الآلية من الصرف والنحووما إلى ذلك كبنيان مرصوص لهافالمؤلف الفاضل أحد مشيدى هذا الصرح من بينها يتلالأ كتابه هذا والله عزوجل أسئل أن يتقبل من المؤلف هذ ا العمل الصالح ونفع بهذا الكتاب العلماء الأجلة والطلبة الأعزة' اللهم اجعل سعي المؤلف مشكوراً وذنبه مغفوراً وعمله مقبولا وتجارته لن تبور.

وكتبه أحقر العباد

سيد محمود صندلي عفى عنه

من٨ جمادى الاولىٰ ١٤٢٥ھ ٢٧ جون ٢٠٠٤ء

بسم الله الرحمن الرحيم

المحدث الكبير جامع المعقول والمنقول الشيخ مولانا مغفور الله زيد مجده شيخ الحديث بدارالعلوم حقانيه أكوره خٹك

الحمد لله رب العالمين' والعاقبة للمتقين' والصلوٰة والسلام على سيد الأنبيآء والمرسلين محمد وآله وأصحابه أجمعين' أمابعد فلما كان علم النحو من مبادى العلوم الشرعية' وأعظم مايستمد به في تفهم مراد المتكلم بكلامه وكان كتاب الكافية الذى صنفه العلامة الفهامة محقق العصر المشهور بابن حاجب المتوفى سـ٦٤٦ھ أجمع لقواعد الفن وأحسن ترتيباً وأكثر نفعاً ورائجاً في الدرس والتعليم، ولكن كان في عباراته غموض ودقة وصعوبة فتصدى العلماء لشرحه وإيضاحه وسعوا فيه، ولمتانة عباراته وعذوبتها وفخامة كلماته وجزالة ألفاظه أكثروا في شرحه' ولقد عد صاحب كشف الظنون شروح هذاالكتاب سبعة وأربعين شرحاً من العلماء المتقد مين إلى هذاا لعصرالحاضر وقدجرت سلسلة الشروح إلى يومنا هذا'وفي يومنا هذا وإن ذهب المحققون والمدققون مع تحقيقاتهم وتدقيقاتهم لكن قد يوجد في الجبال جبال العلوم 'ومنها الأخ في الله المحقق المدقق صاحب التقرير والتحرير حضرة العلامة رشيد أحمد الشاب علما وعمراً زيد علمه وعمره ' تصدى لحل مغلقات هذا الكتاب وشرح معضلا ته وكشف أسراره وبيان مرموزاته بطورجديد عجيب ولقد أجادفيما أفاد ولله دره' وأسئل الله تعالىٰ أن يتقبّل جهده ويجعل مجهوده نافعاً للطلبة والمدرسين ومن الصدقات الجارية والباقيات الصالحات له وذخراًله إلى يوم الدين آمين.

ويرحم الله عبدا قال امينا

العبدالأفقر مغفورالله

خادم الحديث

بدارالعلوم حقانية أكوڑه خٹك

بسم الله الرحمن الرحيم

الناقد البصير المحدث الكبير صاحب نثر الأزهار شرح شرح معانى الآثار أستاذ الأساتذة الشيخ مولانا محمد أمين زيد مجده مدير جامعه يوسفيه وام هنگو

إلى الأخ المفضال مولانا رشيدأحمد زيدت معارفكم ومعاليكم أوعمت فيوضكم وبركاتكم

السلام عليكم ورحمة اللّٰه وبركاته

وبعد:

فقد وصلني نسخة من تاليفكم المائع النفيس "معارف الكافية وعوارف الجامي" وتصفحته حيث اطلعت على بعض مباحثه المهمة فسّرلي أيما مسّرة'

لقد اعتذرت إلي فضيلتكم في الكلمة التي جرت بيننا هاتفياً فلا أراني أهلاً للتعليق' فضلاً عن التقريظ على أمثال هذه الدراسات التحقيقية العلمية، وبالتالي فإن هذا العبد الضعيف يتوحش عن هذه الأمور ، ذلك إن بضاعتى مزجاة وأوطابى صِفُر ولكم بسعي مشكور وفضل مبرور حيث ألفتم هذا السفر العظيم الذي في الحقيقة يعرف مكانته عباقرة هذه العلوم وأفذا ذها ، وفي العصر الحاضر إذا نحلّل تحليلاشاملا أونستعرض استعراضاً منطبقا فلانرئ أحدا من العلماء يخطر على بالهم مكانة هذه المباحث المهمة فضلاً عن درا ستها وقرائتها اللهم إلّامن ند ر منهم ويليتني لوخرج هذا الكتاب قبل هذا القرن فكم من مستفيد عن هذه المباحث' وفي الختام يدعو العبد الفقير أن يتقبل اللّٰه تعالى عن المؤلف العلام ذلك السعى المشكور وينفع به حملة الكتاب والسنة والطلبة الكرام نفعاً كثيرا كثيرا۔

وكتبه

خادمكم العبيد الفقير

محمد أمين الاوركزئى عفى اللّٰه عنه

٢٦من جمادى الثانية ١٤٢٥ھ

بسم اللہ الرحمن الرحیم

المحدث الكبير العالم البصير الدكتور الشيخ مولانا شير على شاه زيد مجده
شيخ الحديث بدارالعلوم حقانيه أكوڑه خٹك

الحمدلِلّٰه ربّ العالمين ' والصّلوة والسّلام على المبعوث رحمةً للعالمين ' سيدنا ونبينا محمد بن عبدالله الامين، وعلى آله وأصحابه الغرالميامين ' وعلى من تبعهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين "معارف الكافية وعوارف الجامى" (قسم المعرب) لأخينا في الله فضيلة الشيخ الفاضل رشيد أحمد المظهرى مدير جامعة قاسم العلوم درشخيله بالا، فوجدته شرحا عظيما نافعا مفصّلا مشتملاً على ألف صفحة باللغة العربية الفصحى ' ولاريب أنّ المؤلّف المحترم قدخدم بهذا الشّرح علم النحو خدمة عظيمة وجعل شرحه خاتمة الشروح للكافية حيث تتبّع آلاف الصفحات من المراجع النحوية الهامّة والتقط منها الجواهر النحوية والدررللغوية يسهّل بها لطلاب الكافية الاستفادة من العبارات المغلقة لكتاب الكافية، وأسال الله تعالى أن يجعل شرح هذا مرجعاً للمسائل النحويّة وينفع به رواد العلم وطلّاب النحو، ويجعله في ميزان حسناته يوم لاينفع مال ولابنون إلا من أتى اللّٰه بقلب سليم ' وصلى الله تعالىٰ على أشرف رسله وخاتم أنبيائه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

شير على شاه عفاالله عنه

خادم الطلبة

بجامعة دارالعلوم الحقانية أكوڑه خٹك

١٠ جمادى الثانية ١٤٤٥ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

(٤) المحدث الكبير جامع المعقول والمنقول الشيخ مولانا رحيم الله زيد مجده شيخ الحديث بمظهر العلوم مينگوره

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى...... أمابعد

فإني طالعت بعض المواضِع من هذا الكتاب علمت أن هذا لحل الكافية كاف، وللطالبين مفيد ......جزى الله لمؤلفه وكاتبه وقارئه (آمين)

رحيم الله عفى عنه

خادم الحد يث النبوي

بمدرسة مظهرالعلوم مينگوره سوات

بسم الله الرحمن الرحيم

أستاذ الأساتذة الحافظ القارى وخالى وأستاذى الشيخ مولانا فضل حليم زيد مجده ناظم التعليمات بمدرسه مظهر العلوم مينگوره سوات

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلىٰ اله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين......أمابعد:

فقد لاحظت "معارف الكافيه وعوارف الجامى "لابن الأخت الشيخ رشيدأحمد حفظه الله من مواضع عديدة فوجدته شرحاً وافيا نافعاً للطلاب، ومع الأسف لاأستطيع لأجل ضعفي أن أطالع جميع الكتاب ولكن الله تبارك وتعالىٰ أسأل أن يجعل خالصاً لوجهه الكريم فإنه على ذلك قدير وبالاجابة جدير، وصلى الله تعالىٰ على خيرخلقه سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين:

كتبه **فضل الحليم**

خادم العلوم الدينية

بمدرسة مظهر العلوم مينگورة سوات

بسم اللہ الرحمن الرحیم

صاحب الفضيلة الصوفى حفيدالشيخ سنڈاكى بابا رحمه الله الشيخ
حضرت مولانا عبدالرحيم زيد مجده مدير مدرسه رحمانيه دنڈي سنڈاكي

الحمدللّٰه و كفىٰ و سلام على عباده الذين اصطفىٰ

و بعد:

فـقـد تشرفت بتسريح النظر في كتاب (معارفِ الكافيه وعوارف الجامى)الّذى قام بتـأليـفـهٖ أخونا في اللّٰه الشيخ الفاضل المناظر لعقائد أهل السنة والجماعة مولٰنا رشيد أحمد حفظه المنان عن حسود الزمان، فهو تأليف لطيف وتصنيف شريف وندعو من اللّٰه تعالى أن يـجزى لهذا العمل الصالح للمؤلف ولمن ساعده فيه فوجدته في غاية النفع والإفادة لطلاب النحو في بيان أصوله وقواعده ومعارفهٖ وعوارفه ونكاتٍ لايجدها القارئ في غيره وهو جدير بـأن يكون زادالطالب في السفر والحضر' فإنه يغنى القارئ مما عداه' وقد وقف الشيخ عمره لـنشر الـعـلـوم الـديـنية الإسـلامية' وهو شرح للكافيه والجامي كليهماوهذا تصنيف جامع ونسـأل اللّٰه تعالىٰ أن يتقبّله بقبول حسن ينفع به ويجزى صاحبه أحسن الجزاء وبارك اللّٰه في حيـاتـهٖ ونـفـعـه ونـفـع بـه ويسربه قريحة المعلمين والمتعلمين فجزاك اللّٰه يارشيد خيراً على ماصنفت لأهل الدين خيراً .

عبدالرحيم

خادم مدرسه رحمانيه

دنڈئے بر کلے،سنڈاکے

بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

هذه الأشعار لمحب الله شريفي ابن مولوی محمد شريف البدخشانی تلميذ المؤلف أوصى حين فراغه من المدرسة قاسم العلوم أن تجعل هذه الأشعار جزء من هذا الكتاب

بشنو سخن انشاء کنم از آن معارف ☆ والا است سراپردہ دامان معارف
نازم بہ سر موج خروشان معارف ☆ ناید بہ قیم گوہر غلطان معارف
محتاج بیا در لب دوکان معارف

درکافیہ شرحیست کہ چون نشرح صدرست ☆ رخشندہ میدان چہ ان لیلہ بدراست
افشردہ ز آہ وطپش لیلہ قدر است ☆ آثار دعاو طلب دم دم فجر است
دیدم کہ خداداده بستان معارف

چشم سراین دہر ندیدہ است مثالش ☆ ہر مغز ندارد تب ارمان وخیالش
ہر دیدہ نبیند چمن وباغ بہارش ☆ ہر لب نرسد بر قدح مست وخمارش
کز جوش عوارف شدہ عرفان معارف

سرگشتہ اگر از طلب کافیہ بود ☆ منفی شدہ از فہم بصد نافیہ بودی
از صاعقہ جامی اگر خائفہ بودی ☆ گویا بر نظرگاہ چنین وافیہ بودی

اکنون برہت شمع فروزان معارف

درحل عویصات وجملہا ومثلہا ☆ در قسمت وصف ہمہ اسباب وعللہا
درراہ وبری بیشہ ودامان قللہا ☆ نازم بسوات وبدرشخیل وچتلہا
اینجا است کہ زینجاست نیاکان معارف
خاموش کند نیمہ چراغ دیگران را ☆ تغلیق کند باب طراز دیگران را

واماندہ کند صولت باز دیگران را ☆ پژمردہ کند غنچہ باغ دیگران را
آید بمیان لعل بدخشان معارف

الحمد ترا گویم خواہم ز جنابت ☆ برعفو موشح بنما جملہ حسابت

از اہل علم دور مکن بادہ نابت ☆ پردہ مکند کس زرہ قہر و عنابت
محو گنہ برکش تو بہ پایان معارف

عارف شوی از برعہ اہلال بہ نامش ☆ پرسیدہ ام از روی خرد سال تمامش

گفتا کہ بگیر ہجرت آن فخر انامش ☆ از کعبہ وتا(۲) یافتی تاریخ تمامش

برنظم نہم سرمہ چشمان معارف
آسودہ نہ ام بلکہ زداغم بہ خودآبم ☆ از زاغم وبیراغ بصد سینہ کبابم
اشک ایست کہ دامن برداز بام سحابم ☆ ریزم چہ ''شریفی'' ہمہ در بستر خوابم
تاجلوہ دہم زینت شایان معارف

(۲)۱۴۲۲ ہجری قمری

بسم اللّٰه الرحمٰن الرحيم

مقدمة

بين يدى الكتاب

الحمد للّٰه رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلوٰة والسلام على رسوله محمد وآله وأصحابه أجمعين ،أمابعد فإنه لما وفقني اللّٰه تعالى لتدريس الكتب الدينية ووُفِّقْتُ من بينها لتدريس الكافية لابن الحاجبؒ مع شرحها للعلامة الجاميؒ و لم أكن أكتفي لحل العويصات ودفع الشبهات بما هو المشهور من الشروح المعدودة بل استوعب ما تيسر لي من الشروح والحواشي ووجدت فيها أسرارا ولطائف ورموزا ومعارف فقلت في نفسي: أنه لو جَمَعْتُ هذه الأسرار والرموز وضممت إليها ماسمعت من الأبحاث الشريفة من الأساتذة الكرام ذوي العلوم والعرفان وأيضا زدت عليه ما أجده في قلبي من جانب الرحمٰن من نكات لطيفة لحصل منه كتاب يكون في موضوعه شيء نادر الوجود وغزارة علومه وكرامة معلومه خير موجود مع التنبيه على ما وقع في الكتب المتداولة مما ظننت عليه أنه لايوافق بما في نفس الأمر فشمرت عن ساعد الجد لهذا العمل العظيم والخطب الجسيم توكلا على رب الأرباب وإن لم أكن لقصور العلم من أهل هذا الباب فجاء بحمداللّٰه تعالىٰ مفيض الخير والجود من كتم العدم إلى ساحة الوجود. **وليعلم** أن هٰذه المقدمة وإن كانت حقها أن تكون البحث فيها مما يتعلق بهذا الفن أي النحو أو بالكتابين اللذين هذا الكتاب شرح لهما من الكافية وشرحها للجامي **ولكن** لما رأينا أمرين . **الأول** غلبة التعليم الإنجليزي **والثاني** مداخلة طائفة من العلماء في الكتب التي يشتمل عليها الدرس النظامي حتى ظهر أثر ذلك على كتب النحو حيث ردوا على مثل مبحث الحاصل والمحصول لأنه ممايتعلق بالمنطق والمعقول والكافية وشرحها الجامي وكذا من الردود على المنطق وغير ذلك من الكتب التي يشتمل عليه الدرس النظامي وكأن منظمة "وفاق المدارس" جارية على وفق معتقد هؤلاء الرجال سالكة على مسلكهم حيث أخرجوا في العام الماضي (سنة ١٤٢٤)أيضا بعض الكتب مما كان يشتمل عليه الدرس النظامي مثل سلم العلوم والميبذي والمطول وشرح العقائد إلى عذاب القبر أردت أن أذكر في هذا الباب شيئا وإن

کان فیه شيء من الغربة .والأمر إلیکم في الحکم بما ترونهم من الحق ، وهذه نبذة من الکتاب الذي سیأتي إلیکم في هذا الموضوع غیر بعید في انتصار الدرس النظامي إن شاء اللّٰه تعالی وما یجيء من الردود في هذه المقدمة أوفي الکتاب بعدها فلیس الغرض منه إلا إظهار الحق لا الرد علی ذات أحد واللّٰه أسأل التوفیق في البدایة والنهایة والوصول إلی الهدایة والعصمة من الغوایة

بیان شرافة العلوم الدینیة

ولکن یجب قبل الخوض في المقصود بیان شرف هذا العلم فنقول: إن هذا العلم له شرف وفضل ومکانة علیٰی حیث قال اللّٰه تعالي: ﴿ إنما یخشی اللّٰه من عباده العلماء ﴾ وقال في مقام آخر﴿ یرفع اللّٰه الذین آمنوا منکم والذین أوتوا العلم درجات﴾ وقال ﴿ قل هل یستوي الذین یعلمون والذین لا یعلمون﴾ وعن معاذ بن جبلؓ أنه قال قال رسول اللّٰهﷺ تعلموا العلم فإن تعلمه للّٰه تعالی خشیة ،وطلبه عبادة ،ومذاکرته تسبیح، والبحث عنه جهاد ،وتعلیمه لمن لا یعلمه صدقة ،وبذله لأهله قربة ،لأنه معالم الحلال والحرام ،ومنار سبل أهل الجنة ، وهو الأنیس في الوحشة ،والصاحب في الغربة،والمحدث في الخلوة ،والدلیل علی السراء والضراء ،والسلاح علی الاعداء ،والزین عند الأخلاء یرفع اللّٰه تعالی به أقواما فجعلهم في الخیر قادة وأئمة تقتص آثارهم ،ویقتدی بفعالهم، ترغب الملئکة في خلتهم ،وبأجنحتها تمسحهم ، یستغفر لهم کل رطب ویابس وحیتان البحر وهوامه وسباع البر وأنعامه، لأن العلم حیاة القلوب من الجهل، ومصابیح الأبصار من الظلم، یبلغ العبد بالعلم منازل الأخیار والدرجات العلی في الدنیا والآخرة، والتفکر فیه یعدل الصیام، ومدارسته تعدل القیام ، به توصل الأرحام وبه یعرف الحلال والحرام، هو إمام والعمل تابعه ،ویلهمه السعداء ویحرمه الأشقیاء ،أورده ابن عبد البر في کتاب جامع بیان العلم باسناده وقال: هو حدیث حسن جدا ، وفي إسناده ضعف ، وروی أیضا من طرق شتی موقوفا علی معاذؓ وقد یقال: الموقوف في مثل هذا کالمرفوع لأن مثله لایقال: بالرأی وقال الشافعي من شرف العلم أن کل من نسب إلیه ولو في شيء حقیر فرح ومن رفع عنه حزن. کذا في کشف الظنون لحسن چلپی مقدمه ج۱ صفحه۱۸ .

بیان أن المسلمین فتنوا من جهات مختلفة، وما نحن بصدد بیانه فتنتان ، فتنة من الأغیار وفتنة من داخل البیت

واعلم أن الفتن المتوجهة إلی المسلمین لا تعد ولا تحصی ولکن ما نحن بصدد ذکرها هٰهنا اثنتان ، **الأولی** منهما ما ابتلي به المسلمون من جانب الأغیار من غلبة التعلیم الإنجلیزي علیهم **والثانیة** منهما فتنة المداخلة من بعض العلماء في نصاب التعلیم الجاري من زمان في مدارس

المسلمين وهو الدرس النظامي .

بيان الفتنة الأولى

اعلم أن العلم على قسمين ، علم دنيوي ، وعلم أخروي ولما لم تبق العلوم الدنيوية علوما دنيوية فقط بحيث تكون سببا لتحصيل المعاش بدون أن تكون فيها ما تتضرر به العقيدة الاسلامية والعمل الصالح بل أدخل فيها أهل المغرب ما يفسد به عقيدتنا الاسلامية والعمل الصالح الاسلامي ويتأثر فيه صورة المسلم وسيرته ومن أثر ذلك ترى اليوم من صورة المتعلمين في الجامعات العصرية والكليات كيف شأنهم في ظاهر حالهم وملبسهم ومطعمهم ومسكنهم وجميع أمور معاشهم لا ترى الواحد في المأة من يكون متلحيا فهل أمرنا رسولناﷺ بحلق اللحى وقطعها أم أمربأعفائها كما جاء في الحديث " أعفوا اللحى واحفوا الشوارب" وترى إلى وضع شعررؤسهم لا ترى الواحد في مأة يكون شعر رأسه وفق سنة نبيناﷺ،وكما ترى وضع لباسهم كيف لباسهم؟ وظهرأن الشاب المسلم الذي كان حقه أن يكون مدافعا عن حريم الدين مضحيا نفسه للإسلام وناشر كلام ربه في العالم كله صارمن حيث الظاهر والباطن كأنه من أهل المغرب يأكل مثل ما يأكلون ويبول كما يبولون ويلبس كما يلبسون بحيث لا يستطيع أن يبول ويستنجى في ذلك اللباس ويركع ويسجد فيه وذهبت منه الحياء ولم يبق فيه العهد والوفاء ألا ترى أن لابس القميص لو أدخل ذيل قميصه من جانب خلفه في سرواله هل يستطيع أن يمشي في الطريق والناس ينظرون إليه ؟ فكيف تحمّل أن يلبس لباسا في جميع أوقاته ليس له ذيل لا من الخلف ولامن قدامه ، وأيضا من آثار تأثره من أهل المغرب أنه لايستطيع أن يتكلم في الأردوية مثلا بل يدخل فيه الكلمات الانجليزية ويفتخر به ، ولهذا نسمع المحاورات المذياعية من المتخرجين من الإدارات العصرية مثل وزرائنا وغيرهم من المسئولين في الإدارات الحكومية لا يقدرون على التكلم بالأردوية مع كونهم أهل هذا اللسان بدون إدخال الكلمات الانجليزية ، ومن أجل هذا التعليم الإنجليزي وغلبة ظاهر آثارهم علينا أنا نرى في الجرائد وزرائنا الكبار حين زيارة بعض أهل المغرب ديارنا لا نستطيع من هو وزيرنا المسلم المومن ؟ومن هو غير مسلم ؟ولا نقد رأن نفرق بينهم ولهذا قد فاز وأفلح " لارڈميكالے" في مقاصده حين ما أظهرطويته في بعض كلامه بلفظ واضح حيث يقول:

ہم فی الحال اپنے محدود ذرائع کیساتھ سب لوگوں کے تعلیم کا بندوبست نہیں کر سکتے ہمیں اسوقت بس ایک طبقہ پیدا کرنے کی سعی کرنی چاہیے جو ہمارے اوران کروڑ انسانوں کے مابین ترجمانی کے فرائض سرانجام دے سکے جن پر ہم اس وقت حکمران ہیں ایک ایسا طبقہ جو خون اور رنگ کے اعتبار سے ہندوستانی ہومگر ذوق، طرز فکر، اخلاق اورفہم وفراست کے

نقطۂ نظر سے انگریز پھر اس کام کی ذمہ داری اس طبقے پر چھوڑ دیں کہ وہ اس ملک کی بولیوں کو سنوارے مغربی علوم سے سائنسی اصلاحات لے کر ان زبانوں کو مالا مال کرے اور آہستہ آہستہ انہیں اس قابل بنائے کہ ان کے ذریعہ ملک کی آبادی کو تعلیم دی جاسکے (میکالے کا نظریہ تعلیم مترجمہ عبدالحمید صدیقی (صفحہ ٦٩)

فإذا صار حالنا هكذا فياليت لم تلدنا أمهاتنا وإلى الله المشتكى ، فهذه المكاتب الرسمية العصرية من الابتدائية والثانوية (سكول وغيره) والكليات والجامعات إدارات لأهل المغرب ويعلم ذلك من أنه لما نشرت صحيفة ثائمز (١٩٩٠) خبرا أنه سيغلب الإسلام بعد عشرين سنة أوخمسين سنة على العالم كله فلما نشر هذا الخبر وسمعوه تحيروا فاجتمع مهرة المغرب من الدول المختلفة ومفكروهم وتأملوا فيه وتفكروا كثيرا فلما لم يصلوا إلى نتيجة ذهبوا إلى "پوپ جان پال الثاني" فقالوا ما حل هذه المشكلة؟ وما الذى يكون سدا دونها؟ فاستفسر پوپ منهم وقال كم من أولاد المسلمين في المكاتب الرسمية والكليات والجامعات وكم في المدارس الدينية فقالوا له الثمانون في المأة في المكاتب الرسمية (سكول) والكليات والجامعات والعشرون البقية في المدارس فقال لهم : ليس في ذلك أي مشكلة اذهبوا ولا تفكروا في ذلك واجعلوا القطن في آذانكم واستريحوا إن هولاء الأولاد المتعلمون في غير المدارس الدينية أولادنا لا أولادهم إنتهى كلامه ، ولهذا هم يجتهدون في إقامة المكاتب الرسمية ويبالغون في ذلك ويعلم ذلك أن المناطق التي ليس فيه هذه الفتنة يكون إسلام الناس فيها قوي بخلاف ما عدا ذلك فيا ليت يكون من يرحم على هذه الأمة الغافلة عن هذه الحقائق ولهذا يتعجب من بعض العلماء الذين يقولون أنه لابد من التعليم الثانوي (ميٹرك) ثم بعد ذلك يناسب الدخول في المدارس كيف يمكن لمن مضى من عمره من السنة الخامسة الذي يكون الانسان فيه أهلا للتعلم إلى السابعة عشر في التعليم الإنحليزي كيف يمكن له أن يأخذ في التعليم الديني وقد صار بالغا وفنى عمره التعليمي في تلك الخرافات ووصل إلى عمر ينبغي فيه أن يلتحق بأمرالزواج وطلب المعاش ولم يبق له من عمره الذي كان له أن يتعلم فيه القرآن والحديث وما يتعلق بهما من العلوم ويعرف ربه فكل ذلك خداع ولهذا نشاهد كثيرا أمثال من ضاعت أعمارهم في المكاتب الرسمية لو دخلوا في المدارس الدينية أيضا لا يقدرون أن يقرؤا العلوم الاسلامية كاملة .

وهذه نبذة من الاعتداء من الخارج فينبغي لأهل المدارس أن يزيدوا فيها درجات ابتدائية ليمكن لمن أراد أن يدخل في العلم الديني من أول عمره الذي صار فيه أهلا للتعلم ليعرف فيه ما يتوقف عليه الدخول فيه من غير أن يضيع من عمره إحدى عشر سنة في المدارس العصرية .

بيان الفتنة الثانية التى هي من داخل البيت .

ونبدأ هذه القصة من بَدْإِها أي أول يوم وقع الاحتياج فيه إلى تأليف الكتب إلى اتفاق العلماء عاقبة الأمر إلى الدرس النظامي الذي أجراه علماء ديو بند وأبقاهم هنالك ولذا تخرج منها عباقرة هذه العلوم وأفذاذهاالذين لايوجد لهم نظير في العالم ونريد أن نذكر هذا بشيء من التفصيل .

بيان أن مدارتحمل العلم في صدر الإسلام كان بطريق الحفظ دون التأليف والكتابة

لما علم في بيان شرافة العلم أن لهذا العلم الديني مكانة عليى ومرتبة أسني فلأجل هذا القدر الرفيع للعلم كان المسلمون من أول يوم من لدن بعثة النبيﷺ يجتهدون في العلم ولكن صدر الاسلام لم يكن طريقة إلا أخذ ما أوحي إلى رسول اللهﷺ فما نزل أخذوه منه يحفظونه ولايعتمدون فيذلك على الكتابة أيضا ،ونترك ذكر هذه الحقيقة لكاتب حسن چلپی في مقدمة كتابه كشف الظنون حيث يقول: **واعلم** أن الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين لخلوص عقيدتهم ببركة صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقرب العهد إليه ولقلة الاختلاف والواقعات وتمكنهم من المراجعة إلى الثقات كانوا مستغنين عن تدوين علم الشرائع والأحكام حتى أن بعضهم كره كتابة العلم واستدل بماروي عن أبى سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة العلم فلم يأذن له ،وروي عن ابن عباس أنه نهى عن الكتابة وقال: إنما ضل من كان قبلكم بالكتابة، وجاء رجل إلى عبدالله بن عباس رضى الله تعالى عنهما فقال: إنى كتبت كتابا أريد أن أعرض عليك فلما عرض عليه أخذ منه ومحابالماء وقيل له: لماذا فعلت قال لأنهم إذا كتبوا اعتمدوا على الكتابة وتركوا الحفظ فيعرض الكتاب عارض فيفوت علمهم، واستدل أيضا بأن الكتاب مما يزيد فيه وينقص ويغير والذي حفظ لايمكن تغيره لأن الحافظ يتكلم بالعلم والذي يخبر عن الكتابة يخبر بالظن والنظرانتهى كلامه .

بيان أنه بعد مس الحاجة إلى التأليف والكتابة أخذوا في التاليف والكتابة

ولكن لما عرفوا أن الاسلام قد انتشر إلى أطراف العالم كله ولم يمكن ذلك بدون تأليف الكتب فيه حيث يقول حسن چلپی: ولما انتشر الإسلام واتسعت الأمصار وتفرقت الصحابة في الأقطار وحدثت الفتن واختلاف الآراء وكثرت الفتاوى والرجوع إلى الكبراء أخذوا في تدوين الحديث والفقه وعلوم القرآن واشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد والاستنباط وتمهيد القواعد والأصول وترتيب الأبواب والفصول وتكثير المسائل بأدلتها وإيراد الشبهة بأجوبتها وتعين الأوضاع والاصطلاحات وتبيين المذاهب والاختلافات وكان ذلك مصلحة عظيمة وفكرة في الصواب

مستقيمة فرأوا ذلك مستحبا بل واجبا لقضية الإيجاب المذكور مع قوله عليه الصلاة والسلام: "العلم صيد والكتابة قيد قيدوا رحمكم الله تعالى علومكم بالكتابة" الحديث.

بيان أنه كيف دخلت العلوم المنطقية والحكمية في التعليم الاسلامي

ثم قال كاتب حسن چلپی في بيان دخول العلوم المنطقية والحكمية والكلامية : واعلم أن علوم الأوائل كانت مهجورة في عصر الأموية ولما ظهر آل العباس كان أول من عنى منهم بالعلوم الخليفة الثاني أبو جعفر المنصور وكان رحمه الله تعالى مع براعته في الفقه مقدما في علم الفلسفة وخاصة في النجوم محبا لأهلها، ثم لما أفضت الخلافة إلى السابع عبدالله المأمون بن الرشيد تمم مابدأبه جده فأقبل على طلب العلم في مواضعه واستخراجه من معادنه بقوة نفسه الشريفة وعلو همته المنيفة فداخل ملوك الروم وسألهم وصلة ماالديهم من كتب الفلاسفة فبعثوا إليه منها بماحضرهم من كتب أفلاطون وأرسطو وبقراط وجالينوس وأقليدس وبطليموس وغيرهم ،وأحضرلها مهرة المترجمين فترجموا له على غاية ما أمكن ثم كلف الناس قرائتها ورغبهم في تعلمها، إذالمقصود من المنع هو إحكام قواعد الإسلام ورسوخ عقائد الأنام وقد حصل وانقضى على أن أكثرها لما لاتعلق له بالديانات فنفقت له سوق العلم وقامت دولة الحكمة في عصره وكذلك سائر الفنون فاتقن جماعة من ذوي الفهم في أيامه كثيرا من الفلسفة ومهدوا أصول الأدب وبينوا منهاج الطلب ثم أخذ الناس يزهدُون في العلم ويشتغلون عنه بتزاحم الفتن تارة وبجمع الشمل أخرى إلى أن كاد يرتفع جملة وكذا شان سائر الصنائع والدول فإنها تبتدئ قليلا قليلا ولاتزال يزيد حتى يصل إلى غاية هي منتهاه ثم يعود إلى النقصان فيؤل أمره إلى الغيبة في مهاوي النسيان ،والحق أن أعظم الأسباب في رواج العلم وكساده هو رغبة الملوك في كل عصر وعدم رغبتهم فانا لله وإنا إليه راجعون . (كشف الظنون ج٣مقدمة صفحة ٣٣"٣٤")

بيان أن من يرد على المنطق فهو إنما يفعل ذلك للتعصب

واعلم أن المنطق علم نحتاج إليه في جميع العلوم فإن به يعرف الدليل، والدليل مما نحتاج إليه في كل علم، وماوردالرد عليه من بعض الناس فذلك غير صحيح لأن ذلك من قبيل العيب في الشيء مع العلم بفوائده فهو يعيب فيه لتعصبه على أهله، فالعائبون فيه الرادون عليه هم من هذا القبيل وفيهم يقول حسن چلپی: أو ذم عالم متجاهل لتعصبه على أهله بسبب من الأسباب فإنك تسمعهم يقولون بتحريم المنطق مع كونه ميزان العلوم وتحريم الفلسفة مع أنها عبارة عن معرفة حقائق الأشياء وليس فيها ماينافي الشرع المبين والدين المتين غير المسائل اليسيرة التي أوردها أصحاب التهافت

كماسيأتي صفحة (٢٣)،

بيان فوائد علم المنطق

ثم فصل الجلبي في بيان فوائده فقال: ويسمى علم الميزان أيضاوهو علم يتعرف منه كيفية اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية من معلوماتها وموضوعه المعقولات الثانية من حيث الإيصال إلى المجهول أوالنفع فيه، والغرض منه ومنفعته ظاهرتان من الكتب المبسوطة في المنطق هكذا قال في " مفتاح السعادة "والمنطق لكونه حاكما على جميع العلوم في الصحة والسقم والقوة والضعف سماه أبو نصر الفارابي رئيس العلوم، ولكونه آلة في تحصيل العلوم الكسبية النظرية والعملية لامقصودا بالذات سماه الشيخ أبوعلى الرئيس بن سينا بخادم العلوم ،وحكى أبو حيان في تفسيره" البحر" أن أهل المنطق بجزيرة الاندلس كانوا يعبرون عن المنطق بالمفعل تحرزا عن صولة الفقهاء حتى أن بعض الوزراء أرادأن يشترى لابنه كتابا من المنطق فاشتراه خفية خوفا منهم مع أنه أصل كل علم وتقويم كل ذهن انتهى، قال الغزالي من لم يعرف المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلا وسماه معيار العلم حتى روي عن بعضهم أنه فرض كفاية، وعن بعضهم فرض عين قال الشيخ أبوعلى ابن سينا المنطق نعم العون على إدراك العلوم كلها قال السيد من كان فكره أكثر فاحتياجه إلى المنطق متفاوت كذا في حاشية المطالع، وقد رفض هذا العلم وجحد منفعته من لم يفهمه ولا اطلع عليه عداوة لما جهل وبعض الناس ربما يتوهم أنه يشوش العقائد مع أنه موضوع للاعتبار والتحرير وسبب هذا التوهم أن من الأذكياء الأغمار الذين لم يرتاضوا بالعلوم الحكمية ولا أدبتهم الشريعة من اشتغل بهذا العلم واستضعف حجج بعض العلوم فاستخف بها وبأهلها ظنامنه أنها برهانية لطيشه وجهله بحقائق العلوم ومراتبها فالفساد منه لامن العلم كذا في الإرشاد قالوا ويستغني عنه المؤيد من الله تعالى ومن علمه ضروري ويحتاج إليه من عداهما. (كشف الظنون ج٢صفحة١٨٦٢)

بيان ضرورة المنطق من الشيخ أشرف علي التهانوي

ويقول الشيخ أشرف علي التهانوي:

ایک نیچری مفسر نے دعوی کیا تھا کہ قرآن میں غلامي کے مسئلہ کا ثبوت نہیں بلکہ اس آیت سے اس کی نفي ہوتي ہے اور وہ آیت یہ ہے فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء اس سے پہلے جہاد کا ذکر ہے، لقیتم الذین کفروا فضرب الرقاب پس جب تم کفار کے مقابل ہوتو ان کی گردنیں مارو یعنی قتل کرو یہاں تک کہ جب تم ان کی خوب خونریزی کرچکو تو تم کو اختیار ہے بلا معاوضہ چھوڑ دینا جو کہ احسان ہے یا معاوضہ لے کر چھوڑ دینا، اس آیت سے مفسر نے یہ استدلال کیا ہے کہ اس آیت میں

بطور حصر کے دو باتیں مذکور ہیں جس سے یہ لازم آتا ہے کہ تیسری صورت یعنی غلام بنانا جائز نہیں اس تقریر سے ایک عالم صاحب کو شبہ پڑ گیا اس کا جواب ایک دوسرے عالم نے یہ دیا کہ پہلے آپ یہ باتیں کہ یہ قضیہ کون سا ہے حملیہ یا شرطیہ اور شرطیہ ہے تو متصلہ یا منفصلہ اور منفصلہ ہے تو حقیقیہ یا مانعۃ الجمع یا مانعۃ الخلو بس اتنی بات نے سارے اشکال کو درہم برہم کر دیا کیونکہ جواب کا حاصل یہ ہوا کہ قضیہ ممکن ہے کہ مانعۃ الجمع ہو یعنی ان دونوں کا جمع کرنا (کہ فدیہ بھی ہو اور احسان بھی ہو) ممتنع ہے لیکن یہ ممکن ہے کہ یہ دونوں صورتیں مرتفع ہوں تیسری اور کوئی صورت ہو کیوں کہ مانعۃ الجمع کا یہی حکم ہے کہ ان کا اجتماع جائز نہیں ہوتا اور دونوں کا ارتفاع ممکن ہوتا ہے مثلا دور سے کسی چیز کو دیکھ کر ہم یوں کہیں کہ یہ چیز یا تو درخت ہے یا آدمی اس کا مطلب یہی ہوتا ہے کہ ان دونوں کا اجتماع تو ناممکن ہے کہ ایک شی آدمی بھی ہو، اور درخت بھی) ہاں یہ ممکن ہے کہ نہ درخت ہو نہ ادمی بلکہ کوئی تیسری چیز ہو' گھوڑا بیل وغیرہ اسی طرح اس آیت کا بھی یہی مطلب ہے کہ من (احسان) اور (فدیہ) کا جمع کرنا ممتنع ہے البتہ دونوں سے خلو ممکن ہے تو اس سے غلامی کی نفی کیوں کر ہوئی تو دیکھئے جو شخص مانعۃ الجمع او مانعۃ الخلو کی حقیقت کو نہ جانتا ہو وہ نہ اشکال کو دور کر سکتا ہے اور نہ جواب کو سمجھ سکتا ہے اس سے اپ کو منطق کی ضرورت معلوم ہوگئی ہوگی،

بيان ضرورة الفلسفة منه

ثم بين الشيخ التهانوي بعد ذلك حكم الفلسفة فقال:

فلسفہ کی بہت سے مسائل کفر میں داخل ہیں لیکن لوگوں کو اس کی حقیقت پر مطلع کرنیکے لیئے فلسفہ کی تعلیم دی جاتی ہے اور ساتھ میں اس کا رد بھی کر دیا جاتا ہے جس سے مقصود صرف یہی ہے کہ فلسفہ کی حقیقت اور اس کا بطلان معلوم کر لینے کے بعد کوئی شخص ان کے دلائل سے متأثر نہ ہو اور ضرورت کے وقت ان کے دلائل کا جواب دے سکے اسی بناء پر ہمارے علماء متکلمین نے یونانی فلسفہ کو حاصل کیا اور علم کلام کو معقول کے طرز پر مدون فرمایا جیسے کلمات کفریہ کا آمدن زبان سے نکالنا کفر ہے لیکن کوئی شخص کفریہ سے بچنے کے لیئے ان کو جاننا چاہتا ہے (یا تردید کے لیئے اور دوسروں کو بچانے کے لیئے ان کو جاننا چاہیئے) تو یہ کفر نہیں بلکہ جائز ہے چنانچہ فقہاء نے کتابوں میں کلمات کفریہ کے لیئے باب منعقد کیا ہے جس میں ایسی باتوں کو تفصیل سے بیان کیا ہے جس سے ایمان جاتا رہتا ہے ان کے جاننے اور پڑھنے کو کوئی حرام نہیں کہتا کیونکہ نقل کفر کفر نہیں.

بيان حكمهما منه

اگر علم دین کے ساتہ معقول (منطق) کو فہم استدلال میں سہولت ہو جاتی ہے تو اس وقت اس کا وہی حکم ہے جو نحو وصرف وبلاغۃ وغیرہ کا حکم ہے کہ یہ سب علوم آلیہ ہیں، اگر ان سے علم دین میں مدد لی جاے تو تبعا ان سے یہی ثواب مل جاتا ہے.

ردعلى بعض من أخرج علم المنطق والحكمة والكلام من الدرس النظامي

ولكن الأسف كل الأسف أن بعض الناس الذين يعيبون في هذه العلوم أخرجوا علم المنطق

والحكمة والكلام وبعض آخر من الكتب. **ولكن** لم يتفكروا أنهم ماذا يفعلون ؟وإلى أين يذهبون ؟ فما كان يريده أعداء الإسلام بأنواع المكائد ومختلف الحيل من إذهاب المدارس كليا وأن لايبقى وجودها على وجه الأرض علما منهم بأن هؤلاء الرجال هم حفظة الإسلام بكل قوة وهم الذين يذبون عن حريم الدين ويدافعون عن وجهه الحسين فإذا لم تبق تلك المدارس لم يبق وجودهم ،ولكن ماظفروا على مطلبهم هذا قال تعالى﴿ يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون﴾ ولم يقدروا على ذلك ولن يقدروا لكن ما لم يستطع أن يفعله الأعداء فبالأسف كل الأسف أنه فعله هؤلاء بإذهاب المدارس ولو جزئيا بإذهاب بعض الكتب منها فإن إذهاب الكتب والعلوم ليس إلا إذهاب المدارس من البين لأن المدارس عبارة من العلوم والكتب لامن ظاهر وجود عماراتها فإذهاب العلوم إذهاب المدارس حقيقة وما جاء وا به عوضا من بعض الكتب فهو إما من قبيل الأدب العربي أو هي كتب مما لاحاجة إلى تعلمها من الأستاذ بل يكفي مطالعتها فقط ، وذلك لأن عدد مجموع الكتب التي يشتمل عليه الدرس النظامي كانت قريباً من مأة وخمس وعشرين كتابا فلم يبق منها إلا النصف،وأدخلوا فيه بدله شيء آخر كما يقول البعض من رؤساء منظمة وفاق المدارس في آخر رسالة مفتوحة له إلى رئيس باكستان جنرل مشرف:وليعلم أن اللغة الأردية والانكليزية، والحساب' رعلوم الاجتماع ' والعلوم 'وتاريخ باكستان مذ أكثر من عشرة أعوام داخلة في مناهجها للمتوسطة وتجري فيها الاختبارات على مستوى المتوسطة الحكومية وبناء على شهادتنا للمتوسطة يلتحق كثير من الطلبة في المدارس العصرية في الثانويات (الفاروق عدد٦٣ محرم صفر ربيع الأول) وأيضايقول في رسالة وفاق المدارس في(ص٣٣في مجلة شوال ذي قعدة وذي الحجة) :

ثانویہ عامہ کو سہ سالہ کرنے اور نہم دہم کے عصری مضامین کو شامل نصاب کرنیکے سلسلہ میں حضرت صدر الوفاق مدظلہم نے فرمایا کہ ہمارے بعض اکابر سے صراحتاً انگریزی زبان کی ضرورت وافادیت منقول ہے یہ بین الاقوامی زبان ہے جس کی حیثیت ذرائع ابلاغ میں مسلمہ ہے اس لیے اپنے معاملات اور اندرونی ضرورتوں کے پیش نظر نویں اور دسویں کلاس تک انگریزی کو شامل نصاب کیا ہے ہم نے سرکاری مطالبے یا مرعوبیت کی بناء پر انگریزی کو شامل نصاب نہیں کیا۔

وهذا الدرس النظامى هو الذى أقروه في ديوبند ، وبدراسة هذا النصاب تخرج علماء ديوبند فلو كان فيه أى عيب لاحترزواعنه وماجعلوه منهاج التعليم هناك ،وعلماء ديوبند لهم شان عظيم قدحفظهم الله تعالى من كل فتنة ،وبعض من علماء الكبار وإن أراد إخراج الكتب المنطقية والحكمية والكلامية منها ولهذا توقفت دراسته سنة ، ولكن لأهمية ما اشتمل عليه الدرس النظامي من العلوم والفنون لم يعمل برأيهم أكثر من سنة واحدة، وفي تلك السنة أيضا علم دراسة تلك العلوم خفية كما في

السوانح القاسمية (صفحة ۲۹۳ ج ۲) وهذا هو سر كمالهم وتفوقهم وجلالة شانهم، **فالمقاومة** مع أعداء الاسلام والعلم لاتمكن إلا بالوقوف مثل الجبل كماوقف العلماء قبل عدة أعوام الشيخ محدث العصر محمد يوسف البنوري والشيخ مفتي محمود وأمثالهم رحمهم الله تعالى فلاتفيد هذه المرعوبية.

ذكر اهتمام علماء ديوبند بعلوم المنطق وصلتهم بعلم الحكمة والكلام

وبمناسبة ماذكرنا من أهمية هذه العلوم نقدم إليكم نموذجا من اهتمامهم بهذه العلوم فإليك ذاك ونقول:

بيان حال تعلق الشيخ محمد قاسم نانوتوي بعلوم المنطق والحكمة والكلام

فعظيم هذه الجماعة وسيد هذه الطائفة باني دارالعلوم ديوبند هو الشيخ المحدث **محمد قاسم نانوتوي** وصلته بهذه العلوم هكذا كما في سوانحه:

سیدنا الامام الکبیر کا حال اس باب میں کیا تھا، اس کی شہادت تو گذر ہی چکی، کہ کچھ ہی دن بعد لوگوں نے پالیا کہ ان کے ساتھ ہونے یا چلنے کی گنجائش باقی نہیں رہی ہے، لیکن یہ تو اجمالی بیان مصنف امام کا تھا، آگے اسی کے بعد انہوں نے لکھا ہے کہ سلّم، میبذی جیسی منطق وفلسفہ کی متوسط کتابوں کو نہیں بلکہ وہ ارقام فرماتے ہیں، اور اپنی آنکھوں دیکھی بات کا اظہار ان الفاظ میں کرتے ہیں کہ 'معقول کی مشکل کتابیں میر زاہد، قاضی، صدرا، شمس بازغہ ایسا پڑھا کرتے تھے جیسے حافظ منزل سناتا ہے۔'' حکیم الامت تھانوی نے خود تو نہیں دیکھا تھا، لیکن دیکھنے والوں سے یہ سنا تھا، سیدنا الامام الکبیر کا تذکرہ کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ صدرا، شمس بازغہ کا کبھی ترجمہ نہیں کیا، نہ مطالعہ کیا، ایسا پڑھتے تھے، جیسے تلاوت ہورہی ہے۔''
(سوانح قاسمی حصہ اول صفحہ نمبر ۲۴۱۔ ج اول)

بيان حال تعلق الفقية الكبير الشيخ رشيداحمد گنگوهي بهذه العلوم

وكذا الفقية الكبيرالمحدث العظيم رفيق الشيخ النانوتوى في الدروس **الشيخ رشيداحمد** گنگوهي كما في سوانحه "تذكرة الرشيد":

خلاصہ یہ ہے کہ صحاح ستہ کے علاوہ معقول میں منطق وفلسفہ۔ ادب وہیئت وریاضی اور منقول میں تفسیر واصول وفقہ ومعانی وغیرہا کی اکثر کتابیں آپ نے مولانا الشیخ مملوک علی صاحب سے پڑھیں اور صحاح ستہ قریب قریب کل حرفاً حرفاً حضرت شاہ عبدالغنی صاحبؒ سے پڑھا باقی کتابوں میں کلا یاجزءً آپ کو دیگر علماء سے تلمذ رہا انہیں علماء کے اخر میں مولانا مفتی صدرالدین صاحب اور قاضی احمدالدین صاحب پنجابی ہیں رحمہم اللہ واطاب ثراہم اجمعین۔ (تذکرة الرشید صفحہ ۳۵).

وكما في (صفحة ٤١) حيث يقول:

اعلیحضرت حاجی صاحبؒ کی سب سے پہلی زیارت جو حضرت مولانا کو حاصل ہوئی اُس کا تذکرہ خود حضرت امام

ربانی نے بارہا فرمایا کہ جب میں اور مولوی محمد قاسم صاحب دہلی میں اُستادؒ سے پڑھتے تھے ہمارا ارادہ سلّم شروع کرنے کا ہوا لیکن مولانا کوفرصت نہ تھی اس لئے انکار فرماتے تھے بالآخر میں نے عرض کیا کہ حضرت ہفتہ میں دو بار صرف پیر اور جمعرات (یا جمعہ) کو پڑھا دیا کیجئے خیر یہ منظور ہوگیا اور ہفتہ میں دو سبق ہونے لگے تو اس سبق کی ہمیں بڑی قدر تھی ایک روز یہی سبق ہو رہا تھا کہ ایک شخص نیلی لنگی کندھے پرڈالے ہوئے آنکلے اور اُن کو دیکھ کر حضرت مولوی صاحب معہ تمام مجمع کے کھڑے ہوگئے اور فرمایا کہ لو بھائی حاجی صاحب آگئے حاجی صاحب آگئے اور حضرت مولانا نے مجھ سے مخاطب ہوکر فرمایا کہ لو بھائی رشید اب سبق پھر ہوگا۔ مجھے سبق کا بہت افسوس ہوا اور میں نے مولوی محمد قاسم صاحب سے کہا کہ ''بھئی یہ اچھا حاجی آیا ہمارا سبق ہی گیا'' مولوی محمد قاسم صاحب نے کہا ہاہا ایسا مت کہو یہ بزرگ ہیں اور ایسے ہیں ایسے ہیں '' ہمیں کیا خبر تھی کہ یہی حاجی ہمیں مونڈ ینگے، اول زیارت مجھے اس وقت ہوئی تھی، اس کے بعد سے حضرت حاجی صاحب ہم دونوں کا حال دریافت فرمایا کرتے اور یوں کہا کرتے تھے کہ سارے طالبعلوں میں وہ دو طالب علم (مولانا گنگوہی اور مولانا نانوتوی رحمہا اللہ) ہوشیار معلوم ہوتے ہیں اور بس۔ (تذکرۃ الرشید صفحہ ۴۱)

بیان حال تعلق المحدث الکبیر العلامه أنور شاه کشمیری بهذه العلوم

وكذا ماجاء في المحدث الكبير العلامة أنور شاه كشميرى مانقل من الشيخ محمد تقي عثمانى فى الجريدة الشهريه وفاق المدارس لشهر ربيع الأول ١٤٢٥ھ :

حضرت علامہ انور شاہ صاحب کشمیریؒ کا نام تو آپ لوگوں نے سنا ہوگا۔ وہ آیت من آیات اللہ تھے۔ حفظ اور اتقان میں اور علم کی وسعت اور گہرائی میں اللہ تعالیٰ نے بڑا عجیب مقام عطا فرمایا تھا۔ پہلے ان کا واقعہ سن لو، والد صاحب فرماتے ہیں، میں ایک مرتبہ دارالعلوم دیوبند میں ''منطق کی کتاب ''سلم'' کی شرح ''ملاحسن'' پڑھایا کرتا تھا، مطالعہ کر رہا تھا تو ایک جگہ جا کر میرے دل میں ایک اشکال پیدا ہوا، اشکال حل نہیں ہو رہا تھا، نہ حاشیہ سے، نہ شرح سے، نہ سیاق سے نہ سباق سے، میں عام طور پر حضرت شاہ صاحب کی خدمت میں حاضر ہو جاتا تھا کہ حضرت یہ مسئلہ ہے، حضرت اس کا جواب دے دیتے تھے، میں حضرت شاہ صاحب کی خدمت میں روانہ ہوا، جا کر دیکھا، اپنی جگہ پر تشریف فرما نہیں تھے، میں کتب خانہ میں داخل ہوا تو حضرت اوپر گیلری میں ایک الماری کے پاس بیٹھے ہوئے کتاب پڑھ رہے تھے، مجھے آتے ہوئے دیکھا تو کہا، ہاں بھئی ملّا مختصر صاحب کیسے آنا ہوا؟ عرض کیا کہ حضرت کتاب میں ایک جگہ سمجھ نہیں آرہی، اس کے بارے میں آپ سے پوچھنا ہے، اوپر سے فرمایا کہ کونسی کتاب ہے؟ عرض کیا کہ حضرت ملاحسن ہے، فرمایا اچھا کہاں شبہ پیدا ہوگیا۔ حضرت اوپر بیٹھے ہیں اور یہ نیچے کھڑے ہیں، فرمایا کہ عبارت پڑھو، حضرت والد ماجد نے عبارت پڑھی، اوپر ہی سے کہا کہ اچھا آپ کو اس عبارت میں یہ اشکال ہوا ہوگا۔ اشکال کی تقریر بھی خود ہی فرمائی اور فرمایا کہ اس اشکال کا ایک جواب یہ ہے، دوسرا جواب یہ ہے اور تیسرا جواب یہ ہے، اوپر جانے اور کتاب کھولنے کی نوبت ہی نہیں آئی اور مسئلہ بھی کوئی قرآن وحدیث فقہ اور تفسیر کا نہیں تھا۔ ملاحسن جو کبھی

پڑھائے ہوئے بھی حضرت کو سالہا سال ہو چکے ہوں گے لیکن اس طرح وہیں بیٹھے بیٹھے حل کر دیا، اللہ تعالیٰ نے انہیں علم کا ایسا بلند مقام بخشا تھا۔ (ماہنامہ وفاق المدارس صفحہ ۷)

بيان حال تعلق الشيخ الاسلام المحدث الكبير حسين احمد مدنی بهذه العلوم

وكذا ذكر الشيخ الاسلام المحدث الكبير حسين احمد مدنی فی كتابه نقش حيات حيث يقول بنفسه هناك لبيان الكتب التي قرأها في ديوبند مع تعيين الأساتذة :

خلاصہ یہ کہ صفر ۱۳۰۹ سے شعبان ۱۳۱۶ تک دیوبند میں قیام رہا اس مدت میں مندرجہ ذیل کتابیں مندرجہ ذیل اساتذہ کے پاس ہوئیں۔

(۱) حضرت شیخ الہند قدس اللہ سرہ العزیز دستور المبتدی، زراوی، زنجانی، مراح الارواح قال اقول، مرقات، تہذیب، شرح تہذیب۔ قطبی تصدیقات، قطبی تصورات، میر قطبی، مفید الطالبین، نفحۃ الیمن، مطول ہدایہ اخیرین، ترمذی شریف، بخاری شریف، ابوداؤد، تفسیر بیضاوی شریف، نخبۃ الفکر، شرح عقائد نسفی حاشیہ خیالی، موطا امام مالک، موطا امام محمد رحمہا اللہ تعالے۔

(۲) مولانا ذوالفقار علی صاحب فصول اکبری

(۳) مولانا عبد العلی صاحب مدرس دوم دار العلوم۔ مسلم شریف۔
نسائی شریف۔ ابن ماجہ، سبعہ معلقہ حمد اللہ، صدرا، شمس بازغہ، توضیح توضیح، تصریح۔

(۴) مولانا خلیل احمد صاحب تلخیص المفتاح

(۵) مولانا الحکیم محمد حسن صاحب مرحوم مدرس دار العلوم دیوبند۔ پنج گنج، صرف میر، نحو میر، مختصر معانی، سلم العلوم، ملاحسن، جلالین شریف، ہدایہ اولین۔

(۶) مولانا مفتی عزیز الرحمٰن صاحب شرح جامی بحث فعل، کافیہ، ہدایۃ النحو، منیۃ المصلی، کنز الدقائق، شرح وقایۃ، شرح مأۃ عامل، اصول الشاشی

(۷) مولانا غلام رسول صاحب مرحوم بفوی مدرس دار العلوم دیوبند نور الانوار، حسامی، قاضی مبارک، شمائل ترمذی۔

(۸) مولانا الحافظ احمد صاحب مرحوم۔ شرح ملا جامی بحث اسم میر زاہد رسالہ، میر زاہد ملا جلال، میبذی۔ خلاصۃ الحساب، رشیدیہ، سراجی،

(۹) مولانا الحافظ احمد صاحب مرحوم۔ شرح ملا جامی بحث اسم۔

(۱۰) مولانا حبیب الرحمٰن صاحب۔ مقامات حریری۔ دیوان متنبی۔

(۱۱) بڑے بھائی صاحب مرحوم۔ میزان الصرف، منشعب۔ ایساغوجی۔ (نقش حیات صفحہ ۵۵، ۵۶)

وعلم من هذا التفصيل أن بعض كتب المنطق والكلام والبلاغة مثل قال أقول ومرقات

وتهذيب شرح تهذيب وقطبي حصة التصورات والتصديقات وميرقطبي والمطول وشرح العقائد والحاشية الخيالي مما قرأه من شيخ الهند محمود الحسن رحمه الله تعالى .

بيان حال تعلق بقية السلف المحدث الكبير الشيخ محمد زكريا بهذه العلوم

وأما ذكر تعلق بقية السلف المحدث الكبير **الشيخ محمد زكريا** فنذكر ذلك له حيث يقول:

میرے والد صاحبؒ نے مجھے منطق سُلّم تک پڑھا کر چھڑا دی تھی جس کی وجہ یہ تھی کہ میرے والد صاحب کے رفیق درس حضرت گنگوہی قدس سرہ کے زمانہ میں مولانا ماجد علی صاحب مانی کلاں ضلع جونپور کے رہنے والے، منطق کے امام، استاذ الاساتذہ، ان کے زمانے میں ان کی معقول ومنطق شہرۂ آفاق تھی، انہوں نے میرے والد صاحب قدس سرہ سے وعدہ لے رکھا تھا کہ زکریا کو منطق میں پڑھاؤں گا اور میرے والد صاحب نے وعدہ کرلیا تھا، اس لئے انہوں نے سلم تک منطق پڑھا کر چھڑا دیا، اور ان کا ارادہ تھا کہ دینیات سے فارغ ہونے کے بعد ایک سال کے لئے مینڈھو بھیجوں گا جہاں مولانا مرحوم مدرس تھے۔ مولانا ماجد علی صاحبؒ مناطقہ کے امام تھے، ان کی صفات مناطقہ کی صفات ہونا ہی چاہئے تھے۔ مرحوم کا مشہور مقولہ تھا کہ ترمذی تو مولوی محمود یعنی حضرت شیخ الہندؒ کچھ پڑھا لیتے ہیں اور ابوداؤد مولوی خلیل صاحب یعنی میرے حضرت قدس سرہ، اِسی بناء پر انہوں نے اپنے ایک خاص شاگرد مولوی فضل الرحمٰن ٹونکی کو جنہوں نے بارہ برس تک ان سے منطق پڑھی تھی ابوداؤد پڑھنے کے واسطے میرے حضرت کے پاس بھیجا تھا اور میرے حضرت قدس سرہ نے بھی ان کو تنہا بڑے اہتمام سے ابوداؤد پڑھائی، لیکن بخاری کے متعلق مولانا ماجد علی صاحبؒ کا مقولہ تھا کہ اس میں تو کچھ کہہ سکتا ہوں تو میں ہی کہہ سکتا ہوں۔'' اِسی وجہ سے مولانا مرحوم میرے والد صاحب نور اللہ مرقدہ سے بار بار یہ اصرار کیا کرتے تھے کہ ''زکریا'' کو جلدی بھیج دو، میرے خواہش یہ ہے کہ بخاری بھی میں ہی پڑھاؤں۔'' میرے والد صاحبؒ کہتے تھے کہ منطق کا تو میرا وعدہ ہے، لیکن دینیات سے فارغ ہونے کے بعد بھیجوں گا مرحوم کا یہ مقولہ میں نے خود بھی سنا جو میرے سامنے میرے والد صاحبؒ سے کہا کہ مولوی صاحب آپ اس کا حرج کر رہے ہیں، یہ میرے پاس آنے کے بعد یوں کہے گا کہ میں بخاری بھی تم سے ایک دفعہ دوبارہ پڑھنا چاہوں۔ میرے والد صاحب کا ہمیشہ یہ جواب ہوتا تھا کہ ''منطق کا تو وعدہ ہے مگر بخاری کے متعلق تم اگر یوں نہ کہہ دو کہ مولوی زکریا تمہاری اس میں کیا رائے ہے تو کوئی بات نہیں۔'' اور وہ اس پر کچھ خوش نہ ہوتے تھے۔

میرے حضرت قدس سرہ نے ایک مرتبہ میرے والد صاحبؒ سے پوچھا کہ زکریا نے منطق کہاں تک پڑھی؟ تو میرے والد صاحب نے مولانا ماجد علی صاحب سے اپنا وعدہ ذکر کر دیا۔ میرے حضرت قدس سرہ نے بڑے زور سے لاحول پڑھ کر ارشاد فرمایا کہ ''منطق کے واسطے کہیں بھیجنا نہیں۔'' اس بناء پر اپنی طبیعت کے خلاف میرے والد صاحب کو مجھے منطق پڑھوانی پڑی۔ اسی لئے اس نقشہ میں میرا ایک سال خالص منطق کا ہے۔

میرے منطق کے تین استاذ ہیں۔ قطبی میر تک تو میں نے اپنے چچا جان نور اللہ مرقدہ سے مدرسہ کے اوقات میں

پڑھی۔البتہ شرح تہذیب حضرت ناظم صاحب مولانا عبداللطیف صاحبؒ سے قطبی سے پہلے خارج میں عصر کے بعد پڑھی تھی وہ میرے والد صاحب کے حجرے میں تشریف لایا کرتے تھے، میرے والد صاحب کا حجرہ کتب خانے کا غربی حصہ تھا، اور اس کے باہر کا حصہ جہاں اب کتب خانہ کی جدید عمارت آگئی اس وقت بالکل خالی تھا اس کی منڈ پر بیٹھ کر پڑھایا کرتے تھے، اللہ تعالیٰ اُن کو بہت جزائے خیر دے۔ سُلّم، میبذی اور میر زاہد، اُمور عامہ حضرت مولانا عبدالوحید صاحب سنبھلی مدرس دوم مظاہر علوم سے دو سالوں میں پڑھیں۔ اس کے علاوہ منطق کی ساری کتابیں میرے شفیق اُستاذ حضرت مولانا عبداللطیف صاحب سابق ناظم مظاہر علوم سے اس طرح پڑھیں کہ میر زاہد، ملا جلال، ملا حسن تو مدرسہ کے گھنٹوں میں ان ہی کے یہاں ہوتی تھیں، اس کے علاوہ باقی سب کتابیں عشاء کے بعد پڑھیں۔ سردیوں کے زمانے میں عشاء کے بعد سے میرا سبق شروع ہوتا تھا، اس طرح پر کہ ایک چار پائی پر تو نیم دراز میں ہوتا تھا اور درمیانی چار پائی پر میرے چچا جان نور اللہ مرقدہ بغیر کتاب کے لیٹے رہتے تھے، اس لئے کہ منطق انہوں نے بھی نہیں پڑھی تھی اور اگر میں یوں کہوں کہ منطق کی سب کتابوں میں اپنے عم محترم، اُستاذ، نائب الشیخ چچا جان کا رفیق درس ہوں تو بے محل نہیں۔

وهذا نموذج والّا فلو استوفينا الكلام في مانقل عنهم من تعلقهم بالعلم المنطق والكلام والحكمة والبلاغة فلايكاد تسعه هذه المقدمة.

رد على إخراج سلم العلوم وميبذي والمطول وشرح العقائد إلى عذاب القبر

لكن من المؤلم المؤسف مارکتبوه في العام الماضي (١٤٢٤) من إخراج مما بقي من المنطق سلم العلوم ومن الكلام شرح العقائد النسفية ومن الحكمة الميبذي التي بقيت بطور العلامات على هذه العلوم المهجورة فهذا إقدام كبير واجتراء عظيم على حريم العلم فمالم يقدره الأغيار فعله العلماء بأنفسهم على أنفسهم في عدة ساعات، ومالم يستطعه أعداء العلم بممر الأزمنة جاء به هؤلافي لمحات فواسفا على هذا، ومن العجب سكوت العلماء على صنيعهم هذا، فياليت أين علماء سرحد وبلوشستان وعلماء بقية باكستان ممن لهم علاقات خاصه بهذه العلوم كيف سكتوا ولم يدافعوا عن حريم العلم المسكين التي يلعب به أيدى الظالمين ،ونتعجب من هؤلاء الناس أنهم دائما يقيمون الاجتماعات لتحفظ المدارس فنحن متحيرون أنهم ممن يريدون تحفظه فالأغيار لايستطيعون أن يقربوا إلى هذا العلم بالإرادة الفاسدة ،ولكن المشكل صيانة هذا العلم ممن هم داخل البيت يقول الشاعر في الفارسية (شعر)

من از بیگانگاں ہرگز نہ نالم   کہ بامن ہر چہ کرد آں آشنا کرد

فياطلاب العلم ماذا فُعِلَ بكم فإنكم قدحرمتم عن الخير الكثير وبعد هذا لاتقدرون على الاستفادة من علوم الامام الرازى ولامن كتب الامام الغزالي ولامن الكتب الجرجانى ولامن علوم التفتازانى فطالعوا شيئا من

التفسير الكبير للإمام الرازي وشرح المواقف للجرجاني وشرح المقاصد للتفتازاني فإن هذه الكتب من أكبر ثرواتنا العلمية هل تقدرون أن تكتسبوا منها فإن كان الجواب في النفي فاسئلوا من الذين تركوا النصاب الجاري في ديوبند واطلبوا منهم الجواب فلا شك أن كتب هؤلاء جبال العلوم بحار الحِكَم إنما يتوقف الدخول فيها بعد الوقوف الكامل على كتب المنطق والكلام والحكمة ولما حرمتم عنها فأنى لكم هذا؟ وهذا ماقدمنا صورة الفتن الداخلية فالمرجو منهم أن يتفكروا في المضار المرتبة على تبديل نصاب الدرس النظامي ويجتنبوا عن ذلك فإن عواقبه وخيمة ونتائجه عقيمة ويرجعوا إلى النصاب السابق المؤيد بجريانه في أم المدارس دارالعلوم ديوبند

بيان أن العلوم العربية لايمكن فهمها بدون المنطق

وأيضا بعدم الصلة بهذه العلوم والحرمان منها لايمكن الاستفادة كما حقهامن بعض العلوم حتى البلاغة والنحو فتلخيص المفتاح مثلا مع شروحه المتو فرة والحواشي المتعددة عليه لايمكن الاستفادة منهاإلا من تعلم هذه العلوم مثلا كيف يمكن فهم قول صاحب المفتاح وقيل: قد يقدم لأنه دال على العموم نحو كل انسان لم يقم بخلا ف ما لو أخر نحو لم يقم كل انسان فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لاعن كل فرد وذلك لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية المستلزمة إلخ فإن فهم هذا المقام يتوقف على معرفة الموجبة المهملة المعدولة المحمول وعلى معرفة أنها في قوة السالبة الجزئية لأن معرفتها لا يمكن بدون معرفة ما يحتاج إليه لفهم هذا المقام من معرفة القضية ، ولما جاء ذكر المهملة وجب معرفة أقسام القضية باعتبار حال المو ضوع من الشخصية والطبعية والمحصورة والمهملة والقضية لاتعرف إلا بمعرفة ما تتقوم منها القضية من الموضوع والمحمول والنسبة ،ولما جاء ذكر المعدولة المحمول وجب معر فة أقسام القضية باعتبار التحصيل والعدول ثم أقسام المعدولة حتى تتميز معدولة المحمول منها ولما جاء فيه ذكرأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية وجب معرفة أقسام القضية باعتبار الإيجاب والسلب والكلية والجزئية ثم معرفة معنى كون السالبة الجزئية في قوة المهملة فهذه المسئلة وعشرات أمثالهامما يشتمل عليه التلخيص وشروحه والحواشي عليه وكذا حال أكثر الكتب لتداخل بعض العلوم في بعض فثبت أن هذه العلوم مما نحتاج إليها لاستحكام العلم،**وهذا الشرح** مماأ ردنا تقديمه إلى العلماء والطلاب فالمرجو منهم أن ينظروافيه بعين الإمعان والاحتساب.ولكن الأسف كل الأسف أن شرحناهذاجاء إلى الظهور في زمان عمت فيه الشروح في الأردوية ولم يبق فيه التعليم والتعلم إلاسطحياولم يبق الدرس النظامي الذي أسسه أستاذ أساتذة الهند الشيخ نظام الدين السهالويؒ لأن الاستعداد الكامل والأهلية التامة لايحصل إلابدراسة جميع الكتب التي يشتمل عليه الدرس النظامي كما يشاهد ذلك فإن العالم الذي درس الكتب كلها (وقد

بقي من العلماء من هم على هذه الصفة عدد قليل وهم الذين إما تخرجوا من ديوبند وهم في غاية القلة أو درسوا العلوم المنطقية والحكمية والكلامية التى يشتمل عليه الدرس النظامي) له في العلم شان آخر ولاينكر من هذه الحقيقة إلاجاهل أومعاند لظهور التعمق العلمي اليوم في العلماء الذين هم على مسائد التحديث أوالذين يدرسون تلك الكتب العليا في البعض من مدارس منطقة "سرحد" و"بلوشستان" بخلاف المتخرجين الذين اكتفوا بالكتب التي أبقيت من الدرس النظامي في المدارس الملتحقة بمنظمة "وفاق المدارس" فتراهم لايقدرون على التدريس إلا قليل ممن رزق الذكاوة فطريا .

بيان ذكر الأساتذة

وفي ختام البحث أحب أن أذكر بعض من لهم علينا حق من الأساتذة الكرام الذين بسبب تربيتهم وتعليمهم وُفِقنا تسويد هذه السطور وجاء هذا الشرح إلى الحضور فممن قرأنا منهم الشيخ مولنا ريحان الدينؒ من "جدباء" الذي قرأت منه الكافية، والشيخ محمد يونس الفنجابي الذي قرأت منه حصة منها ،والشيخ مولينا تاج محمدؒ الذي قرأت منه شرح الجامي، ومن بقية الأساتذة الذين أخذت منهم العلوم المختلفة أبي الحافظ القارى محمد جميلؒ،وخالي الشيخ مولنا فضل حليم الذي قرأت منه الكتب الابتدائية ،والمحدث الكبيرخالي وأستاذي في الحديث الشيخ مولنا فضل محمدؒ ،ومولناالمفتي عبدالودودؒ من "هزاره" ومولنا عبدالله من "چارباغ" ومولناعبدالغفور من "إسلام آباد" شيخ الحديث مولانا بهر منذؒ من كورے " والشيخ الحديث مولانا عبد الرحمنؒ من "برتهانه" والشيخ الدكتور حبيب اللّٰهؒ الشهيد ،والشيخ عبدالرزاق إسكندر من "كراتشي"، ومولنا محمد صديق من " أجمير"، والشيخ مولنا رشيد أحمد والشيخ أمان الله من "مارتونگ" والشيخ عنايت الله من "چكيسر"، والشيخ مولنا جامداد من جالكوث،والشيخ رضاء الحق من "مردان"،والشيخ مولنا محمد من "سوات"، والشيخ المجاهد الكبير مولنا وسيدنا عزير گل أسير" مالتا" الذي أخذت منه بعض الشيء من الآية الكريمة﴿ قل إن كنتم تحبون الله إلخ ﴾حِينما قلنا له نريد أن نتلمذ عليك فقال: اقرؤا شيأ فقدمنا إليه هذه الآية فذكر بعض الحقائق المتعلقة بهذه الآية ، والشيخ حبيب الرحمٰنؒ من هزاره الأستاذ في "اسلام آباد"وغير هؤلاء من جبال العلوم الذين أخذت منهم العلوم المختلفة رحمهم الله تعالى .

ذكر بعض من ساعدني في هذا العمل

يجب على أن أذكر بعض الخلص من الإخوان من طلبة مدرستنا قاسم العلوم الذين ساعدونى عند كتابة هذا الشرح بأنواع الخدمات وبذلوا مجهودهم في ذلك ولاأستطيع أن أشكرهم إلا بكلمات دعاء وهي أن يجزيهم الله تعالى بأحسن الجزاء ويجعلهم علماء عاملين فمنهم مولناأنورسعيد

خطيب عسكر باكستان مفتى مولنا محمد سليم بولي الله "دسلي وزير ستان"وشجاع الدين ميره مي، و مولىٰ جان" أنغر وزير ستان "و عصمت الله "سرانان بلوچستان"وحبيب الله " وزيرستان"، و محمد سليم الأسير المجاهد " لوگر"خلصه الله تعالى من أسارة الأعداء ، ومحمد كريم قندوزولسوالى" إمام صاحب " وأسد الله "چلاس"وجميل الرحمان و محمد نسيم من بلوچستان، و سجاد بن الحجابي و عاشق أحمد " مردان"و عبدالحفيظ وشير محمد "دندئي"وعبيدالله القندهاري' شاه وزير الحسيني ومولنامحمد عثمان وعبد الحكيم وموسى جان ولعل محمد ووساقي محمد وشير زمان وحكم خان وعيسى خان وصاحب الرحمٰن ومنيف الرحمٰن "خوست" وأسد الله و أشرف الدين "جنوبي وزيرستان" ومحمد إسحاق "پكتيكا"و محمد شريف "كوهستان ديامر' وعدنان كاكاخيل من "سخاكوٹ"وضياء الإسلام" مردان"ومحمد طاهرالبنوري من "شور" وعبد الحليم "باميان" وغيرهم من لا أذكر أسماء هم جزاهم الله أحسن الجزاء .**وشكر** الله مساعي أخي زين العابدين بن أمير صاد من "بيلي بابا" بما ساعدني في التصحيح في الطبع الثاني من الأغلاط وجزاه أحسن الجزاء

خصائص هذا الشرح

(١) كتاب التزم فيه ذكرجميع القيود التي ذكرهاالجامي مع بيان فوائدها في صورة السؤال والجواب فهو شرح لشرح الجامي كما هو شرح للكافية فهو معارف الكافية وعوارف الجامي

(٢) كتاب يكشف الأسرار التي كانت خافية من أنظار عامة الناس وقد ذكرها المحققون من شراح الكافية وشرح الجامي غير الشروح المتداولة فى أيدي الناس.

(٣) كتاب يذكرتلك الفوائد والأسرار على طريق السوال والجوب الذى هوأيسرطريق إلى دركها

(٤) كتاب يبين الأخطاء والأغلاط الموجودة في الشروح المتداولة التي تدورحولهاالأنظار.

(٥) كتاب يعَيِّن كثيرا من أصحاب المذاهب التي ذكرها الجامي بقوله قال البعض أوقيل

(٦) كتاب يحل المواضع التي تتعلق بغير علم النحو من المنطق والعروض والمعانيوالبيان وغير ذلك مثل بحث الحاصل والمحصول ومباحث الألف واللام ومباحث العروض المتعلقة بقوله: "ويجوز صرفه للضرورة" ومثل بحث أقسام الإمكان.

(٧) كتاب يذكرخلاصة كل مبحث على رأس ذلك المبحث الواردفى صورة السوال والجواب

(٨)إبراز علوم معادن العلوم محققى علم النحو فى ذى خاص ونمط عجيب مثل الرضيوعبدالغفور وعبدالحكيم السيالكوٹى وملاجمال وملا عبدالرحمن۔

(٩) كتاب أجتنب فيه عن الإيجاز الممل والتطويل المخل وذكر الألفاظ المشكلة

(١٠) كتاب زوعي فيه كل ذكي وغبي مع بذل المجهود في الإيضاح۔

(١١) كتاب يلتزم تركيب المشكل من المواضع.
(١٢) كتاب يلتزم الربط في جميع المسائل.
(١٣) كتاب هو شرح لشرح الجامي كما هو شرح الكافية فهوجامع بينهما۔
(١٤) كتاب يبين معانى الأشعارالواردة في الكافية والشرح الجامى مع بيان الاستشهاد وتعيين الشاعر وحل الألفاظ المشكلة.
(١٥) كتاب بتعبير واضح جلى بلسان عربي مبين.

بيان ترجمة ابن الحاجب

ابن الحاجب هو الملقب بجمال الملة والدين الفقيه المالكي الأصولى قال الذهبي: كان أبوه جنديا كرديا حاجباً للأمير عزالدين موسك الصلاحي، واشتغل بتحصيل العلوم في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن وأخذ القراءة عن الشاطبي وقرأ بالسبع على أبي الجود وسمع من البوصيري وجماعة، وتفقه على أبي منصور الأنبارى وغيره وتأدب على ابن البناء ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية وأتقنها غاية الإتقان، وكان من أذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية، وأكب الفضلاء على الاشتغال عليه والأخذ عنه وقدخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها وقال ابن خلكان جاء ني مراراً بسبب أداء شهادة وسألته عن مواضع في العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت غزيرانتهى ولدآخر ٥٧٠ سبعين وخمس مائة في بلد أسنا من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر القاهرة ثم رحل إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته هناك ومات بها نهار الخميس سادس عشرمن شوال ٦٤٦ ست وأربعين وست مائة ودفن خارجاً من باب البحر وصنف في الفقه مختصرا وفي الأصول مختصراً آخر أكبر منه سماه المنتهى، وفي الصرف شافية وشرحهاو في النحو كافية وشرحها وافية والأمالى في مجلد ضخيم والإيضاح شرح المفصل وفي العروض قصيدة غراء إلى غير ذلك وكل مصنفاته في غاية الحسن والإفادة ورزقت قبولاً تامابحسنهاوجزالتها لاسيما الكافية لأن الناس قداعتنوا بهاأشدالاعتناء وقدأكبو عليه بحسن الولاء، وقد تلقته الأمة بالقبول وحررشروحها العلماء الفحول.

بيان فضائل شرح الجامي وترجمة مؤلفها

ومن أحسن شروح الكافية استكمالاوعمدتهاعلى طرز المعقول استدلالا الفوائد الضيائية التي أجل من أن تعرف وأعلى من أن توصف قد تداولتها الأذكياء من الطلاب وجعلوها فيما بينهم مرجعا من كل باب سارذكرها في الأمصاروالأقطارمسيرالصباوالأمطاربل سير الأخبار والأمثال وضربت إليهاآباط الآبال كيف لاومؤلفها الفاضل الكامل الخطير البحر الطامى مولاناالشيخ

عبدالرحمن بن احمد الجامي ولقبه الأصلي عمادالدين والمشهور نورالدين وتخلصه في الشعر جامي كمايشير إليه بالفارسية بقوله قدس سره السامي

مولدم جام ورشحه قلمم   جرعه جام شيخ الاسلامى ست
لاجرم در جريده أشعار   بدو معنى تخلصم جامى ست

فالمرادمن شيخ الإسلام والده أحمد الجامي بن محمد الدشتي من دشت أصفهان وهوعلم المحلة وتعلم الصرف والنحومن أبيه ثم قدم هراة وحضرلدى العلامة جنيد وقرأ عليه شرح المفتاح والمطول ثم حضر في حلقة درس خواجه على السمرقندي ومحمد الجاجرمي وقاضي الروم وغيرهم من العلماء المشاهير ولد ثالثا وعشرين من شعبان ٨١٧ھ سبع عشرة وثمان مأة بجام من قصبات خراسان وكان لقنافطنا في العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة بلغت مبلغ أربعة وخمسين بحسب أعداد تخلصه جامي وهذا من قبيل كراماته أمر إلهامي، صحب أكثر المشائخ الصوفية واستفاد من سعد الدين الكاشغرى واستفاض من خواجه عبيدالله أحرار السمرقندى وكان من معتقديه سلطان حسين وميرعلى شير، وينتهي نسبه إلى العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني التلميذ للامام الأعظم رحمهم الله الأكرم وفاظ بهراة ٨٩٨ھ ثمان وتسعين وثمان مأئة ورمس في مشهد ها، ولما توجهت الطائفة الطاغية الآردبيلية إلى خراسان أخذ ابنه **ضياء الدين يوسف** جسده من قبره ودفنه في ولاية أخرى ولما تسلط عليها الطائفة المذكورة نبشوا قبره ولم يجدوه وأحرقوامافيه من الأخشاب وله الزلفى العظمى يوم الحساب وعليهم النكال والعذاب وقيل تاريخه ومن دخله كان آمناً وقد لخص في هذا الشرح مافي شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن أكبر مآخذه الشرح الهندى للقاضي ملك العلماء شهاب الدين بن شمس الدين بن عمرالزاولى الدولة آبادى صاحب متن إرشادالنحو الذى التزم فيه تمثيل المسألة فى ضمن تعريفها المتوفى ٨٤٨ھ مع زيادات من تلقاء نفسه لايمكن الزيادة عليها في لطف التحرير تهذيبا وحسن التسطيرترتيبا كم من فوائد فيه من قول دقيق لايطلع على أسرارهاإلاواحد بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يرتشف من أنهارهاإلاوارد بعد وارد وإليه أشار القائل بالفارسية

کم از عضدی نمیدانیم شرح مولوی جامی   که حیران شد بهر یک نکته اش صد فاضل نامی

ولذا كان متداولاً فى الدرس تحقيقاً واعتباراً ......وهذا آخر ما أردنا تحريره من الأمور المهمة المفيدة وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين

رشيد أحمد بن الحافظ القاري محمد جميل بن نور محمدي
بن نورحسن بن غلام حسن بازدخيل البازخيلوي

بيان افتتاح الكافية ببسم الله بوجوه ثلاثة مع تخريج الحديث الوارد في بسم الله وكذا حديث الحمد بعده.

فإن قيل: لم افتتح كتابه ببسم الله الرحمٰن الرحيم ؟ **قلنا**: اقتدى المصنفؒ في ذلك **أولاً** بكتاب الله تعالى ، فإنه مفتوح بها، و **ثانياً** بقوله ﷺ:" كل أمر ذي بال لايبدأ فيه بذكر الله وببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع"، رواه الحافظ عبد القادر الرهاوي في أربعينه كذا قال العيني في شرح البخاري ، و **ثالثاً** جعل كتابه موافقاً لكتب السلف حيث جاؤوا بها في مفتتح كتبهم.

بيان دفع أنه خالف كتاب الله تعالى وحديث الرسول ﷺ والسلف فى عدم إيراد الحمد

فإن قيل: لم خالف المصنفؒ كتاب الله تعالى حيث لم يصدر كتابه بالحمد كمابدأ الله تعالى كتابه به ؟ وكذا الحديث المشهور الدائر على الألسنة الذي رواه أبو داود والنسائي من قوله ﷺ: " كل كلام لايبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم " وفي رواية ابن ماجة " كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع "، رواه ابن حبان وأبوعوانة في صحيحيهما ، وقال ابن الصلاح: هذا حديث حسن بل صحيح ، ومعنى قوله : " أقطع" - أى قليل البركة - وكذلك أجذم من باب جَذِمَ - بكسر الذال المعجمة ، يَجذَمُ - بفتحها - ويقال: أقطع وأجذم من القطع والجذام ، أومن القطعة والجذام في كون معناهما أنه لاخير فيه كالمجذوم والنخل التي لايصيبها الماء ، كذا قال بدر الدين العيني في شرح البخاري. **وأيضا** لم خالف سنن السلف حيث لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بجعله جزء منها ؟ **قلنا**: لم يخالف المصنفؒ شيئا من هذه الأمور الثلاثة ، **أما** أنه لم يخالف كتاب الله تعالى فلأن أول سورة نزلت من القرآن الكريم هي سورة اقرأ ، وهي غير مصدرة بالحمد ، فأين المخالفة .

رد على ما ذكر في بعض الشروح من أنه لم يخالف الكتاب هصما لنفسه

واعلم أنه لايصح الجواب عن مخالفة كتابه سبحانه وتعالى بالهصم كما في بعض الشروح ، ولهذا أجاب أصحاب الشروح المعتبرة مثل الجامي عن اعتراض مخالفة السلف بالهصم فقط ،ولهذا يقول الجامي: بتخييله أن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها، وذلك لأن عدم كون كتابه ككتاب الله تعالى أمر بديهي ، نعم هضم المصنف نفسه بالنسبة إلى السلف له معنى. **واعلم** أن الهصم (بالصاد المهملة) بمعنى شكستن والهضم (بالضاد المعجمة) بمعنى غله در معده شكستن ، وههنا بالمعنى الأول

أى الكسر مطلقا لابالمعنى الثاني ، لأنه فعل المعدة ،كذا قال عبد الرحمن في حاشيته على الجامي، **وأما** أنه لم يخالف الحديث فذلك من عدة وجوه ، **الأول**: أنه لم يعتقد أن كتابه ذوبال وخير، **والثاني**: أن المامور في الحديث إنما هو الابتداء بالحمد ، وهو يعم الكتابة ، والتلفظ ، والتصور، ولايلزم من ترك الكتابة ترك التلفظ والتصور،لأن انتفاء الخاص لايستلزم انتفاء العام.

فإن قيل: كما أن انتفاء الخاص لايستلزم انتفاء العام ،كذلك هو لايستلزم وجود العام في ضمن الأفراد الباقية أيضا. **قلنا**: نعم لكنا قلنا بذلك لأجل ما أمرنا بإحسان الظن بالمؤمنين، فإنه قيل: ظنوا بالمؤمنين خيراً. و **الثالث**: أن المامور في الحديث إنما هوالحمد ، وهي عبارة عن إظهار الصفات الكمالية، وقد حصل ذلك من التسمية ، لأنها تتضمن ذلك الإظهار لاشتمالها على اسم الذات وصفتين ، وتؤيد هذا الجواب الألفاظ المستعملة في الأحاديث الوارد ة في هذا الباب، مثل ماجاء في البعض " لم يبدأ بذكر الله " وفي البعض " ببسم الله " وفي البعض " بحمدالله "، فيعلم من ذلك أن المراد من الحمد إظهار الصفات الكمالية لا التلفظ بها فقط، ولهذا قال محدث العصر العلامة محمد يوسف البنوريؒ في أول كتابه "معا رف السنن" ، وبالجملة الحديث واحد، ولفظه متعدد، ومفاده بعد ثبوته البدائة بذكر الله تعالى، سواء كان في صورة البسملة، أوالحمدلة، أوغيرهما، وتوهم كثير من المصنفين تعدد الحديث لاختلاف لفظه، فاضطربوا في جمع العمل بهما، فاخترعوا للابتداء أقساماً من الحقيقي، والإضافي، والعرفي، فحملوا بعض الألفاظ على الحقيقي، والبعض على الإضافي، كما هو معروف وكل ذلك تكلف ،وتنطع ، وغفلة عن الفن وقواعده، ومدار تحقيقهم وعنائهم على ظنهم تعدد الأحاديث، ولم يدروا أن الحديث واحد، وإنما الاختلاف في اللفظ انتهى. **وأيضا** يعلم أن المراد من تلك الأحاديث الواردة بلفظ: " الحمد أوالذكر أو بسم الله " هو إظهار الصفات الكمالية وقوع كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتّحة بالبسملة فقط دون الحمدلة وغيرها، فلو كان المامور به هو الحمد بعنوان الحمد، فكيف يمكن عدم وقوعه من رسول الله ﷺ مع أنه أمر بذلك. **وأما** أنه لم يخالف السلف فلهصم النفس وكسراً لها ، كما قال الشارح الجامي: أن الشيخؒ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بأن جعله جزءً منها هصما لنفسه.

فإن قيل: إن الحمد عبادة، وترك العبادة إنما هو من شهوات النفس، لا هصم فيه أصلا، فلو صح ترك العمل الصالح لأمثال هذه النكتة لصح ترك الصلوة والصوم أيضا بزعم النفس

في عدم عداد العقلاء المكلفين. **قلنا**: ترك الحمد باعتبارين، **أحد هما**: باعتبار أنها عبادة، و ترك الحمد بهذا الاعتباراستعلاء، ليس في درجة الهصم أصلا. **وثانيهما**: تركه باعتبار أن كتابه من حيث أنه منسوب إليه ليس ككتب السلفؒ، فلا يليق له أن يصدره بالحمد على سننه، وإن كان كتابه في الواقع مشتملا على القواعد اللطيفة والعبارات النفيسة كأنها رؤوس أبكار كأنهن الياقوت والمرجان لم يطمثهن انس قبلهم ولاجان، فترك الحمد بهذا الاعتبار الثاني هصم للنفس وكسر لها، والقياس على الصلوة والصوم قياس مع الفارق، لأن الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات أمورنطقت الآيات والأحاديث بفرضيتها، والابتداء بالحمد غير مفروض فافترقا.

بيان تعريف علم النحووموضوعه وغرضه

واعلم أنه لابد للشارع في العلم إذا أراد الشروع فيه أن يعرف تعريفه وموضوعه وغرضه. فأما **تعريف** علم النحو فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم الثلاث من حيث الإعراب والبناء، وكيفية تركيب بعضها مع بعض.و **غرضه** هو صيانة الذهن عن الخطأ اللفظي في كلام العرب.و **موضوعه** الكلمة والكلام.

بيان وجه كون الكلمة والكلام موضوعا لعلم النحو

فإن قيل: ما وجه كون الكلمة والكلا م موضوعاً لعلم النحو؟ **قلنا**: ذلك لأن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية (أى الأحوال التى تلحق الشئ لذاته)، كالتعجب اللاحق لذات الإنسان، أوتلحق الشئ لجزئه، كالحركة بالأرادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان، أو تلحقه بواسطة أمرخارج عنه مساو له، كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب، ولما كان المبحوث في علم النحو هي عوارض الكلمة والكلام كان الكلمة والكلام موضوعاً له

بيان دفع ما يرد أن تعريف ذات الموضوع غيرجائز

فإن قيل: لما كان موضوع هذا العلم الكلمة والكلام لم يجز أن يبحث عن ذاتهما، لأن ذات الموضوع لا يبحث عنه في العلم، بل إنما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، فالاشتغال بتعريف الكلمة والكلام اشتغال في غير المقصود. **قلنا**: البحث عن أحوال الشيء متوقف على معرفة ذلك الشيء، وما يتوقف عليه المقصود مقصود فمتى لم تعرف الكلمة والكلام كيف يبحث عن أحوالهما.

بيان أن تعدد الموضوع وإن كان يستلزم العلم إلا أنه إذا كان بينهما جهة جامعة مشتركة لم يستلزم تعدده

فإن قيل: لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فينبغي أن يكون علم النحو

علمين، لا علماً واحداً، لأن تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم. **قلنا**: تعدد الموضوع إنما يستلزم تعدد العلم إذا لم يشتركا في أمر واحد جامع، وأما إذا اشتركا فيه فلا يستلزم له، وههنا قد اشتركا في كون اللفظ موضوعاً للمعنى أعم من أن يكون مفرداً أومركباً، كما أن موضوع علم الأصول الأدلة الأربعة، كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله ﷺ، والإجماع، والقياس، ولم تكن الأصل علوماً أربعة لوجود أمر جامع مشترك بينها وهو كون كل واحد منها مثبتاً لحكم شرعي

فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن يجعل جميع العلوم علماً واحداً لأن كلها مشتركة في أنها تبحث عن اللفظ الموضوع. **قلنا**: لا يكفي في كون العلوم علماً واحداً اشتراكها في الأمر الواحد الجامع فقط بل لا بد مع ذلك سن كون البحث فيها أيضاً من جهة ذلك الأمر الواحد الجامع، وليس البحث في العلوم كلها من جهة الأمرالواحد، لأن جهة البحث في كل علم على حدة، فإن علم النحو يبحث فيه عن اللفظ من حيث أنه معرب، و مبني، ومنصرف، وغير منصرف، وفي علم الأصول يبحث عنه باعتبار أنه دليل مثبت للحكم الشرعي.

فإن قيل: كما يبحث في هذا العلم عن أحوال الكلمة والكلام، كذا يبحث فيه عن المركب الإضافي والتوصيفي، والامتزاجي، وغير ذلك أيضاً، فَلِمَ لَمْ تعد هذه المركبات أجزاء أخر للموضوع، كالكلمة والكلام. **قلنا**: ذكر الكلمة يغني عن ذكرها لأن النحوي يبحث عن أحوال هذه المركبات من حيث إعراب الجزئين، أوبنائهما أوإعراب أحدهما دون الآخر فكانت مباحث هذه المركبات بهذا الاعتبار مندرجة تحت مباحث الكلمة.

فإن قيل: إن البحث عن المركب الإسنادي (أي الكلام) أيضاً يرجع إلى الكلمة بعين ماذكرت من الطريق فلا حاجة إلى جعل الكلام جزء آخر للموضوع كالكلمة. **قلنا**: إن البحث عن الكلام قد يكون باعتبار مجموع الجزئين كقولك: " إن الجملة إذا وقعت خبراً لا بد فيه من العائد"، فعلى هذا لم يكن البحث راجعاً إلى الكلمة.

بيان وجه تقديم الكلمة على الكلام

لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فَلِمَ قدم الكلمة على الكلام بل العكس أولى، لأن الكلام يفيد المخاطب فائدة تامة، والكلمة ليست كذلك. **قلنا**: لما كانت أفراد الكلمة أجزاءً من أفراد الكلام، فإن زيداً و قائماً الذين من أفراد الكلمة جزآن من قوله: " زيد قائمٌ " الذي هو من أفراد الكلام، وكذا مفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام، لأن الكلمة مأخوذة في تعريف الكلام، وهو قوله: ما تضمن كلمتين بالإسناد، والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدمناه وضعاً وذكراً، ليوافق الوضع الطبع.

فإن قيل: ليس مفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام، بل لفظ:" الكلمة"جزء من مفهوم الكلام.

قلنا: المراد من مفهوم الكلمة المفهوم الإجمالي، لا التفصيلي، ومفهومها الإجمالي جزء من مفهومها التفصيلي للكلام، والفرق بين المفهوم الأجمالي والتفصيليأن **الأول** عبارة عن أن تجعل الأمور المتعددة ملحوظة بلحاظ وحداني، كما إذا عبرت عن الكلمة بالكلمة، لا بلفظ وضع لمعنى مفرد. **والثاني** عبارة عن أن تجعل الأمور المتعددة ملحوظة بلحاظات متعددة كما إذا عبرت عن الكلمة بلفظ وُضِعَ إلخ، لابلفظ الكلمة ، **ويمكن** أن يُقَال في وجه تقديم الكلمة على الكلام: أن البحث عن الكلمة والكلام إنما كان من حيث الاعراب والبناء ، وهما يلحقان بالكلام بالنظر إلى جزئيه ، وهما كلمتان لا بالنظر إلى ذاته ، فكانت الكلمة أصلاً من هذه الجهة فقدمت ، ولهذا يقال للكلام: أنه مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور محلاً ، فلما ثبت تقدم الكلمة على الكلام قدم الكلمة عليه فقال: (**الكلمة**).

بيان أن الكلمة معلومة من وجه فلم يلزم طلب المجهول المطلق ومجهولة من وجه فلم يلزم تحصيل الحاصل.

فإن قيل: الكلمة لاتخلو من أحد الحالين إما أن تكون معلومة أومجهولة ، فإن كانت معلومة ، فلا حاجة إلى تعريفها، لأن ذلك تحصيل الحاصل، وإن كانت مجهولة فلايمكن تعريفها ، لأن توجه النفس الناطقه إلى المجهول المطلق محال. **قلنا:** الكلمة معلومة من وجه ، فلم يلزم توجه النفس الناطقة إلى المجهول المطلق، ومجهولة بالكنه، فصح تعريفها، ولم يلزم تحصيل الحاصل.

فإن قيل: إن الكلمة مبتدأ، وحق المبتدأ أن يكون معلوماً، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشئ لايتصور بدون معلوميته، وأيضا هي ههنامعرفة ، والمعرف إنما يكون مجهولا، وإلا لم نحتج إلى تعريفه ، فلزم كون الكلمة معلومة ومجهولة ، و هل هو إلا اجتماع النقيضين.

قلنا: المحال من اجتماع النقيضين ما هو من جهة واحدة ،واجتماع النقيضين ههنا من جهتين، لأن الكلمة إنما تقتضي المعلومية من جهة كونها مبتدأ ،والمجهولية من جهة كونها مُعَرَّفَة ، فاختلفت الجهتان، فلم يلزم اجتماع النقيضين .

بيان وجه تقديم تحقيق" الكلم" على التحقيق في "اللام" في قوله : "الكلمة"

فإن قيل: لم قدم بحث الكلم على بحث اللام والتاء ؟ **قلنا:** لما كان الكلم معروضاً للامّ والتاء قدم البحث عن المعروض على بحثهما، وذلك لأن درجة المعروض مقدمة على

العارض .

بيان الاختلا ف بين جمهور النحاة وصاحب المصباح في أن الكلمة والكلام مشتقان أم لا

فإن قيل: هل الكلمة والكلام مشتقان أم لا ؟ **قلنا:** اختلف العلماء في ذلك فذهب جمهور النحاة إلى أنها أسماء موضوعة برأسها، لأن مدار الاشتقاق على المناسبة اللفظية والمعنوية كليهما، ولم توجد المناسبة المعنوية ههنا ، إلاأن يتكلف كما سيتضح ، وذهب صاحب المصباح إلى أنهما مشتقان من الكلم ، وتمسك هو بأن مدار الاشتقاق على التناسب وهوأمر مهم عندهم.

بيان أن القدر الضروري من المناسبة بين المشتق والمشتق منه هي المناسبة في مطلق المعنى سواء كان مطابقياً أو تضمنياً أو التزامياً لا المطابقي فقط

فإن قيل: لابد في الاشتقاق من المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى جميعاً، وههنا وإن وجدت المناسبة في اللفظ، لكنها لم توجد في المعنى ،لأن معنى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد، ومعنى الكلام ماتضمن كلمتين بالإسناد، ومعنى الكلم الجرح، وكم من بعد بين الجرح ومعنييهما. **قلنا:** لابد لدفع هذا الاعترض من معرفة معنى الاشتقاق **فاعلم** أيها الطالب المتفحص عن حقيقة الحال أن الاشتقاق في اللغة برآوردن، وفي الاصطلاح أن تجد بين اللفظين تناسباًفي أحد المدلولات الثلاثة المطابقي والتضمني والالتزامي، واشتراكاًفي جميع الحروف الأصلية مع التقارب في المخرج في ما بقي من الحروف، كالنعق من النهق، فعلم من تعريف الاشتقاق هذا أن المراد من المعنى أعم من المطابقي والتضمني والالتزامي، وههنا وإن لم توجد المناسبة في المعنيين الأوليين، لكنها وجدت في المعنى الالتزامي، أعني التأثير، لتأثير معانيهما في النفوس، كتأثير الجرح في المجروح ،**وتفصيل** ذلك بأسهل الطرق هوما بينه ملا جمال الدين في حاشيته على الجامي أن معناهما يشبه معنى الكلم و هو الجرح في التأثير، وكما أن الجرح مؤثر في النفس كذلك معناهما مؤثر فيهما تاثيراً تنقبض به أو تنبسط ، فالتشبيه في مطلق التأثير بقرينة أن التناسب المعتبر في الاشتقاق هو التناسب المطلق الحاصل بين المعنيين بأي وجه كان، إلا أنه أشار بقوله: " و قد عبر بعض الشعراء " إلى أن بعض المعاني قد بلغ في التأثير مبلغاً يطلق عليه الجرح بل صار نوعاً أبلغ من حيث لايلتام.

بيان الفرق بين اصطلاح المنطقيين والنحويين في تعريف اللزوم الذهني

فإن قيل: المعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم الذهني الذي هو عبارة عن امتناع انفكاك تصور الملزوم عن تصور اللازم، وههنا ليس كذلك، لأنه ربما تلفظت بالكلمة و لم تلتفت إلى تأثير هما في النفوس. **قلنا:** قد اشتبه عليك الفرق بين الاصطلاحين، لأن ما ذكرته اصطلاح

المنطقيين، و أما اصطلاح النحويين فالمعتبر فيه في الدلالة الالتزامية وجود العلاقة المصححة للانتقال من الملزوم إلى اللازم، وههنا كذلك، لأنه كلماتصورت الكلمة مثلا فهي في قوة أن ينتقل الذهن منها إلى التأثيرفي النفوس فصح اشتقاقها من الكلم.

ذكر أشعار من اللغات المختلفة لإثبات المناسبة بين الجرح والكلمة والكلام في المعني الالتزامي وهو التأثير

فإن قيل: هل عندك شيء من أشعار العرب يؤيد ما قلت. **قلنا**: نعم قد عبر بعض الشعراء عن تأثيرات الكلمة و الكلام بالجرح كما قال الشاعر العربي **شعر**.

جراحات السنان لها التيام ☆ ولا يلتام ما جرح اللسان

وقال الشاعر الفارسي **شعر**.

جراحات نيزه به گرد دبدارو ☆ ولي جرح زبان رانيست دارو

و قال الشاعر المعروف عبد الرحمن الصوفي الأفغاني **شعر**.

په دارو كه دنيزے زخم جوڑيگى ☆ جوڑ به نشى په دارو پرهار د ژبى

وقال الآخر.

پر هار د تورے به مے جوڑ شي ☆ جوڑ به مے نشي ستا د ژبي پر هارونه

وقال الآخر.

پرهرد نيزے خه دے چه به جوڑ شي په مرهمو ☆ بد پر هرد ژبي چه د عمر سره سم وي

وقال الكازروني: أن قائل الشعر العربي هو علي بن أبيطالب كرم الله وجهه ، ولكن قال الشارح الأحمد نگري: أن هذا الشعر مأخوذ من قول عليؓ: "إن ملعن اللسان أشد من مطعن السنان" لا أنه أنشأه ، لأن هذا الشعر ليس على جادة الفصاحة، ولذا عبرالشارح الجامي عنه ببعض الشعراء.

بيان مناسبة البحث عن جنسية الكلم و جمعيته بهذا المقام مع بيان الاختلاف فيه و ذكرالدلائل من الجانبين بالتفصيل

فإن قيل: ماالباعث على الشراح على بيان اختلاف جمعية الكلم وجنسيته فيهذا الموضع؟ مع أن لفظ الكلمة مفرد، لا جمع، ولاجنس، فلا مناسبة للبحث عن جنسية الكلم وجمعيته بهذا المقام ، بل هوخروج عن البحث. **قلنا**: للبحث عن جنسية الكلم وجمعيته مناسبة دقيقة ، وهي أن معرفة التاء في قوله: " الكلمة " تتوقف على معرفة كون الكلم جنساً أوجمعاً، فإن تحقق أن الكلم جنس كانت التاء للفرق بين الجنس والفرد، و إن تحقق أن الكلم

جمع علم أن التاء للفرق بين الجمع و الفرد ، فيعلم منه أن الكلم فرد الجنس أوفرد الجمع ، فصار البحث عن جنسية الكلمة و جمعيته راجعا إلى الكلمة ، فلم يلزم الخروج عن البحث.

وحاصل الاختلاف أنه اختلف العلماء فيه فقال الجمهور: أن الكلم جنس، و ذهب صاحب الصحاح و اللباب أنه جمع، أما دلائل الجمهور، **فالأول**:أن كل لفظ إذا كان الفارق بينه و بين فرده تاء يكون ذلك اللفظ جنسا لاجمعا، كتمروتمرة. **والثاني**: أن الكلم لوكان جمعاً لما قال الله تعالى: ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ بذكر الطيب مفردا، لأنه و صف الله تعالى الكلم بالطيب ، وهومفرد، والجمع لا يوصف بالمفرد، فلوكان جمعاً لكان و صفه بصيغة الجمع(أي الطيبات) أوبصيغة المؤنث (أى الطيبة) لأن الفعل وشبه الفعل إذا أسند إلى ضميرالجمع يجوز أن يذكرالفعل و شبهه بصيغة الجمع، مثل الرجال جاؤوا، أو بصيغة المفرد بتاء التأنيث، مثل الرجال جاء ت. **والسرفيه** أن الجمع يكون بتأويل الجماعة، ولفظ الجماعة صيغة المؤنث. **والثالث**: أن الكلم قع تمييزا للعدد الأوسط، وتمييز عدد الأوسط إنما يكون منصوبا مفردا **و الرابع**: كون تصغيره على كُلَيْم، لا كليمة. **واستدل** صاحب الصحاح وصاحب اللباب على أنه جمع، لوقوعه على ثلاثة فصاعداً، وهي أمارة الجمعية، وأجابا عن **دلائل** الجمهور.فقال**أما قياسه** على تمر و تمرة فهو قياس مع الفارق، لأن التمر يطلق على القليل والكثير، و الكلم يطلق على الكثير فقط أي ثلاثة فصاعداً فافترقا، **و أما الآية فهي** مؤولة ببعض الكلم ، إما بأن يكون البعض مقدراً، و إما بأن يراد البعض من فحوي الكلام، وذلك لأن الصاعد إلى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لاجميع الكلم فلا بد من التأويل.

وأما وقوع الكلم تمييزاً فهو مما لانسلم ، بل التمييز هو الكليمة بالتاء. **وأما التصغير** على كليم فهو أيضاً في معرض المنع، و إنما تصغيره على كليمه. **وأجاب** الجمهورعن دلائلهم أن إطلاقه على ثلاثة فصاعداً إنما هو بعارض الاستعمال والعوارض لا تعتبر. **وتقدير** لفظ البعض أو إرادته من فحوي الكلام تأويل، و التأويل خلاف الأصل. **و أيضا** قولهم: "أن الصاعد إلى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لاجميع الكلم" فليس بتام، لأنه لايخلو إما أن يكون المراد من الصاعد مطلق الطيب أو المقبول منه، فإن قلتم: أن المراد هو مطلق الطيب و يكون الطيب لإخراج الخبث فإنه لايصعد، فنقول: إن الآية الكريمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير، كيف و المنصوص عليه بالصعود فيها الكلم الطيب لامطلق الكلم، فلاحاجة إلى التأويل بالبعض، لأن التصريح بالطيب يخرج الخبيث، فأى حاجة إلى إخراج المخرج، و إن قلتم: أن المراد من الصاعد هو المقبول من الكلم الطيب لاجميع الطيب،

فالتقدير ضروري ، ليفيد صعود بعض الطيب، فنقول : لا فائدة لتقدير لفظ البعض، و لافرق بين أن يقال: يصعد الكلم الطيب، أويصعد بعض الكلم الطيب في أن اللازم هو صعود الطيب بتمامه، فظهر أن ارتكاب التقدير و التأويل لا يفيد ما لأجله يرتكب، فارتكابه مما لاحاصل له، فضلا عن أن يكون ضرورياً كذا قال الجمال. **وأما ادعاء** التمييز على الكليمة بالتاء، **وكذا** التصغير على كليمة بالتاء فمجرد تحكم و دعوى بلا دليل.

بيان العارض (أي اللام) بعد الفراغ من المعروض (أي الكلم)

ولما فرغنا من بحث المعروض، نشرع في البحث عن اللام التي هي أول عارض من العارضين الذين عرضا للكلمة ، وهما اللام والتاء ، فإن السابق أحق بالتقدم من اللاحق.

بحث اللام بأقسامها بالتفصيل

واعلم أن الألف واللام كلمة تحلى بهاكلمة أخرى سواء كانت للتعريف أو للتحسين أو لأمر آخر ، و معنى التحسين التفخيم في اللفظ والكتابة، وهي على قسمين، اسمي وحرفي، **فالاسمي** مايدخل على اسم الفاعل والمفعول اتفاقاً، وعلى الصفة المشبهة اختلافاً، وإنما صارت اسميا إذا دخل على اسمي الفاعل والمفعول لأنها مؤوّلة بكلمة الذي والتي وهما من الموصولات، وهي قسم من الأسماء **وإنما** خص الاسمي باسمي الفاعل والمفعول، لأن الاسمي مشابه بالحرفي صورة فيقتضي أن يكون مدخولها مفرداً صورة، لأن مدخول الحرفي لا يكون إلا مفرداً، وفي المعنى موصولة حقيقة، فيقتضي أن يكون مدخولهاجملة، لأن صلة الموصول لاتكون إلاجملة، و ليست في كلام العرب كلمة تكون مفرداً صورة وجملة معنى إلا اسمي الفاعل والمفعول، لأنهما ذوشِبْهَين لأنه إن نُظِرَ إلى أنهما لايختلفان بالغيبة والخطاب والتكلم فيكونان كالاسم الجامد، لأنهم قالوا: هوضارب، أنت ضارب ، أنا ضارب، وكذا أنا مضروب إلخ ،كما قالوا: هو زيد ، أنت زيد، أنا زيد، فلو كانا كالفعل لاختلفا بالضمائر، و إن نُظِرَ إلى أنهما بتأويل الفعل يكونان جملة معنىً، لأن اللام إذا دخلت على اسم الفاعل والمفعول تكون بمعنى الذي، و اسم الفاعل والمفعول يكونان بمعنى الفعل فيكونان كالجملة، و إنما كانا بمعنى الفعل لأنهما حاملين للضمير كالفعل .

فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن يقال لاسم الفاعل مثلا: أنه جملة حقيقة ، لاستوائه مع الفعل في تحمل الضمير. **قلت**: بينهما فرق، لأن النسبة في الفعل إلى ذات خارجة عن مفهومه، والنسبة في اسم الفاعل إلى ذات داخلة في مفهومه، لكونه عبارة عن الذات مع الفعل فيكون مفردا.

فإن قلت: فعلى هذا ينبغي أن يكون المصدر مع الفاعل جملة حقيقة ، لأن الذات غير داخلة فيه. **قلت** : كما أن الذات غير داخلة فيه فكذا النسبة أيضاً غير داخلة فيه ، فلا يكون كالفعل ، لأن النسبة داخلة في الفعل ، وأماالألف واللام في الصفة المشبهة. **فقال بعضهم** : إنه اسمي حملا على اسم الفاعل والمفعول لمشابهتها بهما في الاشتقاق والإفراد والتثنية والجمع وباسم الفاعل خاصة في القيام بالفاعل ، لأن معنى ضارب ذوضرب، كما أن معنى حسن ذوحسن، فلا فرق بينهما إلا في شيء وهوأن اسم الفاعل اسم اشْتُقَّ من حدث حال كون الاسم موضوعاً لمن قام به بمعنى الحدوث ، والصفة المشبهة اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت، ومعنى الثبوت هو الاستمرار واللزوم . **وقال بعضهم**: إنه حرفي، لأن اسم الفاعل يدل علىٰ الحدوث والتجدد، والصفة المشبهة تدل على الثبوت، فلا تدخل عليها، لأنها إنما تكون موصولة حيث أريد بها معنى الفعل و هو التجدد والحدوث، وليس ذلك في الصفة المشبهة فتشبه الجوامد و في الجوامد حرفي فكذا فيها،**ثم الحرفي** هي التي تدخل على غير اسم الفاعل أوالمفعول، وهي على نوعين، زائدة وغير زائدة.

فالزائدة هي التي لايتغيرالمعنى بسقوطها كما في قول عميرة بن جابر الحنفي **شعر**.

و لقد أمر على اللئيم يسبني ☆ فمضيت ثمه و قلت لا يعنيني

وصاحب هذا الشعر هوعميرة ، كذا قال بهاء الدين السبكي، لا على كرم اللّٰه تعالى وجهه ،كما هو المشهور، فاللام في اللئيم زائدة، وإلا تكون معرفة ، فلايصح توصيفه بقوله: " يسبني"، لأنه جملة، وهي في معنى النكرة في لزوم توصيف المعرفة بما هو في معنى النكرة، وهو لايصح.

فإن قلت: فليكن قوله: " يسبني" حالاً منه. **قلت**: إن زيادة اللام على تقدير جعل يسبني صفة لامطلقا.**ثم الزائدة** على نوعين، لازمة ، وغيرلازمة ، واللازمة على نوعين ، عوضية ، وغير عوضية ، **فمثال** الزائدة اللازمة العوضية، كما في لفظ " اللّٰه " ، أماكونه زائدة فلأن التعريف قد حصل بالعلمية ، وأما كونه عوضاً فلأنها عوض عن الهمزة المحذوفه، لأنه في الأصل إلاه، فحذفت الهمزة، وعوض عنها اللام، ثم أدغم اللام في اللام فصار اللّٰه ، **ومثال** الزائدة اللازمة الغير العوضية، كما في النجم والصعق والثريا، أماكونها زائده، فلأن التعريف قد حصل بالعلمية، وأماكونها لازمة، فللعلمية، وأماكونها غيرعوضية ، فلعدم كونها عوضاً عن شيء، وكذلك غيراللازم على نوعين، عوضية، وغيرعوضية، **ومثال** الزائدة الغيراللازمة العوضية، كما في يا الناس، أماكونها زائدة، فلأن التعريف قد حصل بحرف النداء ، وأما كونها غيرلازمة فلعدم العلمية ، وأماكونها عوضية ، فلأنها عوض عن الهمزة المحذوفة، لأنه في الأصل أناس،

فحذفت الهمزة، وعوضت اللام عنها، فصارالناس، **ومثال** الزائدة الغير اللازمة الغير العوضية، كما في قول الشاعر **شعر**

فيا الغلمان اللذان فرا ☆ إيا كما أن تكسبا شرا

أما كونها زائده فلأن التعريف قد حصل بحرف النداء، وأما كونها غير لازمة، فلعدم العلمية، و أما كونها غير عوضية، فلأنها لم تعوض عن شئ، **وأما غيرالزائدة** فهي على أربعة أقسام، جنسي، و استغراقي، وعهد خارجي، وعهد ذهني. **فالجنسي** هي التي يشاربها إلى حقيقة الشيء من حيث هي، مع قطع النظرعن ملاحظة الأفراد، نحوالرجل خير من المرأة، فاللام في الرجل جنسي، لأنه أشير بها إلى حقيقة الرجل فقط وهو مذكّر من بني آدم عليه الصلوة والسلام يتجاوز عن حد الصغر إلى حد الكبر من غير ملاحظة الفرد أوالأفراد.

فإن قلت: هذا الحد لايصدق على آدم عليه الصلوة والسلام، لأنه لم يتجاوز عن حد الصغر إلى حد الكبر بل كان كبيراً من الابتداء. **قلت:**التعريف مبنيعلى الأعم الأغلب لا على الشاذ والنادر.

فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون اللام في قوله: " الرجل والمرأة " استغراقيا، أوعهدا ذهنيا، أو خارجيا ؟ **قلت:** لاسبيل إلى كل واحد منها، لأنه لوكانت استغراقيا لزم الكذب، لأن كثيرا من أفراد النساء خير من أفراد الرجال، ولايجوز أن يكون عهداً ذهنيا، لأنه يستلزم تنكير المبتدأ، لأن قوله : " الرجل" مبتدأ. **والاستغراقي** هي التي يشاربها إلى جميع أفرادالشيء نحو قوله تعالى:﴿ إن الإنسان لفي خسر ﴾ فاللام في الإنسان للاستغراق، لأنها يشار بها إلى جميع أفراد الانسان.

فإن قلت: لم لا يجوزأن يكون جنسياً، أوعهداً خارجياً، أوعهداً ذهنياً ؟ **قلت:** لاسبيل إلى كل واحد منها، لأنه لوكان جنسياً لم يصح الحكم عليه بالخسران، لأن الخسران لا يصدر عن الحقيقة الخالصة بدون ملاحظة الأفراد، ولايجوز أن يكون للعهد الخارجي والذهني، لأنه لوكان للعهد الخارجي والذهني لم يصح الاستثناء بقوله تعالى: ﴿ إلا الذين آمنوا ﴾ لأن الاستثناء يقتضي عموم المستثنى منه **وأيضا** لوكان للعهد الذهني يلزم تنكير المبتدأ لأن اسم كلمة إنَّ في الأصل مبتدأ، **والعهد الخارجي** هي التييشاربها إلى فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب في الخارج نحو قوله تعالى : ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ فإن اللام في الرسول للعهد الخارجي لأنه أشيربها إلى فرد معين وهو موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام المعلوم بين المتكلم وهو الله سبحانه وتعالى والمخاطب وهو النبي ﷺ.

فإن قلت: فلم لا يجوز فيه أن يكون جنسياً أو استغراقياً أو عهداً ذهنياً ؟ **قلت**: لاسبيل إلى كل واحد منها، أما كونه جنسيا فلأنه لو كان جنسياً لما صح نسبة العصيان إلى فرعون، لأن العصيان إنما يتصور من الفرد، لأنه من صفات الفرد ، لامن صفات الماهية ، ولا يجوز أن تكون استغراقيا، إذ لايمكن عِصيان فرعون عن جميع أفراد الرسول، لعدم وجودهم في زمانه ، ولايجوز أن تكون عهدا ذهنياً ، لأن عصيان فرعون كان من موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام وهو معلوم بين المتكلم والمخاطب من الأخبار المتواترة موجود في الخارج .

والعهد الذهني هي التي يشار بها إلى فرد معين معلوم في ذهن المتكلم دون المخاطب نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب على نبينا و عليه الصلوة والسلام: ﴿ وأخاف أن يأكله الذئب ﴾، فإن اللام في الذئب عهد ذهني، لأنه يشار بها إلى فرد معين معلوم في ذهن المتكلم، وهو يعقوب على نبينا وعليه الصلوة والسلام.

فإن قلت: فلم لايجوز فيه أن يكون جنسياً أو استغراقياً أو عهداً خارجياً ؟ **قلت**: لاسبيل إلى كل واحد منها، لأنها لو كانت جنسياً لزم الحكم بالأكل من الماهية، والأكل إنما يتصور من الفرد لا من الماهية، ولايجوز أن تكون استغراقياً، لأنها لو كانت استغراقياً لزم الحكم باجتماع جميع أفراد الذئب على أكل شخص واحد، وهو محال بالبداهة، ولايجوز أن تكون عهداً خارجياً لأنها لو كانت عهداً خارجياً يلزم الحكم بالأكل من الفرد المعين المعلوم في الخارج ، وهو محال، لأن الله تعالى حرَّم لحوم الأنبياء عليهم الصلوات والتسليمات على كل أحد.

بيان دفع ما يقال: أنه لا يصح في لفظ: " الكلمة "واحد من الأقسام المذكورة للام

فإن قيل: لايصح قسم من ما ذكرنا من أقسام اللام في لفظ: " الكلمة". **أما الاسمي** فلأن الاسمي إنما تدخل على اسم الفاعل والمفعول، والكلمة ليست بواحدة منهما. **وأما الحرفي** الزائدة فلأنها توجب تنكير المبتدأ. **وأما الحرفي** الغير الزائدة فلايصح واحد من أقسامها الأربعة **أما الجنسي** منها فلأنها توجب اجتماع المتنافيين، لأن اللام الجنسية الواقعة في الأول يشاربها إلى نفس الماهية وتلزمها الكثرة، والتاء في آخر الكلمة توجب الوحدة، وهواجتماع المتنافيين ، قال عبد الرحمن صاحب الحاشية الشهيرة للجامي أن الجنس ملزوم الكثرة والتاء ملزوم الوحدة والكثرة منافية للوحدة انتهى كلامه. **وأما الاستغراقي** فلأ نها مايشار بها إلى جميع الأفراد، وتاء الوحدة تقتضي أن يكون ما لحقت به فرداً واحداً ، وهو أيضا اجتماع المتنافيين، وأيضا الاستغراق لايناسب هذا المقام، لأن المقام مقام التعريف، والتعريف إنما يكون للجنس،

لا لـلأفراد، لأن الأفراد غير منضبطة، والانضباط في التعريف شرط، والاستغراقي يوجب تعريف الأفرا د. **وأما العهد الخارجي** فـلأنهـا مايشار بها إلى فرد معهود بين المتكلم والمخاطب في الـخارج، وليس ههنا كلمة معهودة في الخارج ، ولم يسبق لها ذكر ليشاربها إلى تلك الكلمة ، وأيـضـا فـي لام الـعهـد الـخارجي إشارة إلى الفرد، فيلزم منه تعريف الفرد مع أن التعريف إنما يكون للجنس والماهية دون الأفراد، وهذا الإيراد يلزم على تقدير كون اللام للعهد الذهني أيضا.

وأمـا العهد الذهني فـلأنهـا مـايشـار بها إلى فرد غير معين فلأجل عدم تعين الفرد فيه توجب جهـالة المحدود عند السامع، وإن لم يلزم ذلك عند المتكلم لأنه معهود في ذهنه. **وأيضا** يلزم نـكـارة المبتدأ لأنه في حكم النكرة لأن كون الشيء معرفة ونكرة إنما هو بالنظر إلى المخاطب لا بـالنظر إلى المتكلم، لأن كل متكلم عالم بمراد كلامه فكيف يصح كون مدخول لام العهد الذهني مـعـرفة مـع عـدم مـعـرفة الـمخاطب إياه فيكون مدخولها نكرة ألبتة ، كذا قال صاحب "جامع الغموض" شـرح الـكافية، ويؤيد ذلك ما قاله العصام في حاشية قول الشارح الجامي:" أي بـذاته المعلومة للمتكلم والـمـخـاطب المعهودة بينهما" تحت قول ابن الحاجب: " بعينه" في تـعـريف الـمـعرفة ، فقال العصام هناك: لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الإشارة إلى مايعرفه المخاطب انتهى قول العصام، وأيد قول العصام عبدالرحمن المحشي المشهور للجامي في مبحث المعرفة فانظر هناك.

بيـان دفع مايرد على قول النحاة بلزوم النكارة في لام العهد الذهني بأنه يخالف عما قاله التفتازاني في "مختصر المعاني": أنه يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ

فإن قيل: كيف يـصـح القول بلزوم نكارة المبتدأ في لام العهد الذهني؟ مع أنه ردعليه سـعـد الـدين التفتازاني في "مختصرالمعاني" شرح التلخيص لعبد الرحمٰن القزويني في مبحث تعريف المسند إليه باللام في شرح قول صاحب " التلخيص": وهذا في المعنى كالنكرة، **حيث يقول** السـعـد: وإن كـان فـي الـلـفـظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذاحال ، ويقول: ومثالهما نحو الذئب في دارك، ورأيت الذئب خارجاً من بيتك ،وكذا **يقول** ابن يعقوب الـمـغـربـيؒ في " مواهب الفتاح" في شرح " تلخيص المفتاح" ذيل العبارة المذكورة: ويراعى فيه كثيراً مـفـاد الـلام فتجري عليه أحكام المعارف فيقع مبتدأ، وصاحب حال، ووصفاً للمعرفة، ومـوصـوفـاً بها انتهى، ففي قول صاحب" التلخيص": أنه في المعنى كالنكرة إشارة إلى أنه في الـلفظ معرفة، ثم الشارحان المذكوران يصرحان بجريان أحكام المعارف عليه ، وصحة وقوعه مبتدأ ، فكيف يصح ما قاله النحاة من القول بلزوم نكارة المبتدأ في مدخول لام العهد الذهني.

قلنا: هذا من قبيل اختلاف الأنظار وتباين الأفكار، فللنحاة نظر، وللبيانيين نظر آخر، فذهب النحاة على مذهب، والبيانيون على الآخر، والعلامة الد سوقى صاحب الحاشية الشهيرة الكبيرة على "مختصر المعانى" فصّل هذا الموضوع، وأعطى للمقام حقه، فأنقل ما قاله هذا الشيخ هناك في "حاشيته "مع الزيا دة عليه بعض ما يعلم من شروح " التلخيص" مثل " مختصر المعاني" ومثل "مواهب الفتاح" لابن يعقوب المغربي شرح " التلخيص" ، و"عروس الأفراح" شرح آخر للتلخيص لبهاء الدين أبي حامد أحمد بن بقية المجاهدين ولسان المتكلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى. **فأقول:** قال الامام الدسوقي في تلك الحاشية: أن لام التعريف على قسمين، الأول لام العهد الخارجي، (و المراد من الحصة هو الفرد). وتحته أقسام ثلاثة، صريحي، وكنائي، وعلمي، وذلك لأن مدخولها إن تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحي، وإن تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكنائي، وإن لم يتقدم له ذكر أصلا لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أولا ، فهي لام العهد العلمي ،و النحويون يسمون ما إذا كان مدخولها معلوماً حاضرا بلام العهد الحضوري ، وإن كان غير حاضر بلام العهد الذهني انتهى كلامه ،**أقول** وأذكر أمثلة هذه الأقسام الثلاثة فأما مثال اللامين الأولين فهو قوله تعالى: ﴿ وليس الذكر كالأنثى ﴾ أى ليس الذكر الذي طلبته امرأة عمران ليكون من خدمة بيت المقدس وسدنته كالأنثى التي وهبت لامرأة عمران، فالأنثى مثال لما تقدم ذكره صريحاً ، لأن فيه إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً، في قوله تعالى: ﴿ قالت رب إنى وضعتها أنثى ﴾ ، والذكر مثال لما تقدم ذكره كناية، لأن فيه إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى : ﴿ إني نذرت لك ما في بطني محرراً ﴾، فإن لفظة: " ما"وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، وأما مثال ما لم يتقدم ذكره و يكون معلوماً للمخاطب و كان حاضراً كقولك لداخل البيت أغلق الباب، فإن من يكون داخلا في البيت يكون حاضراً، أوكما في وصف المنادى ، مثل يا أيها الرجل ، ووصف اسم الإشارة، مثل قام هذا الرجل ، فإن الرجل في يا أيها الرجل وهذا الرجل يكون حاضراً في المجلس، ومثال ما لم يتقدم ذكره ويكون معلوماً للمخاطب ويكون غير حاضر في المجلس، نحو خرج الأميرإذا لم يكن في البلد إلا أميراً واحداً. **ثم قال الدسوقي** : القسم الثاني لام الحقيقة وتحته (أى لام الحقيقة) أقسام أربعة، الأول لام الحقيقة من حيث هي، وتسمى بلام الجنس، ولام العهد الذهني ، ولام الاستغراقي الحقيقي، ولام الاستغراقي العرفي، وذلك لأن اللام إما أن يشاربها إلى الحقيقة من حيث هي، وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس،

أويشار بها للحقيقة في ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهني أويشار بها إلى الحقيقة في ضمن جميع الأفراد، وتسمى بلام الاستغراق، وهوقسمان، إماحقيقي، أو عرفي، لأنه إن أشير بها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهي للاستغراق الحقيقي، وإن أشيربها للحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف، فهي للاستغراق العرفي، فظهر لك أن الأقسام سبعة، وأن لام العهد الذهي عند البيانيين غيرها عند النحويين انتهى كلام الدسوقي.

بيان حاصل الكلام وهو أن اللام بالتقسيم الأوَّلِي عند أهل البيان منقسم إلى قسمين لام العهد الخارجي ولام الحقيقة

أقول: فعلم من كلام مهرة فن البيان وحذاق هذا العلم، أن اللام بالتقسيم الأولي منقسم إلى قسمين، لام العهد الخارجي، ولام الحقيقة، فهما متقابلان حقيقة، وأن المنظور في لام العهد الخارجي هي الأفراد دون الحقيقة، ولذا قال صاحب "مختصر المعاني" في تعريفه أنه للاشارة إلى معهود أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنتين أوجماعة، وقال الدسوقي في تمثيله: كما إذا قلت: جاء ني رجل أو رجلان أو رجال، فيقال: لك أكرم الرجل أوالرجلين أوالرجال، فاللام في الرجال أو الرجلين أوالرجل للعهد الخارجي، والمنظور في لام الحقيقة هي الحقيقة، فيكون الغرض من دخول لام الحقيقة هو تعريف الحقيقة دون الفرد، وقد علمت أنه جعل أقسام لام الحقيقة أربعة، منها لام العهد الذهني، فيكون الغرض منه تعريف الحقيقة، لأن المقسم يكون معتبراً في الأقسام كلها، فيكون عند أهل البيان للتعريف، ويكون مدخوله معرفة، لأن الحقيقة تكون فيه معلومة عند المخاطب، ثم إنهم ميزوا بين أقسام لام الحقيقة، فجعلوا ما تكون الإشارة فيه إلى نفس الحقيقة مع قطع النظر عن الأفراد لام الحقيقة ولام الجنس، وما تكون فيه الإشارة إلى الحقيقة في ضمن فرد غير معين لام العهد الذهني، وما تكون فيه الإشارة إلى الحقيقة في ضمن جميع الأفراد استغراقية ففي العهد الذهني تكون الحقيقة التي أشير إليها بها معرفة، ولايتأثر كونها معرفة من أخذها في ضمن فرد غير معين، لأن ذلك أمرخارج عن كونها لام الحقيقة، ولذا اغتر بعض الناس عن كون الفرد فيه غير معين **فاعترض عليه** ونقل العلامة الدسوقي هذا الاعتراض، ثم **أجاب عنه**، وأنقل كلامه بمفهومه، **حاصل** الاعتراض هو أن الواحد من الأفراد هنا غيرمعين، وحينئذ فلا عهد فيه لاذهناً، ولاخارجاً ـ أي لاتعيين فيه ـ فكيف تكون للتعريف لأنه مبهم فلايصح قول المصنف: " باعتبار عهديته في الذهن". **وحاصل** الجواب هو أنه مبهم في ذاته، وعهديته إنما هي تبع لعهدية الماهية التي اشتمل

عليها، فصح نسبة العهدية إليه بهذا الاعتبار، فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهوداً (أى معلوماً). **فالحاصل** أن الفرد في العهد الذهني وإن كان غير معين إلا أن المقصود فيه الحقيقة وهي معلومة ، وكذلك الفرد لما كان مطابقاً لها صارالفرد أيضاً معلوماً لمعلومية ما هو مطابق له ، ولما كان عند النحاة في لام العهد الذهني إشارة إلي الفرد لا إلى الحقيقة كما كان في العهد الخارجي إشارة إلى الفرد اتفاقا والفرد فيه غير معين لم يكن مدخوله معرفة ، لأن المنظور فيه هو الفرد عندهم وهو غير معين، ولهذا قال العلامة الدسوقي: إن لام العهد الذهني عند النحاة غيرها عند البيانيين.

وبعد هذا التفصيل نعودإلى الجواب عن أصل السؤال، وهوأنه لايصح واحد من أقسام اللام، **فنقول** في الجواب: أن اللام فيها للجنس الملزوم للكثرة ولانسلم أن التاء للوحدة لأن الكلمة ههنا بالمعنى المصطلح عليه ، لأن الكلمة لما نقلت من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي ههنا صارت التاء فيها كدال زيد فليس لها دلالة على الوحدة. **وإن سلمنا** دلالتها على الوحدة بأن لايكون التاء جزء من المنقول فلا نسلم إرادة الوحدة منها ههنا، كيف وإن الكلمة على هذا التقدير مثل أسماء الأجناس على تقدير وضعها للفرد المنتشر في الدلالة على الوحدة، وإذا وقعت أسماء الأجناس في مقام التعريف تجردت عن معنى الوحدة فكذا التاء فيما نحن فيه تجرد عن الوحدة ، لوقوع ملحوقها في مقام التعريف هكذا قال عبد الغفورونور محمد في حواشيهما المتعلقة بشرح الجامي. **وإن سلمنا** إرادة الوحدة أيضا فلانسلم أن بين الجنس والوحدة منافاة، لجوازحمل كل واحد منهما على الآخر،ولهذا يجوز اتصاف الجنس بالوحدة فيقال: هذا الجنس واحد، و بالعكس فيقال: ذلك الواحد جنس. **والحاصل** أنه إنما يكون بينهما منافاة إذا كان مدلول كل منها واحدا ، وليس كذلك ، لأن الجنس يدل على كثرة ما تحته من الأفراد بخلاف التاء فإنها تدل على وحدة الجنس والمفهوم، وهذا الجواب الأخير هو ماأجاب به الجامي.

أونقول: أنها للعهد الخارجي ، والمعهود بها الكلمة الجارية على ألسنة النحاة.

فإن قيل: لم يسبق ذكر المرجع فكيف يصح العهد الخارجي؟ **قلنا**: لايجب في العهد الخارجي سبق الذكر، نعم يجب معلومية المرجع ، وهي حاصلة بكون الكتاب كتاب النحو، وكون المعلم و المتعلم نحويين، وكل متكلم يتكلم باصطلاحه، كما يقال: خرج الأمير يفهم السامع أن المراد منه أمير هذه البلدة ولم يسبق ذكر المرجع.

فإن قيل : كيف يصح العهد الخارجي، وإنه يلزم منه تعريف الفرد؟ **قلنا**: ههنا فردان، فرد نوعي وفرد شخصي ، والممنوع إنما هو تعريف الفرد الشخصي لا النوعي، وقد علمت سابقاً

أن التاء ههنا للوحدة النوعية، **واعلم** أنّا قدحررنابحث اللام بتفصيل كامل وتحقيق تام جمعناه من الكتب المعتبرة في علم النحو وعلم البيان ، لتندفع به الشبهات، وترتفع به الظلمات فاحفظ

البحث في "اللفظ" بعد الفراغ من البحث في "الكلمة"

ولما فرغنا من تحقيق لفظ "الكلمة" نشرع في الجزء الأول من تعريف الكلمة فنقول: قال المصنف: (**لفظ**) وهو في اللغة الرمي مطلقاً، سواء كان من الفم أوغيره، لفظاً أوغيره، **مثال** رمي اللفظ من الفم كالتكلم بقوله: زيدٌ قائمٌ ، **ومثال** رمي غيراللفظ من الفم، نحو أكلت التمرة ولفظت النواة، **ومثال** رمي غيراللفظ من غيرالفم ، نحو لفظت الرحى الدقيق، **وأما**رمي اللفظ من غيرالفم فهو احتمال محض لاوجود له في الخارج. **واعلم** أن اللفظ يجيء في اللغة بمعنى الرمي من الفم فقط أيضا، وكذا يجيء بمعنى التكلم فقط.

بيان دفع ما يقال: أنه لايصح حمل قوله: "لفظ" على قوله: "الكلمة"

فإن قيل: إن الكلمة مبتدأ، ولفظ خبره، والأصل في الخبر أن يكون محمولاً على المبتدأ، وههنا لايصح الحمل، للزوم حمل صرف الوصف على الذا ت، وذلك لأن اللفظ في اللغة بمعنى الرمي، وهو مصدر وصف خالص، والكلمة ذات،ولايجوز حمل صرف الوصف على الذا ت ، لأن مدارالحمل على الاتحاد في الوجود، مع التغاير في المفهوم ولايمكن الاتحاد في الوجود بين الوصف الصرف والذات. **قلنا**: إن الحمل لايصح إذا كان اللفظ بالمعنى المصدري اللغوي، وهو الرمي، والأمر ليس كذلك ، بل اللفظ ههنا بالمعنى المصطلح عليه وهو ما يتلفظ به الإنسان.

بيان أن حمل اللفظ على المعنى المصطلح بطريقين

فإن قيل: بأي طريق يراد من اللفظ المعنى المصطلح؟ **قلنا**: ذلك بطريقين إما بطريق أن ينقل اللفظ من المعنى اللغوي إلى المصطلح ابتداء (أي من غيرتخلل جعله بمعنى الملفوظ أوّلًا) فيكون من قبيل تسمية السبب باسم المسبب، فإن التلفظ سبب لحصول اللفظ أوتسمية للمتعلق ـ بالفتح ـ باسم المتعلق ـ بالكسر ـ فإن التلفظ متعلق باللفظ، **وإما بطريق** أن ينقل اللفظ إلى ما يتلفظ به الإنسان بعد جعله بمعنى الملفوظ، فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام، فإن اللفظ بمعنى الملفوظ عام، وما يتلفظ به الإنسان خاض، ولكل من الطريقين حسن، ففي الأول منهما استغناء عن تعدد النقل، وفي الثاني حصول القرب بين المنقول والمنقول إليه، فإن القرب بين الخاص والعام أشد من القرب بين السبب والمسبب، وذلك لأن العام يصدق على الخاص، كمايقال: الإنسان حيوان، والمسبب لايصدق على السبب ، فلا يقال: الوقت صلوة، **واعلم**: أنه يجوز أن يجعل منقولاًمن اللفظ بمعنى الرمي من الفم أو بمعنى التكلم

بالطريقين السابقين أي ابتداء أو بواسطة.

بيان دفع ما يقال: أن تعريف اللفظ يصدق على اللسان أيضا ويخرج عنه المنوي والمهمل والمركب

فإن قيل: تعريف اللفظ غير مانع من دخول الغير، لدخول اللسان فيه، لأنه مما يتلفظ به الإنسان. **قلنا**: الباء في قوله: " ما يتلفظ به الإنسان " للتعدية، لا للاستعانة أو السببية. **أو نقول**: أن الباء فيه بمعنى على.

فإن قيل: يخرج المنوي في زيد ضرب واضرب من تعريف اللفظ، لأنه ممالا يُتلفظ به، وأيضا خرج المهمل، والمركب، لأن المتبادر من اللفظ الموضوع المفرد، **قلنا**: مايتلفظ به الإنسان أعم من أن يكون حقيقةً، كزيدٌ ضرب، أوحكماً، كالمنوي في زيدٌ ضرب واضرب، مهملاً كان أو موضوعاً مفرداً كان أومركباً.

فإن قيل: ما الدليل على عدم كون المنوي لفظاً حقيقياً، وكذا على كونه لفظاً حكميا ؟
قلنا: أما الدليل على عدم كونه لفظاً حقيقة فعدم كونه من مقولة الحرف والصوت، والحقيقي ما يكون من مقولتهما، وأما الدليل على كونه لفظاً حكمياً فلجريان أحكام اللفظ الحقيقي عليه، من كونه مسندا إليه والمبدل منه وما عدا ذلك من الأحكام.

فإن قيل : لما لم يكن من مقولة الحرف والصوت اقتضى ذلك أن يكون معنى، لأن المعنى كذلك . **قلنا**: المعنى ما يقصد باللفظ، والمنوي ليس له لفظ يقصد به.

فإن قيل: ألا ترى أنهم يعبرون عن المنوي في ضرب بهو، وفي اضرب بأنت فكان له لفظ يقصد به. **قلنا**: إنما عبروبه عن المنوي بهو وأنت باستعارة المنفصل له ولا يعد الشيء معنى للفظ بكونه مستعارا له.

بيان دفع ما يقال: أن تعريف اللفظ لايصدق على المحذوف

فإن قيل: لايصدق تعريف اللفظ على المحذوف، لأنه ليس من مقولة الحرف والصوت ويؤيد ذلك ما قال ابن الحاجب: في " الإيضاح ": أن المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل. **فأجاب**: الشارح الجامي عن هذا الإيراد أن المحذوف لفظ حقيقة لأنه قد يتلفظ به، والمنوي لايتلفظ به أصلاً فبطل ما قال ابن الحاجب.

فإن قيل: لو كان المحذوف لفظاًحقيقة لكان موجوداً ؟ **قلنا**: صدق ماهية اللفظ على المحذوف لايقتضي أن يكون موجوداً في جميع الأزمنة، بل يكفي وجوده في بعض الأزمنة.

بيان دفع ما يقال: أن تعريف اللفظ لايصدق على كلمات الله و الملائكة والجن

فان قيل: لايصدق تعريف اللفظ على كلمات الله تعالى كالقرآن الكريم و كلمات الملائكة كما نسب إليهم هذا الشعر.

إن في الجنة نهراً من لبن ☆ لعليٌّ و حسينٌ و حسنٌ

وكلمات الجن كما نسب إليهم هذا الشعر.

قبر حرب بمكان قفر ☆ ليس بقرب قبر حرب قبر

قلنا: المراد من التلفظ في تعريف اللفظ لايخلو إما يكون المراد منه القراءة أوالإنشاء، فإن كان المراد منه الأول، فلا شك أن كل ذلك من كلمات الله تعالى والملائكة والجن مما يقرأه الإنسان ويتلفظ به، ويخرجه من فمه، كما يقرأ غير ذلك مما أنشأه الإنسان أيضا، وإن كان المراد منه الإنشاء بأن يكون المنشئ و الجاعل هو الإنسان فحينئذ نحتاج في صدق تعريف اللفظ عليها إلى **أن يقال** في الجواب: أن المراد منَ قوله: "ما يتلفظ به الإنسان" ما من شأنه أن يتلفظ به الإنسان،أو نجعله من قبيل اللفظ الحكمي، وهذا مفهوم كلام السيد الشريف، في حواشيه على الرضي، وجواب الجامي محمول على أن المراد من التلفظ هوالإنشاء والجعل لا القراءة.

بيان دفع ما يقال: أنه لابد في تعريف الكلمة من قيد تخرج به الدوال الأربع

فإن قيل: لابد في تعريف الكلمة من قيد تخرج به الدوال الأربع أي الخطوط وهي موضوعة للنقوش التي في الأوراق، والعقود وهي المفاصل التى في اليد، والنصب وهي جمع نصيبة و هي ماوضع لمعرفة الطريق، والإشارات وهي جمع إشارة، والمراد بها الإشارة الحسية وهي التي وضعت لتعريف المشار إليه، **فأجاب** الرضي والشارح الهندي عنه: أنها خارجة بقيد "لفظ" **فَاعتُرِضَ عليه** أن اللفظ ههناجنس، والخروج بالأجناس غيرصحيح، لأنها وضعت للعموم والشمول. **فأجاب** الشيخ الرضي عنه أنه إذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه فيجوز أن يجعل الجنس فصلاً، والفصل جنساً، وههنا كذلك، فإن اللفظ جنس شامل للمهملات والموضوعات، والوضع فصل خرج به المهملات، فكان اللفظ من هذا الوجه عاما، والوضع خاصاً، والوضع جنس شامل للفظ والدوال الأربع، واللفظ فصل خرج به الدوال الأربع، فكان الوضع من هذا الوجه عاماً، واللفظ خاصا، **ولكن** هذا الجواب ضعيف، وذلك لأن إطلاق الفصل على الجزء الأول غيرجائز، **فأجاب** الشارح الجامي: عن أصل الاعتراض أنه لاحاجة إلى قيد تخرج به الدوال، لأن الخروج يقتضي سبق الدخول، والدوال غيرداخلة فيه،

لأن اللفظ لايشملها، ولعدم شموله لها لم نحتج إلى قيد يخرجها.

رد على الكابلي في انتساب بعض الأشياء إلى الرضي و الهندي مع عدم قولهما به

واعلم: أن للبعض من المحشيين في هذا المقام كلام عجيب، فإنه يقول الكابلي في حاشيته على الجامي ههنا ماحاصله: أن الرضي اعترض أنه ينبغي للمصنف أن يذكر تعريف الكلمة لتخرج به الدوال الأربع فأجاب الشارح الهندي عنه أن الدوال الأربع خرجت عن الكلمة بقوله: "لفظ"، ثم يقول: فاعترض عليه الرضي أن قوله: "لفظ" جنس ، والجنس ليس للإخراج ، ثم قال: إن الشارح الهندي أجاب عن ذلك بأنه إذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه جاز أن يجعل أحدهما جنساً، والآخر فصلاً له. **أقول**: أنقل عبارة الهندي وكذا الرضي فيقول الهندي: واحترزبه (أى باللفظ) عن الدوال الأربع ويقول الرضي: واحترز بقوله: "لفظ" عن نحو الخط والعقد والنصب والإشارة، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ، ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخص من الفصل بوجه انتهى كلامه. **فحاصل** قوليهما أن الهندي والرضي كليهما نسبا إخراج الدوال الأربع إلي اللفظ، وزاد الرضي أن نسبة الإخراج إلى الجنس أيضاً صحيح إذاكان بين الجنس والفصل نسبة العموم والخصوص من وجه ، فليس في كلام الرضي اعتراض ولافي كلام الهندي جواب عنه ، وكذا ليس في كلام الرضي اعتراض على الهندي بعدم صحة الإخراج إلى الجنس، ولا في كلام الهندي جواب عنه ببيان النسبة بين الجنس والفصل بل بيان النسبة بين الجنس والفصل بالعموم والخصوص في كلام الرضي لا في كلام الهندي.

بيان الاختلاف بين الزمخشري وابن الحاجب في مثل عبدالله فهوكلمة عند ابن الحاجب وليس بكلمة عند الزمخشري

فإن قيل: إن في المحدود والحد ضابطة، وهي أنه لابد أن يصدق المحدود على ما يصدق عليه الحد وليس الأمر ههنا كذلك ، لأن المحدود وهي الكلمة لتلبّسها بتاء الوحدة لا تصدق إلا على لفظ واحد مثل زيد، ولاتصدق على عبدالله فإنه مشتمل على لفظين، والحد يصدق على مثل عبدالله لعدم تلبس "لفظ" فيه بتاء الوحدة، ولايصدق عليه المحدود، لتلبسه بتاء الوحدة ، ولهذا عرف الكلمة صاحب المفصل بقوله: "هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"، فأخذ لفظ التاء في الحد أيضاً، ليكون المحدود مثل الحد. **قلنا**: ههنا مذهبان ، مذهب صاحب المفصل وهو أنه لا بد عنده في الكلمة من الوحدة ، ومذهب ابن الحاجب وهو أنه لايقصد الوحدة في الكلمة ، ولهذا عرفها كل واحد منهما وفق مذهبه ، فقال المصنف: "لفظ وضع"

من غير التاء لأجل عدم قصد الوحدة، وقال صاحب المفصل: هي اللفظة بالتاء لقصد الوحدة، فمثل عبدالله كلمة عند المصنف وليس بكلمة عند صاحب المفصل، ولا يلزم عموم الحد عن المحدود، لأن التاء في المحدود ليست للوحدة الشخصية، بل إنما هي للوحدة النوعية والتأنيث فلم يلزم عموم الحد عن المحدود.

بيان أن المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط سبعة

فإن قيل: إن المصنف لم يقصد الوحدة، ولكن الواجب عليه أن يقول: لفظة بالتاء، لوجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر. **قلنا**: لوجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر شروط سبعة، **الأول**: أن يكون الخبر مشتقيا فلا ينتقض بقوله: " الكلمة لفظ"، **والثاني**: أن يكون الخبر حاملاً لضمير المبتدأ فلا ينتقض بقوله: " زينب وسقر وماه وجور ممتنع"، لعدم وجود الضمير في قوله: " ممتنع"، لأن فاعله صرفها، **والثالث**: أن يكون المبتدأ والخبر اسمين ظاهرين فلاينتقض بقوله: "هي اسم وفعل وحرف"، **والرابع**: أن لايكون الخبرصفة خاصة للمؤنث، فلا ينتقض بقوله: " امرأة حائض" **والخامس**: أن لايكون الخبرعلى وزن فَعُول فلا ينتقض بقوله: " امرأة صبور"، **والسادس**: أن لا يكون الخبر اسم تفضيل المستعمل بمن، فلاينتقض بقوله: " الصلوة خير من النوم"، **والسابع**: أن لا يكون الخبر على وزن فعيل، فلاينتقض بقوله: " امرأة جريح"، **وقد** انتفي ههنا شرطان . **الأول** كون الخبر مشتقياً، والثاني كون الخبر حاملاً لضمير المبتدأ، أما انتفاء الأول فلأن اللفظ مصدرغير مشتقي، وأما الثاني فلأن المصدرلايصلح لاستتار الضمير فيه، فيستوي فيه المذكر والمؤنث.

فإن قيل: هذه الشروط شروط لزوم المطابقة ، فعند فواتها وإن لم يكن المطابقة لازمة ، لكنها لم تكن ممتنعة أيضاً، فالمطابقةوعدمهامتساويان، **قلنا**: مبنى المتون على الاختصار، و " الكافية " من أخصر المتون، فاختارالتعبير الأخصر فقال: لفظ من غير التاء.

بيان الجزء الثاني من التعريف وهو " وُضِعَ" بعد الفراغ من الجزء الأول وهو "لفظ "

ولما فرغنا من تشريح الجزء الأول من التعريف نشرع في تشريح الجزء الثاني منه، فنقول: قال المصنف: (**وُضِع**)

واعلم أن الوضع في اللغة جعل الشئ في حيزه ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أوأحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني.

فإن قيل: ينبغي أن يذكر اللفظ مقام الشيء الأول والمعنى مقام الشيء الثاني، لأنه ليس المراد منهما إلا اللفظ والمعنى. **قلنا**: تَركُ اللفظ والمعنى وذكرالشيء مكانهما لإدخال الدوال

الأربع في الحد، لأنه لم يوجد فيها تخصيص اللفظ بالمعنى.

بيان أن التخصيص المأخوذ في التعريف الاصطلاحي للوضع ليس ههنا بالمعنى المشهور

فإن قيل: الباء في صلة التخصيص إما تدخل على المقصور أو المقصور عليه، فإن دخلت ههنا على المقصور فيكون الشيء الثاني وهو المعنى مثلا مقصوراً على الأول، وهو اللفظ مثلاً، فلا يصدق تعريف الوضع على المترادف، لعدم انحصار المعنى فيه في ذلك اللفظ واقتصاره به، لأن اللفظ الآخر أيضاً يؤدى ذلك المعنى، والتخصيص هو تعيين الشيء بأزاء شيء بحيث أن يوجد فيه ولا يوجد في غيره، وقد وجد المعنى ههنا في غير اللفظ الأول أيضاً، وإن دخلت على المقصور عليه لايصدق التعريف على المشترك، لأن معناه حينئذ أن ينحصر الشيء الأول وهو اللفظ مثلاً في الشيء الثاني وهو المعنى مثلاً، فيوجد فيه ولا يوجد في غيره، واللفظ المشترك يستعمل في معنى آخر أيضاً. **قلنا:** ليس التخصيص ههنا بالمعنى المشهور، بل هو ههنا بمعنى تعيين الشيء بأزاء شيء آخر فقط، فالمعنى المشهور جرد عن الجزء السلبي وهو قوله: "ولا يوجد في غيره".

بيان أنَّ كلمة "أو" في تعريف الوضع للتنويع لا للتشكيك

فإن قيل: إيراد كلمة "أو" لاتصح في التعريف، لأن التعريف للتعيين، وهي للتشكيك، وبينهما منافاة. **قلنا:** لفظة "أو" تجيء للتنويع أيضاً، وهي ههنا للتنويع لا للتشكيك، فمعناه أن الوضع على نوعين، **أحدهما:** وضع الألفاظ كما أشار إليه الشارح الجامي بقوله: "متى أطلق" (أي ذكر) **والثاني:** وضع غير الألفاظ، كوضع الدوال الأربع، كما أشار إليه الشارح الجامي بقوله: "أو أُحِسَّ الشيء الأول.

بيان دفع ما يقال: أن تعريف الوضع لا يصدق على الحرف

فإن قيل: تعريف الوضع لايكون جامعاً لأفراده لأنه خرج منه وضع الحرف، لأن معناه لايفهم بمجرد الإطلاق بلاضم ضميمة. **قلنا:** أن المراد من الإطلاق في تعريف الوضع الإطلاق الصحيح، وإطلاق الحرف من غير ضم ضميمة إطلاق غير صحيح، ولكن هذا الجواب ضعيف، لأنه يلزم منه تقييد الإطلاق بقيد زائد، وهو قيد صحيح، وقد كان الإطلاق المذكور في تعريف الوضع إطلاقا مطلقا عن قيد صحيح، وقد قيد في هذا الجواب بهذا القيد. **فالجواب** الذي لا غبار عليه: هو أن المراد من الإطلاق أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم، والاستعمال فيها لايكون بدون الضميمة، وفضل هذا الجواب على الجواب السابق أن هذا الجواب لايحتاج إلى قيد زائد.

بحث نفيس في أن "صحيحا" في قوله:" إطلاقاً صحيحاً " قيد بخلاف حمل الإطلاق على الاستعمال في المحاورات فذلك ليس بقيد

فإن قيل: لاشك أن حمل الإطلاق على استعمال أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم من قبيل حمل المطلق على المقيد، كماأن حمله على الإطلاق الصحيح كذلك، ففيه أيضاً اعتبار قيد زائد. **قلنا:** استعمال الإطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق، فإن الاستعمال المذكور فرد لمفهوم الإطلاق، وفرد المفهوم إذا كان متبادرا من اللفظ، وأريد به هذا الفرد واستعمل فيه لم يكن ذلك قيداً في التركيب، بخلاف الإطلاق الصحيح، فإنه ليس بمتبادر من لفظ الإطلاق، و إن كان فرداً لمفهومه، ولم يكن اللفظ بمستعمل فيه لعدم تبادره، بل هومستعمل في المفهوم الذي تناول الإطلاق الصحيح وغيره لتبادره، ووجوب حمل العبارة في التعريفات على المتبادر، فيكون المستعمل فيه مقيداً، وقوله: " إطلاقاًصحيحاً " قيد له، ألا ترى إذا ماقيل: فلان أطلق وقال كذا، فليس المتبادر منه إطلاقاً صحيحاً، بل أعم من الصحيح والفاسد.

فإن قيل: المتبادرمن الإطلاق الإطلاق الصحيح، لأنه فرد كامل للإطلاق، والمطلق ينصرف إلى الفردالكامل. **قلنا:** كونه فرداً كاملاً للاطلاق لايستلزم كونه متبادراً من لفظ الإطلاق، ألاترى إذا قيل: ليس للمؤمن كتاب، وللمؤمن كذا من الحساب والعذاب، ليس المتبادر منه أنه ليس للأنبياء كتاب، ولهم كذا وكذا، لأنهم أفراد كاملة له، فلايصح حمله على الإطلاق الصحيح، كذا قال عبد الرحمٰن في حاشيته على الجامي، وقد وصي هناك بالاحتفاظ عليه.

بيان الجزء الثالث من تعريف الكلمة وهوقوله: "لمعنى " بعد الفراغ عن الجزء الثاني وهوقوله:"وضع "

ولما فرغنا من تشريح الجزء الثاني من التعريف نشرع بإذن الله تعالى في الجزء الثالث فنقول: قال المصنف:(**لمعنى**).

واعلم أن قوله: " لمعنى " متعلق بقوله " وضع " ، ومشتق من العناية، والعناية القصد، و المعنى في الاصطلاح هو ما يقصد بشيء.

فإن قيل: كما أن المعنى يستعمل بمعنى ما يقصد بشيء، كذا يستعمل بمعنى مقصود فقط، و بمعنى المقصود من اللفظ، فما هو المرجح لأخذ المعنى الأول، وترك الأخيرين. **قلنا:** المعنى بمعنى المقصود أعم مطلقاً، وبمعنى المقصود من اللفظ أخص مطلقاً، وبمعنى مايقصد

بشيء متوسط بينهما، فأخذ نا المعنى المصطلح المتوسط، لأن خير الأمور أوسطها، فلذا قال الشارح الجامي: المعنى ما يقصد بشيء.

تحقيق في صيغة قوله : "معنى" هل هي مصدر أو ظرف أو مفعول

فإن قيل: المعنى مشتق من العناية بمعنى القصد، وهوإماظرف، أومصدر ميمي أومفعول والمصدر الميمي هو مايدل على الحدث وكان في أوله ميم، ولايصح واحد منها، أما كونه ظرفاً فلأن المعنى حينئذ الكلمة لفظ وضع لزمان القصد، أومكانه، والأمرليس كذلك، بل الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم، وأما كونه مصدراً، فلأن المعنى حينئذ أن الكلمة لفظ وضع لنفس القصد، وعدم صحة ذلك ظاهر، وأماكونه على صيغة المفعول، فلأنه على هذا وإن صح المعنى، لكن اللفظ لايساعده، لأن صيغة المفعول من الثلاثي المجردعلى وزن مفعول. **قلنا**: المعنى صيغة ظرف، ولا يلزم المحذور المذكور، لأن الظرف ههنا بمعنى المفعول.

فإن قيل: فذلك مجاز لابد له من العلاقة. **قلنا**: العلاقة بينهما اشتراكهما في كون كل منهما فضلة. **أونقول**: أنه مصدر ميمي، ولايلزم المحذورالمذكور، لأن المصدرههنا بمعنى المفعول.

فإن قلت: ذلك أيضاً تجوزلابد له من العلاقة. **قلنا**: العلاقة بينهما الكلية والجزئية، لأن المفعول يشتمل على المصدراشتمال الكل على الجزء. **أونقول**: في الجواب أنه على صيغة المفعول، فصار مَعنِيٌّ مثل مَرمِيّ، ثم خفف على خلاف القياس بأن حذف إحدي اليائين ثم تبدلت كسرة النون بالفتحة، ثم انقلبت الياء ألفا فصار معنى، وهذه الأمور الثلاثة كلهاخلاف القياس.

بيان دفع مايرد على أن تعريف الكلمة لا يتناول للفظ "اسم" و" فعل" و"حرف"

فإن قيل: تعريف الكلمة لا يكون جامعاً لأفراده ، لأنه خرج منه بعض الألفاظ الموضوعة بأزاء بعض آخر، كلفظ: " اسم" الموضوع بأزاء زيد وبكر، ولفظ: " فعل" الموضوع بأزاء ضرب ونصر، ولفظ: " حرف" الموضوع بأزاء من وإلى، وجه الخروج أنكم اعتبرتم كون الموضوع له معنى، والموضوع له في الصور المذكورة أيضاً ألفاظ كما أن الموضوع فيها ألفاظ. **قلنا**: المعنى ما يتعلق به القصد سواء كان الموضوع له لفظاً أوغيرلفظ، فإن المتكلم إذا تكلم باسم تعلق قصده به منه بزيد وبكر مثلا فكان زيد وبكر معنى الاسم ،ومنشأ الإيراد في ذهن المورد أن اللفظ إنما يستعمل في مقابلة المعنى فكيف يمكن أن يكون اللفظ معنى للفظ آخر.

فإن قلت: قد عرَّفتم المعنى سابقا بمايقصد بشيء، وهو خاص، وههنا عرفتموه بمايتعلق به القصد وهو عام. **قلنا:** المآل واحد، لأن اللام في لفظ القصد في التعريف الثاني للعهد الخارجي، والمعهود به القصد بشيء، فكان القصد ههنا أيضاً أخص، بأن يكون من الشيء فقط.

بيان دفع ما يرد أن تعريف الكلمة لا يتناول لمثل "جملة" و" قضية"

فإن قيل: لايصدق تعريف الكلمة على بعض الألفاظ المفردة بأزاء بعض الألفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والقضية والكلام الموضوع كل واحد منها بأزاء مثل زيدٌ قائمٌ، وضرب زيد، ولا شبهة في أن الجملة مثلا لفظ مفرد، وزيد قائم مثلا لفظ مركب، فلايصدق تعريف الكلمة عليه، لأ نه أخذ المفرد في تعريف الكلمة وصفا للمعنى فلابد أن يكون المعنى مفردا، ومعاني الألفاظ المذكورة مركبات. **قلنا:** هذه الألفاظ المركبة التي وضعت الألفاظ المفردة بأزائها، مثل زيد قائم لها نسبتان، نسبة إلى معناه، وهي بهذا الاعتبارمركبة، لأن جزء اللفظ يدل على جزء معناه، فزيد يدل على الذات المشخصة المسمى بزيد، وقائم يدل على ذات من له القيام، و نسبة أخرى إلى الألفاظ الموضوعة بأزائها مثل الجملة وغيرها، وهي بهذا الاعتبارمفردة، لأن أجزاء اللفظ الموضوع بأزائها وهي الجملة مثلا لاتدل على أجزائها، فإن الجيم من الجملة مثلا لايدل على زيد، وقس الأجزاء الأخر عليه.

فإن قيل: هذا الإيراد إنما يرد على المفرد، فلماذا أورده الشارح الجامي في بحث المعنى، مع أن الموضع الذي يستحق أن يبحث عنه فيه بحث المفرد. **قلنا:** أورده ههنا من وجهين.
الوجه الأول: هوأن منشأ هذا الأيراد والأيراد السابق واحد، ففي الأول وُضِع لفظ بأزاء لفظ، وفي الثانى وُضِع لفظ بأزاء لفظ مركب، فلاتحاد المنشأ أورده فيه. **والوجه الثاني:** الاحتراز عن التطويل بلاطائل، وذلك لأن الجواب الثاني مشترك بين هذ ين الإيرادين، فلولم يأت بهذا الإيراد ههنا لذكره في بيان المفرد، وأجاب عنه هناك بما أجاب به ههنافيطول الكلام بإعادة السؤال هناك.

بيان جواب مشترك بين الاعتراضين السابقين، مع بيان مقدمة وهو تقسيم الوضع إلى الأقسام الأربعة مع تعريف كل قسم وبيان المثال له

والجواب الثاني المشترك بين الإشكالين المذكورين كليهما يتوقف فهمه على بيان مقدمة وهي أن الوضع على أربعة أقسام. **الأول:** وضع خاص وموضوع له خاص. **الثاني:** وضع عام وموضوع له أيضاعام. **والثالث:** وضع عام وموضوع له خاص. **والرابع:** عكسه.

فعموم الوضع عبارة عن ملاحظة مرأتية المفهوم الكلي. **وخصوصه** عبارةعن عدم ملاحظة مرأتية المفهوم الكلي. **وعموم الموضوع له** عبارةعن كون المعنى الموضوع له كثيرا بما هو كثير. **وخصوصه** عبارة عن كون المعنى الموضوع له واحدا بماهو واحد. **ومثال:** مافيه الوضع، والموضوع له كلاهماخاصان مثل زيد، فإن الوضع فيه خاص، لعدم لحاظ مرأتية المفهوم الكلي فيه، والموضوع له أيضا خاص، لأنه موضوع لمعنى واحد بماهو واحد.

ومثال: مافيه الوضع عام والموضوع له خاص، مثل هذا، فإن الموضوع له فيه خاص، لأنه موضوع لكل واحدواحد من الجزئيات، والوضع عام لمرأتية المفهوم الكلي فيه إلى تلك الجزئيات، وذلك لأنه لابد للواضع عند الوضع أن يكون المعنى الموضوع له معلوما له منضبطا عنده، والجزئيات التي وضع لها لفظ "هذا" غير منضبطة، بل انضباطهاخارج عن طوق البشر، فكيف يوضع لها لفظ "هذا"، فلهذا أخذ نا المفهوم الكلي وجعلناه مرأة إلى تلك الجزئيات فقلنا: هذا موضوع لكل جزئي يصدق عليه المفهوم الكلي، وهو مفرد مذكر مشهد بالبصر.

ومثال: ما فيه الوضع والموضوع له كلاهما عامان مثل هؤلاء، أما أن الموضوع له فيه عام، فلأنه موضوع لكل واحدة واحدة من الجماعات، وكل جماعة لابد أن تكون مشتملة على ثلاثة أفراد، والثلاثة كثير، فعلم أنه وضع لكثير بما هو كثير، وأما أن الوضع فيه عام فلما مر من الوجه في "هذا"، وهوأنه لابد في الوضع أن يكون المعنى الموضوع له معلوما متعينا للواضع منضبطا عنده، والأمر ههنا ليس كذلك، لأن المعنى الموضوع له للفظ "هؤلاء" ههنا جماعات لاتعد ولاتحصى، فوَضْع لفظ "هؤلاء" لكل واحدة من تلك الجماعات خارج عن وسع الإنسان وطوق البشر، فلهذا أوردنا المفهوم الكلي، وجعلناه مرآة لتلك الجماعات وقلنا: كل من يصدق عليه مفهوم كل جمع مذكر أومؤنث مشهد بالبصر فلفظ هؤلاء موضوع له، **والقسم الرابع**: احتمال عقلي محض لاوجودله في الخارج.

ذكر الجواب عن الإشكالين بعد الفراغ عن المقدمة

والآن لماوقفتَ على المقدمة نقول في الجواب عن الإشكالين: أنه ليس ههنا لفظ وضع للفظ مفرد كما في الاعتراض الأول، أومركب كمافي الثاني، بل تلك الألفاظ موضوعة بأزاء المفاهيم الكلية، فالاسم مثلا موضوع للمفهوم الكلي، وهومادل على معنى في نفسه غيرمقترن إلخ، و زيد وعمرو وبكر مثلا أفراد هذا المفهوم، لا أن الاسم موضوع لزيد وعمرو، والفعل موضوع للمفهوم الكلي وهو مادل على معنى في نفسه مقترن إلخ و "ضرب" و "نصر" مثلا أفراد هذا المفهوم، والحرف موضوع للمفهوم الكلي وهو مادل على معنى في غيره، ومن

وإلى مثلا أفراده، والجملة وضعت للمفهوم الكلي، وهوما تضمن كلمتين بالإسناد و"زيد قائم" و"عمرو ذاهب" مثلا أفرادها.

بيان مذهب المتقدمين والمتأخرين في أسماء الإشارات والضمائر ونحوها في أنها موضوعة للمفاهيم الكلية أم للجزئيات

فإن قيل: هذه القاعدة وهي أن كل لفظ موضوع للمفهوم الكلي لا للأفراد تنتقض بماثبت أن أسماء الإشارات والضمائر مثلا موضوعة لكل واحد واحد من الجزئيات، فكان الموضوع له خاصا، وذلك بطريق مرآتية المفهوم الكلي لها فكان الوضع فيها عاما. **قلنا**: في أمثال الضمائر وأسماء الإشارات مذ هبان، مذهب المتقد مين، وهوأنها موضوعة بأزاء المفاهيم الكلية، لابأزاء الجزئيات ولكن بشرط الاستعمال في الجزئيات ، وهوالمذهب المختارعند الشارح الجامي، وإليه ذهب العلامة التفتازاني، وما قلت: أنها موضوعة للجزئيات بمرأتية المفهوم الكلي هو مذهب المتأخرين ، ولم يختر الشارح ذلك ، وإليه ذهب السيد الشريف الجرجاني.

بيان الجزء الأخيرمن تعريف الكلمة، وهو"مفرد" بعدالفراغ من قوله: "معنى"

ولما فرغنامن شرح الوضع والمعنى نشرع الآن في الجزء الأخير من تعريف الكلمة فنقول: قال المصنف: **(مفرد)**

بيان أن قوله: "مفرد " إما مجرور وإما مرفوع مع بيان وجه ذلك

فإن قيل: ما اِعراب قوله: "مفرد". **قلنا**: لفظ " المفرد" يجوز أن يكون مجرورا على أنه صفة لمعنى، والمعنى مجرور، لأنه مدخول الحرف الجر ،والصفة تكون مطابقة للموصوف في الإعراب.

دفع ما يرد على كون المفرد مجرورًا مع بيان قاعدة من عبد الغفور والشارح الجامي مع بيان إختلا فهما في بعض أجزائها

فإن قيل: ههنا وهم وهوأنه إذا وصفت شيئا كالمعنى ههنا بما فيه الوصفية كالمفرد ، وعلقَّتَ به معنى مصدريا كالوضع سواء كان ذلك التعليق بلفظ الماضي كما هو ههنا فإنه علق الوضع بالمعنى على صيغة الماضي أوغير صيغة الماضي فُهِمَ منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى المصدرى لابسبب ذلك النعنى المصدري ، فعلم من هذه القاعدة أن اتصاف المعنى بالإفراد حال تعلق الوضع بالمعنى، وأن المعنى المصدرى ليس بسبب لذلك الاتصاف ، والحال أن اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو بسبب

الوضع، كمافي قوله: "جاء ني الرجل الراكب"، وهذه القاعدة ذكرها المحشي عبد الغفور، والشارح الجامي اختلف عنه في بعض أجزاء القاعدة المذكورة فإنه لم يعتبر أن الاتصاف بتلك الصفة حاصل حال تعلق المعنى المصدري بل اعتبر الإتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل، فاعترض بطريق آخر وقال: وفيه أنه يوهم أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالإفراد والتركيب قبل الوضع، والمحشي عبد الغفوراعتبر الاتصاف بمفهوم الصفة حال تعلق الفعل لاقبله، والصحيح هو ما قاله المحشي عبدالغفور ولهذا يقول عبد الحكيم السيالكوتي: في حاشيته أن ما وقع في نسخ الجامي من قوله: "قبل الوضع" فهو سهو من الناسخ، والمحقق نورمحمد في حاشيته على الجامي أوّل في قوله: "قبل الوضع" وجعله من قبيل ذكرالملزوم وإرادة اللازم، فإن اتصاف المعنى بالإفراد في الزمان المتقدم على الوضع يستلزم كون ذلك الإتصاف لابسبب الوضع. **قلنا**: نسلم هذه الضابطة ولكنّاتركنا هذه الحقيقة، وعملنا ههنا على المجاز بالمشارفة، وهو اتصاف الشيء في الحال بما سيتصف به في المستقبل القريب، فصارذلك مجازاً بعلاقة اتصاف الشيء في الحال بما يؤول إليه كماقال رسول الله ـ ﷺ ـ: من قتل قتيلا فله سلبه، فإن رسول الله ـ ﷺ ـ سماه قتيلا مع أن القتيل بمعنى المقتول لايمكن قتله ثانيا، فسمي الخصم المبارز الحي قتيلا، لأنه سيقتل في المستقبل القريب فصح الاتصاف.

بيان تعريف المعنى المفرد

فإن قيل: ما تعريف المعنى المفرد؟ **قلنا**: المعنى المفرد مالايقصد بجزء اللفظ الموضوع له الدلالة على جزئه.

فإن قيل: قد علم من اتصاف المعنى بالإفراد أن الموصوف بالإفراد والتركيب هو المعنى، مع أنه يقال: أن الموصوف بهما اللفظ دون المعنى. **قلنا**: كون المعنى موصوفا بالإفراد والتركيب مذهب النحاة، وماذكرت أن الموصوف بهما اللفظ فهو مذهب المنطقيين كذا قال الرضي، لكن قال عبد الغفور في حاشيته على الجامي أن المشهور في ما بين النحاة هوأن الإفراد صفة اللفظ بالذات، وصفة المعنى بالعرض، **أومرفوع** على أنه صفة اللفظ، واللفظ المفرد مالايقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه.

بيان دفع مايقال: أن تعريف المعنى المفرد الذى عرف به الجامي لايصدق على الحيوان الناطق علما لشخص إنساني

فإن قيل: قد عرّف الشارح الجامي ههنا المعنى المفرد بقوله: "مالايدل جزء لفظه على جزئه" وهو لايصدق على الحيوان الناطق إذا كان علما لشخص إنساني، لأن كل واحد من

الـحيوان والناطق يدل على معناه با عتبارالو ضع التركيبي التوصيفي. **قلنا**: قيد الحيثية مراد ههنا (أى مايدل جزء لفظه من حيث أنه جزء لفظه). حاصل الجواب: أن ههناوضعين، وضع تركيبي تـوصيفـي، ووضـع علمي، وعدم صدق التعريف إنما هو بإعتبارالوضع التوصيفي التركيبي، أما بـإعتبـارالـوضـع الـعـلمي، فمعنى حيوان ناطق حال كونه علمالشخص إنساني مفرد، لأنه ليس اسمـا لـذلك الـمـعـنى باعتبار وضعه العلمي، لأن جز ئه بهذا لإعتبار لايد ل على جزء المعنى.

وقال عبد الحكيم فـي حـاشيتـه عـلى حاشية عبد الغفور أنه يمكن **أن يجاب** بـأن المراد من الـدلالة في قوله: "ما لايدل" الدلالة المعتبرة كما هو المتبادر، والدلالة المعتبرة هي المقصودة، ولاخـفـاء فـي أن دلالة كـل واحد من الحيوان والناطق حال إ رادة معناه العلمي أعني الشخص الإنساني على جزء منه بإعتبار الوضع التركيبي غير مقصود.

بيان فائدة إيراد أحد وصفي اللفظ مفردا والآخر جملة

فإن قيل: ما هي النكتة في إ يراد أحد وصفي اللفظ وهوالوضع جملة، والآخرمفردا وهو الـمفرد، ولـم يقل أُفرد بصيغة الماضي، كوضع، ولـم يقل موضو ع، كمفرد. **قلنا**: إنما فعل ذلك للتنبيه على أن الوضع سابق ومتقدم على الإفراد، فإن الماضي يدل على التقدم.

فإن قيل: قـولـه: "وضـع" ههـنـا على صيغة الماضي يدل على التقدم الزماني، لاعلى الذاتي وتقدم الـوضـع عـلى الإفراد تقدم بالذات دون الزمان. **قلنا**: صيغة الـماضيالتي تدل على التقدم الزماني أستعيرت للتقدم الذاتي.

بيان الأقسام الخمسة للتقدم مع بيان وجه الحصرفيها

ولما ورد التقدم الذاتي والزماني يناسب أن نذكرأقسام التقد م لمزيد إفادة الطلّاب **فاعلم** أن التقدم عـلـى خـمسة أقسـام، وذلك لأن المتقدم إما أن يكون مجامعا مع المتأخر في الزمان، أو لا الثاني التقد م الـزماني، كتقدم أدم على محمد عليهما الصلوات والتسليمات. **والأول** لايخلو إما أن يكون المتأخر مـحتاجا إلى المتقدم أو لا، فإن كان محتاجا فلايخلو إماأن يكون المتقدم علة تامة للمتأخرأولا، الأول التقدم بالعلة ،كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح، **والثاني** التقدم بالوضع كتقدم الثاني على الأول، وإن لـم يكن محتاجا فإن كان التقدم والتأخر بالترتيب فالتقدم بـالوضع، كتقدم الصف الأول على الصف الثاني، وإن لـم يكن التقدم بحسب الترتيب، فالتقد م بالشرف، كتقدم أبي بكرعلى عمر رضي اللّٰه تعالى عنهما.

فإن قيل: لايـجوزكون المفرد صفة للفظ، لأنه يفضي إلى الفصل بين الصفة والموصوف وهو قوله: "وضع لمعنى". **قلنا**: الـممنو ع من الفصل ما هو بالأجنبي، لا أن كل فصل ممنو ع ،

وكما أن قوله:"مفردا" ههنا صفة اللفظ كذلك قوله: "وضع لمعنى" أيضا صفة له ،فكان قوله: "وضع لمعنى" من متعلقات الموصوف، وذلك جائز.

بيان وجه تقديم الوضع على الإفراد مع كون كل واحد منهما صفة للفظ

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقدم صفة الإفراد على الوضع؟ **قلنا**: لو فعلنا كذلك لتوهم سبق الإفراد وتقدمه على الوضع والأمر ليس كذلك. **أونقول**: أن الغرض من ذكر الإفراد بعد الوضع التنبيه على أنه كما يصح إتصاف اللفظ بالإفراد كذلك يصح اتصاف المعنى بالإفراد أيضا، فلوقدمنا الإفراد على الوضع كان الإفراد وصفا للفظ فقط. **أونقول**: في الجواب أنه لوقدمنا الإفراد على الوضع لاستغني عن ذكر الوضع بعده، لأن الإفراد والتركيب إنما يلحقان الكلمة بعد الوضع مع أن المصنف ذكر الوضع صريحا لتخرج الألفاظ المهملة به صراحة.

بيان أنه يجوز أن يكون قوله:"مفرد"منصوبا

ويحتمل أن يكون المفرد منصوبا على أنه حال من الضميرالمستكن في وضع أومن المعنى،

مع بيان علة عدم كتابة الألف حين كون المفرد منصوبا

فإن قيل: لايجوزأن يكون قوله:" مفردا"منصوبا، لأنه مخالف عن ضابطة رسم الخط، لأن المفرد المنصوب المنون يكتب في أخره ألف، وليس ههنا ألف. **قلنا**: لم يكتب الألف لعدم تعين النصب ههنا لاحتمال الرفع والجر أيضا. **أونقول**: في الجواب أنه راعي في ذلك مذهب المتقدمين وهم لايكتبون الألف في المنصوب وأما كتابته فهو رسم المتأخرين.

بيان أنه هل يجب إتصال الحال بما هوحال عنه

فإن قيل: لوكان المفرد حالاعن الضميرالمستكن في وضع يلزم أن يكون مذكورا بعده متصلابه، كما في رئيت قائما زيدا. **قلنا**: لانسلم لزوم ذلك عند جميع النحاة فإن البعض منهم يراعون رتبة الحال، وهي التأخرعن الفاعل والمفعول به، فلاينظرون أنه ذكرمتصلا بذي الحال أولا. **أونقول**: لانسلم هذا اللزوم مطلقا، نعم نسلمه إذاكان الحال مذكورا بعد الأمرين اللذين يصح حالية الحال من كل منهما، ولم تكن هناك قرينة تُعَيِّن ذا الحال، والقرينة ههنا موجودة، وهوأن الإفراد صفة اللفظ حقيقة ، فعلم من ذلك أن المفردحال من ضمير وضع، وهوراجع إلى اللفظ فكان صفة اللفظ. **أونقول** في الجواب: أن ههناتراكيب متعددة، منهاكون المفرد صفة للمعنى وهوأرجح التراكيب، فإن اتصل الحال بذى الحال لفات هذا التركيب الراجح، ووجه رجحان هذا التركيب أنه قد جرد الوضع عن المعنى بذكره صريحا، فلولم يكن هذا التركيب

مقصودا لماذكرالمعنى صريحا بل اكتفي بوجوده في ضمن الوضع.

بيان أن الحال كما يكون من المفعول بلا واسطة يكون من المفعول بالواسطة أيضا

فإن قيل: لايصح حالية المفرد عن المعنى، لأن الحال ما يبين هيئة الفاعل أوالمفعول، والمعنى مجرور لافاعل ولامفعول. **قلنا**: المفعول أعم من أن يكون بنفسه أوبواسطة حرف الجر.

بيان أنه لايلزم من كون قوله: "مفردا"حالا من المعنى تغايرعامل الحال وصاحبها

فإن قيل: إنه يلزم من كون قوله: "مفردا"حالا من المعنى تغاير عامل الحال وذي الحال لأن عامل الحال الفعل، وهووضع، وعامل ذي الحال حرف الجر، وهي اللام الداخلة على المعنى. **قلنا**: إن العامل في ذي الحال أيضا هو الفعل العامل في الحال، واللام إنما هو واسطة في كونه مفعولا ومعمولا للفعل فاتحد عامل الحال وصاحبها.

فإن قيل: إذاكان الحال نكرة وجب تقديمه على ذى الحال، والأمر ههنا ليس كذلك، **قلنا**: إنما يجب تقديم الحال النكرة على ذي الحال إذا لم يكن ذوالحال مجرورا كما هومذهب أكثر البصريين.

بيان أنه يكفي لصحة الحالية المقارنة بحسب الزمان

فإن قيل: لايجوز نصب المفرد على الحالية، لأن الحال وعامل ذي الحال لابد أن يكونا مقارنين، ولامقارنة بين الوضع والإفراد، بل الوضع مقدم على الإفراد. **قلنا**: الوضع وإن كان مقدما على الإفراد بالذات، لكنهما مقارنان بالزمان، وهذا القدركاف لصحة الحالية.

بيان الجنس والفصل في تعريف الكلمة

اعلم أنه لابد في كل تعريف من الجنس والفصل، أما الجنس فلأن يصدق التعريف على جميع أفراد المعرف، وأما الفصل فلأن يخرج به ما دخل فيه مما ليس من أفراد المعرف، فاللفظ ههناجنس يشمل اللفظ المهمل والموضوع والمفردوالمركب وحروف الهجاء، فبقيد الوضع خرج المهمل، والألفاظ الدالة بالطبع مثل أُحْ أُحْ الدال على وجع الصدر، والألفاظ الدالة بالعقل فقط كزيد المسموع من وراء الجدار الدال على وجود اللافظ، لأن جميع هذه الأشياء لم يوضع لها لفظ، وبقيد المعنى خرجت حروف الهجاء، لأنهاوضعت لغرض التركيب لا للمعنى

فإن قيل: لم لايجوزأن يكون غرض حروف الهجاء معنى له. **قلنا**: لايجوز أن يكون غرض الشيء معنى له، لأن المعنى مايفسر به اللفظ ويفهم من إطلاق اللفظ، والغرض من الشيء ما يترتب عليه، ويكون الشيء لأجله، كاللسان فإن معناه لحم صنوبري في فم الحيوان، والغرض منه التكلم فافترقا، وبقيد المفردخرج المركب تاماكان أوغيرتام.

بيان أن مثل الرجل وبصري مركبات فلابأس بخروجها عن تعريف الكلمة بقوله: "مفرد"

فإن قيل: تعريف الكلمة لايكون جامعا لأفرده ، لأنه خرج منه الرجل وقائمة وبصري ومسلمان ومسلمون، وذلك لأنه أخذ في تعريف الكلمة قيد المفرد، وهذ ه الألفاظ مركبة، لأن اللام في الرجل يدل على التعريف، ورجل على معناه، والتاء في قائمة تدل على التأنيث، وقائم على معناه ، والألف في مسلمان يدل على التثنية، والواو في مسلمون على الجميعة، والياء في بصري على النسبة، فلم يصدق التعريف عليها، مع أن جميع هذ ه الألفاظ كلمات لإجراء الإعراب الواحد عليها، ووحد ة الإعراب يدل على وحد ة الكلمة. **قلنا:** لاضير في عدم صدق التعريف عليها، لأنها ليست بكلمات ، لأنها مركبات فيكون كل واحد من تلك الأمثلة كلمتين لاكلمة واحدة، وإجراء الإعراب الواحد عليها ليس بد ليل على كونها كلمات، لأن ذلك لشد ة امتزاج بعض الأجزاء بالبعض فكل واحد منها كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، فأعرب المركب بإعراب الكلمة لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلمات المذكورة.

بيان أن مثل عبد الله كلمة فيجب صدق تعريف الكلمة عليه

فإن قيل: أن تعريف الكلمة لايكون مانعاعن دخول الغيرفيه، لأنه دخل فيه عبد الله علما، لأن جزء اللفظ فيه لايدل على جزء المعنى مع أنه مركب، بد ليل أنه معرب بإعرابين، وكذا الأمر في الحيوان الناطق علما. **قلنا:** لودخل في التعريف وصدق التعريف عليه فلابأس به، لأنه كلمة.

فإن قيل: فماوجه جريان الإعرابين عليه ، مع كونه كلمة واحدة .**قلنا:**وجه ذلك أنه علم منقول ويعتبر في الأعلام المنقولة الوضع السابق ، وفي الوضع السابق هو معرب بإعرابين، فبقي على حاله ، وأُعرب بالإعرابين، فالمضاف إليه معرب بالإضافة، والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل، **وأجاب** صاحب اللباب عن هذا الإعتراض: أنه معرب بإعراب واحد، وهو الإعراب على الجزء الأول، وأما إعراب الجزء الأخير فلأنه لما اشتغل بإعراب الإضافة، وهو إعراب الحكاية كمافي إعراب قوله: "شرا" في تأبط شرا ا نتقل الإعراب منه إلى الجزء الفارغ ، وهو الأول ، وأظهر الإعراب فيه كما أظهر في كلمة " غير" إعراب ما بعد غير في الإستثناء.

فإن قيل: إن نظر النحوي في أحوال اللفظ من حيث الإعراب والبناء وكيفية التركيب والإفراد ، والرجل وأمثاله مفرد باعتباراللفظ مركب بإعتبارالمعنى، وعبد الله مركب بإعتبار اللفظ ومفرد باعتبار المعنى، فلوكان الأمر بالعكس لكان أنسب لتوافقه بالغرض من النحو، **قلنا:** ليس نظرالنحوي في أحوال اللفظ من حيث اللفظ فقط بل من حيث أنه موضوع للمعنى،

فلابد من إعتبار المعنى، وعلى تقد ير رعاية المعنى يكون مثل الرجل وأ مثاله مركبات فخرجت عن حد الكلمة ومثل عبد الله مفرد فبقي في حد ها.

بيان الإختلاف بين المصنف وصاحب المفصل في ذكر الدلالة في تعريف الكلمة وعدم ذكرها

فإن قيل: قد عرف صاحب المفصل: الكلمة بقوله: " هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع" فصاحب المفصل ذكر الدلالة والوضع جميعا، والمصنف ذكر الوضع فقط، ويتولد من ذلك اعتراض وهوأن الدلالة هل هي معتبرة في مفهوم الكلمة أم لا، فعلى الأول يلزم القصور في عبارة المصنف، لأنه لم يذكر الدلالة في التعريف، وعلى الثاني يكون ذكر الدلالة في تعريف صاحب المفصل مستدركا. **قلنا**: الدلالة معتبرة في مفهومها، ولايلزم القصور في عبارة المصنف لأنه ذكر الوضع في تعريفها، والوضع يستلزم الدلالة، فلاحاجة إلى ذكر الدلالة بعد الوضع.

فإن قيل : كما أن الوضع يستلزم الدلالة يجوزأن يكون الدلالة أيضا مستلزمة للوضع، فلاحاجة إلى ذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف صاحب المفصل، **قلنا**: الوضع يستلزم الدلالة، والدلالة لاتستلزم الوضع، لأن الدلالة على ثلاثة أقسام وضعية وطبعية وعقلية، فلماكان الوضع قسما من أقسام الدلالة استلزم الوضع لها، لأن المقسم لابد أن يكون معتبرا في الأقسام، والوضع قسمها، والدلالة لاتستلزم الوضع، لجواز أن تكون الدلالة موجودة في ضمن قسميه الآخرين الطبعية والعقلية.

بيان تقسيم الكلمة بعد الفراغ عن تعريفها

ولما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في تقسيمها، لأن التعريف يوضح الشيء في الذهن والتقسيم يوضحه في الخارج، فقسّمها بعد التعريف، ليحصل معرفتها على وجه الكمال في كلا ظرفي الوجود الذهني والخارجي، فقال: (**وهي**)أي الكلمة (**اسم وفعل وحرف**)أي منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة ومنحصرة فيها.

بيان أن ضمير هي في قوله:"وهي إسم "راجع إلى لفظ: "الكلمة" وحَمل الخبرعليه و هو قوله :"إسم "وكذا التقسيم باعتبارمفهومها

فإن قيل: الضمير في قوله: "وهي" لايخلو إما أن يرجع إلى لفظ الكلمة، أو إلى مفهومها، وكلاهما باطلان، أما الأول فلأن لفظ" الكلمة " اسم بقرينة دخول اللام ووقوعها مبتدأ، ولحوق التاء المتحركة بها، فيلزم تقسيم الشيء وهي الكلمة إلى نفسه، وهوالأسم، لأن الكلمة اسم، وإلى غيره وهو الفعل والحرف، وأيضا يلزم تقسيم الألفاظ ، والتقسيم إنما يجري في

المفهومات، وأما الثاني: فلأنه على هذا لايطابق الراجع بالمرجع، لأن الراجع مؤنث، والمرجع مذكر، وهو المفهوم. **قلنا**: الضمير راجع إلى لفظ: " الكلمة"، فطابق الراجع بالمرجع، والحمل والتقسيم بإعتبار المفهوم، فلم يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، ولاتقسيم الألفاظ، كما في زيد جاء ني فإن الضمير في جاء ني راجع إلى لفظ: "زيد"، و الحكم عليه با لمجيء إنما هو بإعتبار مفهوم زيد، وهي الذات المشخصة لا إلى لفظ مركب من، زاء، وياء، ودال.

بيان تقديم الربط على العطف وتقد يم العطف على الربط تعريفاً مع بيان ترجمة كل واحد منهما في الفارسية

واعلم أولا أن في مقام التقسيم أمرين. **الأول**: تقديم الربط على العطف. **والثا ني**: تقد يم العطف على الربط. **فتقد يم** الربط على العطف هو عد أقسام الشيء مع الحكم عليه بكل واحد منها على حدة، وبعبارة أخرى هو أن تربط القسم الأول من أقسام الشيء بالمبتدأ و تحمله عليه، وتؤخر الواو العاطفة عنه، وكذا الأقسام الباقية وتقول في ترجمته بالفارسية: " كلمة اسم است وفعل است وحرف است"، فقدَّمْتَ لفظ " است"، وهو حكم وربط، وأخرت الواو العاطفة عنه، فيكون من قبيل تقد يم الربط على العطف. **و تقديم** العطف على الربط هو عد أقسام الشيء مع تأخير الحكم، وبعبارة أخرى هوأن تجمع الأقسام بحرف العطف ثم تحكم بها وتربطها بالمبتدأ، فتقول: كلمة اسم و فعل وحرف فقد جمعتها بالواو ثم تحكم وتربط فتقول: "أست" فقد قدمت العطف بين الأقسام ثم حكمت بها بلفظ "أست" عليه فيكون من قبيل تقد يم العطف على الربط

سؤال وجواب على قوله:"وهي إسم" بعد معرفة تقديم العطف وتقد يم الربط

وبعد معرفة تعريف كل واحد من تقد يم العطف وتقديم الربط، **نقول**: قد أُعترض على قوله: " هي اسم وفعل وحرف" أن قوله: " هي" مبتدأ، و" اسم وفعل وحرف" خبره، فإن كان الربط مقد ماً على العطف يلزم حمل الخاص على العام، لأنك إذا قلت: هي اسم است لزم كون الكلمة اسماً فقط، وهو غيرجائز، كما لا يقال: الحيوان إنسان، وإن كان العطف مقدماً على الربط يلزم حمل الأخبار المتباينة على شيء واحد، وهوباطل. **وأيضاً** ينبغي حينئذ أن يجري الإعراب على جزء واحد لاتحاد الحكم وكون مقتضى الإعراب واحدا، وهي الخبرية، مع أنه قد أجري إعراب الرفع ههنا على كل واحد من الإسم والفعل والحرف. **وأيضاً** المقام مقام التقسيم فينبغي أن تذكر أدوات الحصر فيه لوجوب انحصار المقسم في الأقسام، وهي كلمة إنما مثلاً وههنا لم توجد. **وأيضاً**: إن الضمير إذا دار بين المرجع والخبر يكون رعاية الخبر هناك أولى من رعاية المرجع، وذلك لأن الخبر محل الإفادة داخل في الكلام، والمرجع خارج عنه، و

رعاية الداخل أولى من رعاية الخارج، فينبغي أن يقول: هو اسم وفعل. **وأيضاً**: الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فعلم منه أن مجموع الإسم والفعل والحرف كلمة، لا كل واحد منها

بيان رد صاحب الخادمة على جواب الهندي

وبعد ذكر صاحب الخادمة هذا السؤال نقل جواب الشارح الهندي أولابقوله: **فأجاب** الشارح الهندي عنه: أن كلمة هي مبتدأ، وخبره محذوف فيكون التقدير، وهي منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة، وقوله: "اسم وفعل وحرف" مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها اسم، وثانيها فعل، وثالثهاحرف، **ثم رد** عليه فقال: لكن هذا الجواب ضعيف، لأنه يلزم فيه حذف بعض أركان الكلام.

بيان جواب صاحب الخادمة بعد رد جواب الهندي

وبعد رد جوابه أجاب: فقال: **فالأولى** في الجواب أن كلمة هي مبتدأ، واسم وفعل وحرف خبره، والعطف مقدم على الربط، والعطف إذا كان مقدماً على الربط تكون الأخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد، يعبرعنها أي عن الأخبار بلفظ واحد وهومنقسمة، وفيه حكم واحد وضميرواحد، فلذا عبر الشارح الجامي عنها بمنقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة. **ثم أجاب** عن الإيرادات الواردة على تقدير إرادة تقديم العطف على الربط بقوله: **والجواب** عن الأول أن حمل الأخبار المتعددة على شيء واحد جائز إذا صلح الواحد لذلك، وههنا كذلك. **والجواب** عن الثاني: أنه إن أجري الإعراب على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح لصلاحية كل جزء للإعراب. **والجواب** عن الثالث: فلأن تقدم العطف على الربط أيضاً من أدوات الحصر، وإن كان معنوياً لأن أدوات الحصر لفظية، ومعنوية، والثاني موجود ههنا. **والجواب** عن الرابع: أنه يجوز الإتيان بأمرجائز وإن لم يوجد المانع من مقابلة الأولى. **و الجواب** عن الخامس: أن هذا الحكم في ما إذا كان التقسيم من قبيل الكل إلى الأجزاء، فالكل يصدق على مجموع الأجزاء، لاعلى كل جزء مثل سكنجبين خل وماء وعسل، وتقسيم الكلمة إلى الأقسام من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات، والكلي كما يطلق على مجموع الجزئيات يطلق على كل واحد منها، **وزعم** صاحب الخادمة: أن الجواب المذكور وهوالجواب بتقديم العطف على الربط هو جواب الشارح الجامي الذي أشاراليه بقوله: "أي منقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة". وأيضاً **زعم** صاحب الخادمة: أن هذا الجواب أي تقديم العطف على الربط كما يجري في ما يكون المبتدأ فيه مفرداً كما هو ههنا (أي هي اسم) كذلك يجري في ما يكون المبتدأ فيه على صيغة الجمع مثل أنواعه رفع ونصب وجر ومثل هي عدل ووصف إلخ، كمايدل صنيعه في العبارات الآتية

مؤاخذة على جواب الهندي وكذا مؤاخذة على جواب صاحب الخادمة بخمسة وجوه

أقول وبالله التوفيق: أن ما ذكره صاحب الخادمة: وإن كان يعلم بحسب ظاهر النظر أحسن ما قيل في هذا المقام وأفضل ماذكر في الوصول إلى المرام لكن يعلم بعد تعمق النظر وتصفح الكتب كأنّ حقيقة المقام غير ما قالوا، وسنقدمه إليك، وينقسم البحث في هذا الباب إلى أمرين، **الأول**: المؤاخذة على أجوبتهم. **والثاني**: الجواب عن الاعتراض. **أما المؤاخذة** على جواب الشارح الهندي فهو ما ذكره صاحب الخادمة، وهوأنه يلزم منه حذف أركان الكلام لكن بشرط أن يصح حمل تقدير الشارح الهندي، وهوقوله: "منقسمة" على أنه يريد تقدير الخبر. **وأما المؤاخذة** على صاحب الخادمة، فذلك من وجوه **الأول**: أنه حمل تقدير الشارح الهندي وهو قوله: "منقسمة" على أنه خبر محذوف، وهوغيرصحيح، بل هومحمول على محمل آخر، ولايلزم منه حذف الخبر، وسنبين لك المحمل الآخر في الأخير. **والثاني**: أنه نسب إلى الهندي أنه قال: أن قوله: كل واحد من اسم وفعل وحرف خبر لمبتدأ محذوف، وهوأولها، وثانيها، وثالثها، مع أنه لم يقل في شرحه هكذا. **والثالث**: أنه يحمل تقدير الهندي على أنه خبر محذوف مع أن الشارح الجامي أيضاً قال منقسمة كما قال الهندي ولا يحمل قول الجامي على حذف الخبر، فمن أين علم أن الشارح الهندي يريد به حذف الخبر والجامي يريد به التنبيه على تقديم العطف على الخبر. **والرابع**: منها أعجب من تلك الثلاثة وهو أن صاحب الخادمة يقول تحت قول الماتن: "وهي عدل" حين ما قال الجامي هناك: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين: أن غرض الجامي من قوله: مجموع ما في إلخ، أن خبر قوله: هي محذوف، وهو مجموع ما في إلخ، وجه الأعجبية هوأن الموضع الذي يجب فيه أن يقال: أن الخبر فيه محذوف، وهو قوله: "اسم وفعل وحرف" فهوقائل هناك بتقديم العطف على الربط، وما يجب أن يقال فيه بتقديم العطف، وهو قوله:"وهي عدل" فهو يقول هناك بكون الخبر محذوفاً، ووجه وجوب حمل قول الجامي بتقديم العطف في مبحث العدل فهو أن الجامي يقول هناك: وهي (أى العلل التسع) مجموع ما في هذين البيتين من الأمورالتسعة لا كل واحد، حتى يقال: لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، فقوله :"مجموع" إشارة إلى أنه يريد به أن العطف مقدم على الربط، لأن التعبير بالمجموع لايكون إلا في ما قدم فيه العطف على الربط، لأن العطف يجمع الأشياء فتكون مجموعاً، ثم قوله: " لاكل واحد " صريح على الرد بتقديم الربط على العطف فكيف يصح قول صاحب الخادمة فيه:" أن الخبر فيه محذوف" مع تصريح الجامي في ذلك بتقديم العطف، **والخامس** من وجوه

الضعف فيه هو أنه لايصح الجواب ههنا بتقد يم العطف على الربط لأنه لايصح القول بتقد يم العطف في كل موضع، بل فيه تفصيل، فإنه يعلم من تعمق النظر وتفصح الكتب أن المبتدأ على قسمين، **الأول**: مبتدأ على صيغة المفرد كما في قوله: "وهي اسم وفعل وحرف" **والثاني**: مبتدأ على صيغة الجمع كما في قوله: " أنواعه رفع ونصب وجر"، وكما في قوله: "هي عدل و وصف"، لأن ضمير المؤنث فيه راجع إلى الجمع، وهي العلل، والذي يناسب أن يقال فيه: بتقد يم العطف على الربط، هو القسم الثاني من هذ ين القسمين، ولايناسب في الأول أن يقال فيه: بتقديم العطف على الربط عقلاونقلا ، أما عقلا: فلأن في تقديم العطف تجمع الأقسام ، ثم يحكم بها على المبتدأ فكيف يمكن أن يحكم بالمجموع على شيء واحد، لأن الحمل عبارة عن الإتحاد في الوجود بين المتغايرين في المفهوم ، وكيف يمكن أن يكون الشيء الواحد والمجموع متحد ين في الوجود، كما هو الظاهر، فإنه لايمكن أن الكلمة هو مجموع الاسم والفعل والحرف وذلك لأن المقسم في هذا القسم من المبتدأ يكون كليا وأقسامه تكون جزئياته ، بخلاف القسم الثاني وهو ما يكون المبتدأ جمعاً، فإن العقل يجوز حمل المجموع بالعطف على المجموع بحسب الصيغة ، لأن الخبر حين تقديم العطف يكون مجموعاً، والمبتدأ أيضاً مجموع بحسب الصيغة، مثل أنواعه رفع ونصب وجر، وذلك لأن المقسم فيه يكون كلا لاكليا وتكون أقسامه أجزائه، **وأمانقلا**: فهوأنه لم ينقل القول بتقديم العطف على الربط، في مثل وهي اسم وفعل وحرف الذي وقع المبتدأ فيه مفردا من المعتبرين من شرّاح الكافية، مثل الرضي والشارح الهندي وصاحب غاية التحقيق وعصام الدين، ولاممن لهم حواش على الجامي مثل عبد الغفور وعصام الدين ملاجمال وملا عبدالرحمن، فإنه لم ينقل عنهم القول بتقد يم العطف في مثل هي إسم وفعل وحرف ، بخلاف ماوقع فيه المبتدأ جمعا، مثل أنواعه رفع ونصب وجر، فإن كل واحد منهم صرحوا بتقد يم العطف فيه، فانظرإلى شروحهم وحواشيهم في هذا المقام، تجد فيه التصريح منهم على تقد يم العطف، **فالجواب** الصحيح هو: أن في الموضع الذي وقع المبتدأ فيه على صيغة المفرد مثل هي اسم وفعل وحرف يناسب أن يحمل على تقد يم الربط على العطف.

بيان دليل صحة تقد يم الربط على العطف من شرح "الكافية" للعصام

والدليل على أن الأمور المتعددة بالعطف إذاوقعت خبرا يكون الربط فيه مقدما على العطف هو أن الأصل والشائع المتعارف هو تقديم الربط، فما دام لم يوجد عنه مانع لايحمل على تقديم العطف، كما يقول العصام في شرحه على "الكافية" تحت قول الماتن: "وأنواعه رفع"

وتحقيق ذلك أن العطف في الشائع متأخرعن ربط الشيء بالمعطوف عليه أوربط المعطوف بشيء، وربمايتقدم فيفيد ربط المجموع ،ثم يقول: وما نحن فيه أي قوله: "وأنواعه رفع" من القبيل الثاني فقد صرح العصام: أن الخبر إذا كان متعددا فالشائع فيه هو تقديم الربط على العطف ، وأماتقديم العطف على الربط فذلك قليل، وبيَّن تلك القلة بقوله: "وربما يتقدم"، ومن المعلوم أن مخالفة الشائع لاتكون إلا عن علة، وَبيَّن وجه عدم صحة تقديم الربط فيه أولا بقوله: " أي أنواعه هذا المجموع وليس الخبر رُفع وإلا يلزم أن يكون كل واحد من الرفع والنصب والجر أنواعه " انتهي، ولا مانع عنه ههنا أي في قوله: "هي اسم " لأن مايلزم من حمل قوله: " اسم وفعل وحرف" على قوله: "هي" هوأن كل واحد من الاسم والفعل والحرف كلمة ، وهو صحيح ، بخلاف قوله: " أنواعه رفع " لأنه يلزم منه أن كل واحد من الرفع والنصب والجر أنواعه ، وبطلانه ظاهر.

بيان دفع مايقال: أنه لايصح تقديم الربط على العطف وإلالزم انحصارالعام في الخاص

فإن قيل : إنه يلزم من تقديم الربط انحصارالعام في الخاص فإنه إذا قيل: هي اسم انحصرت الكلمة في الإسم فقط، **قلنا**: لايلزم ذلك لأن هذا تقسيم، ولاطريق للتقسيم إلا أن تحمل الأقسام على المقسم بالترتيب نعم يلزم انحصار العام في الخاص لولم يقل بعده: " فعل وحرف".

بيان التأييد من الرضي على أن في قوله "هى اسم" تقديم الربط على العطف

ويعلم ذلك من الشروح المعتبرة كما يقول رئيس الشارحين العلامة رضي الدين في شرحه الكبير المعروف بالرضي بطريق السوال والجواب حيث يقول: فإن قيل : يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معا، لأن الواوللجمع فيكون نحو إذهب بزيد و مُرُبزيد كلمة، لأنه اسم وفعل وحرف، ثم أجاب بقوله: "فالجواب أنه كان يلزم ماقلت لوكان هذا قسمة الشي إلى أجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل، وماذكره قسمة الشيء إلى جزئياته ، نحو قولك: " الحيوان إنسان وفرس وبقر وغيرذلك "، فيعلم من جواب الرضي هذا أن في تقسيم الشيء إلى أجزائه يلزم أن يكون المجموع محمولا، ومَثَّلَ لذلك بالسكنجبين ، ولاشك أن مثل قوله: "وأنواعه رفع ونصب وجر" من قبيل تقسيم الكل إلى الأجزاء، لأن الأنواع مجموع، وكل واحد من الرفع والنصب والجرأجزاء لذلك المجموع نعم لوكان التقسيم هكذا أن الإعراب رفع ونصب وجر لكان من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات، فمثل هي اسم وفعل وحرف من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات، والواو للجمع فيكون الربط مقدما على العطف وتبعه الشراح كلهم في هذا التحقيق.

بيان أن تقدير الهندي والجامي"منقسمة" في هذا المقام إشارة إلى تقديم الربط

واعلم: أن ما قدره الشارح الهندي والشارح الجامي من قوله:" منقسمة" في هذا المقام ففيه إشارة إلى أن هذا انقسام، وظاهر أن الانقسام انقسام الكلي إلى الجزئيات، وقد عرفت أن في صورة انقسام الكلي إلى الجزئيات يكون الربط مقدما، وإلى هذا أشار المحقق نور محمد في حاشيته على عبد الغفور حيث قال: وأن كون الكلمة بالاعتبار المذكور اسماوفعلا وحرفا عبارة عن انقسا مها إلى هذه الأقسام الثلاثة، وليس قوله:"منقسمة" إشارة إلى تقديرالخبر كما وُهِمَ فإنه تكلف ولا داعي إلى إعتباره إنتهي كلامه ،**واعلم** أن ماقدمناه إليك من التحقيق وإن كان مخالفا لما هو في أفواه القوم لكنه هو الحق فاغتنمه.

بيان أن عدم مطابقة اسم وفعل وحرف الواقع خبرابالمبتدأ وهوقوله:"هي" لعدم وجود شرط لزوم المطابقة وهو كون الخبر مشتقيا

فإن قيل: " هي" ههنا مبتدأ، و" اسم وفعل وحرف" خبره ، ولابد من المطابقة بينهما، ولامطابقة ههنا لأن المبتدأ مؤنث ، والخبر مذكر.**قلنا**: شرط المطابقة إنما هو في ما يكون الخبر مشتقيا وههنا ليس كذلك.

فإن قيل : الاسم مشتق من السمو أوالوسم على اختلاف المذ هبين فهو أيضاً مشتقي **قلنا**: المرادمن المشتقي ما يصلح لاستتار الضمير لامطلق المشتقي.

بيان أن قوله: " لأنها " دليل لدعوي الحصر المفهوم من المقام أومن السكوت

فإن قيل: إن قوله: " لأنهاإما أن تدل إلخ" لايخلو إما أن يكون دليلا للحصر أوللتقسيم ، وكلاهما باطلان، **أما الأول** فلأن دعوي الحصرغير مذكور في كلام المصنف. **وأماالثاني** فلأن التقسيم عبارة عن انضمام قيود مختلفة إلى أمر مشترك فهو تصورمجرد، وهولايحتاج إلى الدليل والذي هو يحتاج إلى الدليل، هو الحكم، والحكم موجود في الحصر، لا في التقسيم، فكيف يجعل دليلا على التقسيم. **قلنا**: في الجواب باختيارالشق الأول أنه دليل الحصر، ودعوي الحصر ههنا موجود، وهي منحصرة، وذلك لأن المصنف سكت عن الدعوي، والسكوت في معرض البيان بيان،فيدل على دعوي الحصر، أويفهم دعوي الحصر من التقسيم.

فإن قيل: قوله: " لأنها"ظرف لابد له من المتعلق. **قلنا**: الظرف متعلق بمايفهم من معنى الانحصار ، ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة، من غيرحاجة إلى اعتبا رلفظ في نظم الكلام، وبعض النحاة يقدرون متعلق الظرف هكذا انحصرت لأنها إلخ.

فإن قيل: إن حصر الكلمة في الأ قسام الثلاثة باعتبارالدلالة وعدمها باطل، لأنهما

غير مأخوذين في تعريف الكلمة .**قلنا**:قد ذكر في تعريف الكلمة الوضع، والوضع يستلزم الدلالة.

دفع مايرد أنه يلزم حمل صرف الوصف على الذات في قوله:"لأ نها إما أن تدل"

فإن قيل: إن كلمة " أن" في قوله: " لأنها" حرف من الحروف المشبهة بالفعل اسمها هو الضمير الراجع إلى الكلمة المتصل بقوله: " أن"، وقوله: " تدل" بتأويل الدلالة لدخول " أن" المصدرية عليه خبرها، والخبر محمول على المبتدأ، وههنا لايصح الحمل، لأنه يلزم حمل صرف الوصف على الذات، وذا لايجوز، **فأجاب عنه** الرضي وكذا الهندي تبعا له: أنه يقدر لفظ الحال أوالصفة في جانب الاسم مضافا إلى الضمير، فنقول: لأن حالها أوصفتها إما أن تدل إلخ، فيكون من قبيل حمل الوصف على الوصف وهذا الجواب ضعيف، لأن فيه تقديرا قبل الحاجة ، فكان كنزع الخف قبل الوصول إلى الماء، لأن الحاجة إنما نشأت من الخبر، وأيضاً حينئذ يكون تقسيم الحال أوالصفة بالذات ، وتقسيم الكلمة ثانيا وبالعرض، مع أن الأمر بالعكس وأيضاً **أجاب عنه** الرضي والهندي بتقدير كلمة ذات أوذي في جانب الخبر فحينئذ يكون من قبيل حمل الذات على الذات، وهذا الوجه أيضا ضعيف، لأنه يخالفه زيادة كلمة " أن" ،لأن زيادتها مع الفعل لرفع الذات وجعل الشيء وصفا فقط، وعلى تقدير زيادة ذات أو ذو تعاد الذات، **وأجاب عنه** الهندي وتلميذ ه صفى بن نصيرصاحب غاية التحقيق: أن الدلالة بمعنى اسم الفاعل فيكون من قبيل حمل الذات مع الوصف على الذات. **ولما ورد** على هذا الجواب أنه يلزم حينئذ المجاز في المجاز، لأن تاويل " أن" مع الفعل بالمصدر مجاز، ثم جعل ذلك المصدر بمعنى الدال مجازآخر. **فأجاب عنه** صاحب غاية التحقيق: أنه لايلزم ذلك لأن الفعل مع أن المصدرية مصدرحقيقة بالوضع الكلي وإن كان فعل صورة فلم يكن من قبيل المجاز. **ويرد** على هذا الجواب أي تأويل المصدر باسم الفاعل أنه يلزم عليه ما يلزم على تقدير زيادة كلمة ذات أوذو في جانب الخبر . **فالصحيح** في الجواب ماأجاب به الشارح الجامي: أن لفظ: " من صفتها" مقدر في جانب الخبر، فيكون التقدير هكذا لأنها إما من صفتها دلالتها إلخ، ويكون قوله: "دلالتها " مبتدأ مؤخراً، و"من صفتها"خبراً مقدماً ويكون "من صفتها" ظرف ، ودلالة إلخ فاعله ، والظرف مع فاعله جملة ظرفية خبر كلمة "أن" ، **وقال** بعض الناس أنه من أقوى الأجوبة، لعدم ورود الاعتراض عليه.**أقول** هذا الجواب أيضاً ضعيف، للزوم الإحتياج إلى التقدير، وهو تقدير قوله: "من صفتها".

بيان جواب السيد الشريف وصاحب العباب شرح اللباب وهوأحسن الأجوبة

ولما ثبت ضعف الأجوبة المذكورة فنورد ما أجاب به سيد المحققين السيد الشريف

الجرجاني في حاشيته على الرضي وهوأحسن الأجوبة حاصل جوابه هو أن الاحتياج إلى التكلفات المذكورة والتقديرات المسطورة إنما هو لوكان مكان قوله: " أن تدل" مصدراً صريحياً، والمتحقق ههنا " أن" مع الفعل الذي هو مصد رتأويلي، وليس حكم المصد رالتأويلي عين حكم المصدر الصريحي كما قال صاحب المطول تحت قول القزويني: "وأكثرهاللأصول جمعا": أنه ليس كل ما أُوِّلَ بشيء حكمه حكم ما أُوِّلَ به، فليس حكم المصدر التأويلي حكم المصدرالصريح، فيجوز أن لايصح حمل المصدر الصريح على الذات، ويصح حمل المصدر التأويلي عليها، **وقد** ذكر زيني زاده هذا الجواب وفصّله حيث يقول: يعني أن كلمة " أن" إذا دخلت على الفعل المضارع يجعله في تأويل المصدر باعتبار الأحكام اللفظية، كصحة دخول حرف الجرعليه، وعطف المفرد عليه، لا أن يجعله في تأويله باعتبار المعنى بأن يقصد به المعنى المصدري، ثم قال بعده: وحين عرضت هذا على الأستاذ الشيخ محمد آفندي الصونجوي استحسنه، وكمافرق السيد الشريف بين المصدر والمأول به في صحة حمل الثاني على الذات دون الأول كذا فرق صاحب العباب في شرح اللباب في بحث لام الجحود أيضاً، حيث يقول: المصدر لم يجز أن يقع خبرا عن الجثة أي الذات، لعدم دلالته بصيغته على فاعل وزمان، بخلاف الفعل المقدربه أي المأول به، وهوالذي دخل عليه أن، فإنه لكو نه دالا على الفاعل والزمان يجوز الإخباربه عن الجثة، فظهرأن كلمة " أن" مع الفعل يصح وقوعه خبراً عن الذات بدون الأحتياج إلى أي تأويل **واعلم**: في الأخيرأنه قد أخطأ في تعيين أصحاب الأجوبة المذكورة بعض أصحاب الشروح مثل الباسولي،واغتنم هذا التفصيل فإنه من خواص هذا الكتاب

تعريف ظرف اللغو والمستقرمع بيان وجه التسمية

واعلم على سبيل التمهيد أن إطلاق الظرف على المكان والزمان حقيقي، وإطلاقه على الجار والمجرور مجازي، والظرف على قسمين، ظرف لغو وظرف مستقر، **الأول**: مايتعلق بالمذكور سواء كان فعلا أوشبه فعل، **والثاني**: ما يتعلق بمقدر، وسمي الأول لغوا، لأنه لعدم قيامه مقام متعلقه لكونه مذكورا صار هو لغوا في الكلام، فمتعلقه خبر أوصفة أوحال في التركيب وصار الظرف بنفسه صلة لمتعلقه، لاخبر ولا حال ولا صفة، وسمّي الثاني مستقرا لإنه لما كان متعلقه محذوفا قام مقام متعلقه، فكان هو الخبر والصفة والحال مثلا، فاستقر في الكلام فكان مستقرا لا لغوا.

بيان أن قوله : "في نفسها" ظرف مستقر، مع الرد على الهندي والباسولي

فإن قيل: الظاهر أن قوله:" في نفسها" ظرف لغو متعلق بقوله: " تدل"، لأن الأصل في

الظرف هو ظرف اللغو، لعدم الاحتياج فيه إلى تقدير المتعلق، كماقال الهندي في أحد توجيهيه، فإنه ذكر فيه وجهين، **أحدهما**: أن قوله: " في نفسه" متعلق بقوله: " تدل"، **والثاني**: أنه متعلق بحاصل، ويكون صفة لقوله: "معنى"، لكنه لايصح تعلقه بقوله: " تدل"، لأن كلمة: "في" لا تقع صلة الدلالة بل صلة الدلالة كلمة " على" أو الباء، ولهذا قال الهندي: أن" في" بمعنى الباء،

واعلم على سبيل الجملة المعترضة أنه من الأعاجيب ما قال الباسولي ههنا معترضا على الجامي: أنه ما الوجه للشارح أنه عدل من الرضي حيث قال: أن قوله: "في نفسها" متعلق بتدل، ووجه التعجب أن الرضي لم يقل بالتعلق بتدل أصلا، بل هو قال بالتعلق بحاصل ويكون صفة لمعنى، وعبارة الرضي هكذا وقوله: " في نفسها" الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله: "معنى"، نعم قال الهندي بالتعلق بقوله: " تدل" كما قلت. **قلنا**: قوله : "في نفسها" ظرف مستقر متعلق بالمقدر، وهو كائن لاظرف لغو وبه اكتفي الشارح الجامي، ولم يقل كالهندي بالتوجيهين .

بيان عدم صحة كون كلمة: "في" ظرف لغو أوحالا عن ضمير تدل

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون قوله: " في نفسها" ظرفا لغوا، ويكون معناه أن تدل على معنى بنفسها على أن في بمعنى الباء كما هوالمشهور، أويكون معناه أن تدل على معنىً في حد ذاتها على أن كلمة: " في" للظرفية المجازية، فإنه قال البعض: إنها للظرفية المطلقة حقيقية كانت أومجازية، ومعنى الظرفية المجازية أن يشبه تمكن الشيء في مرتبة ذاته من غيرملاحظة أمر آخر معه بتمكن المظروف في الظرف في حق عدم مخالطة أمرآخر معه. **وأيضا**: لِمَ لايجوز أن يكون حالاً عن ضمير تدل، و يكون معناه أن تدل على معنىً حال كونه معتبراً في حد ذاته. **قلنا**: لايجوز كونه ظرف لغو ولاحالاً عن ضمير تدل من وجهين، **الأول**: هوأنه على كلا التقديرين يكون قيداً للدلالة، والدلالة غير ثابتة للفظ: " في" مرتبة ذاته، بل إنما هي بالقياس إلى كونه موضوعا للمعنى، ولايصح أن يقال: أن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها، لأن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لافي ماصدقت عليه، والتعريف إنما هو للماهية بالقياس إلى تحققها في أفرادها، لاللماهية من حيث طبيعتها، **والوجه الثاني**: أنه على كلا التقديرين يكون قيدا للدلالة وتقييد الدلالة في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في دلالة الحرف على معناه وأنه لايدل عليه بنفسه وليس الأمر كذلك، إذلاقصور في دلالة الحرف، فإنها تابعة للوضع، والاسم والفعل والحرف متساوية الأقدام في ذلك، إنما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل إلى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته، وذلك الاحتياج

حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة ، فلا يكون قصوراً في دلالة الحرف ، ألاترى أن كثيراً من معاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيراً منها يحتاج في تفهيمها إلى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم، والإشارة في اسم الإشارة وغير ذلك مع عدم القصورفيها هذا ما أجاب به عبدالغفوروعبد الحكيم

واعلم: أنه لايصح في الجواب عن الإعتراض المذكور ما أجاب به أكثر الشراح ههنا، وهو أن الحال قيد لعامل ذي الحال فتكون الدلالة مقيدة بقوله:" في نفسها" فلا يحصل الشمول فلم يوجد الجنس، ووجه عدم صحته أن الجنس هو الضمير المنصوب الراجع إلى الكلمة ، لا الد لالة.

فإن قيل: مدخول: " في" يكون ظرفاً لماقبله ، وظرفية الكلمة لمعنى غير صحيح، لأن الظرف إما مكان أوزمان ، والكلمة ليست بواحد منهما، **قلنا:** الظرف على قسمين حقيقي وتشبيهي، والكلمة وإن لم تكن ظرفاحقيقياً لكنها ظرف تشبيهي، وذلك لأن الظرف الحقيقي ما يكون مشتملا على المظرو ف ولايكون محتاجا في استقرارالمظروف فيه إلى شيء آخر، كذلك الكلمة اسما كان أوفعلا مشتملة على معناها غير محتاجة في الدلالة عليه إلى كلمة أُخرى مثل الحرف، (**أو**) من صفتها (**أن لا تدل على معنى في نفسها**) بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها لعدم إستقلاله بالمفهومية ،

بيان قاعدة في أن النفي إذا دخل على المقيد بالقيد، فقد يتوجه إلى المقيد، وقد يتوجه إلى القيد، وقد يتوجه إلى كليهما، لكن ههنا توجه إلى القيد فقط،

فإن قيل: إن في قوله: " أولا" دخل النفي على المقيد بالقيد، لأن قوله: " تدل على معنى" مقيد ، وقوله: "في نفسها" قيد، والنفي إذا دخل على المقيد بالقيد فقد يتوجه إلى المقيد والقيد كليهما، كماقال اللّٰه تعالى: ﴿ وما للظالمين من حميم ولاشفيع يطاع ﴾ معناه لايكون هناك شفيع ولامطاع فانتفيا كلاهما، وقد يتوجه إلى المقيد فقط، كما قال اللّٰه تعالى: ﴿ ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون﴾ فقوله: "وهم يعلمون" حال من الضمير المستتر في قوله: "ولم يصروا"، والحال يكون قيدا لعامل ذي الحال، والعامل هو لم يصروا، فيكون العلم قيدا للاصرار، والمراد من الأية نفي الإصرا ردون العلم ، فانتفي المقيد فقط ، وقد يتوجه إلى القيد فقط، مثل ماجاء ني زيد راكبا، أي جاء زيد من غير ركوب فانتفي القيد، وهذا القسم كثير شائع، فلما توجه النفي إلى المقيد مع القيد في ما نحن فيه صار المعنى هكذا، أى لايدل أصلا، فتناول تعريف الحرف للمهمل أيضا، فإنه لأجل عدم وضعه للمعنى لايدل عليه أصلا ، ولمّا توجه إلى القيد وهو قوله: " في نفسها" صارالمعنى هكذا أي يدل ولكن لاعلى معنى في نفسها، فشمل الحرف،

فحاصل الاعتراض: أن قوله" أولا " يشمل المهمل أيضا، وذا غيرجائز، **قلنا**:النفي ههنا يتوجه إلى القيد فقط، ولايتوجه إلى المقيد، لأن هذا بيان أحوال الكلمة، وقد علم سابقا أن الكلمة لكونها موضوعة تستلزم الدلالة ، فيعلم من هذا الاستلزام أن الكلمة لاتوجد بدون الدلالة، وأن الدلالة جزء من ذاتها داخلة في قِوَامها، فاحتمال توجه النفي إلى المقيد والقيد معا غير معقول، لأن الدلالة لما صارجزء من مفهوم الكلمة وتوجه النفي إليه انتفى الجزء ، وإذا انتفي الجزء انتفي الكل، لأن انتفاء الجزء مستلزم لانتفاء الكل فتعين نفي القيد فقط.

بيان أن القاعدة المذكورة ذكرها الد سوقي من "الكشاف "

فإن قيل: من أي كتاب من الكتب المعتبرة يعلم ماذكرت أن النفي يتوجه إلى أحد الامور الثلاثة القيد فقط، والمقيد فقط والمقيد مع القيد كليهما، **قلنا**: قد صرح العلامة الدسوقي في حاشيته على "مختصر المعاني" في مبحث تعريف الفصاحة في الكلام تحت قوله: " مع فصاحتها "، وعبارة الدسوقي هكذا: ثم اعلم أن هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح ، والذي يفهم من" الكشاف" أنها أغلبية ، وأنه لايجب في النفي إذا دخل على مقيد بقيد أن يتوجه للقيد فقط، بل تارة يتوجه إلى القيد فقط، و هو الغالب، وتارة يتوجه إلى المقيد فقط، وتارة إلى القيد والمقيد معا انتهت عبارته.

(**القسم الثا ني**) وهو ما لايدل على معنى في نفسها (**الحرف**) كمن وإلى فإنهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما أعني الابتداء والانتهاء إلى كلمة أخرى، كالبصرة والكوفة في قولك: "سرت من البصرة إلى الكوفة" ،

واعلم: أن قوله: " الثاني" مبتدأ، "والحرف" خبره، والجملة مستأنفة ، وهي التي وقعت جواب سوال مقدر، فالمصنف لما قال: إماأن تدل على معنى في نفسها أو لا، فكأنّ السائل سأل أن ما الأول وما الثاني فقال: الثاني كذا والأول كذا.

فإن قيل: الثاني صفة الكلمة فينبغي أن يقول: الثانية تطبيقا بين الصفة والموصوف. **قلنا**: الثاني صفة القسم، وهومذكر، والقرينة عليه أن المقام مقام التقسيم.

بيان وجه تقديم الحرف في بيان الحصرمع أنه مؤخر في الأقسام

فإن قيل: الحرف كان متأخرا في بيان الأقسام فلم قدمه في بيان الحصر. **قلنا**: تقديمه إما لكونه في اللغة بمعنى الطرف فذكره في دليل الحصر في الطرف الأول، وفي بيان الأقسام في الطرف الآخِر ، لمناسبة هذا المعنى، وإما لأنه كان مذكورا في بيان الأقسام في الآخر، فذكر المصنف في بيان دليل الحصر ماكان قريبا إلى دليل الحصر،أولانه عدمي ، والعدم في

الممكنات مقدم على الوجود.

فإن قيل: العدم لايجوز أن يكون مقوِّما ومحصلا للماهية الوجودية، فكيف جعل عدم الدلالة جزءً مقوما للحرف، **قلنا:** ههناشيئآن عنوان ومعنون، والمعنون لم يتقوم من العدمي بل تقوم من الدلالة على معنى في غيره، وهو معنى وجودي، والعدمي إنما أخذ في العنوان، وهو لايضر، ولذا يقال: أن العدم لايكون مقوما للماهية الحقيقية أي معنونها ويكون مقوما للحدود الإسمية أي عنوانها والتعبير عنه.

بيان وجه تسمية الحرف بالحرف

فإن قيل: لم سمي الحرف بالحرف . **قلنا:** سمى به لأنه في اللغة بمعنى الطرف، يقال جلست حرف الوادي أي طرفها ثم نقل وسمي به الكلمة المقابلة للاسم والفعل.

فإن قيل: الحرف كما يقع في أول الكلام مثل إن زيدا قائم يقع في وسطه أيضاً، مثل زيد في الدار .**قلنا:** المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل، لا ذكره في أوله أوآخره.

فإن قيل: الحرف غير مستقل، وهما مستقلان، فكيف يقابل الغير المستقل للمستقل، **قلنا:** المراد بالمقابلة الوقوع في الكلام عمدة بأن يكون مسندا إليه أومسندا ، وعدم الوقوع في الكلام عمدة بأن لايكون مسندا إليه أومسندا بل يكون فضلة **(و)**القسم **(الأول)** وهو مايدل على معنى في نفسها **(إما)** من صفتها **(أن يقترن)** ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها.**(بأحدالأزمنة الثلاثة)** أعني الماضي، والحال، والإستقبال،

واعلم: أن ما ذكرناه سابقا في قوله: " أن تدل على معنى في نفسها" من التراكيب تجري في قوله: " أن يقترن" أيضا فتذكر.

بيان أن الضمير في قوله " يقترن" راجع إلى المعنى لاإلى لفظ " الأول"

فإن قيل: ضمير قوله: "يقترن" إن كان راجعا إلى لفظ " الأول" فهو غير صحيح ، لأنه عبارة عن الكلمة لايصح توصيفها بالاقتران ، لأن الاقتران من صفات المعاني، وإن كان راجعا إلى المعنى لم يجز ذلك أيضاً لعدم ذكره سابقا، وأيضاً يلزم كون الجملة الواقعة خبرا خالية عن ضمير المبتدأ. **قلنا:** الضمير راجع إلى المعنى، وهو وإن لم يسبق ذكره صريحا لكنه ذُكِرَ معنى ، لأن المعنى يفهم من القسم الأول، ويكون ذلك من قبيل المرجع المعنوي، وإن لم يكن من قبيل الصريحي، وإرجاع الضمير إلى المدلول كإرجاع الضمير إلى الدال، فلاتكون الجملة الواقعة خبرا خالية عن الضمير الراجع إلى المبتدأ .

بيان أن المرادسن المعنى هوالمعنى التضمني لاالمطابقي ولا الالتزامي

فإن قيل: المعاني التي يمكن رجوع الضمير إليه ثلاثة ، مطابقي، وتضمني والتزامي، ولايصح واحد منها ، أماالمطابقي فلأنها لايصح توصيفه بالوصفين المذكورين أعني الكائن بنفسها والمقترن أما عدم صحة توصيفه بالكائن بنفسها فلأن المعنى المطابقي للفعل غيرمستقل ، لأنه مركب من الحدث والنسبة والزمان، والنسبة غير مستقلة، والمركب من المستقل وغير المستقل غيرمستقل، لأن النتيجة تتبع أدون المقد متين وأرزلهما، وأما عدم صحة توصيفه بالمقترن فلأن الزمان جزء من المعنى المطابقي للفعل فيلزم منه اقتران الزمان بالزمان ، لوجود الزمان في ضمن المعنى المطابقي، ولما اقترن ذلك المعنى بالزمان اقترن الزمان بالزمان في ضمنه أيضاً، وأماعدم صحة المعنى التضمني فلأن التضمني عبارة عن الدلالة على الجزء ، وأجزاء الفعل ثلاثة ، كماعرفت آنفاً، فإما أن يراد بالجزء الذي أريد من لفظ الفعل الزمان فلايصح ذلك، لأنه يلزم منه اقتران الزمان بالزمان وهوباطل، لأنه لوصح اقتران الزمان بالزمان فيلزم أن يكون لكل زمان زمان، فيتسلسل، والتسلسل باطل، وإن كان الجزء الذي أريد من لفظ الفعل هي النسبة يلزم توصيف الغيرالمستقل بكائن في نفسها، وأن كان حدثا فذلك وإن صح إلا أنه لابدله من مرجح يرجحه وهو غيرموجود ، وأماعدم صحة المعنى الالتزامي فلأن أخذ المعاني الالتزامية في التعريفات مهجور. **قلنا**: إنه راجع إلى المرجع الضمني وهو الحدث، والمرجح موجود ، وهو تعذر المعاني الباقية .

بيان أن المراد من الاقتران الاقتران في الفهم لا في الوجود

فإن قيل : يدخل في هذا التعريف المصادر، لأن المصدرحدث يتحقق في الزمان فظهر اقترانه بالزمان. **قلنا**: المراد بالاقتران الاقتران في الفهم لافى الوجود والتحقق وههنا في الوجود.

بيان أن المراد من الإقتران الاقتران في الفهم من الكلمة الدالة على الحدث

فإن قيل: يدخل فيه اسم الفاعل في مثل زيد ضارب عمرا أمس أو الآن أو غدا، لأن الاقتران فيه في الفهم مع أنه اسم لافعل. **قلنا** المراد بالاقتران الاقتران في الفهم عن لفظ دال على الحدث ، وفي الإسم الفاعل المذكور وإن كان الاقتران في الفهم لكنه من كلمة أُخرى وهو أمس أو ألآن أوغدا، لامرنفس الكلمة الدالة على الحدث.

بيان أن المراد من الأزمنة الماضي والحال والمستقبل لا الصبح والمساء

فإن قيل: يدخل في التعريف مثل لفظ صبوح وغبوق ، فإن الاقتران فيهما في الفهم عن اللفظ الدال على الحدث مع أن كل واحد منهما اسم لافعل. **قلنا**: المراد من الأزمنة الثلاثة

الماضي والحال والمستقبل لاالصبح والمساء مثلا.

بيان دفع ما يقال: أن التعريف يصدق على لفظ: "الماضي والحال والمستقبل"

فإن قيل: يدخل في التعريف مثل لفظ: " الماضي والحال والمستقبل"، فإن الاقتران فيها في الفهم عن اللفظ الدال على الحدث بأحد الأزمنة المخصوصة مع أنهاأسماء لا أفعال. **قلنا:** المراد بالاقتران بأحد الأزمنة أنه لما فهم المعنى من اللفظ فهم الزمان أيضاً مقارناً له، والمقارن يكون مغايراً عما اقترن به، ولايتصور ذلك إلا بأن يكون الدال على المقارن غيرالدال على مااقترن به ، ولفظ الماضي مثلاً ليس كذلك، بل الدال على المعنى الحدثي والزمان واحد، وهو الماضي، لأن لفظ الماضي كما دل على معنى المضي الذي هوالحدث كذلك يدل على الزمان الماضي أيضا، لشهرة لفظ الماضي في الزمان الماضي، بخلاف الفعل فإن الدال على الحدث فيه غير الدال على الزمان الماضى، فإن الدال على الحدث فيه هي المادة، وهي الضاد والراء والباء في ضرب مثلا، والدال على الزمان الماضي هي الهيئة، فإنه لولم تكن هيئته ضرب مثلا، وهي الهيئة الحاصلة من تقديم الضاد على الراء والراء على الباء مع الفتحات على جميع الحروف لم يدل على الماضي، وأيضاً لوتحققت تلك المادة لافي هذه الهيئته بل في هيئة أُخرى مثلاً في هيئة ضرب المصدر(بفتح الضاد وسكون الراء) لم يدل على الزمان أصلاً، فثبت أن الدال على الزمان هي الهيئته، وإلى هذا الجواب أشارالجامي ههنابقوله أي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم أحد الأزمنة الثلاثة أيضاً مقارنا له.

بيان جواب آخرللسؤال المذكور من عبد الرحمٰن في حاشيته على شرح الجامي

واعلم: أن المحشي عبد الرحمٰن حمل قول الشارح الجامَي: " أي حين يفهم إلخ " جواباً للسؤال المذكور بطريق آخر، وهوأن المراد من المقارنة في قوله: "مقارنا له" مقارنة الجزء إلى الكل، وفهم أحد الأزمنة الثلاثة من لفظ: " الماضي" مثلا على سبيل الوصفية لاالجزئية ، فإن نفس لفظ: " الماضي" لايدل على الزمان الماضي مالم يكن لفظ: " الماضي" وصفاً للزمان بأن يقال: الزمان الماضي بخلاف مثل ضرب فإنه مقترن بالزمان بطريق جزئية الزمان منه، لأنه عبارة عن مجموع الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل.

بيان حمل كلام الجامي على طريقين آخرين من الكابلي والباسولي

والكابلي في حاشيته على الجامي حمل قوله " أي حين يفهم" على جواب سؤال آخر، وهو أنه يلزم من قوله: " أن يقترن بأحد الأزمنة اقتران الشيء بنفسه"، لأن أحد الأزمنة في ضمن الأمورالثلاثة فلما اقترن به اقترن الزمان بالزمان وحاصل الجواب: أن المراد بالمعنى المعنى

التضمني أعني به الحدث لا المطابقي. **والباسولي** حمله أيضاً على جواب سؤال آخر: وهوأن الذهن بسيط فكيف يفهم الحدث والزمان معاً، وحاصل ما أجاب به أن المفهوم من لفظ: "الفعل" إنما هوالمعنى، و يفهم الزمان معه بطريق المقارنة وفهم أمرين من لفظ واحد وتوجه الذهن منه إليهما بطريق أن يكون أحدهما مقارنا للآخرجائز، والممنوع ما يكون كل منهما بالقصد المستقل.

بيان دفع ما يرد أن التعريف لا يصدق على المضارع

فإن قيل: يخرج المضارع عن تعريف الفعل، لأنه مقترن بزمانين الحال و الاستقبال، لابأحد هما وقد قلتم بالاقتران بالأحد منها. **قلنا**: لانسلم أن معناه مقترن بالزمانين بل مقترن بأحد هما إذ المضارع موضوع للحال حقيقة ، ويستعمل في المستقبل مجازا، أوعلى العكس بناء على المذ هبين، أونقول أنه مشترك بينهما، كما هو مذهب البعض إلا أنه إذا دل المضارع على الزمانين دل على واحد في ضمنهما.

فإن قيل: الذهن بسيط، فإذا دل المضارع على تقدير اشتراكه في الزمانين على زمان في الذهن فكيف يدل على زمان آخر في هذه الحالة. **قلنا**: ههناشيئآن دلالة وإرادة ، فالجمع في الإرادة ممنوع ، لأن الإرادة صفة الذهن وهي بسيطة ، لا في الدلالة لأن الدلالة صفة اللفظ ، ولاقدح في دلالة اللفظ على الكثير، فيجوز الدلالة على معنيين ، وإلا لم يكن للمشترك وجود.
(أو) من صفتها أن (**لا**) يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة ، القسم (**الثاني**) وهوما يدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، (**الاسم**).

بيان أصل الإسم عند البصرية والكوفية مع بيان وجه التسمية عندهما

فإن قيل: ما أصل الإسم. **قلنا**: قد اختلف البصريون والكوفيون في أصله، فقال البصريون أصله سمو (بحركات ثلاث في السين) ناقص واوي ، فحذفت الواو لمجرد التخفيف من غير علة قياسية ، ثم نقلت حركة السين إلى مابعد ها ليصح الوقف عليها ، ثم أتي بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن وكسرت الهمزة.

فإن قيل: فماوجه تسمية الاسم الإصطلاحي بالاسم. **قلنا**: السموبمعنى العلو فسمى به الكلمة المقابلة للفعل والحرف، لعلوها على أخويها حيث يتركب من نوعه الكلام من غير إحتياج إلى الفعل والحرف، وهما محتاجان إلى الاسم في تحقق الكلام منهما، وأيضاً لأنه يرفع المسمى من زاوية الهجران إلى منصة العرفان، ومن حضيض الخفاء إلى أوج الجلاء ، **وقال** الكوفيون: أصله وسم مثال واوي حذفت الواو، وعوضت عنها همزة الوصل في أوله.

فإن قيل: ماوجه التسمية عند هؤلاء. **قلنا**: الوسم في اللغة بمعنى العلامة فسمي به لأنه علامة على معناه.

فإن قيل: الفعل والحرف أيضاً علامتان على معناهما، فلم لم يسميا بالاسم. **قلنا**: الاطراد في وجه التسمية ليس بشرط، والاطراد ههنا هوأن لايوجد ذلك الوجه في الغير.

فإن قيل: لم بين الجامي مذهب الكوفية بلفظ "قيل" الذي ينبئ عن الضعف؟ **قلنا**: ذلك لوجهين **الأول**: عدم ورود الإيراد المذكورعليه وإن أجاب عنه الكوفيون، لأن المذهب الخالي عن القيل والقال أولى مما لايكون خالياً عنه؛ **والثاني**: أن مشتقاته تدل على أنه ناقص واوي لا على أنه مثال، وذلك لأنه يأتى ماضى باب التفعيل منه سمي، والجمع منه على أسماء، فإنه لوكان الأمر كما قال الكوفيون لكان فعله الماضى وسُم من المجرد، ووَسَّمَ من التفعيل، لأن بناء التفعيل يكون بتضعيف عين الثلاثي المجرد، وجمعه أوسام، لأن جمع التكسير يرد الشيء إلى أصله مثل التصغير (و) القسم (**الأول**) وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (**الفعل**).

بيان وجه تسمية الفعل بالفعل مع ما يتعلق به من الأسئلة والأجوبة

فإن قيل: لم سمي الفعل المصطلح بالفعل. **قلنا**: سمي به لأن الفعل في اللغة اسم للحدث، ثم نقل عنه ووضع للفعل الاصطلاحي المقابل للاسم والحرف، فيكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء، أوتسمية المشتمل باسم المشتمل، أوتسمية الدال باسم المدلول التضمني.

فإن قيل: ما تضمنه الفعل الاصطلاحي هو الفعل (بفتح الفاء) لا الفعل (بكسر الفاء) بل هو اسم للحاصل بالمصدر. **قلنا**: الفعل (بكسر الفاء) قد جاء مصدراً أيضاًيدل عليه قوله تعالى: ﴿وأوحينا إليهم فعل الخيرات إقام الصلوة وإيتاء الزكوة﴾ فقوله تعالى: فعل الخيرات مصدر بقرينة عطف المصادرعليه وهو إقام الصلوة وإيتاء الزكوة.

فإن قيل: قول الشارح الجامي ههنا: "لتضمنه الفعل اللغوي" لايصدق على الأفعال الناقصة لعدم وجود الحدث فيه لانسلاخ الحدث عنها. **قلنا**: المراد من تضمن الفعل التضمن بحسب الوضع الأول وفي الوضع الأول هي متضمنة للحدث.

فإن قيل: المشتقات أيضاً متضمنة للفعل اللغوي مع أنها ليست أفعالا. **قلنا**: قد علمت أن الإطراد ليس بشرط في التسمية.

بيان أن في قوله: " وقد علم" تنبيه على حصول حدود الأقسام من وجه الحصر

ولمافرغ المصنف عن تعريف الكلمة وتفصيلها إلى الأقسام الثلاثة وبيان وجه الحصرفيها شرع في التنبيه على أن وجه الحصر في الأقسام الثلاثة يتضمن معرفة حدود كل واحد من الأقسام فقال: (**وقد علم بذلك حد كل واحد منها**) وهذه جملة معترضة أوردت للتنبيه المذكور، فالواو حينئذ للاعتراض، **أونقول** أنه للعطف، والمعطوف عليه مقدر وهو انحصرت ، أو المعطوف عليه ههنا هوالعلم بالانحصار، أفاده الدليل المذكور أي عُلِم انحصار الكلمة وقد علم بذلك ، وعلى هذا التقدير يحتمل أن يكون الواو للحال أيضا، لأن الحالية تقتضي المقارنة، والمقارنة بين العلمين متحققة، وإذا عطف على انحصرت لم يحتمل الحالية لعدم المقارنة بين الانحصار والعلم.

بيان طريق معلومية حدكل واحد من الأقسام من وجه الحصر.

فإن قيل: كيف علم بذلك (أي بوجه الحصر) حدكل واحد منهما. **قلنا:** ذلك لأن المصنف لما قال: الثاني الحرف علم منه حدالحرف، وهوما لايدل على معنى في نفسه، ولماقال: الثاني الاسم علم منه حد الاسم، وهو مايدل على معنى في نفسه غيرمقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ولما قال: الأول الفعل علم منه حد الفعل ، وهوما يدل على معنى في نفسه مقترن بأحدالأزمنة الثلاثة.

فإن قيل: لانسلم أنه علم بذلك حدكل واحد منها، لأنه لابد أن يكون الحد مشتملا على الجنس وفصول يمتازبها عن الأغيار، فما هوالجنس والفصول في وجه الحصر بأن يكون للاسم مثلا جنس للشمول ، وفصل يمتازبه عن الحرف، وفصل آخر يمتاز به عن الفعل. **قلنا:** كل ذلك موجود في وجه الحصر فإن الكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة ، وهي موجودة في وجه الحصر و هو في قوله : " لأنها" والمشترك يكون جنسا، وامتاز الحرف عن الفعل والاسم بعدم الاستقلال الذي عبر عنه بقوله: "في نفسها" فهو فصل، فعلم حد الحرف بجنسه وفصله، و امتاز الاسم عن الفعل بعدم الاقتران، وعن الحرف بالاستقلال، فعلم من ذلك حد الاسم أيضاً بجنسه وفصليه، وكذلك الفعل امتاز عن الحرف بالاستقلال ، وعن الاسم بالاقتران فعلم حده أيضاً بجنسه وفصليه، فعلم الحد الجامع المانع لكل من الأقسام الثلاثة.

بيان بعض الفوائد في قوله: "وقدعلم بذلک"

فإن قيل: لِمَ لم يستعمل لفظ عرف مكان علم. **قلنا:** المعرفة تستعمل في الإدراكات الجزئية البسيطة ، والعلم يستعمل في الكليات والمركبات، وحدكل من الأقسام الثلاثة كلي،

وأيضاً مركب من الجنس والفصل فناسب استعمال عُلِمَ فيه.

فإن قيل: إن قوله: "بذلك" إشارة إلى وجه الإنحصار، وأسماء الإشارة موضوعة للمشار إليه المحسوس، ووجه الإنحصار أمر معقول ليس بمحسوس، فلايصح قوله: " بذلك" بل يجب أن يقول: "به". **قلنا:** إن وجه الحصر لزيادة تمكنه في الذهن وكمال انكشافه وظهوره نُزِّل منزلة المحسوس وجُعِلَ كأنه محسوس فصح قوله: "بذلك" وإن كان المقام مقام الضمير حقيقة.

فإن قيل: فَلِمَ لم يقل: "بهذا" موضع " بذلك" مع أن المشار إليه ههنا قريب، ويستعمل في القريب " هذا" دون "ذلك". **قلنا:** قد يستعار لفظ "ذلك " للبعيد الرتبي، تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة فيفيد التعظيم كما في قوله تعالى:﴿ ذلك الكتاب لاريب فيه ﴾.

بيان المفعولين لقوله:"علم"

فإن قيل: قوله: "علم"من أفعال القلوب، وهو يقتضي مفعولين فما مفعولاه. **قلنا:** المفعول الأول قوله: "بذلك" والثاني قوله: " كل واحد".

فإن قيل: العلم يتعدي إلى مفعوليه بلاواسطة حرف جر فلا يصح زيادة الباء ، **قلنا:** زيدت هي لتقوية العمل .

فإن قيل: لاحاجة لتقوية عمل الفعل، لأن الفعل قوي في العمل بنفسه لأصالته فيه نعم يحتاج شبه الفعل إلى مايقوي عمله لأنه ضعيف العمل، **أونقول** في الجواب عن أصل الاعتراض : أن قوله: "بذلك" متعلق بقوله: "علم" وقوله:"حد كل واحد منها"يدل على أن الاسم كذا، والفعل كذا، والحرف كذا، و" أن" مع الاسم والخبر قائم مقام مفعولي علم ، ثم أُقيم قوله: "حد كل واحد منها"مقام " أن" مع الاسم وخبرها.

بيان أن إضافة كل إلى واحد في قوله: "حدكل واحد لامية "

فإن قيل : إضافة الكل إلى واحد لايخلو عن أحد الإضافات الثلاث، لامية وبيانية وظرفية، ولاتصح واحدة منها، **أما اللامية** فلأنها تقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، ولامغايرة ههنا، لأن الكل إنما هو لإحاطة أفراد المضاف إليه فلايكون المراد من الكل إلا أفراد المضاف إليه، وأيضاً يجوز في اللامية إظهاراللام وههنا لايصح، **وأما البيانية** فلأنها تقتضي العموم والخصوص من وجه بين المضاف والمضاف إليه ، وليس الأمر ههنا كذلك ، وأيضاً هي تقتضي صحة حمل المضاف إليه على المضاف لعدم المغايرة بين المضاف والمضاف إليه مثل الخاتم فضة في خاتم فضة، ولايصح ذلك ههنا لأنه لايجوزأن يقال: الكل واحد، **وأماالظرفية** فلأن المضاف إليه فيها يكون ظرفا للمضاف مثل ضرب اليوم، والمضاف إليه ههنا ليس بظرف

للمضاف، **قلنا**:الإضافة لامية،

فإن قيل: إنه لامغايرة ههنا، **قلنا**: المراد من كلمة " كل" الكل الأفرادي ، ومن كلمة "واحد منها" المفهوم ، ومفهوم "واحد"كلي، لأنه يصدق عليه كل من الاسم والفعل والحرف ،والمغايرة بين الفرد والكل ظاهر.

فإن قيل: إنه لايصح إظهار اللام فيه. **قلنا**: إن لم يصح إظهاراللام فيه لاضير في ذلك، لأن الشارح الجامي قال في بحث الإضا فة: واعلم أنه لايلزم فيما هوبمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، كيوم الأحد، وكل رجل، وكل واحد.

بيان دفع ما يقال: أن وجه الحصر من قبيل التصديق فلا يصح أن يحصل منه الحد الذي هو من قبيل التصور، لأن التصورلا يكتسب من التصديق

فإن قيل: لايصح أن يعلم حد الاسم والفعل والحرف من وجه الحصر، لأن وجه الحصر دليل الحصر، والدليل موصل تصديقي، والحد قسم المعرف ، والمعرف موصل تصوري ، فيكون حد كل واحد تصورا ، وقد تقرر في المنطق أن التصديق يكتسب من التصد يق، والتصور من التصور، لا التصور من التصديق، وادِّعي ههناحصول علم التصور من التصديق. **قلنا**: يعلم حد الحرف مثلا من قوله: " أولا " الذي هو بمعنى أولا تدل على معنى في نفسها وقوله : " لاتدل إلخ" تصور، لأنه خبر أن والخبر من التصورات فحصل التصور من التصور.

بيان صحة إطلاق الحد على التعريفات المفهومة من وجه الحصر

فإن قيل: إطلاق الحد على هذه المفهومات غيرجائز، لأن الحد عبارة عن ذاتيات المحدود ، والذاتيات إنما تكون أُمورا وجودية فإطلاق الحد عليها إنما يستقيم لوثبت كون هذه المفهومات ذاتيات، ولم تثبت بعد ، لِمَ لايجوزأن تكون عرضيات؟ بل الدليل قائم على عدم كونها ذاتيات، لأن الذاتي لابد أن يكون وجودياً، وتعريف الاسم مشتمل على قيد عدم الاقتران، وتعريف الحرف على قيد عدم الاشتمال وهما عد ميان. **قلنا**:إطلاق الحد على الذاتيات مصطلح المنطقيين، والمراد ههنا مصطلح النحاة، وهو عند هم عبارة عن التعريف الجامع المانع.**أونقول**: أنها ذاتيات وليست المنافاة بين الذاتي ومطلق العد مي بل هي بين الذاتي والعد مي بمعنى عدم المحض، وذلك لأن العدم على قسمين ، عدم محض، وعدم مضاف إلى شيء ، والذاتي لايكون عدميا بمعنى العدم المحض، لابمعنى العدم المضاف، وههنا عدم مضاف أي عدم الاستقلال وعدم الاقتران.

بيان رعاية المصنف للطبائع المختلفة

فإن قيل: ما الوجه للمصنف حيث أتى بأُمورثلاثة ، الإشارة إلى حد كل واحد منها في ضمن دليل الحصر، ثم التنبيه عليه بقوله: "وقد علم"، ثم التصريح بتعريف كل منها بعد ذلك.
قلنا: للّه درالمصنف حيث نظر إلى تفاوت مراتب طبائع الناس فأشار إلى حدودها في دليل الحصربالنسبة إلى الذكي، ونبه بحدودها بقوله: "وقد علم" بالنسبة إلى متوسط الذهن، وصرح بتعريف كل فيما بعد بالنسبة إلى الغبي. **واعلم**: أن بيان معنى قول الجامي ههنا:" للّه در المصنف " سيجيء في مبحث التمييز في قوله: هناك: " للّه دره فارساً " بتفصيل كامل فارجع إليه.

بيان الكلام تعريفاً وتقسيماً

و لما فرغ المصنف عن بيان الجزء الأول لموضوع هذا العلم تعريفا وتقسيما شرع في الجزء الثاني له تعريفا وتقسيما، وعلة البحث عنه مع كون ذات الموضوع مما لايبحث عنه هوما ذكرنا سابقا من أن البحث عن أحوال الشيء فرع معرفة نفس الشيء فقا ل: **(الكلام)**

عدم إيراد العاطف على قوله: " الكلام "

فإن قيل: لِمَ لم يعطف المصنف هذه الجملة أي الكلام ما تضمن على الجملة السابقة أي الكلمة لفظ والجامع بينهما موجود، لكون كل منهما موضوع النحو وجملة اسمية. **قلنا**: إنما لم يذكره بطريق العطف لئلا يتوهم أن الكلمة موضوع لعلم النحوأصالة ، والكلام تبعا، لأن المعطوف يكون تابعاً للمعطوف عليه. **ولكن** اعترض على هذا الجواب : أن المعطوف تابع للمعطوف عليه في الإعراب لا في أمثال هذا الحكم. **فالحق** في الجواب : أن يقال: أن الكلمة كان بحثا، والكلام بحثا آخر، فشابه بالباب بعد الباب، وبالفصل بعد الفصل، فلذ لك لم يأت به ههنا، كما لايؤتى بالعاطف في الباب بعد الباب و الفصل بعد الفصل.

فإن قيل: ما هو الكلام في اللغة. **قلنا**: الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً ، فيصدق على الموضوع والمهمل والمفرد والمركب الإسنادي وغير الإسنادي .

فإن قيل: ليس الكلام اسم لما يتكلم به ، وإلا لم يقع مفعولامطلقا في مثل قوله: " كلّمته كلاما". **قلنا**: إن الكلام في الأصل اسم لمايتكلم به ، ثم أُستعمل استعمال المصدر كما في أُعطي عطاءً فإن العطاء وقع ههنا مصدرا مفعولامطلقا، مع أنه في الأصل اسم لما يعطي، و في الإصطلاح **(ما تضمن كلمتين)** حقيقة أوحكما، فالكلمة حقيقة ما يكون الوضع والإفراد والتلفظ فيها حقيقة، والحكمية ما انتفي فيه أحد هذه الأشياء.

فإن قيل : القرآن الكريم كلام اللّه تعالى ، ولايصدق عليه هذا التعريف، لأنه ليس متضمن

للكلمتين، وأيضاً يخرج عنه علم الكلام ، لأنه أيضاً كلام ، وليس هو عبارة عن ما تضمن كلمتين. **قلنا**: الألف واللام في قوله: " الكلام" للعهد، والمعهود به الكلام على مصطلح النحاة والقرآن المجيد كلام عند أهل الشرع، وعلم الكلام كلام عند المتكلمين.

بيان أن مافي قوله: "ما تضمن" عبارة عن اللفظ لاعن الشيء والكلمة والكلام

فإن قيل: كلمة "ما" لاتخلو إما أن تكون عبارة عن الشيء أوالكلام، أوالكلمة ، أواللفظ والكل باطل. **أما كونها** عبارة عن الشيء، فلأنه على هذا يصدق التعريف على القرطاس المنقوش فيها زيد قائم ، فإنه شيء تضمن كلمتين بالإسناد، مع أنه ليس بكلام، وأما كونها عبارة عن الكلام فلأنه يلزم على هذا أخذ المحدود في الحد، وهوباطل من وجهين. **الأول**: أنه لما أخذ المحدود في الحد صار الحد مجهولا، وجهالة الجزء يستلزم جهالة الكل، والمجهول لايكون تعريفا. **والثاني**: أنه لما أخذ المحدود في الحد وصارجزءً منه توقف التعريف على معرفة الكلام، لتوقف معرفة الكل على معرفة الجزء ، والكلام أيضاً موقوف على التعريف ، لتوقف معرفة المحدود على الحد ، فتوقف كل واحد من المحدود والحد على الآخر فهودور، لأن الدورعبارة عن توقف الشيء على مايتوقف عليه من جهة واحدة، وأما كونها عبارة عن اللفظ فلأنه يلزم على هذا صدق التعريف على كلمة نعم الواقع في جواب مثل أقام زيد. **قلنا**: كلمة "ما "عبارة عن اللفظ بقرينة أن الكلمة والكلام نوعان من اللفظ، والمقسم يكون مأخوذا في التعريف، ولايلزم صدق التعريف على نعم ، لأنه مؤول بالكلمتين، لا أنه متضمن للكلمتين، لأن تضمن الشيء للشيء لايكون إلا بأن يكون داخلا فيه، وقام زيد لايمكن أن يدخل في نعم

بيان عدم الاتحاد بين المتضمن (بالكسر) والمتضمن (بالفتح)

فإن قيل: يلزم من هذا التعريف اتحاد المتضمِن (بالكسر) والمتضمَن (بالفتح) لأن على هذا التعريف يكون زيد قائم مثلا متضمناً لزيد وقائم فالمتضمن (بالكسر) هو زيد قائم والمتضمن (بالفتح) أيضاً زيد قائم. **قلنا**: المتضمن (بالكسر) هو المجموع (أي مجموع زيد قائم) والمتضمن (بالفتح) ليس المجموع ، بل كل واحدة من الكلمتين فالمتضمن (بالكسر) وإن كان هو زيد قائم لكن من حيث مجموعه والمتضمن (بالفتح) هو كل منهما، فزيد قائم حين تضَمّنه لزيد مثلا لايكون متضمنا لقائم ، وحين تضَمّنه لقائم لايكون متضمناً لزيد، فلم يتحد المتضَمِنُ والمتضَمَّنُ .

بيان دفع مايرد أن تعريف الكلام لايصدق على مثل زيد أخوه قائم، ومثل جسق مهمل ومثل إضرب لعدم تضمن كل واحد منها للكلمتين

فإن قيل: لايصدق تعريفك هذا على مثل زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد قائم أبوه، لعدم تضمن كل واحد من هذه الأمثلة كلمتين بل كلمة وجملة، **قلنا**: الكلمتان أعم من أن تكونا حقيقة كزيد قائم، أوحكماً وتاويلاً، كما في الأمثلة المذكورة فإن الخبر فيها مؤول بتاويل المفرد أي قائم الأب.

فإن قيل: جسق مهمل كلام، ولايصدق التعريف عليه، لأن المبتدأ فيه ليس بكلمة، لأنه مهمل غير موضوع، ولابد في الكلمة من الوضع. **قلنا**: الكلمتان في تعريف الكلام أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أوحكما، وجسق كلمة حكمية مؤولة بهذا اللفظ. **أونقول**: أن الجسق الواقع مبتدأ اسم للجسق المهمل، فلم يكن هذا الجسق مهملاً فصح وقوعه مبتدأ.

فإن قيل: لايصدق التعريف على مثل إضرب فإنه كلام مع أنه ليس بمتضمن لكلمتين بل هي كلمة واحدة وهو الفعل. **قلنا**: الكلمتان أعم من أن تكوناحقيقة أوحكماً، والفعل في إضرب كلمة حقيقة والضمير المنوي فيه كلمة حكماً.

بيان اختيار لفظ: "تضمن" دون "تركب".

فإن قيل: لِمَ لم يقل: تركب من كلمتين مكان تضمن، **قلنا**: تركب يحتاج إلى ضلة كلمة "من" وتضمن لايحتاج فكان تضمن أخصر. **أونقول**: أن لفظ التركب يقتضي أن تكون الكلمتان ملفوظتين حقيقة، فيخرج مثل إضرب مما لايكون فيه الكلمتان حقيقة، بخلاف تضمن فإن التضمن في الإطلاق على الملفوظ الحقيقي والحكمي سواء.

فإن قيل: لِمَ لم يقل: الكلام ما فيه الإسناد مع أنه أخصر، **قلنا**: لم يقل كذلك، لأنه لوقال كذلك لم يكن مانعاً عن دخول الغير فيه وصدق على زيد فقط وقائم فقط، في زيدٌ قائمٌ لأن الإسناد موجود في كل من الجزئين، ولهذا يقال: زيدٌ مسندإليه وقائمٌ مسند، فيكون كل من الجزئين كلاماً، مع أن الكلام هوالمجموع، **أونقول**: أن الأمر لو كان كذلك لتبادر منه كون الإسناد جزء من الكلام فيكون لفظاً، لأن المتبادرمن كلمة في الجزئية مع أن الإسناد معنى من المعاني ليس بلفظ.

فإن قيل: لِمَ لم يقل: الكلام ما تضمن اسمين أو اسماً وفعلاً بالإسناد فيستغني عن قوله: "ولايتأتي" إلخ. **قلنا**: هذا وإن كان أخصر، ولكن ما قاله المصنف أظهر وأوضح، لأنه عرفه أولاً ثم قسمه وفي ما ذكرته إقتصار على التعريف. **وأيضاً** فيما قاله المصنف تفصيل بعد الإجمال،

وفيه بلاغة مالا تخفي، وماذكرته ليس كذلك. **وأيضا**: قول المصنف: "ولا يتأتي" يفيد الحصر، وسيأتي بيان الحصر إن شاء الله تعالى. **(بالإسناد)** أي تضمناً حاصلاً بسبب إسناد إحدى الكلمتين إلى الأُخرى.

بيان تركيب قوله: " بالإسناد "

فإن قيل: الجار والمجرور إذا وقع في كلام القوم لابد فيه من الإعراب المحلي فما هو الإعراب المحلي فيه؟ **قلنا**: الإعراب المحلي فيه النصب بناء على أنه مفعول مطلق.

فإن قيل: المفعول المطلق مايكون الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ، والفعل المذكور ههنا هو تضمن مشتمل على التضمن لاعلى الإسناد. **قلنا**: كونه مفعولاً مطلقاً إنما هو باعتبار الموصوف المحذوف أي تضمناً.

فإن قيل: الظرف إنما يكون صفة باعتبارا لمتعلق، فالمتعلق إما أن يكون قوله:" تضمن" المذكور في التعريف أوتضمنا المقدر، فإن كان المتعلق هو " تضمن" يلزم تقديم الصفة على الموصوف ، وإن كان تضمنا يلزم اتحاد الموصوف والصفة. **قلنا**: متعلقه ليس شيء منهما بل هو أمر آخر وهو حاصلا ، ثم حذفت الصفة ، وهو متعلق الظرف ، وأُقيم الظرف مقامه، فبقي بالإسناد فقط.

بيان الجنس والفصل في تعريف الكلام

واعلم أنه لابد في كل تعريف من الجنس والفصل، فكلمة: "ما" المراد به اللفظ جنس يتناول المهملات و الموضوعات والمفردات والمركبات الكلامية وغيرالكلامية ، فإن المركب على ستة أقسام القسم الواحد منها مركب كلامي أي إسنادي والأقسام الباقية كلها غير كلامية (أي غير إسنادية) كما قال شاعر في الفارسية.

بود تركيب نزد نحويان شش ☆ بيادش گير گر خائف ز فوتي

إضافي دان وتوصيفي ومزجي ☆ هم إسنادى وتعدا دي وصوتي

وقوله: " تضمن " كلمتين فصل خرجت به المفردات والمهملات، وقوله: "بالإسناد" فصل آخر خرجت به المركبات الغير الكلامية ، وبقيت المركبات الكلامية ، خبرية كانت أو إنشائية.

بيان أنه هل بين المصنف والزمخشري اختلاف في مثل ضربت زيد قائما أم لا؟

فإن قيل: مأخذ الكافية هو المفصّل للزمخشري ، فهل الكلام عند المصنف هو عين ما عند صاحب المفصَّل أم بينهما فرق؟ **قلنا**: بينهما فرق، وهوأنه يعلم من تعريف المصنف أن " ضربت زيداً قائماً" كلام بمجموعه ، لأنه يتضمن كلمتين فكان زيداً وقائماً أيضاً من أجزاء

الكلام ، و كلام صاحب المفصّل صريح في أن الكلام في "ضربتُ زيداً قائما" هو"ضربتُ" فقط لا "زيدا وقائما " فكانا خارجين عنه، بل هما من متعلقات الكلام، وذلك لأن صاحب المفصّل قال في تعريف الكلام: هو المركب من كلمتين أُسْنِدَتْ إحدا هما إلى الأخرى، وهو صريح في تقوم الكلام من كلمتين فقط ، والشارح الجامي بيّن هذا الاختلاف بقوله: " اعلم أن كلام المصنف ظاهر" إلخ.

فإن قيل: ما الدليل على كون تعريف صاحب المفصل صريحاً في كونه من كلمتين فقط. **قلنا**: صاحب المفصل أو رد ضمير الفصل بين المبتدأ المعرف باللام والخبر، وضمير الفصل إذا وقع بين المبتدأ المعرف باللام والخبر يفيد ذلك حصر المبتدأ في الخبر.

فإن قيل: الشارح الجامي قال ههنا: إن كلام المصنف ظاهر في أن نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام فَلِم قال: إن كلام المصنف ظاهر. **قلنا**: قال ذلك ، لأنه يمكن إرجاع تعريف المصنف على خلاف الظاهر إلى ما عليه صاحب المفصل بطريقين، **الأول**: أن يقال: أن قيد فقط مراد في تعريف المصنف (أي ماتضمن كلمتين فقط) **والثاني**: أن يقال: أن الفعل مع متعلقاته بمنزلة كلمة ، والفاعل كلمة أُخرى، فكان زيداً وقائماً على هذين التأويلين أيضاً خارجين من الكلام .

فإن قيل: فهل يمكن إرجاع كلام المفصل أيضاً إلى ماقال المصنف؟ **قلنا**: نعم يمكن إرجاع قول صاحب المفصل إلى ما يفهم من تعريف المصنف أيضاً بأن يقال: أن الحصر المستفاد من تعريف صاحب المفصل إنما هو بالنسبة إلى الأقل من كلمتين، لا إلى الأكثر، فكان زيدا وقائماً على هذا التأويل داخلين في الكلام.

فإن قيل: ما وجه ظهور أنّ ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام. **قلنا**: لما كانت هذه الاحتمالات في درجة التأويلات فقط كان الظاهر هو الفرق بين مذهب المصنف ومذهب صاحب المفصل.

بيان أنه هل بين الكلام والجملة تغاير أم لا؟

فإن قيل: لما كان هذا تعريف الكلام فهل تعريف الجملة هوأيضاً هذا أم غيرذلك ؟ **قلنا**: إن صاحب المفصل واللباب ذهبا إلى ترادف الكلام والجملة ، ويعلم ذلك من تعريفيهما للكلام ، فإنه قال صاحب المفصل: الكلام هو المركب من كلمتين أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى و يسمي الجملة أيضا، وقال صاحب اللباب: الكلام تركيب الكلمتين أومايجري مجراها بحيث يفيد السامع ويسمى كلاماً وجملة ، ففي هذين التعريفين تصريح بالترادف، و كلام المصنف

أيضاً ناظر إلى الترادف، لأن من جعل الكلام أخص من الجملة قيّد الإسناد بكونه مقصوداً لذاته، والمصنف لم يفعل كذلك، فكانا مترادفين، وتعريف أحد المترادفين تعريف الآخر، نعم فرّق صاحب التسهيل بين الكلام والجملة بل خصه من الجملة حيث قال في تعريف الكلام: ما تضمن الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، والقصد لذاته ليس بشرط في الجملة ، فيكون بين الكلام والجملة عموم وخصوص مطلقاً، فكل كلام جملة ولا عكس، فالجملة الواقعة خبراً أوصفة أو حالاً جملة ، وليس بكلام.

واعلم: أنه يمكن إرجاع تعريف المصنف إلى ما عليه صاحب التسهيل أيضاًبأن يقال: أن قيد القصد لذاته مراد في تعريف المصنف صرح بهذا صاحب الحواشي الهندية لكنه خلاف الظاهر، لأنه مع علم المصنف بالخلاف بين النحاة كيف يمكن أن يكون قيد القصد لذاته مراداً له، ومع ذلك لا يصرح به.

تقسيم الكلام بعد التعريف

لما فرغ المصنف من تعريف الكلام شرع في تقسيمه على وجه الحصرفقال: **(ولايتأتى)** أي لايحصل.

بيان أن المراد من التأتي الحصول من قبيل ذكر الملزوم و إرادة اللازم.

فإن قيل: الإتيان من صفات ذوي الأرواح، فكيف تصح نسبته إلى الكلام وهو غيرذي روح؟ **قلنا**: الاتيان ههنا بمعنى الحصول، والحصول ينسب إلى ذوي الأرواح وغير ذوي الارواح.

فإن قيل: هذا مجاز ولابد في المجاز من العلاقة. **قلنا**: الحصول لازم للاتيان فَذَكَرَ الملزوم وأراد اللازم **(ذلک)** أي الكلام.

بيان نكتة إيراد قوله:" ذلک" وعدم الاكتفاء بالضمير في قوله: "ولا يتأتي"

فإن قيل: المشارإليه بقوله: " ذلك " في قوله: " ولايتأتي ذلك " هو الكلام فكان ينبغي أن يكتفي بالضمير المستتر في لايتأتى الراجع إلى الكلام ،لأن الشيء إذا ذكر صريحا مرة يذكر ثانيا بإرجاع الضمير إليه ،ويحصل الاختصار المطلوب في المتون أيضاً. **قلنا**: لم يكتف به لأنه يلزم منه توهم عود الضمير إلى الإسناد أوالتضمن، لأن الأصل في الضميرأن يرجع إلى القريب، بخلاف" ذلك " فإنه للإشارة إلى البعيد، والبعيد هو الكلام لا التضمن والإسناد.

بيان وجه عدم تقديم "ذلک"على قوله: "ولايتأتي"

فإن قيل: فَلِمَ لم يقل كما قال الزمحشري صاحب المفصل: فإنه قال: وذلك لايتأتي

بتقديم "ذلك" على الفعل. **قلنا:** في تقديم ذلك على الفعل تكرار الإسناد، وذلك لأن قوله: "ذلك" حينئذ مبتدأ "ولايتأتي" خبره، و فيه إسناد، ثم قوله: "ولايتأتي" فعل، والضمير المستتر الراجع إلى المبتدأ فاعل وفيه إسناد آخر، والاحتياج إلى تكرار الإسناد إنما يقع للمتكلم إذاكان مخاطبه مترددا، ليتنبه به ويلقى السمع وهو شهيد، والمخاطب ههنا خالي الذهن، والمخاطب إذاكان كذلك لايحتاج المتكلم إلى تكرارالإسناد، بخلاف ما قال المصنف، فإن الإسناد فيه غير متكرر فيناسب خالي الذهن. **(إلا في اسمين).**

بيان صحة ظرفية اسمين واسم فعل للكلام مع بيان فائدة إيراد الجامي لفظ: "ضمن" قبل قوله: " اسمين" وكذا قبل قوله: "اسم وفعل "

فإن قيل: مدخول كلمة: " في" ظرف لما قبله وهو الكلام، واسمين أيضاً كلام فيلزم ظرفية الشيء لنفسه. **قلنا:** الكلام عام من الاسمين، لأن الكلام يكون من اسم وفعل أيضاً، والاسمين لايتناولهما، فكان من قبيل ظرفية الخاص للعام، وإلى هذا الجواب أشار الشارح الجامي لمّا زاد لفظ: "ضِمن" قبل قوله: " اسمين" وكذا قبل قوله: " اسم وفعل". **وأيضاً** في زيادة قوله: "ضمن" قبل قوله: " اسمين واسم وفعل " إشارة إلى دفع اعتراض آخر أيضاً، وهو أن مد خول " في" ظرف والظرف إما زمان أومكان، ومد خول " في" ههنا قوله: " اسمين واسم وفعل" وهو ليس بزمان ولامكان. **حاصل** الجواب أن ظرفية قوله: " اسمين واسم وفعل " باعتبار المضاف المحذوف وهو قوله: " ضمن" وهوظرف.

بيان أن المراد من اسمين أن يكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه

فإن قيل: غلام زيد يتضمن اسمين وليس بكلام. **قلنا:** المراد من اسمين مايكون أحدهما مسنداً إليه والآخر مسند اً، وغلام زيد ليس كذلك. **(أو)** في ضمن **(اسم وفعل) .**

بيان أن المراد من "اسم وفعل" أن يكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه

فإن قيل: ضربك اسم وفعل، مع أن المركب من هذا الاسم والفعل ليس بكلام. **قلنا:** ليس المراد من " الاسم والفعل "مطلقهما، بل المراد من " الاسم" أن يكون مسندا إليه ومن "الفعل " أن يكون مسنداً، و" ضرب" في قوله: "ضربك" فعل مسند لكن كلمة: " ك" ضمير المخاطب ليس باسم مسند إليه بل هومفعول "ضرب".

بيان وجه كون المراد من "اسمين" مسندا ومسندا إليه ومن "اسم" مسندا إليه و "فعل" مسندا

فإن قيل: من أين علم كون أحد الاسمين مسندا إليه والآخر مسندا في قوله: " اسمين" وكون اسم مسندا إليه وفعل مسنداً في قوله: "وفي اسم وفعل". **قلنا:** قوله: " لايتأتى" تقسيم

الكلام فيكون قوله: " اسمين" قسما و"اسم وفعل" قسماً آخر، والمقسم لابد أن يكون صادقا على كل قسم من أقسامه، فيجب أن يصدق الكلام على كل من هذين القسمين اسمين واسم وفعل، وهو لايصدق عليهما بدون الإسناد، لأخذ الإسناد في مفهوم الكلام، وإذا صدق الإسناد كان أحد الجزئين مسندا إليه والآخر مسنداً لامحالة.

بيان وجه تقديم قوله:"اسمين" على قوله:"اسم وفعل" مع بيان النسختين في قوله: "اسم وفعل"ومع بيان وجه تقديم قوله: اسم على قوله: "فعل" أيضاً

فإن قيل: لِمَ قدم قوله: " اسمين" على قوله:" اسم وفعل " **قلنا:** قوله: " اسمين" يستحق التقديم باعتبار كل جزء، لكون كل واحد من جزئيه اسما والاسم أشرف، بخلاف القسم الثاني، فإنه ليس بأشرف باعتبار كل واحد من جزئيه، للاشتمال على الفعل.

فإن قيل: لِمَ قدم الاسم على الفعل، مع أن الفعل يكون مقدما في التركيب مثل ضرب زيد. **قلنا:** ههنا نسختان، نسخة اسم وفعل، ونسخة فعل و اسم، فالنسخة الثانية محمولة على موافقة تركيب مثل ضرب زيد، ولماكان الفعل مقد ما في التركيب قدم ههنا في النسخة أيضاً، والنسخة الأولى محمولة على الشرافة الذاتية للاسم على الفعل.

بيان المستثنى منه لقوله:" إلا في اسمين "

فإن قيل: إن قوله: " اسمين واسم وفعل" بعد " إلا " مستثنى، فما هو المستثنى منه. **قلنا:** المستثنى منه محذوف، والتقدير هكذا، ولايتأتى ذلك في تركيب ما إلا في إسمين إلخ.

بيان وجه تقسيم الكلام بطريق الانحصار دون تقسيم الكلمة وبيان أقسام الحصر من عبد الحكيم السيالكوتي و بيان أن الحصر ههنا عقلي.

فإن قيل: ما الوجه للمصنف حيث أتى بأدوات الحصر في تقسيم الكلام، ولم يأت بها في تقسيم الكلمة. **قلنا:** لما كان جواب هذا الاعتراض على وجه البصيرة موقوف على مقدمة نبين تلك المقدمة أولا، وهي معرفة أقسام الحصر كما ذكره عبد الحكيم في حاشيته على عبد الغفور في مبحث تقسيم الكلمة إلى الأقسام الثلاثة. **فنقول:** الحصر على أربعة أقسام وذلك لأن الجزم بالانحصار إن كان حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم الأقسام من غير استعانة بأمر آخر، و لم يكن العقل فيه مجوز قسم آخر بأن يكون دائراً بين النفي والإثبات، فهو حصر عقلي، وإن لم يكن الجزم حاصلاً بمجرد مفهوم الأقسام فإن كان مستفاداً من دليل يدل على امتناع قسم آخر، فقطعي (أي يقيني) وإن كان مستفاداً من تتبع فاستقرائي، وإن كان حاصلاً من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعلي، ولما عرفت الأقسام. **فنقول** في الجواب: أن حصر

الكلمة في الأقسام الثلاثة عقلي، لأن الجزم بالانحصار يحصل بمجرد مفهوم الأقسام، والعقل لايجوِّز قسما آخر، بخلاف حصر الكلام في قسميه فإنه استقرائي، والعقل يجوز قسماآخر، فإن الاحتمالات العقلية في تركيب الكلام ترتقي إلى ستة أقسام، ويحصل منه شعر في الفارسية.

اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف ☆ اسم فعل وفعل وحرف واسم وحرف

لكن لما كان الكلام لايحصل بدون الإسناد، والإسناد يقتضي كون أحد طرفيه مسنداً إليه والآخر مسنداً، وهمالايتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل، ولايتحققان في الصور الأربعة الباقية، جعل الكلام منحصراً في قسمين، اسمين واسم وفعل، أما عدم تحقق تركيبه من الحرفين فلأن المسند إليه والمسند كلاهما مفقودان فيه، والمسند في الفعلين والفعل والحرف وإن كان موجودا، لكن المسند إليه فيهما مفقود، وفي الاسم والحرف إن فرضنا الاسم مسندا إليه فالمسند مفقود، وإن فرضناه مسنداً لم نجد المسند إليه، ولمابطل تقوم الكلام من هذه الصور ثبت كونه متقوما من الاسمين أو من اسم وفعل فقط.

بيان أن توقف الإسناد على ذات المسند والمسندإليه وتوقفهماعليه من حيث وصفهما فلادور

فإن قيل: قد علم من ههناأن الإسناد موقوف على المسند والمسندإليه وهما موقوفان على الإسناد أيضاً فهذا دور. **قلنا:** توقف الإسناد على المسندإليه والمسند باعتبارالذات، وتوقف المسند إليه والمسند على الإسناد باعتبار الوصف، وعند ما تغايرت الجهات لم يبق الدور.

فإن قيل: بعد تعريف الكلام بقوله: "ماتضمن كلمتين بالإسناد" لاحاجة إلى الحصر،لأن التراكيب الغير الإسنادية قدخرجت بقوله الإسناد. **قلنا:** إنما أتى بالحصر مع خروج التراكيب الغير الإسنادية للتصريح بما علم ضمنا.

بيان أن كون "يازيد" كلاما ليس من أجل أنه مركب من الحرف والفعل بل الكلام هو "أدعو" الذي قامت كلمة "يا" مقامه

فإن قيل: حصرالكلام في القسمين باطل، لأن الكلام قد يتركب من اسم وحرف مثل يا زيد. **قلنا:** الكلام ههنا ليس مركبا من الاسم والحرف بل المسندوالمسندإليه كلاهما مقدران فيه،وهوالفعل والفاعل، فيكون الكلام أدعو مع فاعله المستتر وجوبا، والمنادى وهو زيد من متعلقات الكلام كالمفاعيل بعد الفاعل.

فإن قيل: يازيد إنشاء فكيف يصح تقديره بأدعوالذي هو إخبار. **قلنا:** قال:عبد الغفور أن" أدعو" نقل إلى الإنشاء قبل التقدير أوبعده فصح التقدير.

فإن قيل: كيف يصح قيام كلمة: "يا" وهوغيرمستقل، لكونه حرفاً مقام الفعل وهومستقل، **قلنا**: الفعل أيضا غير مستقل باعتبارالمعنى المطابقي. **أونقول**: أنه مسموع من العرب فلا يضره كونه مخالفا للقياس.

بيان تعريف الاسم بالنسبة إلى الأغبياء من المحصلين بعدالفراغ من الكلام تعريفا وتقسيما

ولما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة والكلام وتقسيمهما شرع في تعريف الاسم صراحة لرعاية الغبي فقال: **(الاسم)** واللام فيه إما للعهد، يشيربه إلى الاسم الذي ذكره في تقسيم الكلمة ودليل الحصر، ويمكن أن يكون للجنس وهو الأنسب بالمعرف.

بيان ثلاثة أوجه لتقدم الاسم على الفعل والحرف

فإن قيل: لِمَ قدم تعريف الاسم على الفعل والحرف. **قلنا**: قدمه ههنا في التفصيل لتقدمه في الإجمال وهو قوله: " وهي اسم وفعل وحرف".

فإن قيل: فما وجه تقدمه في الإجمال على الفعل والحرف. **قلنا**: لتقدمه هناك على الفعل والحرف ثلاثة أوجه **أحدها**: أن الاسم مستقل، بخلاف الحرف فإنه غيرمستقل، والفعل وإن كان مستقلا باعتبار المعنى التضمني لكنه غير مستقل باعتبارالمعنى المطابقي، لتركبه من المستقل وغير المستقل، والمركب منهما غيرمستقل، لكون النتيجة تابعة للأخس الأرزل، **والثاني**: أن جنس الاسم يتقوم الكلام منه وحده بأن يكون اسم مسنداً والآخرمسنداً إليه، بخلاف الفعل فإنه لايمكن أن يتقوم الكلام من فعلين، فإن أحدهما وإن صح أن يكون مسنداً لكن لايصح أن يكون الآخر مسندا إليه، **وثالثها**: أن الاسم أصل، والفعل فرعه في الاشتقاق والاحتياج، فإن الفعل يشتق من المصدر، ويحتاج إلى الفاعل، والحرف محتاج إلى الاسم والفعل، **(الاسم مادل)** أي كلمة دلت.

بيان أن المراد من كلمة: "ما" في قوله: "ما دل" الكلمة لا الشيء والاسم واللفظ

فإن قيل: كلمة: "ما" لا تخلو إما أن تكون عبارة عن اللفظ أو الشيء أو الاسم أوالكلمة والكل باطل، **أماالشيء**: فلأنه حينئذٍ يصدق التعريف على الدوال الأربع، فإن كل واحد منهاشيء دل على معنى في نفسه وليس باسم. **وأمااللفظ**: فلأنه حينئذٍ يصدق التعريف على نحو زيد قائم، لأنه لفظ دل على معنى في نفسه، وليس باسم، بل هوجملة، وبين الاسم والجملة تباين، لأن الاسم من أقسام المفرد، والجملة من أقسام المركب، **وأما الاسم**: فلأنه يلزم منه أخذ المحدود في الحد، وهو باطل من وجهين. **الأول**: جهالة الحد، لأن جهالة الجزء يستلزم جهالة الكل فلما أخذالمحدود في الحد صارالجزء الواحد من الحد مجهولا. **والثاني**:

لزوم الدور، لأنه لما أخذ المحدود في الحد توقفت معرفة الحد على المحدود، لتوقف الكل في المعرفة على الجزء، والمحدود أيضاً موقوف على الحد كما هو ظاهر فتوقف كل واحد من المحدود والحد على الآخر في المعرفة، وهو دور. **وأما الكلمة:** فلأنه يلزم حينئذ عدم مطابقة الراجع بالمرجع، لأن ضمير" دل "مذكر، و"ما" عبارة عن الكلمة وهو مؤنث. **قلنا:** في الجواب باختيار الشق الرابع، وهو أن كلمة "ما" ههنا عبارة عن الكلمة، ولايلزم عدم مطابقة الراجع بالمرجع، لأن تذكير الضمير باعتبار لفظ "ما" وهو مذكر، فطابق الراجع بالمرجع.

فإن قيل: هذا أخذ أحد معاني المشترك بدون القرينة. **قلنا:** القرينة موجودة، وهي أن الكلمة مقسم الاسم ولفظ " ما" إذا وقع في التعريف يكون المراد منه المقسم، وأيضا الجنس القريب للاسم هي الكلمة، واللفظ جنس بعيد له، والشيء أبعد، والقريب أولى بأن يراد لقربه.

بيان وجه عدم الاحتياج إلى ضمير الفصل.

فإن قيل: إن المبتدأ والخبر إذاكانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما، وهما ههنا معرفتان، لأن المبتدأ ههنا الاسم، وهومعرف باللام، والخبر هو" ما" الموصولة مع الصلة، وهو أيضاً معرفة فينبغي أن يقول: الاسم هومادل. **قلنا:** نفسر كلمة " ما" ههنا بالنكرة وهي كلمة، فكانت كلمة" ما"موصوفة لا موصولة، فالمبتدأ وإن كان معرفة لكن الخبر ليس بمعرفة

فإن قيل: لِمَ جعلت موصوفة دون موصولة. **قلنا:** لأن كلمة " ما" ههنا وقعت في جانب الخبر والأصل في الخبرأن يكون نكرة، و" ما" الموصوفة أيضاً نكرة، فناسب كون" ما" ههنا موصوفة. **وأيضاً** على تقدير كونها موصولة لايكون التعريف مشتملاً على الجنس، لأن "ما" الموصولة مع الصلة لكونهما بمنزلة شيء واحد صارفصلاً، خرج به الحرف، ثم قوله: "غيرمقترن" فصل ثانٍ خرج به الفعل فلم يبق شيء يكون جنسا في التعريف مع أنه لابد فيه من الجنس والفصل.

بيان عدم صحة كون كلمة "في" ظرف لغوأوَ حالا عن ضمير تدل

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون قوله: " في نفسه" ظرف لغو، ويكون معناه أن تدل على معنى بنفسه على أن " في" بمعنى الباء كما هو المشهور، أويكون معناه أن تدل على معنىً في حد ذاتها على أن كلمة " في" للظرفية المجازية، فإنه قال البعض: إنها للظرفية المطلقة حقيقية كانت أومجازية، ومعنى الظرفية المجازية أن يشبه تمكن الشيء في مرتبة ذاته من غيرملاحظة أمر آخر معه بتمكن المظروف في الظرف في حق عدم مخالطة أمرآخر معه، **وأيضا:** لِمَ لايجوز أن يكون حالاً عن ضميرتدل ويكون معناه أن تدل على معنىً حال كونه معتبراً في حد ذاته. **قلنا:** لا يجوز

كونه ظرف لغو ولا حالاً عن ضمير تدل من وجهين . **الأول**: هو أنه على كلا التقديرين يكون قيداً للدلالة ، والدلالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته ، بل إنما هي بالقياس إلى كونه موضوعا للمعنى، ولايصح أن يقال: إن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة، فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها، لأن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فى ما صدقت عليه ، والتعريف إنما هو للماهية بالقياس إلى تحققها في أفرادها لا للماهية من حيث طبيعتها. **والثاني**: أنه على كلا التقديرين يكون قيداً للدلالة ، وتقييد الدلالة في تعريف الاسم بذلك يدل على قصور في دلالة الحرف على معناه وأنه لايدل عليه بنفسه مع أن الأمر ليس كذلك ، إذ لا قصور في دلالة الحرف ، فإنها تابعة للوضع والاسم والفعل والحرف متساوية الأقدام في ذلك ، إنما القصور في معناه لاحتياجه في التعقل إلى الغير لكونه مرآة لملاحظة الغير ملحوظابتبعيته ، وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة، فلا يكون قصوراً في دلالة الحرف، ألاترى أن كثيراً من المعاني الاسمية يتوقف على تصو الغير، وكثيراً منها يحتاج في تفهيمها إلى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم، والإشارة في اسم الإشارة وغير ذلك ، مع عدم القصور فيها، هذا ما أجاب به عبدالغفور وعبد الحكيم.

واعلم أنه لايصح في الجواب عن الاعتراض المذكور ما أجاب به أكثرالشراح ههنا: وهو أن الحال قيد لعامل ذي الحال فتكون الدلالة مقيدة بقوله: " في نفسها" فلا يحصل الشمول، فلم يوجد الجنس ، ووجه عدم صحته أن الجنس هو كلمة ما في قوله:"ما دل على معنى في نفسه" لا الد لالة.

بيان أن الضمير المجرور في قوله: "في نفسه" راجع إلى الكلمة أوإلى المعنى

فإن قيل: الضمير المجرور في قوله: " في نفسه " ضميرغائب يرجع إلى ماتقدم ذكره، وماتقدم ذكره أمور ثلاثة ، الاسم والكلمة والمعنى، ولايصح رجوعه إلى واحد من ذلك ، أماعدم رجوعه إلى الاسم فلأنه يلزم أخذ المحدود في الحد وهوباطل من وجهين كمامرآنفاً. **وأيضاً** لايطابق التفصيل بالإجمال، لأن الضمير في دليل الحصر راجع إلى الكلمة لا إلى الاسم، **وأيضاً** يلزم المخالفة بين صاحب " الكافية" وصاحب" المفصل" لأن صاحب المفصل أرجع الضمير إلى المعنى لا إلى الاسم، **وأيضا** يلزم ظرفية الاسم للمعنى، مع أن الظرف إما زمان أومكا ن، والاسم ليس بواحد منهما. **وأيضا** لايصح تعريف الحرف، لأنه لما رجع الضمير إلى المحدود ففي تعريف الحرف أيضا يرجع إلى المحدود، فيكون المعنى هكذا، الحرف كلمة دلت على معنى كائن في غير ه أي الحرف وهو لا يد ل على معناه، فكيف يدل على معنى

في غيره، **وأما** عدم صحة رجوعه إلى الكلمة، فلأ نه حينئذ لايطابق الرا جع بالمرجع في التذكير والتأ نيث، **وأيضا**: يلزم المخالفة عن صاحب المفصل: لأ نه أرجع الضمير إلى المعنى. **وأيضا** يلزم ظرفية الكلمة للمعنى مع أن الظرف إنما يكون زمانا أومكانا، و الكلمة ليست بواحد منهما **وأيضا**: لا يصح تعريف الحرف ، لأن المعنى يكون حينئذ هكذ ا ، الحرف ما دل على معنى في غيرالكلمة ، والدلالة على معنى في غير الكلمة الموضوعة له محال، **وأما** عدم صحة رجو ع إلى المعنى فلأنه حينئذ يلزم المخالفة عن النهج السابق ، فإنه أرجع الضمير في دليل الحصر إلى الكلمة ، ويكون ههنا راجعا إلى المعنى. **وأيضا** يلزم ظرفية الشئ لنفسه. **وأيضا** يكون غير الزمان والمكا ن ظَرفا **وأيضا** لايصح تعريف الحرف، لأن كينونة المعنى في غيرالمعنى لامعنى له، **قلنا**: الضمير راجع إلى الكلمة (أي إلى "ما") في مادل وهوعبارة عن الكلمة ، **وأما** تذكير الضمير فهو مبني على لفظ الموصول أي كلمة " ما " وهو مذكر. **ولايلزم** المخالفة عن صاحب المفصل، لأن كينونة المعنى في نفس الكلمة على تقدير إرجاع الضميرإلى الكلمة كما هو ههنا، وكذا كينونة المعنى في نفس المعنى على تقدير إرجاع الضمير إلى المعنى كما هو في "المفصل" فكل واحد منهما عبارة عن استقلا ل المعنى بالمفهومية، ولابأس في تغير العبارة بعد ما كان المقصود واحدا. **ويصح** ظرفية الكلمة " لمعنى" تشبيها، وذلك لأن الظرف على قسمين حقيقي وتشبيهي، والكلمة وإن لم تكن ظرفا حقيقيا لكنها مشابهة بالظرف الحقيقي، فكانت ظرفا تشبيهيا، وذلك لأن الظرف كما يشتمل على المظروف، ولا يحتاج في ذلك إلى شيء آخر، كذلك الكلمة دالة على معناها بنفسها، ولا تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى. **ويصح** تعريف الحرف أيضاً، لأنه لما كان المراد بكينونة المعنى في نفسها ههنا استقلال المعنى فكان المراد في تعريف الحرف عدم الاستقلال بقرينة المقابلة، فيكون معنى الحرف هكذا مادل على معنى في غيره أي على معنى غير مستقل ، ولا شك أن الحرف يدل وضعا على المعنى الغيرالمستقل . **أونقول**: أن الضمير راجع إلى المعنى كما قال به المصنف في " الإيضاح" شرح " المفصل" ، ولعدم تغاير عبارة " الكافية" و " المفصل" يكون إرجاع المصنف ضمير في نفسه إلى المعنى في شرح " المفصل" كالبيان لإرجاع الضمير ههنا أي الكافية إلى المعنى، فيكون من قبيل توجيه قول القائل بمايرضى به القائل، **ولايلزم** المخالفة من النهج السابق، لأن مآل الإرجاعين واحد ، وهو الاستقلال بالمفهومية. **ولا يلزم** ظرفية الشيء لنفسه لأن كلمة: "في " لا تكون في كل موضع للظرفية، بل قد تستعمل في معان أخرى أيضاً وهي ههنا بمعنى الاعتبار، فيكون معنى قوله: " في نفسه" باعتبار ه في نفسه هكذا قال: عبدالرحمن في حاشيته

على الجامي، واختار جمال الدين في حاشيته على الجامي تعبيرا آخر، وهو أن كلمة في متعلق باعتباره ومآل التعبيرين واحد. **ولما** اعترض على ذلك أن كون" الاعتبار" معنى لكلمة "في" بدون نقل قول من العرب وإثبات ذلك بشاهد منهم غير صحيح. **قلنا**: كون في بمعنى الاعتبار ليس اختراعا بل هو ثابت من العرب، فإنه يقال: الدار في نفسها حكمها كذا (أي ثمن الدار باعتبارها في نفسها كذا بحيث نظر إليها ولم يعتبر أمرخارج عنها مثل كونها عند الشارع العام وكونها بقرب النهر والمسجد مثلا) وعلى هذا صح تعريف الحرف أيضاً، لأن معنى في غيره في تعريف الحرف هوباعتبار غيره لا باعتباره في نفسه.

فإن قيل: الاعتبار يستعمل بمعنى التقدير المحض وهو يجري في الأمور الممتنعة أيضاً فيمكن أن يعتبر المعنى الحرفي أيضاً مستقلا وفي نفسه. **قلنا**: ليس الاعتبار ههنا بمعنى التقدير، بل هو ههنا بمعنى النظر، ولهذا ذكر في العبارة التي نقلها الجامي: من " الإيضاح" بعد قوله باعتباره في نفسه قوله: " بالنظر إليه في نفسه".

فإن قيل: ما هي القرينة على كون" في" ههنا بمعنى الإعتبار. **قلنا**: قال صاحب جامع الغموض: أن مثل لفظ " نفس" أو" ذات" أو نحوه إذا وقع مجرورا لكلمة: " في" والضمير الذي يكون متصلا بالنفس يكون راجعا إلى الشيء الذي يكون مرادا بالنفس المجرورالذي دخل كلمة :" في" عليه ففي هذه الصورة يكون الجار والمجرور متعلقا بالاعتبار.

بيان الحاصل والمحصول المأخوذ من رسالة "السيف المسلول

وأنا العبد القهمد المدعو برشيد أحمد بن الحافظ القاري محمد جميل عامله الله تعالى بلطفه الجزيل أقول: أني أنقل ههنا تشريح الحاصل والمحصول المطبوع مستقلا في صورة رسالة المسماة باسم " السيف المسلول" بتغيير يسير فإنه كما يستفيد منه طالب شرح الجامي يسهل على طالب الكافية أيضاً أن يستفيد منه حسب استعداده بأن يأخذ منه المواضع التي تناسب بالكافية فأقول: قال السيد السند الجرجاني صاحب الحاصل والمحصول: **(ومحصوله)**

بيان صيغة المحصول مع بيان المعاني الأربعة للحصول لغة

فإن قيل: ما صيغة محصوله وما معناه لغة؟ **قلنا**: المحصول اسم مفعول من حصَل يحصُل حصولا، والحصول يستعمل في أربعة معان **الأول**: بمعنى البقاء، يقال: حصل الشيء بمعنى بقي وذهب ما سواه. **و الثاني**: بمعنى الرجوع يقال: ماحصل في يدي شيء منه أي ما رجع **والثالث**: بمعنى الثبوت والوجوب، يقال: حصل عليه كذا بمعنى ثبت ووجب. **والرابع**: بمعنى الأدراك والنيل يقال: حصل فلان على الشيء (أي أدركه وناله) هكذا ذكرعلماء أهل

اللغة للحصو لعدة معان، مع بيان شواهد ها من كلام العرب.

بيان صحة حمل المحصول ههناعلى أحدمعان ثلاثة أنسبهاالثالث منها

فان قيل: ماالمعنى المراد من المحصول ههنا؟ **قلنا:** لفظ المحصول ههنا يصح أن يستعمل في أحد المعاني الثلاثة. **الأول:** أن يكون بمعنى الرأي المأخوذ من قولهم: " ما لفلان محصول ولا معقول"،(أي لا رأي ولا تميز)والضمير فيه راجع حينئذ إلى ابن الحاجب ويكون معناه (أي رأيه في حد الاسم ما ذكره بعض المحققين) **والثاني:** أن يكون مصدراً بالمعنى المصدري نحو قولهم: في مثل هذه المباحث: " تو ضيح الكلام وتفصيله وتلخيصه" **والثالث:** وهوالمناسب بهذا المقام، وهو أن يكون المحصول بمعنى الحاصل، لأن اللغة واستعمال العرب يؤيد ان ذلك **أمااللغة:** فقال الامام الفيومي في" المصباح المنير" وهو كتاب قيم في اللغة كذا قال أستاذي مولينا محمدأمين الأوركزئي مد ظله العالي: حاصل الشئ محصوله واحد، وفي" المنجد" المحصول الحاصل يقال: هذا محصول كلامه أي مفاد ه وفي" المختار" حاصل الشيء ومحصوله بقيته ،و في" القاموس" المحصول الحاصل ، وفي" الدستور" ، وهو كتاب في اللغة معتبرجدا حاصل ومحصول لمايحصل.وأما **الاستعمال:** فلأن الخطباء والشعراء من العرب العرباء يستعملونه استعمال لفظ حاصل .

بيان مرجع الضمير في قوله: "محصوله"

فإن قيل: فعلى هذا ما مرجع الضمير في قوله محصوله؟ **قلنا:** الضمير في محصوله راجع إلى ما قاله المصنف (أي محصول ما قاله المصنف في"الإيضاح" في تفسير الكينونتين كينونة المعنى في نفسه وكينونته في غيره) **(ما ذكره بعض المحققين)**.

فإن قيل: ما معنى الذكر؟وما مرجع الضميرالمنصوب في قوله: "ذكره" ؟ **قلنا:** الضمير المنصوب فيه راجع إلى"ما" الموصول، و"ذكر" صيغة ماض معلوم من الذكر وفي " القاموس" الذكر الحفظ للشيء كالتذكار وفي " الصراح" ذكر ذكرى وذكرة يادكردن من نصر ينصر.

بيان أن المراد من بعض المحققين هو السيد السند الشريف الجرجاني

فإن قيل: ماالمراد من بعض المحققين؟ **قلنا:** المراد منه السيد الشريف الجرجاني صاحب شرح المواقف .

بيان وجه التعبيرعن السيد الشريف باسم بعض المحققين

فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكر اسمه؟ **قلت:**في التعبير عنه باسم بعض المحققين فوائد. **منها:** أن في ذكر هذا الاسم إشارة إلى أن هذ ا المبحث مبحث قيّم، لكونه من ملقيات أعظم الرجال،

فإن كلام المحققين أحق بالقبول وأقرب إلى القلوب. **ومنها**: تعظيم صاحب هذا المبحث بالتعبير عنه بأشرف الألقاب. **ومنها**: إشارة إلى عظمة مرتبته وأنه بمكا ن لا حاجة إلى ذكر اسمه بل ينساق الذهن إليه من ذكر الصفة كما قيل.

لسنا نسميك إجلالاً و تكرمة ☆ فقدرك المعتلي عن ذاك يكفينا
إذانفردت و ما شوركت في صفة ☆ فحسبنا الوصف ايضاحاوتبيانا

بيان تعريف المحقق والمدقق.

فإن قيل: ما الفرق بين المحقّق والمدقّق، **قلنا**: المحقق من يثبت المسائل النظرية بالدلائل، والضروريات بالتنبيهات، والمد قق من يثبت الدلائل بالدلائل. **أونقول**: أن الفرق بينهما أن المحقق من يدرك الحقائق، والمدقق من يدرك الدقائق، وبين الحقيقة والدقيقة فرق، فإن الحقيقة للشيء الأصل له، والدقيقة مافي ذلك الأصل من الأسرار، فلذا صح أن يقال: فلان مدقق المحققين، لاأن يقال: هو محقق المدققين.

بيان وجه التعبير عن البحث الأول بالمحصول وعن الثاني بالحاصل

فإن قيل: لم عبر عن بحث تشبيه المعقول بالمحسوس، والفرق بين المعقولين بحسب اللحاظ الذاتي، والتبعي: بالمحصول، وعبر عن بحث الفرق بين معنى الابتداء الاسمي ومعنى لفظة من بأن الأوّل كلي والثاني جزئي: بالحاصل. **قلنا**: لذلك وجها ن، **الأول**: أن محصول الكلام ما يكون أخذه من الكلام غير ظاهر، وحاصله ما يكون أخذه منه ظاهراً، ولما كان أخذ ماذكره السيد من اللحاظ قصداً وتبعاً وكون ذلك مداراً لصلاحية الحكم وعدمهاوتقسيم الابتداء إلى قسمين ولزوم المتعلق لهذا إجمالاً واحتياج ذلك إليه تفصيلاً وغير ذلك من الأحكام غير ظاهر عبرعنه بالمحصول، وأخذ ما في الحاصل كان ظاهراً فعبرعنه بالحاصل. **والثاني**: أن حاصل الشيء يكون في آخره، ولما كان البحث الثاني وهوالفرق بين الابتداء الاسمي وبين الابتداء الحرفي بكون الأول كليا والثاني جزئيا مفادا وخلاصة وحاصلا للابتداء الذي كان مذكورا في البحث الأول عبر عنه: بالحاصل.

بيا ن وجه اختيار "ما ذكره" دون "حققه"، أو" قاله"مع بيان ما هو الصواب من أن المحصول والحاصل كلاهما للسيد الجرجاني

فإن قيل: لم قال: ما ذكره، ولم يقل: ما قاله أوماحققه. **أجيب عنه**: أنه قال: ما ذكره و لم يقل: ما قاله أو ماحققه، لأن المحصول ليس من السيد قدس سره، بل من غيره، أورده على سبيل النقل،لأنه قدس سره أخذه من كلام المصنف ابن الحاجب ، **ولكن** الجواب الصواب أن

المحصول والحاصل كلاهما من تحقيقات السيد السند، وهوالذي أوجد هما من كتم العدم إلى ساحة الوجود وخاطره هو أبوعذر هما، ومقتضب حلوهما ومر هما، لاأنه ناقله وذلك، لأن السيد السند أورده في حاشية الرضي: وأنقل عبارته وهي هذه قد طول الكلام في تحقيق معنى الحرف بلاطائل إذ يقرب من المقصود تارة، ويبعد عنه أخرى بمراحل، ونحن نشير إليه إشارة خفية لتكون على بصيرة، فنقول إلخ. انتهت، فيعلم من قوله ههنا، أن العلماء قد طولو الكلام في تحقيق الحرف من غير فائدة ، وهم قد يقربون من المقصود ، و قد يبعدون عنه بمراحل، فلما لم يشرحوه حق الشرح فلهذا نحن نشير إلى ذلك إشارة خفية، فقوله: " نحن نشير" تصريح على أنه هو صاحب الحاصل والمحصول لاناقله.

بيان أنه لايعلم من لفظ: "الذكر" أنه ناقله

فإن قلت: يعلم من لفظ: " الذكر" أنه ناقله .**قلت**: لايعلم منه ذلك، لأن الذكر لا يستلزم الذكرعلى سبيل النقل بل هو أعم منه، ومن الذكر على سبيل التحقيق كما تشهد عليه اللغة.

بيان أن الحاصل والمحصول من السيد لا من غيره، إلا أنه تفصيل الإجما ل الذي أشار إليه ابن الحاجب: في"الإيضاح"

نعم قوله:"ومحصوله" يدل على أن هذا تفصيل الإجمال الذي كان في" الإيضاح " لأنه يعلم من كلام المصنف فيه وجود معنى مستقل، ووجود معنى غير مستقل فافهم، فإنه من مزال الأقدام.

بيان فوائد إيرادالمحصول

فإن قيل: ما الفائدة من إيراد المحصول ههنا. **قلنا**: فيه فوائد شتى. **منها**: تشبيه المعقول بالمحسوس لإيضاح المعقول. **ومنها**: تفصيل ما أجمله المصنف في " الإيضاح" من تفسير الكينونتين كينونة المعنى في نفسه ، وكينونته في غيره. **ومنها**: جواب سؤال ناش من كاف التشبيه، التي في قوله: " كقولك الدار في نفسها حكمها كذا "، فإنه لما نقل الشارح: ما قاله ابن الحاجب في" الإيضاح " شرح" المفصل " : من أن المصنف هنا ك جعل ضمير في نفسه راجعاً إلى المعنى، ثم دفع عن نفسه اعتراض ظرفية الشيء لنفسه، بجعل " في" بمعنى الاعتبار بما يقوله العرب: الدار في نفسها حكمها كذا، فنشأ من هذا التأييد، وبيان الشاهذ اعتراض، وهو أنه لا يصح التأييد بمثل قولهم: "الدار في نفسها حكمها كذا"، لأن المقصود الأصلي في هذا المقام هو توضيح المعنى الاسمي والمعنى الحرفي، ولما جعل في بمعنى الاعتباروصار الدار المذكورة في قولهم:" الدار في نفسها" بأزاء المعنى، في قوله معنى في نفسه، ومن المعلوم أن

الدارمن الأمور الخارجية الحسية التي تنقسم إلى القائم بذاته وهو الجوهر، والقائم بغيره وهو العرض، فكذلك إن صح التقسيم إلى القائم بذاته والقائم بغيره في المعنى الذي هو من الأمور الذهنية أيضا كان التشبيه بالدار صحيحا تاما، لكن الأمور الذهنية لا تكاد تنقسم إلى هذين القسمين، فإن المعاني الذهنية كلها أعراض قائمة بالذهن، فكيف يصح في هذه الأمور الذهنية التي كانت أعراضا قائمة بالذهن الاعتبار في نفسها، فإن ذلك معنى الجوهر. **فأجاب** الشارح الجامي: ناقلاً قول سيد المحققين سراج المدققين مير السيد الشريف في حاشيته على الرضي ما حاصله أنه كما أن في الخارج موجودا قائما بذاته وهو الجوهر، وموجوداً قائماًبغيره وهو العرض، كذلك يتصور في الذهن أيضا أمران، أمر لا يحتاج في إدراكه إلى أمر آخر وأمر يحتاج في ادراكه إلى أمر آخر، **والأول**: اسمي **والثاني**: حرفي، فالأمور الذهنية وهي المعاني وإن كانت كلها أعراضاًحقيقة، لاتمكن أن تكون جواهر، فتنقسم إلى الجواهر والأعرا ض كما تنقسم الأمور الخارجية إليهما، إلا أن هذه الأمور الذهنية تشبه الأمور الخارجية في وصف وهو الافتقار إلى شيء آخر، ومشابهة شيء بشيء في وصف لاتقتضي الاشتراك في جميع الأمور، فعلم منه أن مشا بهة الأمو رالذهنية بالأمورالخارجية في الاحتياج لا تستلزم كون الأمور الذهنية أيضا جواهر وأعراضا، وإليه أشارالمصنف بقوله: (**كما أن في الخارج موجودا قائما بذاته**) أي لا يحتاج في وجوده إلى الغير وهو الجوهر كالأجسام، (**وموجودا قائما بغيره**) أي يكون وصفا لأ مرتا بعاله وهو العرض كا لألوان .

بيان أن المراد من قوله: " قائم " بغيره عدم كونه تابعا للغير

فإن قيل: إن قوله: " قائم بذاته" غيرصحيح، لأنه يستلزم قيام الشيء بذاته، لأن القيام نسبة تقتضي المغايرة بين الطرفين. **قلنا**: معنى قوله: " قائما" بذاته عدم كونه تابعا للغير.

(كذلک في الذهن معقول هو مدرک)

بيان توضيح تشبيه المعنيين بالجوهر والعرض

توضيح هذا التشبيه أن الموجود على نوعين، خارجي وذهني،والموجود الخارجي قد لايحتاج في وجود ه إلى محل يقومه، وقد يحتاج، **والأول**: هو الجوهر، **والثاني**: هوالعرض، والموجود الذهني أيضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود إلى تعقل أمرآخر كمفهوم النسب، والأسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الأول، والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني، والمعقول الأول شبيه بالموجود الأول، (أي الجوهر) والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني، (أي العرض).

بيان فائدة زيادة "مدرک" بعد قوله:"معقول"

فإن قيل: لم زاد قوله: "مدرك"، بعد قوله: "معقول" مع أنهما شيء واحد. **قلنا**: ذلك لدفع وهم، وهو أن المعقول إنما يستعمل في الكليات فقط، مع أن المعنى الاسمي قد يكون جزئيا كذيد علما، فزاد قوله: "مدرك" بعد ه للإشارة إلى أن المعقول ههنا بمعنى المدرك الشامل للكلي والجزئي وليس بالمعنى المشهور. (**قصدا**) أي إدراكاً قصداً.

بيان إعراب قوله: " قصدا وملحوظا في ذاته"

فإن قيل: ما تركيب قوله: " قصداً" وكذا قوله: "ملحوظا في ذاته" . **قلنا**: قوله: " قصدا" إما مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف، وهو إدراك وقوله: " قصدا" صفة له أوحال من ضمير مدرك، وقوله: "ملحوظا في ذاته" صفة ثانية للإدراك المحذوف، أي إدراكا ملحوظا، أوهو أيضاحال مثل قصدا

بيان الوجوه الثلاثة لعدم كون قوله :"كذلک"مستدركاً بعد وجودا لكاف في "كما"

فإن قيل: قوله:"كذلك" في قوله: " كذلك معقول" مستدرك، لأن المقصود منه التشبيه وهو حاصل من الكاف في قوله:" كما أن في الخارج" . **قلنا**: قوله: " كذلك" تا كيد للكاف الأول.

فإن قيل: ما الحاجة إلى التاكيد. **قلنا**: ذلك لجبر النقصان الحاصل من تقديم المشبه به على المشبه. **أونقول**: إن الكاف الأول للتشبيه، والثاني في كذلك لكما ل التشبيه. **أونقول**: إن إيراد الكاف التشبيهية ثمّ إيراد كذلك بعده تعبير متعارف في العرب للتشبيه بين شيء وشيء، فهما وإن كانا في الصورة أداتان للتشبيه لكنهما في المعنى في حكم أداة واحد.

بيان فائدة قوله:"ملحوظا في ذاته"بعد قوله:"مدرک قصدا"

فإن قيل: ما فائدة زيادة قوله: "ملحوظا في ذاته"بعد قوله:"مدرك قصدا"، وظاهر النظر يحكم على أنه عبث. **قلنا**: زاده للاحتراز عن الحرف، فإنه وإن كان مقصودا إلا أنه ليس ملحوظا في ذاته، فخرج به وتوضيح ذلك أن للقصد معنيين ا **لأول**: لحاظ الشيء في ذاته وماتعلق به هذا المعنى هو المقصود في ذاته، وهو المعنى الاسمي، ويقابله التبع والتابع. **والثاني**: المعنى اللغوي وهو التوجه إلى الشيء بنوع إرادة، والمعنى الحرفي أيضا مقصودبهذا المعنى، إلاأن الالتفات إلى الشيء والتوجه إليه عند حصوله في الذهن مما لابد منه. (**يصلح أن يحكم عليه وبه**) كما إذا قلنا القائم فإنه يصلح أن يحكم عليه بأن يقال القائم زيد، ويصلح أن يحكم به بأن يقال: زيد القائم.

بيان وجه اختيار قوله:"يحكم عليه وبه" دون "يسند إليه وبه"

فإن قيل: لم لم يقل يصلح أن يسند إليه وبه، مكان قوله: "يحكم عليه وبه"، مع أن المشهور بين النحاة تسمية طرفي الجملة بالمسند إليه وبه، لاالمحكوم عليه وبه. **وأيضا**: قوله: "يحكم عليه وبه" لا يشمل طرفي الجملة الإنشائية، لعدم الحكم فيها، فلوذكر مكانه يسند إليه وبه لتناول حينئذ طرفيها أيضا، فإن الإنشائية ليس فيها حكم، نعم فيها إسناد فإن إضرب مسند إلى فاعله ، وفاعله مسند إليه ، ولا يقال: أنهما محكوم عليه وبه. **قلنا**: المراد من قوله: "يحكم عليه وبه" أن يسند إليه وبه من قبيل ذكر الخا ص وإرادة العام، فإن إطلا ق المحكوم عليه وبه على المسند إليه وبه وبالعكس، شائع فيما بينهم.

بيان وجه التعبيرعن المسند إليه وبه بالمحكوم عليه وبه

فإن قيل: كان المناسب أن يعبر بالمسندإليه وبه دون المحكوم عليه وبه، لأن هذا مصطلح النحاة. **قلنا**: إنما عبر بالمحكوم عليه وبه دون المسند إليه وبه، لأن المحصول فارق بين المعنى الاسمي والحرفي بوجوه اعتبارية عقلية واصطلاحات منطقية ، فاستعمل فيه ما يستعمل في المنطق .

بيان دفع ما يقال: أن قوله:"مدرك قصدا "يتناول الفعل أيضا، والدفع بوجوه أربعة

فإن قيل: يفهم من هذا الكلام أن كل ما هو مدرك قصداً وملحوظا في ذاته يصلح أن يكون محكوماً عليه وبه وهذا باطل، لأن معنى الفعل مدرك قصداً وملحوظ في ذاته مع أنه لا يصلح لأن يحكم عليه. **قلنا**: إن الواو في قوله: " أن يحكم عليه وبه"بمعنى أو، فتكون القضية مانعة الخلو، أي هذا المعنى لايخلوعن صلاحية أحدهما، وأمّا الاجتماع فجائز، وليس بواجب ففي الاسم اجتمعت الصلاحيتان، وفي الفعل الصلاحية الواحدة، وهي كونه محكوما به فلا اعتراض. **أونقول**: أن المراد أنه يصح أن يحكم عليه وبه باعتبار ذاته، ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح أن يحكم عليه وبه، لكن الواضع لمّا اعتبر أن يكون مسندا إلى شيء أبداً لم يقع محكوما عليه بذلك الاعتبار، وذلك لئلا يلزم خلاف وضعه. **أونقول**: أن المعنى المستقل في الفعل هوالحدث، ولاشك أن الحدث باعتبا ر كونه مدلولاً للمصدر يصلح لأ ن يحكم عليه وبه، وإن لم يصلح لأن يحكم عليه باعتبار كونه مدلولاً تضمنيّا في ضمن الفعل. **أونقول**: أن المذكورحكم الاسم فقط، فلايرد عدم صدق قوله: "يصلح أن يحكم عليه وبه" على الفعل، ووجه ذلك في تحقيقنا هذا وإن كان يعم الاسم والفعل إلا أن المنظور إليه والباعث عليه بيان الفرق بين الاسم والحرف، لأن المقام مقام حد الاسم، وكان قيد." في نفسه" مخرج الحرف

الذي معناه في غيره فاحتيج إلى توضيح معنى المخرِج والمخرَج و بيان حقيقتي الاسم والحرف، ويدل على ذلك كلامه في أثناء البحث إشارة وتصريحا، فإنه مثّل **أوّلاً** بالابتداء الاسمي والحرفي في قوله: " فالابتداء"، **وثانيا** ببيان المعنى الموضوع لهما بقوله:"والحاصل"، وثالثاً بقوله في آخر البحث:"وبما سبق من التحقيق ظهرأنه لايختلّ حد الاسم جمعا ولاحد الحرف منعاً". **(ومعقول هومدرك تبعا)** يعني كما أن في الخارج موجودين **أحدهما**: مستقل قائم بذاته كالجواهر، **وثانيهما**: غيرمستقل وغير قائم بذاته كالأعراض، كذلك في الذهن مدركان. **أحدهما**: مستقل لايكون إدراكه في تبع ادراك آخر، بأن يكون آلة لملاحظة غيره، **وثانيهما**: ما يكون إدراكه في تبع إدراك آخر، فيكون آلة لملاحظة غيره كما إذا تصورنا البصرة والكوفة في قولنا:"سرت من البصرة إلى الكوفة"، فحينئذ يتعقل معنى لفظة: " من" بتبعهما لابذاته. **(وآلة لملاحظةغيره)**

بيان فائدة زيادة قوله: "آلة لملاحظة غيره" بعد قوله: "مدرك تبعا" بثلاثة طرق

فإن قيل: لم زاد قوله: " لملاحظة غيره"بعد قوله: "مدرك قصداً"، **قلنا**: إنما زاده بعده لدفع اعتراض يرد ههنا، وهو أن التوابع مثل الصفة والحال مدركات تبعاً للمتبوعات، فينبغي أن تكون غير مستقلة، والأمر ليس كذلك. **فأجاب** بذكر قوله: " آلة لملاحظة غيره " تفسيرا للمدرك تبعاً: أن المراد من المدرك التبعي أن يكون آلة لملاحظة غيره، والتوابع المذكورة ليست كذلك. **أونقول**: أنه زاده بعد قوله: "تبعاً" للإشارة إلى أنه لابد للحرف من أمرين، التبعية، والآلية، ولايكفي الأول فقط، **أونقول**: أنه زاده لفائدة أخرى، وهي أنه لولم يعتبر في المعنى الحرفي كونه آلة لملاحظة غيره ويقتصر على كونه مدرك تبعاً لدخلت المدلولات الالتزامية، لأنها مدركة تبعاً للمدلولا ت المطابقية ، فلمّا اعتبر فيه كونه آلة لملا حظة غيره، خرجت تلك المد لولات عنه، فإنها وإن كانت تدرك تبعا للمعاني المطابقية إلا أنها ليست آلات.

بيان أن المراد من الغير هو المتعلق لاالمغاير

فإن قيل: لايجوز أن يكون الشيء آلة لملاحظة غيره، لأن الغير هو المغاير، **قلنا**: ليس المراد بالغير ههنا ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به، فيكو ن المراد من الغير المتعلق. **(فلايصلح لشيء منهما)** أي المحكوم عليه وبه، إذ الصالح لهما لايكون إلا ما هو ملتفت إليه بالذات بداهة ، فإن النفس مجبولة على أنها ما لم تلتفت إلى الشيء قصداً لايمكن من الحكم عليه، والمرآة نظير ذلك، فإنك إذا نظر ت في المرآ ة ورئيت وجهك فيها تتمكن من الحكم على الوجه بكونه مرئياً قصداً،

ولا تتمكن من الحكم على المرآ ة لكونها مرئيةً تبعاً.

بيان المثال بعد بيان القاعدة الكلية

ولـمّـا فـرغ الـمصنف من بيان القاعدة الكلية شرع في ذكر المثال تنويراً وتوضيحاً فقال: **(فالابتداء مثلا)** حاصل هذا القول أن الا بتداء مثلا معنى يلاحظه العقل بلحاظين، **الأول**: أن يـلاحـظه العقل قـصداً وبالذات. **والثاني**: أن يـلاحـظـه الـعـقل من حيث أنه حالة بين السير والبصرة، و هذا الثاني سيأتي بيانه فيما بعد تحت قوله:"وإذا لاحظه العقل من حيث أنه حالة بين السير إلخ" إن شاء الله تعالى، **أما** الأوّل: فهـو موصوف بخمسة أوصاف. **الأول**: أنه مستقل بالمفهومية **والثاني**: أنه ملحوظ في ذاته. **والثالث**: أن تـعقل متعلقه لا زم له. **والرابع**: أن ذلك التعقل إجمالي. **والخامس**: أن تعقل ذلك المتعلق يكون تبعا من غيرحاجة إلى ذكره، ومعنى الابتـداء الملحوظ بهذه الأوصاف الخمسة مدلول لفظ: " الابتداء"، وهولايحتاج في الدلالة على هذا المعنى إلى ضم كلمة أخرى لتدل على متعلقه.

(إذا لاحظه العقل قصدا وبالذات)

بيان فائدة قوله: "بالذات" بعد قوله: "قصداً".

فإن قيل: مـا الـحـاجة إلـى قوله: "بالذات" بعد قوله: "قصداً" . **فقيل**: أتـي به للتاكيد. **ولكن** الأولى أنـه أتي به للتأسيس، وهوأولى من التاكيد، لاشتماله على فائد ةجديد ة، وذلك لأن لـلقصد معنيين **الأول** : التـوجـه وهـو مـعنى عام يشمل القصد بالذات وبالتبع: **والثاني**: اللحاظ بـالذات ولمّا قال: بالذات تفسيرا لـه نبـه عـلـى أن المراد من القصد ههنا هو المعنى الثاني، وهو الـقـصد بمعنى اللحاظ في الذات، وهذا معنى عـرفي للقصد، وهو يشمل الاسم فقط، ولايشمل الـحرف **(كـان مـعنـى مستقلابا لمفهومية)** هـذا هـو الـوصف الأول للاسم، ومعنى الاستقلال بالمفهومية أنه لايحتاج إلى متعلق خاص.

بيان أن معنى الابتداء ملحوظ بثلاث لحاظات الأوّلان منها مستقلان، والثالث غيرمستقل

وتـفصيل ذلك أن الابتـداء إن أخـذ مـطـلـقـاً كـان معنى مستقلاً، وإن أخذ متعلقا بمتعلق مخصوص، كالسير والبصرة، فله اعتباران، **أحدهما**: أن يلاحظه العقل من حيث أنه مفهوم من المفهومات، ويتـوجـه إليه بالقصد، فيكون مفهوما مستقلا يصلح لأن يحكم عليه وبه: ويعبر عنه بابتداء سير البصرة، **وثانيهما**: أن يلاحظه العقل من حيث أنه حالة لذلك المتعلق، و آلة لتعرف حـالـه، ويكون المتوجه إليه قصداً ذلك المتعلق، وهو بهذا الاعتبارلايستقل بالمفهومية، ولا يصلح لأن يـحكم عليه وبه، **فمعنى** " مـن" ليس هـو الابتداء المطلق، ولا المفهوم المأخوذ بالاعتبار

الأوّل، فلا يصلح أن يقع محكوما عليه وبه قطعاً، لأنه لاشك في أن المفهو م المستفاد من قولك: "سرت من البصرة" على الوجه الذي استفيد منه لايصلح لشيء منهما، فيتعين أن يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني، وهو معنى لاتحصل ذهنا ولاخارجا، إلابما جعل آلة لملاحظته، ووسيلة لتعرف حاله.

بيان أن الاستقلال يكون من جهات والمرادههنا هوالاستقلا ل من جهة المفهوم

فإن قيل: لم قيد الاستقلا ل بالمفهومية . **قلنا**: إنما قيده بها، لتعيين أن الاستقلال ههنا بحسب المفهوم لابحسب أنحاء أخر، لأن الاستقلا ل من عدة أنحاء ، فإنه **قد يكون** من جهة الوجود الخارجي كاستقلال الجوهر، ويقا بله العرض، **وقد يكون** من جهة الوجود الذهني وهذا الاستقلال موجود في الحرف أيضاً، **وقد يكون** من جهة الثواب،كا ستقلال الصلوة بالنسبة إلى الوضوء، وقد يكون من جهة المفهوم، وهوالمراد ههنا. (**ملحوظا في ذاته**) هذا وصف ثان من أوصاف الاسم .

بيان فائدة زيادة قوله:"ملحوظا في ذاته" بعد قوله:"مستقلا بالمفهو مية"

فإن قيل:ما فائدة زيادة قوله: "ملحوظا في ذاتة"، بعد قوله: "مستقلا بالمفهو مية"، **قلنا**: إنما فعل ذلك لتعيين سبب الاستقلال بالمفهومية، لأن سبب الاستقلال هو اللحاظ في ذاته، **أونقول**: أنه جواب سوال مقدر وهو أنه لمّا قال: مستقلا بالمفهو مية تبادر منه أن لايكون المعنى مد لولاً تضمناً، والمعنى الحرفي أيضا ليس مدلوله مدلول تضمني، فلم يبق الفرق بين الاسم والحرف. **حاصل الدفع**: أن المراد بالاستقلال هي الملحوظية قصداً، وهذا ليس بمتحقق في المعنى الحرفي. (**لزمه تعقل متعلقه إجمالا**)

بيان أن الابتداء الاسمي وإن كان نسبة بين الشيئين إلا أنه لكون الطرفين فيه كليين (أي مكان ما وفعل ما) لم يقع في اسميته خلل

اعلم: أن قوله لزمه: " تعقل متعلقه" جواب سؤال مقدر، وهو أن الابتداء من جنس النسبة بين المبتدء به الذي هو الفعل و المبتدأ منه الذي هو المكان في توقف تعقل الابتداء على هذين المتعلقين بالبداهة، ولا يكون الابتداء معنى مستقلا ،**وحاصل الجواب**: أن توقف الابتداء على قسمين، **أحدهما**: على فعل ما ومكان ما، كتوقف الفعل على فاعل ما، **وثانيهما**: على فعل معين ومكان معين، كتوقف لفظة: "من" على السير والبصرة، **فالأول** : يسمى إجمالياً ، **والثاني**: تفصيلياً، والتوقف على طريق الإجمال لايضر الاستقلال، لأن المضر في الاستقلال ما لابد من ذكر ه كما في التفصيلي، وفي الإجمالي ليس كذلك، وتوقف الابتداء على تقدير

الاستقلال بطريق الإجمال وهو لايضر، لأن المتعلق الإجمالي غير ملتفت إليه بالذات، فكفت الدلالة عليه من غير ذكره، فيكون المتوجه إليه بالقصد هو الابتداء، ويكون المتعلق متوجها إليه تبعاً لملاحظته حيث لايكون بدونه كرؤية المرآة إذاكان المقصود الوجه، فإن رؤية المرآة حينئذ ليست مقصودة بالذات، بل هي آلة لمشاهدة الصورة، **وقوله:** "لزمه تعقل متعلقه" إشارة إلى الوصف الثالث **وقوله:** "إجمالاً" إشارة إلى الرابع منها وقوله: **(تبعا من غير حاجة إلى ذكره)** إشارة إلى الخامس منها. **(وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ: الابتداء فقط)** صرح بأن الابتداء الملحوظ بهذه الأوصاف الخمسة هو المعنى الإسمي، وهو مدلول لفظ: "الابتداء" لامدلول كلمة: "من".

بيان أن قوله: "فقط" للحصر الإضافي دون الحقيقي

فإن قيل: الحصر المستفاد من قوله: "فقط" ممنوع، لأن لفظ الأوّل أيضا يدل على الابتداء الإسميّ. **قلنا**: الحصر قد يكون حقيقياً، وقد يكون إضافياً، والحصر ههنا إضافي، فإن الحصر ههنا بالإضافة إلى الحرف، وهو كلمة "من". **(فلا حاجة في الدلالة عليه)** أي في دلالة لفظ: "الابتداء" على هذا المعنى الملحوظ بالأوصاف الخمسة إلى ضم كلمة أخرى لتدل على متعلقه.

بيان دفع ما يقال: أن قوله: "لتدل" من قبيل تعليل الشيء بنفسه والدفع بأربعة طرق

فإن قيل: قوله: "لتدل" علة للدلالة في قوله: "فلاحاجة في الدلالة عليه"، فيلزم تعليل الشيء بنفسه. **قلنا**: إن قوله: "لتدل" من دل - اللازم - يقال: دل اللفظ على معناه إذا أفاده، وقوله: "الدلالة عليه" من دل - المتعدي - يقال: دله على كذا جعله دالاًودله على كذا إذا هداه إليه، وفي حديث مسعود الأنصاريؓ أن رجلا قال لرسول الله ﷺ احملني (أى اعطني حمولة) فقال: ما عندي، فقال الرجل: أنا أدله على من يحمله، فقال رسول الله ﷺ :من دل على خير فله مثل أجر فاعله، - رواه مسلم - فالأول: وهو "أنا أدله "من المتعدي والثاني: وهو "من دل على خير" من اللازم، وعلى هذا فتغايرا، فلم يلزم تعليل الشيء بنفسه، ويكون معناه فلاحاجة في جعلة دالاً عليه إلى كلمة أخرى، لتدل هو بنفسه عليه. **أونقول**: أنه علة للضم لا للدلالة، والمعنى أنه يضم كلمة أخرى لتدل، وههنا لاحاجة إلى ضمها. **أونقول**: أنه علة للحاجة والمعنى أن الحاجة إلى كلمة أخرى لتدل إلخ. **أونقول**: أن اللام للعاقبة لا للتعليل، كما في قوله تعالى:﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ فيكون المعنى هكذا، لا حاجة إلى ضم كلمة أخرى بحيث تكون عاقبة ذكره أن تدل. **(وهذا)** أي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها إليه بالقصد، معتبراً

لأجل الذات لا لغيرها **(هو المراد بقولهم إن للإسم والفعل معنىً كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه)** وههنا قد انتهت الأوصاف الخمسة للمثال الأول، مع بيان أن كون المعنى ملحوظا بالأوصاف الخمسة المذكورة هو المراد من كون معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة.

بيان المثال للقسم الثاني للموجود الذهني بعد الفراغ عن الأوّل.

ولمّا فرغ المصنفؒ عن تمثيل قسم الأوّل للموجود الذهني شرع في تمثيل القسم الثاني له فقال: **(وإذا لاحظه)** أى الابتداء **(العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة)**

واعلم: أن الابتداء إذا لوحظ قصداً وبالذات، كان موصوفا بالأوصاف الخمسة، وكان معنى اسميا مدلولا للفظ: "الابتداء" كماذكرناه، والآن يبين أنه لو لوحظ من حيث أنه حالة بين السير والبصرة مثلاً و أنه آلة لتعرف حالهما كان أيضا موصوفا بخمسة أوصاف، **الأول**: أنه معنى غير مستقل بالمفهومية وهو في مقابلة الوصف الأول من أوصاف معنى الابتداء الاسمي.

والثاني: أنه غير ملحوظ في ذاته، وهو في مقابلة الوصف الثاني من أوصافه، وهو قوله: "ملحوظ في ذاته"، ولكنه لم يذكر هذا الوصف، **والثالث**: أنه لايمكن أن يتعقل إلا بذكر متعلقه، وهو في مقابلة الوصف الثالث منها وهوأن تعقل متعلقه لازم له، **والرابع**: أن ذكر متعلقه لابد أن يكون بخصوصه (أي تفصيلاً) وهو في مقابلة الوصف الرابع منها، وهوأن تعقل متعلقه يكون إجمالاً لابخصوصه وتفصيلا. **والخامس**: أنه لايكون مدلولا إلا بضم كلمة أخرى دالة على متعلقه، وهو في مقابلة الوصف الخامس منها، وهو أن المتعلق فيه يحصل تبعا من غيرحاجة إلى ذكره، وههنا لابد من كلمة دالة على ذلك المتعلق، **ومعنى** الابتداء الملحوظ بهذه الأوصاف الخمسة، المتقابلة للأوصاف الخمسة للمعنى الاسميّ هو معنى حرفي مدلول كلمة: "من".

بيان معنى الحالة وتفسيرها في قوله: "من حيث هو حالة بين السير والبصرة"

فإن قيل: ما معنى كون الابتداء حالة بين السير والبصرة. **قلنا**: معنى كون الابتداء حالة بين السير والبصرة أنه رابطة، بينهما ملحوظة تبعاً لهما موجب لانكشاف أحدهما بالنسبة إلى الآخر، فإنه لايرتبط أحدهما بالآخر بدون معنى كلمة: "من"، فلوقلت: سرت البصرة لكان ذلك لغواً، **(وجعل)** عطف على قوله: "لاحظه" **(آلة)** أي واسطة **(لتعرف حالهما)** أي معرفة حالهما فإن السير لايقع مبتدأ به ولا البصرة مبتدأ منه، إلابعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما على قياس النسبة التامة بين الموضوع والمحمول، فكما أن الموضوع والمحمول لايرتبط أحد هما بالآخر مالم تتحقق النسبة بينهما، فإن زيداً مثلاً في قولنا: "زيد قائم" لايكون

مسنداً إليه وقائم لايكون مسندا إلا بعد ملاحظة النسبة بينهما.

دفع ما يقال: أنه يلزم من كون الابتداء آلة لحالهما آلية الشيء لنفسه، والدفع بوجهين

فإن قيل: الابتداء حال للطرفين كما سبق، فلو كان آلة لحالهما لزم آليه الشيء لنفسه.

فأجاب: عنه العلامة عبد الغفور في حاشيته على الجامي: أنه لايلزم آلية الشيء لنفسه، لأن بينهما تغايراً اعتباريا، فإن الابتداء الحرفي من حيث هو هوآلة لمعرفة نفسه من حيث كونه حالهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهمابالقياس إلى الآخر، **وأحسن الأجوبة** ما أجاب به العلامة موسى خان الروحاني البازي في شرح الحاصل والمحصول، وهو أن المراد من الحال في قوله: "حالهما" غير المراد من كلمة:" الحالة" في قوله: " حالة بين السير والبصرة"، فالمراد من الحال ههنا الصفة المحمولة، وهما المبتدأ به والمبتدأ منه المشتقان من الابتداء، فيكون معنى قوله:" آلة لتعرف حالهما" أن كون السير مثلاً موصوفا بصفة كونه مبتدأ به والبصرة مثلاً موصوفة بصفة كونها مبتدأ منه إنما هو بواسطة الابتداء الذي تدل عليه كلمة: "من"، فإنه لولم يكن الابتداء موجوداً بين السير والبصرة لم يكن السير موصوفا بصفة كونه مبتدأ به ولا البصرة موصوفة بصفة كونها مبتدأ منه، وهذا مثل الإسناد، فإنه لولم يكن موجوداً بين زيد وقائم لم يصح كونهما مسنداً إليه وبه، فالإسناد آلة ووسطة لاتصافهما بهذ ين الوصفين. (**كان معنى غيرمستقل بالمفهومية**) هذا بيان الوصف الأوّل من الأوصاف الخمسة للحرف (**ولا يمكن أن يتعقل إلا بذكرمتعلقه بخصوصه**) أي لا يمكن أن يتعقله السامع إلابذكر متعلقه بخصوصه، وذلك واضح، لأن تعقل النسبة المخصوصة لا تتصور بدون الطرفين بخصوصهما، لأن المتعلق الخاص داخل في معناها و حقيقتها، **وقوله**:" لايمكن أن يتعقل" وصف ثالث من أوصاف الحرف، **ولم يذكر** الوصف الثاني وهو" كونه غير ملحوظ في ذاته" كما قلنا سابقاً. **وقوله**: "بخصوصه" إشارة إلى الوصف الرابع.

فإن قيل: كيف يمكن عدم تعقله وقد ثبت أنه لاحجر في التصورفيتعلق بكل شيء **قلنا**: المرا د من التعقل التحصل والوجود، ولايمكن تحصل المعنى الحرفي بدون المتعلق. (**ولا أن يدل**) بصيغة المجهول (**عليه إلابضم كلمة أخرى دالة على متعلقه**) أي لا يمكن أن يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه إلا بذكر مايدل على المتعلق، **وهذا** بيان الوصف الخامس من أوصافه.

دفع ما يقال: أن قوله: "إلاأن يدل" بعد قوله: "ولا يمكن أن يتعقل" مستدرك

فإن قيل: قوله: "ولا أن يدل إلخ" تكرار، إذ قوله: "ولايمكن أن يتعقل "مغن عنه. **قلنا**:

قد علمت أن الأشياء تعرف بأضدادها، وضد المعنى الحرفي هو المعنى الاسمي، والمذكور في الاسمي خمسة أوصاف كما شرحنا ه سابقا، فينبغي أن يعتبر في المعنى الحرفي أيضا خمسة أوصاف. **و قد علمت:** أن هذا هو الخامس من أوصاف الحرف، وهو في مقابلة الوصف الخامس للاسم و هو أن المتعلق فيه يحصل تبعا من غير حاجة إلى ذكره، وعليك بالتقابل.

أونقول في الجواب: أنك قد علمت أن المراد من" التعقل" في قوله:" ولايمكن أن يتعقل" هو التحصل والوجود، فكان معنى قوله: "ولايمكن أن يتعقل أنه لا يمكن أن يكون موجودا، فكان فيه نفي الوجود، وفي هذه الجملة وهو قوله:" ولا أن يدل "نفي كونه مدلولا، والوجود شيء، وكونه مدلولا للحرف شيء آخر، فنفى في الأولى نفس الوجود، ونفى في هذه كونه مدلولاً، فلو كان النفي متوجها في كلتا الجملتين إلى شيء واحد كانت الثانية مغنية عن الأولى.

بيان الحاصل بعد الفراغ عن المحصول مع الرد على من قال: أن الحاصل ليس من السيد السند، بل هو تحقيق الجامي

ولمّا فرغ الشارح من نقل الحصة الأولى من تحقيق سيد المحققين السيد السند الشريف الجرجاني شرع في نقل الحصة الثانية من كلام هذا المحقق، فما قاله بعض الناس: أن المحصول نقله الشارح من قول الجرجاني والحاصل ليس من الجرجاني بل هو كلام الشارح نفسه فليس بصحيح، لأن الشارح أنما نقله من حاشية السيد على الرضي والمحصول والحاصل كلاهما موجودان فيه بعين هذه الألفاظ فانظر هناك.

بيان فائدة إيراد الحاصل

فإن قيل: ما فائدة إيراد الحاصل. **قلنا**: غرض السيد من الحاصل الفرق بين لفظ: "الابتداء" ومعناه، وبين لفظة: "من" ومعناها بالوضع فقال مبيّناً للفرق الوضعي (**الحاصل أن الابتداء مثلا موضوع لمعنى كلي ولفظة:"من" موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة**) توضيحه أن المعنى الاسمي والحرفي مختلفان في الوضع، وهو أن لفظ: "الإبتداء" مثلا موضوع لمعنى كلي وهوالابتداء مع قطع النظرعن فعل مخصوص ومكان مخصوص، ولفظة: "من" موضوعة لكل واحد واحد من جزئياته المخصوصة، هي الابتداآت مع ذكر الفعل المخصوص والمكان المخصوص، **ويندفع** من هذا الفرق الوضعيما يرد أن الحكم على الابتداء بالاستقلال باعتبار اللحاظ الأوّل وعدم الاستقلال باعتبار اللحاظ الثاني باطل، لكونه شيئاًواحداً في الحقيقة، فكيف يحكم عليه بالحكمين المتناقضين، الاستقلال وعدمه، ووجه الاند فاع هوالفرق بينهما فرقاً كاملاً بحسب الوضع.

دفع ما يتوهم من المخالفة بين الحاصل والمحصول.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم المخالفة بين الحا صل والمحصول، لأن المحصول يدل على

أن الابتداء أمر واحد إذا لاحظه العقل قصداً كان معنى اسميّا، وإذا لاحظه من حيث أنه حالة بين السير والبصرة مثلاً كان مدلولا حرفياً، فيعلم منه أن الفرق بين هذين المعنيين فرق اعتباري، لأن الفرق بين شيء وشيء بحسب اختلاف اللحاظ فرق اعتباري، والحاصل يفيد أن الابتداء الكلي مدلول اسمي، وكل واحد من جزئياته مدلول حرفي، ولا شك أن الجزئي يغاير الكلي، فيعلم أن الفرق بينهما فرق حقيقي. **قلنا**: جواب هذا الاعتراض يتوقف على معرفة الفرق بين الحصة والكلي **فاعلم**: أن الحصة عبارة عن كلي عرض له خصوصية بحيث تكون الخصوصية خارجة عنه، كوجود زيد بالنسبة إلى الوجود، فحقيقة الحصة هي حقيقة الكلي، بخلاف الفرد الحقيقي، فان الخصوصية لاتكون فيه خارجة عن حقيقته، فليست حقيقة الكلي فيه هي حقيقة الفرد، فالفرق بين الكلي والحصة اعتباري، وبين الكلي والفرد الحقيقي حقيقي، كا لإنسان بالنسبة إلى الحيوان، **وإذا انتقش** هذ الفرق على صحيفة خاطرك فحاصل الجواب هو: أن المحصول كما كان فارقاً بينهما بالفرق الاعتباري كذلك الحاصل أيضا يميز بينهما تمييزاً اعتبارياً، لأ نه لما قال: أن لفظة: "من" موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة أراد بالجزئيات الأفراد الحصصية، وهي تتمايز عن كليها بالتمايز الاعتباري، كما عرفت في مقدمة هذا الجواب.

بيان أن وضع كلمة: "من" للجزئيات من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص

فإن قيل: كيف يصح أن يقال: أن لفظة: "من" موضوعة للجزئيات، فإنه لا بد في الوضع أن يكون المعنى الموضوع له معلوماً ومتميزاً للواضع، والجزئيات الغير المتناهية ههنا لايمكن أن تكون كلها معلومة للواضع .**قلنا**: لفظة: "من" موضوعة لكل واحد من الجزئيات، ولكن لعدم إمكان الوضع للجزئيات الغير المتناهية قلنا بكون الوضع فيها عاماً والموضوع له خاصاً، وقد علمت سابقاً في بحث الوضع في أول الكتاب في قوله:"وضع لمعنى" أن **عموم الوضع** عبارة عن جعل المفهوم الكلي مرآة للجزئيات، والمفهوم الكلي ههنا هو الابتداء المطلق، فجعله الواضع مرآة لتلك الجزئيات، فصارت معلومة فوضع بازائها لفظة: "من"، **وخصوص** المعنى الموضوع له، عبارة عن كون المعنى الموضوع له واحداً بما هو واحد، والموضوع له ههنا كذلك، لأن لفظة: "من"موضوعة لكل واحد من الجزئيات.

فإن قيل: ماالدليل على أن لفظة:"من "موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة، **قلنا**: لأ ن كلمة: "من" لا تستعمل إلا في الجزئيات، ومثل هذا الاستعمال أمارة الوضع.

فإن قيل: لم لايجوز أن تكون لفظة: "من" موضوعة للابتداء مطلقا بشرط الاستعمال في الجزئيات كما هو مذهب المتقدمين، وذهب إليه التفتازاني أيضاً. **قلنا**: يلزم منه ترك المعنى الموضوع له وشيوع الاستعمال في المجاز، وذا غيرجائزعند عدم الحاجة، **(المتعلقة)**

بتقديم اللام على القاف فيكون من التعلق، أوبتقديم القاف على اللام فيكون من التعقل وهوالتصور، **(من حيث أنها حالات لمتعلقاتها)** أي لمتعلقات هذه الحالات.

بيان صحة قوله: "متعلقات" بالفتح والكسر لكن الفتح أولى

واعلم أن قوله: "متعلقات" في قوله: "لمتعلقاتها" يجوزأن يكون بالفتح أوبا لكسر، لأن التعلق بين الشيئين يصحح كون كل منهما متعلقا ـ بالكسر ـ ومتعلقا ـ بالفتح ـ لكن الأولى أن يكون بالفتح، وذلك لأن معنى الحرف جزئي، والجزئي ضعيف بالنسبة إلى الكلي، والتعلق يعتبر من جانب الأضعف، إذ هو الطالب للتشبث والتعلق، فكان معنى الحرف متعلقا ـ بالكسر ـ ويكون ما تعلق به معنى الحرف متعلقا ـ بالفتح ـ ويعلم على قياس هذا متعلق الجار والمجرور ومتعلق الظرف فهو أيضا بفتح اللام، والظرف والجار والمجرور متعلق ـ بالكسر ـ **(وآلات لتعرف أحوالها)** هذا تفسير لقوله: " حالات لمتعلقاتها"، فيكون من قبيل عطف التفسير، وأحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ به ومبتدأ منه.

(وذلک المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح أن يكون محكوما عليه وبه) هذا تصريح على رد قول من توهم المخالفة بين الحاصل والمحصول، لأن هذه الصفات كما اعتبرت في المعنى الاسمي في المحصول اعتبرت في المعنى الاسمي في الحاصل، وللتقابل بين المعنى الاسمي والمعنى الحرفي اعتبر نقائض هذه الصفات في المعنى الحرفي في الحاصل كما اعتبرت في المعنى الحرفي في المحصول فقال: **(وأما تلک الجزئيا ت فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح أن تكون محكوما عليها وبها)** وشرح هذه الصفات قد تقدم منا في المحصول فتذكره،وكأن الجرجاني لمّا استشعر سؤالا وهو أنه ما الدليل على عدم كون تلك الجزئيات محكوما عليها وبها؟ فأجاب عنه وقال: **(إذ لابد في كل واحد منهما)** أي لكل واحد من المحكوم عليه وبه **(أن يكون ملحوظا قصدا ليمكن أن يعتبر النسبة بينه وبين غيره)** **حاصل** الدليل أن النسبة أمر غير مستقل، والأمر الغير المستقل يحتاج في وجوده وتقومه إلى طرفين مستقلين، فظهرأن النسبة محتاجة في وجودها إلى المحكوم عليه وبه، فلابدّ أن يكونا ملحوظين قصداً وبالذات ليمكن أن يعتبر النسبة بينهما، **(فالجزئيات)** أي الابتداآت المخصوصة لعدم استقلالهاوكونها ملحوظا في ذاتها لا تصلح أن تكون محكوما عليهاوبها حتى يمكن أن يعتبرالنسبة بينهما، **(بل)** إضراب للترقي **(تلک الجزئيات)** أي الابتداآت المخصوصة **(لا تتعقل)** بل لا يمكن أن تتعقل **(إلا بذكر متعلقا تها)** فإذا

ذكر المتعلق مع المعنى الحرفي صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وفي ذاته يمكن أن يحكم عليه وبه (**لتكون آلات لملاحظة أحوالها**) أي أحوال المتعلقات (**وهذا**) أي كون معنى الحرف بحيث لا يستقل إلا بذكر متعلقه (**هو المراد بقولهم**) أي بقول النحاة، وقد جرى عادة الناس في كل فن بارجاع الضمائر إلى أصحاب ذلك الفن بلا سبق ذكرهم، وذلك لحضور ذكرهم في الأذهان (**أن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها**) وقد تم الحاصل والمحصول بتوفيق الله تعالى وعونه.

تتمّة بحث تعريف الاسم بعد الفراغ عن التفصيل في الحاصل والمحصول.

ولمّا فرغنا عن التفصيل في الحاصل والمحصول نعود إلى البحث في تعريف الاسم.فنقول:

دفع ما يردأنه على تقدير عود الضمير إلى المعنى، يلزم مخالفة التفصيل عن الإجمال وعلى تقديرعود الضمير إلى كلمة " ما" يلزم المخالفة عن" المفصل"

فإن قيل: **لا**يصح رجوع ضمير" في نفسه" إلى" ما" وكذا لايصح رجوعه إلى المعنى. **أمّا** عدم صحة رجوع الضمير إلى المعنى، فلأنه يلزم حينئذ المخالفة عن الإجمال، لأنه قال هناك: ما دل على معنى في نفسها بالضمير المؤنث ، فيكون المعنى هناك مادل على معنى في نفس الكلمة ، ويكون المعنى ههنا ما دل على معنى في نفس المعنى، فكينونة المعنى هناك في نفس الكلمة ، وههنا في نفس المعنى، وهل ذلك إلامخالفة ، **وأما** عدم صحة عوده إلى" ما " المراد بها الكلمة ، لأنه على هذا يلزم المخالفة عن " المفصل".

فإن قيل: كيف يلزم المخالفة عن" المفصل" : مع أن كلمة: " ما "وكذا " المعنى" تقدم ذكر كليهما قبيل قوله: " في نفسه" فيحتمل هناك أيضا رجوع ضمير في نفسه إلى" ما " المراد به الكلمة وإلى المعنى. **قلنا**: يترجح عود الضمير هناك إلى المعنى من وجهين. **الأوّل**: كون الأصل في المرجع القريب، والقريب هو المعنى .**والثاني**: عدم سبق الاجمال كما هو في" الكافية " : حتى يتأيد به عود الضمير إلى ما التي أريدت بها الكلمة ، ولهذا جزم المصنف في " الإيضاح" شرح " المفصل" برجوع الضمير إلى المعنى فقط . **قلنا**: قد علمت من تفصيل الحاصل و المحصول أن المراد بكينو نة المعنى في نفس الكلمة وكينونة المعنى في نفس المعنى هو الشيء الواحد، وهو الاستقلال في المفهومية ، فلا تضر المخالفة اللفظية بعد ما كان المقصود واحداً ،فلو رجع الضمير في قوله: " في نفسه" إلى "ما" المراد بها الكلمة لم يلزم المخالفة عن الإجمال، كما أنه لو رجع الضمير إلى المعنى لم يلزم المخالفة من " المفصل" أيضا.

بيان دفع ما يرد من الاعتراض على جامعية حد الاسم وما نعية حدالحرف بالأسماء اللازمة الإضافة .

فإن قيل: تعريف الاسم غيرجامع، و تعريف الحرف غير مانع، فإنه خرجت الأسماء اللازمة الإضافة عن الاسم، ودخلت في الحرف مع أنها أسماء ، مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف ، لأنها محتاجة في الدلالة على معانيها إلى ما أضيفت هي إليه ، فلم يصدق عليها قوله: "في نفسه" المأخوذ في تعريف الاسم ، ولوجود هذا الاحتياج دخلت في حد الحرف ، وخرجت من حد الاسم ، مع أنها أسماء، **قلنا:** قد اندفع هذا الاعتراض أيضا بسبب ما عرفت من التحقيق في الحاصل والمحصول،وذلك لأن معاني الأسماء اللازمة الإضافة مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها، لأن معنى ذو صاحب الشيء لا صاحب مال، ومعنى تحت تحت شيء لا تحت شجر مثلاً، ويلزم تصور المتعلقات معها إجمالاًوتبعاً من غيرحاجة إلى ذكرها فلا يتضرر به الاستقلال، فلا تخرج عن تعريف الاسم ولا تدخل في تعريف الحرف.

فإن قيل: لما كانت معانيها مفهومات كلية فلم استعملوها في متعلقات مخصوصة، ولايستعملونها في متعلقات عامة. **قلنا:** ههنا أمران، أحدهماوضع، والثاني استعمال، والاحتياج إلى المتعلقات إنما هو في الاستعمال لافي الوضع، فلوكان فهم المعنى التي وضعت هذه الأسماء لها محتاجة إلى تلك المتعلقات لم يبق الاستقلال المطلوب في الاسم ، بخلاف الاستعمال، فإنه لجريان عادتهم باستعما لهافي مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لأجل فهم أصل المعنى.

فإن قيل: كيف يمكن أن يكون الوضع لشيء ، والاستعمال في شيء آخر، **قلنا:** لامضائقة في ذلك ، بل قد يكون الغرض من الوضع الاستعمال في شيء آخر مغاير عن المعنى الذي وضع له ، كما أن لفظ " هذا" مثلاً عند المتقدمين وضع لمفهوم كلي بشرط الاستعمال في الجزئيات، فإنه لايستعمل إلا في الجزئيات.

فإن قيل: لانسلم أن هذه الأسماء مستقلة في المفهومية، لأن مثل فوق وتحت لا يصح أن تقع محكوما عليها وبها ، مع أن المستقل بالمفهومية صح وقوعه محكوما عليه وبه. **قلنا:** لايلزم من عدم وقوعها محكوما عليهاوبها بالفعل عدم استقلا لها بالمفهومنية ، لأن تلك الأسماء مستقلة بالمفهومية باعتبار الوضع، ويصح وقوعها محكوما عليها وبها بهذا الاعتبار، إلا أن المانع المذكور وهو كونها موضوعة لأن تستعمل في المتعلقات الخاصة منعه عن وقوعها محكوما عليها وبها.

بيان أن المراد من المعنى في قوله:"معنى في نفسه" هو الأعم من المطابقي والتضمني بطريق عموم المجاز فلا يرد شيء

فإن قيل: المعنى في تعريف الاسم لايخلو إماأن يراد به المعنى المطابقي أوالتضمني أو الالتزامي، أو أعم من الكل والكل باطل، **أمّا الأوّل**: فلأنه لوكان المراد بالمعنى المعنى المطابقي يخرج الفعل عن تعريف الاسم بالقيد الأوّل أي قوله: " دل على معنى في نفسه" لأن المعنى المطابقي للفعل ليس بكائن في نفسه ، وذلك لأن المعنى المطابقي عبارة عن دلالة اللفظ على تمام ماوضع له، وتمام ماوضع له الفعل هو الحدث والزمان والنسبة ، والنسبة منها غير مستقلة، والحدث والزمان مستقلان، فتركب المعنى المطابقي من مستقل وغير مستقل، وقد تقرر أن المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل، لأن النتيجة تتبع أرزل المقدمتين ، فلما لم يكن المعنى المطابقي مستقلا خرج الفعل من الاسم بالقيد الأوّل، أي قوله: "دل على معنى في نفسه"، فلا حاجة لإخراجه إلى القيد الثاني أي قوله : "غير مقترن" لأن إخراج المخرج تحصيل الحاصل، وهو باطل، **وأما الثاني**: فلأ نه لوكان المراد من المعنى المعنى التضمني تخرج الأسماء البسيطة معنى من حد الاسم، كالنقطة والمصدر، لأن التضمن عبارة عن دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له ، والأجزاء إنما تكون للمركب ،والأ سماء البسيطة لا أجزاء لها، فكيف يتحقق التضمن فيها، فلم يكن تعريف الاسم جامعاً لأفراده، **وأماالثالث**: فلأنه لوكان المراد بالمعنى المعنى الالتزامي يلزم اشتمال التعريف على أمر شنيع، وذلك لأن أخذ المعاني الا لتزامية شنيع في التعريفات، لبعدها عن الفهم، **وأما الرابع**: فلأن العام لايتحقق إلا في ضمن الخاص، فإن تحقق في ضمن المطابقي ورد عليه ما كان يرد عليه وهكذا في التضمني والالتزامي **قلنا**: المراد من المعنى أعم من المعنى المطابقي والتضمني، لا الالتزامي، لأنه مهجور في التعريفات، فيدخل في قوله:"معنى في نفسه" كل معنى مستقل سواء كان مستقلا باعتبار المعنى المطابقي أوالتضمني، فيدخل فيه الفعل أيضا، لاستقلا له باعتبار المعنى التضمني ، ونحتاج لإخراجه إلى قوله: "غير مقترن"، فلم يكن قوله: "غير مقترن"مخرجاً للخارج.

فإن قيل: لمّا أردتم من المعنى أعم من المعنى المطابقي والتضمني، فما بال الأسماء البسيطة هل بقيت في حد الأسم أم خرجت. **قلنا**: لم نرد منه المعنى التضمني فقط، بل أرد نا من المعنى أعم من المطابقي والتضمني، والمعنى الأعم يتحقق في الأسماء البسيطة في ضمن المعنى المطابقي وإن لم يتحقق في ضمن المعنى التضمني.

فإن قيل: الفعل مشتمل على أجزاء ثلاثة، الحدث والزما ن والنسبة، والتضمن دلالة

على الحزء فأي جزء أريد منها. **قلنا**: المراد بالمعنى التضمني هو الحدث، وأماالجزآن الآخران ، فلا يجوز أخذهما، **أما** الزمان: فلأ نه يلزم حينئذ اقتران الزمان بالزمان، **وأما** النسبة،فلعد م استقلالها فتعين الحدث.

فإن قيل: حمل المعنى على المعنى الأعم من قبيل عموم المشترك، وهو ممنوع. **قلنا**: ليس هذا الحمل من قبيل عموم المشترك، بل هو من قبيل عموم المجا ز.

فإن قيل: ما المعنى الذي يراد من لفظ: " المعنى "حتى يكون محمولاً على عموم المجاز. **قلنا**: نريد من المعنى المدلول الغير الخارج، والمعنى المطابقي والتضمني فردان له،وذلك عموم المجاز.

(غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) أي غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه.

بيان إعراب قوله:"غير مقترن" بثلاثة وجوه

فإن قيل: ما إعراب قوله: "غيرمقترن". **قلنا**: هو **إما** معرب بالجر صفة بعد صفة للمعنى، **وإما** بالنصب حال من المعنى، **وإما** بالرفع خبر مبتدء محذوف، والتقدير هو غير مقترن،

واعلم: أنه قد خرج الحرف بقوله: "في نفسه"،والفعل بقوله :"غير مقترن"، فصار تعريف الاسم جامعا ومانعا.

دفع ما يقال: أن تعريف الاسم غير جامع، لخروج أسماء الأفعال وغير مانع لدخول الأفعال المنسلخة فيه.

فإن قيل : تعريف الاسم غير جامع لأفراده لخروج أسماء الأفعال منه، لأنها مقترنة بالزمان بعضها بالماضي، وبعضها بالمستقبل، وأيضا تعريف الاسم غير مانع ، لدخول الأفعال المنسلخة فيه. **قلنا**: المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران بحسب الوضع الأوّل، وأسماء الأفعال غير مقترنة بحسب الوضع الأوّل.

فإن قيل: ما هو أصل أسماء الأفعال في الوضع الأوّل. **قلنا**:هي في أصل وضعها أحد الأمور الأربعة، **الأوّل**: المصادر الأصليّة ، **والثاني**: المصادر الّتي كانت في الأصل أصواتاً، نحو صه فإنه كان في الأصل صوتا بلا معنى، ثم نقل عنه إلى المعنى المصدري،وهو السكوت ثم عنه إلى معنى اسكت، **والثالث**: الظرف نحو أمامك زيداً، فإنه نقل من معنى الظرف إلى معنى الفعل ، وهو قَدِّم أو تقَدَّم فأن كلًا منهما الأمر بمعنى الحال أوالاستقبال ، **والرابع**: الجار والمجرور مثل عليك زيداً ، فإن " عليك" نقل من معنى الجار والمجرور إلى اسم الفعل،

وهو ألزم (بكسر الهمزة) **ثم الأوّل** من هذه الأقسام الأربعة وهي المصادر الأصلية أيضا على قسمين، **الأول**: المصادر الأصلية التي كان النقل فيها صريحا نحو رويد . **والنقل الصريح** في المصدر عبارة عن أن يكون المصدر مستعملا في المعنى المصدري أيضاً، فإن رويد قد استعمل مصدرا أيضا، نحو قوله تعالى ﴿ فمهل الكافرين أمهلهم رويدا ﴾ أي إمهالاً ، **والثاني**: مالايكون النقل فيه صريحا نحو هيهات، فإن النقل فيه غيرصريح، فإنه لم يستعمل مصدرا أصلا، بل علمت مصدريته من مشابهته بقوقات (والقوقات **بانگ کردن مرغ وقت بیضه داشتن**) فعلم من هذا التحقيق أنه ليس شيء من أسماء الأفعال ما كان مقترنا بالزمان بحسب الوضع الأول، فلاينتقض تعريف الأسم جمعا.

فإن قيل: لانسلم أن هيهات مصدر بتعليل أنه على وزن قوقات، وإلا يلزم بمثل هذا التعليل كون رجل(بكسر الراء) بمعنى القدم مصدرا، لأنه على وزن علم (بكسر العين) بمعنى دانستن، مع أنه ليس بمصدر. **قلنا**: لمّا قام الدليل القطعي على أن هيها ت ليس بفعل، لأن فعلاً من الأفعال لم يوجد على هذا الوزن، لكنه يشبه في الوزن بقوقات الذي هو مصدر، علم أنه من المصادر الأصلية، إلا أنه لمّا لم يستعمل مصدرا بنفسها قلنا :أن النقل فيه غير صريح وليس شان رجل كشان هيهات.

فإن قيل: قدأجبتم عن انتقاض التعريف بأسماء الأفعال باعتبارالوضع الأول في الاقتران ، فما الجواب عن انتقاضه بمثل شمر وضرب، فإنهما اسمين بعد جعلهما علمين الأول للفرس والثاني للشخص مع أنهما مقترنين بالزمان في الوضع الأول، **قلنا**: ليس ضرب وشمرمنقولين، بل هما مشتركان فإن "ضرب" مشترك بين الفعل والاسم حين جعل علماً، وكذا شمر، والوضع الأول والثاني إنما يعتبران في المنقول لا في المشترك، فإن كل واحد من الأوضاع في المشترك أوّل، فوضع كل واحد من ضرب وشمر للشخص والفرس بالوضع الأول، وهذا المعنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

واعلم: أنه لمّا اعتبرأن الاقتران بحسب الوضع الأول خرجت عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان أيضاً، نحوعسى وكاد، لاقتران معانيها بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول، كما يدل عليه تسميتها بالأفعال المنسلخة، لأن الانسلاخ إنما يكون بعدا لوجود، فلاينتقض التعريف منعاً.

بيان صحة إلحاق التاء بالثلثة مع كون مميزه مؤنثاً

فإن قيل: التركيب التوصيفي لأسماء العدد كالتركيب الإضافي للأسماء العدد، وفي

التركيب الإضافي يستعمل العدد مع مميّزه على خلاف القياس بأن يكون مع المميّز المؤنث مذكّراً، و مع المذكر مؤنثاً، فينبغي أن يقال: الأزمنة الثلاث بتذكير العدد لتأنيث المعدود المميّز، وهي الأزمنة. **قلنا** : تذكير العدد وتأنيثه باعتبار مفرد المعدود، ومفرد المعدود أعني الزمان مذكر، فأنث العدد بحسبه.

بيان فوائد قيود تعريف الاسم

فإن قيل: تعريف الاسم غير جامع لأفراده، لأنه خرجت منه المصادر، لأنها مقترنة بالزمان، لأن الحدث لابد لتحققه من الزمان. **قلنا:** المراد من الاقتران هو الاقتران في الفهم لافي الوجود، واقتران معاني المصادر بالزمان إنما هو في الوجود والتحقق لا في الفهم، لأن الزمان لايفهم عن لفظ المصدر، نعم يقترنه في الوجود والتحقق، لأن تحقق المصدر لايكون بدون الزمان.

فإن قيل: تعريف الاسم غيرجامع لأفراده، لأنه يخرج منه اسم الفاعل في مثل قولك: "زيد ضارب أمس أو الآن أوغدا"، لأنه قد اقترن بالزمان في الفهم. **قلنا:** المراد بالاقتران في الفهم عن لفظه الدال على الحدث، يعني أن يفهم الزمان عن اللفظ الذي يدل على الحدث، لاعن كلمة أخرى، وههنا إنما فهم الزمان عن لفظ آخر وهي لفظ أمس والآن وغدا.

فإن قيل: تعريف الاسم غير جامع لأفراده، لخروج نحو صبوح وغبوق لاقتران معنييهما بزمان الصباح في الأول، وللمساء في الثاني في الفهم عن اللفظ الدال على الحدث، **قلنا:** المراد بالأزمنة الثلاثة الأزمنة الثلاثة المخصوصة، وهي الماضي والحال والاستقبال لامطلق الزمان.

فإن قيل: يخرج عن التعريف لفظ: الماضي والحال والاستقبال، لاقترانها بأحدالأزمنة الثلاثة المخصوصة فتكون كالفعل. **قلنا:** إن معاني كل واحد منها نفس الزمان، لامعنى مقترن بالزمان فلم يكن هذه الأسماء مثل الفعل، لأن الفعل هوالحدث المقترن بالزمان، والاعتراضات مع أجوبتها قد مرت في تعريف الاسم في وجه الحصر بالتفصيل فارجع إليه.

بيان دفع مايقال: أن المضارع يدخل في تعريف الاسم

فإن قيل: تعريف الاسم غير مانع لدخول المضارع فيه، لأن معنى المضارع مقترن بالزمانين لا بأحد الأزمنة الثلاثة. **قلنا:** في المضارع خلاف في أنه مشترك بين الزمانين الحال والاستقبال، أم حقيقة في أحدهما ومجازفي الآخر، فعلى تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال (وهوالراجح) يدل على الزمانين معيّنين من الأزمنة، فيدخل واحد معين أيضا في ضمنه، لوجود الواحد في الاثنين، **وأما** على تقدير الحقيقة في واحد والمجاز في الآخر فلا اعتراض، لأن

الموضوع له هي الحقيقة فقط، فيكون مقترناً بأحدالأزمنة الثلاثة.

فإن قيل: لو كان المضارع على تقدير الاشتراك دالا على الزمانين لزم عموم المشترك وهو باطل، لأنه يستلزم توجه الذهن إلى أشياء متعددة في حالة واحدة، والذهن لكونه بسيطا لايحتمل أن يتوجه إلى شيئين في حالة واحدة. **قلنا:** ههنا أمران، الدلالة والإرادة، فالإرادة صفة المتكلم، والدلالة صفة اللفظ، والتوجه إلى شيئين في حالة واحدة إنما يستلزمه الإرادة لكونها صفة المتكلم، فإن المتكلم إذا أراد شيأ توجه ذهنه إليه ولايستلزمه الدلالة، لأن الدلالة عبارة عن كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وقد يلزم من العلم بشيء العلم بشيئين أوأكثر، ولا قباحة فيه لعدم كونه صفة المتكلم، حتى يلزم منه توجه الذهن إلى أشياء متعددة فالموجود في المضارع هي الدلالة على الزمانين في حالةواحدة، وهوغيرممنوع، وما هوالممنوع وهو إرادة الشيئين في حالة واحدة غير موجود.

بيان وجه ذكرالخواص بعد بيان حد الاسم

ولمافرغ المصنف من بيان حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه فقال: **(و من خواصه)**

فإن قيل: إن دأب المصنف في كتابه هذا تقسيم الشيء بعد تعريفه، فلم فَصَلَ ههنا بين التعريف والتقسيم بذكر الخواص، بل الاشتغال بذكر الخواص اشتغال في غير المقصود، لأن المقصود هو بيان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وللزوم الاشتغال في غير المقصود كاد أن يكون نفس التعريف أيضاً ممنوعاً، إلا أن البحث عن الشيء لمّاكان يجب أن يكون مسبوقا بالتعريف صح إيراد التعريف. **قلنا:** إن ذكر الخواص من تتمة التعريف وذلك لأن للاسم وجودين، وجود ذهني ووجود خارجي، والتعريف يفيد المعرفة بحسب الوجود الذهني، وذكر الخواص يفيد المعرفة بحسب الوجود الخارجي فيفيد ذكرالخواص زيادة معرفة الاسم فيكون من تتمة التعريف، وتتمّة الشيء من مقاصده.

بيان وجه إيراد جمع الكثرة مع أن المذكور ههنا خمسة

فإن قيل: المذكور من الخواص ههنا خمسة فقط، فكان المناسب أن يستعمل صيغة جمع القلة، فلم ذكر صيغة جمع الكثرة؟ **قلنا:** إنماذكر صيغة جمع الكثرة تنبيها على كثرة الخواص في الواقع، وقالوا: إنها تبلغ قريبا من ثلثين.

فإن قيل: المصنف في صدد الاختصار فكان المناسب أن يقول: وخواصه دخول اللام بدون ذكر لفظة "من". **قلنا:** إنما ذكرلفظة: "من" التبعيضية، لينبه على أن المذكور منها بعضها

وهي خمسة.

فإن قيل: يفهم من لفظ: " التنبيه" أنه لولم يذكر لفظة: "من" لكان الحكم صحيحا أيضاً لكن يكون عارياً وخالياً عن التنبيه، مع أنه لايصح، لأن مرتبة أقل جمع الكثرة عشرة، **قلنا**: لانسلم أنه يلزم منه ماقلت، لأن التنبيه على فائدة لاينافي أن يكون له مدخل في إفادة أصل المعنى ولئن سلم فلانسلم أن أقل مرتبة جمع الكثرة عشرة ، إذ لافرق بينه وبين جمع القلة على رأي المحقيقين، فإنهم قالوا يبتدي إطلاق جمع الكثرة من الثلاثة كما يبتدئ إطلاق جمع القلة من الثلاثة، ولئن سلم فكثيرا مايقوم كل منهما مقام الآخر فذلك مجاز غيرعزيز.

بيان وجه ذكر هذه الخمس

فإن قيل: إيراد المصنف هذه البعض ترجيح بلامرجح. **قلنا**: إنما أور د هذه البعض لكونها خواص معظمة مكبرة، فإنه يعلم من كلام عبدالغفورو كذا من كلام نورمحمد في حاشيتيهما على حاشية عبد الغفور أن كل واحد من تلك الخواص متضمن لخواص كثيرة. **أمّا اللام** فلأ نها متضمنة لأنواع التعريف من تعريف العَلَم ، وتعريف الإضافة وتعريف النداء وتعريف المبهم وتعريف اللام، لأن القول باختصاص اللام لايتم إلاباختصاص معناه وهوالتعريف،فيلزم حينئذ منه اختصاص التعريف، ثم لاوجه للفرق بين تعريف وتعريف فيلزم القول باختصاص جميع أنواعه، وكذا يتضمن اختصاص أصناف اللام من لام الجنس والاستغراق والعهد الخارجي والذهني، وكل مايكون جميع أنواعه مختصة يكون خاصة معظمة مكبرة. **وأماالجر**، فلأنه متضمن لاختصاص حروف الجر، وهي كثيرة فلهذه الكثرة صارالجرخاصة معظمة مكبرة.
وأماالتنوين، فلاختصاص أصنافه من التمكن والتنكير والعوض والمقابلة ومعانيها، ومايكون أصنافه ومعانيها كلها مختصة يكون خاصة معظمة مكبرة.

وأماالإضافة فلاختصاص كونه مضافا ومضافا إليه والتعريف والتخصيص والتخفيف ومايكون حاله كذلك يكون خاصة معظمة مكبرة. **وأما الاسناد إليه** فلاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا، لأن الموصوف وذالحال يصح إسنادالصفة والحال إليهما فهما في الحقيقة يكون مسندا إليه للصفة، والحال والمفعول مسند إليه للفعل المبني للمفعول، والتميز عن النسبة مزال عن الفاعل أوالمفعول فلايصلح لشيء منها إلاما يصلح أن يكون مسندا إليه، وأيضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص.

بيان تركيب قوله: "ومن خواصه اللام"

فإن قيل: " من خواصه " خبر مقدم، وقوله: " دخول اللام" مبتدأ مؤخر، فلم فعل كذا

ولم يعكس مع أن العكس هوالأولى. **قلنا**: إنما فعل كذلك لأن المصنف قصد أن يعلم المخاطب من أول الوهلة أن ههنا ذكر الخواص، وأن المذكور منها هو البعض كذا قال صاحب "جامع الغموض". **أونقول**: أنه فعل كذلك للقصر تاكيدا للاختصاص المستفاد من لفظ: " الخواص" إزالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوي الإضافة في الفعل والحرف كما في الوافي وشرحه من المطولات كذا قال عبدالحكيم . **أونقول**: أن قوله: " من خواصه " مبتدأ ومابعده خبره، وحينئذ تكون كلمة " من" اسمية بمعنى البعض، وليست " من" الجارة كماقال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا﴾.

تعريف الخاصة مع دفع مايرد عليه من الشبه.

فإن قيل: ماهي الخواص، **قلنا**: قال الجامي: الخواص جمع خاصة وهي مايختص بشيء ولايوجد في غيره.

فإن قيل: إن قولك في تعريف الخاصة: "ولايوجد في غيره"بعد قولك: " يختص بالشيء" مستدرك، لأن معنى الاختصاص هو ثبوت شيء لشيء وسلبه عن غيره، فلاحاجة إلى قوله: "ولايوجد فيغيره" . **قلنا**:إن قوله: "ولايوجد في غيره"بعد قوله: "مايختص بالشيء" تصريح بما تضمنه قوله: "يختص" وهو جزئه السلبي، فصار من قبيل التصريح بما علم ضمنا. **أونقول** أنه محمول على تجريد الاختصاص عن جزئه السلبي، فكان معنى مايختص حينئذ ما يوجد فيه .

فإن قيل: لو قال في تعريف الخاصة: ما يوجد فيه ولايوجد في غيره لكان أسلم من هذه التكلفات، **قلنا**: لم يقل كذلك للإشارة إلى أن بين المعنى اللغوي والعرفي مناسبة بأخذ المعنى اللغوي فيالمعنى العرفي.

فإن قيل: تعريف الخاصة هذا دوريّ، لأنهامن الخصوص، ومعرفة المحدود يتوقف على معرفة جميع أجزاء الحد وبعض أجزاء الحد، هوقوله: "يختص" فتوقف المحدود على الحد، وكذا قوله: "يختص" المأخوذ من الاختصاص في جانب الحد موقوف على الخصوص في جانب المحدود لأن المزيد يتوقفِ معرفته على معرفة المجرد فكان يختص موقوفا على الخصوص، والخصوص هو مبدء الخاصة فكان الحد موقوفا على المحدود. **قلنا**: إن بينهما تغايرا، لأن المعرف هوالخاصة المصطلح عليها، والمراد بالاختصاص الذي دل عليه قوله: "يختص" معناه اللغوي فلا دور.

بيان أن الخواص المذكورة ههنا من قبيل الخواص الغير الشاملة:

فإن قيل: لانسلم كون هذه الخمس خواص الاسم ، لأن كثيرا من الأسماء يمتنع

دخول اللام عليها مثلاً كأسماء الإشارات والموصولات والمضمرات والأعلام. **قلنا**: الخاصة قسمان شاملة وغيرشاملة ، فالشاملة ما تكون خاصة بالنسبة إلى جميع الأفراد كالكاتب بالقوة للانسان، و غير الشاملة ما تكون خاصة بالنسبة إلى بعض الأفراد كالكاتب بالفعل للانسان ، ودخول اللام وكذا الخواص الباقية أيضا من قبيل الخواص الغيرالشاملة .

فإن قيل: تعريف الخاصة بقوله: " مايختص بالشيء ولايوجد في غيره" غير مانع عن دخول الغير، لأنه قد دخل فيه الفصل القريب والمبادي، مثل الضحك والكتابة مثلا **أمّا الأول**: فلعدم أخذ العرضي في التعريف، **وأماالثاني**: فلعدم أخذالحمل في التعريف. **قلنا**: الخاصة التي يؤخذ في تعريفها قيد العرضي وقيد الحمل بأن يقال: الخاصة الخارج المحمول على ماتحت حقيقة واحدة فهي خاصة المنطقين وليس المراد ههناخاصتهم حتى يرد ما أورد، بل المراد ههنا خاصة النحاة، وهي ما يختص بالشيء ولايوجد في غيره فتشمل الذاتي والعرضي والمحمول وغير المحمول. **وظهر** من ذلك أن خاصة النحاة أعم من خاصة المناطقة. **أونقول**: أن المراد بها ههنا أيضا ما يكون خارجا ومحمولا فتطابق حينئذ تعريف النحاة ههنا بتعريف المنطقين .

فإن قيل: أي شيء يدل على أن المراد هوالخارج المحمول، ويكون على هذا التقييد قرينة ؟ **قلنا**: الشارح الجامي عرّف الخاصة بهذا التعريف ، ثم مثّل بالكاتب فتمثيله هذا قرينة على أن المراد بقوله: "مايختص" هوالخارج المحمول.

بيان وجه تقديم بعض الخواص على البعض بالتفصيل

ولمّا كان بعض خواص الإسم لفظية وهي اللام والجروالتنوين ، وبعضها معنوية وهي الإسناد والإضافة شرع في اللفظية منها فقال: **(دخول اللام)**.

فإن قيل:لم قدم اللفظية على المعنوية. **قلنا**: قدم اللفظية ، لأن اللفظية مع كثرتها ظاهرة بخلاف المعنوية.

فإن قيل: فلم قدم اللام من اللفظية على الباقية. **قلنا**: لماكان اللام خاصة الاسم بصفة الدخول قدمه على الجر والتنوين الذين هما من خواص الاسم بصفة اللحوق ، والدخول يكون من الأول واللحوق من الآخر فقدّم ما يكون من الأول وأخّر مايكون من الآخر.

فإن قيل: فلم قدم الجر على التنوين مع أن بين التنوين واللام مناسبة التقابل، فإنه لايجتمع التنوين مع اللام في كلمة واحدة، فكان الأنسب عدم الفصل بينهما، لأن الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد. **قلنا**: إنما قدم المصنف الجرعلى التنوين، ولم يراع نكتة التقابل بينهماحتى

يقدم التنوين على الجر فيلصق ذكره بذكره، لأن الجر والتنوين إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخرا عنه في الوجود.

فإن قيل: فلم قدم الإسنادإليه على الإضافة في الخواص المعنوية . **قلنا:** ذلك لأن الاسناد إليه مدار الكلام فكان له مزية على الإضافة.

بيان أن المراد من اللام لام التعريف لامطلق اللام

فإن قيل: لانسلم أن دخول اللام من خواص الاسم ، لأن اللام كما يوجد في الاسم يوجد في الفعل أيضا كلام الأمر ولام الابتداء. **قلنا:** المراد باللام لام التعريف حاصله أن اللام الداخل على اللام في قوله: " دخول اللام" عوض عن المضاف إليه ، كما هو رأي الكوفين.أو للعهد الخارجي كما هو رأي البصريين.

فإن قيل: كون اللام بدلا عن المضاف إليه لايصح لعدم وجود قرينة تدل على المضاف إليه المخصوص، وكذا لابد أن يكون المعهود معلوما على تقدير كون اللام للعهد الخارجي.
قلنا: الدليل عليه كثرة استعمال اللام في لام التعريف بخلاف ماعداه، فإنه يستعمل فيها بالإضافة يقال: لام الابتداء لام الأمر مثلا.

بيان فائدة إيراد لفظ " الدخول"

فإن قيل: لم لم يقل المصنف: من خواصه اللام بدون ذكرالدخول، فإنه يتوهم من ازدياده كون دخول اللام من خواص الاسم، لاكون عين اللام من خواصه. **قلنا:** أشارالمصنف بقوله: " دخول اللام" إلى أن كون اللام خاصة الاسم، إنما هوعلى سبيل الدخول، لاعلى سبيل اللحوق، والوهم المذكورمدفوع، لأنه لما صاردخول اللام من خواص الاسم صاراللام أيضا من خواص الإسم ، إذ لايمكن أن يكون دخول اللام خاصة الاسم ولم يكن اللام خاصة له.

بيان دفع مايقال: أن الميم في قبيلة حمير وكذلك حرف النداء من خواص الاسم فالتعبير الشامل للكل هوحرف التعريف.

فإن قيل: كما أن اللام للتعريف كذلك الميم أيضا، للتعريف كما في قول رسول الله ﷺ: " ليس من امبر امصيام في امسفر" في جواب رجل من قبيلة حمير إذ قال: أمن امبرامصيام في امسفر فلم لم يقل المصنف حرف التعريف حتى يشمل له أيضا؟ **قلنا:** لم يقل كذلك لأن ذالك نادر، والنادر كالمعدوم. **أونقول:** أن الميم بدل عن اللام فكأنه لام في الحقيقة. **أونقول** أن قوله: "من خواصه" دخول اللام يفيد كون الميم أيضا من خواص الاسم، وذلك لأن علة كون اللام من خواص الاسم إنما هوكونه مفيداً للتعريف، فكل مايفيد التعريف يدخل فيه

كالميم وحرف النداء مثلا. **واندفع** من ههنا ما يرد أن حرف النداء أيضا من خواص الاسم فلو قال: حرف التعريف لكان أولى.

بيان أن المذهب المختارعندالمصنف هومذهب سيبويه ولهذا قال: اللام ولم يقل: الألف واللام

فإن قيل: فلم لم يقل: الألف واللام فإنهما يذكران معاً للتعريف؟ **قلنا:** ههنا ثلاثة مذاهب، مذهب سيبويه، ومذهب الخليل، ومذهب المبرد، فمذهب سيبويه هو أن حرف التعريف هو اللام وحدها، وذلك لأن التعريف ضد التنكير، والدال على التنكيرحرف واحد وهو التنوين، فناسب أن يكون الدال على التعريف أيضا واحدا وهواللام. **وإنما** زيدت الهمزة مع اللام لتعذر الابتداء بالساكن.

فإن قيل: لم لم يعطوا اللام حركة حتى لم يلزم الابتداء بالساكن؟ **قلنا:** الحركة متعذرة فإن الضم ثقيل، والفتح يوجب الالتباس بلام التاكيد، فإنه أيضا مفتوح والكسر يوجب الالتباس بلام الجارة. **ومذهب الخليل:** أن أداة التعريف هومجموع الألف واللام مثل لفظ: "هل"، فإن الهاء واللام مجموعهما كلمة الاستفهام، وهذا المذهب ضعيف، لأن سقوط الهمزة حالة الوصل مشعر على عدم أصالته، فإنه لوكان مجموعهما موضوعا للتعريف لم يسقط، ولو سقط كان المناسب أن لايكون مدخوله معرفة، لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فإنه لو سقط الهاء من هل لم يكن اللام وحده فقط كلمة الاستفهام. **ومذهب المبرد:** هوأن الهمزة فقط حرف التعريف، لأن التعريف ضد التشكيك، وأداته الهمزة، فكان المناسب أن يكون أداة التعريف أيضا همزة، وزيدت اللام بعدها فرقا بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام، وهذا المذهب أيضا ضعيف، لأن تلك الهمزة تحذف حين الوصل، فلوكانت للتعريف لم يكن الأمر كذلك، **ولمّا** كان مذهب سيبويه أقوى وأصوب اختاره المصنف، فقال: دخول اللام ولم يقل: دخول الألف واللام.

بيان وجه اختصاص دخول اللام بالاسم.

فإن قيل: لم جعل اللام من خواص الاسم؟ **قلنا:** إنما اختص بالاسم لأنها موضوعة لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة، والحرف لايدل على المعنى المستقل بالمفهومية، والفعل يدل عليه تضمنا لامطابقة.

فإن قيل: لانسلم أن لام التعريف مختص بالاسم، لأنه يدخل على الفعل أيضا، كما في قول الشاعر ذو الخرق الطهوي:

أتانيْ كلامُ التّغلبيّ بن دَيسقٍ ففي أيّ هذا وَيله يتتَرّعُ
يقول الخني وأبغضُ العجمِ ناطقاً إلى ربه صوتُ الحمارِ اليُجَدّعُ

ومعنى(التترع) التسرع إلى الشر و معنى (الخني) الفحش ، والتجديع القطع، وحمار مجدّع أي مقطوع الأذن. **وقوله**: "إلى ربّه" متعلّق بقوله أبغض، **فهذا** الشاعر ذوالخرق الطهوي يهجو بن ديسق التغلبيّ أنه وصلني كلام بن ديسق ففي أي شيء هويتسارع إلى الشر ويتكلم بالفحش فهو مثل الحمار المجدوع الأذن الذي هوأبغض الحيوانات العجماوات صوتاً إلى اللّٰه تعالى. **قلنا**:هذا شاذ ونادر،والنادر كالمعدوم. **أونقول**: إيراد اللام على الفعل ههنا من ضرورة الشعر، ويجوز في الشعر ما لايجوز في غيره. **أونقول**: أن اللام في قوله: " اليجدّع" ليس للتعريف، بل هو موصول وصلته ههنا كانت حقها أن تكون اسم مفعول، لكن لمّا كان إيراد اسم المفعول بسبب اختلال الشعر ممتنعا أتي بصلته جملة فعلية ، لأنّ استخراج اسم الفاعل واسم المفعول من الجملة الفعلية ممكن. **وحاصل الجواب**: أن مدخول اللام في هذا الشعر وإن كان في صورة الفعل لكنه في الحقيقة اسم، **(و)** منهادخول **(الجر)**عطف على قوله: " اللام" في كون المعنى هكذا ومنها دخول الجر.

بيان إعراب قوله:"الجر"بوجهين مع دفع الاعتراض الوارد على لفظ: "الدخول"

فإن قيل: لانسلم أن الجر يدخل على الاسم، لأن الدخول عبارة عن الذكر في الأول، والجر إنما يكون في الآخر، وهكذا الاعتراض يرد على التنوين أيضا.**قلنا**: المراد من الدخول الاتصال من قبيل ذكرالملزوم وإرادة اللازم، لأن الشيء إذا دخل على الشيء اتصل به، والاتصال كمايكون في الأول يكون في الآخرأيضاً **وإن أخذ** الجر بالمعنى المصدري يصح عطفه على الدخول أيضا، كذا قال عبد الغفورفي حاشيته على الجامي.

بيان وجه اختصاص الجربالاسم

فإن قيل: لِمَ اختص الجربالاسم. **قلنا**: لأن الجر أثرحرف الجر سواء كان حرف الجر ملفوظا أومقدرا، مثل مررت بزيد وغلام زيد، ودخول حرف الجر لفظا وتقديرا مختص بالاسم، فصار أثره أيضا مختصا به وذلك لأن الجر إن وجد في غير الاسم لزم وجود الأثر بدون المؤثر، وذلك باطل.

فإن قيل: لايلزم من اختصاص المؤثر بالشيء اختصاص الأثربه، فإن لفظة " لن" مختصة بالفعل وأثره وهوالنصب غير مختص بالفعل، فإنه موجودفي الاسم أيضا بمؤثرآخر مثل" إنّ " التي هي من الحروف المشبهة بالفعل، فيمكن ههنا أيضا أن يكون حرف الجر الذي هو المؤثر

مختصا بالاسم ولايختص أثره وهو الجر به. **قلنا**: ماذكرت من عدم الاستلزام إنما يكون في الأثر الذي يكون له عدة مؤثر، والنصب كذلك، لأن له عدة مؤثر فإن كلمة:" أن" مثلا تؤثر في الاسم النصب و" لن" مثلا مؤثر آخر يؤثر في الفعل النصب، أما إذا لم يكن له عدة مؤثربل يكون للأثر الخاص مؤثر خاص، فإنه حينئذ يختص هناك الأثر أيضا بالشيء الذي يختص المؤثربه، وأمر الجر هكذا فإن الجر في الاسم فقط، ولاجر في الفعل بخلاف النصب فافترقا.

بيان وجه اختصاص دخول حرف الجر بالاسم.

فإن قيل: ماالدليل على اختصاص دخول حرف الجرلفظ أوتقديرا بالاسم، حتى يختص أثره به أيضاً. **قلنا**: حرف الجر موضوع لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم، فيجب أن يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل إليه.

فإن قيل: كان المطلوب هو اختصاص مطلق الجر بالاسم سواء كان أثرحرف الجر أولا، وبما ذكرت من الدليل علم أن الجر الذي هو أثر حرف الجر مختص بالاسم، مع أن الجر الذي ليس بأثرحرف الجر أيضا مختص بالاسم، كما في الأضافة اللفظية فلم يكن دليلك مثبتا لما ادعيت، لأن الدليل خاص، والمدعى عام. **قلنا**: لانسلم أن الجر بالإضافة اللفظية لايكون أثرحرف الجر، بل هو أيضاً اثر حرف الجركما سيأتي في بحث المجرورات إن شاء الله تعالى. **أونقول** أن الجر في الإضافة اللفظية وإن لم يكن أثرحرف الجر، لكن الإضافة اللفظية لماكانت فرع المعنوية فينبغي أن لايخالف الفرع الأصل، ولمخالفته له طريقان **أحدهما**: أن تختص الإضافة اللفظية بالقسم الذي هو مقابل الاسم، وذلك لايتصور إلا في الفعل، لأن الحرف لكونه غير مستقل لايصلح أن يكون مضافا إليه. **وثانيهما**: أن يوجد في الاسم والفعل كليهما، وإلى هذا أشارالشارح الجامي بقوله:" أما الإضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي أن لايخالف الأصل بأن يختص بما يخالف ما يختص به الأصل أعني الفعل أو يزيد عليه بأن يعم الاسم والفعل"، **ويجوز** أن يكون وجه اختصاص الجر في الإضافة اللفظية أن الجر فيها لايوجد إلافي الفاعل أوالمفعول، وذلك لأن الإضافة اللفظية عبارة عن إضافة الصفة إلى معمولها وهوالفاعل أوالمفعول، ولايمكن الحرف والفعل أن يكون فاعلا أومفعولا. **ويمكن** أن يكون وجه الاختصاص فيها أن الجر فارق بين المنصرف وغير المنصرف وهما لا يكونان إلا اسمين.

(و) منها دخول **(التنوين)** عطف على قوله: " الجر" فيكون معنى العبارة هكذا، منها دخول التنوين. **ولو**حملنا التنوين بالمعنى المصدري جاز أن يكون معطوفا على قوله: "دخول اللام" أيضا كماسبق في الجر.

بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي للتنوين، مع تقسيمه إلى الأقسام الأربعة، وتعريف كل قسم، ووجه اختصاص كل قسم ماعدا الترنم

واعلم: أن التنوين في اللغة جعل الشيء ذا نون، وفي الاصطلاح هو نون تتبع آخر الكلمة لا لتاكيد الفعل، وهوعلي خمسة أقسام كما قال الشاعر (شعر)

تنوين پنج قسم است ای یار من بگیر — اول تمکن است عوض ثالث تنکیر
دیگر مقابله است ترنم برادرم — این پنج یاد کن که شوی شاه بینظیر

أماالتمكن: فهو مايدل على أمكنية الكلمة للإعرابات الثلاثة ، فيدخل على المنصرف فقط، ويكون خاصة الاسم، لأن الفعل والحرف لايقعان منصرفين، فلايحتاجان إلى علامة الانصراف وهوتنوين التمكن. **وأماالتنكير**: فهو الفارق بين المعرفة والنكرة الدال على أن مدخوله غير معين فلايلحق إلا بالاسم ، لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة والفعل والحرف لايقعان معرفة و نكرة، مثل صهٍ (بالتنوين) معناه اسكت سكوتًا ما في وقت مّا ، وأماصه (بدون التنوين) فمعناه اسكت السكوت الآن. **وأما تنوين العوض** فهو مالحق الاسم عوضاعن المضاف إليه نحو يومئذ فإنه كان في الأصل يوم إذكان كذا ، فحذف كان كذا ، وبقي " إذ" المضاف إلى تلك الجملة، ولماكان هذا التنوين عوضا عن المضاف إليه، والفعل والحرف لايضافان، فلايكون لهما مضافا إليه ، فلايلحق بهما التنوين حتى يكون عوضا عن المضاف إليه ، **وأماتنوين المقابلة**: فهو ما يدخل على جمع المؤنث السالم عوضا عن النون التي تلحق بالجمع المذكر السالم فلايدخل هذا التنوين إلاعلى الاسم ، لأن الفعل والحرف لايجتمعان، **وأماتنوين الترنم** فهو ما يلحق آخرالأبيات والمصاريع لتحسين الإنشاء، وهذا التنوين لايختص بالاسم بل يدخل على كل واحد من أقسام الكلمة الاسم والفعل والحرف، **أما** على الاسم والفعل فكما قال الشاعر (شعر)

أقلي اللوم عاذل والعتابن ☆ وقولي إن أصبت لقدأصابن

فإن قيل: ما معنى هذا الشعر، ومن أنشأه وما هو الشاهد فيه، **قلنا**: قاله جرير بن عطية من فحول شعراء الإسلام ، وقوله: " أقلي" بمعنى اتركي فعل أمر من الإقلال بمعنى الترك، واللوم والعزل والعتاب ألفاظ مترادفة ، وقوله: "عاذل"مرخم عاذلة منادى حذفت منه ياء النداء ، ومعنى قوله:"إن أصبت" بصيغة المتكلم (أي إن وافقت الصواب في حبي لها) أومعناه بناء على أنه صيغة المخاطب المؤنث (أي إن نطقت بالصواب في ماتقولينه بدل اللوم) والشاهد فيه قوله: " والعتابن" الذي هو الاسم، و" أصابن" الذي هو فعل الماضي لحقهما تنوين الترنم،

والأصل العتاباوأصابا، **يعني** يالائمة اتركي لومي وعتابي إن وافقت الحق (بصيغة المتكلم) أونطقت بالصواب (بصيغة الخطاب للمؤنث) في ما تقولينه فقولي: لقد أصاب في حبه لها. **وأماعلى الحرف**: فكما قال الشاعر (شعر)

أزف الترحل غير أن ركابنا ☆ لماتزل برحالنا وكأن قدن

فإن قيل: ما معنى هذا الشعر، وماحل الألفاظ المشكلة منه، ومن قائله، وما هو الشاهد فيه، **قلنا**: قاله زياد بن معاوية المشهور بالنابغة الذبياني قوله: " أزف" من باب سمع ومصدره إزافا وأزوفا بمعنى قرب، "والترحل" الرحيل والسفر، "والركاب" اسم جمع لاواحد له من لفظه، وقيل: واحده ركوبة أي إبلنا ومطينا، "ولماتزل" (بضم الزاي) أي تنتقل وتذهب. وأصله تزول. "والرحال" جمع رحل وهو في الأصل مسكن الشخص، ثم أطلق على أمتعة السفر وهوالمراد ههنا، و" كأن" من أفعال المشبهة بالفعل ومخففة من المثقلة ، واسمها ضميرالشان، أواسمها الضمير الراجع إلى الركاب محذوف ، وخبره أيضا محذوف ، و" قد " في قوله: " قدن" حرف تحقيق، والنون التي هي عوض عن الياء أيضا حرف، وخبركان محذوف تقديره قد زالت وانتقلت **يعني** قرب الرحيل غيرأن إبلنا لم تنتقل بأمتعتنا مع عزمنا على الانتقال، وكأنها لتصميمنا على الانتقال قد انتقلت وارتحلت بالفعل، **والشاهد**: في هذا الشعر دخول تنوين الترنم على الحرف وهو" قد"، لأن أصله قدي فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضا عنها فقوله: " أصابن" فعل و"العتابن" اسم ، و" قدن" حرف فالأقسام الأربعة الأولى اختصت بالاسم ووجه الاختصاص قد بيّنا.

بيان وجهين آخرين لاختصاص التنوين

أونقول: أن وجه اختصاص الأربعة بالاسم أن التنوين أمارة الانقطاع عمابعده، والفعل يوجب الاتصال بما بعده وهو الفاعل .

فإن قيل: إن الصفات أيضا تقتضي الفاعل فينبغي أن لا يدخل التنوين عليها. **قلنا**: الصفات وإن كانت تقتضي الفاعل إلا أن اقتضائها إياه على طريق الفرعية لابطريق الأصالة ، والمقصود ماكان بطريق الأصالة. **أونقول** أن التنوين يوجب الثقل في الفعل، والفعل يقتضي الخفة.

بيان الخواص المعنوية بعد الفراغ عن اللفظية

ولما فرغ المصنف من الخواص اللفظية شرع في الخواص المعنوية فقال: **(و)** منها **(الإسنادإليه)**

بيان وجه إعراب قوله: "الإسنادإليه"

فإن قيل: إن قول المصنف: " والإسنادإليه "، إماأن يكون معطوفا على قوله: " اللام"

أوعلى قوله: " دخول"، وكل واحد منهما غيرصحيح. **أماالعطف** على اللام، فلأن معناه حينئذٍ ومن خواصه دخول الإسنادإليه والإضافة، وهذا المعنى فاسد، لأن الدخول إما ذكر الشيء في الأول أولحوقه في الآخر، والإسنادإليه نسبة بين المسند والمسند إليه ليس قابلا للذكر في الأول ولا للحوق في الآخر، **وأماالعطف** على الدخول، فلأنه يلزم حينئذ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه. **قلنا**: إن قوله : " والإسناد" بالرفع عطف على نفس الدخول، لا على مدخوله والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ليس ممنوعا مطلقا، بل هوممنوع بالأجنبي، والمضاف إليه للمعطوف عليه من متعلقاته فيكون من تمامه، وليس بأجنبي عنه حتى يلزم الفصل بالأجنبي.

بيان تفسير الجامي قوله :"الإسناد إليه" بقوله:"والمراد"مع الرد على تحرير سنبث والخادمة.

واعلم أن الشارح الجامي قال في تفسير قوله:"والإسنادإليه"، والمراد به كون الشيء مسندا إليه، فذكر ثلاث كلمات. **الأولى**: الكون، **والثانية**: الشيء، **والثالثة**: مسندا إليه ، ولمّا ذكر بعض النّاس في بيان فوائد تلك الكلمات، بعض مالايناسب هذا المقام وجب علينا أن نذكر ذلك أولًا ثـمّ نحق الحقّ ونبطل الباطل منها ثانياً بتوفيق اللّٰه تعالى وتوقيفه. **فنقول**: قال صاحب تحريرسنبث وصاحب الخادمة في بيان فائدة ذلك: أن قول الجامي:"والمراد" لدفع مايرد، **حاصل** الإيراد أنه قيل: إن الإسناد نسبة بين المسند والمسندإليه يوجد في ضمنهما فيلزم من كون الإسناد إليه خاصة كون المسند والمسندإليه خاصة للاسم، مع أن المسند ليس خاصة له لوقوع الفعل مسندا أيضا، **ثم أجابا**: عن ذلك أن المراد من الإسنادإليه هو المسند إليه، **ثم ذكرا** اعتراضا فقالا: إن المسند إليه ذات والخواص من قبيل الأعراض. **ثم أجابا عنه**: أن المراد بالمسندإليه كون الشيء مسندا إليه فصاحب التحرير والخادمة بيّنا فائدة الكون، وقوله:"مسندإليه" بهذا النمط، **ولكن يعلم** بالبليغ من النظرأن ذلك غير صحيح، لأن الماتن لم يذكر لفظ: "الإسناد" فقط، بل ذكره مع قوله: " إليه"والإسناد إليه وصف خاص في المسندإليه، لظهورأنه لايكون في المسند الإسناد إليه، نعم فيه الإسناد فقط، فما قالا: إن الإسناد إليه يوجد في ضمن المسند والمسند إليه غيرصحيح ،وماذكرا من السوال والجواب مرتين تكلف محض، ولهذا لم يوجد السوال والجواب بهذا الطريق في حاشية معتبرة من حواشي شرح الجامي.

فإن قيل: فما وجه تفسير الجامي الإسناد إليه بقوله:" كون الشيء مسندا إليه"، **قلنا**: فائدة ذلك دفع اعتراض آخر، وهوأنه لايصح عد الإسناد إليه من خواص الاسم، لأن الإسناد من باب الإفعال وصف المتكلم، وخواص الاسم من أوصاف الاسم دون المتكلم. **فأجاب عنه**

الجامي بقوله: "والمراد به كون الشيء مسندا إليه"، فعلم منه كون الإسناد من صفات الاسم، ويعلم دفع هذا الاعتراض بمثل هذا الجواب مما ذكره العلامة الدسوقي في حاشيته المعروفة المعتبرة على "مختصر المعاني:" حيث يقول تحت قول العلّامة القزويني:" أحوال الإسناد الخبرى": ثمّ إن الإسناد من أوصاف الشخص، لأنه مصدر فيؤوّل بالإسناد الذي هو وصف للطرفين أعني انضمام أحدهما إلى الآخر، **والعلامة التفتازاني** أيضا لما فسر الإسناد المذكور بقوله: "وهو ضم كلمة "مع أنه أيضا من صفات الشخص" احتاج الدسوقي إلى تفسيره بقوله: "أي انضمام كلمة" ثم بيّن وجه الاحتياج إلى التفسير بقوله: " فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشي عنه وهو الانضمام لأنه الذي يتصف به اللفظ" فقوله: "لأنه الذي يتصف به اللفظ" تصريح على أن الضم المفسر به الإسناد وإن كان في الحقيقة من صفات الشخص، إلا أن المراد به ههنا ليس إلا المعنى الذي هو وصف اللفظ والاسم.

فإن قيل: فما فائدة أنه أضاف الكون إلى الشيء دون الاسم حيث قال الجامي: كون الشيء ولم يقل: كون الاسم. **قلنا**: ذلك لدفع مايرد ههنا،حاصل الإيراد أن جعل الإسناد إليه خاصة للاسم غير صحيح، لأن الإسناد القائم بالاسم لايحتمل أن يوجد في غيره كماهوظاهر، لأن الإسنادإليه لايكون إلا في الاسم فالحكم عليه بأنه من خواصه يكون لغوا، **حاصل الجواب** أن الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بالقياس إلى البعض مفيدا دون البعض، كالإنسان فإن الحكم عليه بالحيوانية يكون لغوا إذا أخذ من حيث أنه حيوان ناطق ،بخلاف ما إذا أخذ من حيث أنه جسم فالحكم عليه حينئذ بالحيوانية مفيد.

فإن قيل: لماذا أختص الإسناد إليه بالاسم، **قلنا**: لأن الواضع وضع الفعل لأن يكون أبدا مسندا فقط، فلوجعل مسندا إليه أيضا يلزم خلاف وضعه وهوباطل، والحرف لايصلح لأن يكون مسندا إليه لعدم كونه مستقلا بالمفهومية.

بيان دفع القول بعدم تسليم اختصاص الإسنادإليه بالاسم، فإنه قد حكم على الحروف والأفعال بل على المهملات.

وههنا سوال مشهور تقريره أن كل واحد من كلمة: "من وضرب وجسق" في قولهم: "من حرف جر،وضرب فعل وجسق مهمل" مسند إليه، مع أن " من" حرف و"ضرب " فعل و"جسق" ليس بكلمة أصلا فكيف يكون كون الشيء مسندا إليه من خواص الاسم. **قلنا**: إن لفظة: "من" في قولهم : "من حرف جر" اسم للفظة: "من" التي تقع في التراكيب ، وكذاحال ضرب وجسق فيكون كل واحد من هذه الألفاظ الواقعة مسندا إليه أسماء ، **ولكن** هذا الجواب بعيد من

وجهين، **الأوّل**: أن علماء اللغة ما قالوا: باسمية هذه الثلاثة. **والثاني**: أن القول باسميّة كلمة: "من" مثلاً في قولهم: "من حرف جر" وكذا باسميّة جسق مثلاً في قولهم: "جسق مهمل" إن كان ذلك مع دعوى وضع كلمة:"من" لكلمة: "من" و"جسق" لكلمة "جسق" فلا بدّ من الدليل على ذلك الوضع، وإنكان بدون الوضع فغيرمسلّم. **فالجواب** عن هذا الإشكال: أن الإسناد في قولهم: من حرف جر"مثلا إلى لفظة: "من" لا إلى معنى" من" والإسناد إلى الألفاظ ليس من خواص الاسم .

بيان ضابطة في هذا الباب تليق بأن يحافظ عليها.

وتفصيل هذا الإجمال أن الإخبار عن الحرف والفعل لا يخلوإما أن يكون عن لفظهما أوعن معناهما، **أمّا الأوّل**: فهوجائزكما في قولهم: "من حرف جر وضرب فعل"، **وأمّا الثاني**: فهو أيضا لا يخلو إما أن يكون الإخبار عن معناهما بلفظ وضع بأزائهما أو بلفظ لم يوضع بأزائهما، **والثاني** أيضا جائز، كقولهم: "معنى الفعل مقرون بالزمان"، وكقولهم:"معنى الحرف غيرمستقل بنفسه"، و **الأول** : لايخلوإما أن يكون بلفظهما مع ضميمة فهو أيضاجائز، كما في قولنا:"معنى من غير معنى في"، و "معنى ضرب غير معنى نصر"، وإما أن يكون بمجرد لفظهما من غير ضميمة، فهذا غيرجائز، لأن الإخبار بمجرد لفظه خاصة الاسم. **(والإضافة)** وإعراب قوله: " الإضافة" مثل إعراب قوله: " الإسناد إليه" من غير تفاوت فانظر هناك.

تشريح تفسير الجامي قوله: الإضافة بكون الشيء مضافا بتقديرحرف الجرمع الرد على تحرير سنبٹ والخادمة.

واعلم أن الشارح الجامي فسّرالإضافة بكون الشيء مضافا بتقديرحرف الجر، حيث يقول: والمراد به كون الشيء مضافا بتقديرحرف الجر. **أقول**: أورد الشارح الجامي ههنا أيضا في تفسير الإضافة أربعة أمور، **الأول**: الكون، **الثاني**: الشيء، **والثالث**: مضافا، **الرابع**: بتقدير حرف الجر، ولكل فائدة وغرض، **أمافائدة** الكون، فهوكما قلنا سابقا أن الإضافة كالإسناد من صفات الشخص، لامن صفات الاسم والخواص من أوصاف الاسم، **وماقاله** صاحب التحرير والخادمة ههنا أيضا: أن المراد من الإضافة المضاف ، ثم ما قالا لدفع أن المضاف ذات والخواص أوصاف: أن المراد من المضاف كون الشيء مضافا تخيل محض، **وأمافائدة** الشيء دون الاسم فهو أيضا ما قلنا سابقا في تفسير الإسناد من أنه لدفع إيراد وهوأن الحكم على الاسم بكون الاسم مضافا يكون لغوا، لأنه لايوجد إلا في الاسم ، **والجواب** عنه هوأنا لانفسر الإضافة بكون الاسم مضافا بل بكون الشيء مضافا وهذا الحكم مفيد، لأن الشيء

قد يكون له اعتبارات يكون الحكم بالقياس إلى البعض لغوا وبالقياس إلى البعض الآخرمفيدا، كماأن الحكم على الإنسان بالحيوانية لغو إذا أخذ من حيث أنه حيوان ناطق، لكنه إن أخذ من حيث أنه جسم فقط لم يكن الحكم عليه بالحيوانية لغوا بل مفيدا، **وأمافائدة** قوله: "مضافا" فهو مابينه الشارح الجامي بقوله: " وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافا" ، لأن الفعل والجملة قد يقع مضافا إليه كما في قوله تعالى: ﴿ يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ **حاصله** أن الفعل أيضا يقع مضافاإليه كما في هذه الآية، فلايصح دعوى كون الشيء مضافا ومضافا إليه كليهما خاصة الاسم. **ولمّا** لم يأخذ المصنف قيد " إليه" فيجوز أن يكون نفس الإضافة سواء كان في ضمن المضاف أو المضاف إليه كليهما خاصة الاسم، وهذا أوفق بعبارات المصنف ابن الحاجب لأنه قال باختصاص الجر بالاسم ، والمضاف إليه يكون مجروراً فلو اختصّ الجرّ بالاسم دون المضاف إليه مع أن الجر لازم للمضاف إليه لزم اختصاص اللازم بدون اختصاص الملزوم. **وماورد** في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿ يوم ينفع ﴾ فالفعل وإن وقع في الظاهر مضافا إليه ، لكن الفعل فيه مؤوّل بالمصدر(أي بالنفع) ، والمعنى يوم نفع الصادقين، **ولأن** المصنف عرّف المضاف إليه في مبحث المجرورات بأنه كل اسم فعلم منه أن المضاف إليه عند المصنف لايكون إلا اسما، **وأمافائدة** القيد الرابع وهوقوله:" بتقدير حرف الجر"، فحاصله أنا لاندعي اختصاص مطلق كون الشيء مضافا سواء كان بتقديرحرف الجر أوبتلفظه بل ندعي اختصاص كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر، ومررت في قولكم المذكور وإن كان مضافا لكنه بتلفظ حرف الجر لابتقديره، فافهم فإنه من نفائس هذا التحرير فاغتنمه.

تحقيق نفيس في أن المضاف إليه في قوله تعالى ﴿ يوم ينفع الصادقين﴾ هل هوالفعل أوالجملة اوالمصدر.

فإن قيل: المضاف إليه ليوم في قوله تعالى: ﴿يوم ينفع ﴾هل هو الفعل أوالجملة (فإن "ينفع" مع فاعله جملة) أو المصدر فهذا المقام يحتاج إلى التحقيق. **قلنا**: اختلف العلماء فيه **فذهب** بن الحاجب إلى أن المضاف إليه هوالفعل حيث قال في " الإيضاح" فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل، **وذهب** بعضهم إلى أن المضاف إليه هي الجملة . **وقال** البعض أن المضاف إليه هو المصدر، والشيخ الرضي حاكَم وأنصف فنظر مرة إلى اللفظ فقال: الظاهرأن المضاف إليه لفظا في نحو "يوم قدم زيد" الجملة الفعلية لا الفعل وحده ، ثم أيد ذلك بالقياس على الجملة الاسمية فقال كما أن الجملة الاسمية في قولهم: " أتيتك زمن الحجاج أمير" هي المضاف إليه يريد أن الجملة الاسمية مضاف إليه بتمامها لاالمبتدأ فقط، لأن المعرب لايكون

فيه الإعراب محليا، ولو كان المضاف إليه هو المبتدأ يلزم أن يكون مجرورا بالجر المحلي، لأن اللفظي فيه هو الرفع، مع أن المعرب لايكون الإعراب فيه محليا، بخلاف ما إذا قلنا أن المضاف إليه هي الجملة الاسمية بتمامها لم يلزم منه كون المعرب معربا بالإعراب المحلي، بل يلزم منه كون المبني معربا بالإعراب المحلي. **وأيضا** إن أردت أن تصهر الإعراب عليه يلزم أن لايكون المبتدأ مبتدأ، **ونظرمرة** أخرى إلى المعنى فقال: وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه للزمان في الجملتين. **ومدار** الجواب الأول وهوأن المراد بالإضافة كونه مضافا فقط على مذهب من يقول بكون المضاف إليه ليوم في يوم ينفع هو الفعل أو الجملة، **ومدار** الجواب الثاني وهو أن المراد بالإضافة كونه مضافا ومضافا إليه كليهما على مذهب من يؤوّل ينفع بتأويل المصدر، نحو أتيتك يوم قدم زيد الحارأوالبارد، فإن الحار والبارد وقعاصفة ليوم فلو لم يتعرف اليوم بالإضافة لماجاز توصيفه بهما.

بيان وجه اختصاص الإضافة بالإسم

فإن قيل: لماذا اختص كون الشيء مضافا بالاسم؟ **قلنا**: اختص به لأن لوازم الإضافة مختصة بالاسم، واختصاص اللوازم بشيء يستلزم اختصاص الملزوم بها، وإلا يلزم وجود الملزوم بدون اللازم وهو صريح البطلان.

فإن قيل: ماهي لوازم الإضافة. **قلنا**: لوازم الإضافة ثلاثة، التعريف والتخصيص والتخفيف، وذلك لإن الإضافة قسمان لفظية و معنوية. **والإضافة اللفظية** (وهي إضافة الصفة إلى معمولها) تفيد التخفيف فقط، وهو سقوط التنوين من المضاف إذاكان مفردا، ونون التثنية والجمع إذا كان تثنية وجمعا. **والإضافة المعنوية** (وهي مالاتكون الصفة مضافة إلى معمولها)،تفيد التعريف مع التخفيف إذا كان المضاف إليه معرفة مثل غلام زيد، والتخصيص مع التخفيف إذا كان مضافا إليه نكرة مثل غلام رجل.

بحث تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني بعد الفراغ عن تعريف الاسم وخواصه

لمّافرغ المصنف عن تعريف الاسم وخواصه شرع في تقسيمه، لأن التقسيم يوضح المعرف في الخارج، والتعريف يوضحه ويكشفه في الذهن فناسب إيراد تقسيمه بعد تعريفه فقال: **(وهو)**أي الاسم قسمان **(معرب ومبني)**.

بيان ثلاثة وجوه لتقديم المعرب على المبني

فإن قيل: لم قدم المعرب على المبني تعريفا وتقسيما. **قلنا**: قدم المعرب لأن المعرب واضح في دلالته على المعاني المعتورة الفاعلية والمفعولية والإضافة، لظهورالإعراب الدال

عليها في المعرب ، بخلاف المبني فإنه ليس بهذه المثابة ، **أونقول:** أن مباحث المعرب كثيرة لاشتماله على المقدمة وثلاثة مقاصد ، المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، بخلاف المبني، والعزة للتكاثر. **أونقول:** أن الأصل في كل شيء أن لايكون مشابها بمايخالفه ، والاسم المعرب كذلك ، لأنه ليس بمشابه بالفعل والحرف فيكون باقيا على أصله وحقيقته ، بخلاف المبني فإنه مشابه بالفعل والحرف فلا يكون باقياعلى أصله ، والباقي على أصله أحق بالتقديم ممالايكون كذلك . **وماقيل** في وجه التقديم: أن تعريف المعرب وجودي لاشتماله على التركيب، والمبني عدمي، لاشتماله على عدم التركيب فغير صحيح، لأن تعريف المعرب مشتمل على جزئين التركيب وعدم المشابهة وعدم المشابهة جزء عدمي فهو مشتمل على جزء عدمي أيضا، وكذلك تعريف المبني أيضا مشتمل على جزئين المناسبة وعدم التركيب، والمناسبة جزء وجودي، فهو أيضا مشتمل على جزء وجودي، فصاركل منهما مشتملا على جزء وجودي وعدمي، فلامزية لأحدهما على الآخر في هذا الباب.

بيان وجه حصر الاسم في المعرب والمبني

فإن قيل: لابد في كل مقسم أن يكون منحصرا في الأقسام، فما وجه حصر الاسم في قسميه المعرب والمبني. **قلنا:** الاسم لايخلو إما أن يكون مركبا مع الغير أولا. **الثاني:** مبني كالأسماء المعدودة المفردة مثل زيد وعمرو، **والأول:** أيضا لايخلو إما أن يكون العامل متحققا معه أولا. **الثاني:** أيضا مبني كالأسماء المعدودة المضافة مثل غلام زيد ، **والأول:** لايخلو إما أن يكون مشابها بمبني الأصل أولا. **الأول:** مبني أيضا. **والثاني:** معرب.

فإن قيل: لم لم يذكر المصنف دليل الحصر كما ذكر في الأقسام الاوّلية للكلمة ؟ **قلنا:** لا احتياج إلى ذلك لأن المصنف قد أشار في بيان وجه الحصر في الأقسام الثلاثة للكلمة إلى ضابطة الحصر لو روعيت يحصل منه دليل الحصر في كل تقسيم ، فلما ذكر دليل الحصر في التقسيم الأول استغني عن ذلك في كل تقسيم. **والضابطة** هي أن تجمع تعريفات الأقسام وتجعل أحوال المقسم بالنفي والإثبات فيحصل منه دليل الحصر.

والبحث في تقديم العطف أوالربط في قول : "وهومعرب ومبني"مثل قوله: "وهواسم وفعل وحرف" فارجع إليه. **وقد علمت** أن المبتدأ إذا كان مفردا لايكون هناك إلا تقديم الربط كما مر منّا بالتفصيل فارجع إلى قوله: "وهي اسم وفعل وحرف".

تعريف المعرب بعد الفراغ عن التقسيم

ولما فرغ المصنف عن التقسيم شرع في تعريف القسم الأول وهوالمعرب فقال:

(فالمعرب) الذي هو قسم من الاسم.

واعلم أن الفاء ههنا للتفسير واللام للعهد. **ويمكن** أن يكون للجنس، لأن المقام مقام التعريف.

بيان وجه تسمية المعرب بالمعرب والمبني بالمبني

فإن قيل: لم سمي المعرب معربا؟ **قلنا:** المعرب مأخوذ من الإعراب وهو بمعنى الإظهار يقال: أعرب الرجل إذا بيّن وأوضح، والهمزة حينئذ للتعدية ،أوهو مأخوذ من الإعراب الذي مجرده "عرِب" بمعنى فسد يقال: عرِبت معدته إذا فسدت وعرب الجرح إذا فسد.

فإن قيل: فما وجه مناسبة الفساد بالمعنى الإصطلاحي، والظاهرعدم المناسبة ؟ **قلنا:** لما دخل عليه همزة باب الإفعال لسلب المأخذ يكون حينئذ معنى الإعراب إزالة الفساد كما في أشكيته (أي أزلت شكايته) فالمعرب على كلا التقديرين اسم مكان إلا أنه على الوجه الأول بمعنى المحل لإظهار المعاني، فإنه لصلاحيته للإعراب صارمحلا لإظهارالمعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وعلى الثاني بمعنى محل إزالة فساد التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني.

فإن قيل: لم سمي المبني مبنيا؟ **قلنا:** لأنه مأخوذ من البناء، والبناء في اللغة بمعنى الاستقرار وعدم التغير، والمبني كذلك، لأنه يكون مستقرا، ولايكون متغيرا بدخول العوامل عليه.

بيان وجه تقديم المعرب على الإعراب.

فإن قيل: لم قدم المعرب على الإعراب؟ **قلنا:** لأن المعرب محل الإعراب، والإعراب حال فيه ولاشك في أن المحل يكون مقدما على الحال.

فإن قيل: لايصح كون المعرب قسما من الاسم لأن قسم الشيء يكون أخص من الشيء مع أن المعرب أعم من الاسم، لأن المضارع معرب، وهوفعل ليس باسم، **قلنا:** اللام الداخلة ههنا على المعرب للعهد أشاربها إلى القسم الذي هوالاسم المعرب ، وذلك لأنه في صدد بيان أحوال الاسم وأقسامه.

فإن قيل: قد سبق أنه يجوز أن يكون اللام ههنا للجنس، بدليل أن التعريف إنما يكون للجنس والماهية، فما الجواب عن الاعتراض المذكور عند عدم كون اللام للعهد، لأن مدار الجواب السابق كان على كونه للعهد. **قلنا:** الجواب على تقديركون اللام للجنس بطريق آخر وهوأن موصوف المعرب هو الاسم فيخرج المضارع عنه.

فإن قيل: ما هي القرينة عليه؟ **قلنا:** القرينة عليه كون المصنف باحثا عن أحوال الاسم

وأقسامه (**المركب**) أي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله.

بيان فائدة القيد الأول من فوائد هذه القيود

فإن قيل: تعريف المعرب لايكون مانعا عن دخول الغير، لدخول الأمر فيه، نحو إضرب، لأنه مركب مع الضمير المستتر فيه ولم يشبه مبنى الأصل، لأنه بنفسه مبني الأصل، فلو قلنا بالمشابهة لزم تشبيه الشيء بنفسه. **قلنا**: المراد بالمركب الاسم المركب، لأن كل واحد من المحدود وهو المعرب والحد وهوالمركب صفة للاسم ،وليس المراد بالمعرب مطلق المعرب، ولابالمركب مطلق المركب ،لأن المصنف بصدد بيان أحوال الاسم بقرينة البحث عنه فلم يدخل الأمر فيه لكونه فعلا.

بيان فائدة القيدالثاني وهوقوله: "الذي ركب"

فإن قيل: إن قوله: " المعرب" مبتدأ ،وقوله: " المركب"خبره، وكلاهما معرفان باللام، والمبتدأ والخبر إذا كانا معرفين باللام يجب إيراد ضميرالفصل بينهما، لئلا يلزم التباس الخبر بالصفة، والأمر ههنا ليس كذلك. **قلنا**: اللام الداخلة على المبتدأ وإن كان للعهد أوالجنس، كماسبق منا، ولكن اللام الداخلة على المركب الذي هو الخبر ليس للعهد ولا للجنس، بل هو موصول بمعنى الذي.

بيان فائدة القيد الثالث وهوقوله: "مع"

فإن قيل: تعريف المعرب لايصح بالمركب، لأن المعرب من أقسام الاسم، والاسم من أقسام الكلمة، والمعتبر في مفهوم الكلمة الإفراد، فيلزم من اعتبار التركيب فيه أيضاكون الشيء الواحد مفردا ومركبا، وبين الإفراد والتركيب منافاة . **قلنا**: للمركب معنيان، مركب بمعنى مضموم مع الغير، وهوالمعنى اللغوي، ومركب بمعنى مجموع المضمومين، وهوالمعنى الاصطلاحي، فالمركب بالمعنى الأول مثل زيد في قام زيد، وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد، كمايقال: لأحد الخفين زوج ولمجموعهمازوج ، والمراد بالمركب ههنا المركب بالمعنى الأول اللغوي ، والمنافي للمركب هو المركب بالمعنى الثاني الاصطلاحي.

فإن قيل: فعلى هذا لايتناول التعريف لبعلبك، فإنه معرب غيرمنصرف باعتبار الجزء الثاني مع أنه مركب بالمعنى الاصطلاحي. **قلنا**: إنه مركب بالمعنى الاصطلاحي قبل العلمية، وبعد العلمية صار كلمة واحدة فيركب مع العامل (أي يضم بالعامل) بالمعنى اللغوي.

فإن قيل: لماكان المركب مشتركا بين المعنيين لزم أخذ المشترك في التعريف وهو غيرجائز. **قلنا**: شناعة أخذ المشترك إنما هي إذا لم تكن هناك قرينة على المعنى المراد، والقرينة

ههنا متحققة، فإن المركب إذا عدي بكلمة: "مع" يراد به المعنى الأول، وإذا عدي بكلمة: "من" يراد به الثاني، وههنا عدي بكلمة: "مع"، ولهذا قدّر الجامي كلمة: "مع" وللإشارة إلى الأجوبة الثلاثة لهذه الأسئلة الثلاثة، قال الشارح الجامي في تفسيرالمركب: أي الاسم الذي ركب مع غيره. **فأشار** إلى الجواب الأول بتقدير الاسم، **وأشار**إلى الجواب الثاني بقوله: "الذي ركب"، ففسر المركب بقوله: "الذي" مع الفعل وهو"رُكِّب"، لأن اللام الموصولة إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول يفسر اسم الفاعل باسم الموصول والفعل المعلوم، والاسم المفعول باسم الموصول والفعل المجهول، **وأشار** إلى الجواب الثالث بقوله:" مع غيره" كما قلنا أن المركب بالمعنى اللغوي يكون صلته كلمة: "مع".

بيان فائدة القيد الرابع والخامس مع الرد على صاحب الخادمة والكابلي والهندي والرضي وصاحب المتوسط

فإن قيل: تعريف المعرب هذا غير مانع عن دخول الغير، لأنه دخل فيه غلام زيد فإنه مركب مع المضاف إليه وغير مشابه بمبني الأصل مع أنه مبني. **فأجاب** عنه الرضي: أن المراد من التركيب التركيب مع عامله، وعلى هذا فمثل "زيد" الواقع مضافاإليه في قوله: "غلام زيد" وإن كان معربا لأنه مركب مع عامله وهوغلام إلا أن غلاما الواقع مضافا ليس بمعرب، لأنه ليس بمركب مع عامله، فلم يصد ق تعريف المعرب عليه، فبقي على حالة البناء، وهذا جواب الرضي وبعض من تبعه لا الهندي، نعم ذكره الهندي بقيل حيث يقول: وقيل: أي الذي ركّب مع عامله، **فما قال** صاحب الخادمة والكابلي: أنه أجاب الهندي بذلك غيرصحيح. **وأجاب** عنه صاحب المتوسط والهندي: أي الذي ركب مع غيره تركيبا إسناديا، لكن كل واحد من هذين الجوابين غيرصحيح، **أماالأول**: فلأنه وإن صاربه مانعا من قوله: "غلام" في غلام زيد، لكن لم يبق بذلك جامعا، لخروج المبتدأ والخبرعنه، لعدم تركيبهما مع العامل، لأن عاملهما على مذهب الجمهور معنوي، وتركيب اللفظي مع المعنوي محال، لأن التركيب يقتضي كون كل من الطرفين ملفوظا. **وأما الثاني**: فلِما قال السيد السند: أنه إذا أريد من التركيب التركيب الإسنادي لم يدخل في الحد إلا المسند والمسندإليه، لأنهما مركبان تركيبا إسناديا، وحينئذ يخرج المضاف إليه وسائرالمعمولات كالمفاعيل الخمسة. **فالجواب الصحيح**: هوما أجاب به الشارح الجامي: وهو في الأصل جواب السيد السند ذكره في حاشية الرضي نقله الجامي عنه وهو أن المراد بالمركب المركب مع الغير سواء كان الغير عاملا أولم يكن، لكن بشرط أن يتحقق معه عامله وحينئذٍ تناول للمبتدأ والخبر، لأن كل واحدمنهما مركب مع الآخر وعامل كل

منهما متحقق، وإن لم يكن التركيب مع العامل. **(الذي لم يشبه)** أي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الإعراب.

بيان أن المشابهة ههنا ليس بالمعنى الحقيقي بل هي ههنا بمعنى المناسبة

فإن قيل: تعريف المعرب هذا غير مانع عن دخول الغير، لأنه قد دخلت سائر المبنيات فيه سوى الأسماء الإشارة والمضمرات والموصولات، **أما عدم دخول** هذه الثلاثة فيه فلأنها تشبه مبني الأصل وهو ههنا الحرف في الاحتياج. فكما أن الحرف يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضم ضميمة فكذلك يحتاج كل من هذه الثلاثة إلى شيء، **أما** الموصولات فلأنها تحتاج في التعبير إلى صلة لأنها مبهمة، **وأما** أسماء الإشارة فلأنها تحتاج في التعيين إلى الصفة إو إلى الإشارةالحسية، **وأما** المضمرات: فإنه إن كان الضمير غائبا يحتاج إلى تقدم الذكر، وإن كان متكلما أومخاطبا فيحتاج إلى الحضور أي التكلم والخطاب، **وأما**دخول المبنيات: ماعدا هذه الثلاثة، فلأنها لاتشبه مبني الأصل، وقد اعتبرنا مشابهة مبني الأصل لتحقق المعرب، **قلنا**: ليست المشابهة ههنا بمعناها الحقيقي، وهواشتراك الشيئين في أحد الأوصاف كما قال صاحب "جامع الغموض" أواشتراك الشيئين في الكيفية، كما قال ملاجمال وعبدالرحمن، بل هي ههنا بمعنى المناسبة وهو أعم من المشابهة، لأن المناسبة تعم وتصدق على كل من المجانسة والمماثلة والمشاكلة والمشابهة. **والمجانسة**: عبارة عن اشتراك الشيئين في الجنس كمشاركة الإنسان بالفرس في الحيوانية. **والمماثلة**: عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع، كاشتراك زيد وعمرو في الإنسانية. **والمشاكلة**: عبارة عن اشتراك الشيئين في الشكل والصورة كمشاركة الأسد المنقوش على الجدار بالهيكل المخصوص المفترس في الخارج. **ومعنى المشابهة** قد عرفت **والمناسبة** أعم من المشابهة لشمولها لكل واحد من هذه الأربعة. **ولمّا** كان المراد بالمشابهة هي المناسبة وفي المبنيات كلها مناسبة فلمّا قلنا في تعريف المعرب: لم يشبه أي لم يناسب خرجت المبنيات كلها عن المعرب ودخلت في المبني.

فإن قيل: ذكر الخاص و إرادة العام مجاز، وهو في التعريفات شنيع. **قلنا**: شناعة أخذ المجاز إنما هوعند عدم القرينة عليه، والقرينة ههنا متحققة، وهوأنه اعتبر في مقابل المعرب وقسيمه وهو المبني المشابهة، واعتبار شيء في أحد المتقابلين قرينة على اعتبارخلاف ذلك الشيء في متقابله الآخر، فلما اعتبرت المشابهة في المبني علم منه اعتبارعدم المشابهة في المعرب

بيان أن المراد من المناسبة المناسبة المؤثرة في منع الاعراب لامطلق المناسبة

فإن قيل: تعريف المعرب ليس بجامع، لأنه لما أخذ في تعريفه عدم المشابهة خرج عنه

كل ما يكون فيه تلك المشابهة من الأسماء المعربة. **مثل اسم الفاعل** بمعنى الماضي، فإنه يشبه الفعل الماضي. **ومثل غير المنصرف** فإنه أيضا يشبه الفعل الماضي والأمر بغير اللام في وجود الفرعيتين، فإنه كما أن في الفعل الماضي والأمر فرعيتين .**أحدا هما**: افتقار إلى الفاعل **والأخرى**: اشتقاقه من المصدر، فكذلك لغير المنصرف أيضا فرعيتان، لأن فيه علتين ولكل علة فرعية. **ومثل غير** الذي هو بمعنى "إلا" فإنه يشبه بإلا التي هي للاستثناء وهو حرف، فصار كل واحد من اسم الفاعل وغير المنصرف و"غير" بمعنى "إلا" مبنيا مع أنه معرب. **قلنا**: ليس المراد بالمناسبة مطلق المناسبة، بل المراد منها المناسبة المؤثرة في منع الإعراب، وفي الأسماء المذكورة وإن تحققت نفس المناسبة بمبني الأصل، لكن لم تتحقق فيها المناسبة المؤثرة في منع الإعراب وذلك، لأن **اسم الفاعل** بمعنى الماضي وإن أشبه وناسب بالفعل الماضي من حيث المعنى لكنه من حيث اللفظ مشابه ومناسب بالفعل المضارع في عدد الحروف والحركات والسكنات، واللفظ قوي بالنسبة إلى المعنى فتكون المناسبة المعنوية خفيفة بالنسبة إلى المناسبة اللفظية، مع أن الأصل في الاسم هو الإعراب. **وغير المنصرف** مشابه بالفعل مطلقا في وجود الفرعيتين فمشابهته بالفعل الماضي وإن اقتضى كونه مبنيا لكن مشابهته بالفعل المضارع يقتضي كونه معربا. **ولما** كان الأصل في الاسم هو الإعراب دون البناء لم يكن مناسبته بالفعل الماضي مؤ ثرة لوجود المعارض القوي **وأما غير** فإنه وإن كان مشابها بألا لكن لكونها لازمة الإضافة وهي مانعة عن البناء لم تكن مناسبة "غير" بإلا موثرة في منع الصرف.

بيان عدم انتقاض التعريف بمبني الأصل بثلاثة وجوه.

فإن قيل: تعريف المعرب غيرجامع، لأنه يصدق على مبني الأصل إذا ركّب مع العامل، لأنه يصدق عليه أنه مركب ولايشبه مبني الأصل، لأن الشيء لايشبه نفسه. **قلنا**: قدعرفت أن المراد من المركب في تعريف المعرب هو الاسم المركب، ومبني الأصل إما فعل أوحرف فلا يصدق التعريف عليه. **أونقول**: خروج مبني الأصل بطريق دلالة النص، وذلك لأن غيره لما صار مبنيا بمشابهته فيكون مبني الأصل مبنيا بالطريق الأولى، **أونقول**: في الجواب أنه لايصدق تعريف المعرب عليه لمشابهة بعض أفراد مبني الأصل بالبعض الآخر في كونه مبني الأصل، فإن له أفراد ثلثة، الماضي والأمر بغير اللام والحرف فلم يصدق عليه أنه لايشبه مبني الأصل.

بيان أن للمناسبة ست صور قد فصّلها صاحب" المفصل".

فإن قيل: ما هي المناسبة المؤثرة في منع الاعراب . **قلنا**: هي ما بينها العلامة الزمخشري في "المفصل" وهي ست صور. **الأولى**: تضمن الاسم معنى مبني الأصل مثل أين، فإنه يتضمن

معنى همزة الاستفهام. **والثانية**: شبهه له كالمبهمات، فإنها تشبه الحروف في الاحتياج إلى الصلة، أو الصفة أو الإشارة الحسية. **والثالثة**: وقوعه موقعه كنزال. **والرابعة**: مشاكلته للواقع موقعه كفجار. **والخامسة**: وقوعه موقع ما أشبهه كالمنادي المضموم، فإنه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو أدعوك. **والسادسة**: إضافته إليه كقوله تعالى ﴿من عذاب يومئذ﴾ في من قرأ بفتح الميم (**مبني الأصل**) أي المبني الذي هو الأصل في البناء.

بيان أن إضافة المبني إلى الأصل بيانية.

فإن قيل: المبني مضاف، والأصل مضاف إليه، ولابد من المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، ولامغايرة ههنا. **قلنا**: الإضافة ههنا بيانية، والمغايرة إنما هي في اللامية والظرفية.

بيان أن بين المبني والأصل نسبة العموم والخصوص من وجه، ومايكون فيه هذه النسبة تكون الإضافة بينهمابيانية.

فإن قيل: لانسلم أن إضافة المبني إلى الأصل بيانية، بل لامية، وذلك لأن الضابطة في الإضافة اللامية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموما وخصوصا مطلقا، بأن يكون المضاف أخص مطلقا والمضاف إليه أعم مطلقا، وههنا كذلك، لأن البناء أخص مطلقا والأصل أعم مطلقا، والضابطة في الإضافة البيانية أن يكون بينهما عموماوخصوصا من وجه وهو ههنا غيرموجود. **قلنا**: نسلم ما ذكرت من الضابطة ولكن لا نسلم أن بين الأصل والمبني عموما وخصوصا مطلقا بل بينهما عموما وخصوصا من وجه لأن المبني يكون أصلا وغيرأصل، وكذلك الأصل يكون معرباومبنيا فيكون بين المبني والأصل عموما وخصوصا من وجه، ويكون للعموم والخصوص من وجه ثلاث مواد، مادتان افتراقيتان، ومادة اجتماعية، **فالمادة** الاجتماعية مثلا هو مبني الأصل فإنه مبني، وكذا أصل **والمادة** الافتراقية من الأصل أي وجود المبني بدون الأصل كما في الأسماء المبنية، فإنها مبنية وليست بأصل، **والمادة** الافتراقية من جانب المبني بأن يكون أصلا ولايكون مبنيا كما في الأسماء المعربة، فإن الأصل في الأسماء هو الإعراب.

بيان وجه مخالفة ابن الحاجب عن الزمخشري في أخذ التركيب في تعريف المعرب

فإن قيل: صاحب" المفصل" العلامة الزمخشري لم يأخذ التركيب في تعريف المعرب وقد أخذه المصنف واعتبره فيه، والزمخشري قدوة النحاة فليكن المخالفة عنه لنكتة معتبرة.

قلنا: دفع هذا الإيراد والوصول إلى المراد موقوف على معرفة مقدمة و هي أن للمعرب معنيين، **معنى** لغوي، و **معنى** اصطلاحي: وموضع النزاع هو المعنى الاصطلاحي لا اللغوي، والمعنى

اللغوي هو ما أجري الإعراب على آخره، ففي المعنى اللغوي هم متفقون على أخذ التركيب فيه، لأن إجراء الإعراب على الآخر لايكون إلابعد التركيب، فلايمكن أن يعتبره البعض دون البعض، **ويعلم**: كون ما أجري الإعراب على آخره معنى لغويا من كون المعرب صيغة المفعول من أعربت الكلمة، لأن معنى أعربت الكلمة أجريت الإعراب عليها، فالمعنى الذي اختلف ابن الحاجب فيه عن الزمخشري هو معناه الاصطلا حي **وأيضا**: لا بد لمعرفة أخذ التركيب وعدم أخذه من معرفة ثلاثة أمور، **الأول**: نفس الصلاحية كا ستحقاق الإعراب، **والثاني** حصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية المذكورة، **والثالث**: وجود الإعراب بالفعل فالزمخشري اعتبر الأمر الأول في المعرب فعرفه بما يكون فيه مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب، والمصنف اعتبر الأمرالثاني وهو حصول الاستحقاق بالفعل مع الصلاحية، وحصول الاستحقاق لا يتحقق إلا بعد التركيب، فعرفه بالمركب الذي لم يشبه مبني الأصل، **بخلاف** المعنى الثالث، وهو وجود الإعراب بالفعل فذلك شيء لم يعتبره أحد في المعنى الاصطلاحي للمعرب، **ولماكان** للمصنف في المعرب مذهبا مستقلا فعرفه بما هو المعتبر عنده، فهذه هي النكتة لأخذ التركيب في تعريف المعرب ووجه الخلاف عن الزمخشري.

بيان الجنس والفصل في تعريف المعرب.

فإن قيل: إنه لابد في كل تعريف من الجنس والفصل، فما هو الجنس والفصل في تعريف المعرب. **قلنا**: الاسم في تعريف المعرب جنس شامل لكل من الأسماء، وقوله: "المركب" فصل خرجت به الأسماء المعدودة المفردة، وبقوله: "تركبيا يتحقق معه عامله" خرجت الأسماء المعدودة المضافة كغلام زيد، وبقوله: "لم يشبه مبني الأصل" خرجت الأسماء المركبة مع تحقق العامل فيها التي ناسبت بأحد المناسبات الستة بمبني الأصل.

بيان وجه العدول عن التعريف المشهور.

فإن قيل: المشهور في تعريف المعرب هو مايختلف آخره باختلاف العوامل، فالمصنف لِم لم يعرفه بهذا التعريف؟ بل عرفه بقوله: "المركب الذي لم يشبه مبني الأصل"، ولا يجوز العدول عن المشهور بين الجمهورمن غيرنكتة، بل هو خطأ عندالمحصلين، **قلنا**: لابد لفهم الجواب والوصول إلى ماهو الحق في هذا الباب من معرفة مقدمة تشتمل على خمسة أمور، **الأول**: أن الغرض من الشيء يكون متأخراعنه كمايدل عليه تعريفه وهو قولهم: "هو الباعث على الشيء المترتب عليه المتقدم عليه تصورا والمتأخر عنه تحققا" **والثاني**: أن الغرض من الشيء يكون غيره فإنه لوكان عينه لزم تقدم الشيء على نفسه كما هوظاهر. **والثالث**: أن

الشيء لايكون عبارة إلا عن مجموع أجزائه ، فلو توقف شيء على شيء آخر ، توقف ذلك الشيء الأول على كل واحد من أجزاء الشيء الثاني. **والرابع:** أن التوقف على المعرف(بالفتح) توقف على المعرف (بالكسر) لكون المعرف والمعرف شيأ واحدا ، والفرق بالتفصيل والإجمال **والخامس:** أن لحصول غرض علم النحو وهو "معرفة اختلاف الآخر باختلاف العوامل" ثلاثة طرق ،**الأول:** طريق التتبع، و هو تتبع لغة العرب وتفحصها فمن الناس من يحصل له الغرض المذكور بالتتبع، **الثاني:** طريق السمع من العرب فتعرف بذلك أحكامها، **والثالث:** تدوين علم النحو وتعلمها وتعليمها فيحصل الغرض المذكور بذلك ،ولكن المحتاج إلى هذا الطريق ليس إلامن لم يتيسرله الطريقان الأولان فإن العارف بالطريقين الأولين مستغني عن معرفة النحو ومصطلحاتهم من المبتدأ والفاعل والخبر وغير ذلك . **وإذا انتقشت** المقدمة المذكورة مع مااحتوت به من الأمور الخمسة. **فنقول:** في الجواب بفضل الله تعالى ملهم الصواب: أن وجه عدول المصنف عما هو المشهور أن الغرض من علم النحو الذي هو العلم المدون هومعرفة أحوال آخر الكلمة في التركيب بحكم الأمر الخامس من المقدمة ، ولماكان غرض مجموع علم النحو هو معرفة هذا الاختلاف يكون غرض الجزء منه وهوالمعرب أيضا معرفة هذا الاختلاف بحكم الأمر الثالث من المقدمة ، ويكون هذا الغرض وهو معرفة الاختلاف متأخرا عن المعرب بحكم الأمر الأول من المقدمة ،وكما يكون ذلك الغرض متأخرا عن المعرب كان متأخرا عن تعريف المعرب أيضا بحكم الأمرالرابع من المقدمة فلو عرف المعرب بما اختلف آخره إلخ لكان معرفة اختلاف الآخر الذي جعلتموه تعريفا للمعرب متقدما عن الغرض الذي هوأيضا معرفة اختلاف الآخر، ولما صار تعريف المعرب والغرض شيأ واحدا لزم تقدم الشيء على نفسه بحكم الأمر الثاني من المقدمة، وتقدم الشيء على نفسه اللازم من تعريف المعرب بما هوالمشهور محال، فالشيء الذي لزم منه ذلك وهو التعريف بما هو المشهور أيضا صار محالا، لأن استحالة اللازم يستلزم استحالة الملزوم، فالواجب أن يعرّف المعرب بغير ما عرّف به الجمهور لئلايلزم تقدم الشيء على نفسه ، فلهذا عرفه المصنف بقوله: " المركب الذي لم يشبه مبني الأصل"وجعل التعريف المشهور من جملة أحكامه وآثاره المترتبه عليه فقال: **(وحكمه)** أي من جملة أحكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب.

بيان أن إضافة الحكم إلى الضمير في قوله:"وحكمه" للجنس أوللعهد الذهني

فإن قيل: هذا الحكم لايصدق على زيد مثلا إذا ركّب مع العامل ابتداء، فإنه معرب مع أنه لم يوجد فيه الاختلاف لا في عامله ولا في آخره ، بل فيه حدوث الاعراب من السكون ، **قلنا:**

منشأ هذا الاعتراض كون إضافة الحكم إلى الضمير الراجع إلى المعرب للاستغراق، و الأمرليس كذلك لعدم صحته كما تبين في الاعتراض بل الإضافة للجنس الغير المعين فهو في قوة البعضية، **وللتنبيه** على هذا الأمر قال الشارح الجامي: من جملة أحكامه بإيراد من التبعضية ، **وقال** بعضهم: أن الإضافة للعهد الذهني، ولذا أتي الشارح بمن التبعيضية، كذا ذكره عبدالرحمن في حاشيته على الجامي.

فإن قيل: فما وجه اختيار هذا الحكم من بين الأحكام الثابتة للمعرب. **قلنا**: اختار هذا الحكم تنبيها على أن هذا حكم من أحكام المعرب، وليس تعريفا له كما ارتكبه الجمهور، ولهذا عدل المصنف عن تعريفهم وعرّفه بماعرّف.

بيان معاني الحكم مع بيان أن الحكم ههنا بمعنى الأثرالمرتب وهوأيضا معنى اصطلاحي لا لغوي كما قال صاحب تحريرسنبث

فإن قيل: الحكم يأتي على عدة معان. **الأول**: هوالأثرالمرتب على الشيء. **والثاني**: هو خطاب اللّٰه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين من حيث الاقتضاء والتخيير. **والثالث**: هوالمحكوم به . **والرابع**: هي النسبة. **والخامس**: هومجموع القضية. **والسادس**: هو الإذعان. **والسابع**: هو الانتساب. **والثامن**: إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة وقد بين الشاعر هذه الستة الأخيرة في الشعر أيضا فقال:

زمحكوم به إذعان و قضية ☆ زنسبت انتساب إدراك بروے

فأيها مراد ههنا. **قلنا**: قال العلامة التفتازاني ناقلا عن صدرالشريعة في التقسيم الثاني من التلويح تحت قوله: " الأعمال بالنيات" أن الحكم في اصطلاحات المتأخرين وأوضاع الفقهاء بمعنى الأثر الثابت بالشيء، وهذا هو المراد ههنا،ولهذا فسر الشارح الجامي الحكم بالأثر على طريق عطف التفسير حيث يقول: أحكام المعرب، وآثاره المترتبة عليه فالحكم بمعنى الأثرأيضا معنى اصطلاحي لا لغوي **فبطل** ماقال صاحب تحريرسنبث: أن المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي وهو الأثر المترتب على الشيء .**أقول**: بل الحكم في اللغة ليس بمعنى الأثر، بل هو فيها بمعنى المنع حيث يقول العلامة الفيومي في المصباح المنيرأن أصله المنع يقال: حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك .

بيان أن الإضافة في قوله: "وحكمه" إما ظرفية أولامية

فإن قيل: حكم الشيء أثره المترتب عليه واختلاف آخرالمعرب أثرالعامل، لا أثرالمعرب فكيف قال وحكمه ، أي حكم المعرب وأثره مع أنه ليس حكم المعرب وأثره، بل هوحكم

العامل وأثر، فإضافة الحكم إلى الضمير الراجع إلى المعرب غيرصحيح. **قلنا**: إضافة الحكم إلى ضمير المعرب بمعنى "في" مثل ضرب اليوم فكان معنى حكمه حكم فيه، ولاشك أن الاختلاف حكم في المعرب. **أونقول**: أن الإضافة في حكمه لامية أي بمعنى اللام والمعنى حكم للمعرب والإضافة لأدنى ملابسة، كما يقال: هذا طالب المدرسة مع أنه ليس طالب المدرسة، بل هو طالب العلم، إلا أنه أضيف الطالب إلى المدرسة لأدنى ملابسة وهوأنه يتعلم فيها ويدرس.

فإن قيل: إن حكم المعرب منقوض بحركة غلامي، لأنه اختلاف الآخر وليس بحكم للمعرب. **وأيضا** لانسلم أن الاختلاف حكم المعرب، بل حكمه الرفع والنصب والجر،لأن المعرب إما فاعل أومفعول به أومضاف إليه، والفاعل حكمه رفع، والمفعول حكمه نصب، والمضاف إليه حكمه جر. **قلنا**: الأحكام تختلف باختلاف الحيثيات، فكون الاختلاف حكما للمعرب إنما هومن حيث كونه معربا لامن حيثية أخرى، فخرج حركة غلامي، لأنها لم تلتحق به من حيث أنه معرب، بل من حيث أنه ما قبل ياء المتكلم، وصح كون اختلاف الآخرحكما للمعرب، **وكون** الرفع حكم الفاعل إنما هو من حيث كونه فاعلا لامن حيث أنه معرب، وكون النصب حكم المفعول به إنما هو من حيث كونه مفعولابه، لامن حيث أنه معرب، وكذا كون الجرحكم المضاف إليه إنما هو من حيث كونه مضافا إليه لامن حيث أنه معرب. **(أن يختلف آخره)** أي الحرف الذي هو آخرحروف المعرب.

بيان أن المراد من الآخرالحرف الذي هوآخرالمعرب، ونون التثنية والجمع كلمة مستقلة

فإن قيل: التثنية والجمع معربان مع أن آخرهما وهوالنون لايختلف باختلاف العوامل، بل هي مكسورة دائما في التثنية ومفتوحة في الجمع. **قلنا**: المراد بالآخرآخر حروف المعرب والنون ليست من آخرحروف المعرب، بل هي كلمة مستقلة.

فإن قيل: الآخر مقابل الأول والأوسط، فلما اختلف الآخر ينبغي أن يصير أولا أو أوسطا وليس الأمر كذلك. **قلنا**: المراد من لفظ: "الآخر" الحرف الآخر، فيختلف ذلك الآخر ذاتا أوصفة، وليس المراد اختلاف الآخر أن يختلف فيكون أولا أو أوسطا.

بيان أن اختلاف الآخرأعم من أن يكون ذاتا أوصفة مع بيان تعريف الاختلاف الذاتي والصفتي

فإن قيل : هذا الحكم لايجري على زيد في قوله: "جاء ني زيدورأيت زيدا ومررت بزيد"، فإن آخره هوالدال مع أنه لايختلف بنفسه باختلاف العوامل. **قلنا**:اختلاف الآخر أعم من أن يكون ذاتا أوصفة، فالمعرب بالحركة وإن لم يختلف ذاتا لكنه اختلف صفة.

والاختلاف الذاتي عبارة عن تبدل الحرف بالحرف. **والصفتي** عبارة عن تبدل الحركة بالحركة،

بيان أن المراد من الصفة التبعية في التلفظ.

فإن قيل: إطلاق الصفة على الحركة لايصح، لأن الصفة قائمة بالموصوف والحركة ليست قائمة بالحرف، بل قائمة بمن قام به الحرف وهو المتكلم لتكلمه بها. **ولأن** الصفة تكون محمولة على الموصوف ولايصح حمل الحركة على الحرف. **قلنا**: المراد من الصفة التبعية له في التلفظ، ولاشك أن التلفظ بالحركة لايمكن بدون التلفظ بالحرف بدون العكس، لأنه قد يتلفظ بالحرف بدون الحركة كالحرف الساكن.

بيان أن الاختلاف الذاتي أعم من أن يكون حقيقة أوحكما

فإن قيل : الاختلاف الذاتي منقوض بالتثنية والجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر، لأنهما معربان بالحرف مع أن آخرهما لم يختلف من حيث الذات. **قلنا**: الاختلاف الذاتي أعم من أن يكون حقيقة أوحكما، مثال الذاتي الحقيقي مثل جاء ني أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك ، **وأما** ما أوردت في معرض الاعتراض من التثنية والجمع مثل رأ يت مسلمين و مررت بمسلمين ففيهما وإن لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه موجود حكما ، لأن الياء بعد دخول الناصب علامة النصب حكما كما أنها بعد دخول الجارعلامة الجر حقيقة.

بيان أن الاختلاف الحقيقي أعم من أن يكون لفظا أوتقديرا

فإن قيل: إن في مثل جاء ني أبو الحسن و رأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن اختلاف ذاتي حقيقي، مع أنه لم تختلف منه الحروف الأواخر كماأختلفت في جاء ني أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك. **قلنا**: الاختلاف الحقيقي أيضا أعم من أن يكون لفظا كما في جاء ني أبوك ورأ يت أباك و مررت بأبيك ، أوتقديرا كما في مثل جاء ني أبوالحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن، والاختلاف الذاتي الحقيقي اللفظي ظاهر، وأما الاختلاف الذاتي الحقيقي التقديري فلأن الياء قد حذفت بالتقاء الساكنين.

بيان معنى الاختلاف الحقيقي والحكمي

فإن قيل : مامعنى التبدل الحقيقي والحكمي؟ **قلنا**: **معنى** الاختلاف الحقيقي أن يتبدل ذات الدال على الفاعلية والمفعولية والإضافة ،وبالضرورة إذا تبدل الدال تبدلت دلالته أيضا كما في جاء ني أبوك ورأيت أباك، فإنه إذا تبدل الواوبالألف تبدلت الذات وتبدلت الدلالة معه أيضا ، فإنه الآن يدل على المفعولية ،**ومعنى** التبدل الحكمي تبدل الدلالة المقصودة على الفاعلية والمفعولية والإضافة مع بقاء ذات الدال مثلا الفتحة في رأيت أحمد ومررت بأحمد باقية على

باقية على حالها، ودلالتها في حالة النصب على المفعولية، وفي حالة الجر على الإضافة.

بيان أن الاختلاف الذاتي الحكمي أعم من أن يكون لفظا أوتقديرا.

فإن قيل: إن في مثل رأيت مسلمي البلد ومررت بمسلمي البلد اختلاف ذاتي حكمي، **أما** كونه ذاتيا فلأن الإعراب فيه بالياء وهو حرف. **وأما** كونه حكما فلأن النصب والجر كلاهما بالياء مع أنه لم يختلف آخره مطلقا. **قلنا:** الاختلاف الذاتي الحكمي أيضا أعم من أن يكون لفظا وهو ظاهر كما في التثنية والجمع أو تقديرا كما في رأيت مسلمي البلد و مررت بمسلمي البلد فإن الياء فيهما مقدرة حذفت لأجل التقاء الساكنين.

بيان أن الاختلاف الصفتي أعم من أن يكون حقيقة أوحكما.

فإن قيل: إن الاختلاف الصفتي منقوض بمثل غير المنصرف في حالة النصب والجر، لأنه معرب بالحركة ولم يختلف آخره من حيث الصفة. **قلنا:** إن الاختلاف الصفتي أعم من أن يكون حقيقة أوحكما مثال الصفتي الحقيقي، مثل جاء ني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد، وفي غير المنصرف في مثل جاء نيأحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد وإن لم يوجد الاختلاف حقيقة لكنه موجودحكما، لأن الفتحة بعد دخول الجار علامة الجرحكما كما أنها علامة النصب بعد دخول عامل النصب حكما.

بيان أن الاختلاف الصفتي الحقيقي أعم من أن يكون لفظاأوتقديرا.

فإن قيل: اختلاف الآخر في مثل هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا صفتي حقيقي، مع أنه لم يختلف حركات الأواخركما كان في جاء ني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد، **فإنه قد** اختلفت فيه الحركات. **قلنا:**إن الاختلاف الصفتيالحقيقي أيضا أعم من أن يكون لفظاكما في جاء ني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد أوتقديرا كمافي جاء ني عصاورأيت عصا ومررت بعصا.

بيان أن الاختلاف الصفتي الحكمي أعم من أن يكون لفظا أوتقديرا

فإن قيل: إن في مثل رأيت حبلى ومررت بحبلى اختلا ف صفتي حكما، أما كونه صفة فلكون الإعراب فيه بالحركة، وأماحكمًا فلكون النصب والجر في كليهما بالفتحة لكونه غيرمنصرف مع أنه لم يختلف مطلقا. **قلنا:** الاختلاف الصفتي الحكمي أيضا أعم من أ ن يكون لفظاكماكان في أحمد أوتقديرا كما في حبلى، فإن الفتحة فيها تقديرية. (**باختلاف العوامل**) أي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل، فالباء سببية، وفي بعض النسخ جاء اللام مكان الباء فاللام حينئذ للوقت.

فإن قيل: لانسلم أن الاختلاف حكم المعرب ،لأنه يوجدفي المبني أيضا كما إذا قال

السائل : أجاء زيد فقال: المجيب: من (بضم النون) تبعا لضم زيد وهكذا في حالتي النصب والجر، فإن من في هذه الأمثلة مبني ، مع أنه يختلف آخره باختلاف العوامل أي المؤثرات، وهي حركات زيد. **قلنا**: المراد من العوامل العوامل الداخلة عليه ، وحركات دال زيد ليست بداخلة على "من" ، لأن زيدا مذكور في السؤال ومن في الجواب ،وكم من بعد بينهما.

بيان أن المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل لا في الاسمية والفعلية والحرفية مع جواب آخر

فإن قيل : حكم المعرب هذا منقوض بمثل قولنا: " إن زيدا مضروب وإني ضربت زيدا وإني ضارب زيدا"، فإن العوامل قداختلفت بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر زيد لم يختلف فأنى المخلص؟ **قلنا**: المراد من الاختلاف الاختلاف في العمل، وعمل كل هذه العوامل واحد ،وهو النصب وإنما الاختلاف فيه بحسب الذات أي الاسمية والفعلية والحرفية . **أونقول**: لانسلم أن آخر المعرب في هذه الأمثلة غير مختلف، لأن نصب زيد في إن زيدا مضروب غير النصب الذي هوموجود في إني ضربت زيدا، فإن الأول أثر العامل الحرفي والثاني أثر العامل الفعلي والثالث أثر العامل الاسمي.

فإن قيل: لانسلم أن آخرالمعرب يختلف باختلاف العوامل، فإن زيدا في مثل جاء ني زيد مختلف آخره لأجل أنه كان قبل دخول العامل ساكنا فصاربعد دخول العامل متحركا ، وليس العامل مختلفا. **قلنا**: زيد قبل دخول العامل مبني، ومرادنا باختلاف الآخر اختلاف آخر المعرب، ولاريب في أن اختلاف العوامل سبب اختلاف آخر المعرب.

بيان فائدة قوله: "باختلاف العوامل" مع الرد على بعض الشارحين

فإن قيل: لم قيد المصنف اختلاف الآخر باختلاف العوامل. **قلنا**: قوله: "باختلاف العوامل" احتراز عن اختلاف الآخر في مثل ياغلامي، لأن الاختلاف فيه ليس من أحكام المعرب، بل حكم المعرب فيه تقديري كما في حبلى فتذكر فقد ذكرناه. **وقال** بعض الشارحين: إن المصنف احترز بقوله: " باختلاف العوامل"عن اختلاف آخر كلمة: " من" الواقع في مثل من الرجل، من ابنك، ومن زيد، لأن الاختلاف الواقع فيه ليس حكم المعرب، **لكن** لاحاجة إلى قول هذا البعض، لأن المصنف ههنا في صدد بيان حكم اسم المعرب، فلاحاجة إلى إخراج اختلاف آخر "من" فإنه حرف ، والحرف قد خرج بإضافة الحكم إلى المعرب في قوله: "وحكمه" والمخرَج لايُخرج. **ثم أجاب** البعض عنه أن مراد بعض الشارحين بلفظة: " من" "من" الاستفهامية لاكلمة: "من" التي هي حرف. **لكنه** تأويل فاسد، لأن "من" الاستفهامية

أيضا مبنية والغرض بيان حكم المعرب. **فالجواب** الصواب هوأن قوله: " باختلاف العوامل" لإخراج مثل ياغلامي كماذكرناه أولا.

بيان أن اللام في قوله: "العوامل" للجنس الذى تبطل به الجمعية

فإن قيل: قوله: "العوامل" جمع، وأقل الجمع ثلاثة، فيلزم منه أن لايتحقق معرب إلا باختلاف ثلاثة عوامل. **قلنا:** المراد بالعوامل جنس العامل لبطلان الجمعية بدخول لام الجنس

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون اللام للعهد، أوللاستغراق. **قلنا:** ذلك لأن اللام الداخلة على الجمع الذي لايكون هناك قصد العهد ولاإرادة الاستغراق يكون للجنس.

دفع مايقال: أن فاعل لايجمع على فواعل فلايصح جمع العامل بالعوامل

فإن قيل: كون العوامل في قوله: "باختلاف العوامل"جمع عامل غيرصحيح، لأن فاعل لايجمع على فواعل. **قلنا:** وزن فاعل على قسمين صفتي واسمي، **والصفتي** لايجمع على فواعل. **والاسمي** يجمع عليه وهو ههنا اسمي مثل تابع وتوابع وكاهل وكواهل. **أونقول:** لانسلم أن عوامل جمع عامل، بل هوجمع عاملة كقول رسول الله ﷺ :" ليس في العوامل والحوامل صدقة "والعوامل والحوامل فيه جمع عاملة وحاملة، لأن العامل قلما يكون غيركلمة فيطابق الصفة بالموصوف. **ولكن** هذا القول ضعيف، لأن النحاة لايستعملون العاملة، بل يستعملون العامل. **أونقول** في الجواب: أن المصنف تبع صاحب الصحاح و هو يجوّز جمع الفاعل الصفتي أيضا باالفواعل كالصاحب بالصواحب.

بيان أن هذا الحكم من الخواص الشاملة أوغيره

فإن قيل: إن بعض الأسماء التي لا تشبه مبني الأصل إذا ركبت مع عاملها ابتداء لاتختلف آخرها ولاعواملها مثل جاء ني زيد، بل يحدث إعراب في الآخر بدخول العامل، فلايصدق الحكم المذكور على زيد مع أنه معرب. **قلنا:** إن للمعرب أحكاما كثيرة، وإنما ذكرنا ههنا حكما واحدا فقط، ولم نقل بشمول هذا الحكم لكل معرب، والموجود ههنا حكم آخرمنها و هو حدوث الإعراب.

فإن قيل: حكم الشيء خاصة له فكيف يخلو معرب من الحكم المذكورههنا. **قلنا:** نعم ولكن الخاصة قسمان، **خاصة شاملة:** وهي التي تعم جميع أفرادها مثل الكاتب بالقوة للانسان، **وخاصة غيرشاملة:** وهي التي تتحقق في بعض أفرادها مثل الكاتب بالفعل للانسان، والموجود ههنا هي الخاصة الثانية الغير الشاملة، ولهذا قال الشارح الجامي غاية الأمر أن هذا الحكم لايكون من خواصه الشاملة.

فإن قيل: لما ذا عد حدوث الإعراب من أحكام المعرب. **قلنا**: زيد في جاءني زيد معرب بالاتفاق مع أن المتحقق فيه هوحدوث الإعراب، وليس فيه اختلاف الآخر لاختلاف العوامل، فاتفاق النحاة وإجماعهم دليل على كونه حكما من أحكام المعرب، وإن لم يتعرض له المصنف **وقال** بعض العلماء: يمكن أن يكون هذا من الخواص الشاملة، وذلك بأن يكون معنى قوله: "وحكمه أن يختلف آخره إلخ" أن حكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل المختلفة في العمل على تقدير دخولها عليه، فيكون المعتبرحينئذ صلاحية اختلاف الآخر باختلاف العوامل، لاعين اختلاف الآخر، ولايخفي أن هذا المعنى من الخواص الشاملة، لأن كل فرد من أفراد المعرب يصلح أن يختلف آخره باختلاف العوامل على تقدير دخولها عليه.

فإن قيل: فلم لم يتعرض له الشارح الجامي. **قلنا**: لأن المتبادر من قوله: "وحكمه" هو اختلاف الآخر بالفعل لاالصلاحية والقوة فاكتفي بماهو المتبادر. **(لفظا أوتقديرا)**

بيان وجه إعراب قوله: "لفظا أوتقديرا" بالتفصيل.

فإن قيل: ماوجه نصب قوله: "لفظاوتقديرا". **قلنا**: نصبهما **إما** على سبيل التمييز عن نسبة يختلف إلى آخره ، **وإما** على سبيل المصدرية.

فإن قيل: لايصح النصب على سبيل التمييز، لأن التمييز عن النسبة إما فاعل إذا كان التمييز عن نسبة الفعل إلى الفاعل ، أومفعول إذا كان التمييز عن نسبة الفعل إلى المفعول، وفاعل قوله: "يختلف آخره" لفظ الآخرلا قوله: "لفظاوتقديرا". **قلنا**: يصح النصب على التميز. **وماقيل**: أن التميز عن النسبة إما فاعل أومفعول فليس معناه أنه يكون فاعلا ومفعولا في ظاهرالعبارة ، وإلا لم يبق التمييز منصوبا على وجه التمييز، لأن الفاعل مرفوع ، والمفعول وإن كان منصوبا إلا أن نصبه على وجه المفعولية لاعلى وجه التمييز، بل معناه أنه فاعل أومفعول في المعنى، ولوردت العبارة وجعل في اللفظ فاعلا أومفعولا لكان صحيحا، والأمر ههنا كذلك، فإنه إذا غيرنا العبارة وجعلناه فاعلا كان صحيحا مثل أن نقول: وحكمه أن يختلف لفظ آخره أوتقديرآخره.

فإن قيل: نصبه على سبيل المصدرية أيضا غير صحيح، لأن الشرط في المفعول المطلق أن يشتمل الفعل المذكورعليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ، ويختلف مشتمل على الاختلاف لاعلى "لفظا وتقديرا". **قلنا**:نصبه على المصدرية أيضا صحيح بتقديرالمضاف ، فتقديره أن يختلف آخره اختلاف لفظ أوتقدير، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون منصوبا على أن يكون خبرا للفظ: "كان" المحذوفة والتقدير هكذا أي سواء كان لفظا أوتقديرا. **قلنا**: لم يجز ذلك لأن لفظا وتقديرا يكونان على

هـذا التـقدير تفصيلا للعوامل، فينحصر العامل في اللفظي والتقديري وهو باطل، لأن العامل غير منحصر فيهما، بل هوقد يكون معنويا أيضا.

بيان تعريف الإعراب بعدالفراغ عن تعريف المعرب

ولما فرغ المصنف من تعريف المعرب شرع في تعريف الإعراب فقال: (**الإعراب ما**) أي حركة أوحرف (**اختلف آخره**) أي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا أوصفة (**به**) أي بتلك الحركة أو الحرف.

بيان وجه تقديم المعرب على الإعراب.

فإن قيل: لم قدم المعرب على الإعراب، والحق أن يقدّم الإعراب عليه، وذلك لأن معرفة المشتقات منوطة بمعرفة مباديها ومصادرها، فيجب أن يعرف الإعراب أولا، لأنه مبدء المعرب ومصدره فيحصل منه معنى المعرب بنفسه. **وأيضا** المصدرمقدم على المشتقي فكان الأنسب أن يقدم تعريفه أيضا.

قلنا: نسلم أن الإعراب مصدر وهوأحق بالتقديم من المشتقي لكنه ههنا ليس بالمعنى المصدري، بل هو ههنا اسم وضع لما اختلف آخره به. **ولما ثبت** كون الإعراب اسما لا مصدرا لم يتوجه ما قلت: أن المصدر مقدم على المشتقي، فكان الأنسب أن يقدم تعريفه أيضا، لأنه ليس بالمعنى المصدري، بل المعرب مقدم في الوجود على الإعراب، والإعراب يعرضه بعد دخول العامل فيكون الإعراب فيه متأخرا عنه في الوجود، فكان الأنسب أن يعرف المقدم في الوجود عليه.

وأيضا: الإعراب يظهر وجوده في آخر المعرب، لأن محل الإعراب هو الآخر، والملحق بآخر الشيء ينبغي أن يعرف متأخرا عن ذلك الشيء.

البحث في تعيين المراد من كلمة: "ما" الواقعة في تعريف الإعراب.

فإن قيل : تعريف الإعراب غيرمانع لصدقه على العامل والمعنى المقتضي للإعراب والإسناد والمتكلم والتكلم، لأن كل واحد من هذه الأمورسبب لاختلاف الآخر. **قلنا**: المراد بكلمة: "ما" حركة أوحرف، والأشياء المذكورة ليست من قبيل الحرف والحركة.

فإن قيل: المراد من كلمة: "ما" لايخلو إما الحركة فقط، أو الحرف فقط، أومجموعهما فعلى الأول لايكون جامعا لخروج ما يكون بالحرف، وعلى الثاني أيضا لايكون جامعا لخروج مايكون بالحركة، وعلى الثالث وإن لم يلزم منه عدم الجامعية إلا أنه يلزم منه إرادة أفراد مختلفة من لفظ واحد، وهو لايجوز كما أن المشترك لايجوز أن يراد منه معنيان في وقت واحد، **قلنا**: المراد من كلمة: "ما" الحركة على حذف المعطوف أي حركة أوحرف فقول الشارح الجامي:

" أي حركة " تفسير " ما" وقوله: " أوحرف " بيان المعطوف، وكلمة: " أو" للتقسيم لا للترديد فلا يرد الاعتراض.

فإن قيل: الإعراب أعم، والحركة أوالحرف أخص فكان هذا تفسير الأعم بالأخص، وذلك مجاز لابد له من قرينة. **قلنا:** القرينة الحالية والمقالية موجودة، أماالقرينة الحالية فهو شهرة أمر الإعراب بأنه حركة أوحرف وأما المقالية، فهو مايأتي في مبحث ضبط إعراب الأسماء من أن الإعراب إماحركة أوحرف.

فإن قيل: خروج ماعدا العامل بكون "ما" الموصولة عبارةً عن الحركة والحرف وإن صح لكن لايصح خروج العامل به وذلك لأن الباء الجارة مثلا في قولنا: " مررت بزيد" يصدق عليها تعريف الإعراب، لأن آخر زيد قد اختلف به، وكذلك أمر سائر الحروف العاملة، ولذا لايصح قول الشارح الجامي: "وحين يراد بما الموصولة الحركة أو الحرف لايرد العامل والمقتضي"، لأن المقتضي وإن خرج لكن لايصح خروج العامل مطلقا كما قلنا آنفا. **فقال البعض** في الجواب: أن المراد من الحروف الحروف المباني لا المعاني فتخرج حينئذ الحروف العاملة كالباء وغيرها، لأنها من حروف المعاني، **ولكن** هذا الجواب ضعيف، لأن كلمة ما ههنا جنس، والجنس يجب أن يكون عاما لجميع أفراده، وقد أريد به الحروف المباني فقط لاالمعاني. **وقال** البعض أن الجواب الحسن ههنا هوأن نقول: أن كلمة: " أو" في قوله: "الحركة أوالحرف" تقتضي مقابلة المعطوف بالمعطوف عليه، والمعطوف ههنا هوالحرف، والمعطوف عليه الحركة، وكمال التقابل هو أن توجد السببية والمسببية لاختلاف آخرالمعرب في الحرف كما كانت في الحركة، وهذه المقابلة الكاملة لاتعقل إلافي الألف والواو والياء في مثل جاء ني أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك، لأن اختلاف الآخركما يظهر بوجود الحركة يظهر بمجرد وجود هذه الحروف الثلاثة، فتحققت المقابلة الكاملة بين الحركة والحرف بخلاف الباء الجارة الواقعة في مررت بزيد، فإنها ليست بهذه المثابة، فإن اختلاف الآخر لايظهر بوجودها، ويخرج العامل والمقتضي وغيرهما بهذا التقرير من حد الإعراب.

جواب من الجامي بحيث لا يرد عليه أي اعتراض

ولما كان في الجواب بإرادة الحركة والحرف من " ما " الموصولة اعتراض وفي الجوابين عنه تخصيص " ما" الموصولة ببعض الأفراد. **أجاب** عنه الشارح الجامي بجواب لايرد عليه اعتراض، وهوأن القيد المخرج للعامل وغيره من تعريف الإعراب هي الباء السببية في قوله: "به " وتبقي " ما" الموصولة حينئذ على عمومها فيراد بها الشيء فيدخل فيه كل شيء وهو

المناسب بكلمة: " ما" الواقعة في مقام الجنس. **وجه الخروج** أن الباء للسببية، والمتبادر من السبب هو السبب القريب، والسبب القريب لاختلاف الآخر هو الإعراب فتخرج به الأسباب البعيدة من العامل وغيره. **والسبب القريب** ما يكون بلا واسطة، **والبعيد** مايكون بواسطة، **والترتيب** في الأسباب هوأن العامل سبب لحصول الاختلاف، وهو سبب لحصول المقتضي وهو سبب لحصول الإعراب وهو سبب قريب لاختلاف الآخر، فكان العامل سبباله بوسائط، والإسناد بواسطتين، والمقتضي سبب بواسطة واحدة، والإعراب سبب بلاواسطة، فكان هذا قريبا.

بيان فائدة التقييد بقوله: "من حيث أنه معرب"

فإن قيل: دخل في تعريف الإعراب حركة غلامي، لأن غلاما بسبب إضافته إلى ياء المتكلم صار مكسورا فاختلف آخره بالكسرة مع أنها ليست بإعراب، وكذا جر الجوار في مثل قوله تعالى﴿ وامسحوا برؤسكم وأرجلكم ﴾ بجر الأرجل. **قلنا:** قيد الحيثية مراد في التعريف فيكون التقدير اختلف آخره من حيث هو معرب، واختلاف الغلام بالكسرة ليس من حيث أنه معرب بل من حيث أنه ماقبل ياء المتكلم إذ الياء تقتضي كسرة ماقبلها. **وجرالجوار** ليس من حيث أنه معرب، بل من حيث أنه جار لقوله: "رؤسكم".

فإن قيل: قال الجامي ههنا: أنه معرب على اختيارالمصنف فما هوالاختلاف ههنا.

قلنا: إنما قال معرب على اختيارالمصنف، لأن النحاة قد اختلفوا في أن غلاما في قوله: "غلامي" المضاف إلى ياء المتكلم هل هو مبني أومعرب. **فقال البعض:** أنه مبني، **وجه البناء** هو أنه مضاف إلى المبني وهوياء المتكلم والإضافة إلى المبني أيضا من أسباب البناء، **وقال المصنف:** هومعرب وليس بمبني، لأن علة البناء هو الإضافة إلى مبني الأصل، لا الإضافة إلى مطلق المبني.

دفع مايرد أن اختلاف الآخر لايحصل إلابحركتين

فإن قيل: اختلاف اخرالمعرب لايحصل إلابحركتين، إذالحركة الأولى لايحصل بسببها اختلاف آخرالمعرب، بل اختلاف آخر المبني، لأن الاسم قبل تحقق الحركة الأولى مبني لا معرب، فينبغي أن لا تكون الحركة الأولى إعرابا، **قيل** في الجواب: أن المراد بالسبب القريب ماله نوع تأثير في اختلاف الآخر فتدخل الحركة الأولى، لأن لها نوع تأثير في اختلاف آخر المعرب، لأن الحركة الثانية لاتوجب اختلاف آخره إلا بعد تحقق الأولى، **و يمكن** أن يجاب: أن الحركة الأولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها أنها ممااختلف آخره به، لأن الاسم بعد تحققها معرب أي مركب لم يشبه مبني الأصل اختلف بها

آخرالمعرب من السكون إلى الحركة، وإن لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون إلى الحركة، ونظيره مايقال: أرضعت هذه المرأة هذا الشاب، فإن هذا الكلام صادق وإن لم يكن الرضيع شابا في حال الإرضاع، فكذا ههنا يصدق على الحركة الأولى أنها اختلف بها آخرالمعرب من السكون إلى الحركة، وإن لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون (**ليدل**)الاختلاف أو مابه الاختلاف.

بيان أن صحة إرجاع ضمير قوله: "ليدل"إلى قوله:"الاختلاف أوما به الاختلاف" مبني على الاختلاف في تعريف الإعراب

فإن قيل: لم صح كون مرجع ضمير قوله: "ليدل" قوله: " الاختلاف أوما به الاختلاف". **قلنا**: في صحة كون المرجع الاختلاف أو مابه الاختلاف إشارة إلى اختلاف المذهبين، مذهب المتقدمين و مذهب المتأخرين. **فمذهب** المتقدمين هو أن الإعراب عبارة عن الاختلاف، ولهذا عرفوا الإعراب بقولهم: " هوأن يختلف آخره باختلاف العوامل"، بدليل أن الإعراب ضد البناء، والبناء عبارة عن عدم الاختلاف، فيكون الإعراب عبارة عن الاختلاف، **ومذهب** المتأخرين: أن الاعراب عبارة عما به الاختلاف إذ الاعراب علامة، والأصل في العلامة أن تكون محققة موجودة، والمحقق الموجود هو ما به الاختلا ف لا الاختلاف، **لكن** المذهب الثاني أولى من الأول، لأنه عند كون الإعراب عبارة عن نفس الاختلاف يلزم وجود بعض الأسماء المعربة بدون الاختلاف، كالأسماء المعدودة عند تركيبها مع عاملها ابتداء، فإنها معربة بدون الاختلاف، لأن الاختلاف عبارة عن تبدل حركة بحركة، ولم يوجد فيها ذلك.

بيان أن قوله:"ليدل" هل هو جزء من التعريف أم لا؟ مع رد أجوبة الرضي والهندي والبعض ومع بيان أولوية جواب الجامي

فإن قيل: قوله: " ليدل" لا يخلو إما أن يكو ن داخلا في التعريف أولا، فإن كان داخلا فلابد أن يكون للاحتراز، لأن القيود الداخلة في التعريف لابد أن تكون للاحتراز، وإن كان غير داخل فذكره مستدرك. **قلنا**: قوله: " ليدل" متعلق بقوله :" اختلف آخره"، فيكون من متعلقات التعريف وأجزائه يحصل به الاحتراز عن مثل حركة غلامي، لأنها ممااختلف به آخر المعرب، لأن غلامي معرب على اختيار المصنف ابن الحاجب لكنها لا تدل على معنى من المعاني المذكورة، فتخرج بهذا القيد، وهذا ماأجاب به الرضي والقاضي شهاب الدين الهندي. **وقيل** في الجواب أن قوله: " ليدل" ليس بجزء من التعريف بدليل قوله في الأمالي شرح الكافية: " ليس هذا من تمام الحد "بل هي جملة مستانفة وقعت في جواب سوال السائل كأنه سئل ما

الفائدة في وضع الإعراب ؟ فقيل: وضع ليدل على المعاني المعتورة عليه ، فاللام في قوله: "ليدل" متعلق بالوضع المفهوم من فحوي الكلام، **وأيضا** يدل على عدم كونه جزء من التعريف هوأنه لا يفيد الجمع والمنع لحصولهما بما عداه من الأجزاء، وأجزاء التعريف لا تكون إلا للجمع أو المنع، **أقول**: هذان الجوابان بعيدان عن الفهم، **أما الأول**: فلأن مثل حركة غلامي قد خرجت من قبل بقيد "من حيث أنه معرب" فلاحاجة إلى إخراج المخرج، **وأماالثاني**: فلأن مقصود المصنف ههنا بيان المعنى العرفي للإعراب، ولاتعلق له بالوضع أصلا حتى يكون متعلقا بالوضع المفهوم من فحوي الكلام، بل الظاهر المتبادر إلى الفهم كونه متعلقا بقوله: "اختلف"، **فالجواب** الأنسب بهذا المقام، هوأنا لا نسلم أن جميع القيود المأخوذة في التعريف للجمع، بل ربما تذكر القيود في التعريف لفائدة أخرى غير الجمع والمنع كما في قول صاحب الزنجاني: "التصريف في اللغة التغير، وفي الا صطلاح تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها"، **والمراد** من قوله في أمالي الكافية، بأنه ليس من تمام الحد هوأنه ليس من قيوده الجامعة والمانعة التي تُدخِل وتُخرِج، بل هو من القيود التي تكون لفائدة أخرى، لأنه نفي كونه من تمام الحد لامن نفس الحد، وهي ههنا التنبيه على فائدة اختلاف وضع الاعراب، وحينئذ هو متعلق بقوله: "اختلف"، ولاحاجة إلى التعلق بالوضع المفهوم من فحوي الكلام.

فإن قيل: لايصح إرجاع الضمير في قوله: "ليدّل" إلى الاختلاف، لأنه يلزم حينئذ أن يكون الإعراب عبارة عن الاختلا ف لا ما به الاختلاف، كما هو مذهب المتأخرين مثل صاحب "المصباح". **قلنا**: إرجاع الضمير إلى الاختلاف صحيح، ولكن تكون النسبة إليه بطريق أدنى الملابسة، فإن ما به الاختلاف سبب للاختلاف، ويجوز نسبة فعل السبب إلى مسببه بناء على التعلق بين السبب والمسبب والملابسة بينهما، ولهذا عرف المصنف الإعراب بقوله: "ما اختلف آخره به"، لا ما اختلف آخره كما قال صاحب "المصباح".

بيان ثلاثة وجوه لترجيح تعريف الإعراب بقوله: "ما اختلف" كما فعل المصنف على التعريف باختلاف الآخر كما اختاره بعض المتأخرين

فإن قيل: لم اختار المصنف هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين. **قلنا**: الاختلاف أمر انتزاعي لاوجود له في الخارج، ومابه الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج أولى بأن يكون علامة، كما قال المصنف في شرحه: إنما اخترتُ هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين، لأن الاختلاف ليس موجودا في الخارج، وما به الاختلاف موجود فيه، والموجود

في الخارج أولى بأن يجعل علامة انتهى. **أونقول**: في الجواب لو كان الاختلاف إعرابا لزم عدم تحقق الإعراب في الاسم الذي ركب ابتداء، لأن الاختلاف عبارة عن تحول حركة أوحرف إلى غيره، **أونقول**: إن الإعراب هو الذي يو ضح المعاني ويزيل فساد الالتباس، والحركات والحروف بأنفسها تزيل الالتباس فهما في الحقيقة إعراب لا الاختلاف. **(على المعانى)** وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة.

رد على الشيخ الرضي حيث فسر المعاني بكون الاسم عمدة وكون الاسم فضلة

فإن قيل: لم فسر الشارح الجامي قوله:" المعاني" بالفاعلية والمفعولية والإضافة. **قلنا**: في تفسير المعاني بالفاعلية إلخ رد على الشيخ الرضي حيث قال: إن المعاني عبارة عن كون الاسم عمدة وكون الاسم فضلة بلا واسطة أو بالواسطة، **وجه الرد** أن المعاني لو كانت عبارة عن الكونين المذكورين لزم التدافع في كلام المصنف، لأن المفهوم من المعاني حينئذ في قوله: "على المعاني" الكونان المذكوران، والمفهوم من قوله: " فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة " أن المعاني عبارة عن الفاعلية والمفعولية والإضافة **(المعتورة عليه)** على صيغة اسم الفاعل صفة للمعاني، وقوله:"عليه" متعلق بقوله: " المعتورة" يعني أن يدل الاختلاف أوما به الاختلاف على المعاني التي تعرض لاسم المعرب.

فإن قيل: المعتورة اسم الفاعل من الاعتوار متعد بالذات لاحاجة لتعديته إلى كلمة على. **وأيضا** إنما تاتي صلته حرف اللام لا كلمة: " على". **قلنا**: تعلق قوله: "عليه" بقوله: " المعتورة" مبني على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء، والورود والاستيلاء لازمان غير متعديين، وتأتي صلتهما كلمة : " على".

تعريف التضمين

فإن قلت: ماهو التضمين. **قلنا**: التضمين جعل فعل أوشبه فعل في ضمن فعل أو شبه فعل آخر بحيث أن يعطي للمتضمن (بالكسر) عمل المتضمن (بالفتح) ويكون المتضمن (بالكسر) أصلا والمتضمن (بالفتح) حالا في بعض الأحيان وبالعكس في بعضها.

فإن قلت: فما هو التقدير ههنا على طريق التضمين. **قلت**: تقدير الكلام ههنا أن نقول: ليدل على المعاني المعتورة حال كونها واردة على المعرب، أو ليدل على المعاني الواردة على المعرب حال كونها معتورة.

فإن قيل: ما هي القرينة على كون المعتورة متعديا غير لازم، وأيضا ما معنى الاعتوار. **قلنا**: يقال: اعتوروا الشيء وتعاوروه إذا تداولوه أي أخذه جماعه واحدة بعد واحدة على

سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع. **ومعنى المناوبة** أن يأخذه كل جماعة على نوبتها، **ومعنى البدلية** أن يأخذه كل جماعة لا على سبيل الجتماع. **فعلم** من نقل قول العرب هذا جواب كل واحد من السؤالين. **أما من الأول**: فلأن قوله:"اعتوروا الشيء" قرينة على أن المعتورة متعد بالذات ، لأنه لو لم يكن متعديا بالذات لم يأت مفعول الاعتوار بدون حرف الجر، لكن التالي باطل فالمقدم مثله، **وأما من الثاني**: فأيضا علم ذلك من هذا القول، لأن معنى الاعتوار أخذ الشيء بعد الآخر بطريق المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع.

فإن قيل: فلم وضع الإعراب لحصول الغرض المذكور مختلفا منقسما إلى علامات مختلفة، رفع ونصب وجر، ولم لم يكتفوا بعلامة واحدة فقط. **قلنا**: قد علم من بيان معنى الاعتوار الذي ذكرناه آنفاحل هذه العقدة أيضا، لأنه إنما كانت المعاني المقتضية للإعراب متعاقبة تلحق آخر المعرب على نوبة نوبة لا تجتمع عليه لأجل تضادها، فإن كلامنها ضد الأخرى، فوجب أن تكون العلامات الدالة عليها أيضا متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتدل على تلك المعاني.

بيان أن اللام في قوله: "ليدل" للعلة الغائية مع تعريف العلل الأربع المادية والصورية والغائية والفاعلية.

واعلم: أن اللام الداخلة على قوله: "ليدل" للعلة الغائية.

فإن قيل: ما هي العلة الغائية. **قلنا**: العلل على أربعة أقسام، علة غائية، وعلة مادية، وعلة فاعلية، وعلة صورية. **أما العلة الغائية** فهوالخارج غير مصدرله بل لأجله يصدر الفعل عن المُصدِر كجلوس السلطان على السرير، **والمادية هو** ما يكون جزء من المعلول ويحصل معه بالقوة، كالخشب للسرير، **والصورية** ما يكون جزء من المعلول ويحصل معه بالفعل، كالهيئة للسرير **والفاعلية** ما يكون خارجا عن المعلول مصدرا له كالنجار للسرير.

بيان علة عدم مطابقة الصفة بالموصوف في قوله:"المعاني المعتورة"

فإن قيل: قد ثبت أنه لا بد من المطابقة بين الصفة والموصوف ، فلا يصح توصيف المعاني بالمعتورة فإنه توصيف الجمع بالمفرد. **قلنا**: ههنا ضابطة وهي أن الفعل أوالصفة إذا أسندت إلى ضمير الجمع يجب حينئذ أن يؤتي ذلك الفعل أو الصفة على صيغة الجمع، مثل الرجال جاءوا أو بصيغة المؤنث مثل الرجال جاءت.

بيان وجه عدم الإعلال في قوله: "المعتورة "مع تحرك الواو وانفتاح ما قبله

فإن قيل: لِم لم يتبدل الواو في قوله المعتورة بالألف مع تحركه وانفتاح ما قبله. **قلنا**:

الكلمة في معنى كلمة أخرى التي لا توجد فيها علة الإعلال يمنع الإعلال كما تقرر في الصرف وهذا المانع موجود في قوله: " المعتورة " ، لأنه من باب الإفتعال بمعنى باب التفاعل، وكل إفتعال كان بمعنى باب التفاعل لا يعل فيه ، لأن التفاعل إذا كان أجوف لا يوجد فيه علة الإعلال، كما في عور وصيد، فإنه لم يعل فيهما، لأنهما بمعنى اعور واصيد ، وعلة الإعلال فيهما مفقودة ، **أونقول**: في الجواب أن قوله: " المعتورة " من الكلمات التي أبقيت على أصلها، لتدل على أصل الكلمات الأخرى.

ما وجه إجراء الإعراب في آخر الكلمة

فإن قيل: لم عيّن آخر الكلمة لورود الإعراب. **قلنا**: الاسم يدل على المسمى، والإعراب على صفته من الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولايخفي أن الصفة تتأخر عن الموصوف، فينبغي أن يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه.

بيان وجه تسمية الإعراب بالإعراب

فإن قيل: لم سمي الإعراب بالإعراب. **قلنا**: الإعراب مأخوذ من قولهم: " أعربه" إذا أوضح شيء شيأ والإعراب أيضا يوضح المعاني، وذلك لأن الإعراب سبب لإيضاح المعاني حيث تعرف المعاني بالإعراب، فسمي سبب الإيضاح إيضاحا تسمية السبب باسم المسبب، أوهو مأخوذ من قولهم: "عرِبت معدته" إذا فسدت.

فإن قيل: الوجه الأول للتسمية كان صحيحا لوجود المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي، ولكن الوجه الثاني غير صحيح، لأن الإعراب مصحح غير مفسد، وقد أخذ في الوجه الثاني من الفساد. **قلنا**: قد يجيء همزة باب الإفعال لسلب المأخذ، أي لسلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل، وهو مصدر الثلاثي نحو أشكيته، أي أزلت شكايته فيكون المعنى ههنا إزالة الفساد، وسمي به لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني بالبعض.

بيان أجوبة ثلاثة لدفع مايقال: أن ما قاله الجامي : أنه يجعل الإعراب في آخر الاسم غير صحيح في الإعرا ب بالحركة وكذا في الإعراب بالحرف

فإن قيل: لايصح قول الشارح الجامي: " أي جعل الإعراب في آخر الاسم مطلقا"، فإن الإعراب بالحرف عين الحرف الآخر لا في الآخر. **قلنا**: غرض الشارح هو بيان الإعراب بالحركة لأن المتبادر هو الإعراب بالحركة وعلى هذا الظرفية محمولة على الحلول. **أو نقول**: أن الإعراب على عمومه إلا أن الظرفية المستفادة من كلمة: " في" في قوله: "جعل الإعراب في الآخر" ليست لظرفية الحال للمحل فقط، بل تشتمل لذلك ونظرفية الجزئي للكلي، فإن

الجزئي لاشتماله على الكلي كأنه ظرف له ، **أو نقول:** أن العبارة محمولة على حذف المضاف ، أي جعل الإعراب في جانب الآخر ، سواء كان نفس الآخر كما في الإعراب بالحرف، أو وصفا له كما في الحركة.

بيان أجوبة لدفع مايقال: أن ماقال الجامي: أن الدال على الصفة يكون متأخرا عن الدال على الموصوف لا يعقل في الإعراب بالحركة و لا بالحرف.

فإن قيل: الحركات الإعرابية مع الأواخر لكون التلفظ بهما معا ، والحروف الإعرابية أنفس الأواخر ففي كل واحد من الصورتين لم يتأخر الدال على الصفة عن الدال على الموصوف لا في الإعراب بالحركة ، ولا في الإعراب بالحرف ، فلم يصح ما قال الجامي: أنه ينبغي أن يكون الدال عليها أيضا متأخرا عن الدال عليه ، **وأجيب عنه:** أن المراد بيان حال الإعراب بالحركة التي هو الأصل لاحال الإعراب بالحرف. **وما قلت:** أن الحركة الإعرابية ليست متأخرة عن الموصوف ، بل هي معه فأين التأخر؟ **قلنا:** التأخر قسمان ، تأخر ذاتي وتأخر زماني ، **والثاني** وإن لم يكن موجودا ههنا لكن الأول موجود ، وهو التأخر الذاتي وهو عبارة عن كون الحركات تابعة للحروف ومحتاجة إليها في الوجود. **ولكن** هذا الجواب ضعيف، لأنه لوكان المراد هو التأخر الذاتي لم يستلزم الدليل للمطلوب ، لأن التاخر الذاتي للإعراب إنما هو عن الحرف الذي يتبعه وهو لا يقتضي أن يوضع الإعراب في آخر الاسم فإنه إن وضع في الوسط أو الأول يكون متأخرا بالذات عن الحرف الذي يتبعه. **والجواب** الصحيح: هو أنا سلمنا أن المراد بيان حال الإعراب بالحركة التي هي الأصل لكن لا نسلم أن المراد بالتأخر التأخر الذاتي بل المراد به التأخر الزماني فإن الشيخ الرضي قال: إن الحركات أبعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه أخويه ، فالحركة إذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لابعده ، وإذا أشبعتها صارت حرف مد . **ويمكن أن يجاب:** بأن المراد بالتأخر التأخر عن الدال بقدر الإمكان. **أو نقول في الجواب:** أن المراد بالتأخر التأخر عمّا عدا الحرف الأخير، فإن التأخر عن الأكثر في حكم التأخر عن الكل.

بيان أنواع الإعراب بعد الفراغ عن تعريف الإعراب وبيان فائدته

ولما فرغ المصنف عن تعريف الإعراب وبيان فائدته شرع في بيان أنواعه فقال:

(وأنواعه) أي أنواع إعراب الاسم ثلاثة **(رفع ونصب وجر).**

بيان أن حمل قوله: "رفع ونصب وجر" على قوله: "وأنواعه" من قبيل تقديم العطف على الربط

فإن قيل: ماحال حمل قوله: " رفع ونصب وجر" على قوله: " وأنواعه" هل هو من قبيل

تقديم العطف على الربط أوالربط على العطف. **قلنا**: قد علمت التحقيق الكامل في هذا الموضوع تحت قوله: "وهي اسم وفعل وحرف" فقد وضح الأمر في ضوء ذلك التحقيق أن الحمل ههنا من قبيل تقديم العطف على الربط فيكون مجموع الثلاثة محمولا على قوله: " وأنواعه " لا كل واحد، لأنه علم من هنالك أن المبتدأ إذا كان جمعا فالمناسب أن يكون خبره مجموعا، ليكون عطف المجموع على المجموع، ولذلك قدر الشارح الجامي ههنا قوله: ثلاثة، لأن العطف إذا كان مقدما على الربط تكون الأخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد، يعبرعنه بلفظ واحد ،ولذا نري أكثر أصحاب الحواشي على الجامي صرحوا أن حمل الخبر ههنا من قبيل تقديم العطف على الربط، مثل عبد الغفور **حيث يقول** في بيان فائدة زيادة قول الجامي: " ثلثة " : أشاربه إلى أن مجموع قوله: "رفع ونصب وجر" خبر واحد ليصح الحمل على قوله: "وأنواعه" فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك " البيت سقف وجدران " انتهى كلامه، **ويقول العصام**: نبهٔ على أن الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الأنواع ووجهه تقديم العطف على الربط انتهى كلام العصام. **ويقول ملاجمال**: إشارة إلى أن الخبر مجموع الثلثة لا كل واحد، فالعطف مقدم على الربط، **ويقول ملا عبدالرحمن**: أشاربه إلى أن العطف مقدم على الحكم إلخ وهكذا صرح غيرهم من أصحاب الحواشي أيضا. **وما** نسبه صاحب الخادمة ههنا إلى الهندي فهو غيرموجود في كتابه ،ولتحصيل مزيد البصيرة في هذا البحث عليك بالرجوع إلى ما مرمن التحقيق تحت قوله: "وهي اسم وفعل وحرف".

فإن قيل: لانسلم انحصار الإعراب في هذه الأقسام الثلاثة الرفع والنصب والجر لوجود القسم الرابع أيضا وهو الجزم. **قلنا**: ليس المقصود ههنا انحصار مطلق الإعراب في تلك الأقسام حتى يلزم ذلك، بل المقصود ههنا انحصار إعراب الاسم، والجزم وإن كان من أقسام الإعراب لكنه من أقسام إعراب الفعل لا الاسم.

بيان وجه إنحصار الإعراب في الرفع والنصب والجر

فإن قيل: ماوجه الانحصار في هذه الثلاثة. **قلنا**: وجه الانحصا رفي هذه الثلاثة أن الإعراب دال، والمعاني مدلولات له، والمعاني ثلاثة الفاعلية والمفعولية والإضافة، والدال يكون على طبق المدلول، ولماكانت المدلولات ثلاثة كان الدال عليها أيضا على عدد ذلك ليكون الدال على طبق المدلول، لأنه إن قل عدد الدال عن المدلول كان الدال مشتركاوإن كثر منه لزم ترادف بعض الدوال مع البعض، وكل واحد من الاشتراك والترادف خلاف الأصل.

بحث فى أن إطلاق الرفع والنصب والجر هل هو على المعربات أوالمبنيات؟ وكذا الضم والفتح والكسر بالتاء وبدونها

فإن قيل: لِم لم يقل: ضم وفتح و كسر مكان قوله: "رفع ونصب وجر". **قلنا:** الضم والفتح والكسر بدون التاء لاتستعمل في المعربات، بل في المبنيات ونحن في مباحث المعربات دون المبنيات.

فإن قيل: فلِم لم يقل: ضمة وفتحة وكسرة ، مع أنها مستعملة في المعربات أيضا. **قلنا:** هي مشتركة بين المعربات والمبنيات ، والرفع والنصب والجر مختص بالمعربات، وكلامنا في المعرب لافي المبني فلايستعمل ههنا إلاما هو مختص بالمعربات، وهو الرفع والنصب والجر.

بيان الاختلاف بين البصريين والكوفيين في إطلاق الرفع والنصب والجر، والضم والفتح والكسر

فإن قيل: هل هذه الإطلاقات مما اتفق عليه البصرية والكوفية أم هم مختلفون في ذلك؟

قلنا: إطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات والحروف الإعرابية فقط دون البنائية ، وكذا إطلاق الضم والفتح والكسر في البنائية فقط إنما هو مسلك البصرين بخلاف الكوفيين، فإنهم يطلقون الرفع والنصب والجر وكذا الضم والفتح والكسر بدون التاء على الحركات الإعرابية والبنائية جميعا.

بيان خطأ الشارح الجامي وإيراد ما هوالصحيح الذي قال به عبد الغفور

واعلم:أن الشارح الجامي لم يفرق بين الضم والفتح والكسر بدون التاء ومع التاء فادعى اشتراكها في الحركات الإعرابية والبنائية وإن كان في البنائية على كثرة والإعرابية على قلة، ولهذا قال في بحث المبني: أن الضم والفتح والكسر تطلق على الحركات البنائية غالباو على الإعرابية على قلة ، وقال هناك: أن الدليل على إطلاقها على الإعرابية قول المصنف" بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرةجرا " **أقول:** يعلم من كلام عبد الغفور في مبحث المبني أن قول: الجامي غير صحيح ، بل المشترك في الإعرابية والبنائية هو الضمة والفتحة والكسرة مع التاء لابدونها، وما أورده دليلا من قول بن الحاجب من قوله:" رفعا" إلخ فلا يصح تمسكه به لكون الضمة والفتحة والكسرة فيه بالتاء ولا اختلاف فيه والاختلاف إنما هو فيما ليست فيه التاء.

التفصيل في صحة إطلاق كل واحد من الرفع والنصب والجر،والضم والفتح والكسر مع التاء وبدونها على الحركات والحروف الإعرابية والبنائية وعدم صحته

فإن قيل: ماحال الرفع والنصب والجر، وكذا الضم والفتح والكسر وكذا الضمة والفتحة

والكسرة في إطلاقها على الحروف والحركات. **قلنا**: الرفع والنصب والجر كما تطلق على الحركات الإعرابية كذلك تطلق على الحروف الإعرابية أيضا، **والضمة** والفتحة والكسرة على الحركات البنائية وكذا على الإعرابية، ولاتطلق على الحروف، **والضم** والفتح والكسر لاتطلق إلا على الحركات البنائية فقط، دون الحروف البنائية.

بيان النسبة بين الرفع والنصب والجروبين الضم والفتح والكسر.

والنسبة بينهما هي أن بين الرفع والنصب والجر وبين الضم والفتح والكسر تباين لا يصدق أحدهما على الآخر أصلا، فلايصدق النصب والجر والرفع إلا على الإعرابية، والضم والفتح والكسر لاتطلق إلا على البنائية.

بيان النسبة بين الرفع والنصب والجر، وبين الضمة و الفتحة والكسرة

والنسبة بين الرفع والنصب والجر وبين الضمة والفتحة والكسرة عموم وخصوص من وجه، لأن العموم والخصوص من وجه تقتضي ثلاث مواد، مادة اجتماعية، ومادتان افتراقيتان، وهي ههنا موجودة ، **فالاجتماعية**: هي الحركات الإعرابية، فإنها تطلق عليها الرفع والنصب والجر، وتطلق عليها الضمة والفتحة والكسرة. **ومادة الافتراق** من جانب الرفع الحروف الإعرابية، فإنها تطلق عليها الرفع والنصب والجر، ولا تطلق عليها الضم والفتح والكسر، **ومادة الافتراق** من جانب الضم، الحركات البنائية لصحة إطلاق الضم والفتح والكسرعليها، دون الرفع والنصب والجر.

بيان النسبة بين الضم والفتح والكسروبين الضمة والفتحة والكسرة

والنسبة بين الضمة والفتحة والكسرة بالتاء والضم والفتح والكسر بدون التاء أيضاعموم وخصوص مطلقا، فالضمة بالتاء أعم مطلقاوالضم من غير التاء أخص مطلقا، والأعم المطلق يصدق على كل أفراد الأخص، فإن كل ما يكون ضما يكون ضمة من غير عكس، فإن الضم لا يصدق على جميع أفراد الضم لعدم صدقها على الحروف والحركات الإعرابية، وإن صدق على البنائية.

بيان وجه تسمية كل واحد من الرفع والنصب والجر.

فإن قيل: لم سمي الرفع بالرفع، **قلنا**: لنا في جواب سؤالك هذا طريقان **الأول**: أن الضم كما سمي بالضم لأجل حصولها بضم الشفتين وكان يلزمهما ارتفاعهما عن مكانهما لزوم الموقوف للموقوف عليه فكان الرفع من لوازم الضمة وتوابعه ، فسميت حركة البناء ضما وحركة الإعراب رفعا. أو **نقول**: في حل هذه العقدة أنه لما كانت مرتبة الرفع مرتفعة على

مرتبتي النصب والجر فإنهما ليسا كذلك سمي باسم ينبئ عن معنى الرفعة.

فإن قيل: ولـم سمي النصب بالنصب. **قلنا:** فـي الجواب كما قلنا في الرفع أن الفتح لما سـمـي بالفتح لأجل حصولها بفتح الفم، وكان يلزمه انتصابه فكأن الفم كان ساقطا فنصبته أي أقمته بفتحك إياه **أونقول:** لأنه ينصب الفضلة من غير أن يحتاج إليه الكلام.

فإن قيل: لـم سمي الجر بالجر. **قلنا:** ذلك لأن الـجـر في اللغة بمعنى(كشيدن) والجر الاصطلاحي أيـضا يجر الفك الأسفل عند التلفظ به إلى السفل. **أونقول:** في الجواب سمي الجر بالجر، لأن عامله يجر معنى الفعل إلى الاسم.

بيان وجه تسمية الجزم والوقف والسكون بهذه الأسماء.

فإن قيل: قد عرفناوجه تسمية الرفع والنصب والجر والضم إلخ .فلو بينتتم وجوه تسمية الجزم والوقف والسكون طردا للباب لكان ذلك إعطاء للمقام حقه. **قلنا:** أنما **سمي** الجزم بالجزم لأن الجزم بـمـعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة . **وسمي** الـوقف بـالوقف لتوقف النفس عن الجري. **وكذا** السكون، لأن النفس يسكن فيه ولا يجري. **والجزم** مختص بالأعرابي. **والوقف** والسكون بالبنائي.

بيان وجه تقديم الرفع على النصب والنصب على الجر

فإن قيل : لـم قـدم الـرفع على النصب والجر. **قلنا:** لأن الـرفـع عـلامة العمدة وهوالفاعل، بخلاف النصب والجر.

فإن قيل: لم قدم النصب على الجر. **قلنا:** لأن النصب أيضا علامة العمدة من وجه، لأنه يعرض للمبتدأ والخبر مثل اسم إن، وخبر ما ولا ، وخبر أفعال الناقصة ، بخلاف الجر فإنه علامة الـفضلة فقط من كل وجه وهو المضاف إليه. **أونقول** في الجواب: أن النصب والجر وإن كانا دالـيـن عـلـى الـفـضـلة ، إلا أن النصب أصل بالنسبة إلى الجر، لعدم احتياج النصب إلى الواسطة بخلاف الجر فإنه يحتاج إلى واسطة حرف الجر.

بيان تعريف كل قسم بعد الفراغ عن التقسيم.

ولما فـرغ الـمـصنف عن بيان أنواع الدال شرع في بيان تخصيص الدال بأزاء المدلول المخصوص. **أونقول:** أنـه لـمّـا فرغ عن التقسيم شرع في تعريف كل قسم فقال: (**فالرفع**) حركة كان أوحرفا (**علم الفاعلية**) أي علامة كون الشيء فاعلاحقيقة أوحكما.

بيان أن العَلَم في قوله: " علم الفاعلية" بمعنى العلامة.

فإن قيل: الـعَـلَم يجيء على عدة معان. **قد يأتي** بـمـعنى المكان المرتفع كما في قوله

تعالى: ﴿في البحر كالأعلام﴾ وهذا المعنى غير مستقيم في هذا المقام. **وقد يأتي** بمعنى ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد، وهذا المعنى أيضا ههنا غير مستقيم، لأن علم الشيء يحمل عليه مثل هذا الرجل زيد، ولايصح الحمل ههنا فلايقال: الفاعل رفع، لأن الفاعل اسم ،والرفع حرف أوحركة ، فبينهما تباين مع أنه لابد لصحة الحمل بين المحمول والمحمول عهليه من الاتحاد في الوجود، **وقد يأتي** بمعنى العلامة ، وهوأيضا غيرصحيح ، لأنه أخذ بعض معاني المشترك من غير مرجح. **قلنا**: المراد هو هذا الأخير، والمرجح موجود ، وهو تعذر المعنيين الأولين .

بيان أن الياء في الفاعلية مصدرية مع تعريف الياء المصدرية والنسبتية.

واعلم على طريق التمهيد أن الياء قد تكون مصدرية، وقد تكون نسبتية ، **والمصدرية** هي التي تكون خبرا للكون المحذوف مع الاسم المحذوف، مثل أن نقول في قوله: "علم الفاعلية" : كون الشيء فاعلا ، فصار مالحقت به الياء وهو الفاعل ههنا خبرا للكون المحذوف مع الاسم المحذوف وهو الشيء. **والنسبتية**: هي التي تجعل مالحقت به مضافا إليه للفظ المنسوب بواسطة كلمة إلى فيكون معنى الفاعلية هكذا منسوب إلى الفاعل، فكان ما لحقت به الياء وهو الفاعل مضافاإليه للفظ المنسوب بواسطة إلى. **ثم بعد** هذا التمهيد نقول في السوال : أن الياء الملحقة بقوله: " الفاعلية " هل هي مصدرية أونسبتية. **قلنا**:يعلم مما فسره الشارح الجامي بقوله: " علامة كون الشيء فاعلا " أنها مصدرية ، لأنه أتي بلفظ: " الكون" ولفظ: " الشيء" وجعل الفاعل خبرا لذلك الكون، وهل ذلك إلا ياء مصدرية بتفسيرنا المذكور سابقا.

بيان صحة كون الياء مصدرية.

فإن قيل: ولم لايجوز أن تكون الياء نسبتية. **قلنا**:لأنه لو كانت الياء نسبتية لكان المعنى فالرفع علامة شيء منسوب إلى الفاعل، وليس الأمركذلك ، لأن الرفع علامة عين الفاعل، لا أنه علامة كون الشيء منسوبا إلى الفاعل، لعدم وجود شيء ثالث.

فإن قيل: الشيء الثالث ههنا موجود ، وهي الفاعلية ، لأن الفاعلية شيء منسوب إلى الفاعل. **قلنا**: سلمنا أن الياء النسبتية وإن صحت على هذا الطريق لكنّا نختارالمصدرية لموافقتها بمقابله أعني قوله: " والجر علامة الإضافة " ، لأن الإضافة مصدر فينبغي أن تكون الفاعلية أيضا مصدرا.

فإن قيل: ويصح أن تكون للنسبة ويكون معناه الخصلة المنسوبة إلى الفاعل بتقدير الموصوف المؤنث.**قلنا**: هذا بحسب المعنى راجع إلى ما اخترناه من كونها مصدرية، فإن

مؤدى قولنا: " كون الشيء فاعلا حقيقة أو حكما " مؤدي قولنا: " الخصلة المنسوبة إلى الفاعل " مع أن المصدرية أقرب إلى الفهم، لأنها لا تحتاج إلى تقدير الموصوف بخلاف النسبتية، فإنها تحتاج إلى تقدير الموصوف وهي الخصلة.

فإن قيل: يعلم من كون الرفع علامة كون الاسم فاعلا أن يكون المرفوع هو الفاعل فقط، لأن العلامة لا توجد إلا فيما هي علامة له، فلما كان الرفع علامة الفاعلية علم من ذلك كون الفاعل مرفوعا فقط، فلا يكون غيره من المرفوعات مرفوعا مثل المبتدأ والخبر، **قلنا**: المراد من الفاعل في قوله: " كون الاسم فاعلا أعم من أن يكون حقيقة أو حكما". **والفاعل حقيقة** هو ما أسندإليه الفعل أوشبهه وقدم عليه إلخ . **والفاعل حكما**: ما يكون فيه خصلة من الفاعل الحقيقي، وللفاعل حقيقة خصلتان، كونه مسندا إليه، وكونه جزء ثانيا في الكلام، فما عدا الفاعل الحقيقي من المبتدأ والخبر مثلا فاعل حكما ففي المبتدأ توجد الخصلة الأولى، وهو كونه مسندا إليه ،و في الخبر توجد الخصلة الثانية، وهو كونه جزء ثانيا للكلام. **أونقول**: لانسلم أن علامة الشيء تكون مختصة به، ألاترى أن المصنف عرف المجرور في بحث المجرورات فقال: هو ما اشتمل على علم المضاف إليه. **ثم قال** الشارح الجامي في تشريحه: والمضاف إليه وإن كان مختصا بماعرفه به، لكن المشتمل على علامته أعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجروومثل بحسبك وكفى بالله.

فإن قيل: الكافية من المتون، و مبني المتون على الاختصار فينبغي أن يقول: فالرفع علم الفاعل. **قلنا**: لوفعل كذلك لتوهم منه كون الرفع علامة ذات الفاعل، فإن المتبادرمن قوله:"علم الفاعل" علم ذات الفاعل، وذات الفاعل في قولنا جاء زيد هو زيد، وهو موجود في رأيت زيدا أيضا، مع أن الرفع غير موجود فيه، فعلم من هذا أن الرفع هو علامة للفاعل بحسب وصف الفاعل، ولهذا قال: فالرفع علم الفاعلية. **(والنصب)** حركة كان أوحرفا **(علم المفعولية)** أي علامة كون الشيء مفعولا به حقيقة أوحكما.

بيان أن المراد من المفعول أعم من أن يكون مفعولا حقيقة أو حكما.

فإن قيل: لانسلم أن النصب علم المفعولية، لأنه كما يوجد في المفعول يوجد في الحال والتميز والمستثنى وقوله: " علم المفعولية " لايتناول إلا المفعول. **قلنا**: المفعول أعم من الحقيقي والحكمي، **أماالحقيقي** فظاهر، **والحكمي** مايوجد فيه خصلة المفعول به، وهي كونه واقعا في الموضع الثالث، لأن الأول الفعل، والثاني الفاعل ،والثالث المفعول به.

فإن قيل: قولك هذا يستقيم في الحال والمستثنى، ولايستقيم في القسم الأول من

التميز وهو ما يكون رافعا للإبهام عن ذات مذكورة ، مثل رطل زيتا، لأنه لا يكون هناك فعل حتى يقع في الموقع الثالث. **قلنا**: الاسم التام جعل بمنزلة الفعل التام كما سيأتي في مبحث التمييز، وبحث الياء في قوله: " المفعولية" مثل ما قلنا في الفاعلية فتذكر **(والجر)** حركة كان أو حرفا **(علم الإضافة)** أي علامة كون الشيء مضافا إليه.

بيان أن المراد من الإضافة كون الشيء مضافا إليه.

فإن قيل: الإضافة مصدر ومبدء يتحقق في مشتقاته ، فيلزم من كون الشيء علامة المصدركونه علامة لجميع المشتقات ، فيكون الجر علما لكل واحد من المضاف والمضاف إليه مع أن المضاف لايكون مجرورا في جميع الأوقات، بل يكون إعرابه على حسب العوامل، **وأيضا** الإضافة نسبة بين المضاف والمضاف إليه وهي أمر معنوي ، والجر يجري على أمر لفظي، فكيف يكون الجر علم الإضافة. **قلنا**: في جواب هذين الإعتراضين : أن المراد من الإضافة كون الشيء مضافا إليه، ولما علم أن الجر هو علم كون الشيء مضافا إليه فقط لم يلزم كون الجر علم كون الشيء مضافا فاندفع الاعتراض الأول، والمضاف إليه ذات فلم يلزم كون الجر علما لأمر معنوي.

فإن قيل: إن المصنف ذكر الإضافة مطلقا فمن أين علم أن المراد من الإضافة المضاف إليه؟ **قلنا**: الإضافة وقعت في مقابلة الفاعلية والمفعولية، ومن حق المتقابلين عد م اجتماعهما، وهذا إنما يتحقق إذا كان المراد من الإضافة هوالمضاف إليه ،لأن المضاف قد يقع فاعلا كما تقول: جاء ني غلام زيد أو مفعولا كما في رأ يت زيدا، والمضاف إليه لا يقع شيئا منهما.

فإن قيل: فلم زاد في تفسير الإضافة بالمضاف إليه كون الشيء. **قلنا**: لولم يفعل كذلك لفهم من تفسير الإضافة بالمضاف إليه أن المراد منه ذات المضاف إليه ، مع أن الجر ليس بعلم للمضاف إليه باعتبار ذاته، بل باعتبار وصف كونه مضافاإليه ، **وأيضا** يلزم من تفسير الإضافة بالمضاف إليه تفسير الوصف ، وهي الإضافة الذي هو معنى مصدري بالذات وهو المضاف إليه وذا غير جائز، فلهذا فسر المصدر وهي الإضافة بالمصد ر وهو كون الشيء مضافا إليه.

بيان وجه عدم الحاق الياء المصدرية بالإضافة

فإن قيل: ما النكتة في إيراد الإضافة بدون إلحاق الياء المصدرية، مع أنه ألحقها في الفاعلية والمفعولية ، **قلنا**: لما كانت الإضافة بنفسها مصدرا لم يحتج المصنف إلى إلحاق الياء بها.

بيان وجه إعطاء الرفع للفاعل

فإن قيل: لم جعل الرفع علامة للفاعل. **قلنا**: كان الرفع ثقيلا والفاعل قليلا ، فأعطي

الثقيل للقليل لئلا يكون ارتكاب الثقيل كثيرا.

فإن قيل: لانسلم أن الفاعل قليل وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون المراد من قلة الفاعل قلته باعتبار الأفراد فممنوع، لأن الفاعل بهذا الاعتبار كثير، لأن الأفعال كلها لازمة كانت أومتعدية لا تكون بدون الفاعل بخلاف المفعول فإنه بإعتبار الأفراد ليس كذلك، لأن الأفعال اللازمة لا تستدعي المفعول، وإن كان المراد من قلته قلته باعتبار الأنواع فمسلم، لكن التقريب حينئذ غير تام، لأن الخفة لاتتحقق فيه بمحض قلته بحسب الأنواع، لأنه بحسب أفراده على أضعاف مضاعفة، وبالجلمة هو بحسب قلة الأنواع وإن كان خفيفا إلا أنه بحسب كثرة الأفراد ثقيل ثقلا يفوق على خفته الحاصلة من جهة قلة الأنواع **و معنى** إتمام التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب، وعدم إتمامه كونه بحيث أن يساق على وجه لايستلزم المطلوب.

فالجواب الصواب هو أن الفاعل أقوى، لأنه ركن الكلام، والرفع أيضا أقوى الحركات، فكان بالفاعل أولى وأنسب.

بيان وجه إعطاء النصب للمفعول.

فإن قيل: لم أعطي النصب للمفعول. **قلنا**: المفعول كثيرالأنواع ،لأنه على خمسة أنواع كما قال الشاعر،

مفاعيل پنج اندگربشنوي ☆ له مطلق معه فيه به

والنصب خفيف فأعطي الخفيف للكثير رعاية للتعادل.

بيان وجه إعطاء الجر للمضاف إليه.

فإن قيل: لم أعطي الجر للمضاف إليه. **قلنا**: لما لم يبق للمضاف إليه إلا علامة الجر جعل الجر علامة له.

بيان تعريف الفاعل بعد الفراغ عن الرفع والنصب والجر.

ولما فرغ المصنف عن بيان المقتضي للإعراب وهوالفاعلية والمفعولية والإضافة شرع في بيان الأمر الذي به يحصل المعنى المقتضي للإعراب وهو العامل فعرفه وقال: **(والعامل)** لفظيا كان أو معنويا **(ما به يتقوم)** أي يحصل **(المعنى المقتضي)** أي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية **(للإعراب)** مثل "جاء" في جاء زيد عامل حصل به معنى الفاعلية في زيد فحصل الرفع علامة له.

بيان وجه تعريف العامل

فإن قيل: ما الحاجة إلى تعريف العامل . **قلنا**: معرفة حكم المعرب مو قوف على معرفة

العامل، بل يتوقف تعريف المعرب على تعريف العامل، لأن المراد من قوله: "المعرب المركب الذي إلخ." هو أن المعرب اسم ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيعلم من قوله:" يتحقق معه عامله" توقف معرفة المعرب على معرفة العامل.

بيان وجه تأخير تعريف العامل من الإعراب

فإن قيل: لم أخر المصنف بيان العامل من بيان الإعراب، بل العامل يستحق أن يقدم عليه لأن المعنى المقتضي يحصل بالعامل، ثم يحصل الإعراب بالمعنى المقتضي له. **قلنا:** لم ينظر المصنف إلى ذلك، بل نظر المصنف إلى أن اختلاف الآخر له أسباب قريبة وبعيدة فقدم الإعراب لأنه سبب قريب له، وأخر العامل لأنه سبب بعيد له. **أونقول:** أن الإعراب لما كان مأخوذا في تعريف العامل وصار جزء من أجزائه ومعرفة أجزاء الشيء تكون متقدمة على تعريف نفس الشيء لأن جهالة الجزء يستلزم جهالة الكل فكان الإعراب أحق بالتقديم تعريفا من هذه الحيثية.

بيان أن التعريف المذكور ههنا تعريف عامل الاسم لاالعامل مطلقا

فإن قيل: تعريف العامل غيرجامع لأفراده، لخروج عامل المضارع منه، إذ لايحصل به في المضارع معنى من المعاني، **قلنا:** اللام في قوله: " العامل" عهدية ،والمعهود به عامل الاسم بقرينة البحث.

بيان تعريف العامل مطلقا.

فإن قيل: لما كان هذا تعريف عامل الاسم فما تعريف العامل مطلقا. **قلنا:** تعريف مطلق العامل عند النحاة ماأوجب كون آخر الكلمة فعلا كان أو اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي أوالشبه التام بالاسم.

فإن قيل: تعريف العامل ينتقض بالباء في بحسبك درهم، فإنه يصدق عليها التعريف المذكور في المتن مع أنها غير عاملة. **قلنا:** المراد من العامل ماله تأثير في المعنى، ولما لم يكن للباء في قوله: "بحسبك" تأثير في المعنى لكونها زائدة خرجت عن تعريف العامل فلم ينتقض التعريف بها.

بيان وجه تقديم الظرف على المتعلق في قوله: "ما به يتقوم"

فإن قيل: إن قوله: "به" متعلق بقوله:" يتقوم" فما وجه تقديم الظرف أي قوله: " به" على متعلقه، وهو يتقوم، ولِم لم يقدم الظرف سابقا في قوله: "مااختلف آخره به؟ **قلنا:** حصول المعنى المقتضي مختص بالعامل، فقدم الظرف ليدل على الحصر والاختصاص، لأن تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص. **وأما عدم** تقديم الظرف في تعريف الإعراب فذلك

لأن اختلاف الآخر غير منحصر في الإعراب، إذ يحصل بالعامل والمعنى المقتضي أيضا.

بيان دفع ما يرد أن التقوم من صفات ذوي الروح فلايصح نسبته إلى العامل ولايصح قيامه بالعامل أيضا

فإن قيل: تعريف العامل هذا غيرصحيح من وجوه. ا**لأول**: أن التقوم من باب التفعل من القيام وهو من صفات ذوي الأرواح وخواصهم، والعامل ليس منهم. **والثاني**: أن المعنى المقتضي قائم بالمعرب لابالعامل، فكيف يصح تعريف العامل بقوله: "ما به يتقوم إلخ". **قلنا**: التقوم بمعنى الحصول، فصح نسبته إلى غير ذوي الأرواح، وأيضا لاشك أن المعنى المقتضي حاصل بالعامل ففي جاء ني زيد جاء عامل، إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد.

بيان أن اللام في قوله: "المعنى المقتضي" للعهد الذهني

فإن قيل: تعريف العامل غير مانع عن دخول الغير يدخل فيه حرف المضارعة، إذ هو شيء حصل به معنى في المضارع، وهي المشابهة مع اسم الفاعل في عدد الحروف و الحركات والسكنات، وهذه المشابهة مقتضية لإعراب المضارع، ولايقال له عامل. **قلنا**: اللام في قوله: "المعنى المقتضي" للعهد الذهني، والمعهود به معنى من المعاني المعتورة، وتلك المشابهة ليست منها، **ولهذا** فسر الشارح الجامي قوله: "المعنى المقتضي" بقوله: "معنى من المعاني المعتورة".

بيان دفع مايقال: أن تعريف العامل غير مانع يدخل فيه الإسناد وللدفع طرق ثلاثة

فإن قيل: تعريف العامل غير مانع عن دخول الغير دخل فيه الإسناد، فإن المعنى المقتضي يحصل بالإسناد أيضا. **قلنا**: الباء الجارة الواقعة في قوله: "ما به يتقوم" للسببية فيخرج الإسناد، لأن الإسناد شرط، وليس بسبب، ولوسلمنا أن الإسناد سبب لكن المراد من السبب ههنا السبب البعيد، والإسناد سبب قريب.

فإن قيل: المتبادر من السبب السبب القريب، وإرادة السبب البعيد على سبيل المجاز، وأخذ المجاز في التعريف شنيع، لأنه يورث الجهالة في التعريف لعدم انسياق الذهن إليه. **قلنا**: شناعة المجاز في التعريف موقوفة على عدم وجودالقرينة عليه، والقرينة ههنا متحققة، وهي أنا إذا أردنا من السبب السبب القريب يصيرالتعريف غير مانع من دخول الإسناد. **وقال البعض**: المراد من كلمة: "ما" الموصولة في قوله: "مابه يتقوم إلخ" هو العامل، والإسناد ليس بعامل، فيخرج الإسناد ويكون التعريف مانعا.

فإن قيل: فحينئذ يلزم أخذالمحدود في الحد فيلزم الدور. **قلنا**: المراد من العامل الأول

المحدود العامل الاصطلاحي، ومن المأخوذ في الحد العامل اللغوي، وهو المؤثر فافترقا.

تقسيم آخر للإعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها مع وجه الحصر

ولما فرغ المصنف عن بيان الإعراب وتقسيمه وتعريف العامل شرع في تقسيم آخر للإعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان محالها، فالإعراب بهذا الاعتبار على ستة أقسام، وجه الحصر فيها أن الإعراب لايخلو إما أن يكون بالحركة أوبالحرف، ثم الإعراب بالحركة لايخلو إما أن يكون بالحركات الثلث أولا. **الأول**: المفرد المنصرف، والجمع المكسر المنصرف، **والثاني**: لايخلو إما أن يكون النصب تابعا للجر، أوبالعكس، **والأول**: الجمع المؤنث، **والثاني**: غيرالمنصرف، والإعراب بالحروف لايخلو إما أن يكون بالحروف الثلث أوبالحرفين، **الأول**: الأسماء الستة المكبرة، **والثاني**: إماأن يكون رفعه بالألف أو بالواو، **الأول**: المثنى، **والثاني**: المجموع.

بيان الإعراب بالحركة الذي هو الأصل مع بيان الابتداء بما يكون بالحركات الثلث في الأحوال الثلث

ولما كان الإعراب بالحركة أصلا، وكان الإعراب بالحركات الثلث في الأحوال الثلث أصلا في ذلك الأصل أخذ في البحث عنه فقال: (**فالمفردالمنصرف**) يعني إذا عرفت هذا فنقول: المفرد المنصرف، فالفاء الداخلة على قوله: " المفرد" فصيحية، وهي الفاء التي تدخل على جزاء الشرط المحذوف.

بيان أن المفرد مشترك في المعاني الأربعة والمراد منها ههنا مايقابل المثنى والمجموع

فإن قيل: المفرد يستعمل في عدة معان، **قد يطلق** ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع كما في بحث تقسيم الاسم إلى المفردوالمثنى والمجموع، وهو الواحد فيقال: هذا مفرد أي ليس بمثنى ولامجموع، **وقد يطلق** ويرادبه مايقابل المضاف وشبهه كما في بحث المنادى، فيقال: هذا مفرد أي ليس بمضاف وشبهه، **وقد يطلق** ويراد به مايقابل الجملة كما في بحث التمييز فيقال: هذا مفرد أي ليس بجملة، **وقديطلق** ويرادبه مايقابل المركب كما في بحث الكلمة فيقال: هذا مفرد أي ليس بمركب، فالمقصود بالسوال أن لفظ: " المفرد" مشترك بين هذه المعاني الأربعة، فأيها مراد ههنا، **قلنا**: المراد به ههنا مايقابل المثنى والمجموع.

فإن قيل: لابد لأخذ بعض معاني المشترك من مرجح، فما هوالمرجح، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح. **قلنا**: ذكر إعراب المثنى والمجموع بعد هذا قرينة مرجحة، لكونه بمعنى ما يقابل التثنية والجمع.

بيان أن المراد من المفرد ما يكون مفردا لفظا ومعنى

فإن قيل: الأسماء الستة أيضا مفردات بهذا المعنى وليست معربة بإعراب المفرد المنصرف **قلنا**: المراد من المفرد مايكون مفردا لفظا ومعنى، والأسماء الستة المكبرة وإن كانت مفردة لفظا إلا أنها ليست بمفردة معنى، لكون معانيها منبئة عن التعدد كما ستظهر لك فانتظر، **وقيّد** المفرد بالمنصرف لإخراج غيرالمنصرف فإن له إعرابا على حدة كما سيأتي.

(والجمع المكسر المنصرف) معطوف على قوله: " فالمفرد المنصرف " **والجمع المكسر** مالايكون بناء الواحد فيه سالما، مثل رجال وطلبة، واحترزبه عن الجمع السالم ،فإن المؤنث منه بالألف والتاء، والمذكر بالواو مع النون أوالياء مع النون كما سيأتي مثل مسلمات ومسلمون ومسلمين.

بيان أن توصيف الجمع بالمكسرمن قبيل الوصف بحال متعلقه، ومتعلق الجمع هوالمفرد

فإن قيل: توصيف الجمع المكسر غيرصحيح، لأن التكسير في المفرد لا في الجمع، **قلنا**: لعلك عرفت في مبحث النعت أن النعت على قسمين، **نعت** بحاله ، و **نعت** بحال متعلقه، وهو ههنا من قبيل الثاني، فإن النعت بحال المتعلق هو ما يكون المعنى النعتي ثابتا في متعلق الموصوف ، مثل زيد عالم أبوه، والأمر ههنا كذلك، لأن التكسير واقع في واحد الجمع وهو من متعلقات الجمع.

بيان وجه عدم صحة التعبيرعن هذين القسمين بالمفرد والجمع المكسرالمنصرفين،

فإن قيل: مبني المتون على الاختصار، فينبغي أن يقول: فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان فيحصل به الاختصار. **قلنا**: لو فعل المصنف كذلك لتوهم منه أنه فعله تغليبا بأن المنصر ف في الحقيقة واحد ، والآخر ليس بمنصرف، ولكن حكم بكونهما منصرفين لتغليب المنصرف على غير المنصرف كما وقع في مثل الحسنين يطلق على الحسن والحسين مع أن الحسن واحد، والآخرحسين رضي اللّٰه تعالى عنهما، وكما في القمرين يطلق على الشمس والقمر، لتغليب القمر على الشمس. **وقال البعض**: أن الجواب الأصح في هذا المقام هو أنه لو قال: المفرد والجمع المكسر المنصرفان لوَقع الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي وهو المعطوف والجواب بتوهم التغليب ضعيف، لأن بين المنصرف وغير المنصرف تباين، وذلك مانع عن التغليب، لأن التغليب إنما يكون فيما لا تباين فيه ،**(بالضمة رفعا)** أي حالة الرفع **(و الفتحة نصبا)**أي حالة النصب **(والكسرة جرا)** أي حالة الجر.

فإن قيل: ما تركيب قوله: "والمفرد المنصرف إلخ." **قلنا**: قوله: " المفرد المنصرف" مع

معطوفه مبتدأ، وقوله: " بالضمة " باعتبار متعلقه المقدر وهو يعرب خبرله.

فإن قيل: كيف حذف لفظ: "يعرب" مع أنه من الأفعال الخاصة ،وحذفها بدون القرينة لايجوز والقرينة ههنا غير موجودة. **قلنا**: القرينة على حذفه هو المقام، لأن المصنف بصدد بيان الإعراب و محله.

بيان دفع مايقال أنه لم لم يقل بالضمة والفتحة بدون قوله: "رفعا ونصبا".

فإن قيل: مبني المتون على الاختصار، فينبغي أن يقتصر المصنف بقوله: "بالضمة والفتحة والكسرة"، ولايذكر "رفعا ونصبا وجرا"، **قلنا**: لم يقتصرعليه لئلا يتوهم بناء هما، لأن الضمة والفتحة والكسرة تستعمل في الحركات البنائية أيضا، فذكر مع ذلك قوله : "رفعا ونصبا وجرا" لدفع هذا التوهم .

بيان دفع ما يقال: أنه لم لم يقل بالرفع والنصب والجر بدون قوله: "بالضمة إلخ"

فإن قيل: ينبغي أن يقول بالرفع والنصب والجر. **قلنا**: لم يقل كذلك لئلايتوهم كونهما معربين بالحرف، لأن الرفع والنصب والجر كما تستعمل في الحركات الإعرابية تستعمل في الحروف الإعرابية أيضا.

بيان أن قوله: "رفعا ونصبا وجرا" يصح نصبه على الظرفية والمصدرية والحالية

فإن قيل: ما وجه نصب قوله: "رفعا ونصبا وجرا" **قلنا**: نصبه على الظرفية.

فإن قيل: لاتصح الظرفية، لأن الظرف إما زمان أومكان ،والرفع مع أخويه ليس من قبيل الزمان والمكان. **قلنا**: يصح ذلك بتقدير المضاف بأن يقال: حالة الرفع، والحالة زمان، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ،وأعرب بإعرابه ، وسمي باسمه. **أونقول**: أنها منصوبة على المصدرية.

فإن قيل: نصبهما على المصدرية غيرصحيح ، لأن المفعول المطلق مايشتمل الفعل المذكور عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ، فالفعل المذكور وهو يعرب المقدر ههنا مشتمل على الإعراب لابقوله: "رفعا". **قلنا**: نصبهما على المصدرية باعتبار المضاف المحذوف، أي إعراب رفع إلخ. ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأعرب بإعرابه وسمي باسمه، **أونقول**: أنها منصوبة على الحالية.

فإن قيل: نصبها على هذا الطريق أيضا غير صحيح، لأن الحال محمول على ذي الحال، ولايصح حمل الرفع والنصب والجر على المفرد المنصرف ، والجمع المكسر، لأن الرفع والنصب والجر من قبيل الحروف والحركات ، والمفرد المنصرف والجمع المكسر من قبيل

الأسماء فالمحمول والمحمول عليه من الأمور المتبائنة، ولايصح الحمل فيها.

بيان أن إقامة حرف عطف واحد مقام عاملين جائز عند تقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب

فإن قيل: يلزم من عطف قوله: "والفتحة نصبا" على قوله: " بالضمة رفعا" نيابة حرف عطف واحد مناب عاملين مختلفين،لأن قوله:" الفتحة" معطوف على قوله: " الضمة" والعامل فيه الباء الجارة، وقوله: "ونصبا" عطف على قوله: "رفعا" والعامل فيه متعلق الظرف، وهو يعرب فقام حرف العطف مقام العاملين المختلفين، وهذا ما يقال له : العطف على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد ، وذلك غيرجائز. **قلنا**: هذا يجوز عند المصنف إذا قدم المجرور على المرفوع أوالمنصوب، مثل في الدار زيد والحجرة عمرو، كما يذكر في مبحث العطف إن شاء الله تعالى ، وهذه العبارة أيضا من هذا القبيل، لأن المجرور وهو قوله: " بالضمة" مقدم على المنصوب، وهو قوله: "رفعا".

فإن قيل: لم قدم المصنف المفرد المنصرف على المجمع المكسرالمنصرف، **قلنا** : المفرد أصل من الجمع والأصل مقدم على الفرع .

بيان وجه إعطاء هذا القسم من الإعراب لهذين القسمين من المعرب بالتفصيل

فإن قيل: لم أعطي الإعراب بالحركات الثلث في الأحوال الثلاث لهذين القسمين. **قلنا**: **أما** إعطاء هذا القسم من الإعراب للمفرد المنصرف فلأنه أصل من وجهين. **الوجه الأول**: كونه مفردا ، والمفرد أصل بالنسبة إلى التثنية والجمع، **والثاني**: كونه منصرفا،والمنصرف أصل بالنسبة إلى غير المنصرف. **وأما** للجمع المكسر المنصرف فلأنه أيضا أصل من وجهين ، **الوجه الأول** كونه جمعا مكسرا ، فإنه أصل بالنسبة إلى الجمع السالم ،وذلك لأن معنى المفرد مغائر من معنى الجمع على وجه الكمال، فكان الأصل فيه أن يكون لفظه أيضا مغايرا من لفظ الجمع على وجه الكمال، ليدل التغايرالكامل في اللفظ على التغاير الكامل في المعنى،وهذا التغاير موجود في الجمع المكسر دون السالم، لانكسار بناء المفرد فيه دون السالم ، فكان المكسر أصلا بالنسبة إلى السالم على هذا الطريق. **والوجه الثاني** كونه منصرفا، فإنه أصل بالنسبة إلى غيرالمنصرف **وهذا** الإعراب أيضا أصل من وجهين. **الأول** كونه بالحركة ، وهو أصل بالنسبة إلى الإعراب بالحرف، لأن الإعراب علامة ، والأصل في العلامات أن تكون خارجة عارضة، والإعراب بالحركة خارج عن الكلمة وعارض لها، والحرف داخل فيها، وستأتي وجوه أخرى أيضا لأصالة الإعراب بالحركة فانتظرها. **والثاني** أن هذا النوع من الإعراب مختلف في

الأحوال الثلاث وليس البعض تابع للبعض، والأصل في الإعراب أن يكون كذلك، فأعطى ما كان أصلا من وجهين لما كان أصلا من وجهين.

بيان وجه تقديم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف على الجمع المؤنث السالم وغير المنصرف

فإن قيل: لم قدم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم وغير المنصرف، مع أن كل واحد من هذه الأنواع على الإعراب بالحركة. **قلنا**: الإعراب بالحركات الثلث في الأحوال الثلث أصل بالنسبة إلى مالم يكن فيه الإعراب بالحركات الثلث في الأحوال الثلث، فقدم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف اللذين كانا محلين للإعراب بالحركات الثلث في الأحوال الثلث الذي كان أصلا على الجمع المؤنث السالم وغير المنصرف الذين هما محلان للإعراب بالحركتين في الأحوال الثلث الذى كان فرعا.

بيان وجهين لدفع ما يقال: أن الأسماء الستة ولفظ: "كلا" تدخل في المفرد المنصرف

فإن قيل : الأسماء الستة المكبرة من جنس المفرد المنصرف، لأن المراد منه مالا يكون تثنية وجمعا كما مر، فيلزم من قوله: "فالمفرد المنصرف إلخ" أن الأسماء الستة المكبرة أيضا معربة بالحركات الثلث في الأحوال الثلث مع أن الأمر في الحقيقة ليس كذلك فإنها معربة بالإعراب الحرفي فيجب على المصنف تقييد المفرد بكونه من غيرالاسماء الستة المكبرة كما قيده بالمنصرف. **قلنا**: المراد من المفرد ما يكون مفردا من كل الوجوه، والأسماء الستة المكبرة ليست بمفردة من كل الوجوه، لأنها منبئة عن معنى التعدد كما سيظهر لك إن شاء اللّٰه تعالى، وكذلك لفظ:"كلا" كما سيأتي. **أونقول** : في الجواب أن المراد من المفرد المنصرف ما عدا الأسماء الستة ولفظ:" كلا "بقرينة ذكرها فيمابعد.

بيان عدة وجوه لأصالة الإعراب بالحركة بالنسبة إلى الإعراب بالحرف

فإن قيل: لم يقولون أن الإعراب بالحركة أصل وبالحرف فرع. **قلنا**: بعد ما بينا لك بعض الوجوه وهو أن الإعراب علامة، والأصل في العلامة أن تكون خارجة عارضة، والحركة خارجة عن الكلمة، والحرف داخل فيها، والآن نقدم إليك وجوها أخرى. **منها** أن الحروف الإعرابية تتولد من تمد يد الحركات الإعرابية فكانت فروعا لها. **ومنها** أن الإعراب بالحركة مطرد بالنسبة إلى الإعراب بالحرف فكان أصلا، لأن المطرد أصل. **ومنها** أن الإعراب بالحركة أخف من الإعراب بالحرف، والأخف أصل بالنسبة إلى غيرالأخف. **ومنها** أن الحروف الإعرابية عوض عن الحركات الإعرابية، والمعوض عنه أصل من المعوض.

بيان ما يكون فيه الإعراب بالحركتين في الأحوال الثلث

ولما فرغ المصنف عن بيان محل الإعراب بالحركات الثلث في الأحوال الثلث شرع في بيان محل الإعراب بالحركتين في الأحوال الثلث فقال: (**جمع المؤنث السالم**)

وقوله: "جمع المؤنث السالم" مبتدأ مضاف، وقوله: "المؤنث" مضاف إليه، وقوله: "السالم" صفة المبتدأ، وقوله في مابعد: "بالضمة إلخ" ظرف مستقر متعلق بقوله: "يعرب" المقدر خبر المبتدأ.

بيان أن توصيف الجمع بالسالم ههنا مبني على مذهب سيبويه دون مذهب المبرد

فإن قيل: إن الموصوف في التعريف إماأن يكون أخص من الصفة أومساويا له، وههنا لا أخص منه ولامساويا له، لأن الموصوف وهو لفظ: "الجمع" أخذ التعريف من المضاف إليه و ليس بمعرف من عند نفسه، فكان تعريفه كسبيا، بخلاف الصفة، وهو قوله: "السالم" فانه لم يكتسب التعريف من لفظ آخر بل هو بنفسه معرف باللام، فكان في التعريف أعلى من الموصوف، وهو دونه، فلايصح توصيف الجمع بالسالم. **قلنا**: ههنا مذهبان، مذهب سيبويه، ومذهب المبرد، **فمذهب سيبويه** هو أن حكم كل اسم مضاف إلى ذى اللام في باب الموصوف والصفة حكم ذي اللام. **ومذهب المبرد** هو أن تعريف المضاف المكتسب من المضاف إليه أنقص، وحينئذ يكون الثاني عنده بدلا من الأول لاصفة له، والمختار عند المصنف هو مذهب سيبويه، وعليه بنى كلامه ههنا، فصح توصيف قوله: "جمع المؤنث" لكونه في حكم ذي اللام بقوله: "السالم".

بيان أجوبة ثلاثة لدفع مايقال: أنه لايتناول مثل مرفوعات، ويتناول مثل سنين، مع أن الأول معرب بهذا الإعراب دون الثاني

فإن قيل: إن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات مثلا ليست من قبيل الجمع المؤنث لأن المرفوعات مثلا جمع مرفوع وهو مذكر، فكانت صيغة الجمع المذكر لا المؤنث، مع أن أمثال هذه الكلمات معربات بإعراب الجمع المؤنث السالم، **وأيضا** إن سنين وأرضين وثبين صيغ الجمع المؤنث، لأن مفرداتها مؤنثات، مع أنها ليست بمعربة بهذا النوع من الإعراب بل هي معربات بالإعراب الحرفي **فما هو** ليس من قبيل جمع المؤنث معرب بهذا الإعراب، **وماهو** منه فهو ليس بمعرب به. **قلنا**: المراد من الجمع المؤنث السالم ما يكون بالألف والتاء سواء كان مفرده مؤنثا أو مذكرا، فدخل مثل المرفوعات والمنصوبات مما يكون مفرده مذكرا لكونها بالألف والتاء، وخرج مثل سنين وأرضين مما يكون واحده مؤنثا، لعدم كونها بالألف والتاء.

فإن قيل: ماطريق أخذ هذا المعنى من الجمع المؤنث السالم. **قلنا**: ذلك **بطريق** ذكر العلم وإرادة الصفة مثل قولنا: "لكل فرعون موسى" (أي لكل مبطل محق) أو **بطريق** ذكر الملزوم وإرادة اللازم، لأن الألف والتاء لازمان للجمع المؤنث السالم. **أو نقول**. في الجواب عن أصل السوال أن قوله: "الجمع المؤنث السالم" على حذف المعطوف أي الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فيشمل المرفوعات مثلا، لأن مثل ذلك وإن كان من قبيل جمع المذكر إلا أنه على صيغة الجمع المؤنث. **أونقول**:أن جمع المذكر بالألف والتاء لما كان قليلا لم يتعرض المصنف له كما هودأب المؤلفين وعادة المصنفين أنهم يذكرون ما يكون غالبا كثيرا الوقوع، ولايلتفتون إلى النادر القليل الوقوع.

بيان دفع مايقال: أنه لايتناول لمثل عرفات مع أنه معرب بهذا الإعراب

فإن قيل: مثل عرفات لايشمله تعريف الجمع المؤنث، لأنه علم لموضع الوقوف وإن كان في الأصل جمع عرفة. **قلنا**: كما عممنا هذا الجمع إلى كون مفرده مذكرا ومؤنثا كذلك نعممه إلى ما كان جمعا بحسب الحال أو بحسب الأصل، فشمل عرفات.

بيان سبب إعطاء الإعراب بالحركة لجمع المؤنث السالم وكون النصب تابعا للجر

فإن قيل: لم أعطي الإعراب بالحركة لجمع المؤنث السالم. **قلنا**: الإعراب بالحركة أصل ويمكن أن يعطى هذا الإعراب له لعدم المانع عن ذلك، ومادام يمكن العمل بالأصل لايصار إلى الفرع.

فإن قيل: وأيضا الأصل في الإعراب بالحركة هوالإعراب بالحركات الثلاث في الأحوال الثلث فلم عدل عنه، وجعل النصب تابعا للجر. **قلنا**: جمع المؤنث السالم فرع الجمع المذكر السالم، والنصب فيه تابع الجر، فجعل في الفرع أيضا كذلك، لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل

فإن قيل: لما كان مزية الفرع على الأصل شنيعا وقبيحا فلم ارتكب ذلك في الجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم، فإنه أعطى الإعراب بالحرف للجمع المذكر السالم الذي هو الأصل وأعطي الإعراب بالحركة للجمع المؤنث السالم الذي هوالفرع، والإعراب بالحرف فرع الإعراب بالحركة كمامر، فأعطي للأصل الإعراب الفرعي،وأعطي للفرع الإعراب الأصلي، وهل ذلك إلا مزية الفرع على الأصل، **قلنا**: في الجواب عنه أن احتمال هذه الزيادة بهذا القدر لامخلص عنها، ويكون ارتكاب ذلك لأجل الضرورة، والضرورات تبيح المحظورات، وذلك **لأنّ** جَعْلَ الجمع المؤنث معربا بالإعراب بالحرف لايمكن إلا أن يكون مشتملا على الحرف الذي يصلح للإعراب، فعدم وجود الحرف الصالح للإعراب كلّفنا على الإقدام بإجراء

الإعـراب بـالـحـركـات الذي يلزم منه زيادة الفرع على الأصل. **أونجيب**:أن الإعـراب بالحرف بالنسبة إلى الجمع أصل، لأن الجمع فرع الواحد، والإعراب بالحرف أيضا فرع الإعراب بالحركة فـكـان مـن قبيـل إعـطـاء الـفـرع للفرع، فلم يلزم زيادة الفرع على الأصل ،ولايخفي لَطُفُ هذا الجواب (واللطف بفتح اللام بمعنى اللطافة والدقة لا بمعنى الرحمة والرقة كمايقول به بعض الجهال) وهذا اللفظ قد جاء في مفتتح شرح التهذيب للعلامة يزدي تحت قوله: " الحمد لله ".

بيان وجه تقديم ما تبع فيه النصبُ الجر وهو جمع المؤنث السالم على ما فيه عكس ذلک وهو غير المنصرف

فإن قيل: الإعـراب بـغـيـرالـحـركات الثلاث في الأحوال الثلاث على قسمين، قسم فيه يتبـع الـنـصب الـجر، وقسم بعكس ذلك ،وهما في رتبة واحدة ،فلم قدم المصنف ماكان النصب فيـه يتبـع الـجر على ماكان بعكسه. **قلنا**: جـمـع الـمـؤنـث محل ماكان النصب فيه تابع الجر، وغيـرالمنصرف محل مابعكسه، وجمع المؤنث يجب تقديمه على غير المنصرف فقدم ماكان النصب فيه تابع الجر على ما بعكسه لكون محله واجب التقديم.

فإن قيل: فلم يجب تقديم الجمع المؤنث على غير المنصرف. **قلنا**: رتبة غير المنصرف دون رتبة الجمع المؤنث السالم بل دون جميع أقسام الاسم المعرب، لأن غير المنصرف معرب من غير لحوق التـنوين به ، والأصل في الاسم الإعراب مع لحوق التنوين به. **وأيضا** غيرالمنصرف قسم الاسم ، والأصل فـي قسـم الشـيء أن لا يشبـه قسيمه ومقابله ،وغيرالمنصرف يشبه الفعل الـذي هـو قسيـم الاسم ومقابله ، كما سيجئ إن شاء الله تعالى في بحث غير المنصرف، فكان غيرالمنصرف دون مرتبة جمع المؤنث.

بيان دفع ما يقال: أنه لانسلم أن مسلمات جمع المؤنث السالم

فإن قيل: لانسـلـم كـون مثل مسلمات جمع المؤنث السالم ، لأن واحده مسلمة فلو كان جـمعا سالما لـكـان عـلـى صيـغة مسلمتات(بالتائين) ، فعلم من هذا أن صيغة مسلمات جمع مكسر وليس بسالم. **قلنا**: الـجمع المكسر ما تغير فيه صيغة الواحد لتحقق الجمع، وحذف التاء فـي مسـلمات ليس لحصول هذا الغرض بل هو لأجل استغناء عن تاء التانيث بتاء الجمع، لأن تاء الجمع تدل على التأنيث والجمعية كليهما، والممنوع في الجمع السالم هو التغير لأجل حصول الـجمع لا التغير المطلق، وإلا لم يكن صيغة مصطفون جمعا سالما، كماسيأتي هذه المسئلة في مبحث الجمع مفصلة إن شاء الله تعالى.

بيان مايكونُ معربا بالحركتين ويكون الجرفيه تابعا للنصب

ولما فرغ المصنف عن بيان الاسم الذي هو معرب بالحركتين وكان النصب فيه تابع الجر شرع في بيان ما يكون معربا بالحركتين ويكون الجر فيه تابع النصب فقال: (**غير المنصرف بالضمة**) رفعا(**و الفتحة**) نصبا وجرا، مثل جاء ني أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد

بيان وجه إعطاء الإعراب بالحركتين لغير المنصرف وكون الجر تابعا للنصب فيه

فإن قيل: لم أعطي هذا القسم من الاسم الإعراب بالحركة. **قلنا**: الإعراب بالحركة أصل، وهو ممكن في هذا القسم لعدم المانع، ومادام يمكن العمل بالأصل لا يصار إلى الفرع.

فإن قيل: لم جعل الجر ههنا تابع النصب ؟ **قلنا**: لأن غير المنصرف مشابه بالفعل في وجود الفرعيتين فكما أن الفعل مشتمل على الفرعيتين بالنسبة إلى الاسم **إحداهما**: افتقاره إلى الفاعل. **و الثاني**: اشتقاقه من المصدر كذلك غيرالمنصرف مشتمل على الفرعيتين ، لأنه لابد له من العلتين، ولكل علة فرعية فشابه الفعل في الاشتمال على الفرعيتين كما سيأتي شرح هذا المقصد فانتظر، والفعل لايقبل الجر، لأنه من خواص الاسم فما شابهه وهو غيرالمنصرف أيضا لم يقبل الجر، فأتبع الجر النصب ضرورة.

فإن قيل: لِم لم يجعل الجر تابع الرفع؟ **قلنا**: بين الجر والرفع تباين، لأن الرفع علامة العمدة، والجر علامة الفضلة ، ولابد من المناسبة بين التابع والمتبوع والمحمول والمحمول عليه ، بخلاف الجر مع النصب فإنه يناسبه لكون كليهما علامتي الفضلة .

بيان ما يكون فيه الإعراب بالحرف بعد الفراغ عما فيه الإعراب بالحركة وصدّر بالأسماء الستة لكونها بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث :

ولما فرغ المصنف عن بيان الإعراب بالحركة شرع في بيان محل الإعراب بالحرف فقال: (**أخوك وأبوك وحموكِ وهنوك وفوك وذومال**).

بيان نكتة إضافة الحم إلى المؤنث دون ما عداه

فإن قيل: ما هي النكتة في تغيرالأسلوب في قوله: "حموك" فإن الأسلوب السابق كان بإضافة هذه الأسماء إلى الكاف المفتوحة وغيّره في صيغة حموك بإضافتها إلى الكاف المكسورة

قلنا: الحم قريب المرأة من جانب الزوج فلايضاف إلا إليها ، وضمير المخاطب الموضوع للمؤنث إنما هي الكاف المكسورة.

بيان أن الأربعة الأولى من هذه الستة منقوصات واوية

فإن قيل: ما أصل قوله: " أبوك وأخوك وحموكِ وهنوك". **قلنا** : هذه الأسماء الأربعة

منقوصات واوية ، كانت في الأصل أبوٌ وأخوٌ وحموٌ وهنوٌ على وزن فعل (بفتح الفاء وسكون العين) والدليل على كونها منقوصات ظهور الواو في تثنيتها يقال: أبوان وأخوان وحموان و هنوان ، وتصغيرها مثل أبيو وأخيو وحميو وهنيو، ثم نقل حركة الواو إلى ماقبله ، وحذف الواو لاجتماع الساكنين ،وهما الواو ونون التنوين ، فصار أب وأخ وحم وهن، لكن هذه الواو تعود حين إضافة هذه الكلمات كمانقول أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، وذلك لأن نون التنوين سقط بالإضافة فلم يبق المانع وهواجتماع الساكنين بسقوط الساكن الواحد.

بيان معنى الهن

فإن قيل: مامعنى الهن .**قلنا**: الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ويستقبح ذكره سواء كان من الذوات كالعورة الغليظة ، أومن الصفات والأفعال، كالصفات الذميمة ، مثل البخل والجهل و الغضب والخلق السوء ، والأفعال القبيحة مثل الظلم والسرقة والزنا.

بيان أن فوك أجوف واوي بدليل جمعه على أفواه مع بيان الإعلال فيه

فإن قيل: ما أصل قوله: "فوك". **قلنا**: هو أجوف واوي كان في الأصل فوها بدليل مجيء جمعه على أفواه مثل ثوب على أثواب، فحذفت الهاء حذفا غير قياسي وأبدلت الواو ميما، لكونهما شفوين ، ولأنه لو لم يبدل لورد الإعراب على العين كما في يد ودم ، فيجب إبدالها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيبقى على حرف واحد عند اجتماع الساكنين إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وعند الإضافة إلى غير ياء المتكلم لم يبق علة إبداله ميما وهوخوف الحذف عند التقاء الساكنين فيعود إلى أصله ، فيقال: فوك (بضم الفاء)تبعاللأخوات.

بيان أن ذو لفيف مقرون مع الإعلال فيه

فإن قيل:ماأصل "ذو" في قوله: " ذومال".**قلنا**: "ذو" لفيف مقرون، أصله ذَوَوٌ على وزن فرس حذفت الواوالأولى التي هي عين الكلمة كراهة اجتماع الواوين، وقيل: حذف الواو الثانية التي هي لام الكلمة وهذا هو الأصح لأن اللام محل التغيير ولاتباع أخواته فبقى ذو مثل يد ودم وإذا أضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولأنه لا يجوز إضافته إلى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذومال فأسكن الواو تخفيفا، فضم الذال في حالة الرفع لأجل الواو، وبقي على حاله في حالة النصب لأجل الألف ، وكسر في حالة الجر لأجل الياء .

بيان وجه تقديم المنقوصات على الأجوف والأجوف على اللفيف المقرون

فإن قيل: لم قدم المصنف الناقص وهوأبوك إلى هنوك على الأجوف واللفيف وهو فوك وذومال .**قلنا**: كان الناقص أكثر منهما كماترى، والعزة للتكاثر.

فإن قيل: لم قدم الأجوف وهو فوك على اللفيف وهو ذومال. **قلنا** : الأجوف ذوحرف علة واحد بخلاف اللفيف فإنه مشتمل على حرفي علة فكان تقديم الأجوف على اللفيف من قبيل تقديم الواحد على الإثنين.

بيان وجه اختصاص إضافة كلمة ذو إلى الاسم الظاهر

فإن قيل: لم خص المصنف كلمة: " ذو" بالإضافة إلى الظاهر دون ماعداه، ولم يقل: ذوك حتى تكون الأسماء الستة على نهج واحد. **قلنا**: كلمة: " ذو"وضعت وسيلة لتوصيف الشيء باسم الجنس، والضمير ليس باسم الجنس كقولك رجل ذومال، فإنه لو أريد توصيف الرجل بالمال، وقيل: رجل مال لم يصح، لعدم حصول المعنى المقصودوعدم صحة المعنى، فلماوضع لفظ "ذو" بينهما حصل المعنى المقصود.(**مضافة إلى غيرياء المتكلم**).

بيان تركيب قوله: "مضافة" بالتفصيل مع ماله وماعليه

واعلم أن قوله: "مضافة" منصوب على الحالية من قوله: " أبوك وأخوك"

فإن قيل: الحال ما يبين هيئة الفاعل أوالمفعول به أو كليهما، وقوله: " أخوك" لافاعل ولامفعول بل هو مبتدأ. **قلنا**: أخوك وأخواته مفعول مالم يسم فاعله ، لأن التقدير هكذا يُعرب أخوك وأخواته مضافة إلخ. **ويمكن** أن يجاب: أن قوله: " مضافة"حال عن الضمير المستتر في الظرف الراجع إلى المبتدأ.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي لأن الظرف عامل معنوي **قلنا**: لانسلم أن الظرف عامل معنوي، لأن العامل المعنوي ما لايكون مصرحا ولامقدرا في نظم الكلام بل يكون مفهوما من فحوى الكلام ، ومتعلقات الظروف من المقدرات فيكون الظرف عاملا لفظيا، والتقديم عليه جائز كماهو مذهب الشارح الجامي. **أو نقول** أنه عامل معنوي، لأن العامل المعنوي مالايكون ملفوظا، ولاشك أن متعلق الظرف لايكون ملفوظا، ثم العامل المعنوي على قسمين ظرف وغير ظرف ، فالحال لاتتقدم على العامل المعنوي الغير الظرفي بالاتفاق، فلايقال قائما هذا زيد ، وفي العامل المعنوي الظرفي اختلاف بين سيبويه وأخفش. **فقال سيبويه**: لايجوز تقديم المعمول على العامل الظرفي لأن العامل المعنوي ضعيف فلا يحتمل العمل في المعمول المتقدم عليه .**وأيضا** يلزم حينئذ الإضمار قبل الذكر. **وقال** الاخفش: يجوز بشرط تقدم المبتدأ وعبارة المصنف محمولة على مذهب الأخفش .

أونقول: أن عبارة المصنف محمولة على التقديم والتاخير، ولذا أخر الشارح الجامي الحال عن الظرف حيث أخّر قوله: "مضافة" عن قوله: بالواو إلخ. **ولايبعد** أن يجاب عن أصل السوال: أن

قوله: "مضافة" خبر لكان المحذوفة يعني إن كانت مضافة إلخ. وحذف كان مع فعل الشرط شائع قياسي مثل إن خيرا فخير. **(بالواو)** رفعا**(والألف)** نصبا**(والياء)** جرا مثل جاء ني أخوك ورأيت أخاك ومررت بأخيك.

بيان أن قوله: "أبوك وأخوك" مسئلة كلية لاجزئية

وليعلم على سبيل الجملة المعترضة أن ذكر قوله: "أبوك إلخ" بمنزلة الاستثناء من قوله: "والمفرد المنصرف" لأن هذه الأسماء الستة كانت داخلة تحت قوله:" والمفردالمنصرف" لكن لمالم يكن حكم هذه الأسماء مثل حكم المفرد المنصرف ذكرالمصنف حكمهاعليحدة.

فإن قيل: النحو علم بأصول وقوانين (أي مسائل علم النحو تكون قوانين) ولاتكون جزئيات وهذه المسئلة وهوقوله: "أبوك إلخ" من الجزئيات لكون أبوك وأخوك أمثلة جزئية، ولايتناول ذلك إلابيان حكم الأب مثلا إلى ضمير المخاطب المذكر فقط، والمقصود الحكم على الأسماء الستة المضافة إلى غيرياء المتكلم سواء كان المضاف إليه اسما ظاهرا، مثل أبو زيد وأبوعمر ونحوهما، أوضميرا مخاطبا، مثل أبوك وأمثاله، أوغائبا، مثل أبوه وأخوه بأن الإعراب فيه بالحروف الثلاث في الأحوال الثلاث .**ومن البين** أن الحكم على بعض الجزئيات لايستلزم الحكم على كليها، فكيف يشمل الحكم على أبوك وأخوك لمثل أبو زيد وأبو عمرو وأبوه وأخوه. **قلنا:** المراد من قوله:" أبوك وأخوك" الصفة المشهورة يعني الأسماء الستة المضافة المكبرة المؤحدة من قبيل ذكر العلم وإرادة الوصف المشهور، مثل لكل فرعون موسى، يعني لكل مبطل محق، فكان حكما على الكلي بهذا الطريق. **ومن ههنا** يندفع الاعتراض المشهور وهو أن قوله: "مضافة" حال من أبوك وأخواته فيلزم إضافة المضاف وهولايمكن، ولايخفي عليك حسن السؤال ولَطف الجواب. **أونقول** في الجواب أن لفظ: "المثل" ههنا محذوف يعنى مثل أبوك فيكون الحكم على الكلي.

تحقيق المقام في أن كون الأسماء الستة معربة بالإعراب بالحروف مشروط بأربعة شروط ذكر الأخيرين منها وترك الأولين مع بيان وجوه ذلك

وتحقيق المقام أن الإعراب بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث مشروط بشروط أربع، **الأول:** أن تكون هذه الأسماء مؤحدة، لأن المثنى والمجموع منها معرب بإعراب المثنى والمجموع. **والثاني:** أن تكون مكبرة، لأن مصغر هذه الأسماء ليس بمعرب بهذا الإعراب بل هو معرب بالإعراب الحركتي في الأحوال الثلاث، مثل جاء ني أخيُك ،ورأيت أخيَك ،ومررت بأخيِك، **والثالث:** أن تكون مضافة، لأنها إن لم تكن مضافة أصلا فتكون معربة

بإعراب المفرد المنصرف كمامر، مثل جاء نى أخٌ، ورأيت أخاً، ومررت بأخ. **والرابع**: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ،لأنها إن كانت مضافة إلى ياء المتكلم تكون معربة بالإعراب التقديري، والمقصود ههنا بيان محل الإعراب اللفظي **والمصنف** ذكر هذين القيدين بقوله:

(مضافة إلى غيرياء المتكلم)

فإن قيل: فلم لم يذكر المصنف القيدين الأولين وهو قوله: مؤحدة مكبرة؟ **قلنا**: أورد المصنف الأسماء المذكورة على صيغ مؤحدة ومكبرة، فعلم منه كونها موحدة مكبرة.

فإن قيل: فلِم لم يكتف بإيراد تلك الصيغ مضافة حتى لم يقع الاحتياج إلى التصريح بهذا القيد أيضا؟ **قلنا**: لواكتفي به لتوهم اختصاص هذا الإعراب بهذه الأسماء مضافة إلى الكاف الخطابي مع أن هذا الحكم جار في مثل أبو زيد وأبوه أيضا.

بيان وجه إعراب الأسماء الستة بالحروف مع أنها مفردات

فإن قيل: لم أعرب هذا القسم بالإعراب الحرفي مع أنها مفرد ات، والمفرد أصل، والإعراب بالحرف فرع؟ **قلنا**: لماأعطي للمثنى والمجموع الإعراب بالحرف، وأعطي للمفرد الإعراب بالحركة حصلت من ذلك منا فرة تامة بين هذين القسمين وبعد كامل بين هذين النوعين، لكون إعرابهما متقابلين، وذلك لايناسب لكون المفرد أصلا والمثنى والمجموع فرعاله، فأعطي لبعض المفردات الإعراب الحرفي أيضا لترتفع به المنا فرة التامة ،ويحصل بينهما التعلق والمناسبة ، **أونقول**: في الجواب أن الحروف وإن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب كما ظهرذلك من عدة وجوه سابقا، إلا أن الحروف زائدة في القوة من الحركات من وجه وهو أن الحرف الواحد من الحروف الإعرابية كالحركتين أوأكثر، لأن الحروف تحصل بمدالحركات، والمد يحصل من إشباع الحركة، وإشباع الحركة قد يحصل بتمديدها بمقدار حركة واحدة أوأكثر. ولما كانت الحروف أقوى من هذا الوجه كرهوا أن يستقل المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل.

بيان وجه إعراب الأسماء الستة بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث

فإن قيل: لم جعل الإعراب في هذه الأسماء بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث؟ **قلنا**: الإعراب بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث أصل في الإعراب الحرفي، والأسماء الستة أيضا أصول لكونها مفردات فأعطي الأصل للأصل.

بيان وجه اختصاص هذه الأسماء الستة بالإعراب بالحرف

فإن قيل: لم أختص من بين المفردات هذه الأسماء بالحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث،

فماعـداها من المفردات أيضا مفردات فما وجه الترجيح؟ **قلنا**: وجه ترجيحها على ماعداها هو كونها مشابهة للمثنى والمجموع لفظا ومعنى. **أمامعنى**: فلأن معانيها منبئة عن التعدد فكماأن المثنى والمجموع يدلان على التعدد كذلك هذه الأسماء تدل على التعدد، لأن الأب يستلزم الابن، والأخ يستلزم الأخ، والحم يستلزم الزوج، لأن الحم هو قريب المرأة من جانب زوجها، والهن يستلزم المستكره (بالكسر)، لأن الهن هوالشيء المستكره (بالفتح)، والمستكرَه لابد له من المستكرِه، والفم يستلزم ذا الفم، وذو بمعنى الصاحب يستلزم مايصاحبه، **وأمالفظا**: فلوجود الحرف الصالح للإعراب في آخر هذه الأسماء.

بيان أنه لابد للحكم المذكور من سمع إعادة الحرف المحذوف أيضا، ولايكفي الدلالة على التعدد ووجود الحرف الصالح، فخرجت محذوفة الأعجاز

فإن قيل: الأسماء التي حذفت أعجازها مثل يد ودم أيضا مشابهة بالمثنى، لأنها أيضا تدل على التعدد، والحرف الصالح للإعراب أيضا موجود في آخرها، **قلنا**: لايكفي الدلالة على التعدد ووجود الحرف الصالح فقط بل يجب أن يكون إعادتها مسموعة من العرب أيضا، وذلك لم يتحقق في هذين الأسمين، بخلاف الأسماء الستة، فإن إعادتها مسموعة من العرب فيها.

بيان وجه انحصارها في الستة

فإن قيل: لم اختاروا الأسماء الستة ولم يزيدوا عليها ولم ينقصوا عنها. **قلنا**: لكل من المثنى والمجموع ثلاثة أحوال، رفع ونصب وجر، فصارالكل ستة، فاختاروا بمقابلة كل واحد منها مفردا، فصارت المفردات ستة، **ولكن** هذا الجواب ضعيف، لأن فيه مقابلة بين الأحوال الستة للمثنى والمجموع و الأسماء، والمناسب هوأن يكون المقابلة بين الأحوال والأحوال دون الأحوال والأسماء، **فالأحق** في الجواب الذي يكون فيه المقابلة بين الأحوال والأحوال هو أن اختيار هذا العدد لأجل أن الإعراب بالحروف كان يجري في ستة أسماء وهي المثنى، وكلا، واثنان، والجمع وألو، وعشرون، فجعلوا الأسماء المفردة أيضا ستة فكانت المناسبة بهذا الطريق بين الأسماء والأسماء.

بيان وجه التقييد بالمكبرة

فإن قيل: لم قيد إعراب هذه الأسماء بكونها مكبرة؟ **قلنا**: إنما فعل ذلك لأن آخر هذه الأسماء حين كونها مصغرة حرف علة، وما قبله ساكن، وكل ما يكون في آخره واو أوياء قبلهما ساكن يكون في حكم الصحيح، وكما أن الحرف الصحيح لايصلح أن يكون إعرابا فكذلك حرف العلة المذكورة أيضا.

بيان وجه التقييد بكون الأسماء الستة مضافة

فإن قيل: فلم قيد الإعراب بالحروف الثلثة في الأحوال الثلث في هذه الأسماء بالإضافة ؟
قلنا: هذا التقييد لأجل أن هذه الأسماء مشابهة للمثنى والمجموع ، وتلك المشابهة تكون عند الإضافة أظهر .

فإن قيل: الإعراب يكون في آخر الكلمة لا في وسطها، فكان الأنسب بقوله: " فوك " الذي هو الأجوف الواوي أن لا يكون له إعرابا. **قلنا**: لماحذف آخرها ولوزم ذلك فأخذ عين الكلمة حكم آخر الكلمة.

بيان أن قوله: "يعرب بالواو" بمعنى يصح إعرابه بالواو، والصحة بالتفسير المنطقي بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فيشمل الجائز والواجب كليهما

فإن قيل: هذا الحكم أعني يعرب بالواو إلخ لايخلو إما أن يكون محمولا على الوجوب أوالجواز فإن كان محمولا على الوجوب ينتقض بمثل " فوك وهنوك وحموك " لأن الإعراب بالحروف فيها ليس بواجب، لأنه يصح أن يقال فيه : فمك وهنك وحمك بالضمة كمايصح أن يقال فيه : " فوك وهنوك وحموك " بالواو، وكلا اللغتين مشهورتان، وإن كان ثانيا فينتقض بمثل أبوك وأخوك وذومال لأن الإعراب بالحروف فيها واجب ، لكن في" ذومال" بالاتفاق. وفي" أبوك وأخوك" على المذهب الصحيح. **قلنا**: جواب هذا الاعتراض يتوقف على معرفة معنى الإمكان الخاص والعام بقسميه **فاعلم** أن الإمكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة من الجانبين ، ويعبر عنه بلا يجب ولا يمتنع، والإمكان العام عبارة عن سلب الضرورة من الجانب المخالف، ثم هو على قسمين. **الإمكان العام** المقيد بجانب الوجود وهو الذي يكون سلب الضرورة فيه من جانب الوجود. **ويعبرعنه** بلايمتنع، وهو يشمل الواجب والممكن الخاص. **والإمكان العام** المقيد بجانب العدم، وهوالذي يكون سلب الضرورة فيه من جانب الوجود، **ويعبر عنه** بلايجب، وهو يشمل الممتنع والممكن الخاص أيضا. **وإذا عرفت** هذا فاعلم أن قوله: "يعرب بالواو إلخ" بمعنى يمكن إعرابه بالواو بالإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فيكون سلب الضرورة فيه من جانب العدم، ويكون معناه لايمتنع إعراب الأسماء الستة بالواو إلخ. **وأما** جانب الوجود فسواء كان ضروريا أولم يكن فيشمل الواجب والجائز، فيدخل فيه مايكون الحكم فيه بالإعراب الحرفي واجبا، مثل أبوك وأخوك وذومال، كما يدخل فيه مايكون الحكم فيه بالإعراب الحرفي جائزا مثل فمك وحمك وهنك. **وهذا جواب** بتعبير أهل المنطق (وهو علم مظلوم في هذا الزمان كل واحد منا يجتهد في إطفاء ناره وتنقيص شانه

وتقليل كتبه من المدارس،ونسينا معاملة علمائنا من الأولين والآخرين به كانوا أشد اهتماما به لترتب قوة الاستدلال عليه ولدخول مسائله في جميع العلوم ولتشحيذ الأذهان فهؤلاء أئمتنا مثل الرازى والغزالى وأمثالهماجبال العلم كيف كان صلتهم بهذا العلم استعملوه في العلوم الدينية فهذا تفسير الأمام الرازى شاهد عدل على ذلك ولم يخالف عن هذه الحقيقة إلا شرزمة قليلة من المنتسبين إلى السلف في المأة الثامنة ، فمن يخالف اليوم يخالف الحقائق والأئمة والدرس النظامي المؤيد بنظام الدرس في دار العلوم الديوبندية ، فإلى الله المشتكى) والجواب بتعبير أهل العربية هوأنا نحمل كلام المصنف وهو قوله: "يعرب بالواو" بمعنى يصح إعرابه بالواو إلخ، فيشمل الواجب والجائز كليهما.

بيان أن المراد من قوله:" أبوك" مثلا نوعه لا الجزئى المشخص أى أبوك بعينه فلا لغو ولا استحالة

فإن قيل: عبارة المصنف مشتملة على أمرين منكرين، وهما اللغووالاستحالة: **أما اللغو** فلأن قوله: "أخوك" قد ذكربالواو، فالحكم عليه بكون رفعه بالواولغو لافائدة فيه ، لأن ذلك أمر قد علم من لفظ: " أبوك" فإنه بالواو. **وأماالاستحالة** فلأن أبوك لما ذكر بالواو فكونه بالياء والألف مستحيل. **قلنا**: الأسماء الستة بهذا الإعراب مع قطع النظرعن خصوصية الواووالكاف، إذ ربما يحكم على الشيء ويراد به الحكم على نوعه، كما تقول: زيد ضاحك بالطبع أي الإنسان ضاحك بالطبع.

بيان ما يكون إعرابه بالحرفين ويكون رفعه بالألف

ولمافرغ المصنف عماكان معربا بالحروف الثلث شرع في بيان ماكان معربا بالحرفين ويكون رفعه بالألف فقال: (**المثنى**) وما يلحق به وهو(**كلا**) وكذا كلتا.

فإن قيل: ما وجه عدم ذكر " كلتا " مع أن حكمه مثل كلا ؟ **قلنا**: لما كان " كلا " أصلا اكتفي بذكرالأصل .

بيان أن المراد من المثنى أفراده ومصاديقه لا لفظه

فإن قيل: المثنى لايخلو إما أن يراد به لفظه أو مايصدق هو عليه وكل منهماباطل . **أما الأول** فلأن إعرابه ليس بالألف والياء ، بل هو بالحركات الثلث التقديرية في الأحوال الثلث كموسى وحبلى **وأما الثاني** فإنه حينئذ يلغو ذكركلا واثنان ، فإنهما من أفرا د المثنى ومصاديقه فيتناولهما المثنى. **قلنا**: في الجواب باختيار الشق الثاني أن المراد من المثنى أفراده ومصاديقه ، ولايلزم أن يكون ذكركلا و اثنان لغوا، لأن المثنى مايكون في آخر مفرده ألف أوياء ، وكلا

واثنان ليس لهما مفرد، وأيضا لو كان لفظ: "كلا" مثنى لرجع إليه ضمير المثنى مع أن الراجع إليه ضمير المفرد قال الله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾ فإن الضمير المستتر في "آتت" يرجع إلى كلتا وكما يقال: كلا الرجلين جاء، فإن ضميرجاء راجع إلى كلا. **وأيضا** لو كان مثنى لم يكن إعرابه بالألف لزوما في الأحوال الثلث حين الإضافة إلى المظهر. **وأيضا** لو كان مثنى لم تجز الإمالة فيه، لأن المثنى لايمال، لأن الإمالة سبب للتغيير، وألف التثنية لكونها علامة التثنية لا تتغير.

تحقيق أن ألف كلا ليست أصلية ولا مبدلة من الياء بل هي بدل من الواو

فإن قيل: ألف كلا هل هي أصلية أم مبدلة من الواو أوالياء؟ **قلنا:** ألف كلا في لام الكلمة بدل من الواو، لأن الألف لايأتي في الحروف الأصلية للاسم المتمكن إلابدلا من الياء أو الواو كما تقرر في علم الصرف، وليس ههنا بدل من الياء، لأنه لو كان من الياء لم تتبدل بالتاء في المؤنث، لأن الواو تتبدل بالتاء كثيرا كما في أخت وبنت، بخلاف الياء فإن تبدلها بالتاء قليل لم يوجد إلا في إثنتين (فإن اثنين مأخوذ من قولك: "ثنيت" ولامه ياء والتاء بدل منها) والحمل على الكثير الشائع أولى، ولأن الألف الذي يكون بدلا من الياء يكتب في صورة الياء مثل رمى، بخلاف الألف الذي يكون بدلا من الواو مثل دعا فإنه لايكتب في صورة الواو، بل يكتب في صورة الألف فعلم أن ألف كلا بدل من الواو **(مضافا إلى مضمر)** أي حال كون كلا مضافا إلى مضمر.

بيان أن قوله: "مضافا" حال عن قوله: "كلا" فقط

فإن قيل: قوله: "مضافا إلى مضمر" حال، والحال إذا وقع بعد المعطوف والمعطوف عليه يكون حالا لهما، وحينئذ لايطابق الحال بذى الحال في التثنية، وأيضا يفسد المعنى لأن كون المثنى معربا بهذا الإعراب غير مشروط بالإضافة ويعلم من ههنا اشتراطه به. **قلنا:** هو حال من "كلا" فقط أي حال من المعطوف فقط.

فإن قيل: الحال ما يبين هيئة الفاعل أوالمفعول أو كليهما، و"كلا" ههنا مبتدأ، لأنه معطوف على المثنى، وكان المثنى مبتدأ ليس بفاعل ولامفعول. **قلنا:** "كلا" وإن كان في اللفظ مبتدأ لكنه مفعول ما لم يسم فاعله في المعنى للفعل المعنوي الذي يفهم من فحوى الكلام فيكون التقدير هكذا ويعرب المثنى وكلا، أوهوحال عن الظرف قدم على مذهب الأخفش ويكون متصلا بمتعلقه لئلا يلزم الالتباس والاشتباه كما يلزم في صورة التأخير.

بيان فائدة تقييد كلا بالإضافة إلى المضمر

فإن قيل: لـم قيد المصنف كون كلا وكلتا معربا بالحروف بالإضافة إلى المضمر. **قلنا:** ذلك لأن لـكـلا اعتبـارين، اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، وهو باعتباره الأول مفرد، إذ لم يسمع في مـفـرده لـفـظ: "كـل" ولـجواز رجوع ضمير المفرد إليه، وباعتباره الثاني مثنى، لأنه يقع تاكيدا للمثنى، نحو جائني الرجلان كلاهما، فهو باعتبار لفظه يقتضي الإعراب بالحركة، وباعتبار المعنى يـقتضي الإعراب بالحرف، فروعي فيـه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل.

فإن قيل: لانسـلـم أنـه معرب بالحركات عند إضافته إلى المظهر، لعدم ظهور الإعراب فيه مثل جاء ني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، و مررت بكلا الرجلين. **قلنا:** إعرابه عند الإضافة إلـى الاسـم الـظاهر بالحركة، لكن بالحركات التقديرية لا بالحركات اللفظية، وذلك لأن آخر كـلا ألف تسـقـط بالتقاء الساكنين، فلم يبق محل الإعرا ب فصارت تقديرية، وإذا أضيف إلى المضمر الذى هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع، نـحوجاء ني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافا إلى المضمر **(و اثنان)** وكذا اثنان واثنتان، وقوله: "اثنان" معطوف على قوله: "المثنى".

بيان وجه ذكر اثنتان وعدم الاكتفاء باثنان كما اكتفي بذكر كلا عن كلتا

فإن قيل: ذكـر الأصـل إمـا أن يكو ن مغنيا عن ذكر الفرع أو لا، فإن كان مغنيا عنه كما قلتم بذلك في كلا فلم ذكرتم اثنتان الذي هو الفرع ولـم يغن عنه اثنان الذي هو الأصل، وإن لـم يكن مغنيا عنه فحينئذ وإن صح ذكر اثنتان مع ذكر كلا لكن كيف أغنى ذكر كلا عن كلتا.

قلنا فـي الـجـواب باختيار الشق الأول: أن الأصل مغن عن ذكر الفرع، ولذا لم يذكر كلتا بعد ذكر كلا، **أما** ذكـر اثـنتـان بـعـد ذكـر اثنان فليس ذلك لأجل أن الأصل لم يغن ههنا عن ذكر الـفـرع، بل ذلك لأن التذكير والتأنيث في باب أسماء العدد يكون على خلاف القياس فإن في هـذا البـاب يؤتى بالعدد مذكرا مع التمييز المؤنـث فيـقـال: ثلث نسوة، ومؤنثا مع التمييز المذكر فيـقـال: ثـلثة رجال، فههنا لو لم يذكر اثنتان وحذف، لأمكن أن يتـوهـم أن حكـم اثنتان في حق الإعـراب أيـضـا عـلـى خلاف اثنان وفق القانون في باب أسماء العدد، فلايكون معربا بالألف والياء مثل اثنان.

واعلم أن الاحتيـاج إلـى هـذا السوال والـجـواب إنما هو على النسخة التي ذكر فيها اثـنتـان وهـي نـسـخـة الـكـافية المطبوعة الموجودة اليوم في أيدينا، **وأما** عـلـى النسخة المتنية

للرضي والمحرم والجامي فليس فيها ذكر اثنتان فلاحاجة إلى السوال والجواب **(بالألف والياء)**.

بيان وجه تقديم المثنى على المجموع

فإن قيل: لم قدم المصنف المثنى على الجمع المذكرالسالم ؟ **قلنا**: لماكان المثنى مقدما على المجموع طبعا قدمه وضعا ، ليطابق الوضع الطبع .

بيان أن الملحق بالمثنى على قسمين المشابه صورة ومعنى، والمشابه معنى فقط

واعلم أن الملحق بالمثنى على قسمين.**أحدهما**: ما يكون مشابها بالمثنى صورة ومعنى مثل اثنان واثنتان وثنتان.**والثاني**: ما يكون مشابها به من حيث المعنى فقط مثل كلا و كلتا.

فإن قيل: لما كان اثنان واثنتان مشابهان بالمثنى صورة ومعنى دون كلا كلتا كان المناسب أن يقدم المصنف كامل المشابهة على ناقصها، مع أنه لم يفعل كذلك. **قلنا**: لما كانت المشابهة في اثنان واثنتان أظهر، لوجود الألف مع النون أو الياء مع النون، وهما علامتا التثنية، فلم يكن فيه خوف الغفلة والذهول، بخلاف كلاو كلتا، فإنهما لعدم وجود هاتين العلتين فيهما كانا في خفاء فقُدِّما لئلا نقع في غفلة عنهما.

بيان ما يكون إعرابه بالحرفين ويكون رفعه بالواو

ولما فرغ المصنف عن ما يكون إعرابه بالحرفين و رفعه بالألف شرع فيما يكون إعرابه بالحرفين ويكون رفعه بالواو فقال: **(جمع المذكر السالم)**.

بيان أن المراد من جمع المذكرالسالم ما جمع بالواو والنون فيتناول مثل سنو ن دون مثل مرفوعات

فإن قيل: لانسلم أن اعراب جمع المذكرالسالم بالواووالنون لأن مثل مرفوعات ومنصوبات جمع المذكرالسالم ، لأن مفردهما مرفوع ومنصوب، وهما مذكران، وليس إعرابهمابالواو والنون بل إعرابهما بالحركات، بل إعراب جمع المؤنث السالم بالواو والنون مثل سنون وأرضون، فإن سنون جمع سنة ، وأرضون جمع أرض، وهما مونثان. **قلنا**: المراد بالجمع المؤنث السالم ماجمع بالواو والنون من قبيل ذكر العَلَم وإرادة الوصف المشهوربه ، مثل لكل فرعون موسى بمعنى لكل مبطل محق ، فخرج مثل مرفوعات ومنصوبات ، لأنه لم يجمع بالواو والنون، وشمل لمثل سنون وأرضون، لأنه جمع بالوا و والنون أوالياء والنون **(وألو)** جمع ذو من غيرلفظه **(وعشرون و أخواتها)** أي نظائرها السبع، وهي ثلثون إلى تسعين فقوله: "ألو" معطوف على قوله: "جمع المذكر السالم".

بيان أن الإعراب بالواو والياء إنما هولأفراد الجمع دون لفظ: " الجمع "

فإن قيل: الجمع المذكر السالم لايخلو إماأن يكون المراد به لفظه أوأفراده ومصاديقه، فإن كان المراد به لفظه فلا يصح ذلك، لأن إعراب لفظ: "جمع" في قوله: "جمع المذكر السالم" بالحركات لابالواو والنون وإن كان المراد به أفراده ومصاديقه فذكر ألو وعشرون بعد قوله: "جمع المذكر السالم إلخ" مستدرك، لأن جمع المذكر يشملهما لأنهما من أفراده. **قلنا** في الجواب باختيار الشق الثاني: أن المرادبه أفراده ومصاديقه، ولايلزم استدراك قوله: "ألو و عشرون" بعده، لأن المراد من جمع المذكر السالم مايكون فيآخر مفرده واو ونون، أوياء ونون، وليس لقوله: "ألو وعشرون" مفرد حتى يكون في آخره واوأو نون، أوياء ونون، بل هما من ملحقات الجمع.

بيان تعريف الملحق بالجمع

فإن قيل: ماهو الملحق بالجمع؟ **قلنا**: هو ما لايكون جمعا، ولكن لمشابهته به في أمر من الأمور التحق به، وأجري أحكام الجمع عليه، وكذا المراد بالملحق بالمثنى.

بيان وجه إيراد المثالين للملحق بالجمع

فإن قيل: لم أورد للملحق بالجمع مثالين، وهماألو وعشرون، مع أن الإيضاح يحصل بالواحد؟ **قلنا**: أورد مثالين للإ شارة إلى أن الملحق بالجمع على نوعين. **الأول**: ما يكون مشابها بالجمع من جهة المعنى فقط مثل ألو، **والثاني**: مايكون مشابها من جهة اللفظ والمعنى مثل عشرون وأخواتها، وهي العلة لإيراد المثالين للملحق بالمثنى أيضا.

ذكر الدليل على أن ألو جمع ذو

فإن قيل: من أين يعلم كون ألوجمع ذو؟ **قلنا**: كون ألو بمعنى الأصحاب وذو بمعنى الصاحب دليل على أن ألو جمع ذو باعتبار المعنى.

ذكرثلاثة وجوه لإثبات أن ألومن ملحقات الجمع مع نقل قول البعض: "أنه جمع"

فإن قيل: لما كان ألو جمع ذو فكيف يصح قولكم: " أن ألو من ملحقات الجمع"، بل هو جمع حينئذ؟ **قلنا**: نعم هو جمع لكنه ليس بجمع المذكر السالم، لأنه ماجمع بالواو والنون أوالياء والنون، وألو ليس كذلك. **أونقول**: أن القول بالجمعية أمر اعتباري، لأنا لماوجدناه بمعنى الأصحاب و وجدنا ذوبمعنى الصاحب اعتبرنا كون ألو جمع ذو، فكون ألو جمع ذواعتباري لاحقيقي. **أونقول**: أن شرط جمع المذكر السالم أن يكون من لفظ: " المفرد"، وألو ليس من لفظ ذو. **ويعلم** من قول صاحب حاشية " المنهل" شرح" الوافي" ملا محمد يعقوب: أن

ألو جمع وليس من ملحقاته حيث يقول: إن ألو في الأصل ألون، فحذف النون، لكونه لازم الإضافة ، والنون تسقط بالإضافة فصار ألو.

دفع مايقال: أنه لايجوز بناء الاسم على الواو في آخره المضموم ماقبله وألو كذلك

فإن قيل: قد علم من كتب الصرف أنه لايجوز بناء الاسم على الواو في آخره المضموم ماقبله ، وألو كذلك فإنه لم يسمع من العرب كذلك. **قلنا**: القاعدة الصرفية إنما هي في الموضع الذي لاتكون الواو في معرض التغير، والواو ههنا إعرابي تتغيرحسب تغير العامل. **أونقول**:أن الواو ههنا لما كانت قائمة مقام الضمة ، فكأنها ضمة ليست بواو، والقاعدة المذكورة إنما هي فيما لا تكون الواو قائمة مقام الضمة.

بيان وجه تقديم ألو على عشرون

فإن قيل: لم قدم "ألو" على عشرون؟ **قلنا**: ذلك لأن للفظ " ألو" مدخل في الجمعية، لأنه جمع ذو وإن كانت جمعيته اعتبارية، بخلاف عشرون، فإنه ليس له دخل في الجمعية أصلا لعدم كونه جمعالشيء **وأيضا**: لفظ " ألو" موضوع لما فوق الواحد إلى مالانهاية له كما هو مقتضى الجمعية بخلاف عشرون ، فإن له دلالة على عدد معين فالحاصل أن الجمع لايدل على عدد معين وفي عشرون وأخواته دلالة على التعيين .

بيان وجهين لدفع مايقال: أنه لم لايجوزأن يكون عشرون جمع عشرة

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة.**قلنا**: لو كان عشرون جمع عشرة لكان إطلاقه على ثلثين ومافوقه صحيحا، لأن ثلثين ثلاث مقادير العشرة ، وكذلك يصح إطلاق ثلثين على التسعة ،لأنه ثلاث مقادير الثلثة ، وأقل الجمع يكون ثلاثة ، لكن التالي باطل فالمقدم مثله. **وأيضا** لو كان عشرون جمع عشرة لم يدل عشرون على عدد معين، لأن الجمع لايدل على عدد معين وعشرون ليس كذلك بل هويدل على عدد معين فلم يكن جمعا.

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون عشرون جمعا لما قالوا أن إطلاق الجمع يصح على مافوق الواحد وعشرون يدل مقدارين للعشرة؟ **قلنا**: إطلاق الجمع على مافوق الواحد اصطلاح منطقي، واصطلاح النحاة إنما هو يجري على مافوق الاثنين ، والمقصود بيان اصطلاح النحاة، لكون الكتاب كتاب النحو . **وأيضا** لايصح إطلاقه على مذهب المنطقين، لأن جواز إطلاق الجمع على مافوق الواحد مشروط عندهم على جواز إطلاقه على الثلاثة فصاعدا ، وهومنتف ههنا، وإذا فات الشرط فات المشروط.

فإن قيل: لم أطلق لفظ الأخوات على ثلثين وغيره، مع أن هذا اللفظ إنما يطلق على ذوي

الأرواح **قلنا**:المراد من الأخوات هي الأمثال والنظائر على طريق الاستعارة، وهو شائع في كلام الفصحاء، **واعلم** أن قوله: (**بالواو والياء**)خبر لقوله :"جمع المذكر السالم" مع ماعطف عليه.

بيان ثلاثة وجوه لكون جمع المذكر السالم معربا بالحروف

فإن قيل: لم أعطي لهذا الجمع مع ملحقاته الإعراب بالحرف. **قلنا**: الإعراب بالحروف فرع للإعراب بالحركات والمثنى و ملحقاته والجمع وملحقاته أيضا فرع الواحد، فأعطي الفرع للفرع بهذه المناسبة. **أونقول**: في الجواب أنه لماكان المثنى والجمع فرع الواحد اقتضياأن يكون إعرابهما أيضا فرعا لإعراب الواحد فأعرب بالحرف، لأنه فرع الإعراب بالحركة. **أونقول في** الجواب: أن آخرهما لماكان صالحا للإعراب بالحرف وهو علامة التثنية والجمع أجري عليه ذلك .

بيان وجه كون الجمع المذكر والمثنى معربابالحرفين دون الثلاث

فإن قيل: فلم لم يجعل إعرابهما بالحروف في الأحوال الثلث بالحروف الثلثة ؟ **قلنا**: لما كان حروف الإعراب ثلثة، وإعراب المثنى والجمع ستة، ثلاثة للتثنية، وثلاثة للجمع، فلوجعل إعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس، ولوخص المثنى بها بقي المجموع بلا إعراب، ولوخص المجموع بهابقي المثنى بلا إعراب، فوزعت عليهما بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى، والواوعلامة الرفع في المجموع، وبقيت الياء بينهما مشتركة في الجرعلى ماهوالأصل، وحمل النصب على الجر،

بيان وجه إعطاء الألف لرفع التثنية

فإن قيل: لم أعطي الألف للتثنية حالة الرفع. **قلنا**: التثنية أكثر من جمع المذكر السالم استعمالا لعدم اختصاصهابذكورالعقلاء،وكل ما يكون كثيرالوقوع يكون مستحقا للتخفيف، والألف أخف فجعلوا إعراب المثنى بالألف تخفيفا. **أونقول** في الجواب: أن الألف ضمير التثنية في الفعل حالة الرفع مثل فعلا ويفعلان فأعطي الألف للمثنى في الاسم أيضا.

بيان وجه إعطاء الواولرفع الجمع

فإن قيل: لم أعطي الواو للجمع المذكرالسالم. **قلنا**: لماكان جمع المذكرالسالم قليل الاستعمال لاختصاصها بذكورالعقلاء، فكان فيه خفة من هذا الوجه وكان الواو ثقيلا **فأعطي** الثقيل للخفيف رعاية للتعادل. **أونجيب**: أن الواو ضمير المرفوع في جمع الفعل مثل فعلوا ويفعلون، فأعطي لجمع الاسم أيضا.

بيان وجه إعطاء الياء لجر التثنية والجمع

ولما وزع الألف والواوعلى حالتي الرفع للمثنى والجمع ولم يبق من الحروف الإعرابية

ماعدا الياء وهي بالجر أولى، لأنهاأخت الكسرة كماتقرر في علم الصرف، ولما لم يبق للنصب حرف من الحروف الإعرابية جعل تابعا للجر.

بيان وجه جعل النصب تابعا للجردون الرفع

فإن قيل: لم لم يجعل النصب تابع الرفع؟ **قلنا**: بين الجر والنصب مناسبة، لأن كلامنهما علامة الفضلة، بخلاف الضمة، لأنها علامة العمدة، فجازحمله على الجر، ولم يجز على الرفع.

بيان أن فتح ماقبل الياء في التثنية وكسر ماقبل الياء في الجمع لرفع الالتباس

فإن قيل: لماأعطي الياء لكل من المثنى والجمع حالتي النصب والجركان بينهما التباس، وذلك مخل. **قلنا**: يفتح ماقبل التثنية ويكسرماقبل الجمع فلايبقى الالتباس.

فإن قيل: يحصل المخلص من الالتباس بالعكس أيضا فلم أختير هكذا. **قلنا**: لقد أبقوا ماقبل الياء في التثنية على الحركة التي كانت للمثنى في حالة الرفع وهي الفتحة مع خفتها، ولم يبقوا ماقبل الياء في الجمع على الحركة التي كانت في حالة الرفع وهي الضمة لثقلها على ماقبل الياء الساكنة، ولأن وجود الضمة قبل الياء الساكنة سبب لإبدال الياء واوا كما تقرر في علم الصرف، وهذا معنى سبب الالتباس، فأعطي ماقبله كسرة مع مناسبتها بالياء، ولايمكن أن تعطى الفتحة ماقبل الجمع للزوم الالتباس أيضا. **أونقول**: فتحوا ما قبل الياء لخفة الفتحة وكثرة التثنية، وكسروا ماقبل االياء في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع، وذلك لأن الجمع يتوقف على ثلثة أفراد وشروط ثلثة إن كان اسما وأكثر من ثلثة إن كان صفة (وقد بين الشروط في بحث الجمع) بخلاف التثنية، فإنها تتحقق بفردين بدون شرط ،وماكان أقل شرطا فهو أكثر أفرادا، لأن في الثلثة مثلا يتصور ثلثة تثنية باختيار كل اثنين منها، ولايتصور فيها إلاجمع واحد. **أونقول**: أن الالتباس مدفوع بكون نون التثنية مكسورا ونون الجمع مفتوحا.

بيان وجه كون نون التثنية مكسورا

فإن قيل: لم كسرنون التثنية ؟ **قلنا**: نون التثنية في الأصل نون التنوين، والتنوين نون ساكنة، فاجتمع الساكنان الألف ونون التنوين، والأصل في الساكن أنه إذاحرك حرك بالكسر، فأعطيت الكسرة له.

بيان وجه أن الساكن إذاحرك حرك بالكسر

فإن قيل: ما السر في أن الساكن إذاحرك حرك بالكسر. **قلنا**: إن السكون بنائي، فإذا أردت تحريكه أتيت بالحركة التي تكون أقرب إلى البناء، وأبعد من الإعراب، وهي الكسرة، فإنها لاتدخل على نوعي المعرب غيرالمنصرف والمضارع ،بخلاف الضمة والفتحة فإنهما تدخلان

على جميع أنواع المعرب.

بيان وجهين لكون نون الجمع مكسورا

فإن قيل: فلم أعطيت الفتحة لنون الجمع، فإنها أيضا كانت في الأصل تنوينا، والأصل في تحريك الساكن الكسرة. **قلنا**: الجمع ثقيل باعتبار دلالته على أفراد أكثر من أفراد التثنية والمفرد، فإن أقل الجمع ثلاثة، حتى يمكن في تلك الأفراد الثلاثة صدق التثنية ثلاث مرات، والفتحة خفيفة كما مر غير بعيد فأعطي الخفيف للثقيل رعاية للتعادل. **أو نقول في الجواب**: أنه أعطيت الفتحة لنون الجمع مع اقتضاء القياس الكسرة، لأنه إن كسر النون في الجمع أيضا لم يحصل الفرق بين المثنى والجمع، ويحصل على هذا الطريق اعتدال في المثنى لأنه أعطي لها ثقيل وهي الكسرة، وخفيف وهو الألف، وكذلك الجمع أعطي له خفيف وثقيل الفتحة والواو، فلم يعط الثقيلان كلاهما لأحدهما والخفيفان للآخر، وأما الياء فإنها لما كانت طارئة عارضة لم يعتد بها، فلم يعتبر الفرق بينهما بها، بل وضع مدار الفرق على الألف والواو.

بيان وجه إعطاء إعراب المثنى لكلا وكلتا واثنان واثنتان مع بيان الفرق بين مشابهة كلا بالمثنى واثنان به

فإن قيل: لم أعطي لكلا وكلتا حكم المثنى؟ **قلنا**: كل واحد منهما مؤحد من حيث اللفظ ومثنى من حيث المعنى، فلوجود تلك المناسبة بالمثنى في المعنى أعطي لهما حكم المثنى.

فإن قيل: لم أعرب اثنان واثنتان بإعراب المثنى. **قلنا**: اثنان أيضا مشابه بالمثنى فأعرب بإعرابه والفرق بين مشابهة كلا وكلتا بالمثنى وبين مشابهة اثنان واثنتان به هو أن كلا مشابه به من حيث المعنى فقط، واثنان مشابه به من حيث اللفظ والمعنى جميعا، فتكون هذه المشابهة كاملة بالنسبة إلى مشابهة "كلا" به، ولهذا إعراب كلا قد يكون مثل المثنى، وقد يكون مثل المفرد، بخلاف اثنان فإنه دائما يكون مثل المثنى.

بيان وجه إعطاء إعراب الجمع لألو

فإن قيل: لم جعل إعراب ألو مثل إعراب جمع المذكر السالم؟ **قلنا**: لأنه مشابه به من حيث اللفظ والمعنى، أما من حيث اللفظ فلأن في آخره حرف يصلح للإعراب مثل جمع المذكر السالم، وأما من جهة المعنى فلأنه يدل على الأفراد مثل جمع المذكر السالم.

بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري

ولما فرغ المصنف عن تقسيم الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف وبيان مواضعهما شرع في بيان المواضع اللفظي والتقديري الذي أشار إلى تقسيمه إليهما في ضمن تقسيم

الاختلاف إليهما فقال: (**التقدير**)أي تقدير الإعراب (**فيما**)أي كائن في الاسم المعرب الذي (**تعذر**) الإعراب فيه أي امتنع ظهوره فيه .**وقوله:** " التقدير" مبتدأ واللام فيه عوض عن المضاف إليه، ولذا قال الشارح الجامي في تفسيره: أي تقدير الإعراب.

بيان الفوائد لقول الشارح الجامي :"ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلخ"

فإن قيل: مافوائد قول الجامي: "ولما فرغ من تقسيم الإعراب" إلى قوله:" شرع في بيان المواضع اللفظي والتقديري" **قلنا:** له فوائد **الأولى:** أنه أشاربذلك إلى أن المصنف ما أدخل البحث في البحث بل شرع في بحث بعد الفراغ عن البحث الآخر، وهذه الفائدة عامة تتناول كل مفتتح بحث يستعمل فيه ولما فرغ شرع. **والثانية:** أن قوله: "التقدير" تقسيم للأقسام السابقة أي الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف، فكل واحد من هذين القسمين على قسمين، اللفظي والتقديري، لا كما قال البعض :أنه تقسيم آخر للإعراب. **والثالثة:**أن قوله: "والتقدير" متصل بما قبله بكمال الاتصال، وذلك لأن الكلام السابق أعني قوله: " فالمفرد المنصرف" إلى ههنا كان لبيان مواضع الإعراب بالحركة والحرف، وهذا الكلام لبيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري فيتصل الكلامان حق الاتصال، ويكون مجموعهما تفصيلا للمجمل المفهو م من قوله:"وأنواعه رفع ونصب وجر".

بيان فائدة قوله:"الذي أشار إلى تقسيمه إليهما في ضمن تقسيم الاختلاف إليهما"

فإن قيل:ما فائدة قوله: " الذي أشار إلى تقسيمه إليهما في ضمن تقسيم الاختلاف إليهما" **قلنا:** فائدته دفع إيراد يرد ههنا وهو أن الأنسب كان أن يقسم الإعراب إلى اللفظي والتقديري ثم يبين مواضعهما فدفع ذلك بأن المصنف قد أشار إلى التقسيم فيما سبق حيث قال: لفظا أوتقديرا.

بيان وجه تقديم التقديري على اللفظي

فإن قيل: كان الأحق بالتقديم هو اللفظي، لأن الإعراب وضع للإظهار وهو موجود في اللفظي دون التقديري ، لأن الإعراب لايكون ظاهرا فيه ، ولهذا كان اللفظي أصلا والتقديري فرعا **قلنا:** الإعراب اللفظي كثير متعسر الضبط، والتقديري قليل معين سهل الضبط فقدم المصنف التقديري لقصد الاختصار، وبعد بيان التقديري قال: واللفظي في ماعداه، ليشمل سائرالمواضع اللفظي.

بيان أن اللام في قوله: "التقدير" للعهد مع بيان أن قوله: "التقدير" محمول على حذف المضاف إليه دون الموصوف كماقال به الهندي

فإن قيل: التقدير موجود في قوله تعالى: ﴿ واسئل القرية ﴾ أي أهل القرية مع أن الإعراب

فيه غير متعذر، وأيضا البحث عن مطلق التقديز خروج عن البحث المشروع فيه. **قلنا**: اللام عهدي ،والمعهود بها تقدير الإعراب، أواللام فيه عوض عن المضاف إليه وهوالإعراب.

فإن قيل: لم حملت عبارة المصنف على حذف المضاف إليه ولم تحمل على حذف الموصوف أي الإعراب التقديري كما قال به الشارح الهندي . **قلنا**: في حذف المضاف إليه قلة الحذف لأن فيه حذف المضاف إليه فقط، بخلاف حذف الموصوف فإن فيه كثرة الحذف، لأن فيه حذف الموصوف مع حذف ياء النسبة في آخر قوله: " التقديري".

بيان أن المرادمن كلمة:"ما "في قوله:"التقديرفيما " الاسم المعرب دون الشيء مطلقا

فإن قيل: كلمة: "ما" عامة بمعنى شيء تتناول الاسم والفعل جميعا فينبغي أن يقدر الإعراب في الفعل الماضي والأمر الحاضر أيضا مثل دعى وادع ، فإن كل واحد منهما شيء تعذرالإعراب فيه مع عدم تقديره فيهما.**قلنا**: كلمة " ما" عبارة ههنا عن الاسم فقط.

فإن قيل: الضمائر وأسماء الإشارة من الأسماء فينبغي أن يقدر فيهما الإعراب مع أنهما من المبنيات **قلنا**: ليس المراد من الاسم الاسم مطلقاحتى يشمل المعرب والمبنى كليهما بل المراد الاسم المعرب، والقرينة على كل واحد من المرادين هوأن البحث ههنا بحث الاسم المعرب، وإلى هذين الجوابين أشار الشارح الحامي حيث فسر كلمة: " ما" بالاسم المعرب.

بيان أن "ما" في قوله: "فيما تعذر"موصولة لامصدرية بأربعة أوجه مع الرد على الهندي حيث قال بكون "ما" مصدرية

فإن قيل: كلمة: "ما" في قوله: " فيما تعذر" موصولة أومصدرية ؟ **قلنا**: هي موصولة ، وليست مصدرية.

فان قيل : لم لايجوزأن تكون مصدرية. **قلنا**: ذلك لأنه حينئذ تحتاج العبارة إلى تقدير الوقت أي وقت التعذر أوتحتاج إلى جعل في بمعنى اللام إن لم يقدرالوقت. **وأيضا** يلزم تقدير التعذر والاستثقال في الأمثلة لتكون الأمثلة أمثلة التعذر والاستثقال. **وأيضا** تفوت حينئذ الملايمة بماسبق، فإن المذكور فيماسبق إنما كان بيان مواضع الإعراب ولم يكن هذا بيان مواضع الإعراب، **وأيضا** يلزم على هذا عدم صحة أن تكون كلمة: " في" في قوله: " فيما" عداه بمعنى اللام، وإلا لكان معناه أن الإعراب اللفظي لأجل ما هو مغاير للتعذر والاستثقال، ولايخفي فساده لأن الإعراب اللفظي لأجل العامل مع انتفاء التعذر والاستثقال.

بيان أن الضميرفي تعذر راجع إلى الإعراب والعائد محذوف وهو" فيه"

فإن قيل: ضمير تعذر لايخلو إماأن يكون راجعاإلى ما الموصولة أوالإعراب، وكلاهما

باطلان **أما الأول**: فللزوم فساد المعنى، لأن "ما" الموصولة عبارة عن الاسم المعرب، والاسم المعرب غير متعذر. **وأما الثاني**: فإنه حينئذ تكون الصلة بلا عائد إلى الموصول. **قلنا**: الضمير راجع إلى الإعراب والعائدإلى الموصول محذوف، تقديره تعذرالإعراب فيه.

بيان أن المراد بالتعذرالامتناع دون الوصول إلى الشيء بمشقة

فإن قيل: التعذر هوالوصول إلى الشيء بمشقة، فالمثال حينئذ لايطابق الممثل لأن في مثل عصا وغلامي لايمكن الوصول إلى الإعراب مطلقا، وأيضا ذكرالاستثقال حينئذ مستدرك.
قلنا: المراد بالتعذرالامتناع فحصلت المطابقة بين المثال والممثل.

فإن قيل: لما امتنع الإعراب فيه فلم لم يجعل من قبيل المبنيات ؟ **قلنا**: الممتنع فيهما ظهور الإعراب في اللفظ لاتقديره، والمبني ما امتنع فيه كلاهما، والمانع من ظهورالإعراب في التقديري الحرف الأخير، بخلاف المبني، فإن المانع من الإعراب فيه هي مناسبة مبني الأصل، فافترقا، **وقوله**: " فيما تعذر"خبرالمبتدأ، وتقدير الكلام هكذا تقدير الإعراب ثابت فيماتعذر.

بيان وجه إيرادالمثالين "عصا" و"غلامي" للتعذر

فإن قيل: لم أورد للتعذرمثالين، **الأول** عصا، **والثاني** قوله: " غلامي" مع أن الإيضاح يحصل بمثال واحد أيضا ،والمثال إنما يكون للإيضاح. **قلنا**: أورد مثالين لأن التعذر يتحقق في محلين **أحدهما**: في اسم يكون في آخره ألف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كما في العصابلام التعريف، أولم تكن موجودة في اللفظ بل تكون محذوفة بالتقاء الساكنين (**كعصا**) بالتنوين **وثانيهما**: في اسم يكون معربا بالحركة، ويكون مضافا إلى ياء المتكلم مثل (**غلامي**) **وتوضيحه** أن الإعراب التقديري على قسمين، **أحدهما**: مايكون متعذرا. **وثانيهما**: مايكون مستثقلا، والإعراب التقديرى المتعذر يتحقق في اسمين، **أحدهما**: الاسم المعرب الذي يكون في آخره ألف مقصورة. **وثانيهما**: الاسم المعرب الذي يكون مضافا إلى ياء المتكلم.

بيان وجه التعذر في عصا وغلامي.

فإن قيل: ماوجه التعذر في عصا وغلامى حتى جعل الإعراب فيهماتقديريا. **قلنا**: أماتعذر الإعراب في مثل "عصا" فلأن آخره ألف مقصورة، والحركة متعذرة عليها سواء كانت موجودة في اللفظ كما في العصا بلام التعريف، أولم تكن موجودة في اللفظ بل تكون محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين لأنها لا تقبل الحركة أصلا فيكون تعذر الإعراب فيه بالاتفاق، **وأما التعذر** في مثل غلامى فلأن الياء في آخره تستوجب الكسرة قبل مجيء العامل لموافقة ياء

المتكلم ، لأن الإضافة كانت قبل دخول العامل، ولما اشتغل ما قبل الياء قبل دخول العامل بالكسرة ، امتنع دخول الحركة عليه ، لأنه إن دخل عليه إعراب آخر لفظا لزم تحريك الحرف الواحد بالحركتين المختلفتين حالة الرفع والنصب ولزم تحريك الحرف الواحد بالحركتين المتماثلتين حالة الجر، وكلاهما محالان، فلم يمكن الإعراب فيه سوى التقديرى في جميع الأحوال.

بيان وجه استحقاق ياء المتكلم الكسر قبل دخول العامل

فإن قيل: لم قلتم أن الياء في آخر غلامي تستوجب الكسرة قبل مجيء العامل؟ **قلنا**: ذلك لأن العامل إنما يدخل بعد تمام الاسم، والاسم إنما يتم حال الإضافة بالمضاف إليه فتتقدم الإضافة المستلزمة للكسرة في ما قبله على دخول العامل.

بيان أن عدم كون غلامي مبنيا لعدم علة البناء فيه

فإن قيل: مثل غلامي مبني، والإعراب في المبني محلي لا تقديري. **قلنا**: في مثل غلامي اختلاف **قال الأكثر**: أنه مبني عارضي صارمن المبنيات لأجل إضافته إلى المبني، فعلة البناء عند هؤلاء نفس الإضافة إلى المبني، **وعند** المصنف معرب، لأن غلاماي الذي هو مثنى لغلامي معرب بالاتفاق لثبوت الألف حالة الرفع وقلب الألف بالياء حالة النصب والجر، وليست مطلق الإضافة سبب البناء وإلا لم يكن الحكم مختلفا في التثنية كمابيناه في غلاماي ،كذا في " العباب" والإضافة إلى المبني لاتوجب البناء إلا بشرط. **وخلاصة** بيان هذا الشرط أن ظهور الإضافة مرجح لجانب الاسمية، لأن الإضافة تختص بالاسم، والإضافة لاتوجب البناء إلا أن تكون كلا إضافة ، ولم يكن هناك عوض عن المضاف إليه كالإضافة إلى الجمل، لأن هذه الإضافة في الحقيقة إضافة إلى مصادرها، فكأن المضاف إليه محذوف، وحينئذ يشبه المضاف بالحرف في الاحتياج إلى اعتبار ضميمة ، فيكون مبنيا من هذا الوجه. وأما إذا كان التنوين عوضا عن المضاف إليه مثل يومئذ فيكون معربا لعدم وجود علة البناء فكأن المضاف إليه حينئذ موجود.

ردعلى من قال: أن مثل غلامي في حالة الجرمعرب بالإعراب اللفظي

وقال بعض الناس: أن مثل غلامي في حالة الجر معرب بالإعراب اللفظي، وفي حالة الرفع والنصب تقديري، وقالوا: إن كسر ما قبل الياء يجوز أن يقال: أنه أثر العامل أيضا، كماجعل الألف والياء والواو في المثنى والمجموع، لمجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف الإعراب أيضا. **وأجيب** عن قولهم: أنه يلزم حينئذ توارد المؤثرين الملفوظين

وهما الياء والعامل على أثرواحد، وهو محال كما تقرر في موضعه، بخلاف الألف والياء والواو، فإنه لايلزم فيها التواردالمذكور، لأن أحدهما أثر الملفوظ وهو العامل، والآخرأثر المعنوي وهو التثنية والجمع .

رد على من قال: أن مثل غلامي ليس بمعرب ولامبني

وقال بعض النحاة: أن مثل غلامي ليس بمعرب ولامبني، لأن الإعراب والبناء صفات آخر الكلمة والحرف الأخير ههنا هو الميم صار وسطا باتصال ياء المتكلم. **والجواب** عنه أن توسط الآخر يستلزم انتفاء الإعراب والبناء في الحرف المتوسط لا أنه يستلزم انتفائهما عن الكلمة مطلقا فيجوز أن يكون الإعراب في الكلمة تقديريا.

بيان التراكيب في قوله: "كعصا وغلامي" فهو إما خبر مبتدأ محذوف، أوصفة مصدر محذوف ،أو هو بدل أو بيان لقوله :"ما تعذر"

فإن قيل: ما تركيب قوله:" كعصا وغلامي" **قلنا:** في قوله:" كعصا وغلامي" تراكيب. **منها:** أن قوله: " كعصا وغلامي" خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هكذا هو كعصا وغلامي، وحاصل معناه هوأي ما تعذر عصاوأمثاله وغلامي وأمثاله ، **ومنها:** أنه صفة مصدر محذوف (أي تعذرا كتعذر عصا وغلامي)، هذا إذا كانت الكاف في قوله: " كعصا "حرفية. **ومنها:** أن يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله: " ما تعذر" أوبيانا له، وهذا إذا كانت الكاف اسمية، وتكون مضافة إلى عصا: فإنه يصح أن تكون الكاف الاسمية بدلا أوبيانا، لأن إبدال الاسم من الاسم جائز، بخلاف ما إذا كانت حرفية كما ذكرناه أولا، فإنه لايجوز إبدال الحرف من الاسم، و كذا لا يجوزكون الحرف بيانا للاسم .

بيان وجه كون ألف عصا مقصورة

واعلم أنه جعل ألف عصا مقصورة، لأن هذه الألف ضد الألف الممدودة، أولأنه مأخوذ من القصر، والقصر بمعنى المنع، والألف المقصورة أيضاممنوعة عن قبول الحركة ، لكن الأول أولى بدليل المقابلة بالممدودة. ١٢

بيان إعراب قوله: "مطلقا"

فإن قيل: ماإعراب قوله:"مطلقا" ؟ **قلنا:** هو على **التركيب الأول** في قوله:" كعصا وغلامي" حال عن مدخول الكاف، والعامل فيه معنى التمثيل المدلول لكاف التشبيه، أو العامل فيه ما يفهم من الكلام من التعذر، أو تقدير الإعراب، وعلى **التركيب الثاني** هوحال مما

أضيف إليه التعذر المحذوف أو ظرف للتعذر باعتبار الموصوف المقدر، والتقدير هكذا كتعذره في زمان مطلق، أوهومفعول مطلق باعتبار الموصوف المقدر،والتقدير هكذا تعذرا مطلقا، وعلى **التركيب الثالث** حال من قوله: " كعصا وغلامي " والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر، أوظرف لذلك العاملِ.

بيان القسم الثاني من القسمين للإعراب التقديري

ولما فرغ المصنف من بيان القسم الأول للاعراب التقديري شرع في بيان القسم الثاني فقال: **(أو استثقل)** عطف على قوله: " تعذر" أي تقدير الإعراب ثابت فيما تعذر أو في الاسم الذى استثقل ظهورالإعراب في لفظه، وهذا إنما يتصور فيما إذا كان محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية ولكن ظهو رها في اللفظ ثقيل، **ويتأتى** ذلك في اسمين **الأول**: مايكون في آخره ياء وماقبلها مكسور سواء كانت الياء محذوفة بالتقاء الساكنين **(كقاض)**، أولم تكن كالقاضي، فالمراد بالقاضي كل اسم متمكن يكون في آخره ياء ماقبلها مكسور. **والثاني** : جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، وسيذكر هذا القسم بقوله: " ونحو مسلمي" **(رفعاوجرا)** أي في حالتي الرفع والجرلا في حالة النصب، لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على تلك الياء، والفتحة خفيفة.

بيان ماقاله الرضي:أن أسباب ثقل الضمة والكسرة على الياء في قوله:" قاض "ثلاثة

قال الشيخ الرضي: إن هذا الثقل تولد من ثلاثة أشياء ضعف الياء، وثقل الضمة أوالكسرة، وثقل حركة ماقبل الياء، و لهذا إذا كان ماقبل الياء ساكنا فالضمة والكسرة لاتثقلان عليه، ويكون حينئذ حكمه كحكم الصحيح، مثل جاء ني ظبي، ورئيت ظبيا، ومررت بظبي، فالإعراب عليه لفظي لاتقديري .

بيان إعراب قوله:" كقاض"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " كقاض " ؟ **قلنا**: قوله: " كقاض " صفة مصدرمحذوف فيكون التقدير هكذا استثقالا مثل استثقال تلفظ إعراب قاض، أوهوخبر مبتدأ محذوف، فيكون التقدير هكذا، هو مثل استثقال قاض.

فإن قيل: ما إعراب قوله: "رفعاوجرا" ؟ **قلنا**: قوله: " رفعا وجرا" **إماظرف** الاستثقال المقدر وإليه أشارالشارح الجامي بقوله: " أي في حالة الرفع والجر" والتقدير هكذا كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته على تقديركون المصدرمصدرالمجهول، أووقت رفع العامل وجره على تقديركون رفعا وجرا مصدر المعلوم. **ويجوز** أن يكون قوله: " رفعاوجرا " مفعولا

مطلقا للاستثقال المقدر، والاستثقال المقدر أضيف إلى القاضي، فيكون التقدير هكذا، كاستثقال قاض حال كونه مرفوعا أو مجرورا **إلى غير** ذلك من الاحتمالات التى ذكرنا ها في قوله:" مطلقا" فانظرها لتكون على مزيد بصيرة وخبرة.

بيان القسم الثانى مما استثقل فيه الإعراب وهو الذى فيه الإعراب بالحرف وهو جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم بعد الفراغ عن القسم الأول.

ولما فرغ المصنف من القسم الأول الذي يكون فيه تقديرالإعراب بالحركة لأجل الاستثقال شرع في القسم الثاني الذي يكون فيه تقدير الإعراب بالحرف لأجل الاستثقال فقال: **(ونحو مسلمي رفعا)** يعني أن تقدير الإعراب في نحو مسلمي إنما هو في حالة الرفع فقط لاالنصب والجر، نحوجاء ني مسلمي .

بيان وجه كون الرفع في مسلمي تقديريادون النصب والجر

فإن قيل: لم جعل الرفع في مسلمي تقديريا والنصب والجرلفظيا؟ **قلنا**: مسلمي في مثل جاء ني مسلمي كان في الأصل مسلموني، سقط النون بالإضافة ، فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن ، فتبدلت الواو بالياء وضمة الميم بالكسرة لمحافظة الياء ، فلم تبق علامة الرفع، وهو الواو، لأن للياء دلالة على الجمعية لاعلى الرفع، فصارالإعراب الرفعي تقديريا، بخلاف حالتي النصب والجر فإن الياء وإن إدغمت لكنها لاتخرج عن حقيقتها، لأن الإدغام لايخرج الشيء عن حقيقته، فالياء المدغمة أيضا ياء ، والمدغم مع المدغم فيه في التلفظ حرفان، وفي الكتابة حرف واحد.

فإن قيل: الياء الأولي في مسلمي التي عوضت عن الواو ملفوظة، فينبغي أن يكون الإعراب حالة الرفع لفظيا لاتقديريا. **قلنا**: قيام الياء مقام الواو إنما هو في الدلالة على الجمعية دون الرفع لأن الدال على الرفع إنما هوالواو فقط. **أونقول** في الجواب: أن الياء المبدلة عن الواو لايمكن أن تدل على الرفع كماأن الكسرة في الجمع المؤنث السالم مبدلة عن الفتحة ، وذلك لأن الحرف الزائل بالإعلال في حكم الثابت ، فلو جعل الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الرفع لزم للكلمة الواحدة إعرابان لفظي وتقديري، بخلاف فتحة جمع المؤنث السالم فإنها في اللفظ فقط لا في التقدير.

بيان أن المنظور في تعذرإعراب عصا واستثقال مسلمي هي الحالة التي لها التاثير في تقديرالإعراب لاالحالة المتقدمة مطلقا فيهما أوالمتأخرة مطلقا

فإن قيل: الحكم بتعذرالإعراب في عصا وبالاستثقال في مسلمي غير واضح، لأنه إن اعتبر التعذر والاستثقال بعد الإعلال فلاشك في أن اعراب مسلمي بعد الإعلال متعذرلامستثقل،

مثل إعراب عصا فإن التلفظ بالواو بعد الإعلال متعذر، وإن اعتبر قبل الإعلال فلا شك أن إعراب عصا قبل الإعلال مستثقل لامتعذر، مثل إعراب مسلمي، وهو ظاهر، لأن الواو موجود، فإن أصله قبل الإعلال عصو، وبالجملة القول بالتعذر في عصاوبالاستثقال في مسلمي تحكم محض، **قلنا:** اعتبار التعذر والاستثقال باعتبار المؤثر في تقدير الإعراب أي ليس المنظورههنا القبلية والبعدية، بل المنظور هو المؤثر في تقديرالإعراب متى وجد حكم هنالك بالتقديرسواء وجد قبل الإعلال أوبعد الإعلال، ولا شك أن المؤثر في تقديرالإعراب في عصا مابعد التعليل من التعذر وفي مسلمي ماقبله من الاستثقال، فإن إعراب مسلمي في حالة الرفع بالواو، وثقله قبل الإعلال يوجب تقدير الإعراب، لأن اجتماع الواو مع ياء المتكلم يوجب إبدال الواو ياء فيكون الإعراب بتقدير الواو فثبت أن موجب تقدير الواو فيه هو الاستثقال، وقس عليه القاضي، بخلاف عصا، فإن المؤثر في تقدير إعرابه تعذرالإعراب بعد الإعلال، لأن إعرابه بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ماقبلها يوجب إبدال الواو بالألف، وليس هذا الإبدال إلا تقدير الحركة بعد الإعلال، لأنا لوفرضنا قبول الألف الحركة لكان الإعراب فيه بعد الإعلال لفظيا لاتقديريا، فثبت أن تعذر الإعراب في عصا موجب للتقدير بعد الإعلال.

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون الإعراب في عصا تقديريا للاستثقال بأن يكون ثقل إعراب عصا موجبا لإسكان الواو وتقدير الحركة، فيكون الواو في عصاساكنا، ويكون الإعراب فيه تقديريا للاستثقال لاللتعذر، كماكان في قاض. **قلنا:** ليس ثقل إعراب عصا موجبا لإسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون كالقاضي، لأن محل الإعراب في عصا وهوالواو غيرباق، فإعرابه متعذر، وفي قاض بعد الإعلال محل الإعراب باق إلا أنه لضعفه يثقل تلفظه، فافهم فإنه يحتاج إلى تدقيق النظر وتحديد البصر.

الجواب الثاني عن أصل الاعتراض

والجواب الثاني عن أصل الاعتراض: أن الإعلال على نوعين. **نوع** سبق اعتباره على التركيب النحوي أي على التركيب الذي يبحث النحاة عنه. **ونوع** تأخر اعتباره عن حالة التركيب **فالنوع الأول** مثل عصا، فإن إعلاله لم يتوقف على التركيب بدليل أنه يعلل في حالة التعداد أيضا، **والنوع الثاني** في مثل مسلمي فإن إعلاله يتوقف على التركيب الذي يبحث النحاة عنه لأنه مبني على اجتماع الواو والياء، واجتماعهما مبني على اعتبار الإضافة بين مسلمين و ياء المتكلم، وإضافة شيء إلى شيء أمر يتعلق بالتركيب النحوي، فمثل عصا بلغ إلى النحاة من واضع المفردات معللا بإبدال الواو ألفا، فلما استحق الإعراب بعد التركيب فقد تعذر

فيه الإعراب، لأن الألف لايقبل الحركة، فحكموا بتعذر الإعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب أو بعده، بخلاف مسلمي، فإنه بلغهم من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل بالإبدال والإدغام، فلما استحق الإعراب بعد التركيب فقد أمكن الإعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا، لأن الرفع ثقيل فيه حالة الإضافة إلى ياء المتكلم، لاجتماع الواو والياء فيه، وسبق إحداهما بالسكون فحكموا باستثقال الإعراب فيه رفعا، وجعلوه معللا بالإبدال والإدغام للقانون الكلي، وهو أن الواو والياء إذا اجتمعاوسبق إحداهما بالسكون يلزم قلب الواوياء، وإدغام الياء في الياء، **وأما** نصبه وجره فلفظي، لِما مرّ أن علامتهما الياء، وهي باقية بعد الإدغام.

بيان وجه عدم ذكرإعراب جمع المذكر السالم عند الإضافة مطلقا، والمثنى المضاف في حالة الرفع فقط، وكذا مثل أبو القوم وأباالقوم وأبى القوم

فإن قيل: جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى الاسم الذي أوله ساكن يكون معربا بالإعراب التقديري، مثل جاء صالحو القوم، ورأيت صالحي القوم، ومررت بصالحي القوم، وكذا في المثنى في حالة الرفع فقط، مثل جاء ني غلاما الرجل، فلِمَ لم يذكرالمصنف هذين الموضعين، على أنه يلزم بطلان قوله: "واللفظي فيما عداه" أيضا، لأنه عند عدم ذكرهما يدخلان فيما عداه فيلزم أن يكون الإعراب فيهما لفظيا. **قلنا:** لم يلتفت المصنف إليهما، لأن تقدير الإعراب فيهما عارضي، والمصنف بصدد بيان الإعراب اللفظي والتقديري الذي حصل للاسم إما باعتبار الذات أو بملاحظة أمر لازم لا باعتبار الأمر العارض،

فإن قيل: لو كان المصنف في صدد بيان الإعراب اللفظي والتقديري الذي حصل للاسم إما باعتبار الذات أو بملاحظة أمر لازم لم يصح عد مثل غلامي ومسلمي من تلك المواضع لأن الاعراب التقديري في مسلمي ثابت باعتبار العارض وهو ملاقاة ياء المتكلم .**قلنا:** الياء في مثل غلاميومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة لكونها ضميرا متصلا لا يتلفظ بها استقلا لا بخلاف ما نحن فيه فإن كلا منهما كلمة مستقلة .

فإن قيل: الإعراب بالحروف قد يكون تقديريا في الأحوال الثلث، مثل جاء ني أبوالقوم، ورأيت أباالقوم ،ومررت بأبي القوم، فإن الحرف الإعرابي قد سقط من اللفظ، وهذا هو تقدير الإعراب فلم لم يذكره. **قلنا:** لم يذكره لأن تقدير الإعراب فيه أيضا عارضي.

بيان إعراب قوله: "ونحو مسلمي" بالتفصيل

فإن قيل: ما إعراب قوله: "ونحومسلمي" .**قلنا: يحتمل** أن يكون مرفوعا أومنصوبا، لأنه معطوف على قوله: " كقاض" وهو مرفوع لكونه خبر مبتدأ محذوف، أومنصوب على أنه

صفة مصدر محذوف، **ويحتمل** أن يكون مجرورا على أن يكون معطوفا على قوله: "قاض" وتقدير الكلام أواستثقل كقاض رفعا وجرا.

فإن قيل: يلزم على هذا تكرار أداة التشبيه، وهما الكاف ونحو. **قلنا**: التكرار إنما يلزم إذا كان مفادهما واحدا، وهو ههنا مختلف، لأن مفاد الكاف بيان مثال الاستثقال ومفاد كلمة "نحو" كون اللفظ جمعا مذكرا سالما بالواو والنون مضافا إلى ياء المتكلم.

فإن قيل: ما الفائدة في ازدياد لفظ "نحو" وترك العطف على قاض مع أنه أخصر كما في قوله: "كعصا وغلامي مطلقا". **قلنا**: تقدير الإعراب للاستثقال منقسم إلى القسمين الإعراب بالحركة والإعراب بالحرف، **الأول** في مثل قاض، **والثاني** في مثل مسلمي، بخلاف تقدير الإعراب للتعذر فإنه مختص بالإعراب بالحركة، فللإشارة والتنبيه على كونهما نوعين متبائنين من الإعراب اشتركا في مجرد الاستثقال لم يدخلهما تحت حرف واحد، بل أتى لكل واحد منهماحرفا عليحدة بخلاف عصا وغلامي، فإنهما مندرجان تحت نوع واحد، وهوالإعراب بالحركة فجمعهما تحت حرف واحد.

بيان وجه تقديم قوله: "قاض" على قوله: "مسلمي"

فإن قيل: لم قدم قاض على مسلمي. **قلنا**: قدمه عليه لأن المستثقل في قاض هوالإعراب بالحركة وفي مسلمي الإعرا ب بالحرف، والأول أصل بالنسبة إلى الثاني.

بيان الإعراب اللفظي بعد الفراغ عن التقديري

ولما فرغ المصنف عن بيان محل الإعراب التقديري شرع في بيان محل الإعراب اللفظي فقال: **(واللفظي)** أي الإعراب المتلفظ به كائن **(فيما)** أي في الاسم الذي **(عداه)** أي سوي المذكور من مواضع التعذروالاستثقال.

بيان تصحيح إرجاع ضميرالواحدإلى المتعدد بالتفصيل

فإن قيل: المذكورفيما سبق هماالقسمان المتعذر والمستثقل، فلايصح إرجاع ضمير الواحد إليهما في قوله: "في ماعداه" **وأجاب** عنه الشارح الجامي بقوله: "يعني فيما عدا ماذكر مما تعذرفيه الإعراب أواستثقل"، **لكن** لاحاجة إلى هذا التأويل لأن المتعدد إذا ذكر بالعطف بكلمة: "أو" يجوز إفراد الضميرالراجع إليه، لأنه في الحقيقية راجع إلى أحد الأمور لا إلى المجموع كذا قال العصام **أقول**: لكن هذا إنما يصح فيما يكون الحكم ثابتا لأحد المعطوفين مثل زيد أوعمرو قائم، فإنه لايصح أن يقال: فيه زيد أوعمر قائمان، لأن القائم منهماواحد، أما اللفظية ههنا فهو ليس لما عدا الواحد من المتعذر والمستثقل بل لماعدا المجموع فصح جواب

الشارح الجامي دون ما قاله العصام. **لكن الأصح** من الأجوبة هو ما قاله الحافظ التاشكندي أنه لاحاجة إلى تأويل الجامي ولا إلى غير ذلك لأن ضمير قوله: "عداه" راجع إلى كلمة: "ما" في قوله: " فيما تعذر" وهو مفرد.

بيان تركيب قوله: "واللفظي فيما عداه"

واعلم : أن قوله: "واللفظي" مبتدأ، وقوله: " فيما عداه" خبره، ومتعلق قوله: " فيما" قوله:" كائن" و قوله: " عدا " فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الموصول، والجملة الفعلية صلة الموصول

بيان بحث المنصرف وغير المنصرف

ولما فرغ المصنف من بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري شرع في بحث المنصرف وغير المنصرف فقال: **(غير المنصرف ما)** أي اسم معرب.

بيان وجه إيراد بحث المنصرف وغيرالمنصرف بعد بيان وجوه الإعراب.

فإن قيل: لم ذكر المصنف بحث غيرالمنصرف والمنصرف بعد ذكر وجوه الإعراب بالتفصيل ؟ **قلنا**: ذلك لأنه قد ذكر المنصرف وغيرالمنصرف خلال ذكر مواضع الإعراب و لم يكونا معلومين فعرفهما ليرتفع ظلمات الجهل عن مواضع الإعراب، لأن البحث عنها إنما يتوقف على معرفة أقسام المعرب أولا، والمنصرف وغيرالمنصرف من تلك الأقسام غيرمعلوم، لعدم ذكرها سابقا فوجب معرفتهما فعرفهما.

بيان وجه الاكتفاء بتعريف غيرالمنصرف وترك تعريف المنصرف مع بيان وجه عدم عكس ذلك.

فإن قيل: فلم اكتفي بتعريف غيرالمنصرف. **قلنا**: بمعرفة غيرالمنصرف يعرف المنصرف لأنه إذا علم أن غير المنصرف مافيه علتان علم أن المنصرف مالا يكون كذلك ، فإن الأشياء تعرف بأضدادها على قياس الإعراب اللفظي والتقديري.

فإن قيل: فلم لم يعكس بأن يكتفي بتعريف المنصرف ويعرف غيرالمنصرف بمعرفته ؟ **قلنا**: كان غيرالمنصرف أقل فهو بالضبط أقرب وفي التعريف أسهل، **وأيضا** يحصل بعد بيانه الاختصار المطلوب في جانب المنصرف مثل ما فعله في الإعراب اللفظي.

فإن قيل: الاكتفاء بتعريف أحد الضدين للأقلية إنمايصح إذا كان معرفة الشيء بالعدد فإنه يكتفي هنالك بتعريف الأقل، والموضع الذي يقصد معرفة الشيء فيه لا بالعدد يكون الأقل والأكثر فيه سواء **قلنا**: المصنف ههنا أنزل معرفة الشيء بالتعريف منزلة معرفة الشيء بالعدد.

أو نقول في الجواب: أن غير المنصرف وجودي والمنصرف عدمي، فعرف الوجودي وترك الآخر بالمقايسة عليه، لأن العدمي يعرف بمعرفة الوجودي كاالبصر والعمي.

بيان وجه أنه لم يقل: والمنصرف فيما عداه كما قال في اللفظي

فإن قيل: لم لم يقل: والمنصرف في ما عداه طلبا للاختصار، كما قال في اللفظي. **قلنا:** عنوان غيرالمنصرف مشعربأن المنصرف ماعداه، فإن لفظ غيردخل على المنصرف فيفهم منه أن المنصرف ما عداه. **أونقول:** لأنه ترك قوله: "والمنصرف فيماعداه" مقايسة على قوله: "واللفظي فيما عداه".

بيان وجه تسمية غيرالمنصرف

فإن قيل: لم سمي المنصرف باالمنصرف. **قلنا:** هومأخوذ من الصرف، وهو الفضل والزيادة، كما يقال بين الدرهمين صرف(أي زيادة)وكما جاء في حديث أبى إدريس الخولاني رضـ "من طلب صرف الحديث يبتغي به إقبال وجوه الناس إلخ" أراد بصرف الحديث ما يتكلفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة كذا في "النهاية"، فسمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الإعراب، أعني علامته وهي التنوين، أولاتصافه بزيادة وتمكن وقوة في الاسمية، فإن غرض المتكلم يحصل بمجرد الإعراب، لأنه يدل على الفاعلية والمفعولية والإضافة، وليس للتنوين مدخل فيها، ولأجل اشتماله على هذه الزيادة والقوة في الاسمية يقال له الأمكن، ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف. **وقال** بعض الناس إن المنصرف مأخوذ عن الصرف والصريف هو اللبن الخالي من الغش، وظاهر أن المنصرف أيضا خال عن مشابهة الفعل في وجود الفرعيتين. **وقيل** من الانصراف، وهو الرجوع، لأنه انصرف عن شبه الفعل.

بيان تركيب قوله:"غير المنصرف ما إلخ"

واعلم أن قوله: "غيرالمنصرف"مبتدأ، وكلمة: "ما"موصولة لاموصوفة، لأنه خبر، وحق الخبر أن تكون نكرة، والموصوفة نكرة، فاختار الموصوفة لئلا يلزم تنكير المبتدأ وتعريف الخبر ولذلك فسر الشارح الجامي كلمة ما بقوله: "اسم معرب"ولم يقل: أي الذي أو أي الاسم المعرب، وقوله: "علتان" فاعل الظرف يعني ثبت فيه علتان، أو هو مبتدأ مؤخر، وقوله: "فيه" خبر مقدم، والجملة صفة "ما" الموصوفة.

بيان وجهين لصحة كون غيرالمنصرف مبتدأ مع أنه نكرة

فإن قيل: لايصح أن يكون غيرالمنصرف مبتدأ، لأن "غير" نكرة، ولايجوز أن يكون المبتدأ نكرة بدون التخصيص بوجه من الوجوه كما سيجيء في مبحث المرفوعات إن شاء اللّٰه تعالى،

و"غير" نكرة غير مخصصة. **قلنا**: غيرالمنصرف قد علم من وجه سابقا فصار مخصصا بعلم المتكلم **أونقول في** الجواب: أن لفظة: "غير" معرفة، لأنها مضافة إلى المعرفة وهو المنصرف .

فإن قيل: لفظة: "غير" نكرة، لتوغلها في الإبهام ، وإن أضيفت إلى المعرفة. **قلنا**: ههنا ضابطة وهي أن لفظة "غير" لتوغلها في الإبهام لاتكتسب التعريف من المضاف إليه ، فلاتكون معرفة إلا أن يكون لما أضيف إليه ضدواحد ، فإنها حينئذ تكون معرفة مثل قولنا: "عليك بالحركة غيرالسكون" فإن للسكون ضدواحد، وهي الحركة، وكذا للمنصرف الذي وقع مضافا إليه للفظة: "غير" وهو غير المنصرف.

وقال بعض الناس: أن قوله: "غير المنصرف"خبر مقدم، وقوله: "ما فيه علتان" مبتدأ مؤخر، وهذا القول وإن كان مستحسنا في بادي النظر لكنه في الحقيقة مخالف عما هو المشهور من الأسلوب الشائع، وهو أن أعرف الشيئين هو المستحق لكونه مبتدأ، والآخر خبرا، والأعرف المعلوم ههنا هو غيرالمنصرف، لأنه قد علم سابقا في بيان وجوه الإعراب.

بيان أن كلمة: "ما" في قوله: "ما فيه علتان" موصوفة وعبارة عن اسم وليست بموصولة فلا يرد ما أورد

فإن قيل: تعريف غيرالمنصرف ليس بمانع عن دخول الغير يدخل فيه مثل ضربت، لأن كلمة: "ما" عامة ، فمعناه غير المنصرف ما أي شيء فيه علتان وضربت شيء فيه علتان التأنيث والوصف مع أنه ليس فيه عدم الانصراف. **وأيضا**: المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فلابد من ضمير الفصل بينهما وليس بينهما ضميرالفصل. **وأيضا** كلمة: "ما"موصولة ، فيكون قوله: "فيه علتان" صلة له، فلو جعل الموصول مع الصلة جنسا لم يوجد الفصل، وإن جعل فصلا لم يوجد الجنس. **قلنا**: كلمة: "ما" موصوفة عبارة عن اسم أي اسم فيه علتان وليست بموصولة فاندفعت الاعتراضات الثلث، **أماالأول**: فلأنه لما جعلت عبارة عن الاسم لم يدخل فيه الفعل فخرج مثل ضربت. **وأماالثاني**: فلأن الاحتياج إلى ضمير الفصل إنما هو فيما كان المبتدأ والخبركلاهما معرفتين، ولماجعل "ما" عبارة عن اسم واسم نكرة صار الخبر نكرة، فلم يكن المبتدأ والخبر كلاهما معرفتين. **وأماالثالث**: فلأنه ليست كلمة : "ما" موصولة حتى يكون ما بعده صلة له ، ويلزم وجود الجنس بدون الفصل أو الفصل بدون الجنس ، ولذا فسر الشارح الجامي قوله: "ما" بقوله: " اسم".

بيان أن كلمة: "ما" عبارة عن اسم معرب لا مبني

فإن قيل: تعريف غيرالمنصرف غير مانع عن دخول الغير يدخل فيه حضار وطمار، فإنهما

اسمان في كل واحد منهماعلتان، التأنيث والعلمية مع أنهما مبنيان . **قلنا**: " ما" عبارة عن اسم معرب ولذا قال الشارح الجامي في تفسير كلمة: "ما": أي اسم معرب، وحضار وطمار مبنيان فخرجا.

فإن قيل: ما القرينة على أن المراد من كلمة: " ما" اسم معرب. **قلنا**: القرينة عليه هو البحث عن الاسم المعرب.

فإن قيل: ما القرينة على كون ما موصوفة نكرة. **قلنا**: وقوعها في جانب الخبر قرينة على كونها نكرة، لأن الأصل في الخبرالتنكير **(فيه علتان)** تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه أثرا.

بيان أن المراد من العلتين المؤثرتان فلا يدخل فيه مثل قائمة

فإن قيل: تعريف غير المنصرف ليس بمانع عن دخول الغير، يدخل فيه مثل ضاربة وقائمة، لأنهما اسمان معربان فيهماعلتان الوصف والتأنيث، مع أنهمامنصرفان. **قلنا**: المراد من العلتين المؤثرتان ولذا قال الجامي: تؤثران بعد قوله: "علتان" والتأنيث لايؤثر بدون العلمية كماسيأتى.

فإن قيل: من أين علم هذا التقييد؟ **قلنا**: العلة عبارة عن المؤثر في الشيء فهو في الحقيقة ليس بقيد، بل هو بيان لماهية العلة، وإن كان في ظاهر عبارة الجامي تقييد.

بيان أن تأثير العلتين إنما هو باجتماعهما لا بانفرادهما

فإن قيل: يعلم من توصيف كل واحدة من العلتين بوصف التأثير في قوله: "علتان تؤثران" أن كل واحدة من العلل مؤثرة بالانفراد ، فيكون الاسم غير منصرف بالعلة العلة الواحدة أيضا **قلنا**: المراد من كونهما مؤثرتين تأثيرهما باجتماعهما، ولذا قال الشارح الجامي: تؤثران باجتماعهما لابانفراد هما.

بيان أنه لابد من استجماع الشرائط أثرا

فإن قيل: تعريف غيرالمنصرف غير مانع عن دخول الغير يدخل فيه مثل نوح، لأنه اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما كما في إبراهيم ، وهما العلمية والعجمة، مع أنه منصرف. **قلنا**: المراد من العلتين المؤثرتان مع استجماع شرائط التأثير، ولم يوجد ههنا شرط تأثير العجمة ، لأن شرط تأثيرها تحرك الأوسط أوالزيادة على الثلثة ولم يوجد واحد منهما.

فإن قيل: لانسلم أن تحرك الأوسط أوالزيادة على الثلثة من شرائط العجمة ، لأن المشروط لا يوجد بدون الشرط، والعجمة في مثل نوح موجودة، وليس فيه تحرك الأوسط ولا الزيادة على الثلثة. **قلنا**: المراد من قوله: "واستجماع شرائطهما فيه" استجماعها أثرا، وفي نوح ليس

كذلك. (**من**) علل (**تسع أو**) علة (**واحدة منها**)أي من تلك التسع (**تقوم**) هذه العلة الواحدة (**مقامهما**) أي مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما.

بيان اختلاف الرضي والجامي في إعراب قوله:"من تسع" وترجيح قول الجامي

واعلم أن في إعراب قوله: "من تسع" طريقين. **طريق** اختاره الرضي، وهو أن يكون التركيب فيه إضافيا فيكون معنى العبارة هكذا أي تسع علل. **وطريق** اختاره الشارح الجامي، وهو أن يكون التركيب فيه توصيفيا، فيكون معنى العبارة هكذا أي علل تسع وهذا أفضل لموافقته بقوله: " أو واحدة منها" فإنه تعين فيه التركيب التوصيفي، ولايجوز فيه الإضافي، لأنه على تقدير الإضافي يكون المضاف إليه المحذوف تميزا، ولم يسمع للواحد والاثنين تميز ، **وأيضا** تكون العبارة على تقدير التركيب الإضافي على حذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه، مع أن القول بحذف المضاف إليه وتعويض التنوين عنه ليس بجارعلى الإطلاق بل هو مقيد بلفظ الكل والبعض، كما صرح به الشيخ الرضي في شرحه. **وأيضا** يكون قوله: "عن تسع" على تقدير التوصيف موافقا لما في أول البيت أعني قوله: "موانع الصرف تسع" فإنه وإن كان بطريق الإخبار إلا أنه قد عرف أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف كما أن الأوصاف قبل العلم بها أخبار، فيكون تقدير العبار ة هكذا أن غيرالمنصرف ما ثبت فيه علتان أوما ثبت فيه علة واحدة كائنة من علل تسع تقوم مقام العلتين.

بيان أن المراد من القيام ههنا هو التأثير

فإن قيل: نسبة تقوم إلى العلة الواحدة لاتصح، لأن القيا م ينسب إلي ذوي الأجسام والعلة ليست منها. **قلنا**: المراد بقيامها مقام العلتين تأثيرها مثل تأثيرهما، وليس المراد به المعنى المعروف للقيام (**وهي**)أي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الأمور التسعة لا كل واحد حتى يقال : لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور.

بيان أن في قوله: "وهى عدل إلخ" تقديم العطف على الربط

واعلم أن البحث الكامل في تقد يم العطف على الربط أو العطف قد مر في قوله:"وهي اسم وفعل وحرف" فارجع إليه لحل مثل هذا المقام فإنه قد ذكرنا هناك أن المبتدأ إذا كان متعددا سواء كان في صورة الجمع كما في قوله: " وأنواعه رفع ونصب وجر" أو كان في صورة ضمير راجع إلى الجمع كما هو ههنا فإنه يكون فيه العطف مقدما على الربط، لأن المبتدأ المجموع يوافقه أن يكون خبره أيضا مجموعا، ولا يكون الخبر المتعدد بطريق العطف مجموعا إلا أن يتقدم العطف على الربط، فإنه إذا قدم العطف يكون مجموع المعطوفات خبرا،

بخلاف تقديم الربط على العطف، فإن الخبر حينئذ لا يكون مجموع المعطوفات، لأن ارتباط الخبر بالمبتدأ يكون فيه قبل العطف فلا يكون المجموع خبرا بل يكون كل واحد من المعطوفات خبرا علحدة فيلزم انحصار العام في الخاص .

بيان أن الشارح الجامي صرح ههنا بتقديم العطف على الربط

وهذا هو المقام الذي صرح الشارح الجامي فيه بتقديم العطف على الربط حيث يقول: أي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الأمور التسعة لا كل واحد حتى يقال: لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور إنتهت عبارته . **فقوله:** " أي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين" تصريح على تقديم العطف، لأن لفظ: " المجموع " إنما يستعمل في ماجمعت فيه الأمور المتعددة ، والجمع ههنا ليس إلا بتقديم العطف، وقوله: "لا كل واحد" رد صريح على تقديم الربط على العطف، **ثم بين** الشارح الجامي وجه عدم صحة تقديم الربط بقوله: "حتى يقال: لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور" لأن غرضه منه أنه لو قلنا بتقديم الربط على العطف يرد عليه الاعتراض ويقال: أنه لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، لأنه لايجوز أن يقال: العلل التسع عدل، والعلل التسع وصف، لظهور أنه يلزم منه انحصار العام وهي العلل في الخاص وهو عدل مثلا.

رد على صاحب الخادمة حيث قال ههنا بكون الخبرمحذوفا لقوله: " هي" والمبتدأ محذوفا لقوله:"عدل"

ويعلم مما ذكرنا بطلان ما قاله صاحب الخادمة في هذا المقام: أن خبر قوله: " هي" محذوف وهو قوله: "مجموع ما في هذين البيتين"، وقوله: "عدل" خبر مبتدأ محذوف، فيكون التقدير وذلك المجموع. **ومن العجائب** أنه قال بتقديم العطف على الربط في قوله: "وهي اسم وفعل وحرف"مع أن المبتدأ فيه لكونه مفردا لا يحتاج إلى جعله مجموعا بسبب تقديم العطف كماحققناه هناك، وأنكر عن تقديم العطف ههنا مع أن المبتدأ فيه لكونه جمعا يحتاج إلى كون الخبر أيضا جمعا، ليصح الحمل، وهو لايحصل إلا بتقديم العطف على الربط، وقال بكون الخبر محذوفا لقوله: " هي"والمبتدأ محذوفا لقوله: " عدل" مع أنه رد على حذف أركان الكلام هناك في قوله: "وهي اسم وفعل وحرف" فقول الشارح الجامي ههنا: "مجموع ما في هذين البيتين" بعد قول المصنف: "وهي" ليس غرضه منه تقدير الخبر لقوله: " هي" بل غرضه بيان أن العطف ههنا مقدم على الربط للاحتياج إلى ذلك كما قلنا، وكذا قوله: "وذلك المجموع" قبل الشعر ليس غرضه منه تقدير المبتدأ لقوله: " عدل"، بل نفس بيان أن أجزاء المجموع الذي

حصل بسبب تقديم العطف على الربط هي عدل ووصف إلخ. **واعلم** أنا قد فصلنا هذا المقام في مبحث وهي اسم وفعل وحرف فارجع إليه لتكون على مزيد البصيرة وذلك المجموع (شعر)

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ☆ وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ☆ ووزن فعل وهذا القول تقريب

فإن قيل: من قائل هذا الشعر؟ **قلنا**: قائل هذا الشعر هوأبو سعيد الأنباري النحوي وترك المصنف البيت الأول وهو قوله:

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ☆ ثنتان منها فما للصرف تصويب"

فإن قيل: لم لم يذكر المصنف هذا البيت مع أنه لو ذكره لاستغنى به عن تعريف غيرالمنصرف أيضا؟ **قلنا**: التعريف الذى يستفاد من هذا البيت غيرجامع يخرج منه الاسم الذي تكون فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين، إلا أن يأول فيه ويقال أن المراد من الاجتماع أعم من أن يكون حقيقة أوحكما. **وأيضا** يلزم من التعريف المستفاد من هذا البيت أن عدم صرف مثل هند واجب مع أنه جائز ليس بواجب، **وأيضا** يعلم من التعريف المستفاد منه أنه لو اجتمع في اسم ألف التأنيث مع العلمية مثل حمراء كان ذلك الاسم غير منصرف لوجود السببين فيه، مع أن عدم صرفه بسبب ألف التأنيث فقط. **وقد** عرفت بالتحقيق أن قوله: "عدل" في كلام المصنف خبر لقوله: " هي"، لكنه في كلام الشاعر إما خبر للمبتدأ المحذوف أي تلك التسع عدل، أوبدل عن تسع، أو بيان له.

بيان وجه عدول الشاعر عن "الواو" إلى "ثم"

فإن قيل: لم عدل الشاعر في عطف الجمع والتركيب عن الواو إلى ثم حيث قال: ثم جمع ثم تركيب: ولم يقل وجمع وتركيب. **قلنا**: عدل عن " الواو" إلى " ثم" لمحافظة وزن الشعر وليست كلمة: " ثم" ههنا للتراخي بل هي لمجرد المشاركة في العلية مثل الواو، لأن العلل كلها متساوية في ثبوت العلية، لا أن البعض منهامتقدمة، والبعض متأخرة. **أونقول**: أن كلمة: " ثم" ههنا للتراخي الذكري لا الرتبي.

بيان وجوه الإعراب في قوله: "زائدة" مع قوله: "ألف"

فإن قيل: ما وجه إعراب قوله: " زائدة". **قلنا**: هو **إما مرفوع** على أنه صفة النون. **أو منصوب** على أنه حال منه.

فإن قيل: كل واحد منهما غير صحيح، **أما كونه** صفة فلأن الصفة تكون موافقة للموصوف في التعريف والتنكير وزائدة ههنا نكرة والنون معرفة، **وأما كونه** حالا فلأن الحال ما يبين هيئة

الفاعل أو المفعول أو كليهما، والنون ليست بواحد منهما . **وأجيب** عنه باختيار الشق الثاني وهو أنه حال، والنون فاعل لفعل معنوي وهو تمنع، فيكون مبينا لهيئة الفاعل، ويكون المعنى هكذا وتمنع النون الصرف، **وإنما قلنا**: ويكون المعنى هكذا ولم نقل: ويكون التقدير هكذا، لأن قوله: "عدل إلخ" في كلام ابن الأنبارى إماخبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ المقدر تلك التسع أي التسع هذه أوبدل عنها، أو بيان لها، كما قلنا سابقا فيكون عامل الحال معنويا، ولهذا قال الجامي: إذ المعنى ولم يقل: إذ التقدير، وذلك العامل المعنوي هوالمنع المفهوم من قوله: "موانع الصرف" من غير تقدير في نظم الكلام.

وقيل: يجوز أن يكون العامل التعريف المستفاد من اللام في قوله: "والنون" كما قيل: في قوله تعالى: ﴿والأرض جميعاقبضته﴾ فإن قوله: "جميعا"حال من الأرض، والعامل فيه التعريف المستفاد من اللام في قوله: "الأرض" فيكون المعنى ههنا وأعرفك النون حال كونها زائدة، **ولكن** القول بكون التعريف عاملا ضعيف، لأنه يلزم منه كون التعريف مقيدا بالزيادة، لأن الحال تكون قيدا لعامل ذى الحال، مع أن المقصود هو تقييد منع النون بالزيادة، وليس العامل في قوله: "جميعا" في الآية الكريمة التعريف، بل العامل فيه انتساب القبضة إلى الأرض.

بيان وجهين آخرين لصحة كون قوله: "زائدة" منصوبا

أونقول في الجواب: أن قوله: "زائدة"حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة وهي قوله: "وهي النون" لأن النون التي هي من علل منع الصرف معروفة بالزيادة، لعدم تحقق الفرعية في غير هذا النون ومدار السببية على الفرعية وكانت الجملة السابقة متضمنة لمعنى الزيادة فصلح قوله: "زائدة" أن يكون حالا مؤكدة لتقرير مضمون تلك الجملة على نحو قول من كان مشهورا بالشجاعة " أنا زيد شجاعا".

ويجوز أن يكون نصب قوله: "زائدة" بتقدير أعني، لأنه لما ذكرت النون مطلقة أحتيج إلى تعيين المراد فعينه بقوله: "زائدة" أي أعنى نونا زائدة فتكون زائدة على هذا صفة لموصوف محذوف منصوب بتقدير أعني. **أونقول**: أنه مرفوع على أنه صفة للنون.

فإن قلت: فحينئذ يلزم توصيف المعرفة بالنكرة. **قلت**: قوله: "والنون" وإن كان معرفة باللام إلا أنه في حكم النكرة، لأن زيادة اللام فيه ليس إلا للمحافظة على وزن الشعر لا للتعريف.

بيان وجه صحة رفع قوله: "زائدة"

أونقول: أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو لفظة: "هي" فيكون التقدير هكذا هي زائدة وتكون جملة معترضة بين قوله: "والنون" وقوله: "من قبلها ألف".

بيان إعراب قوله: "ألف"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " ألف" في قوله: "من قبلها ألف". **قلنا:** أما قوله: " ألف" فقال بعض الشراح: أنه مرفوع بناء على أنه فاعل الظرف أعنى من قبلها، أومبتدأ وقوله: " من قبلها" خبره المقدم عليه، والجملة المتألفة منهما حال من ذي الحال للحال الأولى وهو قوله: "والنون" فيكون من الأحوال المترادفة، أوهو حال من الضمير المستتر في زائدة، فيكون من الأحوال المتداخلة والجملة صفة للنون.

فإن قلت: أنه يلزم على هذا التركيب كون المعرفة موصوفة بالنكرة، لأن النون معرفة والجملة في حكم النكرة. **قلنا:** اللام الداخلة على قوله: " النون" حينئذ زائدة ، فيكون من قبيلة توصيف النكرة بالنكرة. **ولكن** اعترض على هذا التوجيه وهوأنه لا يفهم من هذا التقرير زيادة الألف مع أنها زائدة أيضا كالنون، ولهذايقال: الألف والنون المزيدتان. **فالصواب** أن الألف فاعل قوله: " زائدة" والظرف متعلق بالزيادة، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقديم الألف عليها في هذا الوصف فحينئذ يفهم زيادتهماجميعا.

بيان الضابطة في هذا الباب

فإن قيل: من أين يعلم زيادتهما . **قلت:** ههنا قاعدة ، وهي أن في العرف إذا ذكر اسم مشتقي يكون بعده ظرف وفاعل ذلك الأسم المشتقي يكون مذكورا بعد ذلك الظرف يراد به اشتراك ما بعد الظرف وما قبله في مبدأ ذلك المشتقي وتقدم مابعد الظرف على ما قبله في الاتصاف بذلك المبدأ ، مثل جاء ني زيد راكبا من قبله أخوه، فلفظ: " راكبا " اسم مشتقي وبعده ظرف وهو قوله: "من قبله" وبعد الظرف اسم وهو" أخوه" وهو فاعل راكبا أريد به اشتراك مابعد الظرف وهو أخوه بما قبله وهو زيد في مبدأ هذا المشتقى وهو الركوب وتقدم الأخ على زيد فيه.

واعلم أن كلمة: " من" في قوله: " من قبلها" بمعنى " في" لأن كلمة: " من" إذا دخلت على الظرف تكون بمعنى " في" .

بيان المعانى الثلثة لقوله: "وهذا القول تقريب"

واعلم أن قوله: " هذا القول تقريب" يحتمل ثلاثة معان، **الأول:** أن ذكر العلل بصورة النظم تقريب إلى الحفظ لأن حفظ النظم أسهل. **والثاني:** أنه لما قيل أن العلل تسع توهم منه كون كل واحد منها علة لمنع الصرف مع أن العلة لمنع الصرف اثنان منهما فدفع هذا التوهم بقوله: " وهذا القول تقريب". **حاصل** الدفع أن إطلاق العلة على كل واحدة منهما قول تقريبى،

"أي قريب إلى ما هو في نفس الأمر" إذا العلة في الحقيقة اثنان منهالا الواحدة، **والثالث**: أن القول بأنها تسع قريب إلى ما هو الصواب، وذلك لأن في عدد هاخلافا. **فقال** بعضهم: إنهاتسعة ، وهي المذكورة في المتن. **وقال** بعضهم: اثنان الحكاية والتركيب، أما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو أعلم و أجهل، أومع العلمية ، نحو يزيد ويشكر، فإن امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية، يعني كما أنه لا يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية إلى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل ، وأما التركيب ففي البواقى من الأسباب، فالمراد من التركيب هو التركيب بين الشيئين وهو شامل للتركيب الذي عرفه المصنف من التركيب بين الاسمين ،كبعلبك ويشمل الأسباب الأخرى أيضا بتكلف .**ولأهمية** المقام وأفضلية المرام أحببنا أن نذكره بالتفصيل. **فأقول**: أما شموله للألف والنون المزيد تين فلوجود التركيب بين الألف والنون، أولتركيب الألف والنون مع العلمية أومع الوصفية، **وأما** للعدل ففي عمر مثلا أنه بمنزلة علمين تقديرا ، لأن الواضع قصد التسمية بعامر فعدل منه خوف اللبس بالصفة إلى عمر، وفي نجو ثلث أنه بمنزلة ثلثة ثلثة .**وأما** للجمع فلأنه لتكرره بمنزلة الجمعين. **وأما** للتأنيث بالتاء الظاهرة أو المقدرة أو بالألف فهو إما تركيب التأنيث بالعلمية أو تركيب حرف التأنيث مع الاسم ، **وأما** للوصف فلتركيبه مع الموصوف لأن الصفة تستدعي الموصو ف. **وأما** للعجمة فهو إما تكرره في العجمي و العربي أو تركيبها مع العلمية **وأما** لمثل بعلبك فهو ظاهر فإن التركيب فيه من الاسمين .**وقال بعضهم**: إنها عشرة والزائد مراعاة الأصل في نحو أحمر إذا نكر بعد العلمية ، **وقال بعضهم**: إنها أحد عشر وهى التسعة المذكورة والعاشر هو مراعاة الأصل أي اعتبارالأصل في مثل أحمر علما بعد التنكير، والحادي عشر مشابهة ألفي التانيث الممدودة والمقصورة، مثل ألف أشياء وأرطى، فألف أشياء مشابه بألف حمراء في امتداد الصوت، وألف أرطى مشابه بألف حبلى في القصر، وليس ألف أشياء ألف التأنيث بنفسه، لأنه جمع شيء فالهمزة فيه أصلية من نفس الكلمة لاعلامة التانيث، لأن العلامة تكون زائدة وكذلك ألف أرطى ليس علامة التانيث بنفسه، لأن مونثة أرطاة فلو كان هو بنفسه علامة التأنيث لم يلحق التاء به للتانيث، (وأرطى شجر من أشجار الرمل يدبغ به). **وقال بعضهم** أنها ثلثة عشرأحدى عشر منها هي المذكورة والزائد تان لزوم التأنيث ولزوم الجمع لكن القول بأنها تسع تقريب إلى ما هو الصواب في العدد .

بيان الضعيف من تلك المذاهب

فالمذهب القريب إلى الصواب هو القول بالتسع ، بخلاف المذ اهب الأربعة الباقية فإنها مردود ة باطلة. **أما القول** بأنها اثنان فأما الحكاية فلأن ما ذكره في معنى الحكاية لايتناول

نحو أحمروأ فكل، لانهما لم ينقلا من الفعلية إلى الاسمية ، وأيضا لاحاجة إلى القول بالاثنين، فإن الأمثلة التي يقولون بالحكاية فيها هي مركبة أيضا، لأن وزن الفعل فيها ليس موثرا إلا بعد التركيب بالعلمية أوالوصفية فكفي لهم القول بالواحد، وهو التركيب فقط، ولاحاجة إلى الحكاية، وأماالتركيب فلأن ما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب، لأن التركيب المعتبر في منع الصرف هو تركيب الكلمتين، وماذكره ليس كذلك، **وما ذكره** في بعلبك وإن كان تركيبا من الكلمتين إلا أن عدم الصرف ليس بمجرد التركيب ، وإلا لكان منصرفا في حال التنكير أيضا، **وأما القول** بأنها عشرة أوأحد عشر فأما مراعاة الأصل فلأنه داخل في الوصف، لأن الوصف عام سواء كان وصفا في الأصل والحال أوفي الأصل فقط، مثل أحمر علما بعد التنكير، وأما المشابهة فلأن شبه الشيء له حكم ذلك الشيء فلا حاجة إلى جعلهما سببين مستقلين. **وأما القول** بأنها ثلاثة عشر فوجه بطلانه هو أن ما قالوا بزيادتهما من لزوم التأنيث ولزوم الجمع فليسا سببين مستقلين ، لأن لزوم التأنيث داخل في التأنيث ولزوم الجمع داخل في الجمع.

بيان أمثلة أسباب غير المنصرف

ولمافرغ المصنف من بيان العلل التسع شرع في بيان الأ مثلة على ترتيب العلل في الأبيات السابقة فقال **(مثل عمر)** مثال العد ل **(وأحمر)** مثال الوصف **(وطلحة)** مثال التأنيث **(وزينب)** مثال للمعرفة.

بيان وجه إيراد زينب بعد طلحة

فإن قيل: لاحاجة إلى ذكر زينب بعد طلحة، لأن طلحة كما يصح مثالا للتأنيث يصح مثالا للمعرفة أيضا فذكر زينب بعد ه مستدرك. **قلنا**: في إيراد زينب بعد طلحة إشارة إلى اعتبار قسمي التأنيث في منع الصرف.

فإن قيل: ليس هذا بحث التأنيث حتى يلتزم فيه إيراد جميع أقسام التانيث. **قلنا**: البحث وإن لم يكن للتأنيث لكن وجب التنبيه على أن للتأنيث قسمين لعلة أخرى، وهو أنه لما أمكن أن يتوهم المتوهم أن مثل طلحة وإن كان مؤ نثا لوجود تاء التانيث فيه لكنه ينبغي أن لا يعتبر ذلك التأنيث لأنه اسم للمذكر، وما يكون اسما للمذكر يكون مذكرا فكيف يصح أن يكون التأنيث فيه مؤثرا في منع الصرف، وكذا ينبغى أن لايعتبر تأنيث زينب مانعا عن الصرف لو جهين **الأول**: كون التأنيث فيه معنويا. **والثاني** خفاء علامة التأنيث فيه فذكر المصنف كل واحد منهما للإشارة إلى أن التأنيث معتبر في كل واحد منهما، ولهذا مثّل ابن الحاجب بطلحة للتأنيث اللفظي ولم يمثل بمايكون التأنيث فيه لفظا وحقيقة مثل فاطمة. **والتوهمان** فاسدان.

أما الأول فلأن مدار التأنيث اللفظي ليس إلا على وجود تاء التأنيث لفظا، وهي موجودة في طلحة، **وأما الثاني** فلأن علامة التأنيث فيه مقدرة، والمقدر كالملفوظ فلم يمنع كون التأنيث معنويا، ولا خفاء علامة التأنيث امتناع مثل زينب عن الصرف. **(وإبرهيم)** مثال للعجمة **(ومساجد)** مثال للجمع **(ومعديكرب)** مثال للتركيب **(وعمران)** مثال للألف والنون **(وأحمد)** مثال لوزن الفعل.

فإن قيل: قد جعل الشارح الجامي قوله: " زينب" مثالا للمعرفة ولم يجعله مثالا للتأنيث المعنوي مع أن الأظهر هو أن يجعل قوله: " زينب" مثالا للتأنيث المعنوي لا للمعرفة، لأن أكثر أمثلة أسباب منع الصرف من قبيل المعارف فلا حاجة إلى إيراد مثال المعرفة على وجه الاستقلال، وماقال سابقا أن في إيراد زينب بعد طلحة إشارة إلى قسمى التأنيث فليس غرضه منه أن زينب مثال للتأنيث المعنوي، بل غرضه دفع ما يقال أن المصنف مثل بزينب للمعرفة مع أنه يمكن التمثيل للمعرفة بما ليس فيه تأنيث معنوي أيضا. **قلنا**: الشارح الجامي نظر إلى أن المصنف ذكر الأسباب التسعة أولا ثم أورد الأمثلة أيضا تسعة فقابل كل مثال بالممثل وكان الرابع في الأسباب هي المعرفة فجعل رابع الأمثلة وهي زينب أيضا مثالا للرابع من الممثلات.

بيان حكم غير المنصرف

ولما فرغ المصنف من تعريف غير المنصرف مع بيان أسباب منع الصرف بأمثلتها أراد أن يبين حكمه فقال **(وحكمه)** أي حكم غير المنصرف والأثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين أو واحدة منهما تقوم مقامهما.

بيان معاني الحكم مع بيان أن الحكم ههنا بمعنى الأثر المرتب وهو أيضا معنى اصطلاحي لا لغوي كما قال صاحب تحرير سنبٹ

فإن قيل: الحكم يأتي على عدة معان. **الأول**: هو الأثر المرتب على الشيء **والثاني**: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين من حيث الاقتضاء والتخيير. **والثالث**: هو المحكوم به. **والرابع**: هي النسبة . **والخامس**: هو مجموع القضية. **والسادس**: هو الإذعان. **والسابع** هو الانتساب. **والثامن**: إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ، وقد بين الشاعر هذه الستة الأخيرة في الشعر فقال:

زمحكوم به إذعان و قضية ☆ زنسبت انتساب إدراک بروے

فأي منها مراد ههنا. **قلنا**: قال العلامة التفتازاني ناقلا عن صدر الشريعة في التقسيم الثاني من التلويح تحت قوله: " الأعمال بالنيات": أن الحكم في اصطلاحات المتأخرين وأوضاع

الفقهاء بمعنى الأثر الثابت بالشيء ، وهذا هو المراد ههنا، ولهذا فسر الشارح الجامي الحكم بالأثر على طريق عطف التفسير حيث يقول: أحكام المعرب وآثاره المترتبة عليه، فالحكم بمعنى الأثر أيضا معنى اصطلاحي لالغوى. **فبطل** ماقال صاحب تحرير سنبث أن المراد بالحكم الحكم بالمعنى اللغوي، وهو الأثر المترتب على الشيء **أقول** بل الحكم في اللغة ليس بمعنى الأثر بل هو فيها بمعنى المنع حيث يقول العلامة الفيومي في المصباح المنير: أن أصله المنع يقال: حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك ، وقد مرهذا الجواب في بيان حكم المعرب أيضا.

فإن قيل: إضافة الحكم بمعنى الأثر إلى ضمير غير المنصرف لايصح،لأن أثر الشئ إنما يضاف إلى علته الحقيقية لا إلى ما فيه العلة، لأن أثر الشيء ما يكون متولدا عنه، وعدم دخول الكسرة والتنوين متولد من العلتين فيكون أثرا لهما،وليس بمتولد عن غيرالمنصرف بل هو محل وجود هذا الأثر. **قلنا**: إضافة الحكم إلى غيرالمنصرف لأدنى ملابسة على سبيل المجاز، وهو أن غير المنصرف مشتمل على العلتين فيكون من قبيل إضافة أثرالمشتمل (بالفتح) إلى المشتمل (بالكسر) فيكون على هذا معنى قوله: "وحكمه" أن الأثر الذى يترتب على غير المنصرف لاشتماله على ا لعلتين أوعلة واحدة تقوم مقامهما هوأن لا يدخل عليه كسرة ولا تنوين، وإلى هذا الجواب أشارالشارح الجامي بقوله: "من حيث ا شتماله على علتين أوواحدة تقوم مقامهما.

فإن قيل: لماذا لا يضاف الحكم إلا إلى علته الحقيقية. **قلنا**: لأن الحكم بمعنى الأثر، فيكون معنى حكمه الأثر المترتب على ذلك الشيء، والمراد من الشئ هو المؤثر، فعلم منه أن الحكم إنما يضاف إلى علته ومؤثره .

فإن قيل: لم لايجوز إرجاع الضمير إلى وجود أحد الأمرين أي العلتين أوالواحدة القائمة مقامهما، ويكون حينئذ إضافة الحكم إلى علته الحقيقية بدون تكلف الحمل على المجاز، مع أن الحمل على المجاز إنما يكون عند تعذر الحقيقة ولا تعذرحينئذ. **قلنا**: الإضافة على هذا وإن كان على الحقيقية إلا أن فيه صرف العبارة عن الظاهر المتبادر، فإن المتبادر إلى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما كان في بحث المعرب فإن المصنف هناك عرفه أولا ثم أورد حكمه بعده ويكون طور الكتاب في جميع مواضعه على نسق واحد **(أن لا كسرة)** فيه **(ولا تنوين)**

بيان الاحتياج إلى قوله: "ولا كسرة" مع أنه علم من قوله: "غير المنصرف بالضمة والفتحة" سابقا

فإن قيل: عدم ورود الكسرة على غير المنصرف قد علم مما سبق من قوله: "غير المنصرف بالضمة والفتحة" فلاحاجة ههنا إلى قوله: " أن لا كسرة"، لأن مدار المتون على الاختصار، سيما الكافية فإنها من أخصر المتو ن. **قلنا**: أورده ههنا مع ذكره سابقا للجمع بين الحكمين فإنه أقرب ضبطا وأسهل حفظا. **ويمكن** أن يقال في الجواب: أن المصنف فعل ذلك تنبيها على أن منع الكسرة عن غير المنصرف بالأصالة لابتعبية انتفاء التنوين عنه، فلو لم يذكر انتفاء الكسرة واكتفي بانتفاء التنوين لتوهم منه أن انتفاء التنوين منه بالأصالة وانتفاء الكسرة بتبع التنوين

بيان أن التنوين الممنوع على غير المنصرف هو تنوين التمكن لا غير

فإن قيل: لا نسلم أن غير المنصرف لا يدخل التنوين عليه، فإن عرفات إذا جعل علما لشحص فإنه غيرمنصرف للتأنيث والعلمية ، ومع ذلك يكون بالتنوين. **قلنا**: المراد من التنوين الممنوع ههنا تنوين التمكن، والتنوين في الجمع المونث السالم تنوين المقابلة.

بيان وجه عدم دخول الكسر والتنوين على غير المنصرف

فإن قيل: لم لاتدخل الكسرة والتنوين على غير المنصرف. **قلنا**: غير المنصرف مشابه بالفعل، والفعل لا يدخل عليه الجر والتنوين فلأجل تلك المشابهة لم يدخل على غير المنصرف أيضا،ووجه المشابهة بينهما أن الفعل كما يكون فيه فرعيتان فإنه فرع المصدر في الاشتقاق وفرع الاسم في الإفادة، لأن الفعل لا يكون جزء تاما للكلام التام بدون الفاعل، فهو في الجزئية محتاج إلى الفاعل، كذلك في غير المنصرف فرعيتان، لأنه مشتمل على العلتين، ولكل علة فرعية فثبت أن في غير المنصرف فرعيتين فشابه الفعل في وجود الفرعيتين، فمنع منه الإعراب الذى كان مختصا بالاسم وهوالجر وتنوين التمكن.

بيان الوجوه الثلثة للمشابهة ومدار عدم الانصراف على الثالث منها

فإن قيل: لما كان غير المنصرف مشابها بالفعل في وجود الفرعيتين فلم لم يجعل لأجل تلك المشابهة مبنيا، كما أن الفعل مبني، فإن الأصل في الفعل البناء. **قلنا**: ياطالب الحق والسداد ومتفحص الهداية والرشاد إن الأصل في الاسم الإعراب، والأصل في الفعل العمل والبناء، والحكم على الشيء المشابه بالشيء يكون بقدر المشابهة، ومشابهة الاسم بالفعل على ثلثة طرق . **الأول**: مشابهة الاسم بالفعل في تمام معناه، كما في أسماء الأفعال، ولما كان وجه الشبه فيه كاملا كان الاسم مبنيا وعاملا مثل الفعل، **والثاني**: مشابهته به في تركيب

الحروف الأصلية وفي جزء معناه، كاسم الفاعل، ولما لم يكن وجه الشبه هذا في القوة مثل الوجه الأول لم يكن الاسم لأجل هذه المشابهة مبنيا وعاملا، مثل الفعل بل عاملا فقط، فيعمل اسم الفاعل مثل الفعل، ولايكون مبنيا، لأن الفعل وإن كان أصلا في البناء والعمل، إلا أن الأصالة في العمل أقوى من الأصالة في البناء، فإن الفعل في العمل قوي وفي البناء ضعيف، ولأجل هذا الضعف يعرب المضارع منه لما شابه الاسم، ولوكان الفعل في البناء قويا لما سلب عنه البناء، لأجل المشابهة بالاسم. **والثالث**: مشابهته بالفعل بوجه بعيد ككونه فرعا فلا يبني بهذه المشابهة، لأن وجه الشبه هذا ضعيف مع كون الفعل ضعيفا في البناء أيضا، فلايعطى للاسم عمل الفعل لأجل هذه المشابهة، لأن الاسم في هذه الصورة خال عن معنى الفعل بل ينزع عنه علامة الإعراب، وهو التنوين ثم يتبعه الكسر، أو ينزعان معا.

بيان فرعية كل علة تفصيلا

فإن قيل: ما هو التفصيل في أن لكل علة فرعية. **قلنا**: العدل فرع المعدول عنه، لأن الأصل في كل شيء أن يكون باقيا على حاله، والباقي على حاله هو المعدول عنه.

فإن قيل: المراد من العدل المعدول لاالمعنى المصدري، وحينئذ يكون الشيء مؤثرا في نفسه لأنه لزم منه أن يكون العدل بمعنى المعدول مؤثرا في منع صرف المعدول. **قلنا**: لايلزم ذلك لأن كونه مؤثرا من حيثية، وكونه مؤثرا فيه من حيثية أخرى، لأن كونه مؤثرا من حيث كونه متصفا بصفة المعدولية، وكونه مؤثرا فيه من حيث الذات لامن حيث وصف المعدولية.

والوصف فرع الموصوف، لأن الوصف يقوم بالموصوف، والقائم بالشيء يكون فرعاله.

والتأنيث فرع التذكير لفظا ومعنى، **أمالفظا** فلأنه يقال: قائم ثم قائمة، **وأما معنى** فلأن المذكر غالب على المؤنث فكان المؤنث فرعا له فإنه تعالى قال: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾.

فإن قيل: لانسلم أن قائمة فرع قائم لفظا، لأن التاء طارية على القائم مطلقا أي حين اعتباره في درجة لا بشرط الشيء، لا على القائم من حيث هو مجرد عن التاء أي حين اعتباره في درجة بشرط لا شيء، والمذكر هو هذا لا ذاك. **قلنا**: الفرق بين القائم مطلقا والقائم من حيث التجريد عن التاء تدقيق فلسفي، لأن الفرق بين الشيئين بحسب درجة لابشرط شيء ودرجة بشرط لاشيء من اعتبارات الفلسفة والمنطق، ومن المعلوم أن التدقيق الفلسفي غير ملتفت إليه عند الأدباء،

والتعريف فرع التنكير لفظا ومعنى. **أمالفظا** فلأن التعريف طارعلى التنكير غالبا **إما بوضع** جديد مثل العلمية، فإنه يكون قبل العلمية نكرة وبعد العلمية معرفة. **أو بدخول** الأداة مثل الرجل **وأما معنى** فلأنه لماكان ما يعرفه مجهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى، كذا قال عبد الغفور

في حاشيته على "الجامي".

فإن قيل: فرعية التنكير بناء على أن التعريف طارعلى التنكير ظاهر في التعريف باللام ولايجري في التعريف بماعداه، لأن التعريف في المضمر والموصول وغيرهما أصلي ودائمي وليس بطار. **قلنا:** معنى طريان التعريف على التنكير أن العلم على الشيء على وجه الخصوص بعد العلم عليه على وجه العموم، لأن الخصوص أمر زائد. **والعجمة** فرع العربي، لأن الأصل في كل كلام أن لايخالطه لسان آخر. **والجمع** فرع الواحد. **والتركيب** فرع الإفراد. **والألف والنون** الزائدتان فرع ما زيد تا عليه، هذا على مذهب من يقول أن السر في عدم انصراف ما فيه الألف والنون المزيدتان هو زيادتهما، فتكون فرعيته للمزيد عليه ظاهرة، **وأما على** مذهب من يقول أن السر في سببيتهما هو مشابهتهما بألفي التأنيث الممدودة والمقصورة في انتفاء التاء، وكونهما زائدتين معا ومحذوفتين معا، وكون أول الحرفين في كل منهماmدة والثاني حرفا شبيها بحرف العلة، فالفرعية على هذا المذهب فرعية المشبه للمشبه به، فإن المشبه به أصل والمشبه فرع. **ووزن الفعل** فرع وزن الاسم، لأن الأصل في كل نوع أن لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الأصلي، فالأصل في الاسم أن لايكون فيه وزن من أوزان الفعل فلماجاء فيه كان فرعا للوزن الاسمي.

بيان الاختلاف في تعيين ما هو ممنوع على غيرالمنصرف من التنوين والكسرة بطريق الأصالة

واعلم أن في تعيين ما هو ممنوع على غيرالمنصرف أصالة من التنوين والكسرة اختلاف. **فقال الأكثرون** أن سقوط التنوين عن غيرالمنصرف بالأصالة والكسرة بالتبعية، وهو مختار الشيخ الرضى، **وقال بعضهم:** إن انتفاء كل واحد منهما عنه بالأصالة، وهو مختار ابن الحاجب، والأقوى من المسلكين هو الأول أي سقوط الكسر بتبعية التنوين، لأن الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكنه التي هي التنوين أي علامة إعرابه، لأن الأصل في الاسم الإعراب، وفي الفعل البناء، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم يتبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غيرمنصرف. **وقالوا:** إن قوة هذا المسلك يعلم من أنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف بمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة. **وقال الرضي** في بيان تقوية هذا المسلك أنه يعود الكسر في حال الضرورة مع التنوين مع أنه لاحاجة إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلوكان حذف الكسر أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة داعية إليه، أذ مع الضرورة لايرتكب إلا بقدر الحاجة.

فإن قيل: فلم تبعه الكسر في الحذف. **قلنا:** إنما تبعه الكسر في الحذف لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضا كما في الوقف ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهته الفعل لا للإضافة والبناء ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لاتدخل الفعل، ولهذا يؤتي بنون العماد أي نون الوقاية في نحوضربني ويضربني.

فإن قيل: لا يصح قوله: "وحكمه أن لا كسرة ولا تنوين" من حيث التركيب لأن قوله: وحكمه مبتدأ، وكلمة "أن" مخففة من المثقلة، و"لا" لنفي الجنس وهي تقتضي الاسم والخبر، واسمها قوله: كسرة، وليس لها خبر. **قلنا:** خبره مقدر، وهو فيه فتقدير العبارة هكذا: وحكمه أن لا كسرة فيه ولا تنوين.

بيان مناسبة قوله: "ولا يجوزصرفه" بما قبله:

ولما فرغ المصنف من بيان أسباب منع الصرف شرع في بيان أسباب الصرف، وهي خمسة، الضرورة الشعرية، والتناسب، وتنكير العلمية المؤثرة، ودخول اللام، والإضافة، وإنما فعل كذلك لأن الأشياء تعرف بأضدادها فقال: **(ويجوز)** أي لايمتنع سواء كان ضروريا أوغير ضروري

بيان أقسام الإمكان بالتفصيل

فإن قيل: صرف غير المنصرف للضرورة واجب، وللتناسب جائز، فقوله: "يجوز" وإن تناول للتناسب لكنه لا يتناول لصورة الضرورة، فإن الصرف حيئنذ واجب لاجائز، **ولما كان** حل هذه العقدة موقوفا على مقدمة وجب علينا أولا أن نمهد ها. **فنقول:** إن الإمكان على قسمين، إمكان خاص وإمكان عام. **فالإمكان الخاص** ما يكون سلب الضرورة فيه من الجانبين جانب الوجود وجانب العدم، مثل قولنا زيد قائم بالإمكان، فإن معناه أن قيامه الذي هو جانبه الموافق وعدم قيامه الذي هو جانبه المخالف كلاهما ليسا بضروريين، **والإمكان العام** ما يكون فيه سلب الضرورة من الجانب المخالف، ثم هذا الإمكان على قسمين، إمكان عام مقيد بجانب الوجود، وإمكان عام مقيد بجانب العدم، **فألاول** ما يكون فيه سلب الضرورة عن جانب العدم أي إن جانبه العدم غيرضروري، سواء كان جانب الوجود ضروريا أو غير ضروري، فيشمل الواجب والممكن الخاص كليها، فيكون معنى قولنا: "زيد قائم" بالإمكان بهذا التفسير أن سلب القيام عنه غيرضروري، سواء كان قيامه ضروريا أوغيرضروري. **والثاني** مايكون سلب الضرورة فيه عن جانب الوجود، فيكون جانب الوجود غير ضروري، سواء كان جانب العدم ضروريا أوغير ضروري فيشمل الممتنع والواجب كليهما، فيكون معنى قولنا: "زيد قائم" بالإمكان بهذا التفسير هو أن قيامه غيرضروري سواء كان عدم قيامه ضروريا أو غيرضروري.

واعلم أيضا أنه إذا ذكر الإمكان وأريد به الإمكان الخاص يعبر عنه بلا يجب ولا يمتنع أوبما في معناه، وإن أريد به الإمكان العام المقيد بجانب الوجود يعبر عنه بلا يمتنع وما في معناه، وإن أريد به الإمكان العام المقيد بجانب العدم يعبر عنه بلا يجب ومافي معناه، وفي كل تعبير سرّ فتفحصه بنظرك العميق تجد منا سبة كل تعبيربما عبر به عنه.

ولما تبينت هذه المقدمة فاعلم أن الجواز ههنا بمعنى الإمكان، والمراد منه الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، وقد علمت أيضا أن الإمكان إذا ذكر وأريد به الإمكان العام المقيد بجانب الوجود يعبرعنه بلايمتنع، أي يفسربه ، فكان معنى قوله: " ويجوز" أي لا يمتنع الصرف سواء كان وجوده ضروريا كما في صورة الضرورة، أوغيرضروري كما في صورة التناسب، **ولهذا** فسر الشارح الجامي قوله: ويجوز بقوله: " لايمتنع" سواء كان وجوده ضروريا أو غير ضروري.

فإن قيل: قد علم من هذا الجواب أن الإمكان موضوع لهذه المعاني الثلثة فكان مشتركا بينها، ولايجوزإرادة بعض معانيه إلابالقرينة فما هي القرينة ههنا. **قلنا**: القرينة عليه هو ذكر قوله: "للضرورة" تحت قوله: "يجوز" فإن الجواز المرادف للإمكان لولم يقصد به ههنا الإمكان العام المقيد بجانب الوجود لم يشمل لقوله: للضرورة. **(صرفه)** أي صرف غير المنصرف.

بيان صحة معنى الصرف مع وجود العلتين

فإن قيل: غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان أووحدة تقوم مقامهما، وبسبب الضرورة والتناسب لا تزول العلتان، فكيف يصح قوله: "ويجوز صرفه" مع وجود العلتين. **قلنا**: المراد من الصرف معناه اللغوى، فكان معنى قوله: "ويجوز صرفه أي يجوز تغييره لا المعنى الاصطلاحي، وحينئذ الضمير في قوله: "صرفه" راجع إلى حكمه ، فيكون المعنى ويجوز تغييرحكمه .

أو نقول في الجواب: إن المراد من الصرف جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين، لاجعله منصرفا حقيقة ، والجواب الثاني أولى من الأول، لأن البحث في أ سباب منع الصرف لا في حكمه، فلا بدأن يرجع الضمير إلى غيرالمنصرف ، **وأيضا** الصرف مقابل منع الصرف، ولما كان المراد من عدم الانصراف معناه الاصطلاحي كان المراد من الصرف أيضا معناه الاصطلاحي لا اللغوي كما هو في الجواب الأول، **(للضرورة)**.

بيان ما لابد منه من المصطلحات المخصوصة بالشعر مثل الانكسار والزحاف وغير ذلك بتفصيل كامل وتحقيق تام

اعلم أنه لما كان المراد من الضرورة ضرورة وزن الشعر أورعاية القافية ينا سب أن نبين

معاني الألفاظ المستعملة في هذا المقام، مثل لفظ: " الانكسار والزحاف والقافية والروي"، فإن فهم هذا المقام حقه لايتيسر بدون معرفة هذه المصطلحات، ولماكان الزحاف عبارة عن التغيير الذي يلحق الحرف الثاني من السبب وجب علينا أن نعرف السبب بقسميه وما يقابله من الوتد بقسميه والفاصلة بقسميها.

التفصيل في السبب والوتد والفاصلة تعريفا وتقسيما:

اعلم أن **السبب إماخفيف** وهو عبارة عن حرف متحرك يليه ساكن، نحو هل ومن ومذ، **وإماثقيل** وهوعبارة عن متحركين، نحو مع ولك ،والوتد إما مجموع، وهو عبارة عن متحركين بينهماساكن، نحو أمس وكيف وحيث. **والفاصلة إماصغرى** وهي عبارة عن ثلث متحركات يليها ساكن نحو ضربت، **وأما كبرى** وهي عبارة عن أربع متحركات يليها ساكن، نحوضربكم، وكل من هذه الأقسام الستة اجتمعت في قولهم: "لم أرعلى ظهر جبل سمكة".

تقسيم الزحاف إلى قسمية المنفردو المزدوج

ثم الزحاف على قسيمن، مزدوج ومنفرد، ثم المنفرد على ثمانية أقسام، منها الكف الذي وقع في المثال الذي مثل به الزحاف، وهو عبارة عن حذ ف الحرف السابع الساكن مثل حذف النون من مفاعيلن. **والانكسا ر** عبارة عن التغيير الذي لم يجئ مثله في أصول بحر من البحور، أو في أصول بحر خاص، وإن جاء مثله في أصول بحرآخر،كذا عرفه الجمال **ولما عرفت** معاني الزحاف والانكسار ، فاعلم أيضا أن في علم العروض بحور، ثم لكل بحر أصول، ونبين لك معاني البحورالتي استعملت ههنا، فالشعر الأول من قبيل الكامل، وهو قول الشاعر:

صُبّت عليّ مصائب لو أنها ☆ صُبّت على الأيام صرن لياليا

والبحرالكامل ما يكون على وزن متفاعلن متفاعلن متفاعلن مرتين، والشعر الثاني من البحر الطويل، وهو قول الشاعر:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره ☆ هو المسك ما كررته يتضوع

والبحرالطويل مايكون على وزن فعلولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين، ولكل من هذين البحرين أصول، فمن أصول البحر الكامل أنه لايأتي فيه الكف الذي قد عرفناه لك سابقا، حيث **قال** صاحب المحيط الدائرة في محبث البحر الكامل: يدخل هذا البحرمن الزحاف الإضمار والوقص والخذل، ومراده من هذه العبارة أن الزحاف الذي كان له أقسام متعددة مثل الكف والإضمار والخزل والوقص وغير ذلك من الأقسام لاتدخل منها في البحرالكامل إلا هذه الثلاثة ، أي الإضمار والوقص والخذل فعلم منه أن الكف لايد خله ، **بخلاف** أصول البحر

الطويل فإنه يدخله الكف أيضا، **قال** صاحب المحيط الدائرة في مبحث البحر الطويل: ومن الزحاف القبض في فعولن ومفاعيلن ، والكف في مفاعيلن، مراده من هذه العبارة أنه يدخل في هذا البحر من أقسام الزحاف القبض والكف، فكان دخول الكف من أصول هذا البحر، ولم يكن من أصول البحر الكامل. **واعلم** أيضا أن كل قسم من أقسام الزحاف إذا كان من أصول ذلك البحر لم يخرجه من الوزن، وإن لم يكن من أصوله أخرجه منه ، فالكف لايخرج الطويل من الوزن لكونه من أصوله ، ولكن يخرجه من السلاسة. **وهي** عبارة عن سهولة أداء الكلمة ، ويخرج الكامل من الوزن لأنه ليس من أصوله.

تعريف القافيه والروي

والقافية هي المجموع من الحرف الآخرالساكن إلى أقرب متحرك يليه ساكن، **والروي** عبارة عن الحرف الذي تبنى عليه القصيدة، فيقال: دالية ولامية ، **وبعد معرفة** هذه الألقاب نرجع إلى المقصود ، وهو أنه يجوز صرفه للضرورة ، ففي قوله: " صبت على مصائب إلخ" صرِف ونوِّن مصائب مع أنه غير منصرف لأجل الضرورة ، وهو الاحتراز عن الانزحاف ، فإنه لو لم ينون لكان منزحفا، لأن قوله: " صُبَبَتْ عَلَى " على وزن متفاعلن، والياء المدغم فيه مع قوله: "مصائب" أي يمصائبن أيضا على وزن متفاعلن ، فلوحذف نون التنوين من مصائب يكون محذوف الحرف السابع، و ليس ذلك إلا الزحاف في ضمن الكف ، **وقد عرفت** أن الكف في البحر الكامل يخرجه عن الوزن ، لأنه ليس من أصوله ، ومثل هذا التغيير يسمى بالانكسار، فإن الانكسار كما عرفت الآن عبارة عن التغيير الذي لم يجئ مثله في أصول بحر من البحور، والكف تغيير لم يجئ في البحر الكامل ، وفي قوله: " أعد ذكر نعمان " نوِّن نون نعمان مع أنه غير منصرف لأجل الضرورة، وهو الاحتراز عن الانزحاف في ضمن الكف إلا أنه ليس في درجة الانكسار، فإنه لو لم ينون قوله: "نعمان" لكان منزحفا، لأن قوله: " أَعِدْ ذِكْ" على وزن فعولن ، وقوله: " رَنُعْمَان" على وزن مفاعيلن ، فإن قوله: " رَنُعْ" على وزن مفا، وقوله: " مَانِ" على وزن عيلن، فلوحذف التنوين من نعمان لكان فيه زحافا، لأن الزحاف كان عبارة عن التغييرالذي يلحق الحرف الثاني من السبب ، وقوله: " نُنْ" في نعمان سبب خفيف، ونون التنوين ثاني حرفيه ، فكان حذف النون زحافا، ولما كان ذلك حرفا سابعا كان كفا من بين أقسام الزحاف ، ولكن لما كان ذلك الكف من أصول البحر الطويل، وهذا الشعر أيضا من قبيل هذا البحر لم يخرجه من الوزن، نعم أخرجه من السلاسة.

فإن قيل: قد علم من هذا التحقيق أن الانزحاف عام والانكسارخاص قسم منه،

فلايستقيم مقابلة الشارح الجامي بين الانكسار والانزحاف، فإن في الشعر الأول أيضا انزحافا في ضمن الانكسار كما عرفت. **قلنا**: العام إذا استعمل في مقابله الخاص يراد منه مابقي من أفراده

فإن قيل: الاحترار عن الزحاف الذي لايخرج الشعر عن الوزن بل يخرجه من السلاسة ليس بواجب، فلايدخل تحت قوله: "للضرورة". **قلت**: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه أيضا ضروري، **ومثال** صرف غيرالمنصرف لأجل ضرورة رعاية القافية قول الشاعر:

سلام على خير الأنام وسيد ☆ حبيب إله العالمين محمد

بشير نذير هاشمي مكرم ☆ عطوف رؤوف من يسمى بأحمد

فإنه لو قال: بأحمد (بالفتح) لم يخل بالوزن لامن حيث الانزحاف ولامن حيث الانكسار، ولكنه يخل بالقافية، فإن حرف الروي من القافية في سائرالأبيات الدال المكسورة.

بيان معانى الألفاظ المشكلة في الأشعار اللتى أوردها العلامة الجامي مع بيان معنى تلك الأشعار

فإن قيل: ما معانى الألفاظ المشكلة في الأشعار التي أوردها العلامة الجامي؟ وكذا ما معاني تلك الأشعار؟ **قلنا**:قوله: "**الصب**" إراقة الماء، **والمصائب** جمع مصيبة، والمصيبة المكروه النازل بالإنسان، **ومعنى الشعر**: نزلت عليَّ مكروهات وشدائد لو نزلت على الأيام صرن لياليا، والشعر المتقدم من هذا الشعر قول الشاعر:

ماذا على من شم تربة أحمد ☆ أن لايشم مدى الزمان غواليا

وقوله: "**يشم**" من الشم، وهو حس الأنف من باب علم أو نصر، **والتربة** التراب، **والمدي** بوزن الفتى الغاية، **والغوالي** جمع غالية، وهو طيب مركب معروف، **والمعنى** الذي وجب على من شم تربة روضة المقدسة المباركة أن لا يشم غاية الزمان وامتداده شيئا من الغوالي، لأنها ليست بذات رائحة طيبة بالنسبة إلى تربة روضته الشريفة ﷺ.

روى أن فاطمة رضي الله عنها زارت مرة روضة النبي ﷺ، فأخذت قبضة من ترابها، ووضعتها على عينيها الكريمتين، وبكت بكاء شديدا، ثم أنشدت هذين البيتين، وأما هل هو من إنشائها أوإنشاء غيرها ففيه خلاف، **والصحيح** أنهما من إنشاء غيرها رضى الله تعالى عنها.

فإن قيل: مامعانى الألفاظ المشكلة في الشعر الثاني أي قوله: "أعد ذكر نعمان إلخ"، وما معنى الشعر؟ **قلنا**: قوله: "**أعد**" صيغة أمر من الإعادة، وهو التكرير أي كرِّرْ أوهومن الإعادة من أعاد الشيء بمعنى جعله من عادته، أي إجعل عادتك ذكرنعمان، **والذكر** الحفظ ومايجري على اللسان. **ونعمان** (بضم النون) هو الإمام الأعظم أبوحنيفة رضي الله تعالى عنه، وقيل (بفتح

النون) واد بالتنعيم ، **ويتضوع** من التضوع ، وهو انتشار الرائحة **والمعنى** واضح، **والشعر** الثالث وهو سلام على خير الأنام إلخ أيضا واضح باعتبار الأجزاء والمعنى. **وفي الأخير** رجاء من الطلاب المحبين لمعارف هذا الكتاب أن يغتنموا هذا الباب فإنه من خواص هذا الشرح.

(أو للتناسب) وهو معطوف على قوله: "للضرورة" فيكون معنى العبارة أنه يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بين الكلمات، وهو أمر مهم عند الفحصاء وإن لم يصل إلى حد الضرورة ، مثل **(سلاسلا وأغلالا)** حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه أعني أغلالا، وإلا فهو غير منصرف لأجل الجمعية التي تقوم مقام السببين.

بيان أن صرف غير المنصرف لايجب أن يكون متصلا به

واعلم أيضا أنه قد يصرف غيرالمنصرف لتناسب المنصرف الذي لم يله ،كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين، فإنه صرف لتناسب أواخر الآيات ، فإنها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها.

فإن قيل: المقصود بالمثال صرف سلاسلا فينبغي أن يقتصربه، ولايذكر أغلالا. **قلنا**: ههنا أمران. **أحدهما**: غيرالمنصرف الذي جعل منصرفاوهوسلاسلا. **وثانيهما**: المنصرف الذي صرف غيرالمنصرف لتناسبه وهوأغلا لا، فكان الواجب عليه ذكر المثال لكل واحد منهما.

فإن قيل: لم لم يجعل الأمر بالعكس، وهوأن يجعل المنصرف لتناسب غيرالمنصرف غير منصرف. **قلنا**: الأصل في الاسم الانصراف، وعدم الصرف ليس بأصل فيه فكان المناسب أن يرجع ما ليس بأصل إلى ما هو الأصل فيه.

فإن قيل: لم ذكر المصنف مثال التناسب، ولم يذكر مثال الضرورة. **قلنا**: أمثلة انصراف غير المنصرف لأجل ضرورة وزن الشعر ورعاية القافية مشهورة بخلاف التناسب.

بيان مايقوم مقام العلتين وهما الجمع وألفا التأنيث:

ولما قال المنصف رحمه الله تعالى في تعريف غير المنصرف: أوواحدة منها تقوم مقامهما، ولم يبين أن أية علة من العلل التسع تقوم مقام العلتين شرع في بيانها فقال: **(وما يقوم مقامهما)** أي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين، لتكرارهما **إحداهما (الجمع)** البالغ إلى صيغة منتهى الجموع

فإن قيل: ماسبب القوة التي يقوم الجمع لأجلها مقام العلتين. **قلنا**: النحاة قد اختلفوا في سبب قوته. **فمنهم** من ذهب إلى أن قوة قيامه مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير، وبلوغ الشي إلى كماله ونهايته يوجب قوته. **والأكثرون** من النحاة ذهبوا إلى أنها لكونه لانظير له

في الآحاد العربية، فإنه إذا لم يكن له نظير في الآحاد والمفردات لم يكن مشابها بالآحاد، فيكون قويا في جمعيته. **وذهب المصنف** إلى أنها لتكرر الجمعية حقيقة أوحكما. **أما تكرار** الجمعية حقيقة فمثل أكالب وأساور وأناعيم ، فأكالب جمع أكلب ، وهوجمع كلب، وأساورجمع أسورة، وهوجمع سوار، وأناعيم جمع أنعام وهوجمع نعم، **وأما تكرر** الجمعية حكما فهو مثل مساجد ومصابيح، وهي الجموع التي توافق الجموع المكررة حقيقة في عدد الحروف والحركات والسكنات، فهذه الجموع مشابهة بالجموع المتكررة حقيقة في ثلاثه أشياء، **إحداها**: أنها على وزنها. **والثاني**: أنها جموع مثلها. **والثالث**: أنها ممتنعة عن الجمع مرة أخرى مثلها.

بيان القسم الثاني مما يقوم مقام العلتين

وثانيتهما: التأنيث لكن لامطلقا بل بعض أقسامه **(و)** هو **(ألفا التأنيث)** المقصورة والممدودة أي كلواحدة منهما كحبلى وحمراء.

بيان أن في قوله وما يقوم مقامهما إلخ تقديم الربط على العطف مع الرد على الباسولي والكابلي

فإن قيل: أن قوله: "ومايقوم مقامهما" مبتدأ، وقوله: " الجمع وألفا التانيث" خبره، وقد علمنا سابقا أن الخبر إذاكان متعد دا فإما أن يكون من قبيل تقديم العطف على الربط، أوتقديم الربط على العطف، وكل واحد منهما غير صحيح، والتفصيل فيه قد مر في بحث قوله: "وهي اسم وفعل وحرف " فارجع إليه. **قلنا**: في الجواب: أنه قد ذكرنا في مبحث وهى اسم وفعل و حرف أنه إذا كان الخبر متعددا والمبتدأ مفردا لاجمعا يكون الربط هناك مقدما على العطف لا العطف على الربط، مثل هي اسم وفعل وحرف فإن المبتدأ وهو قوله: "هى" مفرد ليس بجمع فإنه لا يصح أن يكون مجموع الاسم والفعل والحرف كلمة، بل كل واحد منها كلمة وههنا كذلك، فإن ما يقوم مقامهما ليس مجموع قوله: " ألفا التأنيث والجمع" بل كلواحد منهما، فلو قدم العطف على الربط لزم كون مجموعهما قائما مقام العلتين لا كل واحد منهما، بخلاف مثل أنواعه في قوله: "وأنواعه رفع ونصب وجر" فإنه جمع ويكون العطف ههنا مقدما على الربط ، وتمام التفصيل قد مر في قوله: "هي اسم وفعل وحرف " فانظر هناك.

فإن قيل: لما لم يكن مقصود الشارح الجامي من قوله: "علتان" بيان أن العطف مقدم على الربط فما مقصوده منه. **قلنا**: إن المصنف لما جعل خبر المبتدأ وهو قوله: "وما يقوم مقامهما" قوله: " الجمع وألفا التأنيث" بذكر واوالجمع بينهما أمكن أن يتوهم من وجود الواو التي هي للجمع أن القائم مقام العلتين هومجموع صيغة الجمع وألفي التأنيث فأورد الشارح

الجامي قوله: "علتان" الذي هو صيغة التثنية للتنبيه على أن القائم مقام العلتين هما شيآن اثنان لا شيء واحد، فحصل التنبيه بقوله: "علتان" على أن القائم مقام العلتين علتان لا المجموع، وقد قوّى الشارح الجامي تقديم الربط مرتين أولا لما قال بعد ذلك: قامت كل واحدة منهما مقام العلتين، وثانيا لما قال: إحداهماوثانيتهما، فعلم من قوله: "إحداهما وثانيهتما" أنهما علتان بالاستقلال، لأن الأول والثاني لايتحقق إلافيمايكون متعددا، و **علم** منه فساد ما قاله الباسولي والكابلي ههنا: أن في قوله: "علتان" إشارة إلى أن العطف مقدم على الربط .

واعلم أن فائدة قول الجامي ههنا: " إحدا هما وثانيتهما " هو ماذكرنا ، لا أنه قدره لا أن يكون مبتدأ لقوله: " الجمع وألفا التأنيث"، لأنك قد علمت أن عادة الجامي في مثل هذا المقام حمل العبارة على تقديم الربط على العطف، كما مر في قوله: "وهي اسم وفعل وحرف"

فإن قيل: يعلم من قوله: " ألفا التأنيث" أن مجموع ألفي التأنيث علة قائمة مقام العلتين مع أن كل واحدة منهما علة بالاستقلال. **قلنا**: المراد من قوله: " ألفا التأنيث" كل واحدة منهما، لأنه لايتصور جمعهما في كلمة واحدة ولهذا قال الجامي: كل واحدة منهما.

فإن قيل : ليس ذات ألفي التأنيث سببا لمنع الصرف لأن أسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف. **قلنا**: المراد من ألفي التأنيث التأنيث لكن لامطلقا بل في ضمن الألفين وإلى هذا أشار الشارح الجامي بقوله: "وثانيتهما التأنيث لكن لامطلقا بل بعض أقسامه" .

بيان وجه قيام ألفي التانيث مقام العلتين

فإن قيل: لم أقيم هاتان الألفان مقام العلتين. **قلنا**: أقيمتا مقامهما لأنهما لازمتان للكلمة وضعا فلا تفارقانها أصلا، فلا يقال في حمراء: حمر، ولافي حبلى :حبل، فيكون لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، وبهذا الطريق يكون التأنيث مكررا أيضا.

فإن قيل: التاء إذا وقعت في العلم تكون لازمة لاتفارق عنها، كما في طلحة، مع أنها لاتقوم مقام العلتين. **قلنا**: لزوم الألفين للكلمة وضعا، ولزوم التاء ليس إلالعارض العلمية، وليس في الوضع، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، واللزوم العارضي ليس له قوة كقوة اللزوم الوضعي.

بيان أسباب منع الصرف تفصيلا

ولما بين المصنف رحمه الله تعالى الأسباب التسع على طريق الإجمال أراد أن يبينها على التفصيل مع بيان الشرائط في الأسباب التي تحتاج إلى ذلك، وتعريف ما يحتاج إليه فقال **(العدل)** مصدر مبني للمفعول أي كون الاسم معدولا.

بيان الوجوه الثلاثة لتقديم العدل على غيره من الأسباب

فإن قيل: لم قدم العدل على غيره من الأسباب. **قلنا**: قدمه لأنه قدمه في الإجمال، فيكون التفصيل مطابقا للإجمال.

فإن قيل: فلم قدمه في الإجمال. **قلنا**: قدمه هناك لمحافظة وزن الشعر، **وأيضا** لأن العدل غير معروف لعدم وجود البحث عنه إلا في باب غير المنصرف ، فقدمه ليعرف، **وأيضا** هوغير مشروط بشرط، فهو بمنزلة المفرد بخلاف ما عداه من الأسباب فإنها مشروطة بالشروط، فهي بمنزلة المركب والمفرد مقدم على المركب.

فإن قيل: لم عرف العدل دون ماسواه من الأسباب. **قلنا**: إنما عرفه، لأن ماعداه إما معرَّف في هذا الكتاب في موضع آخر، وإما مستغن عن التعريف لشهرته فيما بين المحصلين. **أونقول** في الجواب :أنه إنما عرفه لعدول المصنف في تعريفه عن تعريف السلف، بخلاف الأسباب الباقية فإنه فيها على مذهبهم.

واعلم: أن الفاء في قوله: " فالعدل" تفسيرية، واللام الداخلة عليه للعهد الخارجي، والمعهود به العدل المذكور في الإجمال.

بيان المعاني اللغوية للعدل مع تعيين مايناسب منها بالمعنى المصطلح

واعلم أن العدل في اللغة يجيء على عدة معان، **الأول**: بمعنى الميل إذا وقع في صلته إلى، كما يقال: عدل إليه إذا مال. **والثاني**: بمعنى الإعراض إذا وقعت في صلته كلمة "عن"، كما يقال: عدل عنه إذا أعرض، **والثالث**: بمعنى البعد إذا وقع في صلته كلمة: " في" كمايقال: عدل البعير من الجبال إذا بعد عنها. **والرابع**: بمعنى المساواة إذا وقعت في صلته كلمة: "بين"، كمايقال: عدل الأمير بين كذا وكذا أي ساوي بينهما. **وفي اصطلاح النحاة** عبارة عما قاله المصنف. **وفي اصطلاح الفقهاء** عبارة عن الاستقامة على أمور الشرع، ومناسبة المعنى المصطلح بين النحاة بالمعنى الثاني من تلك المعاني اللغوية ، وهو الإعراض لأنه لما خرج عن صيغته الأصلية فقد أعرض عنها.

تعريف العدل اصطلاحا مع القيود التي لم يذكرها المصنف في التعريف

(خروجه) أي خروج الاسم أي كونه مخرجا. **(عن صيغته الأصلية)** أي عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون الاسم عليها خروجا غير قياسي إلى صيغة أخرى مغايرة عن الأولى بأن تكون الأولى داخلة تحت القاعدة والثانية غير داخلة تحت الأصل والقاعدة ، مع بقاء المادة الأصلية في المعدول، ومع اتحاد معنى المعدول والمعدول عنه.

بيان فوائدالقيود على طريق السؤال والجواب

فإن قيل: عد العدل من أسباب منع الصرف غير صحيح، لأن أسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف ، والعدل على وزن فعل (بفتح الفاء وسكون العين) من أوزان الصفة المشبهة ، وهي تدل على الذات مع الوصف. **وأيضا** حينئذ لايصح حمل الخروج عليه ، لأن الخروج مصدر فيلزم حمل الوصف الصرف وهو الخروج على الذات مع الوصف وهو العدل. **قلنا**: العدل ههنا مصدر ليس بالصفة المشبهة.

فإن قيل: لايصح عد العدل من أسباب منع الصرف، لأن أسباب منع الصرف من صفات الاسم ،والعدل وإن صار معنى مصدريا من صفات المتكلم لأنه بمعنى الإخراج. **وأيضا** لايصح تفسيره بالخروج، لأن الخروج من صفات الاسم، والعدل بمعنى الإخراج من صفات المتكلم، فيلزم تفسير صفة الشيء بصفة شيء آخر، وذلك لايجوز، لأنه تفسير صفة مبائن بصفة مبائن آخر، **وأيضا** لايصح الحمل لأنه يلزم حمل صفة مبائن على صفة مبائن آخر. **قلنا**: العدل مصدر مبني للمفعول فكان العدل بمعنى المعدول فيكون صفة الاسم، فلم يلزم شيء من هذه الشبهات

فإن قيل: بسبب هذا التأويل وإن خرجنا من ثلاث شبهات لكن وقعنا في ثلاث شبهات أخرى وهي أن قوله: " فالعدل"مبتدأ وقوله: "خروجه"خبر، ولاتصح الخبرية، لأن العدل بمعنى المعدول ذات مع الوصف فيلزم حمل الخروج الذي هو الوصف الصرف على الذات مع الوصف **وأيضا** يلزم كون الأسباب غيرأوصاف، مع أنك عرفت قبل أن الأ سباب من قبيل الأوصاف الصرفة. **وأيضا** المعدول متعد ، والخروج لازم ، فيلزم تفسير المتعدي باللا زم. **قلنا**: المراد بالمعدول كون الاسم معدولا، والكون مصدرلازم فلم يلزم شيء من المحظورات، لأن الكون من الأوصاف الصرفة ، فلم يلزم حمل الوصف الصرف على الذات، وصح عده من الأسباب، والكون لازم كما أن الخروج لازم، فلم يلزم تفسير المتعدي باللازم.

مؤاخذة على تحرير سنبث:

وماقاله صاحب تحرير سبنث من أن كون الاسم معدولا متعد فلايصح تفسيره بالخروج اللازم باطل، لماعرفت أن الكون لازم ليس بمتعد ، لأن مدار اللزوم والتعدي على استدعاء المفعول وعدمه ، والكون لايقتضيه فكان لازما.

فإن قيل: لايصح حمل الخروج على كون الاسم معدولا أيضا ، لأن الخروج مصدر ، وكون الاسم معدولا حاصل بالمصدر، لأن كل ما يكون معبرا با لكون يكون حاصلا بالمصدر ، ولايصح حمل المصدر على الحاصل بالمصدر، لأن الحمل عبارة عن اتحاد المتغايرين مفهوما

في الوجود، وذلك الاتحاد لايمكن بين المصدر والحاصل بالمصدر، لأن المصدر من مقولة الفعل، وهو عبارة عن التأثير في الغير، والحاصل بالمصدر من مقولة الكيف، والكيف عبارة عن الهيئة التي لا تقتضي القسمة والنسبة لذاته، والمقولات متبائنة لايصح حمل ما يكون من مقولة على ما هو من المقولة الأخرى، **وأيضا** لأن معنى كون الاسم معدولا الحاصل بالمصدر في الفارسية بودن اسم معدول، و معنى الخروج بيرون آمدن، وكيف يمكن أن يصح أن "بودن اسم معدول بيرون آمدن است". **قلنا**: المراد من الخروج كون الاسم مخرجا، فصار الخروج أيضا من قبيل الحاصل بالمصدر، وصح حمله عليه وتفسيره به.

فإن قيل: إن الضمير في خروجه لايخلو إما أن يكون راجعا إلى الاسم أو إلى العدل، فعلى الأول يلزم الإضمار قبل الذكر، وعلى الثاني يلزم أخذ المحدود في الحد، وهوباطل. **قلنا**: الضمير راجع إلى الاسم، وهو مذكور سابقا، لأن العدل من أسباب منع الصرف ومنع الصرف وصف في غير المنصرف، وغيرالمنصرف قسم من المعرب، والمعرب قسم من الاسم ، والمقسم يكون معتبرا في أقسامه ، وأقسام أقسامه، فيكون الاسم معتبرا في غير المنصرف، ورجوع الضمير في البحث عن أسباب الشيء إلى الشيء ليس من قبيل الإضمار قبل الذكر.

فإن قيل: الاسم عبارة عن المادة والصورة، والصيغة أيضا عبارة عنهما كما قال علماء الصرف: أن "ضرب" صيغة ماض، و"ضرب" عبارة عن مجموع المادة والصورة، فيلزم على هذا خروج الكل عن الكل، بل هو خروج الشيء عن نفسه، لأن نفس الصورة مع المادة خرج عن نفس الصورة والمادة، وهو باطل، لأن خروج الشيء عن الشيء يقتضي سبق الدخول، ودخول الكل في الكل غير ممكن، لأن الداخل في الشيء لايكون إلاجزء منه ، نعم يصح خروج الجزء عن الكل لصحة دخوله فيه.**قلنا**: المراد من الصيغة هي الصورة فقط.

فإن قيل: كيف يصح أن يراد من الصيغة الصورة فقط بدون المادة، فإن الصورة لاتبقى بدون المادة. **قلنا**: المراد من كون الصورة مرادا من الصيغة أن الصورة تتبدل بصورة أخرى ولاتتبدل المادة ، فإنه يكون لشيء واحد ومادة واحدة صور مختلفة تختلف عليه مرة بعد أخرى، فإن مادة المعدول هي عين مادة المعدول عنه مثل عمر، فإن مادته هي عين مادة عامر إلا أن الصورة تبدلت بصورة أخرى ، فليس المراد من كون المراد من الصيغة هي الصورة فقط أنه تكون هنالك صورة من غير مادة، فإنه لايمكن وجود الصورة بدون المادة، فإن الصورة عارضة للمادة ، ولايمكن وجود العارض بدون المعروض.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزء، وذلك أعظم شناعة وأكبر قباحة من

خروج الكل عن الكل، ولما لم يصح خروج الكل عن الكل فخروج الكل عن الجزء أولى بعدم صحة الخروج. **قلنا**: هذه العبارة محمولة على حذف المضاف أي خروج مادة الاسم عن صورته الأصلية، فإنه يكون لشيء واحد صورمختلفة، فإن مادة ثلث ومثلث متحدة مع مادة ثلاثة ثلاثة.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء. **قلنا**: قد عرفت الآن أن مادة المعدول متحدة بمادة المعدول عنه، فمعنى خروج مادة الاسم عن صورته الأصلية هو إعطاء صورة أخرى لهذه المادة كما عرفت أنه يجوز أن يكون لشيء واحد صور مختلفة.

فإن قيل: لابد في كل تعريف أن يكون جامعا ومانعا، وتعريف العدل هذا غير مانع، قد دخلت فيه المشتقات، لأنها أيضا مخرجة عن الأصل، وهو المصدر، ولا يقال أنها معدولة. **قلنا**: تخرج المشتقات من التعريف بإضافة الصيغة إلى الضمير الراجع إلى الاسم، لأنه يفهم منه أن صيغة المعدول هي صيغة المعدول عنه، ولايمكن ذلك بدون الاتحاد في المعنى، وصيغة المصدر ليست صيغة الضارب، لأن كلا منهما مغائر في المعنى من الآخر، بخلاف ثلاثه ثلاثه فإنهما عين معنى كل واحد من ثلاث ومثلث.

تفسيرقوله:"الأصلية "مع الرد على من أخطأ في تفسيرها ومع بيان أصابة تفسيرالسيد السند

فإن قيل: مامعنى قوله الأصلية: في قوله: " صيغته الأصلية". **قلنا**: الأصل في قوله: " الأصلية" بمعنى القاعدة، والياء للنسبة، فيكون معنى قوله: "عن صيغته الأصلية" أي عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون الاسم عليها، ولماكان معنى الأصل ههنا القاعدة عطف العلامة الجامي القاعدة على الأصل تنبيها على أن الأصل بمعنى القاعدة من قبيل عطف التفسير، وقال في شرحه: أي عن صورته التي يقتضى الأصل والقاعدة أن يكون الاسم عليها.

فإن قيل: لماجعِل الأصل بمعنى القاعدة وفُسِّر قوله: "صيغته الأصلية" بماذكرنا لم يصدق تعريف العدل على العدل التقديرى، لأنه ليس في العدل التقديري قاعدة تقتضي أن يكون الاسم عليها، فإنه ليس في عمر مثلا قاعدة تقتضي كونه على صورة عامر. **وقال** العلامة ملاجمال في حاشيته على الجامي في جواب هذا السوال: أن تفسير قوله: " صيغته الأصلية" بقوله:" صورته" التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون الاسم عليها ليس في محله، بل الصواب تركه، لأن العدل على قسمين تحقيقي، وتقديرى، وتعريفه هذا لايشمل للعدل التقديري، كما ذكره السائل، مع أن صدق تعريف المقسم على الأقسام مما لابد منه.

رد على باسولي وملاعصام

فما قال بعض العلماء مثل باسولي في جواب هذا السوال: أنه تعريف للعدل التحقيقي فقط ليس بصحيح، لأن المصنف ابن الحاجب في صدد تعريف مطلق العدل، **وماأجاب العصام** من أنه لما اقتضي ضرورة منع الصرف إلى أن يحكم بأنه معدول حكم بأنه سمّي باسم الفاعل من العمارة، فعمر اسم فاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي على مقتضي القاعدة وهو عامر أيضا غير صحيح، لأن الظاهر أن المراد من قوله: "عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعده أن يكون الاسم عليها" أن القاعدة المقتضية مقدمة على الإخراج، والقاعدة التي اعتبر ها العلامة العصام بعد الإخراج، كما يظهر من قول العصام :"حكم بأنه سمني باسم الفاعل من العمارة"، وهذ الحكم إنما اعتبر بعد الإخراج.

فإن قيل: لما قلتم: أن الصواب ترك ذلك التفسير فما تفسير قوله: " عن صيغته الأصلية".
قلنا: التفسير الصواب ما ذكره السيد السند في حواشي المتوسط شرح الكافية أن المراد من قوله: "صيغته الأصلية" خروج الاسم عن صيغة التي كان أصله أن يكون على تلك الصيغة سواء كان هناك قاعدة أو لا، فشمل للعدل التقد يري أيضا، فإن لعمر أصل وهو عامر، وإن لم يكن تحت قاعدة، فافهم فإن تشريح هذ المقام بهذا الطريق مما تفردبه هذا الشرح بفضل الله تعالى.

دفع انتقاض تعريف العدل بالأسماء المحذوفة الأعجاز

فإن قيل: تعريف العدل غيرمانع، لأنه يصدق على الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم ، لأنهما مخرجان عن الصيغة الأصلية ، وهى يدو، ودمو، مع اتحاد المعنى، ومع ذلك لايقال: أنهما معدولان. **قلنا**: قوله: "خروجه" بمنزلة الجنس، وقوله: "عن صيغته الأصلية" بمنزلة الفصل، والمتبادرمن خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة باقية والتغير إنما وقع في الصورة فقط ، فلم يصدق التعريف على الأسماء المحذوفة الأعجاز مثل يدودم ، لأن المادة لم يبق فيها، لأن المراد من المادة الحروف الأصول، والواو في آخر يدو ودمو من حروف الأصول، لوقوعهما في موضع اللام وهي من حروف الأصول.

تعريف المغيرات القياسية والشاذة مع بيان عدم انتقاض التعريف بالمغيرات القياسية

واعلم على سبيل التهميد أن ههنا ألفاظ تستعمل في هذا المقام لابد من معرفتها، وهي المغيرات القياسيه، والمغيرات الشاذة. **فالمغيرات القياسية** هي الصيغ التي أعِلّ فيها تحت القواعد الصرفية، مثل رام و مرمي وبائع. **والمغيرات الشاذة** هي الجموع التي لاتطابق القواعد التي لابد من الموافقة معها، مثل أنيب وأقوس، فإنهما على خلاف القياس. **والقياس** فيه أن كل

فعل (بفتح الفاء وسكون العين) إذا كان أجوفا يائيا أو واويا يجمع على أفعال، فكان القياس أقواس وأنياب دون أقوس وأنيب، وبعد معرفة هذا نرجع إلى المقصود بطريق السوال والجواب فنقول:

فإن قيل: تعريف العدل غيرمانع، لصدقه على المغيرات القياسية مثل رام، لأنه يصدق عليه أنه خارج عن صيغته الأصلية وهو رامي، مع أنه لايقال له المعدول. **قلنا**: لايخفي أن خروج الاسم عن الصيغة الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى مغايرة عن الأولى بأن تكون الأولى داخلة تحت أصل وقاعدة والأخرى غير داخلة تحتها، والمغيرات القياسية داخلة تحت القواعد كما كانت داخلة تحتها قبل التغير، ورام مثلا كان في الأصل رامي، فصار رام حسب القاعدة المبينة في الصرف، كما كان قبل التغير داخلا تحت القاعدة، فإن اسم الفاعل من المجرد يكون على وزن فاعل.

بيان عدم انتقاض التعريف بالمغيرات الشاذة بوجوه ثلاثة

فإن قيل: تعريف العدل يصدق على المغيرات الشاذة، لأنها ليست تحت أصل وقاعدة، مثل أقوس وأنيب، فإنهما ليسا تحت أصل وقاعدة، فلما لم يكونا تحت أصل وقاعدة نحكم بأنهماخارجان عن أقواس وأنياب الداخلين تحت القاعدة. **قلنا**: لايكفي لتحقق العدل وجود الأصل والفرع، بل لابد من وجود الخروج، وهما لم يخرجا عما هوالقياس فيهما أعني أقواسا وأنيابا، بل إنما جمع القوس والناب ابتداء على أقوس وأنيب على خلاف القياس من غيرأن يعتبر جمعهما أولا على أقواس وأنيب وإخراج أقوس وأنيب عنهما. **أونقول** في الجواب: أن المراد من الخروج خروج غير تصريفي، وفي ما ذكرت من موارد النقض خروج تصريفي. **أونقول** في الجواب: أن المراد من الخروج الخروج الذي يبحث عنه في النحو، بقرينة أن المتكلم نحوي، وكل متكلم يتكلم باصطلاحه، وما ذكرت من الخروج لا يبحث عنه النحاة، وعلى هذين الجوابين تخرج التغيرات التصريفية كلها.

بحث في أن التعريف هل لابدله أن يكون مانعا عن جميع الأغيارأم لا مع بيان المذاهب في ذلك

فإن قيل: لاحاجة إلى ارتكاب تلك التكلفات في دفع الاعتراضات الواردة عليه حفظا للجمع والمنع عن جميع الأغيار، وذلك لأن المقصود من التعريف امتياز المعرف عن بعض ماعداه، وهو الامتياز عن سائرالعلل، وذلك حاصل بدون تلك القيود، وأما الامتياز عن جميع العلل فليس بلازم. **قلنا**: في مقام التعريف مذهبان، مذهب المتقدمين ومذهب المتأخرين،

فمذهب المتقد مين أن الشرط في التعريف هو امتياز المعرف عن بعض ماعداه، لاعن جميع الأغيار، مثل أن يمتاز العدل عن العلل فقط ولهذا جوزوا التعريف بالأعم مثل تعريف الإنسان بالحيوان. **ومذ هب المتأخرين** أن الشرط في التعريف امتياز المعرف عن جميع ماعداه، والمختار عند المصنف مذهب المتاخرين، فلهذا ارتكب في أمالي الكافية هذه التكلفات، (**تحقيقا**) معناه خروجا كائنا عن أصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف.

بيان إعراب قوله: "تحقيقا"

فإن قيل: قوله: "تحقيقا" منصوب، فما وجه نصبه. **قلنا**: هو منصوب بناء على أنه مفعول مطلق.

فإن قيل: المفعول المطلق ما يكون الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء، والمصدرالمذكور المأول بالفعل بتقدير أن ليس بمشتمل على قوله: "تحقيقا" بل هو مشتمل على الخروج. **قلنا**: قوله: " تحقيقا" مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف، وهو خروجا، لا أنه مفعول مطلق باعتبار نفسه.

تحقيق أن قوله: " تحقيقا" وصف للعدل باعتبار متعلقه وهو الأصل

فإن قيل: لانسلم توصيف الخروج بالمحققية، لأن وصف الشيء يكون معنى ثابتا فيه، والمحققية ليست متحققة في الخروج بل هي متحققة في الأصل، وستعرف ذلك إن شاء الله تعالى في مسلك المحققين، وهوأن الخروج في كلا قسمي العدل التحقيقي والتقديري اعتباري، وليس التغاير بينهما إلابحسب الأصل، فإن الأصل في العدل التحقيقي محقق، وفي التقديري اعتباري، ولاتغاير في الخروج إذ هو في كليهما اعتباري، فإذا ثبت أن الخروج في العدل التحقيقي أيضا اعتباري لم يصح توصيف الخروج بقوله: "تحقيقا". **قلنا**: قد عرفت في مبحث الوصف أن الوصف على قسمين، وصف بحاله، ووصف بحال متعلقه، والوصف ههنا باعتبار متعلقه، فإنه وصّف الخروج بكونه محققا باعتبار المتعلق، وهو الأصل، فإن أصل الشيء يكون من متعلقاته، ولذا قال الشارح الجامي في تفسير هذا المقام: خروجا كائنا عن أصل محقق، فجعل المحققية وصف الأصل لاالخروج.

بيان الاختلاف في تعريف العدل التحقيقى والتقديرى بين العامة والمحققين مع بيان مذهب العامه

واعلم أن في تفسير العدل التحقيقي والتقديري خلاف بين العامة من العلماء والمحققين منهم، **فقالت العامة** مثل الرضي وغيره أن **العدل التحقيقي** خروج محقق عن أصل محقق،

والتقديري خروج مقدر عن أصل مقدر.

بيان تعريف الخروج المحقق والمقدر

واعلم أن الخروج المحقق ما يكون العلم بوجود العدل فيه مقدما على العلم بمنع الصرف، والخروج المقدر ما يكون العلم بمنع صرفه مقدما على العدل، فعند هؤلاء العلماء كون مثل ثلث ومثلث وأخر وجمع غيرمنصرف لأجل العدل المحقق الثابت وسبب آخر، وليس العدل فيها من الأمور الاعتبارية الفرضية، بخلاف عمر فإن العدل فيه من الاعتباريات، فإنهم لماوجدوه غير منصرف، وليس فيه سبب سوى العلمية اعتبروا فيه العدل، فالعلم بالعدل فيه بعد أن وجدوه غير منصرف، ولهذا جعلنا الخروج فيه مقدرا. **وبالجملة** الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري بحسب الخروج، فإن الخروج في التحقيقي محقق، وفي التقديري مقدر، كما أن الأصل فيهما كذلك.

بيان الدلائل الثلثة على مذهب العامة

واستدلوا على مذهبهم بثلاثة وجوه. **الأول** أن قوله: "تحقيقا وتقديرا" صفة الخروج، وهذا لايستقيم إلا إذا كان الخروج في التحقيقي محققا والتقديري مقدرا. **والثاني** أن العدل عبارة عن الخروج، كما قال المصنف: العدل خروجه، فالخروج عين العدل، لأن الحد هو عين المحدود، فلوجعلنا الخروج في كليهما اعتباريا واقتصرنا بالفرق بينهما بحسب الأصل فقط كما قال به المحققون لدخل وصف الاعتبارية في نفس العدل الذي هو المقسم، لأن الوصف الذي يكون متحققا في مفهوم كل واحد من أقسام الشيء يكون ذلك الوصف داخلا في المقسم، فيلزم كون مطلق العدل اعتباريا وتقديريا، فيلزم من تقسيمه إلى التحقيقي والتقديري تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، بأن يكون تقسيمه إلى الحقيقي تقسيم إلى غيره، وتقسيمه إلى التقديري تقسيم إلى نفسه، وذلك باطل. **والثالث** أن العدل التحقيقي ماوجد فيه دليل على وجود الأصل غيرمنع الصرف، والدليل على وجود الأصل بعينه دليل على وجود الفرع، والدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج، فلما وجد الدليل على الأصل وجد الدليل على الفرع، ولما وجد الدليل على الفرع وجد الدليل على الخروج فلوكان وجود الدليل على الأصل دليلا على كونه محققا كان ذلك دليلا على محققية الخروج أيضا، فصار الخروج في التحقيقي أيضا محققا، وهل ذلك إلا المطلوب.

بيان مذهب المحققين

وقال المحققون: **العدل التحقيقي** خروج مقدرعن أصل محقق، **والتقديري** خروج

مقدرعن أصل مقدر، فالخروج في كلاالقسمين مقدر اعتباري ، والتغاير بينها بحسب الأصل.

بيان متمسكهم

وتمسكوا علـى ذلك بكون العدل من الأسباب الضرورية، بحيث يكون العلم بالعلة عقيبا عن العلـم بالحكم ، فلوكان الخروج في التحقيقي تحقيقيا لايكون العدل من الأسباب الضرورية الاعتبارية.

بيان أجوبتهم عن دلائل العامة

وأجابوا عن الدليل الأول للعامة أن توصيف الخروج بالمحققية والمقدرية إنما هوباعتبار المتعلق وهـو الأصل، فيكون من قبيل تو صيف الشيء بحال متعلقه وهو الأصل، لاباعتبارحال نـفس الخروج حتى يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره. **وعن الثاني** أن تقسيم العدل إلى التحقيقي والتـقـديـري أيـضـا بـحال متعلقه ، وهو الأصل لا باعتبارحال نفس الخروج، حتى يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره .**وعن الثالث** بأنا نسلم أن العدل التحقيقي ماوجد فيه دليل على وجود الأصل غير منـع الـصرف، ونسلم أيضا أن وجود الدليل على الأصل دليل على وجود الفرع ، ولـكـن لانسلـم أن وجود الدليل على الفرع بعينه دليل على وجود الخروج ، لجواز أن يكون الأصـل والـفـرع موجودين ، ولايعتبرإخراج الفرع عن الأصل. **ألاترى** إلـى أقوس وأنيب فإن الأصل والفرع كليهما موجودان فيهما، مع أن الخروج غير موجود. **(كثلث ومثلث)**

بيان إعراب قوله:" كثلث ومثلث"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " كثلث ومثلث". **قلنا**: هو أما صفة بعد صفة لقوله: "خروجا"، أوخبر مبتدأ محذوف، أي ذلك الخروج كخروج ثلث ومثلث، فيكون قوله: " ذلك الخروج" مبتدأ وقوله: " كخروج ثلث ومثلث" خبره.

بيان مطابقة المثال بالممثل

فإن قلت: كيف يصح أن يكونا من قبيل العدل التحقيقي. **قلنا**: تعريف العدل الحقيقي يـصـدق عـليهما، لأنهما لما وجدا في كلام العرب غير منصرفين، ولم يوجد فيهما سبب ظاهر سـوى الـوصف، والسبب الواحد لايكفي في منع الصرف اضطروا إلى سبب آخر، ولما لم يصلح لـلاعتبـار سبـب غيـر العدل فاعتبروه فيهما، ولما وجد فيه دليل على الأصل سوى منع الصرف صار العدل فيهما عدلا تحقيقيا.

فإن قلت: وما ذلك الدليل. **قلنا**: ذلك أن فـي مـعناهما تكرارا دون لفظهما، والأصل أنـه إذا كـان الـمـعـنـى مـكـررا يكون اللفظ أيضا مكررا ، ليدل تكرار اللفظ على تكرار المعنى،

ليطابق الدال مع المدلول، ولما لم يكن اللفظ مكررا علم أن أصلهما لفظ مكرر، وهو ثلثة ثلثة.

بيان أن أحاد إلى رباع غيرمنصرف اتفاقا وفيما فوق ذلك إلى عشار اختلاف

واعلم أن علماء النحو اتفقوا على أن وزن فعال ومفعل في أسماء العدد من الواحد إلى الأربعة دال على التكرار، فيقال أحاد وموحد، وثناء ومثني، وثلث ومثلث، ورباع ومربع، والمتمسك لهم في ذلك ماجاء في القرآن الكريم ﴿ فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلث وربع ﴾ وكفي به قدوة. **واختلفوا** في ماوراءها إلى عشارومعشر. **فالمبرد والكوفيون** يقولون بمجيئها ومتمسكهم قول الكميت شاعر العرب حيث يقول:

ولم يستريثوك حتى رميت ☆ فوق الرجال خصالا عشارا

فثبت منه استعمال لفظ "عشار"، ولما ثبت في عشار قاسوا عليه خماس ومخمس إلى آخره، فحاصل الدليل أنهم يثبتون في البعض سماعا وفي البعض قياسا، **واعلم** أن الشعر المذكور قد أستشهد به في كثير من الكتب مثل الرضي، فيناسب أن نذكر معاني الألفاظ المشكلة منه **فنقول**: إن قوله: "يستريثوك " من الريث، وهو الإبطاء يقال: راث علينا خبره يريث ريثا، أي أبطأ، كما جاء في الحديث وعد جبرئيل رسول الله ﷺ أن يأتيه فراث عليه ، أي أبطأ، فالاستراثة بمعنى الاستبطاء ، فمعنى قوله: " لم يستريثوك: أي لم يستبطئوك، "والخصال" جمع خصلة، قال صاحب تاج العروس أن الصاغاني قال هي المرة من الخصل وهو الغلبة في النضال، (والنضال من ناضل أي رمي كل واحد الآخر) ومنه جاء في حديث ابن عمرؓ أنه كان يرمي فإذا أصاب خصلة قال أنا بها أنابها، "والعشار" بمعنى عشرة عشرة، والشاعر وهو الكميت بن زيد الأسدي يمدح به أبان بن الوليد بن عبد الملك. **وعند غير المبرد والكوفيين** مع من تبعهم من الرضي وغيره عدم جوازها، **ومستد لهم** في ذلك أن هذه أمور تتوقف على السمع، ولم يثبت فيه سمع، وبدون ذلك خرط القتاد، نعم ثبت مثل الخماسيّ والسداسيّ إلى العشاريّ مع ياء النسبة، ويكون معنى الخماسيّ المشتمل على الخمس وعلى هذا القياس ولكنه شيء آخر ليس فيه معنى التكرار، كماكان في ثلث ومثلث، **والمذهب الصائب الحق** بين هذين المذهبين هو مذهب المبرد والكوفين قال ابن أم قاسم المصري في شرح التسهيل في تاييد هذا المسلك: أن وزن فعال ومفعل مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى هاتين الوزنين أبوعمروالشيباني وأبوحاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار.

بيان الاختلاف في تعيين سبب منع صرف ثلاث مثلث وفيه ثلاثة أقوال

واعلم أيضا أن النحاة اختلفوا في تعيين سبب منع صرف ثلث ومثلث، **فقالت** جماعة

من النحاة أن السبب تكرار العدل، لأنه عدل من صيغة إلى صيغة، وعن مكرر إلى غير مكرر، فإن الأصل كان ثلثة ثلثة مكررا، وثلث غير مكرر، أو أنه عدل من صيغة إلى صيغة، ووصفية إلى اسمية، فإنه كان في الأصل وصفا وبعد الخروج صاراسما، لأن العدل بمنزلة الوضع الثاني، فصارفي الوضع الثاني اسما، **وقال سيبويه**: أن سبب منع الصرف في ثلث ومثلث هوالعدل والوصف.

فإن قيل: المعتبر في سببية منع الصرف الوصفية الأصلية، وليست في ثلث ومثلث الوصفية الأصلية، لأن الوصفية في الأعداد عارضية، لأن الأعداد موضوعة لكمية مخصوصة مثل ثلثة، فإنها موضوعة للمقدار الذي يكون فوق الاثنين وتحت الأربعة، لا أنها موضوعة للذات المتصفة بالكمية، فلم يصح أن منع صرف ثلث ومثلث لأجل الوصفية. **قلنا**: إن الوصفية في ثلثة ثلثة وإن كانت عارضية لكنها صارت أصلية في المعدول، وهو ثلث ومثلث، لأن العدل بمنزلة الوضع الثاني، وقد اعتبرت الوصفية في هذا الوضع، وكل ما يكون معتبرا في الوضع يكون أصلا فصارت الوصفية أصلية.

فإن قيل: لماصار الوصف في المعدول عنه عارضا، وفي المعدول أصليا، فلا يتحد معناهما، مع أن الشرط في العدل اتحاد المعنى في المعدول والمعدول عنه. **قلنا**: المعتبر هو الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه في أصل معناهما، وهي الوصفية مع قطع النظر عن كونهما أصلية وعارضية.

مثال آخر للعدل التحقيقى مع بيان تطبيق المثال بالممثل

(أخر) وهو معطوف على قوله: "ثلث ومثلث" وهو مثال آخر للعدل التحقيقي، وهو جمع أخرى مؤنث آخر، وهو صيغة اسم التفضيل.

فإن قيل: هل يصدق تعريف العدل التحقيقي عليه. **قلنا**: نعم وذلك لأن تعريف العدل التحقيقي هوما وجد فيه دليل على وجود الأصل غير منع الصرف، وهو كذلك لأن الدليل على وجود أصله سوي منع الصرف متحقق.

فإن قيل: وما ذلك الدليل. **قلنا**: هو أن القياس في اسم التفضيل أن يستعمل باللام، أي الأخر، أوالاضافة أي أخرالقوم، أوكلمة "من"، مثل أن يقال: هن أخر من النساء، وحيث لم يستعمل بواحد منها بل استعمل بغير ذلك وقيل: هن نسوة أخر علم أنه معدول من أحد ها. **فقال** بعضهم: هومعدول عما فيه اللام، أي عن الأخر، **وقال** بعضهم: هومعدول عما ذكر معه من أي عن أخر من.

تحقيق أن أخرمعدول عما فيه اللام أوعن المستعمل بمن لا عما هو بالإضافة

فإن قيل: لم لايصح أن يكون معدولا عما هو بالإضافة. **قلنا:** هو لوكان معدولا عما هو بالإضافة ثم صار مقطوعا عنها لوجب فيه التنوين أواللام أو الإضافة مثل الإضافة الأولى، وذلك لأن الاسم إذا قطع عن الإضافة يجب فيه أحد هذه الأمور، مثل حينئذ، فإنه كان في الأصل حين إذكان كذا، فلما قطع عن الإضافة عوّض التنوين عن المضا ف إليه، ولهذا يقال لهذا التنوين: أنه عوضي مثل قبل وبعد، فإنهما لما قطعا عن الإضافة صارا مبنيين بالضم، وكذلك يا تيم تيم عدي، فإنه كان الأصل ياتيم عدي تيم عدي، فإن التيم الأول قطع عن الإضافة، لوجود إضافة أخرى مثلها تدل على المضاف المحذوف من الأول، ولما لم يوجد في أخر واحد منها لا التنوين، ولاالبناء، ولا الإضافة الأخرى مثل الأولى تعين أن يكون معدولا عن الأخر باللام أو أخر من.

فإن قيل: لانسلم أن أخر اسم التفصيل، لعدم وجود المعنى التفضيلي فيه، لأنه يستعمل بمعنى غير، وليس فيه المعنى التفضيلي. **قلنا:** هو اسم التفيضل بشهادة الصرف مثل آخر آخران أخرى أخريان أخريات مثل أفضل أفضلان إلى آخره، وكان في الأصل بمعنى أشد تأخرا ثم نقل إلى معنى غير والاعتبار للأصل.

بيان وجوب التوافق بين المعدول والمعدول عنه في أصل المعنى لافي المعانى الزائدة مثل التعريف

فإن قيل: لانسلم كونه معدولا عن الأخر باللام، فإنه لوكان معدولاعنه لكان معرفة، كماأن الذي عدل عنه معرفة، لأن العدل عبارة عن تغيرالصيغة بدون تغير المعنى مع أنه نكرة، **وأيضا** لانسلم أن أخر معدول عن المعرف باللام أي الأخر، فإنه لوعدل عنه لوجب أن يكون مبنيا، لأنك قدعرفت في مبحث وجوه البناء أن الاسم قد يكون مبنيا لتضمنه معنى مبني الأصل مثل أمس، فإنه معدول عن الامس باللام، فإنه بنى لتضمنه معنى اللام التعريفي الذي في الأمس المعدول عنه، وأخر ههنا أيضا تضمن معنى اللام التعريفي الذي كان في المعدول عنه. **قلنا** في الجواب عن كلا السوالين: أنه لايجب توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير، فإن الواجب هو التوافق في المعنى الأصلي، لافي المعنى الذي هو في معرض الزوال، **وما قالوا** في تعريفه من بقاء معنى المعدول عنه في المعدول، فالمراد منه بقاء المعنى الأصلي لاما هوعلى شرف الزول، والتعريف قد حصل باللام، وهو من عوارض الكلمة، فالتعريف الحاصل به عارضي، فلا يجب بقائه في المعدول، نعم لوكان ذلك التعريف مقصودا وأريد بقائه في المعدول جاز ذلك، لأن الممنوع هو وجوب البقاء لاجوازه. **فحاصل** الكلام

أن توافق المعدول والمعدول عنه لايجب في التعريف، ويجوز لوقصد ، فالمعدول عن المعرف باللام إذا لم يقصد به تلك المعرفة كان نكرة، وإن قصدبه تلك المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان مبنيا، لتضمنه معنى الحرف، وبهذا التحقيق والتفصيل اندفع كلا النقضين، **أماالأول** فلأن المعنى التعريفي العارضي لم يقصد اعتباره في المعدول وهو أخر، **وأماالثاني** فلأنه لما اعتبر فيه المعنى التعريفي العارضي لم يكن متضمنا لمعنى الحرف، فلذا صار معربا غيرمنصرف، لأجل العدل والعلمية المقدرة، **والقياس** على أمس قياس مع الفارق، لأن أخر لم يقصد فيه المعنى التعريفي، وأما أمس فإنه قد قصد فيه المعنى التعريفي، وقد عرفت أنك ذواختيار في القصد وعدمه.

بيان دفع ما يقال: أنه لايصح أن يكون أخر معدولا عن أخرمن

فإن قيل: لايصح ما قال البعض: أنه معدول عن أخرمن ، لأنه لوكان معدولا عنه لوجب بنائه لما عرفت أن المتضمن للمعنى الحرفي يكون مبنيا، مع أنه معرب ، فعلم أنه ليس معدولا عن أخر من . **قلنا**: أخرالمعدول ليس متضمنا لمعنى الحرف، لأن المعنى التفضيلي قد زال عنه لما نقل إلى معنى غير، وليس بمعنى أشد تأخرا، ولهذا وجب موافقته مع الموصوف في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، مثل جاءني زيد ورجل آخر، ورجلان آخران، ورجال آخرون، فإنه لوكان فيه المعنى التفضيلي لم يجز تثنيته وجمعه ، لأن اسم التفضيل إذا كان مستعملا بكلمة "من" ، يكون مفردا مذكرا، لامثنى ولامجموعا ولامؤنثا، كماسيجيء إن شاء الله تعالى.

بيان أن أخرمن الذى عدل عنه أخرمفردصورة وإن كان أخرالمعدول جمع صورة وحقيقة بخلاف الأخرفإنه مفرد صورة ومعنى كما أن المعدول كذلك

فإن قيل: لايصح كون أخر معدولا عن أخر من، لأن أُخَر جمع مونث، وآخَر من مفرد مذكر. **قلنا**: اسم التفضيل إذا كان مستعملا بكلمة "من" يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، ويكون في الصورة مفردا ، فيكون أخر الذي هو جمع صورة وحقيقة معدولا عن أخر من المفرد صورة والجمع حقيقة.

فإن قيل: لايصح عدول أخر من الأخر المستعمل باللام، لأن الاستواء في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع إنما كان في المستعمل بكلمة "من" لا في المستعمل باللام، فكيف يصح قولهم بأن أخر معدول من الأخر، لأن أخر جمع لفظا ومعنى، والأخر مفرد لفظا ومعنى. **قلنا**: لانسلم أن أخر الجمع معدول عن الأخر المفرد، بل هو معدول عن الجمع المعرف باللام ، فالمعدول مطابق للمعدول عنه في الجمعية لفظا ومعنى.

دفع اعتراض آخر يرد على كون أخر معدولا عن المعرف باللام

فإن قيل: لانسلم أن أخر معدول عن الأخر، لأن أخر نكرة والأخر معرفة، ولافائدة في عدول النكرة عن المعرفة لأن التعريف الذي هو في المعرفة أعلى من التنكير الذي هو في النكرة، وطلب الأدنى مع حصول الأعلى غير صحيح. **قلنا:** لما كان موصوف أخر نكرة جعل الوصف وهو أخر أيضا نكرة، ليوافق الوصف مع الموصوف في التنكير، ولهذا احتجنا إلى كون النكرة معدولة عن المعرفة .

بيان وجه تخصيص أخر بكونه معدولا دون ماعداه من صيغ اسم التفضيل

فإن قيل: العدل كما يكون في أخر كذلك يكون في سائر الجموع المؤنثة من اسم التفضيل مثل نصر وضرب (بضم الفاء وفتح العين)، فلا وجه لتخصيص أخر، و **أيضا** العدل كما يكون في الجمع المؤنث كذلك يكون في المفرد المؤنث مثل أخرى، كما يقال جاء تني امرأة أخرى، وكذا يكون في المذكر، مثل جاء ني رجل آخر، لأن كل ذلك معدول إما عن المعرف باللام أوالمستعمل بكلمة "من"، فلاوجه لتخصيص الجمع المؤنث. **قلنا:** نسلم أن العدل وإن كان متحققا في الكل إلا أنهم خصصوا أخر من بين ذلك، لأن لايتوهم أن أخر لاعدل فيه لزوال المعنى التفضيلي عنه لكونه بمعنى غير. **وأما نصروضرب** فلبقائهما على المعنى التفضيلي، **وأماأخري** فلاحاجة فيها إلى العدل لوجود الألف المقصورة فيه ،وهويكفي بانفراده في عدم الانصراف من غيراحتياج إلى العدل، **وأما أخر** المفرد المذكر فلوجود السببين فيه غيرالعدل وهماوزن الفعل والوصف، **(جمع)** بضم الجيم وفتح الميم جمع جمعاء مؤنث أجمع وهو مثال آخر للعدل التحقيقي.

فإن قيل: هل يصدق تعريف العدل التحقيقي عليه. **قلنا:** نعم ،وذلك لأن تعريف العدل التحقيقي هوماوجد فيه دليل على وجود الأصل غير منع الصرف، وهو كذلك فإن الدليل على وجود أصله سوى منع الصرف متحقق.

فإن قيل: وما ذلك الدليل. **قلنا:** هوأن أجمع جمعاء مؤنث أجمع والقياس في فعلاء أفعل إن كانت صفة أن تجمع على فعل (بضم الفاء وسكون العين)، مثل حمراء مؤنث أحمر، فإنها تجمع على حمر، وعلى فعالى جمع التكسير وفعلاوات جمع السلامة إن كان اسما، مثل صحراء مؤنث أصحر، فإنها تجمع على صحاري وصحراوات، **فجمعاء** مؤنث أجمع إن كانت صفة فالقياس فيه أن تجمع على جمع (بضم الجيم وسكون الميم) وإن كا نت اسما (كما هو في باب التاكيد فإن أجمع للتاكيد يكون اسما) فالقيا س فيه أن تجمع جمع التكسير على

جماعي وجمع السلامة على جمعاوات، فلما لم تجمع على جمع ولاعلى جماعي وجمعاوات بل جمعت على جمع (بضم الجيم وفتح الميم) علم أنه معدول عن واحد من تلك الثلاثة.

بيان أن عدم انصراف أفعل فعلاء الاسمي للحمل على الصفتي

فإن قيل: عدم انصراف جمع معقول إن اعتبر كونه معدولا عن جمع (بضم الجيم وسكون الميم) لوجود السببين فيه العدل التحقيقي والوصف، ولكن عدم انصرافه إن اعتبر كونه معدولا عن جماعى أوجمعاوات غير معقول ، لعدم وجود السببين فيه ، فإنه ليس فيه إلا العدل. **قلنا:** إن أفعل فعلاء الاسمي محمول على الصفتي، وذلك لأن وزن أفعل فعلاء موضوع للصفة ،واستعماله اسما بمعنى التاكيد عارضي، ولا اعتبار للعوارض.

بيان وجوه ثلثة لعدم جعل مثل أقوس وأنيب مثل جمع

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون مثل أنيب وأقوس من الجموع الشاذة معدولات مثل جمع ، بأن يقال: أن القياس في قوس وناب أن يجمعا على أقواس وأنياب ،ولما لم يجمعا عليهما بل على أقوس وأنيب علم أنهما معدولان عما هوالقياس فيهما، وهما الأقواس والأنياب.
قلنا: أوزان العدل محصورة في الست بحسب الاستقراء ، كماقال الشاعر:

أوزان عدل را بتمامى تو شش شمر ☆ مفعل فعل مثالهما مثلث عمر
فعل است مثل أمس فعال است چون ثلاث ☆ ديگر فعال دان تو قطام وفعل سحر

ولما لم يكن أقوس وأنيب على وزن من تلك الأوزان حكموا بشذوذ هما، وقالوا: هما من الجموع الشاذة، بخلاف جمع فإنه على وزن فعل (بضم الفاء وفتح العين) وهو الثاني في ترتيب الشعرالمذكور، ولهذا حكموا عليه بكونه معدولا، فالفرق بينهما كالفرق بين السماء والأرض، **أونقول** في الجواب: أنه لابد في العدل من الأمرين. **الأول** وجو د الأصل. **والثاني** اعتبارإخراج الاسم عنه ، والأمر الأول ههنا وإن كان موجودا، لكن الأمرالثاني ليس بموجود، وذلك لأن أقوس وأنيب إنما جمع عليهما القوس والناب ابتداء ، لأنهما أخرجا عن أقواس وأنياب. **قلنا:** ذلك لأن اعتبار الإخراج إنما هو فيما له احتياج إليه ، ولااحتياج ههنا إلى اعتبار الإخراج ، لأن الجموع الشاذة معربة بإعراب المنصرف، **وقال البعض** في الجواب: أنه لو اعتبر إخراج الجموع الشاذة عما هوالأصل فيها، لم تصح نسبة الشذوذ إليها لأن نسبة الشذوذ إلى المعدولات غير صحيح ، لعدم وجود القاعدة فيه حتى ينسب ماخالف عنها إلى الشذوذ.

دفع الاعتراض على كون جمعاء اسما أوصفة

فإن قيل: جمعاء مؤنث أجمع لاتصلح للاسمية ولاالوصفية لأن جمعاء إن كانت اسما

لم يجمع مذكره على أجمعون بالواووالنون، لأن بالواووالنون لايجمع إلا العلم أوالصفة ، مثل الـذيـدون والـقـائمون وإن كا نت صفة فلا تخلو إما أن يكون من باب أحمر حمراء أو أفضل فضلي، وكل واحد منهما أيضا غير صحيح ، **أماالأول** فلأن مثل أحمرحمراء لايجمع على الواو والنون، بل يجمع على وزن فعل (بضم الفاء وسكون العين)، مثل حمر وأجمع جمعاء ههنا جمع على أجمعون بالواووالنون، **وأما الثاني** فلأن جمعاء فى أجمع جمعاء على وزن فعلاء وفضلى فى أفضل فضلى على وزن فعلى فلايمكن أن يكون أجمع جمعاء من باب أفضل فضلى، فعلم أن أجمع جمعاء لم يصلح للاسمية ولاللوصفية. **قلنا**: أجمع في الأصل اسم التفضيل ثم جرد عن معنى الزيادة أي المعنى التفضيلي ، واستعمل بمعنى الجميع ، فعدل عن لوازم اسم التفضيل أي الإضافة واللام وكلمة "من" ، فهو مثل أخر في حق التجريد عن معنى الزيادة إلا أنه معرفة وأخرنكرة ، فصار في حكم أحمر لفظاومعنى، فصح أن يكون مؤنثه جمعاء كحمراء، كما يصح حسناء في حسن بمجرد أنه في حكم أحمر معنى، لعدم استعماله في معنى اسم التفضيل. (**أو تقديرا**) أي خروجا كائنا عن أصل مقدر مفروض يكون الداعى إلى فرضه وتقديره منع الصرف لاغير. **فقوله**: " تقديرا " معطوف على قوله: " تحقيقا" فتركيبه كتركيبه.

بيان الداعى إلى فرض العدل وتقديره

فإن قيل: ههنا أمور ثلاثة **أحد ها**: منع الصرف، **وثانيها**: عدم وجدان علة أخرى سوي العلمية. **وثالثها**: عدم صلاحية علة أخرى للاعتبار سوي العدل ، فأيها دا ع إلى فرض العدل و تقديره. **قلنا**: الداعي لايكون إلا أمرا وجوديا، والوجودي من تلك الثلاثة ليس إلامنع الصرف لأن مفهومه وجودي ،وهو ما فيه علتان من تسع ، فهو المراد من الداعي، وأما الآخران فهما عد ميان، فلا يصح كونهما داعيين، (**كعمر**) وكذلك زفر.

فإن قيل: لم قدروا فيهما العدل، وأي حاجة مست إلى تقديره؟ **قلنا**: إنهما لماوجدا في كلام العرب غيرمنصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر وا فيهما العدل، ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل، فإن العدل لا يمكن اعتباره في شيءٍ إلا أن يكون له أصل، ولم يوجد فيهما دليل على وجود ه سوي منع الصرف قدروا فيهما أن أصلهما عامر وزافرعدلا عنهما إلى عمر وزفر.

بيا ن وجه تخصيص العدل بالتقدير في عمر وزفرولايمكن تقدير ماعداه من الأسباب

فإن قيل: أسباب منع الصرف كثيرة، فما وجه تخصيص العدل بالتقدير ؟**قلنا**: لايمكن تقدير ماسوى العدل، أما عدم إمكان التركيب والجمع وألفي التانيث والألف والنون الزائد تين

ووزن الفعل فظاهر، وأما عدم إمكان العجمة فلأن عمر وزفر كلمات عربية، بدليل جريان الاشتقاق في عامر وزافر، وهو من مادة عمر وزفر، والاشتقاق لايجري إلا في مايكون من اللغة العربية، وأما عدم إمكان تقدير الوصف فلاستحالة اجتماع الوصف مع العلمية، كما ستعرف، وأما عدم إمكان تقدير التأنيث بالتاء، فلكون عمر وزفرأعلا ما مذكرة، ولا يمكن تأنيث ما فيه التذكير فلم يبق إلا العدل.

دفع ماقيل أنه يلزم الدورعلى تقديرالعدل في عمر

واعلم أن ههنا سؤال لايمكن اعتبار العدل التقديري في مثل عمر وزفر بدون حله، وهو أن تقدير العدل مستلزم للدور، والدور باطل، فتقدير العدل باطل، لأن مستلزم الباطل يكون باطلا، فكيف يمكن أن يكون مثل عمر وزفر غيرمنصرفين، أما لزوم الدورفلأن منع صرف عمر مثلا موقوف على تقديرالعدل، لأنه لولم يعتبرالعدل فيه لم يكن غيرمنصرف، لعدم وجود سوي العلمية فيه، ولايمكن عدم الانصراف بسبب الواحد، وكذا تقدير العدل فيه موقوف على كونه غير منصرف، لأنه لو لم يكن غيرمنصرف لم نحتج إلى اعتبار العدل فيه، فثبت التوقف من الجانبين، وهذا هوالدور. **قلنا:** لانسلم أن تقدير العدل في عمر مستلزم للدور، لأن الدور ليس بعبارة عن توقف كل واحد من الأمرين على الآخر فقط بل لابد فيه من كون جهة التوقف واحدة، وليست جهة التوقف ههنا واحدة بل هي مختلفة، وذلك لأن تقدير العدل في عمر موقوف على كونه غيرمنصرف في الذهن، ومنع صرف عمر موقوف على تقديرالعدل فيه لكن ليس في الذهن بل في الخارج فلم تتحد جهة التوقف، وإنما يلزم الدور لو كان كلا التوقفين في الذهن، أوكلاهما في الخارج، وليس الأمر كذلك.

مثال آخر للعدل التقديري في بعض النسخ

(و) مثل **(باب قطام)** وهو بالكسر معطوف على قوله: "عمر".

بيان أن زيادة كلمة "مثل" قبل قوله: "باب قطام" ليس إلا لإظهارأنه معطوف على قوله: "عمر" مع الرد على الباسولي والخادمة

فإن قيل: لم زاد الشارح الجامي لفظ" المثل" قبل قوله: "باب قطام". **قلنا:** إنما زاده للتنبيه على أن قوله: "باب قطام" معطوف على عمر في قوله: "كعمر" فيدخل تحت الكاف، لكن التعبير عن الكاف بكلمة مثل ليس إلا للإشارة إلى أن الكاف بمعنى مثل، **وما قاله** ههنا الباسولي وصاحب الخادمة أنه زاد قوله: "مثل" مع أن الكاف في كعمر تفيده للتنبيه على أن هذا العدل ليس كعدل عمر باعتبار منع الصرف لأن العدل في عمر لتحصيل سبب منع الصرف

وفي قطام للحمل على النظائر فلامعنى له، لأن عطف قوله: "باب قطام" ليس إلاعلى قوله: "عمر" فيدخل قوله: "باب قطام" تحت الكاف، وإذا دخل تحت الكاف لم يكن لفظ "المثل" إلا تفسيرا للكاف، وليس قوله: "باب قطام" معطوف على قوله: "كعمر" حتى لايدخل تحت الكاف فيحتاج إلى زيادة لفظ "المثل"، لأن الكاف ولفظ "مثل" معناهما واحد، فلاحاجة إلى تقدير لفظ "مثل" مع الاستغناء عنه بالكاف.

بيان فائدة إيراد لفظ "الكاف" بمعنى مثل مع ذكر "الباب"

فإن قيل: مايفهم من ازدياد لفظ "مثل" حاصل من ازدياد لفظ "باب" فلم زاده مع الاستغناء عنه به. **قلنا:** لما كان أمثال هذه العبارة كثيرة في كلام الفصحاء فيحمل أحد هما على الأفراد الذهنية والثاني على الأفراد الخارجية. **أونقول** في الجواب عن هذ ه العقدة المشكلة: أن مفاد لفظ "المثل" ليس مفاد لفظ "الباب" بل مفاد كل منهما غير ما يفيده الآخر، وذلك لأن لفظ "المثل" إنما أتي به ليعلم منه اشتراك عمر وقطام في العدل التقديرى، وأما لفظ "الباب" فإنما ذكره، ليعلم منه أن اعتبار العدل ليس بمقتصر على القطام، بل هو في كل ما هو من هذا الباب.

بيان القاعدة التي أشيرإليها بقوله: "وباب قطام"

فإن قيل: فما ذلك الباب. **قلنا:** هو كل ما يكون على وزن فعال علما للأعيان المؤنثه من غير ذوات الراء.

فإن قيل: ما هوالأصل المفروض لقطام ،ومامعناه. **قلنا:** أصله المفروض قاطمة، وهو علم للمرأة **(في بني تميم)** أي في لغة بني تميم.

بيان فوائد القيودالثلاثة التى ذكرهاالشارح الجامي ،مع بيان أن فعال يأتي على أربعة أقسام، والرابع منهاعلى نوعين،والثلاثة الأول مع القسم الأول من الرابع مبنية ،وفي الثانى من الرابع اختلاف

فإن قيل: قد ذكر المصنف لفظ "قطام" مطلقا من غير تقدير، والمناسب بالمطلق أن يجري على إطلاقه، وقد قيد تموه بثلاثة قيود، بكونه علَما، وكون مسماه مؤنثا، وكونه من غير ذوات الراء، فيمكن أن يكون ذلك توجيه قول القائل بما لايرضي به هو، وذلك باطل. **قلنا:** ليس ذلك من قبيل توجيه قول القائل بمالايرضى به، لأن وزن فعال على أربعة أقسام.

الأول ما يكون اسم فعل، مثل نزال وتراك بمعى انزل واترك، وهذا مبنى للمناسبة بمبني الأصل لوقوعهما موقع انزل واترك.

والثاني مايكون مصدرا، مثل فجار بمعنى الفجرة أو الفجور.

والثالث فعال الذي يكون صفة للمؤنث، مثل فساق بمعنى الفاسقة، وهذان القسمان أيضا مبينان، لمشابهتهما لفعال بمعنى الأمر وزناوعدلا، أماوزنا فظاهر، وأما عدلا فلأن جميع النحاة قائلون على أن فعال بمعنى الأمر معدول عن الأمر، مثل نزال من انزل لتحصيل المبالغة في الأمر، لأنهم لما قصدوا المبالغة في الأمر ولم يجدوها في صيغة الأمر عدلوا صيغة الأمر إلى فعال الذي كان موضوعا للمبالغة، وكذا في كل واحد من فعال المصدري والصفتي عدل، فإن فجارمثلا معدول من الفجرة أوالفجور، وفساق معدول من الفاسقة، وسيأتيك مزيد تشريح هذا المبحث في بحث أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى، فلماشابه كل من فعال المصدري والصفتي بفعال بمعنى الأمرصارا مبنيين.

والرابع فعال الذي يكون علما للأعيان المؤنثة وهذا القسم على نوعين، **أحدهما** ما يكون في آخر ه راء مهملة، مثل حضاروتمار **وثانيهما** مالا يكون في آخره راء مهملة، مثل قطام وغلاب.

فالأول عند بني تميم مبني، لمشابهته بفعال بمعنى الأمر في الوز ن والعدل، واعتبار العدل هذا إنما هو لتحصيل البناء، لوجود السببين فيه العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء، لأن الثقل الذي ينشأ من وجود السببين ليس في مرتبة توجب البناء الذي هو فوق عدم الانصراف في الخفة، بل هي مرتبة يناسبها عدم الانصراف فقط، لأجل تحصيل الخفة، وذلك لأن التخفيف إنما يكون على قدر الثقل، فاحتاجوا لتحصيل البناء إلى سبب آخر، فاعتبروا فيه العدل أيضا.

وأماالثاني فهو عند بني تميم معرب غير منصرف، لأجل العلمية والتأنيث، ولاحاجة لتحصيل الخفة إلى البناء، لعدم تحقق الثقل فيه بمرتبة تحتاج إلى البناء، وذلك لعدم وجود الراء فيه، فإن الراء حرف ثقيل يحتاج إلى تخفيف زائد، وهو غير مشتمل على الراء (وثقل الراء لتكرره في المخرج كما هو المشهور أن فيه صفة التكرير) فناسبه التخفيف بعدم الانصرف فقط، **ولما عرفت** أن القسم الأول والثاني والثالث والقسم الأول من القسم الرابع مبنيات، والقسم الثاني من القسم الرابع وهو الذي ليس في آخره راء معرب عند بني تميم، مثل قطام وغلاب، وعرفت أيضا أن الكلام إنما هو في المعرب بقرينة قوله: "في بنى تميم" لافي المبني وجب إخراج ما هو مبني على وزن فعال، فظهر لك وجه التقييد بتلك القيود، فالقيد الأول وهوكونه علما لإخراج القسم الثالث، وهو ما يكون صفة، مثل فساق، فإن العلمية تنافي

الوصفية ولايخرج بهذا القيد القسم الثاني، وهو فعال المصدري، لأن فجار مثلا علم للفجرة أوالفجور، والقيد الثاني وهو قوله: "للأعيان" لإخراج القسم الثاني مثل فجار، لأن معنى العين الذات، والمصدر وصف صرف ليس فيه شيء من الذات، وبمجموع قوله: "علما للأعيان المؤنثة"خرج فعال بمعنى الأمر، مثل نزال وتراك والقيد الثالث وهوقوله: "من غير ذوات الراء" لإخراج ما فيه راء مثل حضار (وهو علم للكوكب وفي القاموس أنه اسم جبل)، ومثل طمار (وهو علم لجنس المكان المرتفع)، فإن في آخرهماراء، فظهر من هذا أن التقييد بتلك القيود ليس من قبيل توجيه قول القائل بما لا يرضى به.

بيان صحة اعتبارالعدل في مثل قطام مع وجودالسببين فيه لمنع الانصراف عند بني تميم

فإن قيل: لاحاجة لبني تميم في منع صرف مثل قطام إلى العدل، لأنه عند هم غير منصرف، وعدم الانصراف يحتاج إلى السببين، وهما موجودان فيه، كما ذكرناه فلاحاجة إلى اعتبارالعدل لتحصيل منع الصرف، مع أن العدل من الأسباب الضرورية إنما يرتكب تقديره عند الاحتياج إليه وليس ههنا احتياج. **قلنا:** إنما اعتبروه فيه لالتحصيل سبب منع الصرف بل للحمل على النظائر، وهي ذوات الراء مثل حضار وطمار.

بيان وجوه ثلاثة لدفع اعتراض وهو أن قطام ليس في محله

فإن قيل: لما كان تقدير العدل في مثل قطام للحمل على النظائر لا لحصول سبب منع الصرف فذكر قطام ليس في محله، لأن الكلام فيما قدرفيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف. **قلنا:** أشار المصنف بذكر قطام إلى انقسام العدل التقديري إلى قسمين. **أحدهما:** ما يكون تقديره لتحصيل سبب منع الصرف. **وثانيهما:** مايكون تقديره للحمل على النظائر طردا للباب، **ولكن** هذا الجواب ضعيف، لأن تقدير العدل قد يكون لتحصيل سبب البناء أيضا، فبطل الانقسام إلى القسمين، وصار على أقسام ثلاثة. **أونقول** في الجواب: أنا لانسلم أن الكلام في العدل الذي يكون تقديره لتحصيل سبب منع الصرف بل في العدل الذي اعتبر في غير المنصرف، سواء كان لتحصيل منع الصرف أو للحمل على النظائر، **أونقول:** يمكن أن يكون ذكر قطام في غيرمحله، لما قال صاحب المتوسط: أنا وجدت نسخة مقروة على المصنف ولم يكن فيها لفظة "قطام"، فسألت قارئها عنها فقال: حذفها المصنف عند قرائة بعض المشتغلين عليه، لعدم مطابقتها المقصود، فإن صحت هذه الرواية فلاحاجة إلى القيل والقال ويحصل الاستغناء عن الجواب والسؤال.

بيان أن الحجاز يين خالفوابني تميم

فإن قيل: لم قال: في بني تميم فهل خالف أحد؟ **قلنا:** نعم قد خالف الحجازيون، فإنهم قالوا ببنائه للمشابهة بنزال وتراك وزنا وعد لا، كما كان في ذوات الراء، فحينئذ هو ليس مما نحن فيه، لأن مانحن فيه هو مبحث المعرب الغير المنصرف.

بيان أن وجود نفس الأسباب الثلاثة لا يكفي للبناء بل لا بد من أمر رابع أيضا يوجب الثقل مثل التكرير في الراء

فإن قيل: لما اعتبر في قطام العدل عند بني تميم أيضا، وكان فيه سببان من قبل فيستحق أن يكون مبنيا لوجود الأسباب الثلاثة كماكانت في ذوات الراء. **قلنا:** البناء في ذوات الراء ليس من تحقق الأسباب الثلاثة فقط بل منها مع كون الحرف الأخير ثقيلا مقتضيا للتخفيف، مثل الراء ،وليس في غير ذوات الراء ثقل لعدم وجود المنشأ.

فإن قيل: قد ثبت النقل عند بني تميم أيضا أن ذوات الراء ليست مبنية بل هي معربة غير منصرفة، فلاحاجة إلى اعتبار العدل لتحصيل سبب البناء فيهاوحمل ماعداها عليها. **قلنا:** المراد من بني تميم أكثر هم ، وهي عند الأكثر مبينة، وما ثبت النقل منهم هم الأقلون منهم لا أكثر هم، وأعطينا المقام حقه في التفصيل، لكنه مفيد لمن ألقي السمع وهو شهيد.

بيان الوصف بعد الفراغ عن العد ل

ولما فرغ المصنف عن العدل شرع في الوصف فقال: **(الوصف)** واللام فيه للعهد والإشارة به إلى الوصف المذكور سابقا في الإجمال.

فإن قيل: لم قد مه على التأنيث. **قلنا:** قدمه عليه لأن الوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، وفرعية الوصف بالنسبة إلى الموصوف أظهر من فرعية التأنيث بالنسبة إلى التذكير، وذلك لأن الوصف والموصوف كلمتان مستقلتان، مثل زيد والعالم في قولنا: "زيد العالم"، فإنهما كلمتان مستقلتان، بخلاف التأنيث والتذكير في مثل قائم وقائمة فإنهما كلمة واحدة حقيقة ، لافرق بينهما إلابعدم التاء في المذكر ووجودها في المؤنث،ومن البين ظهور فرعية الفرع الذي هو كلمة مستقلة بالنسبة إلى فرعية الفرع الذي لا يكون كلمة مستقلة.

بيان أن الوصف يطلق على ثلاثة معان والمراد منها الثالث

فإن قيل: إن للوصف عدة معان، **الأول** النعت الذي يبحث عنه في باب التوابع، وهو التابع الذي يدل على معنى في متبوعه أو في متعلق متبوعه. **والثاني:** الأمر القائم بالغير ويقابله الجوهر. **والثالث** الاسم الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها. **قلنا:** المراد منه هو المعنى الأخير لاالأولان.

بيان دفع الاعتراض عن المعنى الثالث

فإن قيل: المعنى الأخير أيضا لايصح، لأن أسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف، والمعنى الأخير وهو الاسم الدال ليس من الأوصاف، بل هو من الأسماء. **قلنا:** المراد منه المعنى الوصفي، وهو كو نه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، **حاصل** الجواب أن الوصف **قديطلق** بمعنى الصفة، وهو الاسم الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها. **وقديطلق** بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، والسبب في منع الصرف هى الوصفية، لأنها حالة في الاسم الغير المنصرف لاالصفة لأنها عين ذلك الاسم.

بيان عدم انتقاض تعريف الوصف

فإن قيل: تعريف الوصف بكون الاسم دالاعلى ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها غيرجامع، لأنه لايشمل الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى ذوات معينة لاتدل على ذات مبهمة ، بل تدل على تلك الذوات المعينة، فإن الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لاعلى ذات مالها الكثرة المائية ، فإنه بعيد ، و كذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة ، مع أنه وصف مثل أُدَيِّر (بضم الهمزة وفتح الدال) مصغر أدور(بفتح الهمزة وضم الدال جمع دار) يدل على دورمتصفة بالحقارة، مع أنه وصف، ولهذا كان غير منصرف بالوصفية و وزن الفعل الذي كان في المكبر، فإن التصغير لايخل بوزن الفعل فيماأوله إحدي الزوائد، فالأولى أن يقال: كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم يتعين إلابعض الصفات المأخوذة معها أو بما أقيس إليه ذلك البعض.

بيان عدم انتقاض تعريف الوصف بلفظ "الرحمٰن"

فإن قيل: لايصدق تعريف الوصف على الرحمٰن ، لأنه لايدل على ذات مبهمة ، لأن المراد منه الذات المعينة. **قلنا:** المراد هي الدلالة على ذات مبهمة بحسب أصل الوضع، ولفظ "الرحمٰن" بحسب أصل الوضع يتناول الواجب وغيره ، ثم استعمل في الواجب، لغلبة الاسمية كما في أسود.

بيان فائدة الاشتراط بكونه في أصل الوضع

فإن قيل: لم قال المصنف شرطه أن يكون في الأصل. **قلنا:** إنما قال: ذلك لأن الوصف على قسمين، وصف أصلي، و وصف عارضي، ولما كان المعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لاالعرضي لعرضيته قيده بشرط كونه في الأصل، لأن الوصف

العرضي في معرض الزوال، فكأنه لم يثبت، والسبب الرافع للصرف الذي هو الأصل في الاسم يجب أن يكون راسخا قويا لوجو ب قوة الرافع عند قوة المرفوع.

تعريف الوصف الأصلي والوصف العارضي

فإن قيل: ما المراد من الوصف الأصلي والوصف العارضي، **قلنا: الوصف الأصلي** ما يكون دلالته على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها بطريق الوضع بحيث وضع ذلك اللفظ لتلك الذات المأخوذة مع بعض الصفات، مثل أحمر، فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة، **والوصف العارضي** ما لايكون دلالته على تلك الذات المأخوذة مع بعض الصفات بطريق الوضع، بل يكون دلالته عليها بحسب الاستعمال، كما يكون ذلك في المعاني المجازية، فإنه لايكون هناك وضع، مثل أربع في مررت بنسوة أربع، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد، وهي مافوق الثلثة وتحت الخمسة، لأن لفظ أربع اسم عدد، واسم العدد موضوع لكمية أحاد الأشياء، فلاوصفية فيه بحسبْ الوضع، بل قد تعرضه الوصفية، كما في المثال المذكور، فإنه لما أجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد علم أن معناه مررت بنسوة موصوفة بالأربعية، وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال، لاأصلي بحسب الوضع، ولما كان المعتبر في سببية منع الصرف هي الوصفية الأصلية لاالعرضية قال: **(وشرطه)** أي شرط الوصف في سببية منع الصرف **(أن يكون)** وصفا **(في الأصل)** الذي هوالوضع بأن يكون وضعه على الوصفية لا أن تعرضه في الاستعمال، ثم ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية أوزالت عنه.

بيان أن الشرط للسببية لالنفس وجودالوصف

فإن قيل: الشيء لايوجد بدون الشرط، والوصف يوجد بدون شرط كونه في الأصل، مثل أربع في مررت بنسوة أربع. **قلنا:** اشتراط الأصالة ليس لوجود نفس الوصف حتى يمتنع وجود الوصف بدون ذلك الشرط، بل اشتراط الأصالة إنما هو لكونه سببا لمنع الصرف.

بيان معاني الأصل مع تعين ماهو المراد منها

فإن قيل: الأصل إذا ذكر في مقابلة الوصف يراد به الموصوف، فيكون المعنى شرطه أن يكون في الموصوف، وهذا المعنى موجود في الوصف العارضي أيضا، فينبغي أن يكون سببا لمنع الصرف، وأيضا الأصل يستعمل بمعنى القاعدة، والوصف العارضي أيضا داخل تحت القاعدة مثل أربع، لأن العدد إذا أجرى على المعدود لايراد منه نفس العدد، بل يراد منه الذات المتصفة بوصف ذلك العدد، فينبغي أن يكون الوصف العارضي أيضا سببا لمنع

الصرف. **قلنا**: المراد من الأصل الوضع، لأن الأصل ما يبتنى عليه الشيء والوضع أيضا تبتني عليه الدلالات الثلث لاعتبار الوضع في مفهوماتها.

بيان دفع الاعتراض على إيراد كلمة "في" في قوله: "في الأصل" بوجوه ثلاثه

فإن قيل: ظرفية الوضع للوصف غيرصحيح، لأن الظرف على قسمين زمان ومكان، والوضع ليس بواحد منهما. **قلنا**: كلمة "في" في قوله: "في الأصل" بمعنى عند، فيكون معنى العبارة هكذا شرطه أن يكون وصفا عند الوضع. **أونقول**: لما صار الوضع أصلا والدلالة فرعاله صح نسبة الدلالة التي هي وصف إلى الوضع بكلمة "في"، لتوهم أن اشتمال الأصل على الفرع كا شتمال الظرف على المظروف، فيكون الوضع ظرفاحكميا بالنسبة إلى الدلالات، لأن الدلالات تحصل منه فكأنها فيه. **أونقول** في الجواب: أن عبارة المتن محمولة على حذف المضاف،أي شرطه أن يكون في زمان الأصل أي الوضع، بأن كانت له وصفية وقت الوضع.

تفريع على قوله: "وشرطه" مع تعيين أن الفاء في قوله: "فلا تضره" فصيحية

ولما فرغ المصنف من بيان الشرط شرع في التفريع عليه فقال: (**فلا تضره**) بأن تخرجه عن سببية منع الصرف (**الغلبة**) أي غلبة الاسمية على الوصفية.

واعلم أن الفاء في قوله: "فلاتضره" فصيحية ، وهي ماتدخل على جزاء الشرط المجذوف والتقدير هكذا، إذا اشترط في الوصف أن يكون في الأصل فلا تضره إلخ. أو الفاء للتفريع.

بيان كيفية الضررههنا

فإن قيل: لانسلم أن غلبة الاسمية على الوصفية لاتضره، كيف وتخرجه من العموم إلى الخصوص وتزيل الوصفية. **قلنا**: ليس المراد من الضرر مطلقه، بل المراد منه الضرر الخاص، وهوأن يخرجه عن سببية منع الصرف.

بيان معنى الغلبة

فإن قيل: لانسلم أن الغلبة غيرمضرة، فانه لوسمي الرجل الأبيض بالأسود كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للوصفية ، فإنها قد تضررت بغلبة الاسمية، وأيضا لوسمي به الرجل الأسود يكون عدم انصرافه من العلمية ووزن الفعل لامن الوصفية ، فكيف يصح قولكم: "أن غلبة الاسمية لاتضره". **قلنا**: جواب هذين السؤالين موقوف على معرفة معنى الغلبة. **فاعلم** أن الغلبة هو اختصاص الاسم ببعض أفراده بحيث لايحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة ، فلما قلنا: اختصاص الاسم ببعض أفراده خرج عنه الأسود إذا سمي به الرجل الأبيض، لأن الرجل الأبيض ليس من أفراد الأسود فاندفع السؤال الأول، ولما قلنا: بحيث لايحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة خرج

عنـه الأسـود إذا سمي به الرجل الأسود، فإن الرجل الأسود وإن كان من أفراد الأسود إلا أنه في الـدلالة عليه يحتاج إلى قرينة، مثل أن يقول: رأيت الأسود في المسجد يصلي، فيعلم من لفظ "يـصـلـي" أن الـمـراد من الأسود هو الرجل الأسود، فاندفع السؤال الثاني، والمثال للغلبة مثل أسود، فإنه كان موضوعا لكل ما فيه سواد، ثم كثراستعما له في الحية السوداء، والحية السوداء من أفراد الأسود، وأيضا لايحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة ،فإنه متى أطلق لفظ "الأسود" يتبادر إلى الذهن الحية السوداء من غير احتياج إلى القرينة.

تحقيق أن بسبب الغلبة لاتزول الوصفية بالكلية بل تخرج بها من العموم إلى الخصوص

فإن قيل: لـم لاتـضـرالـغلبة سببية منع الصرف مع أن الوصفية زالت عنه. **قـلنا:** لاتزول الـوصـفية بـغـلبة الاسمية بالكلية ، لأنك عرفت معنى الغلبة آنفا أن الغلبة هو اختصاص الاسم ببـعض أفراده بأن يكون ما غلب فيه ذلك الاسم من أفراده، فلما اشترط فيه أن يكون من أفراده بقي فيه معنى الوصفية ولـم تزل بالكلية إلا أنه خرج من العموم إلى الخصوص. (**فلذلک**)أي المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة.

بيان قاعدة مهمة فيما إذا دخل اللام التعليلية على اسم الإشارة

واحفظ قبـل تـحـقيق المقام وتنقيح المرام أن اللام إذا دخل على اسم الإشارة يكون الـمشـار إليـه علة للحكم الآتي، والمشار إليه ههنا هو اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبه علة للحكم الآتي، وهو صرف أربع وامتناع أسود وأرقم .

فإن قيل: لـفـظ "ذلك" من أسماء الإشارة يشاربه إلى المفرد المذكر، مع أن المشارإليه ههـنـا أمـران، اشـتـراط أصـالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة، فلم يطابق اسم الإشارة بالمشارإليه.
قلنا: إنما استعمل لفظ " ذلك" في الأمرين بتأويل المفرد المذكر، وهو مذكور.

استشهـاد مـن الـقـرآن الـكـريـم على أنه يصح الإشارة إلى المثنى والمجموع بلفظ "ذلک" المفرد

فإن قيل: هـل جاء استعمال لفظ" ذلك" في المثنى في الكلام الفصيح. **قلنا:** نعم قد جاء فـي القرآن الـكـريـم استـعـمـال لـفظ "ذلك" في المثنى، وهو قوله تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾، فـالـمشارإليه فيه هو الفارض والبكر، بل جاء استـعـماله في المجموع أيضا، قال تعالى: ﴿كل ذلك كـان سيئـه عـنـد ربك مـكروها﴾، وكل من الاستعمالين المذكورين في القرآن الكريم بتأويل المذكو ر، **واعلم** أن قوله: "فلذلك" إشارة إلى أمرين، أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة، وقـوله: "صرف" متفرع على الأمر الأول وقـولـه: "وامتنع"متفرع على الأمرالثاني فقوله:" فلذ لك"

لف وقوله:" صرف" وامتنع نشر على ترتيب اللف.

بيان وجه صحة اجتماع الفاء واللام مع أن ظاهر النظر يحكم بالاستدراك

فإن قيل: لايصح جمع الفاء واللام في قوله:" فلذلك" لأن الفاء تدل على سببية ما قبلها لما بعدها ، واللام تدل على علية ما بعد ها لما قبلها، ومابعد اللام ههنا ماقبل الفاء، لأن ما بعد اللام اسم الأشارة، وكون اسم الإشارة علة إنما هو باعتبار المشار إليه، والمشار إليه هو ما قبل الفاء، فيلزم استدراك أحد هما. **قلنا:** الفاء للنتيجة ، فتدل على أن العلم بما قبلها مستلزم للعلم بما بعدها أعم من أن يكون ماقبلها علة لما بعد هاأومعلولا له أو كانا معلولين لعلة واحدة ، واللام للتعليل، أي لبيان أن ما بعد ها علة لما قبلها، فليس في أحد هما استغناء عن الآخر.

(صرف) لعدم أصالة الوصفية أربعٌ في قولهم: **(مررت بنسوةأربع).**

بيان وجه صرف أربع

فإن قيل: ما وجه صرف أربع. **قلنا:** ذلك لأن أربع في هذا المثال وإن كا ن بحسب الظاهر مشتملا على السببين الوصف ووزن الفعل لكن لم يتحقق في الوصف شرط تأثيره ، وهو كونه في أصل وضعه ، ولما لم يوجد الشرط لم يؤثر في منع صرفه فيكون منصرفا.

فإن قيل: لايصح إسناد صرف إلى مجموع مررت بنسوة أربع، لأن الصرف ليس صفة المجموع بل هو صفة لجزئه ، وهوأ ربع فقط. **قلنا:** هذا من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء ،والمقصود أنه صرف أربع في مررت بنسوة أربع.

بيان أن الوصفية في أربع عارضية

فإن قيل: قوله: " أربع" كما أنه ليس من الأوصاف الأصلية كذلك هوليس من الأوصاف العارضية أيضا، وذلك لأن الوصف النحوي يكون محمولا على الموصوف، والأربع لكونه اسم عدد ليس بمحمو ل عليه ، لأن العدد لايحمل على شيء. **قلنا:** المراد من الأربع ههنا ذات لها الأربعية، وهو محمول على النسوة ، كما أن المراد من الأحمرذات لها الحمرة.

فإن قيل: لام التعليل إذا دخلت على اسم الإشارة يكون المشارإليه علة ودليلا للحكم المرتب عليه فيكون المشار إليه لقوله: "ذلك" في قوله " فلذلك" وهواشتراط أصالة الوصفية دليلا على صرف أربع والد ليل لابد أن يكون قطعيا في إثبات المدعى ولايكون فيه احتمال آخر، لأنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستد لال، والدليل المذكور ههنا يحتمل شيأ آخر أيضا، لأنه يمكن أن يكون انصراف أربع لانعدام شرط تأثير وزن الفعل وهوعدم قبول التاء ، لأنه يقبل التاء ، ويقال: أربعة ، لا لانعدام شرط تأثير الوصف لكونه عرضيا. **قلنا:** المراد من التاء الذي شرط عدم قبولها

في وزن الفعل هو تاء التأنيث، والتاء التي وجدته في أربعة ليست للتأنيث، لأنها تستعمل في المذكر لأن أسماء العدد في التذكير والتأنيث على خلاف القياس، فعلم أن انصراف أربع لفقدان شرط الوصف.

(وامتنع) عطف على قوله: "صرف" أي امتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة ، **(أسود وأرقم)**حيث صارا اسمين **(للحية)**الأول للحية السوداء ،والثاني للحية التي فيها سواد وبياض

إثبات أن وضع الأسود للحية من قبيل الوضع الحكمي لاالحقيقي

فإن قيل: لانسلم أن الأسود اسم للحية، لأن الاسم من أقسام الكلمة ،وهي لفظ موضوع وليس الأسود موضوعا للحية. **قلنا:** فيه وضع حكمي وإن لم يكن حقيقيا. **(وأدهم)** حيث صار اسما **(للقيد)** من الحديد لما فيه من الدهمة ،أعني السواد، فإن هذه الأسماء ممتنعة عن الصرف لوزن الفعل والوصفية الأصلية ، مع أن الاسمية غلبت عليها بحيث لم يبق فيها العموم الذي كان فيه فعلم أن الغلبة لاتضر في تأثير منع الصرف وإلا لم تكن ممتنعة عن الصرف.

دفع إيراد على أن الغلبة لاتضر بمثل حاتم

فإن قيل: حاتم منصرف مع أنه قد كان في الأصل وصفا، ثم غلبت الاسمية عليه وصار علما لشخص فلو لم تكن الغلبة مضرة لما خرج حاتم من عدم الانصراف إلى الانصراف. **قلنا:** قد علمت أن الغلبة هي اختصاص الاسم ببعض أفراده ، والاختصاص ببعض الأفراد إنما يمكن إذا لم تزل الوصفية بالكلية وزالت الوصفية عن حاتم بالكلية ، وذلك لأن الوصف إذا سمي به شخص وجعل علما له لم يبق فيه المعنى الوصفي أصلا ، لأن العلمية بمنزلة الوضع الثاني يرتفع بها المعنى الوصفي بالكلية ، ولذلك يقول النحاة: إن بين الوصفية والعلمية تضادا ، بخلاف ما إذا سمي به نوع لاشخص، مثل أسود فإنه اسم لنوع الحية السوداء ، ليس بعلم لحية مخصوصة متعينة ، بل هو يتناول كل فرد من أفراد الحية السوداء ، فلا يخرج به الوصف من الوصفية بالكلية، ولم يهجر استعمالها في معانيها الأصلية، نعم يخرج من العموم إلى الخصوص

بيان أن المراد من اشتراط عدم قبول التاء في الوصف عدم قبولها من جهة الوصف فقط لا جهة غير ذلك

فإن قيل: ينبغي أن يكون أسود منصرفا لأنه مشتمل على سبب واحد فقط وهو الوصف لأن وزن الفعل الذي يزعم وجوده فيه غير مؤثر، لأن تأثيره مشروط على كونه غير قابل للتاء ، وأسود يقبلها، فإنه يقال: أسودة فلم يصح قوله وامتنع أسود. **قلنا:** المراد من عدم قبوله التاء أن لايقبلها بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله ،ومنع صرف أسود إنما هو من اعتبار الوصف ،

وأسود بهذا الاعتبار لايقبل التاء ، لأن مؤنثه بهذ ا الاعتبار سوداء وإنما يقبلها لأجل غلبة الاسمية عليه وهو بهذا الاعتبار ليس غيرمنصرف فصح قوله : "وامتنع أسود" من جهة الوصف الأصلي ووزن الفعل.(**وضعف منع أفعى**) اسما (**للحية**) وقوله: " ضعف" معطوف على قوله: " صرف" يعني لأجل اشتراط تأثير الوصف بكونه في أصل الوضع ضعف إلخ. وكذلك منع (**أجدل للصقر**) قالوا هو الشقراق. (ويقال له في الفارسية شكره) وهو طائر أخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء .(**وأخيل للطائر**) أى لطائر ذي خيلان. **وعرفه** صاحب لسان العرب بأنه طائر أخضر وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه ، سمي بذلك للخيلان ، وقال قبيل ذلك أيضا: الخال الذي يكون في الجسد .وقال ابن سيده : والخال شامة سوداء في البدن ، وقيل: هي نكتة سوداء في البدن، والجمع خيلان (بكسر الخاء).

فإن قيل: هذه الأسماء منصرفة عندا المصنف جزما فكيف يصح قوله: "ضعف" لأن الضعف يدل على جواز منع الصرف ، مع أنه لايجوز منعها عنده، فكان الأحق أن يقول: وامتنع منع أفعي. **قلنا**: معنى قوله: " وضعف منع أفعي" أنه ضعف منع من منع أفعي من الصرف ، فالقول بالمنع من الصرف ليس من المصنف بل هو من غيره ،والمصنف نسب الضعف إلى قائل المنع.

تحقيق ضعف أفعى وأجدل وأخيل في منعها عن الصرف

فإن قيل: لما ذاحكم المصنف بضعف امتناع هذه الأسماء من الصرف. **قلنا**: بناء هذا القول على التوهم لاعلى الجزم واليقين، وذلك لأنه توهم قائل المنع أن أفعى مشتق من الفعوة التي هي الخبث وأن أجد ل مشق من الجدل وهي القوة وأن أخيل مشتق من الخال فتوهم أن أفعي بمعنى الخبيث وأجدل بمعنى القوي وأخيل بمعنى ذي الخيلان.

فإن قيل: فلم لم يقل المصنف بعدم انصرافها. **قلنا**: منع الصرف عند المصنف إنما يكون إذا كان الوصف قطعيا، ولاقطع بكونها أوصافا في الأصل ، فإنها لو كانت أوصافا لاستعملت في المعاني الوصفية في الأصل أو في الحال، ولم يثبت ذلك أما عدم ثبوت استعمالها في الأصل فهو ظاهر، وأما عدم استعمالها فيها في الحال فلأنه لايقصد من هذه الأسماء إلا أنواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وكونه ذاخال،وإن كانت تلك الأنواع في أنفسها متصفة لتلك الأوصاف.

فإن قيل: لما كانت الوصفية في هذه الأسماء غير متيقنة فينبغي أن يكون انصرافهاواجبا لاضعيفا ، لأن الجزم شرط لتأثير الوصف في منع الصرف. **قلنا**:جزم منع الصرف وضعفه موقوف على جزم أصالة الوصفية وضعفها، فإن كانت أصالة الوصفية متيقنة كان منع الصرف

متيقنا، وإن كانت مشكوكة ضعيفة كان منع الصرف أيضا مشكوكا ضعيفا. **أونقول** في الجواب: أن معنى قوله :" ضعف" منع أفعى أنه ضعف منع من منع أفعى من الصرف، لأن القول بمنعها قول مخالف عن الجمهور، لأن هذه الأسماء عند جمهورالنحاة مع المصنف منصرفة ، والقول المخالف عن الجمهور قول ضعيف، ولهذا نسب الضعف إليه.

فإن قيل: كما أنه لا قطع على كونها أوصافا كذلك لاقطع على كونها غير أوصاف أيضا فكيف يصح الحكم بضعف منعها من الصرف. **قلنا**: إنما اختار الانصراف مع كون الطرفين متساويين لأن الأصل في الأسماء الانصراف.

بيان الثالث من أسباب منع الصرف وهو التأنيث بعد الفراغ عن الوصف

ولما فرغ المصنف عن الوصف شرع في الثالث من أسباب منع الصرف وهو التأنيث فقال **(التأنيث)** اللفظي الحاصل **(بالتاء)** وقوله: " التانيث" مبتدأ، والخبر محذوف مقدم عليه، وهو منها، أوهوخبر مبتدأ محذوف، وهو بعضها.

بيان وجه تقديم التأنيث على المعرفة

فإن قيل: لم قدم التأنيث على المعرفة. **قلنا**: لأن التأنيث قوي بالنسة إلى المعرفة ، لأن التأنيث ظاهر في اللفظ في أكثر أفراده، لأن التاء تكون ظاهرة في اللفظ ، بخلاف المعرفة فإن المعتبر من المعرفة هو العلم ، والعلمية لاظهور لها في اللفظ، والقوي أشرف مما هو ليس في القوة مثله .

بيان صحة مقابلة التأنيث اللفظي بالمعنوي

فإن قيل: لايصح مقابلة التأنيث بالتاء بالمونث المعنوي، فإن المونث المعنوي أيضا يكون بالتاء المقدرة أوبما يقوم مقامها وهو الحرف الرابع في مثل عقرب. **قلنا**: المراد من التاء التاء اللفظية لانفس التاء فصح مقابلته بالمعنوي.

وجه إعراب قوله: " بالتاء"

فإن قيل: ماوجه إعراب قوله: "بالتاء". **قلنا**: هو باعتبار المتعلق المقدر وهو الحاصل صفة لقوله: " التأنيث"

فإن قيل: لم قيد التأنيث بالتاء. **قلنا**: المقصود من هذا التقييد الاحتراز من التأنيث بالألف المقصورة أوالممدودة، مثل حمراء وحبلى، فإنه غير مشروط بالعلمية، لأن العلمية إنما شرطت لتصير التاء لازمة للكلمة ، بخلاف الألف فإنه لازم للكلمة من غير احتياج إلى العلمية ،ولأجل هذا اللزوم صارالألف قائما مقام السببين .

بيان دفع إيراد على تأثير تاء التأنيث بمثل أخت

فإن قيل: لما كان التأنيث بالتاء سببا لمنع الصرف فينبغي أن يكون أخت غيرمنصرف حين العملية للتأنيث اللفظي والعلمية. **قلنا**: ليس كل ما في صورة التاء هي تاء التأنيث، لأن تاء التأنيث عبارة عن التاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء، فتاء أخت ليست للتأنيث، لانتفاء القيدين الأخيرين قطعا، لأن ما قبل التاء ساكن غير مفتوح، ولاتنقلب في الوقف بالهاء، بل هي بدل من اللام، وهو الواو، فلو سمي به مذكر صرف لعدم التأنيث، والعلمية وحدها غيرمؤثرة، ولو سمي بها مؤنث كانت كهند.

بيان شرط تأثير تاء التأنيث

(**شرطه**) في سببية منع الصرف (**العلمية**) أى علمية الاسم المؤنث.

فإن قيل: اللام في قوله: "العلمية" من أي قسم من أقسام اللام. **قلنا**: هو للعهد، والمعهود به الاسم المؤنث الدال عليه قوله: " التأنيث بالتاء " لأن التانيث بالتاء إنما يكون في الاسم المؤنث، ولهذا قلنا علمية الاسم المونث، وإنما لم يجعل المعهود التأنيث بنفسه، لأن التأنيث معنى مصدري وصف محض لايصلح أن يكون علما لشيء، لأن الأعلام من قبيل الألفاظ.

بيان وجه اشتراط تاثيرها بالعلمية

فإن قيل: لم شرطت العملية لتأثير التأنيث بالتاء. **قلنا**: تاء التأنيث في معرض الزوال، فيكون معدوما من وجه، فلا يؤثر في منع الصرف، لأنه لابد لمنع الاسم عما هو الأصل فيه وهوالانصراف من دليل قوي، فلما شرطت العلمية صارالتأنيث لازما للكلمة، فأمنت من الزوال وقويت فصلحت لمنع الاسم عما هو الأصل فيه وهو الانصراف.

بيان أن العلمية بمنزلة الوضع الثاني

فإن قيل: لم توجب العلمية لزوم التأنيث. **قلنا**: إنما توجب ذلك، لأن العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاتنفك عنها. **أونقول** في الجواب: أن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان اعتناء بشانها، وإنما قيد بقدر الإمكان، لأنه قد يتصرف في الأعلام أيضا للضرورة مثل الترخيم.

بيان اعتبار اللزوم في علة منع الصرف لافي علة البناء

فإن قيل: مابالهم اعتبروا اللزوم في علة منع الصرف، ولم يعتبروه في علة البناء حتى بني لارجل وأحد عشر ويازيد ونحو ذلك، مع عروض علة البناء، ومع كون البناء أعلى من منع الصرف في كونه خلاف الأصل، لأن سلب إعراب الاسم بالكلية كما هو في البناء أشد من

سلب الجر و التنوين فقط كما هو في منع الصرف، فلما جعلوا العروض مؤثرا في علة منع الصرف حيث قالوا بعدم تأثير التأنيث العارضي فعروض علة البناء في مثل لارجل ويا زيد أولى بأن يجعل مؤثرا في زوال علة البناء،فإن علة بناء رجل في لارجل عارضى، لأن الرجل إنما بني لدخول لاعليه، فإنه لوأزيل عنه لا لكان معربا .**قلنا**: علة البناء قوية ، ولهذا أثرت مع كونها منفردة، بخلاف علل منع الصرف فإنها ضعيفة حتى لاتؤثر بدون المعاون، فلأجل قوة علة البناء لايؤثر فيه العروض، بخلاف أسباب منع الصرف فإنها لضعفها يؤثر فيه العروض. **(و)** التأنيث **(المعنوي كذلك)** أي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه.

بيان تشبيه المعنوي باللفظي مع بيان التفاوت بين التأنيث اللفظي و التأنيث المعنوي في اشتراط العلمية

فإن قيل: تشبيه المعنوي باللفظي لايكاد يصح، لأن علامة التأنيث اللفظي ظاهرة في اللفظ وفي المعنوي ليس كذلك. **قلنا**: ليس التشبيه في خفاء علامة التأنيث ، بل التشبيه في اشتراط العلمية فيهما، فإنه كما أن العلمية شرط في اللفظي كذلك شرط في المعنوي أيضا.

فإن قيل: لما كان الأمر كذلك فلا حاجة إلى ذكر المعنوي على حدة بعد ذكر التأنيث، لأنه لما ذكر التأنيث يراد به الأعم منهما. **قلنا**: ذكر المعنوي على حدة مما لابد منه ، وذلك لأن اشتراط العلمية للتأنيث اللفظي لوجوب منع الصرف و اشتراطها في المعنوي للجواز، وأما شرط وجوبه فهو أحد الأمور الثلاثة كما بينه المصنف بقوله: "وشرط تحتم تأثيره إلخ". فخلاصة الكلام أن التأنيث المعنوي أيضا يؤثر بشرط العلمية، فإنه لو لم يكن علما كان على شرف الزوال، فلايؤثر، ولهذا قوله: "جريح" في مررت بإمرأة جريح منصرف، مع أن فيه التأنيث المعنوي والوصف.

تعريف التأنيث المعنوي

فإن قيل: ما هو التأنيث المعنوي .**قلنا**: هو عبارة عن الاسم الذي لاتكون التاء فيه ظاهرة أعم من أن يكون اسما لمؤنث حقيقي كهند وزينب، أولمذكر حقيقي كقدم إذاسمي به مذكر، أولا هذا ولاذلك كمصر وحلب.

بيان شرط تأثير التأنيث المعنوي

ولما فرغ المصنف عن بيان شرط تأثير التأنيث المعنوي وعن بيان القدر المشترك بين التأنيث اللفظي والمعنوي وهو اشتراط العلمية شرع فيما يختص بالتأنيث المعنوي فقال: **(وشرط تحتم تأثيره)** أي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد الأمور

الثلثة، **الأول: (الزيادة على الثلاثة)** والـلام فـي قوله: " الزيادة" وكذا في قوله: " الثلاثة " عـوضي، ففي الزيادة عوض عن الكلمة أي زيادة الكلمة ، وفي قوله: " الثلاثة " عن الأحرف أي ثـلاثة أحرف مثل زينب. **والثاني: (تحرك)** الحرف **(الأوسط)** مـن حروفها الثلثة مثل سقر. **والثالث: (العجمة)** مثل ماه وجور.

بيان وجه اشتراط تأثير التأنيث المعنوي بتلك الأمور

فإن قيل: لـم اشترط لوجوب تأثير التأنيث المعنوي أحد الأمور الثلاثة، و لِم لـم يكتف بـالعلمية كما اكتفي به في التأنيث اللفظي. **قلنا:** الـغرض من منع صرف الكلمة إخراج الكلمة عـن الثـقـل الـذي نشـأ مـن تحقق السببين فلو لم تكن الكلمة المشتملة على التأنيث المعنوي زائدة على الثلاثة أو متحركة الأوسط أوعجمية بل كانت ثلاثية ساكنة الأوسط عربية كانت خفيفة غير محتاجة إلى وجوب منع الصرف، وذلك لأن الكلمة حينئذ وإن كانت لاشتمالها على السببيـن ثقيلة إلا أن التخفيف الـحـاصـل مـن كـونها ثلاثية ساكنة الأوسط عربية عارض الثقل المذكور فزاحمه، ثم ظهر أثر هذه المزاحمة في تأثير السببين.

بيان الثقل في الأمور الثلثة

فإن قيل: مـن أين يعلم ثقل هذه الأمورالثلاثة. **قلنا: أما** ثقل **الأمرالأول** وهو الزيادة عـلى الثلاثة وكذا **الثاني** فـظـاهـر، لأن الـحـركة ثقيلة بالنسبة إلى السكون، وكذا الزيادة من الثلاثة ثقيلة بالنسبة إلى الثلاثة، **وأما الثالث** فـلأن لسان كل قوم ثقيل بالنسبة إلى قوم آخر، فلابد أن يكون لسان العجم ثقيلا على لسان العرب.

بيان دفع التعارض بين ماقالوا: إن علة منع الصرف مشابهة الفعل وقولهم ههنا: " إنها الثقل "

فإن قيل: قد علم ممـاسبق أن علة منع الصرف هو مشابهة الفعل في وجو دالفرعيتين من غير دخل الثقل فيه، وعلم من هنا أن علة منع الصرف هو الثقل. **قلنا:** ما ذكرناه سابقا هوالعلة ، ومـا ذكـرهـهـنا علة العلة ، وعلة العلة علة للشي ء ، وذلك لأن مشابهة الفعل في الفرعيتين إنما يـو جـب ذلك لـعلة ، وهي أنه لما شابه الفعل في الفرعيتين والفعل ثقيل لأنه مشتمل على أمور ثلاثة حدث وزمان ونسبة إلى الفاعل وفي كل علة أيضا ثقل فليست المشابهة علة منع الصرف من حيث ذاتها بل إنما صارت علة لإيجابها الثقل.

بيان أن الثقل في بعض الأسباب باللسان وفي البعض بالقلب

فإن قيل: قـد عـلـم مـن هذا الكلام أن في كل واحد من الأسباب ثقل مع أن الثقل غير معقول في كل سبـب كما في العلمية والوصف والعدل. **قلنا:** الـثـقل أعم من أن يكون بالقلب

أو اللسان ، وهو في الفعل الاصطلاحي موجود بالقلب لتوقف تصوره على الأمور الثلاثة ، وفي وزن الفعل بمشاكلة الفعل الاصطلاحي، وفي العدل أيضا بالقلب لتوقف تصوره على المعدول عنه، وفي الوصف والعلم لأن الغالب في كل واحد منهما الزيادة على الثلاثة كما في المشتقات، **أونقول** أن البعض محمول على البعض كما هو طريقهم في أمثالها.

بيان وجه عدم اشتراط التأنيث اللفظي بهذه الثلثة

فإن قيل: لم لم يجعل أحد هذه الأمور الثلاثة شرطا للتأنيث اللفظي. **قلنا**: إنما لم يجعل ذلك شرطا في التأنيث اللفظي، لأن التأنيث بالتاء مع العلمية واجب التأثير على كل حال لقوته بظهور علامته في اللفظ.

بيان دفع ما قيل: إن في قول المصنف: "وشرط تحتم تأثيره" تتا بع الإضافات

فإن قيل: تتابع الإضافات يخل بالفصاحة فكيف أورده المصنف في قوله: "وشرط تحتم تأثيره". **قلنا**: إنما يخل ذلك بالفصاحة إذا كان ثقيلا، وههنا غير ثقيل، **حاصل** الجواب أن نفس تتابع الإضافات ليس بمخل بالفصاحة، بل المخل هو كونه موجبا للثقل، وهو ههنا غير موجب للثقل كما في قوله تعالى: ﴿ مثل دأب قوم نوح ﴾.

بيان عدم اشتراط العلمية بهذه الأمور الثلاثة

فإن قيل: ما للمصنف حيث جعل الأمور الثلاثة شرطا لتحتم تأثير التأنيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرطا للعلمية التي فيه ، مع أن الخفة كما زاحمت ثقل التأنيث المعنوي زاحمت ثقل العلمية أيضا. **قلنا**: العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض الموارد وشرطا في البعض وأثرت منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز أن لايعارض الخفة ثقلها، بخلاف التأنيث المعنوي فإنه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تأثيره أحد الأمور الثلاثة .

بيان وجه آخر لاشتراط التأنيث المعنوي بهذه الأمور الثلثة الذى بينه الشيخ الرضي في شرحه للكافية

و اعلم: أن العلامة الرضي علل اشتراط التأنيث المعنوي بالأمور الثلاثة بأن التأنيث المعنوي لما كان ضعيفا بسبب تقدير علامته لابد في اللفظ من شيء لينوب منابها، وهو الحرف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء ، وتحرك الأوسط يقوم مقام الزائد الساد مسد التاء ، وأما العجمة فإنها وإن لم تسد مسد التاء ولا مسد الزائد المذكور لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره فباجتماع العجمة معه صار التأنيث قويا (**فهند يجوز صرفه**) وذلك لانتفاء شروط

الوجوب والتحتم، لعدم كونه زائدا على الثلاثة ومتحرك الأوسط وعجميا بل هو ثلاثي ساكن الأوسط عربي وإذا فات الشرط فات المشروط.

بيان أن الجواز في قوله: "ويجوزصرفه" بمعنى الإمكان الخاص

واعلم أن المراد من الجواز ههنا هو الجواز بمعنى الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة من الجانبين، والأمر ههنا كذلك، لأن جانب الوجود وهو الصرف غير ضروري كما أن جانب عدم الصرف كذلك. **(وزينب وسقر)** علما لطبقة من طبقات النار **(وماه وجور)** علمين لبلد تين

بيان وجه كون التاء في سقروماه وجورمقدرة

فإن قيل: من أين يعلم أن التاء في سقر وماه وجور مقدرة. **قلنا:** يعلم تقدير التاء من كون سقر علما للطبقة، والطبقة مؤنث بالتاء، وكذا يعلم تقدير ها في ماه وجور من كونهما علمين لبلدتين والبلدة مؤنث بالتاء، وبهذا التأويل وجب عدم انصرافها، وإن أولت هذه الأسماء بالمذكر مثل أن يقال: إن ماه علم لمكان لكان منصرفا. **(ممتنع)** صرفها.

بيان وجه امتناع صرف هذه الأسماء الثلاثة

فإن قيل: ما وجه امتناع صرف هذه الأسماء الثلاثة. **قلنا:** وجه امتناع صرف هذه الأسماء الثلاثة أن كل واحد منها مشتمل على السببين مع تحقق شرط تحتم التأثيرفيها، **أمازينب** فللعلمية والتأنيث مع شرط تحتم التأثير وهو الزيادة على الثلاثة، **وأما سقر** فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الأوسط، **وأماماه وجور** فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم التأثير وهو العجمة.

بيان مطابقة الخبروهوقوله: "ممتنع" بالمبتدأ وهوزينب وسقر وماه

فإن قيل: الخبر يحب مطابقته مع المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمعية ولم توجد هذه المطابقة، لأن المبتدأ مؤنث، والخبر مذكر، وكذا المبتدأ جمع والخبر مفرد. **قلنا:** قد عرفت سابقا في قوله: "الكلمة لفظ" أن وجوب المطابقة مع المبتدأ مشروط بعدة شروط، منها كون الخبرحاملا لضمير المبتدأ، والخبر ههنا وهو ممتنع ليس فيه ضمير راجع إلى المبتدأ بل فاعله مقدر، وهو صرفها، **(فإن سمى به)** أي بالمؤنث المعنوي **(مذكرفشرطه)** في سببية منع الصرف **(الزيادة على الثلاثة)** وذلك لأن الحرف الزائد في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فكما أن التاء تؤثر وجوبا في مثل طلحة فكذا ما في حكمها، **(فقدم)** وهو مؤنث سماعي باعتبار معناه الجنسي إذاسمي به رجل. **(منصرف)** وذلك

لأن القدم جارحة من الجوارح، وهو جنس يصدق على كل قدم فإذا سمى به رجل يزول معناه الجنسي، لحصول المعنى الشخصي فيه فيزول التأنيث المعنوي عنه، والعلمية وحدها لاتمنع الصرف، **وإنما** قلنا إذاسمي به رجل لأنه لوسميت به امرأة فإنه حينئذ وإن زال تأنيثه المعنوي باعتبار معناه الجنسي لكن يتحقق فيه تأنيث معنوي باعتبار علميته للمؤنث. **(وعقرب)** وهو أيضا مؤنث معنوي سماعي باعتباره معناه الجنسي إذا سمي به رجل. **(ممتنع)** صرفها، وذلك لأن التأنيث فيه وإن زال بعلميته للمذكر إلا أن الحرف الرابع قائم مقام التأنيث، وذلك لأن الحرف الرابع في الرباعي والخامس في الخماسي والسادس في السداسي ساد مسد التاء في الأسماء المؤنثة المعنوية السماعية، لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة، بدليل عدم ظهور التاء في تصغيراتها، فإنه لايقال: عقيربة، للزوم الجمع بين العوض والمعوض عنه، بخلاف قدم فإن في تصغيره تاء فيقال: قديمة كما هو مقتضي قاعدة التصغير من رده الأشياء إلى الأصل.

فإن قيل: مثل كلاب ورباب مؤنث معنوى، وإن سمي به مذكر يكون منصرفا، مع أنه زائد على الثلثة. **قلنا**: المراد من المؤنث المعنوي مالايفتقرتأنيثه إلى تأويل، وأن لايكون منقولا عن المذكر، فخرج مثل كلاب، لأنه يفتقر في تأنيثه إلى التأويل بالجماعة، وليس تأنيثه من نفس الصيغة، وخرج رباب أيضا فإنه كان في الأصل مذكرا بمعنى السحاب، ثم نقل وجعل علما لامرأة، وإن سمى به مذكر يكون منصرفاحينئذ، لأنه رجع إلى ذكورته الأصلية ،والتأنيث المتخلل بين الذكورتين غير معتبر كما أن الطهر المتخلل بين الدمين غير معتبر.

بيان أن تأثير التأنيث المعنوي مشروط بشروط ثلاثة

واعلم أن تأثير المؤنث المعنوي إذاسمي به مذكر مشروط قبل تسمية المذكربه بثلاثه أمور. **أحدها**: أن لايكون ذلك المؤنث بحسب الأصل مذكرا فإنه إن كان مذكرا بحسب الأصل يرجع إلى ذكورته الأصلية مثل رباب. **وثانيها**: أن لايكون التأنيث مفتقرا إلى التأويل الغير اللازم، مثل رجال فإنه مؤنث بتأويل الجماعة ولكن ذلك التأويل غير لازم، لأن تأويله بلفظ " الجمع" أيضا جائز، ولفظ " الجمع " مذكر فلو كان تأويله بلفظ " الجماعة" واجبا لماجاز تأويله بلفظ "الجمع"، **وثالثها**: أن لايغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر، ثم إن تساوي استعماله مذكرا ومؤنثا تساوي الصرف ومنعه، وإن غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح، وإن لم يستعمل إلا مؤنثا فمنع الصرف واجب.

بيان السبب الرابع وهي المعرفة بعد الفراغ عن الثالث

ولما فرغ عن التأنيث شرع في السبب الرابع وهي المعرفة فقال **(المعرفة)**.

بيان وجه تقديم المعرفة على العجمة

فإن قيل: لم قدم المعرفة على العجمة. **قلنا:** قدمها على العجمة، لأن العجمة استعمال الكلمة الغير العربية في العربية وهو خلاف الأصل، لأن الأصل في كل لغة أن يستعمل فيها الألفاظ الموضوعة فيها لااستعمال ألفاظ غير تلك اللغة، بخلاف المعرفة فإنها استعمال الكلمة العربية في العربية، واستعمال ألفاظ نفس اللغة في تلك اللغة أصل، وما يكون على الأصل يكون أشرف بالنسبة إلى ما ليس بأصل فيه.

بيان صحة كون المعرفة سببا بوجوه ثلاثة

فإن قيل: لانسلم أن المعرفة من أسباب منع الصرف، لأن أسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف والمعرفة ذات، لأن المعرفة عبارة عما فيه التعريف كما أن التأنيث كان سببا لا المؤنث **قلنا:** المراد من المعرفة التعريف من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال، لأن المعرفة محل التعريف كما في سال الميزاب، فإنه ذكر الميزاب وأريد به الماء الذي تحل فيه، وإلى هذا الجواب أشار الشارح الجامي حين فسره بالتعريف، **ويمكن** أن يجاب: أن العبارة محمولة على حذف المضاف أي تعريف المعرفة. **وأيضا** يمكن أن يجاب أن الحيثية ههنا معتبرة أي المعرفة من حيث أنها معرفة.

فإن قيل: لم لم يقل المصنف: التعريف حتى لايقع في التكلف. **قلنا:** لما كان المذكور في النظم حين تعداد أساب منع الصرف المعرفة أتي بلفظ المعرفة في التفصيل أيضا ليوافق الإجمال التفصيل.

فإن قيل: لم لم يقل هنالك في الإجمال: التعريف ثم يقول ههنا أيضا كذلك فيطابق به. **قلنا:** إنما قال هناك: المعرفة لاستقامة وزن الشعر، ولم يقل: التعريف لاختلال وزنه.

بيان شرط تأثير المعرفة

(شرطها) أي شرط تأثيرها في منع الصرف **(أن تكون علمية)** أي كون هذا النوع من جنس التعريف.

بيان أن المراد من قوله: "شرطها أن تكون علمية" علمية ما فيه التعريف

فإن قيل: الضمير في قوله:" شرطها" راجع إلى المعرفة باعتبار التعريف فيها، لأن السبب في الواقع هو التعريف كما تبين آنفا، فكيف يصح حمل قوله: " أن تكون علمية" على قوله: "شرطها" لأن معنى العبارة هكذا أن شرط تأثير التعريف في منع الصرف أن يكون ذلك التعريف علما، ومن المعلوم أن التعريف لايكون علما بل التعريف حال والعلم محل له. **قلنا:**

المراد من قوله: "علمية" في قوله: "شرطهاأن تكون علمية " علمية ما فيه التعريف، لأن شرطها علمية نفس التعريف، كما أريد من العلمية في قوله: "التأنيث بالتاء شرطه العلمية " علمية مافيه التأنيث.

بيان أن التنوين في قوله: " علمية" عوضية

فإن قيل: المصنف أورد العلمية هناك معرفا باللام فيكون اللام بد لا عن المضاف إليه المحذوف وهو ما فيه التأنيث، وليس ههنا لام حتى يكون عوضا عن المضاف إليه فبينهما فرق، فالقياس عليه بدون الدليل غيرممكن. **قلنا:** قد يكون التنوين أيضا عوضا عن المضاف إليه كما يكون اللام عوضا عنه، فيمكن أن يكون التنوين ههنا عوضا فيكون أصل العبارة هكذا علمية ما فيه التعريف ثم حذف قوله: "ما فيه التعريف "وعوض عنه التنوين هكذا قال مولنا عبدالرحمن وملاجمال في حاشتيهما على الجامي.

تعريف الياء النسبتية والمصدرية

واعلم أولا على سبيل التمهيد أن الياء قد تكون مصدرية وقدتكون نسبتية **فالمصدرية** عبارة عن الياء التي تجعل الشيء الذي لحقت به خبرا للكون المحذوف مع الاسم المحذوف **والنسبتية** عبارة عن الياء التي تجعل ما لحقت به مضافا إليه للفظ " المسنوب" بواسطة إلى.

بيان أن الياء في قوله: "علمية" إمامصدرية أونسبتية ،مع دفع ما يتوهم من تكرار الكون على تقدير كون الياء مصدرية

فإن قيل: يلزم على تقدير كون الياء مصدرية تكرارالكون، لأنه يكون معنى قوله:" أن تكون علمية أن تكون كونها علما، وكلمة " أن" أيضا مصدرية تجعل مدخوله في تأويل المصدر فيكون المعنى كو نها كونها علما، وهل هذا إلاتكرار الكون من غيرفائد ة. **قلنا:** الياء مصدرية، ولا يلزم تكرار الكون، وذلك لأن معنى قوله: "علمية"وإن كان كونها علما إلا أنا نؤول كونه علما بهذا النوع، فتكون العلمية التي معناها كونها علما بمعنى هذا النوع ،حاصله أنا نترك المعنى الأصلي للفظ: " العلمية" وهو كونها علما ونريد معنى آخر، وهو هذا النوع بطريق التأويل، فبقي الكون الذي كان في قوله: " أن تكون" ولم يبق ماكان في معنى قوله: "علمية" باعتبار المعنى الأصلي، لعدم إرادة المعنى الأصلي، فلم يلزم تكرار الكون، وهذا معنى التفسير الذي فسربه الشارح الجامي قوله: " أن تكون علمية" وهو قوله: " أي كون هذا النوع من جنس التعريف"، فقوله: " كون" هوالكون الذي كان في قوله" أن تكون": وقوله: "هذا النوع"معنى تأويلي لقوله: "علمية"ويكون معنى قوله: "هذا النوع من جنس التعريف" أن التعريف جنس

تحته أنواع، أحدها: العلمية وثانيها: التعريف باللام ألى آخر الأقسام، وجنس التعريف إنمايؤثر في منع الصرف إذا كان عين هذا النوع أي العلمية، وهذا كما يقال: طبيعة الحيوان أنما يؤثر بشرط كونه أنسانا، **أونقول في الجواب**: أن تكرار الكون لايلزم، لأن الياء نسبتية فيكون معنى العبارة "أن تكون منسوبة إلى العلم".

بيان أن نسبة المعرفة إلى العلم من قبيل الوصف إلى الموصوف

فإن قيل: ما نسبة المعرفة إلى العلم إذا كانت الياء للنسبة ويكون المعنى شرط المعرفة أن تكون منسوبة إلى العلم. **قلنا**: نسبة المعرفة إلى العلم من قبيل نسبة وصف الشيء إلى الموصوف، لأن التعريف إنما يؤثر إذا كان وصفا في العلم لا في ضمن موصوف آخر مثل المضمر وغيره.

بيان وجه اشتراط العلمية في المعرفة

فإن قيل: لم جعل المصنف العلمية شرطا للتعريف. **قلنا**: المعرفة على خمسة أقسام كما قال الشاعر في الفارسية.

معارف همه پنج اندازان نه بیش ونه کم ☆ مضاف ومضمر وذواللام ومبهم ست وعلم

والتعريف الحاصل في ضمن المضمرات والمبهمات من المبنيات فلا يكون سببا لمنع الصرف الذي هو من أحكام المعربات، والتعريف باللام أوالإضافه يجعل غيرالمنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصوركونه سببا لمنع الصرف، لأن ما هو سبب لشيء كيف يمكن أن يكون سببا لضد ه، فلم يبق من المعارف ما يكون سببا لمنع الصرف سوي العملية.

بيان وجه جعل المعرفة سببا دون العلمية

فإن قيل: إذا لم يمكن أن يكون غيرالعلمية سببا لمنع الصرف كان التعريف في ضمن العملية هو المؤثر في منع الصرف فلم لم تجعل العلمية نفسها سببا لمنع الصرف من غير احتياج إلى جعل التعريف سببا أولا والعملية شرطا ثانيا، كما فعل صاحب المفصل. **قلنا**: قد علمت سابقا أن كل علة إنما تؤثر لأجل فرعية فيها، فكلما كانت الفرعية أظهر في سبب كانت سببيته أظهر، ومن البين أن فرعية التعريف أظهر بالنسبة إلى التنكير من فرعية العلمية بالنسبة إليه، وذلك لأن المقابلة بين القسمين أظهر من المقابلة بين القسيم وقسم القسيم، **أونقول في الجواب**: إنما أتي به على هذا الطريق لتكون الأسباب على نهج واحد، فإنه في أكثر ها يذكر السبب ثم يذكر شرطه، ففعل ههنا أيضا كذلك ليكون على نهج أكثر الأسباب.

فإن قيل: لما ثبت أن المعرفة هي التي تستحق أن تعد سببا لاالعلمية فلم قال المصنف

بعد هذا : ومافيه علمية مؤثرة فإنه ذكر هناك العلمية دون المعرفة ، فكان الأنسب أن يقول: وما فيه المعرفة مؤثرة ليطابق كلامه اللاحق بالسابق. **قلنا:** إنما ذكر هناك العلمية طبقا لمذهب من جعل العلمية سببا تنبيها على أن العلمية سبب عند بعض النحاة. **أونقول:** إنما ذكر العلمية هناك مجازا بأن ذكر العلمية وأراد بها التعريف العلمي.

بيان العجمة بعد الفراغ من المعرفة

ولما فرغ المصنف عن مبحث المعرفة شرع في مبحث العجمة فقال: (**العجمة**).

فإن قيل: لم قدم العجمة على الجمع. **قلنا:** المفرد مقدم على الجمع، والعجمة وإن كانت كلمة غير عربية استعملت في كلام العرب إلا أنها لكونها مفردة لها أصاله وشرف على الجمع.

فإن قيل: عد العجمة من أسباب منع الصرف غير صحيح ، لأن أسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف ، والعجمة من الذوات، لأنها عبارة عن الكلمة التي لاتكون عربية ، والكلمة ذات. **قلنا:** المراد من العجمة كون اللفظ مما وضعه غير العرب، والكون مصدر وصف صرف، فالعجمة أيضا من الأوصاف.

بيان شرائط تأثير العجمة

واعلم أن لتأثير العجمة في منع الصرف شرطان (**شرطها**) الأول(**أن تكون علمية**) أي منسوبة إلى العلم (**في**) اللغة (**العجمية**) أي بأن تكون متحققة في ضمن العلم.

بيان دفع انتقاض التعريف بلجام

فإن قيل: لانسلم أن العلمية شرط لوجود العجمة، ألاترى أن لجام عجمة وليس فيه علمية. **قلنا:** العلمية ليست بشرط لوجود العجمة بل هو شرط لتأثيرها في منع الصرف، وإلى جواب هذا السؤال أشار الشارح الجامي بقوله: " ولتأثيرها في منع الصرف شرطان".

واعلم أن في قول الشارح الجامي هذا فائدة أخرى أيضا، وهو أن لتأثير العجمة شرطان، ولكن لما عبر عنهما المصنف بلفظ" المفرد" حيث قال: وشرطها، فيتوهم من ذلك أن خبر قوله: "وشرطها" أيضا واحد، فيكون الشرط هي العلمية مع واحد من تحرك الأوسط والزيادة، مع أن كل واحد منهما شرط فأشار الجامي بقوله: " ولتأثيرها شرطان" إلى أن كل واحد منهما شرط بالاستقلال.

بيان أن الياء في قوله: "علمية" ههنا نسبتية فقط

فإن قيل: كما جاز في قوله: "والمعرفة شرطها أن تكون علمية" كون الياء مصدرية

ونسبتية، فهل يجوز ههنا أيضا كذلك. **قلنا:** لابل يجب ههنا أن تكون الياء نسبتية فقط ولايجوز أن تكون مصدرية ، لأنك قد عرفت أنا أوّلنا كونها علما بهذا النوع، ولايصح هذا التأويل ههنا، لأن العلمية كانت هناك نوعا من جنس التعريف، وليست العلمية ههنا نوع من العجمة ، كما هو ظاهر.

بيان في أن العجمة في قالون متحققة حكما

فإن قيل: لانسلم أن العلمية شرط في العجمة فإن" قالون" غيرمنصرف لأجل العجمة مع فوات الشرط، فإنه لم يكن في الرومية علما بل كان اسم جنس يطلق على كل جيد، ثم نقل إلى العربية سمى به أحد رواة القراءة لجودة قرا ئته (والقارئ الذي سمي به راويه كان نافعا والراوي الذي سمي بقالون كان عيسى). **قلنا:** كونه علما في العجمة أعم من أن يكون حقيقة كأبراهيم أوحكما كقالون

فإن قيل: لم جعل قالون علماحكما. **قلنا:** وذلك لأن الغرض من اشتراط العلمية أن يكون محفوظا عن التصرفات العربية ، فيكون قويا فيؤثر،وهذا الغرض حاصل ههنا، لأنه كما نقل إلى العربية جعل علما لأحد رواة القراءة قبل أن يقع فيه تصرف من العرب فسلم من التغير وأمن من التبدل فصار قويا فأثر، فكأنه كان علما فيها.

بيان وجه اشتراط العلمية في العجمة

فإن قيل: لم جعل تأثيرها مشروطا بالعلمية. **قلنا:** ذلك لأن العرب يتصرفون في كلامهم مثل إدخال الألف واللام والتنوين وغيرهما، والكلمة تضعف بالتصرف فيها، فلو لم تجعل العلمية شرطا لتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم ، فتضعف فلا تصلح سببا لمنع الصرف كما في لجام، فإنه لوسمي به أحد يكون منصرفا، لعدم علميته في العجمة لاحقيقة ولاحكما، أماحقيقة فظاهر، وأما حكما فلتصرفهم فيه قبل العملية ، لأن اللفظ الفارسي كان لگام بالگاف فبدلوه بالجيم .

بيان الشرط الثاني للعجمة

(و) شرطهاالثاني أحد الأمرين **(تحرك)** الحرف **(الأوسط أو الزيادة على الثلاثة)** أي ثلاثة أحرف.

فإن قيل: لم جعل تحرك الأوسط أوالزيادة على الثلاثة شرطا لتأثير العجمة في منع الصرف **قلنا:** الكلمة إن لم تكن متحركة أوزائدة على الثلاثة بل كانت ساكنة الأوسط ثلاثية كانت خفيفة ، والخفة معارضة للثقل النا شئ من السببين ، فلم نحتج في تخفيفها إلى منع الصرف.

تفريع على الشرط الثاني

(فنوح منصرف) هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني، وذلك لأن نوحا وإن كان علما في العجمية لكنه ثلاثي ساكن الأوسط، فلعدم وجود الشرط الثاني صار واجب الانصراف.

بيان الاختلاف بين المصنف والزمخشري في انصراف نوح وعدمه

فإن قيل: وجوب انصراف مثل نوح هل هو مسلك ابن الحاجب فقط أم مسلك غيره من النحاة أيضا. **قلنا:** ههنا إنما ذكر المصنف مسلكه، وليس علماء النحو كلهم متفقون معه فإن الزمخشري ذهب إلى أن نوحا كهند، ودليله إما قياس العجمة على التأنيث، أوأن الزمخشري اغتر من ماه جور، فإنه لمانظرأن ماه وجور اسمان عجميان ثلاثيان ساكنا الأوسط ومع ذلك منع صرفهما واجب فليكن نوح أيضا كذلك.

فإن قيل: فلِم لم يقس المصنف نوحا على هند ولِم لم ينظر إلى ماه وجور كما فعل الزمخشرى. **قلنا:** أما عدم القياس فلأن العجمة سبب ضعيف، والتأنيث في مثل هند سبب قوي، وذلك لأن العجمة أمر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط، وللتأنيث نوع قوة، فإن العلامة المقدرة قد تظهر في بعض التصرفات مثل التصغير، فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط وجاز أن لايعتبر. **وأما** عدم النظر إلى ماه وجور فلأن وجود منع صرفهما ليس لأجل العجمة بل لأجل التأنيث المعنوي والعلمية، والعجمة إنما شرطت لتحتم تأثير التأنيث المعنوي، فكان اعتبار العجمة في ماه وجور لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الأوسط ثقل أحد السببين، فلايلزم من اعتبارها لتقوية سببين آخرين اعتبار سببيتها بالاستقلال، فبطل ما فعله الزمخشري من القياس على هند والنطر إلى ماه وجور.

تفريع على وجود الشرط الثاني

(وشتر) وهواسم حصن بديار بكر **(وإبرهيم ممتنع)** صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما، فإن في "شتر" تحرك الأوسط وفي "إبراهيم" الزيادة على الثلاثة.

فإن قيل: إن امتناع صرف شتر ليس من العلمية والعجمة بل هو من العلمية والتأنيث المعنوي باعتبار تأويله بالبقعة، فلا يصح على هذا القول تفريعه على اشتراط العجمة. **قلنا:** لايصح ذلك لأنه لوكان مؤولا بالبقعة لاستعمل مؤنثا مع أنه لايستعمل إلا مذكرا.

بيان وجه تخصيص التفريع بانتفاء الشرط الثاني وترك التفريع على الأول

فإن قيل: لم خص المصنف التفريع بانتفاء الشرط الثاني بقوله: "فنوح منصرف" ولم يفرع على انتفاء الشرط الأول، فكان الأحق أن يقول: فلجام ونوح منصرف فيكون لجام متفرعا على

انتفاء الشرط الأول، ونوح متفرعا على انتفاء الشرط الثاني. **قلنا:** ليس غرض المصنف التفريعات على الشرائط، لأنه في صدد الاختصار، و ذكر نوح ليس إلا للتنبيه على أن مسلكه هو الحق دون مسلك الزمخشري، ولنظره إلى هذه النكتة قدم التفريع على انتفاء الشرط الثاني على التفريع على وجوده، مع أن الوجود لشرافته أحق بالتقديم بخلاف لجام فإن انصرافه متفق بين جميع النحاة.

بيان الضابطة في انصراف أسماء الأنبياء وعدم انصرافها

فإن قيل: ما هي ضابطة الانصراف وعدم الانصراف في أسماء الأنبياء عليهم الصلوة والسلام. **قلنا:** الضابطة فيها ما ذكرها الشاعر في الفارسية .

گرهمی خواهی که دانی نام هرپیغمبرے ☆ تا کدام است اے برادر نزد نحوی منصرف

صالح وهود ومحمد باشعیب ونوح لوط ☆ این همه دان منصرف دیگر همه لا ینصرف

والحاصل أن أسماء الأنبياء ممتنعة عن الصرف إلاستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ،ونوح ولوط لخفتهما.

وقيل: إن هودا كنوح في كونهما منصرفين لأجل الخفة لا أن انصراف هود لكونه عربيا وانصراف نوح لكونه خفيفا، وذلك لأن سيبويه قرن هودا مع نوح حيث قال في كتابه: محمد وصالح وشعيب ونوح وهود، فلو لم يكن وجه انصرافهماواحدا لماجمعهما في سلك واحد ، ويؤيد هذا القول ماجاء في التواريخ المعتبرة: أن هودا كان قبل إسمعيل، وابتدأت سلسلة العرب من إسمعيل، ومن كان قبله ليس بعربي، وعلى هذا فهود غيرعربي فلما ثبت كونه عجميا لم يكن انصرافه إلا لأجل الخفة مثل نوح ، لا أن انصرافه من جهة كونه عربيا ، صلوات الله تعالى على نبيناوعليهم.

بيان الجمع بعد الفراغ من العجمة

ولما فرع المصنف من العجمة شرع في بحث الجمع فقال **(الجمع)** واللام فيه للعهد والمعهود به الجمع الذي يقوم مقام السببين.

فإن قيل: لم قدم الجمع على التركيب. **قلنا:** قدمه عليه لأن الجمع وإن كان مركبا من المفرد ونون الجمع لكن الجزء الثاني وهو نون الجمع لكونه شديد الامتزاج به لم تكن كلمة مستقلة بل هو كالجزء من الكلمة، بخلاف المركب فإنه مركب من اسمين، ولذلك سمي بالمركب، فعلى هذا كان الجمع بالنسبة إلى المركب كالمفرد بالنسبة إلى المركب، وكما أن المفرد يكون مقدما على المركب كذلك ما هوبمنزلته أيضا يكون مقدما على المركب.

بيان وجوه ثلثة لصحة كون الجمع من أسباب منع الصرف

فإن قيل: لايصح عد الجمع من أسباب منع الصرف، لأن أسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف والجمع ليس بوصف، بل هوالاسم الذي يدل على أكثر من الاثنين فيكون ذاتا. **قلنا**: المراد من الجمع الجمعية من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم . **أونقول في الجواب**: أن هذه العبارة محمولة على حذف المضاف، والتقدير هكذا جمعية الجمع . **أونقول في الجواب**: أن المراد به الجمع من حيث أنه جمع، فتكون الحيثية معتبرة فيرجع بهذا الطريق إلى الوصفية أي الجمعية ، لأن الجمع إنماجعل سببا باعتبار الجمعية.

بيان الشرط الأول من شرائط تأثير الجمع

(شرطه) أي شرط قيامه مقام السببين.

فإن قيل: لانسلم اشتراط الجمع بصيغة منتهي الجموع فإن رجالاجمع مع أن الشرط فيه مفقود .**قلنا**: صيغة منتهي الجموع ليس بشرط لذات الجمع بأن يتوقف وجود ذاته على هذا الشرط بل هو شرط لقيامه مقام السببين، **(صيغة منتهى الجموع)**

واعلم أن لفظ المنتهي مصدر ميمي مضاف إلى الفاعل، والمراد من الجموع ما فوق الواحد ، فيكون معناه صيغة تنتهي بها الجموع.

تعريف صيغة منتهى الجموع

فإن قيل: وما هي تلك الصيغة. **قلنا**: هي الصيغة التي كان أولها مفتوحاوثالثها ألفا وبعد الألف حرفان أوثلثة أوسطها ساكن. **الأول** مثل مساجد ودواب، **والثاني** مثل مصابيح.

فإن قيل: يعلم من عنوان صيغة منتهي الجموع أنه إنما سمي به لأنه على صيغة لاتجمع مرة أخرى بل تنتهي الجموع عليها، ونحو أيا من جمع أيمن (اسم واد) وصواحب جمع صاحبة غير منصرف للجمع مع أنه يجمع مرة أخرى أيضا فإن أيامن يجمع بأيامنين وصبواحب على صواحبات **قلنا**: المراد من عدم جمعه مرة أخرى عدم جمعه مرة أخرى جمع التكسير، وما ذكرت من الأمثلة جمعت جمع السلامة دون جمع التكسير، فإن الأول جمع مذكر سالم ، والثاني جمع مؤنث سالم .

فإن قيل: لم قلتم أن لاتجمع مرة أخرى جمع التكسير بالتقييد بجمع التكسير، ولم لم تجعلوه أعم من جمع التكسيروالسلامة. **قلنا**: لماكان الغرض من هذا الاشتراط هو أن يكون الجمع محفوظا عن التغير، والتغير إنما يحصل بسبب جمع التكسير دون جمع السلامة.

البحث في أنه لايجب في صيغة منتهى الجموع انتهاء الجموع حقيقة

فإن قيل: لانسلم أنها إنما سميت بتلك الصيغة لانتهاء الجموع إليها، لأن ذلك يقتضي

أن تجمع مرتين أومرات ومثل مساجد لم يجمع إلا مرة واحدة. **قلنا**: لم نشترط أن يكون ذلك الجمع جمع منتهي الجموع بل اشترطنا أن يكون الجمع على تلك الصيغة سواء كا ن هناك انتهاء الجموع أولا.

فإن قيل: فكيف يصح تسميته به. قلنا: يكفي للتسمية تحقق انتهاء الجموع في بعض الأفراد ، وذلك في البعض موجود فإن أكاليب جمع أكلب وهوجمع كلب، وأساورجمع أسورة وهو جمع سوار وذلك كاف للتسمية بهذا الاسم.

فإن قيل: قد علم مما ذكرت من الجموع التي جمعت مرتين أن تسمي بمنتهي الجمعين لامنتهي الجموع. **قلنا**: المراد من الجمع ما فوق الواحد.

بيان أن مثل صحاري و كمالات ليس على صيغة منتهى الجموع

فإن قيل: تعريف صيغة منتهي الجموع غير مانع عن دخول الغيردخل فيه صحاري وكمالات، فإن الأول في صحاري مفتوح والثالث ألف وبعد الألف حرفان، وكذا في كمالات أيضا الأول مفتوح والثالث ألف وبعد الألف ثلاثة حروف أوسطها ساكن. **قلنا**: لابد أن يكون الحرف الأول من الحرفين أوالثلثة التي تكون بعد الألف مكسورا، والأول من الحرفين بعد الألف في صحاري مفتوح، وكذلك الأول في كمالات أيضا مفتوح، فليش واحد منهما على صيغة منتهي الجموع.

بيان أن نفس وجود وجه التسمية في الشيء لايقتضي كونه عين ذلك الشيء مالم يصدق تعريفه عليه مثل رجال ههنا

فإن قيل: قد عرف من وجه التسمية أن كل جمع لايجمع جمع التكسيرمرة أخرى فهو جمع على صيغة منتهي الجموع فيشكل حينئذ على نحورجال، لأنه لايجمع جمع التكسير مرة أخرى فهو جمع مع أنه لايطلق عليه صيغة منتهى الجموع. **قلنا**: المقصود من قوله: "أن لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى" هوبيان وجه تسمية ما ثبت كونه من قبيل هذا الجمع، لأن قوله: "أن لايجمع مرة أخرى جمع التكسير"تعريف لهذا الجمع، ولم يثبت أن رجالا من قبيل هذا الجمع، فلايضر نفس وجودوجه التسمية أنه منها، نعم لو كان قوله: "أن لايجمع إلخ" تعريفا لهذا الجمع لكان قوله: "رجالا"منها، ولذا قالوا أن الاطراد في وجه التسمية غيرلازم.

أونقول في الجواب: أن المراد من قوله: "وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخري" أن الوزن المذكور هوالذي لا يجمع جمع التكسير مرة أخرى لا أن الاسم الذي يتصف بصيغة منتهي الجموع هوالذي لايجمع جمع التكسير مرة أخرى، والرجال وإن لم يجمع جمع

التكسير مرة أخرى ولكن جمع هذا الوزن جمع التكسير مرة أخرى كحمار فإنه جمع على حمير.

بيان علة اشتراط هذه الصيغة في الجمع

فإن قيل: لم اشترطت هذه الصيغة لتأثير الجمع. **قلنا:** انما اشترطت لتكون صيغته مصونة عن قبول التغير فتؤثر.

بيان الشرط الثاني مع بيان إعراب قوله: "بغير هاء"

(بغير هاء) وهو إما خبر آخر لقوله: "وشرطه"، أوصفة للصيغة، أوحال لها، والغير بمعنى النفي ومتعلق الباء على تقدير كونه خبرا هو الكون المقدر، فيكون معنى العبارة وشرطه كونه بلاهاء، ومتعلقه على تقدير كونه صفة أوحالا هو قوله: "متلبس" إلا أن المتلبس على تقدير الصفة يكون معرفا باللام لتوافق الصفة مع الموصوف في التعريف، وعلى تقدير الحال يكون منكرا، لأن الحال إنما يكون نكرة.

بيان أن الغير ههنا بمعنى النفي

فإن قلت: لم جعل الغير بمعنى النفي لابمعنى المغاير. **قلنا:** ذلك لأن المعنى لايصح إن جعل الغير بمعنى المغاير، لأنه لايصح أن يقال: شرطه كونه بمغاير الهاء.

فإن قيل: هل جاء استعمال الغير بمعنى النفي في كلام العرب. **قلنا:** نعم فإنهم يقولون : كنت بغير مال أي بلا مال لا أنك كنت بمغائر المال.

بيان وجهين لعدم الانتقاض بمثل فواره جمعا وفرازنة منعا

فإن قيل: لما شرط كون صيغة منتهي الجموع بلاهاء كان فرازنة غيرمنصرف، لعدم الهاء في آخره، لأن في آخره تاء وفواره منصرفا لكون آخره هاء. **قلنا:** ليس المراد أن تكون في آخره هاء في الأحوال كلها بل المراد كون آخره هاء حالة الوقف. **فالحاصل:** أن المنفي هو الهاء حالة الوقف، وهاء فواره هاء في جميع الأحوال فوجد الشرط لعدم وجود الهاء في حالة الوقف فقط فكان غيرمنصرف، وهاء فرازنة في حالة الوقف فقط، فإن تائه تنقلب في الوقف هاء فلم يوجد الشرط فكان منصرفا. **أونقول في الجواب:** أن المراد من الهاء تاء التأنيث ففرازنة منصرف لعدم وجود الشرط لكونه بالتاء، وفواره غير منصرف لوجود الشرط لكونه من غيرتاء، فبناء الجواب الأول على أن المراد من الهاء هي الهاء فالكلام على الحقيقة، وبناء الثاني على أن المراد من الهاء التاء على سبيل المجاز.

فإن قيل: وما هي العلاقة. **قلنا:** العلاقة تسمية الشيء باعتبار ما يؤول إليه، لأن تلك

التاء تؤول إلى الهاء عند الوقف كما في قوله تعالى ﴿ أراني أعصرخمرا ﴾، فإنه ليس الخمر بمعناه، فإنه لايمكن عصرالخمر بل المراد من الخمر العنب، وسمي العنب بالخمر باعتبار ما يؤول إليه.

بيان وجه فرق اشتراط عدم التاء ههنا وعدم قبول التاء في وزن الفعل

فإن قيل: لم قال ههنا: بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فشرط ههنا عدم التاء وهناك عدم قبول التاء لاعدم التاء. **قلنا:** ذلك لأن وزن الفعل لما كان قابلا للتاء كان منصرفا سواء كان متلبسا بالتاء أولم يكن، مثل يعمل فإنه منصرف لقبوله التاء مع عدم وجود التاء فيه بالفعل، وإنما التاء تلحق بمؤنثه بخلاف الجمع فإنه لم يشرط فيه قبول التاء بل شرط فيه وجود التاء، ولهذا جوارب جمع جورب غير منصرف مع أنه جاء فيه جوربة أيضا.

بيان وجه التعبير عن التاء في الجمع بالهاء وفي وزن الفعل بالتاء

فإن قلت: لم عبر في الجمع عن التاء بالهاء وفي وزن الفعل بالتاء. **قلنا:** للتاء اسمان اسم ذاتي وهي التاء، وصفتي وهي الهاء، والاسم الوصفي أدون من الذاتي، فاستعمل الأدون في الجمع، لأن للتاء حالان عدم وجود ها وعدم قبولها، وعدم الوجود أدون من عدم القبول، وكان في الجمع حالها الأدون وهوعدم الوجود، فاستعمل فيه الاسم الأدون وهو الاسم الوصفي، وهي الهاء، وكان في وزن الفعل حالها الأعلى وهو عدم قبول التاء، فاستعمل فيه الاسم الأعلى وهوالاسم الذاتي، وهي التاء، وأدونية عدم الوجود من عدم القبول ظاهر، لأنه إذا كان الشرط عدم الشيء فالعدم الأصلي وهو أن لايقبله أصلا أعلى من أن يقبله ولكن لايوجد فيه .

بيان وجه اشتراط عدم تلبس الجمع بالتاء

فإن قيل: لم اشترط كونها بغيرهاء. **قلنا:** إنما اشترط كو نها بغيرهاء ،لأنها لوكانت مع هاء لكانت على زنة المفردات كفرازنة، فإنها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة ، فيدخل في قوة جمعيته فتور، لأن مشابهة الشيء بمايضاده ينقصه ويجعله في حكمه ، ولذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من تشبه بقوم فهو منهم .فياليت فهم المسلمون هذه النكتة فلم يجعلوا صورهم ولباسهم وزيهم مثل صور النصارى واليهود ولم يختارو العلوم الانجليزية على العلوم الاسلامية العربية فإلى الله المشتكى .

فإن قيل: لاحاجة إلى اشتراط كونهابغير هاء ، لأن ذلك الشرط إنما هولإخراج فرازنة وهوخارج من غير حاجة إلى الإخراج، وذلك لأنه ليس على صيغة منتهي الجموع، لأن صيغة منتهي الجموع ما كان فيه بعد الألف ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وفي فرا زنة بعد الألف ثلثة

حروف أوسطها متحرك. **قلنا:** فرازنة من قبيل ما فيه بعد الألف حرفان لامما فيه بعد الألف ثلاثة أحرف والتاء زائدة، والزائد عارض والعوارض لاتعتبر.

بيان وجه أنه لم يقل: ولابياء النسبة لإخراج مثل مدائني

فإن قيل: كان الأنسب أن يقول بلاهاء ولابياء النسبة ليخرج مثل مدائني. **قلنا:** لاحاجة إلى هذا القيد لإخراج مثل مدائني (علم موضع) لأن الاحتياج إنما هو لإخراج ما يكون جمعا على صيغة منتهى الجموع، وهو منصرف، ومثل مدائني ليس جمعا لافي الحال ولافي المآل بل هومفرد محض، لأنه لوكان جمعا لرجع في وقت لحوق ياء النسبة به إلى مفرده، لأن ياء النسبة إنما تلحق بالمفردات حين الانتساب، وأما مدائن جمع مدينة فهوغيرمنصرف.

بيان أوزان صيغة منتهى الجموع

واعلم على سبيل تحقيق المقام وتبيين المرام أن أوزان صيغة منتهي الجموع عشرة، فعالين مثل سلاطين، وفواعل مثل ضوارب، وأفاعل مثل أكارم، وفعالن مثل عقالن، وفعائل مثل صحائف، وفعاول مثل عجاور، وفعايل مثل صنابر، وفعاليل مثل قناديل، ومفاعل مثل مساجد، ومفاعيل مثل مصابيح، فثلاثة من هذه الأوزان وهو الأول والثامن والعاشر مما فيه بعد الألف ثلاثة حروف أوسطها ساكن، والبواقي مما فيه بعد الألف حرفان، فعلم مما سبق أن صيغة منتهي الجموع على قسمين، **أحدهما** مايكون بغير هاء **وثانيهما** ما يكون بهاء، فأما ما يكون بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها ومايكون بهاء فمنصرف لفوات شرط شرط التأثير **(كمساجد)** مثال لما بعد ألفه حرفان، **(ومصابيح)** مثال لما بعد ألفه ثلثة أحرف أوسطها ساكن **(وأمافرازنة)**وأمثالها مما هي على صيغة منتهي الجموع مع الهاء **(فمنصرف)** لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلاهاء.

بيان ثلثة وجوه لصحة إيراد قوله: "منصرف" بدون التاء مع كون فرازنة الواقع مبتدأ له مع التاء

فإن قيل: قوله: "فرازنة "مبتدأ، ومنصرف خبره، والمطابقة بينهما في التذكير والتأنيث لازمة، ولامطابقة ههنا فينبغي أن يقول: وأما فرازنة فمنصرفة. **قلنا:** إن الفعل أوشبهه إذا أسند إلى المؤنث الغير الحقيقي فلك الخيار في إيراد الفعل أوشبهه مذكرا أومؤنثا فيصح أن يقال طلع الشمس وطلعت الشمس، وأما إذا أسند إلى المؤنث الحقيقي أواللفظي فيجب تأنيثه وأما إذا كان فيه ضميرا راجعا إلى المؤنث الغير الحقيقي فلا بد من تأنيثه. **أونقول** في الجواب: أن هذه العبارة على حذف المضاف، وتقدير العبارة هكذا أما نحو فرازنة أولفظ فرازنة، **أونقول** في

الجواب: أن المراد من المنصرف ليس معناه الوصفي، لأنه صار اسما للاسم الذي ليس فيه سببان فلو كان وصفا لكان مع المذكر مذكرا ومع المؤنث مؤنثا.

بيان وجه التفريع على انتفاء الشرط الثاني دون الأول

فإن قيل: لم ذكر المصنف مثال انتفاء الشرط الثاني، ولم يذكر مثال انتفاء الشرط الأول وهو أن لايكون على صيغة منتهي الجموع مثل رجال. **قلنا:** لما كان أمثلة انتفاء الشرط الأول كثيرة لم يذكره بخلاف الشرط الثاني فإنه قليل نادر.

بيان أن "أما" في قوله: "وأما فرازنة" تفصيلية أواستينافية

فإن قيل: أما في قوله: "وأمافرازنة" إما للتفصيل وإما للاستيناف والكل باطل **أماالأول**: فلأن أما التفصيلية لابد لها من التعدد مثل أن يقال: جاء ني إخوتك أما زيد فأكرمته وأما عمرو فأهنته وأماخالد فأعرضت عنه، ولا تعدد ههنا. **وأماالثاني** فلأن أما الاستينافية إنما تستعمل فيما لايكون هناك كلام سابق وههنا قد سبق كلام. **قلنا:** كلمة أما ههنا للتفصيل، والتعدد ههنا موجود تقديرا، وتقدير الكلام هكذا أما مساجد ومصابيح فغير منصرف وأما فرازنه فمنصرف، والتعدد أعم من أن يكون ملفوظا أومقدرا. **ويمكن** أن يجاب بأن كلمة "أما" للا ستيناف، **وماقلت:** أن الاستيناف يقتضي عدم سبق الكلام فممنوع، نعم يقتضي عدم سبق الإجمال ولم يسبق الإجمال ههنا فصح الاستيناف بهذا الطريق.

بيان دفع النقض بمثل حضاجر

(وحضاجر علما للضبع)

فإن قيل: الظاهر أن قوله: "علما" منصوب على الحالية، والحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول وحضاجر مبتدأ، لافاعل ولا مفعول. **قلنا:** نعم هو حال لكن لا عن حضاجر بل هو حال من الضمير المستتر في قوله: "غيرمنصرف".

فإن قيل: كيف صح تقدم معمول المضاف إليه وهومنصرف على المضاف وهوغير. **قلنا:** نسلم أن معمول المضاف إليه لايتقدم على المضاف ولكن إذا كان المضاف لفظة "غير" بمعنى "لا" فإنه يتقدم لأنه حينئذ في قوة كلمة "لا" وجاز فيه ما جاز في كلمة "لا" من تقديم معمول المدخول فإن معمول مد خول كلمة "لا" يتقدم على كلمة "لا"، **أونقول:** أن المصنف مشي ههنا على طريق ابن مالك صاحب الألفية وهو يقول بجواز الحالية من المبتدأ أيضا.

فإن قيل: إن من المعروف بين النحاة أن الحال يكون قيدا لعامل ذي الحال وعدم انصراف حضاجر ليس مقيدا بالعلمية، لأن حضاجر عند التنكير أيضا غير منصرف. **قلنا:** لما

علم منع صرف حضاجر حال العلمية التي تنافي الجمعية كما عرفت فمنعه عن الصرف حال التنكير الذي لاينافي الجمعية أولى، لأن الجمعية في هذه الحالة بدون معارض، والشيء عند عدم معارضه يكون أولى.

فإن قيل: لما لم تفد الحال التقييد فما الحاجة إلى إيرادها. **قلنا**: إنما أتي به لأن الإشكال إنما يرد على تقديرالعلمية ، **وقال** بعض الناس، أن قوله: "علما" ليس بمنصوب بل هو مرفوع خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير هو علم ، وتكون الجملة معترضة لدفع الإشكال الوارد على تقديرالعلمية. **واعلم** أن قوله"حضاجر إلخ" جواب سؤال مقدر تقديره أن حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير، كما أن أسامة علم جنس للأسد، فلا جمعية فيه وصيغة منتهي الجموع ليست من أسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية، فينبغي أن يكون منصرفا لكنه غيرمنصرف، **وتقرير**الجواب أن حضاجر حال كو نه علما للضبع **(غيرمنصرف)** لاللجمعية الحالية بل للجمعية الأصلية، **(لأنه منقول عن الجمع)** لأنه كان في الأصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن كل فرد منهاجماعة من هذا الجنس فالحاصل أن المعتبر هو الجمعية الأصلية.

بيان أن الدعوي لقوله: " لأنه منقول" مقدرة

فإن قيل: اللام في قوله: " لأنه" للتعليل، وهو يقتضي الدعوي فماهي. **قلنا**: هوعلة للدعوي المقدرة وتقدير الكلام هكذا حضاجر علما للضبع غير منصرف للجمعية الأصلية لأنه منقول ، وإليه أشار الشارح الجامي بتقدير قوله: " للجمعية الأصلية ".

بيان أنه لاتضاد بين نفس العلمية والجمعية بل هوبين العلمية المؤثرة والجمعية

فإن قيل: بين العلمية والجمعية تضاد كماكان بين العلمية والوصف، وذلك لأن الجمعية يقتضى الإطلاق على جماعة غير معينة ،والعلمية تقتضي الإطلاق على معين فكيف جمعهما المصنف في حكم واحد ، وهو عدم الانصراف. **قلنا**: العلمية وإن وجدت مع الجمعية إلا أنها غير معتبرة معها مؤثرة، ونفس وجود العلمية لاينافي الجمعية، لأن الجمعية تؤثر وحد ها من غير احتياج إلى العلمية فلم تجتمع معها لإثبات حكم واحد والمنافي له هو أن تكون معتبرة لإثبات حكم واحد وهو منع الصرف وذلك الحكم إنما هو من الجمعية فقط.

بيان عدم تأثير العلمية وعدم تسليم التأنيث في قوله: "حضاجر"

فإن قيل: لاحاجة لمنع صرفه إلى الجمعية الأصلية، فإن فيه العلمية والتأنيث،لأن الضبع هي أنثي الضبعان، وفي العلمية والتأنيث كفاية في ثبوت منع الصرف من غير تجشم احتياج

الجمعية الأصلية. **قلنا**: العلمية غيرمؤثرة ، والتأنيث غيرمسلم، **أما** عدم تأثير العلمية فلأنها لو كانت مؤثرة لكان بعد التنكير منصرفا كماسيأتي من أن ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، **وأما** عدم تسليم التأنيث لأنه علم لجنس الضبع مذكرا كان أومونثا لا أنه اسم للمؤنث.

فإن قيل: لما كانت الجمعية أعم من الحالية والأصلية فلم اكتفي في اعتبارالجمعية الأصلية بقوله: " لأنه منقول عن الجمع"ولم لم يقل: وشرطه أن يكون في الأصل كما قال: كذلك في الوصف. **قلنا**: وإنما اكتفي المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول ولم يقل: الجمع شرطه أن يكون في الأصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم أن الجمعية أيضا كالوصف قد تكون أصلية معتبرة وقد تكون عارضية غيرمعتبرة ، وليس الأمركذلك ، إذ لايتصور العروض في الجميعة.

بيان الضبع تفصيلامن المعجم الوسيط والمصباح المنير

فإن قيل: ما هو الضبع. **قلنا**: قال صاحب المعجم الوسيط أن الضبع (بفتح الضادوسكون الباء أوضمها) جنس من السباع الفصيلة الضبعية ورتبة اللواحم، أكبر من الكلب ،وأقوى وهي كبيرة الرأ س قوية الفكين، وقال العلامة الفيومى في كتابه المصباح المنير (وهو كتاب قيم في اللغة جمع فيه صاحبه خير ما وجد في اللغة كذا قال أستاذي وملاذي مولنا محمد أمين الأوركزئي باني جامعة يوسفية بقرية وام في منطقة هنگو صاحب نثرالأزهار شرح معاني الآثار للامام الطحاويؒ وصاحب مسانيد الأما م أبى حنيفةؒ) أن الضبع (بضم الباء في لغة قيس وبسكونها في لغة تميم) وهي أنثي وتختص بالأنثي وقيل: تقع على الذكر والأنثي وربما قيل في الأنثي: ضبعة بالهاء كماقيل: سبع وسبعة بالسكون مع الهاء للتخفيف، والذكر ضبعان (بكسرالضاد) والجمع ضباعين مثل سرحان وسراحين ويجمع الضبع (بضم الباء) على ضباع و(بسكونها) على أضبع ويقال للضبع في الفارسية: كفتار.وقال الإمام زكريا بن محمد بن محمود القزويني مؤلف عجائب المخلوقات: هو حيوان قليل العدو قبيح المنظر ينبش القبور ويخرج الجيف وذكر أن الضبع سنة ذكر وسنة أنثى كالأرنب وبين الضبع والكلب عداوة فإن وقع ظل الضبع على الكلب يقف مكانه ولا يقدر على المشي خوفا من الضبع أن يأكله وإن مرض الضبع أكل لحم الكلب يبرأ وبين الضبع والذئب مصادقة وقال الدميري: ومن أسماء الضبع جيل وجعار ومن كناها أم خنور وأم طريق وأم عامر وأم القبوروأم نوفل والذكر أبو عامر وأبو كلدة وأبوالهنبر وهي تحيض كالأرنب وقال وهي مولعة بنبش القبور لكثرة شهوتها للحوم بني آدم ويقال لها في بلادنا " سوات" وما حولها (كوگ).

بيان الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس لفظا ومعنى

فإن قيل: قد قلتم ههنا، أن حضاجر علم جنس للضبع فما هو علم الجنس وأيضا ماهو اسم الجنس . **قلنا:** تفصيل هذا المقام بتو فيق الله المنعام أن العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس **فعلم الشخص** هو أن يتصور الواضع ذات زيد مثلا ويعين له لفظ "زيد" بحيث أنه معلوم ومعهود بين المتكلم والمخاطب، فزيد علم الشخص ويسمى هذا الوضع وضعا شخصيا.
وعلم الجنس هوأن يتصورالواضع مفهوم الأسد مثلا بأنه حيوان مفترس ويعين بأزائه لفظ: "أسامة" من حيث أنه معلوم معهود، فأسامة بهذا الاعتبار معرفة ، وعلم للمعنى الجنسي وهو المفهوم المذكور، **واسم الجنس** أيضا موضوع لهذا المفهوم الجنسي لكن من غير اعتبار معلوميته ومعهوديته كالأسد فإنه بهذا الاعتبار نكرة واسم جنس ، وهذا فرق معنوي بينهما،وأما الفرق اللفظي بينهما فهو أن علم الجنس تجرى عليه أحكام المعارف، بخلاف اسم الجنس فإنه تجري عليه أحكام النكرات، وفيه تفصيل سنذكره إنشاء الله تعالى في مبحث المعرفة.

بيان دفع الإشكال على سراويل بثلاثة وجوه على تقدير كونه منصرفا

(وسراويل) جواب عن سؤال مقدر، وهو أنكم تفصيتم وخلصتم أنفسكم عن الإشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع أعم من أن يكون في الحال أوفي الأصل فما تقول في سراويل فإنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، ولايجري فيه الجواب الجاري في حضاجر، فإنه لاجمعية فيه لافي الحال ولا في الأصل **فأجاب** بقوله: " وسراويل"
وحاصل الجواب أن في منع صرف سراويل اختلاف بين النحاة **فقيل** : منصرف، **وقيل** : غير منصرف، فهو **(إذا لم يصرف وهو الأكثر)** في موارد الاستعمال، أومذهب الأكثر وهو مذهب سيبويه وتبعه أبو علي الفارسي، فقول المصنف: "وهو الأكثر" إما على حذف الجار والمجرور أي في موارد الاستعمال أو على حذف المضاف أي مذهب الأكثر فيرد به الإشكال على قاعدة الجمع **(فقد قيل)** في التفصي والتخلص عنه أنه اسم **(أعجمي)** وهذا الجواب منعي أي لانسلم كونه غير منصرف بسبب الجمعية بل للحمل على الموازن **حاصل** الجواب أنه ليس بجمع لافي الحال ولافي الأصل **(حمل)** في منع الصرف **(على موازنه)** أي على مايوازنه من الجموع العربية كأناعيم ومصابيح فإنه في حكمهما من حيث الوزن.

بيان أن الحمل على الموازن ليس سببا مستقلا بل هو تعميم في الجمع

فإن قيل: فعلى هذا لايصح حصر الأسباب في التسع بل صارت عشرة، عاشرهاالحمل على الموازن **قلنا:** بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية إلى الحقيقي والحكمي من حيث الوزن

لاعلى زيادة سبب آخر على التسعة ، وهو الحمل على الموازن.

فإن قيل: لم حمل الأعجمي على العربي، ولم لم يعكس. **قلنا**: إنما حمل الأعجمي على العربي لأن اللفظ العجمي المستعمل في كلام العرب بالنسبة إلى الألفاظ العربية كالغريب المسافر، واللفظ العربي في كلام العرب بمنزلة المتوطن، فينبغي أن يكون الغريب تابعا للمتوطن **(وقيل)** هو اسم **(عربي)** ليس بجمع تحقيقا لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير. وبناء هذا الجواب على التنزل فهوجواب تسليمي أي وإن سلمنا أنه عربي فهو **(جمع سروالة تقديرا)** وفرضا. **وقوله** : " تقديرا" مفعول مطلق لفعل محذوف أي قدرتقديرا .

فإن قيل: ماالباعث على هذا التقدير والفرض. **قلنا**: ذلك لأنه لما وجد غيرمنصرف ومن قاعدتهم أن هذا الوزن بدون الجمعية لايمنع الصرف قدرحفظا لهذه القاعدة أنه جمع سروالة ، فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل .

إثبات أن مفرد سراويل مفروض ومقدركما أن الجمع مفروض

فإن قيل: يعلم من قولك: "فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة " أن مفرده أيضا مفروض كما أن الجمع مفروض، فلم لايجوز أن يكون مفرده مفردا حقيقيا. **قلنا**: وإن ثبت من كتب اللغة مثل القاموس أن السروالة بمعنى قطعة من الثوب ولكن لم يثبت في كتاب من كتب اللغة أنها بمعنى قطعة من السراويل، فإذا لم يثبت من كتب اللغة أنها بمعنى قطعة من السراويل كيف يمكن أن يجعل مفرده مفرداحقيقا، فكون السروالة بمعنى قطعة من السراويل ليس إلا من المفرادات الفرضية .

فإن قيل: ما الحاجة إلى هذا الفرض لم لايجوز أن يحمل على موازنه من الجموع العربية كماحمل على تقديركونه عجميا في الجواب الأول. **قلنا**: لم نفعل كذلك لأنه إذا كان عربيا كان مثل الجموع العربية ومتوطنا مثلها، والمثل لايتبع المثل، لأن الاحتياج إلى ذلك إنما هو في الأعجمي الغريب الأدون إلى العربي المتوطن الأعلى، ولذلك احتجنا إلى فرض الجمع **(وإذاصرف)** أي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا، والأصل في الأسماء الصرف.

بيان اختيارلفظ "إذا "في قوله:"وإذاصرف" دون "إن"

فإن قيل : لم استعمل لفظ "إذا" مع أنه يستعمل في المتيقن المقطوع به ، وانصراف سراويل غير متيقن فكان الأنسب أن يقول: وإن صرف. **قلنا**: لانسلم أن صرف سراويل غير متيقن بل هو متيقن كما قال الشيخ الرضي. **أونقول** في الجواب: أنا نسلم أن " إذا " يستعمل في المتيقنات، وصرف سراويل غير مقطوع به لكن استعماله ههنا ليس لأجل القطع بل إنما

استعمله فيه لأجل مشاكلة قوله: "وإذا لم يصرف" كما في قوله تعالى: ﴿جزاء سيئة سئية مثلها﴾ فإن التعبير عن جزاء السيئة بالسيئة ليس إلا بمشاكلة السيئة ،والمشاكلة عبارة عن التعبير عن الشيء بلفظ صاحبه سواء كان مقدما عليه أومؤخرا. **(فلاإشكال)** بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج إلى التفصي عنه.

بيان أن المراد من نفي الإشكال هو الإشكال الوارد على قاعدة الجمع لا مطلقه

فإن قيل: كلمة " لا" في قوله: "فلا إشكال" لنفي الجنس، ويلزم منه أن لايكون ههنا إشكال بالكلية ، مع أن الإشكال ههناموجود، وهوأن سراويل إذا صرف وكان مفردا ينبغي أن يصرف مصابيح، لأن الجمع إذا صار على وزن المفردات لايؤثر في منع الصرف، لأنه بسبب مشابهته بالمفرد لاتبقي قوته ويكون ضعيفا فلا يؤثر كما في فرازنة فإنه لما كان على وزن المفردات وهي كراهية وطواعية خرجت الجمعية عن التأثير. **قلنا**: ليس المنفي بلا التي لنفي الجنس مطلق الإشكال بل المنفي به جنس الإشكال الذي تنتقض به قاعدة الجمع، والإشكال الذي أورد تموه ليس من هذا القبيل،وإلى هذا الجواب أشارالشارح الجامي حيث قال: بالنقض به على قاعدة الجمع.

جواب الإشكال الوارد على مثل مصابيح

فإن قيل: فما جواب الإشكال المذكور. **قلنا**: مجيء المفرد على هذا الوزن قليل غاية القلة ، لأنه لم يوجد مفرد على هذا الوزن سوى سراويل، والنادر كالمعدوم، **أونقول**: أن خروج الجمع عن سببية منع الصرف إنما هو لكونه على وزن المفرذات العربية ، وسراويل مفرد عجمي، ولا اعتبار لموا زنة الأعجمي بخلاف العربي كما في فرازنة فإنه يوازن بالمفردات العربية مثل طواعية وكراهية

بيان الجمع الذي لايكون على صيغة منتهى الجموع في الظاهر

ولما فرغ المصنف عن بيان حكم الوزن بدون الجمعية في حضاجر وسراويل شرع في بيان حكم ما يكون جمعا بدون الوزن المعتبر فيه وإن كان في الأصل عليه **(ونحو جوار)**.

فإن قيل: ما المراد من نحوجوار. **قلنا**: المراد به كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان أو واويا كالجوارى والدواعي، و في حكمه كل مفرد غيرمنصرف منقوص كقاض إذا كان أسم أمرأة، **(رفعا وجرا)** أي في حالتي الرفع والجر.

بيان إعراب قوله: "رفعاوجرا" بوجوه ثلاثة

فإن قيل: ماوجه إعراب قوله: "رفعاوجرا". **قلنا**: هومنصوب على الظرفية.

فإن قيل: الظرف إما زمان أومكان و"رفعاوجرا" ليس بواحد منهما. **قلنا**: ظرفيته باعتبار المضاف المحذوف فيكون تقديره أي في حالتي الرفع والجر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه.

بيان العامل في قوله: "رفعا وجرا"

فإن قيل: ما العامل فيهما. **قلنا**: العامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف في قوله: "كقاض"، والتقدير ونحوجوار يشبه في حالتي الرفع والجر بقاض. **أونقول**: أن رفعا وجرا حالان لقوله: "جوار".

فإن قيل: الحال يصح حمله على ذي الحال، والرفع والجر مصادر وهي من الأوصاف الصرفة لايصح حملهما على ذي الحال. **قلنا**: هما بمعنى مرفوعا ومجرورا ويصح حملهما على ذي الحال، والعامل فيهما على هذا التقدير أيضا المماثلة المفهومة من الكاف. **ولكن** لم يتعرض الحامي إلى هذا التركيب لأنه يلزم حينئذ تقديم الحال على عامله المعنوي وهو غير مرضي عند المصنف حيث قال: ولايتقدم الحال على العامل المعنوي. **أونقول**: أن نصب رفعا وجرا للمصدرية أي ترفع وتجر رفعاوجرا. **ولكن** لم يتعرض المصنف إلى هذا التركيب أيضا لأنه يحتاج إلى تقدير المشبه به أي كرفع قاض وجره.

فإن قيل: تشبيه جوار لايصح بقاض، لأن جوارجمع وقاض مفرد ولامشابهة بين الجمع والمفرد. **قلنا**: التشبيه بينهما في الحكم أي حكم جوار كحكم قاض.

فإن قيل: التشبيه بينهما في الحكم أيضا غيرصحيح ، لأن حكم قاض الانصراف اتفاقا وحكم جوار على الاختلاف الواقع بين النحاة. **قلنا**: التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة لا في الحكم بحسب الصرف ومنعه.

فإن قيل: التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة أيضا غير صحيح ، لأن صورة جوار على وزن فواع وصورة قاض على فاع. **قلنا**: المراد بكون صورة جوار مثل صورة قاض في حذف الياء وإدخال التنوين عليه لا في الوزن.

بيان وجه اختصاص قوله: "جوار" بكونه مثل قاض بحالة الرفع والجر وعدم تعميمه إلى النصب مع بيان المذاهب

فإن قيل: لم اختص جوار بكونه مثل قاض في حالة الرفع والجر لِم لم يعم إلى حالة النصب أيضا. **قلنا**: إنما لم يُجْرَ ذلك الحكم في حالة النصب لأنه في تلك الحالة غير منصرف بالاتفاق ، للجمعية مع صيغة منتهى الجموع لبقاء صيغة منتهى الجموع بحالها لعدم الإعلال،

لأن الحاجة إلى الإعلال إنما تمس عند الثقل ،وثقل الضمة في حالة الرفع والكسرة في حالة الجر على الياء ظاهر، بخلاف الفتح في حالة النصب فإنه ليس هناك ثقل لكون الفتحة أخف الحركات بخلاف حالتي الرفع والجر فإنه لما صار مثل قاض في حذف الياء وإدخال التنوين عليه اختلف العلماء فيها **فذهب الزجاج** إلى الانصراف مطلقا قبل الإعلال وبعده وأن تنوينه للصرف ، **والمبرد** إلى عدم الانصراف مطلقا قبله وبعده وأن التنوين عوض عن حركة الياء. **و سيبويه والخليل** إلى انصرافه قبل الإعلال وعدم انصرافه بعده وأن التنوين عوض عن الياء. **أمادليل** من ذهب إلى الانصراف مطلقا فأما قبل الإعلال فلأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، ومن البديهي أن المتعلق بذات الكلمة يكون مقدما على ما يعرضها من أحوالها بعد تمامها.

فإن قيل: دليلكم هذا لايكاد يصح في مثل جوار لأن الإعلال ههنا في آخر الكلمة ، وللعامل فيه دخل ، لأن في عامل الرفع يكون الضمة سببا لالتقاء الساكنين ، وفي عامل الجر يكون الكسرة سبباله ، فالإعلال في آخر الاسم النكرة يكون بعد دخول التنوين عليه لأن التقاء الساكنين إنمايكون بالتنوين وأما منع الصرف فلايتوقف على تركيبه بالعامل فيكون مقدما على الإعلال فكيف يصح أن الإعلال في جوارمقدم على منع الصرف. **قلنا:** لانسلم أن الإعلال يكون بعد التركيب بالعامل لم لايجوز أن يكون الإعلال بعد ملاحظة تركيب العامل، وهي مما يتعلق بالعقل، وللعقل أن يلاحظ الاسم قبل تركيبه بالعامل بالتنوين وبعد ذلك يتوجه إلى إعلاله فلا يلزم حينئذ تقدم منع الصرف عليه ، فما ذكر من الدليل أن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة إلخ... إنما هو باعتبار تلك الملاحظة العقلية فاندفع النقض. ولأن الإعلال مقدم على منع الصرف لأن سبب الإعلال أمر محسوس وهو الاستثقال ،وسبب منع الصرف ضعيف، إذ هو مشابهة غيرظاهرة بين الاسم والفعل، وإذا صار الإعلال مقدما على منع الصرف كان جوارى قبل الإعلال منصرفا لامحالة ، **وأما بعد الإعلال** فلأنه لم يبق على صيغة منتهى الجموع بعد الإعلال فكان أصل جوار جواري (بالضم والتنوين) بناء على أن الأصل في الاسم الصرف فبني الأعلال على ما هو الأصل، ثم أسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين ، فصار جوار على وزن سلام وكلام ، فلم يبق صيغة منتهى الجموع، والتنوين على هذا القول للصرف أي التمكن كماكان قبل الإعلال كذلك.

فإن قيل: كما أن الإعلال يكون مقدما على منع الصرف يكون مقدما على الصرف أيضا، لأن الصرف أيضا من أحوال الكلمة بعد تمامها، فحينئذ كيف يصح الحكم على كون

الاسم منصرفا قبل الإعلال. **قلنا** في الجواب عنه: أن ملاحظة الصرف مقدمة على الإعلال، لأن الأصل في الاسم الصرف

فإن قيل: كان جوار في الأصل على صيغة منتهى الجموع فلم لم تعتبر تلك الصيغة الأصلية كما اعتبرت في حضاجر. **قلنا**: قد اعتبر في حضاجر الجمعية الأصلية لا صيغة منتهى الجموع ،وصيغة منتهى الجموع التي هي شرط للتأثير كانت متحققة في حضاجر بخلاف جوار فإن الشرط فيه مفقود ، واعتبار الشرط الزائل غير معهود عند أحد فافترقا، **و أما دليل** من ذهب إلى عدم الانصراف مطلقا **فأما قبل الإعلال** فلأن منع الصرف مقدم على الإعلال عند صاحب هذا القول، وأصل جوار عنده جوارى (بالتنوين) لأن أصل الاسم الصرف، ثم حذف التنوين لأجل منع الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ، فبقي جواري بالضمة ، ثم صار جواري بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين، وإذا لم يتقدم الإعلال على منع الصرف كان غيرمنصرف قبل الإعلال لامحالة، **وأما بعد الإعلال** فلأن الجمعية مع صيغة منتهى الجموع باقية تقديرا، لأن المحذوف للإعلال كالثابت، ولهذا لايجري الإعراب على الراء.

فإن قيل: لما ثبت أنه غير منصرف فينبغي أن يمتنع التنوين عليه. **قلنا**: الممنوع من غير المنصرف التنوين الصرفي لاالعوضي، وههنا عوضى، لأنه عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها، **أمادليل** من ذهب إلى الانصراف قبل التعليل وعدمه بعد التعليل. **فأما** الانصراف قبل التعليل فلأن الإعلال مقدم على منع الصرف كما قال الزجاج **وأما**عدم الانصراف بعده فلأن المحذوف كالثابت، كما قال المبرد في مابعد الإعلال، وهذا كله في حالة الرفع و على هذا القياس حالة الجر بلاتفاوت.

فإن قيل: ما وجه أنهم يقولون: أن التنوين عوض عن الياء أوحركتها. **قلنا**: أماكونه عوضا عن الياء فهو مبني على مذهب سيبويه والخليل وأما كونه عوضا عن الحركة فهو محمول على ما هو الأنسب بالقياس وهوأنه إذا كان حذف الياء لأجل التنوين بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافي للياء والعوض عن الشيء يجب أن يكون مناسبا كذا قال عبد الحكيم السيالكوثي في حاشيته على حاشية عبدالغفور.

فإن قيل: ما الحاجة إلى جعل التنوين عوضا. **قلنا**: إنماجعل كذلك ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع أي يلزم اجتماع الساكنين لورجعت ، كذا قال الرضي.

فإن قيل: الصيغة قبل الإعلال باقية حقيقة وبعد الإعلال باقية مجازا باعتبار ما كان فلم

تركوا الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه. **قلنا**: صيغة منتهى الجموع وإن كانت باقية قبل الإعلال حقيقة لكنها مع مانع الإعلال، لأن الإعلال مقدم على منع الصرف كما بيناً، وبعد الإعلال وإن كانت باقية مجازا لكنها بلا مانع الإعلا ل، والدليل القوي مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف مع عدم وجود الما نع.

فإن قيل: هل حالة الجر في جوارى مثل حالة الرفع في الحكم في سائر اللغات. **قلنا**: لا، لأن حالة الجر في بعض اللغات القبيحة مثل حالة النصب بإثبات الياء، تقول: مررت بجوارى كما تقول: رأيت جوارى وعليه قول الفرزدق **شعر**.

لوكان عبدالله مولى هجوته ☆ ولكن عبدالله مولى مواليا

والجواب عنه: أنه يجوزأن يجعل الياء في قوله: "مواليا" للمتكلم والأصل موالى (بالتشديد) فحذفت الياء الأولى، وزيدت الألف للاشباع، وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال فإنه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر لأن جرغيرالمنصرف تابع للنصب والفتحة خفيفة، فما وقع فيه إعلال، وعند أهل هذه اللغة في حالة الرفع أصل جوار جواري بالضمة بلاتنوين، حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، فصار جوار وعلى هذه اللغة لاإعلال إلا في حالة واحدة وهي الرفع، بخلاف اللغة المشهورة فإن فيها الإعلال في الرفع والجر.

مبحث التركيب بعد الفراغ عن مبحث الجمع

ولما فرغ المصنف من بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال(**التركيب**)

فإن قيل: لم قدم التركيب على الألف والنون الزائدتين. **قلنا**: إنما قدمه عليه لأنه قد زيد الألف والنون على نفس الكلمة بخلاف التركيب فإنه لم يزد فيه شيء، وما لم يزد فيه شيء مقدم على ما قد زيدت فيه بعض الحروف. **والتركيب** في اللغة وضع البعض على البعض حيث يقول صاحب لسان العرب: ركب الشيء أي وضع بعضه على بعض.

دفع مايرد على سببية التركيب من الاعتراضات

فإن قيل: لايصح عد التركيب من أسباب منع الصرف، لأن أسباب منع الصرف من قبيل صفات الاسم والتركيب من صفات المتكلم، لأنه عبارة عن جعل الكلمتين أوأكثر كلمة واحدة، **وأيضا** لايصح عده من أسباب منع الصرف، لأن أسباب منع من الصرف من قبيل صفات الاسم، والتركيب ليس من صفات الاسم بل هو من صفات المركب، والاسم يقابل المركب، لأن الاسم قسم الكلمة، والمفرد مأخوذ في تعريفها فكان المركب مقابلا له. **وأيضا** لانسلم أن التركيب من أسباب منع الصرف، فإنه لو كان منها لكان مثل النجم وبصري إذا كان علمين

غيرمنصرف لتركيب النجم من اللام ونجم، وبصري من البصرة وياء النسبة. **قلنا** في الجواب عن هذه الإيرادات كلها: أن المراد من التركيب ههنا ليس ماذكرت بل هو عبارة في اصطلاح النحاة عن صيرورة الكلمتين أوأكثر كلمة واحدة من غير جزئية حرف. **فلما** قلنا: هو صيرورة الكلمتين لـم يرد الاعتراض الأول، لأن الصيروة صفة الاسم، وما هو صفة المتكلم هوجعل الكلمتين. **ولما** قلنا: صيرورة الكلمتين كلمة واحدة لم يرد الاعتراض الثاني أيضا وهو أنه من صفات المركب، لأن ما هو من صفات المركب وهوالمقابل للكلمة لايصير كلمة واحدة بل هو بعد التركيب أيضا كلمتان مثل غلام زيد. **ولما** قلنا: من غير جزئية حرف خرج مثل النجم وبصري، لأن حرف التعريف في الأول وياء النسبة في الثاني صارا جز ئين لهما.

دفع ما يرد أن تعريف التركيب لايصدق على التركيب الإسنادى والأضافي والتوصيفي

فإن قيل: تعريف التركيب غيرجامع لعدم شموله للتركيب الإسنادي والإضافي والتوصيفي مثل ضرب زيد، وغلام زيد، ورجل عالم، لأن في هذه التراكيب لاتكون الكلمتان أوأكثر كلمة واحدة. **قلنا**: التعريف جامع لأن المراد من الصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل، ولا شك أن التركيب الإسنادي وغيره يصلح بعد التركيب أن يصير كلمة واحدة بمجرد كونه علما أواسم جنس. **أونقول** في الجواب: أن الألف واللام في قوله: "التركيب" للعهد الخارجي، والمعهود به هو التركيب الذي يعد من أسباب منع الصرف، وذلك المعهود هومرجع ضمير "هو" في قول الشارح الجامي: "وهو صيرورة الكلمتين" فهذا التعريف ليس لمطلق التركيب بل هو للتركيب الذي يعد من أسباب منع الصرف، وهو التركيب الذي يوجد في الأسماء أي أسماء الأشياء لامطلق التركيب فلايضرخروج التركيب الإسنادي والتوصيفي والإضافي لعدم كو نها من أفرادالمعرف.

فإن قيل: فإذن لاحاجة إلى اشتراطه بالعلمية، لأن المركب الذي جعل كلمة واحدة لايكون إلا علما. **قلنا**: لانسلم الحصر من أن المجعول كلمة واحدة لايكون إلاعلما، لجواز أن ينقل أولا إلى معنى جنسي أوينقل أولا إلى معنى علمي ثم ينقل إلى معنى جنسى كما إذا نكر ذلك العلم، ولو سلم الحصر المذكور فنقول: العلمية شرط لتحقق التركيب وثبوته فلايقتضي وجود فرد آخر سوي العلم، لا أن العلمية تقييد للتركيب بالشرط حتى يقتضي وجود التركيب بدون العلمية، **(وشرطه العلمية)**.

بيان وجه اشتراط التركيب بالعلمية

فإن قيل: لم اشترط العلمية في التركيب. **قلنا**: إنما اشترط ذلك ليأمن من الزوال

والانحلال لأن الأعلام بقدرالإمكان محفوظة من التصرف والنقصان فيحصل له قوة اللزوم فيؤثر بها في منع الصرف **(وأن لايكون بإضافة)**

بيان وجه عدم صحة كون التركيب إضافيا

فإن قيل: ماوجه عدم صحة كون التركيب إضافيا. **قلنا**: لأن الإضافة تخرج المضاف إلى الصرف أوإلى حكمه بناء على اختلاف المذهبين، فكيف تؤثر في المضاف إليه ما هوضد الانصراف أعني الصرف، لأنه إذاكان في طباع شيء اقتضاء أمر لايجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحد. **أونقول** في الجواب: أن تأثير الإضافة لايخلو إما أن يكون في الجزء الأول أوفي الثاني، والكل باطل، **أما الأول** فلما عرفت من أنه يلزم منه اجتماع المتضادين، **وأما الثاني** فلأنه مشغول بالإعراب الحكائي، بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية في العلمية.

فإن قيل: اجتماع المتضادين إنما يستحيل إذا كان في مادة واحدة، والمادة ليست ههنا واحدة، لأنه يجوز أن تكون الإضافة مؤثرة في المضاف الصرف، وفي المضاف إليه منع الصرف، نظرا إلى تغاير المحلين. **قلنا**: إذاكان المركب الإضافي علما فالمضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة، ولذا يأخذ المضاف حكم المضاف إليه في التعريف بالاتفاق في جميع المواضع ولايجوز الفصل بينهما في السعة **(ولا إسناد)**

بيان وجه عدم صحة كون التركيب إسناديا

فإن قيل: ماوجه عدم صحة كون التركيب إسناديا. **قلنا**: وجه ذلك أن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا ولايتصرف في مثل هذه الأعلام بل تبقي على الحالة التي كانت عليها قبل العلمية، لأن الغرض من تسمية شخص بذلك المركب الإسنادي هو أن يدل على قصة غريبة فلاتغير، لئلا تفوت الدلالة على تلك القصة الغريبة، وإذا تقرر كون تلك الأعلام من المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات.

بيان الاختلاف بين المصنف والسيد السند في أن الاعلام المشتملة على الإسناد هل هي من المبنيات أم من المعربات

واعلم أنه يعلم من كلام المصنف في أمالي الكافية أن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات، لكنه ليس بقول تحقيقي، والقول التحقيقي ما قاله السيد السند في حاشية المتوسط أن تلك الأعلام معربات إلا أن الإعراب فيه تقديري لامبنيات، وذلك لأن التركيب الإسنادي إذا كان علما اسم، والإعراب إنما يجري في آخر الاسم مثل بعلبك، ولكن لما كان

آخره مشغولا بالإعراب الحكائي ليدل على القصة الغريبة امتنع ظهور الإعراب في آخره لفظا، ويكون الإعراب فيه تقديريا.

بيان دفع ما يقال: أنه كان الواجب أن يقال: وأن لايكون الجزء الثاني صوتا ولامتضمنا لحرف العطف

فإن قيل: كان على المصنف أن يقول: وأن لايكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولامتضمنا لحرف العطف، ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين. **قلنا:** لما كان مشهورا أن المركب الصوتي والبنائي من المبينات اكتفي بالشهرة، بخلاف التركيب الإسنادي، فإن بناء ه غيرمشهور، **أونقول** في الجواب: كأنَّ المصنف اكتفي بما ذكره فيما بعد في مبحث المبني أنهما من قبيل المبنيات، بخلاف الأعلام المشتملة على الإسناد فإنه لم يذكرها هناك، **أونقول** في الجواب: أن المركب الصوتي ليس خارجا من تعريف التركيب، لأن سيبويه ونفطويه ليسا مركبين من الكلمتين، لأن "ويه" فيهما صوت محض ليس موضوعا لمعنى، والوضع معتبر في الكلمة والمركب البنائي مثل خمسة عشر وإن كان مركبا من الكلمتين لكن لجزئية العاطف وقع الفصل بينهما لأنه لاتركيب مع العاطف الدال على الفصل.

بيان المثال للتركيب

(مثل بعلبک) فإنه علم لبلدة مركب من بعل وهواسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسماواحدا من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أوإسنادية، ومثل هذا التركيب أي التركيب بين بعل وبك يقال له: التركيب الامتزاجي وهو سبب لمنع الصرف.

فإن قيل: التمثيل إنما يصح بما يكون قطعيا، وبعلبك يجوز أن يكون منع صرفه لأجل العلمية والتأنيث مثل ماه وجور. **قلنا:** لايمكن ذلك لأنه لو سمي به الرجل كان أيضا غيرمنصرف، فلوكان منع صرفه للتأنيث لما كان حينئذ غير منصرف.

بيان الألف والنون الزائدتين بعد الفراغ من التركيب

ولما فرغ المصنف من بحث التركيب شرع في بحث الألف والنون الزائدتين فقال:

(الألف والنون)

بيان وجه تقديم الألف والنون المزيدتين على وزن الفعل

فإن قيل: لم قدم المصنف الألف والنون المزيدتين على وزن الفعل. **قلنا:** قد مهماعليه لأن الاسم المشتمل عليهما لا أثر فيه للغيروهو قسيمه المقابل له وهوالفعل، بخلاف وزن الفعل

فإن المشتمل عليه وإن كان اسماأيضا إلا أن فيه أثر للغير وهو الفعل الذي هومقابله لكونه قسيماله ومااليس فيه أثر للغيرأحق بالتقديم على مافيه أثر للغير.

بيان دفع النقض بمثل حسان

فإن قيل: لانسلم أن الألف والنون من أسباب منع الصرف وإلا لكان مثل حسان غير منصرف لاشتماله عليهما مع أنه منصرف. **قلنا**: اللام عهدي فيها إشارة إلى الألف والنون المعدودتين من أسباب منع الصرف وإلى هذا أشارالجامي حيث قال: المعدودتان من أسباب منع الصرف.

فإن قيل: لم أشار الشارح الجامي ههنا إلى عهد ية اللام ولم يفعل كذلك في ما عداه من الأسباب. **قلنا**: نعم تعرض ههنا إلى أن اللام للعهد ولم يتعرض في ماعدا ذلك من الأسباب لأن الألف والنون نوعان **أحدهما** ما يكون من نفس الكلمة **وثانيهما** مايكون زائدا فلو لم يشر إلى أن اللام للعهد لتوهم أن ما هو من نفس الكلمة هو أيضا من أسباب منع الصرف مع أن الأمر في الواقع بخلافه.

بيان دفع ما يقال: أن أسباب منع الصرف من قبيل الأوصاف والألف والنون حرفان والحروف من قبيل الذوات

فإن قيل: لايصح عدهما من أسباب منع الصرف، لأنها من قبيل صفات الأسماء،وهما ليستا من صفاتها لأنهماحرفان كيف يمكن أن يكونا صفة. **قلنا**: هما وإن لم يكونا صفة للأسماء بأنفسهما لكنهما صفتان باعتبار زياد تهما فيه، كما هوعند البعض، والزيادة وصف، ولذلك سميتا مزيدتين ، أو باعتبار مشابهتهما لألفي التأنيث، كما هو عند البعض أيضا والمشابهة أيضا وصف، ولهذا تسميان مضارعتين، لأن المضارعة هي المشابهة ، وهما أيضا مشابهتان بألفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما.

بيان وجه تسميتهما بالمزيد تين

فإن قيل: هل تسميتهما بالمزيدتين لأجل أنهما من حروف الزيادة وهي حروف هويت السمانا، أولأنهما زائدتان غيرأصليين بمعنى عدم كونهما في مقابلة الفاء والعين واللام. **قلنا**: يصح كلا الوجهين ، إلا أن الوجه الثاني راجح من الأول، لأن على الأول يلزم أن تكون التاء في قتل من الزوائد مع أنها من الحروف الأصلية.

فإن قيل: هل الراجح مذهب من يقول بتأثير هما باعتبار الزيادة، أومذهب من يقول بتأثير هما باعتبار وصف المشابهة. **قلنا**: الثاني راجح، وذلك لأن الأول يتحقق في مثل ند مان لأن الألف والنون فيه زائد تان ومع ذلك هو منصرف لقبول التاء ، لأن مؤنثه ندمانة، بخلاف

المذهب الثاني فإنه ليس بمشابه بألفي التأنيث، لأن وجه المشابهة كماعرفت هو عدم قبول التاء وهو يقبل التاء. **ولما** كان شرط تأثير الألف والنون في منع الصرف مختلفا بحسب اختلاف المحل شرع في بيانه فقال: **(إن كانتا في اسم)**

بيان دفع ما يقال: أن عطف قوله: "صفة" على قوله: " اسم" غير صحيح

فإن قيل: عطف قوله: " صفة" على قوله: "اسم" غير صحيح، لأن الصفة أيضا اسم، والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه، وأيضا يلزم التناقض في كلام المصنف لأنه قال: إن كانتا في اسم فشرطه العلمية، ثم قال: وإن كانتا في صفة فشرطه انتفاء فعلانة، لأن الصفة لما كانت اسما أيضا صارالكلام كأن يقال: الألف والنون إن كانتا في اسم فكذا وإن كانتا في اسم فكذا فالتناقض ظاهر. **قلنا:** المراد بالاسم الاسم الجامد المقابل للصفة، لاالاسم المقابل للفعل والحرف الشامل للاسم المقابل للصفة والصفة.

فإن قيل: الاسم يستعمل في مقابل الفعل والحرف، وفي مقابل اللقب والكنية، وفي مقابل الصفة وعند إرادة أحد معاني المشترك لابد من القرينه، فما هي القرينة ههنا على إرادة الجامد المقابل للمشتق. **قلنا:** القرينة عليه ذكر الصفة في مقابله فإنه لو كان المراد منه الآخران لكان في مقابله الفعل والحرف أواللقب والكنية.

بيان تعريف الاسم المقابل للصفة وكذا تعريف الصفة

فإن قيل: ما هو الاسم المقابل للصفة، وكذا ما تعريف الصفة. **قلنا:** الاسم المقابل للفعل والحرف لايخلو إما أن لايدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس أويدل كأحمر وضارب ومضروب. **فالأول** يسمى اسما. **والثاني** صفة.

بيان شرط تأثير الألف والنون إن كانتافي صفة

(فشرطه) أي شرط الألف والنون في منعهما من الصرف

بيان صحة ضمير المفرد في قوله: "فشرطه" مع أن المرجع أمران

فإن قيل: لم أتي بضمير المفرد، وقال: شرطه، مع أن المرجع أمران الألف والنون. **قلنا:** إفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد.

فإن قيل: لما كان الألف والنون يصح إليهما إرجاع ضميرالمفرد باعتبار كونهما سببا واحدا فلِم لم يفعل كذلك في قوله: " إن كانتا في اسم". **قلنا:** نظر المصنف هناك إلى تعددهما مع قطع النظر عن كونهما سبباواحدا، ونظر ههنا إلى كونهما سبباواحدا وقطع النظرعن تعدد هما بحسب الذات **حاصل** الجوابين: أن الألف والنون بحسب الذات متعدد، و من الحيثية التي

جمعهما ههناواحد، وهي السببية، ولما كانت السببية أمرا عارضيا نظر أولا إلى الذات، فأورد الضمير مثنى ثم نظر إلى الأمر العارضي فأورده مفردا. **أونقول** في الجواب عن أصل الاعتراض: أن الضمير ههنا لايعود إلى الألف والنون بل يعود إلى الاسم المشتمل عليهما، إلا أن هذا التوجيه بعيد عن فهم المتعلمين، لأن الكلام في تفصيل الأسباب لافي تفصيل الأسماء التي تشتمل على الأسباب،(**العلمية**).

بيان وجه اشتراط الألف والنون المزيدتين الكائنتين في اسم بالعلمية

فإن قيل: لم شرطت العلمية لتأثير الألف والنون في منع الصرف. **قلنا**: لما تقررأن العلمية وضع ثان، والكلمة تكون بها مصونة عن التغير والنقصان كما مر غير مرة بالتفصيل فصارت الألف والنون لازمتين للكلمة بالعلمية، ثم بسبب ذلك اللزوم صارت الكلمة في قوة أثرت بها في منع الصرف، وهذا الدليل إنما يجري في اشتراط العلمية إذا كان منع الصرف لكونهما مزيد تين، وأما إذا كان منع الصرف لأجل مشابهتهما بألفي التأنيث فوجه اشتراط العلمية هوأن الكلمة بسبب العلمية يمتنع دخول التاء عليها فيتحقق شبههما بألفي التأنيث الذي كان عليه مدار منع الصرف. (**كعمران أو**) كانتا في (**صفة فانتفاء فعلانة**).

بيان صحة عطف قوله: "أوصفة" على قوله: "في اسم"

فإن قيل: يلزم ههنا اعتراض مشهور، وهو أنه يلزم عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد، وهو ممنوع عند الجمهور إلا إذاكان المجرور مقدما على المرفوع أوالمنصوب، وذلك لأن قوله: "في صفة" عطف على قوله: "في اسم"، والعامل فيه قوله: "كانتا"، لأنه خبرله فيكون منصوبا محلا، وقوله :"فانتفاء فعلانة" عطف على قوله: "العلمية" والعامل فيه الابتداء، لأن قوله: "وشرطه" مبتدأ وقوله: "العلمية" خبره، وهذا إنما يجوز إذا كان المجرور مقدما، وههنا ليس كذلك بل المنصوب مقدم وهو قوله: "في الاسم"، لأنه باعتبار المتعلق المقدرخبرلقوله: "إن كانتا". **قلنا**: ليس هذا العطف من قبيل ذلك العطف الممنوع، بل هو من قبيل عطف الشرط والجزاء على الشرط والجزاء بحرف عطف واحد، لأن فعل الشرط وهو كانتا محذوف بقرينة المذكور، وحذف "كان" بعد "إن" شائع كثيرالوقوع، مثل إن خيرا فخير وإن شرا فشر، فتقديرالكلام هكذا أو كانتا في صفة فيكون مجموع الشرط وهو قوله: "كانتافي صفة" والجزاء وهو قوله: "فانتفاء فعلانة" معطوفا على مجموع الشرط والجزاء وهو قوله: "كانتا في اسم" فشرطه العلمية.

فإن قيل: لايصح أن يكون قوله: "فانتفاء فعلانة"جزاء، لأن الجزاء لايكون إلاجملة

وقوله: " فانتفاء فعلانة "مركب إضافي في حكم المفرد. **قلنا**: قوله: " فانتفاء فعلانة "خبر لمبتدأ محذوف،وهو شرطه، فتقدير الكلام هكذا، فشرطه انتفاء فعلانة، فتكون جملة.

فإن قيل: إن فاء فعلانة في قوله: "أوكا نتا في صفة فانتفاء فعلانة" إن كانت مفتوحة فينبغي أن لاينصرف عريان لأنهما في الصفة مع انتفاء فعلانة بالفتح ، لأن مؤنثه يكون فعلانة بضم الفاء لابالفتح فينبغي أن يكون غيرمنصرف، وإن كانت مضمومة فينبغي أن لاينصرف ندمان لوجود الشرط فيه ، وهو انتفاء الضم. **قلنا**: المراد بانتفاء فعلانة أن لاتوجد فيه التاء سواء كان بفتح الفاء أوضمها وندمان وعريان يقبلان التاء فيكونان منصرفين . **ولما** اختلف بعض العلماء في اشتراط ما إذا كان الألف والنون في الصفة فقال مبينا لمذهب ذلك البعض: (**وقيل شرطه وجود فعلى**).

بيان وجه اشتراط وجود فعلى عند صاحب هذا المذهب

فإن قيل: لم اشترط ذلك. **قلنا**: إنما اشترط ذلك لئلا تزول مشابهته بألفي التأنيث في امتناع لحوق تاء التأنيث بهما، لأن الاسم المشتمل على الألف والنون إذاكان مؤنثه على وزن فعلى لايجيء مؤنثه على وزن فعلانة، وهذا عند أكثر أهل اللغة إلا بعض بني أسد، فإنهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضا، نحو غضبان فإن مؤنثه غضبي وقد جاء مؤنثه غضبانة أيضا، وكذا سكران فإنِ مؤنثه سكرى وقدجاء مؤنثه سكرانة، ويقولون إذن بانصراف فعلان فعلى مع وجود الشرط وهو وجود فعلى، فعلم أنه ليس المقصود بالذات من قولهم: " أن شرطه وجود فعلى" أن يجيء مؤنثه على فعلى، بل المقصود منه أن لايجيئ مؤنثه على فعلانة، ولهذا قال الرضي أن الأول أولى، ولهذا صدرالمصنف القول الثاني بقوله: " قيل" المشير إلى ضعفه، لأن وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء، وفي القول الأول تصريح به بخلاف الثاني، فإن المقصودشيء وأورد شيئا آخر.

فإن قيل: لما كان المقصود من وجود فعلى عند هذا القوم هو انتفاء فعلانة فينبغي أن يكون رحمان غير منصرف بالاتفاق، لأن انتفاء فعلانة الذي كان مقصودا أصلياً من وجود فعلى هو فيه موجود، لأنه لايجيء منه رحمانة. **قلنا**: لعل المطلوب عند هم انتفاء مؤكد مبني على دليل لفظي، والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لايكون إلابوجود فعلى، بخلاف القول الأول، فإنه ليس المقصود لقائله ذلك.

تفريع على المخالفة في الشرط

(**ومن ثم**) أي ومن أجل المخالفة في الشرط (**اختلف في رحمان**) في أنه

منصرف أو غيرمنصرف.

فإن قيل ما فائدة قوله: "في أنه منصرف أوغيرمنصرف". **قلنا**: فائدة ذلك بيان أنه لا اختلاف في كونه صفة من صفات الله تعالى،وإنما اختلف فيه لأن ليس له مؤنث لارحمى ولا رحمانة، لأنه صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره تعالى لاعلى مذكر ولامؤنث، فعلى القول الأول غيرمنصرف لوجود الشرط، وهو انتفاء التاء، وعلى القول الثاني منصرف، لعدم وجود الشرط، وهو عدم وجود رحمى.

بيان أن رحمن صفة خاصة له تعالى لا يجوز إطلاقه على غيره تعالى

فإن قيل: رحمان صيغة صفة ، وصيغة الصفة كما يجيء منه المذكر يجيء منه المؤنث أيضا، فكيف يصح قولكم "أنه ليس له مؤنث لارحمى ولارحمانة". **قلنا**: نسلم أن رحمان صيغة صفة إلا أن الموصوف بها ليس إلا الله تعالى بحيث لايجوز إطلاقه على غيره تعالى، فباعتبار نفس الصيغة وإن أمكن أن يكون له مؤنث إلا أن اختصاصه بالواجب تعالى أ بى عن أن يطلق على غيره مؤنثا كان أو مذكرا.

فإن قيل: عدم إطلاقة على الغير إنما هو بحسب الاستعمال، وأما بحسب الوضع فيجوزأن يكون له مؤنث فكيف يصح القول بعدم وجود رحمى ولا رحمانة بل يجب أن يكون له مؤنث بالقياس على الصفات الأخرى ، وذلك إما بالتاء لأن الأصل في التأنيث هي التاء ، وإما بالألف وهو الراجح، لأن فعلان فعلى أكثرْ من فعلان فعلانة، والحمل على الأكثر أولى، فعلى الأول ينبغي أن يكون منصرفا بالاتفاق، وعلى الثاني ينبغي أن يكون غير منصرف اتفاقا. **قلنا**:لا اعتبار للتأنيث الوضعي، بل الاعتبار للتأنيث الاستعمالي، ولاتأنيث في رحمان في الاستعمال، **(دون سكران)** فإنه لاخلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين، فإن مؤنثه سكرى لاسكرانة **(و)** دون **(ندمان)** فإنه لاخلاف في صرفه ، لانتفاء الشرط على المذهبين، لأن مؤنثه ندمانة لاندمى.

فإن قيل: ندمان بمعنى النادم غيرمنصرف بالاتفاق، لأن مؤنثه ندمي لاندمانة فالشرط موجود على المذهبين. **قلنا**: الحكم بالانصراف اتفاقا إنما هو في ندمان بمعنى النديم أي المصاحب، لا بمعنى النادم، قال الناظم في الفارسية **شعر**

ندمان منصرف بود كه ازمنادمت ☆ تانيث او بتا بود و معنيش نديم

ور از ندم بود بألف دان مؤنثش ☆ قابل بانصراف شدن نيست مستقيم

بيان وزن الفعل بعد الفراغ من الألف والنون المزيدتين

ولما فرغ المصنف من مبحث الألف والنون شرع في مبحث وزن الفعل فقال:**(وزن الفعل)**.وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل.

بيان دفع ما يقال:أنه لا يصح عد وزن الفعل من أسباب منع الصرف

فإن قيل: لا يصح عد وزن الفعل من أسباب منع الصرف، لأن الأسباب من قبيل الأوصاف، ووزن الفعل هي الهيئة الحاصلة من ترتيب الحروف والحركات والسكنات، وأيضا لايصح عده من أسباب منع الصرف ، لأن منع الصرف من صفات الاسم ، ووزن الفعل من صفات الفعل ، وأيضا إضافة الوزن إلى الفعل لامية تفيد اختصاص المضاف بالمضاف إليه أي اختصاص الوزن بالفعل ، فلاحاجة إلى قوله: "فشرطه أن يختص به". **قلنا**: المراد من وزن الفعل كو ن الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل، وبهذا التفسير اندفعت الاعتراضات كلها، **فإنه لما** قلنا:"كون" اندفع السوال الأول لأن الكون من الأصاف. **ولما** قلنا: " كون الاسم على وزن إلخ" اندفع السؤال الثاني، وذلك لأن كون الاسم من صفات الاسم .**ولما** قلنا: "وزن يعد من أوزان الفعل" اندفع السؤال الثالث لأنه يعلم من قوله: " على وزن يعد من أوزان الفعل" أن لذلك الوزن نسبة إلى الفعل، لأن عد الشيء من الشيء كما يكون بالاختصاص والغلبة كذلك يكون بمجرد الوجود فيه مع وجود ه في غيره أيضا، فإضافة الوزن إلى الفعل ليس للاختصاص بل هي لمجرد النسبة كما في قولك: "زيد أبوعمرو"، فزيد كماكان أبوعمرو كذلك كان أبوبكر أيضا، فإضافة قوله: " أبو" إلى "عمرو" لمجرد النسبة ، **فالحاصل** أنا نسلم أن الإضافة لامية ، لكنها لاتفيد الاختصاص أبدا ، بل قد تكون للمجرد النسبة أيضا.ولدفع هذه الاعتراضات الثلاث زاد الشارح الجامي بعد قول المصنف: "وزن الفعل" قوله: "وهو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل".

بيان شروط تأثيروزن الفعل

ثم لما لم يكن نفس كونه على ذلك الوزن كاف في منع الصرف، بل لابد لتأثيره من الشروط قال **(وشرطه)** فيها أحد الأمرين إما **(أن يختص)** في اللغة العربية**بيان فائدة قول الشارح الجامي: " في اللغة العربية "**

فإن قيل: لا نسلم اختصاص الوزن بالفعل فإن هذا الوزن موجود في الاسم ابتداء أيضا مثل بقم وشلم بلا نقل عن الفعل، فكيف يصح دعوى الاختصاص. **قلنا**: المراد من الاختصاص اختصاصه به في اللغة العربية ومثل بقم وشلم من الأسماء العجمية نقلت إلى العربية فلايقدح

في ذلك الاختصاص ولدفع هذا السؤال زادالشارح الجامي قوله: " في اللغة العربية ". وفائدة هذا القيد ذكره الجامي بقوله فيما بعد بقوله: "وأما نحو بقم اسم لصبغ معروف إلخ" أيضا.

(به) أي بالفعل بمعنى أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولا من الفعل.

بيان أن المراد من الختصاص الوزن بالفعل هوأنه يوجد في الاسم ابتداء بل على سبيل النقل من الفعل إلى الاسم

فإن قيل: إن وزن الفعل لايخلوإما أن يكون موجودا في الاسم أولا، فعلى الأول لايكون مختصا بالفعل، لأن خاصة الشيء ما يوجد فيه ولايوجد في غيره، وعلى الثاني لايكون سببا لمنع الصرف في الاسم. **قلنا**: نختار الشق الثاني ونقول: هو موجود فيه، ومعنى اختصاصه بالفعل أنه لا يوجد في الاسم ابتداء، بل على سبيل النقل من الفعل إلى الاسم.

دفع مايقال: أنه لوجعل الوزن الخاص سببا لم يقع الاحتياج إلى كون وزن الفعل سببا والاختصاص شرطا

فإن قيل: لم جعل مطلق الوزن سببا والاختصاص له شرطا فلوجعل الوزن الخاص سببا لم نحتج إلى ضم الشرط إليه. **قلنا**: قصد المصنف أن يكون هذا السبب أيضا مثل الأسباب الباقية في جعل شيء سببا والآخر شرطا.ا **ونقول** في الجواب: أنه لوجعل الوزن الخاص سببا لكان مثل أحمر منصرفا لعدم كونه على الوزن الخاص، لأنه كما يكون في الفعل مثل أفعل يكون في الاسم مثل أحمر وأبيض فوجب جعل مطلق الوزن سببا والاختصاص شرطا. **(كشمر)** على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فإنه في الأصل بمعنى السرعة في الأمر والخفة يقال: شمر ثوبه أي رفعه ومنه قيل شمر في العبادة إذا اجتهد وبالغ كذا في" المصباح المنير" ويترجم في الفارسية بقولهم: "دامن پيچيدن و خودراچست ساختن" فجعل علما لفرس معروف وهو سريع السير لمناسبة بينهما، وكذلك بذر بمعى أسرف ثم نقل منه وجعل علما لبئر في المكة المعظمة (زادهاالله تعالى شرفا ومهابة) وعثّر بمعنى زل، ثم نقل منه وجعل علما لموضع، وخضم بمعنى أكل بجميع فمه أي (بهمه دهان خورد)، ثم جعل علما لرجل، وهو العنبر بن عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة. **ويزعم** في وجه التسمية أنهم إنما سموا بذلك لكثرة الخضم وهوالمضغ بالأضراس.

دفع مايقال: أن دعوى اختصاص شمرغيرصحيح لوجود بقم وشلم في الأسماء أيضا

فإن قيل: قد مثلتم بشمر مع أن هذا الوزن بتشديد العين موجود في الاسم أيضا، في مثل بقم وشلم بلا نقل عن الفعل، فكيف يصح دعوى الاختصاص. **قلنا**: كلامنا كما عرفت

هـو في الأسماء العربية ومثل بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم ، وهو خشب أحمر يصبغ به الثوب ، وشلم علما لموضع بالشام ، **فهومن الأسماء العجمية نقلت إلى العربية فلايقدح في ذلك الاختصاص(و)** مثل **(ضرب)** على صيغة الماضى المجهول من الثلاثي المجرد إذا جعل علما لشخص وهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل.

بيان وجه أن "ضرب" على صيغة المجهول دون المعلوم

فإن قيل: لم خص التمثيل في ضرب بصيغة المجهول لم لم يجعل بصيغة المعلوم.
قلنا: إنما لم يجعل على صيغة المعلوم، لأنه على صيغة المعلوم غير مختص بالفعل، لأنه كما يوجد في الفعل يوجد في الاسم أيضا ابتد اء ، مثل سحر وفرس.

فإن قيل: وزن ضرب على صيغة المجهول أيضا موجود في الاسم ابتداء ، مثل دئل اسم دويبة. **قلنا:** هو نادر الوجود، والنادر كالمعدوم.

بيان الاختلاف في الاختصاص بالفعل

واعلم أن بعض النحاة مثل يونس وعيسى اختلفوا فيه عن الجمهور فقالوا بعدم اختصاصه بالفعل ولهذا ضرب على صيغة المعلوم أيضا غير منصرف عندهم. **ولكن يونس** قال إن الوزن المشترك بين الاسم والفعل يؤثر في منع الصرف سواء كان منقولا عن الفعل أولا، **وذهب عيسى** إلى تأثيره إذا كان منقولا عن الفعل ويستشهد بقول الشاعر **شعر**

أنا بن جلاوطلاع الثنايا ☆ متى أضع العمامة تعرفوني

وجه الا ستشهاد به أنه لو لم يكن "جلا" منقولا من الفعل إلى الاسم لكان منونا، ومعنى قوله: "أنابن جلا" أني ابن رجل انكشف أمره ، والثنايا جمع ثنية ، وهي العقبة ، أي أنا ركاب صعاب الأمور. **وأجيب عنه** أنه لايصح الاستشهاد بهذا الشعر لأن قوله: "جلا" إن كان علما فحكي مع الضمير والمحكي لايغيرأصلا، فلم يجئ عليه التنوين من هذا الوجه ، لالعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية وإن لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدرأي أنا ابن رجل جلا. **وحاصل** كلام المصنف أن الشرط لوزن الفعل أحد الأمرين **أحدهما:** أن يكون مختصا بالفعل كشمر وضرب. **والثاني:** مالايكون مختصا بالفعل لكن يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل. وعنه عبر بقوله: **(أو يكون)** غيرمختص ولكن يكون **(في أوله)** أي في أول وزن الفعل أوفي أول ما كان على وزن الفعل.

بيان أن كلمة "أو" في قوله:"أويكون"للانفصال الحقيقي لالمنع الجمع ولالمنع الخلو

فإن قيل: لفظة: "أو"كلمة الانفصال، والانفصال على ثلاثة أقسام، **الأول** الانفصال

الحقيقي، **والثاني**: الانفصال على طريق منع الجمع. **والثالث** الانفصال على طريق منع الخلو، فأي الأقسام مراد. **قلنا**: المراد به الانفصال الحقيقي، وإليه أشار الجامي بزيادة قوله: "غير مختص" بعد قوله: "أويكون"

بيان أن الضمير في قوله: "في أوله" إماراجع إلى وزن الفعل أوإلى ماكان على وزن الفعل مع تعريف صنعة الاستخدام

فإن قيل: الضمير في قوله: "في أوله" راجع إلى وزن الفعل كما هو سوق ظاهرا لعبارة، ولكن لايصح ذلك لأن وزن الفعل معنى مصدري، لأنا فسرناه بكون الاسم إلخ، والكون معنى مصدري لايصح أن يكون ظرفا للزيادة، **وأيضا** لايصح إضافة لفظ الأول إليه، لأن الأول إنما يكون للألفاظ، ووزن الفعل معنى مصدري. **قلنا**: الضمير وإن كان راجعا إلى وزن الفعل لكن لانحمله على المعنى المصدري بل نحمله على معنى آخر وهو ما كان وزن الفعل.

فإن قيل: كيف يصح أن يؤخذ عن اللفظ معنى ثم يؤخذ من الضمير الراجع إليه معنى آخر. **قلنا**: نعم هذا صحيح، ويسمى ذلك بصنعة الاستخدام، وله معنييان، **الأول** أن يراد باللفظ أحد المعنيين، وبالضمير معناه الآخر، **والثاني**: أن يرادبأحد ضميريه أحد المعنيين، وبالضميرالآخر معناه الآخر، وعبارة المصنف ههنا محمولة على المعنى الأول من الاستخدام، فإنه لما ذكر وزن الفعل صراحة أراد منه كون الاسم إلخ، وأراد من الضمير في قوله: "أوله" معنى آخر، وهو ما كان على وزن الفعل، **أونقول**: أن الضمير راجع إلى ماكان على وزن الفعل لا إلى وزن الفعل حتى يرد عليه مايرد وفي هذه الصورة وإن جرت الظرفية على الحقيقة، لعدم الاحتياج حينئذ إلى الاستخدام ولكن العبارة لم تجر على ظاهرها،لأن الظاهر هورجوع الضمير إلى وزن الفعل لاإلى ماكان على وزنه، لأن المرجع غير مذكور، لأن المذكور إنما هو وزن الفعل، نعم قوله: "وزن الفعل" يدل عليه فهو وإن لم يذكر بنفسه لكنه مذكور باعتبار الدال عليه (**زيادة**) أي زيادة حرف أوحرف زائد من حروف أتين.

بيان أن قوله: "زيادة" في الحقيقة إما من قبيل التركيب الإضافي أومن قبيل التركيب التوصيفي

فإن قيل: ما الغرض من تفسير قوله: "زيادة" بقوله: "زيادة حرف أوحرف زائد من حروف أتين". **قلنا**: الغرض منه تركيب قوله: "زيادة"، ففيه تركيبان. **الأول** أن يجعل التنوين في قوله: "زيادة" عوضا عن المضاف إليه فيقال: زيادةحرف. **والثاني** أن يقدرالموصوف فيقال: حرف زائد، لأن الزيادة صفة، ولابد للصفة من الموصوف، وهو غيرمذكور، فلاجرم أن يقدر

فيقال حرف زائد.

فإن قيل: كل من التقديرين غير صحيح. **أما الأول** فلأن في أول وزن الفعل حرف زائد لازيادة حرف فكيف يصح قوله:" أوفي أوله زيادة حرف"، **وأما الثاني** فلأنه حينئذ يلزم اتحاد الظرف والمظروف، لأن الأول ليس إلاالحرف الزائد. **قلنا**: كل من التقدير ين صحيح، **أما الأول** فلأن الصفة قد تنسب إلى الموصوف بكلمة "في"، وذلك شائع، كما يقال السواد في الجسم، فكذا ههنا نسبت الصفة وهو الزيادة إلى الموصوف وهو الأول بكلمة في، **وأما الثاني** فلأن بين الأول والحرف الزائد عموم وخصوص من وجه، لأن الحرف الزائد قد يكون في أول الكلمة وقد يكون في آخرها، كذلك الأول قد يكون زائدا وقد لايكون، والخاص يكون ظرفا للعام، والعام ينسب إلى الخاص بكلمة "في"، لأن الخاص لاشتمال مفهومه على مفهوم العام له شبه بالظرف لاشتماله على المظروف، (**كزيادته**) أي مثل زيادة حرف أوحرف زائد في أول الفعل (**غير قابل للتاء**) أي حال كون وزن الفعل أوما كان على وزنه غير قابل للتاء، فظهر من قولنا: " أي حال كون إلخ" أن قوله: " غير قابل للتاء" منصوب على أنه حال إما عن الضمير في قوله: " أوله" أوعما كان على وزن الفعل.

فإن قيل: لايصح أن يكون قوله: " غير قابل "حالا عن الضمير في أوله ، لأن الحال ما يبين هيئة الفاعل أوالمفعول أوكليهما، والضمير في قوله: " أوله" ليس واحد منهما بل هو مضاف إليه. **قلنا**: ستعرف في مبحث الحال أن الحال يصح عن المضاف إليه الذي يكون مضافه فاعلا أومفعولا بشرط أن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، والشرط المذكور موجود ههنا، لأنه يصح أن يقال فيه زيادة بدل قوله: في أوله زيادة مثل قوله تعالى﴿ بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾ فإنه يصح فيه بل نتبع إبراهيم حنيفا، والضمير المجرور في قوله: " فيه زيادة" مفعول به بواسطه في كما أن زيدا في مررت بزيد مجرور بواسطة الباء.

بيان وجه الفرق بالتقييد بعدم قبول التاء بين القسم الأول والثاني

فإن قيل: لم قيد القسم الثاني بعدم قبول التاء ، ولم يقيد القسم الأول. **قلنا**: القسم الأول مختص بالفعل، والفعل لايقبل التاء المتحركة، والقسم الثاني ليس بمختص بالفعل فهو يصلح لقبول التاء، والتأثير في منع الصرف يتوقف على المشابهة بالفعل، ولما قبل التاء لم تبق المشابهة بالفعل التي كانت تؤثر في منع الصرف فلم يؤثر في منع الصرف، بدليل إذا فات الشرط فات المشروط، ولهذا وجب في القسم الثاني أن يشترط فيه عدم قبول التاء.

بيان أن المراد من التاء التاء القياسية

فإن قيل: ينتقض قولكم بأربع إذا سمي به ، لأنه غيرمنصرف للعلمية ووزن الفعل مع أنه قابل للتاء إذا كان تميزه مذكراكما يقال أربعة رجال. **قلنا**: المراد بالتاء القياسية وهي ما تلحق بالمؤنث والتاء التى تلحق بأربع غير قياسية، لأنها تلحق بالمعدود المذكر.

فإن قيل: فحينئذ ينبغي أن تقيد التاء بقيد القياسية. **قلنا**: إنما لم يقيده به لظهورهذا القيد لإن الشيء إذا ذكر مطلقا يصرف إلى الكامل، والكامل مايكون قياسيا.

بيان أن المراد من عدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله

فإن قيل: ينتقض قولكم بأسود، فإنه غيرمنصرف للوصيفة و وزن الفعل، مع أنه قابل للتاء القياسية ، لأنه يقال: أسودة للحية السوداء. **قلنا**: المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله ، ومنع أسود من الصرف باعتبار الوصفية الأصلية ، ولذلك يكون مؤنثه بالألف مثل سوداء لابالتاء ، وأما قبول التاء فهوباعتبار غلبة الاسمية عليه.

تفريع على اشتراط عدم قبول التاء

(ومن ثم) أي ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع أحمر عن الصرف.

فإن قيل: من المشهورأن كلمة: "من" إذا دخلت على اسم الإشارة يكون المشارإليه بها علة للحكم الآتي فيلزم منه أن يكون وجود الشرط علة للمشروط، ومن المتقررأن وجود الشرط لايستلزم وجود المشروط كالطهارة، فإنها شرط للصلوة ولاتستلزمها. **قلنا**: جعل المصنف اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع أحمر وانصراف يعمل أي للحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السببين، لا أنه جعل وجود الشرط علة له ،ولاخفاء في أن حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناش من الاشتراط المذكور دائر معه وجودا وعدما.

فإن قيل: لم امتنع أحمرمن الصرف. **قلنا**: امتنع من الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء ، لأن مؤنثه يجيء على حمراء لاعلى أحمرة **(وانصرف يعمل)** لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير.

بيان علل الصرف بعد الفراغ عن علل منع الصرف

ولما فرغ المصنف عن بيان علل منع الصرف شرع في بيان علل الصرف ما كان غير منصرف وهي ثلثة. **الأول** تنكير ما فيه علمية مؤثرة. **والثاني**: دخول اللام عليه. **والثالث** إضافته إلى الغير، وقدم التنكير على الآخرين لاتفاق النحاة على كونه منصرفا بخلاف الآخرين فإن

فيهما اختلاف في أنه هل يصير بهما منصرفا أم لا كماسيأتي فقال: **(وما فيه علمية مؤثرة)** أي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة أومع الشرطية لسبب آخر.

بيان تركيب قوله: "وما فيه علمية مؤثرة":

كلمة "ما" في قوله: "ومافيه" موصولة أوموصوفة. **وقوله:**" فيه" : خبر قدم على المبتدأ. **وقوله:** "علمية "مبتدأ موصو ف. **وقوله:** "مؤثرة" صفة له ، والجملة صلة أوصفة ، والموصول مع الصلة أو الموصوف مع الصفة مبتدأ.

بيان فائدة تقييد العلمية بالمؤثرة

فإن قيل: لم قيدت العلمية بالمؤثرة. **قلنا:** إنما قيد ها لأن العلمية المجامعة مع ألفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع وإن زالت بالتنكير إلا أن اسم المثتمل عليها لاينصرف، لأن كل واحد من ألفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع كاف في تأثير منع الصرف من غير احتياج إلى العلمية فلا بأس بزوالها.

بيان أن مهملة العلوم ليست في قوة الجزئية فقوله: "وما فيه إلخ " قضية كلية

فإن قيل: إن قوله: "وما فيه علمية مؤثرة" قضية مهملة لعدم تصدرها بما يجعله محصورة من كلمة: " كل أوبعض" ، والمهملة في قوة الجزئية فتفيد أن بعض أفراد غيرالمنصرف المشتمل على العلمية إذا نكر صرف مع أن الكلام في الكل. **قلنا:** المهملة على قسمين مهملة العلوم، ومهملة المحاورات، فالثانية في قوة الجزئية ، والأولى في قوة الكلية بقرينة أن قواعد الفن تكون كلية ، وهي ههنا قاعدة الفن فتكون كلية.

فإن قيل: إن المصنف جعل في ماسبق المعرفة سببا و العلمية شرطا، وههنا جعل العلمية مؤثرة كما قال: وما فيه علمية مؤثرة لا ما فيه تعريف مؤثر، ففي قوله ههنا وقوله هناك تناقض. **قلنا:** جرى المصنف ههنا على مذهب غيره من النحاة الذين يجعلون العلمية علة مؤثرة في منع الصرف، وفيه فائدة جديدة ونفع جديد وكل جديد لذيذ. **أونقول** في الجواب: أن المؤثر في الحقيقة وإن كان التعريف إلاأنه نسب التأثير ههنا إلى العلمية مجازا للإشارة إلى أن أثرالتعريف ليس إلا للعلمية فكانت العلة هي العلمية، **أونقول** في الجواب: أن المراد من العلمية التعريف العلمي على سبيل المجاز. **(إذا نكرصرف)**

بيان تركيب قوله: "إذا نكرصرف "

واعلم أن كلمة " إذا" للشرط، ونكر فعل ماض مجهول من التنكير،والضمير المستتر فيه

العائد إلى المبتدأ المذكور مفعول مالم يسم فاعله ، وقوله: " نكر" مع مفعول مالم يسم فاعله فعل الشرط، وصرف أيضا فعل مجهول، وهو مع مفعول مالم يسم فاعله جزاء الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ ، **ويمكن** أن يكون قوله:" صرف" خبر المبتدأ، وقوله: " إذا نكر" ظرف لصرف، ويكون المعنى هكذا الذي ثبت فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره.

بيان أن لتنكير العلمية طريقين

فإن قيل: ماطريق تنكير العلمية. **قلنا**: لتنكير العلمية طريقان. **الأول**: أن يؤول العلم بمفهوم صالح لأن يراد به واحد من الجماعة المسماة به مثل أن تسمى بزيد جماعة فيقال: هذا زيد، ورأيت زيدا آخر، وكم من زيد لقيته، ورب زيد لقيته. **الثاني** أن يؤول العلم باسم الجنس المدلول بذلك العلم ، وذلك إنمايكون إذا كان صاحب ذلك العلم مشتهرا بصفة من الصفات فيراد به تلك الصفة ، كما يقال: لكل فرعون موسى أي لكل مبطل محق، أولكل ظالم عادل .

(لما تبين).

بيان تركيب قوله: "لما تبين"

اللام حرف جر، وما موصولة أوموصوفة ، والمراد منه الدليل، وتبين فعل ماض معروف من باب التفعل بمعنى ظهر، وفاعله ضمير مستترفيه عائد إلى كلمة "ما"، والجملة إما صلة أوصفة ، والموصول مع الصلة أوالموصوف مع الصفة مجرور اللام ، والجار مع المجرور متعلق بقوله: "صرف"، ويكون المعنى أن الاسم المشتمل على العلمية يكون منصرفا حين التنكير بالدليل الذي ظهر مما سبق بطريق الالتزام أوبشيء ظهر مما سبق بطريق الالتزام.

تحقيق نفيس في أن قوله: "من أنها إلخ"متضمن لأربعة أمور تعلم مما سبق

واعلم أن الدليل على انصراف ما فيه علمية بسبب التنكير الذي أشارإليه بقوله: " لما تبين" الذي بينه بقوله: "من أنها إلخ" بإيراد كلمة "من" متضمن لأربعة أموركل واحد منهايعلم مما سبق . **الأول** أنها لاتجامع مع الوصف أصلا. **والثاني** أنها لاتجامع مؤثرة مع ألفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع. **والثالث** أنها تجامع شرطا مع أربعة أسباب وهي التأنيث بالتاء لفظا أومعنى والعجمة والتركيب والألف والنون المزيد تان، **الرابع** أنها تجامع سببا لا شرطا مع السببين العدل ووزن الفعل.

فإن قيل: كيف يتضمن قوله: "من أنها لاتجامع مؤثرة إلخ" تلك الأمورالأربعة. **قلنا**: أما الثالث والرابع فتضمنه لهما ظاهر، فإن الثالث منهما يعلم من قوله: "إلاما هي شرط فيه، والرابع منهما من قوله: "إلا العدل ووزن الفعل"، وأما الأول والثاني فهما يعلمان من الاستثنائين فإنه

لايبقى بعد الاستثنائين إلا ثلاثة أسباب وهي الوصف وألفا التأنيث وصيغة منتهى الجموع، والعلمية لاتجامع الوصف أصلا، ولا تجامع ألفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع تأثيرا.

بيان المواضع التي تتبين منها تلك الأمور الأربعة

فإن قيل: ما هي المواضع التي تتبين منها تلك الأمور الأربعة بطريق الالتزام. **قلنا**: الأمر الأول يعلم في ما سبق من قوله: "فلاتضره الغلبة"، ويعلم الثاني من قوله: "ومايقوم مقامهما الجمع وألفا التأنيث" فإنهما إذا قاما مقام العلتين حصل الاستغناء من كل علة حتى العلمية، والثالث يعلم من اشتراط تلك الأسباب الأربعة التأنيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة والتركيب والألف والنون المزيد تين بقوله في الكل "وشرطه العلمية"، والرابع يعلم من أمثلة العدل ووزن الفعل. **(من أنها لاتجامع مؤثرة)**

واعلم أن كلمة "من" في قوله: "من أنها للبيان"، والضمير المنصوب في قوله: "أنها" راجع إلى العلمية، وقوله: "لاتجامع" جملة فعلية خبر لكلمة "أن"، وقوله: "مؤثرة" حال من ضمير لاتجامع، وقوله: "لاتجامع" جملة فعلية خبرلأن، وقوله: "مؤثرة" حال من ضمير لاتجامع، بسبب من الأسباب **(إلاما)** بالسبب الذي **(هي)** أي العلمية **(شرط فيه)** وكلمة: "إلا" للاستثناء، وكلمة: "ما" بعدها موصولة أوموصوفة، وقوله: "هي" مبتدأ راجع إلى العلمية، وقوله: "شرط" خبره، وقوله: "فيه" متعلق بمقدر صفة للشرط أي شرط ثابت فيه، والضمير المجرور في قوله: "فيه" راجع إلى كلمة "ما" التي أريد منها السبب، والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية صلة أوصفة، وما الموصوفة أوالموصوفة مع صلتها أوصفتها مستثنى، والمستثنى منه محذوف، وتقدير الكلام هكذا لاتجامع العلمية سببا من الأسباب حال كونها مؤثرة إلا السبب الذي أوسببا هي شرط فيه، والأسباب التي هي شرط فيها أربعة التأنيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة والتركيب والألف والنون المزيد تان، فإن كل واحد من هذه الأسباب مشروط بالعلمية **(إلا العدل و وزن الفعل)**

بيان تركيب قوله: "من أنها لاتجامع مؤثرة إلاماهي شرط فيه"

فإن قيل: إذاوقع الاستثناء مرتين من مستثنى منه واحد لابد من إيراد الواو في الاستثناء الثاني، فلم لم يورد الواو فيها. **قلنا**: لايلزم ذلك لأن ههنا في الاستثناء الثاني استثناء مما بقي من الاستثناء الأول، وما بينتم من القاعدة هو فيما إذا كان المستثنى منه واحدا والمستثنى منه في الاستثناء الثاني ههنا مغائر من المستثنى منه الأول، ففي الأول استثناء من مطلق السبب، وفي الثاني استثناء من المقيد، فيكون حاصل الأول أن العلمية لاتجامع سببا من أسباب منع

الصرف إلا ما هي شرط فيه وحاصل الثاني أن العلمية لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل.

فإن قيل: إن المصنف لو قال: إلا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل لكان أظهر من حيث الدلالة وأخصر من حيث العبارة كما لايخفي لأنه يدخل حينئذ كلا المستثنيين تحت استثناء واحد. **قلنا**: في استثناء العدل ووزن الفعل بحرف على حدة تنبيه على نكتة غريبة ولطيفة عجيبة، وهي أن تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه مختلف لأن تأثير العلمية في المعطوف عليه من حيث السببية والشرطية معا، وفي المعطوف أي العدل ووزن الفعل من حيث السببية فقط، **(وهما)** أي العدل ووزن الفعل **(متضادان)**.

بيان تركيب قوله: "وهما متضادان" مع بيان فائدة هذه العبارة

واعلم أن قوله: "وهمامتضادان" جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله: "إذا نكر" وبين المعطوف وهوقوله: " فإذ انكر بقي بلاسبب". **والغرض** منه دفع وهم نشأ من المعطوف عليه وهو أن العلمية إذا جتمعت مع العدل ووزن الفعل فحين تنكيرها يبقي سببان وهما العدل ووزن الفعل، فينبغي أن يكون غير منصرف لوجود السببين. **فأجاب** المصنف عن ذلك بقوله: "وهما متضادان" فلا يجتمعان مع العلمية، **وحاصل الدفع** أن العدل ووزن الفعل متضادان، لأن أوزان الأسماء المعدولة ستة بالاستقراء ولم يجيء على وزن منها وزن فعل، وقد جمعها شاعر في قوله **شعر**

أوزان عدل را بتمامی تو شش شمر مفعل فعل مثالهما مثلث عمر
فعل است مثل أمس فعال است چون ثلث دیگر فعال دان تو قطام وفعل سحر

وقال آخر **شعر**

أوزان عدل شش بود اے صاحب کمال فعل فعل فعال فعل مفعل فعال
أزهر یکے مثال بگویم ترا عزیز أمس وسحر ثلث وعمر مثلث ونزال

فإن قيل: القاعدة المذكورة لاتنتقض بما اجتمع فيه العلمية ووزن الفعل والعدل لأنا في صدد العلمية التي تكون مؤثرة والعلمية فيما فيه هذه الأسباب الثلاثة غير مؤثرة لعدم احتياج ما فيه العدل ووزن الفعل إلى تأثير العلمية فيندفع الوهم من تقييده العلمية بالمؤثرة في قوله: "وما فيه علمية مؤثرة". **قلنا**: تأثير السبب في منع الصرف في اختيار المتكلم ويجوزأن يعتبرها المتكلم مؤثرة مع السبب الآخر فيما فيه هذه الأسباب الثلاثة أيضا. **(فلا يكون معها)** أي لايوجد معها شيء من الأمر الدائر بين مجموع هذين السببين وبين أحدهما **(إلا أحد هما)** فقط

لامجموعهما، وعدم اجتماعما أمر بديهي، لأن الجمع بين المتضادين محال فلايبقي بعد التنكير إلاسبب واحد.

بيان دفع مايرد على قوله: " فلايكون" بجوابين جواب من صاحب غاية التحقيق بحيث يتضمن الجواب عما يرد على الكلمة الطيبة أيضا وجواب من الجامي

فإن قيل: إن الضمير في قوله: " لايكون" لايخلو إما أن يرجع إلى مطلق السبب أو إلى أحدهما أوإلى مجموعهما. **فعلى الأول** يكون معنى العبارة فلايوجد معها سبب من الأسباب إلا أحدهما فهو كذب ظاهر وخلاف عن الواقع حيث يوجد معها في الخارج غير هذين السببين مثل التأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون المزيد تين، **وعلى** الثاني يكون معناها فلا يوجد معها أحدهما إلا أحد هما فلزم استثناء الشيء عن نفسه و استثناء الكل عن الكل، **وعلى** الثالث يكون معناها فلايوجد معها مجموعهماإلا أحدهما وهو أيضا باطل، لعدم مساعدة الضمير. لأنه على هذا ينبغي أن تكون العبارة هكذا فلايكونان معهاإلخ . **وأيضا** الاستثناء حينئذ متصل، والأصل فيه أن يكون حكم المستثنى مثل حكم المستثنى منه على تقدير عدم الاستثناء كما في قولهم: "جاء ني القوم إلا زيدا" لأنه بتقدير عدم الاستثناء حكمهماواحد وهو المجيء، وههنا ليس كذلك، لأن حكم المستثنى منه هو عدم وجود هما معها، وحكم المستثنى وجود أحدهما معها. **وأجاب** عنه صفي بن نصير صاحب غاية التحقيق في شرحه للكافية أنه يمكن أن يقدر بقرينة ما سبق قوله " فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه إلا أحد هما" . **حاصل** الجواب أن الضمير راجع إلى سبب غير ما هي شرط فيه لا إلى ما ذكرت من الشقوق الثلاثة .

فإن قلت: فعلى هذا يلزم استثناء الكل عن الكل لأن السبب الذي ليست العلمية شرطا فيه ليس إلاالعدل ووزن الفعل فالاستثناء عنهمابقوله: " أحدهما" استثناء الكل عن الكل لأن المراد من أحدهما ليس إلاالعدل ووزن الفعل. **قلنا**: مفهوم قوله: " غير ما هي شرط فيه" عام يشمل العدل ووزن الفعل وغيرهما وإن كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل، وعموم المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وإن كان ما صدق هو عليه خاصا، وذلك مثل ما إذاكان للرجل أربع نسوة فقال نسائي طوالق إلا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهن مع أنه استثناء الكل عن الكل من حيث المعنى، لأن ما صدق عليه قوله: " نسائي" ليس إلاهذ ه الأربع المستثناة، لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار أن مفهوم قوله: "نسائي" عام يتناول الأربع المستثناة وغيرها وإن كان ماصدق عليه هي الأربع المستثناة، فالحاصل أن استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكما صحيح ، وذلك لأن الاستثناء لما كان

تصرفا في التكلم يشرط صحة التكلم لاحتمال الحكم. **ويندفع** بمثل هذا الجواب ما اعترض على كلمة التوحيد أن المراد بلفظ "الإله" في الكلمة الطيبة وهي لاإله إلاالله لايخلو إماأن يكون المعبود مطلقا أوالمعبود بالحق، والكل باطل، **أماالأول** فلأنه حكم كاذب لوجود المعبود الباطل، **وأما الثاني** فلأنه يلزم استثناء الشيء عن نفسه، لأن معناه لامعبود بالحق إلا معبود بالحق، **وحاصل** الدفع أنانختار الشق الثاني، ولانسلم لزوم استثناء الشيء عن نفسه، لأن المعبود بالحق أعم مفهوما من "الله" وإن كان مساويا له في الصدق فهذا الجواب كالجواب الذي أجاب به صفي ابن نصير.

وأجاب الجامي عن أصل السوال أن الضمير لايرجع إلى واحد من تلك الشقوق المذكورة في السوال بل هو راجع إلى الأمرالدائر بين مجموع هذين السببين وبين أحدهما فقط، فيكون المستثنى منه أعم من المستثنى، ولاشك أن هذا المفهوم كما يصدق على أحدهما يصدق على مجموعهما أيضا، ولايرد على جواب الجامي اعتراض استثناء الكل عن الكل لظهوركون المتثنى منه أعم من المستثنى لفظاومفهوما ومصداقا لبداهة عموم الأمرالدائر بين المجموع وبين أحدهما عن أحدهما. **نعم** يرد ذلك على ما أجاب به صاحب غاية التحقيق، لكنه دفعه بأن مدار الاستثناء هو على عموم المستشنى منه لفظا ومفهوما لاعلى عمومه مصداقا.

رد على الخادمة بالاعتراض على الجامي الذى يرد على صفي بن نصير

اعلم أن ما ذكره صاحب الخادمة من اعتراض لزوم استثناء الكل عن الكل على جواب الجامي ثم الجواب عنه بأن مدارالاستثناء هو على عموم المتثنى منه لفظا ومفهوما لامصداقا ثم القياس على مسئلة الطلاق ودفع جواب الاعتراض بكلمة التوحيد بعده فكل ذلك ليس في محله بل محله جواب صفي بن نصير. **(فإذا نكر)** غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية **(بقي بلاسبب)**.

فإن قيل: لانسلم أنه يبقي بلاسبب لأن مثل طلحة إذا نكر يبقي التأنيث وكذا مثل عمران فإنه أيضا بعد التنكير يبقى مع سبب الألف والنون المزيد تين فإن زوال العلمية في طلحة وعمران لايستلزم زوال التأنيث والألف والنون. **قلنا:** المراد بالبقاء بلاسبب البقاء من غير أثر وإن بقى ذات ذلك السبب ففي مثل طلحة وعمران وإن كان ذات التأنيث والألف والنون موجودة إلاأن تأثيرهما قد زال، والعلمية لم تكن شرطا لذوات تلك الأسباب أي لم يبق فيها سبب من حيث هو سبب، وذلك فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة، لأنه قد انتفي أحد السببين الذي هي العلمية بذ اتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف

سببيته فلايبقي فيه سبب من حيث هو سبب. **(أوعلى سبب واحد)** وذلك فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل.

بيان دفع مايرد أنه قد اجتمع في أصمت العدل ووزن الفعل فلا يصح القول بالتضاد بينهما

فإن قيل: يلزم على قوله: "وهما متضادان" أن اصمت (بكسرتين) علما للمفازة من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه، فإنه أمرمن صمت يصمت من نصرينصر وقياسه أن يجيء الأمر منه (بضمتين) مثل انصر فلماجاء اصمت (بكسرتين) علم أنه معدول عن اصمت (بضمتين) **قلنا**: إن صمت يصمت كماجاء (بضم العين) من نصرينصر والأمر منه اصمت (بضم العين) كذلك جاء صمت يصمت (بكسر العين) من ضرب يضرب والأمرمنه اصمت (بكسرالعين) مثل اضرب لكن هذه اللغة غير مشهورة، فما قلتم: أن اصمت (بكسرالعين) معدول عن اصمت(بضم العين) فهذا أمر غير متيفن لثبوت اصمت (بكسرالعين) فلا حاجة إلى عدوله عن اصمت (بضم العين) وإنما الاحتياج إليه لولم يرد صمت يصمت من باب ضرب، فإذا لم يتحقق العدل فيه لم يجتمع العدل مع وزن الفعل ولم ينتقض ما قلنا أنهما متضادان **أونقول** في الجواب: أن مجرد وجود أصل محقق لايكفي في اعتبارالعدل بل لابد لاعتباره من أمرين آخرين أيضا، **الأول** أن يقتضي منع الصرف اعتباره بأن يوجد غيرمنصرف وليس فيه إلاسبب واحد، وهولايكفي في منع الصرف فلابد من سبب آخر، وهكذا الاحتيا ج لم يقع ههنا لوجودالسببين في اصمت وراء العدل، وهما العلمية والتأنيث، فأين الاحتياج إلى العدل، **والثاني**أن يعتبرخروج الصيغة عن ذلك الأصل وإذا لم يقع الاحتياج إلى العدل لم يقع الاحتياج إلى خروجه من الأصل أيضا.

بيان الاختلاف بين سيبويه والأخفش في اعتبار الصفة الأصلية وعدم اعتبارها

فإن قيل: لانسلم أن ما فيه علمية مؤثرة إذا نكرصرف فإن أحمر علما عند سيبويه إذا نكر يكون غيرمنصرف لأجل وزن الفعل والصفة الأصلية فكيف تصح قاعد تكم المذكورة من أنه إذا نكرصرف، فأجاب المصنف عن ذلك بقوله **(وخالف سيبويه الأخفش)** حاصل الجواب أن مثل أحمر علما استثناه سيبويه عن تلك القاعدة.

بيان تعيين الأخفش الذى خالف سيبويه عنه

فإن قيل: من هذا الأخفش فإن الأخافش ثلاثة. **الأول** الكبير، وهو أستاذ سيبويه، وكنيته أبوالخطاب. **والثاني** المتوسط وهوتلميذ سيبويه، وهو سعيد بن سعدة المجاشعي المكني بأبى الحسن. **والثالث** قرين سيبويه وهو أبوالحسن على بن سليمان والمراد منه هو تلميذه.

فإن قيل: فكيف نسب المصنف المخالفة إلى الأستاذ وذلك غيرمستحسن. **قلنا:** نسبة المخالفة إلى الأستاذ وإن كان غيرمستحسن لكن لما كان أحد القولين أظهر وأوفق للقاعدة المذكورة من القول الآخر فلو راعينا رتبة الشخص القائل بالقول المرجوح لكونه أستاذا ولم نقع في نسبة المخالفة إليه لكن وقعنا في جريمة أكبر منه وهي نسبة المخالفة إلى أظهر القولين.

بيان أنه لايجوز أن يكون الأخفش فاعلا وسيبويه مفعولاله

فإن قيل: لم لايجوزأن يكون الأخفش فاعلا لقوله: "خالف" ويكون سيبويه مفعوله وقدم على الفاعل لنكتة وهي تعظيم الأستاذ، وعلى هذا لم يكن من قبيل نسبة المخالفة إلى الأستاذ. **قلنا:** لايصح ذلك لوجوه ثلاثة، **الأول:** أن قوله: "اعتبار اللصفة الأصلية" مفعول له لقوله: "خالف"، وشرط نصبه تقدير اللام مع أن تقديره مشروط بالأمور الثلثة، **أحدها:** أن يكون فاعل الفعل المعلل به والمفعول له واحدا، وههنا ليس كذلك، لأن فاعل خالف على هذا التقدير هو الأخفش، وفاعل الاعتبار سيبويه، وهذه المفسدة لاتلزم إذاجعل فاعل خالف سيبويه. **وثانيها:** أنه على هذا يلزم أصالة قول سيبويه مع أن القول المطابق للقاعدة هو قول الأخفش فهو الأنسب بكونه أصلا، **وثالثها:** أنه على هذا يلزم تقدم الفاعل على المفعول وهو غير مستحسن، ونكتة التعظيم لاتكاد تفيد، لأن العرب لايقدمون المفعول على الفاعل لكونه أستاذا. **(في)** انصراف **(مثل أحمرعلما إذانكر)**.

بيان تركيب قوله: "في مثل أحمرعلما"

واعلم أن قوله: "في مثل أحمر" متعلق بقوله: "خالف" وقوله: "علما" حال عن أحمر.

فإن قيل: الحال ما يبين هيئة الفاعل أوالمفعول أو كليهما وأحمر ليس بفاعل ولامفعول فكيف تصح الحالية. **قلنا:** قوله: "أحمر" مفعول به للمماثلة، وتقدير الكلام هكذا فيما يماثل أحمر علما. **ولما** ثبت أن العامل فيه تلك المماثلة لاقوله: "خالف" لم يلزم ما يقال: أن خلاف سيبويه في حالة العلمية، لأن الحال قيد لعامل ذي الحال مع أن الخلاف في حالة التنكير. **ويمكن** أن يكون قوله: "علما" تمييز من قوله: "مثل أحمر" يعني خالف فيه من حيث العلم لامن حيث الوزن.

بيان دفع ما يقال أن قوله: "مثل أحمر" لايتناول لمثل سكران ويتناول لمثل أجمع مع أن الأول داخل والثاني خارج

فإن قيل: المتبادر من قوله: "أحمر" أن كل مايكون على وزن أحمر فخرج ما لم يكن على ذلك الوزن مثل سكران، مع أن الخلاف فيه أيضا، ودخل أفعل التاكيد مثل أجمع وأفعل

التفضيل الغير المستعمل بمن ، لأنهما على الوزن المذكور مع أنه لاخلاف فيهما. **قلنا**: ليس المراد من مثل أحمرما كان هذا الوزن بل المراد به ما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا غيرخفي سواء كان على ذلك الوزن أولم يكن، فيدخل فيه سكران وأمثاله، لأن معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر، ويخرج عنه أفعل التاكيد مثل أجمع فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق، لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل، وكذلك أفعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فأنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق من غير مخالفة لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية، لأن معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في معنى التفضيل وهو لايحصل إلابكلمة "من" فصار كأفعل الاسمي الخالي عن المعنى الوصفي، وأما أفعل التفضيل المستعمل بمن التفضيلية فهوغير منصرف بالاتفاق لظهورالمعنى الوصفي فيه بسبب من التفضيلية.

واعلم أن قوله: "خالف" يقتضي عدة أمور، الأول الفاعل، وهو سيبو يه، والثاني المفعول وهو الأخفش، والثالث محل المخالفة وهو مثل أحمر، والرابع وقت المخالفة وهو وقت التنكير، والخامس وجه المخالفة ، وإلى هذا الخامس أشار بقوله: "اعتبارا للصفة الأصلية" أي إنما خالف سيبويه الأخفش لأجل اعتباره الوصفية الأصلية.

بيان اعتبار سيوبه الصفة الاصلية بعد التنكير

فإن قيل: لم اعتبر سيبويه الصفة بعد التنكير. **قلنا**: ذلك لأن العلمية لما زالت بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبارالوصفية فاعتبرها، وجعله غير منصر ف للصفة الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والألف والنون المزيد تين.

فإن قيل: كما أنه لامانع من اعتبار الصفة الأصلية لاباعث على اعتبارها أيضا، فلم اعتبرها وذهب إلى ما هوخلاف الأصل أعني منع الصرف. **قلنا**: لماجعل سيبويه نحو الأسود والأرقم غيرمنصرف مع زوال الوصفية عنه لوجود السببين وزن الفعل والوصفية الزائلة التي اعتبرت بعد الزوال قاس مثل أحمر علما عليهما، فكما أن الأسود والأرقم غير منصرف لأجل الوصفية الزائلة كذلك أحمر علما أيضا غيرمنصرف لأجل الوصفية الزائلة.

فإن قيل هذا قياس مع الفارق لأن الوصفية إنما اعتبرت في أسود وأرقم لأنها مازالت بالكلية لأن الأسود إنما يقال لحية سوداء لا لما لم يكن فيه سواد،وكذلك الأرقم كما عرفت ذلك في منعنى غلبة الاسمية، وأما أحمر فإنه قد زالت الوصفية عنه بالكلية، لأن العلمية تزيل الوصفية بالكلية فافترقا، فأين القياس. **قلنا**: لو لم يكن مثل هذا الضعف أي كون القياس مع الفارق في قول سيبويه لما كان مذهبه مرجوحاعندنا المصنف.

فإن قيل: لم يقول الأخفش بانصراف أحمر ولم لايعتبر الوصفية الأصلية. **قلنا:** لأنه يقول أن الوصفية قد زالت بالعلمية،والعلمية بالتنكير، والزائل لايعتبر إلا إذا احتيج إليه فلم يبق فيه إلاسبب واحد وهو وزن الفعل في أحمر والألف والنون في سكران ، وهذا القول أظهر، لأن المعدوم من كل وجه لا يؤثر.ولأنه ورد على مسلك سيبويه اعتراض أن قياسه قياس مع الفارق ولم يردعلى مسلك الأخفش .

فإن قيل: لما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي في مثل أحمر علما بعدا التنكير يجب عليه أن يعتبره في في مثل حاتم أيضا لأن الوصف قد زال في كل منهماواستو يافي الزوال فلو يعتبره في مثل أحمر مع الزوال ولايعتبره في مثل حاتم لكان ذلك ترجيحا بلامرجح. **فأجاب** المصنف عنه بقوله: **(ولايلزمه)** أي سيبويه من اعتباره الوصفية بعد التنكير في مثل أحمرعلما **(باب حاتم)** أي كل علم كان في الأصل وصفا مع بقاء العلمية بأن اعتبر فيه أيضا الوصفية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية

بيان المراد من باب حاتم مع بيان نكته إيرادلفظة الباب

فإن قيل: ما المراد من باب حاتم ولم زاد لفظة الباب. **قلنا:** المراد منه كل علم كان في الأصل وصفا مع بقاء العلمية سواء اسم فاعل مثل حاتم أو اسم مفعول مثل محمد أوالصفة المشبهة مثل حسن و كريم وغيرها مما كان في الأصل صفة ثم جعل علما، ولإفادة هذا التعميم زاد لفظة الباب فإنه لولم يفعل كذلك لتوهم منه ورود الاعتراض بلفظ حاتم فقط، وإنما لم يلزم سيبويه الاعتراض بباب حاتم **(لمايلزم)** في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف **(من اعتبار المتضادين)**

بيان تركيب قوله: "لما يلزم من اعتبار المتضادين"

واعلم أن قوله: " لما يلزم" متعلق بقوله: "ولايلزمه"، وهو علة للنفي لا للمنفي، **وقوله:** "من اعتبار المتضادين" بيان لما الموصوله في قوله: " لما يلزمه"، والمراد من المتضادين الوصفية والعلمية **(في حكم واحد)** وهو منع صرف لفظ واحد، **وقوله:** "في حكم واحد" متعلق بالاعتبار في قوله: "من اعتبار المتضادين"، **وحاصل** جواب الماتن أن سيبو يه لايعتبر الوصفية الأصلية في مثل حاتم وإن اعتبره في مثل أحمر علما لمنع المانع وهو اعتبار المتضادين في لفظ واحد في حكم واحد وإن كانت علة الاعتبارموجودة.

بيان التضاد بين الوصفية والعلمية بطر يقين

فإن قيل: من أين يعلم التضادبين الوصفية والعلمية. **قلنا:** العلمية كون اللفظ موضوعا

لـذات معينة من غير اعتبار صفة من الصفات مثل زيد، والوصفية عبارة عن كون اللفظ مستعملا فـي ذات مبهـمة فـي غـاية الإبهـام مـع اعتبار صفة من الصفات، وتضاد ما لم يعتبر فيه صفة من الصفات وهي الـعـلمية مع ما اعتبرت الصفة فيه وهي الوصفية ظاهر، **وقيل** في بيان التضاد: أن العلم للخصوص ووالوصف للعموم وبينهما تضاد.

فإن قيل: اعتبـار الـمتضادين في حكم واحد غيرممنوع ، لأنكم قد اعتبر تم الوصفية في نحوثلث ومثلث والعلمية في نحو عمر مع أن الحكم فيهما واحد وهو منع الصرف. **قلنا**: اعتبار الـمتـضـادين في حكم واحد مع اتحاد اللفظ ممنوع ، وما مثلتم به ألفاظ مختلفة ، ولذلك قد ر الشـارح الجامي قوله: "في لفظ واحد "بعد قول المصنف من اعتبارالمتضادين في حكم واحد أي في لفظ واحد.

فإن قيل: لاحاجة إلى التقييد بلفظ واحد لأن الحكم في تلك الألفاظ ليس واحدا. **قلنا**: المراد من الواحد الواحد الشخصي، والحكم في تلك الألفاظ واحد بالوحدة النوعية.

فإن قيل: التـضـاد إنـما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لابين الوصفية الأصلية الزائلة والـعـلمية فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لايلزم اجتماع المتضادين. **قلنا**: هـهـنا أمران، حقيقة اجتماع المتضادين، وشبيه اجتماع المتضادين، وهو تقدير أحد الضد ين بـعـد زوالـه، والأول لـيـس بجائز، والثاني جائر غير مستحسن والأول هـهناوإن لـم يكن موجودا لكن الثاني موجود.

فإن قلت: فـكـان عـلـى المصنف أن يقول من اعتبارشبيه المتضادين في حكم واحد. **قلنا**: إنـه عبر عـن شبيـه الشـيء بعين اسم ذلك الشيء مجازا ومن علاقات المجاز إطلاق اسم الشي على شبيهه.

بيان العلة الثانية والثالثة للصرف بعد الفراغ عن الأولى

ولـمـا فـرغ المصنف عن العلة الأولى للصرف شرع في الثانية والثالثة وهو دخول اللام والإضـافة فقال **(وجميع الباب)** أي بـاب غيـر المنصرف، **ويمكن** أن يـكـون ربط قوله: "وجـميـع البـاب" بـمـا قبـلـه هـكذا أيضا فيقال: كأن السائل يسئل أنه قد بين حال بعض باب غيرالمنصرف وهوالذي فيه علمية مؤثرة بأنه وقت التنكير ينقلب عدم الصرف بالصرف إلاعند سيبـويه في بعض المواد فماحال جميع باب غيرالمنصرف **فأجاب** بقوله: "و جميع الباب إلخ"، فـكـأنه أجاب عن ذلك السؤال أن حكم بعض أفـراد غيـر الـمـنصرف هو ما ذكرنا من أن ما فيه عـلمية مؤثرة إذا نكر صرف وأما حكم جميع باب غيرالمنصرف فهو أنه باللام والإضافة ينجر،

فاللام الداخلة على قوله: " الباب" في قوله: " وجميع الباب" للعهد الخارجي والمعهود بها باب غيرالمنصرف. **أونقول**: أن اللام الداخلة على الباب عوض عن المضاف إليه أي باب غير المنصرف **(باللام)** أي بدخول لام التعريف عليه، **وقوله** باللام: " إما ظرف" مستقر باعتبار المتعلق صفة للباب، وتقديره وجميع الباب المتلبس باللام والإضافة إلخ، أوظرف لغو متعلق بقوله: "ينجر" وتقديره وجميع الباب ينجر بسبب دخول اللام أوالإضافة. **(أو الإضافة)** عطف على قوله: "باللام" أي بإضافته إلى غيره **(ينجر)** أي يصير مجرورا **(بالكسر)** أي بصورة الكسر لفظا أوتقديرا.

بيان فوائد القيود اللازمة ههنا

فإن قيل: الباء في قوله: "باللام" سببية ، ومدخولها لايكون إلاوصفا ومدخولها ههنا ذات ، وهو اللام. **قلنا**: مدخولها ههنا ليس ما هو المذكور وهواللام بل مدخولها الدخول المقدر والتقدير هكذا أي بدخول اللام.

فإن قيل: إن أحمد في قوله:" المال لأحمد" مدخول اللام مع أنه ينجر بالكسر. **قلنا**: اللام في قوله: "باللام" عوض عن المضاف إليه أي بدخول لام التعريف.

فإن قيل: إن أحمد في قوله: "غلام أحمد "مضاف إليه بالإضافة، فإنه مضاف إليه مع أنه لاينجر بالكسر. **قلنا**: المراد بالإضافة إضافته إلى الغير لاإضافة الغير إليه، وأحمد في غلام أحمد أضيف الغير إليه.

فإن قيل: كيف يصح قوله: "ينجر بالكسر" فإن انجرار غيرالمنصرف بالكسر ممنوع، لأنه قد سبق أن حكمه أن لاكسرة ولاتنوين، ويعلم من عبارته ههنا أن غيرالمنصرف من حيث أنه غير منصرف الذي كان دخول الكسر ممنوعا عنه ينجربالكسر. **قلنا**: إن قوله: "ينجر" يتضمن معنى الصيرورة فيكون معنى ينجر أي يصير مجرورا **وحاصله** أن باب غيرالمنصرف بدخول اللام والإضافة يصير أي ينتقل من منع الكسر إلى جواز دخول الكسرعليه لا أنه يصيرمكسورا حال منع الكسر عليه.

فإن قيل: الكسر بدون التاء من ألقاب المبني فكيف يمكن أن يكون الانجرار الذي هو من أنواع المعرب بالكسر، ويلزم التدافع في كلامه لأنه يعلم من قوله: "بالكسر" أنه مبني ويعلم من قوله: "ينجر" أنه معرب، لأن الجر من أنواع المعرب والكسر من ألقاب المبني يطلق عليه لاعلى المعرب. **قلنا**: المراد بالكسر صورة الكسر فلا بد من حذف المضاف أي لفظ الصورة، والكسر وإن كان من ألقاب المبني لكن صورة الكسر مشتركة بين ألقاب المبني والمعرب جميعا

فإن قيل: كلمة "حبلى" في قولهم: "مررت بالحبلى وحبلى النساء" قد دخله اللام في الأول وأضيف في الثاني ومع ذلك لم ينجر بالكسر. **قلنا:** الكسرأعم من أن يكون لفظاأوتقديرا والكسر ههنا تقديري لأن الاسم المقصور يكون الإعراب فيه تقديريا.

فإن قيل: مبني المتون على الاختصار فكان ينبغي أن يقول: ينجر من غيراحتياج إلى قوله: "بالكسر". **قلنا:** الاختصارأحب إلا أن يختل به المقصود وههنا يختل به المقصود، لأن الانجرار عام قد يكون بالفتح وقديكون بالكسر، وكان المقصود ههنا تجويزما لم يكن جائزا بدخول اللام والإضافة، ونفس الانجرار لم يكن ممنوعا لأنه في ضمن الفتح جائز، وإنما الممنوع الانجرار بالكسر فوجب أن يقول: "ينجر" بالكسر ليظهر لدخول اللام والإضافة أثر، ويجوز فيه ما لم يكن جائزا وهو الانجراربالكسر.

فإن قيل: فلم لم يقل: أن ينكسر فقط ليحصل الاختصارالمقصود. **قلنا:** إنما لم يفعل كذلك: لأن الكسر من ألقاب المبني وما نحن فيه ليس مبحث المبني حتى تستعمل فيه ألقابه بل هو مبحث المعرب فيجب أن يستعمل ههنا ألقابه، وهو الانجرار فقال ينجر.

فإن قيل: لم لم يقل: ينصرف ليكون أخصر. **قلنا:** لم يقل كذلك لأن للنحاة فيما دخله اللام والإضافة اختلاف. **فقال البعض** بانصرافه مطلقا. **والبعض** بعدم انصرافه مطلقا. **والبعض** الآخر بعدم انصرافه إن بقيت العلتان حين دخول اللام والإضافة وانصرافه إن زالتا معا أوزالت أحد اهماء، فلم يقل المصنف أنه ينصرف لأنه حينئذ قوله هذا يطابق مذهباواحدا وهو مذهب من يقول بالانصراف مطلقا ولم يتناول للمذ هبين الآخرين فاختارعبارة تشتمل سائر المذاهب ويطابق مذهب كل واحد منهم.

بيان المذاهب في أنه هل ينصرف بعد دخول اللام والإضافة أم لا فقيل: لا وقيل: نعم

فإن قيل: ما هو تفصيل تلك المذاهب مع الدلائل. **قلنا:** التفصيل فيه أن منهم من يقول بانصرافه مطلقاسواء بقيت العلتان أوز التامعا أوزالت إحداهما **أما** إذا زالتا معا أوزالت إحداهما فانصرافه ظاهر، **وأما** مع البقاء فذلك لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ماهو من خواص الاسم أعنى اللام أوالإضافة قويت جهة الاسمية فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسردون التنوين، لأنه لايجتمع مع اللام أوالإضافة.

فإن قيل: فلم أثر دخول اللام والإضافة في عدم سقوط الكسر ولم يؤثر في عدم سقوط التنوين بل ينبغي أن يؤثر في عدم سقوط التنوين أيضالأنه صار منصرفا والمنصرف يدخله التنوين أيضا كما يدخله الكسر. **قلنا:** التنوين فيه أيضا ثابت لأن خلفه موجود وهو

اللام والإضافة والخلفية بينهما باعتبار أن بينهما تعاقبا،ووجودخلف الشيء مثل وجود ه فكان التنوين أيضاموجودا **أونقول**: أن التنوين أيضا كان موجودا ولم يحذف لكونه غيرمنصرف بل حذف لمجرد دخول اللام والإضافة مع كونه منصرفا.

فإن قيل: كما أن بدحول اللام والإضافة تقوى جهة الاسمية تقوي جهة الاسمية بسبب الإسناد إليه وغيره من خواص الاسم أيضا فلم خص اللام والإضافة. **قلنا**: اللام التعريفي والإضافة مؤثران في اللفظ والمعنى، ومن تأثير هما أنهما يجعلان النكرة معرفة ، بخلاف ماعداهما من الخواص فكيف يمكن أن يكون ماهو المؤثر لفظاومعنى مثل ما ليس كذلك في تقوية جهة الاسمية، **ومنهم** من يقول بعدم انصرافه مطلقا سواء بقيت العلتان أولم تبقيا أما إذا بقيتا فعدم الانصراف ظاهر، وأما إذا زالتا أو زالت إحداهما فلأن ذلك الزوال عارضي والعوارض لاتعتبر.

فإن قيل: فعلى هذا المذهب كيف يصح الانجراربالكسر مع أن الكسر على غيرالمنصرف ممنوع . **قلنا**: كان الكسر على غيرالمنصرف في الأصل جائزا، وإنما منع عنه تبعا للتنوين وهو ممنوع عنه أصالة وههنا لما ضعفت المشابهة بسبب دخول اللام والإضافة أثرث تلك المشابهة في سقوط ما هو الأصل ولم تؤثر في سقوط ماثبت تبعا وهو الكسرفعاد الكسر إلى حاله وذلك ظاهر،لأن الضعيف لا يتحمل التأثير في ماثبت تبعا والقوي يتحمل في ماثبت أصالة وتبعا كليهما.

فإن قيل: من أين يعلم أن ثبوت مشابهة الاسم الغيرالمنصرف بالفعل في وجود الفرعتين تؤثر في سقوط التنوين أصالة والكسرتبعا. **قلنا**: ذلك لأن الاسم الغيرالمنصرف لما شابه بالفعل في وجود الفرعتين منع عنه ماكان ممنوعا عن الفعل، والممنوع عن الفعل حقيقة هو التنوين لأن التنوين يدل على انقطاع الكلمة ،والفعل يدل على عدم انقطاعه، لأنه لايتم بدون الفاعل فكيف يمكن أن ينقطع دونه ، فلما ثبت التنافي بين الفعل والتنوين وشابه الاسم الغير المنصرف بالفعل منع التنوين عن ذلك الاسم أيضا لأجل تلك المشابهة.

فإن قيل: فمن أين يعلم تبعية الكسر للتنوين. **قلنا**: لما كان بين الكسروالتنوين تعلقا خاصا لأجل أنهما يتعاقبان في مثل غلام زيد ، فإنه لماجاء الكسربسبب الإضافة جاء التنوين عقبه فلو دخل الكسر في غير المنصرف الذي ليس فيه اللام والإضافة يتوهم جواز دخول التنوين أيضا لمامر من تعاقبهما في مثل غلام زيد فحذف الكسر بحذف التنوين، وهذا التوهم غير ممكن مع اللام والإضافة لأن التنوين لايجتمع مع اللام والإضافة فيعود الكسر في غير المنصرف الذي مع اللام والإضافة، **ومنهم من** اختار التفصيل وهوأن العلتين أن بقيتا مع اللام والإضافة كان الاسم غيرمنصرف وإن زالتا معا أوزالت إحداهما كان منصرفا.

فإن قيل: في أي موقع تبقي العلتان وفي أي موقع تزولان وفي أي موقع تزول إحدا هما.
قلنا: بيان ذلك أن الاسم لايخلو إما أن يكون غيرمنصرف لأجل العلمية مع سبب آخر أولا يكون فيه علمية أصلا بل يكون عدم انصرافه من غير العلمية وسبب آخر، فإن لم تكن فيه علمية ودخل عليه اللام أو الإضافة بقيت العلتان،لأن اللام والإضافه لا تؤثر ان في سقوط ماعدا العلمية ففي هذه الصورة بقيتامعا كما في أحمر،وإن كانت فيه علمية فلا تخلو تلك العلمية إما أن تكون شرطا لسبب آخر أولا فإن كانت شرطا ودخل عليه اللام والإضافة أثرت في سقوط العلمية فزالت هي وما كانت له شرطا، لأنه إذافات الشرط فات المشروط ، ففي هذه الصورة زالتا معا كما في إبراهيم، وإن لم تكن شرطا للسبب الآخر زالت هي لاالسبب الآخر ففي هذه الصورة زالت إحداهما كما في أحمد.

فإن قيل: ولم تزول العلمية باللام أوالإضافة.**قلنا:** لئلا تجتمع آلتا التعريف في محل واحد

فإن قيل: فأي هذه المذاهب أنسب. **قلنا:** المذهب الأخير أنسب بما عرفه به غير المنصرف وقد استراح القلم بفضل الله تعالى وتو فيقه من مقدمة الكافيه إلى المرفوعات سنة ١٩٩٣ ليلة الجمعة ليلة باردة ماطرة وقت الساعة الحادية عشرة في المدرسة القديمة في چناله درشخيله.

بيان بحث المرفوعات بعد الفراغ من المقدمة

ولما فرغ المصنف من تقسيم المعرب باعتبا الانصراف وعدمه شرع في تقسيم آخرله باعتبار أقسام الإعراب أي الرفع والنصب والجر فقال:

(المرفوعات)

بيان وجه تقديم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات

فإن قيل: لم قدم المصنف المرفوعات على المنصوبات والمجروات. **قلنا:** قدمها لكونها دالة على العمدة أي الفاعلية بخلاف المنصوبات والمجروات فإنها دالة على الفضلة.

بيان أن المرفوعات ثمانية

فإن قيل:ما عدد المرفوعات. **قلنا:** المرفوعات ثمانية ،وذكرها الشاعرالأفغاني في النظم فقال(شعر)

أته دي مرفوعات واوره طالبه كه ئے إنس ☆ خبر أو مبتدا خبر د لائے نفي جنس
بل فاعل دى أو نائب د ده خبر شه ددے فن ☆ اسمين د ليس كان ما ولاخبر د إن

بيان وجه الحصرفى الثمانية

فإن قيل: ماوجه الحصر في الثمانية. **قلنا:**وجه الحصر فيها هوأن عامل الاسم المرفوع

لايخلو إما أن يكون معنويا أولفظيا، فإن كان الأول فالمعمول لايخلو إما أن يكون مسندا إليه أو مسندا فالأول هو **القسم الأول من المبتدأ**،وإن كان مسندا فأيضا لايخلو إما أن يشترط فيه أن يكون رافعا للاسم الظاهر أولا، فالأول هو **القسم الثاني من المبتدأ**، والثاني **الخبر**، وإن كان لفظيا فلا يخلو إما أن يكون فعلا أو شبهه أوحرفا، فإن كان فعلا فأيضا لايخلو إما أن يكون قائما بالاسم أو واقعاعليه ، فالأول هو **الفاعل**، والثاني **مفعول مالم يسم فاعله**، وإن كان حرفا فمعموله إما أن يكون مسندا إليه أو مسندا، فالأول إما أن يكون في كلام موجب أوفي كلام غيرموجب، فالأول **اسم الأفعال الناقصة سوى ليس**، والثاني **اسم ليس، واسم ماولا المشبهتين بليس**، وإن كان مسندا فأيضا لايخلو إما أن يكون في كلام موجب أو في كلام غير موجب، فالأول **خبر الحروف المشبهة بالفعل**، والثاني **خبرلا التي لنفي الجنس**.

فإن قيل: الأفعال الناقصة أفعال فكيف يصح إطلاق الحروف عليها. **قلنا**: الأفعال الناقصة وإن كانت أفعالا صورة لكنها حروف معنى ولذا لاتتم بالمرفوع فقط.

بيان الوجوه السبعة في إعراب قوله: " المرفوعات"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " المرفوعات". **قلنا**: فيه عدة وجوه، **الأول**: أنه يجوز قرائته بالسكون بأن لايكون لها محل من الاعراب، كالأسماء المعدودة، مثل زيد وبكر وخالد، فيقال: المرفوعات والمنصوبات والمجروات، وحينئذ يكون قوله: " المرفوعات" لمجرد الفصل بين السابق واللاحق ،**والثاني** أنه مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هذا بحث المرفوعات فحذف المبتدأ وكذا حذف المضاف من الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه. **والثالث** أنه مرفوع على مبتدأ خبر محذوف أي بحث المرفوعات هذا ، فحذف الخبر وكذا حذف المضاف من المبتدأ، وأقيم المضاف إليه مقامه وعلى هذه التقادير يكون ضمير "هو" في قوله: "هو ما اشتمل"مع ما بعده جملة على حدة مستانفة ، لأن المصنف لما قال مثلا: المرفوعات هذه فكأن سائلا سئل ما المرفوعات فأجاب المصنف هو ما اشتمل إلخ. **والرابع** أنه مرفوع على أنه مبتدأ وقوله: " هو" مبتدأ ثان وقوله: " ما اشتمل" خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول، **والخامس** أنه مبتدأ وقوله: " ما اشتمل" خبره و" هو" ضمير الفصل. **والسادس** أنه منصوب على أنه مفعول به لقوله: " نبحث" أونشرع أي نبحث المرفوعات أونشرعها.

تحقيق أن اللام في قوله: "المرفوعات" من أي نوع من أنواع التعريف

فإن قيل: اللام في قوله: " المرفوعات" من أي نوع من أنواع التعريف. **قلنا**: هي إما للاستغراق أي جميع أنواع المرفوع. أوللجنس ويكون حينئذ مبطلا للجمعية بقرينة مقام

التعريف لأن التعريف إنما يكون للجنس لالأفراد، وعند بقاء قوله: "المرفوعات" على الجمعية يكون التعريف للأفراد. **أوللعهد** الخارجي أي المرفوعات المعهودة المفهومة مما سبق من قوله: "وأنواعه رفع ونصب وجر"

تحقيق أن المرفوعات جمع مرفوع أو مرفوعة

فإن قيل: المرفوعات لا تخلو إما أن تكون جمع مرفوع أو مرفوعة والكل باطل **أماالأول** فلأن جمع المؤنث السالم لا يكون مفرده إلا مؤنثا فكيف يصح أن يكون جمع مرفوع . **وأما الثاني** فإنه وإن صح أن يكون جمع مرفوعة باعتبار أن يكون مفرد الجمع المؤ نث مؤنثا إلا أنه حينئذ لا تطابق الصفة بالموصوف، فإن موصوفه الاسم، وهو مذكر، والمرفوعة مؤنث. **قلنا**: المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ، ولايلزم عدم موافقة الصفة بالموصوف، لأنه يجمع صفة المذكرالذي لايعقل بالألف والتاء قياسًا.

فإن قيل: هل جاء كذلك في الكلام الفصيح. **قلنا**: نعم جاء في القرآن الكريم ﴿ الصافنات﴾ للذكور من الخيل وكذلك جاء في كلام العرب جمال سبحلات وأيام خاليات، **(هو)** أي المرفوع الدال عليه المرفوعات.

بيان أن ضمير "هو" راجع إلى المرفوع لاالمرفوعات

فإن قيل: ضمير "هو" لا يخلو إما أن يرجع إلى المرفوعات أوإلى المرفوع، والكل باطل. **أما الأول** فلأنه حينئذ لا يطابق الراجع بالمرجع في الأفراد والجمعية والتذكير والتأنيث **وأما الثاني** فلأنه يلزم الاضمار قبل الذكر، لأن لفظ " المرفوع" لم يسبق ذكره، وإنما سبق ذكر المرفوعات. **قلنا**: ضمير هو راجع إلى المرفوع ،ولا يلزم الاضمار قبل الذكر، لأن المرجع أعم من أن يكون مذكورا صراحة أوضمنا، والمرجع ههنا وإن لم يكن مذكورا صراحة لكنه مذكور ضمنا، لأن المرفوع موجود فى ضمن المرفوعات.

فإن قيل: هل له نظير في الكلام الفصيح. **قلنا**: نعم قد جاء في كلامه تعالى ﴿ إعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ فالضمير فيه راجع إلى العدل المذكور في ضمن اعدلوا، لأن الفعل يتضمن المصدر.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم تعريف الفرد لأن دلالة الجمع على مفرده ليس إلا دلالة على الفرد، لأن مفرد الجمع ليس إلا فرد منه. **قلنا**: كما أن للجمع دلالة على الفرد كذلك له دلالة على الجنس ودلالة المرفوعات على المرفوع من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد.

فإن قيل: لِم لا يصح أن يكون الضمير راجعاإلى المرفوعات باعتبار كل واحد منه، **وأيضا** لِم لايصح أن يكون المرجع هو المرفوعات، ولايلزم عدم المطابقة بين الراجع والمرجع لأن الضمير إذا دار بين المرجع والخبر يكون مطابقته بالخبر أولى لأنه المقصود بالإثبات. **قلنا**: لايصح كلا التوجهين لأنه حينئذ يلزم تعريف الأفراد، لأن كل واحد من المرفوعات كما هو في التوجيه الأول ليس إلا الأفراد وكذا على تقدير إرجاع الضمير إلى الجمع وهي المرفوعات كما هو في التوجيه الثاني: لأن الجمعية ليست إلا بحسب الأفراد، والتعريف لا يكون إلا للماهية لا للأفراد، نعم يصح التوجيه الثاني على أن يكون اللام الداخلة على المرفوعات للجنس المبطل للجمعية فلم يبق الجمع جمعا بل صار جنسا فلم يلزم تعريف الأفراد، وهذا التصحيح لايجري في التوجيه الأول للتصريح فيه على الأفراد لأن كل واحد من المرفوعات ليس إلأ أفراده.

فإن قيل: لما كان المحدود جنس المرفوع والحد أيضا الجنس فلم ذكر صيغة الجمع أي المرفوعات و لم يورد صيغة الجنس ابتداء ويقول: المرفوع. **قلنا**: إنما أورد صيغة الجمع للإشارة إلى تعد د الأنواع. **(ماشتمل)** أي اسم اشتمل **(على علم الفاعلية)** أي علامة كون الاسم فاعلا والفاعل أعم من أن يكون حقيقة أوحكما.

بيان مصداق علامة الفاعلية

فإن قيل: وما المراد من علامة الفاعلية. **قلنا**: علامة الفاعلية ثلاثة أشياء، الضمة في المفردات، والألف في التثنية ، والواو في الأسماء الستة المكبرة والجمع المذكر السالم .

بيان أن "ما" في قوله:" ما اشتمل" موصولة أو موصوفة

فإن قيل: كلمة "ما" في قوله: " ما اشتمل" إما مو صولة أوموصوفة **فإن كانت** موصولة فلا بد من ضمير الفصل لأن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فلا بد من ضمير الفصل بينهما ، وليس ههنا ضمير الفصل. **وأيضا** يلزم كون التعريف ناقصا، لأن الموصول مع الصلة شيء واحد فلا يخلو مجموع الموصول والصلة إما أن يكون جنسا أوفصلا ، والكل باطل ، لأنه إن جعل جنسا لم يتحقق الفصل وإن جعل فصلا لم يتحقق الجنس، وعلى كلا التقدرين انتقص الحد لأن كمال الحد هو أن يكون مشتملا على الجنس والفصل. **وأيضا** يلزم فوات ما هو الأصل في الخبر وهو التنكير، لأن الأصل في الخبر أن يكون نكرة. **وإن كانت** موصوفة بمعنى شيء، فالتعريف غير مانع عن دخول الغير لصدقه على الحرف الأخيرمن المعرب كدال زيد ، لأنه شيء اشتمل على الرفع ولايقال له: المرفوع ،لأن المرفوع من أقسام الأسم، ولصدقه على المضارع لاشتماله على الرفع مع أنك عرفت أن المرفوع من أقسام الاسم. **قلنا**: كلمة " ما"

موصوفة فلم يلزم ما كان يلزم عند كون " ما" موصولة من الأمور الثلاثة ، ولكن لانجعلها عبارة عن شيء ، بل عن اسم فلم يلزم ما كان يلزم عند كون" ما" الموصوفة عبارة عن شيء لأناجعلنا ها عبارة عن الاسم ، والحرف الاخير والمضارع ليسا من الأسماء فخرجا.

فإن قيل: كلمة "ما"موضوعة لغير ذوي العقول مشتركة بين الموصولة والموصوفة، ثم الموصوفة **تحتمل** أن تكون عبارة عن شيء كما **تحتمل** أن تكون عبارة عن اسم فإرادة الموصوفة لا الموصولة ثم جعلها عبارة عن اسم لاشيء كل منهما لابد له من قرينة وبدونها خرط القتاد. **قلنا**: القرينة على كل واحد منهما موجودة **أما** على كون "ما" موصوفة فهو وقوعها في جانب الخبر، **وأما** على كونها عبارة عن اسم فهو وقوعها في تعريف المرفوع. لأنه قسم من الاسم و مقسم الشيء يكون معتبرافيه.

بيان أن المراد من الاشتمال في قوله: "اشتمل "اشتمال الموصوف على الصفة دون ماعداه

فإن قيل: المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الجزء ، أواشتمال الظرف على المظروف ولا يصح كل من هذين الاشتمالين **أماالأول** فلأن الاسم لا يكون كلاً للعلامة ، فإن زيدا في جاء ني زيد مثلا ليس كلا للضمة التي هي على الدال. **وأماالثاني** فلأن الاسم لايكون ظرفا والعلامة مظروفا فإن زيدا في المثال المذكور ليس ظرفا للضمة. **قلنا**: ههنا اشتمال آخر و هو اشتمال الموصوف على الصفة ،وهو المراد ههنا، لا الاشتمالان المذكوران حتى يرد مايرد.

فإن قيل: هذا الاشتمال أيضا غير صحيح ، لأنه إنما يصح لو كان الاسم موصوفا، والعلامة صفة والأمر ليس كذلك ، لأن الصفة تحمل على الموصوف، والعلامة لاتحمل على الاسم ، فإنه لا يقال: أن الاسم ضمة لعدم الاتحاد في المصداق. **قلنا**:كون الاسم موصوفاوالعلامة صفة ليس حقيقة بل هو محمول على التشبيه ، وذلك لأن الاسم كالموصوف والعلامة كالصفة في التبعية فكما أن الصفة قائمة بالموصوف كذلك العلامة لاتوجد بدون الاسم، فالعلامه أيضا تابعة في القيام للاسم كالصفة للموصوف.

بيان أن المراد من العَلَم هي العلامة

فإن قيل: العلم يجيء على ثلاثة معان، **أحدها** ماوضع لشيء بعينه كما سيجيء في مبحث المعرفة والنكرة، **والثاني** بمعنى الجبل كقوله تعالى :﴿وله الجوار المنشآت فى البحر كالأعلام﴾ أي كالجبال **والثالث** بمعنى العلامة كما هو المشهور فأي معنى مراد ههنا. **قلنا**: المراد ههنا العلامة لعدم استقامة الآخرين.

بيان أن الياء في قوله: "الفاعلية" مصدرية

فإن قيل: إن اليـاء فـي قوله: " الفاعلية ياء النسبة فيكون معناه علامة الشيء الذي منسوب إلى الفاعل لأنه في حكم المشتق والمشتقي يقتضي الموصوف فكذا هذا ،والأمر ليس كذلك، لأن المـرفـوع مشتمـل عـلـى عـلامة عيـن الفاعل لا على علامة الشيء الذى هو منسوب إلى الفاعل. **قلنا**: الياء ههنا مصدرية ، **والمصدرية** مـا تجعل ما لحقت به خبرا للكون المحذوف مع الاسم المحذوف، فيكون معناه كون الاسم فاعلا ، وقد سبق منا تحقيق الياء النسبتية والمصدرية فتذكره.

بيان أن علامة الفاعلية أعم من أن تكون لفظا أوتقديرا أومحلا مع الرد على الشارح الهندي

فإن قيل: هـذا التعريف غيرجامع لأنه لايصدق على موسى في جاء ني موسى لأن موسى مرفوع مـع أنـه غير مشتمل على علم الفاعلية. **قلنا**: العـلامة أعم من أن تكون لفظا أو تقديرا، وههنا تقديرية.

فإن قيل: هذه العقدة وإن انحلت لكن ما المخرج من المشكلة التي تورد ههنابمثل "هذا" في جاء ني هـذا، فـإن هـذا مرفوع ولا يصدق التعريف عليه، لعدم اشتماله على علامة الرفع لا لفظا ولا تقديرا. **فأجاب الهندي** عنه : أن المراد من الاسم الاسم المعرب و"هذا" في جاء ني هذا مبني .**ولما** لـم يـكـن هذا الجواب صوابا لأن المصنف يبحث عن أحوال الفاعل إذا كان ضـميـرا متصلا وهو مبني فكيف أمكن أن يقال: أن المرفوع إنما هو محصور في الاسم المعرب . **فأجاب الجامي** عـنه أن الاسم ههنا مطلق يشمل المعرب والمبني إلا أن المراد باشتمال الاسم عـلـى الـعـلامة المذكورة أن يكون موصوفابها لفظا أو تقديرا أو محلا و مثل " هذا " موصوف بالرفع المحلي.

بيان أن الشارح الذي رد عليه الشارح الجامي هو الهندي لا الرضي فما قيل أن الرضي أيضا معه غير صحيح

والجواب الأول لـلشارح الهندي فقط وليس الرضي مشارك له فما قاله صاحب الخادمة: أن الرضي أيضا معه في هذا الجواب فلعله غيرصحيح، فقد تفحصنا كتابه فلم نجده في كتابه ،

بيان الفرق بين الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي

فإن قيل: ما الفرق بين الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي.**قلنا**: كون الإعراب لفظا ظـاهـر، وهـو أن تكون العلامة متحققة في اللفظ ، **ومعنى** كـونـه تقديرا هوأن لا تكون العلامة

موجودة في اللفظ لكن تكون مرادة **ومعنى** كونه محلا أنه لو كان في موضع هذا الاسم المبني معربا لتحققت فيه العلامة لفظا أو تقديرا.

بيان ثلاثة وجوه لاختيار قوله: "على علم الفاعلية": على قوله: "على علم الرفع"

فإن قيل: لم لم يقل: علم الرفع بدل قوله: "علم الفاعلية" في قوله: "ما اشتمل على علم الفاعلية". **قلنا**: لما كان غرض المصنف الإشارة إلى أن الأصل في المرفوعات الفاعل كما هو المذهب الصحيح وهو يحصل من قوله: "علم الفاعلية" لامن قوله: "علم الرفع". **أو نقول في** الجواب: أن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه فإذا أخذ المأخذ في تعريفه بأن يقال على علم الرفع صار من قبيل أخذ المعرف في تعريفه. **أو نقول** في الجواب: أن قوله: "علم الفاعلية" أوضح من قوله: "علم الرفع" لأن في قوله: "علم الفاعلية" تفصيل، وفي قوله علم الرفع إجمال، والأوضح أولى في التعريف.

فإن قيل: لم لم يقل: ما اشتمل على علم الفاعل بدون الحاق ياء النسبة إليه حتى يكون أخصر بتقليل بعض الحروف؟ **قلنا**: الضمة والواو والألف علم لوصف الفاعلية لاذات الفاعل، فلو قال: علم الفاعل لزم منه أن المرفوع علم ذات الفاعل فيكون زيدا مرفوعا في رأيت زيدا، لأن ذاته موجودة ههنا أيضا، وهو خلاف المقصود.

بحث الفاعل بعد الفراغ عن تعريف المرفوع

ولما فرغ المصنف عن تعريف مطلق المرفوع شرع في تعريف الفاعل الذي هو من أقسامه فقال: (**فمنه**) أي من المرفوع أو مما اشتمل على علم الفاعلية ، (**الفاعل**) وقوله: "الفاعل" مبتدأ ، وقوله : "فمنه" خبر مقدم عليه، والفاء للتفسير.

بيان أن كلمة: "من "في قوله: "فمنه" ابتدائية اتصالية

فإن قيل: كلمة "من" في قوله: "فمنه" لا تخلو إما أن تكون ابتدائية أو تبعيضية أو بيانية والكل باطل، **أما الأول** فلانه يقتضي كلمة "إلى" في مقابلته ، كما في سرت من البصرة إلى الكوفة ،وليس ههنا كلمة "إلى". **وأما الثاني** فلأنه يقتضي أن يكون الشيء جزء من مدخوله ، والفاعل ليس جزء من المرفوع ، بل هو جزئي له وفرد منه. **وأيضا** كلمة "من" التبعيضية تقتضي أن يكون مدخوله متعددا، **وأما الثالث** فلأنه يكون بمعنى الذي بتقدير هو فيكون معناه فالذي هو المرفوع الفاعل وهو فاسد ،لأنه يستلزم الاتحاد بين المرفوع والفاعل مع أن الفاعل قسم منه. **قلنا**: قال العلامة المحقق والفهامة المدقق مولانا عبدالغفور في حاشيته على الجامي ما تفصيله أن "من" الابتدائية على قسمين، اتصالية وغير اتصالية. **والثاني** ما يكون في مقابلته

كلمة إلى **والأول** ما يقصد بها مجرد كون مجرورها أمرا كليا ينتزع منه الجزئيات وهي ههنا اتصالية ،ومجرورها ههنا أمر كلي وهو الضمير الراجع إلى المرفوع الكلي، والفاعل جزئي له، ولاحاجة لهذا القسم إلى وجود" إلى" في مقابلته.

بيان مرجع ضمير قوله: "منه"

(**فإن قيل**: ما مرجع الضمير في قوله: "منه". **قلنا**: الضمير في قوله:" فمنه" إما راجع إلى المرفوع أو إلى" ما" في قوله: "ما اشتمل" وفي كل منهما حسن من وجهين، وقبح من وجهين، **أما الحسن** من وجهين في إرجاعه إلى المرفوع **فالوجه الأول** فيه هوأنه إرجاع الضمير إلى المقصود بالذات، **والثاني** موافقة الضميرين أعني هو ومنه في إرجاعهما إلى شيء واحد وهو المرفوع، وعدم انتشارهما **وأماالقبح** من وجهين فيه **فالأول** هو إرجاع الضمير إلى المرجع الضمني، **والآخر** إرجاع الضمير إلى المرجع البعيد، **وأما الحسن** من وجهين في ما إذا رجع الضمير إلى ما اشتمل **فالوجه الأول** هوإرجاع الضمير إلى المرجع الصريح ، **والآخر**إلى القريب، والقبح من وجهين فيه ، **فالأول** فيه إرجاع الضمير إلى غير المقصود، **والثاني** انتشار الضميرين فإن الأول وهو قوله: "هو" راجع إلى المرفوع، والثاني وهو "منه" راجع إلى ما اشتمل، وهل هو إلا انتشار الضمائر، والانتشار مخل.)

بيان وجه تقديم الفاعل على بقية المرفوعات

فإن قيل: لم قدم الفاعل على ماعداه من المرفوعات؟ **قلنا**: لأنه أصل المرفوعات ،وسائر المرفوعات من ملحقاته، والأصل أحق بالتقديم.

فإن قيل: ما الدليل على أصالته. **قلنا**: لأن الفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل.

فإن قيل: من أين يعلم أن الجملة الفعلية أصل الجمل مع أن المتبادر إلى الذهن هو أن الجملة الاسمية هي أصل الجمل، لأن الجزء الأول منها اسم، والجزء الأول من الفعلية فعل، والاسم أصل بالنسبة إلى الفعل، فلو حكم مع هذا بأصالة الجملة الفعليه ، لكان ذلك من قبيل تفضيل الفرع على الأصل. **قلنا**:أصالة الجملة الفعلية يعلم من أمرين، **الأول** أن المقصود من الجملة الارتباط، والجملة الفعلية أشد ارتباطا بغيره، لأن الفعل الذي هومشتمل عليه يقتضي ارتباطه بفاعله من أول الأمر، لكونه جزء أولا ،بخلاف ما هو يقتضي الارتباط وهو الخبر في الاسمية فإنه جزء ثان فلا يقتضي الارتباط بما أسند هو إليه من أول الأمر. **والثاني** أنها تشتمل الخبر والإنشاء وضعا بجوهرها من غيرحاجة إلى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية.

أونقول: أن وجه أصالة الفاعل أن عاملـه أقوي من عامل المبتدأ، لأن عامله ملفوظ موجود محسوس، بخلاف عامل المبتدأ فإنه عدمي معقول، وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر، فالفاعل في المرفوعية أقوى من المبتدأ. **أونقول**: أن وجه أصالته أنه لا يحذف وحده بدون سد شيء مسده، **أونقول** أن وجه أصالته هوأنه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ فإنه بدخول مثل إن وكان ينسخ، ولايقال له حينئذ: مبتدأ بل اسم إن واسم كان. **وقال البعض**: كالزمخشري وغيره أن الأصل في المرفوعات هو المبتدأ لوجوه، **الأول** لبقائه على ماهو الأصل في المسند إليه وهو التقديم، فإن المبتدأ يكون مقدما بخلاف الفاعل فإنه يكون متأخرا. **والثاني** لأنه يحكم عليه بكل حكم المشتقي مثل زيد عالم والجامد مثل زيد أبوك. **والثالث** أن المبتدأ أصل المرفوعات، لأن ماعداه من المرفوعات يصح أن يرَدَّ إليه قال السيد الشريف الجرجاني: في شرح "المفتاح" في بحث تعريف المسند السببي كل جزء من أجزاء الجملة عمدة كانت أو فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قدحكم عليه بأنه ثابت للمسند إليه، والمفعول بأنه واقع عليه الفعل، وقس على ذلك، **والرابع** لأنه يحكم عليه بأخبار متعددة مثل زيد عالم عاقل ،و مذهب الجمهور أقوى ،وهو المختارعند المصنف ومذهب الزمخشري ضعيف.

فإن قيل: لما كان مذهب الزمخشري ضعيفا فما الجواب عما استدل به. **قلنا**: أما الجواب عن دليله الأول فهو أن الأصل في الفاعل أيضا التقديم لكن أُخِّردفعا للالتباس بينه وبين المبتدأ لأنه إن قدم الفاعل أيضا لم يعلم أنه مبتدأ أو فاعل.

فإن قيل: فلم لم يعكس. **قلنا**: إنما لم يعكس لأن عامل الفاعل قوي ،وهو الفعل يعمل في معموله سواء وقع في مرتبته أم لا، وعامل المبتدأ ضعيف يعمل في معموله إذا وقع في مرتبته، **وعن الثاني** أن الفاعل أيضا يقع محكوما عليه للمشتقي والجامد أما المشتقي فمثل ضرب زيد، وأما الجامد فمثل نعم الرجل فله استيعاب وهو فضيلة وكمال، **وأما الجواب** عن البواقي أي الثالث والرابع فهو أنه لا يعلم من هذه الدلائل قوة رفع المبتدأ بل يعلم منها فضيلة ذات المبتدأ وما نحن بصدده هوإثبات قوة رفع المبتدء لأنا في بحث المرفوعات فمطلوبنا الأصالة من حيث وصف المرفوعية ولا دخل في قوة رفع المبتدأ لرجوع ما عدا المبتدأ إليه كما في الدليل الثالث وتعدد الخبر كما في الرابع ،نعم يثبت منه قوة ذات المبتدأ وهو بمعزل عن المقصود، (**وهو**)أي الفاعل (**ما**)أي اسم حقيقة أوحكما(**أسند إليه الفعل**).

بيان تركيب قوله: "هوما أسند إليه الفعل"

فقوله: "هو" مبتدأ وكلمة "ما" موصولة أو موصوفة، وهي أولى، و"أسند" ماض مجهول.

وقوله: "إليه" متعلق به، **وقوله**: "الفعل "مفعول ما لم يسم فاعله"، **وجملة** "أسند "مع نائب الفاعل صلة أو صفة. **ولفظة** "ما" مع الصلة أو الصفة خبر المبتدأ. **وقوله**: " أو شبهه" معطوف على الفعل. **وقوله**: " قدم" معطوف على " أسند" **والضمير** المستتر فيه مفعول ما لم يسم فاعله له. **وقوله**: "على جهة قيامه" متعلق بقوله: " أسند" **وقوله**: "به" متعلق بقوله: " قيامه".

بيان مصداق كلمة "ما" في قوله: "ما أسند إليه"

فإن قيل: ما المراد من قوله: "ما". **قلنا**: المراد منه اسم بقرينة المقام، لأن المعتبر في تعريف الأقسام المقسم ،وهو الاسم.

فإن قيل: فلم قدرتم فيه اسما منكرا. **قلنا**: لأن كلمة " ما" ههنا وقعت في جانب الخبر والأصل فيه التنكير وهو يحصل بما الموصوفة.

بيان أن المراد من الاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكما

فإن قيل: تعريف الفاعل غير جامع، لأنه يخرج منه مثل أن ضربت في قولهم: " أعجبني أن ضربت زيدا" لأنه فاعل أعجبني مع أنه ليس باسم. **قلنا**: المراد من الاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكما و هو ههنا وإن لم يكن اسم حقيقة لكنه اسم حكما، لأن قوله: " أن ضربت" بسبب دخول أن المصدرية عليه في تأويل المصدر أي ضربك زيدا.

بيان دفع ما يرد على تعريف الفاعل أنه يصدق على تابع الفاعل

فإن قيل: تعريف الفاعل هذا غير مانع لأنه يصدق على تابع الفاعل في مثل جاء ني زيد وعمرو وجاء ني زيد أخوك، لأنه يصدق على عمرو في المثال الأول وأخوك في الثاني أنه أسند إليهما الفعل مع تقديمه عليهما على جهة القيام. **قلنا**: المراد من الإسناد الإسناد بالأصالة، والإسناد إلى عمرو وأخوك بالتبع.

فإن قيل: هذا تقييد المطلق: لأن الإسناد قد ذكر مطلقا فلا بد من قرينة. **قلنا**: قد ذكر المصنف التوابع بعد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلو كانت التوابع داخلة في تلك الثلثة لم يحتج المصنف إلى ذكر التوابع بعدها ، فذلك قرينة واضحة على أن المراد من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع.

بيان دفع ما يرد أن التعريف المذكور لايشمل لما أسند إليه الأفعال الناقصة أو اسم الفاعل وكذا لايشمل للتركيب الإنشائي ولا لفاعل الفعل المنفي

فإن قيل: تعريف الفاعل هذا غير جامع لأنه لايصدق على زيد في مثل كان زيد قائما وضارب زيد لعدم الإسناد فيه ، لأن الاسناد عبارة عن نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث

تفيد المخاطب فائدة تامة ،وليست نسبة كان إلى زيد ، ولا نسبة ضارب إلى زيد بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة ، **وكذا** لايصدق على فاعل مثل إضرب لأن المتبادرمن الاسناد الخبري، **وكذا لايصدق** على زيد في ما قام زيد ولم يضرب زيد، لأن الفعل غير مسند إلى الفاعل بل هو مسلوب عنه ، **وكذا لا يصدق** على فاعل ضربتَ و ضربتُ في الشرط والجزاء في مثل إن ضربتَ ضربتُ، لأن المتبادر من الإسناد الإسناد المحقق لا المفروض. **قلنا**: ليس المراد من الإسناد ههنا هو الإسناد المعتبر في الكلام وهو ماعرفته بأنه عبارة عن نسبة إحدى إلخ. بل المراد منه نفس النسبة تامة كانت أو ناقصة خبرية كانت أو إنشائية مثبتة كانت أومنفية محققة كانت أومفروضة ، **فبالتعميم الأول** صدق على مثل زيد في كان زيد قائما وضارب زيد ، لأن النسبة التامة ههنا وإن لم تكن موجودة إلا أن الناقصة موجودة **وبالثاني** صدق على مثل فاعل إضرب، لأن النسبة الخبرية وإن لم تكن موجودة فيه لكن الإنشائية موجودة **وبالثالث** صدق على زيد في ما ضرب زيد ولم يضرب زيد ،لأن المثبتة وإن لم تكن موجودة إلا أن المنفية موجودة، **وبالرابع** صدق على فاعل فعلى الشرط والجزاء ،لأن المحققة وإن لم تكن موجودة لكن المفروضة موجودة، فإن النسبة في الشرط والجزاء كليهما مفروض الوجود **(أو شبهه)**.

بيان فائدة قوله: "أو شبهه" بعد قوله:"الفعل"

فإن قيل: ما الحاجة إلى ذكر قوله: " أو شبهه" بعد قوله: " الفعل". **قلنا**: إنما ذكره ليشمل لمثل فاعل اسم الفاعل وصفة المشبه والمصدر واسم الفعل مثل هيهات ورويد واسم التفضيل والظرف مثل زيد في داره عمرو لأن الظرف عامل في الاسم المرفوع الذي يقع بعده عند بعض النحاة، لأن الظرف قائم مقام العامل المعنوي بعده وهو مذهب المصنف أيضا وأما على مذهب كثير النحاة فالعامل فيه الفعل المقدر أو شبه الفعل المقدر لا الظرف لأنه جامد.

بيان أن كلمة :أو" في قوله: " أو شبهه" للتنويع

فإن قيل: إيراد كلمة " أو" ينافي التعريف لأن التعريف لتوضيح المعرف وكلمة " أو" للشك أو التشكيك. **قلنا**: كلمة " أو" ههنا للتنويع أي لتقسيم المحدود،وللاشارة إلى أن الفاعل نوعان . **أحدهما**: ما أسند إليه الفعل. **والثاني**: ما أسند إليه شبه الفعل لا للشك أي للتردد من المتكلم أو للتشكيك أي إيقاع السامع في التردد.

بيان دفع ما قيل: أنه لايصح أن يراد من الفعل اللغوي لاالاصطلاحي مع بيان تعريف قسمي صنعة الاستخدام تبعا

فإن قيل: الفعل لايخلو إما أن يكون المراد به **المعنى اللغوي** وهوالحدث **أوالاصطلاحي**

وهو مجموع النسبة والحدث والزمان، **فإن كان** المراد به الأول فذكر شبه الفعل بعده مستدرك لأنه أيضا فعل لغوي ،وأيضا لايصح إرجاع الضمير في شبهه إليه لأن شبه الفعل هو مشابه الفعل الاصطلاحي لا اللغوي، وإن كان هو الثاني فذلك كذب صريح لأن الصادر من الفاعل هو الفعل اللغوى لا الاصطلاحي.**قلنا**: المراد من الفعل الفعل الاصطلاحي لكن المسند إلى الفاعل ليس الفعل الاصطلاحي بل جزئه وهو الفعل اللغوي، وهو الحدث ولامحذور فيه ، لأن الشيء قد يسند إلى الكل باعتبار بعض أجزائه كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا مع أن القتل صدر عن واحد منهم. **أونقول في** الجواب: أن عبارة المصنف ههنا محمولة على صنعة الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحد هما ثم يراد بالضمير الراجع إليه معناه الآخر كقول الجرير الشاعر

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانو غضابا

والغضاب جمع غضبان أراد بالسماء الغيثَ وبضميره في رعيناه النبت **الشاعر** يصف قومه بالغلبة لمن عداه من الأقوام بأنهم يرعون كلأهم من غير رضاهم كذا قال الدسوقي **فكما** أن في هذا الشعر استُعمِلَ الاستخدام استَعملَ المصنف ههنا أيضا الاستخدام فأراد من الفعل المعنى اللغوي وأراد بالضمير في قوله: "وشبهه" المعنى الاصطلاحي وعلى هذا اشتملت عبارة المصنف على محسنة من محسنات البديع، **وللاستخدام** طريق آخر أيضانذكره طردا للباب وهو أن يرجع إلى لفظ ذي معنيين ضميران فيرادبأحد ضميريه معنى وبالآخر الآخر كما قال البحتري الشاعر

فسقى الغضا والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي

والغضا(بالغين المعجمة) نوع من الشجر **والجوانح** هي الأضلاع التي تلي الصدر. **والضلوع** هي التي تلى الظهر.**أراد** الشاعر بأحد ضميري الغضا أعني المجرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجرة الغضا، وبالآخر أعني المنصوب في شبوه النار الحاصلة من شجرة الغضا. **والشاعر** دعا اللّٰه تعالى أن يسقي الشجر المسمى بالغضا لنزول الأحباء في خلا له ودعا أيضا للساكنين في المكان الذي ينبت ذلك الشجر فيه قضاء لحق الصحبة وإن أوقد سكان ذلك المكان (وهم الأحباء)النار في قلبي، وشب النار في القلب عبارة عن إيذاء شدة الحب كذا في الدسوقي ومواهب الفتاح **(وقدم)** أي الفعل وشبهه **(عليه)** أي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لأنه وإن كان مما أسند إليه الفعل لكنه مؤخر عنه.

فإن قيل: الفعل ههنا ليس بمسند إلى زيد بل هو مسند إلى الضمير. **قلنا**: الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة ، لأنهما بحسب المعنى شيء واحد.

بيان دفع ما يرد على تعريف الفاعل بقوله: "كريم من يكرمك"

فإن قيل: تعريف الفاعل غير مانع ،لأنه يصدق على المبتدأ الذي قدم عليه خبره مثل كريم من يكرمك ، فإن كلمة "من" الموصولة مع صلتها وهي يكرمك مبتدأ ،و كريم خبره المتقدم عليه ، فيصدق على من يكرمك أنه أسند إليه شبه الفعل وهو كريم وقدم عليه. **قلنا:** المراد بالتقديم التقديم الوجوبي، وتقديم كريم على من يكرمك، ليس على وجه الوجوب بل على سبيل الجواز فإنه يجوز أن يقال: من يكرمك كريم.

فإن قيل: من أين علم هذا المراد. **قلنا:** قد تقرر في علم الأصول أن الشيء إذا ذكر مطلقا ينصرف إلى الكامل والكامل هو الوجوب دون الجواز.

فإن قيل: فيرد الإشكال حينئذ بالمبتدأ الذي يكون خبره مقدما عليه على سبيل الوجوب نحو في الدار رجل. **قلنا:** المراد من التقديم التقديم الوجوبي النوعي، و نوع الخبر ليس واجب التقديم فلا بأس بالتقديم الوجوبي الشخصي

فإن قيل: من أين يعلم هذا المراد. **قلنا:** لأن المصنف في صدد تعريف نوع من أنواع المرفوع و يجب أن يكون التعريف وأجزائه من لوازم المعرف وتوابعه ،والتقديم جزء من التعريف ، فيجب أن يكون من توابعه ، فذلك قرينة جلية على المراد المذكور. **(على جهة قيامه)** أي إسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل أو شبهه **(به)** أي بالفاعل.

بيان أن الجهة في هذا التعريف بمعنى الطرز والطريقة لا بمعنى المكان الذي يستقبل إليه

فإن قيل: الجهة عبارة عن المكان الذي يستقبل إليه أي أحدالجهات الست ولا يمكن حمله على هذا المعنى. **قلنا:** ليس لفظ" الجهة" ههنا بمعنى ما ذكرت بل هو بمعنى الطريق والطرز والشكل حيث تقول العرب عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أي على طرزه وطريقه وشكله.

فإن قيل: ما هي طريق القيام. **قلنا:** طريقة القيام هوأن يكون على صيغة المعلوم أوعلى ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة ،واحترز بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول، لأنه وإن أسند إليه الفعل لكنه ليس على طريق القيام بل على سبيل الوقوع.

بيان وجه الاحتياج إلى قوله: "على جهة قيامه به" مع بيان الاختلاف بين المصنف والزمخشري

فإن قيل: ما الحاجة إلى هذا القيد أي على جهة قيامه به فإن قدوة النحاة العلامة عبد

القاهر وعمد تهم الزمخشري وغيرهما من الأكابر لم يذكروه فلم لم يسلك مسلكهم ولم يذهب على سننهم في ذلك. **قلنا:** إنما يحتاج إلى هذا القيد من لم يجعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل كالمصنف ومن حذا حذوه **وأما** من جعله داخلا فيه فلا حاجة لهم إلى ذكر هذا القيد كما لايخفى.

فإن قيل: المتبادر من القيام أن يكون صادرا عنه فلم يشمل التعريف لمثل زيد في مات زيد و لعمرو في طال عمرو لأن الموت لم يصدر عن زيد وكذا الطول عن عمرو. **قلنا:** ليس المراد من القيام به الصدور عنه بل أعم من أن يكون صادرا عنه أولاولذا لم يقل صادرا عنه مكان قوله: "على جهة قيامه به".

بيان وجه إعراب قوله: "على جهة قيامه به"

فإن قيل: إن قوله: "على جهة قيامه به" ظرف، وكل ظرف لابد له من الإعراب المحلي، فما إعرابه المحلي. **قلنا:** اعرابه المحلي النصب على المصدرية.

فإن قيل: النصب على المصدرية غير صحيح، لأن الفعل غير مشتمل عليه. **قلنا:** نصبه على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف أي إسنادا.

فإن قيل: كون الظرف صفة إنما هو باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلو إما أن يكون قوله: "أسند" المذكور أوإسنادا المحذوف، والكل غير صحيح. **أماالأول** فلأنه يلزم تقديم الصفة على الموصوف **وعلى الثاني** يلزم الاتحاد بينهما. **قلنا:** متعلقه ليس واحد مما ذكرت بل متعلقه قوله: "واقعا" المقدر ههنا **(مثل)** زيد في **(قام زيد)** فهذا مثال لما أسند إليه الفعل.

فإن قيل: يلزم من قوله: "مثل قام زيد" كون مجموع زيد قائم فاعلا لدخول لفظة "مثل" على مجموع زيد قائم مع أن الفاعل فيه هو زيد فقط. **قلنا:** المراد منه أن مثل زيد في قام زيد لامجموع قام زيد وقوله: "مثل قام زيد" مبني على التسامح الشائع الذائع في الأمثلة **(و)** مثل أبوه في **(زيد قائم أبوه)** فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

فإن قيل: المثال بمنزلة الدليل، والدليل لابد أن يكون قاطعا،وزيد قائم أبوه ليس بقاطع في أن يكون مثالا لما أسند إليه شبه الفعل، بل يحتمل أن يكون أبوه مبتدأ وقائم خبره المتقدم عليه فلو قال أبواه بصيغة التثنية لكان نصا في المقصود وقاطعا في المطلوب لأنه حينئذ لا يمكن أن يكون مبتدأ وقائم خبره، لعدم المطابقة حينئذ. **قلنا:** زيد قائم أبوه على كل تقدير نص في المقصود وصريح في المطلوب سواء كان أبوه.فاعل قائم أو مبتدأ له، لأنه يحصل منه مثال لما أسند إليه شبه الفعل **لأن** قائما مسند إلى الضمير الراجع إلى أبوه على

تقدير كون أبوه مبتدا مؤخرا أيضا.

بيان أحكام الفاعل بعدالفراغ عن تعريف الفاعل

ولما فرغ المصنف عن تعريف الفاعل شرع في أحكامه فقال **(والأصل)** في الفاعل أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه إن لم يمنع مانع **(أن يلى الفعل)** المسند إليه أي يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته

فإن قيل: قوله: "والأصل" مبهم لا يعلم هل هو في الفاعل أوالمفعول أو غيره والحكم على المبهم لايصح. **قلنا**: معنى قوله: "والأصل" أي الأصل في الفاعل بقرينة البحث.

بيان المعنى المراد للأصل ههنا

فإن قيل: الأصل يجيء على عدة معان **ففي اللغة** بمعنى ما يبتني عليه شيء سواء كان حسيا كابتناء الجدار على أساسه أو عقليا كابتناء الحكم على دليله، **وفي العرف** بمعنى القاعدة وهي أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامه منه، وبعبارة أخرى هي حكم كلي يستخرج منه أحكام جزئياته والمتبادر إلى الأذهان هي المعاني المستعملة في العرف ولايصح المعنى العرفي ههنا لأنه لايصح أن يكون بمعنى القاعدة لأن التخلف من القاعدة ممنوع فينبغي أن لا يصح ضَرَبَكَ زيد. **قلنا**: الأصل ههنا بمعنى الأولى وماينبغي لابمعنى القاعدة المعنى العرفي.

بيان وجه أنه قال: "والأصل" ولم يقل: "الأولى"

فإن قيل: فلم لم يقل: الأولى أن يلي ليكون أكثر توضيحا للمقصود،وأحسن لمراعات الاشتقاق بين الأولى ويلي، لكونهما مشتقين من الولي. **قلنا**: لأن في لفظ" الأصل" إيماء إلى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لايجوز هدمها **وأيضا** في لفظ: " الأصل" إشارة إلى أنه ليس لمجرد أولوية بل يبتني عليه بعض الأحكام مثل قوله: "فلذلك جازإلخ".ولا تحصل تلك الاشارة بلفظ الأولى **وأيضا** في لفظ:" الأصل" زيادة تشويق وترغيب إلى استماع المسئلة التي تصدر بلفظ" الأصل" لأن الأصول تستمع.

فإن قيل: ينتقض قولك: "والأصل أن يلي الفعل" بقولك: " ضَرَبَكَ زيد"، لأن اتصال الفاعل ههنا بالفعل ممتنع فضلا عن أن يكون أصلا فيه. **قلنا**: المراد بقوله: "والأصل" أن يلى الفعل اتصال الفاعل بالفعل عند عدم المانع أي عند عدم العوارض الموجبة للتأخير والعارض.المانع ههنا موجود وهو اتصال ضمير المفعول بالفعل فقدم المفعول عليه لئلا يلزم انفصال الضمير.

بيان معنى الولي نقلا عن السيد السندؒ

فإن قيل: يعلم من قولكم: "والأصل أن يلي الفعل" أن يتصل به من الأول فيكون

الفاعل قبل الفعل ،وأن يتصل به من الآخر فيكون بعد الفعل ، مع أن الأول غير صحيح. **قلنا:** المراد من قوله: والأصل أن يلي الفعل أن يقرب الفاعل من الفعل ويحصل بعده من غير فصل قال السيد السند في حواشيه على الرضي قال علي بن عيسى الولي حصول الثاني بعد الأول من غير فصل، وإلى هذا أشار الجامي حيث يقول في هذا المقام أن يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر.

فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن لايكون قام الرجل على الأصل لتقدم اللام على الفاعل.
قلنا: المراد بالولي في قوله: " أن يلي" أن لا يتقدم عليه شيء آخر من معمولات الفعل ، واللام ليس من معمولات الفعل.

بيان وجه أصالة ولي الفاعل الفعل

فإن قيل: ما وجه كون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل. **قلنا:** الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل والجزء يكون متصلا بالكل فما هو كا لجزء أيضا يكون متصلا به .

فإن قيل: ما وجه كون الفاعل كالجزء من الفعل. **قلنا:** لأن الفعل شديد الاحتياج إلى الفاعل مثل احتياج الكل إلى الجزء، لأن النسبة إلى الفاعل داخل في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي إلى المفعول به فإنه وإن كان مما لابد منه إلا أن تلك النسبة غير داخلة في مفهوم الفعل. **وههنا** دليل آخرأيضا على كون الفعل شديد الاحتياج إلى الفاعل أدق وأتقن، وهو أن النسبة إلى الفاعل مقوم وجزء لمدلول الفعل ،وطرف النسبة الذي هو الفاعل داخل في قوام النسبة ، وجزء منها وجزء الجزء جزء فثبت من هذا شدة احتياج الفعل إلى الفاعل. **وأيضا** يدل على كون الفاعل كالجزء من الفعل إسكان اللام في ضربت، لأنه لدفع توالي أربع حركات فيما هوبمنزلة كلمة واحدة، **(فلذلک)** الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائرمعمولات الفعل **(جاز ضرب غلامه زيد)** لتقدم مرجع الضمير رتبة وهو زيد فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط، وذلك جائز.

بيان تعريف التقدم الرتبي

فإن قيل: ما هوالتقدم الرتبي. **قلنا:** التقدم الرتبي عبارة عن كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم فهو في حكم المتقدم لأن ثبوت السبب في قوة المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب **(وامتنع)** إلحاق الضمير بالفاعل الراجع إلى المفعول المتأخر نحو **(ضرب غلامه زيدا)** لتأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز عند الجمهور.

بيان وجه اجتماع الفاء واللام في قوله: "فلذلک" مع أن كلاهما للتعليل

فإن قيل: قدجمع المصنف بين الفاء واللام في قوله: "فلذ لك" مع أن كل واحد منهما للتعليل، فذكر أحد هما بعد الآخر مستدرك. **قلنا**: اللام فيه للتعليل،ويكون مفاده كون مدخوله علة للحكم المذكور وهو الجواز والامتناع ، ومدخوله لفظ "ذلك " الذي أشيربه إلى كون الولي أصلا فيكون أصالة الولي علة لجوازالمثال الأول وامتناع المثال الثاني، والفاء ليست للتعليل، بل هي للتفريع، والتفريع عبارة عن استخراج الفرع من الأصل أعني تحصيل العلم به من العلم بالأصل، فكأنه قيل: فعلم لأجل العلم بالعلة التي هي الأصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران. **أونقول**: أن الفاء أيضا للتعليل، ولكن معنى كون الفاء للتعليل مغاير عن معنى كون اللام للتعليل، فإن معنى كون اللام للتعليل كون مدخوله علة للحكم المذكور على طريق الدليل اللمي، وهو الاستدلال من العلة على المعلول ، ومعنى كون الفاء للتعليل هوكون مدخوله وهو الجواز والامتناع علة إنية لما قبلها وهوالاستدلال من المعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام.

بيان الاختلاف بين الجمهوروبين الأخفش وابن الجنى فى تجويز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل وتأخرالمفعول به، ومع ذكر دلائلهما والجواب عنها

واعلم أن عدم جواز المثال الثاني إنما هو على مذهب الجمهور من النحاة بخلاف الأخفش وابن الجني فإنهما جوّزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل وتأخر المفعول به **ودليلهما** على ذلك أمران.**أحد هما** أن الفاعل والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي إياهما فإنه كما يتوقف تصور ما هيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على المفعول أيضا كالضرب مثلا فإنه استعمال آلة التاديب في محل قابل للإيلام، وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة لا يتصور بدون ذلك المحل. **غاية** ما في الباب أن الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته ،والمفعول به ليس بركن ، فتحققت الضرورة في كلتا الصورتين فكما أنه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم، والفرق تحكم ،و في استدلالهما هذا إشارة إلى أن خلافهما إنما هو إذا كان الضمير متصلا بالفاعل و متقدما ومرجعه مفعول مؤخر. **وأما اذا** كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار أو كان الضمير المتصل بالفاعل راجعا إلى غير المفعول نحو ضرب غلامها عبد هند فيمتنع بالإجماع ، نُصَّ عليه في المغنى، **والثاني** قول الشاعر (شعر)

جزى ربه عني عدي ابن حاتم ☆ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وأجيب عن الأول أنا لانسلم أن اقتضاء الفعل إياهما على السواء، فإن اقتضاء الفعل للفاعل أشد من اقتضائه المفعول، لأن الأول ثابت لكل فعل، والثاني ثابت للفعل المتعدي فقط. **وأيضا** النسبة إلى الفاعل ماخوذة في مفهوم الفعل لا النسبة إلى المفعول فيكون الفاعل متقد ما في المرتبة من المفعول فيجوز ذلك في الفاعل ولا يجوز في المفعول.

فإن قيل: قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير كما في تنازع الفعلين فلم لم يعتبر زيد تفسيراله في قولكم: "ضرب غلامه زيدا". **قلنا**: الإضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة، والضمير في غلامه مضاف إليه ليس بعمدة. **ألاترى** أنه لا يضمر المفعول في الأول إذا أعمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا، **وأجيب** عن الثاني بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه في سعة الكلام، **وأيضا** أجيب بأنه لانسلم أن الضمير يرجع إلى العدي بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل تضمنا أي جزى رب الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿اعدلوا هو أقرب إلى التقوى﴾

بيان المواضع الخمسة التى يجوز فيها الاضمار قبل الذكر

واعلم أن الإضمار قبل الذكر يجوز في خمسة مواضع **أحدها** في ضمير مثل ربه رجلا و **ثانيها** في ضمير نعم مثل نعم رجلا زيد **وثالثها** في ضمير الشان والقصة مثل هو زيد ضارب وهي هند ضاربة. **ورابعها** في تنازع الفعلين مثل ضربني وأكرمت زيدا. **وخامسها** في البدل عن الضمير مثل ضربته زيدا

بيان المواضع الأربعة التي يجب فيها تقديم الفاعل والأول منها ما إذا انتفى الإعراب والقرينة

ولما فرغ المصنف عن بيان بعض أحكام الفاعل شرع في بيان حكم آخروهو وجوب تقديمه أوتاخيره فقال **(وإذانتفى الإعراب)** الدال على فاعلية الفاعل و مفعولية المفعول بالوضع، **واعلم** أن الألف واللام في قوله: "والإعراب" للعهد الخارجي أشير به إلى الإعراب الذي يدل على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول **(لفظا فيهما)** أي في الفاعل والمفعول

بيان وجه صحة ضمير قوله: "فيهما" إلى المفعول

فإن قيل: الضمير في قوله: "فيهما" راجع إلى الفاعل والمفعول وصح رجوعه إلى الفاعل لسبق ذكره سابقا، لكن لايصح إلى المفعول لعدم سبق ذكره. **قلنا**: كما سبق ذكر الفاعل سبق ذكر المفعول أيضا إلا أن الفاعل كما ذكر في الأمثلة ذكر صريحا أيضا، والمفعول لم يسبق ذكره إلا في ضمن الأمثلة، **أو** في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من أحد

المتقابلين إلى الآخر وهذا القدر من سبق الذكر كاف، لأن الضمير ماوضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى أوحكما.

فإن قيل: ما وجه إعراب قوله: "لفظا". **قلنا:** قوله: "لفظا" تميز عن نسبة الفعل إلى الفاعل، وهذا التميز يكون في الحقيقة فاعلا فيكون معنى العبارة وإذا انتفى لفظ الإعراب أي تلفظ الإعراب.

(والقرينة) معطوف على قوله: "الإعراب".

بيان أن القرينة لا تتناول الإعراب

فإن قيل: القرينة شاملة للإعراب وغيره فذكرها مستغن عن ذكره. **قلنا:** هذا الاستغناء موقوف على شمول القرينة للإعراب وغيره، وهوممنوع ،لأن الاعراب إنما يدل على فاعلية الفاعل و مفعولية المفعول بوضع الواضع، والقرينة هوالأمرالذي يدل على ذلك بدون وضع الواضع ،لأن القرينة لم تعهد إطلاقها على ما وضع في مقابلة شيء فإنه لايقال: أن ضرب قرينة على الزمان الماضي أو الحدوث،وزيد قرينة على الذات المشخصة ، فلم تشمل القرينة للإعراب وغيره حتى يكون ذكرها مستغن عن ذكره.

بيان الصور الأربع للفاعل والمفعول باعتبار وجود الإعراب والقرينة وانتفائهما

واعلم أن للفاعل والمفعول باعتبار وجود الإعراب والقرينة وانتفائهما أربع صور، **الأولى** انتفائهما فيهما مثل ضرب موسى عيسى **والثانية** وجود هما فيهما نحو ضربت زيدا هند وجودالتاء قرينة على كون هند فاعلا ،ورفع هند ونصب زيدا إعراب يعلم منه الفاعل المفعول. **والثالثة** وجود الإعراب فقط نحو ضرب زيدا عمرو. **والرابعة** وجود القرينة فقط. **لفظية** نحو ضربت موسى حبلى. أو **معنوية** نحوأكل الكمثرى يحيى. ففى الصورة الأولى وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس، ولا يحب في الصور الباقية لعدم الالتباس.

فإن قيل: لانسلم أن تاء التأنيث في ضربت موسى حبلى قرينة، لأن دلالة تاء التأنيث على تأنيث الفاعل بوضع الواضع، لأنه من غير الوضع حتى تكون قرينة. **قلنا:** ههنا أمران، تاء التأنيث واتصالها فالقرينة هواتصالها لانفس التاء ، **أونقول:** أن الدلالة على تأنيث الفاعل وإن كان مما وضع له التاء لكن دلالة التاء على التميز بين الفاعل والمفعول قرينة لم توضع التاء لذلك،

فإن قيل: ما الفائدة في ذكر الإعراب والقرينة معا. **قلنا:** المصنف في صد د بيان مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول، والحكم بوجوب تقديم الفاعل إنما يترتب عليه عند عدم

الإعـراب و الـقرينة ، لأن علة وجوب تقد يمه هو التحرز عن الالتباس المخل بالمقصود، وذلك الالتباس لايتصور إلاعند عدم الإعراب والقرينة معا في الفاعل والمفعول، ولهذا لايجب تقديم الـفـاعل على المفعول في مثل أكل الكمثرى يحيى، وضرب عمرا زيد، مع أن في الأول انتفاء الإعراب فقط،وفي الثاني انتفاء القرينة فقط، و تقديم الفاعل في هاتين الصورتين جائز غير واجب لعدم الالتباس، فعلم أن المؤثر في وجوب تقديم الفاعل هو انتفاء كليهما معا لا أحدهما.

بيان الموضع الثاني منها

ولما فرغ عن بيان الموضع الأول شرع في الثاني منها فقال: **(أو كان)**الفاعل **(مضمرا متصلا)** فقوله: كان معطوف على قوله: " انتفى الإعراب" سواء كان بارزا كضربت زيدا، أو مستكنا كزيد ضرب غلامه ، والمفعول في هذه الصورة أعم من أن يكون اسما ظاهرا مثل ضربت زيدا، أو مضمرا منفصلا ، مثل ضربت إياه، أومضمرا متصلا، مثل ضربتك.

فإن قيل: تنتقض هذه القاعدة بمثل زيدا ضربت فإنه لم يجب فيه تقدم الفاعل على المفعول مع أنه ضمير متصل. **قلنا:** هذا الحكم مشروط بالشرط وهو أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل، و فيما قلت من المثال تقدم المفعول على الفعل .

بيان الموضع الثالث منها

ولما فرغ المصنف عن بيان الموضع الثاني شرع في الثالث فقال: **(أووقع مفعوله)** أي مفعول الفاعل وهو أيضا معطوف على قوله: " انتفى الإعراب" **(بعدإلا)** بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير مثل ما ضرب زيد إلا عمرا.

بيان وجه صحة إضافة المفعول إلى الفاعل في قوله: "مفعوله"

فإن قيل: لم نسب المفعول إلى الفاعل مع أن المفعول يكون للفعل لا للفاعل. **قلنا:** ذلك لأدنى ملابسة وهي ههنا كون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول وتكفي للإضافة أدنى الملابسة.

بيان الموضع الرابع منها

ولما فرغ المصنف من بيان الموضع الثالث شرع في الرابع منها فقال : **(أو)** بعد **(معناها)** نحو إنما ضرب زيد عمرا.

بيان الاختلاف بين المصنف وصاحب المفتاح في أن كلمة: "إنما" هل هي بمعنى ما إلا أومتضمنة لمعنا هما

واعلم أن كلمة: "إنما"بمعنى إلا في إفادة القصر، واختلف المصنف وصاحب المفتاح

أن إنما بمعنى ماوإلا، أوهومتضمن لمعناهما، فقال المصنف بالأول، و صاحب المفتاح بالثاني.
(وجب تقديمه) أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور، فقوله: "وجب تقديمه" جزاء لقوله: "وإذا انتفى".

بيان وجه وجوب تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصور

فإن قيل: لم وجب تقديم الفاعل على المفعول في هذه الصور. **قلنا:** وجب تقديم الفاعل في هذه الصور **أما** في الأول أي انتفاء الإعراب فيهما والقرينة، فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية الترتيب الذي تقتضيه طبيعة الفاعل، وهو تقديمه على المفعول وسائر المعمولات.

بيان دفع ما يرد بمثل موسى ضرب عيسى مع تضمن ذلك ضابطة عجيبة.

فإن قيل: قد اعتبر لزوم الالتباس ههناحتى وجب تقديم الفاعل على المفعول في مثل ضرب موسى عيسى، لأجل التحرز عن الالتباس المخل بالمقصود، ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفاعل في مثل موسى ضرب عيسى بل أجيز فيه الوجهان، **أحدهما:** أن يكون موسى مبتدأ وجملة ضرب مع فاعله وهو عيسى خبرا، وتكون الجملة اسمية، **والثاني:** أن يكون موسى مفعول متقدم على الفعل فيكون الفعل مع الفاعل والمفعول المتقدم جملة فعلية، وكذا في أقائم زيد أجيز الوجهان. **أحدهما:** أن يكون أقائم مبتدأ وما بعده فاعله الساد مسد الخبر. **والثاني:** أن يكون أقائم خبرا ويكون المبتدأ متأخرا، وغير ذلك من التراكيب مما أجيز فيه الوجهان أو الوجوه، فلابد من بيان الفرق بين صورالالتباس وجواز الوجهين أو الوجوه. **قلنا:** جواب هذا الاعتراض يتوقف على بيان **ضابطة كلية** وهوأن الكلام المحتمل للوجهين لايخلو عن ثلاثة أحوال **إما أن يكون** كل من الوجهين على الأصل **أو يكون** كل منهما على خلاف الأصل **أو يكون** أحدهما على الأصل والآخر على خلافه **فإن كان** الأولان جاز كل من الوجهين لأن الموجب للتعيين عند المخاطب هوأصالة أحد الوجهين و مخالفة الآخر عن الأصل، ولما اشتركا في الأصالة أوالمخالفة لم يعين ذهن المخاطب أحد الوجهين بل هو محتاج إلى التأمل والاستفسار من المتكلم، فجواز الوجهين حين التساوي في الأصالة أو المخالفة من باب الإجمال لامن الالتباس، والإجمال جائزوالالتباس ممنوع. **وإن كان** الثالث فلا يخلو إما أن يكون مقصود المتكلم الوجه الذي هو الأصل أوالوجه الذي ليس بأصل فإن كان المقصود الأول فلاريب في جوازه، وإن كان المقصود هو الثاني ففي جوازه ريب، لأن ذهن السامع لاينساق إلا إلى الوجه الذي هو الأصل، ولا يحتاج إلى التأمل ولا إلى الاستفسار، فلا يحصل مقصود المتكلم بل

يلتبس عليه المقصود، ولايصل إليه، **وإذا عرفت** هذا فاعلم أنك إذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية أو مقالية و قصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا على السامع حيث لا يسبق ذهن السامع إلى تأخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الأصل بل يسبق إلى فاعلية موسى وأنت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره، بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز في موسى الوجهان لاستوائهما في مخالفة الأصل إذ مفعوليته توجب تقدم المفعول على الفعل، وهو خلاف الأصل وابتدائيته توجب كون الخبر جملة ،وهو أيضاخلاف الأصل، إذالأصل في الخبر الإفراد فيستويان في مخالفة الأصل فلا يلزم اللبس، وكذا قائم زيد فإن الوجهين يستويا ن فيه في مخالفة الأصل، لأنه يلزم من ابتدائية القائم وقوع المسند به مبتدأ، وهو خلاف الأصل و من خبريته يلزم تقديم الخبر على المبتدأ وهو أيضا خلاف الأصل، وهذا هو الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين، **وأما تقديم** الفاعل على المفعول في الصورة الثانية و هو ما كان الفاعل مضمرا متصلا فلمنا فاة الاتصال الانفصال، **وأما تقديم** الفاعل على المفعول في الصورة الثالثة أي في صورة وقوع المفعول بعد إلا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فإن المفهوم من قوله:" ما ضرب زيد إلا عمرا" أي من صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو قدم المفعول بشرط توسط إلا ويقال: ما ضرب عمرا إلا زيد يفهم منه حينئذ انحصار مضروبية عمروفي زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر، ووجه انقلاب الحصر أن تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى، لأن المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الأولى، والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية ، لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما.

بيان الضابطة في إفادة كلمة: "إلا" الحصر

فإن قيل: لِمَ ينقلب حصر وصف الفاعلية في المفعول الحاصل من تقدم الفاعل على المفعول إلى حصر وصف المفعولية في الفاعل بتقديم المفعول على الفاعل ،مع أن الظاهر يقتضي أن لايكون الأمر كذلك ، لأن المفعول لما كان في قوله: "ما ضرب زيد إلاعمرا" مدخولا لكلمة " ألا" كان المقصود حصر ضاربية زيد في عمرو الذي هو المفعول بحيث لم تتجاوز إلى غير عمرو أي لم يقع ضربه على غير عمرو، ولما قدم المفعول وأُخِّر الفاعل وجعل مدخولا لكلمة " إلا" انقلب الحصر وصار معناه انحصار مضروبية عمرو في زيد بحيث لم تتجاوز إلى غير زيد أي لم يصدرعن غير زيد. **قلنا**: الأصل في ذلك والضابطة فيه أن كلمة " إلا" إنما يأتي

لانحصار وصف معمول الفعل المتقدم على كلمة "إلا" سواء كان ذلك المعمول فاعلا أو مفعولا في المعمول الذي دخل عليه "إلا" فلو كان مدخول "إلا" مفعولا كان المقصود انحصار الفاعلية في المفعول، وإن كان فاعلا كان المقصود حصر وصف مفعولية المفعول في الفاعل.

بيان فائدة قوله: "بشرط توسط إلا"

فإن قيل: لانسلم فوات الحصر المطلوب بتقديم المفعول على الفاعل لأن المقصود المذكور حاصل لو قلنا: ماضرب إلا عمرا زيد أى بتقديم المفعول مع إلا على الفاعل مكان قولنا: "ماضرب زيد إلا عمرا"، أيضا لأن المقصود انحصار ضاربية زيد في عمر و مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر وهذا المقصود حاصل من قولنا ما ضرب إلا عمرا زيد أيضا لأنك قد عرفت من أن الحصر إنما هو فيما يدخل عليه إلا فينبغي أن لايجب تقديم الفاعل. **قلنا:** حكم وجوب تقديم الفاعل على المفعول إنما هو بشرط توسط إلا بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لأنه لوقدم المفعول على الفاعل مع إلا فالظاهر أن الحصر المطلوب لايفوت لأن الحصر إنما هو فيما يدخل عليه إلاويلي به ،وفي ما ذكرت من المثال لم تتوسط إلا بينهما.

بيان فائدة التقييد بقوله: "الظاهر"

فإن قيل: قد قيد تم عدم فوات الحصر المذكور بالظاهر فهل هو بحسب الباطن بخلاف ذلك. **قلنا:** إنما قيد ذلك بالظاهر لأنه يحتمل معنى آخرأيضا، وهوأن يكون المقصود من قولهم: "ما ضرب إلاعمرا زيد" انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر فتنحصر مضروبية عمرو في زيد وضاربية زيد في عمرو، ولما كان ذلك أيضا خلاف المقصود قيد ناه بحسب الظاهر.

فإن قيل: إنه يلزم من عدم فوات الحصر المطلوب عند تقديم المفعول على الفاعل مع إلا بأن يقال: ما ضرب إلاعمرا زيد كون هذا القول مستحسنا عند النحاة. **قلنا:** لايلزم من جواز الشيء كونه مستحسنا أيضا فههنا مذهبان مذهب الجمهور ومذهب البعض وهوالأخفش ومعه عبد القاهر والسكاكي، **فمذهب** البعض هوالجواز مع عدم الاستحسان، لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها، لأن المقصود قصر ضاربية زيد في عمرو، وضاربيته لا تتم إلا بعد ذكر زيد، مع أن القصر متحقق قبل ذكر زيد، **ومذهب** جمهورالنحاة هوأنهم لايجوزون تقديم المفعول الواقع بعد إلا على الفاعل لابدون"إلا"، لانقلاب المقصود، ولامعه، لأنك إذا قلت: ما ضرب إلا عمرا زيد مكان قولك: "ماضرب زيد إلا عمرا" فإن أردت أن عمرا وزيدا كلاهما مستثنيان والمراد ما ضرب أحد أحدا إلا عمرا زيد فذلك باطل من وجهين، **أحدهما** اختلال المقصود

لأن المقصود من قوله: "ما ضرب زيد إلا عمرا" انحصار ضاربية زيد في عمرو فقط دون مضروبية عمرو في زيد، والآن بهذا التقدير صار معناه انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر فتنحصر مضروبية عمرو في زيد وضا ربية زيد في عمرو، **والثاني** لزوم اسثناء شيئين بأداة واحدة بدون العطف،وذلك باطل، وإن أردت أن زيدا مقدم معنى، وليس بمستثنى وأن المراد ما ضرب زيد إلا عمرا، فالمعنى على هذا وإن صح إلا أنهم يمنعون أن يعمل ما قبل "إلا" فيما مابعد المستثنى بها، إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحوماجاء ني إلا زيدا أحد ،أو تابعا للمستثنى نحو ما جاء ني إلا زيدن الظريف، أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحوقولك : "رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا، **وأما وجوب** تقديم الفاعل على المفعول في صورة وقوع المفعول بعد إنما فلأن الحصر ههنا في الجزء الأخيرفلوأخر الفاعل لا نقلب المعنى قطعا.

بيان المواضع الأربعة التي يجب فيها تأخير الفاعل عن المفعول

ولما فرغ المصنف عن المواضع التي يجب تقديم الفاعل فيها على المفعول شرع فيما يجب فيه تأخير الفاعل عن المفعول فقال: **(وإذا اتصل به)** أي بالفاعل **(ضمير مفعول)** نحو ضرب زيدا غلامه فإنه في هذ المثال اتصل ضمير الغائب الراجع إلى الفاعل بالغلام الذي وقع ههنا فاعل **(أو وقع)** أي الفاعل **(بعد إلا)** المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا إلا زيد.

بيان فائدة التقييد بشرط توسط "إلا"

فإن قيل: تنتقض هذه القاعدة بنحو ماضرب إلا زيد عمرا، فإن الفاعل قد وقع بعد إلا ولم يجب تأخيره. **قلنا**: تأخير الفاعل لازم بشرط توسط إلا بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتأخير، وههنا قدم مع إلا فلا يجب التأخير لعدم انقلاب الحصر المطلوب إذ الحصر في مدخول إلاوهو زيد قدم أو أخر **(أو)** وقع الفاعل بعد **(معناها)** أي معنى إلا نحو إنما ضرب عمرا زيد **(أو اتصل مفعوله به)** بأن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل **(وهو)** أى الفاعل **(غير)** ضمير **(متصل به)** نحو ضربك زيد **(وجب تأخيره)** أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور .

بيان وجوه وجوب التأخيرلكل من تلك الصور

أما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة **وأما في** صورة وقوعه بعد إلا أومعناها لئلا ينقلب الحصر المقصود **وأما في** صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلأن تقديم الفاعل في هذه الصورة غير ممكن ، لأن توسط الفاعل

الغير المتصل بين الفعل والمفعول ينافي اتصال المفعول بالفعل، فإن ضمير المفعول قد اتصل بالفعل أولا فلو توسط الفاعل بينهما لم يبق اتصال المفعول.

فإن قيل: لم لا يمكن توسط الفاعل بين الفعل والمفعول مع كون المفعول متصلا بالفعل ألا ترى في مثل ضربتك توسط الفاعل وهو الضمير البارز للمتكلم الواحد فإنه توسط بين الفعل والمفعول. **قلنا:** حكم وجوب تقديم المفعول في هذه الصورة مشروط بعدم كون الفاعل ضميرا متصلا ولهذا قال المصنف: وهوغير متصل، و الفاعل فيما قلت من" ضربتك" ضمير متصل فافترقا

بيان نكتة أن المصنف اختار قوله: "وجب تاخيره" ولم يقل: "وجب تقديمه" بإرجاع الضمير إلى المفعول

فإن قيل: لم قال المصنف: وجب تأخيره ولم يقل: وجب تقديمه بإرجاع الضمير إلى المفعول، فإن المفعول قد ذكر من قبل. **قلنا:** المصنف في صد د بيان أحوال الفاعل ،وذلك لا يحصل إلا بأن يقول: وجب تأخيره، فلو قال: وجب تقديمه لصار ذلك من أحوال المفعول.

بيان أحوال الفاعل من حيث حذف العامل وجوبا وجوازا

ولما فرغ المصنف عن بيان أحوال الفاعل باعتباروجوب تقديمه وتأخيره شرع في أحواله باعتبار حذف الفعل العامل فيه وجوبا وجوازا فقال: **(وقد يحذف الفعل)** الرافع للفاعل.

فإن قيل: كان المصنف في صدد بيان أحوال الفاعل والحذف في قوله: "وقد يحذف الفعل" من أحوال الفعل، وهل ذلك إلاخروج عن البحث؟ **قلنا:** الألف واللام الداخل على قوله: "الفعل" للعهد الخارجي يشير به إلى الفعل الذي يرفع الفاعل لامطلق الفعل فالبحث عن الفعل المؤثر في الفاعل بحث عن أحوال الفاعل نفسه لأن البحث عن المؤثر في الشيء بحث عن أحواله

فإن قيل: كما أن الفعل يحذف عند قيام القرينة يحذف شبه الفعل أيضا، فما وجه تخصيصه بالذكر؛ **قلنا:** المراد من الفعل الرافع للفاعل من قبيل ذكرالأخص و إرادة الأعم به ، وهذ المعنى الأعم يشمل للفعل وشبهه.

فإن قيل: لما كان المراد المعنى الأعم فلم لم يقل الرافع للفاعل ليتناول كليهما بدون حمل الكلام على المجاز. **قلنا:** إنما فعل كذلك للتنبيه على أصالة الفعل في العمل **(لقيام قرينة)** دالة على تعيين المحذوف

بيان أن اللام في قوله: "لقيام قرينة" إما بمعنى الوقت أوللتعليل

فإن قيل: اللام في قوله: " لقيام " للتعليل، وهومايكون مدخولها علة للحكم المتقدم،

ولا يصح ههنا أن يكون قيام القرينة علة للحذف، لأن وجود المعلول عند وجود العلة واجب، ولايجب الحذف عند قيام القرينة ،وأيضايلزم التناقض في كلام المصنف لأن قوله: "جوازا" يدل على أن هذا الحكم ليس بواجب، ودخول لام التعليلية دال على وجوب الحكم كما ذكرنا. **قلنا**: ليس اللام ههنا للتعليل بل بمعنى الوقت كما جاء في قوله تعالى :﴿ أقم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ أي وقت دلوك الشمس فيكون معنى العبارة هكذا أي وقد يحذف الفعل وقت قيام القرينة فلم يرد النقضان المذكوران لأن مدار ورود هما هو كون اللام للتعليل. **أونقول** في الجواب: أنا نسلم أن اللام للتعليل لكن العلة على قسمين ،مجوزة مصححة للمعلول، وموجبة مستلزمة للمعلول، وههنا مجوزة مصححة ،ولاشك أن قيام القرينة علة مجوزة للحذف فلم يلزم النقضان، لأن مدار ورودهما كون اللام دالة على علة موجبة وقد أريدت المجوزة.

بيان أن ما هو المشهور من أن القيام يجيء بمعنى الحصول مجازا غير صحيح بل الصحيح أن القيام ههنا بمعنى الانتصاب

فإن قيل: كيف نسب المصنف القيام إلى القرينة مع أن القيام من صفات ذوى الأرواح والأجسام والقرينة ليست منها، بل هي من صفات الأعراض وغير ذوى الأرواح. **قلنا**: القيام بمعنى الحصول من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فإن القيام يستلزم الحصول، أقول هذا هو المشهور لكن يعلم من النظر في كتب اللغة أن القيام يأتي بمعنى الإنتصاب فلا حاجة إلى القول بالمجاز قال العلامة الفيومي في كتابه المصباح المنير: قام يقوم قوما وقياما انتصب و يقول صاحب القاموس وشارحه صاحب تاج العروس وقام يقوم قوما وقومة وقياما بالكسر وقامة انتصب، فعلم من هذا أن القيام يجيء بمعنى الانتصاب،ويصح هذا المعنى ههنا أي عند انتصاب القرينة.

فإن قيل: الرفع في الفاعل قرينة على حذف الفعل، لأنه أثرلابد له من المؤثر فلما لم يكن المؤثر موجودا في اللفظ علم أنه محذوف. **قلنا**: المراد من القرينة القرينة الدالة على تعيين المحذوف والرفع قرينة على مطلق المحذوف لا على تعيين المحذوف. **(جوازا)** أي حذفا جائزا.

بيان إعراب قوله: "جوازا"

فإن قيل: ما وجه نصب قوله: "جوازا". **قلنا**: هو منصوب على أنه مفعول مطلق.

فإن قيل: المفعول المطلق هو مايشتمل عليه الفعل المذكور من قبيل إشتمال الكل على الجزء وقوله: "يحذف" مشتمل الحذف لا على الجواز. **قلنا**: كونه مفعولا مطلقا باعتبارالموصوف

المحذوف أي حذفا جوازا.

تحقيق صحة حمل قوله: "جوازا" على قوله: "حذفا" يليق بأن يلقى إليه السمع بقلب شهيد

فإن قيل: لا يصح توصيف الحذف بالجواز، لأن الصفة تكون محمولة على الذات ولايصح الحمل ههنا، لأن الحمل عبارة عن الا تحاد في المصداق بين المتغايرين بحسب المفهوم، و ذلك الا تحاد إنما يكون بين الأمرين الذين يمكن الاتحاد بينهما بحسب المصداق، ولايمكن ذلك في حمل المصدر على المصدر ،بل يكون ذلك في حمل المشتقات على شيء وأما الحمل في المصادر على المصادر فمعناه إلاتحاد في المفهوم لأن المصادر أوصاف محضة لا تكون فيها ذوات حتى يكون في حمل المصدر على المصدر إتحادا في الذات، بخلاف المشتقات فإن المشتقي اسم للذات مع الوصف فمثل قائم مغائر عن زيد و متحد به بحسب الذات فيصح فيه مع التغاير في المفهوم الاتحاد بحسب الذات، فالحاصل أن معنى الحمل في المصادر عبارة عن الترادف بينهما، ولايصح حمل الجواز على الحذف لتغاير معانيهما. **قلنا:** الجواز مصدر بمعنى الفاعل فصح حمله على الحذف.

فإن قيل: لايصح الحمل على هذا الطريق أيضا، للزوم حمل الذات مع الوصف على الوصف الصرف لعدم صحة الاتحاد بينهما. **قلنا:** عدم صحة حمل الذات مع الوصف على الوصف الصرف يكون عند عدم كون الوصف الصرف من أفراد ذلك الذات مع الوصف والحذف ههنا من أفراد الجائز وذلك لأن المصدر إذا وقع في مثل هذا المقام موضوعا يراد منه الذات.

(في مثل زيد) أي فيما كان جوابا لسؤال محقق.

فإن قيل: إنه خرج عنه زيد لأنه قال: في مثل زيد فعلم منه أن عين زيد ليس مرادا، وأيضا المثال لإيضاح الممثل وهو يحصل بواحد، فما الحاجة إلى ذكر المثالين زيد ثم ضارع. **قلنا:** المراد من مثل زيد ما كان جوابا لسؤال محقق فيتناول زيدا أيضا، وأما تعدد المثال فهو لأجل تعدد الممثل فزيد مثال لما كان جوابالسوال محقق، و ضارع مثال لما كان جوابا لسوال مقدر. **(لمن قال من قام)** سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز أن تقول: زيد بحذف قام لأن المذكور في السوال كالمعاد في الجواب للمطابقة بينهما، ويجوزأن تقول: قام زيد بذكره، لأن القرينة ليست موجبة للحذف.

بيان وجه كون زيد في جواب من قال: من قام من قبيل الفاعل الذي حذف فعله دون المبتدء الذي حذف خبره بتحقيق جدير بأن يصغى إليه

فإن قيل: ما الوجه أن هذا التركيب من باب حذف الفعل، والمذكور فاعل لامن باب

إبقاء المبتدأ وحذف الخبر. **قلنا:** قدر الفعل دون الخبر، لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف أحد جزئيها والتقليل في الحذف أولى.

فإن قيل: فعلى هذا لايطابق الجواب بالسوال، لأن السوال جملة اسمية والجواب حينئذ جملة فعلية، ففي تقدير الفعل فائدة، وهو التقليل في الحذف لكن في صورة تقدير الخبر أيضا فائدة وهي المناسبة بين السؤال والجواب في كونهما جملة اسمية ، فالجواب الصواب في هذا المقام أن السائل يعرف الفعل لكنه جاهل عن الفاعل الذي صدر عنه الفعل فهو يطلب الفاعل فالمطابقة بين السؤال والجواب إنما تحصل ببيان الفاعل لا بذكر المبتدأ وحمل الفعل عليه كما هو مقصود في الجملة الاسمية، وإلى هذا الجواب إشار الجامى حين قال سائلا عمن يقوم به القيام. **أو نقول في** الجواب: أن السائل غير متردد في الحكم وعند القول بحذف الخبر يكون التركيب الحاصل منه زيد قام الذي يفيد تقوي الحكم بسبب تكرر الإسناد وذلك إنما يحتاج إليه عند التردد في الحكم ولا تردد ههنا للسائل فيه بل هو يطلب الفاعل المخصوص فيجب أن نقول بحذف الخبر ليطابق الجواب بالسوال وفي تقدير الخبر يطابق الجواب بالسوال في الصورة فقط لا في ما هو المقصود للسائل، **أونقول في** الجواب: أن "من قام" في السؤال وإن كان في الظاهرجملة اسمية لكنه بحسب الحقيقة جملة فعلية، لأنه في الأصل أقام زيد أم غيره إلا أنهم لما أرادوا أن يدل على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام شيء واحد نقلوا الجملة الفعلية إلى الاسمية وقالوا: من قام فإن "من" يدل على الاستفهام وذات قام به الفعل فالجواب بتقديرالفعل يطابق بأصل السوال بخلاف حذف الخبر، **ولما** ذكرمايكون جوابا لسوال محقق أراد أن يذكر ما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ين نهشل: **(ليبک)** على البناء للمفعول **(يزيد)** مرفوع على أنه مفعول مالم يسم فاعله **(ضارع)** أي عاجز ذليل وهو فاعل لفعل محذوف أي يبكيه ضارع.

بيان الاختلاف فی تعيين قائل هذا الشعر

قال صاحب" المطول" أن الشاعر هوضرار بن نهشل، وقال الرضي أنه حارث بن نهشل، وقال صاحب "المنهل" أنه أم ضرار بن نهشل .

بيان أن القرينة لا بد من ذكرها

فإن قيل: ما هي القرينة على ذلك الفعل. **قلنا:** القرينة عليه سؤال مقدر وهو من يبكيه.

فإن قيل: السوال المقدر مقدر، والقرينة لا بد من كونها مذكورة. **قلنا:** قوله: " ليبك" صيغة المجهول ومبني للمفعول، وهو يدل على السؤال، لأن الفاعل لعدم النسبة إليه في المجهول

غير معلوم للسامع فيطلبه ويسئل عنه **حاصل** الجواب: أن من يبكيه وإن كان غير مذكور بنفسه لكنه مذكور بحسب المنشأ لأن منشأ السوال الترددو الشك ومنشأ التردد صيغة المجهول وهي مذكورة.

بيان أن قوله: "ليبک يزيد "على صيغة المجهول دون المعلوم

فإن قيل: مثالك هذا لايطابق لأنه يجوز أن يكون قوله: "ليبك" مبنيا للفاعل وقوله: "يزيد" مفعوله فحينئذ لم نحتج إلى التقدير. **قلنا:** فيه روايتان، الرواية السابقة وهي رواية رفع يزيد على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، والرواية التي ذكرت آنفا، واستشهادنا بهذا الشعر إنما هو باعتبار الرواية الأولى لاالثانية.

فإن قيل: ذكرالفعل المحذوف لايجوز في هذا الشعر لاختلال الشعر بذكره، فكان حذف الفعل في هذا الشعر من قبيل الواجب فلا يصح التمثيل به لقوله: "وقد يحذف الفعل جوازا". **قلنا:** المراد بجوازحذف الفعل جواز نوعه لاجواز شخصه، ووجوب الحذف ههنا ليس إلّا لأجل خصوص الموضع، وهو كونه واقعا في الشعر، وأماحذف نوعه فليس بواجب بدليل أنه إن وقع في غير الشعر لم يكن الحذف واجبا.

بيان متعلق قوله: " لخصومة "بالتفصيل

فإن قيل: اللام في قوله: (**لخصومة**) إما أن يكون متعلق بقوله: "يبكيه المقدر" وإما بضارع المذكور، وكلاهما باطلان، أما الأول فلأن المتبادر من اللام هي الأجلية، وهي ما تجعل مدخولها علة لما قبلها، والخصومة ليست علة للبكاء بل علة البكاء فوت يزيد،وأماالثاني فلأنه يلزم منه عمل اسم الفاعل من غير اعتماده على ما يجب الإعتماد عليه من الأشياء الستة. **قلنا:** هو متعلق بضارع وهو صفة لموصوف محذوف ومعتمد عليه أى شخص ضارع.

فإن قيل: لايكفي للعمل الاعتماد على المحذوف بل لابد له من الإعتماد على المذكور.

قلنا: نعم يجب الاعتماد على المذكورإذا كان المعمول غير الظرف، لأن غير الظرف قوي بحيث لايكتفي بأدنى رائحة الفعل فلابد له من العامل القوي ،وهو المذكور بخلاف الظرف فإنما يكفي له أدنى رائحة من الفعل، وتلك الرائحة تصل إليه من المذكوروالمقدرعلى السواء من غير تفاوت.**أو نقول** في الجواب عن أصل السوال: أن اللام متعلق بيبكيه المقدر، لكنها ليست أجلية كما هو المتبادر بل وقتية.

بيان معانى مفردات قوله: "ليبک يزيد"

واعلم على سبيل تحقيق المقام معانى مفردات المصرع الأول **فقوله:** "يبكي" من

باب ضرب يضرب ناقص يائي مصدره بكاء بمعنى(روان شدن أشك) جاء بالقصر والمد ، **(ومختبط مما تطيح الطوائح)** وقوله: "مختبط" معطوف على قوله: "ضارع" فهو أيضًا فاعل لفعل محذوف "والضارع" اسم فاعل من ضرع من باب فتح يقال: ضرع ضراعة أي ضعف وذل، و قوله: "مختبط" اسم فاعل من باب الافتعال من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها، **والمختبط** هو السائل من غير وسيلة والممتنع حياء عن السوال في النهار فيسئل ليلا،وكلمة من في قوله: "مما تطيح" للتعليل ، و متعلقة بمختبط وليست بمتعلقة بيبكيه المقدرلأنه مما يأباه سليقة الشعر لأنه لمابين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الإختباط أيضًا وكلمة "ما" في قوله: "مما" مصدرية .

فإن قيل: قوله: "تطيح" من الإطاحة بمعنى الإهلاك وهو متعد وقوله: "والطوائح" جمع طائحة وهو لازم فيكون معنى العبارة من وجه إهلاك الها لكات وهذا المعنى فاسد لأن الإهلاك فعل المهلك لا الهالك. **قلنا:** الطوائح ليس جمع طائحة بل جمع مطيحة وهو متعد فصح المعنى.

فإن قيل: طوائح على وزن فواعل لايجمع عليه إلا اسم الفاعل المؤنث من المجرد كنواصر جمع ناصرة فكيف قلتم: أنه جمع مطيحة. **قلنا:** جمعه عليه على خلاف القياس كلو اقح جمع ملقحة.

فإن قيل: إن جمعية الزائد على المجرد غير متصورو كونه جمعاعلى خلاف القياس يقتضي سبق التصور.**قلنا**:إن جمعيته بحذف الزوائد .

ومعنى الشعر المذكور أن يزيد كان رجلا يعاون العجزة الأذلاء في خصوماتهم فلما مات فيجب على العجزة الأذلاء أن يبكوا بموته فإنه لم يبق من كان معاونا لهم وظهيرا لهم وكذا يبكيه أيضًا من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به إلى تحصيل المال، لأنه كان يعطي السائلين بغير وسيلة،

بيان أن الفعل قد يحذف وجوبا بعد الفراغ عن حذف الفعل جوازا

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة دالة على تعيينه **(وجوبا)** أي حذفا واجبا والبحث فيه مثل قوله: "جوازا" فتذكره(**في مثل)** قوله تعالى :**(وإن أحد من المشركين استجارك)**

فإن قيل: مسائل الفن تكون قواعد ،وقوله: "في مثل" إلخ مسئلة جزئية. **قلنا**: المراد منه كل موضع حذف الفعل ثم فسرلرفع الإبهام الناشئ عن الحذف.

فإن قيل: لابد للحذف الوجوبي من القرينة وسد المسد فما هما. **قلنا**: أما القرينة فهي دخول حرف الشرط على الاسم، لأن حزف الشرط لايدخل إلّا على الفعل وجوبا، وليس الفعل

ههنا موجود في اللفظ فعلم أنه مقدر، وهذه قرينة على نفس الفعل ، وأما القرينة على خصوص الفعل فهو استجارك فإنه قرينة على أن الفعل المقدر هو إستجارك، وأما ساد المسد فهو إستجارك الثاني المفسر (بالكسر) فإنه قائم مقام المقدر، وكان التقدير وإن إستجارك أحد من المشركين استجارك، ثم حذف المفسر (بالفتح) وأقيم المفسر (بالكسر) مقامه ، لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر بل لو ذكر المفسر مع المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا.

بيان فائدة حذف استجارک الأول ثم التفسير ثانيا باستجارک الثاني

فإن قيل: إن الاحتياج إلى التفسير إنما يقع بعد الحذف فلم حذف حتى احتيج إلى التفسير فلم لم يقل: وإن استجارك إلخ حتى لم يقع الاحتياج إلى التفسير. **قلنا:** كان في الحذف أولا ثم التفسير ثانيا فائدة، وهو أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس ، فإن في الحذف أولًا والتفسير ثانيًا رفع الإبهام بعد إحداثه ، وهو أشق على النفس من أن يذكره ابتداء والأشق الأصعب على النفس أو قع في النفس بخلاف الذكر ابتداء فإنه أسهل.

بيان عدم جواز كون كلمة "إن" مخففة عن المثقلة بل هي شرطية حتما

فإن قيل: لم لايجوز أن تكون كلمة "إن" مخففة عن المثقلة فتكون من دواخل المبتدأ والخبر من غير احتياج إلى تحمل مشقة الحذف وعناء التفسير. **قلنا:** كلمة " إن" شرطية وليست مخففة عن المثقلة، لأن قوله: "فأجره" مانع عن كون إن مخففة عن المثقلة ، لأن الفاء جزائية ، وهي تقتضي الشرط.

بيان أن المفسر الذي لا يجمع مع المفسر هو الناشي عن الحذف فقط دون النكارة

فإن قيل: قد قلتم: أن الجمع بين المفسر والمفسر ممنوع فكيف تقولون جاء ني رجل أي زيد ، فإن المفسر والمفسر مذكوران فيه معا. **قلنا:** قد عرفت في بيان القاعدة أن الحذف الوجوبي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر الإبهام الناشئ عن الحذف فالمفسر الذي لايصح جمعه مع المفسر هو المفسر الرافع للإبهام الناشي عن الحذف لاالمفسر الرافع للإبهام الناشي عن غير الحذف مثل النكارة في هذا المثال.

بيان الموضع الذي يحذف فيه الفعل والفاعل معا بعد الفراغ عما يحذف فيه الفعل وحده

ولما فرغ المصنف عن بيان حذف الفعل وحده شرع في بيان حذف الفعل مع الفاعل فقال: وقد يحذ فان أي الفعل والفاعل **(معا)** دون الفاعل وحده وأما حذف الفعل وحده فجائز كما مرآنفا.

فإن قيل: ماوجه نصب قوله: "معا". **قلنا:** هو منصوب على الظرفية متعلق بقوله:"

كائنا" المقدر الواقع حالا عن ضمير قوله: "يحذفان" والتنوين في قوله: "معا" عوض عن المضاف إليه والتقدير هكذا قد يحذفان كائنا كل واحد مع صاحبه.

فإن قيل: لم لايجوز حذف الفاعل وحده. **قلنا**: لأن النسبة إلى الفاعل مأخوذ في مفهوم الفعل فلوحذف الفاعل لزم وجود النسبة بدون الطرفين وذا غير جائز.

فإن قيل: لايصح ذلك على الإطلاق، فإنه إذا أقيم المفعول مقامه جازحذفه بدون الفعل وأيضًا يحذف الفاعل بدون الفعل في جواب من قال: أقام زيد: نعم قام. **قلنا**: المراد أنه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء الفعل على حاله بإن لايتغير، و فيما أقيم المفعول مقام الفاعل لم يبق الفعل على حاله بل تغير من صيغة المعلوم إلى المجهول، وأما ما أوردت من الجواب بنعم قام بدون الفعل فلانسلم أنه حذف الفاعل بل هو مستتر في الفعل فصح القول على الإطلاق أن حذف الفاعل بدون الفعل ممنوع. **(في مثل نعم)** جوابا **(لمن قال أقام زيد)** أي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر " نعم" في مقامها، وهذا الحذف جائزبقرينة السؤال لاواجب لأن الوجوب يكون عند الأمرين عند قيام القرينة و قيام شيء آخر مقامه بحيث يؤدى مؤداه والقرينة ههنا وإن كانت موجودة لكن ليس ههنا شيء يقوم مقام المحذوف بحيث يؤدي مؤداه كالمفسرفقلنا : بجواز الحذف دون الوجوب.

بيان أن "نعم"وإن قامت مقام الجملة لكن لاتؤدي مؤداها وأيضا رد على ما في الشروح المشهورة من أنها لاتقوم مقام الجملة أصلا

فإن قيل: لم لايجوزأن يؤدى كلمة "نعم" مؤداه وتفيد مفاده ، والظاهر يؤيد ذلك لأنا لو ذكرنا الفعل والفاعل وقلنا: قام زيد في الجواب تكون كلمة " نعم" مستدركة ولم نحتج إليها فذلك أمارة تأديتها مؤداهما وإفادتها مفادهما، لأن الشيء الذي يؤدي مؤدي الشيء يستدرك عند وجود ذلك الشيء. **قلنا**: إن كلمة "نعم" وإن قام مقام الجملة لكن لايؤدي مؤداها في مقامها ولايفيد مفادهما، بخلاف المفسر فإنه قام مقام المحذوف بحيث يؤدي مؤاده ولهذا يلزم فيه الاستدراك عند ذكر المحذوف ، وليس "نعم" كذلك، لأنه وإن قام مقام المحذوف لكن لايؤدى مؤداه في مقامه مثل المفسر بأن كان في الكلام استدارك، لأنه يقال: نعم قام زيد ، وهذا الجواب المفصل أورده ملاجمال وملا عبد الرحمن في حواشيهما على الجامي، وفيه تصريح على أن " نعم" قائم مقام الجملة، ولكنه لايؤدى مؤداها لا أنه ليس بقائم مقام الجملة ،لأنه غير مستقل والجملة مستقلة ،كما قال به بعض الشروح المشهورة المتداولة في أيدى الناس في هذا المقام بل هو خلاف عن الجامي أيضًا فإنه ذكر في هذا المقام وذكر

"نـعم" في مقامها، نعم لفظ "نعم" وإن كان قائما مقام الجملة إلاأنه لايؤدي مؤداها أي لا يفيد مفادها، وما ذكروا من الدليل من عدم صحة قيام الغير المستقل مقام المستقل لعدم صحة نفس القيام هو دليل في الحقيقة لعدم صحة القيام أصلا ولهذا يقول المحقق عبد الغفور في هذا لمقام في بيان الدليل لعدم تأديتها مؤدي الجملة بقوله: لأنا نفهم نسبة تامة أي في الجملة و "نعم" غير صالحة لإفادتها، لأنها حرف غير مستقل بالمفهومية ، فاستعمل هو لفظ " الإفادة" لا القيام وإلا قال: غير صالحة لقيامها لأنها حرف إلخ.

بيان أن صحة قيام كلمة "يا " الغير المستقل مقام " أدعو" المستقل أمر سماعي لايقاس عليه غيره

فإن قيل: فكيف صح قيام "يا" حرف النداء مقام أدعو في تأدية مؤداه مع أنه غير مستقل وأدعوا مستقل. **قلنا:** هذا أمر سماعي غير قياسي فلا يقاس عليه غيره.

فإن قيل: لم لا يجوز أن تقوم الجملة الاسمية مكان الفعلية فيكون التقدير نعم زيد قائم.
قلنا: إنما قدرت الفعلية لا الاسمية ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه فعلية. **أونقول في** الجواب: أن فى حذف الفعلية تقليل الحذف والتقليل في الحذف أولى.

بيان حكم آخر للفاعل وهوتنازع الفعلين فيه مع ذكر أحكام أخرى للتنازع طردا للباب

ولما فرغ المصنف عن بيان بعض أحكام الفعل شرع في حكم آخر له وهو الإضمار عند التنازع وذكر سائر أحكام التنازع استطرادا فقال: **(وإذا تنازع الفعلان)** قوله: " إذا" أداة الشرط ، وقوله: " تنازع الفعلان" جملة فعلية شرط، وجزائه قوله: " فقد يكون" فيما بعد.

بيان المعنى اللغوي للتنازع

فإن قيل: التنازع في اللغة (جنگ وخصومت و دشمنى كردن بايكد يگر) وهو إنما يتصور من ذوى الأرواح والأفعال ليست منها. **قلنا:** المراد من التنازع التوجه ، ويجوز إطلاقه على ذي الروح وغيره كما يقال: توجه الماء إلى البلد ، وهذا الجواب محمول على أن التنازع مستعمل في المعنى اللغوي هو التوجه إلا أن حمله على المعنى اللغوي لايناسب بالمقام ، **فالجواب** الأحسن هو أن التنازع ههنا مستعمل في المعنى المصطلح بين النحاة ، وهو صحة كون الاسم الظاهر مع وقوعه في موضعه معمولا لكل واحد من الفعلين على البدل،و إلى هذا الجواب أشار الشارح الجامي بقوله: "و يصح أن يكون هو مع و قوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل" وذلك لأن الجامي قال أولا: و معنى تنازعهما فيه أنهما

بحسب المعنى يتوجهان إليه ثم قال بعد ذلك : "ويصح إلخ" تفسيرا لقوله: "ويتوجهان" فتفسير التوجه بقوله: "ويصح" ينبئ أن التوجه ليس المراد منه معناه اللغوي بل المراد به المعنى الاصطلاحي وهو الصحة كون إلخ.

فإن قيل: كما أن التنازع يجري في الأفعال يجري في غير الفعل أيضا مثل قوله: " زيد ضارب ومكرم عمروا، وإن زيدا وما عمرو قائمًا فجرى في الاسم والحرف أيضًا فكيف التخصيص .**قلنا:** المراد بالفعلين العاملان على طريق تغليب الأكثر على الأقل أوالأصل على الفرع.

فإن قيل: فلم لم يقل: وإذا تنازع العاملان حتى يشمل للكل من غير تجوز. **قلنا:** إنما فعل كذلك تنبيها على أصالة الفعل في العمل.

بيان أن ذكر قوله: "الفعلين" ليس للحصر

فإن قيل: إن التنازع غير مختص بالفعلين ، لوقوعه في أ كثر منهما أيضًا كما في الدعاء المأثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وتر-حمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فإن هذه الأفعال الخمسة متنازعة في قوله: "على إبراهيم" . **قلنا:**إنما ذكر الفعلين اقتصارا على أقل مراتب التنازع لا لأجل الحصر فيهما.

فإن قيل: فكيف يكون طريق القطع في صورة كون العوامل أكثر عند البصرين والكوفيين .

قلنا: يكون الأخير من الأكثر كثاني الفعلين في الأعمال،والبواقي من ذلك الأكثر كالأول من الفعلين في إضمار الفاعل وحذف المفعول والإظهار، هذا عند البصرين، والأول من ذلك الأكثر كا لأول من الفعلين في الإعمال، والبواقي منه كالثاني في الإضمار والحذف والإظهار، هذا عند الكوفين **(ظاهرا)** أي اسما ظاهرا واقعا**(بعدهما)** أي بعد الفعلين.

بيان إعراب قوله: "ظاهرا"

فإن قيل: قوله: " ظاهرا" منصوب فما هوطريق نصبه. **قلنا:** نصبه إما على الظرفية، فتكون معناه أي في اسم ظاهر، أو هو مفعول لقوله: " تنازع ".

فإن قيل: لا يصح مفعوليته لتنازع، لأنه من باب التفاعل، وهو لازم لايقتضي المفعول.

قلنا: باب التفاعل يكون منقولا من باب المفاعلة بزيادة التاء في الماضي بأن كان تفاعل في الأصل فَاعَل فصار تفاعل بزيادة التاء ، وإذا عرفت هذا فباب التفاعل لا يخلوا إما أن يكون منقولا من فَاعَل المتعدي إلى مفعول واحد، أو من فَاعَل المتعدي إلى المفعولين، فإن كان منقولامن فَاعَل المتعدي إلى مفعول واحد، كضارب لم يتعد أصلا ،نحو تضارب زيد و عمرو،

وإن كان من فَاعَل المتعدي إلى المفعولين، كجاذبته الثوب، فحينئذ يتعدي إلى مفعول واحد فيقال: تجاذ بنا الثوب، ونازع يتعدي إلى مفعولين ومنه الحديث مالى أنازع القران فإذا أخذ منه تفاعل يتعدي إلى واحد فيقال: تنازعنا كذا، فكأنه كان هنا في الأصل وإذا تنازع فعل فعلا اسما ظاهرا كما يقال: تجاذبنا الثوب في جاذبته الثوب، والسر في ذلك أنه إذا بنى تفاعل من باب فاعل المتعدي إلى مفعول فلا بد من جعل ذلك المفعول فاعلا معطوفا على الفاعل وليس مفعولا آخرحتى يتعدي إليه تفاعل من ذلك الباب ، وإذا بنى تفاعل من باب فاعل المتعدي إلى المفعولين فلا بد من جعل أحدهما فاعلا معطوفا على الفاعل وبقي مفعول واحد فيتعدي إليه تفاعل من هذا الباب، والله سبحانه أعلم ، **واعلم** أن قوله: "بعدهما" متعلق بواقع مقدرولم يجعله ظرفا لظاهر ،لأنه نقل عن معنى الوصفية المقابل للخفي إلى الاسم الظاهر المقابل للضمير فيكون جامدا غير صالح للتعلق والعمل، ولوأبقي على الوصفية يلزم الفساد في المعنى إذا هذا القيد أورد للاحتراز عن الضمير وذا لايحصل بالظاهر المقابل للخفي، لأن ظهور الضمير يكون بعد هما كما في ما ضرب وأكرم إلّا أنا.

بيان التقييد بالظاهر

فإن قيل: لم قيد المصنف التنازع بالاسم الظاهر.**قلنا**: إنما قيده للاحتراز عن الضمير متصلا كان أو منفصلا .

فإن قيل: لم احترز عن المضمر هل ليس هو مما يجري فيه التنازع؟ **قلنا**: المضمر لا يخلو إماأن يكون متصلا أو منفصلا فإن كان متصلا لايتصور فيه التنازع أصلا ،و في المنفصل وأن كان متصورا إلّا أنه لا يمكن فيه ما هو طريق القطع عند الجمهور من النحاة نعم عند الكسائي والفراء يقطع التنازع فعند الكسائي بالحذف وعند الفراء بإعمال كل واحد من الفعلين فظهر أن في المضمر المنفصل ثلثة مذاهب.

بيان وجه عدم تصور التنازع في الضمير المتصل

فإن قيل: كيف لايتصور التنازع في المتصل. **قلنا**: معنى التنازع كما مر هو أن يتوجه الفعلان بحسب المعنى إلى الاسم، ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل، والتنازع بهذ المعنى لايتصور في المضمر المتصل لأن المضمر المتصل الواقع بعد الفعلين يكون متصلا بالفعل الثاني، وهذا الضمير مع وقوعه في هذا الموضع لايصلح أن يكون معمولا للفعل الاول، لأن العامل في المضر المتصل هوما اتصل به حيث يعلم ذلك من تعريفه أن المتصل هو الضمير الغير المستقل بنفسه المحتاج إلى عامله الذي قد اتصل به.

بيان وجه عدم إمكان قطع التنازع في المنفصل

فإن قيل: ولما ذا لايمكن قطع التنازع في المنفصل بما هو طريق القطع عندهم؟
قلنا: الضمير المنفصل الواقع بعد الفعلين مثل ما ضرب وما أكرم إلّا أنا، فالتنازع فيه وإن كان ممكنا لكن لايتصور قطعه بما هو طريق القطع عندهم لأن طريق القطع عند البصريين إضمار الفاعل في الفعل الأول و في الثاني عند الكوفيين، ولايمكن إضمار المنفصل ههنا، لأنك لو أضمرت فلا يخلو إما أن تضمره مع إلّا أو بدونه، والكل باطل أما الأول فلأن " إلا "حرف، والحرف لا يصلح للاستتار، وأما الثاني فلفساد المعنى لأن المقصود إثبات الفعل، و عند عدم إضمار إلّا يلزم نفي الفعل.

فإن قيل: معنى الإضمار في الاصطلاح إيراد الضمير بارزا كان أو مستترا، والإضمار بهذا المعنى صحيح لأن إيراده بارزا مع إلا ممكن. **قلنا:** الإضمار في قولنا: " لايمكن الإضمار مع إلا" بمعنى الاستتار، فحاصل الجواب أن المراد من الإضمار معناه اللغوي وهو الاستتار لا الاصطلاحي.

فإن قيل: لما أريد من الإضمار الاستتار لم يمكن الإضمار لأن الفاعل في المثال المذكور هو المتكلم ،وهو لا يستتر في الماضي. **قلنا:** لا مناقشة في المثال فإنه لو أبدل بالضمير الغائب أو بالاسم الظاهر اند فعت المناقشة .**أونقول في الجواب** : أن المراد من الإضمار في هذا المقام إيراد الضمير الغائب وإرجاعه إلى" إلّا أنا" كما هوطريق القطع فيما إذا كان التنازع في الفاعلية مثل ضرباني وأكرمني الزيدان وعلى هذا لتقديرمراد الشارح بقوله: "لأنه لايمكن إضماره مع إلّا" أنه لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو أنا بالضمير مع "إلّا" لأنه حرف لايصح التعبير عنه بالضمير فإنه مختص بالاسماء .

فإن قيل: سلمنا أن التنازع الواقع في الفعلين اللذين يتوافقان في اقتضاء الرفع لا يتصور قطعه بما هو الطريق عند هم لكن لانسلم أن التنازع الواقع في الفعلين المتوافقين في اقتضاء النصب لايمكن قطعه بل يمكن ذلك لأنه يجوز في ما ضربت وما أكرمت إلّا إياك حذف المفعول مع إلامع إعمال الفعل الثاني فعلم من هذا أن في المضمر المنفصل تفصيل، لاأن قطع التنازع في جميع أفراده غير متصور، فتقييد التنازع بالاسم الظاهر غير ظاهر. **قلنا:** قد علمت أنه قد يحكم على الشيء طردا للباب فلحصول هذا الطرد حكم على الجميع بعدم صحة قطع التنازع وإن لم يكن عدم صجة قطع التنازع إلا في بعض الصور.

فإن قيل: لم قيد المصنف الاسم الظاهر بقوله: "بعدهما". **قلنا:** إنما فعل كذلك لأن

الاسم الذي لم يكن بعد هما لايخلو إما أن يكون قبلهما أو في وسطهما وعلى كل تقدير هو معمول للفعل الأول لأن الفعل الأول يستحقه قبل الثاني فالأول طالب، والاسم مطلوب، والمزاحم مفقود، إذ هو مؤثر والاسم قابل، والمانع مرتفع، مثل زيدا ضربت وأكرمت و ضربت زيدا وأكرمت.

فإن قيل: التنازع لايتحقق في تركيب ماعند أحد، لأن البصريين ذهبوا إلى إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول وحذف المفعول إن استغني عنه وإلّا أظهر، والكوفيين إلى إعمال الأول وإضمارالفاعل والمفعول في الثاني إلّا أن يمنع مانع فيظهرعلى ماسيأتي في المتن فكيف قال: وإذا تنازع الفعلان إلى آخره. **قلنا:** المراد بالتنازع التنازع في القلب دون التركيب فيكون المعنى وإذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد في القلب دون التركيب.

بيان أقسام التنازع مع بيان تركيب قوله:" فقديكون فى الفاعلية"مع بيان القسم الأول

(**فقد يكون**) أي تنازع الفعلين وهي جملة فعلية جزاء للشرط بحسب اللفظ وبيان الأقسام بحسب المعنى، والضمير في قوله: "يكون" راجع إلى تنازع الفعلين، هذا إذا كانت الفاء جزائية ، وإن كانت الفاء اعتراضية و قوله: " فقد يكون إلخ"حينئذ جملة معترضة ،ويكون بيانا للأقسام من حيث اللفظ والمعنى جميعا، وحينئذ جزاء الشرط محذوف، أي إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز إعمال كل منهما، ويجوزأن تكون الجزاء ، قوله: "فإن أعملت إلى آخره" (**في الفاعلية**) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الإسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية (**مثل ضربني وأكرمني زيد**).

بيان القسم الثاني

وقد يكون تنازعهما (**في المفعولية**) بأن يقتضي كل منهماأن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية ، وقوله: " في المفعولية " معطوف على قوله: "في الفاعلية "ولهذا قدرنا قولنا: "وقد يكون تنازعهما" لأن المذكور قبل المعطوف عليه يكون مرادا في جانب المعطوف، والفاعل في قوله: " الفاعلية " أعم من يكون حقيقة أوحكما، فيشمل المفعول مالم يسم فاعِله ،وكذا المفعول في قوله: " المفولية" أعم من أن يكون حقيقة أوحكما فيشمل المفعول بواسطة حرف الجر. (**مثل ضربت وأكرمت زيدا**)

بيان القسم الثالث

وقد يكون تنازعهما (**في الفاعلية والمفعولية**) فقوله: " في الفاعلية والمفعولية " أيضًا معطوف على قوله: " في المفعولية" (**مختلفين**) بأن يقتضي أحد الفعلين فاعليته والأخر

مفعوليته فيكون اقتضاء كل منهما مختلفا عن الآخر: مثل ضربني و أكرمت زيدا.

بيان تركيب قوله: "مختلفين "مع تعيين العامل فيه

فقوله: "مختلفين" حال عن الفعلين، و العامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله: "فقد يكون" لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: " إذا تنازع الفعلان" ، لا أن العامل نفس الضمير، فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في أن العامل فيه فعل مستفاد من اسم جامد لافعل ملفوظ أومقدر في نظم الكلام ،والشارح الجامي أشار بقوله: " فقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية و المفعولية حال كون الفعلين مختلفين إلى أمور ثلاثة ،كون قوله: "مختلفين" حالا، و تعيين ذي الحال، و تعيين العامل فيه.

بيان دفع مايرد أنه لاحاجة إلى قوله: "مختلفين"

فإن قيل: التنازع إذا وقع في الفاعلية و المفعولية يعلم منه أنهما مختلفان، فلاحاجة إلى قوله: "مختلفين". **قلنا:** التنازع في الفعلين يتصور على وجهين. **أحدهما:** أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر و مفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان متفقتين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأهان زيد عمرا، فالمتنازع فيه في هذه الصورة أمر واحد ،وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الأولين . **و ثانيهما** : أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية ا سم ظاهر والآخر مفعولية ذ لك الاسم الظاهر بعينه، و لا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة، وهذا القسم الثالث مقابل للأولين، ولما كان التنازع في الفاعلية و المفعولية حاصلا في الوجه الأول أيضًا مع أنه غير مراد أتي بقوله: "مختلفين" لإخراج هذه الصورة لأنهما متفقان في الاقتضاء في هذه الصورة.

بيان وجه عدم إيراد المثال المستقل للقسم الثالث

فإن قيل: لم لم يورد المصنف مثالا للقسم الثالث وأورد للأوليين. **قلنا:** إنما لم يورد مثالا للقسم الثالث لإنه اذا أُخِذَ فعل من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث أيضًا، و ذلك يحصل بوجوه كثيرة بأن تأخذ الفعلين من أول المثالين، نحو ضربني و ضربت زيدا ، أو تأخذهما من ثانيهما، مثل أكرمني وأكرمت زيدا، أو تأخذ الأول من أولهما والثاني من ثانيهما، مثل ضربني و أكرمت زيدا، وبالعكس، مثل أكرمني و ضربت زيدا ، هذا إذا كان الاسم الظاهر منصوبا،وأما إذا كان الاسم مرفوعا فكذلك، وذلك بعكس الترتيب في الأخذ بأن تعكس الأمثلة الأربعة فيقدم الناصب على الرافع فيقال: ضربت و ضربني زيد، و أكرمت وأكرمني زيد وضربت وأكرمني زيد وأكرمت و ضربني زيد.

بيان مذهب البصرين في الأعمال

فيختار النحاة (**البصريون إعمال**) الفعل (**الثاني**) الفاء في قوله: "فيختار: لعطف الجملة التي دخلت عليه على الجملة السابقة وهي قوله: " فقد يكون". **واعلم** أن الاختيار عبارة عن ترجيح أحد الأمرين فالبصريون يرجحون إعمال الثاني مع تجويزالأول.

بيان مشاهير البصريين

فإن قيل: من هم البصريون. **قلنا**: المشاهير من البصريين هم سيبويه ومبرد ويعقوب وأخفش و يونس وحضرمي وأبو على وابن مهران وعلى بن عيسى الكرماني، وأبوإسحاق زجاج وابن درستويه وقال البعض: أن الفراء أيضا منهم.

بيان وجوه ثلاثة لترجيح البصريين إعمال الفعل الأول

فإن قيل: ما وجه ترجيحهم الفعل الثاني. **قلنا**: لأنه يلزم من إعمال الأول الفصل بالأجنبي بخلاف إعمال الثاني، والفصل بالأجنبي خلاف الأصل في كل معمول أن يكون متصلا بعامله .**أونقول** إن الشائع في استعمال العرب وكثير الورود فيه هو إعمال الفعل الثاني، واتباع الشائع أولى من غيرالشائع و منه قوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾ حيث أعمل الثاني إذ لو أعمل الأول قيل: اقرء وا مع الهاء لاختيار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول و منه قوله تعالى ﴿ آتونى أفرغ عليه قطرا ﴾حيث أعمل الثاني إذ لو أعمل الأول لقيل: أفرغه بالهاء لما مر، وهكذا أشعار العرب وردت على إعمال الأول. **أونقول** في الجواب: أن الفعل الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب فاختاروا إعماله لأجل هذه الأقربية.

فإن قيل: لانسلم أن القرب علة الترجيح، لأن القرب لو كان مرجحا يلزم أن يكون لأكرمتك في مثل قولنا: "واللّٰه إن اتيتني لأكرمتك" جزاء الشرط لا القسم لقربه مع أن دخول اللام دليل على أنه جواب القسم لا للشرط. **قلنا**: القرب مرجح إذا كان القريب والبعيد في مرتبة واحدة أي متساويان ،وفي المثال المذكور ليس في مرتبة واحدة بل مرتبة القسم أقوى من مرتبة أداة الشرط لأن القسم أقوى في اقتضاء التصدر .

بيان مذهب الكوفيين فى الإعمال

(**و**) ويختار النحاة (**الكوفيون الأول**) أي إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني فقوله: "والكوفييون" معطوف على قوله: " البصريون ".

بيان مشاهير الكوفيين من النحاة

فإن قيل: من هم الكوفيون. **قلنا**: المشاهير منهم هم الكسائي و فراء وحمزة والمازني.

بيان وجوه ثلاثة لترجيح الكوفيين إعمال الفعل الثاني

فإن قيل: و ماوجه الترجيح عند هؤلاء. **قلنا**:وجه الترجيح عند هم الفعل الأول أسبق الطالبين واحتياجه إلى المطلوب أقدم من الفعل الثاني كما قال اللّٰه تعالى ﴿ والسابقون السابقون أولئك هم المقربون﴾، **أونقول** في الجواب: إن في إعمال الأول لايلزم الإضمار قبل الذكر بخلاف إعمال الثاني وأيضًا يتمسك الكوفيون بإعمال الأول على قول امرء القيس الذي هو أفصح شعراء العرب كما سيأتي إن شاء اللّٰه تعالى.

فإن قيل: دلائل الجانبين ووجوه الترجيح متساوية فيجب ترك العمل بالمذهبين بدليل إذا تعارضا تسا قطا. **قلنا**: لانسلم أن وجوه الترجيح متساوية بل مذهب البصريين بسبب كثرة الاستعمال أرجح لعدم وجود ذلك في مذهب الكوفيين.

فإن قيل: المصنف في صدد الاختصار فلم لم يختر عبارة أخصر بأن يقول فيختار البصريون إعمال الثاني خلافا للكوفيين، وهذا هو طريق المذهب المرجوح كما يقال في كتب الاحناف خلافا للشافعي .**قلنا**: لو فعل كذ لك لم يعلم مذهب الكوفيين من أن المختار عندهم هل هو إعمال الأول أو إعمال كل منها على السواء.

بيان كيفية الإعمال على المذهبين مع بيان وجه تقديم مذهب البصريين

ولما فرغ المصنف عن بيان مذهب كل شرع في تفسير مذ هبهما وبيان كيفية الإعمال فقال: (**فإن أعملت**) الفعل (**الثاني**) كما هو مذهب البصريين.

فإن قيل: لم قدم مذهب البصريين على مذهب الكوفيين. **قلنا**: قدمه لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالا **واعلم** أن الفاء في قوله: " فإن أعملت" للتفسير، و" إن" حرف الشرط وقوله: " أعملت" جملة فعلية شرط، و قوله: " فان أضمرت إلخ" جزاء الشرط (**أضمرت الفاعل في**)الفعل (**الأول**).

فإن قيل: إن بين الشرط والجزء ملازمة ولايلزم الجزاء الذي هوالإضماربالشرط الذي هو الإعمال لأنه يمكن في مثل ضربت وأكرمت زيدا إعمال الفعل الثاني بدون إضمارالفاعل.

قلنا: المراد من إضمار الفاعل هو إضماره إذا اقتضى الفاعل. **حاصل** الجواب: أن الجزاء ليس على إطلاقه بل هو مقيد باقتضائه الفاعل والفعل فيما أتيت به من المثال يقتضي المفعول.

بيان وجه عدم صحة الذكرو الحذف بل يتعين الإضمار

فإن قيل: فلم لا يذكرون الفاعل حتى لايقع الإحتياج إلى الإضمار بالكلية. **قلنا**: لا يذكرون الفاعل لأن عند ذكره يلزم التكرار، و هو مخل بالفصاحة.

فإن قيل: فلم لايحذفونه كما في صورة المفعول. **قلنا:** الفاعل ركن الكلام ولايجوز حذف الأركان، بخلاف المفعول فإنه فضلة.

فإن قيل: يلزم الإضمار قبل الذكر فيما اخترتموه لأنه عند إعمال الثاني و إضمار الفاعل في الأول ليس إلّا الإضمار قبل الذكر، والمستلزم للباطل باطل. **قلنا:** الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير عند نحاة البصرة جائز مثل قوله تعالى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ فذكر الفاعل للفعل الثاني تفسير للضمير في الفعل الأول **(على وفق)** الاسم **(الظاهر)** الواقع بعد الفعلين أي موافقته إفرادأو تثنية وجمعاو تذكيرا و تأنيثا، وقوله: "على وفق الظاهر" متعلق بقوله: "أضمرت".

فإن قلت: لم وجب موافقة الضمير مع ذلك الاسم الظاهر؟ **قلنا:** لأن ذلك الاسم الظاهر مرجع ذلك الضمير والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور. **(دون الحذف)** وهو ظرف متعلق بقوله: "أضمرت" لأنه لايجوز حذف الفاعل.

بيان فائدة زيادة قوله: "دون الحذف"

فإن قيل: لم تعرض لقوله: "دون الحذف" مع أنه قد علم من قوله: "أضمرت" أن الجمهور يقولون بالإضمار ولايقولون بالحذف؟ **قلنا:** إنما تعرض له ولم يكتف بما علم ضمنا، ليرتب عليه اختلاف الكسائي الذي بينه بقوله: "خلافا للكسائي" ولهذا لم يقل دون الإظهار لعدم ذهاب أحد إليه.

بيان وجه عدم القول بالحذف

فإن قيل: لم لم يجز الحذف ههنا؟ **قلنا:** لأنه حذف الفاعل وهولايجوز بدون إقامة شيء مقامه.

فإن قيل: قولكم: "إن حذف الفاعل لا يجوز" ليس بصحيح على الإطلاق فإنه قد حذف الفاعل في عدة مواضع كفاعل المصدر مثل قوله تعالى ﴿ أوإطعام في يوم ذى مسغبة ﴾ أي إطعامه وكذا حذف الفاعل في نحو ما ضرب وأكرم إلّا أنا، و كذا في نحو ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ حيث حذف "بهم" في "أبصر"، وهو فاعل عند سيبويه، و كذا في نحوإ ضربن على صيغة جمع المذكر مع نون الخفيفة، وإضربن على صيغة الواحد المؤنث المخاطب مع نون التاكيد، بحذف الواو في الأول والياء في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وكذا في أكرموا القوم بحذف الواو للالتقاء الساكنين. **قلنا:** لايرد شيء مما أوردت، أما الأول فبأن المصدر قد ينزل منزله الجوامد فلا يكون من باب حذف الفاعل بل من باب عدم الفاعل بعدم الاقتضاء فليس له

فاعل لفظًا و لا تقديرًا ، وقد أُجيب عن البواقي بأجوبة مختلفة لاتخلو عن القيل والقال إلا أن الأحسن منها **أما عن** مثل "ما قام وأكرم إلّا أنا" و عن نحو "أسمع بهم وأبصر" فهو أن المراد بقولنا: "والفاعل لا يجوزحذفه" أن الفاعل إذا كان باقيا على صرافته ولايكون فيه شائبة الفضلة لايجوزحذفه ،وفي المثالين مشابه للفضلة ، أمافي الأول فلكونه في لباس المستثنى و من تشبه بقوم فهومنهم فلم يبق على صرافته وعدم المشابهة ،وأما في الثاني فلكونه مدخول الجار لزوما وكون فعله كأن الفاعل مستتر فيه ، **وخلاصة** الجواب أنهما داخلان في سد شيء مسده،وأما عن الأخيرين فبأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل، **(خلافا للكسائي)** .

بيان إعراب قوله: "خلافا للكسائي"

فإن قيل: ما إعراب قوله: "خلافا". **قلنا:** هومنصوب بناء على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف أصله يخالف قول الإضمار قول الكسائي خلافا برفع القول الأول ونصب القول الثاني، وإنما قلنا برفع القول الأول ونصب الثاني لتقديم المفعول على الفاعل، فحذف الفعل مع الفاعل، وأقيم المفعول المطلق مقام الفعل، وزيد اللام على المفعول لتقوية العمل، فصارخلافا لقول الكسائي ثم حذف المضاف وهو قوله: "قول" وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الكسائي فصارخلافا للكسائي.

بيان وجه قول الكسائي بحذف الفاعل مع أنه ركن في الكلام

فإن قيل: حذف الفاعل ممنوع كما مر فكيف يقول به الكسائي. **قلنا:** لما كان الإضمار قبل الذكر عنده أشد منعا من حذف الفاعل اختارحذف الفاعل فاختار الشنيع في زعمه حذرا عن ارتكاب الأشنع.

بيان ثمرة الاختلاف بين الجمهور والكسائي

فإن قيل: ما ثمرة هذا الاختلاف مع أن ظاهر النظر يحكم بعدمها، لعدم الفرق بين الحذف والإظهار في اللفظ لعدم التلفظ بهما. **قلنا:** له ثمرة تظهر فيما يكون الاسم الظاهر مثنى أو مجموعا نحو ضرباني وأكرمني الزيدان عند البصريين، وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي، فيثنى الفعل وفق الفاعل ليوافق الضمير بالمرجع عند البصريين،ولايثنى عند الكسائي لعدم الضمير في الفعل لأنه يقول بحذف الفاعل **(وجاز)** أي إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل.

فإن قيل: ما الحاجة إلى قوله: "جاز" مع أنه قد علم الجواز من قوله: "فإن أعملت". **قلنا:**

إنما ذكره تمهيدا لبيان قول الفراء فقوله: "جاز" جملة معترضة ، (**خلا فا للفراء**)،

فإن قيل: ماوجه نصب قوله:"خلافا". **قلنا**: هومفعول مطلق أي يخالف القول بالجواز خلا فا للفراء فإنه منع جواز الإعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الأول الفاعل.

بيان وجه قول الفراء بعدم جواز إعمال الفعل الثاني

فإن قيل: ماالذي هو يتمسك به. **قلنا**: لأنه لوأُعمل الثاني والأول يقتضي الفاعل فلقطع تنازعه طرق ثلاثة ، الإضمار، والحذف، والإظهار،والكل باطل .**أما الأول** فللزوم الإضمار قبل الذكر .**وأما الثاني** فللزوم حذف الفاعل .**وأماالثالث** فللزوم التكرار، والمستلزم للباطل باطل، فبطل الجواز بل يجب عنده إعمال الفعل الأول فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضي المفعول حذفته أو أضمرته ، تقول ضربني وأكرمني الزيدان، ولايلزم حينئذ محذور.

بيان وجه نقل المصنف القول الذي لم يشتهرعن الفراء وترك ما هو المشهور عنه من الروايتين

فإن قيل: الذي أشتهر عن الفراء روايتان. **أحدهما** : تشريك الرفعين بأن يعملا في ما يتنازعان فيه معًا، **والأخرى** أن تأتي بفاعل الأول ضميرا بعد المتنازع، نحوضربني وأكرمني زيد هو هذا إن اقتضى كل منهما الفاعل، وإن اقتضى الثاني المفعول مع اقتضاء الأول الفاعل تعين الاتيان بالضمير بعد المتنازع ، نحوضربني وأ كرمت زيدا هو ، فالفراء على هذه الرواية سلّم معموليّته للفعل الثاني فلم لم يذكر المصنف هذين الرواتين المشهورتين مع أن الأحق بالذكر هي الرواية المشهورة. **قلنا**: قال المولى عبدالرحمن في جاشية الجامي في الجواب: أنه إنما جعل الرواية الغير المشهورة عنه رواية المتن ليصير مشهورة عنه وتخرج عن مرتبة عدم الإشتهار **أقول** لما كانت الرواية المشهورة ترد عليها الاعتراضات ولم تكن صافية عن الكدورات أعرض عنهاو أتي بالرواية الغير المشهورة عنه ،وذلك لأنه يرد على ما اشتهر عنه من القول بتشريك الرافعين لزوم توارد العلتين على معمول واحد كما هو ظاهر ،وهو باطل ،لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقة عندهم في دوران أثر كل منها عليه وجودا وعد ما وتوارد المؤثرات الحقيقة على معلول واحد شخصّي غير جائز فكذا المؤثرات النحوية عليه، وإنما امتنع توارد المؤثرين الحقيقين للزوم الاحتياج إلى كل واحد منهما، والاستغناء عنه في حالة واحدة، وذلك لأنهما لما توارد عليه كان الواحد منهما كافيا في إيجاد المعلول لاستقلاله وكان الآخر حينئذ مستغني عنه ولما كان الآخرأيضًالاستقلاله وكونه مؤثرا حقيقيا كافيا في إيجاد المعلول كان الأول أيضًا مستغني عنه ، فثبت كون كل واحد منهما محتاجا إليه ومستغنى عنه

(وحذفت المفعول) إن اقتضي الأول المفعول لأنه لقطع التنازع طرق ثلاثة، الحذف، والإضمار، والإظهار، فإن إضمر يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة وإن ذكر يلزم التكرار وإذا لم يجز الإضمار والذكر وجب الحذف.

فإن قيل: قد وقع التكرار في مثل حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا كما سيجيء.
قلنا: ذلك عند الاحتياج وعدم الاستغناء وفي ما نحن فيه ليس كذلك.

بيان أن قبلية الذكر على طريقين

فإن قيل: لانسلم إن الإضمار قبل الذكر في الفضلة ممنوع ألا ترى إلى قوله: "ربه رجلا" وإلى ماجاء في القرآن الكريم ﴿ فقضٰهن سبع سموات ﴾ فإن الضمير في " ربه" راجع إلى قوله: "رجلا "وهو فضلة، وكذا في " فقضٰهن" فإنه راجع إلى "سبع سموات" وهو فضلة. **قلنا:** قبلية الذكر في الفضلة يكون على طريقين. **أحدهما:** أن يكون بعده اسم وكان المقصود من إيراده محض التفسير و رفع الإبهام. **والثاني:** أن يكون المقصود من إيراده وقوعه معمولا للفعل، والممنوع هو الثاني لا الأول، وفي ما ذكرت من المثالين لمحض التفسير، **وأجيب** عن قوله: "ربه رجلا" بالشذوذ أيضًا **(إن استغني عنه)** هو شرط مستغن عن الجزاء لأن قوله: "حذفت المفعول" يفيد فائدة الجزاء وهذا إنما يكون إذا لم يكن الفعلان من أفعال القلوب مثل ضربت و ضربني زيد وأعطيت وأعطاني درهما **(وإلاّ)** أي وأن لم يستغن عنه **(أظهرت)** أي المفعول، وذلك إنما يكون إذا كان الفعلان من أفعال القلوب، مثل حسبني منطلقاوحسبت زيد منطلقا، فإن حسبني وحسبت لما تنازعا في "منطلقا" الثاني وأعمل "حسبت" وجب إظهار مفعول "حسبني" وهو "منطلقا" الأول، لأنه إن حذف يلزم حذف أحد مفعولي باب علمت، وهو باطل.

بيان وجه عدم جواز حذف أحد مفعولي باب علمت

فإن قيل: لم لا يجوز حذف أحد مفعولي باب علمت. **قلنا:** مفعول باب علمت في الحقيقة يكون هو مضمون المفعولين ومضمون المفعولين هوأن تأخذ من المشتقي مصدره ثم تضيفه إلى الجامد فتقول في حسبت زيدا منطلقا حسبت انطلاق زيد، فلوحذف أحد المفعولين يكون كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة وهو غير جائز.

فإن قيل: كيف يصح أنه لا يجوزحذف أحد مفعولي باب علمت مع أنه واقع في قوله تعالى﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتا هم اللّٰه من فضله هو خيرا لهم ﴾ فيمن قرء "يحسبن" على صيغة الغيبة فكان التقدير فيه ولايحسبن بخلهم ،فأحد المفعولين محذ وف، والأخر مذكور، وهوخيرا لهم. **قلنا:** يجوز أن يكون المفعول الأول ليحسبن في الآية هو ضمير "هو"الراجع إلى

البخل أي لايحسبن البخل خيرا لهم، ويجوز وضع الضمير المرفوع موضع المظهر المنصوب كأنت في قوله تعالى﴿ إنك أنت العزيزالحكيم ﴾.

فإن قيل: لم لايجوز إيراد المفعول مضمرا. **قلنا:** لأنه حينئذ يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة وهو ممنوع.

فإن قيل: إنما يلزم الإضمار قبل الذكر لوأضمر قبل الاسم الظاهر ولو أضمر بعده فلا يلزم فإنه لو قلناحسبني وحسبت زيدا منطلقا أياه لم يلزم الإضمار المحذور بينهما، لتقدم قوله: "منطلقا" عليه. **قلنا:** هذا الإضمار وإن كان صحيحا في نفسه لكن استقبح للزوم الفصل بين المبتدأ والخبر، فإن الضمير الراجع إلى "منطلقا" في الإصل خبر للمفعول الأول في حسبني، وذلك ممنوع لاسيما إذا كان المفعولان معا في الحقيقة مفعولا واحدا.

بيان مذهب الكوفيين وكيفية إعمال الفعل الأول بعد الفراغ عن مذهب البصريين

ولما فرغ المصنف عن بيان مذهب البصريين مع بيان كيفية إعمال الفعل الثاني شرع في بيان مذهب الكوفيين مع بيان كيفية إعمال الفعل الأول فقال **(وإن أعملت)** الفعل **(الأول)** كما هو مختار الكوفيين **(أضمرت الفاعل)** في الفعل **(الثاني)** لواقتضاه مثل ضربني وأكرمني زيد إذاجعلت زيدا فاعل ضربني وأضمرت في أكرمني ضميرا راجعا إلى زيد لتقدمه وإن أخر لفظا فلا محذور فيه حينئذ لاحذف الفاعل، ولا الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، بل لفظا فقط، وهو غير ممنوع، **(وأضمرت المفعول)** في الفعل الثاني لو اقتضاه فقوله: "والمفعول" عطف على قوله: " الفاعل" فدخل تحت قوله: " أضمرت" **(على)** المذهب **(المختار)** ولم تحذفه.

بيان أن الحذف جائز لكن المختار هو الإضمار

فإن قيل: هل الحذف جائزحينئذ أم لا؟ **قلنا:** هوأيضًاجائز إلّا أن المختار هو الإضمار.

فان قيل: فلم أختير الإضمار على الحذف. **قلنا:** لأنه لوحذف توهم منه كون المفعول غير ما ذكر للأول فإنه لايجب أن يكون المفعول للفعل الثاني هوما كان للأول، وأيضا في الإضمار بقاء وفي الحذف فناء فما فيه البقاء أشرف مما فيه الفناء.

فإن قيل: فما هو المرجع حين الإضمار. **قلنا:** هو المفعول المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاستحقاقه للأول **(إلاأن يمنع مانع)** استثناء مفرغ يعني أضمرت المفعول في جميع الأوقات إلّا وقت منع مانع من الإضمار كما هو القول المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار، فالاستثناء على كل من القولين أي أضمرت على المختار وحذفت على الغير

المختار إلّا أن يمنع إلخ . **(فتظهر)** المفعول فإنه لما أمتنع الأضمار والحذف لاسبيل إلى الإظهار، وإنمايكون كذلك في أفعال القلوب نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا.

بيان التنازع فى قولهم: "حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا" مع بيان طريق القطع وهو الإظهار

فان قيل: ما هو التنازع في هذا المثال وكيف قطع؟ **قلنا:** هذا المثال كان في الأصل حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا، فتنازع حسبني وحسبت في منطلقا، فاقتضي كل منهما أن يكون مفعولا ثانيا له، ولما أُعمل "حسبني" الذي كان أول الفعلين وجعل "منطلقا" مفعولا له ، والفعل الثاني أيضًا يقتضي المفعولين فأوردنا المفعول الأول مضمرا راجعا إلى" الزيدان" وقلنا: حسبتهما فلا يلزم الإضمار قبل الذكر إلّا لفظا وهو جائز، كما مر غير مرة ،وأوردنا المفعول الثاني مظهرا وهو منطلقين ، لوجود المانع من الإضمار والحذف.

فإن قيل: ما هو المانع من الإضمار والحذف. **قلنا:** لو حذفناه لزم حذف بعض أجزاء الكلمة لما عرفت أن مفعول أفعال القلوب في الحقيقة مضمون الجملة، وإن أوردناه مضمرا فلا يخلوإما أن نورده مفردا أو مثنى والكل باطل، أماإيراده مفردا فلأنه لا يطابق بالمفعول الأول، مع أن مطابقة المفعول الثاني للأول من باب علمت واجب، لأنهما في الحقيقة مبتدأ وخبر، والمطابقة بين المبتدأ والخبر يجب في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلايقال: الزيدان قائم بل قائمان، وأما إيراده مثنى فلأنه حينئذ يخالف عن المرجع،لأن مرجعه مفرد، وهو منطلقا فلما امتنع كل من الحذف والإضمار وجب الإظهار.

بيان جواز الإظهار وإن كان موجبا للتكرار

فإن قيل: الإظهار يوجب التكراروهو غير جائز. **قلنا:** قد سمعت من القول المشهور إنه من ابتلى ببليتين فليختر أهونهما،ولايخفى أن لزوم التكرار أهون من لزوم عدم مطابقة الخبر للمبتدأ ،وعدم مطابقة الضمير بالمرجع، لأن هذين الأمرين ممنوعان في كلام العرب مطلقا، بخلاف التكرار، فإنه قد يقع فيه لأغراض كما بين في علم المعاني. **أونقول** في الجواب: أن ههنا لايلزم التكرارمن الإظهار لاختلافهما إفرادا وتثنية.

بيان صحة التنازع في هذا المثال مع أن الأول يقتضي مفعولا مفردا و الثاني مثنى

فإن قيل: ليس في هذا المثال تنازع قطعا، لأن الأول يقتضي مفعولا مفردا،والثاني يقتضي مفعولا مثنى فلا يتوجهان إلى أمر واحد ،وتنازع الفعلين عبارة عن توجه الفعلين إلى أمر واحد. **قلنا:** المفعول المتنازع فيه هو الاسم الدال على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير

ملاحظة أفراده وتثنيته ،و **حاصل** الجواب أن ههنا اعتبارين **الأول** اعتبار أفراده وتثنيته. **والثاني** عدم إعتبارإفراده و تثنيته ، والتنازع فيه بالإعتبارالثاني، وهو بذلك الاعتبارأمر واحد.

جواب عما توهم الكوفيون أنه مستدلهم من قول امرء القيس كفاني إلخ

فإن قيل: ولما استدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول بقول أمرء القيس (شعر)

ولو أنما أسعى لأدني معيشة ☆ كفاني ولم أطلب قليل من المال

حيث قالوا: قد توجه الفعلان أعني كفاني ولم أطلب إلى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضي الأول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولة ،وامرء القيس الذي هوأفصح شعراء العرب أعمل الأول فلولم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره، فلما اختاره علم منه أولية إعمال الفعل الأول فأجاب المصنف عن جانب البصريين وقال: **(وقول امرء القيس كفاني ولم أطلب قليل من المال ليس منه)** أي من باب التنازع **(لفساد المعنى)** حاصل الجواب أن قول امرء القيس هذا ليس من باب التنازع لأنه على توجه كل من الفعلين إلى" قليل" يلزم فساد المعنى.

فإن قيل: لايلزم من اختياره إعمال الأول أولويته لأنه يجوز أن يكون كلا الإعمالين متساويين فاختارأحد المتساويين. **قلنا**:إنمايصح حمل كلام امرء القيس على اختيار أحد المتساويين إذا قال بذلك أحد، ولم يقل أحد بتساويهما فيه ، فاختيار إعمال الأول دليل على أولويته فوجب الجواب على نحاة البصرة.

فإن قيل: لايصح ا ستدلال الكوفية بهذا الشعر على أولوية إعمال الفعل الأول ، لأنه يلزم حينئذ حمل البيت المذكور على حذف المفعول الثاني مع أن حذف المفعول الثاني مرجوح بالاتفاق ، وأمرء القيس من أفصح شعراء العرب لاينا سب حمل كلامه على الوجه المرجوح الاتفاقي. **قلنا**: لانسلم أنه يلزم على تقدير إعمال الأول حمل كلا مه على الوجه المرجوح، لأن الحذف إنما يكون مرجوحا إذا لم تكن الضرورة داعية إليه ،وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الإضمار داع إلى الحذف،

بيان عدم صحة استدلال الكوفيين بقوله :"كفاني" على دعواهم

وحاصل الدليل الذي أورده الماتن على عدم صحة استدلال الكوفيين بهذا الشعر هوأنه لوحمل هذا الشعر على التنازع بين كفاني ولم أطلب في قوله: " قليل" لفسد المعنى، لأنه يستلزم حينئذ عدم السعي للقليل.وانتفاء كفاية قليل وثبوت طلبه المنافي لكل منهما.

فإن قيل: من أين علم عدم السعي وانتفاء الكفاية وثبوت الطلب مع أن الشاعر أورد:

"لو أنما أسعى وكفاني" وفيه ثبوت الكفاية لاعدمها وأيضًا أورد لفظ "لم أطلب" وهي صيغة النفي تدل على عدم الطلب لاعلى ثبوته. **قلنا**: الشاعر صدر كلامه بكلمة: "لو" وهي تجعل مدخولها المثبت شرطا كان أوجزاء أو معطوفا على أحدهما منفيا، والمنفي من ذلك مثبتا، وكان قوله: "أسعى" في جانب الشرط "وكفاني" في جانب الجزاء مثبتان فصارا بعد دخول "لو" منفيان، وقوله: "لم أطلب" الذي هو المعطوف على الجزاء مثبتا فصاربعد دخوله منفيا، فعلى هذا صار معنى الشعر المذكور أني لا أسعى لحصول أدني معيشة ولا يكفيني قليل من المال وأطلب قليلا من المال.

فإن قيل: ما هوالفساد على تقدير التنازع. **قلنا**: الفساد ظاهر، وهوأنه تنازع كل من "كفاني ولم أطلب" في قوله: "قليل" فإن أعمل الأول أي كفاني وحذف مفعول الفعل الثاني لفسد المعنى، لأنه على هذا التقدير يلزم مجامعة عدم السعي لأدنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال مع ثبوت طلب المال الذي ينافي عدم السعي وانتفاء الكفاية ،وتنافي ثبوت طلب القليل لعدم السعي للقليل ظاهر، لأن الطلب بمعنى السعي نقيض عدم السعي، وأما تنافي ثبوت الطلب لانتفاء الكفاية ، فذلك لمضمون الشرطية فمعناه حينئذ لو أنماأطلب أدنى معيشة كفاني فيكون الكفاية لازمة للطلب ، فإذا كانت الكفاية لازمة للطلب فنقيض الكفاية وهو انتفاء الكفاية مناف للطلب لأن نقيض اللازم يكون منافيا للملزوم فعلم منه أن الفعل الأول غير متوجه إلى ما يتوجه إليه الفعل الثاني بل الأول متوجه إلى قليل من المال والثاني متوجه إلى المفعول المحذوف أي لم أطلب العز والمجد .

فإن قيل: ما هي القرينة على ذلك المفعول المحذوف. **قلنا**: القرينة عليه البيت الثاني وهوقوله (**شعر**)

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ☆ وقد يدرک المجد المؤثل أمثالي

فإنه صرح فيه بإن سعيه وطلبه إنما هو للمجد .

بيان إعراب قوله: "وقول امرء القيس ليس منه"

واعلم أن قوله: "وقول امرء القيس" مبتدأ، وقوله: "ليس منه" خبره، وقوله: "كفاني" في البيت جواب "لو" وفي "الكافية "بدل من قول أمرء القيس.

بيان مفعول ما لم يسم فاعله بعد الفراغ عن بحث الفاعل

ثم لما كان مفعول مالم يسم فاعله قسما مستقلا للمرفوع عند المصنف وأخرجه عن تعريف الفاعل بقوله: "على جهة قيامه" شرع في تعريفه على حدة فقال: (**مفعول ما لم**

يسم فاعله) أي مفعول فعل أو شبه فعل لم يذكر فاعله وقوله: "مفعول" مضاف وما الموصولة مع الصلة مضاف إليه وقوله: " كل مفعول" خبره.

بيان وجه عدم إيراد كلمة "منه" في قوله: "مفعول ما لم يسم فاعله" بالتفصيل

فإن قيل: لم لم يفصله المصنف بمنه أو منها كما فصل المبتدأ. **قلنا**: إنما فعل كذلك لأنه شديد التعلق بالفاعل لمشاركته الفاعل في الأحكام وقيامه مقامه، ولهذا أدخله مثل الزمخشرى في الفاعل والحَقُّ هو ما عليه الشيخ ابن الحاجب لأن شدة تعلق الشيء بالشيء لايقتضي العينية، **وقال** العصام في الجواب: أن دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين أقسام المرفوع والمنصوب بكلمة: "منه" فقوله: "ومنها المبتدأ" خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل، ولكن رد على جواب العصام أن الأمر ليس كما قال بل دأبه هو الإتيان بكلمة منه بين الأقسام إلاّ أن ذكره في ما هو الأصل فيها المذكور أو لايغني عن ذكرها في بقية الأقسام، ولهذا ذكره في أول المنصوبات ولم يذكرها في غيرها فكذا ههنا فصل بكلمة" منه" في الفاعل وتركها في غيرها، نعم كان الحق أن يتركها في المبتدأ أيضًا إلاّ أنه لما قال البعض بكون المبتدأ أصل المرفوعات أتي بها هناك أيضا.

فإن قيل: المتبادر من قوله: "ما" في قوله: "مفعول مالم يسم فاعله" الفعل للأصالة فيخرج عنه مفعول مالم يسم فاعله لشبه الفعل مثل عمرو مضروب زيد. **قلنا**: المراد من قوله: " ما" الفعل أوشبه الفعل كما قال الشارح الجامي بطريق أو التنويعية لا الترديدية.

فإن قيل: لما لم يقل: مفعول عامل لم يسم فاعله مع أنه أخصر وأوضح لشموله لكل من الفعل وشبهه من غير تكلف. **قلنا**: سوق كلام المصنف في غير هذا المقام يستدعي ذلك حيث قال: وإذا تنازع الفعلان ولم يقل: إذا تنازع العاملان وأيضًا قال: في تعريف الفاعل هو ما أُسند إليه الفعل أو شبهه ولم يقل: هو ماأسند إليه العامل.

بيان وجه عدم ذكر المفعول الثاني لقوله: "يسم" في قوله: "ما لم يسم" مع الرد على ما في بعض الشروح

فإن قيل: باب سمي يسمي يتعدي إلى المفعولين وعند كونه مجهولا يقوم المفعول الأول مقام الفاعل ويبقي الثاني منصوبا وليس ههنا منصوب. **قلنا**: التسمية تستعمل بمعنيين، **الأول** بمعنى ذكر الاسم ويترجم عنه في الافغانية (نوم أخستل) والفارسية (نام بردن) **والثاني** جعل الاسم وتعيينه لشيء ويترجم عنه في الأفغانية (نوم يخودل) والفارسية (نام نهادن) وهو ههنا بالمعنى الأول وهو لايتعدى إلاّ إلى مفعول واحد وإيراد السوال بهذا الطريق

أنسب، وما قال صاحب تحرير سمبث في تحرير السوال أن عدم التسمية يدل على عدم وجود الفاعل مع أن الفعل لا يوجد بدون الفاعل فذلك لا ينبغي لأن عدم التسمية لايدل على عدم الوجود (**كل مفعول حذف فاعله**) أي فاعل ذلك المفعول وقوله: "حذف فاعله" صفة للمفعول

بيان أن إضافة الفاعل إلى مفعول لأدنى ملابسة فى قوله: "فاعله"

فإن قيل: لايجوز إضافة الفاعل إلى المفعول، لأن الفاعل لايكون للمفعول بل هو للفعل.

قلنا: إضافة الفاعل إلى المفعول ليس على الحقيقة بل هوعلى سبيل المجاز، فإنه قد يضاف الشيء إلى الشيء لأدنى الملابسة ، وهي ههنا كون الفاعل فاعلا لفعل يتعلق بالمفعول.

بيان وجه إيراد كلمة "كل" في قوله: " كل مفعول"

فإن قيل: إيراد لفظ " كل" غير مناسب، لأنه إنمايذكر للإحاطة على الأفراد، والتعريف إنمايكون للجنس والماهية ،لا للأفراد، وأورد ههنا لفظة " كل" وقال: كل مفعول فلزم التعريف بالأفراد. **قلنا**: قد يكون الغرض من التعريف تميزه في الجملة ، وحينئذ يجوز التعريف بالأعم والأخص أيضًا، ولكن لايكون التعريف حنئيذ مطردا وجامعا لجميع الأفراد مع أن الطرد والجمع مما لابد منه ، فأورد كلمة " كل" للتنبيه على أنه ليس المقصود منه التميز فى الجملة بل المقصود منه التمييز عن جميع ماعداه ، ويندفع الاحتمال المذكور، ويكون نصًا على كون التعريف مطردا ، وحينئذ لا يكون للفظ ''كل" دخلٌ في التعريف بل يكون خارجا عن التعريف ويكون المعرف هو ما أُضيف إليه لفظ "كل" .

فإن قيل: الجامعية والما نعية يعلم من نفس كونه تعريفا أيضًا لأنه لابد في كل تعريف من الجامعية والمانعية، لأن التعريف يكون مشتملا على الجنس والفصل والجنس للشمول والجامعية ، والفصل للإخراج والما نعية ، فأين الاحتياج إلى لفظ "كل". **قلنا**: الجامعية والمانعية وإن كانا يحصلان من نفس مفهوم التعريف أيضًا إلّا أنهما يفهمان منه ضمنا، وبلفظ كل حصل التصريح بما علم ضمنا، والجواب بهذا النمط أقرب إلى التحقيق.

بيان أن الضمير في قوله: "فاعله"راجع إلى المفعول والإضافة لأدنى ملابسة

فإن قيل: الضمير في قوله:" فاعله" لايخلو إما أن يكون راجعا إلى الفعل أو إلى المفعول والكل باطل، أما الأول فلأنه يلزم منه خلو الجملة الواقعة صفة عن العائد إلى الموصوف وهو المفعول مع أنه لابد فيهما من الضمير العائد إلى الموصوف، وأما الثاني فلأنه لايصح إضافة الفاعل إلى المفعول، لأن الفاعل أنما يكون للفعل لا للمفعول. **قلنا**: الضمير عائد إلى المفعول

ويصح إضافة الفاعل إلى المفعول لأن إضافة الشيء إلى الشيء قد يكون لأدنى ملابسة بينهما، وهي ههنا أنهما معمولان لعامل واحد **(وأقيم هو)** أي المفعول **(مقامه)** أي مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه وقوله: "أقيم مقامه" معطوف على قوله: "حذف". **واعلم** أن قوله: "مقامه" بضم الميم لا بفتحه، لأن صيغة الظرف من المزيد يكون بضم الميم.

فإن قيل: لم لم يقل: وأقيم مقامه بدون إبراز الضيمر وهو قوله: "هو" مع أنه أخصر. **قلنا**: الضمير المستتر في قوله: "أقيم" نائب الفاعل، والضمير البارز تاكيد له، وأتي بالتاكيد لئلا يتوهم أن قوله: "مقامه" نائب الفاعل، وحينئذ تخلو الجملة الواقعة صفة عن العائد إلى الموصو ف وأيضًا لايكون له معنى صحيح.

بيان دفع ما يقال أن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله يصدق على الربيع في أنبت الربيع البقل

فإن قيل: تعريف مفعول مالم يسم فاعله غير مانع، لأن الربيع في قولهم: "أنبت الربيع البقل" فاعل، ويصدق تعريف مفعول مالم يسم فاعله عليه، لأنه في الأصل مفعول فيه، لأن معناه أنبت الله البقل وقت الربيع، فحذف الفاعل، وأقيم المفعول فيه مقامه. **قلنا**: الربيع وإن كان في الأصل مفعول فيه إلّا أنه بعد حذف الفاعل وقيامه مقامه خرج عن كونه مفعولا فيه، لأنه فاعل يصدق تعريف الفاعل عليه كما لايخفى، فخرج الربيع من قوله: "كل مفعول" لأنه فاعل لا مفعول.

بيان أن قيام المفعول مقام الفاعل إنما هو في إسناد الفعل

فإن قيل: لايصح إقامة المفعول مقام الفاعل، لأن في الفاعل قيام الفعل به وفي المفعول وقوع الفعل عليه. **قلنا**: المراد من إقامة المفعول مقام الفاعل في نفس الإسناد وهو غير مختلف بينهما.

بيان شرط مفعول مالم يسم فاعله

ولما فرغ المصنف عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال: **(وشرطه)** أي شرط مفعول مالم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل إذا كان عامله فعلا.

بيان أن الشرط المذكور إنما هو إذا كان العامل فعلا، وأما إذا كان شبه الفعل فالشرط تغيير الصيغة إلى المفعول

فإن قيل: هذا الشرط مطلقا ليس بصحيح لأنه لايغير صيغة الفعل إلى فعل في شبه الفعل. **قلنا**: هذا الشرط إنما يكون فيما إذا كان عامله فعلا، وأما إذا كان عامله شبه الفغل فليس شرطه هذا بل شرطه أن يغير صيغته إلى المفعول.

فإن قيل: لم ذكر الفعل ولم يذكر الشرط الذي يكون في شبه الفعل. **قلنا**: إنما ذكر الفعل لأصالته. **(أن تغير صيغة الفعل إلى فعل)** أي إلى الماضي المجهول **(أو يفعل)** أي إلى المضارع المجهول.

بيان أن المراد من فعل ويفعل صيغة الماضي المجهول والمضارع المجهول لاصيغة فعل ويفعل بشخصيهما

فإن قيل: هذا الشرط يقتضي أن المفعول مالم يسم فاعله لايوجد إلّا في الثلاثي لأن مثل أفعل وأفتعل وكذا يفعل ويستفعل خارج عن الاشتراط المذكور. **قلنا**: المراد من فعل صيغة الماضي المجهول مطلقا، وكذلك من يفعل المضارع المجهول مطلقا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، لأن المراد منه هو الثلاثي المجرد المجهول فقط، **وقال** الهندي في حل هذه العقدة إنه من قبيل الإرادة باسم الشيء أشهر أوصافه بأن يذكر اسم الشيء وعلمه ويراد به الوصف المشهور هو به نحو لكل فرعون موسى أي ولكل مبطل محق على أن فعل ويفعل علمان لمعنييهما ويراد منهما الوصف المشهور وهو الماضي المجهول والمضارع المجهول. **أونقول** في الجواب: أن هذه العبارة محمولة على تقدير المعطوف وتقديره أن تغير صيغة الفعل إلى فعل ويفعل ونحوهما.

فإن قيل: لم أريد من فعل ويفعل الثلاثي المجرد فقط. **قلنا**: إنما ذكره فقط لأن الثلاثي المجرد أصل للرباعي و المزيد فاقتصر بذكر الأصل مستغنيا عن الفرع.

فإن قيل: لم أختير هذا الوزن للمجهول. **قلنا**: لأن إسناد الفعل إلى المفعول معنى غريب، فناسبه الوزن الغريب، ليدل غرابة الوزن على غرابة المعنى.

فإن قيل: من أين يعلم غرابة هذا الوزن. **قلنا**: يعلم ذلك من أمرين. **الأول** من الخروج من الضمة إلى الكسرة فإنه ثقيل في كلام العرب. **والثاني** عدم استعمال هذا الوزن إلاشاذا مثل وعل ودئل.

فإن قيل: الخروج من الكسرة إلى الضمة أيضا ثقيل فلم لم يختره. **قلنا**: هوأ ثقل، ولما حصل المقصود بالثقيل فلا حاجة إلى اختيار الأثقل هذا في الماضي، وأما في المضارع المجهول فلأن يفعل على صيغة المجهول أيضًا لم يستعمل في كلام العرب إلا شاذا مثل برقع وجندب وهوأمارة الغرابة

بيان ما يصح وقوعه مقام الفاعل وما لايصح

ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله موهما بأن كل مفعول صالح لإقامته مقام

الفاعل مع أن كل مفعول لايصلح لذلك شرع في بيان ما يقع مكانه وما لايقع فقال: **(ولايقع)** موقع الفاعل (**المفعول الثاني**) من مفعولي (**باب علمت**).

بيان وجه عدم صحة قيام المفعول الثاني من باب علمت مقام الفاعل

فإن قيل: لم لايقع المفعول الثاني من مفعولي باب علمت موقع الفاعل. **قلنا**: ذلك لأن المفعول الثاني مسند إلى المفعول الأول إسنادا تاما فلو أسند إليه الفعل الذي لايكون إسناده إليه إلّا تاما لزم كونه مسنداو مسندا إليه مع كون كل من الإسنادين تاما.

بيان أن عدم جواز كون الشيء مسندا أو مسندا إليه إنما هو عند كون كل من الإسنادين تاما

فإن قيل: كون الشيء مسندا أو مسندا إليه جائز واقع، في مثل أعجبني ضرب زيد فإن كلمة "ضرب" فيه مسند إلى زيد و مسند إليه لقوله: "أعجبني". **قلنا**: أن مرادنا من عدم كون الشيء مسندا أو مسندا إليه هو عدم كونه مسندا أومسندا إليه مع كون كل من الإسنادين تاما، وضَرُب في المثال المذكور وإن كان مسندا إليه بالإسناد التام إلّا أن إسناده إلى زيد ليس تاما، لأن إسناد المصدرغيرتام.

فإن قيل: ولم ذلك؟ **قلنا**: لأن الاسناد التام مايفيد المخاطب فائدة تامة وقولك: " ضرب زيد" بإضافة المصدر إلى الفاعل لايفيد ذلك.

فإن قيل: كما أن إسناد المصدرغير تام كذلك إسناد الاسم المفعول أيضاغير تام فيلزم أن يصح وقوع المفعول الثاني للاسم المفعول من باب علمت مقام الفاعل مثل قولنا: " زيد معلوم أبوه قائما" فإنه لوأقيم لايلزم كون الشيء الواحد مسندا أو مسندا إليه بالإسناد التام. **قلنا**: قد يحكم بعدم صحة الشيء طردا للباب وهذا من هذا القبيل.

بيان وجه عدم جواز كون الشيء مسندا أومسندا إليه بالإسناد التام

فإن قيل: لم لايصح كون الشيء الواحد مسندا أو مسند إليه بالإسناد التام. **قلنا**: هما متضادان فكيف يمكن اجتماعهما في مكان واحد.

فإن قيل: امتناع اجتماع المتضادين إنما يكون فيما إذا كان اجتماعهما من جهة واحدة وكونه مسندا ومسند إليه ههنا باعتبار الجهتين المختلفين، وذلك لأن كونه مسندا إنما هو باعتبار إسناده إلى المفعول الأول وكونه مسندا إليه ليس بهذا الاعتبار بل هو باعتبار إسناد الفعل إليه فافترقت الجهتان. **قلنا**: المراد من الجهة ههنا هو السبب وهو واحد لأن السبب الذي يقتضي كون المفعول الثاني مسندا هو يقتضي كونه مسندا اليه أيضًا وذلك المقتضي هو الإسناد التام فإنه لوأقيم المفعول الثاني مقام الفاعل كان المقتضي لكونه مسندا إليه هو إسناد

الفعل إليه إسنادا تاما كما أن إسناده التام إلى المفعول الأول هو المقتضي لكونه مسندا فاتحدت الجهتان.

بيان أن المراد من قوله: "باب علمت" ليس أفعال القلوب فقط، بل كل ما يتعدى إلى المفعولين فيتناول لمثل جعلت أيضا

فإن قيل: إن المتبادر من قوله: "باب علمت" أفعال القلوب مع أن المفعول الثاني لغير أفعال القلوب مثل جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمرا عالما أيضًا لايصح وقوعه موقع الفاعل.

قلنا: ليس المراد منه قوله: "باب علمت" أفعال القلوب بل كل فعل أوشبهه المتعدي إلى المفعولين، وكان الأول مسندا إليه والثاني مسندا إلى الأول مطلقاسواء كان من أفعال القلوب أو غيره فلاينحصر في أفعال القلوب بل يتناول لمثل جعلت واعتقدت أيضًا.

بيان أن المراد من عدم الوقوع في قوله: "لايقع المفعول الثاني" عدم صحة الوقوع

فإن قيل: إن المتبادر من قوله: "لايقع المفعول الثاني" أنه لايقع في الاستعمال وإن كان صحيحا في نفس الأمر. **قلنا:** المراد من قوله: "لايقع" أنه لايصح وقوعه لا أنه يصح ولكن لايستعمل وذلك لأنه لوكان المراد منه هو عدم الاستعمال فقط لكان الأنسب أن يقول: لم يقع بصيغة الماضي كما هو المشهور في ذلك وأيضا لم يصح التخصيص بباب علمت لأن الثاني من باب أعلمت أيضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل. **(و)** لاالمفعول **(الثالث)** من مفاعيل **(باب أعلمت)** إذ حكمه كحكم الثاني من باب أعلمت في كونه مسندا فشانه كشانه.

فإن قيل: كان الأخصرأن يقول: "ولا الثالث" لأن الثالث لايكون إلا لباب أعلمت. **قلنا:** لوفعل كذلك لتوهم منه أنه لايقع المفعول الثالث بواسطة حرف الجرمقام الفاعل أيضًا، مع أنه يجوز إقامته مقام الفاعل بالاتفاق بين النحاة فلابد من ذكر قوله: "باب أعلمت" لدفع التوهم المذكور، لأنه لماصرح بقوله: "باب أعلمت" علم منه أن هذا الحكم مخصوص به لايتجاوز إلى المفعول الثالث لغير باب أعلمت، **(والمفعول له)** بلا لام **(والمفعول معه كذلك)** قوله: "والمفعول له إلخ جملة اسمية معطوفة على الجملة الاسمية السابقة،أي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لايقعان موقع الفاعل.

بيان وجه عدم جواز وقوع المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل

فإن قيل: ما الدليل على عدم إقامة المفعول له موقع الفاعل. **قلنا:** لأنه يقع جواب "لم" فلوأقيم مقام الفاعل لزم السوال عن اللمية قبل تمام الحكم ،لأن الحكم حين إقامته مقام الفاعل

يتم به و كونه جواب " لم" يقتضي تقدير السوال قبله.

فإن قيل: يعلم من هذا الدليل أن لايقع المفعول الذي يكون باللام أيضًا مقام الفاعل لجريان الدليل فيه أيضًا مع أن المفعول باللام يقع مقام الفاعل ويقال: ضرب للتاديب، ولما ضعف الدليل المذكور بورود هذا الاعتراض أورد العلامة الجامي دليلا آخر فقال: إنما لايقع المفعول له مقام الفاعل، لأنه لووقع لفات الإشعار بالعلية ،لأن النصب فيه مشعر بالهاء ، فلووقع مقام الفاعل لفات النصب والإشعار، وهذا الدليل لايجرى فيما فيه اللام، لأن اللام الداخلة التعليلية عليه يدل على الإشعار بأنه علة.

فإن قيل: إن النصب في المفعول فيه أيضًا مشعر بالظرفية فلا يصح إقامته مقام الفاعل.
قلنا: إن في المفعول فيه شيء آخر يدل على الظرفية سوي النصب، وهو ذاته ، لأن ذات المفعول فيه لايكون إلا زمانا أومكانا فعند فوات النصب يعلم من ذاته أنه ظرف.

فإن قيل: ما الدليل على عدم إقامة المفعول معه مقام الفاعل. **قلنا**: لأنه لو أقيم مقام الفاعل فإما أن يقام مع الواو أو بدونه ،والكل باطل، **أما** مع الواو فلأن الفاعل كا لجزء من الفعل شديد الاتصال به فكيف يمكن أن يتوسط بينهماواو العطف الذي يكون مشعرا بالانفصال ودليلا عليه، **وأما** بدون الواو فلأنه لايعرف حينئذ كونه مفعولا معه، لأن المفعول معه ما يذكر بعد الواو.

بيان أن في عبارة المصنف وهوقوله: " لايقع المفعول الثاني إلخ" قلب

فإن قيل: لم لم يقل المصنف: والمفعول له والمفعول معه بدون قوله: "كذلك" فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد، ويكون أخصر، وأيضًا لفظ: " الكاف" في قوله: "كذلك" للتشبيه ، و"ذلك" اسم إشارة إلى المفعول الثاني والثالث بتأويل كل واحد وهو مشبه به ، ومعلوم أن المشبه به يكون أقوى في وجه الشبه من المشبه ، فيعلم منه أن المفعول الثاني والثالث أقوى في امتناع وقوعهما مقام الفاعل مع أن امتناع وقوع المفعول له والمفعول معه أقوى من امتناع إقامة المفعول الثاني والثالث، لأن امتناع إقامة المفعول الثاني والثالث مختلف فيه، اختلف فيه العلماء ، فجوّز المتأخرون وقوعها مقام الفاعل، وامتناع إقامة المفعول له والمفعول معه أمر متفق بين النحاة. **قلنا**: نسلم كل ما أوردته في السوال إلا أن المصنف نبه على صنيعه هذا على صحة ادعاء أن المفعول الثاني والثالث من بابي علمت وأعلمت أقوى وأتم في امتناع وقوعه مقام الفاعل من المفعول له ومعه ، وذلك لأن دليل امتناع وقوع المفعول الثاني والثالث مقام الفاعل أوضح وأجلي من امتناع وقوع المفعول له ومعه مقام الفاعل.

بيان وجوه ثلاثة لعدم ذكر التمييز والحال مع أنهما لايقومان مقام الفاعل أيضا

فإن قيل: الحال والتمييز أيضًا لايقومان مقام الفاعل فلم لم يذكرهما فلو قال: المفعول له والمفعول معه والحال والتمييز كذلك لكان أنسب. **قلنا**: لما كان وجه عدم وقوعهما مقام الفاعل هو عين ما ذكره في المفعول له ومعه فلأجل الاشتراك في الدليل ترك ذلك واكتفي بذكر المفعول له ومعه. **و قيل** في بيان عدم صحة قيام الحال والتمييز موضع الفاعل هو أنه لو قاما مقام الفاعل لجاز إضمارهما في الفعل، لأن الفاعل قد يكون مضمرا، والقائم مقام الشيء يكون مثله مع أنه لايصح إضمارهما، **وقيل** في بيان وجه عدم صحة وقوعهمامقام الفاعل: أن الحال يكون في الحقيقة خبرا عن ذي الحال فلو قام مقام الفاعل صار مخبرا عنه وهو خروج الحال عن وضعه، وخروج الشيء عن وضعه ممنوع والتمييز يكون لرفع الإبهام السابق فلو حذف الفاعل وأقيم التمييز مقامه لم يرفع الإبهام بل زاد بسبب حذف الفاعل وقيام التميز مقامه.

بيان مايصح قيامه مقام الفاعل بعد الفراغ عما لا يصح قيامه مقام الفاعل

ولما فرغ المصنف عن بيان مالايصح قيامه مقام الفاعل شرع فی بيان مايصح قيامه مقام الفاعل فقال: **(وإذا وجد المفعول به)** في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز قيامها مقام الفاعل **(تعين)** أي المفعول به **(له)** أي لوقوعه مقام الفاعل.

بيان فوائد القيود

فإن قيل: لاشك في أنه إذا وجد المفعول به في الكلام فقط يتعين وقوعه مقام الفاعل فلا حاجة إلى قوله: "تعين له". **قلنا**: ليس المراد من قوله: "وجد المفعول به" وجوده عليحدة بل المراد منه وجوده مع المفاعيل، ولذا قال الشارح الجامي: "مع غيره من المفاعيل"

فإن قيل: كثيرا ماوجد المفعول به مع المفعول له ومعه. **قلنا**: المراد من المفاعيل المفاعيل التي يصح وقوعها مقام الفاعل والمفعول له ومعه ليس بهذه الصفة. ولذاقال الجامي: "المفاعيل التي يجوز قيامها مقام الفاعل"

فإن قيل: المفعول به بواسطة حرف الجرلايتعين لذلك مع أنه مفعول أيضًا. **قلنا**: المراد من المفعول به مالايكون بواسطة والمفعول بواسطة في حكم سائر المفاعيل.

بيان وجه تعين المفعول به للقيام مقام الفاعل

فإن قيل: لم يتعين المفعول به للقيام مقام الفاعل. **قلنا**: مشابهة المفعول به بالفاعل في توقف معنى الفعل عليهما أشد من المفاعيل الأخرى، لأنه كما لايتصور الفعل بدون الفاعل لايتصور الفعل بدون المفعول أيضًا، لأنه كما لايتصور وجود الحال بدون من صدر عنه كما

في الفعل والفاعل، كذلك لايتصور الحال بدون المحل أيضًا كما في الفعل والمفعول به، بخلاف الزمان والمكان، فإن وجود الفعل وإن توقف عليهما لكن تعقل الفعل لايتوقف عليهما وسيجيء تحقيق ذلك في بحث الفعل المتعدي وغير المتعدي إن شاء الله تعالى، **أو نقول:** أن الفعل المجهول مبني للمفعول به وإسناده إلى المفعول به على سبيل الحقيقة وإلى المفاعيل الأخرى على سبيل المجاز واختيار المجاز مع إمكان الحقيقة لايجوز.

فإن قيل: المفعول المطلق أيضًا يتوقف الفعل عليه، لأن تعقل مفهوم كل فعل لازما كان أو متعديا موقوف على تعقل المفعول المطلق، لأن مفهوم المفعول المطلق جزء من مفهوم الفعل، لأنه حدث والحدث جزء من مفهوم الفعل، وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء. **قلنا:** المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل إلّا إذ كان معه قيد مخصص، وهومن حيث أنه مقيد بهذا القيد لايتوقف الفعل عليه بل توقف الفعل عليه إنما هو كان من حيث تجرده عن القيد.

فإن قيل: إن المفعول فيه أيضًا يتوقف الفعل عليه. **قلنا:** التوقف على المفعول فيه إنما هو من حيث الوجود لامن حيث التعقل (**تقول ضرب زيد**) بإقامة المفعول به مقام الفاعل (**يوم الجمعة**) ظرف زمان (**أمام الامير**) ظرف مكان (**ضربا شديدا**) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة.

بيان فائدة تقييد الضرب بقوله: "شديدا" في قوله: "ضربا شديدا"

فإن قيل: ما الفائدة في توصيف الضرب بقوله: "شديدا". **قلنا:** فيه تنبيه على أن كل مفعول مطلق لايقوم مقام الفاعل، بل المفعول المطلق الذي يقوم مقام الفاعل هوما يكون معه قيد مخصص، لأن الفاعل محل الفائدة فيجب أن يكون القائم مقامه محل الفائدة، والمفعول المطلق من غير قيد مدلول الفعل تضمنا فلا فائدة فيه، لدلالة الفعل عليه.

فإن قيل: لانسلم أنه لا فائدة فيه لأن فيه فائدة التاكيد، لأن ذكر المصدر بعد الفعل يفيد التاكيد. **قلنا:** الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتدة بها فلا يكفي فيه فائدة مجرد التاكيد، **حاصل** الجواب أن المقصود هي الفائدة المعتدة بها لانفس الفائدة والتاكيد ليس من قبيل الفائدة المعتدة بها (**في داره**) جارو مجرور شبيه بالمفاعيل أقيم مقام الفاعل مثلها.

فإن قيل: قوله: "في داره" مفعول فيه، لأن المصنف جعل تقدير "في" شرطا لنصب المفعول فيه لا شرطا لنفس المفعول فيه فيلزم حينئذ تكرر مثال المفعول فيه وأيضًا لزم عليه ترك مثال المفعول فيه بواسطة حرف الجر. **قلنا:** لم يذكر المصنف "في داره" من حيث كونه مفعولا فيه بقرينة أمثلة ظرف الزمان والمكان في قوله: "يوم الجمعة أمام الأمير" بل ذكره من

حيث كونه جارا ومجرورا.

فإن قيل: فحينئذ يلزم الخروج من البحث لأنه بصدد بيان المفاعيل التي تقوم مقام الفاعل. **قلنا**: الجار والمجرور أيضًا شبيه بالمفاعيل في كونه فضلة.

فإن قيل: لا يصح القول بكونه شبيها بالمفاعيل بل هو عين المفعول به بواسطة حرف الجر. **قلنا**: معنى كونه شبيها بالمفاعيل أنه شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وهو بنفسه مفعول به بالواسطة (**فتعين زيد**).

فإن قيل: لا انتظام في قول المصنف " إذا وجد تعين له" لأن قوله: " إذا وجد" مستقبل، لدخول "إذا" عليه وقوله: " تعين زيد" ماض. **قلنا**: قوله: "تعين زيد" أيضًا بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى﴿ يوم ينفخ فى الصور ففزع من في السموات والأرض ﴾فقوله تعالى: " فزع" بمعنى المستقبل، **واعلم** أن قوله: "تعين زيد" ليس في كثير من النسخ، (**فإن لم تكن**) أي وإن لم يوجد في الكلام المفعول به **واعلم** أن " كان" ههنا تامة لاتحتاج إلى الخبر، (**فالجميع سواء**) أي جميع ما سوى المفعول به.

فإن قيل: المفعول به إما أن يكون داخلا في الجميع وإما أن يكون خارجا عنه وكلاهما باطلان. **أما الأول** فهو ظاهر لتنافيه بقوله : " فإن لم يكن" لأن معناه فإن لم يوجد في الكلام. **وأما الثاني** فلأنه يلزم منه أن التسوية بين المفاعيل مقيدة بعدم وجود المفعول مع أن التسوية بينها متحققة مطلقا سواء وجد المفعول به أو لم يوجد. **قلنا**: في الجواب باختيار الشق الثاني أنه خارج عنه ولايلزم منه أن التسوية بين المفاعيل مقيدة بعدم وجود المفعول به لأن المراد من قوله: "فالجميع" أن جميع ما سوى المفعول به متساوية في جواز إقامتها مقام الفاعل، وإن كان المفعول به موجودا فتلك المفاعيل متساوية في عدم إقامتها مقام الفاعل، وللإشارة إلى هذا الجواب قال: الشارح الجامي بعد قوله: فالجميع " أى جميع ما سوى المفعول به".

فإن قيل: إذا لم يكن المفعول به موجودا يناسب إقامة المفعول به بالواسطة لأنه أيضًا مفعول به. **قلنا**: المفعول به بواسطة حرف الجر وإن كان مفعولا به إلّا أن كونه على صورة الجر المنافي لحال الفاعل أعني الرفع منعه أن يكون في درجة المفعول به بلاواسطة.

بيان ما هو الأولى أن يقوم مقام الفاعل

ولما فرغ عن بيان ما يجوز أن يقوم مقام الفاعل شرع فيما هوالأولى بالقيام مقام الفاعل فقال (**و**) المفعول (**الأول من باب أعطيت**) أي الفعل المعتدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول (**أولى**) بِأن يقام مقام الفاعل (**من**) المفعول (**الثا ني**)

فإن قيل: لم حكم بأولوية المفعول الأول من باب أعطيت من الثاني. **قلنا:** في المفعول الأول معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني لأنه عاط أي آخذ من العطو بمعنى الأخذ فأشبه بالفاعل فترجح قيامه مقامه، نحو أعطي زيدٌ درهما مع جواز أعطي درهمٌ زيدا وفي الثاني معنى المفعولية لأنه مأخوذ فلم يشبه بالفاعل، وماهو مشابه بالشيء أحق بالقيام مقامه مما هو ليس مشابها به .

فإن قيل: كما أن إقامة الأول من باب أعطيت أولى كذلك المفعول الأول لقوله: "كسوت" في كسوت زيدا ثوبا أيضًا أولى من الثاني فيقال: كُسِيَ زيد ثوباً مع جواز كُسِيَ ثوب زيدا ، فماوجه تخصيص باب أعطيت. **قلنا:** المراد بباب أعطيت كل فعل متعد إلى مفعولين ثانيهما غيرالأول و زاد لفظ " الباب" لقصد هذا التعميم .

بيان أن الحكم بأولوية الأول إنما هوعند عدم اللبس فقط

فإن قيل: لايصح القول بأولوية المفعول الأول فإنه يقتضي جواز إقامة المفعول الثاني أيضا، مع أن إقامة المفعول الأول في مثل قولنا: " أعطي زيد عمراً " واجب، والوجوب يقتضي عدم صحة إقامة المفعول الثاني. **قلنا:** قولنا: "بأولوية الأول" إنما هو عند عدم اللبس. **وأمّا** عند مخافة الالتباس فيجب إقامة المفعول الأول وأعطي زيد عمرو من هذا القبيل.

فإن قيل: يجوز رفع الالتباس بأن يلتزم المفعول الثاني مركزه فإنه إذا قيل: أعطي زيد عمروا (برفع زيد ونصب عمرو) لايكون فيه خوف الالتباس، لأنه لما التزم المفعول الثاني مركزه أمن من اللبس، فإن القائم مقام الفاعل هو الأول لاغير. **قلنا:** خوف الالتباس باق، لأن التأخير وإن دل على أنه مفعول ثان، لكنه لما كان مع ذلك صالحا لأن يكون مفعولاً أولاً وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن يقع الحيرة و الاشتباه، وكما يجب الاحتراز عن اللبس يجب عن خوف اللبس أيضًا

مبحث المبتدأ والخبر

ولما فرغ المصنف عن بحث الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله شرع في بحث المبتدأ والخبر فقال: **(ومنها المبتدأ والخبر)**.

واعلم أن قوله: "منها"خبر مقدم، وقوله: "المبتدأ والخبر" مبتدأ له ، والجملة معطوفة على قوله: " فمنه الفاعل" وتأنيث الضمير في قوله: "منها" راجع إلى قوله: " المرفوعات"سابقا.

فإن قيل: لم ليقل مثل ما قاله في الفاعل بتذ كير الضمير. **قلنا:** كان الموافق بماسبق هوأن يقول ومنه إلّا أن العهد لما طال وأمكن أن تقع الغفلة من المرجع الضمني لم يقنع

بـإرجـا ع الضمير إليه بل أرجعه إلى ما هو الصريح ،وهو قوله: "المرفوعات" **وقد جاء** في بعض النسخ بتذكير الضمير للموافقة بما سبق.

فإن قيل: قـد اكتـفـي الـمـصنف في المنصوبات بذكر كلمة "منه" في نوع واحد هو المفعول المطلق ،وذكـر ههنا في المرفوعات في نوعين، الفاعل والمبتدأ .**قلنا**: عادة المصنف الاكتـفـاء بـذكـر كلمة: "منه" في النوع الذي هو الأصل، والأصل في المنصوبات هو المفعول الـمـطـلـق لاغيـر،بخلاف المرفوعات، فإن الأصل فيها مختلف فيه ، قال الجمهور: أنه الفاعل، والبعض: أنه المبتدأ، فذكر كلمة " منه" في كليهما رعاية للمذهبين.

فإن قيل: لـم جمع بين المبتدأ والخبر في فصل واحد مع أنهما قسمان متبائنان من أقسام المرفوع. **قلنا**: جمعهما في فصل و احد من وجهين، **الأول**: أن بينهما تلازم لايوجود أحد هما بدون الآخر على ما هو الأصل فيهما فاللائق بالمتلازمين وجودا أن يؤتي بهما في فصل واحد أيضًا، وأما ما يحذف منها فذلك على خلاف الأصل. **والثاني**: أنهما مشتركان في أن عاملهما يكون معنويا فلأجل هذا الاشتراك جمع بينهما (**فالمبتدء هو الاسم**) لفظا أو تقديرا.

بيان تركيب قوله: " فالمبتدأ هو الاسم"

واعلم أن الفاء في قوله: "فالمبتد أ " للتفسير، وقوله: " المبتدأ" مبتدأ، وقوله: "هو" ضمير الـفصل، و قوله: " الاسم" خبره. و **يمكن** أن يـكـون قوله: "والمبتدأ " مبتدأ أول، وقوله: " هو" مبتدأ ثان، وقوله: " الاسم" خبر، والمبتدأ الثاني مع الخبر يكون خبرا للمبتدأ الأول.

فإن قيل: تـعـريف المبتدأ غيرجامع لافراده لخروج مثل قوله تعالى ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ مع أن قـولـه: "وأن تصوموا" مبتدأ، وليس باسم. **قلنا**: الاسـم المأخوذ في تعريف المبتدأ أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا، **الأول** مثل زيد قائم ، **والثاني** مثل قوله تعالى سبحانه: ﴿ وأن تصوموا خيرلكم ﴾لأنه اسم بتاويل المصدر، لدخول أن المصدرية عليه.

بيان فائدة جعل المبتدأ معرفا باللام وبيان فائدة إيراد ضمير الفصل

فإن قيل: لـم أتـي بقوله: " فالمبتدأ "معرفا باللام ولـم أتي بضمير الفصل؟ **قلنا**: لابد أن يكون كل تعريف جـامـعاومانعا، فأتي بقوله: "فالمبتدأ" معرفا باللام للإشارة إلى جامعية التعريف فإن الـمسـنـد إليـه إذا عـرف بـاللام يفيد حصره في المسند وأتي بضمير الفصل لحصر المسند في المسند إليه للإشارة إلى المانعية.

فإن قيل: لابـد في كل تعريف من الطردو الانعكاس، والطرد عبارة من التلازم في الوجود أي كلما وجد الحد وجد المحدود،والانعكاس عبارة عن التلازم في الانتفاء أي كلماانتفى الحد

انتفى المحدود فيعلم منهما الجامعية والمانعية فلاحاجة إلى جعل اللام معرفا للجامعيه، ولا إلى ضمير الفصل للمانعية. **قلنا**: التعريف يجوز بالأعم والأخص أيضًا كما علم في موضعه إذا كان المقصود تميز المحدود عن بعض ما عداه، فصرح ههنا على مايدل على الطرد والانعكاس، ليعلم أن هذا التعريف ليس من قبيل التعريف بالأعم والأخص. **أونقول في الجواب**: أن المصنف إنما أتى بأدوات الحصر للرد على من يزعم أن اسم الفعل مبتدأ، وفاعله قا ئم مقام الخبر، كما في قولهم: "هيهات زيد" وذلك لأن المبتدأ عند هذا البعض على ثلثة أقسام، **أحدها**: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند إليه، مثل زيد قائم. **والثاني**: الصفة الواقعة بعد حرف النفي وحرف الاستفهام، مثل أقائم الزيدان، وماقائم الزيدان، **والثالث**: اسم الفعل مثل هيهات زيد، وشتان عمرووبكر، ولما كان المشهور بين الجمهور هما القسمان المشهوران فقط ردالمصنف ردا صريحا على ذلك البعض بذكر أدوات الحصر.

فإن قيل: فلم لم يات به في حد الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله كما أتي به ههنا. **قلنا**: كأنه اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لوجود الطرد والانعكاس في الحدود وصرح في بعضها ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء **(المجرد عن العوامل اللفظيه)**

بيان تركيب قوله: "المجرد عن العوامل" مع بيان معنى الياء النسبتية بأنه إما من قبيل نسبة المفعول إلى المصدر أو من قبيل نسبة الجزئيات إلى الكليات

وقوله: "المجرد" صفة لقوله: "الاسم" وقوله: "اللفظية" صفة لقوله: "العوامل" ومعنى "العوامل اللفظية" أي العوامل المنسوبة إلى اللفظ من قبيل نسبة المفعول إلى المصدر أو من قبيل نسبة الجزئيات إلى الكليات، وعلى الأول يكون اللفظ بمعنى التلفظ أي العوامل المنسوبة إلى تلفظ لافظ تلك العوامل، فيكون العوامل ملفوظة، وعلى الثاني يكون اللفظ بمعنى الملفوظ أي العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية، والعوامل بعض جزئياتها.
واعلم أن قوله: "المجرد عن العوامل اللفظية" احتراز عن الاسم الذي يكون العامل فيه لفظيا كاسمي إن وكأن.

بيان وجهين لدفع مايقال: أن تعريف المبتدأ لايتناول لمثل بحسبک درهم

فإن قيل: تعريف المبتدأ هذا غير جامع، لخروج مثل بحسبك في قولهم: "بحسبك درهم" لأنه غير مجرد عن العامل اللفظي مع أنه مبتدأ. **قلنا**: المراد من العامل اللفظي ههنا ما يكون مؤثرا في المعنى كما هو مؤثر في اللفظ، والباء في بحسبك غير مؤثرة في المعنى لأنها

زائدة ، فكانت الباء في حيزالعدم. **أونقول**: أن المراد من العوامل نواسخ المبتدأ والخبر لامطلقها ، فلاينتقض التعريف بمثل بحسبك درهم ، إلاأن هذا الجواب ضعيف، لعدم تبادر الذهن من العوامل إلى النواسخ.

بيان دفع مايقال: أنه لايصح استعمال لفظ "التجريد" ههنا

فإن قيل: قوله: "المجرد ليس في موضعه ،لأن التجريد يقتضي سبق وجود العوامل، فإن قولنا: " زيد مجرد عن الثياب" يدل سبق وجود الثياب عليه ولايجب وجود العامل في المبتدأ حتى يتحقق معنى التجريد فيه ، لعدم وجود عامل لفظي ههنا من أول الأمر. **قلنا**: المصنف وإن ذكر التجريد إلاأن المراد منه عدم وجود العوامل، وذلك لأن عدم وجود العامل لازم للتجرد، فذكر الملزوم وأراد به اللازم ،كما يقال: ضيق فم الركية ، وكما نقول: سبحن الذي صغّرجسم البعوض وكبّر جسم الفيل.

فإن قيل: ماالحاجة إلى هذا المجاز مع وجود لفظ يعبر به عن الحقيفة أيضًا. **قلنا**: فيه تنبيه على أن الأصل لفظية العوامل، ثم عدل عنه إلى المعنوي فكأنه وجد ثم جرد.

بيان أن التجرد ههنا بمعنى عموم السلب لاسلب العموم

فإن قيل: تعريف المبتدأ غير مانع عن دخول الغير فيه ، لأنه يصدق على زيد في قولنا: " إن زيدا قائم، لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية فإن كلمة " إن" عامل، وليس بعوامل. **قلنا**: الظاهر من قوله: " المجرد عن العوامل" وإن كان سلب العموم وهو عبارة عن سلب الكل فيكون زيد في إن زيدا قائم مبتدأ، لأن المسلوب فيه جميع العوامل والذي وجد ههنا هو عامل واحد فهو مع وجود العامل الواحد يصدق عليه سلب العموم، لكن المراد ههنا عموم السلب أي لايوجد فيه شيء من العوامل اللفظية ،وذلك بأعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا. **أونقول** في الجواب: أن بين سلب العموم وعموم السلب نسبة العموم والخصوص مطلقا، لأن سلب العموم أعم مطلقا من عموم السلب من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص منه بقرينة المقام لشهرة أنه لايوجد في المبتدأ عامل لفظي (**مسندا إليه**).

بيان إعراب قوله: "مسندإليه

واعلم أن قوله: "مسندا إليه" حال من الضمير المستكن في قوله" المجرد" والجار والمجرور في قوله: "إليه" مفعول مالم يسم فاعله لقوله: "مسندا" فقوله: " الاسم" جنس شامل لجميع الأسماء وقوله: " المجرد إلخ" فصل خرج به اسم "كان وإن" وغيرهما وقوله: "مسندا إليه" احتراز عن الخبر والقسم الثاني من المبتدأ لأنهما لايكونان إلّامسندين .

بيان القسم الثاني من المبتدأ بعد الفراغ عن القسم الأول

ولما فرغ من بيان القسم الأول من المبتدأ شرع فی القسم الثانی منه فقال: **(أو الصفة)** وهو عطف على قوله: " الاسم " أي المبتدأ هو الاسم المذكور أو الصفة.

بيان أن كلمة " أو " فی قوله: " أو الصفة" لتقسيم المحدود

فإن قيل كلمة " أو" للتشكيك، وهو ينافي التعريف. **قلنا**: كلمة: " أو" ههنا ليست للتشكيك، بل هي لتقسيم المحدود دون الحد، وضابطة تقسيم المحدود هي بأن يؤتى في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين، وههنا كذلك فإن قوله: " الاسم " يتناول كلا القسمين إذ المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل والحرف لا قسيم الصفة.

فإن قيل: إن أريد به قسيم الفعل لايحصل التقابل بين القسمين، فالظاهر أن المراد قسيم الصفة ليحصل التقابل بين القسمين. **قلنا**: التقابل بين القسمين يحصل بالنظر إلى المجموع، فإن مجموع القسم الأول مقابل لمجموع الثاني، أو بالنظر إلى قوله: "مسندا إليه" لأن المبتدأ في القسم الأول مسند إليه، وفي القسم الثاني مسند به، ولايصح أن يراد قسيم الصفة، لأنه حينئذ يلزم تقسيم الحد إذ ليس في صدر الحد مايتناول كلا القسمين. كذا قال صاحب غاية التحقيق

فإن قيل: أقرشي في قولنا: " أقرشي زيد" مبتدأ مسند به وليس بصفة. **قلنا**: قوله: "الصفة" أعم من أن تكون مشتقة ، كضارب ومضروب وحسن وأحسن، أو غير مشتقة جارية مجرى الصفة بمعنى كونها مؤولة بتأويل الصفة المشتقة أوبمعنى أنها تدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها كما تدل الصفة المشتقة على ذلك فقوله: " قرشي " وإن لم يكن صفة مشتقة إلا أنها جارية مجرى الصفة لأنه مأول بتأويل منسوب إلى القريش، وكذا له دلالة على الذات المبهمة. **(الواقعة بعد حرف النفي)** كماولا **(وألف الاستفهام)** ونحوه كهل وما ومن

تحقيق أن الصفة الواقعة بعد هل مبتدأ من القسم الثاني أم لا

فإن قيل: الصفة الواقعة بعد "هل" الاستفهامية أيضًا مبتدأ، مثل هل قائم زيد بالاعتماد على "هل" الاستفهامية ، فلو قال: بعد حرف النفي والاستفهام لكان أشمل. **قلنا**: الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا في ابتدائيته قال: بعضهم إنها مبتدأ، وقال بعض: إنها خبر، فالمصنف إن اختار الأول كان ذكر ألف الاستفهام لأصالتها، لا لأجل الاحتراز عن "هل"، وإن اختار الثاني كان ذكرها تقييدا للاحتراز عن كلمة "هل".

بيان أن ابن مالک يقول بابتدائية صفه وقعت بعد مطلق الاستفهام

واعلم: أن كل صفة وقعت بعد الاستفهام يصح كونه مبتدأ غند ابن مالك وإن لم تكن

بعد حرف الاستفهام، مثل متى راجع أخوك، وأين قاعد صاحباك، وكم مقسم ابناك، وكم ماكث صد يقاك، وأيان خادم رفيقاك ولهذا قال الجامي: وألف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن انتهى.

بيان أن الصفة الواقعة بعد لام الموصول ليس من قبيل هذا القسم من المبتدأ

فإن قيل: الصفة الواقعة بعد لام الموصول الرافعة للاسم الظاهر أيضا مبتدأ، فلو قال: بعد حرف النفى وألف الاستفهام ولام الموصول لكان أشمل. **قلنا**: لم يعتبر الصفة بعد لام الموصول، لأن هذا القسم من المبتدأ ضروري يصارإليه عند عدم وجه آخر، فنقول: عند الحاجة أن الضارب في قولنا: " الضارب الزيدان" مبتدأ ،والزيدان فاعل قائم مقام الخبر، لأنه لاوجه لرفع ضارب سوى الابتدائية ولاسبيل إلى جعل ضارب خبرا، والزيدان مبتدأ، لأنه يلزم حينئذ مخالفة الضمير عن مرجعه ،ولا ضرورة ههنا للزوم إعراب الصلة بإعراب اللام الموصولة كإعراب ما بعد إلّا بمعنى"غير" بإعرابه، وتوضيحه أن حق الإعراب أن يكون على الموصول لكن لماكانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لايحتمل الإعراب نقل إعرابها إلى صلتها، وأعربت بإعرابها عارية ،كما أن " إلّا " الاسمية الكائنة بمعنى " غير" لما كانت في صورة " إلا " الحرفية نقل إعرابها إلى مابعد ها فأعرب بإعرابه عارية.

بيان وجه اشتراط هذا القسم بكونه بعد حرف النفى والاستفهام

فإن قيل: لم اشترط كونه بعد حرف النفي أوالاستفهام. **قلنا**:لإن الاسم الذي يكون بعدها فاعل لها، فإن لم تقع بعدهمايلزم عملها بدون الاعتماد.

فإن قيل: فلم لم يشترط اعتمادها على المبتدأ والموصوف والموصول وذي الحال أيضًا كما اشترط بها في عمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. **قلنا**: القسم الثاني من المبتدأ من الأمور الضرورية التي يصار إليها عند الضرورة، والضرورة إنما تحققت في الصفة التي اعتمدت على حرف النفي والاستفهام ، لأن الصفة التي اعتمدت على المبتدأ مرفوعة على الخبرية ،والتي اعتمدت على الموصوف معربة بإعراب الموصوف، والتي اعتمدت على ذي الحال منصو بة على الحالية ، والتي اعتمدت على الموصول صلة ، بخلاف الصفة التي اعتمدت على حرف النفي أوالاستفهام فإنه لا يتصور فيها وجه آخر سوى الرفع على الابتدائية.

بيان أن سيبويه وأخفش يقولان بجواز كون الصفة مبتدأ من غير بعديتها عن حرف النفي والاستفهام إلا عند سيبويه مع كراهة وعند الأخفش بدون كراهة

واعلم: أن سيبويه وأخفش يجوزان كون الصفة مبتدأ، من غير كونها بعد حرف النفى والاستفهام إلّا أن ذلك عند سيبويه قبيح ، وعند الأخفش حسن ، واستدلا في جواز ذلك بقول الشاعرحيث يقول

فخير نحن عند الناس منكم ☆ إذ الداعي المثوب قال يا لا

وجه الاستدلال به أن خير مبتدأ من هذا القبيل ، ونحن فاعله بدون الاعتماد على حرف النفي والاستفهام

فإن قيل: فماوجه القبح عند سيبويه. **قلنا:** ذلك لأن الصفة ضعيفة في العمل لأن عملها بمشابهة الفعل فلو لم تعتمد الصفة على حرف النفي والاستفهام لم تكن مشابهة بالفعل بالمشابهة التامة وحينئذ تكون مشابهته بالفعل ناقصة فيكون عمله في المرفوع ضعيفا وقبيحا.

فإن قيل: وماوجه الحسن عند الأخفش. **قلنا:** ذلك لأن عمل الصفة عنده غير مشروط بالاعتماد فتعمل بدون الاعتماد.

فإن قيل: لايصح تمسكهمابقول الشاعر، لم لايجوزأن يكون خيرا خبر مقدم ، ونحن مبتدأ مؤخر **قلنا:** لايمكن ذلك ،لأنه لو جعل خير خبرا عن "نحن" لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم بأجنبي ، و هوغير جائز.

فإن قيل: خير نكرة فكيف صح كونها مبتدأ ؟ **قلنا:** خير مبتدأ عامل في ما بعده، وكون المبتدأ عاملا في ما بعده من جملة المخصصات **(رافعة لظاهر)** قوله: "رافعة" حال من ضمير قوله: " الواقعة "

فإن قيل: تعريف القسم الثاني من المبتدأ لايتناول لقوله: " قائم و راغب" في مثل أقائم أنت وقوله تعالى ﴿أراغب أنت عن آلهتي﴾ لأن الصفة في هذين المثالين رافعة للمضر لا الظاهر مع أنه أيضًا مبتدأ من هذا القسم. **قلنا:** المراد من الظاهرهنا الملفوظ وهوأعم من أن يكون مظهرا أو مضمرا من قبيل عموم المجاز وهو عبارة عن أن يراد من اللفظ معنى مجازي بحيث يكون المعنى الحقيقي من جملة أفراده. **أونقول:** أن العبارة محمولة على حذف المعطوف وهوما يجرى مجراه كما قال الجامي في هذا المقام: رافعة لظاهر أوما يجري مجراه ، وهو الضمير المنفصل انتهى،واحترز بقوله: "رافعة لظاهر" عن نحو أقائمان الزيدان، لأن أقائمان رافع لضمير عائد إلى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته، لأن الفعل وشبهه إذا أسند إلى الظاهر وُحِّد أبدا **(مثل زيد قائم)** مثال القسم الأول من المبتدأ **(وما قائم الزيدان)** مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي **(وأقائم الزيدان)** مثال للصفة الواقعة

بعد حرف الاستفهام **(فإن طابقت)** الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام.

تحقيق أن الضمير في قوله:"طابقت" راجع إلى الصفة الواقعة بعدحرف النفي والاستفهام بدون دخل قوله: "رافعة" للظاهر في المرجعية.

فإن قيل: الضمير في قوله: "طابقت" لايخلو إما أن يكون راجعا إلى مطلق الصفة أي سواء وقعت بعد حرف النفي و الاستفهام أولا، أو راجعا إلى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر أي باعتبار ملاحظة القيود، فعلى التقدير الأول منقوض بمثل قائم زيد، لأنه لم يجز فيه الوجهان بل تعين قائم للخبرية وزيد للا بتدائية، ولم يجزكون زيد خبرا وقائم مبتدأ ، لعدم الاعتماد على مايعتمد عليه ، وعلى الثاني أيضًامنقوض بمثل قائم في أقايم الزيدان، وبكل ما يكون رافعا لمابعده ويكون مابعده معمولاله. **قلنا**: الضمير راجع إلى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مع قطع النظر عن قوله: "رافعة للظاهر" **(اسما مفردا)** مذكورا بعدها.

بيان أن قاعدة جواز الوجهين إنما تجرى فيما إذا كان الاسم المفرد مذكورا بعد الصفة لاقبلها

فإن قيل: إن قاعدتكم هذه تنتقض بقوله: "قائم" في نحو زيد قائم ، فإنها طابقت مفردا وهو زيد مع أنه لايجوز فيه الوجهان بل يتعين كون زيد مبتدأ و قائم خبره. **قلنا**: قاعدتنا هذه إنما تجري فيما إذا كان الاسم المفرد مذكورا بعدها لاقبلهاوفيما مثلت به لم يذكر الاسم المفرد بعد ها بل قبلها، فلا تنتقض به القاعدة المذكورة، واحترز بقوله: "مفردا" عن الصفة التي طابقت مثنى أو مجموعا، نحو أقائمان الزيدان،وأقائمون الزيدون، فإنه تعين فيه خبرية الصفة وكون الاسم الظاهر مبتدأ مسندا إليه، ولايجوز كون الصفة مبتدأ مسندا به ،لأنها لاترفع للظاهر، لأنها لوكانت مسندة إلى الظاهر، لم يجز تثنيته **(جازالأمران) الأمرالأول**: هو كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر. **والثاني**: كون ما بعدها مبتدأ، والصفة خبرا مقد ما عليه.

فإن قيل: هذا القسم من المبتدأ ضروري يصارإليه عند الضرورة فلما جاز وجه آخر غير الابتدائية انتفت الضرورة. **قلنا**: الضرورة هنا على تقدير مخصوص لامطلقا وهو على تقديرجعل الاسم الظاهر فاعلا ، لأنك إذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا، فلاوجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة.

بيان الاحتمالات الأربعة المتصورة ههنا وجواز الأمرين في الصورة الأولى منها

واعلم: أن الصور المتصورة في هذا المقام أربعة ،لأن الصفة إما مطابقة لما بعدها أولا، فإن كانت مطابقة لما بعدها، فإما أن يكون مطابقة في الأفراد فيجوز فيها الوجهان، لعدم المانع منهما، وإما مطابقة في التثنية والجمعية فتعين فيها كون ما بعدهامبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه ، ولايجوز كون الصفة مبتدأ مسندا به ومابعد ها فاعلها، لأنه لو كان فاعلا لها لم يجز تثنية الصفة، وإن لم تكن مطابقة لما بعدها فإما أن تكون الصفة مفردة، وما بعد ها مثنى، نحو أ قائم الزيدان، أو مجموعا نحو أ قائم الزيدون، فتعين فيها كون الصفة مبتدأ مسندا به ، وما بعدها فاعلها، ولايجوز أن يكون مابعد ها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه ، لعدم تطابق الراجع في الصفة مع المرجع، وإما أن تكون الصفة تثنية ومابعدها مفردا، وهذا مجرد احتمال ليس له وجود في الخارج.

بحث الخبر بعد الفراغ من المبتدأ

ولما فرغ المصنف عن المبتدأ شرع في الخبر فقال: **(والخبر هو المجرد)** أي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية.

بيان وجوه ثلاثة لدفع ما يرد أن تعريف الخبر يصدق على "يضرب" في "يضرب زيد"

فإن قيل: تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه، فإنه قد دخل فيه المضارع نحو يضرب في "يضرب زيد" لأنه المجرد المسند به المغائر من الصفة المذكورة مع أنه ليس بخبر. **قلنا**: المراد من المجرد هو الاسم المجرد، ويضرب فعل ، وإنما قد رنا لفظ "الاسم" الموصوف لقوله: "المجرد" لأن الكلام في مرفوعات الاسم . **أونقول** في الجواب: أن المراد من قوله: "المسند به" المسند به إلى المبتدأ أي بتقدير إلى المبتدأ، أو تجعل الباء في "به" بمعنى "إلى" والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ ،وعلى كلا التقديرين يخرج يضرب في يضرب زيد عن تعريف الخبر، لأن "يضرب" ليس بمسند إلى المبتدأ، بل إلى الفاعل، **واعلم** أن قوله: "المسند به" في الجواب الأول من هذين الجوابين يكون بمعنى مايوقع به الإسناد كما هو في الجواب الأول، وإلّا لم يكن لقوله: "به" فائدة، بخلاف الجواب الثاني فإنه لما جعلت الباء بمعنى " إلى" والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ لم يقع الاحتياج إلى تأويل جعل المسند بمعنى ما يوقع وتكلف إرجاع الضمير إلى الموصول.

فإن قيل: فلم لم يقل: المسند إليه مكان المسند به. **قلنا**: إنما فعل كذلك ، لئلا يشتبه المسند إليه الواقع في تعريف الخبر بالمسند إليه الواقع في تعريف المبتدأ ، باعتبار التلفظ وإن

كان المسند في تعريف المبتدأ مسند إلى إليه، والمسند في تعريف الخبر مسند إلى الضمير المستتر فيه الراجع إلى الموصول. **واعلم**: أن بناء على هذين الجوابين كما خرج "يضرب" في "يضرب زيد" عن تعريف الخبر كذلك خرج به القسم الثاني من المبتدأ أيضا.

فإن قيل: فعلى هذا يكون قوله: "المغاير للصفة المذكورة" لغوا. **قلنا**: هو حينئذ للتاكيد، أومن قبيل التصريح بما علم ضمنا.

فإن قيل: لما أخذ في تعريف الخبرالإسناد إلى المبتدأ خرج عنه مثل "ضارب" في زيد ضارب، وزيد ضارب أبوه، لأن الضارب خبر مع أنه ليس بمسند في المثال الأول إلى المبتدأ، بل هو مسند إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ، وفي المثال الثاني أيضًا ليس بمسند إلى المبتدأ، بل هو مسند إلى متعلق المبتدأ. **قلنا**: الخبر في هذين المثالين هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا الاسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للإعراب أجرى الإعراب على الجزء القابل للإعراب. **أونقول** في الجواب: أن المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسنادا إلى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم أو إلى ضميره أو متعلقه **(المسندبه)**

بيان دفع ما يرد أن المسند متعد بنفسه فلا حاجة في تعديته إلى الباء

فإن قيل: المسند متعد بنفسه، والضميرالمستتر الراجع إلى الموصول في قوله: "المجرد" مفعول ما لم يسم فاعله فلاحاجة في تعديته إلى الباء. **قلنا**: ضمير قوله: "المسند" راجع إلى مصدره وهوالإسناد، والمسند حينئذ بمعنى مايوقع به الإسناد، والباء متعلقة بالإيقاع الذي هو في ضمن المسند، لأن المسند قد فسرناه بمعنى مايوقع به الإسناد، وفي ضمنه لفظ "الإيقاع"، ولا تتعلق الباء بالإسناد، حتى يعترض أن الإسناد متعد بنفسه يتعلق بلاواسطة حرف الجر بالمفعول به

بيان ضابطة تتعلق بالفعل أوشبه الفعل إذا أسندالى الضمير الراجع إلى مصدرهما

فإن قيل: لم أخذ في ضمن المسند الإيقاع، ولم فسرالمسند بما يوقع به الإسناد. **قلنا**: أخذ في ضمن المسند الإيقاع لأجل ضابطة وهي أن كل فعل أوشبه فعل إذا أسند إلى الضمير الذي يكون راجعا إلى المصدر الموجود في ذلك الفعل أوشبهه، يكون ذلك الفعل وشبهه بمعنى الوقوع أوالإيقاع كما في قولهم: "لقد حيل بين العيروالنزوان" يعني لقد وقعت الحيلولة بين العير والنزوان، وكما في قولهم: "لدار أو تسلل" أي لوقع الدورأو التسلسل، **واعلم**:أنه بناء على هذا الجواب قوله: "المجرد" جنس شامل لقسمي المبتدأ والخبر جميعا، وقوله: "المسند به" فصل خرج به المبتدأ، لأنه ليس بمسند به، بل هو مسند إليه، وقوله: "المغائر للصفة المذكورة" فصل خرج به القسم الثاني من المبتدأ. **واعلم** أن الاحتياج في دفع اعتراض أن المسند متعد

بـنـفسه فلاحاجة في تعد يته إلى الباء إلى الجواب بتضمين الإيقاع ، إنما هو إذا لم يكن الباء في قوله: "به"بمعنى "إلى"ولم يكن الضمير في قوله: "به"راجعا إلى المبتدأ كمامر، وأما إذا كان الباء بمعنى "إلى" والضمير راجعا إلى المبتدأ فلا حاجة إلى تجشم الجواب ولا إلى تكلف الاعتراض.

بيـان الـمذاهـب فـى تـعيـين الـعامل فى المبتدأ والخبر والمصنف ذهب على مذهب المتأخرين من البصريين.

فإن قيل: لانسلـم أن الـمبتـدأ والخبر مجردين من العوامل اللفظية لماثبت أن المبتدأ عـامل في الخبركما أن الخبر عامل في المبتدأ. **قلنا:** لـلنحويين في تعيين عامل المبتدأ والخبر مذاهـب. **فذهب** الـمتأخرون من البصريين والزمخشرى والجزولي إلى أن العامل فيهما الابتداء أي تـجريد الاسم عن الـعوامل اللفظية. **وذهب** الـمتـقدمون منهم أن العامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الخبر هو والمبتدأ جميعا أي مجموع الابتداء والمبتدأ عامل في الخبر .**وذهب** سيبويه وأبوعلى وأبوالفتح أن العامل في المبتدأ الابتداء، والمبتدأ بنفسه عامل في الخبر، وقال: الكسا ئي والـفراء وطائفة من الكوفيين أن كل من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، وهو الوجه القوي عند الشيـخ الـرضى، ولذا قال في شرحه : وقد قـوينـا هذا في حد العامل، **وقالت** طـائفة أخرى من الـكوفيين أن القسم الأول من المبتدأ يرتفع بالضمير الـعائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضمير في الـخبر الجامد أيضا ،وقال: بعضهم المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه، وتعيين المذاهب هذه أخـذت من شرح الرضي والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب وحاشية ملا جمال، **وحاصل** الـجـواب: أن مـا قـلنـا: أن المبتدأ والخبر مجردان إنما هو على مذهب المتأخرين من البصريين والز مخشري والجزولي لاعلى مذهب غير هم.

بيان أن التجريد وإن كان عدميا إلا أنه لكونه عدما مخصوصا يصلح أن يكون علا مة

فإن قيل: تـجـريـد الاسم عن العوامل اللفظية أمر عد مي فكيف صح أن يكون عاملا لأن العامل مؤثر، والعدم لايؤثر. **قلنا:** الـعوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة ، لامؤثرات، والمؤثر هو المتكلم ، والعدم المخصوص يجوز أن يكون علامة كما أن خلو المصر عن السلطان علامة اصطياده وأمـاالـعـدم الـمـطلق فإن نسبته إلى كل شيء على السواء فلم يصح أن يكون علامة لشيء.

بيـان دفـع إيـراد تقدم الشيء على نفسه على مذهب من يعتقد أن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر

فإن قيل: كيف يصح كون كل من المبتدأ والخبر عاملا في الآخر، فإنه يلزم منه تقدم

الشيء على نفسه، لأنه لما عمل المبتدأ في الخبر اقتضى التقدم، لأن العامل يكون متقدما، ويكون الخبر متأخرا حينئذ، ثم لما عمل الخبر في المبتدأ صار هو متقدما على المبتدأ، فصار الخبر متقدما على نفسه، لأن المتقدم الذي هو الخبر ههنا على المتقدم الذي هو المبتدأ على الشيء الذي هو الخبر متقدم على ذلك الشيء. **قلنا**: قد تقدم كل منهما على الآخر من وجه، وتأخر من وجه، فتقدم المبتدأ إنما هو من جهة أن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه، لكونه فرعا له، وتقدم الخبر من جهة كونه مناطا للفائدة في الجملة ومقصودا في الكلام، فصار التقدم المختلف في كل منهما رافعا للآخر.

بيان أحكام المبتدأ والخبر بعدالفراغ عن تعريفيهما

لما فرغ المصنف عن تعريفي المبتدأ والخبر شرع في أحكامهما على الترتيب فقال: **(وأصل المبتدأ)** أي ماينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع.

بيان أن الأصل ههنا بمعنى الأولى وما ينبغي لابمعنى القاعدة

فإن قيل: الأصل بمعنى القاعدة، والتخلف عنها غير جائز، فينبغي أن لايجوز في الدار زيد، مع أنه جائز. **قلنا**: الأصل ههنا بمعنى الأولى والراجح، وقد سبق التحقيق في قوله: "الأصل أن يلي الفعل".

فإن قيل: تنتقض هذه القاعدة بقوله: "في الدار رجل" لأن تقديم المبتدأ ليس أولى فيه بل يمتنع تقديمه. **قلنا**: أصالة التقديم عند ما إذا لم يكن عنه مانع، وههنا المانع موجود، لا أنه لو تقدم المبتدأ لزم تنكير المبتدأ.

بيان وجه كون الأصل في المبتدأ التقديم

فإن قيل: ما الوجه في كون الأصل في المبتدأ التقديم. **قلنا**: المبتدأ في الحقيقة موصوف والخبر صفة له، والموصوف يكون مقدما على الصفة، **أو نقول** في الجواب: أن المبتدأ ذات، والخبر حال من أحواله، والذات يكون مقدما على الحال.

فإن قيل: إن زيدا في قولنا: "هذا زيد"، وكذا في "المنطلق زيد" خبر، مع أنه ذات. **قلنا**: المراد من كون المبتدأ ذاتا والخبر حالا أنه في أكثر المواد كذلك لا في جميعها، فهي قاعدة أكثرية لا كلية. **أونقول** في الجواب: أن زيدا في تلك المثالين في قوة المسمى بزيد، وهو حال لاذات.

فإن قيل: الفعل أيضًا حال من أحوال الفاعل فكان الأنسب أن يقدم الفاعل ويؤخر الفعل، مع أن الأمر فيه بالعكس. **قلنا**: نعم الدليل المذكور وإن كان يجري في الفعل والفاعل أيضًا، إلّا أنه لما عارضه دليل قوي يقتضي تقديم الفعل على الفاعل عملنابه، وهوأن الفاعل معمول الفعل،

ومرتبة العامل متقدمة على المعمول. **أونقول** في الجواب: أن الفعل محتاج إلى الاسم، والاسم مستغن عنه ، فلما أرادوا تكميل الناقص بالكامل في الجملة التي تتركب من الفعل والاسم لم يتصور ذلك إلّا بتقديم الفعل وتأخير الفاعل، وإلايلزم تكميل الكامل بالناقص. **(ومن ثم)** أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظا **(جاز)** قولهم **(فى داره زيد)** مع كون الضمير راجعا إلى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة، لأصالة التقديم فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا فقط لارتبة ، وهو جائز.

فإن قيل: إن كلمة " ثَمَّ" موضوع للإشارة إلى المكان فكيف أشار به إلى قوله: "وأصل المبتدأ التقديم" فإنه كلام ،وليس بمكان. **قلنا**: الإشارة إليه بطريق الاستعارة، فإن المصنف شبه أولا القول المذكور بالمكان في الاستخراج فإنه كما يستخرج الشيء من المكان كذلك استخرج جواز المثال الأول وامتناع المثال الثاني من الكلام المذكورأي أصل المبتدأ التقديم ، فاستعمل فيه ما يستعمل في المكان وهو كلمة" ثم".

فإن قيل: لم مثل المصنف بقوله: "في داره زيد" ولم يمثل بقوله: "في داره رجل. **قلنا**: تأخير المبتدأ في هذا المثال واجب كما سيأتي، فهذا المثال محل الاعتراض في الظاهر لأنه يلزم فيه الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ، وهو ممتنع بالإجماع ، بخلاف في داره زيد فإنه خالص عن تلك الشبهات. **(وامتنع)** قولهم **(صاحبها في الدار)** لعود الضمير إلى الدار وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة.

بيان حكم آخر للمبتدأ وهو أن الأصل فيه التعريف

ولما فرغ عن حكم من أحكام المبتدأ شرع في حكم آخر له مصَدِّرا له بلفظ " قد " الداخل على المضارع المفيد للتقليل مشيرا إلى أن كون المبتدأ نكرة قليل فقال: **(وقد يكون المبتدأ نكرة)** وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة.

بيان وجه كون الأصل فى المبتدأ التعريف

فإن قيل: ما الوجه في كون الأصل في المبتدأ التعريف؟ **قلنا**: لأن للمعرفة معنى معينا، والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة، لأن الحكم على المجهول غير مفيد ، مثل أن يقَال: رجل قائم ، لأن العلم بقيام رجل ما في الد نيا حاصل لكل أحد.

بيان وجه كون الأصل في الخبر التنكير

فإن قيل: ما وجه كون الأصل فِي الخبر التنكير؟ **قلنا**: وجه أصالة التنكير هو أنه لو كان

معلوما فما الحاجة إلى الحكم به، ألاترى أنهم قالوا: أن قولك: "السماء فوق الأرض" قبيح، لأن فوقية السماء على الأرض معلوم بالبداهة، وأيضًا المقصود من الخبر بيان الحكم، وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة إلى الأمر الزائد، وهوالتعريف، وإيضًا لو كان الخبر معرفة يلزم الالتباس بالصفة، وذلك الالتباس وإن كان يدفع بضمير الفصل إلّا أنه يعلم منه عدم الأصالة، لأن ما يكون أصلا لايحتاج إلى شيء زائد مثل ضميرالفصل ههنا.

فإن قيل: يعلم من قولك: "إن المطلوب إنما هو الحكم على الأمور المعينة" أنه لايجوز كون الفاعل نكرة لأنه أيضًا محكوم عليه مع أنه يجوز نكارته. **قلنا:** ستعرف فيما سيأتي أن المبتدأ يجوز كونه نكرة إذا تخصص بوجه من وجوه التخصيص، والفاعل أيضًا تخصص بتقدم الحكم عليه، فإنه يحكم عليه بالفعل المتقدم عليه.

بيان وجه تقديم قوله: "و قد يكون المبتدأ نكرة" على بيان مواضع تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه

فإن قيل: كان المناسب أن يقدم مبحث مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه على قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة" لأنه بين أولا أن الأصل في المبتدأ التقديم، ومواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه أيضًا مما يتعلق بالتقديم، كما أن بيان أصالة التقديم كان من متعلقات التقديم، فلِم قدم مبحث نكارة المبتدأ وأخّر مبحث مواضع التقديم. **قلنا:** المصنف لو فعل كذلك لزم الانتشار بين بيان أن الأصل في المبتدأ التقديم وبيان الأصلين الآخرين، وهما تعريف المبتدأ وإفراد الخبر المفهومان من لفظة "قد" في قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة" وفي قوله: "والخبر قد يكون جملة"، **ولأن** بعض مواضع تقديم المبتدأ يتوقف على بيان أن المبتدأ لايكون نكرة إلا قليلا مثل موضع لزوم تقدم المبتدأ إذا كان الخبر مصححا له، نحو في الدار رجل، وهو مبني على أن المبتدأ لايكون نكرة محضة فبيان أن المبتدأ لايكون نكرة إلّا قليلا أصل يتوقف عليه بعض مواضع تقدم المبتدأ، فلو لم يقدم ذلك البحث لزم تأخر الموقوف عليه عما هويشتمل على الموقوف، وهو مواضع تقدم المبتدأ، فإنها تشتمل على بعض ما يتوقف على بيان أن المبتدأ لا يكون نكرة إلّا قليلا، وذلك البعض هو ما إذا كان الخبر بتقدمه على المبتدأ يكون مصححا للمبتدأ، كذاقال العلامة عبد الغفور، ولكنه لايقع نكرة على الإطلاق بل **(إذا تخصصت)** تلك النكرة **(بوجه ما)** من وجوه التخصيص وقوله: "إذا تخصصت" ظرف لقوله: "يكون" في قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة".

بيان وجه عدم صحة المبتدأ نكرة إلا إذا تخصصت

فإن قيل: ما الوجه لعدم صحة كون المبتدأ نكرة إلا وقت التخصيص. **قلنا:** التخصيص الـذي هـو عبارة عن تقليل الاشتراك يقل به اشتراك النكرة فتقرب من المعرفة ، لأن قلة الاشتراك قريب إلى عدم الاشتراك والقريب من الشيء في حكمه.

بيـان أن كـلـمة "ما" في قوله: "بوجه ما" اختلف فيه العلماء فقال: البعض إنها صفة بمعنى شيء وقال بعض: إنها زائدة

فإن قيل: مـا هـي كـلـمة" ما" في قوله: "بوجه ما" ؟ **قلنا:** قـد اختلف في "ما" التي تلي النكرة، لإ فادة الإبهـام وتـاكـيـد التنكير فقال: بعضهم: اسم بمعنى شيء ، فمعنى قوله : "بوجه ما" بـأي وجـه وكـمـاجـاء فـي الـقرآن الكريم "مثلا ما" أيّ مثل، قال الزمخشري فـي الكشاف في تـعـريـفـهـا وهـي الـتـي إذا اقتـرنـت بـاسـم نـكـرة أبهمته إبهاما وزادته شياعا وعموما، كقولك أعـطني كتابا ما، تريد أي كتاب كان انتهى كلامه ،وقال: بعضهم زائدة، فيكون حرفا لأن زيادة الـحـرف أولـى مـن زيـادة الأسماء وأيضًا ثبت مجيئها زائدة في قوله تعالى: ﴿ فبما رحمة من الله﴾ أي فبرحمة ، وأما كونها صفة فلم يثبت، والحمل على ما ثبت وهي كونها زائدة في موضع الالتباس أولى فكونها زائـدة أولـى من كونها صفة بمعنى شيء ، و"ما" هذه قد تكون للتحقير، نـحـو أعـطيت عطية ماأي عطية حقيرة، أوللتعظيم، نحو لأمر ما سود من يسود، أو للتنويع، نحو اضربه ضربا ما أي نوعا من أنواعه، وفائدته ههنا التنويع.

بيان فائدة زيادة قوله: "بوجه ما"

فإن قيل: كـان الأنسـب أن يـقـول تـخـصـصـت من غيرأن يقول: بوجه ما، لأن الظاهر أن المصنف قصد الانحصار في الأمثلة المذكورة في المتن، لأنه لولم يقصد ذلك لاكتفى بمثال واحد ، ولـما قال: بوجه ما صار ذلك معارضا لقصده المذكور، لأن لفظ "ما" ينبئ عن عدم الانحصار هذا ما قاله عبد الغفور، **وأجاب** عنه عبد الحكيم السيالكوتي: أنه ليس الغرض من ذكر الأمثلة الانحصار بـل الـمـقـصـود منه بيان الأمثلة الغالب وقوعها. **(مثل)** قـولـه تعالى: **(ولـعبد مؤمن خير من مشرك)** والـمخصص ههنا توصيف العبد بالمؤمن، وبه قل اشتراك العبد لأنه كان يتناول المؤمن والكافر ولما وصفه بالمؤمن قل الاشتراك فجعل ولعبد مؤمن مبتدأ وخيرخبره.

بيان أنه لابد في التخصيص بالصفة كون الصفة لفظية لاصفة معنوية

فإن قيل: لـو كـان التـخـصـيص بالصفة مخصصا لوقوع النكرة مبتدأ ، فيلزم أن يكون "انسان" في قولنا: "انسان حساس" مبتدأ، لأن الانسان عبارة عن الحيوان الناطق، فالحيوان الناطق باعتبار المفهوم الـمـفـصل يجوزكونه مبتدأ، فلم لايجوزأن يكون مبتدأ باعتبارالمفهوم المجمل،

وهو التعبيرعنه بالانسان ، لأنه أيضًا تخصص بالصفة المعنوية ، وهو الناطق ، ويكون ذلك تخصيصا نوعيا، لأن التخصيص النوعي عبارة عن التخصيص الذي يجعل الجنس نوعا، فإن الناطق جعل بتخصيصه الحيوان انسانا، فالناطق بانضمامه إلى الحيوان الذي هو الجنس صار نوعا، لأن الحيوان الناطق نوع من جنس الحيوان كماأن المؤمن في المثال المذكور في المتن من قبيل التخصيص النوعي، فإن لجنس العبد نوعين ، نوع المؤمن، ونوع الكافر، والتخصيص النوعي مصحح، كما أن التخصيص الفردي مصحح ،وهو عبارة عن التخصيص الذي يجعل النوع جزئيا حقيقيا. **قلنا**: التخصيص النوعي بحسب المعنى غير كاف في تصحيح النكرة للابتدائية ، بل لابد فيه من التخصيص بحسب اللفظ والناطق في المثال المذكور وإن كان مخصص للحيوان إلّا أنه مخصص نوعي معنوي.

فإن قلت: إذا لم يكن ابتدائية الانسان في قولنا: " انسان حساس " من قبل التخصيص بالصفة لاشتراط التخصص بالصفة اللفظية فما المصحح لكونه مبتدأ. **قلنا**: هو من باب التخصيص بالعموم إذ لايشذ فرد ما عن هذا الحكم كما في تمرة خير من جرادة **(و)** مثل قولك **(أرجل في الدار أم امرأة)** وهو معطوف على المثال السابق.

بيان وجه التخصيص في قوله:" أرجل في الدار أم امرأة "

فإن قيل: ماوجه التخصيص في هذا المثال. **قلنا**: وجه التخصيص فيه هوأنه تخصص كل واحد من رجل وامرأة فيه بالصفة المقدرة، لأن أم المتصلة المعادلة لهمزة الاستفهام للسؤال عن التعيين بعد كون المتكلم عالما بثبوت الخبر لأحدهما، فالمتكلم بهذا الكلام عالم أن أحدهما في الدارإلّا أنه يسئل المخاطب عن تعينه فالمثال المذكور في قوة أن يقال: أي من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيهما، فتخصص كل من الرجل و المرأة بهذه الصفة

بيان أن المعتبر في التخصيص هوالتخصيص عندالمخاطب لاعند المتكلم مع دفع اعتراض الشيخ الرضي

فإن قيل: التخصيص المصحح للابتدائية هوالتخصيص عند المخاطب والتخصيص الحاصل ههنا هوعند المتكلم، وذلك غير كاف. **قلنا**: هذا الوجه ذكره المصنف ابن الحاجب في شرحه للكافية كمايعلم من الرضي حيث يقول وأما قوله أي قول المصنف في نحو أرحل في الدار أم امرأة أن التخصيص حاصل عند المتكلم لأنه يعلم كون أحدهما في الدار فهذا الاعتراض إنما أورده الشيخ الرضي على عبارة المصنف لأنه صرح على أن التخصيص المعتبر هو التخصيص الحاصل عند المتكلم لاعندالمخاطب فأوردالرضي عليه الاعتراض المذكور ولا

يـرد عـلـى الشـارح الجامي لأنه غيَّر عبارة الاستدلال فقال: فكأنه قال: أي من الأمرين المعلوم كـون أحـدهـمـا في الدار كائن فيها فإنه أشاربه إلى أن قوله: " أرجل في الدار أم امرأ ة" بواسطة الـعـلـم الـمذكور في حكم التخصيص بوصف المعلوم المذكور فالشارح الجامي لم يعتبر علم الـمتكـلـم وإلا لـذكـره بـل اعتبـر علم المخاطب كما قال نور محمد في حاشية عبد الغفور: فيـكـون هـذا التـخـصيـص عـنـد الـمـخاطب لأن المخاطب يعلم وضع كلمة " أم" الدالة على حصول الخبر لأحد هما عند المتكلم.

فإن قيل: لانسلم أن رجل وامرأة في المثال المذكور صارا مخصصين، لأن التخصيص عبـارـة عـن تقليل الاشتراك في النكرة ولم يحصل ذلك فيهما. **قلنا**: قـد حصل تقليل الأشتراك فيهما بحسب تلك الـصفة عن رجل وامرأة اللذ ين لم يعلم عند المتكلم وجود أحدهما في الدار

(و) مثل (**ما أحدخير منک**) معطوف على المثال السابق.

بيان وجه التخصيص فی قوله: "ما أحد خيرمنک"

فإن قيل: ماوجه التخصيص في هذا المثال. **قلنا**: وجه التخصيص هوأن قوله:" أحد" في هذا المثال مبتـدأ نـكـرـة وقعت في حيزالنفي فأفادت عموم الأفراد وشمولها فعم لفظ:" أحد" لجنس الانس بحيث لم يبق منه انسان، فالمحكوم عليه ههنا هو كل أحد.

بيان أن التخصيص فی قوله:"ما أحد إلخ"ليس بمعنی التفرد بل بمعنی تقليل الشيوع والإبهام

فإن قيل: ههـنـا جـمـع بين الضدين، لأن العموم ضد معنى الخصوص، فكيف يحصل الـخـصوص مع العموم ، و كيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم. **قلنا**: يلزم الجمع بيـن الـضـدين لوأريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول، وليس كذلك ، بل الـمـراد به تقليل الشيوع والإبهام الحاصل في النكرة، وهنا كذ لك، لأنه لما نفى عن كل واحد مـن جميع الناس أن يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه، لأن الاشتباه إنما يكون إذا أراد واحـدا مـن الجماعة من غير تعيين فيشتبه على المخاطب أن ذلك الواحد من هو فالتخصيص ههنا يحصل بالعموم بهذا الطريق الذي يجامع مع العموم ولاينافيه.

فإن قيل: لاتـخـصيص في هذا المثال أصلا ،لأن التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك، والاشتراك ههنا معدوم أصلا، لا أنه قليل. **قلنا**: الـمراد من التخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات أو بتقليلها.

بيان دفع التعارض بين قولنا: "أن المراد من التخصيص في قوله: ما أحد إلخ التعيين" وبين قول الجامي: "إذ يقل به الاشتراك"

فإن قيل: تفسير التخصيص بالتعيين يخالف عما سبق من قول الجامي: "إذ بالتخصيص يقل اشتراكها" فإنه يعلم منه أن التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك. **قلنا**: لما كان التعيين بتقليل الاشتراك أكثر وأغلب من التعيين بقطع الاحتمالات عبر الجامي عن التعيين بقلة الاشتراك تغليبا للأغلب الأكثر على غيره.

بيان دفع ما يقال: أن التمثيل بقوله: "ما أحد" غير صحيح لأنه غير مجرد لدخول كلمة "ما" عليه

فإن قيل: التمثيل بهذا المثال ليس في موضعه، لأن "أحد" فيه ليس بمبتدأ أصلا، لأن المبتدأ هو المجرد عن العوامل اللفظية وقد دخل عليه كلمة "ما" العاملة فيه بالرفع والخبر بالنصب. **قلنا**: التمثيل بهذا المثال إنما هو على مذهب بني تميم لاعلى مذهب غيرهم. **أو نقول**: أن "ما" ههنا زائدة نافية. ولايكون بمعنى ليس كما كانت لفظة "ما" زائدة في قوله: "بوجه ما" لإفادة العموم، فههنا زيدت لإفادة النفي، وحينئذ لايقع الاحتياج إلى الجواب بإنه على مذهب بني تميم.

بيان أن المقصود من قوله: "ما أحد إلخ" ليس العموم الذى نشأ من وقوع المبتدأ في سياق النفي بل المقصود العموم مطلقا

فإن قيل: هذا منقوض بقول عمر رضي الله عنه حين أصاب جماعة من أهل حمص جرادة وهم محرمون فسئلوا عن كعب الأحبار فأوجب عليهم في كل جرادة درهما فقال عمر رضي الله عنه: أرى درهمكم كثيرا ياأهل حمص تمرة خير من جرادة، يعني لو تصدق تمرة مكان جرادة جاز، فقوله: "تمرة" مبتدأ، مع أنها وقعت في الإثبات. **قلنا**: المقصود هو كون النكرة مفيدة للعموم سواء كان ذلك من وقوعها في حيز النفي أو من شيء آخر.

بيان ثلثة وجوه لحصول العموم في قوله: "تمرة خير إلخ"

فإن قيل: ما وجه حصول العموم في قوله: "تمرة خير إلخ" مع أنه لم يقع في سياق النفي؟ **قلنا**: في قوله: "تمرة" حصل العموم من أحد الأمور الثلثة، إما من كون النكرة دالة على الطبيعة مع الوحدة ولاشك في أنه لامدخل للوحدة في تفضيل التمرة على الجرادة، فيكون الحكم على الطبيعة من غير الوحدة فيعم كل فرد، وإما من أن فردا من جنس إذا فُضِّل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم أن التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس، فيعم الكل،

فإنه لما فضل فرد من جنس التمرة على فرد من جنس الجرادة من غير خصوصيتهما علم أن التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس، فيعم الكل، وإما من أن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجميع حذرا عن الترجيح بلامرجح هذا ما قاله مولانا عبد الغفور في حاشيته. **(و)** مثل قولهم: **(شر أهر ذا ناب)** وهو معطوف على المثال السابق.

بيان وجه التخصيص فى قوله: " شر أهر ذا ناب "

فإن قيل: من أي شيء تخصص قوله: "شر" فإنه نكرة. **قلنا**: تخصصت بما يتخصص به الفاعل قبل ذكره، وهو الفعل، لأنك إذا قلت: ضرب علم منه أن مايذكر بعده أمر يصلح أن يحكم عليه بالضرب فإذا قلت: رجل فهو في قوة قولهم: "رجل صالح" لصحة الحكم عليه بالضرب.

فإن قيل: قوله: "شر" في المثال المذكور مبتدأ ليس بفاعل، فكيف يتخصص بما يتخصص به الفاعل. **قلنا**: قوله: "شر" في المثال المذكور وإن لم يكن فاعلا حقيقة لكنه مشابه به.

فإن قيل: من أي وجه هو مشابه بالفاعل. **قلنا**: قوله: " شر أهر ذاناب" يستعمل في موضع ماأهر ذا ناب إلاشر، وقوله: "شر" فاعل فيه.

فإ ن قيل: لايصح استعمال "شر أهر ذا ناب" في موضع "ما أهرذا ناب إلاشر" لأن الثاني يدل على الحصر والتخصيص، لوجود أداة الحصر فيه، و هو غير موجود فيما استعمل في موضعه فكيف يصح استعماله في موضعه. **قلنا**: قوله: "شرأهر ذاناب" كان في الأصل "أهر ذا ناب شر" فقدم " شر" على الفعل فصار "شرأهر ذاناب "وتقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص، فكل من العبارتين مشتمل على الحصر إلّا أن أداة الحصر في شر أهر ذا ناب معنوي، وفي "ما أهر ذا ناب إلاشر" لفظي وهو كلمة "ما" مع " إلا".

فإن قيل: لايصح تقديم الفاعل على الفعل فكيف قلتم: أنه قدم "شر" على أهر، مع أنه فاعل أهر. **قلنا**: ليس "شر" فاعل " أهر" بل فاعله هو الضمير المستتر فيه الراجع إلى غائب ما و"شر" بدل منه.

فإن قيل: كما أنه لايصح تقديم الفاعل على الفعل لايصح تقديم البدل على المبدل منه إيضًا. **قلنا**: هذا الحكم في البدل الواقعي، وهذا بدل اعتباري، وذلك لأن كون "شر أهر ذا ناب" في الأصل " أهر ذا ناب شر " أمر اعتباري فرضي.

فإن قيل: فإذا كان "شر" بدلا لا فاعلا في الحقيقة ، فكيف يصح قولنا في الاستدلال أولا: أنه تخصص بما يتخصص به الفاعل . لعدم كون "شر" فاعلا في "أهر ذا ناب شر". **قلنا**:

قوله: "شر" بدل عن الفاعل، لأنه بدل عن الضمير المستتر في " أهر" وهو فاعل، والبدل عن الفاعل فاعل معنى، لاتحاد مصدا قهما.

فإن قيل: لايصح بدلية شر عن الضمير، لأنه يلزم حينئذ بدلية النكرة عن المعرفه بدون تخصيصها بصفة ، وهوغير جائز، وإذا وصفت بصفة جاز كما في قوله تعالىٰ: ﴿ بالناصية ناصية كاذبه ﴾. **قلنا**: الضمير المستتر في " أهر" لعدم ذكر مرجعه في حكم النكرة، لأن الضمير يتعين ويكون معرفة إذا كان مرجعه معلوما، ومرجعه ههنا غير معلوم.

فإن قيل: قد قلتم: أن قوله: "شر أهر ذا ناب" مستعمل في موضع "ما أهر ذا ناب إلاشر" وقد قلتم : أن كل واحد منهما يفيد الحصر، والحال أن الحصر لايستفاد منهما لأن الحصر إنما يستفاد إذا كان النباح معتادا، لأنه يحتمل الخير والشر، فيخرج بالحصر ما يكون غير معتاد ، ويكون القصر بالنسبة إلى الخير، فمعناه شر لاخير أهر ذاناب، وأما إذا كان غير معتاد فذ لك يكون من الشر فقط، فلايتصور معنى الحصر فيه، لأن الحصر والقصر إنما يكون بالنسبة إلى شيء آخر وليس ههنا شيء يكون القصر بالنسبة إليه، لأن االنباح الغير المعتاد لا يكون إلّا من الشر. **قلنا**: التخصيص المذكور وهو تخصيص النكرة بما يتخصص به الفاعل قبل ذكره إنما يكون إذا كان المهر للكلب وا لباعث على الإهرار هو النبا ح المعتاد، وأما إذا كان بنباح غير معتاد فليس المخصص له التخصيص المذكور بل هو يتخصص حينئذ با لوصف المقدر، وهو عظيم، فيكون من باب التخصيص بالصفة المقدرة **وقال** عبد الغفور: أنه لاحاجة إلى تقدير الصفة حينئذ، بل يعلم وصف العظيم من التنوين في قوله: "شر" لأن التنوين للتعظيم ، ويكون معناه "شر عظيم أهر ذا ناب لاحقير" ويكون الحصر بالنسبة إلى الشر الحقير فيصح معنى الحصر. **واعلم**:أنه إذا قدر الوصف يكون من قبيل التخصيص بالصفة ، مثل ﴿ ولعبد مؤمن ﴾ إلّا أن الوصف هناك مذكور، وههنا مقدر، **واعلم** : أن قوله: " شر أهر ذا ناب" مَثَلٌ يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة ومثل قولك: (**في الدار رجل**) معطوف على المثال السابق.

بيان وجه التخصيص في قوله: " في الدار رجل "

فإن قيل: ماوجه التخصيص في رجل في قوله: " في الدار رجل ". **قلنا**: تخصص رجل ههنا بتقد يم الخبر، لأن المتكلم لما قال: في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فإذا قيل: رجل فهو في قوة رجل صالح لصحة الحكم عليه بالاستقرار.

فإن قيل: لا تخصيص فيه، لأن التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ، ورجل باق على اشتراكه. **قلنا**: قد خرج به الرجل الذي لايكون موصوفا بصحة الاستقرار فقلت الشركاء.

فإن قيل: لو قيل: رجل في الدار يعلم منه أيضًا أن الرجل هو الذي يصح استقراره في الدار فلا تفاوت بين التقديم والتأخير. **قلنا:** لابد من التخصيص عند تلفظ المحكوم عليه، وذلك يحصل عند تقدم المحكوم به على المحكوم عليه دون تأخره.

فإن قيل: هذالوجه من التخصيص كما يجري في المثال المذكور في المتن كذلك يجري في قائم رجل أي فيما لايكون الخبر المقدم ظرفا فلم لم يمثل به. **قلنا:** "قائم" في "قائم رجل" كان يحتمل أن يكون مبتدأ عند من يجوز إعماله بلا اعتماد فلم يكن مما نحن فيه ولم يكن نصا في المقصود، والمثال بمنزلة الدليل يجب أن يكون نصا في المقصود، فإنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال بخلاف الظرف الذي وقع خبرا في المثال المذكور في المتن فإنه يتعين للخبرية لااحتمال فيه للابتدائية، لأن الجارو المجرور لايصلح أن يكون مبتدأ، فالمثال المذكور في المتن نص في المقصود. **وقال** بعضهم في الجواب: أن تخصيص كون تقديم الخبر مصححا بالظرف لسعته فما هو كثير الاستعمال أحق أن يتسع فيه **(ومثل)** قولك **(سلام عليک)** معطوف على المثال السابق.

بيان وجه التخصيص في سلام في قوله: "سلام عليک"

فإن قيل: ما وجه التخصيص في سلام في قوله: "سلام عليك". **قلنا:** تخصص قوله: "سلام" بنسبته إلى المتكلم المسلِّم، لأن أصله سلمت سلاما عليك، فحذف الفعل كما يحذف أفعال المصادر فصار سلاما عليك.

بيان وجه تبدل النصب بالرفع

فإن قيل: قد بقي سلاما عليك بالنصب فمن أين جاء الرفع. **قلنا:** لما كان المقصود هو الدوام والاستمرار وهو لا يحصل من قوله: "سلاما" المنصوب، بناء على كونه مفعولا مطلقا للفعل المحذوف لأنه حينئذ يكون جملة فعلية لاتدل إلا على التجدد والحدوث، فلما قصدوا الدوام والاستمرار عدلوا إلى الرفع فصار سلام عليك لأن هذا دعاء، والدوام أبلغ فيه وأنسب به.

فإن قيل: النسبة إلى المتكلم على تقدير النصب ظاهر، لوجود الفعل المقدر، وهو سلمت، لأنه مسند إلى المتكلم، وأما على تقدير الرفع فلا تظهر النسبة إلى المتكلم. **قلنا:** لما كان السلام في الأصل (وهو صورة النصب) منسوبا إلى المتكلم، لاتحاد فاعل الفعل ومصدره، ففي الاسمية أيضًا يكون منسوبا إلى المتكلم، لأن صورة النصب أصل صورة الفرع، والفرع يشتمل على ما يشتمل عليه الأصل، والأصل كان منسوبا إلى المتكلم فالفرع أيضًا يكون كذلك فكأنه قال: سلام من قبلي عليك، فخرج به السلام الذي لايكون من قبل المتكلم.

فإن قيل: التخصيص بالمتكلم لايجري في كل دعاء لعدم جريانه في ويل لك إذ ليس معناه ويلي لك لأن الويل الهلاك، ولايتصور هلاك شخص للآخر، وكذا لا يصح أن يكون معناه ويلك لك بأن يكون منسوبا إلى المخاطب لأنه لا فائدة فيه، لأن هلاكه يكون له ألبتة، بل معناه الهلاك لك بدون النسبة إلى المتكلم ،وإذا ثبت أن التخصيص لايجري في كل متكلم فلا فائدة في إيراد المثل الذي أورده وقدره الجامي قبل قوله:"سلام عليك " لأنه معطوف على المثال السابق، وهو﴿ لعبد مؤمن إلخ ﴾ وهو داخل تحت قوله: "مثل". **أجاب عنه** الرضي أن الأولى أن يقال: تنكير سلام لرعاية أصله فسلا م في حالة الرفع على ما كان عليه في حالة النصب وقد كان في هذه الحالة متخصصا للصدور عن فاعل الفعل المقدر فكذلك في حالة الرفع ،وكذلك تنكير ويل لرعاية أصله حين كان مصدرامنصوبا فإن أصل ويل لك هلكت ويلا أي هلاكا على ما في الرضي فويل حالة الرفع على ما كان عليه في حالة النصب، **وإنما** قال الرضي فالأولى لاحتمال أن يكون ذكر المتكلم في كلام الجمهور بطريق التمثيل ويكون المراد نسبته إلى فاعل الفعل المقدر .

بيان وجه تقديم سلام على قوله: "عليک"

فإن قيل: لو قدم الجارو والمجرور في قوله: "سلام عليك" وقيل: عليك سلام لم يقع الاحتياج إلى تكلف التخصيص المذكور. **قلنا:** لما كان يقدم الجارو والمجرور في رد السلام أخرناه في السلام ليمتاز عنه. **وقال** المولى عبد الغفور فى الجواب: أنه إنما أخرنا كلمة "عليك" لأنها لو قدمت لربما ذهب الوهم إلى اللعنة فيتوهم منه أن معناه عليك اللعنة، وفى هذا المقام أبحاث تركناها مخافة الأطناب وفى ما ذكرناه كفاية للطلاب فى الوصول إلى ما هو الصواب والله تعالى أعلم وهو المستعان في كل باب .

بيان الاختلاف بين الجمهور وابن الدهان .

واعلم أن عدم وقوع النكرة المحضة مبتدأ إلا أن تخصص مذهب الجمهور من العلماء وقال ابن الدهان وهوالذى عبر عنه الجامي باسم بعض المحققين أنه إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة، و ذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا، فضابط تجويز الإخبارعن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مخصصتين بوجه أو نكرتين غير مخصصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت: زيد قائم عُدَّ لغوا،ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار جاز لك أن

تقول: رجل قائم فى الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه ، وكذا تقول كوكب انقض الساعة إنتهى عبارة ابن الدهان، **وحاصل** هذا القول أن مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التى تحتاج إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية وذلك لأن في كل ما ذكر المصنف من وجوه التخصيص اعتراض أما الاعتراض على قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن إلخ ﴾ فهو أن التخصيص الذي اعتبر فيه تخصيص نوعي مع أن المعتبر هوالتخصيص الفردي ، **وفى قوله**: " أرجل فى الدار أم امرأة" اعتبر التخصيص بالنسبة إلى المتكلم مع أن المعتبر هو التخصيص بالنسبة إلى المخاطب، **وفي قوله**: "ماأحد خير منك" صرف عن التخصيص المصطلح وهو بمعنى تقليل الشركاء إلى غير المصطلح، وهو رفع الاشتباه، **وفي قوله**: "شر أهر ذا ناب" اعتبر التخصص بما يتخصص به الفاعل، وفيه تعسف، لأن الفاعل يتخصص بتقديم الحكم ، والحكم ههنا مؤخر، وكونه في الأصل مؤخرا أيضا لا يخلو عن التكلف. **وفي قوله**: " فى الدار رجل" تخصيص باعتبار تقدم ما هو غير الأصل، وفي قوله: "سلام عليك" إعادة معنى ثابت فى حال الرفع على ما كان في حال النصب، وقول ابن الدهان استحسنه الشراح وصوبوه فقال الرضى فى تحسينه: وما أحسن ما قال، وقال الجامي فى تحسينه وتصويبه وهذا القول أقرب إلى الصواب.

بيان أن الخبر قد يكون جملة.

ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضا فقال: **(والخبر قد يكون جملة)**

بيان فائدة زيادة كلمة: "قد" في قوله: "وقد يكون الخبر إلخ"

فإن قيل : لم أورد كلمة " قد" مع المضارع. **قلنا**: إنما أوردها لإفادة التقليل ،لأن كون الخبر جملة قليل ، لعدم موافقة ركني الكلام فيه، بخلاف المفرد فإن فيه موافقة ركني الكلام فى الإفراد، وتلك الجملة أعم من أن تكون إسمية مثل **(زيد أبوه قائم)** أو فعلية مثل **(زيد قام أبوه)**

بيان أن الجملة التي تقع خبرا على أربعة أقسام اسمية وفعلية وشرطية وظرفية مع الاعتذار عن عدم ذكر مثال الشرطية والظرفية.

فإن قيل: لم لم يذكر الظرفية مع أنها أيضا تقع خبرا .**قلنا**: الجملة الظرفية راجعة إلى الفعلية فلا حاجة إلى ذكرها مستقلا، وذلك لأن مذهب الجمهور أن الظرف مقدر بجملة أي

يكون متعلقه فعل فتكون جملة فعلية لا محالة .

فإن قيل: ما هو الجواب عن الشرطية مع أنها أيضا تكون خبرا؟ **قلنا**: الشرط عند أهل العربية قيد للخبر، والحكم إنما هو في الجزاء فقط، لا بين الشرط والجزاء كما هو مذهب المنطقيين، والجزاء إما جملة اسمية أو فعلية ، مثل إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإن كان تقديره النهار موجود وقت طلوع الشمس كانت اسمية، وإن كان تقديره يوجد النهار عند طلوع الشمس كانت فعلية فعلى هذا رجعت الشرطية إلى الاسمية أو الفعلية فلا حاجة إلى ذكرها استقلالا.

بيان الإختلاف في أن الإنشائية تقع خبرا أم لا

فإن قيل: فما حال الجملة الإنشائية هل تقع خبرا ؟ **قلنا**: قال جمهور النحاة إن الإنشائية تقع خبرا إلا القسمية منها، قال ابن الأنبارى وبعض الكوفيين إنه لايصح أن تقع خبرا للمبتدأ ، وقدتبعهم السيد الشريف الجرجاني أيضا، واستدلوا على مذهبهم أن مدلول الخبر يجب أن يكون حالا من أحوال المبتدأ ومضمون الإنشاء ليس حالا من أحواله ، لأن الإنشاء عبارة عن إعلام حالة تعرض للمتكلم مثل الاستفهام ،والتمني، والترجي ،والنداء ،والطلب، والتعجب،وغير ذلك مثلا إذا قلت: زيدا إضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من أحوال زيد إلا بتأويل أن يقال: " زيد مقول في حقه" إضربه وإن لم يكن على هذا التأويل أيضا قوله:" اضرب" خبرا، لأن الخبر هو قوله: "مقول" و هو من متعلقاته ، فكون قوله: " اضربه" خبرا أيضا محمول على المجاز.

بيان وجه جواز كون الجملة خبرا

فإن قيل: لم جاز كون الخبر جملة ؟ **قلنا**: ذلك لأن المقصود من الخبر بيان الحكم وهو كما يحصل بالمفرد يحصل بالجملة أيضا.

بيان لطيفة

واعلم أن ههنا لطيفة، وهى أن المصنف عبر عن جواز كون الخبر جملة بقوله: "والخبر قد يكون جملة" وليس الخبر فى هذه الجملة إلاجملة وهى قوله: " قد يكون جملة" فقد عبر عن القاعدة بنفس مثالها.

بيان أن الفاء في قوله: " فلا بد" فصيحية مع تعريف الفاء الفصيحية.

وقوله: (**فلابد من عائد**) جزاء للشرط المحذوف يعني إذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد، فالفاء الداخلة على قوله: "فلا بد" فاء فصيحية، وهى ما تدخل على جزاء الشرط المحذوف ،ويجوز أن تكون للعطف على قوله: "وقد يكون الخبرجملة .

بيان وجه وجوب العائد في الخبر الواقع جملة

فإن قيل: لم التزم العائد إذا كان الخبر جملة ؟ **قلنا:** الجملة مستقلة باعتبار ذاتها في إفادتها المخاطب لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد فيها من عائد يربطها بالمبتدأ

بيان أن العائد على أربعة أقسام

واعلم أن العائد على أربعة أقسام . **الأول**: الضمير، كمافي المثالين المذكورين. **الثاني**: اللام مثل نعم الرجل زيد ، **الثالث**: وضع المظهر موضع المضمر، كما في قوله تعالى: ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ **والرابع**: كون الخبر تفسيرا للمبتدأ كما في قوله تعالى:﴿ قل هو الله أحد ﴾.

فإن قيل: لم لم يقل المصنف فلابد من ضمير مكان قوله: فلا بد من عائد، **قلنا**: العائد عام، والضمير خاص كما مرآنفا فلو قال كما قلت لوجب الضمير في جميع المواد، والأمر ليس كذلك كما عرفت.

بيان وجه الفرق في وجوب العائد في الجملة الواقعة خبرا والضمير خاصة في الواقعة صفة أوحال

فإن قيل: قد علمنا كون العائد أحد تلك الأمورالأربعة في الجملة التي وقعت خبرا فما حال الجملة التي وقعت صفة أو حالا هل الأمر فيها أيضا كذلك .**قلنا**: لابل لابد في الجملة الواقعة صفة أوحالا من الضمير خاصة ، أما عدم كون الصفة كذلك فلأن الصفة ليست من لوازم الموصوف فلايحصل الارتباط بالموصوف إلا بعائد قوي ، وهو الضمير بالتعيين ، بخلاف الخبرفإنه من ضروريات المبتدأ فيكفي فيه عائد ما وإن كان ضعيفا، وأما عدم كون الحال كذلك فلأن الحال من الفضلات التي تجيء بعد تمام الكلام فلا بد من عائد قوي ،وهو الواو والضير معا

بيان أن العائد هل لا بد منه في الخبر المفرد أم لا

فإ ن قيل: لم خص الجملة بلزوم العائد فيها، ويعلم منه في بادي النظر أن المفرد ليس كذلك. **قلنا**: فيه اختلاف ، فمذهب الجمهور أنه لايجب وجود العائد في الخبر المفرد، إلا إذا كان مشتقا، **وقال** الكوفيون: أنه لا بد من العائد في المفرد أيضا، فإن كان جامدا يأول بالمشتق، مثل زيد أبوك فيأول بزيد والدك ،ومثل زيد غلامك يأول بزيد مملوكك . **واعلم**: أن قوله: "بد" مفتوح،وذلك ،لأن "لا" لنفي الجنس، و"بد" اسمه ، وقوله: "من عائد" خبر " لا"،ولفظ "بد" بمعنى الفراق يقال: لابد من هذا أي لا فراق منه. (**وقد يحذف**) العائد إذا كان ضميرا لقيام قرينة

بيان أن المراد من الضمير الراجع إلى العائد هو الضمير فقط لامطلق العائد

فإن قيل: قد علمنا فيما سبق أن العوائد أربعة فيعلم من ظاهر قوله: "وقد يحذف" أن الحذف يعرض كل واحد من أقسامه الأربعة مع أنه لا يحذف إلا الضمير. **قلنا** المراد من العائد ههنا الضمير لامطلق العائد، ولذا قال الشارح الجامي إذا كان ضميرا ، **واعلم**: أنه لا يحذف الضمير إلا إذا دلت عليه قرينةً ،مثل البر الكر بستين درهما، والسمن منوان بدرهمين، أى الكر منه ومنوان منه ،والقرينة عليه أن بائع البر والسمن لا يسعر غير هما.

فإن قيل: الضمير المستتر في قوله: "وقد يحذف راجع إلى مطلق العائد، فما القرينة على تقييده بالضمير . **قلنا**: قوله: "وقد يحذف قرينة " على تقييد العائد بالضمير لأن القول المذكور يدل على جواز الحذف ولا يجوز في كلام العرب حذف مطلق العائد

بيان وجه عدم صحة حذف العائد مطلقا

فإن قيل: لم لايحذف العائد مطلقا. **قلنا**: العائد على أربعة أقسام كما مر، ولايقبل الحذف واحد من تلك الأربعة إلا الضمير، أما اللام فلأنه جزء من الكلمة وحذف بعض أجزاء الكلمة ليس بجائز، وأماوضع المظهر مقام المضمر وكذا جعل الخبر تفسيرا للمبتدأ فكل واحد منهما يكون لغرض من الأغراض فلوحذف لفات الغرض المطلوب منهما، وأيضا فى صورة كون الخبر مفسرا للمبتدأ يلزم حذف المبتدأ، لأن المفسر(بالكسر) عين المفسر(بالفتح) والمفسر هو المبتدأ ، والكلام كان في حذف العائد لا في حذ ف المبتدأ فلم يبق إلا الضمير.

بيان مقدار الكر

واعلم: أن الكر هو اثنا عشر وسقا، والوسق ستون صاعا، والصاع أربعة أمداد، والمد وكذا المن رطلان، والرطل إثنا عشر أوقية، والأوقية أربعون درهما، وسيأتي تفصيل الأوزان الشرعية في مبحث التمييز (**وما وقع ظرفا**).

بيان تركيب قوله: "و ما وقع ظرفا"

قوله: "ظرفا" إما خبر لقوله: "وقع" إن كان وقع فعلا ناقصا، أو حال عن ضمير وقع إن كان تاما، وقوله: "ما" الموصول عبارة عن الخبر بقرينة البحث الذي نحن فيه ،فيكون معنى العبارة هكذا الخبرالذى وقع ظرف زمان أو مكان أوجارا ومجرورا.

بيان أن المراد من الظرف الزمان و المكان والجار والمجرور بطريق عموم المجاز لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز

فإن قيل: الظرف حقيقة في الزمان والمكان ومجاز فى الجاروالمجرور، فإن أريد

كـلاهـمـا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وإن أريد أحدهما يلزم تخصيص الحكم المذكور بـه، مع أن الحكم المذكور وهو كونه مقدرا بجمله يعم كليهما. **قلنا**: نريد به كليهما، لكن لا على طريق الجمع بين الـحقيقة والمجاز بل على سبيل عموم المجاز، وهو أن يراد من اللفظ معنى ثـالـث يكون المعنى الحقيقي و الـمـجـازي مـن أفراد ذلك المعنى، فيكون الظرف ههنا بمعنى الـمحتاج إلى المتعلق، وهو مفهوم يشمل لكل واحد من الظرف الحقيقي والمجازي ،لأن كل واحد منهما محتاج إلى المتعلق، **أونقول** فـي الجواب: أن الظرف موضوع في مصطلح النحاة لـكـل مـن الـظـرف والـجار والمجرور بالاشتراك اللفظي بأن يكون لفظ الظرف موضوعا لكل واحد منهما، أو بالاشتراك المعنوى بأن يكون لفظ " الظرف" موضوعا لمفهوم الظرف أعم من أن يـكـون حـقيـقيا أو حكميا، وهذا ما أجاب به المدقق عبد الغفور. **(فالأكثر)** مـن النحاة وهـم البـصـريون، وليس المراد من البصريين كلهم بل أكثرهم **(على أنه)** أي الخبر الواقع ظرفا **(مقدر)** أي مأول **(بجملة)** بتقدير الفعل فيه.

بيان أربعة وجوه لدفع ما يقال: أن قوله: "مقدر" لايصح حمله على اسم " أن" وكذا لايصح وقوع الباء في صلته

فإن قيل: لايـصـح حمل قوله: "مقدر" على الظرف لأنه مذكور، وليس بمقدر، وأيضا لا يـصـح تـعـلـق الـجار والمجرور في قوله: " بالجملة بقوله: "مقدر" لأن الباء لاتقع صلة التقدير، وأجيب عن ذلك بعدةوجوه. **الأول** مـا أجـاب به الشارح الجامي وهو أن المقدر ههنا بمعنى المأول. **حاصل** الجواب: أنه ليس المراد من المقدر مايقابل المذكور، بل المراد منه المأول من قبيل ذكر الأخص وإرادة الأعم، لأن المأول عبارة عما يكون خلاف الظاهر، وهوأعم من المقدر وغيـره، ولـما كان المقدر بمعنى المأول صـح وقـوع الباء صلة له، وكان الباء هذه قرينة على أن الـمـراد من المقدر المأول. **والثاني** : مـاأجـاب بـه فـاضل الهندي أن المقدر بمعى المفروض، وقـولـه: "بجملة" حال باعتبارالمتعلق فصار معنى العبارة هكذا أي فالأكثر أنه مفروض ملتصقا بجملة ،**والثالث**: مـا قال البعض في الجواب: أن الباء زائدة دخلت على التمييز، نحو زيد طيب بـأب أي أبـا،والـمعنى حينئذ أن الظرف من حيث أن له جملة إن كان قوله: "بجملة" تمييزا عن متـعـلـق الـمـنتصب عنه، وقوله: "مقدر" على هذا بمعنى الغير المذكور عما من شانه الذكر، أو مـقـدر مـن حيث أنه جملة إن كان قوله: "بجملة" تميزا عن نفس المنتصب عنه وقوله: "مقدر" عـلـى هذا بمعنى المفروض أي مفروض أنه جملة لنيابته عن الجملة ،**والرابع** ماقال بعض آخر فـي الـجـواب: أن التـقـديـر بـمـعنى الإلحاق يقال: قدرت هذا بذاك اي ألحقته به، فالمعنى أن

الظرف ملحق بالجملة إلحاق الجزئي بالكلي. **وأحسن** هذه الأجوبة ما أجاب به الجامي وهو الذى ذكرناه أولا لأن فيه حمل لفظ المقدر على المجاز بعلاقة اللزوم ،وأيضا فيه حمل الباء على الصلة بخلاف التوجيهات الأخرى فإن كل واحد منها لايخلو عن التكلف كما لا يخفى، فإن فى البعض جعل الباء زائدة، وفى البعض جعل التقدير بمعنى الإلحاق، وهو نادر .

فإن قيل: يعلم من قوله: "مقدر بجملة" أن الجملة مقدرة، مع أن المقدر هوالفعل وحده.

قلنا: المراد من الجملة الفعل من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء.

فإن قيل: الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة ؟ **قلنا**: بسبب تقديرالفعل فيه يصير جملة،

واعلم: أن الفعل المقدر يكون من الأفعال العامة عند عدم القرينة بفعل خاص، وعند وجودها يقدر الفعل الخاص بحسب اقتضاء المقام ، والأفعال العامة هي ما ذكره الشاعر في قوله:

افعال عموم چہار است نزد ارباب عقول ☆ کون است ثبوت است وجود وحصول

ثم اختلف النحاة في الخبر فقال بعضهم: الخبر هو الفعل المقدر لاالظرف الساد مسده ، وقال بعضهم : هو الظرف الساد مسده، وهوالمختار، وقال البعض: هوالفعل مع الظرف، وكذا اختلفوا في أن الضمير منتقل من الفعل المقدر إلى الظرف، أو محذوف مع الفعل، فقال أبو على ومن تابعه: أنه منتقل ، و إليه يشير كلام صاحب اللباب، وقال السيرافي: أنه محذوف مع الفعل، وإليه يشير كلام المصنف ابن الحاجب.

بيان وجه القول أنه مقدر بجملة.

فإن قيل: ما الذي تمسك به الأكثر على أن الظرف مقدر بجملة ؟ **قلنا**: الظرف لابد له من متعلق يكون عاملا فيه، والأصل فى العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى.

فإن قيل: الأكثر إنما يكون في مقابلة الأقل، فمن هم ؟ وما الذى تمسكوا به فى إثبات دعواهم؟ **قلنا**: الأقل هم الكوفيون، وتمسكهم فى ذلك أن الظرف المذكورخبر، والأصل فى الخبر الإفراد لتطابق ركني الكلام فيه، لأنه أسرع قبولا للربط.

بيان المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ والأول منها إذا كان المبتدأ مشتملا إلخ

ولما كان الأصل فى المبتدأ التقديم مع جواز التأخير لكنه يجب لعارض فى أربعة مواضع، وإلى الأول منها أشار بقوله: **(وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام)**

أي على معنى وجب له صدرالكلام ، كالاستفهام والتمني والترجي والشرط والقسم وضمير الشان ودخول لام الابتداء ،**(مثل من أبوك)**، فإن من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام.

فإن قيل: مثالك هذا لايطابق بالممثل، لأن كلمة "من" فى المثال مبتدأ بنفسه، وهو غير

مشتمل على لفظ الاستفهام. **قلنا:** هذا إنما يرد لو كان المراد من كلمة "ما" في قوله: "ما له صدر الكلام" اللفظ ، بل المراد منه المعنى، ولا شك في أن "من" مشتمل على الإستفهام.

بيان اختيار لفظ "مشتملا" دون "متضمنا"

فإن قيل: لم لم يقل المصنف إذا كان المبتدأ متضمنا ؟ **قلنا:** التضمن خاص، والاشتمال عام، لأن التضمن لا يستعمل إلا في ما إذا كان الشيء متناولا للشيء بنفسه، بخلاف الاشتمال فإنه يطلق على ما يكون متناولا للشيء بنفسه مثل من أبوك فإن من يتناول الاستفهام، ويدل عليه بنفسه من غير احتياج إلى شيء أخر، أولا يكون بنفسه بل بشيء يجاوره، ثم ذلك المجاور أعم من أن يكون متقدما على ذلك المبتدأ المشتمل عليه نحو أزيد قائم ، فإن همزة الاستفهام الدال على معنى الاستفهام شيء يجاور المبتدأ ويتقدم عليه ،أو متأخرا نحو غلام من جاء ك، فإن الاستفهام عن المضاف إليه صريحا يستلزم الاستفهام عن المضاف ضمنا.

بيان تطبيق المثال بالممثل.

فإن قيل: المثال غير مطابق بالممثل، لأن "أبوك" مبتدأ، و"من" خبره الذى وجب تقديمه حفظا لصدارته ، فيكون هذا المثال داخلا فى ضابطة وجوب تقديم الخبر. **قلنا:** إنما أورد المصنف هذا المثال وفق مذهب سيبويه، وعنده كلمة "من" مبتدأ الذى وجب تقديمها، وأبوك خبره ، وما قلت من أن "من" خبر، وأبوك مبتدأ مؤخر فهو مذهب غير سيبويه ،والمصنف لم يسلك مسلكهم.

فإن قيل: فعلى مذهب سيبويه يلزم نكارة المبتدأ، مع كون الخبر معرفة ، فما المخلص عن هذه المشكلة ؟ **قلنا:** لفظ"من" وإن كان بحسب الظاهر نكرة، إلا أنه بحسب المعنى معرفة لأن معناه هذا أبوك أم ذاك، وأزيد أبوك أم عمر أم غيره ، وذلك مثل قولهم: " مارأيته مذ يوم الجمعة" فإن "مذ" مبتدأ مع كونه نكرة ، ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة، لأن "مذ" معرفة من حيث المعنى وإن كان نكرة من حيث الظاهر، لأن معناه أول المدة التى انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة.

فإن قيل: فلم عبر ذلك بكلمة "من" . **قلنا:** لما كان عد كل واحد من تلك الأسماء غير ممكن لعدم تناهيها عبر عنها بتعبير مجمل وهي كلمة " من".

فإن قيل: لما تطرق الإبهام فى هذه المسميات على المتكلم أوجب بها التنكير . **قلنا:** تطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكيرا ، وذلك لأنه اتضح أن "من" نكرة ظاهرا معرفة معنى. **أو نقول** فى الجواب عن أصل السوال: أنه نقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام، أو كان أفعل التفضيل مقدما

على خبره، والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه.

فإن قيل: فلم لم يمثل بمثل "من جاءك" لأن "من" في المثال قد اتفق على كونه مبتدأ بخلاف ما مثل به المصنف، فإنه قد علمت أنه قد اختلف فيه. **قلنا**: أنما أوردالمصنف فى المثال "من أبوك" للإشارة إلى أن المختار عنده مذهب سيبويه ،وذا لا يحصل من المثال المتفق عليه.

بيان الموضع الثاني مما يجب فيه تقديم المبتدأ

ولما فرغ من الموضع الأول شرع في الثاني منها(**أو كانا**)أي المبتدأ والخبر(**معرفتين**) وقوله: "أو كانا معرفتين" معطوف على قوله: "كان المبتدأ مشتملا "سواء كان متساويين في التعريف أو غير متساويين.

فإن قيل: لو اكتفى بقوله: "أو كانا متساويين" لتناول لما كانا معرفتين أيضا، لأنهما متساويان في التعريف. **قلنا**: لو فعل كذلك لتوهم منه لزوم كون المعرفتين متساويين فى التعريف، مع أن الأمر ليس كذلك، لأن تقديم المبتدأ واجب عند كون المبتدأ والخبر معرفتين سواء كانا متساويين في التعريف أو لم يكن مثل زيد منطلق.

بيان دفع انتقاض القاعدة بمثل أبوحنيفة أبويوسف

فإن قيل: قاعدتكم هذه منتقضة بقولهم: "أبوحنيفة أبو يوسف" فإنهما معرفتان ولم يجب تقديم المبتدأ فيه وهو أبو يوسف. **قلنا**: قولنا بوجوب التقديم إنما هو عند عدم القرينة ، وفي ما مثلت به القرينة المعنوية على كون أبي يوسف مبتدأ موجودة، لأن المقصود تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة في العلم، لأن في التشبيه يكون الضعيف مشبها والقوي مشبهابه، فيكون أبو يوسف مبتدأ لا محالة ،وإلا لزم تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، وأبو حنيفة أستاذ أبي يوسف، والأستاذ يكون قويا باالنسبة إلى تلميذه، ويلزم حينئذ تشبيه القوي بالضعيف، وذلك عكس المطلوب وقلب المقصود.

بيان الموضع الثالث مما يجب فيه تقديم المبتدأ

ولمافرغ من الموضع الثاني شرع في الموضع الثالث منهافقال: (**أو**) كانا(**متساويين**) في أصل التخصيص لافي قدره، فقوله: "أو متساويين " معطوف على قوله: "معرفتين".

بيان المراد من المساواة في التخصيص المساواة في أصل التخصيص لا في مقداره

فإن قيل: التقديم واجب في مثل " غلام رجل صالح خير منك" مع أنهما ليسا متساويين، لأن المبتدأ تخصص بالإضافة إلى "رجل" ويكون للمضاف إليه صفة أيضا إن كان قوله: "صالح" صفة "رجل " ويحتمل أن يكون قوله: "صالح" مرفوعا على أنه صفة لغلام، بخلاف

الخبر وهو" خير منك" فإن المفضل عليه وإن كان معلوماوهو ضمير المخاطب لكن المفضل وهو خير في غاية الإبهام، لأنه يشمل الغلام وغيره، وأماالغلام فقد تخصص عمن هو غير الغلام ثم تخصص بالرجل الصالح فكان المبتدأ وهوغلام أزيد في التخصيص من خبره، وهو خيرمثل أفضل منك أفضل مني. **قلنا**: المراد من المساواة في التخصيص هي المساواة في أصل التخصيص لافي قدره بأن يكون مقدارهما مساويا.

فإن قيل: لـم لم يورد المصنف مثال المعرفتين وأورد المثال المتساويين ؟**قلنا**: كان مثال المعرفتين مشهور،ومثال المتساويين في التخصيص غير مشهور فأورد ما كان غير مشهور لعدم العلم به غالبا، وترك ما كان مشهورا لكونه معلوما غالبا. مثل انا انا - انا ابو النجم وشعري شعري -

بيان الموضع الرابع مما يجب فيه تقديم المبتدأ.

لما فرغ عن الموضع الثالث شرع في الرابع منها فقال: **(أو كان الخبر فعلا له)** أي للمبتدأ وهو معطوف على قوله: " أو كانا معرفتين"، وأما إذا لم يكن الخبر فعلا للمبتدأ كما في قولك: "زيد قام أبوه".

بيان أن المراد من الفعل في قوله: "فعلا له" الفعل الاصطلاحي فقط

فإن قيل: قائم في زيد قائم أيضا فعل للمبتدأ، ولا يجب فيه تقديم المبتدأ. **قلنا**: المراد من الفعل الفعل الاصطلاحي والقائم ليس بفعل اصطلاحي **(مثل زيد قام)** فإن" قام" فيه فعل للمبتدأ لان الإخبار فيه ليس إلا عن قيام زيد. **(وجب تقديمه)** أى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة، فقوله: "وجب تقديمه" جزاء للشرط السابق.

بيان وجه وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان مشتملا على ما له صدر الكلام

فإن قيل: ما الوجه في وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذاكان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام. **قلنا**: لو لم يجب تقديم المبتدأ في هذه الصورة لصح تأخره، وحينئذ يفوت صدارة ما كان له صدر الكلام ،وذا غير جائز.

فإن قيل: لم يستحق الصدارة مثل الاستفهام وكذا المعاني التي قلتم باستحقاق صدارتها مثل التمني والترجي وغير ذلك. **قلنا**: ذلك لأن يعلم السامع من أول الوهلة أن كلام المتكلم هذا من أي نوع من أنواع الكلام ، فلو كان الكلا م من نوع الاستفهام وقدمت المبتدأ المتضمن للاستفهام علم من أول الوهلة أن الكلام من نوع الاستفهام .

بيان وجه وجوب تقديم المبتدأ إذا كانا معرفتين أو متساويين

فإن قيل: وما الوجه في تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان المبتدأ أوالخبر معرفتين أو

متساويين. **قلنا**: لما كان كل واحد من المبتد أو الخبر صالحا للابتدائية والخبرية لزم تقديم المبتدأ حتى لايلتبس أحدهما بالآخر.

فإن قيل: إن كل واحد من زيد والمنطلق في مثل زيد المنطلق معرفة، والمنطلق لا يصلح أن يكون مبتدأ ،لأنه صفة وزيد ذات، والذات هو الأحق بأن يثبت له الصفة، لا بالعكس. **قلنا**: في هذا المثال كل واحد من المبتدأ والخبر يصلح للإبتدائية والخبرية، وذلك لأن المبتدأ فيه لو كان هو المنطلق يكون المبتدأ هو الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزيد، فيكون الخبر حالا من أحواله ووصفا من أوصافه.

بيان وجه وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذاكان الخبر فعلا له

فإن قيل: ما الوجه في تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان الخبر فعلا للمبتدأ. **قلنا**: لأن المبتدأ لولم يقدم في هذه الصورة لزم التباس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردا، مثل زيد قام، فإنه لو قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل، فإنه لايعلم حينئذ أن زيد فاعل لقام، أو مبتدأ قدم عليه الخبر، أولزم التباس المبتدأ بالبدل عن الفاعل إذا كان الفعل مثنى أو مجموعا، فإنه إذا قيل في مثل الزيدان قاماو الزيدون قاموا: قاما الزيدان وقاموا الزيدون احتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل وهو الضمير في قاما وقاموا.

واعلم أن الالتباس بالبدل عن الفاعل إنما هو على مذهب من لايجوزكون الألف في التثنية والواو في الجمع حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعه بل الألف والواو عنده ضمير الفاعل وأما من يجوز كونهما حرفين دالين على تثنية الفاعل وجمعه، كالتاء في ضربت، فإنها حرف دالة على تأنيث الفاعل فقط وليس بضمير، فحينئذ الزيدان والزيدون في قوله:" قاما الزيدان وقاموا الزيدون" فاعلان ،فلو قيل في مثل الزيدان قاماوالزيدون قاموا: قاما الزيدان وقاموا الزيدون احتمل على هذا المذهب أن يكون الزيدان والزيدون فاعلان فيلزم الالتباس بالفاعل فى هذه الصورة أيضا، ولكن هذا المذهب ضعيف سخيف.

بيان ترك المصنف ما يكون الخبر فيه بعد "إلا" أومعناها مع وجوب تقديم المبتدأفيه أيضا

فإن قيل: لم لم يقل المصنف إذا كان الخبر بعد إلا أومعناها، مثل ما زيد إلا قائم، وإنما زيد قائم، مع أن تقديم المبتدأ فى هذه الصورة أيضا واجب. **قلنا**: المبتدأ الذي يقع بعد إلا أو معناها يكون مشتملا على معنى النفي، ومعنى النفي يقتضي صدارة الكلام فقوله: " إذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام" يشمل هذا القسم، **أو نقول** في الجواب: إن حال هذا القسم من المبتدأ يعلم مما سبق فى وجوب تقديم الفاعل وتأخيره فتركه مقايسة به وإحالة عليه

بيان المواضع الأربعة التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأمع بيان الأول منها

ولما فرغ المصنف عن بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر شرع في بيان موجبات تقديم الخبر على المبتدأ وهو أربعة مواضع وفي الأول منها شرع فقال: **(وإذا تضمن الخبر المفرد)** أي الذي ليس بجملة صورة سواء كان في الحقيقة جملة أو غير جملة مثل **(أين زيد)**.

فإن قيل: هذا المثال لايطابق بالممثل، لأن الخبرفي قوله: "أين زيد" هو "أين"وهو جملة لما سبق أن ما وقع ظرفا فالأكثر على أنه مأول بجملة فكيف يصح أنه خبر مفرد. **قلنا**: المراد من المفرد ما ليس بجملة صورة سواء كان في الحقيقة جملة أو غير جملة ، و"أين" مفرد صورة وإن كان في الحقيقة جملة ، فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره، وهو ظرف فإن قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة، وإن قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة ، فعلى التقديرين ليس بجملة صورة.

بيان وجه تقييد الخبر بالمفرد.

فإن قيل: لم قيد المصنف الخبر بالمفرد. **قلنا**: إذا كان الخبر جملة ويكون متضمنا لمعنى الاستفهام لايجب تقديم ذلك الخبر على المبتدأ ، مثل زيد من أبوه، فإن زيد ا مبتدأ، ومن مبتدأ ثان، وأبوه خبر مبتدأ ثان ، والجملة في محل الرفع خبرالمبتدأ الأول، فالخبر في هذه الصورة وإن تضمن ماله صدر الكلام إلا أنه لعدم كونه مفردا صح تقديم المبتدأ عليه، لأن تقديم الخبر إنما كان لحفظ صدارة ماله صدر الكلام ،ولم تفت تلك الصدارة، لأن المقصود صدارة ماله صدر الكلام على الجملة التي وقع المقتضي للصدارة فيها لا أن يتقدم على سائر الجمل، وهذه الصدارة حاصلة في صورة التأخير أيضا مثل زيد من أبوه، فإن كلمة "من" المقتضي للصدارة وقع في صدر الجملة التي وقع هو فيها، وهي من أبوه ولايجب أن يتقدم على سائر الجمل حتى يجب تقدمه على زيد أيضا.

بيان الموضع الثاني مما يجب فيه تقديم الخبر

ولما فرغ من الموضع الأول شرع في الثاني فقال: **(أو كان)** الخبر بتقديمه **(مصححاله)** أي للمبتدأ من حيث أنه مبتدأ فبتقدمه يصلح وقوعه مبتدأ ، وقوله: "أو كان معطوفا" على قوله: "تضمن".

فإن قيل: لم يجب في هذه الصورة تقديم الخبر على المبتدأ. **قلنا**: ذلك لأنه لو لم يقدم الخبرلم يصح كون رجل مبتدأ لأنه نكرة محضة فلما قدم الخبرصح كونه مبتدأ كما مر في

وجوه تخصيص المبتدأ فتذكر.

بيان أن نفس وجود الخبر وذاته ليس مصحح للمبتدأ بل هو بتقديمه على المبتدأ مصحح له

فإن قيل: الحكم بوجوب تقديم الخبرإذا كان وجود الخبر مصححا للمبتدأ غير صحيح، لأن في مثل رجل في الدار الخبر موجود، مع أنه لا يصح تقديم المبتدأ فيه، وأيضا" قام" في" زيد قام" مصحح لكون زيد مبتدأ، مع أنه لا يجب فيه تقديم الخبر بل يجب تأخيره، فإنه لو لم يؤخر "قام" بل قدم لم يكن زيد مبتدأ بل صار فاعلا. **قلنا**: ليس المراد من قوله: "أو كان الخبر مصححا له" أن نفس وجود الخبر وذاته مصحح، بل المراد أنه مصحح للمبتدأ بتقديمه عليه ،وليس الخبر في ما ذكرته متقدما على المبتدأ، **وأيضا** لماقلنا: إن الخبر بتقديمه مصحح لكون المبتدأ مبتدأ خرج عنه زيد قام ، لأن قام ههنا ليس مصححا له بتقديمه بل هو مصحح له بتأخيره.

بيان أن الخبر ليس مصحح لذات المبتدأ بل مصحح لإبتدائية المبتدأ.

فإن قيل: قوله: في الدار ليس مصحح للرجل، بل مصحح الرجل هو ماهيته ، وهو كونه مذكرا من بني آدم يتجاوزمن حد الصغر إلى حد الكبر. **قلنا**: ليس المراد من كونه مصححا للمبتدأ أنه مصحح لذاته وماهيته ، بل المراد من أنه مصحح لابتدائية المبتدأ، ولذا قال الجامي من حيث أنه مبتدأ مثل (**في الدار رجل**) فإن "في الدار" خبر تخصص المبتدأ بتقديمه ، كما عرفت فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة .

بيان الموضع الثالث مما يجب فيه تقديم الخبر

ولما فرغ عن الثاني شرع في الموضع الثالث منها فقال: (**أو كان لمتعلقه**).

بيان أن "متعلق" في قوله: " أو لمتعلقه" ضمير في المبتدأ يصح بصيغة اسم الفاعل واسم المفعول كليهما

واعلم: أن قوله: "متعلق" في قوله :" أو كان لمتعلقه"بكسر اللام أي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر. **ويجوز** أن يكون قوله: " لمتعلقه" بفتح اللام ، وذلك لأن الخبر في مثل قولنا: "وعلى التمرة" ثبت أو ثابت وذلك الفعل أوشبهه متعلق بقوله: "التمرة" بواسطة حرف الجر الذى دخل على التمرة وهو "على" فتكون التمرة متعلق بالفتح لذلك الفعل أوشبهه **وقوله**: " أو لمتعلقه" معطوف على قوله: "مصححا".

بيان أن المراد من متعلق الخبر التابع للمبتدأ بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر

فإن قيل: عبده في قوله: "على الله عبده متوكل" مبتدأ ، مشتمل على الضمير الراجع إلى متعلق الخبر أعني لفظة " الله"، لأن "على الله" متعلق بقوله: "متوكل" وله ضمير في جانب

المبتدأ أعني به عبدہ ،مع أنه لا يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ. **قلنا**: المراد بمتعلق الخبر هو التابع للمبتدأ بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر، وأذا أردنامن المتعلق التابع بهذه التبعية لم يصدق قولنا:" أوكان لمتعلقه إلخ" على قوله: "على الله عبده متوكل" وصدق على ما مثل به من قوله:" على التمرة مثلها زبدا" أما صدقه على قوله: "على التمرة مثلها زبدا" فلأن قوله: "مثلها" مبتدأ، وفيه ضمير راجع إلى متعلق الخبر، وهو التمرة، لأن الخبر هو قوله: "على التمرة " والتمرة متعلق به تعلق الجزء على الكل، لأن التمرة جزء من مجموع على التمرة، أي مجموع الجار والمجرور، والجزء يكون من متعلقات الكل والمجموع، وهذا المتعلق وهو التمرة تابع للخبر، وهو على التمرة بتبعية يمتنع معها تقديم هذا التابع على الخبر، لأنه لو تقدمت التمرة على قوله " على التمرة" لزم تقدم الشيء على نفسه وهو باطل ،**وأما عدم** صدقه على قوله "على الله عبده متوكل"، فإن قوله: "على الله" وإن كان متعلقا بالخبر إلا أن تعلقه ليس كتعلق الجزء بالكل بل تعلق الجار والمجرور بالفعل وشبهه ، فقوله: "على الله" متعلق بمتوكل ،ويجوز تقديم المتعلقات(بالكسر) على متعلقاتها (بالفتح)، لأنها ظروف، وفي الظروف توسع ما ليس في غيره. (**ضمير**) كائن (**في**) جانب (**المبتدأ**) راجع إلى ذلك المتعلق ،فإن الهاء في قوله: "مثلها" ضمير في جانب المبتدأ لأن قوله: "مثلها" مبتدأ ،وذلك الضمير راجع إلى المتعلق وهو التمرة (**مثل على التمرة مثلها زبدا**) وتطبيق هذا المثال بالممثل قد سبق في الجواب عن الاعتراض بقوله: "على الله عبده متوكل".

بيان وجه تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان لمتعلق الخبر ضمير في جانب المبتدأ

فإن قيل: ما الوجه في وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة **قلنا**: ذلك لأنه لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى، فإنه لو قيل في المثال المذكور مثلها زبدا على التمرة لزم الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى.

بيان الموضع الرابع بعد الفراغ عن الثالث:

ولما فرغ عن الموضع الثالث شرع في الموضع الرابع فقال: (**أو كان**) الخبر (**خبرا عن" أن"**) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ، فقوله: " أوخبرا" معطوف على قوله: " مصححا" أو على محل قوله: " لمتعلقه".

بيان وجه وجوب تقديم الخبر إذاكان خبرا عن " أن"

فإن قيل: لم حكم بوجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الصورة. **قلنا**: إن أخرنا الخبر في هذه الصورة عن المبتدأ للزم خوف لبس أن المفتوحة بإن المكسوة عند السامع، لأن ما يقع في ابتداء كلام المتكلم لايتوجه إليه السامع توجيها تاما فلا يتميزعند السامع ما يقع في أول الكلام تميزا كما حقه

بخلاف وسط الكلام وآخره لا سيما الفتحة فإنها أخف على اللسان فالمتكلم إذا تكلم بها يحتمل أن يحمل المخاطب ذلك على سبق لسان المتكلم وزلتهاوأنه أخطأ في الفتحة وذهل عن الكسرة، لأن صدر الكلام ليس إلاموضع "إن" المكسورة **أو نقول** في الجواب: أنه يلزم الالتباس بإن المكسورة في الكتابة، لأن " إن" المكسورة هي تكتب في صدرالكلام، بخلاف المفتوحة فإنها تكتب في وسط الكلام فإذا قدمنا الخبر وقلنا عندي أنك قائم فإنه حينئذ تعين أن يكون عندي خبرا عن أن المفتوحة مع اسمهاوخبرها، ويكون أن المفتوحة مع اسمها وخبرها مبتدأ مؤخرا.

بيان أن الحكم بوجوب تقديم الخبر فيما إذا كان خبرا عن " أن" مشروط بأن لا يكون كلمة "أن" بعد "أما"

فإن قيل: لا يصح حكم وجوب تقديم الخبر فيماإذا كان خبرا عن " أن"، لأنه لا يجب في مثل أما أنك خارج فلا أصدقه. **قلنا**: حكم وجوب تقديم الخبر فيما نحن فيه مشروط بشرط أن لا يكون" أن" بعد " أما" فإنه إذا كان بعد " أما" فلا يجب تقديمه، لعدم الالتباس حينئذ، لأن الجملة التامة لا تقع بين " أما"وفائها. **(مثل عندي أنك قائم وجب تقديمه)** أي تقديم الخبر على المبتدأ، وقد ذكرنا وجه وجوب الخبر تحت كل صورة.

بحث تعدد الخبر بعد الفراغ من مواضع وجوب تقديم الخبر وتأخيره

ولما فرغ المصنف عن مواضع وجوب تقديم الخبر وتأخيره شرع في بحث تعدد الخبر فقال: **(وقد يتعدد الخبر)** من غير تعدد المخبر عنه وتعدد الخبر إما بمرتبة **(مثل زيد عالم عاقل)**أو بمراتب مثل وهو الغفور الودود ذوالعرش المجيد فعال لما يريد .

بيان أن تعدد الخبر يكون بطرق متعددة

واعلم أن تعدد الخبر على طريقين: **أحدهما**: أن يكون بحسب اللفظ والمعنى كليهما، **والثاني**: أن يكون بحسب اللفظ فقط لا بحسب المعنى، ثم الأول يستعمل بوجهين. **الأول**: أن يكون بالعطف مثل زيد عالم وعاقل بعطف الجزء الثاني على الأول، **والثاني**: بدون العطف مثل زيد عالم عاقل ومايكون بحسب اللفظ فقط مثاله قولنا: "هذا حلو حامض" فالحلو والحامض وإن كان بحسب اللفظ متعددا، إلا أنه بحسب المعنى لا تغاير فيهما، بل همافي الحقيقة أمر واحد، لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة، ولعدم التعدد في الحقيقة ذهب الجمهور إلى أن ترك العطف فيه أولى وأبوعلي الفارسي لمانظر إلى صورة التعدد جوز العطف. **واعلم** أن معنى الأولوية هو الجواز مع الرجحان فصح مقابلة الجامي بين الأولوية التي ذكرها لبيان مذهب الجمهور والجواز الذي ذكره لبيان مذهب أبي علي

فإن قيل: الحلوة والحموضة أمران متضادان فكيف يصح الإخبار بأمرين متضادين في حالة

واحدة. **قلنا**: ليس المقصود إثبات نفس الحلاوة ونفس الحموضة في جميع الأجزاء المبتدأ بل المقصود إثبات الكيفية المتوسطة وتفصيل هذا أنه لما امتزج طعمان فى جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالأخر، وحصل بعد الانكسار كيفية متوسطة بينهما حصل في جميع أجزائه حلاوة من وجه وحموضة من وجه، ولذا قال السيد الشريف الجرجاني في حاشية الرضي أن الثابت ظاهرا في جميع الأجزاء هي الكيفية المتوسطة لا كل واحد من الطعمين، فالخبران معا وهو حامض وحلو يتحملان ضميرا واحدا بتأويل مز، كما هو المشهور انتهى كلامه.

بيان وجه تخصيص ذكر المثال لصورة غير العطف

فإن قيل: لما كان تعدد الخبر مرادا بكلا القسمين العطف وغيره فلم أورد مثالا لما يكون بغير العطف وترك ما يكون بالعطف. **قلنا**: مراد المصنف بقوله: "وقد يتعدد" ههنا هو ما يكون بغير العطف لامايكون بطريق العطف، لأن تعدد الخبر وكذا تعدد المبتدأ بل تعدد كل شيء على سبيل العطف مما لاخفاء فيه فلا حاجة إلى ذكره، وذكر التوابع فيما بعد يساعد هذا الجواب، **أو نقول**: أن مراده أعم مما يكون بالعطف وغيره إلا أنه ذكر مثالا لما لا يكون بالعطف وترك لما يكون بالعطف لعدم الخفاء فيه، لأن الأمثلة للإيضاح ورفع الإبهام فالأجدر بها ما لحقته الخفاء وعرضها الإبهام لا ما تزينت بنور الوضوح وتحلت بحلية الظهور.

بيان أن التعدد قديكون واجبا وقد لايكون مع بيان فائدة قول الجامي "من غيرتعدد المخبرعنه"

واعلم أيضا أن التعدد قد يكون واجبا، وقد يكون غير واجب، مثال الثاني ما ذكره المصنف في المتن ومثال الأول قوله: "هما عالم وجاهل" وحينئذ يجب العطف وطريق تصحيح هذا العطف الواجب أن يعطف أولا ثم يجعل المجموع خبرا على إرادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع، وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ، لأن المبتدأ في الحقيقة لكل واحد من الخبر على حدة فكأنك قلت في المثال المذكور أحدهما عالم والآخر جاهل، ولهذا جاز أن لانجعل هذا القسم الواجب مما نحن فيه، لأن المخبرعنه متعدد حقيقة، ولهذا جاز أن يكون قول الشارح الجامي "من غير تعدد المخبر عنه" احترازا عنه، **وجاز** أن يكون قوله هذا جوابا عن سؤال وهو أنه لم لم يتعرض المصنف إلى تعدد المبتدأ والمخبر عنه مع أن تعدده أيضاجائز، **حاصل** الجواب أن المقصود ههنا بيان تعدد أحدهما بدون الأخر وتعدد المبتدأ بدون الخبر لايصح، ولهذا لم يتعرض له، وتعدد الخبر مع تعدد المبتدأ أمر ظاهر لاحاجة إلى بيانه.

بيان الأحكام المتعلقة بمجموع المبتدأوالخبربعدالفراغ عن الأحكام المختصة بكل واحد

ولما فرغ المصنف عن أحكام تختص بكل واحد منهما شرع فيما يتعلق بمجموعهما

فقال: (**وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط**)و هو سببية الأول للثاني أو للحكم به.

بيان أن معنى الشرط ليس سببية الأول للثاني فقط بل معناه سببية الأول للثاني أوللحكم به

فإن قيل: قد يدخل الفاء على الخبر ولايكون الأول سببا للثاني كما في قوله تعالى ﴿وما بكم من نعمة فمن الله ﴾فإن كون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله تعالى بل الأمر بالعكس، لأن كونها من الله تعالى سببا لكونها ملتصقة بهم. **قلنا:** معنى السببية أن يكون الأول سببا للثاني أو يكون هو سببا للحكم بالثاني وفي الآية الكريمة كون النعمة ملتصقة بهم وإن لم يكن سببا لكونها من الله تعالى لكنه سببا للحكم بكونها من الله تعالى.

تحقيق في أن تفسير الشرط بالسببية هو ما قال ابن الحاجب لكن المرضي عند الرضي والجامي هو أن الشرط بمعنى ملزومية الأول للثاني

وأعلم أن تفسير معنى الشرط بسببية الأول للثاني تفسير مصنف ابن الحاجب، فإنه قال في بحث كلم المجازاة: وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني ولهذا احتاج المصنف لدفع الاعتراض المذكور بالآية بتعميم سببية الأول لعين الثاني أو للحكم به، والشارح الجامي ههنا مضى بما قال المصنف،وإن لم يكن ذلك مرضيا عنده، والذي يرضى به الجامي وهو ما فسر به الشيخ الرضي من أن معنى الشرط ليس مافسربه ابن الحاجب بل هو ملزومية الأول للثاني ولهذا يقول الشيخ الرضى فى كتابه بعد كلام ففي قوله تعالى﴿ قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾الملاقاة لازمة للفرار،وليس الفرارسببا للملاقاة،وكذا فى قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم: "أن الشرط سبب للجزاء" انتهت عبارته، فقد استدل الشيخ بهاتين الآيتين على عدم صحة سببية الأول للثاني فإنه ليس الفرار سببا للملاقاة في الأية الأولى وكذا ليس حصول النعمة للمخاطبين سببا لكونها من الله تعالى، نعم الملاقات لازم للفرار، وكذا كون النعمة من الله تعالى لازم لحصولها، فمعنى الشرط عند الرضي هو ملزومية الأول للثاني وما قلنا: أن مذهب الرضي هو المرضي للشارح الجامي فذلك يعلم من قول الشارح الجامي في مبحث كلم المجازات حيث يقول هناك: فالمراد بجعلها الشيء سببا أن المتكلم اعتبر سببية الشيء للشيء بل لزومية الشيء للشيء انتهت عبارته، فإنه صرح بقوله: "بل ملزومية الشيء للشيء مثل ما قال به الشيخ الرضي. (**فيصح دخول الفاء في الخبر**)

واعلم أن الفاء في قوله: "فيصح" للعطف أي فيصح الفاء الجزائية في الخبر، وهو معطوف على قوله: "يتضمن".

بيان وجه صحة الفاء في الخبر

فإن قيل: ما الوجه لصحة دخول الفاء في الخبر **قلنا**: ذلك لأن المبتدأ لما تضمن معنى الشرط أشبه الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء كما قال به ابن الحاجب أو في ملزوميته للخبر كملزومية الشرط للجزاء كما قال به الرضي

فإن قيل: هذه المشابهة لم لم تقتض وجوب دخول الفاء في الخبر. **قلنا**: مشابهة المبتدأ والخبر بالشرط والجزاء وإن اقتضت دخول الفاء في الخبر إلا أنهما لما لم يكونا في الحقيقة شرطا وجزاء كان دخول الفاء في الخبر صحيحا فقط لا واجبا.

فإن قيل: المتكلم لا يخلو إما أن يقصد معنى الشرط أو لا فإن قصد يكون دخول الفاء واجبا، وإن لم يقصد كان عدم دخولها فيه واجبا، لأن الاعتبار إنما يكون لقصد المتكلم فلم يبق حينئذ لما قال به المصنف صورة وهو صحة دخول الفاء في الخبر وجوازه. **قلنا**: قول المصنف بالنظر إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط من غير نظر إلى قصده حتى نقول: إنه قصد الدلالة أو لم يقصد. **وحاصل** الجواب: أنا نأخذ المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط في مرتبة لا بشرط شيء أي لا يكون معه شرطٌ لاشرط القصد ولا شرطِ عدمه، ولا نأخذه في مرتبة بشرط شيء أي بشرط القصد، ولا في مرتبة بشرط لا شيء أي بشرط عدم القصد.

بيان المواضع الأربعة التي يصح دخول الفاء في الخبرفيها

(وذلك) المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إما **(الاسم الموصول بفعل أو ظرف)** أي المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط لا يخلو إما أن يكون ذلك المبتدأ اسم موصول بفعل أو ظرف أو يكون نكرة موصوفة بهما كماسيأتي.

فإن قيل: صلة الموصول لاتقع إلاجملة فكيف يصح قول المصنف الموصول بفعل أو ظرف فإن الفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق مفردان. **قلنا**: ليس المراد من الفعل الفعل وحده بل المراد من الفعل الجملة الفعلية ،وكذا المراد من الظرف جملة ظرفية من قبيل ذكر الجزء وإرادة الكل فإن الفعل جزء من الجملة الفعلية والظرف جزء من جملة الظرفية .

فإن قيل: كون الظرف جملة ظرفية يصح عند البصريين وأما عند الكوفيين فلايستقيم كونه جملة لأنهم يقدرون متعلق الظرف مفردا. **قلنا**: النحاة كلهم اتفقوا حين وقوع الظرف صلة على تقدير المتعلق فعلا من غير اختلاف من أهل البصرة والكوفة ،وذلك للزوم كون الصلة جملة وإنما الاختلاف في ما عدا هذا الموضع.

بيان السر لكون الصلة ههنا جملة فعلية أو ظرفية لا اسمية

فإن قيل: ما السر في كون الاسم موصولا بجملة فعلية أو ظرفية لا اسمية. **قلنا**: السر في أن دخول الفاء في الخبر عند تضمن المبتدأ معنى الشرط إنما كان لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وإذا اشترط كون الاسم موصولا بالجملة الفعلية أو الظرفية دون الاسمية تأكد مشابهة المبتدأ المذكور بالشرط ،لأن الشرط لايكون إلا فعلا.

بيان أن صحة الفاء في المبتدأ كما هو في الاسم الموصول المذكور كذلك في الموصوف بالاسم الموصول المذكور أيضا

فإن قيل: قد دخل الفاء في الخبر في قول اللّٰه تعالى ﴿ إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾ وهو قوله:" فإنه ملاقيكم"وليس المبتدأ اسما موصولا بفعل أو ظرف **قلنا**: صحة دخول الفاء في الخبر كما هو في ما كان المبتدأ اسما موصولا كذلك هو فيما يكون المبتدأ اسما موصوفا بالاسم الموصول المذكور فإن الموت في المثال المذكور موصوف بالاسم الموصول وهو الذي تفرون منه

بيان أن حكم صحة دخول الفاء في الخبر في النكرة الموصوفة بالفعل أو الظرف أيضا

(**أو النكرة الموصوفة بهما**) أي بأحدهما.

بيان أن المراد من قوله: "بهما" في قوله: "الموصوفة بهما" أحدهما لا مجموعهما

فإن قيل : تنقض قاعدتكم هذه بقوله: " كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم" فرجل نكرة وقع مبتدأ ههنا مع أنه لم يوصف بهما بل بأحدهما **قلنا**: عبارة المصنف محمولة على حذف المضاف، ولذا قال الشارح الجامي أي بأحدهما .

فإن قيل: لو أفرد المصنف الضمير وقال الموصوفة به مكان بهما لم يحتج إلى تقدير المضاف لأن الضمير العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة أو يفرد . **قلنا**: قال الرضي لا يستنكر عود ضمير التثنية إلى المعطوف والمعطوف عليه بأو وإن كان المراد أحدهما لأنه لما استعمل أو كثيرا في الإباحة بجاز الجمع بين الأمرين نحو جالس الحسن أو ابن سرين فصار كالواو فقول الشارح الجامي أي بأحدهما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يترأى.

بيان أن صحة دخول الفاء في الخبر كما هو في النكرة الموصوفة بهما كذلك في الاسم المضاف إلى تلك النكرة أيضا.

فإن قيل: قد دخل الفاء في الخبر في مثل كل غلام رجل يأتيني فله درهم وهو قوله: " فله درهم" ليس المبتدأ فيه نكرة موصوفة بفعل أو ظرف **قلنا**: حكم صحة دخول الفاء في الخبر

كما هو في ما إذا كان المبتدأ نكرة موصوفة كذلك يكون في ما يكون المبتدأ اسما مضافا إليها فإن غلام في المثال المذكور مضاف إلى النكرة الموصوفة وهو رجل يأتيني **(مثل الذي يأتيني)** هذا مثال للاسم الموصول بفعل **(أو)** الذي **(في الدار)** هذا مثال للاسم الموصول بظرف **(فله درهم، و)** مثل **(كل رجل يأتيني)** هذا مثال للاسم الموصوف بفعل **(أو)** كل رجل **(في الدار فله درهم)** هذا مثال للاسم الموصوف بظرف.

فإن قيل: لانسلم مطابقة هذين المثالين بالممثل، لأن المبتدأ فيهما هو لفظة: "كل" و ليس هو موصوف بالفعل أو الظرف بل الموصوف بهما هو رجل وليس هو مبتدأ. **قلنا:** المبتدأ في الحقيقة هو لفظ رجل لا كل، والغرض من إيراده إحاطة أفراد المبتدأ.

بيان مايمنع عن دخول الفاء في الخبر

ولما فرغ المصنف عما يصح دخول الفاء في الخبر شرع فيما يمنع ذلك فقال **(وليت ولعل)** من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخل على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره **(مانعان)** عن دخوله عليه.

بيان وجه منع "ليت ولعل" عن دخول الفاء

فإن قيل: لماذا يمنعان دخول الفاء في الخبر. **قلنا:** كان مدار صحة دخول الفاء في الخبر على مشابهة المبتدأ والخبر بالشرط والجزاء، وبدخول هذين الحرفين زالت تلك المشابهة وذلك لأنهما تخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية فإن التمني والترجي من أقسام الإنشاء كما عرفت في موضعه ، والشرط والجزاء من قبيل الأخبار. **أو نقول** فى الجواب: أن الفاء إنما تدخل في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط ،وقد بطل لازم الشرط وهي الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه.

فإن قيل: هذا الدليل لايثبت المدعى، لأن إخراجهما الكلام من الخبرية إلى الإنشائية لايستلزم زوال المشابهة، وهي سببية الأول للثاني لأنه جاز بقاء المشابهة مع ذلك. **قلنا:** المراد من المشابهة الزائلة في قولنا: "زالت تلك المشابهة" الكاملة ولا تكون المشابهة كاملة إلا فى السببية الكاملة والسببية الكاملة ليست إلا في الكلام الخبري فإخراج الكلام من الخبرية إلى الإنشائية يستلز م إزالة المشابهة ،وهى الكاملة، وذلك المنع إنما هو **(بالاتفاق)** من النحاة فلا يقال: ليت أولعل الذي يأتينى أو في الدار فله درهم .

بيان وجه تخصيص ليت ولعل بكونهما مانعين مع أن باب كان وباب علمت أيضا مانعان

فإن قيل: باب كان وباب علمت أيضا مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص ليت ولعل

بالذكر . **قلنا**: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا بأن يكون بالنسبة إلى جميع ما عدا هما، فمعنى قوله: "ليت ولعل" مانعان بالاتفاق أن "ليت ولعل" من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق .

فإن قيل: ما وجه تخصيص بيان الاتفاق في الحروف المشبهة بالفعل مع أن باب كان وباب علمت أيضا مانعان بالاتفاق. **قلنا**: وجه التخصيص أن باب كان وباب علمت لايفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بأن يكون بعض باب كان أو باب علمت مانعا عن دخول الفاء وبعضها غير مانع، أو يكون في البعض اتفاق النحاة وفي بعضها اختلافهم بخلاف الحروف المشبهة بالفعل فإن بعضها يفارق البعض في ذلك. (**وألحق بعضهم**) وهو الأخفش (**إن**) المكسورة (**بهما**) أي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر.

تحقيق نفيس في أن الملحق لإن بليت ولعل هل هو سيبويه أو الأخفش مع الرد على شارح الجامي

فإن قيل: من الذي يلحق "إن" بليت ولعل هل هو سيبويه أو الأخفش ؟ **قلنا**: قد اختلف العلماء في أن سيبويه قائل بكون "إن" من موانع دخول الفاء في الخبر أم هو قائل بكونها من مجوزات دخول الفاء في الخبر فقال المصنف ابن الحاجب في كتبه اتباعا لعبد القاهر الجرجاني أن سيبويه ممن يقول بمنعها عن دخول الفاء في الخبر مثل ليت ولعل، وحينئذ المراد من البعض في قول الماتن: "وألحق بعضهم" هو سيبويه بخلاف الأخفش فإنه يقول إن "إن" المكسورة لا تمنع الفاء عن الخبر وقال العبدي وابن يعيش و أبوالبقاء أن سيبويه يجوز دخول الفاء في الخبر مع "إن" خلافا للأخفش فإنه يمنع دخول الفاء في الخبر هذا ما قاله الرضي في هذا المقام وهذا القول عكس قول الأول ،والقول الصحيح من هذين القولين هو القو ل الثاني وهو أن سيبويه يجوز دخول الفاء في الخبر ،وذلك لأنه قال السيد السند المحقق الشريف الجرجاني في حواشيه على الرضي نقلا عن المصنف في الإيضاح شرح المفصل أن القول الأول وهو منع سيبويه دخول الفاء في الخبر بعيد من جهة النقل والفقه، **أما النقل** فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله: "الذين ينفقون أموالهم" بقوله: "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم" فعلم من هذه العبارة أنه يجوز الفاء مع "إن" فإن الله تعالى أتى بالفاء في قوله : "فإنه ملاقيكم" مع تصدر الجملة بإن. **وأما الفقه** فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات كما في الآية وغير ذلك من الأقوال الفصيحة. **فبطل** قول الشارح الجامي في تعيين ذالك البعض: قيل: إنه سيبويه لأن الشارح الجامي قال في شرح هذا المقام في تعيين ذلك البعض قيل: هو سيبويه ، ثم قوله بعد

هذه العبارة: " قيل بعضهم الذى ألحق إن بهما هو سيبويه" إلا أنه عصم نفسه فى كلا الموضعين بإحالة القول إلى الغير بقوله: " قيل". **وبعد** اللتيا والتي ظهر أن البعض الذي قال بإلحاق إن بليت ولعل هو الأخفش، والذى منع ذلك هو سيبويه ، ودليل الأخفش في ذلك هو أن كلمة "إن" للتحقيق، والشرط مشكوك، ولا يخفى أن كلمة التحقيق لا تدخل على المشكوك لمكان التناقض الظاهر بينهما، فبعد دخول" إن" المكسورة لا يكون المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط حتى يدخل الفاء في الخبر. **ويؤيده** قوله تعالى: ﴿ إن الذين آمنو وعملو الصالحات لهم أجرهم عند ربهم ﴾وقوله تعالى: ﴿إن الذين آمنواوعملوا الصالحات لهم جنات تجرى إلخ﴾. **ودليل** سيبويه أن كلمة "إن" لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية .**ويؤيده** قوله تعالى: ﴿إن الذين كفرو وما توا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم الخ﴾. **واعلم** أن الشارح الجامي أخطأ في الآية فقال فلن يقبل توبتهم مكان قوله تعالى فلن يقبل من أحدهم .

بيان أنه قد ألحق البعض" أن" المفتوحة و" لكن " أيضا بليت ولعل فما وجه تخصيص "إن" المكسورة

فإن قيل: ألحق بعضهم " أن" المفتوحة و" لكن" بليت ولعل فماوجه تخصيص إن المكسورة بالاتفاق. **فأجاب** عنه الجامي بقوله: " قيل بعضهم الذي ألحق "إن" بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره لكونه إمام النحاة ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره" ولكن عرفت أن إلحاق "إن" بليت ولعل ليس مذهب سيبويه بل هو مذهب الأخفش ، **وأفحش** الأقوال في هذا المقام ما قال بعضهم: أنه لما كان قول سيبويه مخالفا عن الكتاب والكلام الفصيح لم يصرح المصنف باسمه في قوله: "وألحق بعضهم"إن" بهما" لرعاية مقام رئيس النحاة، ولكن قد عرفت أن انتساب هذا القول إلى سيبويه ليس بصحيح ،**واعلم**: أن من قال أن كلمة " إن" المكسورة و" أن" المفتوحة و " لكن" مانعة عن دخول الفاء في الخبر لا يساعدها القرآن والكلام الفصيح **أما الأول**: فمثل قوله تعالى:﴿ إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به ﴾ وكذا قوله تعالى:﴿ إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم ﴾وكذا قوله تعالى:﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمئومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾. **وأما الثاني** فقوله تعالى:﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول﴾.**وأما الثالث** فقول الشاعر(**شعر**)

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ☆ ولكن ما يقضى فسوف يكون

ولكن من قال بمنع دخول الفاء في الخبر في هذه الحروف أجاب عن هذه الآية أن الفاء فيها ليست جزائية بل هي زائدة، أو هي للتعليل، والخبر محذوف، بدليل تركها في بعض الآيات مثل

قوله تعالى: ﴿ إن الذين آمنو وعملوا الصالحات لهم أجرهم عند ربهم﴾ وقوله تعالى:﴿ إن الذين آمنو وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ فيكون التقدير في الآية الثانية ﴿ قل إن الموت الذي تفرون منه ﴾ لايمنعكم الفرار منه ﴿ فإنه ملاقيكم ﴾وفي الآية الثالثة ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا﴾ لهم خزي في الآخرة لأن﴿ لهم عذاب جهنم﴾ وأما الجواب عن الآية الأولى أن الخبر فيها ليس قوله: " فلن يقبل منهم ملء الأرض" بل الخبر محذوف وهو "توبتهم بلا فائدة" فيكون تقدير العبارة هكذا ﴿إن الذين كفروا وماتو وهم كفار﴾ توبتهم بلافائدة" وقوله تعالى: ﴿ فلن يقبل ﴾ من المتفرعات على ذلك الخبر المحذوف، ولكن المذهب الصحيح هو مذهب من لا يحتاج إلى التقديرات والتأويلات البعيدة والتكلفات الباردة.

تحقيق نفيس في أن نفس تضمن المبتدأ لمعنى الشرط لا يكفي لصحة دخول الفاء في الخبر بل لا بد مع ذلك من صحة ترتب الخبر أيضا

واعلم أن المصنف اكتفى لصحة دخول الفاء في الخبر بتضمن المبتدأ معنى الشرط و قسمه إلى أربعة أقسام ، ولكن يعلم بالنظر البليغ فى الآيات القرآنية والفصيح من كلام العرب أن المبتدأ لايكفي فيه للصحة الاتيان بالفاء في خبره نفس تضمن المبتدء لمعنى الشرط ومجرد كونه من أحد هذه المواضع الأربعة بل لابد مع ذلك من صحة ترتب الخبر على المبتدأ فإن صح ترتبه على المبتدأ الكائن من أحد هذه المواضع ناسب دخول الفاء في الخبر وإلا لا و كفي برهانا في ذلك الآيتان المذكورتان في آخر الجزء الثالث من القرآن الكريم ، **الأولى** : ﴿ إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم وأولٓئك هم الضالون﴾ والثانية ﴿ إن الذين كفرو وماتوا وهم كفارفلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به ﴾ فانه جيء بالفاء في الآية الثانية ولم يؤت بها في الآية الأولى لصحة الترتب في الثانية دون الأولى ولذلك قال صاحب تفسير روح المعانى العلامة الآلوسى البغدادى تحت هاتين الآيتين وأنقله بعبارته حيث يقول: وههنا سؤال مشهور هو أنه لم دخلت الفاء في خبر " إن" هنا ولم تدخل في الآية السابقة مع أن الآيتين سواء فى صحة إدخال الفاء لتصور السببية ظاهرا ؟ وأجاب غير واحد بأن الصلة في الآية الأولى الكفر وازدياده، وذلك لا يترتب عليه عدم قبول التوبة بل إنما يترتب على الموت عليه إذ لو وقعت على ما ينبغي لقبلت بخلاف الموت على الكفر في هذه الآية فإنه يترتب عليه ذلك فقد علم من تحقيقه هذا أنه لا بد في دخول الفاء في الخبر صحة الترتب فإذا وجد يؤتى بالفاء وإلا فلا.

بيان الأحكام العدمية المتعلقة بالمبتدأ والخبر بعد الفراغ عن الأحكام الوجودية

ولما فرغ المصنف عن الأحكام الوجودية للمبتدأ والخبر شرع في الأحكام التي تتعلق بعد مهما وهو حذفهما.

فإن قيل: العدم في الممكن مقدم على الوجود فكان الأنسب ذكر ما يتعلق بالعدم أولا. **قلنا**: نعم العدم مقدم على الوجود إذا كان أصليا، وأما العدم فيما نحن فيه فهو العدم الطاري الذي يطرء على الوجود ويعرضه، لأن الحذف عبارة عن إسقاط ما يكون مذكورا موجودا وهو لا يكون إلا متأخرا عن الوجود فقال: **(وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة)** والبحث في اللام الجارة ولفظ: "القيام" في قوله: "لقيام قرينة" قد مر في مبحث الفاعل فلا نعيده والقرينة أعم من اللفظية والحالية، **(جوازا)** أي حذفا جائزا لا واجبا، والواجب في نصب جوازا أيضا قد مر في مبحث الفاعل فتذكره.

بيان أن المبتدأ كما يحذف جوازا قد يحذف وجوبا أيضا في موضعين مع بيان الموضع الأول

فإن قيل: كما أن المبتدأ يحذف جوازا فهل هو يحذف وجوبا أيضا أم لا؟ **قلنا**: كما أن المبتدأ يحذف جوازا قد يحذف وجوبا أيضا، وذلك الموضعين. **أحدهما**: النعت إذا قطع عن المنعوت بالرفع مثل الحمد لله الحميد بالرفع، فإن الحميد كان في الأصل صفة لله فكان مجرورا ثم قطع عن المنعوت بجعله مرفوعا ،وجعله خبرا للمبتدأ المحذوف، أي هو الحميد، هذا مثال للمدح **ومثال** الذم هو أعوذ بالله من الشيطن الرجيم فإن الرجيم كان في الأصل صفة للشيطن ثم قطع عن المنعوت بجعله مرفوعا وخبرا عن المبتدأ المحذوف، أي هو الرجيم وكذا في الترحم مثل مررت بزيد المسكين فإن المسكين صفة مقطوعة عن الموصوف.

فإن قيل: ما الوجه لحذفه وجوبا؟ **قلنا**: ذلك ليعلم أنه كان في المعنى صفة لما قبله لكنه قطع عنه وجعل إعرابه مخالفا لإعراب ماقبله وترك عنه إعراب الصفة، وأجرى عليه إعراب آخر كما في الحمد لله الحميد فإن ظاهر الكلام يقتضي أن يقرأ الحميد بالكسر بجعله صفة لله تعالى فإذا قطع بالرفع فينتقل ذهن السامع إلى أنه في الأصل وصف ثم غيّر، لأن التركيب واقع في صورة الوصف، وتغير الكلام لا يكون بلا قصد وغرض، فالغرض ههنا هو المدح فيجب حذف المبتدأ، لأنه لو ذكر وقيل: هو الحميد لم يفهم المدح منه، بل يذهب الذهن إلى أنه جملة مثل الحمد لله.

بيان وجه نسبة المدح مثلا إلى الرفع مع أن المدح حاصل حين كونه صفة أيضا

فإن قيل: المدح حاصل على تقدير حمله على الصفة أيضا، وكذلك الذم والترحم

وذلك ظاهر، لأن في قولنا: "الحمد لله الحميد "بكسر الحميد على أنه صفة لله أيضا مدح، فما الفائدة في تغييره لقصد التعظيم. **قلنا**: المدح وإن كان حاصلا على تقدير الصفة أيضا إلا أنه لايفيد الحصر، وعلى تقدير كونه خبرا للمبتدأ يكون الحصر أيضا مستفادا منه ،لأن تعريف المسند والمسند إليه يقتضي حصر المسند إليه في المسند، وللمدح على وجه الحصر زيادة فضل على المدح الذي لايكون على وجه الحصر، وأيضا حين جعله خبرا للمبتدأ جملة اسمية وهي تدل على الدوام والاستمرار، و في المدح على طريق الدوام والاستمرار زيادة مدح ما ليس في صورة الوصف لعدم وجود نكتة الدوام فيه ، وليس المراد من المدح هو نفس المدح بل المراد به زيادة المدح.

بيان الموضع الثاني الذي يحذف فيه المبتدأ وجوبا

والموضع الثاني هو نعم الرجل زيد عند من قال أن تقديره هو زيد أي من يقول: أن المخصوص بالمدح خبر المبتدأ المحذوف ، وأما عند من يقول: أن المخصوص مبتدأ ،وجملة المدح أوالذم خبر قدم عليه فليس مما حذف فيه المبتدأ .

فإن قيل: فلم يذكر حذف المبتدأ وجوبا كما ذكرحذف الخبر وجوبا. **قلنا**: حذف المبتدأ على سبيل الوجوب نادر، لأنه ليس إلا في الموضعين المذكورين ، والنادر كالمعدوم، لأن المصنف في صدد ذكر ما يكثر وروده. **(كقول المستهل)** أي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند الإبصار.

بيان إعراب قوله "كقول المستهل"

فإن قيل: في عبارة المصنف مسامحة ، لأن ظاهر هذه العبارة أن المبتدأ المحذوف جوازا كقول المستهل مع أن المبتدأ المحذوف ليس قول المستهل بل هو المبتدأ المحذوف في قول المستهل فكيف يكون مثالا للمبتدأ المحذوف، وأيضا الكاف في قوله: "كقول المستهل" حرف لايصح أن يكون خبرا. **قلنا**: قوله: " كقول المستهل" خبر للمبتدأ المحذوف، والقول بمعنى المقول، والكاف بمعنى المثل فيكون تقدير العبارة هكذا المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل. **(الهلال والله)**

بيان معنى المستهل لغة وعرفا

فإن قيل:" الهلال والله" مقولة الرائي للهلال لا مقولة المستهل ، لأن المستهل اسم للصبي الذي يرفع صوته عند الولادة. **قلنا**: المستهل بحسب الوضع وإن كان يختص بالصبي الذي يرفع صوته عند الولادة إلا أنه بعد ذلك استعمل في كل من يرفع صوته عند رؤية أول

شيء ، ولذلك سمي به أول راء للهلال الرافع صوته.

بيان أنه لا يجوز أن يكون قول المستهل: "الهلال واللّٰه" من قبيل ما حذف خبره

فإن قيل: قوله " الهلال واللّٰه" من قبيل حذف الخبر، ويكون التقدير حينئذ الهلال هذا.
قلنا: مقصود المستهل تعيين شيء بالإشارة والحكم عليه بالهلالية ، ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه لا الحكم على الهلال بهذا، لأنه خلاف مايقصد ه المستهل.

فإن قيل : ما الحاجة إلى إيراد القسم وهو قوله:"واللّٰه " لعدم تعلق المقصود به. **قلنا:** أورده جريا على عادة المستهلين غالبا فإنهم يأتون به عند إبصار الهلال. **أونقول** في الجواب: أنه لو لم يرد به لم يعلم كونه مرفوعا فلم يعلم كونه خبر المبتدأ محذ وف، لأنه عند عدم إيراد القسم معه يكون آخر الكلام فيوقف عليه ، فلايعلم كونه مرفوعا بل احتمل حينئذ كونه منصوبا على تقدير رأيت الهلال فلما أورده كان مرفوعا ألبتة فيكون خبرا لمبتدأ محذوف.

بيان حذف الخبر بعد الفراغ عن مسئلة حذف المبتدأ

ولما فرغ المصنف عن مبحث حذف المبتدأ شرع في مبحث حذف الخبر فقال **(وقد يحذف الخبر جوازا)** أي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه ، والبحث في تقدير الحذف وجعل الجواز بمعنى الجائز قد مر غير مرة فتذكر. **(مثل)** الخبر المحذوف جوازا في قولك **(خرجت فإذا السبع)** واقف أو موجود ،فالسبع في هذه العبارة مبتدأ وواقف وموجود خبره حذف جوازا لاوجوبا، لأن الحذف على سبيل الوجوب إنما يكون فيما التزم في موضعه غيره، وليس الأمر ههنا كذلك ، والقرينة على حذف الخبر هو " إذا" المفاجاتية التي هي ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسد ه أي ففي وقت خروجي السبع واقف.

تفصيل المذاهب في تركيب مثل "خرجت فإذا السبع واقف" مع الجواب باعتبار القول الثاني للزجاج من السؤال الوارد

فإن قيل : هذا المثال لايطابق الممثل ،لأن الخبر هو"إذا"، وذلك لأن بعضهم قالوا أن "إذا" ظرف مكان فيكون إذا حينئذ خبرا لقوله: "السبع" أي خرجت فمكاني السبع ، ومعناه أن السبع حاصل في مكاني. **قلنا:** في تركيب هذا المثال مذاهب، لأنهم اختلفوا فيه .

بيان مذهب المبرد من تلك المذاهب مع الردعليه

قال المبرد بما قاله المعترض في المثال من أن كلمة: " إذا" ظرف مكان، والسبع حينئذ مبتدأ له وهذا المذهب ضعيف، لأنه لا يجرى في جميع الموارد والأمثلة مثل قولهم: "خرجت فإذا السبع بالباب، فإنه لامعنى لأن يقال: خرجت فبالمكان السبع بالباب، وجعل بالباب بدلا

عن "إذا" تعسف لفظا ومعنى، أمالفظا فلأن الباء الجارة إنما تدخل على البدل إذا كان المبدل منه أيضا مجرورا بالباء والمبدل منه ههناحينئذ هو " إذا " من غير باء، وأما معنى فلعدم انسياق الذهن إليه هذا ماقاله السيد في حاشيته على الرضي.

بيان المذهب الثاني منها وهو مذهب الزجاج وفي مذهبه ثلاثه أقوال

وقال الزجاج: أن "إذا" المفاجاتية ظرف زمان، وفي مذهبه ثلاثة أقوال، **الأول**: أنه يجوز أن تكون "إذا" في قولهم: "خرجت فإذا السبع" خبرا عما بعدها بتقدير مضاف أي فإذا حصول السبع أي ففي ذلك الوقت حصول السبع، وإنما قدر المضاف لأن ظرف الزمان لايكون خبرا عن الذات والجثة، **والثاني**: أنه يجوز أن يكون الخبر محذوفا و"إذا" ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة "خرجت" عليه، **والثالث**: أنه يجوز أن يكون ظرف الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية، وعامله حينئذ محذوف على ما قال المصنف أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، وهذا الثالث هو الذى اختاره صاحب الكشاف ولكن في هذا القول إخراج لكلمة" إذا" عن الظرفية، إذ هو إذن مفعول به لفاجأت، ولا حاجة إلى هذه الكلفة فإن " إذا" الظرفية غير متصرفة على الصحيح.
وقال الأخفش وابن برى: أن " إذا" المفاجاة حرف، فعلى هذاخبر المبتدأ في نحو فإذا السبع محذوف بلا خلاف، وهذا القول مختار ابن مالك والرضي، **أقول** ولما تبينت المذاهب نرجع إلى المقصود ونجيب عن السوال **وحاصل** الجواب أن المصنف اختار القول الثاني من الأقوال الثلاثة للزجاج كما صرح به صاحب اللباب لا المذاهب الأخرى التي أوردتها في السوال من أن "إذا ظرف مكان، والسبع مبتدأ الذي هو مذهب المبرد.

بيان المذاهب في تعيين الفاء فى قوله " فاذا السبع "وأقويها مذهب أبي بكر

فإن قيل: ما هي الفاء في قوله: " فإذا السبع". **قلنا**: الفاء في قوله: "خرجت فإذا السبع " منقول فيها عن الزيادي أنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد أنها فاء السببية التي يراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها أي مفاجئة السبع لازمة للخروج، وقال المازني: هي زائدة، وقال الرضي هذا ليس بشيء إذ لايجوز حذفها، وقال أبو بكر: هي للعطف حملا على المعنى أي خرجت ففاجئت كذا وهو قريب.

بيان المواضع التي يحذف فيه الخبر وجوبا

وقد يحذف الخبر **(وجوبا)** أي حذفاواجبا عطف على قوله: "جوازا" **(فيما التزم)** أي في تركيب التزم **(في موضعه)** أي موضع الخبر **(غيره)** أي غير الخبر.

بيان أن كلمة "في" في قوله: "فيما التزم" عبارة عن التركيب

فإن قيل: كلمة "ما" لا تخلو إما أن تكون عبارة عن الخبر فيلزم كون الشيء ظرفا لنفسه، وإما أن تكون عبارة عن غير الخبر فيلزم كون الصلة خالية عن الضمير العائد إلى الموصول.

قلنا: كلمة "ما" عبارة عن التركيب فيكون الكل ظرفا للجزء، والعائد محذوف أي في تركيب التزم فيه في موضع الخبر غيره أي غير الخبر.

بيان وجه وجوب حذف الخبر فيما التزم في موضعه غيره

فإن قيل: ولم وجب حذف الخبر. **قلنا:** لما التزم في موضعه غيره فحينئذ لو لم يحذف الخبر لزم الجمع بين العوض والمعوض عنه.

بيان أن المواضع التي يجب فيها حذف الخبر أربعة مع بيان الأول منها

واعلم أن المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباأربعة على ماذكره المصنف أولها المبتدأ الذي بعد لولامثل: **(لولازيد لكان كذا)** أي لولا زيد موجود.

فإن قيل: ما هي القرينة ههنا، وماهوالساد مسد الخبر المحذوف. **قلنا:** " لولا" لامتناع الثاني لوجود غيره فتكون كلمة " لولا" دالة على الوجود، وأما الساد مسد الخبر فهوجواب لولا.

بيان أن وجوب حذف الخبر إنما هو فيماإذا كان الخبر من الأفعال العامة دون الخاصة

فإن قيل: لا نسلم التزام حذف الخبر في المبتدأ الذي وقع بعد لولا لمانسب إلى الإمام الشافعي أنه قال: **(شعر)**

ولولا خشية الرحمٰن عندي ☆ جعلت الناس كلهم عبيدي
ولولا الشعر بالعلماء يزري ☆ لكنت اليوم أشعر من لبيد

وكما في قوله ﷺ لولاقومكِ حديثوا عهد بالإسلام لأسست الكعبة على قوعد إبراهيم عليه الصلوة والسلام فإن "يزري" في الشعر و"حديثوا عهد" في قول رسول الله ﷺ خبر مذكور بعد المبتدأ الواقع بعد " لولا". **قلنا:** قاعدة التزام حذف الخبر بعد المبتدأ الواقع بعد " لولا" إنما هو إذا كان الخبر من الأفعال العامة، وهي الكون والوجود والثبوت والحصول، "ويزري" وكذا "حديثوا عهد" من الأفعال الخاصة

بيان أن وجوب حذف الخبر مسئلة اختلافية بين الجمهور والكسائي والفراء

فإن قيل: هل القول بالتزام حذف الخبر عند جميع النحاة أم عند بعضهم. **قلنا:** هذا إنما هو عند البصريين لا عند جيمع النحاة فإن الكسائي والفراء في المبتدأ الواقع بعد لولا مسالك أخرى قال الرضي في بيان ذلك الاختلاف، **أنه قال الفراء:** "لولا" هي ا لرافعة للاسم الذي

بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائرا لعوامل، **وقال الكسائي:** الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله: **(مصرع) لوذات سوار لطمتني**

وقال الرضي هذا المسلك قريب إلى الحق من وجه ،وذلك أن الظاهر منها أنها" لو" التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني (كما يجيء في حروف الشرط) دخلت على كلمة " لا"وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على" لا" على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع "لا" أيضا باق على ما كان ،كما تبقى مع غير " لا" من حروف النفي، فمعنى " لولا علي لهلك عمر" لو لم يوجد على لهلك عمر أي انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثم كان" لولا" مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كإفادة " لو" في قولك: "لو لم تأتني شتمتك، **لكن** منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على أن قالوا: " لو لا " كلمة بنفسها وليست" لو" الداخلة على " لا" لأن الفعل بعد " لو" إذا أضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل ،وليس بعد " لولا" مفسر ، وأيضا لفظ " لا" لايدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكررا في الأغلب ولا تكرير بعد " لولا" أي لابد من تكرار " لا" إذا دخلت على الماضي سوى الموضعين ،وهما الدعاء وجواب القسم ،فإنه لاتتكرر "لا" فيهما ، ولم تتكرر "لا" ههنا، فقال البصريون: الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولايجوز أن يكون جواب " لولا"خبره لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا، لحصول شرطي وجوب الحذف. **أحدهما** القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة " لولا" إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولادالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها " موجود" لا " قائم ولا قاعد" ولا غير ذلك من أنواع الخبر، **والثاني:** اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب " لو"

بيان الموضع الثاني من المواضع الأربعة

والثاني من المواضع الأربعة كل مبتدأ كان مصدرا صورة أو تأويلا منسوبا إلى الفاعل أوالمفعول أو كليهما وبعده يكون حالا عن الفاعل أوالمفعول أو كليهما، أو كان اسم تفضيل مضافا إلى ذلك المصدر الصريحي أوالتاويلي ، ومجموع هذه الصور ترتقي إلى اثني عشر صورة، وذلك لأن المبتدأ لايخلو إما أن يكون مصدرا أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر فإن كان مصدرا فلا يخلو إما أن يكون صريحا أو تأويلا ثم الصريحي لايخلو إما أن يكون منسوبا إلى الفاعل أوالمفعول أو كليهما، فهذه ثلثة، **أما** المصدرالصريحي المنسوب إلى الفاعل فمثل ذهابي راجلا فالذهاب مصدر صريحي منسوب إلى الفاعل وهو ياء المتكلم وبعده حال، وهو

راجلا ،وأما المصدر الصريحي المنسوب إلى المفعول، مثل ضرب عمرو قائما إذا كان عمر مفعولا به ، وأماالمصدر الصريحي المنسوب إلى كليهما فمثل **(ضربي زيدا قائما)** أو قائمين وهو المثال المذكور في المتن ، **والتأويلي** أيضا لايخلو إما أن يكون منسوبا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، (وهذه ثلثة أخرى) أما المصدر التأويلى المنسوب إلى الفاعل ،فمثل أن ذهبت راجلا، فقوله: " أن ذهبت" مصدر تأويلي لدخول " أن" المصدرية عليه، ومنسوب إلى الفاعل لكون الفعل على صيغة المتكلم الواحد المشتمل على الضمير المرفوع المتصل، وأماالمصدر التأويلى المنسوب إلى المفعول فمثل أن ضرب عمرو قائما على صيغة المجهول، وأما المصدر التأويلي المنسوب إلى كليهما فمثل أن ضربت زيدا قائما أو قائمين، وإن كان المبتدأ اسم تفضيل مضافا إلى المصدر فلايخلو إما أن يكون مضافا إلى المصدر الصريحي أو يكون مضافا إلى المصدر التأويلي، فإن كان مضافا إلى المصدر الصريحي فلايخلو ذلك المصدر إما أن يكون منسوبا إلى الفاعل أوالمفعول أو كليهما (وهذه ثلاثة أخرى) أما اسم التفضيل المضاف إلى المصدر الصريحي المنسوب إلى الفاعل فمثل أكثر ذهابي راجلا ،وأما المنسوب إلى المفعول فمثل أكثر ضرب عمرو قائما، وأما المنسوب إلى كليهما فمثل أكثر ضربي زيدا قائما أو قائمين ، وإن كان مضافا إلى المصدر التأويلي فأيضا لايخلو إما أن يكون منسوبا إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما (وهذه ثلاثة أخرى)أما المنسوب إلى الفاعل فمثل أكثر أن ذهبت راجلا، وأما المنسوب إلى المفعول فمثل أكثر أن ضرب عمرو قائما، وأما المنسوب إلى كليهما فمثل أكثر أن ضربت زيدا قائما أو قائمين ،فهذه الستة الاخيرة هي الستة الأولى إلا أنها أضيف إليها اسم التفضيل، ولهذا لم نمثل لهذه الأخيرة إلاالأمثلة الستة الأولى بإضافة اسم التفضيل إليها.

بيان المذاهب الخمسة للبصرية والكوفية والأخفش وابن درستويه والشيخ الرضي في تقدير مثل قولهم:" ضربي زيدا قائما"

ولما فرغنا عن الأمثلة تفصيلا نشرع في تقدير قوله: " ضربي زيدا قائما"ولما كانت النحاة مختلفين في ذلك نبين مذهب كل منهم مع بيان ما هو الحق فيهم ورد ما هو المردود منهم مقرونا بالدلائل المثبتة لما هو الحق الصادق الرادة لما هوالباطل الزاهق ، فنقول: المذاهب في ذلك خمسة:مذهب ابن درستويه والأخفش والكوفية والبصرية والشيخ الرضي.

بيان مذهب درستويه

قال ابن درستويه: أن المبتدأ في قوله: "ضربي زيدا قائما" لاخبر له ، لكونه بمعنى الفعل،

فمعنى قوله: "ضربي زيدا قائما، ما أضرب زيدا إلا قائما،

بيان مذهب الأخفش

وذهب الأخفش إلى أن المصدر الذي يسد مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال فتقدير المثال المذكور ضربي زيدا ضربه قائما.

بيان مذهب الكوفية

وذهب الكوفيون إلى أن قائما من متعلقات المبتدأ بأن يكون حالا من معمول المصدر لفظا ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبرالمبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا، وتقديره حينئذ ضربي زيدا قائماحاصل.

بيان مذهب البصرية

وذهب البصريون إلى أن تقديره ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل وزيدا مفعول به ، و"حاصل" خبر المبتدأ ، و" قائما"حال من الضمير المستكن في "كان" العائد إلى زيد فيكون عاملا فيه ،وكان هذه تامة بمعنى حصل، ثم حذف الخبر وهو حاصل ، بدلالة الظرف المستقر ، لأنه يدل على متعلقه العام، كما يحذف متعلقات الظروف العامة، نحو زيد عندك، ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح لذلك ،ثم حذف "إذا كان" لدلالة الحال وهي قائما عليه، لأن الحال يدل على الوقت والزمان، فبقي ضربي زيدا قائما ، وإنما وجب حذف الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده ، ولما مر أن قائما يدل على لفظ " إذا كان" لدلالة الحال على الظرف ولفظ " إذا كان" يدل على الخبر، لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر ،لأن الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء ، فبقي الحال سادا مسد الخبر.

بيان وجه دلالة الحال على الظرفية

فإن قيل : لم يدل الحال على الظرفية. **قلنا**: الحال مشتمل على معنى الظرفية، ولهذا يقال: إن راكبا في قولهم: "جائني زيد راكبا" في تقدير وقت الركوب.

فإن قيل: لم لايقول البصريون أن تقدير"ضربي زيدا قائما" ضربي زيدا حاصل قائما من غيراحتياج إلى حذف قوله: " إذا كان"ويكون قائما على هذا التقدير حالا عن زيد أو عن ياء المتكلم في ضربي. **قلنا**: لو اكتفى على حذف حاصل وجعل قائما حالا عن معمول ضربي لايكون قائما سادا مسد الخبرالذي هوحاصل ، لأن قائما حينئذ يكون من تتمة المبتدأ، وما يكون من تتمة المبتدأ لايجوز قيامه مقام الخبر، لأن درجة الخبر بعد تمام المبتدأ فاذا لم يقم

شيء مقام الخبر كيف يجب حذفه، ولم يسد شيء مسده، بخلاف ما إذا قدرنا "إذا كان" ويكون قائما حالا عن ضمير المستكن في "كان" لم يكن "قائما" من تتمة المبتدأ، فيصح قيامه مقام الخبر.

فإن قيل: لم لايجوز أن يكتفى بحذف حاصل، ويجعل "قائما" معمولا للخبرو لم يلزم المحذور المذكور، لأنه حينئذ لايكون من تتمة المبتدأ حتى لم يصح قيامه مقام الخبر بل من تتمة الخبر. **قلنا:** هذا لايجوز، لأنه حينئذ يكون عامل الحال مختلفا عن عامل ذي الحال وذا غير جائز.

فإن قيل: ولم لايجوز أن يكون لفظة "كان" ناقصة، وقائما خبرا لها ولم نحتج إلى جعل كان تامة وقائما حالا. **قلنا:** لوجعلنا "كان" ناقصة وقائما خبرا لها لم يصح قيامه مقام "إذا كان" لأن قيام مقام "إذا كان" إنما كان لأجل وجود معنى الظرفية في الحال وليس في الخبر معنى الظرفية.

بيان مذهب الشيخ الرضي

وذهب الشيخ الرضي إلى أن تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما إذا كان "قائما" حالا عن المفعول، وضربي زيدا يلابسني قائما إذا كان قائما حالا عن الفاعل.

بيان وجه رجحان مذهب الشيخ الرضي وضعف المذاهب الباقية

وهذا هو المذهب الأصح من بين هذه المذاهب بخلاف المذهب الباقية فإنها ضعيفة سخيفة

أما مذهب ابن درستويه: فلأنه يقول بالحصر لأن عنده معنى "ضربي زيدا قائما" ما أضرب زيدا إلا قائما وإذا كان المبتدأ عنده بمعنى الفعل من غير احتياج إلى الخبر فمن أين يستفاد الحصر.

وأما مذهب الأخفش فهو باطل من وجهين. **الأول:** هوحذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك ممتنع، لأن المصدر بتقدير "أن" الموصولة مع الفعل، والموصول لايحذف. **والثاني:** أنه يلزم على مذهبه حذف الخبر بدون القرينة، وذلك لأن الحال لا يدل على المصدر المحذوف لعدم العلاقة بينهما.

وأما مذهب الكوفية فدل على بطلان مذهبهم وجهان. **الأول:** منهما مبني على مقدمة، وهي أن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض مايقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذا من استقراء كلامهم، فمعنى "التراب يابس والماء بارد" أن كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة أن النوم مع الجلوس لاينقضها مناقضا لظاهرذلك اللفظ وإذا قام قرينة خصوص فهو

للخصوص، نحو اشتر اللحم واشرب الماء، لأن شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان، فإذا تقرر هذا قلنا: إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقي الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام، و هذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه أعني ما أضرب زيدا إلا قائما، بخلاف مذهب الكوفية فإن الجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل، وهو غيرمطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود أيضا في وقت آخر فليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المتفق عليه. **والثاني** من الوجهين لبطلان قول الكوفيين هو أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر، لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر، وقد مر أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ ولايمكن أن يكون الحال وهو قوله: "قائما" سادا مسد الخبر، لأنه عندهم من متعلقات المبتدأ، ولا يجوز أن يسد مسد الخبر ما يكون من تتمة المبتدأ، لأن درجة الخبر إنما هو بعد تمام المبتدأ، فكيف يمكن أن يقع موقع الخبر ما يكون من تتمة المبتدأ.

وأما مذهب البصريين فلأنه مشتمل على تكلفات كثيرة، وهي حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى "كان" الناقصة إلى معنى التامة وذلك لأن معنى قولهم: "حاصل إذا كان قائما" ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف.

بيان وجه أصحيه مذهب الشيخ الرضي

وإنما قلنا: أن المذهب الأصح هو مذهب الشيخ الرضي، فلأنه خال عن هذه التكلفات الثابتة في مذهب البصرين وكذا من الاعتراضات اللازمة على المذاهب الأخرى التي مر بيانها، ونترك بيان أصحية مسلكه إليه حيث **يقول الرضي** بنفسه هكذا: والذي يظهر لي أن تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى، وضربي زيدا يلابسني قائما إذا كان عن الفاعل في المعنى أولى، ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد أي ضربته، ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول راشدا مهديا أي سِر راشدا مهديا، فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة بخلاف حذف ذي الحال وعامله كما هو في مذهب الرضي أمر معروف

كما ذكرنا شواهد ذلك وتحرير هذه المذاهب بهذا الطريق لعلك لا تجده في غير هذا الكتاب فاغتنمه.

بيان الموضع الثالث من المواضع الأربعة

والموضع الثالث كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة ،وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع ،وذلك **(مثل كل رجل وضيعته)** أي كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته ،فقوله: "كل رجل" في هذا المثال مبتدأ، و"ضيعته" معطوفة على كل، والواو بمعنى مع ،وخبره محذوف يدل عليه الواو تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته.

بيان أن بين الكوفيين والبصريين اختلاف في مثل كل رجل وضيعته، مع بيان مذهب الكوفيين

واعلم أن النحاة قد اختلفوا فيه **فقال الكوفيون**: إن قوله:" وضيعته " خبر المبتدأ، لأن الواو بمعنى مع فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، فإذا صرحت بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال إذن مما نحن فيه أي مما حذف خبره.

فإن قيل : قول الكوفيين هذا غير صحيح، لأن الواو و إن كانت بمعنى " مع " لكنها تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه ، فإذا كانت وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا، لأن المعطوف على المبتدأ لايكون إلا مبتدأ ، فلا يكون الخبر إلا لفظة "مع "وهي لاتصلح لذلك لعدم إعراب الرفع فيه. **قلنا**: الخبر حينئذ هوحرف الواو التي بمعنى مع ويجوز أن يكون رفع مابعد الواو منقولا عن الواو، لكونها خبرا للمبتدأ كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه ،وذلك أنه يقول النصب الذي هو على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على "مع" فلما قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها، لكونها في الأصل حرفا فانتقل إلى ما بعدها. **ولكن** قال الرضى معترضا على هذا الجواب: أن "مع" إذا وقع خبرا عن المبتدأ لايستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر، نحو زيد معك كما تقول زيد عندك .

وقال البصريون: الخبر محذوف أي كل رجل وضيعته مقرونان، وهذا المذهب وإن كان مستحسنا ظاهرا من أجل قلة الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر، إلا أنه مخدوش لما أورد عليه الرضي أن الخبر إذا كان مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسدالخبر.

فإن قيل : لم لايجوز أن يجعل المعطوف وهو قوله: "وضيعته" سادا مسد الخبر . **قلنا**: لايجوز ذلك لأنه من تتمة المبتدأ أي مشارك له في الخبر ،فيكون الخبر المقدر خبرا له أيضا، والمبتدأ لايكون سادا مسد الخبر.

بيان توجيه البعض لتصحيح قول البصريين

لكن قال بعض العلماء في تصحيح تقدير البصريين أى كل رجل وضيعته مقرونان،أن هذا الخبر لكونه مثنى وهي في حكم تكرير الواحد فله حيثيتان، حيثية كونه خبرا عن زيد ، وحيثية كونه خبرا عن ضيعة ، فهو من حيث أنه خبر عن كل رجل جاز أن يقال أن قوله: "وضيعته" ساد مسده، ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه.

بيان تقدير قوله:" كل رجل وضيعته" من السيد السند وهو الذي قال به الشارح الجامي

وقال السيد الشريف في "شرح المفتاح" أن تقديره كل رجل مقرون مع ضيعته ، وهذا هو التقدير الذي ذكره الشارح الجامي فيكون على هذا للمبتدأ خبر، وللمعطوف خبر عليحدة أي كل رجل مقرون مع ضيعته ، وضيعته مقرونة به ، كما تقول زيد قائم وعمرو، ثم حذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه.

فإن قيل: هذا التقدير أيضا غير صحيح، لأن المعطوف وإن قام مقام خبر المعطوف عليه، لكن لم يقم شيء مقام خبر المعطوف، ومع ذلك حذف وجوبا. **قلنا**: المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره، ولكن بقي على هذا التقدير اعتراض قيام ما هو من تتمة المبتدأ مقام الخبر

بيان تقدير المثال المذكور عند التفتازاني

وقال التفتازني في شرح المفتاح أن تقديره عند المحققين " كل رجل هو وضيعته" على أن يكون ضيعته عطفا على المستكن في الخبر لاعلى المبتدأ، ليكون من بتمته، فيصح سده مسدالخبر، ولكن يرد عليه أنه يلزم منه ثلاثة أمور، **الأول**: حذف المؤكد (بالكسر) وهو "هو" لفوات الغرض من التاكيد .**والثاني**: جواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت أنا وزيد .**والثالث** عدم الاندراج في القاعدة المذكورة، لأن ضيعته حينئذ ليست معطوفة على المبتدأ، **ويمكن** أن يجاب **أما** عن الأول فبأن حذف المؤكد (بالكسر) مع المؤكد (بالفتح) جائز، **وأما** عن الثاني فبأن المفعول معه لابد له من فعل غير مدلول عليه بالواو ، والعامل في ضيعة ههنا المقارنة والواو تدل عليها. **وأما** عن الثالث فبأن المراد هو العطف على المبتدأ نظرا إلى صورة الكلام حيث حذف الخبر وأقيم المعطوف على ضميره مقامه .

فإن قيل: ما معنى قوله: "كل رجل مع ضيعته" **قلنا:** الضيعة في اللغة العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع ،وقال صاحب الصراح: أن الضيعة كار وپيشه كردن ،وههنا كناية عن الصنعة فيكون المعنى أن كل رجل مقرون بصنعته ومشتغل بها.

بيان الموضع الثالث من المواضع الأربعة

ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم، وذلك مثل **(لعمرك لأفعلن كذا)** أي لعمرك وبقائك قسمي.

بيان وجه وجوب حذف الخبر في قوله: "لعمرك لأفعلن كذا"

فإن قيل: لم حكم بوجوب حذف الخبر ههنا؟ **قلنا:** وجوب الحذف يكون عند ما يسد شيء مسد الخبر، ويكون هناك قرينة على تعيين المحذوف والأمر ههنا كذلك ، لأن جواب القسم قام مقام الخبر، وقوله:" لعمرك" قرينة تدل على الخبر المحذوف، وهو قسمي ، لأن لفظ" لعمرك عيّن للقسم فتعيينه لذلك دال على تعيين الخبر المحذوف.

بيان وجه صحة حمل قوله: "قسمي" الخبر المحذوف على قوله: "لعمرك"

فإن قيل: حمل قوله: " قسمي" على قوله: " لعمرك"غير صحيح، لأن مفاده أن "عمرك" قسمي، وعمر المخاطب ليس بقسم كما هو الظاهر،لأن الحمل عبارة عن الاتحاد في الوجود بين المتغائرين في المفهوم ،وههنا بين العمر والقسم تغاير مفهوما و وجوداً أي ذهنا وخارجاً. قلنا: المراد من قسمي ما أقسم به أي لعمرك ما أقسم به، فاتحدا في الوجود، لأن المتكلم يقول أن عمرك هوالشيء الذى أقسم به ، فصدق تعريف الحمل عليه .

بيان الفرق بين العمر بضم العين والعمر بفتحه

فان قيل: العمر بمعنى البقاء إنما يستعمل بضم اللام لابفتحه ، وهو مفتوح.قلنا: هوبالضم وبالفتح بمعنى واحد ، إلا أنه لا يستعمل مع اللام إلا المفتوح، وذلك لأن القسم موضع التخفيف فاللا ئق به ما هوخفيف وهوالمفتوح.

فإن قيل: أليس في قوله: " لعمرك لأفعلن كذا" اختلاف؟ **قلنا:** فيه أيضا اختلا ف فإن ابن عصفور خالف عن الجمهور، لأنه جوز ههنا كون المحذوف ميتدأ و" لعمرك " خبراله ، كماجوزكونه خبراً ولعمرك مبتدأ له فيكون تقديره إنما قسمي لعمرك .

بيان خبر إن وأخواتها بعد الفراغ عن مبحث المبتدأ والخبر

ولما فرغ المصنف عن مبحث المبتدأ والخبر شرع في البحث عن خبرإن وأخواتها فقال: **(خبر إن وأخواتها)** أى من المرفوعات خبرإن وأخواتها أي أشباهها من الحروف

الخمس الباقية ،و هي أن ولكن وليت ولعل. **ففي** تقدير قولنا: "من المرفوعات" إشارة إلى أن قوله: "خبر إن وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق ، وقوله: "هو المسند" كلام مبتدأ وقع جوابا لسوال كأن القائل يقول ماخبر أن وأخواتها، ويحتمل أن يكون المسند خبره وقوله: "هو" ضمير الفصل. **مبتداء**

فإن قيل: لم لم يقل: "منها" ؟ **قلنا**: إنما لم يقل: "منها" لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة.

بيان وجه صحة التعبير بالأخوات عما عدا كلمة "إن"

فإن قيل :كلمة "الأخوات" إنما تستعمل في ذوي الروح ، وهذه الحروف ليست منها، فإطلاق الأخوات عليها غير صحيح. **قلنا**: إطلاق الأخوات عليها من قبيل الاستعارة بتشبيهها بالأخوات فكما أنه تكون بين الأخوات مشابهة ومشاركة فكذلك بين "إن" المكسورة وغيرها من الحروف المشبهة بالفعل مشابهة ومشاركة. **أونقول** في الجواب: ان المراد من الأخوات الأشباه والنظائر من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم ،لأن المشابهة لازمة للأخوات، ولذا فسر الأخت بالمثل في قوله تعالى: ﴿كلما دخلت أمة لعنت أختها﴾.

فإن قيل: لم عبر عن الأشباه والنظائر بالأخوات دون الإخوة ؟ **قلنا**:إنما لم يفعل كذلك لأن الأشباه والنظائر لوحظت بوصف الكلمات دون ا لحروف، والكلمات مونثة، فيصح التعبير عنها بالأخوات دون الإخوة الذى يعبر بها عن المذكرين.

بيان وجه تقديم خبر "إن" على خبر لاالتي لنفي الجنس وعلى اسم "ماولا"

فإن قيل: لم قدم المصنف خبر هذه الحروف على خبر " لا" التي لنفي الجنس وعلى اسم "ماولا" مع أن كل واحد من ذلك ملحق بالفاعل ؟ **قلنا**: خبر " لا" التى لنفي الجنس فرع خبر إن وأخواتها. لأن " لا" التي لنفي الجنس محمولة على " أن" المشددة من قبيل حمل النقيض على النقيض، لأن كلمة " إن" للإثبات على وجه التاكيد، وكلمة " لا" التي لنفي الجنس للنفي على وجه التاكيد فيكونان نقيضين، فيحمل أحد النقضين على الآخر، كما حمل موتان على حيوان، قال صاحب شرح اللباب قد يحمل النقيض على النقيض، ثم قال: فإن قلت: حق النقيض أن يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له، فكيف يحمل أحدهما على الآخر ؟ قلنا: النقيض له طرفان طرف الثبوت وطرف النفي فيحمل أحدهما على الآخر لاشتراكهما في كونهما طرفين، فيكون في الحقيقة من قبيل حمل النظير على النظير لا حمل النقيض على النقيض، **ولما كان** " لا" التي لنفي الجنس فرع " إن" المشددة كان خبر " لا" التي لنفي الجنس فرعا

لكلمة "أن" المشددة بالطريق الأولى و الأصل مقدم على الفرع طبعا قدمناه وضعا أيضا لئلا يخالف الوضع الطبع .

فإن قلت: من أين يعلم كون " لا " التي لنفي الجنس نقيضا لكلمة " إن" المشددة المكسورة. **قلنا:** قد عرفت أن كلمة: " إن" المشددة موضوعة لإثبات الخبر لاسمها على وجه التاكيد ،ولا التي لنفي الجنس موضوعة لنفي الخبر عن اسمها على وجه التاكيد، فيكون كل واحد منهما نقيضا للآخر، وأما تقديم خبر إن وأخواتها على اسم " ماولا" فذلك لأن عمل "ماولا" لمشابهتهما الفعل المشتق فكان اسم "ماولا" فرعا لمعمول الجامد وخبر إن وأخواتها فرعا لمعمول المشتق، ولما كان للفعل المشتق شرافة على الفعل الجامد لأن المعاني المختلفة تحصل من الفعل المشتق ، بخلاف الفعل الجامد كان لمعمول الفعل المشتق أيضا شرافة على معمول الفعل الجامد ، فظهر منه أن فرع معمول الفعل المشتق أشرف من فرع معمول الفعل الجامد ،والأشرف يقدم على غير الأشرف.

بيان وجه تسمية هذه الحروف بالحروف المشبهة بالفعل

فإن قيل: لم سميت هذه الجروف بالمشبهة بالفعل؟ **قلنا:** إنما سميت بذلك، لأنها تشبه الفعل لفظا ومعنى. **أما لفظا** فلانقسامها كالفعل لفظا ومعنى إلى الثلاثي والرباعي والخماسي، وفي الإدغام ووجود نون الوقاية في أواخرها كالفعل، ولبنائها على الفتح مثله، **وأما معنى** فلأن معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وسيأتي البحث عنها بأوفى طريق وأكمل وجه في مبدأ مبحث الحرف إن شاء الله تعالى.

بيان أن كون خبر هذه الحروف مرفوعا لأجل عمل هذه الحروف هو مذهب البصريين بخلاف الكوفيين فإنه عندهم مرفوع بالابتداء دون هذه الحروف

فإن قيل: هل العلماء متفقون على أن العامل في الخبر هو هذه الحروف أم هو مرفوع بالعامل المعنوي كما كان ذلك قبل دخول هذه الجروف؟ **قلنا** قد اختلفت البصرية والكوفية في ذلك فقالت الكوفية: إنه مرفوع بالعامل المعنوي لأنها حروف ضعيفة لا تقدر على العملين أي عمل النصب في الاسم وعمل الرفع في الخبر، وقالت البصرية: أن هذه الحروف عملت الرفع في الخبر ، وذلك لأنها مشابهة بالفعل مشابهة قوية لفظا ومعنى، كما ذكرنا آنفا، وهذا المذهب قوي من وجهين. **الأول** هو وجود المشابهة القوية بالفعل، **والثاني** هو أن اقتضاء ها الجزئين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما **(هو)** أي خبرإن وأخواتها **(المسند)** إلى شيء آخر **(بعد دخول)** أحد **(هذه الحروف)** عليهما فقوله: " المسند" جنس شامل

لـخبـر "كـان" وخبـر المبتدأ وخبر "لا" التي لنفي الجنس وغيرها،وبقوله: " بعد هذه الحروف" خرج جميعها عنه

فإن قيل: هـذا التعريف غير جامع ،لأنه لا يصدق على قائم في قولنا: "إن زيدا قائم" لأن "قـائـمـا" لـيـس بـمسند بعد دخول إن وأخواتها بل هو مسند بعد دخول إن فقط. **قلنا**: المراد بقوله: "بعد دخول هذه الحرورف" أي بعد دخول أحد هذه الحروف

بيـان دفـع ما يرد أن هذا التعريف غير مانع عن دخول الغيرلدخول مثل "يضرب" في أن "زيدا يضرب أبوه" مع الرد على جواب الفاضل الهندي

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه، لأنه يصدق على يضرب في قولنا: "إن زيدا يضرب أبوه" لأنه مسند بعد دخول إن مع أن المسند هو مجموع قوله: "يضرب أبوه " دون "يضرب" فقط . **فأجاب** الـفاضل الهندي عن هذا السوال: أن المراد من قوله: "هو المسند إلـى هـذه الـحروف أي المسند إلى اسم هذه الحروف فلا يلزم كون "يضرب" فقط خبرا، لعدم كـونـه مسـنـدا إلى اسم " إن"، لأن المسند إلى اسم إن هو مجموع قوله: "يضرب أبوه" وأشار الـجامي إلى ردهذا الجواب بقوله : "المسند إلى شيء آخر" أولا، ثم بعد ذلك بقوله: فلايحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف.

فإن قيل: ما وجه ضعف هذا الجواب؟ **قلنا**:وجه ضعفه استدراك قوله:"بعد دخول هذه الـحـروف" ولأنـه إذا كـان المراد بالمسند هو المسند إلى أسما ء هذه الحروف فيكون إسناده بـعـد دخـول هـذه الحروف قطعا، فخرج بقولنا: " المسند إلى أسماء هذه الحروف" خبر كان وخبر المبتدأ وغيرهما فلا يحتاج إلى قوله: "بعد هذه الحروف"

رد على جواب آخر للسوال المذكور

وأجاب البـعـض: أن المراد من قوله: "المسند" الاسم المسند، و"يضرب" فعل ليس باسم وضعّف الشـارح الـجـامـي هـذا الجواب بقوله: "ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند أي لا يحتاج إلى أن يجاب بذلك .

فإن قيل: ما وجه ضعف هذا الجواب ؟ **قلنا**: لما كان يلزم على هذا الجواب أن يكون خبر إن هو الاسم فقط مع أن المتبادر من المسند الواقع في تعريف الخبر هوا لمسند المطلق سواء كان اسماأوجملة فلا يدخل فيه الخبر في مثل قولنا: "إن زيدا يقوم ، لأن يقوم ههنا خبر، مع أنه لا يـصدق عليه الاسم الـمـسـنـد ، لأن الاسم لايكون إلا مفردا فلا تدخل فيه الجملة الواقعة خبرا، نـعم تدخل فيه إذا أوّلت الجملة بـالاسـم أويأول الاسم المسند بما هو أعم من الاسم حقيقة أو

حكما، والتأويل خلاف الأصل.

جواب الشارح الجامي عن السؤال المذكور

فالجواب الأحسن هو ماأجاب به الفاضل الجامي بنفسه ،وقال: إن المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها لإيراث أثر فيهما لفظا أو معنى، أما لفظا فبالعمل فيهما بالنصب والرفع لفظا أو تقديرا أو محلا، وأما معنى فبإنشاء التاكيد مثلا في إسناد الخبر للاسم في " إن زيدا قائم" أو إنشاء تشبيه الاسم بالخبر مثلا في "كأن زيدا أسد" ، فلا تنتقض التعريف بما أورد للانتقاض مثل يقوم في قولنا: "إن زيدا يقوم أبوه" لا لفظا ولامعنى، أما عدم الانتقاض لفظا، فإن" يقوم " ههنا ليس مما يدخل عليه إن بهذا المعنى ، بل إنمادخل على جملة "يقوم أبوه، أي على مجموع الفعل والفاعل ،وأما عدم الانتقاض معنى، فلأن إنشاء التاكيد مثلا ليس في إسناد "يقوم " فقط إلى زيد بل في إسناد مجموع يقوم أبوه إلى زيد.

بيان دفع مايردأن التعريف غير مانع عن دخول الغير يدخل فيه حسنا في مثل أن رجلا حسنا قائم

فإن قيل: التعريف المذكور لخبر إن غير مانع عن دخول الغير فيه، لأنه يصدق على حسنا في قولنا: " إن رجلاحسنا قائم " لأن حسنا مسند إلى الاسم بعد دخول"إن" مع أنه ليس بخبر بل هو صفة الاسم .**قلنا**: المراد من المسند هو المسند بالأصالة لا مايكون مسندا بالتبع، وحسنا مسند بالتبع، لأنه صفة، والصفة من أقسام التوابع بقرينة ذكر التوابع فيما بعد ، **(مثل)** قائم في **(إن زيدا قائم)** فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف

فإن قيل: يلزم منه أن يكون مجموع قوله: " إن زيدا قائم"خبر إن ، وذلك خلاف الواقع.
قلنا: مراده أن مثل " قائم" في " إن زيد قائم" وهذه المسامحة من المشهورات لانحتاج إلى البيان **(وأمره كأمرخبر المبتدأ)** أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردا و جملة و نكرة ومعرفة ،وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلابد من عائد، ولايحذف إلا إذا علم.

بيا ن وجه جعل كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة من الأقسام وكونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا من الأحكام مع تعريف التقسيم ضمنا

فإن قيل: لم جعل كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة من الأقسام وكونه واحدا ومتعددا، ومثبتا ومحذوفا من الأحكام ولم تعكس. **قلنا**: التقسيم عبارة عن ضم قيود مختلفة إلى أمر واحد مبهم، ليحصل بضم كل قيد قسم عليحدة، فإن الحيوان مثلا أمر واحد مبهم إذا ضمت

إليه القيود المختلفة من الناطق والصاهل والباقر والناطق تحصل للحيوان بضم كل واحد من هذه القيود أقسام ، فإنه إذا ضم الناطق إلى الحيوان حصل له قسم ، وهو الإنسان ،وإذا ضم إليه الناهق حصل له قسم آخر، وهو الحمار ، وهكذا الصاهل والباقرمثلا، فهذا هو التقسيم فالخبر أمر واحد مبهم إذا ضمت إليه القيود المختلفة من كونه مفردا و جملة ومعرفة ونكرة يحصل للخبر بضم كل واحد من هذه القيود أقسام مختلفة ، بخلاف الوحدة والتعدد والإثبات والحذف فإنها لا تحصل بها الأقسام كما لا تحصل بسبب التوحد والتعدد أقسام مختلفة ،وأيضا يكون بين الأقسام تضاد، والتضاد إنما هو بين كون الخبر مفردا وجملة ومعرفة ونكرة، فإن المفرد والجملة لا تجتمعان، وكذلك المعرفة والنكرة ، بخلاف الوحدة والتعدد فإن الواحد والمتعدد يجتمعان لأن الواحد هوا لذي يكون متعددا عند ما اجتمع مع الآخر.

بيان أن أمر خبرإن كأمرخبر المبتدأ إلا عند منع المانع

فإن قيل: لانسلم أن أمره كأمرخبر المبتدأ، لأن كلمات الاستفهام مثلا تصلح لوقوعها خبرا للمبتدأ ، يقال: من زيد، وأين أبوك، ولا تصلح لأن تقع خبرا لكلمة " إن" فلايقال إن من زيد ، وإن أين أبوك. **قلنا**: هذه القاعدة إنما تجرى عند عدم المانع والمانع ههنا موجود، لأن كلمات الاستفهام للشك ،وكلمة إن للتحقيق، فلا يمكن اجتماعهما، وأيضا كل واحد منها يقتضي الصدارة فعند تقديم أحدهما يفوت صدارة الآخر **(إلا في تقديمه)** استثناء مفرغ في الإثبات لصحة المعنى كما في قرأت إلا يوم كذا، أي أمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأحكام إلا في تقديمه.

وجه عدم صحة تقديم خبر "إن" على اسمها

فإن قيل: لم لايجوز تقديم خبر إن على اسمها؟ **قلنا**: ذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فأريد أن يكون عملها أيضا فرعيا، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ،والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولى الفعل ،لنقصانها عن درجة الفعل .

اعتراض من عبدالغفور على أن إضافة التقديم إلى الضمير الراجع إلى خبرإن غير صحيح، مع الجواب عن العصام

واعلم أنه قد اعترض العلامة عبد الغفور تلميذ العلامة الجامي على عبارته هذه فقال حق العبارة أن يقال: إلا في التقديم بدون إضافة التقديم إلى الضمير، لأنه استثناء من ظرف

بمعنى الفعل المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبه كأنه قيل وأمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأحكام إلا في التقديم فيجب أن يكون مشتركا بينهما فلا معنى لإضافته إلى أحدهما لعدم الاشتراك في ذلك لأن التقديم يصح في الخبر ولايصح ههنا فلا تقديم ههنا. **وأجاب** عنه العلامة عصام الدين التلميذ الآخر للعلامة الجامي في تصحيح عبارة الأستاذ ردا على صاحبه عبد الغفورأن في حكم التقديم أيضا اشتراك لأن نفس حكم التقديم متحقق في كليهما وإن كان في أحدهما على سبيل الجواز والوجوب وفي الآخر على سبيل الامتناع، فإن حكم تقديم خبر"إن" الامتناع، وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب، **حاصل** الجواب: أن المراد بالحكم أعم من أن يكون إيجابا أو سلبا، وحكم التقديم من حيث السلب والامتناع متحقق في خبر"إن" فيستقيم عود الضمير إليه. **(إلا أن يكون)** الخبر **(ظرفا)** أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفا، فإن حكمه إذاً كحكم خبر المبتدأ في جواز التقديم، وهذا أيضا استثناء مفرغ أي استثناء من الحكم السابق بعد تقييده بالاستثناء الأول فيكون الكلام جملة واحدة، كأنه قيل: وأمره كأمر خبر المبتدأ في جميع الأحكام إلا في تقديمه في جميع أحوال الخبر إلا حال كونه ظرفا.

بيان أن تقديم خبر"إن" عند كونه ظرفا قد يكون جائزا وقد يكون واجبا

وذلك التقديم يكون جائزا إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى:﴿ إن إلينا إيابهم ﴾ ويكون واجبا إذا كان الاسم نكرة مثل قوله: "إن من البيان لسحراوإن من الشعر لحكمة "

بيان وجه صحة تقديم خبر"إن" عند كونه ظرفا

فإن قيل: لم جعل حكم أخبار هذه الحروف مثل حكم خبر المبتدأ إذا كان الخبر ظرفا ؟ **قلنا**: ذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها.

فإن قيل: لم توسع النحاة في الظروف ؟ **قلنا**: وذلك لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبي وأجري الجار والمجرور مجرى الظرف في التوسع لمناسبة الظرف إذكل ظرف في التقدير جارومجرور.

بيان خبر "لا " التي لنفي الجنس بعد الفراغ عن خبر "إن"

ولما فرغ المصنف عن بحث خبر إن وأخواتها شرع في خبر لا التي لنفي الجنس فقال **(خبرلا التي)** الكائنة **(لنفي الجنس)** أي لنفي صفته. **وتركيب** قوله: "خبر لا إلخ" مثل تركيب خبر " إن" وأخواتها فقس عليه.

بيان أن قوله: "لنفي الجنس" على حذف المضاف أي لنفي صفة الجنس

فإن قيل: لا نسلم أن كلمة "لا" لنفي الجنس لأنه في مثل قولنا: "لا رجل قائم" ليس لنفي الرجل نفسه بل لنفي القيام عنه فلا يصح تسميته بخبر "لا" التى لنفي الجنس. **قلنا:** هذا الكلام محمول على تقدير المضا ف أى خبر "لا" التي لنفي صفة الجنس.

بيان أنه يصح تسميته بلا التي لنفي الجنس أيضا من غير احتيا ج إلى تقدير المضا ف

فإن قيل: إذا قيل: لارجل فتقديره لا رجل موجود فليس فيه نفي صفة الجنس، لأن الخبر إذا كان من الأفعال العامة فلا يقال حينئذ: إنها لنفي صفة الجنس، فإن نفي الوجود مثلا يكون بنفي الذات حقيقة وإن كان الوجود صفة في نفس الأمر، فالأولى أن يقال: إن كلمة" لا" قد يكون لنفي الجنس كما في لارجل موجود أوثابت أو غيرهما مما يكون الخبرفيه من الأفعال العامة، وقد يكون لنفي صفة الجنس كما في لا رجل قائم ،ويمكن تقرير هذا المقصود بعبارة أخرى أيضا بأن كلمة "لا" كما تكون لنفي صفة الجنس كذلك تكون لنفي الجنس نفسه كما ذكرنا فلو حمل قولهم: "لا" لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود، ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس، **قال العصام في الجواب** عن هذا الاعتراض **وحاصل** جوابه أن كلمة "لا" لا شبهة في أنها قد تأتي لنفي الجنس، وقد تأتي لنفي صفة الجنس، لكن المصنف سماها بلا التي لنفي الجنس لأنه يصح في التسمية ملاحظة حال بعض الأفراد، ولاحظ المصنف ههناحال ما فيه نفي الجنس لا ما فيه نفي صفة الجنس، وعبارة العصام هكذا : "فلا بد في التسمية بملاحظة حال بعض الأفراد"وقال أيضا: وحينئذ يصح حمل عبارة المصنف على ظاهرها ولا حاجة إلى صرفها عنه انتهت عبارته. و **على** هذا لما صحت عبارة المتن بدون حاجة إلى ما قدره الشارح الجامي من قوله: "صفة الجنس" توجه السؤال إلى الشارح الجامي أنه لم صرف عبارة الماتن عن ظاهرها قال المحشي عبد الرحمن اعتذارا عن ما قال به الجامي: أقول يمكن أن يقال في مثل لا رجل موجود أيضا نفي صفة الجنس، لأن الوجود أيضا صفة من صفات الرجل وإن كان نفى هذه الصفة يستلزم نفى الذات حقيقة ،لأن الظاهر ليس إلا نفي الصفة أي صفة الوجود.

بيان تركيب قوله: "لاالتي لنفي الجنس" بالتفصيل

فإن قيل: ما تركيب قوله: "لنفي الجنس" **قلنا:** هو متعلق بقوله: "الكائنة" صفة لقوله: "لا التي".

فإن قيل: الأولى تقدير المتعلق بدون الألف واللام، كما هوالمتعارف في مثل هذه

المواضع، لأن الألف واللام في اسم الفاعل بمعنى الذي والتي، فيلزم حذف الموصول وهي "التي" مع بعض أجزاء الصلة وهو "كائنة" وعدم حذف البعض الآخر، وهو قوله: "لنفي الجنس" وهو غير جائز عند البصريين. **قلنا:** الشارح الجامي جوز حذف الموصول مع بعض أجزاء الصلة وجعله صفة للا التي لنفي الجنس لأن كلمة "لا" عَلَم فيجب أن يكون صفتها معرفة أيضا فلهذا أوردها بالألف واللام، وأما إذا كان المتعلق بدون الألف واللام فيجب نصبه حينئذ بناء على الحالية بأن يجعل حالا من كلمة "لا" لأنها مفعول معنى أي خبر ثبت لقوله: "لا" بأن يكون مفعولا لفعل مستفاد من الإضافة. **(هو المسند)** إلى شيء آخر، هذا جنس شامل لخبر المبتدأ وخبر إن وكان وغيرها **(بعد دخولها)** أي بعد دخول "لا" فخرج به سائر الأخبار، والمراد بدخولها ما قد عرفت في خبر إن فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب أبوه، وأيضا لا يرد الإشكال بقولهم: "لا رجل حسنا في الدار" لأن المراد من المسند بعد دخول "لا" هو المسند بالأصالة لا بالتبع، وهذا أيضا قد مر فتذكر. **(نحو لا غلام رجل ظريف)**

بيان وجه العدول عن المثال المشهور

فإن قيل: لم عدل المصنف عن المثال المشهور بين النحاة مع أنه أخصر وهو لا رجل في الدار **قلنا:** الأنسب بالمثال ما يكون أشد توضيحا للممثل، وما هو المشهور ليس كذلك لأنه يحتمل أن يكون قوله: "في الدار" في ذلك المثال صفة للرجل، ويكون خبره محذوفا، ويحتمل أن يكون خبرا، بخلاف مثال الذي مثل به المصنف فإنه نص في المقصود وصريح في المطلوب فالمثال الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي تركيب واحد، لاغير لظهور أن المثال الذي يكون فيه احتمالان مقصود وغير مقصود لا يكون التوضيح فيه مثل المثال اللذي يكون صريحا في المقصود.

بيان أنه لايجوز أن يكون تابع المعرب تابعا لمحله بل يكون تابعا للفظه

فإن قيل: المثال المذكور في المتن غير صريح في المقصود أيضا، لأنه يحتمل أن يكون ظريفا صفة للاسم، وهو غلام رجل، ويكون في رفعه تابعا للمحل فإن غلام رجل وإن كان منصوبا لفظا لكنه مرفوع محلا بالابتدائية. **قلنا:** اسم "لا" هذه وهو غلام رجل معرب لأن اسم "لا" هذه إذا كان مضافا يكون معربا، وتابع المعرب يتبع لفظه لا محله، بخلاف ما لو كان غير مضاف فحينئذ يحتمل أن يكون تابعا للمحل، مثل لا رجل ظريف.

فإن قيل: قد جوز البعض في المعرب أيضا أن يكون تابعا للمحل. **قلنا:** المتبادر في المعرب هو الحمل على اللفظ وهو ما ذهب إليه الجمهور، وإن خالفهم شرزمة قليلة من النحاة

(فيها) خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولاحال.

بيان أن قوله: "فيها" في هذا المثال ليس ظرف ظريف ولا حال له

فإن قيل: لم لم يجز أن يكون ظرفا له أوحالا. **قلنا**:الظرافة لاتتقيد بالظرف والحال ،لأن الظريف في الدار يكون ظريفا خارجها أيضا، ولايتقيد حاله بحسب الداخل والخارج كما لا يخفى على الظريف

بيان فائدة إيراد الخبرين وهو قوله: "ظريف" وقوله: "فيها"

فإن قيل: إنما التمثيل للتوضيح ،وقد حصل ذلك بالمثال الواحد وهو"ظريف" فما الحاجة إلى الثاني وهو قوله: "فيها". **قلنا**: إنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ،فإنه لا مرية في كذب لا غلام رجل ظريف، وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره، فان خبر"لا" هذه قد يكون ظرفا،وقد يكون غير ظرف، فأتى بهما ليكون مثالا لكل واحد منهما

بيان جواز حذف خبر "لا" هذه كثيرا مع بيان إعراب قوله: "كثيرا"

(ويحذف) خبر" لا" هذه حذفا**(كثيرا)** أو زمانا كثيرا، فيكون "كثيرا" على الأول مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المحذوف،وعلى الثاني يكون مفعولا فيه والحذف الكثير هذا إنما يكون إذا كان الخبر من الأفعال العامة لدلالة النفي عليه نحو لا إله إلا الله أي لا إله موجود إلا الله.

فإن قيل :كيف يدل النفي على الفعل العام. **قلنا**:إنما يدل النفي على العام، لأن النفي يقتضي المنفي فإذا لم توجد القرينة على خصوص المنفي حمل على عمومه ، فإن عدم الخاص بعينه قرينة على العام إذ في اختيار الواحد من الأفعال الخاصة ترجيح بلامرجح . **أو نقول**: أن النفي هو رفع الوجود فدل على الوجود بهذا الطريق. **(وبنو تميم لا يثبتونه)**

بيان قوله: "لا يثبتونه" يحتمل معنيين

فإن قيل: ما معنى قوله: " لايثبتونه". **قلنا**: هذه العبارة تحتمل وجهين، **أحدهما**:أن يكون معناها لايظهرون الخبر في اللفظ ، لأن الحذف عندهم واجب، **وثانيهما**: أن يكون المراد بها أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا، بل يقولون أن" لا" هذه لا يكون لها خبرا، وذلك لأنهم يقولون أن " لا" هذه بمعنى انتفى، فيكون "لا" من أسماء الأفعال ، ويقولون: أن معنى قولهم: " لا أهل ولامال" انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير خبر.

فإن قيل: فما يقول أهل التقديرين هذين فيما يرى خبراً ، مثل لارجل قائم على الصفة دون الخبر. **قلنا**: يحملون ذلك على الصفة التابعة للمحل دون الخبر.

بيان القوي من الاحتمالين المذكورين

فإن قيل: أي هذين الاحتمالين قوي وأيهما ضعيف. **قلنا**: القول الثاني وهوأنهم لايقولون بالخبر أصلا قول ضعيف، قال عبدالغفور الأصح هوالأول دون الثاني، وذلك لأن "لا" على هذا القول بمعنى انتفى فيكون من أسماء الأفعال وزَيَّفَ المصنف ابن الحاجب هذا القول في الإيضاح شرح المفصل بأنَّ اسم الفعل لم يكن على مثل هذا الصيغة، ولايخفى أن نصب الاسم بعدها يدل أيضاعلى فساد هذا القول هذا ما قاله عبدالغفور في حاشيته على الجامي

بيان الضابطة في حذف الخبرعند كونه من الأفعال العامة

اعلم أن خبر لا التي لنفي الجنس لايخلو إما أن يكون وجوداً مطلقا أومقيداً فإن كان مطلقا فحذفه كثير مثل لاإله إلا الله أي لاإله موجودإلّاالله، وإن كان مقيداً فلايخلو إمَّا أن يكون مقيداً بزمان ومكان أوبغيرهما، فإن كان مقيداً بزمان ومكان فحذفه واجب، كما أن حذف متعلقات خبرالمبتدأ واجب، مثل لاعاصم اليوم من أمر الله إلّا من رحم، أي لاعاصم موجود اليوم ألّا الله ،ولارجل في الدار أي لارجل موجود في الدار وإن كان مقيداً بغير زمان ومكان فإثباته واجب عند أهل الحجاز وغيرواجب عند بني تميم.

بيان اسم "ماولا" المشبهتين بليس بعدالفراغ عن خبر "لا"التي لنفي الجنس

ولما فرغ المصنف عن خبر لاالتي لنفى الجنس شرع في بيان اسم ماولا المشبهتين بليس فقال: **(اسم ولا المشبهتين بليس)** في معنى النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، وتركيب قوله: " اسم " ماولا " المشبهتين مثل التركيب الذي ذكرناه في خبر إن وأخواتها فتذكره

فإن قيل: تشبيههما بليس غيرصحيح، لأنهما من جنس الحرف وكلمة: " ليس" من الأفعال، وبين الحرف والمفعل تباين. **قلنا**: التشبيه بينهما في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر،لا في الفعلية بأن تكونا فعلين، مثل ليس **(هوالمسندإليه)** هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه **(بعد دخولهما)** خرج به غير اسم "ماولا "

بيان أن المراد من المسندإليه ما أسندإليه خبر ما ولا دون المسند إليه مطلقا مع بيان أن المراد من المسند إليه ما يكون بالأصالة

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع، لأنه يصدق على قوله: " أبوه وأخوك في مثل مازيد أبوه قائم ،وما زيد أخوك قائما، لأن كل واحد منهما مسندإليه بعد دخولهما، وليس واحد منهما اسم "ماولا" بل قوله: " أبوه مبتدأ، وقوله: " أخوك بدل". **قلنا** المراد من المسند إليه هو الذي أسند إليه خبر " ماولا " وقوله: " أبوه" وإن كان مسندا إليه لكنه ليس بمسند إليه بهذا

المعنى لعدم إسناد خبر "ما" إليه ، لأن خبر "ما" هو مجموع الجملة المركبة من قوله: " أبوه قائم" وهذه الجملة الواقعة خبرا ليست بمسندة إلى " أبوه" بل هي مسندة إلى زيد ، وأبوه مسند إليه في هذه الجملة ،والخبر الذى إسند إلى أبوه ليس بخبر لكلمة "ما" وكان المراد من المسند إليه هو الذي أسند خبر ماولا إليه. **أو نقول** في الجواب: أن التعريف المذكور لا يصدق على "أبوه" لأن المراد من الدخول ما قد ذكرناه سابقا،وأيضا المراد من المسند إليه فى التعريف هو المسند إليه بالأصالة وقوله " أخوك"وإن كان مسندا إليه إلا أنه ليس بالأصالة بل هو بدل من المسند إليه ، والبدل من التوابع. **(مثل ما زيد قائم ولا رجل أفضل منك)**

بيان وجه إيراد اسم "ما "معرفة واسم "لا" نكرة في المثالين

فإن قيل: لم أورد اسم "ما"معرفة ،واسم " لا"نكرة. **قلنا**: إنما أورد اسم " لا" نكرة، لأن كلمة "لا" لا تعمل إلا في النكرة بحكم السماع من العرب بخلاف "ما" فإنها تعمل في المعرفة والنكرة.

فإن قيل: لما كان ورود النكرة بعد" لا" دليلا على عدم عمل" لا" في المعرفة كان ورود المعرفة بعد" ما" أيضا دليلا على عدم عمل "ما" في النكرة. **قلنا**: أنماورد المعرفة بعد "ما" لأن الأصل في المسند إليه هو المعرفة فالمصنف أورد الأصل وترك الفرع، ولما أورد المثال لكلمة "لا" النكرة التي هي الفرع احتجنا إلى بيان النكتة في ذلك فتعرضنا لها وقلنا: إنما أتى بالنكرة إلى آخره، ولا حاجة إلى بيان النكتة فيما هو الأصل.

بيان أن عمل" ماولا " إنما هو عند أهل الحجاز دون بني تميم

فإن قيل: هل عمل "ماولا" أمر متفق عليه بين النحاة أم لا. **قلنا**: عمل" ماولا" إنما هوعلى مذهب أهل الحجاز، وأما بنو تميم فلايثبتون لهما العمل، ويقولو ن الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء ، كما كان قبل دخولهما.

بيان ما استدل به بنو تميم من العقل والنقل

فإن قيل: ما الذي تمسك به بنو تميم. **قلنا**: لبني تميم في إثبات مذهبهم دليلان، عقلي ونقلي، أما الأول فهو أن الشرط في العامل اختصاصه بنوع واحد وهما ليسا مختصين بنوع واحد، لأنهما كما تدخلان على الأسماء كذلك تدخلان على الأفعا ل، نحو لايضرب وما يضرب، وأما النقل فهو قول الشاعر (**شعر**)

ومهفهف كالغصن قلت له انتسب ☆ فأجاب ما قتل المحب حرام

فإن قيل: لابد من المطابقة بين الجواب والسؤال،ولامطابقة بينهما في قول الشاعر.

قلنا: المطابقة بين السؤال والجواب بالرمزالخفي أعني برفع حرام ، ولأهل الحجاز في إثبات مسلكهم أيضا دليلان عقلي ونقلي، **أما الأول** فهو أنهما مشبهتان بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر فتعملان كما تعمل ليس، **وأما الثاني** النقلي فهو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾ فقوله: "بشرا "منصوب على أنه خبر "ما".

جواب عن ماستدل به بنوتميم

وأجابوا عن الدليل الأول لبني تميم: أن الاختصاص بنوع واحد ههنا أيضا موجود، لأن" ما ولا" المشبهتين الداخلتين على المبتدأ والخبر غير "ماولا" الداخلتين على الفعل ،نعم بينهما مشاكلة صورية . **وأجابوا** عن الثاني: أن الاستدلال بهذا الشعر وهوقوله:"مهفهف إلخ " غير صحيح ،لأن قائل هذا الشعر أيضا تميمي، والاستدلال لايصح للمستدل إلا بقول من يكون كلامه مسلماعند الخصم فلا يسع للخصم أن يستدل بكلامه ،ولموافقة مذهب أهل الحجاز بكلامه تعالى اختار المصنف مذهبهم.**(وهو)**أي عمل ليس**(في لا)** دون "ما"**(شاذ)** قليل.

بيان وجه كون عمل"لا" شاذا دون "ما"

فإن قيل: ماوجه شذوذ عمل "لا" دون "ما" ؟ **قلنا:** مشابهة "لا" بليس ناقصة لأن ليس لنفي الحال و"لا" ليس كذلك ، فإنه للنفي مطلقا، بخلاف "ما" فإنه أيضا لنفي الحال فيقتصر عمل "لا" على مورد السماع نحو قول الشاعر **(شعر)**

من صد عن نيرانها ☆ فأنا ابن قيس لا براح

أي لابراح لي أي لا زوال لي.

فإن قيل: لم لايجوز أن تكون كلمة " لا" في هذا الشعر "لا" التي لنفي الجنس لا كلمة "لا" المشبهة بليس. **قلنا:** اسم "لا" التي لنفي الجنس يكون منصوبا،وههنا مرفوع لا منصوب، وأيضا لايجوز في ما بعد "لا" التي لنفي الجنس الرفع إلا إذا كان مكررا كما في لاحول ولا قوة إلا بالله، ولا تكرار ههنا.

بيان تعيين قائل الشعر مع بيان معنى الشعر وألفاظه المشكلة

فإن قيل: ما معنى هذا الشعر، ومن قائله ،وماهو الشاهد فيه.**قلنا:** قائله سعد بن مالك من شعراء الحماسة ،والصدود الإعراض، والنيران بكسر النون جمع نار، والضمير للحرب والبراح، مصدر قولك "برح مكانه" أي زال عنه ،ومعناه أنه يصف نفسه بالشجاعة ،ويثبت الجبن لرفقائه تعريضا، يعني من أعرض عن نيران الحرب وشدائدها فليعرض، ولكني ابن قيس لا زوال لي عنها بالإعراض، والشاهد فيه قوله: "لا براح" فإن مدخول "لا" نكرة .

فإن قيل: لـم لم يذكر المصنف اسم "كان" مع أنه أيضا من المرفوعات. **قلنا**: اسم "كان" في الحقيقة فـاعل فلا يناسب ذكره في ملحقات الفاعل . **أو نقول في الجواب**: أن اسم "كان" قـد ذكـر فـي ضـمـن قـولـه: "ما ولا" المشبهتان بليس، فإن "ما ولا" عملتا لمشابهتهما بليس، و"ليس" مشبه به ، وللمشبه والمشبه به حكم واحد ، فاكتفى المصنف بالذكر الضمني، وههنا قد تم مبحث المرفوعات بعونه تعالى وتوفيقه.

بيان المنصوبات بعد الفراغ من المرفوعات

ولما فرغ المصنف من القسم الأول أي المرفوعات شرع في الثاني أي المنصوبات فقال:

(المنصوبات)

بيان وجه حصر المنصوبات في اثني عشرقسما

فإن قيل: مـاوجه حصر المنصوبات في اثني عشرقسما؟ **قلنا** وجه الحصر فيها أن عامل الاسم لايخلو أما فعل أوشبهه أو حرف، فإن كان فعلا أو شبهه فمعمولهما لايخلو إما أن يكون مـن الـمـفـاعـيـل أو مـن الـملحقات بها، فالأول لايخلو إما أن يكون جزء من مفهوم الفعل أولا فالأول هو **المفعول المطلق** ، والثـانـي لايخلو إما أن يكون الفعل واقعا عليه أو فيه أوله أو معه فالأول هو **المفعول به** ، والثاني هو **المفعول فيه**، والثالث هو **المفعول له** ، والرابع هو **المفعول معه** وإن كان من ملحقات المفاعيل فأيضا لايخلوإما أن يكون مبينا أولا ،الثاني هو **المستثني** ، والأول لايـخـلـو إما أن يكون مبينا للذات ،أو يكون مبينا للهيئة ، الأول هو **التميز**، والثاني هو **الحال**، وإن كـان عـامله حرفا فذلك الاسم لايخلو إما أن يكون مسندا إليه،أو يكون مسندابه ، فـالأول لا يـخـلـو إما أن يكون في كلام موجب أو يكون فى كلام غير موجب فالاول هو **اسم الـحروف المشبهة بالفعل**، والثاني **اسـم لا التي لنفي الجنس**، وإن كـان مسندا به فأيضا لا يخلو إما أن يكون في كلام موجب أو يكون في كلام غير موجب، أما الاول فهو **خبر الأفعال الناقصة سوى ليس**، والثاني **خبر ليس وخبر ماولا المشبهتين بليس**.

بيان وجه تقديم المنصوبات على المجرورات

فإن قيل: لم قدم المصنف المنصوبات على المجرورات. **قلنا**: قد م المنصوبات على الـمـجـرورات لأنهـا معمولات الفعل بدون واسطة الحرف بخلاف المجرورات فإنها بواسطة الـحـرف، ومـا يـكـون بـالذات بدون الواسطة أشرف مما هو بالواسطة. **أو نقول**: قدمها لأن أقسـامها ومباحثها كثيرة، بخلاف المجرور فإنه المضاف إليه فقط، وقد يكون بواسطة حرف الـجـر، وقـد يـكـون بغيره، والمنصوبات هي المفاعيل مع لواحقها، والكثير أشرف بالنسبة إلى

القليل . **أو نقول:** قدمها لأنها معمولات الفعل والمجرورات معمولات الحرف، والفعل أصل في العمل، فمعمولاته أيضا أصل، فوجب تقديمها على المجرورات. **أو نقول:** إنما قدمها لأنها مشتملة على النصب ، والنصب خفيف ، والمجرورات مشتملة على الجر، والجر ثقيل.

فإن قيل: الخفة إنما هي في أفراد النصب لا في مبحثه ، مع أن المقصود ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحث المجرورات. **قلنا:** لما لم يناسب تقديم أفراد المجرورات على المنصوب لأجل خفة النصب لم يناسب أيضا تقديم مبحث المجرور على مبحث المنصوب.

بيان إعراب قوله: " المنصوبات"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " المنصوبات". **قلنا:** التفصيل وإن تقدم في المرفوعات إلا أنا نذكره تسهيلا على الطالب **فنقول:** هو إما مبني على السكون على أنه غير مركب لكونه عنوانا فقط، أوهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هذا بحث المنصوبات فحذف المبتدأ وكذا حذف المضاف من الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه. **أوهو** مبتدأ خبر محذوف أي بحث المنصوبات هذا ، فالخبر محذوف وكذا حذف المضاف من المبتدأ، وأقيم المضاف إليه مقامه. **أوهو** مرفوع على أنه مبتدأ وقوله: " هو" أيضا مبتدأ ثان وقوله: "ما اشتمل" خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول، أوهو مبتدأ وقوله: " ما اشتمل" خبره و" هو" ضمير الفصل. **أونقول:** إنه منصوب على أنه مفعول به لقوله: " نبحث" أونشرع أي نبحث المنصوبات أونشرعها.

واعلم أن قوله: (**ماشتمل على علم المفعولية**) قد مر في قوله: " المرفوعات ما اشتمل على علم الفاعلية " فارجع إليه .

بيان أن العلم ههنا بمعنى العلامة دون معان أخرى

فإن قيل: العلَم يجيء على معان ثلاثة . **أحدها:** ماوضع لشيء بعينه بوضع واحد غير متناول غيره. **والثاني:** بمعنى الجبل كما قال اللّٰه تعالى: ﴿ وله الجوار المنشات في البحر كالأعلام ﴾ أي كالجبال، **والثالث:** بمعنى العلامة كما هو المشهور، فأي معنى مراد ههنا. **قلنا:** المراد ههنا هي العلامة لعدم استقامة الآخرين.

بيان وجه ترجيح قوله: "علم المفعولية " على قوله: "على المفعولية" مع بيان أن علامات المفعولية أربع

فإن قيل: لم لم يقل على المفعولية بدل قوله: "علم المفعولية" ؟ **قلنا:** لو قال كذلك لم يخرج مفعول ما لم يسم فاعله من المنصوب، لأنه يشتمل على المفعولية ،ولكن لما قال:

علم المفعولية خرج لأنه لا يشتمل على علم المفعولية.

فإن قيل : ما علامات المفعولية. **قلنا**: علامات المفعولية أربع ، الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا، وإياك ،ومسلمين (بكسر الميم وفتحه).

بيان أن المرادَ من الفتحة والكسرة والألف والياء من حيث أنها في المفعول بوصف المفعولية

فإن قيل: لا نسلم أن الفتحة من علامات المفعولية، لأن " أحمد" في مررت بأحمد ليس بمنصوب مع اشتماله على الفتحة ، فالفتحة لو كانت علامة المفعولية ، لكان " أحمد" ههنا منصوبا ، وأيضا لانسلم أن الكسرة علامة المفعولية ، فإن "مسلمات" في " مررت بمسلمات" مع اشتماله على الكسرة مجرور، فلو كانت الكسرة علامة النصب لكان منصوبا،وأيضا لانسلم أن الياء علامة المفعولية ،فإن "مسلمين" في "مررت بمسلمين" مع اشتماله على الياء مجرور فلو كانت الياء علامة النصب لكان منصوبا، وأيضا لانسلم أن الألف علامة النصب، لأن" زيدان" في"جاء ني زيدان" مع اشتماله على الألف مرفوع. **قلنا**: كون هذه الأربع علامات المفعولية ليس على الإطلاق بل قيد الحيثية معتبر في كل واحد من هذه الأربع بأن المراد من الفتحة والكسرة والألف والياء من حيث أنها في المفعول بوصف المفعولية، وماأوردته في المثال وإن كانت هي هذه الأربع إلا أنها ليست من حيث أنها في المفعول بوصف المفعولية بل الفتحة والكسرة والياء في " أحمد" و"مسلمات" و"مسلمين" في" مررت بأحمد"و"مررت بمسلمين" و"ومررت بمسلمات" و"مرر ت بمسلمين" من حيث أن كل واحد من هذه الثلاثة مضاف إليه بواسطة حرف الجر، وكذا الألف في "زيدان" في "جاء ني زيدان" من حيث أنه فاعل لا أنه من حيث أنه مفعول. **أو نقول** في الجواب: أن المراد من الفتحة هي التي يكون في محلها أي لا يعتبر قيامها مقام شيء آخر، والفتحة التي في "أحمد" في "مررت بأحمد" قائمة مقام الجر، وكذا المراد من الكسرة والياء والألف هوأن لايعتبر قيامهامقام شيء آخر فالكسرة والياء في المجرور علامة الجر حقيقة ،وفي المنصوب هما قائمتان مقام الفتحة ،والألف في المرفوع علامة الرفع حقيقة وفي المنصوب قائم مقام الفتحة.

بيان أن المنصوب على قسمين أصول وفروعها التي تسمى بالملحقات

فإن قيل : هل هذه المنصوبات كلها أصول أم بعضها أصول وبعضها فروع. **قلنا**: المنصوبات على قسمين أصول وفروع ، أما الأصول فهي المفاعيل الخمسة ،وهي كما قال الشاعر (**شعر**) مفاعیل پنج اند گر بشنوی ☆ له، مطلق، معه، فیه، به

وأما الفروع فهي الملحقات مثل التمييز والحال والمستثنى.

فإن قيل: احتياج الفعل إلى الحال أكثر من الاحتياج إلى المفعول له والمفعول معه لأن كثيرا ما يوجد الفعل بدون العلة والمصاحب ولا يوجد فعل إلا وفاعله أو مفعوله يكون على حال من الأحوال فلم جعل المفعول له و معه من الأصول، والحال من الفروع والملحقات. **قلنا**: سلمنا أن الفعل لايوجد بدون الحال إلا أن مبني الأصالة والفرعية على أمر آخر، وهو أن الشيء الذي يتعلق بالفعل بدون واسطة شيء آخر فهو من الأصول، والمفعول له ومعه كذلك ،لأن المفعول له غاية للفعل، والمفعول معه مصاحب لمعمول الفعل، فلاواسطة بينهما وبين الفعل، لأن غاية الشيء وكذا مصاحب معمول الشيء يتعلقان بذلك الشيء من غير واسطة ، أما الغاية فظاهر، وأما المصاحب فلأن الفعل يتعلق به بالذات لابواسطة ذلك المعمول، وجميع المفاعيل كذلك ،بخلاف الحال، فإنه يتعلق بالفعل بواسطة الفاعل والمفعول، لأن الحال ما يبين هيئة الفاعل أوالمفعول، وكذلك جميع الملحقات. (**فمنه**) أي من المنصوبات أو مما اشتمل على علم المفعولية ،والبحث في مرجع الضمير أيضا قد مر في المرفوعات فتذكر. (**المفعول المطلق**) الفاء في قوله: "فمنه" للتفسير، وقوله: "فمنه" خبر مقدم ، وقوله: "المفعول المطلق" مبتدأ مؤخر.

بيان وجه تقديم المفاعيل على الملحقات بها

فإن قيل: لم قدم المصنف المفاعيل على الملحقات بها. **قلنا**: إنما قدم المفاعيل على الملحقات لأن الملحق بالشيء فرعه ،والفرع مؤخر عن الأصل.

فإن قيل: لم قدم المفعول المطلق على المفعول به ،والمفعول به على المفعول فيه ، و المفعول فيه على المفعول له ،والمفعول له على المفعول معه. **قلنا**: قال الشيخ الرضي الأسترآبادي في كتابه الشهير المعروف بالرضي في بيان وجه تقديم بعض المفعولات على البعض بالترتيب المذكور: **أما** تقديم المفعول المطلق على المفعول به فلأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولأجل قيام هذا المفعول بالفعل صار فاعلا ، لأن ضاربية زيد في قولك: ضرب زيد ضربا لأجل حصول هذا المصدر منه ، وأما المفعول به نحو ضربت زيدا، أو المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة ، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده ، وكذا المفعول معه، وأما المفعول له وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا منه إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول بذلك الفعل ،ألا ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة فبان (أي ظهر) أن المفعول المطلق أخص بالفاعل من

المفعول له فهو أحق بتقديم ذكره. **وقدم المفعول به** بعد المفعول المطلق لأن طلب الفعل الرافع للفاعل له أشد من طلبه لغيره ،ولذا كما نرى الفاعل بصورة الفاعل كذلك نرى المفعول بصورة المفعول بدون زيادة قيد، مثل ضرب زيد عمرايوم الجمعة وخالدا إكراما لك ، فتقول زيد ضارب، وعمرو مضروب،وأمايوم الجمعة فهو مضروب فيه ،وخالد مضروب معه، و إكراما مضروب له، فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر، نحو ضرب زيد، وأما إلى غيره فبحرف جر ،نحو ضرب في يوم الجمعة، **وقدم المفعول فيه** على المفعول له و المفعول معه، لأن احتياج الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروري ، بخلاف العلة والمصاحب ، **وقدم المفعول له** على المفعول معه، إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل، بخلاف الفعل بلامصاحب، فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضا يصل إليه الفعل بواسطة الواو، بخلاف سائر المفاعيل.

بيان وجه تسمية المفعول المطلق بالمفعول المطلق

فإن قيل: لم سمي المفعول المطلق بهذا الاسم. **قلنا:** لأنه يصح إطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه وهو" كرده شده" من غير تقيده بقوله: "به" وله ومعه و فيه"، لأن المفعول مشتق من الفعل ،وهو الإحداث أو الايقاع ويعبر عنه بالفارسية بكردن، فمعنى المفعول الشيء المحدث أي أثر الحاصل بالإحداث، ويعبر عنه في الفارسية بكرده شده، بخلاف الأربعه الباقية، فإنه لايصح إطلاق لفظ المفعول بالمعنى اللغوي عليها بدون التقيد ، فلا يقال: إن زيدا في ضربت زيدا مفعول للمتكلم بل يقال: مفعول به لأن ذاته ليس بفعل للمتكلم بل فعل به فعل الضرب، وقس عليه المفاعيل الباقية ،وأما إطلاق المفعول بالمعنى الاصطلاحي فيصح على كل واحد منها من غير حاجة إلى التقييد وهو ما قرن بالفعل لفائدة ولم يسند إليه ذلك الفعل.

فإن قيل: المفعول المطلق أيضا مقيد بقيد المطلق. **قلنا:** هذا القيد لأجل إظهار إطلاقه لا للتقيد. **(وهو)** أي المفعول المطلق **(اسم ما فعله فاعل فعل)**

بيان فائدة زيادة قوله: "الاسم" في قوله: "هو اسم ما فعله"

فإن قيل: لم لم يقل المصنف: هومافعله إلخ من غيرحاجة إلى ذكر الاسم. **قلنا:** ضمير هو راجع إلى المفعول المطلق ،وهو من أقسام اللفظ، فلو قال المصنف: هو ما فعله ،ومافعله فاعل فعل ليس إلا المعنى، فيلزم منه كون المفعول المطلق معنى، مع أن المفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويلزم منه عدم كون التعريف جامعا و مانعا. **أما** عدم كونه مانعا، فلدخول معاني المصادرمثل معنى لفظ " الضرب" فإنه مافعله الفاعل، **وأما** عدم كونه جامعا فلخروج ألفاظ

المصادر مثل لفظ "الضرب"،لأن "ما" عبارة عن المعنى فلما زاد لفظ "الاسم" خرجت معاني المصادر، ودخلت المصادر فيه فصار جامعا ومانعا.

فإن قيل: لاحاجة إلى ذكر الاسم لأن المصنف في صدد بيان أحوال الاسم ،فيعلم كونه اسما بهذه القرينة الحالية. **قلنا:** صرح به لئلا يغفل عنه السامع ، ورعاية أمثال هذه التصريحات مما يلاحظه المصنف كما مر غير مرة.

فإن قيل: ما هو الجنس والفصل في هذا التعريف. **قلنا:** قوله: " اسم مافعله" جنس يعم جميع المصادر، وقوله: "مذكور" فصل أول خرجت به المصادر التي لم تكن أفعالها مذكورة ، مثل الضرب واقع على زيد، وقوله: "بمعناه" فصل ثان خرج به تأديبا في قولهم: "ضربته تأديبا" ، لأن التأديب ليس بمعنى الضرب .

بيان دفع ما يرد أن هذا التعريف غير جامع لخروج مثل موتا وجسامة في قولهم:"مات موتا وجسم جسامة"

فإن قيل: هذا التعريف غير جامع لخروج قوله: "موتا وجسامة وشرفا" في قولهم "مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا"، لأن هذه المصادر لم يفعلها فاعل فعل مذكور بل هي ما فعلها اللّه سبحانه تعالى ،لأن المتبادر من فعل الفاعل أن يكو ن موجدا له ومؤثرا فيه. **قلنا:** المراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه، لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه، فدخل مثل موتا وجسامة وشرفا، لقيامها بالفاعل بحيث يصح إسناد هذه المصادر إلى فاعل تلك الأفعال .

فإن قيل: إذا كان المراد من فعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه خرج عنه "ضربا" في قولهم: "ما ضربت ضربا" لعدم قيام الفعل به بل انتفى الفعل عنه ،وأيضا لا يشمل لقوله: "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" (على صيغة المجهول)، وذلك من وجهين. **الأول** أنه لا قيام ههنا بل ههنا وقوع الفعل. **والثاني** أنكم صرحتم بقيام الفعل بالفاعل، وليس ههنا فاعل، بل الذي يصح الإسنادإليه ههنا هو مفعول مالم يسم فاعله. **قلنا:** ليس المراد من القيام إثباته له حتى يخرج عنه ماكان منفيا بل المراد من القيام هوالقيام بحيث يصح إسناده إليه سواء كان إثباتا أو نفيا، ففي قول الشارح الجامي: "بحيث يصح إسناده إليه" بعد قوله: " قيامه به" إشارة إلى أن القيام ليس ههنا بالمعنى المعروف بين الناس الذي يتبادر إليه الذهن وهو إثبات الشيء للشيء بل هو ههنا بمعنى عام شامل للإثبات والنفي. **أقول** إن معنى القيام المحيث بحيثية صحة إسناده إلى الفاعل الذي عبر عنه الشارح الجامي بقوله: " قيامه به بحيث يصح إسناده إليه" هو

التعلق الخاص الذي يكون بين الشيئين بحيث يصح معه إسناد أحدهما إلى الآخر، وهذا المعنى كمايشمل للإثبات يشمل للنفي أيضا. **ولما فسرنا** القيام بالتعلق ارتفع الاعتراض باعتبار الوجه الأول عن قوله: "ضربا" في ضرب زيد ضربا أيضا، لأن التعلق المذكور كما هو بين الفعل والفاعل كذلك هو بين الفعل ومفعول ما لم يسمى فاعله أيضا.

فإن قيل: كيف يشمل قوله: "هو ما فعله فاعل"حيث صرح فيه بلفظ" الفاعل " للتعلق بين الفعل ومفعول مالم يسم فاعله. **قلنا:** الفاعل في قوله: " فعله فاعل فعل مذكور" أعم من الحقيقي والحكمي والمفعول مالم يسم فاعله أيضا فاعل حكما.

بيان أن تفسير القيام بالتعلق المذكور يعلم من كلام التفتازاني فى التلويح في مبحث الألفاظ مع الرد على الباسولي

فإن قيل: من أين يعلم تفسير القيام بالتعلق حتى يشمل القيام بمعنى التعلق للتعلق بين الفعل ومفعول مالم يسم فاعله ،وكذا يشمل للإثبات والنفي أيضا. **قلنا:** قال جمال الدين في حاشيته على الجامي أن عدم قيام الفعل بالمفعول ممنوع ، ثم أيد قوله هذا بقول العلامة التفتازاني في " التلويح" في بحث الألفاظ العامة في بحث " أي": أن الضرب صفة إضافية لها تعلق بالفاعل،وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار هو وصف له ، ولا امتناع في قيام الإضافات بالمضافين انتهى كلامه. **فعلم** من هذا التحقيق أن القيام بمعنى التعلق المذكور كمايكون للفعل بالفاعل يكون للفعل بالمفعول أيضا، وبهذا التحقيق لم يبق معنى للنزاع الذي كان بين عبدا لغفور و عصام الدين. **وأيضا** لاحاجة إلى جواب الباسولي عما يرد على قوله: " ضربا" في قولهم: "ما ضربت ضربا" ما فعله فاعل فعل بحيث يصح إسناده إليه ، والفعل المنفي وإن لم يوجد فيه القيام لكن وجد فيه الإسناد وهو كاف، وعدم الاحتياج إلى هذا الجواب لأن تعقيب الجامي قوله: بحيث يصح إلخ، ليس معناه ذلك ، لأنك قد علمت أن القيام كما يشمل للإثبات يشمل للنفي أيضا، وقوله: "والفعل المنفي" وإن لم يوجد فيه القيام ليس في موضعه. **(مذكور)**صفة للفعل

بيان أن المراد من الفعل في قوله: "ما فعله فاعل فعل " أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل للضارب في "زيد ضارب ضربا" ويشمل" فضرب الرقاب" أيضا

فإن قيل: هذا التعريف لايصدق على قوله: "ضربا" في" زيد ضارب ضربا " فإنه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل المذكور بل فعله فاعل الصفة. **قلنا:** ذكر الفعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما ، والصفة في حكم الفعل، لأنها تعمل عمله فهي في حكم الفعل.

فإن قيل: التعريف المذكور لايشمل للمفعول المطلق في قوله تعالى: ﴿ فضرب الرقاب﴾

لعدم ذكر الفعل أصلا لا حقيقة ولاحكما. **قلنا**: الفعل ههنا أيضا مذكورحكما ، فالذكر الحكمي كما هو يشمل لقوله: "ضربا" في " زيد ضارب ضربا" يشمل لهذا المفعول المطلق أيضا، لأنه مقدر، والمقدر كالملفوظ ، أي في حكم الملفوظ، والتقدير هكذا فاضربوا ضرب الرقاب، فقول الشارح الجامي ههنا " أو اسما فيه معنى الفعل" معطوف على قوله: "مقدرا" داخل تحت قوله: "حكما" في قوله: "وهوأعم من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا أوحكما كما إذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب أو اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا"، فالمذكور حكما كما يشمل للمفعول المطلق في قوله تعالى: ﴿ فضرب الرقاب ﴾ لأن المقدر في حكم الملفوظ كذلك يشمل لقوله: "ضربا" في قوله: "زيد ضارب ضربا" لأن الاسم الذي فيه معنى الفعل في حكم العمل لأنه يعمل عمله **(بمعناه)** صفة ظرف مستقر مجرور محلا صفة ثان للفعل

بيان أن المراد من كون الاسم بمعنى الفعل أن يكون معنى الفعل مشتملا على ذلك المصدر اشتمال الكل على الجزء

فإن قيل: تعريف المفعول المطلق هذا لايصدق على فرد من أفراده، لأن المتبادر من قوله: "بمعناه" أن يكون ذلك الفعل كائنا بمعنى ذلك الاسم بأن يكون معنى الفعل والمصدر واحدا، فلا يكون أمثال قوله: "ضربا" في "ضربت ضربا " من قبيل المفعول المطلق ، لعدم كون الفعل وهو " ضربت" بمعنى الضرب بل الضرب جزء من مفهوم الفعل . **قلنا**: المراد من كون الفعل بمعنى الاسم أن معنى الفعل مشتمل على ذلك المصدر الواقع مفعولا مطلقا اشتمال الكل على الجزء ، فإن في الفعل أمور ثلاثة الحدث أي المصدر، والنسبة إلى الفاعل، والزمان، فالمصدر جزء من مفهوم الفعل، ولهذا خرج مثل " تأديبا" في قولك: " ضربته تأديبا" فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل مذكور، لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل.

بيان أنه يكفي في الاشتمال المذكور الاشتمال على المعنى التضمني ولا يجب الاشتمال على المعنى المطابقي

فإن قيل: هذا التعريف لايصدق على المفعول المطلق النوعي والعددي كما سيأتي، لأن معناهما زائد على معنى الفعل، لأنهما يدلان على الأمر الزائد من المصدر وهو دلالتهما على النوعية والعدد فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليهما. **قلنا**: إن معنى الفعل وإن لم يشتمل على المعنى المطابقي في هذه الصورة لكنه مشتمل على المعنى التضمني وهو الحدث بدون اعتبار الأمر الزائد من معنى النوعية والعدد.

بيان وجهين لدفع ما يرد أن هذا التعريف لايصدق على قوله: "نباتا" في قوله تعالى: "فأنبتها نباتا حسنا" لاشتمال الفعل على إنباتا دون نباتا

فإن قيل: هذا التعريف لايصدق على مثل نباتا في قوله تعالى: "أنبتها نباتاحسنا" لأن أنبت لا يشتمل على معنى نباتا بل هو مشتمل على إنباتا المزيد. **قلنا:** المراد أن الفعل مشتمل على نفس المفعول المطلق أو على ملزومه ،والإنبات ملزوم النبات، **أو نقول** في الجواب عنه: أن العامل في نباتا المذكور هو الفعل المقدر، وهو نبت لا الفعل المذكور وهو أنبت فيكون التقدير هكذا أنبتها فنبت نباتا حسنا.

دفع مايرد أن التعريف لا يصدق على "ضربا" في "ضربي ضربا" لعدم الاشتمال المذكور بل بينهما عينية

فإن قيل: هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق الذي يكون في عامله معنى الفعل، مثل ضربي ضربا، فإن معنى الفعل ليس بمشتمل عليه بل هو عينه . **قلنا:** المصدر الأول وهو ضربي في قوة "أن مع الفعل" فيكون بمعنى "أضرب ضربا" فيكون مشتملا عليه.

فإن قيل: إذاكان "ضربي" في قوة "أن مع الفعل" فيكون ضربا الواقع مفعولا مطلقا أيضا في قوة أن مع الفعل فلا يكون مشتملا عليه. **قلنا:** المصدر الذي يكون في قوة "أن مع الفعل" هو المصدر العامل وهو "ضربي" دون قوله: "ضربا" لأن المصدر الذي يكون في قوة أن مع الفعل هو المصدر العامل دون كل مصدر.

بيان دفع ما يرد أن التعريف غير مانع لصدقه على كراهتي في قوله: "كرهت كراهتي"

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه، لأنه يصدق على كراهتي في نحو كرهت كراهتي، فإنه مفعول به مع أنه يصدق عليه تعريف المفعول المطلق ، وذلك لأن كرهت مشتمل على كراهتي من قبيل الاشتمال الكل على الجزء. **قلنا:** إن للكراهة في كراهتي اعتبارين **أحدهما:** كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل أسند ذلك الفعل إلى الفاعل، فيكون الفعل مشتقا منه ،ولاشك أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ. **وثانيهما:** كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة ، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك: "كرهت كراهة" فهو مفعول مطلق لاتحاد الكراهتين ،أي الكراهة التي في ضمن الفعل ، والكراهة التي هي مذكورة صراحة ، ومعنى ذلك فى الفارسية "مكروه شمردم من مكروه شمردنى" ، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك "كرهت كراهتي" فهو مفعول به لامفعول مطلق، إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به ،

لتغاير الكراهتين حينئذ بالذات لأن الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغائرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر بينهما فإن الكراهة التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل، والنسبة تتأ خرعن المنتسبين في التحقق، ومعناه في الفارسية بهذا الاعتبار مكروه شمردم من مكروه شمردني خود را، **وهذا** يقال مثلا إذا كرهت شخصا ثم تبين لك أنه شريف فقلت: كرهت كراهتي، **ويمكن** دفع النقض بعبارة أخرى بأن يقال المراد ما فعله فاعل فعل باعتبار أن يكون أثرا لذلك الفعل، ولا شك أن الكراهة ليس أثر الكراهة المذكورة في قوله: "كرهت كراهتي بل هو أثر لفعل آخر وقع عليه،وإن قصد بكراهتي مايكون أثرا لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا.

فإن قيل: قوله: "سوطا" في قولهم: "ضربته سوطا" مفعول مطلق، ولا يصدق عليه التعريف .**قلنا**: أصل هذا التركيب ضربته ضرب سوط، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وإعرب بإعرابه

بيان أنواع المفعول المطلق

ولما فرغ المصنف عن تعريف المفعول المطلق شرع في بيان أنواعه فقال: (**وقد يكون**) المفعول المطلق (**للتاكيد**)إن لم يكن في مفهومه زيادة من نوع أو عدد على ما يفهم من الفعل (**والنوع**)إن دل على بعض أنواعه (**والعدد**) إن دل على عدده .

بيان وجه حصر المفعول المطلق في أقسامه الثلاثة بطريقين

فإن قيل: ما وجه الحصر في هذه الثلاثة. **قلنا**:وجه الحصر فيها هو أن المفعول المطلق لا يخلو إما أن يدل على نفس الماهية من غير دلالة على أمر زائد أويدل، الأول هو للتاكيد، والثاني لا يخلوإما أن يكون الأمر الزائد هو النوع، فهو للنوع ،وإن كان هو العدد، فهوللعدد .**وبعبارة** إخرى: أن مفهوم الفعل إن كان متحدا مع المفعول المطلق فتاكيد، وإلا فان كان فيه زيادة دالة على النوع فنوعي، وإلا فعددي.

بيان أن المصدر التاكيدي لا يكون مؤكدا إلا للمصدر الذي يكون في مفهوم الفعل لا الزمان ولاالمصدر

فإن قيل: المتبادر من قوله: "قد يكون للتاكيد" أنه لتاكيد الفعل، والفعل مجموع أمور ثلاثة المصدر والزمان والإسناد، فيفهم من ذلك أنه يؤكد كل واحد من الأمور الثلاثة مع أنه لا يؤكد إلا المصدر. **أجاب** الشيخ الرضي عن هذا الاعتراض: أن المراد من التاكيد تاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل أي موجود في ضمن الفعل بلازيادة شيء عليه من وصف أو عدد فهو

في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون فقط.

فإن قيل: فلم سموه تاكيد الفعل. **قلنا**: سموه تاكيدا للفعل توسعا ومجازا من قبيل إطلاق الكل على الجزء، فقولك: "ضربت" بمعنى أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده "ضربا" صار بمنزلة قولك: "أحدثت ضربا ضربا"، فظهر أنه لتاكيد المصدر المضمون وحده، لا الإسناد والزمان الذين تضمنهما الفعل.

فإن قيل: إذا كان المراد من المفعول المطلق التاكيدي هو ذلك المصدر الموجود في ضمن الفعل من غير دلالة على أمر زائد من وصف أو عدد فذكره بعدذكره في ضمن الفعل ذكر بلافائدة. **قلنا**:فيه فائدة،وهي **إما دفع** توهم السهو بأن المتكلم سها في قوله: "ضربته" أي في إسناد الضرب إلى نفسه ثم لما قال: ضربا علم أنه ما سهى في ذلك، لأن العاقل لايسهو مرتين غالبا. **أو دفع** توهم التجوز بأن المتكلم لم يضربه بنفسه لكن أمرأحدا بالضرب فقال ضربته بمجرد الأمر بالضرب انتسابا لفعل المأمور إلى نفسه تجوزا، ثم إذا قال: ضربا أزال ذلك التوهم. (**مثل جلست جلوسا**) للتاكيد (**وجلسة**) بكسر الجيم للنوع (**وجلسة**) بفتحها للعدد، (**فالأول**) أي الذي للتاكيد (**لا يثنى ولا يجمع**).

بيان وجه عدم كون المصدر التاكيدي تثنية وجمعا

فإن قيل: المصدر التاكيدي لم لايثنى ولايجمع. **قلنا**: لأنه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها، والتثنية والجمع يستلزمان للتعدد، فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات إلا إذا قصد به النوع أو العدد.

فإن قيل: لم يدل المفعول المطلق الذي يكون للتاكيد على الماهية المحضة. **قلنا**: المفعول المطلق إنما يكون للتاكيد إذا لم يكن في مفهومه زيادة على الحدث الذي يفهم من الفعل ،والحدث الذي يفهم من الفعل ماهية محضة معراة لاتقبل التعدد فلو دل المفعول المطلق على الماهية مع التعدد لم يكن المفعول المطلق للتاكيد، فلا يمكن كون المفعول المطلق للتاكيد إلا عند عدم دلالته على التعدد.

بيان وجه ذكر قوله: "يجمع" بعد قوله: "يثنى"

فإن قيل: لاحاجة إلى قوله:"ولا يجمع" بعد قوله: "لايثنى" لأن الاسم الذي لايثنى هو لايجمع. **قلنا**: لانسلم أن الاسم الذي لايثنى هو لايجمع أيضا، ألاترى أن أجمع للتاكيد يجمع على أجمعين ولا يثنى. (**بخلاف أخويه**) اللذين هما للنوع والعدد، نحو جلست جلستين وجلسات (بكسر الجيم وفتحها) الأول للنوع والثاني للعدد. (**وقد يكون**) المفعول المطلق

(بغير لفظه) أي مغايرا للفظ فعله، إما بحسب المادة،أوبحسب الباب أما الأول فهو **(مثل قعدت جلوسا)**.

فإن قيل: لم فسرتم الغير بالمغاير. **قلنا:** لأن لفظ الغير قد يجيء بمعنى دون فاحتمل قوله: "بغير لفظه" أن يكون بمعنى بدون لفظه ،أي قد يكون المفعول المطلق بدون لفظ الفعل، وهذا غير صحيح لأنه لا بد في المفعول المطلق كون الفعل مذكورا كما قلنا في تعريفه هو ما فعله فاعل فعل مذكور.

بيان أنه لايجب في المفعول المطلق اتحادالباب مع الفعل مثلا بأن يكون كل منهما من نصر

فإن قيل: ليس قوله:"جلوسا"متحدا بحسب الباب بقوله: " قعدت" لأن قعدت من مضموم العين لأنه من باب نصر ينصر و جلس من مكسور العين لأنه من باب ضرب يضرب. **قلنا** المراد من الاتحاد في الباب أن يكون كلاهما من الثلاثي المجرد مثلا لا أن يكون الفعل والمصدر من باب واحد من الأبواب الستة من باب نصر وضرب و سمع وفتح و كرم وحسب ، **ومعنى** المغايرة بحسب الباب أن يكون أصلهما من المجرد والآخر من المزيد كما في مثل وأنبت الله نباتا.**أونقول** في الجواب: أن المقصود هو الاتحاد في الماضي وإن كان المضارع مختلفا.

فإن قيل: يعلم من قول المصنف أن القعود عين معنى الجلوس في قعدت جلوسا، مع أن القعود ما يكون من القيام والجلوس مايكون من الاضطجاع . **حكى** زين العرب في شرح المصابيح في إثبات هذه اللغة أن نضر بن ثميل دخل على المأمون، وقام بين يديه ، فقال له المامون اجلس فقال يا امير المومنين لست بمضطجع فأجلس قال فكيف أقول قال: قل: اقعد ، فبينهما فرق معنى قلت هذا مبني على مذهب من لم يفرق بينهما.

بيان مغايرة المفعول المطلق عن الفعل بحسب الباب دون المادة

وأما المغايرة بحسب الباب فذلك ، نحو أنبت الله نباتا، فإن مادة كليهماواحدة، لكن الباب مغاير فإن " أنبت" من المزيد و" نباتا" من المجرد.

بيان وجه عدم إيرادالمثال للمفعول المطلق الذي يكون مغايرا عن الفعل بحسب الباب

فإن قيل: لم أورد المصنف مثال مايكون فيه تغاير بحسب المادة في المتن ولم يورد ما يكون فيه التغاير بحسب الباب. **قلنا:** لما كان المتغايران بحسب الباب على قلة لم يورد مثاله في المتن تنبيها على قلة وجود هذا القسم وندرته.

توجيهات ثلاثة للاحتياج إلى قوله: " وقد يكون بغير لفظه"

فإن قيل: إن المصنف قال في المتن: مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه فعلم من قوله:

"بمعناه" لزوم الاتحاد في المعنى، وعلم من عدم ذكر ماينبئ عن الاتحاد بحسب اللفظ جواز التغاير بحسب المادة والباب فلا احتياج لبيان ذلك إلى قوله: "وقد يكون بغير لفظه". **قلنا:** إشارة المصنف بإدخال "قد" على المضارع في قوله: "وقد يكون بغيرلفظه" إلى أن التغاير بحسب اللفظ قليل، فنفس جواز التغاير بحسب اللفظ وإن علم من تعريفه لكن لم يعلم منه هل هو قليل أم كثير فنبه على قلة ذلك بقوله: "وقد يكون". **أو نقول** في الجواب: أنه لما قال: إن المفعول المطلق قد يكون للتاكيد توهم منه عدم جواز تغايره من لفظ الفعل ،لأن المفعول المطلق إذا كان للتاكيد لا يكون إلا تاكيد ا لفظيا لا تاكيدا معنويا، لأن التاكيد المعنوى يكون بألفاظ مخصوصة محصورة، والتاكيد اللفظي لا يغاير عن لفظ المؤكد فأزال هذا التوهم ببيان جواز التغاير اللفظي بقوله: "قد يكون". **أونقول** في الجواب: أن قصد المصنف من قوله: "قد يكون" تصريح على أنه تابع للمبرد والكسائي لالسيبويه ، لأن سيبويه يزعم أن المفعول المطلق لابد أن يكون بلفظ الفعل ،ولهذا يقول في "قعدت جلوسا" أنه مؤول على قعدت وجلست جلوسا، وأنبت الله نباتا مؤول بقوله: "أنبت الله فنبت نباتا. **وحاصل** ذلك أنه يقدر له عاملا من لفظه وبابه.

فإن قيل: مذهب سيبويه غير مستحسن، لأنه منقوض بقوله تعالى: ﴿لا يضرونه شيئا﴾ ولا يمكن تقدير الفعل ههنا لقوله: "شيئا" الواقع مفعولا مطلقا ، لعدم وجود الفعل من جنسه. **لكنه** أجاب عن ذلك أن كون شيئا مفعولا مطلقا إنما هو باعتبارالموصوف المحذوف، والتقدير هكذا لا يضرونه ضرا شيئا ، وقوله: "شيئا" بمعنى قليلا أي ضرا قليلا، ولكن يرد على سيبويه قولهم: "حلفت يمينا" فإنه ليس عنده مخلص عنده لحل هذا الإيراد، وذلك لأن قوله: "يمينا" مفعول مطلق ،وليس له من جنسه فعل حتى يقدر فيكون عاملا له.

بيان حذف الناصب للمفعول المطلق

لما فرغ المصنف عما يتعلق بوجود المفعول المطلق شرع فيما يتعلق بعدمه ، والعدم الطارى على الوجود مؤخر عن الوجود طبعا فأخره ذكرا ووضعا، ليطابق الوضع الطبع فقال:

(وقد يحذف)

بيان وجه إيراد "قد" في قوله: "وقد يحذف"

فإن قيل: لم أورد لفظ "قد" على المضارع. **قلنا:** أورده للإشعار بتقليل هذا الحذف فإن "قد" إذا دخل على المضارع يكون للتقليل غالبا.

بيان وجه تفسير الفعل في قوله: "وقد يحذف الفعل" بالناصب للمفعول المطلق

فإن قيل: يلزم على المصنف الخروج عن البحث الذي شرع فيه لأن حذف الفعل بحث

عن الفعل لا عن المفعول المطلق، وأيضا تخصيص الفعل غير صحيح، لأنه كما يحذف الفعل يحذف شبه الفعل أيضا. **قلنا**: ليس المراد من الفعل الفعل فقط بل المراد منه الناصب للمفعول المطلق من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، والبحث عن ناصب الشيء بحث عنه، فلا يلزم الخروج عن البحث. **واندفع** به إيراد تخصيص الفعل أيضا، فإنه لما أريد من الفعل مطلق العامل الناصب دخل فيه شبه الفعل أيضا.

فإن قيل: فلم لم يذكر الناصب للمفعول المطلق حتى لا يرد عليه شيء من الإشكالات ويستريح عن تجشم الإجابة **قلنا**: إنما ذكر الفعل للتنبيه على أصالته في العمل **(لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم)** من سفره.

واعلم أن البحث في اللام وكذا الكلام في القيام وماقيل ويقال في قوله: "جوازا" قد مر منا في بحث الفاعل في قوله: " وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا " فراجع إليه .

بيان وجه حذف عامل المفعول المطلق جوازا

فإن قيل: لم يحذف العامل في المفعول المطلق جوازا. **قلنا**: إنما يحذف ذلك للإيجاز والاختصار مع حصول الغرض. **(خير مقدم)** أي قدمت قدوما خير مقدم.

بيان أن كون "خير مقدم "مفعولا مطلقا إما باعتبار الموصوف أو المضاف إليه

فإن قيل: لا نسلم أن قوله: "خير مقدم" مفعول مطلق، لأن قوله: "خير" صيغة اسم تفضيل والمفعول المطلق لايكون إلا مصدرا. **قلنا**: إطلاق المفعول المطلق عليه إما باعتبار الموصوف المحذوف فيكون مفعولية خير باعتبار " قدوما" الذي قدرناه قبل قوله: "خير مقدم" ثم حذف الموصوف وإقيمت الصفة مقامه وإعربت بإعرابه، وسميت بالمفعول المطلق مجازا، أوباعتبار المضاف إليه، لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه، لأن اسم التفضيل إذا إضيف إلى شيء فهو حينئذ بعض من المضاف إليه ومن أفراده، ويؤيد الثاني أيضا ماقال بعض الناس أنه لاحاجة إلى أن "خير مقدم" أصله قدمت قدوما خير مقدم لأن "خيرا " لما إضيف إلى "مقدم" اكتسب معناه فصار كأنه مفعول مطلق .

بيان أن "خير" كان في الأصل "أخير" مع بيان الإعلال

فإن قيل: لا نسلم أن لفظ "خير" اسم تفضيل، لأن وزن اسم التفضيل معروف، وهو أفعل للمذكر، وفعلى للمؤنث، و"خير" ليس على وزن واحد منهما. **قلنا**: قوله: "خير" كان على وزن أفعل أي أخير فنقلت حركة الياء، وهي الفتحة إلى ما قبله فحذفت الهمزة لأجل الاستغناء عنها فصار خير. **(و وجوبا)** أي حذفا واجبا، وقد تقدم شرح ذلك في بحث الفاعل أيضا،

(سماعا) أي سماعيا وهو صفة بعد صفة وهو حذفا.

بيان وجه تفسير السماع بقوله: "سماعيا"

فإن قيل: ما الحاجة إلى تفسير قوله: "سماعا" بقوله: "سماعيا". **قلنا**: ذلك لايصح حمل قوله: "سماعا" على قوله: "حذفا" لأن الحذف ليس بسماع، وكون الشيء صفة للشيء الآخر، إنما يصح لو صح حملها على الموصوف ففسره الجامي بقوله: "سماعيا" ليصح حمله عليه، **ويمكن** أن يكون قوله: "سماعا" مفعولا مطلقا، والتقدير هكذا أي يسمع حذفه وجوبا سماعا.

بيان معنى السماعي

فإن قيل: ما معنى كونه سماعيا. **قلنا**: معنى كونه سماعيا أن العلم بوجوب حذفه ليس إلا من طريق السماع، بخلاف الحذف القياسي، فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون قياسيا استدلاليا، نحو **(سقيا)** أي سقاك الله سقيا **(ورعيا)** أي رعاك الله رعيا **(وخيبة)** أي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب **(وجدعا)** أي جدع جدعا، والجدع قطع الأنف والأذن والشفة واليد. **(وحمدا)** أي حمدت حمدا **(وشكرا)** أي شكرت شكرا **(وعجبا)** أي عجبت عجبا.

بيان معنى "وجوب الحذف سماعا" في هذه الأفعال من العصام بعد المؤاخذة على المعنى الذي ذكره الشارح الجامي

فإن قيل: ما معنى الحذف الوجوبي السماعي ههنا. **قلنا**: معنى ذلك أنه لم يوجد في كلام العرب استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا معنى وجوب الحذف سماعا، هكذا قال الشارح الجامي لكن اعترض العصام عليه بقوله: " لايخفى أنه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياسي أيضا واجب الحذف سماعا، لأنه لم يوجد في كلام العرب استعمال الأفعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا أنه لم يوجد استعمال الأفعال العاملة فيه، ولا قاعدة له يعرف بها.

فإن قيل: وما هي العلة لعدم استعمال الأفعال العاملة فيها. **قلنا**: علة ذلك كثرة استعمال هذه المصادر وكون النصب قرينة على المحذوف مع دلالة الحال.

بيان وجهين لدفع ما يقال: أنه لا نسلم وجوب حذف الأفعال في هذه الأمثلة

فإن قيل: لانسلم وجوب حذف الأفعال العاملة فيها، نعم يصح القول بجواز حذفها، وذلك لأن ذكر الأفعال العاملة فيها أيضا مسموع من العرب كقوله: حمدت الله حمداً، وشكرته شكرا، وعجبته عجباً. **قلنا**: الأمثلة التي ذكرت فيها الأفعال العاملة ليست من كلام

الفصحاء، والكلام كلامهم، لا كلام المولدين.

أونقول في الجواب: أن وجوب الحذف إنما هو في ما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجباله.

فإن قيل: قال السمرقندي أن هذا الجواب يقتضي أن يقال في المثال:حمدا له وشكراله وعجباله بدون اللام، فكان على المصنف إيراد الأمثلة مع اللام بأن يقول حمداً له وشكراله دون جمدا وشكرا بدون اللام، فهذا الجواب الثاني لايوافق بماذكره الماتن. **قلنا**: قال ملا عبدالرحمن في الجواب عنه: أن مقصود المصنف هي ماذكرت فيها اللام، لكن ترك اللام للاختصار، فلاخد شة حينئذ في كلامه . **أقول** هذا الجوب ضعيف، لأنه لماكان حكم مافيه اللام وماليس فيه اللام مختلفاً لم يناسب ترك اللام لمحض غرض الاختصار في مقام الاختلاف.

رد من الشيخ الرضي على ابن الحاجب والجامي وإنكاره عن كون هذه الأمثلة من السماعيات بل هي أيضا قياسية

وقال الشيخ الرضي في كتابه مبيناً لما هو الحق عنده، وهوالتفصيل في ذلك: وأقول والذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعد ها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أومفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدرإليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز، نحو سقاك اللّٰه سقياً و رعاك اللّٰه رعياً وجد عك جدعاً وشكرت شكراً وحمدت حمداً، وأمّا ما بين فاعله بالإضافة نحو كتاب اللّٰه وصبغة اللّٰه وسنة اللّٰه ووعد اللّٰه وحنا نيك ودواليك أوبين مفعوله بالإضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان اللّٰه ولبيك وسعد يك ومعاذ اللّٰه، أوبين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك (أي شدة) وسحقالك (أي بعدا) وكذا بعداً لك ،أوبين مفعوله بحرف جر نحوعقرا لك (أي جرحاً)وجدعاً لك وشكراً لك وحمداً لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً. **وحاصل** كلام الرضي أن هذا ليس من قبيل السماع بل من قبيل القياس أي له ضابط كلي، وحاصل ذلك الضابط والقانون أن كل مصدر إذا بين فاعلها أومفعولها بالإضافة أوبحرف الجر ولم يقصد بيان النوع وجب حذف نواصبها وإذا لم يبين لم يجب بخلاف ابن الحاجب والجامي فإنهما يقولان بكون ذلك من قبيل السماع.

بيان المواضع التي يجب حذف الناصب فيها قياساً

ولما فرغ المصنف عما يحذف فيه الناصب وجوباً سماعاً شرع فيما يحذف فيه الناصب قياسا فقال: **(و)** قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً **(قياسا)** أي حذفا قياسيا والكلام فيه مثل الكلام في قوله: "سماعاً"، ومعنى القياس أن له ضابط كلي يحذف

معه الفعل لزوماً (**في مواضع**) متعددة وقوله: " في مواضع" إما متعلق بقوله: "يحذف الفعل وجوبا" المفهوم بواسطة العطف أو هو خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك في مواضع.

بيان وجه إيراد صيغة جمع الكثرة أي مواضع مع بيان وجه إيراد كلمة : "من" التبعيضية

فإن قيل: ينبغي للمصنف إيراد صيغة جمع القلة ، لأن المواضع المذكورة هي سبعة فقط وأيضا خيرالكلام ماقل ودل فكان الأنسب ترك قوله: "مواضع" لحصول المقصود مع الاختصار بأن يقول: " قياسا في ما وقع" .**قلنا**: كانت المواضع التي يحذف فيه الفعل حذفا وجوبا قياسا كثيرة في الواقع وليست منحصرة فيما ذكرها المصنف فأشار المصنف بإيراد صيغة جمع الكثرة إلى كثرتها في الواقع ونفس الأمر، فإن من تلك المواضع المصدرالذي يقصد به التوبيخ مثل أقعوداً والناس قيام ، وصدركل واحد من المواضع المذكورة ههنا بكلمة " منها" للإشارة إلى أن المذكور منها البعض.

بيان الموضع الأول من المواضع السبعة

(**منها**) أي من هذه المواضع موضع (**ما وقع**) أي مفعول مطلق.

بيان أن "ما" في قوله: "ماوقع" عبارة عن المفعول المطلق مع حذف المضاف أي موضع مفعول مطلق

فإن قيل: إن كلمة " ما" في قوله: "ماوقع" لاتخلوإما أن تكون عبارة عن المفعول المطلق أومن الموضع ، فعلى الأول لايصح حمل قوله: "ماوقع" على قوله: "منها" لأن معناه حينئذ أن من تلك المواضع المفعول المطلق إلخ ،ولپس المفعول المطلق من المواضع بل هو من الأشياء التي تقع في الموضع الذي هو من تلك المواضع ، فلوأريد من كلمة "ما" المفعول المطلق لزم حمل غير الموضع على الموضع فإن المحمول يكون من جنس المحمول عليه ، وعلى الثاني وإن صح الحمل لكن لايصح إرجاع الضمير، وذلك لأن الضمير في قوله: "وقع" حينئذٍ لا يخلو إما أن يكون راجعا إلى كلمة "ما" الذي جعل عبارة عن الموضع أوإلى المفعول المطلق، والكل باطل، أما الأول فلأنه لايصح حمل قوله: "مثبتا" عليه، لأن الموضع غير مثبت، لأن الموضع هو الكلام الذي وقع فيه ذلك المفعول المطلق، والكلام منفي غير مثبت لقوله بعد ذلك: "بعد نفي أومعنى نفي" وأما الثاني فلأنه يلزم حينئذ خلوالصلة عن العائد إلى الموضع، لأن الموصول عبارة عن الموضع ، وضمير "وقع" راجع إلى المفعول المطلق على هذا التقدير. **قلنا**: قوله: " ما " عبارة عن المفعول المطلق .

فإن قلت: إنه لايصح الحمل. **قلت**: عبارة المصنف محمولة على حذف المضاف أي

منها موضع " ما" فكان من قبيل حمل الموضع على الموضع.

جواب عن الاعتراض المذكور بطريق آخر مع بيان زيادة حسن الجواب المذكور على هذا الجواب

فإن قيل: يجوز أن تكون كلمة "ما"عبارة عن الموضع، وضمير وقع راجعا إلى المفعول المطلق، ويكون العائد إلى "ما" الموصول محذوفاً أعني "فيه" وتكون معني العبارة هكذا منها الموضع الذي وقع المفعول المطلق فيه ،وعلى هذا لانحتاج إلى تقدير المضاف قبل قوله: "ما"
قلنا: هذا طريق ثان لإصلاح عبارة المصنف لكن الطريق الأول أحسن من هذا الطريق ،وذلك لأن الطريق الأول يحتاج إلى تقدير المضاف الذي هو مفرد وهذا يحتاج إلى تقدير قوله: "فيه" وهو مركب ،والكلام المحتاج إلى تقدير المفرد أولى ممايحتاج إلى تقدير المركب.

فإن قلت في الطريق الأول حذف العمدة، وفي الثاني حذف الفضلة وهوأهون. **قلنا**: لما قام المضاف إليه مقام المضاف في الطريق الأول فكأنه لم يحذف، بخلاف الثاني **(مثبتا)** أريد إثباته لا نفيه .

بيان أن المرادمن قوله: "مثبتا" ما أريد إثباته فاندفع الا عتراض

فإن قيل: قوله: "مثبتا" يعارضه قوله: "بعد نفي ومعنى نفي" فكيف يكون الواقع بعد النفي مثبتا. **قلنا**: المراد من المثبت ما أريد إثباته فالكلام الذي وقع فيه المفعول المطلق منفي والمفعول المطلق فيه مثبت، لأن النفي انتقض بإلا فخرج المفعول المطلق عن كونه منفيا بوروده بعد إلا وإن وقع بعد النفي.

جواب عن اعتراض العصام وملاجمال على الشارح الجامي

قال ملا عصام في هذا المقام أنه لاحاجة إلى حمل المثبت على ماأريد إثباته، وأيضاقال ملاجمال في حاشيته تحت قوله: " أريد إثباته" أنه لايظهرلإرادة الإثبات من قوله: "مثبتا"فائدة.
أقول: ليس المراد من كونه مثبتا أنه مثبت في حال دخول النفي عليه ، فإنه لايقول به عاقل فضلاً عن أن يقول به الفاضل،وكيف يمكن أن يكون الشيء مثبتاً وهو واقع بعد النفي،وليس في قول المصنف شيء يصرفه عن هذا الظاهر الفاسد مثل أن يقول: منها ماوقع مثبتا واقعاً بعد النفي و " إلاّ " بأن يصرح بوقوعه بعد إلاّ في الكلام المنفي، لأن المصدر الواقع بعد النفي و" إلا" لايكون إلّامثبتا، وحينئذ لم يحتج الجامي إلى تأويله بقوله: " أريد إثباته" ولم يرد عليه اعتراض التعارض في الكلام ، ولكن لما لم يكن فيه مايصرفه الذي ذكرناه آنفا احتاج الجامي إلى تأويله بقوله: " أريد إثباته" ولهذا التاويل فائدة عظيمة، وهو دفع التعارض حاصل الدفع: أن المراد من المثبت

ليس ما هو المعروف بين الناس،وهومايكون مثبتا في الحال بل المراد به ماأريد إثباته ،لأن المتكلم لما أورده بعد إلّا في الكلام المنفي لم يكن مراده بذلك إلا إثباته لأن الوارد بعد إلّا لايكون إلّا مثبتا وفائدة تفسير الجامي للمثبت بقوله: " أريد إثباته" بهذا الطريق لما لم تنكشف على أمثال العصام وملاجمال قالوا ما قالوا. **والمصنف** احترز بقوله: "مثبتا" أي أريد إثباته لانفيه عما أريد نفيه مثل ما زيد يسير سيراً فإنه لايجب حذفه **(بعد نفي)** داخل على اسم لايكون المفعول المطلق خبراً عنه **(أو)** بعد **(معنى نفي داخل على اسمٍ لايكون)** المفعول المطلق **(خبراً عنه)** أي عن ذلك الاسم.

بيان فائدة قوله: "بعد نفي أومعنى نفي"

فإن قيل: ما فائدة قوله: "بعد نفي أومعنى نفي". **قلنا**: احتزر بقوله "بعد نفي أو معنى نفي" عن المفعون المطلق الذي يكون مثتبا ولم يكن بعد نفي أومعنى نفي، نحو زيد سير، فإنه لايجب حذف الفعل فيه بل هو جائز.

بيان أربعة توجيهات لتركيب قوله: "داخل" من الجامي والهندي وعبدالنبي وبعض آخر

فإن قيل: ما تركيب قوله: "داخل" هل هوصفة لقوله: " نفي" أوقوله: " معنى نفي" أو كليهما، والكل باطل. **أما الأول** فلأنه يبقى الثاني بدون هذه الصفة مع أنه لابد له من هذه الصفة. **وأماالثاني** فلأنه يبقى الأول بدون هذه الصفة. **وأماالثالث** فلأنه كان يجب أن يقول داخلين لتكون الصفة موافقة للموصوف. **قلنا**: أجاب عنه الهندي وصاحب جامع الغموض والجامي حسب ماسنح لهم وأحسن الأجوبة ماأجاب به الجامي والهندي ، **جواب** الهندي هوأن قوله: "داخل" صفة لهما بتأويل كل واحد **وجواب** عبد النبي في كتابه "جامع الغموض" شرح الكافية هوأنه صفة لهما، ولكن لااحتياج إلى قوله: "داخلين" بصيغة التثنية ،وذلك لأن ههنا ضابطة وهوأن الضميرالراجع إلى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة " أو" يجب إفراده كما يقال زيد أوعمر قائم لاقائمان. **وأجاب** الشارح الجامي أنه صفة لقوله: "معنى نفي" فقط أي المعطوف ، ويقدر للمعطوف عليه وهو قوله: " نفي" صفة أخرى ،والتقدير هكذا " نفي داخل على اسم" **لكن** الأصح هو ما قاله الجامي وهوقوله: "بالتقدير"، أوقول الفاضل الهندي وهو القول بالتأويل، ولايصح ما قاله عبدالنبي، لأن الضابطة إنما تجري إذا كانت الصفة ثابتة لواحد من المعطوف أوالمعطوف عليه لاعلى التعيين، ولاتجري فيما تكون ثابتة لكل واحد منهما، وداخل ههنا صفة لكل واحد منهما، لا لأحدهما. **وقال** عبدالحكيم السيالكوتي في حاشيته على عبد الغفور أنه قال البعض أن قوله: "داخل" المذكور صفة للمعطوف عليه " وهو

قوله: "نفي" ووجه قول هذا البعض أنه راعى أن معنى النفي تابع للمنفي في الأحكام فتقييده يتبع تقييد النفي فعلى هذا لايبقى على قول هذا البعض قوله: "معنى نفي" بدون تلك الصفة.

بيان معنى قوله داخل على اسم لايكون خبرا عنه

فإن قيل: ما معنى قوله: "داخل" على اسم لايكون خبرا عنه. **قلنا**: معناه أن النفي إنما دخل على اسم هو يطلب الخبر ولايكون المصدر خبرا عنه ،لعدم قصد المتكلم خبريته.

بيان معنى قوله: "لايكون "خبرا عنه

فإن قيل: إن المصنف في صدد بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله فلا يحتاج إلى قوله :" لايكون خبراً عنه" لأن من الأمور البينة أن المفعول المطلق لايقع خبرا لوجود العامل المقدر ههناوهو الفعل مع أنه لايكون للخبر عامل لا لفظا ولاتقديرا،وأيضا الخبر يكون مرفوعا، والمفعول المطلق يكون منصوبا، فكيف يمكن أن يكون المنصوب خبرا . **قلنا**:المراد من قوله: "لايكون خبرا عنه" أنه لا يصلح أن يقع خبرا عنه بلا تأويل ومبالغة ، أما مع التأويل فإنه يصح جعل المصدرخبراً عن الذات بتأويل اسم الفاعل، أوبتقدير "ذو"مثل زيد علم، أي عالم أوذوعلم ، وأما مع المبالغة فإنه أيضاً يصح جعله خبراً بجعل الحدث عين الذات كما قالوا في رجل عدل.

بيان فائدة قوله: "داخل على اسم" وكذا قوله: "لايكون خبراً عنه"

فإن قيل: ما فائدة قوله: "داخل على اسم". **قلنا**: احترز بقوله: "داخل على اسم" عما دخل على فعل، نحوما سرت إلّا سيراً، وإنما سرت سيراً فإنه لايكون مما يجب حذف فعله ، واحترز بقوله: " لايكون خبراً عنه" عن مثل قولهم: "ما سيرى الّا سيرٌ شديدٌ" فإن المصدرحينئذٍ مرفوع على الخبريةِ.

بيان الموضع الثاني من تلك المواضع

(أووقع) المفعول المطلق **(مكررا)** أي في موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه فقوله: " أو وقع " معطوف على قوله: "وقع مثبتاً".

بيان أنه لابد فيما إذا وقع مكررا أيضا من كون المفعول المطلق في موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه

فإن قيل: هذه الضابطة تنتقض بقوله تعالى:﴿ دكت الأرض دَكاً دَكاً﴾ فإنه مفعول مطلق وقع مكرراً مع أن الفعل مذكورمعه. **قلنا**: المراد بوقوع المفعول المطلق مكررا أن يكون في موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه ،والمصدر في هذه الآية وإن وقع مكرراً لكنه لم يقع في

موضع الخبر عن اسم لعدم وجود الاسم المقتضي للخبر في هذا المثال فإن الأرض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله:"دكت".

فإن قيل: لابد من القرينة على هذا المراد. **قلنا:** الضمير في قوله:"وقع" ليس براجع إلى نفس المفعول المطلق بل هوراجع إلى مفعول مطلق وقع بعد اسم لايكون خبراً عنه.

بيان وجه جمع هذبن الضابطتين في كلمة: "منها" واحدة

فإن قيل: لم جمع المصنف الضابطتين المختلفتين في كلمه: "منها"واحدة، ولم يصدر كل واحدة منهما بكلمة: "منها" على حدة. **قلنا:** إنماجمعهما لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لايكون المفعول المطلق خبراً عنه.

بيان فائدة قوله: "وقع" في قوله: "أووقع مكرراً"

فإن قيل: لم لم يقل أومكرراً بدون "وقع" مع أنه أخصر . **قلنا:** إنما لم يقل كذلك لئلا يتوهم عطفه على قوله: "خبراً"، وأيضاً في ازدياد قوله: "وقع" تنبيه على أن هذه الضابطة غير الضابطة السابقة.

بيان وجه وجوب حذف الفعل في هذين الموضعين

فإن قيل: لم حذف الفعل في هذين الموضعين. **قلنا:** قال الرضي في بيان ذلك أن المقصود من مثل هذا الحصر (كما هو في الضابطة الأولى) أوالتكرير (كما هو في الضابطة الثانية) هو وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على الحدث والتجدد، فلو ذكروا الفعل كان منافيا لذلك المقصود الحاصل من الحصروالتكرير، ولهذا شرطوا فيه في هذين الموضعيس مايحصل به الدوام مثل كونه مثبتا بعد نفي فإنه لوكان منفيا نحو" ما زيد سيرا، أولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم تكن فيه معنى الحصرالمفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل حينئذ.

فإن قيل: فلوكان العامل في المفعول المطلق غيرالفعل مثل اسم الفاعل أواسم المفعول فلايتضرر به المقصود لوذكر **قلنا:** شبه الفعل مثل الفعل في العمل فذكره وإن لم يكن موجبا للتجدد والحدوث لكنه موجب لتوهم التجددوالحدوث. (**نحوما أنت إلاسيراً**) أي تسير سيراً (**وما أنت إلّا سيرالبريد**) أي تسير سير البريد ،وهذان مثالان لما وقع مثتبا بعد نفي فإن سيراً في المثال الأول مفعول مطلق وقع مثتبا بعد نفي وذلك النفي داخل على اسم وهو " أنت" لايصلح أن يكون المفعول المطلق وهوقوله: "سيراً" خبراً عنه وكذا قوله: "سير البريد". **واعلم** أن قوله: "ماأنت إلا سيرا" يقال للمسافر الذي لايزال يسافر. **والبريد** في قوله:

"ومـا أنـت إلا سيـر البريد" هي البغلة المرتبطة في الرباط تـعـريب "دم بريده"، ثم سمي به الرسول الـمـحـمـول عـليهـا، ثـم استـعمل في اثني عشر ميلا ،وكان من عادة الملوك أنهم يبنون المرابط، ويقفون البغال فيهـا، ويقطعون أذنابها، وكانت موقوفة فيها لأجل أصحاب الحاجات ،والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد إلى آخر لأداء الرسالة يقال له في الفارسية : پيك.

بيـان الأمـور الثـلاثة التي لابد منها للحذف الوجوبي في الضابطتين القرينة على نفس الحذف والقرينة على تعيين المحذوف والساد مسد الفعل

فإن قيل: لابـد لـلحذف الوجوبي من أمور ثلاثة. **الأول:** الـقـرينة على نفس الحذف. **الثاني:** القرينة على تعيين المحذوف. **والثالث:** الساد مسد الفعل المحذوف فما هي في الضابطة الأولى وكذا في الثانية. **قلنا:** تـلك الأمور في الضابطة الأولى هي هذه، **أما** عـلى نفس الحذف فهـو نصب المفعول المطلق ، فإنه لايكون منصوباً إلا بفعله العامل فيه، **وأيضاً** عدم صحة حمل مصدر على الاسم الذي قبلـه قـريـنة على حذف شيء يصح حمله عليه ، والذي يصح حمله هو الـفـعل ، فإن سيراً في المثال المذكور لايـصـح حـمله على زيد للزوم حمل صرف الوصف على الذات ويصح حمل الفعل مثل تسير ههنا. **أما القرينة** على تعيين المحذوف فهو نفس المفعول الـمطلق، لأنه يعين كونه من ذلك المادة كما يدل عليه تعريف المفعول المطلق وهو قوله: "أن يـكـون بـمـعـنـاه" هـذا ماقاله عبدالرحمٰن أو القرينة هي "ما" المشبهة بليس فإنها تقتضي خبرا ولايـصـلـح خبـرا إلا فعل هذا المصدر كذا في "غاية التحقيق" . **أما الساد** مسـد الفعل فهو إلا الاستـثـنـائية كـمـا قـال به صاحب غاية التحقيق وملاجمال وغيرهما من العلماء الأعلام ،وقال بـعـض الـعـلماء : أن المفعول المطلق نفسه ساد مسد الفعل فكان من قبيل إقامة المعمول مقام العامل، **وأماّ** في الضابطة الثانية فالقرينة على نفس الحذف فهو كما في الأولى وكذا القرينة على تعين المحذوف هي التي كانت في الضابطة الأولى،أما الساد مسد الفعل فهو ههنا هو المصدر الأول هذا ماقاله صاحب "غاية التحقيق" أوتكرار المصدر كماقال الجمال.

بيان فائدة إيراد المثالين مع أنه يكفي للتوضيح مثال واحد

فإن قيل: الـمـثـال يـكون لتوضيح الممثل وقد حصل ذلك بمثال واحد فما الحاجة إلى الـمثال الثاني و هو "ماأنت إلاسير البريد". **قلنا:** إنـمـا أوردالمثالين للتنبيه على أن الاسم الواقع فـي موضع الخبر على قسمين نكرة ومعرفة ، فالأول مثال النكرة، والثاني مثال المعرفة ، أوللتنبيه عـلـى أن الاسـم الـمـذكـور قديكون مفرداًو قديكون مضافا، فالأول مثال المفرد،و الثاني مثال المضاف. **أولـلـتـنبيه** على أن الاسم المذكور قـديـكـون فـعل المبتدأ، وقديكون فعل المشبه به،

فالأول مثال الأول،والثاني مثال الثاني. **وقيل:** إن الأول مثال المفعول المطلق الذي يكون للتا كيد والثـاني مايكون للنوع فإن سيرالبريد نوع من السيـر لكن يرد على هذا التوجيه أنه حينئذ يناسب أن يأتي بمثال يكون المصدر للعدد تكميلا للأقسام **(و إنما أنت سيرا)** أي سيرا سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي **(زيد سيراً سيراً)** أي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا.

بيان الموضع الثالث من تلك المواضع

(ومنها) أي من الموضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها **(ما وقع)** أي موضع مفعول مطلق ، والبحث في تفسير "ما"وتقدير "الموضع" قبله كالبحث الذي مَرَّ في الموضع الأول فتذكر. **(تفصيلاً لأثرمضمون جملة متقدمة)**

بيان معنى "مضمون الجملة" و"الأثر"و"التفصيل"

فإن قيل: مـا هـو المراد من مضمون الجملة، وماهو أثر ذلك ، وماهو التفصيل فيه. **قلنا** المراد من مـضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أوالمفعول ،والمراد بأثر ذلك المضمون غرضه المطلوب منه ، والمراد بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة .

فإن قيل: لـم عبـرالمصنف عن الغرض بالأثر. **قلنا**: إنـمـا عبربه عنه وسماه بذلك ، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كما يكون الأثر بعد المؤثر.

بيان صحة تفسير مضمون الجملة بالمصدر المضاف إلى الفاعل والمفعول

فإن قيل: تـفسيـر مـضـمون الجملة بمصدرها المضاف غير صحيح ، لأن المصدرإنما يكون للفعل وشبهه لا للجملة. **قلنا**: المراد من قوله: " المصدر المضاف" المصدر المفهوم من الجملة.

فإن قيل: فـعـلـى هـذا وإن اشتمل للجملة الفعلية، لاشتمالها على الفعل المشتمل على الـمـصـدر لكن لايشتمل للا سمية ، مثل زيد جسم وزيد إنسان. **قلنا**: لانسلم وقوع المفعول الـمـطلق تفصيلاً لأثر مضمون جملة اسمية ، ولوسُلّمَ فنقول أخذ المعنى المصدري من الجملة الاسـمية بـأعتبـار ارتبـاط المسند بالمسند إليه بإلحاق التاء المصدرية بالمسند نحو جمسية زيد وإنسانية زيد.

جسمیۃ

بيان فوائد قوله: "أثر" وقوله: "مضمون جملة"

واعلم أنـه أحتـرز بقوله: " لأثر" عن مايقع تفصيلاً لمضمون الجملة ، لأن أثر مضمونها نـحو زيد يسافر سفره القريب أوالبعيد فإن القريب أوالبعيد تفصيل لسفر زيد الذي هو مضمون الجملة لا أثر سفر زيد ،واحترز بقوله: "مضمون جملة" عما إذا وقع تفصيلا لأثر مضمون مفرد،

نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناما،ومثل لزيد ضرب فإما يتأدب زيد بالضرب تأدباً أويهلك هلاكاً فإن قوله: "فإما يصح أويغتنم"وكذا قوله: " فأما يتأدب أويهلك" تفصيل للسفر والضرب بدون اعتبار نسبة إلى ماقام به بخصوصه، ولا يجب حذف عامله ههنا، إذ يقال: يصح صحة ويغتنم اغتناماً بعد التزامهم قيا م الجملة مقامه لقلة ما هو أثرلمضمون مفرد.

بيان فائده قوله: "متقدمة"

فإن قيل: قوله: "متقدمة احتراز أم لا. **قلنا:** هو احتراز عن الجملة المتأخرة نحوإما يتأدب زيد بالضرب تأدبا أويهلك هلاكاً فاضربه، ومثل أن يقال: إماتمنون منا او تفدون فداء فشدوا، وقال بعض الشارحين: التفصيل إنما يكون للجملة المتقدمة لأن الشيء الذي يفصل لايكون متأخراً عن التفصيل، فقوله: "متقدمة" للتوضيح وبيان الواقع فقط لالالاحتراز، وفيه نظر، لأن التفصيل قديكون لأثر مضمون جملة متأخرة أيضاً وحينئذ لايجب الحذف فلابد من قيد متقدمة، للتحرزعنه وذلك مثل مامر من قوله: " إما يتأدب زيد بالضرب تأدباً أويهلك هلاكاً فاضربه"، على أن التفصيل قديكون متقدماً على مايفصل إمّا للاهتمام بشأنه أولر عاية السجع كما قال صاحب التخليص: وعلم من البيان مالم نعلم، فإن قوله: "من البيان" بيان لقوله: "مالم نعلم" فقدم عليه رعايةً للسجع، **وأجيب** بأن الكلام في مثل هذه المواضع محمول على التقديم والتأخير، فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير **(مثل)** قوله تعالى: **(إذا أثختموهم فشدوا الوثاق فإما منًّا بعد)** أي بعد الوثاق **(وإمَّا فداء)** فقوله: "فشدوالوثاق" جملة متقدمة مضمونها شدالوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما قتل أو استرقاق أومن أوفداء وفصل الله تعالى ما هوالمقصود منها بقوله: " فإما منًّا بعد وإمَّا فداءً" أي إماتمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداءً.

بيان القرينتين والساد مسد الفعل في الموضع الثالث

فإن قيل: ماهي الأمور الثلاثة ، **الأول:** القرينة على نفس الحذف، **والثاني:** على تعيين المحذوف **والثالث:** الساد مسد الفعل. **قلنا:** الأولان ههنا هي الجملة المتقدِّمة، لأنها تدل على مضمونهاومنه ينتقل إلى فوائده اللازمة في الجملة والأغراض المتعلقة بها، فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائدها، فهذه الجملة كما هي قرينة على نفس الحذف كذلك هي قرينة على تعيين المحذوف، والمفعول المطلق نفسه ههنا ليس بقرينة على تعيين المحذوف لعدم تعيينه مفعولاً مطلقا، فإنه يجوز فيه كونه حالا أي مانين وآخذين فداء ،وقال البعض يمكن ان يكون قوله "مناوفداء" مفعول به أيضاً أي تفعلون منا أو تأخذون فداء. **وأما** الثالث أي الساد

مسد الفعل فهذه الجملة المتقدمة سد ت مسد العامل المحذوف ، وذلك لأنه لما تكررت المصادر استثقلوا ذكر عواملها قبلها، فالتزموا إقامة تلك الجملة مقام عواملها دفعا للاستثقال على سبيل اللزوم، هذا ماقاله عبد الحكيم السيالكو تي وقال البعض: أن المفعول المطلق نفسه قائم مقام العامل إقامةً للمعمول مقام العامل.

بيان ضابطة من الرضي تقتضي وجوب ناصب المفعول المطلق

واعلم أنه قال الشيخ الرضي: أن ضابط هذا القسم أن يذكرجملة طلبية أوخبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وأغراض فإذا ذكرت تلك الفوائد و الأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنهامفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدرالمضمون فيصح أن يقوم ماتضمن ذلك المصدرأعني الجملة المتقدمة مقام مايتضمن تلك الأغراض أي أفعالها الناصبة لها، فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها فألزم قيام متضمن المصدرالذي هي أغراضه مقام متضمناته فوجب حذفها.

بيان الموضع الرابع من المواضع السبعة

(ومنها) أي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول مطلق فيها **(ما وقع)** أي موضع ماوقع مفعول مطلق، والبحث ههنا كما مر في قوله: "منها" الأول فلاحاجة إلى الإعادة (**للتشبيه**) أي لأن يشه به أمرآخر.

بيان أن التشبيه مصدر مبني للمفعول ولهذا فسره الجامي بقوله: " لأن يشبه به أمر آخر"

فإن قيل: لايصح وقوع المفعول المطلق للتشبيه، لأن المفعول المطلق أمر لفظي، والتشبيه أمر معنوي، لأنه نسبة بين المشبه و المشبه به فكيف يصح وقوعه للتبشيه، وأيضالايطابق المثال بالممثل، لأن الممثل هوالتشبيه والمثال طرف التشبيه وهو المشبه به. **قلنا:** قوله: " التشبيه" مصدر مبني للمفعول ولهذا فسره الجامي بقوله: " لأن يشبه به أمر آخر" فصار قوله: " للتشبيه أيضاً أمرا لفظيا لأن الشيء الذي يشبه به أمرآخر أمر لفظي أيضاً، وصار المثال مطابقا للمثل لكونهما أمرين لفظيين.

بيان أن المراد من قوله: "لأن يشبه به أمر آخر" هوأن يشبه بما قام مقامه أمر آخر

فإن قيل: مثال المفعول المطلق الذي وقع للتشبيه هوقوله: "مررت به فإذا له صوت صوت حمار" ومعناه فإذا له صوت يصوت صوتا مثل صوت حمار، فالمفعول المطلق في الحقيقة قوله: "صوتا" لا قوله: " صوت حمار" لأن قوله: "صوتا" مشبه ،وصوت حمار مشبه به، لأنه شُبّه صوت بصوت حمار فتفسير قوله: " للتشبيه" بالمشبه به باطل، بل يصح أن يقول بأن

يشبه هو بأمر آخر لأن يشبه به أمر آخر. **قلنا:** لما حذف "صوتا" الواقع مفعولاً مطلقا في الحقيقة وأقيم صوت حمار مقامه ، فكان هو مفعولا مطلقا، لأن القائم مقام الشيء يأخذ حكمه ، فمعنى قوله: " لأن يشبه به أمر" هو أن يشبه بما ناب مناب المفعول الحقيقي، حاصل الجواب أن ضمير قوله: " به" في قول الجامي لأن يشبه به أمر آخر عبارة عما ناب مناب المفعول الحقيقي وليس ماناب منابه في المثال المذكور إلا صوت حمار فإن صوت حمار قد شبه به الصوت الذي هو لزيد الواقع مفعولا مطلقا ثم حذف وأقيم هو مقامه .

بيان فائدة قوله: "للتشبيه"

فإن قيل: ما فائدة زيادة قوله: "للتشبيه". **قلنا:** احترز بقوله: " للتشبيه" عن نحو لزيد صوت صوت حسن ،لأنه لم يقع للتشبيه.

بيان أن إخراج "صوت حسن" في قوله: "لزيد صوت صوت حسن" إنما هو على مذهب الخليل دون سيبويه

فإن قيل: قوله: "صوت حسن " ههنا ليس مفعولا مطلقا بل هو بدل عن صوت أوصفة له باعتبار صفة الحسن فلاحاجة إلى إخراجه بقيد التشبيه لعدم كونه مفعولا مطلقا أصلا . **قلنا:** ههنا مذهبان مذ هب سيبويه ومذهب الخليل، فكونه مفعولا مطلقا إنما هو على مذهب الخليل لكنه لم يحذف فعله وجوباً بل جوازاً ،وماقلت أنه بدل أوصفة فهو قول سيبويه ، والقول بكونه مفعولاً مطلقا إنما هو على مذهب الخليل**(علاجا)** أي حال كونه دَالًّاعلى فعل من أفعال الجوارح

بيان أن قوله: "علاجا" بمعنى فعل الجوارح وهولإخراج أفعال القلوب لعدم الحكم المذكور فيه

فإن قيل: لايصح معنى العلاج ههنا لأن العلاج إنما يكون للمريض. **قلنا:** ليس معنى العلاج ههنا ما اشتهر بين الناس بل معناه فعل الجوارح ، وإنما قيد بذلك، لأن الأفعال الصادرة عن الانسان على قسمين .**أحدهما:** التي لا احتياج في صدورها عن الإنسان إلى تحريك عضو من أعضائه. **والثاني:** ما فيه ذلك الاحتياج ، فالأول تسمي بأفعال القلوب، والثانى بأفعال الجوارح والعلاج.

فإن قيل: ما فائدة زيادة قوله: "علاجا". **قلنا:** احترز بقوله: " علاجا" عما لايكون من أفعال الجوارح مثل قولهم: " لذيد زهد زهد الصلحاء" ، ومثل علم علم الفقهاء" .

بيان أن الشارح الرضي عبرعن قوله: "علاجا" بقوله "عرضا غير لازم"

وقوله: "علاجا" لما لم يكن موجودا في كثير من النسخ ، ولم يكن في نسخة الشيخ

الرضي ولذا قال ولابد من شرط آخر، وهو أن يكون الاسم عرضا غير لازم حتى يخرج نحو قولهم: "له علم علم الفقهاء" فالمراد من قوله: "عرضا غير لازم" عين ماأريد بالعلاج، لأن أفعال الجوارح تكون عارضة غيرلازمة.

بيان وجه اشتراط قوله: "علاجا"

فإن قيل: لم شرط فيه كونه من أفعال الجورح. **قلنا**: ذلك ليدل على معنى الفعل المقدر أعني الحدث بخلاف أفعال القلوب، فإنها تدل على الثبوت دون الحدوث. **(بعد جملة)**

بيان فائدة قوله: "بعد جملة"

فإن قيل: مافائدة زيادة قوله: "بعد جملة". **قلنا**: احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار، فإنه مرفوع على الخبرية، أوهو منصوب بنزع الخافض، صوت زيد كصوت حمار، وعلى التقديرين لايحتاج هذا التركيب إلى تقدير الفعل.

فإن قيل: لايتعين خروج هذا المثال بقوله: "بعد جملة" لجواز خروجه بعدم اشتماله على صاحب الاسم. **قلنا**: لما أمكن إخراجه بهذا القيد لم يحتج إلى إخراجه بالقيد الآتي وإن خرج به أيضا.

بيان وجه الاشتراط بكونه بعد جملة

فإن قيل: ولم شرط فيه ذلك. **قلنا**: إنما شرط ذلك لتقوم الجملة مقام الجملة فلو لم يشترط فيه ذلك لقام المفرد مقام الجملة **(مشتملة)** تلك الجملة **(على اسم)** كائن **(بمعناه)** أي بمعنى المفعول المطلق.

بيان فائدة اشتمال الجملة على اسم بمعناه مع بيان وجه ذلك

فإن قيل: مافائدة اشتمال الجملة على اسم كائن بمعناه. **قلنا**: احترز به نحو مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار فإنه وإن كان مفعولا مطلقا وقع للتشبيه علاجا بعد جملة، لكن الجملة غيرمشتملة على اسم بمعناه، وإنما اشترط اشتمالها على ذلك الاسم الكائن بمعناه، ليدل على الفعل المحذوف لأنه أيضا بمعناه فيكون المحذوف من جنس الملفوظ فقوله: "صوت حمار" مرفوع على أنه بدل غلط من قوله: "ضرب" **(وعلى صاحبه)** أي صاحب ذلك الاسم أي الذي قام به معناه.

بيان اشتمال فائدة اشتمال الجملة على صاحب ذلك الاسم مع بيان وجه ذلك

فإن قيل: مافائدة اشتمال الجملة على صاحب ذلك الاسم. **قلنا**: فائدته الاحتراز عن نحو مررت بالبلد فإذا به صوت صوت حمار، فإنه وإن كان مفعولا مطلقا وقع للتشبيه علاجا بعد

جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن الجملة غير مشتملة على صاحبه ، لأن الضمير في قوله: "به" راجع إلى البلد وهو لايصلح ليقوم به الصوت، فقوله: "صوت حمار" مرفوع على أنه صفة أو بدل.

فإن قيل ولم شرط ذلك. **قلنا**: وإنما شرط ذلك ليشتمل بهذا الاشتمال على فاعل الفعل بعد ما اشتمل بالاشتمال الاول على نفس الفعل **(نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار)** أي يصوت صوت حمار.

بيان أن الصوت مصدر بنفسه مع الرد على الرضي

فإن قيل: إطلاق المفعول المطلق على قوله: "صوت حمار" غير صحيح، لأن المفعول المطلق مصدر، وقوله: "صوت حمار" ليس بمصدر بل هو بمعنى (بانگ) في الفارسية. **قلنا**: قال العلامة عبدالغفور أن صوتا جاء مصدراً بمعنى التصويت أي بانگ كردن فلاحاجة إلى ماقال الرضي بأنه اسم بمعنى(آواز) وأنه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الإعطاء **حاصل** هذا أن صوتا جاء بنفسه بمعنى المصدر فلاحاجة إلى التجوزفيه، وحينئذ يكون فعله المحذوف صات يصوت من غير تضعيف العين ومررت به **(فاذا له صراخ صراخ الثكلى)** أي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرءة مات ولدها.

بيان وجه إيراد المثالين للمفعول للمطلق الذي وقع للتشبيه

فإن قيل: لم أورد مثالين. **قلنا**: إنما أتى بالمثالين للتنبيه على أن المفعول المطلق قد يكون مضافا إلى ذي عقل ،وقديكون مضافاإلى غير ذي عقل ، وقال صاحب "غاية التحقيق" أنه إنما أوردمثالين لأن المصدرفي الأول مضاف إلى النكرة وفي الثاني إلى المعرفة ،وقال عبدالرحمن محشي شارح الجامي أنه أتى بالمثالين، لأن المفعول المطلق في الأول جاء بمعنى المصدر وفي الثاني لم يجئ بمعنى المصدر بل استعمل استعمال المصدر.

بيان القرينتين والساد مسد الفعل في هذا القسم من المفعول المطلق

فإن قيل: ما هي القرينة على نفس الحذف ، وكذا على تعيين المحذوف، وما هوالساد مسد الفعل المحذوف. **قلنا**: أماالقرينة على نفس حذف الفعل فهي الجملة المتقدمة، لأنها من حيث أنها مشتملة على اسم بمعناه دلت على نفس الحدث، ومن حيث أنها مشتملة على صاحب ذلك الاسم يدل على فاعل ذلك الاسم، والفاعل يقتضي الفعل، فعلم أن الفعل ههنا محذوف، **وهذه** الجملة كما أنها قرينة على نفس الحذف هي قرينة على تعيين المحذوف أيضا لأنها مشتمله على اسم وهو صوت هو بمعنى ذلك الفعل المحذوف، وهو يصوت، أوالقرينة على تعيين المحذوف هو المفعول المطلق كما تقدم في "منها الأول" لأنه يعين كونه

من ذلك المادة لما قلنا: في تعريف المفعول المطلق أن يكون بمعناه، وأما الساد مسدالفعل فهي هذه الجملة المشتملة على اسم بمعناه وصاحبه وقال: البعض أن المفعول المطلق قائم مقام الفعل إقامة للمعمول مقام العامل.

بيان الموضع الخامس من مواضع الحذف الوجوبى لنا صب المفعول المطلق

(ومنها) أي من تلك المواضع **(ماوقع)** أي موضع مفعول مطلق وهومضمون جملة **(لامحتمل لها)** أي لهذه الجملة **(غيره)** أي غير المفعول المطلق، والبحث في تفسير "ما" بالمفعول المطلق وتقدير" الموضع" قبل قوله: "ما" قد مر في "منها الأول" فلاحاجة إلى الإعادة.

فإن قيل: ماوجه نصب قوله: "مضمون الجملة". **قلنا:** هو إما منصوب على أنه حال، أوخبر لقوله: "وقع" على أنه بمعنى " كان" فإن كلمة "وقع " قد تجيء بمعنى " كان "ويحتاج حينئذ إلى الخبر. **واعلم** أن قوله: " مضمون جملة " ليس ههنا بالمعنى المذكور سابقا بل هو ههنا بالمعنى اللغوي وهو المفهوم .

فإن قيل: ما فائدة قوله: "مضمون جمله". **قلنا:** احترزبه عما وقع مضمون مفرد كالمفعول المطلق للتاكيد في مثل ضربت ضرباً فإن ضرباًوإن أكد نفسه لكنه وقع مضمون المفرد الذي هو ضرب.

بيان الاختلاف في تركيب قوله: "لا محتمل لها غيره "

فإن قيل: ماتركيب قوله: " لامحتمل لهاغيره. **قلنا:** في تركيبه اختلاف بين صاحبي الجامي عبد الغفوروعصام الدين ، فقال عبدالغفور: أن لا في قوله: " لامحتمل" لنفي الجنس، والمحتمل مصدر ميمي بمعنى الاحتمال، وهو اسم " لا"وقوله: " لها" خبره، وقوله: "غيره" مفعول به لقوله: "محتمل". **وحاصل** المعنى عنده أنه لا احتمال للجملة من المصادر غيره، وقال مولنا عصام أن قوله: "غيره" مرفوع على أنه خبر" لا" وقوله: "محتمل" اسم مفعول كما هو الظاهر، فهو اسم " لا"وقوله: " لها" صفة له أي ثابت لها فهو ظرف مستقر،وحاصل المعنى أنه لامحتمل ثابتا لها غيره.

فإن قيل: فلم لم يختر عبد الغفور هذا الاحتمال. **قلنا:** كون محتمل صيغة مفعول دون كونه صيغة مصدر وإن كان متبادراً لكن لحصول توافق الضابطة الأولى بالثانية لم يختر العلامة عبدالغفور ما اختاره العصام، لأن قوله: " لها" في الضابطة الثانية خبر لقوله: "محتمل" لامحالة فهومبتدأ و" لها"خبره لعدم جواز تقدم الصفة على موصوفها.

فإن قيل: مافائدة قوله: "لاحتمل لها غيره" **قلنا:** احترز بذلك عن المفعول المطلق

الذي وقع مضمون جملة، ولكن يكون فيه احتمال غيره كمافي الضابطة الثانية .

فإن قيل: لاوجه للاحتراز عنه، لأن المفعول المطلق الذي احتمل غيره داخل في هذه المواضع فلاوجه لإخراجه بهذا القيد. **قلنا:** نعم هو داخل فيها لكن لما كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة وهوالتاكيد لنفسه والتاكيد لغيره فاحترز عنه فإنه أقرب إلى الضبط.

(نحو له على ألف درهم اعترافا) أي اعترفت اعترافاً فاعترافاً مصدر وقع مضمون جملة وهي له على ألف درهم لأن مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه.

بيان أن مضمون الجملة ههنا بالمعنى اللغوي وهو المفهوم

فإن قيل: لانسلم أن الاعتراف مضمون الجملة السابقة لأن مضمون الجملة على ما سبق عبارة عن المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول ولا يصح هذا المعنى ههنا. **قلنا:** المراد ههنا من مضمون الجملة معناه اللغوي وهو مفهوم الجملة ، ولاريب في أنه لا يفهم من الجملة المذكورة إلاالاعتراف والإ قرار.

بيان دفع مايقال: أن الجمله المذكورة ههنا جملة خبريه تحتمل الصدق والكذب فكيف يعلم نفي احتمال الكذب ههنا

فإن قيل: الجملة المذكورة ههنا جملة خبرية عبارة عما يحتمل الصدق والكذب فكيف يصح عدم احتمالها الكذب . **قلنا:** عدم احتمالها الكذب إنما هو بالنظرإلى نفس هذا المصدر ولهذا من أقر بهذه الكلمات يلزم عليه ألف درهم ويحكم القاضى عليه بذلك، ولايطالب المدعي بالشاهد ،وأما كونها جملة خبرية محتملة للصدق والكذب فمعنى ذلك أن هذه الدراهم التي التزمها على نفسه هل هي ثابتة عليه في نفس الأمر أم لا، فيحتمل أن يكون إخباره هذا مطابقا لنفس الأمر فيكون صدقا، ويحتمل أن يكون غير مطابق فيكون كذباً،

بيان القرينتين والساد مسد الفعل في قوله: "على ألف درهم التزاما"

فإن قيل: لابد ههنا من القرينتين وشيء يسد مسد الفعل المحذوف فما ذلك. **قلنا:** أما القرينة على نفس الحذف وكذا على تعيين المحذوف فهي الجملة المتقدمة، وذلك لأنها لاتحتمل غير المفعول المطلق الذي يدل على نفس الحدث ومن حيث أنما مشتملة على ضمير المتكلم وهي الياء في قوله: "عليّ" تدل على الحدث الصادر من المتكلم، والحدث الصادرمن المتكلم لايكون إلا اعترافا. **ويمكن** أن يكون انتصاب المفعول المطلق قرينة على نفس الحذف فإنه لايمكن أن يكون منصوباً بدون الناصب وأن يكون ذات المفعول المطلق قرينة على تعيين المحذوف، لأن المفعول المطلق مايكون بمعنى الفعل المذكور، وذا لايمكن إلا أن يكون

الفعل المحذوف من مادة المفعول المطلق، وأما الساد مسد الفعل المحذوف فهي الجملة المذكورة، أوالمفعول المطلق إقامة للمعمول مقام العامل. **(ويسمى)** هذا النوع من المفعول المطلق **(تاكيداً لنفسه)** أي لنفس المفعول المطلق.

بيان وجه تسمية هذا القسم بالتأكيد لنفسه

فإن قيل: لم سمي هذا القسم تاكيداً. **قلنا**: إنما سمي بهذا الاسم، لأنه يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضربت ضرباًنفسه إلّا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أعني الفعل بدون الفاعل والمؤكد في مسئلتنا مضمون الجملة الاسمية أي مفهومها بكما لها لا أحد جزئيها.

فإن قيل: الاعتراف في المثال المذكور ليس كذلك لأنه لايؤكد ذاته، لأن المؤكد (بالكسر) اعتراف وهومصدر، وليس المؤكد (بالفتح) نفس ذلك الاعتراف أي المصدر بل هو مضمون الجمله فافترقا. **قلنا**: هذا التغاير لايلتفت إليه، لأن التغاير ههنا في الدال لا في المدلول، لأن مضمون الجملة من حيث أنه منصوص عليه بالحملة عين ما هو منصوص عليه بلفظ المصدر والتغاير المعتبر هوالذي كان في جانب المدلول لاالدال، واندفع بهذا الجواب ما يورد على الجامي أنه نفى التغاير الاعتباري معَ أنه موجود فيه، كماوضحناه في سؤال هذا الجواب، وجه الاندفاع أن غرض الجامي من نفيه التغاير هو التغاير في المدلول لا التغاير في الدال.

بيان الموضع السادس من المواضع التي يجب فيها حذف العامل

(ومنها) أي من تلك المواضع **(ماوقع)** أي موضع مفعول مطلق **(مضمون جملة)** وأحترز بقوله: "مضمون جملة" عما إذا وقع مضمون مفرد له محتمل غيره، نحو القهقري فيقولهم: "رجع القهقرى" فإن الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد. **(لها)** أي لهذه الجملة **(محتمل غيره)** أي غير المفعول المطلق **(نحو زيد قائم حقا)** أي أحق حقًا فقوله: "حقًا" مفعول مطلق وقع مضمون جملة وهي زيد قائم لأن مضمونها والمفهوم منها الصدق والحق ولها محتمل غيره أيضًا وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله وهو أحق.

بيان وجهين لدفع ما يرد من عدم تسليم كون الصدق مفهوم القضية فقط بل مفهومها كلواحد من الصدق والكذب

فإن قيل: مضمون الجملة ما يفهم منها ومايفهم منها هو الصدق والكذب معا، فليس الصدق والحق مضمون الجملة فلايصح أن يقال: أن حقا مضمون الجملة بل المضمون هوكل واحد من الصدق والكذب. **قلنا**: نعم كل واحد من الصدق والكذب كما يكون مضمون

الجملة ومفهومها كذلك الصدق أيضًا مضمون الجملة ومفهومها. **أونقول في الجواب**: أن مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا ، لأن مضمون الجملة هو الذي تدل عليه الجملة ،وهي إنما تدل على الصدق فقط، وذلك لأن جميع الأخبار من حيث اللفظ لاتدل إلّاعلى الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل نقيض مدلوله. كما قال التفتازاني في المطول: ثم الحق ماذكره بعض المحققين (وهو الرضي) وهو أن جميع الأخبار من حيث اللفظ لايدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه.

فإن قيل: فلما ذا قال العلماء أن الخبر يحتمل الصدق والكذب. **قلنا**:قال صاحب المطول نقلا من الرضي أيضا: وأما قولهم: " الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم : " أن الكذب مدلول لفظ " الخبر " كالصدق بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أي لايمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا.

بيان العامل لقوله: "حقا"مع الاعتراض عليه ثم الجواب عنه

فإن قيل: ماهو العامل المقدر لقوله: "حقاً". **قلنا**: عامله المقدرهوأحق فيكون التقدير أحق حقا كما قال الجامي: أي أحق حقاً من حق يحق إذا ثبت ووجب.

فإن قيل: الشارح الجامي قدرالعامل أحق ثم قال: من حق يحق إذا ثبت ووجب، وهذا في الظاهر غير صحيح، لأن العامل في "حقا" الذي قدره الجامي أما أن يكون أحق بضم الهمزة من باب الإفعال أي أثبت هذا القول إثباتا بأن يكون المصدر فيه مجردا بمعنى المزيد ،والفعل العامل من باب الأفعال فيكون من قبيل أنبت نباتا الذي وقع المصدر فيه مجردا بمعنى المزيد ، والفعل العامل وهو أنبت من باب الإفعال، وحينئذ يصح معنى حقًا أي أثبت هذا القول إثباتا لكن قوله بعد ذلك: " أنه من حق يحق" إذا ثبت ووجب غير صحيح، لأنه يكون معنى صيغة المتكلم منه أحق إخبارالمتكلم ثبوت نفسه، وذا ليس بمقصود في هذا المقام، وإن كان العامل الذي قدره وهو قوله: أحق بفتح الهمزة فقوله بعد ذلك: "من حق يحق إذا ثبت ووجب" وإن صح لكن معنى قوله: "أحق" ليس بصحيح، لأن معنى أحق بفتح الهمزة ليس إلّا الأخبار عن ثبوت نفسه، وهو غير مقصود فالمناسب له أن يقدر العامل فيه حق بدل أحق ويكون معناه ثبت هذ القول ثبوتا، هذا حاصل ما قاله جما ل الدين معترضا على الجامي **أقول في الجواب** عنه باعتبارالشق الأول: أن العامل في قوله: "حقا" هوأحق بضم الهمزة بمعنى أثبت هذا القول إثباتا ويكون مثل أنبت نباتا وقوله: "من حق يحق إذا ثبت" أيضًا صحيح لأن غرضه من ذ لك ليس أن أحق الموجود ههنا الذي قدره الجامي صيغة المتكلم من المجرد بل غرضه إظهار

معنى مجرد هذا المزيد لتتبين به معنى المزيد، لأن المجرد أصل المزيد، والأشياء تتبين معانيها ببيان معاني أصولها. **أونقول** في الجواب باختيارالشق الثاني بأن العامل في حقا هوأحق بفتح الهمزة من المجرد لامن المزيد أي باب الإفعال ولكن أحق ليس مضارعا لحق حقا بمعنى ثبت ثبوتا الذي هو من الأفعال اللازمة بل هو متعد مأخوذ من حقه فلان بمعنى صار منه على يقين وثقة ، فيكون التقدير أحق حقا أي كنت من هذا القول على يقين وثقة، فيكون المقصود منه إثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك وكلاهما محتملات الجملة، إذ المتكلم بالجملة قد يكون على يقين من مضمونها، وقد يكون من شك وتر دد فيه، كما أن الباطل والكذب من محتملاتها (**ويسمى**) هذا النوع من المفعول المطلق (**تاكيدا لغيره**).

بيان دفع مايرد تسمية هذ النوع بالتاكيد لغيره مع ذكر الوجوه الثلثةً للتسمية

فإن قيل: التسمية بهذا الاسم باطل بل تاكيد الغير باطل رأسا، وذلك لأن معنى التأكيد هوأن يتلفظ بشيء واحد مرتين فلا يكون حقًا تاكيدا إلا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة فكيف يصح قوله: "ويسمى تاكيدا لغيره". **قلنا**: تسميته بهذا الاسم صحيح، لأن ههنا أيضًا تاكيدا لنفسه، فإن حقالايؤكد إلا الحق الذي أحتملته الجملة ،لكن لما كان المؤكد (بالفتح) مغاير عن المؤكد (بالكسر) مغايرةا عتبارية ، فإن مضمون الجملة من حيث أنه منصوص عليه للفظ"المصدر" أي من حيث أن المصدر يدل عليه صريحا مغاير له من حيث أن الجملة محتملة له ، بخلاف التاكيد لنفسه فإنها لامغايرة فيها بحسب المدلول لا مغايرة حقيقة ولا مغايرة اعتبارية ،والمغايرة بحسب الدال كلا مغايرة **وقيل**: إنما سمي في الضابطة الأولى بالتاكيد لنفسه لأن الجملة المتقدمة لما كانت مستلزمة له جعلت بمنزلة نفسه فيسمى تاكيدا لنفسه ، بخلاف الضابطة الثانية فإنه لم تستلزمه الجملة المتقدمة فيسمى تاكيدا لغيره، **ويجوز** أن يكون المراد من قوله: "تاكيدا لغيره" التاكيد لأجل غيره ليندفع فليس ههنا إلا التاكيد لنفسه أيضًا، ولكن غرض هذا التاكيد ليس إلّا اندفاع الغير لأنه يحتمل الغير فاللام في قوله: " لغيره" أجلية.

فإن قيل: فلرعاية حسن التقابل يناسب أن يكون اللام في التاكيد لنفسه في الضابطة الأولى أيضًا أجلية. **قلنا**: نعم الأمر حينئذ كذلك ، لأنه يصح أيضًا هناك كون اللام أجلية ، ويكون معناه هكذا التاكيد لأجل نفسه ليتكرر ويتقرر ،لا لأجل اند فاع الغير، وذلك لعدم احتمال الغير فيه سابقا .والجواب الأول والثالث ذكرهما الجامي.

بيان القرينتين مع بيان الساد مسد الفعل

فإن قيل: ما هي القرينة ههنا على نفس الحذف وكذا ما هي القرينة على تعيين المحذوف

وما هو الساد مسد المحذوف. **قلنا:** هذه الأمور الثلاثة ههنا مثل ما بيناه في التأكيد لنفسه إلّا أن الجملة المتقدمة كانت هناك نصا في الدلالة لعدم احتمال الغير وههنا أيضًا هي تدل عليه لكنها ضعيفة مما كانت هناك.

واعلم لمزيد الفائدة أن تسمية هذين الموضعين بالتاكيد لنفسه والتاكيد لغيره إنما هو عند المتأخرين، وسيبويه سمى الأول بالتأكيد الخاص، والثاني بالتأكيد العام، ولذلك زاد المصنف لفظ"يسمى" تنبيها على كون التسمية فى الاستقبال بالنظر إلى ماقبله أعني ذات القسمين إذ لا يصح إرادة الاستقبال بالنظر إلى زمان التكلم.

بيان الموضع السابع من المواضع التي تجب فيه حذف الناصب

(منها ما وقع مثنى) أي على صيغة التثنية.

بيان المراد من المثنى المثنى صورة وصيغة فقط

فإن قيل: لا يصح قوله: "مثنى" لأنه لامطابقة بين المثال والممثل، لأن قوله: " لبيك وسعديك" ليسا بمثنى لعدم معنى التثنية فيهما بل المقصود منها التكثير والتكرير. **أو نقول** في السوال أن المفعول المطلق ههنا يكون للتأكيد وقد قال في مبحث المفعول المطلق أنه إذا كان للتاكيد لايثنى ولايجمع فكيف يصح قوله:"منها ماوقع مثنى". **قلنا:** ليس المراد من المثنى المثنى حقيقة بل المراد منه ما يكون على صيغة التثنية وصورتها وإن لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير، وحينئذ طابق المثال بالممثل فاندفع الاعتراض الأول وإذا لم يكن المراد من المثنى المثنى حقيقة لم يقع المفعو ل المطلق الذي يكون للتاكيد مثنى وصح قوله السابق: " لا يثنى ولا يجمع ".

بيان أنه لابد لتتميم هذاالقاعدة من زيادة قيدوهو كون مضافا إلى الفاعل المفعول

فإن قيل: هذه القاعدة غير تامة لصدقها على كرتين في قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين﴾ لأن كرتين وقع مثنى ولم يحذف العامل وهو ارجع. **قلنا:** لا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة بأن يقول هكذا منها ما وقع مثنى مضافا إلى الفاعل أو المفعول.

بيان أن كون الكرتين مفعولا مطلقا إنما هو باعتبارالموصوف المحذوف

فإن قيل: كرتين ليس بمفعول مطلق أصلا لعدم كونه مصدرا ولأن قوله: " ارجع" غير مشتمل عليه من قبيل اشتمال الكل على الجرء. **قلنا:** كون كرتين مفعولا إنما هو باعتبارالموصوف المحذوف أي رجعا مكررا.

رد على ماقال الهندي في الاعتذار عن ترك القيد بالاكتفاء بالمثال

فإن قيل: إذا كان قيد الإضافة إلى الفاعل أوالمفعول مرادا فلم لم يذكره. **قلنا:** قال: الفاضل

الهندي في الجواب: أنه لم يذكره المصنف اكتفاء بالمثال، فإن قوله: "لبيك وسعديك" مضاف إلى المفعول لكن قال الشارح الجامي معترضا على هذا الجواب أنه على هذا يكون المثال من تتمة القاعدة وتكملتها والأمثلة إنما تذكر للإيضاح بعد تمام القواعد فليس هذا إلا تكلف.

فإن قيل: وقد ارتكب الشارح الجامي هذا التكلف في مبحث الأسماء الستة المكبرة حيث قال: إنما لم يصرح بهذين القيدين أي كونها مكبرة وكونها مؤحدة اكتفاء بالأمثلة. **قلنا:** لا شك في عدم صحة جعل المثال من تتمة القواعد، لأن الأمثلة إنما تذكر بعد تمام القواعد للإيضاح، والشارح الجامي لم يخالف ذلك وصح اعتراضه على الفاضل الهندي، وقوله: "أبوك وأخوك لم يذكر تمثيلا بل هو بيان القاعدة، لأن المثال إنما يذكر بعد بيان القواعد ويكون مصدرا بلفظ" مثل أو نحو أو الكاف" وليس هناك قاعدة حتى يكون قوله:" أخوك إلخ "مثالا بعد بيان القاعدة بل القاعدة هناك نفس قوله:" أخوك وأبوك إلخ" .

فإن قيل: فلم قال الجامي هناك اكتفاء بالأمثلة. **قلنا:** لما كان المثال إيراد الجزئي لإيضاح الكلي وقد ذكر الجزئيات مكان القاعدة اختصارا سماه مثالا مجازا. **(مثل لبيک)**

تحقيق في أن لبيک من المزيد أو المجرد

فإن قيل: قوله: "لبيك" لا يخلو إما أن يكون من المجرد أو من المزيد، والكل باطل، لأنه إن كان من المزيد فلا يوافقه اللفظ، لأن المصدر من المزيد هو الإلباب من باب الإفعال فلو كان مزيدا من باب الإفعال لكان إلبابيك لا لبيك، وإن كان من المجرد فذلك وإن وافقه اللفظ لكن لا يستقيم معناه حينئذ لأن في معناه التكثير وهو معنى المزيد لا المجرد. **قلنا:** هو مصدر المزيد وكان أصله ألب لك إلبابين ومعناه أقيم لخدمتك وأمتثال أمرك ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل وهو " ألب" وأقيم المصدر مقامه" وهو قوله: "إلبابين" ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده الهمزة من الأول والألف بعد الياء الأولى فصار لببين بادغام الباء الأولى في الثانية ، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وهو قوله: "لك" وأضيف المصدر إليه، وسقط نون التثنية فصار لبيك.

فإن قيل: ماالحاجة إلى هذه التصرفات فيه. **قلنا:** ذلك لأن يفرغ المجيب بالسرعة من التلبية لاستماع المأمور به حتى يمتثل أمر الآمر. **أو نقول:** أنه مصدر المجرد فحينئذ لا نحتاج إلى حذف الزوائد.

فإن قلت: فحينئذ لا يتأدى به المعنى المقصود وهو التكرير. **قلنا:** هو إن كان مصدر المجرد لكنه بمعنى المزيد فإن" لب" بمعنى ألب، وعلى هذا القياس **(سعديک)** أي

أسعدك إسعادا بعد إسعاد.

بيان معنى الإسعاد مع بيان أصل قوله: "سعديك" مع الإعلال

فإن قيل: ما معنى الإسعاد. **قلنا**: معناه الإعانة.

فإن قيل: ما أصل قوله: "سعديك". **قلنا**: كان أصله أسعدك إسعادين فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر مقامه، وأضيف إلى الكاف فسقط النون بالإضافة ثم نقلت حركة العين إلى ما قبله وهو السين،وحذفت الهمزة للتخفيف، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار سعديك.

بيان وجه إيرادالمثالين

فإن قيل: ما الحاجة إلى المثالين أي لبيك وسعد يك مع إن المثال إنما يكون لإيضاح الممثل وهو كون المصدر للتكرير، وقد حصل ذلك بمثال واحد. **قلنا**: إنما أتي بالمثالين مثال المصدر الذي يتعدي بنفسه وهوسعديك ، ومثال لمايتعدى باللام وهو لبيك ، للتنبيه على أن الحكم المذكورلايختلف بحسب التعدية بنفسه و التعدية باللام.

بيان القرينتين و الساد مسد الفعل

فإن قيل: ما هما القرينتان وما هو الساد مسد الفعل. **قلنا**: أما القرينة ههنا على نفس الحذف فهي النصب فإن الشيء لا يكون منصوبا بدون العامل ، فلما لم نجده في اللفظ نقول بكونه مقدرا و إلايكون المعمول بدون العامل، **وأما** القرينة على تعيين المحذوف فهو ذلك المفعول المطلق فإنه يكون بمعنى الفعل، ولايمكن ذلك إلاّ بأن يكون المحذوف من جنس الملفوظ، وأما القائم مقامه فهو كما ظهر لك من قبل أن المفعول المطلق نفسه قائم مقام ذلك الفعل.

البحث عن المفعول بعد الفراغ عن بحث المفعول المطلق

لما فرغ المصنف عن بحث المفعول المطلق شرع في البحث عن المفعول به فقال:

(المفعول به) أي منها المفعول به.

بيان وجه عدم إيراد قوله: "منها" قبل المفعول به

فإن قيل: فلم لم يذكر قوله: "منها". **قلنا**: دأبه أنه يذكر لفظ "منه" أو "منها" في أول الأقسام ثم يتركها في البواقي اختصارا.

فإن قيل: فكان له أن يذكر لفظ "منه" في أول المرفوعات مع أنه ذكر ها في قسم المبتدأ.

قلنا: ذكرها هناك أيضًا لاختلاف العلماء في أصالة الفاعل والمبتدأ فراعي كلا المذهبين.

بيان وجه تسمية المفعول به

فإن قيل: لم سمي بهذا الاسم. **قلنا**: إنما سمي به لأن معناه لغة الذي فعل به على أن

الجار فيه صلة الفعل يقال: فعلت به فعلا قال الله تعالى ﴿ولاأدري ما يفعل بي ولا بكم﴾ والضمير في به راجع إلى الموصول مرفوع محلا بأنه مفعول مالم يسم فاعله، وهو متصف بهذا المعنى لأنه أوقع الفعل به أو تعلق الفعل به وقيل: إنما سمي به لأنه سبب لوجود الفعل لأن المحل من أسباب وجود الحال فالباء في به حينئذ سببيّة ، وهذا معناه اللغوي أما معناه الاصطلاحي فهو كما قال **(هو ماوقع)**أي هو اسم ما وقع **(عليه فعل الفاعل)**

بيان أن كلمة "ما" عبارة عن المسمى بالمفعول به المقدر قبل قوله: "ما"لا عن الاسم

فإن قيل: إن كلمة "ما" لا تخلو إما أن تكون عبارة عن الاسم أو عن المسمى، والكل باطل. **أما** الأول فلأنه لا يصح حينئذ قوله: "وقع" عليه لأن الوقوع إنما يكون على المسمى فإن الضرب إنما وقع على ذات زيد في ضربت زيدا لا على اسم زيد ولفظه، **وأما** الثاني فلأنه يلزم الخروج عن البحث لأن البحث في الأسماء دون المسميات. **قلنا**: كلمة "ما" عبارة عن المسمى فيصح الوقوع عليه ولا يلزم الخروج عن البحث لحذف المضاف قبل قوله: "ما" والتقدير هكذا منها اسم ما وقع.

فإن قيل: التقدير في التعريف غير صحيح، لأنه يخل في الإيضاح. **قلنا**: عدم صحة التقدير في التعريف عند عدم القرينة، وأما عند القرينة على المقدر فيصح وهي ههنا موجودة ، وهو ذكر الاسم في المفعول المطلق ، فإن هذه الأقسام كلها من أقسام المنصوب، والمنصوب قسم المعرب، وهو قسم الاسم ، والمقسم يكون معتبرا في أقسام أقسام الأقسام وقال العلامة عبد الغفور في الجواب: ولك أن تقول: لاحاجة إلى تقدير الاسم لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها.

دفع إيراد يرد على قوله:إن الوقوع يكون على المسمى دون الاسم تمثيل تلفظت زيداً

فإن قيل: قولكم سابقا: " أن الوقوع إنما يكون على المسميات غير مطرد، لأن التلفظ في قولنا: " تلفظت زيدا" إنما يقع على اسم زيد لا على مسماه. **قلنا**: قولنا: " إن الوقوع إنما يكون على المسميات" إنما هو مطرد في الأفعال التي لا تختص بالألفاظ وأقسامه ،والتلفظ خاص بالألفاظ، لأن التلفظ إنما يكون بالحروف والحركات وهي في الألفاظ وأقسامه. **أو نقول** في الجواب: أنا لا نسلم أن فعل التلفظ ليس بواقع على مدلول لفظ "زيد" بل هو واقع عليه، لأن لفظ "زيد" في قولك: " تلفظت زيدا" اسم لما وقع في التركيب نحو زيد قائم فزيد الذي وقع في التراكيب هو مدلول لفظ زيد في قولنا: " تلفظت زيدا"، وقد وقع فعل التلفظ عليه في تلك التراكيب.

بيان أن المراد من الوقوع في قوله: "هوما وقع" التعلق نفيا كان إثباتا

فإن قيل: تعريف المفعول به هذا غيرجامع لعدم شموله لمثل إياك في قولنا: "إياك نعبد" فإنه مفعول به لنعبد مع أن فعل العبادة لم يقع عليه ،وأيضًا لا يتناول "العالم" في "خلق الله العالم" لعدم وقوع الخلق على العالم، وكذا لا يشمل "زيدا" فى "ماضربت زيدا" لعدم وقوع الضرب عليه. **قلنا:** المراد من الوقوع التعلق نفيا كان أو إثباتا فبتفسير الوقوع بالتعلق تناول التعريف لإياك في ﴿ إياك نعبد ﴾ وللعالم في خلق الله العالم فإن العبادة والخلق و إن لم يقع عليهما لكنها تعلقا به تعلقا ظاهرا و بتعميم التعلق إلى النفي والإثبات تناول "زيدا" في "ما ضربت زيدا".

فإن قيل: فما هي العلاقة بين الوقوع والتعلق. **قلنا:** العلاقة بينهما علاقة اللزوم بأن ذكرالملزوم وأراد به اللازم ، لأن الوقوع يستلزم التعلق.

بيان أن المراد بالتعلق التعلق بلا واسطة حرف الجر

فإن قيل: فعلى هذا يدخل فيه "زيد" في "مررت بزيد" لأنه تعلق به فعل المرور. **قلنا:** المراد بالتعلق التعلق بلا واسطة حرف الجر فخرج به ما يكون فيه ذلك بواسطة حرف الجر.

فإن قيل: وحينئذ يخرج منه "زيد" في "ذهبت بزيد" لأنه أيضًا مما تعلق الذهاب بتلك الواسطة. **قلنا:** تعلق الذهاب بزيد بلا واسطة حرف الجر، وذلك لأن حرف الجر ههنا يتغير به المعنى وبعد التغير يتعلق الفعل بزيد بنفسه، لأن قوله: "ذهبت بزيد" بمعنى "أذهبت زيدا" فزيد في هذا المثال مفعول به، بخلاف زيد في مررت بزيد ، فإن الباء ليس لتغيير المعنى، بل هي لإيصال معنى الفعل إلى زيد.

فإن قيل: المشهور بين الناس أن" زيدا" في "مررت بزيد" مفعول به ، فكيف صح الإخراج. **قلنا:** ليس هذا تعريف مطلق المفعول بل هو تعريف المفعول به الذى يكون بلا واسطة حرف الجر.

فإن قيل: يدخل في تعريف المفعول به الحال والتمييز والمستثنى لأن كل واحد منها يتعلق الفعل المذكور به بلا واسطة الجر. **قلنا:** المراد من تعلق الفعل تعلقه به أولا، فخرج الحال لأن الفعل إنما يتعلق به بواسطة أنه مبين هيئة الفاعل أو المفعول به ، ولولا ذلك وصل المعنى الحدثي إليه، وكذا التمييز من الفاعل والمفعول فإنه تعلق الفعل به بواسطة أنه رافع لإبهام ما تعلق به الفعل ولولا ذلك فيه لم يتعلق به، وكذا المستثنى لأن تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره ،والجواب عن الحال والتميز و المستثنى بهذا الطريق هو

مـاأجـاب به عبد الغفور ورد ذلك العصام لكن عبد الحكيم في حاشيته على حاشية عبد الغفور أجاب عن العصام ومن شاء مزيد الاطلاع فليراجع هذه الحواشي.

بيان أن المراد من التعلق التعلق مطلقا أي حسيًا كان أو عقليًا

فإن قيل: يـخرج عن التعريف مثل زيد في "علمت زيدا" لعدم وقوع العلم على ذات زيد كما يقع الضرب عليه. **قلنا**: نـعم الأمر كذلك لو كان المراد من التعلق هو التعلق الحسي ولكن المراد منه مطلق التعلق حسيًا كان أو عقليًاوتعلق العلم بذات زيد في المثال المذكورتعلق عقلي وتعلق الضرب كان حسيا.

بيان وجهين لدفع مايرد أن التعريف يصدق على عمرو في قولهم:"اشترك زيد وعمرو"

فإن قيل: هـذا التـعريف غير مانع عن دخول الغير فيه ، فإن عمرا في قولنا: " اشترك زيد وعـمرو" فاعل، وقد صدق عليه هذا التعريف. **قلنا**: إن نسبة الاشتـراك إليهما إسناد، والإسناد لايسـمى تعلقا، ولـو سـلـم فـالمراد من التعلق التعلق بما عدا الفاعل وتعلق الاشتراك بعمرو تعلق بالفاعل حقيقة وقصدا، وإن لـم يسم بالفاعل لفظابل سمي لفظا بالمعطوف على الفاعل.

فإن قيل: لما أعتبرنا التعلق بغير الفاعل خرج "عمرو" في قولنا: "ضارب زيد عمرا" فإنه مـفعول به وقد تعلق الفعل به ، وجه الخروج هو أنه فاعل حقيقة ، لأن المفاعلة تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول. **قلنا**: في عمرو في هذا المثال جهتان جهة الفاعلية وجهة المفعولية، والمقصود فيه حين كونه منصوبا هي جهة المفعولية ،لا الفاعلية فكان التعلق بغير الفاعل.

بيان فوائد قيود التعريف

ولما فـرغـنا من تصحيح قول الماتن في تعريف المفعول به نشرع في بيان فوائد القيود فـنـقـول: خـرج الـمـفـعـول له ومعه وفيه بقوله: "ما وقع عليه فعل الفاعل" فإنه لايقال في تلك المفاعيل أن الفعل وقع عليه بل فيه أوله أو معه.

بيان وجه خروج المفعول المطلق عن تعريف المفعول به

فإن قيل: فـكيف يخرج المفعول المطلق. **قلنا**: خـرج المفعول المطلق بما يفهم من مـغـايرته لفعل الفاعل فإنه يفهم من قوله: " ماوقع عليه فعل الفاعل" أنه مغائر عن فعل الفاعل ، وذلك لأن الـواقـع عـلـى شـيء يكون مغايرا عن ذلك الشيء لبداهة مغايرة الواقع عما وقع عليه بخلاف المفعول المطلق فإنه عين الفعل ولذا قال المصنف في تعريفه بمعناه.

بيان وجه خروج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف المفعول به

فإن قيل: إن " زيـد" فـي "ضرب زيد" (على صيغة المجهول) مفعول ما لـم يسم فاعله،

وقد صدق عليه التعريف المذكور لوقوع فعل الفاعل عليه. **قلنا:** المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكما، والضرب في المثال المذكور وإن كان واقعا على زيد إلّا أنه لم يعتبر إسناده إلى الفاعل، فالتعريف يقتضي أمرين أمر وقع عليه الفعل ،وأمر اعتبر إسناد ذلك الفعل إليه والموجود في المثال المذكور ليس إلّا أمر واحد وقع عليه الفعل كما أنه أسند الفعل إليه أيضًا وليس ههنا أمران أمر وقع عليه الفعل وأمر آخر أسند إليه الفعل .

فإن قيل:إن درهما في قولهم: "أعطي زيد درهما" مفعول به ، ولايصدق التعريف المذكور عليه، لأنه يصدق على ماوقع عليه فعل الفاعل وعلى قوله: "درهما" لم يقع فعل الفاعل بل وقع عليه فعل المفعول، لأن زيدا مفعول به لأعطي أقيم مقام الفاعل .**قلنا**: الفاعل في التعريف المذكور أعم من أن يكون فاعلا حقيقيا أو حكميا، والمفعول الذي أسند إليه الفعل وأقيم مقام الفاعل فاعل حكما لأن القائم مقام الشيء يكون في حكمه .

فإن قيل: قد اعترض الفاضل الهندي أن مبنى المتون على الاختصار فكان المناسب أن يقول ما وقع عليه الفعل بدون الإضافة إلى الفاعل. **قلنا**: كان المقصود إخراج مفعول ما لم يسم فاعله وإدخال درهما في أعطي زيد درهما ، وذلك لايحصل إلا بتلك الإضافة فإنه لما أضيف الفعل إلى الفاعل علم منه أن المفعول هومايكون الإسناد إلى الفاعل معتبرافيه. **(نحو ضربت زيدا)** فإن زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم

بيان أحكام المفعول به بعد الفراغ عن تعريفه

ولما فرغ المصنف عن تعريف المفعول به شرع في بيان أحكامه فقال: **(وقد يتقدم)** المفعول به **(على الفعل)** العامل فيه سواء كان العامل فعلا أو شبه فعل.

بيان وجه صحة تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه

فإن قيل: لِمَ يتقدم المفعول به على العامل مع أن حق المعمول أن يكون متأخرا عن العامل فيه. **قلنا**: الفعل وشبه الفعل قويان في العمل فيعملان فيه متقدما كان أو متأخرا، إما جوازا مثل اللّٰه أعبد ، ووجه الحبيب أتمنى، وإما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام نحو من رأيت، أو الشرط نحو من تكرم يكرمك ، وذلك لأن كل واحد من الاستفهام أو الشرط يقتضي الصدارة في الكلام فالاسم الذي تضمن معناهما يتقدم حتما حفظا لصدارتهما.

بيان أن جواز تقديم الفعل إنما هوعند عدم المانع

فإن قيل: إن لسانك مفعول به في قولهم: "من البر أن تكف لسانك" ولا يجوز تقدمه

على الفعل العامل فيه وهو أن تكف. **قلنا**: جواز تقديم المفعول على الفعل على سبيل الجواز والوجوب إنما هو إذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز "أن" فإن كلمة "أن" موصول حرفي، والصلة بنفسها لا تتقدم على الموصول فكيف يجوزأن يتقدم معمولها عليه، وقال ملا عبد الرحمان في بيان عدم صحة تقدمه عليه أن "أن" هذه مصدرية، وهي إذا دخلت على المضارع يصير في تأويل المصدر فيصير جانب فعليته ضعيفا فلا يعمل فيما قبله.

فإن قيل: كما أن المفعول به يتقدم على العامل كذا المفاعيل الباقية سوي المفعول معه فما وجه التخصيص. **قلنا**: حكم التقدم وإن كان في المفاعيل على السواء إلّا أنه خصه بالذكر لكون البحث فيه.

بيان حذف عامل المفعول به عند القرينة جوازاً و وجوباً

ولما فرغ عن بيان أحكام المفعول به شرع في بيان بعض آخر، وهو حذف العامل في المفعول به وإنما أخر هذا الحكم لأنه يتعلق بعدمه، والحكم المذكورأولا يتعلق بوجوده، وما يتعلق بالعدم مؤخر عما يتعلق بالوجود، وذلك لأن الحذف عدم طار على وجود الشيء، والعدم الطارئ يكون مؤخرا فقال: **(وقد يحذف الفعل)** العامل في المفعول به.

فإن قيل: كما أن الفعل الناصب للمفعول به كذلك يحذف شبه الفعل أيضًا، فما وجه التخصيص. **قلنا**: المراد من الفعل العامل في المفعول به فيتناول شبه الفعل أيضا فذكرالفعل وأراد به العامل مطلقا من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام واكتفى بذكر ما هو الأصل في العمل. **(لقيام قرينة)** مقالية أو حالية **(جوازا)** و تركيب قوله: "جوازاً" مثل ما مرمن قبل. **(نحو زيداً لمن قال من أضرب)** أي اضرب زيداً فحذف الفعل فالقرينة ههنا مقالية وهي السوال، ونحو مكة للمتوجه إليها أي تريد مكة، وكما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص فتقول: زيداً أي تضرب زيدا، فالقرينه في هذين المثالين حالية.

بيان أن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المفعول به وجوبا أربعة

(ووجوبا في أربعة مواضع) فقوله: "وجوبا" عطف على قوله: "جوازاً" والبحث فيه كما مر غير مرة.

بيان أن تخصيص المواضع الأربعة ليس للحصر

فإن قيل: يفهم من تخصيص هذه المواضع الأربعة الحصر فيها، وهو باطل، لوجوب الحذف في باب الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم. **قلنا**: تخصيصها بالذكر ليس للحصر لأن العدد لا يفيده فإن ذكر الأعداد عند الجمهور ليست للحصر، لأنها ليست من

ألفاظ الحصر بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب.

فإن قيل: فما فائدة ذكر العدد. **قلنا:** ذكر ذلك لينضبط المذكور عند السامع كذا قال العصام.

بيان تعريف باب الإغراء

فإن قيل: ما هو باب الإغراء. **قلنا:** قال: ملّاجمال الدين هو كل ما أغري به وحمل على فعله وذكر مكررا، أو يكون مغطوفاً عليه بالواو مع معطوفه. **والأول** نحو أخاك أخاك كما في قول الشاعر:

أخاك أخاك إن من لا أخاله ☆ كساعٍ إلى الهيجا بغيرسلاح

أي ألزم أخاك، **والثاني** مثل شأنك والحج أي ألزم شأنك والحج ،وإنماحذف العامل ههنا لضيق الوقت.

بيان تعريف المنصوب على المدح والذم

فإن قيل: ما هو المنصوب على المدح أوالذم أوالترحم. **قلنا:** هو أن تكون الكلمة صفة للمدح أوالذم أو الترحم ، ثم تقطع تلك الصفة عن متابعة موصوفها في الإعراب إظهارا لغرض المدح أوالذم أو الترحم بإضمار نحوأعني مثل الحمد لله الحميد فإن الحميد فيه صفة مدح لله تعالى و مثل أتاني زيد الفاسق الخبيث، فقوله: " الفاسق الخبيث" صفة ذم لزيد ، و مثل مررت بزيد المسكين فقوله: " المسكين" صفة ترحم لزيد ، ثم قطعت الصفة في كل واحد من هذه التراكيب لإظهار المدح والذم والترحم.

بيان وجهين لكون المنصوب على المدح مفيداً للمدح

فإن قيل: إن المدح والذم والترحم يحصل من نفس كون الحميد والفاسق والمسكين صفة للموصوف أيضاً فلا حاجة في حصولها إلى القطع عن كونها صفة. **قلنا:** نفس المدح والذم والترحم وإن كان يحصل من كونها صفة أيضاً إلّا أنها حصلت على وجه الكمال عند ما صارت تلك الكلمات جملاً مستقلة ،وقال جمال الدين في الجَوَابِ: أنه إنّما يحصل بالقطع إظهار المدح والذم والترحم، لأن فيه تغير الأسلوب وفي تغير الأسلوب اهتمام بشأنه ، والاهتمام به إنما يكون للمدح أو الذم أو غيره.

واعلم أن المدح والذم والترحم كمايحصل بالنصب إذا قطع النعت يحصل بالرفع أيضًا كماذكرنا ذلك تحت قول ابن الحاجب: "وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة"واحفظ المقام فإن فيه تفصيلا يفيدك في كثيرمن المواضع.

بيان الموضع الأول من تلك المواضع الأربعة

وشرع المصنف في تفصيل تلك المواضع فقال: **(الأول)** من تلك المواضع الأربعة **(سماعي)**.

بيان معنى السماعي والقياسي من عبدالرحمن مع بيان وجه تقديم السماعي على القياسي

فإن قيل: معنى السماعي مايكون مسموعا من العرب، والقياسي أيضاً مسموع من العرب فكيف تصح المقابلة بينهما. **قلنا:** معناه على ما قال عبد الرحمٰن: أي لايكون له قاعدة ليعلم بها بخلاف القياسي فإنه أيضاً يعلم بالسماع من العرب لكن تكون له قاعدة يعلم ويقاس بها غيره فلا إشكال حينئذٍ.

فإن قيل: لم قدم السماعي. **قلنا:** لقلة السماعي وكثرة القياسية **(نحو امرأ ونفسه)**

بيان أن الواو في قوله: " امرأ ونفسه" للعطف أوبمعنى "مع"

فإن قيل: الواو في قوله: " امرأً و نفسه" هل هو للعطف أوبمعنى مع. **قلنا:** كل واحد منها يصلح قال: عبد الغفور إن الواو إما للعطف ومعنا ه الحث على الفرار عن نفسه ، وذلك لأن عطف نفسه على امرأً بمنزلة تكرير امرأ فكأنه قيل اترك أمرأ فيفيد الحث على الفرار منه وأما بمعنى مع ومعناه قصريده ولسانه عنه لأنه يكون معناه اترك امرءً مصاحباً مع نفسه لا تتعرض له فيكون مؤداه قصر اليد واللسان عنه **(وانتهو خيراًلكم)** أي انتهوا يا معشر النصارٰى عن التثليث أي عن قولكم: إن اللّٰه ثالث ثلاثة واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد، والقول بحذف الفعل العامل في قوله خيراً وكون الخير مفعولاً له مذهب سيبويه.

بيان أن القول بحذف العا مل في قوله: "خيراً" هو مسلك سيبويه

فإن قيل: ما هي القرينة على تقدير الفعل وهواقصدوا. **قلنا:** قال الرضي القرينة على تقدير الفعل أنك إذا نهيت في الأول عن شيء ثم جئت بعده بمالا تنهٰى عنه بل هومما يؤمر به انساق الذهن إلى نحو اقصد وما يفيد معناه وههنا كذلك فإنه لما نهى اللّٰه تعالىٰ عن التثليث بقوله: " انتهوا" ثم جاء بعده بقوله: "خيراً" وهو مما يؤمر به انساق الذهن إلى اقصدوا. **واعلم** أن ههنا مذ هبين آخرين مذهب الفراء ومذهب الكسائي فالفراء يقول إن خيرا صفة مصدر محذوف أي انتهاء خيراً لكم والكسائي يقول: إن قوله: "خيراً "خبر "يكن" المحذوفة أي انتهوا من التثليث يكن خيراً لكم ، وعلى هذين المذهبين لايكون مما نحن فيه. **(وأهلاًوسهلاً)**

إثبات أن الأهل يجيء بمعنى العمارة

قال الشارح الجامي في بيان العامل لقوله: " أهلا وسهلا " وتفسير الأهل": أي أتيت

أهلاً أي مكانا مأهولاً لاخراباً أوأهلاً لا أجانب، ووطيت سهلاً من البلاد لاحزنا"، **والوطي** الدوس بالقدم ،**والسهل** نقيض الجبل ، **والحزن** ما غلظ من الأرض، فعلم من قوله هذا أن لفظ الأهل ههنا معنيين، **أحدهما** العمارة والبناء، **والثاني** الأقارب و لماكان المعنى الأول معنى مصدر يا وقدرله المكان موصوفا ولم يصح حمل معنى المصدري على ذلك الموصوف للزوم حمل صرف الوصف على الذات أوّل المصدر بمعنى اسم المفعول وقال مأ هولاً و صرّح على ذلك شرّاح الكافية وأصحاب الحواشي على الجامي بالتفسيرين المذكورين سؤالاً وجواباً حيث قال صاحب "تحرير سمبت" مثلاً سائلاً .

فإن قيل: الأهل يجيء على معنيين بمعنى الأقارب والعمارة فلو كان بمعنى الأقارب يستقيم مفعوليته ولو كان بمعنى العمارة لايستقيم مفعوليته ثم أجاب بقوله: **قلنا**: لو كان الأهل بمعنى العمارة فيكون صفة الموصوف المحذوف أعني المكان ثم قال سائلا.

فإن قيل: الصفة محمولة على الموصوف وههنا لا يصح الحمل وإلّا يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهولا يجوز ثم أجاب فقال: **قلنا**: لو كان الأهل بمعنى العمارة فهو بمعنى المأهول إلى آخر ما قال ويقول صاحب "خادمة الكافية" سائلا.:

فإن قيل: أهلا مصدر بمعنى (عمارت كردن)إلى آخر ماقال وأجاب كماأجاب صاحب "تحرير "سنبت" وكذا الباسولي وغيره فعلم من ذلك أن أهلا عند هؤ لاء يجيء بمعنى العمارة والبناء أيضاً كما جاء بمعنى الأقارب. **أقول**: لقد تصفحت مثل " الصحاح" و"لسان العرب" و"مصباح المنير" وغيره من كتب اللغة لكن لم أجد كلمة الأهل بمعنى العمارة و(عمارت كردن) يقول ابن منظور صاحب" لسان العرب" في كتابه: وقولهم في الدعاء: "مرحبا وأهلا "أي أتيت أهلا لا غرباء فاستأنس ولا تستو حش، وقال العلامة الفيومي في "المصباح" وقولهم: " أهلا وسهلاو مرحبا" معناه أتيت أهلا وموضعا سهلا واسعا، وقال: صاحب "الصحاح " الجوهري وقولهم: "مرحبا وأهلا" أي أتيت سعة وأتيت أهلا فاستانس ولا تستوحش ، والمعاني التي بينوها للفظ الأهل فالمعنى الأصل فيها هو الأقارب حيث يقول الفيومي ويطلق الأهل على الزوجة والأهل أهل البيت والأصل فيه القرابة إلى آخر ما قال، ويقول ابن منظور الأفريقي صاحب "لسان العرب" في صدر هذا البحث: الأهل أهل الرجل أهل الدار،وأيد كون الأهل بهذا المعنى بما قاله ابن سيدة حيث قال: قال: ابن سيدة أهل الرجل عشيرته وذوو قربا ه ، فعلم ممّا نقلته من اللغة أن الأهل يجيء بمعنى الأقارب ولم يثبت من كتاب من كتب اللغة استمال لفظ"الأهل" بمعنى العمارة. **فياليت شعري** من أين علم الجامي ومن تبعه في ذلك أن الأهل

جاء بمعنى العمارة ،ثم تكلفوا في تصحيحها إلى التأويلات الركيكة الواهية نعم يصح تفسير الأهل بالأقارب كما قال الجامي ثانيا أوأهلا لا أجانب فلو اكتفي بهذا المعنى لكان خيرا فإن هذا هو الذي ثبت من كتب اللغة كما نقلنا من كتب اللغة .

فإن قيل: فهل فسر المحققون من شرّاح الكافية قوله: " أهلا "بالبناء و(عمارت كردن) أم لا .**قلنا:** المحققون من شُرّاح الكافية اكتفوا بكون الأهل بمعنى الأقارب ولم يفسروه بالبناء و(عمارت كردن) حيث يقول صفي بن نصير صاحب غاية التحقيق في هذا الموضع من شرحه : أي أتيت أهلا لا أجانب وقال رضي الدين استرآبادي صاحب الشرح المعروف بالرضي قوله: " أهلا " أي أتيت أهلا لا أجانب.

فهرس المجلد الاوّل

بسم الله الرحمن الرحيم

معارف الكافية
و
عوارف الجامی

كتاب مبسوط مفصل ملتقط من آلاف الصفحات من شروح الكافية و
الفوائد الضيائية وزبدة اسرار المحققين وعصارة رموز المدققين
وخلاصة انظار العلمآء الاعلام ونتيجة افكار الفضلاء العظام

(المجلد الثانی)

تاليف
الشيخ الأستاذمولانا رشيد أحمد بن الحافظ القاري محمد جميل
بن نور محمدي بن نورحسن بن غلام حسن بازدخيل البازخيلوي

الناشر
المدرسة العربية قاسم العلوم
درشخيله بالا، چيناله، مٹه، سوات

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد الثانی
من
معارف الکافیه وعوارف الجامی

بیان الموضع الثاني من المواضع الأربعه التي يجب حذف العامل فيها وهو المنادی مع تعريف المنادی لغة واصطلاحاً

ولما فرغ المصنف من الموضع الأول شرع في الموضع الثاني فقال: والموضع **(الثاني)** من تلك المواضع الأربعة التي يجب حذف العامل الناصب للمفعول به فيها حذفاوجوبا قياسا **(المنادی)** وهوفي اللغة بمعنی(ندا کرده شده) صيغة اسم مفعول من باب المفاعلة أي نادی ينادي وفي الاصطلاح **(وهو المطلوب إقباله)** أي توجهه إليك بوجهه أو بقلبه حقيقة أوحكما.

بيان أن المنادی لفظ "زيد" مثلا والتقدير هوالاسم المطلوب

فإن قيل: إن المنادی في قولهم: "يا زيد" لايخلو إماأن يكون لفظ "زيد" أو مدلول زيد ،والكل باطل، **أما الأول** فلعدم صدق تعريف المنادی عليه ،وهو قوله: هوالمطلوب إقباله، فإن مطلوب الإقبال هو مدلول "زيد" لا لفظ " زيد" لعدم تصور الإقبال منه ، فإن الإقبال إنما يطلب ممن يصلح لذلك ولفظ " زيد" ليس من ذوي الروح فكيف يمكن أن يطلب منه الإقبال. **وأما الثاني** فلأن المنادی من أقسام اللفظ ومدلول "زيد" ليس من قبيل الألفاظ وأيضا علی هذا لم يكن التعريف مانعا عن دخول الغير فيه لدخول مدلول " زيد" فيه ، وهو ليس بمنادی لكون المنادی من قبيل الألفاظ. **قلنا**: المنادی هو لفظ" زيد" ولهذا يقدر ههنا لفظ " الاسم" فيكون التقدير هو الاسم المطلوب إما علی طريق أن اللام في قوله: " المطلوب" موصول وكناية عن الاسم ، أو علی طريق تقدير الاسم موصوفا لقوله: " المطلوب" وقدروه ولم يذكروه اكتفاء بما سبق. **وما قلت**: أنه يلزم علی هذا عدم صدق تعريف المنادی عليه لعدم كون لفظ "زيد" مطلوب الإقبال. **قلنا**:إنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية علی دوالها وههنا

كذلك.**أو نقول**:أن العبارة محموله على تقدير المضاف فيكون تقدير العبارة هكذا"المطلوب أقبال مدلوله".

بيان أن المراد من الإقبال التوجه أعم من أن يكون بالوجه أوبالقلب

فإن قيل: طلب الإقبال إنما يكون ممن يكون مدبرا فلا يتناول التعريف لمن يكون مقبلا إلى المنادى (بكسر الدال)،وأيضًالايتناول للمنادى الذي يكون وراء الحائط، لأنه لا فائدة في توجهه وأقباله إلى الذي يناديه لحيلولة الحائط بينهما، فلا يكون التعريف جامعا من هذ ين الوجهين. **قلنا**: المراد من طلب الإقبال طلب التوجه ، وهوأعم من أن يكون بوجهه كما في المنادى المدبر، أو بقلبه كما في المنادى المقبل والذي يكون وراء الحائط ، فكان جامعا.

بيان أن المراد من التوجه أعم من أن يكون حقيقة أوحكما

فإن قيل: لايشمل التعريف للسماء والأرض والجبال في مثل يا سماء ويا أرض ويا جبال، لعدم صلاحيتهم للإقبال إلي المنادِي فلا يكون التعريف جامعا. **قلنا**: التوجه أعم من أن يكون حقيقة كما في " يا زيد" أو حكما كما في الأمثلة المذكورة فإن ما وقع منادى فيها نُزّل أولا منزلة من له صلاحية النداء ثم استعمل فيه ما يستعمل في من يصلح للنداء حقيقة.

بيان أن تعريف المنادى لا ينتقض بمثل ياألله جمعا لأن المراد من قوله:"المطلوب إقباله" كونه مسئول الإجابة كما قال عبدالغفور

فإن قيل: يخرج من التعريف مثل ياألله لأنه لايتصور في ذاته تعالى وجه ولاقلب .**قيل** في الجواب إنه تعالى شبه أولا بمن له صلوح النداء ثم استعمل فيه حرف النداء . ولايخفى ما في هذا الجواب من الضعف من وجهين. **الأول**: لزوم تشبيه الخالق بالمخلوق. **والثاني** لزوم القول بإنه تعالى لايصلح للنداء والمخلوق العاجز يصلح له ، وذلك بعيد كل البعد، قال عبد الحكيم السيالكوتي في بيان البعد أنه يدل عليه ما في تفسير القاضي والكشاف أن "يا" وضع لنداء البعيد ،وقد ينادى به القريب تنزيلا له منزلة البعيد ، إما لعظمته كقول الداعي يا رب ويا ألله فإنه صريح في صحة ندائه تعالى، وكيف لاومعنى النداء الدعاء والمقصود منه الإجابة وهوالمدعو في كل الأحوال والمجيب بدعوة المضطرين في جميع الأحوال ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الأعرابي في سبب نزول قوله تعالى ﴿وإذا سألك عبادي عني فأني قريب﴾ أن أعرابيا جاء إلى رسول الله ﷺ فقال أربنا قريب فنناجيه أم بعيد فنناديه، فنزلت، فالأولى في الجواب: أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة أي إجابته للمنادى له ، فإنه المقصود من النداء كما صرح به الرضي في مبحث الترخيم .

بيان أن تعريف المنادى يشتمل لمثل "يازيد لاتقبل"

فإن قيل: يخرج زيد من المنادى في مثل "يازيد لاتقبل" فإنه منهي عن الإقبال لامطلوبه.
قلنا: تعريف المنادى يشمله، وذلك لأنه مطلوب الإقبال لما قال: المنادِي " يا"، وهو بموجب سماع ذلك الحرف يتوجه إلى المنادِي لكنه لما قال المنادِي: لا تقبل وسمع المخاطب ذلك لايتوجه إليه بموجب سماع صيغة النهي فاختلفت الجهتان.

بيان أن المندوب هل هو داخل في المنادى أم خارج عنه

فإن قيل: لما كان الإقبال أعم من الحقيقي والحكمي دخل المندوب في المنادى فإنه وإن لم يكن مطلوب الإقبال حقيقة لكونه ميتا لكنه مطلوب الإقبال حكما، لتنزيله منزلة من له صلوح النداء فلا حاجة إلى تعريفه وبيان أحكامه بالاستقلال في آخر بحث المنادى فأجاب البعض عنه: أنه داخل عند المصنف ولهذا قال: ووجوبا في أربعة مواضع فإنه لولم يكن داخلا عنده في المنادى لقال: ووجوبا في خمسة مواضع فيكون الموضع الخامس هو المندوب، **وما** قلت أن إيراده بالاستقلال في آخر البحث دليل على عدم دخوله في المنادى فلا يكاد يصح، لأن الشيء قد يكون داخلا في الشيء لكنه يفرد بالذكر لاختصاص بعض الأحكام به مثل دخول لفظ "وا" عليه وغير ذلك .

بيان تعيين القائل بدخول المندوب في المنادى

فإن قيل: من هو القائل بدخوله في المنادى. **قلنا**: قال الإمام الجزولي إنه داخل في المنادى، وإنه منادى مطلوب إقباله حكما على وجه التفجع فإذا قلت: يا محمد فكأنك تناديه وتقول تعال فإني مشتاق إليك، وأدخله في المنادى صاحب المفصل أيضًا حيث قال: في كتابه المفصل وانتصابه محلا إذا كان مفردا معرفة كقولك: "يازيد" ثم قال أو مندوبا كقولك يازيداه وقال: الرضي إنه ظاهر من كلام سيبويه وتبعهم الرضى أيضًا وتمسك بعد بيان أنه داخل في المنادى بقوله تعالى﴿ لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ﴾ وجه التمسك به أن المنادى يكون مدعوا، والله تعالى جعل الثبور مدعوا حيث قال: وادعوا ثبورا كثيرا ولايكون الثبور مدعوا إلّا أن يقال وا ثبورا ويا ثبورا ،وهو المندوب، وتبعهم الجامي أيضًا حيث قال: فالأولى إدخاله تحت المنادى.

تحقيق أن المندوب وإن كان داخلا في المنادى في الظاهر لكن بعد النظر البليغ يعلم أنه ليس بداخل فيه

أقول: بل هو غير داخل فيه ويعلم ذلك من كلام المصنف وذلك لأن المصنف قال:

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب فإنه يعلم منه أنه ليس بمنادى فإنه لو كان منادى عنده لم يقل: استعملوا لأن كلمة الاستعمال إنما تستعمل فيما لا يكون ذلك اللفظ حقيقة في ذلك المعنى ،فعلم منه أن كلمة "يا" إنما تستعمل في المندوب مجازا، ثم عرفه المصنف بعد ذلك بقوله: "وهو المتفجع إلى آخره فلوكان داخلا في المنادى لم يحتج إلى تعريفه بالاستقلال، ثم قوله بعد ذلك: "وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى" أي مثل حكم المنادى، ومثل الشيء يكون غير ذلك الشيء فالصحيح أنه ليس بداخل عند المصنف في المنادى لما ذكرنا.

فإن قيل: لما كان المندوب غير داخل في المنادى فلم لم يقل: وو جوبا في خمسة مواضع . **قلنا:** لم يقل كذلك لكونه مثل المنادى في دخول "يا" عليه، وكونه مثل المنادى بحسب الإعراب والبناء فكأنه منادى ،ولكونه مثله لم يعده قسماخامساوأخرجه بقوله: "وهو المطلوب إقباله" لأن المندوب ليس مطلوب الإقبال حقيقة لكونه ميتا ولا حكما لأنه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى.

(بحرف نائب مناب أدعوا) من الحروف الخمسة وهي يا وأياوهيا أي والهمزة، واحترز به عن نحو ليقبل زيد لأن "زيد" وإن كان مطلوب إقباله لكن ليس بحرف نائب مناب أدعوا بل بقوله: "ليقبل". **(لفظا أو تقديرا)**.

بيان ثلاثة وجوه لنصب قوله: "لفظا أو تقديرا "

فإن قيل: لفظاً أو تقديراً منصوب، وللنصب طرق فما هو وجه نصبه.**قلنا:** إن قوله: "لفظا أو تقديرا" يمكن أن يتعلق بما قبله بثلا ثة طرق، ويكون على الطريقين الأولين تفصيلا لحرف النداء وعلى الثالث يكون تفصيلا للمنادى.

بيان الطريق الأول

الطريق الأول: أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لقوله: "مطلوب".

فإن قيل: لايصدق عليه تعريف المفعول المطلق، لأنه ما يكون الفعل المذكور أو شبهه مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء، والمطلوب مشتمل على الطلب لا على قوله: "لفظا أوتقديرا. **قلنا:** كونه مفعولا مطلقا إنما هو باعتبار الموصوف المحذوف وتقدير العبارة هكذا طلباً لفظاً أو تقديراً.

فإن قيل: لا يصح كون قوله: "لفظا أو تقديرا" صفة لقوله: "طلبا" لأن الصفة تكون محمولة على الموصوف ولا يصح حمله عليه للزوم حمل صرف الوصف على الذات. **قلنا:** حمله عليه إنما بتأويل اعتبار إلحاق ياء النسبة به فيكون التقدير هكذا لفظيا أو تقديريا.

فإن قيل: توصيف الطلب بقوله: "لفظيا أو تقديريا" بعد التأويل أيضًا غير صحيح، لأن الطلب من الأمور المعنوية لأنه نسبة بين الطالب والمطلوب، وقوله: "لفظيا أو تقديريا" من صفات اللفظ. **قلنا:** قوله: "لفظيا أو تقديريا" صفة للطلب باعتبار حال متعلقه، وهو آلة الطلب لا باعتبار حاله فتكون لفظية الطلب وتقديريته باعتبار آلة الطلب، فاللفظية مثل "يازيد" والتقديرية بأن تكون آلة الطلب محذوفة مثل يوسف أعرض عن هذا.

بيان الطريق الثاني

والطريق الثاني أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لكن لا لقوله: "مطلوب" بل لقوله: "نائب" والبحث فيه من جهة عدم صدق تعريف المفعول المطلق عليه مثل الطريق الأول فيكون التقدير نيابة لفظا أو تقديرا، ثم البحث فيه من جهة عدم صحة قوله: "لفظا" على قوله: "نيابة" أيضًا مثل الطريق الأول، وكذا البحث فيه من جهة عدم صدق اللفظي والتقديري عليه لكون النيابة أمرا معنويا أيضًا مثل الطريق الأول ومثال كل واحد من النائب اللفظي والتقديري كالمثالين المذكورين في الطريق الأول فلا نعيده، وعلى هذين الطريقين يكون قوله: "لفظا أو تقديرا" تفصيلا لحرف النداء.

فإن قيل: على هذين الطريقين يلزم حذف حرف النداء وهو نائب وحذف النائب غير جائز. **قلنا:** نعم حذف النائب غير جائز إذا لم تكن عليه قرينة، وأما عند وجود القرينة فجائز، والقرينة عليه كون المنادى علما لأنه إذا حذف حرف النداء يسبق الذهن فيه إلى أنه منادى لكثرة نداء العلم.

بيان الطريق الثالث لنصب قوله: "لفظاً و تقديراً"

والطريق الثالث أنه منصوب على أنه حال عن الضمير في قوله: "إقباله" الراجع إلى المنادى

فإن قيل: الحال يكون محمولا على ذي الحال، ولايصح الحمل ههنا، لأنه يلزم حمل صرف الوصف على الذات. **قلنا:** حمل قوله: "لفظاً أو تقديراً" عليه لكونهما مصدرين مبنيين للمفعول فيكون المعنى حال كون المنادى ملفوظا أو مقدرا، مثال المنادى اللفظي مثل يا زيد ومثال التقديري مثل ألا يا اسجدوا أي ألايا قوم اسجدوا وعلى هذا الطريق يكون تفصيلا للمنادى لا لحرف النداء.

فإن قيل: الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما، والضمير في قوله: إقباله مضاف إليه لافاعل ولامفعول فلايصح الحال عنه. **قلنا:** يجوز الحال عن المضاف إليه حين جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

فإن قيل: إذا كان قوله: "لفظا أو تقديرا" تفصيلا للمنادى فلاحاجة إلى قوله: "وقد يحذف المنادى" على ماذكره في آخرالمبحث. **قلنا**: قوله: "لفظا أو تقديرا" محتمل للوجوه الثلاثة فلم يدل على حذف المنادى على التعيين، أونقول: أنه ذكره فيما بعد لإفادة قوله: "لقيام قرينة جوازا".

بيان أن عد المنادى من المواضع التي يجب حذف العامل فيها هو مذهب سيبويه

فإن قيل: عد المنادى من المواضع التي يجب حذف العامل فيها غيرصحيح، لأن العامل فيه هو حرف النداء نفسه وهومذكور. **قلنا**: قد اختلف العلماء في أن العامل في المنادى ما هو فقال سيبويه: أن انتصاب المنادى على أنه مفعول به و ناصبه الفعل المقدر وأصل "يازيد" أدعو زيدا فحذف الفعل لكثرة استعماله، و كثرة الاستعمال يناسب التخفيف.

فإن قيل: لايكفي لحذف الشيء كثرة الاستعمال مالم يدل على المحذوف شيء ولم يفد ذلك الشيء الدال ماكان يفيده المحذوف. **قلنا**: الدال على المحذوف والمفيد مفاده أيضاً موجود وهو حرف النداء فإنه يدل عليه ويفيد فائدته

بيان مذهب المبرد وهو يقول: أن العامل هو نفس حرف النداء من حيث أنه ساد مسد الفعل

وقال: المبرد إن الناصب للمنادى هو حرف النداء لكن عمله هذا ليس من جهة أنه ناصب بالأصالة، بل لأنه ساد مسد الفعل، وهوأدعو، فالفرق بين هدين المذهبين أن الناصب عند سيبويه هوالفعل، وعند المبرد وإن كان الناصب فيه الفعل حين ذكر الفعل معه لكنه لما حذف وناب حرف النداء منابه عزل الفعل عن العمل وورثه حرف النداء، وعند سيبويه لم يعزل بل هو عامل الآن كما كان قبل الحذف.

بيان مذهب أبي علي الفارسي وهويقول: أن حروف النداء من قبيل أسماء الأفعال مع بيان دفع الاعتراضات الثلاثة الواردة عليه

وقال أبوعلي من النحاة في بعض كلامه: أن "ياوأخواته" من أسماء الأفعال لكن أورد عليه المعترضون ثلاث اعتراضات. **الأول**: أن أسماء الأفعال لاتكون على أقل من حرفين، والهمزة من حروف النداء على حرف واحد، **ويمكن** أن يجاب أن الهمزة مخالفة لأخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في أداته ما لايجوز في غيرها، ألاترى إلى الترخيم، و**الثاني**: أن الضمير فيه لايكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم لأن اسم الفعل لايضمر فيه ضمير المتكلم. **والجواب** عنه أن اسم الفعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أومضمرا غائبا أو متكلما أو مخاطبا لكنه لايبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر، وإذا كان أداة النداء

بمعنى الفعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في أفّ: أنه بمعنى أتضجر أوتضجرت وفي أوه أنه بمعنى أتوجع أو توجعت **والثالث**: أنه لوكان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة كما أن سائر أسماء الأفعال تامة. **والجواب** عنه أنه قد يعرض للجملة مالايستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية فإنهما لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصارتا مع المقسم عليه والجزاء كلاما تاما فيجوز أن تخرج الجملة الندائية أيضاعن الاستقلال بدون المنادى لأن النداء لابد له من منادى . **وحاصل** الجواب أن حرف النداء اسم فعل تام بحسب ذاته غيرتام بحسب العارض، وذلك العارض هو أن النداء لايكون بدون المنادى كما أن الجملة القسمية عرض لها عدم التمام بعد أن كانت تامة بحسب ذاتها والعارض هو أن القسم لايتم بدون المقسم به وكذا الشرط لايتم بدون الجزاء والاعتراضات الثلاث ذكرها الرضي مع الأجوبة وأوردتها مع شيء من التفصيل .

تقابل بين المذاهب الثلثة المذكورة في تعيين ماهو المقدرمن الأجزاء

واعلم: أن "يا زيد" على المذاهب الثلاثة جملة ،وليس المنادى أحد جزئي الجملة لكن عند سيبويه جزء ا الجملة أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي الفعل ،والفاعل مقدر، وعند أبي علي أحد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستترفيه. **وحاصل** الجواب من أصل الاعتراض أن عد المنادى من قبيل ما حذف عامله وجوبا، إنما هو على مذهب سيبويه لا على مذهب المبردوأبي على فإنه على مذهبها لايكون من باب ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

بيان وجه ترجيح مذهب سيبويه على مذهب المبرد وأبي علي

فإن قيل: ولم رجح مذهب سيبويه على مذهب غيره. **قلنا**: لما كان مذهب سيبويه أقوى دليلا رجحه على غيره، وذلك لأن العامل عنده هو الفعل، وهو أصل في العمل ، بخلاف عمل الاسم أو الحرف فهو إنما يكون بمشابهة الفعل ومهما أمكن العمل على الأصل لايصار إلى الفرع.

بيان حكم المنادى بعد الفراغ عن التعريف

ولما فرغ المصنف عن بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه فقال: **(ويبنى)** أي المنادى

بيان وجه تقديم بيان منادى المفرد المعرفة والمخفوض والمفتوح بالألف على المنادى المنصوب

فإن قيل: لم قدم بيان المنادى المفرد المعرفة والمخفوض وبيان المنادى المفتوح

بالألف على المنادى المنصوب مع أنه أحق بالتقديم، لأن إيراد المنادى في المنصوبات كان لأجل كونه قسما من أقسام المفعول به، وهومنصوب. **قلنا:** قدم بيان غيرالمنصوب على المنصوب لقلة غير المنصوب بالنسبة إلى المنصوب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله: "وينصب ماسواهما".

بيان أن المراد من القلة القلة باعتبار المحل أو القلة بحسب التحقيق و الاستعمال

فإن قيل: إن المراد إما قلتها بحسب الأنواع أوالأفراد، فإن كان الأول فالقلة ممنوعة، لأن كل من البناء والخفض والفتح يكون نوعا، فتكون الأنواع ثلاثة ،وكذلك النصب ثلاثة المضاف وشبه المضاف والنكرة الغير المعينة ،وإن كان الثاني فهو غيرمعلوم بل علمه مستبعد جدا. **قلنا:** قال عبد الغفور في الجواب عنه: أن القلة إنما هي باعتبار المحل، فمحل غير النصب اثنان، مفرد معرفة والمستغاث سواء كان باللام فيكون مخفوضا أو بالألف فيكون مفتوحا، ولهذا قال المصنف ينصب ما سواهما بصيغة التثنية بخلاف محال النصب فإنها ثلاثة و كذا قال في الجواب أيضًا: أن المراد من القلة القلة بحسب التحقيق والاستعمال، ولاشك أن استعمال الثلاثة الأول وتحقيقها قليل، بخلا ف أقسام النصب.

بيان وجه تقديم بعض أقسام المنادى على البعض من عصام الدين

وقال العصام في تقديم غير النصب على النصب: أن الأوجه في نكتة التقديم أن يقال: أن بيان البناء على مايرفع به أهم، لأنه من خواص النداء، بخلاف النصب فإنه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فإنه بحرف الجر، وبخلاف الفتح، فإنه لإلحاق الألف، وقدم المستغاث على النصب لاتصال بينهما في البناء ،أو لاتصال بينهما في التغير عن حاله الأصلي **(على ما يرفع به)** أي على الضمة أو الألف أوالواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء.

بيان ثلاثة وجوه لدفع ما يقال: أنه يلزم من إرجاع الضمير في قوله: "يبنى ويرفع" إلى المنادى اجتماع البناء والإعراب

فإن قيل: الضمير في قوله: "يبنى ويرفع" راجع إلى المنادى المفرد المعرفة وهواجتماع النقيضين في محل واحد في حالة واحدة. **فقال** البعض في الجواب: أن الضمير في قوله: "يبنى" راجع إلى المنادى، والضمير في يرفع راجع إلى الاسم، فيكون معنى العبارة هكذا ويبنى المنادى على الحركة والحرف الذين يرفع الاسم بهما لكن هذا الجواب ضعيف لعدم ملايمته لسوق الكلام،لأن السوق يقتضي أن يكون الضمير في يرفع للمنادى لأن الكلام فيه. **أونقول** في الجواب: أن الضمير في "يبنى" و"يرفع" كليهما راجع إلى المنادى فإسناد البناء له

في صورة النداء ودخول حرف النداء عليه، وإسناد الرفع إليه في غير صورة النداء، فلم يلزم اجتماع النقيضين لاختلاف الأوقات، ويكون معنى العبارة هكذا أي ما يرفع بالضمة إذا لم يكن منادى مبني على الضمة إذا كان منادى، وما يرفع بالألف والواو إذا لم يكن منادى مبني إذا كان منادى .

بيان وجه صحة التعبير عن غير المنادى بالمنادى

فإن قيل: ففي غير صورة النداء هو ليس بمنادى فكيف صح التعبير بالمنادى. **قلنا:** كون الاسم منادى إنما يكون حين النداء إليه فهذا الاسم لايخلوإما أن يكون التعبير عنه بالمنادى قبل النداء أو بعد النداء فإن كان قبل النداء فالتعبير عنه بالمنادى باعتبار ما يؤول إليه ويكون من قبيل من قتل قتيلا فله سلبه، وإن كان بعد النداء فالتعبير عنه بالمنادى باعتبار ما كان فيكون من قبيل وآتو اليتامى أموالهم، فإنهم في حين إيتاء الأموال لهم يكونون بالغين لكن سمو باليتامى باعتبار ما كان. **وقال** عبد الغفور أنه من قبيل أرضعت هذه المرأة هذا الشاب، وحاصل هذا الجواب على ما قال عبد الحكيم محشيا عليه: أن ضمير يرفع مسند إلى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه، كما أن أرضعت مسند إلى ذات الشاب بدون اعتبار وصف الشباب معه، وذلك مبني على ما تقرر في الأصول من أن الوصف ملغى فيما تعيّنَ بالإشارة حتى يحنث بدخول الدار المخربة فيما إذا قال: لايدخل هذه الدار. **أو نقول** في الجواب عن أصل الاعتراض: أن قوله: "يرفع لا ضمير فيه أصلا، بل هو مسند إلى الجار والمجرور في قوله: "به"ويكون به مفعول مالم يسم فاعله لقوله: "يرفع "ويكون المعنى يبنى المنادى على الحركة أو الحرف الذي يرفع به ويقع إعراب الرفع به، وحينئذ اندفع اعتراض اجتماع النقيضين لعدم إسناد البناء والرفع إلى المنادى، وهذا أولى من الجواب الثاني لعدم احتياجه إلى التأويل وهو قوله: " في غير صورة النداء "كما احتاج إليه الجواب الثاني **(إن كان)** أي المنادى **(مفردا)** أي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف.

بيان أن المفرد مشترك بين المعاني الأربعة والمراد منها ههنا ماليس بمضاف وشبهه

فإن قيل: المثال الذي ذكره لقوله: "مفردا لايطابقه فإنه أورد فيه زيدان وزيدون وهما ليسا بمفردين. **قلنا:** المفرد مشترك بين أربعة معان فإنه **قد يطلق** ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع وهو الواحد فيقال: هذا مفرد أي ليس بمثنى ولا مجموع، كما في بحث تقسيم الاسم إلى المفرد والمثنى والمجموع . **وقد يطلق** ويراد به ما يقابل الجملة كما في بحث التميز فيقال: هذا مفرد أي ليس بجملة ، **وقد يطلق** ويراد به ما يقابل المركب فيقال: هذا مفرد

أي ليس بمركب كما في بحث تقسيم الاسم إلى المفرد والمركب. **وقد يطلق** ويراد به ما يقابل المضاف وشبهه فيقال: هذا مفرد أي ليس بمضاف وشبهه ،وهو المراد ههنا.

بيان تعريف شبه المضاف من الجامي والرضي وفي تعريف الرضي تفصيل

فإن قيل: ما هو شبه المضاف. **قلنا**: هو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه هذا ما عرف به الجامي. وقال: الرضي في تعريفه أن شبه المضاف هو الاسم الذي يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول نحو ياطالعا جبلا ويا حسنا وجهه و يا خيرا من زيد ، وإما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد، نحو يا ثلاثة وثلاثين، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة فهو كخمسة عشر إلّا أنه لم يركب لفظه، ولافرق في مثل هذا العددالمعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علما أو لافإنه مضارع للمضاف، وهذاظاهر مذهب سيبويه ، وقال الأندلسي وابن يعيش هو إنما يضارع المضاف إذا كان علما انتهى كلام الرضي ففي تعريفه تفصيل وتوضيح. **(معرفة)** قبل النداء أو بعده **(مثل يا زيد ويارجل)** هما مثالان لما هو مبني على الضمة.

بيان أن المراد من المعرفة أعم من أن يكون قبل النداء أو بعد ها

فإن قيل: لايصح التمثيل بالرجل في قوله: "يا رجل" لعدم كونه معرفة ،ولا يطابق المثال بالممثل. **قلنا**: قد عرفت في مبحث المعرفة والنكرة أن النكرة حين دخول حرف النداء عليه تكون معرفة **فحاصل** الجواب أن المعرفة أعم من أن يكون قبل النداء أو بعده ، الأول مثل يا زيد، والثاني مثل يا رجل. **(ويا زيدان)** مثال للمبني على الألف **(ويا زيدون)** مثال للمبني على الواو.

بيان أن العلم عند كونه تثنية أو جمعا وإن وجب دخول لام التعريف عليه لكن عند دخول حرف النداء عليها يستغني عن اللام

فإن قيل: العلم إذا جعل مثنى أو مجموعا يجب دخول اللام عليه مثل جاء ني الزيدان، وجاء ني الزيدون ولايقال: زيدان وزيدون، لأنه إذا أريد جعله تثنية أو جمعا يجعل نكرة ليقوم التعريف باللام مقام ما زال من التعريف العلمي. **قلنا**: لما دخل على التثنية والجمع حروف النداء حصل لنا الاستغناء عن دخول حرف التعريف عليه، لأن التعريف كما يحصل باللام يحصل بحرف النداء أيضًا.

فإن قيل: الاسم الذي يكون معرفة إذا دخل عليه حرف النداء لزم اجتماع التعريفين وهو ممنوع **قلنا**: اجتماع التعريفين جائز نعم اجتماع آلتي التعريف ممنوع.

فإن قيل: إذا لم يجز اجتماع آلتي التعريف فينبغي أن لايجوز نداء المضاف إلى المعرفة لأن الإضافة إلى المعرفة أيضًا من آلات التعريف. **قلنا**: قال عبد الغفور في الجواب أن صورة الإضافة ليست نصا في التعريف، ألا ترى أن الإضافة قد تكون للتخصيص كما إذا كان المضاف إليه نكرة فإفادة الإضافة إلى المعرفة التعريف بسبب كون المضاف إليه معرفة، لا بسبب صورة الإضافة مع أن محل الدخول مختلف.

بيان وجه بناء المنادى المعرفة

فإن قيل: لم بني المنادى المفرد المعرفة. **قلنا**: إنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، وكونه مثلها إفرادا وتعريفا، والمشابهة اللفظية له ظاهرة، وأما المشابهة المعنوية فهوكون كل واحد منهما موضوعا للتعريف والخطاب.

فإن قيل: ما بيان وقوع المنادى مقام الكاف الاسمية وما بيان مشابهتهما بالكاف الحرفية. **قلنا**: بيان ذلك أن يا زيد بمنزلة أدعوك فوقع المنادى مكان تلك الكاف التي هي في أدعوك، وهذه الكاف الاسمية مشابهة للكاف في "ذلك" لفظا ومعنى.

فإن قيل: لم اعتبروا وقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الحرفية ولم يكتفوا بالوقوع مقام الكاف الاسمية في أدعوك في حصول البناء. **قلنا**: ذلك لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته الحرف أوالفعل فلا يمكن حصول البناء في المنادى بمجرد وقوعه مقام الكاف الاسمية ثم لما شابهت تلك الكاف الاسمية بالكاف الحرفية حصل بذلك الطريق علة البناء وهو المشابهة مع الحرف لكن بالواسطة .

بيان وجه البناء على الحركة

فإن قيل: ولم بني على الحركة دون السكون مع أن الأصل في البناء السكون. **قلنا** : إنما لم يبن على السكون لأن البناء على السكون إنما يكون في المبني الذي يكون لازم البناء وبناء المنادى من العوارض،لأنه إنمابني لأجل النداء إليه ولم يكن قبل النداء مبنيا، وسيعود إلى الإعراب أيضًاعند زوال النداء عنه .

بيان وجه البناء على علامة الرفع

فإن قيل: فلم بني على علامة الرفع ولم يبن بالكسر أوبالفتح. **قلنا**: إنما لم يبن بالكسر، لئلا يلتبس هذا القسم من المنادى بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم حالة حذف الياء ،ودلالة الكسر عليها نحو ياغلام أصله ياغلامي، وإنما لم يبين بالفتح لئلا يلتبس بالمنادى المضاف

الذي جعل فيه الكسر فتحا والياء ألفا ثم حذف الألف.

بيان وجه عدم بناء المنادى المضاف مع وقوعه أيضاً موقع الكاف الاسمية

فإن قيل: المنادى المضاف أيضًاوقع موقع الكاف فينبغي أن يكون مبنيا. **قلنا**: المنادى المضاف وإن كان مشابها للحرف بوقوعه موقع كاف الخطاب، لكن لاتأثير لهذه المناسبة في البنـاء، لأن الإضافة لكونها من خواص الاسم قوي به جهة الاسمية،وضعفت جهة المشابهة بالحرف التي عليها مدار البناء.

بيان المنادى المخفوض باللام

ولما فرغ المصنف عن بيان بناء المنادى شرع في بيان مايدخله مثل اللام ههنا، فيكون معربا بذلك ويكون مخفوضا ومجرورا فقال. **(ويخفض)** أي ينجرالمنادى.

بيان أن الخفض بمعنى الانجرار من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم

فإن قيل: الخفض متعد وهو في الحقيقة صفة الخافض فلا يكون حالاً من أحوال المنادى فيلزم الخروج عن البحث، وأيضًا الخفض خاص بالحركة فلا يتناول للمنادى المجرور بحرف الجر مثل يا لزيد ين. **قلنا**: معنى قوله: "يخفض" ينجر، والانجرارلازم وهو من صفات المنادى فاندفع الإشكال الأول، ويعم الحركة والحرف كليهما فاندفع الإشكال الثاني،وتفسير الخفض بالانجرار من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم،لأن الانجرار من لوازم الخفض. **(بلام الاستغاثة)** أي بلام تدخله وقت الاستغاثة.

بيان أن إضافة اللام إلى الاستغاثة لأدنى ملا بسة، وهذه اللام في الحقيقة للتخصيص

فإن قيل: معاني اللام معروفة في الكتب، و ليس الاستغاثة منها، فما معنى إضافة اللام إلى الاستغاثة .**قلنا**: قـد يـضـاف شـيء إلـى شيء لأدنى ملابسة ،كما يقال: طالب المدرسة مع أنه يـكـون طـالب العلم لا طالب المدرسة ،لكن لما كان الشيء ملابسا لظرفه أضيف إليه ،ولما كان دخول اللام ملابسا لـوقـت الاستغاثة أضيف إليها من قبيل إضافة الشيء إلى الشيء بحيث يكون الأول في وقت الثاني، فإن اللام أضيف إلى الاستغاثة التي يكون اللام وهو الشيء الأول في وقت الاستغاثة وهي الشيء الثاني.

فإن قيل: فما معنى هذه اللام من المعاني المعروفة في النحو. **قلنا**: معناه ههنا التخصيص.

فإن قيل: كيف يصح معنى التخصيص ههنا. **قلنا**: معنى التخصيص هو أن المستغاث الذي دخل عليه اللام مخصوص بالدعاء والنداء من بين أمثاله ،وللدلالة على هذه المخصوصية دخل اللام عليه نحو **(يا لزيد)**.

بیان وجه کون المنادی معربا وقت الاستغاثة مع أن علة البناء متحققة

فإن قيل: لم أعرب المنادی وقت الاستغاثة مع تحقق علة البناء فيه لوقوعه موقع كاف الخطاب في أدعوك المشابه للكاف الحرفية. **قلنا**: هذه اللام لام جارة، وهي من خواص الاسم مثل الإضافة فقويت به جهة الاسمية،وضعفت جهة المشابهة فبقي هذا المنادی علی أصله وهو الإعراب. **أونقول** في الجواب: أن ههنا اجتمع حرف النداء واللام الجارة والأول يقتضي البناء والثاني الإعراب فأعملنا الثاني للقرب من المدخول .

بیان وجه کون هذا اللام مفتوحة مع أن اللام الجارّة تکون مکسورة

فإن قيل: لام الاستغاثة هذه لما كانت حرف جر فلم فتحت مع أن لام الجر تكون مكسورة مثل المال لزيد. **قلنا**: إنما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو يا للملظوم، وكان التقدير هكذا ياللقوم للمظلوم ، ومعناه أدعوكم لهذا المظلوم الضعيف لتنظروا إليه وتغيثوا إياه فحذف المستغاث وهو" لقوم" فلو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له، ولما كان اللام الداخلة علی المظلوم مكسورة علم أنه ليس بمستغاث ، فإنه لو كان مستغاثا لكان اللام مفتوحا فثبت كونه مستغاثا.

فإن قيل: فلم لم يعكس بأن يكون لام المستغاث له مفتوحا ولام المستغاث مكسورا.
قلنا: لم يعكس لأن المنادی المستغاث وا قع موقع كاف الضمير الذی تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فالأحق بالفتح هو اللام الذي دخل علی المستغاث فإن عطفت علی المستغاث بغير "يا" نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطو ف، لأن الفرق بينه و بين المستغاث له حاصل بعطفه علی المستغاث، وإن عطف مع "يا" فلا بد من فتح لام المعطوف أيضًا نحو يا لزيد ويا لعمرو.

بیان وجه کون اللام مفتوحة عند دخولها علی الضمير

فإن قيل: لما ذا تكون اللام الجارة مفتوحة إذا دخلت علی الضمير مثل لك وله. **قلنا**: الأصل في اللام الجارة هو الفتح ،وإنما كسرت إذا دخلت علی المظهر للفرق بين اللام الجارة ولام التاكيد فلو فتحت اللام الجارة أيضًا لم يعلم أنها للتاكيد أو للجر،ولاحاجة إلی الكسر في المضمر لعدم الالتباس مع لام التاكيد ،لأن لام التاكيد لاتدخل علی الضمائر فعادت لام الجارة إلی الحالة الأصلية وهو الفتح ففتحت.

فإن قيل: لانسلم أن لام التاكيد لاتدخل الضمائر ألاترى إلی قوله تعالی في سورة الحج: ﴿إن اللّٰه لهو خير الرازقين﴾. **قلنا**: المراد من عدم دخولها علی المضمر عدم الدخول

على الضمير المتصل وهو في قوله تعالى المذكور منفصل و كان الضمير في لك متصلا مجرورا.

فإن قيل: فلم لم يعكس في المظهر بأن تكون اللام الجارة مفتوحة، ولام التاكيد مكسورة. **قلنا:** لما كان لام التأكيد كثيرة الاستعمال لدخولها على الاسم والفعل، وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف وهو في الفتح دون الكسر، بخلاف اللام الجارة فإنها تدخل على الاسم فقط فلم يكن استعمالها كثيرا.

بيان وجه كون الفتح أصلا في اللام الجارة

فإن قيل: ولم كان الأصل في اللام الجارة هو الفتح. **قلنا:** لأنه حرف، وهو مبني الأصل، والأصل في البناء السكون، ولما تعذر السكون للزوم الابتداء بالساكن أخذ مكانه الفتح، لكونها أخت السكون.

بيان وجه كون الأصل في البناء السكون

فإن قيل: ولم كان الأصل في البناء السكون. **قلنا:** الغرض من البناء التخفيف، وهو في السكون أكثر من الحركة كما لايخفى.

بيان وجه عدم ذكر لامي التعجب والتهديد

فإن قيل: قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد أيضاً فلام التعجب نحن يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد مثل يالزيد لأقتلنك، فلم أهمل المصنف ذكرهما، ولم يلتفت إليهما. وكيف يصح قوله فيمابعد: "وينصب ماسواهما" كليا، فإنه يدخل في ماسواهما هاتان الصورتان أيضاً، مع أن المنادى فيهما مخفوض ومجرور. **واعلم** أن قوله: "ياللماء"إنمايستعمل في مكان أبصرت فيه ماء ولايرجى فيه وجود الماء فأعجبك فتناديه، وتقول تعال فإنك عجيب الشان لايعرفك كل واحد. **والدواهي** جمع داهية بمعنى المصيبة العظيمة، **وقوله:** "يا للدواهي" إنما يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده فإن المبتلي بذلك يتعجب من نزولها وكثرتها. **وأجيب** بأن كلًا من هاتين اللامين لام الاستغاثة فهما داخلان في لام الاستغاثة، وذلك لأن المهدد (اسم فاعل) يستغيث بالمهدَد (اسم مفعول) ليحضر فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته هذا في صورة لام التهديد وأما في لام التعجب فكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه. **وقال** البعض في الجواب عن لام التعجب بوجه آخر، وذكره المصنف في الإيضاح شرح المفصل وهوأن المنادى في قولهم"يا للماء ويا للدواهي " ليس الماء والدواهي وإنما المراد يا قوم وهؤلاء اعجبو للماء وللدواهي.

فإن قيل: هذا إنما يمكن على تقدير كسر اللام، وأما على تقدير فتحها فمشكل، لانتفاء

مـا يـقـتـضي فتحها، وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التي يفتح اللام معها. **قلنا**: لما حذف المنادى نسيا منسيا فأقيم المستغاث له مقامه فأعطي له حكم المنادى وهو فتح اللام.

بيان المنادى المفتوح بالألف بعد الفراغ عن المخفوض

ولما فـرغ الـمـصـنف عن المنادى المخفوض باللام شرع في المفتوح بالألف فقال: **(ويفتح)** أي يبنى المنادى على الفتح **(لإلحاق ألفها)** أي ألف الاستغاثة بآخره. **واعلم** أن اللام فـي قـوله: " لإلحاق" للتوقيت، كقوله تعالى ﴿لدلوك الشمس﴾ أي وقت دلوك الشمس فالمعنى ههنا أي وقت إلحاق ألفها، أوهي أجلية أي لأجل إلحاق ألفها.

بيان وجه البناء على الفتح

فإن قيل: لم بني على الفتح وقت إلحاق الألف بها. **قلنا**: الألف يقتضي فتح ماقبلها **(و لا لام فيها)** -حينئذ .

بيان وجه اشتراط البناء على الفتح بعدم كون اللام فيه

فإن قيل: لم علق حكم البناء بالفتح على عدم وجود اللام فيه. **قلنا**: وجهه عند الخليل أن هذه اللام عوض عن الألف فلوجمعهما لزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ، ووجهه عند الجمهور أن اللام يقتضي الجر والألف الفتح فبين أثريهما تناف فلا يصح الجمع بينهما، لأنه إذا كان بين الأثرين تناف كان بين المؤثرين تناف، لأن التنافي بين الأثرين يستلزم التنافي بين المؤثرين.

بيان أن بين الجر والفتح بدون التاء منافاة لا بين الجر والفتح مع التاء

فإن قيل: لـيـس بيـن الـجر والفتح تناف، لأنه لوكان بينهما تناف لم يصح مثل قولهم: "مررت بأحمد". **قلنا**: بيـن الـفـتـح بدون التاء والفتح مع التاء تفاوت ،والمنافي للجر هوالفتح بـدون التـاء ، ومـا تـحـقـق فـي أحمد هي الفتحة مع التاء ، فما هو المنافي للجر وهوالفتح غير موجود في أحمد وما هو موجود وهي الفتحة غير مناف للجر.

فإن قيل: مـاوجه المنافات بين الفتح والجر دون الفتحة والجر. **قلنا**: الفتح من ألقاب المختصة بالحركات البنائية، والفتح مع التاء تستعمل في الحركات الإعرابية والبنائية كليهما، ولاإشـكـال في منافات الحركة البنائية ،وهوالفتح بما هوالمختص بالمعرب وهو الجر. **(مثل يازيداه)** بإلحاق الهاء به للوقف،

بيان المنادى المنصوب بعد الفراغ ممّا سواه من الأقسام للمنادى

ولـما فـرغ عـن بيـان الـمـنـادى الـمـفـتـوح بـالألف شرع في المنادى المنصوب فقال **(ويـنـصب ما سواهما)** أي يـنـصـب بـالـمـفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام والألف لفظا أو تقديرا إن كان معربا قبل دخول حرف النداء. **و اعلم** أن تقدير قولنا: "بالمفعولية" بيان لوجه النصب.

بيان أن صحة ضمير التثنية في ما سواهما لكون المرجع أمرين المنادى المفرد المعرفة، والمستغاث سواء كان بالألف أو باللام

فإن قيل: إن الأمور المذكورة ثلاثة المفرد المعرف والمنادى المستغاث مع اللام والمنادى المستغاث بالألف فلايصح إرجاع ضمير المثنى إليهما في قوله: "ماسواهما". **قلنا**: إرجاع ضمير المثنى باعتبار أن المستغاث أمر واحد فكان المرجع أمرين المفرد المعرفة والمستغاث سواء كان مع اللام أوالألف ولذا قال الجامي: ماسوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والألف.

تحقيق في أن المراد من "النصب في ماسواهما" النصب لفظا أو تقديرا فقط دون محلاً لكن مع شرط

فإن قيل: المراد بالنصب في قوله:"وينصب ماسواهما" لايخلو إماالنصب لفظا أوتقديرا فقط أو الاعم من أن يكون لفظا أوتقديرا أومحلا ،فإن كان المراد هو الأول ينتقض بمثل يايوم لاينفع مال ولابنون وياخمسة عشر، فإن اليوم منادى ليس مفرَداً معرفة ولامستغاثا بل ظرف مضاف إلى الجملة مع أنه ليس بمنصوب لا لفظاولاتقديرا بل هومبني على الفتح ،وكذا ينتقض بمثل ياخمسة عشر، **وإن** كان الثاني يلزم دخول جميع أفراد المنادى تحت النصب، لأن الجميع منصوب محلا لأن المنادى مطلقا سواء كان مفردا معرفة أولا قسم من المفعول به ، وهو منصوب. **قلنا**: المراد هوأن المنادى منصوب فيماسواهما لفظا أوتقديرا لامحلا ،لكن بشرط أن يكون هذا المنادى معربا قبل دخول حرف النداء ، ومثل قولك يايوم لاينفع مال ولابنون مبني قبل دخول حرف النداء عليه. **حاصل** الجواب أنانختارالشق الأول إلّا أن الكلام محمول علَى شرط محذوف، وبين الجامي الشرط بقوله : " إن كان معربا قبل دخول حرف النداء" .

بيان أن علة النصب وهي المفعولية وإن كانت محققة في المفرد المعرفة وكذاالمستغاث إلا أن المغير غيرها فلم تؤثر

فإن قيل: علة النصب ههنا هي المفعولية وهي متحققة في المنادى المفرد المعرفة وكذا في المنادى المستغاث فلم لم ينصبا. **قلنا**: علة النصب وإن كانت متحققة هناك لكن مع تغييرالمغير إياها، أما المغير في المستغاث فهواللام والألف وأما في المفرد المعرفة فهو البناء ، فإنه مغيرله كاللام وأما في ما سواهما فعلة النصب متحققة مع عدم تغيير المغيرإياها، وبين

الجامي ذلك بقوله:" لأن علة النصب إلخ "

بيان وجه إيراد الامثلة الأربعة

فإن قيل: إنما يورد المثال لإيضاح الممثل وهذا المقصود يحصل بمثال واحد فلم أورد أمثلة أربعة. **قلنا**: إيراد الأمثلة الأربعة إنما هي باعتبارأن الممثل بها أيضًا أمور أربعة ، وهي أن ماسوى المفرد المعرفة إما مالايكون مفردا بأن يكون مضافا، وهو **الأول** أوشبه مضاف، وهو **الثاني** وإما مايكون مفردا ولكن لايكون معرفة ،وهو **الثالث** وإماالايكون مفرد اولامعرفة وهو **الرابع** .وبين الجامي ذلك بقوله: "وماسوى المفرد المعرفة إما مالايكون مفردا إلخ.

بيان القسم الأول والقسم الثاني من الأقسام الأربعة

فالقسم الأول وهو مالايكون مفرداً لكونه مضافا مثل **(ياعبدالله)** والقسم الثاني وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل **(يا طالعا جبلا)**

بيان أن "طالعا"في قوله: "طالعا جبلاً" اعتمد في العمل على الموصوف المقدر مع ذكر الجوابين الضعيفين أيضاً

فإن قيل: إن قوله: "جبلا "مفعول لقوله: "طالعا"واسم الفاعل لايعمل إلا إذا اعتمد على أحد الأمور الستة وهي المبتدأ والموصوف والموصول وذي الحال وحرف النفي والاستفهام وقوله: "طالعا" لم يعتمد على شيء منها. **قلنا**: هذا المثال مبني على مذهب الأخفش والكوفيين واعتماد الصفة عند هم ليس بشرط. **أونقول** في الجواب: أنه اعتمد على حرف النداء وهو أيضًا من المعتمدات الغير المشهورة كما قال صاحب الألفية (شعر)

كفعله اسم فاعل في العمل ☆ إن كان عن مضيه بمعزل

وولي استفهاما، أوحرف ندا ☆ أونفيا،أوجا صفة ،أومسندا

لكن لماكان هذان الجوابان غير مناسبين ،أما الأول فلأن المصنف ليس على مذهب الأخفش والكوفيين ، وأما الثاني فلأن ا لمصنف لايعد حرف النداء مما يعتمد عليه حيث يقول في مبحث اسم الفاعل: والاعتماد على صاحبه أوالهمزة أو"ما" الاستفهامية والمراد من الصاحب المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال ، فالصحيح في الجواب أنه اعتمد على موصوف مقدر فيكون التقدير هكذا يا رجلا طالعاجبلا.

بيان أن قوله: "طالعا" اعتمد على الموصوف المقدر وانتقل وصف كونه منادى من الموصوف إلى قوله: "طالعا " الصفة له

فإن قيل: إنه يلزم أحد الأمرين إما عمل اسم الفاعل بدون اعتماده على شيء إن لم نعتبر

اعتماده على موصوف مقدر ،وإما عدم كونه منادى مشابها للمضاف إن اعتبر الاعتماد على الموصوف المقدر ، أما لزوم الأمرالأول فهو ظاهر،وأما لزوم الأمرالثاني فذلك لأنا لما اعتبرنا الموصوف المقدرفلا يخلو إماأن يقال: ان المنادى المشابه للمضاف هو قوله: "طالعاجبلا" فهو وإن كان مشابها للمضاف لكنه حين تقديرنا الموصوف مقدرا ليس هو منادى أصلا بل المنادى هوالموصوف و كلامنا في المنادى. وإماأن يقال : إن المنادى المشابه للمضاف هو الموصوف المقدر فهو وإن كان منادى لكنه ليس بمشابه للمضاف لأنه موصوف مفرد. **قلنا:** نعتبر اعتماده على الموصوف المقدر ولا يلزم عدم كونه منادى مشابها للمضاف، لأن المنادى حينئذ في الحقيقة هو الموصوف المقدر وهو إن لم يكن مشابها للمضاف لكنه لما حذف ذلك الموصوف انتقل وصف المنادى إلى الصفة وهو "طالعا" فصار هو في حكم المنادى مع كونه مشابها للمضاف فصح كون "طالعا جبلا "منادى مشابها للمضاف مع الاعتماد على هذا الطريق.

بيان القسم الثالث من الأربعة

والقسم الثالث وهوما يكون مفرداولكن لايكون معرفة مثل **(يارجلا)** مقولا **(لغير معين)** أي لرجل غيرمعين.

بيان أن قوله:"لغيرمعين" يتعلق بقوله:"مقولاً"

فإن قيل: لم قدر قوله: " مقولا " قبل قوله: " لغيرمعين". **قلنا:** إنما قدره للإشارة إلى أن الجار والمجرور في قوله: " لغير معين" متعلق بقوله: " مقولا" الذي وقع حالا عن قوله: "رجلا" لأنه مفعول به.

بيان أن قوله: "لغير معين" ليس تقييد لقوله: "رجلاً"بل هو توقيت لنصب "رجلاً"

فإن قيل: الظاهرأن قوله: " لغيرمعين" احتراز عن المعين ، مع أن المنصوب المنون لايحتمل المعين فلايصح التقييد للاحتراز، لأن معنى التقييد أن رجلا يورد مثالا للنكرة في وقت كونه مقولا لغير معين ، والتقييد يشعر بأنه في وقت كونه مقولا لمعين لايكون مثالا للنكرة مع أن رجلا المنصوب لايحتمل التعيين أصلا فيقع القيد عبثا. **قلنا:** ليس قوله: " لغير معين " تقيد لقوله: "رجلا"بل هو توقيت لنصب رجلا أي إن رجلا يورد مثالا لنصب المنادى حال كون نصبه مقيدا في وقت كونه مقولا لغير معين إذ وقت كونه مقولا لمعين لايكون منصوبا، وإليه اشار الجامي بقوله وهذا توقيت لنصب رجلا لاتقييد له أي لرجلا . **فما** هو الموجود فى الحاشية المطبوعة على الجامى من قوله: "يعني أن نصب رجلا مؤقت بمدة مقوليته لغير معين

بمعنى أن مدته هذه المدة لاغيرها حتى إذا انتهت هذه المدة بأن يكون مقولا لمعين لايكون منصوبا لاتقييد لنصب رجلا أذ ليس لنصبه حالتان كونه لمعين وغير معين" غير صحيح ، فإنه قال: لاتقييد نصب رجل، وقد ثبت أنه تقييد لنصب رجل، هذا مفهوم ماقاله جمال الدين.

بيان القسم الرابع من تلك الأقسام الأربعة مع بيان وجه عدم إيرادالمثال له

والقسم الرابع وهومالايكون مفردا ولامعرفة مثل ياحسنا وجهه ظريفا.

فإن قيل: لم لم يورد المصنف مثالا لهذا القسم في المتن. **قلنا**: لم يورد المصنف لهذا القسم مثالا لأنه لما اتضح انتفاء كل من القيدين على حدة على حدة بمثال سهل **تصور** انتفائهما معا فلاحاجة إلى إيراد مثال له على الانفراد. **أونقول** في الجواب: أن المثال الثاني المذكور في المتن يحتمل أن يكون مثالا لهذا القسم الرابع أيضًا إذا أريد من قوله: "طالعا جبلا " غيرمعين، فطالعا حينئذ لامفرد ولامعرفة.

فإن قيل: فلايكون قوله: " طالعاجبلا "مثالا للقسم الثاني فيلزم ترك المثال الثاني. **قلنا**: لانقول: أنه مثال للقسم الرابع فقط حين عدم إرادة المعين منه ، بل المراد أنه يكون مثالا لكليهما، وذلك بأن يكون نفس قوله: "طالعاجبلا" أعم من أن يراد به معين أوغيرمعين ، لكن إذا أريد به المعين يكون مثالا للقسم الثاني، وإذا أريد به الغير المعين يكون مثالا للقسم الرابع.

فإن قيل: لم قيده بقوله: "ظريفا"ولم لم يقل: ياحسناوجهه فقط. **قلنا**: إنما قيده بقوله: "ظريفا" ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به المعين ،فإنه لوقصد به معين يقال: ياحسناوجهه الظريف.

بيان وجه عدم الحاجة إلى إيراد المثال لما سوى المستغاث

فإن قيل: لم لم يورد المصنف أمثلة لما سوى المستغاث. **قلنا**:هذه الأمثلة أمثلة لماسوى المستغاث أيضًا فلاحاجة إلى إيراد أمثلة ماسوى المستغاث على حدة.

بيان وجه تأخيرمثال النكرة عن مثال المضاف وشبهه

فإن قيل: لم أخرالمصنف مثال النكرة عن مثال المضاف وشبهه. **قلنا**: مثال النكرة حصل من انتفاء قيد المعرفة ، وهو مؤخر من قيد المفرد الذي حصل من انتفائه المضاف وشبهه فقدم ما كان حاصلا من انتفاء المقدم وأخر ما كان حاصلا من انتفاء المؤخر.

بيان أحكام توابع المنادى بعد الفراغ عن نفس المنادى

ولما فرغ المصنف عن بحث المنادى شرع في توابعه فقال: **(وتوابع المنادى المبني)** على ما يرفع به **(المفردة)**.

بيان أن ذكر توابع المنادى ههنا لبيان الأحكام الخاصة بكونها توابع المنادى

فإن قيل: ما الحاجة إلى ذكر توابع المنادى على حدة مع أن المصنف سيذكر التوابع بعد بحث المجرورات. **قلنا**: التوابع المذكورة بعد مبحث المجرورات وإن كانت تتناول التوابع كلها لكن لما كانت لتوابع المنادى بعض الأحكام المختصة به التي لاتوجد في غيره أورد توابع المنادى عقيب بحث المنادى .

بيان فوائد التقييدات الثلثة ،الأول تقييد المنادى بالمبني، والثاني تقييدالمبني بقوله: "على ما يرفع به"، والثالث تقييد التوابع بالمفردة

ولما كان ههنا ثلث تقييدات وهي تقييد المنادى بالمبني ، ثم تقيد المبني بقوله: "على ما يرفع به"، ثم تقييد التوابع بكونها مفردة يجب علينا أن نورد فائدة كل تقييد بطريق السؤال والجواب فنقول:

فإن قيل: لم قيد المصنف المنادى بالمبنى. **قلنا**: قيده بالمبنى لأنه لوكان معربا يكون تابعه تابع اللفظ فقط دون المحل،ومقصود المصنف بيان التوابع التي حكم عليها بقوله: "ترفع على لفظه" وتنصب على محله.

فإن قيل: ولم قيد المبني بقوله: "على ما يرفع به". **قلنا**: لما كان المنادى مبنيا في صورتين ، **إحداهما** إذا كان مفردا معرفة. **وثانيتهما** إذا كان مستغاثا بالألف وهو حينئذ مبني على الفتح، لكن لما كان توابع هذا القسم لايجوز الرفع فيها نحو يا زيدا و عمرا لاوعمرٌو أخرجها بقوله: "على ما يرفع به".

فإن قيل: ولم قيد التوابع بكونهامفردة. **قلنا**: إنما قيدها به لأنها لولم تكن مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت مضافة بالإضافة المعنوية ،وحينئذ لايجوز فيها إلا النصب كما سيجيء حكمها، فلو لم يقيدها بقوله: "المفردة" لم يصح الحكم عليها بقوله: " ترفع على لفظه وتنصب على محله".

بيان أن المضاف بالإضافة اللفظيه وشبه المضاف مفرد حكما

فإن قيل: التابع الذي يكون شبه مضاف أويكون مضافا بالإضافة اللفظية يكون مرفوعا على اللفظ ومنصوبا على المحل، مع أن الرفع على اللفظ والنصب على المحل إنما هو في التوابع المفردة وشبه المضاف وكذا المضاف بالإضافة اللفظية ليسا مفردين ، مثل يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ويا زيد الحسن الوجه بنصب الحسن ،والتابع وهو الحسن في هذين التركيبين مضاف بالإضافة اللفظية ،ويا زيد الحسن وجهه برفع الحسن ويازيد الحسن وجهه

بنصب الحسن ،والتابع وهو الحسن في هذين التركيبين شبه مضاف. **قلنا**: التوابع المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لاتكون مضافة معنوية ولا لفظية ولاشبه مضاف أوحكمابأن تكون مضافة لفظية أومشبهة بالمضاف.

فإن قيل: كيف يصح أن المضاف بالإضافة اللفظية وكذا المشبه بالمضاف مفردحكما **قلنا**: إنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة، فتعميم المفرد من الحقيقي والحكمي إنما هو لشمول المضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف. **فإن قيل**: لم جعل المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف في حكم المفرد. **قلنا**: ذلك لأن الكامل في باب الإضافة هوالإضافة المعنوية فما سواها في حكم العدم ، لعدم تأثير الإضافة اللفظية وشبه المضاف في المعنى فالمضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف في حكم المفرد.

بيان وجه الفرق في أن المضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف إذا وقعا منادى يكون لهما حكم الإضافة المعنوية وهو النصب وإذاوقعا توابع المنادى يكون لهما حكم التوابع المفردة وهو جواز الوجهين

فإن قيل: ماالوجه في أن المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف إذا وقعا عين المنادى فلهماحكم المضاف بالإضافة المعنوية وهو النصب، وإذا وقعا توابع المنادى فلهماحكم التوابع المفردة وهو جواز الوجهين أي الرفع على اللفظ والنصب على المحل. **قلنا**: لهما شبهان شبه بالمفرد في ا نتفاء التعريف فإنه كما لايوجد التعريف في المفرد بدون الأدوات كذلك لايوجد فيهما، أو المشابهة بينهما في أن المفرد كما لايوجد فيه الإضافة المعنوية كذلك لاتوجد فيهما، وشبه بالمضاف بالإضافة المعنوية في عدم الإتمام، فإنه كما لايتم المضاف بالإضافة المعنوية بدون المضاف إليه كذلك هما لايتمان بدون انضمام شيء آخر فيعمل بشبهيهما، فإذا وقعا عين المنادى يعتبر شبه الإضافة فكانا منصوبين مثل المضاف بالإضافة المعنوية ، وإذا وقعا تابعين للمنادى يعتبر شبه المفرد فيكو نان مرفوعين ومنصوبين مثله.

فإن قيل: فلم لم يعكس. **قلنا**: إنما لم يعكس لأنه لواعتبر شبه المفرد حين وقوعهما منادى فيصيران مبنيين بالضمة مثله، فيخرج الاسم عن الأصل وهو الإعراب ولو اعتبر شبه المفرد حين وقوعهما تابعين فلايبنيان لأن التوابع معربة مفردة كا نت أومضافة.

بيان أن إيراد الوصف مفردا مؤنثا في قوله: "التوابع المفردة" بتأويل الموصوف بالجماعة

فإن قيل: لابد من المطابقة بين الموصوف والصفة فلا يصح كون قوله: "المفردة" صفة لقوله: "التوابع" لعدم المطابقة. **قلنا**: ههنا ضابطة معروفة وهي أن كل فعل أوصفة إذا

أسند إلى ضمير الجمع يجوز أن يورد مفردا مع تاء التأنيث بتأويل الجماعة ،ويجوز أن يورد جمعا مثل الرجال قامت والرجال قاموا ،و على هذا فتوصيف التوابع بقوله: "المفردة" من هذا القبيل أي من قبيل توصيف المؤنث بالمؤنث ، لأن التوابع بتأويل الجماعة أيضًا مؤنث كما أن قوله: "المفردة" مؤنث.

بيان وجه ذكر بعض التوابع أي التاكيد والصفة وعطف البيان والعطف بالحرف ثم تقييد البعض أي المعطوف بقوله: "الممتنع دخول يا عليه"

فإن قيل: التوابع خمسة فلم ذكر المصنف البعض منها وترك البعض ثم لم قيد بعض ما ذكر منها بالقيد ولم يفعل ذلك في بعض الآخر مما ذكر. **قلنا**: لما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها وهو التاكيد والصفة وعطف البيان والعطف بالحرف فلذلك ذكر البعض ، ولما لم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها وهو العطف بالحرف من قيد وقوله: " الممتنع دخول يا عليه" قيّد ذلك البعض فقال: **(من التاكيد)** أي المعنوي.

بيان وجهين لدفع مايورد أن التاكيد اللفظي ليس فيه الرفع على اللفظ والنصب على المحل

فإن قيل: لانسلم عد التاكيد من جملة التوابع التي ترفع على لفظه: "وتنصب على محله" لأن زيدا الثاني في قولهم: "يا زيد زيد " ليس كذلك بل هو مبني على الضم فقط مثل المتبوع على مذهب أو هو مرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل على مذهب آخر. **قلنا**: اللام في قوله: " التاكيد" للعهد ،والمعهود به التاكيد المعنوي ، والمذكور في محل النقض هوالتاكيد اللفظي، وله حكم المتبوع في أغلب المذاهب، وذلك لأن التاكيد اللفظي عين المؤكد لفظا ومعنى فكأن حرف النداء مباشر هذا التاكيد، **أونقول** في الجواب: أن المصنف اختار مذهب من يقول بالرفع على اللفظ والنصب على المحل في التاكيد اللفظي أيضًا،وعلى هذا يكون اللام في قوله: " التاكيد" للاستغراق، ولهذا أطلق التاكيد ولم يقيده بالمعنوي **(والصفة)** مطلقا سواء كانت بحالها أو بحال متعلقها وسواء كانت للتوضيح، مثل يازيد العاقل، أو لمجرد الثناء مثل ياالله الرحمن ، أولمجرد الذم مثل ياشيطان الرجيم.

رد على الأصمعي

وقال الأصمعي إنه لايجوز توصيف المنادى المفرد المعرفة لأنه واقع موقع الضمير في أدعوك ومشابه به ، والضمير لايوصف فكذا المنادى لكن هذا المذهب ضعيف، لأن وقوعه موقع الضمير ومشابهته به لايقتضي التساوي في جميع الأحكام. **(وعطف البيان)** كذلك أي مثل الصفة في الإطلاق أي سواء كان باللام أولا **(والمعطوف بحرف الممتنع**

دخول يا عليه) يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول ياعليه فإن حكمهما غيرحكمها.

بيان وجه اختيار قوله: "الممتنع دخول ياعليه" على قوله:" المعطوف المعرف باللام

فإن قيل: لم لم يقل: والمعطوف المعرف باللام مكان قوله: "بحرف الممتنع دخول ياعليه" مع أنه أخصر. **قلنا:** لم يقل: كذلك وإن كان ذلك أخصر لأن قوله: " الممتنع دخول يا عليه" يشعر بأن مانع الاستقلال هو امتناع دخول ياعليه ،وأيضاً يخرج مثل يا محمد والله ، فإن في لفظة" الله" يتعين الرفع مع أنه معطوف معرف باللام فلولم يصرح بقوله: " الممتنع دخول ياعليه" لم يخرج مثل والله منه ، ولما صرح به خرج لعدم امتناع دخول ياعليه، وأيضاً لوقال المعرف باللام مكان قوله: "الممتنع دخول يا عليه" لم يعلم أن دخول يا عليه هل هو في رتبة الجواز أم الامتناع ، فلما قال: الممتنع علم منه أنه في رتبة الامتناع ،والعلم على امتناع دخول يا على المعرف باللام ممالابد منه، لأن العلم على قوله: "وإذا نودي المعرف باللام" متوقف على العلم بامتناع دخول يا عليه.

بيان فائدة ذكر قوله: "من التاكيد إلخ"

فإن قيل: المصنف في صدد الاختصار فلو اكتفي بقوله: "وتوابع المنادى المبني المفردة وترك مابعده من قوله:" من التاكيد إلخ" ويكون قوله: في ما بعده: "والبدل والمعطوف غير ما ذكر"بمنزلة الاستثناء منه ويعلم من هذا الاستثناء حكم مابقي من الاستثناء من التاكيد والصفة أيضاً لكان أوفق لما هو في صدده من الاختصار. **قلنا:** إنما ذكرها تفصيلا لأن بحث التوابع لما كان ذكره في هذا الكتاب بعد هذا المبحث ولم يكن معلوما بعد بيّن مابقي من الاستثناء أيضاً لأنه لولم يبينها لم تعلم تلك التوابع، وكذا الجواب عما يقال: أنه لو قال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الممتنع دخول ياعليه لكان أخصر . (**ترفع**) حملا **(على لفظه)** الظاهر أوالمقدر ،وقوله: " ترفع" خبر لقوله: "وتوابع المنادى".

بيان أن قوله: "على لفظه" متعلق بقوله: "حملا " المقدر لابقوله: " ترفع"

فإن قيل: قوله: " على لفظه" ظرف متعلق بقوله: " ترفع" وهذا التعلق غيرصحيح لعدم صحة وقوع كلمة "على" صلة لقوله: " ترفع" لأن الرفع يكون بالشيء لاعلى الشيء كما في قولهم: "بالضمة رفعا" وكما في قولهم في مبحث المنادى: " ويبنى على ما يرفع به " فصلة الرفع هي الباء لا كلمة "على". **قلنا:** إن قوله: "على لفظه" ظرف مستقر متعلق بقوله: "حملا" المقدر لا بقوله: " ترفع"حتى تكون كلمة: "على" صلة الرفع بل يكون قوله: "على لفظه"مفعول

له لقوله: " ترفع " باعتبار ذلك المقدر.

بيان أن الضم على لفظ المنادى أعم من أن يكون على لفظه الظاهر أو المقدر

فإن قيل: العاقل في قوله: "يافتى العاقل" مرفوع مع عدم تحقق الضمة على لفظ المنادى.
قلنا: الضم على لفظ المنادى أعم من أن يكون على لفظه الظاهر أو المقدر، وفي قوله: "فتى" وإن لم يكن الضم على لفظه الظاهر إلّا أنه على لفظه المقدر والضم في مثل فتى على لفظه المقدر لأنه في الأصل يافتي فسقطت الضمة لثقلها على الياء.

جواب عن الرضي وجواب عن ملا جمال لدفع مايقال إن قوله: "حملا" على لفظه لايتناول المحلي

فإن قيل: لفظ المنادى وإن تناول لمثل فتى لماجعل أعم من الظاهر والمقدر لكنه لايتناول لمثل هؤلاء وهو مايكون ضمه محلا في قولهم: "يا هؤلاء القائمون" فالتعميم قاصر.
قلنا: المقدر ههنا بمعنى المفروض وليس هو بالمعنى المتعارف المقابل للفظي، وإذا حملناه بمعنى المفروض فيشمل للتقديري المقابل للفظي والمحلي كليهما فمثل هؤلاء لفظ بطريق الفرض والتأويل بأن يقوم مقامه شيء يظهر الضم معه أو يأول بهذا الشيء فيظهر الحركة فيه، وهذا ما أجاب به الشيخ الرضى حيث قال في شرح قول المصنف: "ويبنى على ما يرفع به" : والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو ياقاضي ويافتى وفي المبني قبل النداء نحو ياهذا ويا هؤلاء، و مقابلة المقدر بالظاهر مشعر على أن المراد من المقدر الأعم الشامل للتقديري والمحلي، وذلك لأن المتعارف بين النحا ة مقابلة التقديري باللفظي لا التقديري بالظاهر، **وقال** ملا جمال في الجواب ماحاصله: أن اللفظ في قوله: "على لفظه" إنما عمم إلى الظاهر والمقدر ولم يعمم إلى المحلي لأن الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء ثم عرض له البناء على الضم بواسطه حرف النداء بد ليل قول المصنف ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة، والمقصود بالبيان توابع المنادى المبنى على ما يرفع به وهو المبني بواسطة حرف النداء لا توابع المبنى مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء أو قبل حرف النداء بد ليل تقييد الشارح الجامي قول المصنف: "وتوابع المنادى" بقوله: " المبني على ما يرفع به" **أقول** حاصل الجواب: أن الكلام إنما هو في المنادى الذي كان معربا قبل النداء فإذا كان الملحوظ في حركة البناء هو حاله السابق وفي تلك الحال يكون معربا، والمعرب لايكون إعرابه محليا، فلذا لم يعمم حين أريد التعميم إلى المحلي لأن المحلى لا يكون إلّا في المبني .

دفع أربعة اعتراضات تورد في هذا المقام

فإن قيل: ههنا عدة اعتراضات. **الأول:** أنّ الحمل على لفظ المنادى غير صحيح، لأن تابع المبني تابع لمحله لا للفظه. **والثاني:** أنه لايصح إطلاق التابع على تابع المنادى المبني، لأن التابع عبارة عن كل ثان بإعراب سابقه ولا إعراب في المبني فكيف يكون الثاني بإعراب سابقه. **والثالث:** أن تابع المنادى المبني لماكان تابعا للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ "هؤلاء" فينبغي أن يكون الكرام مكسورا لكون لفظ "هؤلاء" مكسورا مع أن الأمر ليس كذلك، **والرابع:** أنه لما كان تابع المنادى المبني تابعا للفظه ينبغي أن يكون التابع مبنيا إذلامعنى لمتابعة لفظه سوى ذلك. **قلنا:** بناء المنادى عرضي ليس بأصلي، لأنها إنما حصلت وحدثت له من دخول حرف النداء عليه وعروضها له لأنه لما دخل حرف النداء عليه وقع موقع الكاف الاسمي المشابه للكاف الحرفي فصار مبنيا، فكان المنادى مثل المعرب ومشابها له، فكما أن الإعراب وهي الضمة يعرض للاسم بسبب العامل الرافع كذلك البناء يعرض للمنادى بسبب حرف النداء، وتابع المعرب تابع للفظه فتابع ما شابهه أيضًا يكون تابعا للفظه، فاندفع الاعتراض الأول واندفع الاعتراض الثاني أيضاً، لأنه لما شابه المعرب فكان في حكم المعرب فيكون عليه الإعراب، فصدق تعريف التابع عليه وهو كل ثان بإعراب سابقه، وكذا اندفع الاعتراض الثالث لأن بناء هؤلاء في قوله: "ياهؤلاء الكرام" أصلي لاعرضي، واندفع الاعتراض الرابع أيضاً لأن بناء المنادى إنما هو لوقوعه موقع الكاف الاسمي، والتابع هذا لم يقع موقعه، لأن الواقع موقع الكاف الاسمي إنما هو المتبوع.

فإن قيل: لم اعتبروا المشابهة بالمعرب ولم يعتبروا البناء الحقيقي. **قلنا:** لما كان في اعتبار المشابهة رعاية ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب بخلاف اعتبار البناء فإنه ليس كذلك.

(وتنصب) حملا **(على محله)** وقوله: "تنصب" معطوف على قوله: "ترفع".

بيان إثبات أن تابع المبني يكون تابعا لمحله

فإن قيل: ما وجه نصبه حملا على محله. **قلنا:** لأن حق تابع المنادى المبني أن يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية.

فإن قيل: ماوجه كون تابع المبني تابعا لمحله. **قلنا:** وجه ذلك أن المحل واللفظ ههنا تنازعا في اقتضاء كل واحد منهما متابعة التابع له فاللفظ اقتضى بنائه، والمحل اقتضى إعرابه بالنصب، وكان المحل أقوى اقتضاء لكونه مقتضيا للإعراب، وهو الأصل في الاسم بخلاف اللفظ فإنه يقتضي ما هو خلاف الأصل فيه، وهو البناء ومقتضي الأصل أقوى.

بيان دفع مايقال: أن صفة اسم "لا" التي لنفي الجنس يكون مبنيا لبناء موصوفه فلم لم يجعل صفة المنادى المبني أيضاً مبنيا تبعا للموصوف

فإن قيل: صفة اسم لا التي لنفي الجنس يكون مبنيا بسبب كون الموصوف مبنيا مثل لارجل ظريف فلم لم يجعل صفة المنادى مبنيا تبعا لبناء موصوفه. **قلنا**: إن حرف النفي إذا دخل على المقيد بقيد يتوجه النفي إلى القيد والصفة قيد للموصوف فيتوجه النفي إلى القيد فالنفي الداخل على المتبوع داخل على التابع فصار مبنيا كالمتبوع ،ولاكذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء إليها فافترقا. **أونقول في الجواب**: أن العلة في الصفة في لارجل ظريف هو امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بلام التعريف لأن صفة المعرفة تكون معرفة باللام.

فإن قيل: المنادى واقع موقع الكاف الاسمي و هوضمير لايوصف لما سيجيء أن الضميرلايوصف ولا يوصف به. **قلنا**: هو واقع موقع الكاف وليس بجار مجراه في جميع الأحوال حتى يلزم عدم صحة كونه موصوفا (**مثل**) يا تيم أجمعون وأجمعين في التاكيد و (**يا زيد العاقل و العاقلَ**) في الصفة ويا غلام بشرٌ و بشراً في عطف البيان ويا زيد الحارثُ والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه.

بيان وجهين للاقتصار على بيان مثال الصفة

فإن قيل: لم اقتصر على بيان مثال الصفة فقط ولم يذكر أمثلة الباقي. **قلنا**: ذكر مثالا واحدا للإيجاز والاختصار، لأن الطالب العاقل لما علم مثالا واحدا سهل له قياس غيره عليه.

فإن قيل: فلم خص مثال الصفة من بينها. **قلنا**: الصفة أكثر التوابع استعمالا وأشهرها لكثرة فوائدها من التخصيص والتوضيح والمدح والذم والتاكيد و وفور ما تتبعه فيه ، فإنها تتبع موصوفها في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتذكير، وما يكون أشهر وأكثر وأوفر اتباعا يكون أوقع في ذهن المبتدي.

فإن قيل: شهرة الشيء يوجب تركه لا ذكره كما قال صاحب شرح التهذيب في بيان وجوه ترك تعريف العلم عند ما قسّم صاحب التهذيب العلم إلى التصور والتصديق: إنه ترك تعريف العلم لكونه مشهورا مستفيضا. **قلنا**: هذا الكتاب إنما صنف للمبتدئين والأشهر لكونه أوقع في الذهن أسهل للمبتدي. **أو نقول في الجواب**: إنه إنما ذكر مثال الصفة فقط لأنه لما خالف الإصمعي في جواز توصيف المنادى عن الجمهوروقال إن المنادى لما قام مقام الضمير والضمير لا يو صف فكذا المنادى لايو صف فرفع الصفة عنده على أنه خبر مبتدأ محذوف

ونصبه بتقدير أعني فللرد عليه ذكر مثال الصفة فقط .

بيان الاختلاف في اختيار الرفع والنصب في المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه

ثم لمّا بين جواز الوجهين في توابع المنادى المبني شرع في بيان الاختلاف الواقع في اختيار أحد الوجهين في واحد منها، وهوالمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فقال **(والخليل)**

بيان ترجمة الإمام الخليل

فإن قيل: من هو الخليل. **قلنا**: هو ابن أحمد بن عمر بن تميم البصري الفراهيدي وكنيته أبو عبد الرحمان وهو أستاذ سيبويه إمام النحو والخليل هذا هو الذي قال صاحب إعراب الفاتحة في شانه لم يقدمه مثله، ولم يخلف مثله ،وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف هو أعلى كعبا من سيبويه وهو الذي أوجد علم العروض ووضعه وتوفي سنة خمس وسبعين ومأة على اختلاف الأقوال **(في المعطوف)** بحرف الممتنع دخول يا عليه، فالألف واللام الداخل على قوله: " المعطوف " للعهد، والمعهود به المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه. **(يختار الرفع)** مع تجويز النصب، وجملة يختار الرفع خبر لقوله: " الخليل " أي يقول بأولوية الرفع.

بيان وجه اختيار الخليل الرفع

فإن قيل: لم اختار الخليل الرفع فيه وقال بأولويته. **قلنا**: إنما اختار الخليل الرفع ناظرا إلى المعنى لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة أو مايقوم مقامها.

فإن قيل: فينبغي أن يكون مبنيا على الضمة لكونه في الحقيقة منادى مستقلا، والمنادى المستقل يكون مبنيا على الضمة. **قلنا**: نعم كان المناسب هو كما قلت إلا أنه لما لم يكن حرف النداء مباشرا له وداخلا عليه بنفسه بسبب الألف واللام لم يحكم على بنائه بالضمة بل جعلت تلك الحالة إعرابا فصار رفعا. **(وأبو عمرو)**

بيان ترجمة الإمام أبي عمرو

فإن قيل: من هو أبو عمرو. **قلنا**: أبو عمرو هو ابن العلاء المازني البصرى النحوي القاري المقدم على الخليل، فإنه توفي سنة أربع وخمسين ومأة من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف تحية في خلافة المنصور، وهو الذي سأل الإمام أباحنيفة الكوفي عن القتل بالمثقل هل يوجب القود أم لا فقال أبو حنيفة: لا، فقال له أبوعمرو ولو قتله بحجر المنجنيق فقال: له ولو قتله بأبا قبيس (وهو جبل مكة) ومن الناس من طعن الإمام أباحنيفة في قوله ههنا: بأبا قبيس بالألف بقلة العربية و حاشاه من قلة العربية فإن هذا الطاعن المسكين لايعرف أنه تكلم بلغة

الكوفيين وبلغة من يقول أن الأسماء الستة المكبرة تكون في الأحوال الثلاث معربة بالألف. يختار فيه **(النصب)** مع تجويزه الرفع فقوله:" أبو عمرو" معطوف على فاعل يختار، وهو الضمير المستكن فيه.

بيان أنه يصح عطف قوله: "أبو عمرو" على الضمير المرفوع للفعل في يختار لوقوع الفصل بينه وبين المعطوف

فإن قيل: لايصح العطف على الضير المرفوع المتصل إلّا أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل مثل ضربت أنت وزيد وقد عطف ههنا قوله: "أبو عمرو" على الضمير المرفوع في يختار، ولم يؤكد بالمنفصل. **قلنا:** العطف على الضمير المرفوع المتصل ليس بمنحصر بما قلت من التاكيد، بل هو كما يصح في صورة التأكيد بالمنفصل يصح عند وقوع الفصل بينه وبين المعطوف مثل ضربت اليوم وزيد، وههنا وقع الفصل بين ضمير "يختار" وبين " أبو عمرو" المعطوف بقوله: " الرفع".

بيان أن عطف" أبو عمرو" على ضمير" يختار" ليس من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بل على معمول عامل واحد وهو"يختار"

فإن قيل: لايصح عطف قوله: " أبو عمرو" على قوله: " الخليل" وقوله: " النصب" على قوله: " الرفع" لأنه من قبيل عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين لأن العامل في قوله: "الخليل" هو الابتداء، والعامل في الرفع هو يختار، وهذا العطف ممنوع. **قلنا:** ههنا عُطِف "أبو عمرو" على الضمير في يختار وعطف قوله: " النصب" على قوله: "الرفع" فيكون عطف شيئين على معمولي عامل واحد. فإن العامل في الضمير والرفع كليهما هو قوله: "يختار" وهذا العطف جائز، نعم لو عطف قوله: " أبو عمرو" على قوله: " الخليل" وقوله: "النصب" على قوله :" الرفع" لكان من قبيل عطف شيئين على معمولي عاملين مختلفين لأن العامل في قوله: " الخليل" هو الابتداء، والعامل في الرفع هو يختار.

بيان وجه اختيار أبي عمرو النصب

فإن قيل: لم اختار أبو عمرو النصب مع تجويز الرفع. **قلنا:** لأنه كما امتنع التلفظ بحرف النداء امتنع تقديره معه أيضاً لأن المقدر كالملفوظ فلا يتصور الاستقلال في المعطوف لفظا ولا تقديرا فلا يكون إلّا تابعا محضا، وتابع المبنى لما كان تابع المحل ومحله النصب كان تابع المذكور أيضاً منصوبا. **واعلم** أن الخليل نظر إلى جانب المعنى فقال ما قال، ونظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ فقال ما قال. **(وأبو العباس)**

بيان ترجمة أبي العباس المبرد

فإن قيل: من هو أبوالعباس. **قلنا**: هـو من مشاهير النحاة محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البـصـري الـمبرد إمام العربية ببغداد أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني وأخذ عنه إسـمـعيـل الـصفار ونفطويه كان بليغا صاحب نوادر قال السيرافي مارأى المبرد مثل نفسه ولما صنف شيخه المازني كتاب الألف واللام سئل المبرد عن دقيقه وعويصه فأجابه بأحسن جواب فقال له قم فأنت المبرد (بكسر الراء) أي المثبت للحق ، فغيره الكوفيون وفتحوا الراء ،توفي سنة ست وثمانين ومأتين وقيل : سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد. **(إن كان)** المعطوف المذكور **(كالحسن)** أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه.

بحث في قوله: "كالحسن"

فإن قيل: الـمعطوف المذكور وهو الحارث في قوله:"يازيد والحارث" ليس كمدلول لفظ الحسن. **قلنا**: المراد به اسم الحسن لامدلوله ، ولذا قال الجامي أي كاسم الحسن .

فإن قيل: ليس اسم الحارث كاسم الحسن أيضاً لكون الحارث على صيغة اسم الفاعل وكـون الحسن على صيغة صفة المشبهة. **قلنا**: الـمراد بالمماثلة بينهما المماثلة في جواز نزع اللام عنه لا المماثلة في الصيغة ولذا قال الجامي: في جواز نزع اللام عنه أعلم.

ضابطة ذكرها الشيخ الرضي في معرفة صحة نزع اللام

فإن قيل: مـا هي الضابطة في معرفة صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه. **قلنا**: إن المحقق الـرضـي قد أورد في شرحه ههنا بحثا طويلا في بيان تلك الضابطة ولخصها العلامة عبد الغفور في حاشيته على الجامي وأنقل ما لخصه مع زيادة لتكون على بصيرة في معرفة صحة نزع اللام عـن العلم وامتناعه. **فاعلم** أن الـعـلـم إن لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان فـي الأصل صفة كالحسن، أو مصدرا كالفضل، وذلك للمح الوصفية والنظر إليها وقصد مدح أو ذم بهـا ، لكنه غير مطرد ، أي ليس كل علم كان في الأصل صفة يصح بها دخول اللام عليه بـل فـي الـبـعـض، إذ لايصح أن يقال في محمد وعلي: المحمد والعلي، وكذا يصح دخول اللام عـلـيـه إن كـان اسما له معنى جنسي وكلي في الأصل يقصد به مدح أو ذم ، كالأسد والكلب بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسي بصفة مدح كالأسد بالشجاعة أوذم كالكلب بالخسوء، ولاخـفـاء فـي جواز نزع اللام عن ذلك العلم لكون اللام عارضا بعد الوضع العلمي ، وإن كان مـوضـوعـا مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لأنها كبعض حروف الكلمة ، وهو أقسام. **منها** ما يـكـون فـي الأصـل لـلـجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من

بين ذلك الجنس، ولابد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم،أوالإضافة كابن عباس وابن الزبير ليفيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء، ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علماله، ويسمى ذلك بالعلم الغالب أو العلم الاتفاقي، فهذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته لمعنى العلمي. **ومنها** مالا يتصور له معنى كالثريًا والدبران والعيوق اسما لكواكب مختصة. **ومنها** مايتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في أعلام الأسبوع من الثلاثاء والأربعاء والخميس، فإنها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس. **ومنها** مايتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فإنا لاندرى ما معنى الاشتراء فيها، وهذه الأقسام الثلاثة أعلام غالبة عند سيبويه لكن بحسب التقدير للإلحاق بما هو الغالب، فإن الغالب في الأعلام اللازمة لامها أن تكون أجناسا صارت أعلاما بالغلبة،وهذا البحث ماحث عليه الرضي بالمحافظة عليه في آخر البحث. **(فكالخليل)** أي فأبوالعباس مثل الخليل في اختيار رفعه.

بيان أن قوله: " فكالخليل" خبر مبتدأ محذوف والكاف اسمي أوجارة

فإن قيل: قوله: " فكالخليل" جزاء للشرط والجزاء لابد أن تكون جملة،وقوله: " فكالخليل" ليس بجملة. **قلنا**: قوله: " كالخليل" باعتبار أنه خبر لمبتدأ محذوف وهوأبو العباس جملة،والكاف في قوله: " كالخليل" اسمي بمعنى المثل، والكاف يكون بمعنى المثل كما في قول الشاعر

بيض ثلث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم

فإن الكاف في قوله: " كالبرد"بمعنى المثل. **ويمكن** أن تكون الكاف جارة أي أبوالعباس كائن كالخليل.

فإن قيل: ليس أبوالعباس مثل الخليل، لأن الخليل أعلى شانا منه كما تقدم. **قلنا**: ليس المراد من المماثلة بينهما أنهما مماثلان في العلم بل المراد أن أبالعباس مثل الخليل في اختيار الرفع.

بيان وجه اختيار أبي العباس مذهب الخليل إن صح نزع اللام عنه

فإن قيل: ما السر في أن أبا العباس المبرد اختار الرفع مثل ما اختاره الخليل فيما يكون كالحسن. **قلنا**: إنما اختار ذلك لأنه يمكن جعلها منادى مستقلا بنزع اللام عنه فكان له حكم الاستقلال فينبغي أن يكون على حالة جارية له على تقديردخول حرف النداء من الضمة والألف والواو، ولما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت إعرابا رفعا **(وإلا)**

أي وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق.

بيان أن "إلا "ههنا محفف من إن لم يكن

فإن قيل: قوله: "وإلا " شرط ، والشرط لايكون إلا جملة ، وإلا حرف لايصلح للشرطية وأيضا لايصح أن تكون إلا استثنا ئية . **قلنا:** إن قوله: " إلا" ليس حرف الاستثناء بل هو في الأصل إن لم يكن المعطوف إلخ وهو معطوف على قوله: "إن كان كالحسن" ، ثم حذف فعل الشرط مع المتعلقات بقرينة المعطوف، وهوقوله: " إن كان كالحسن" لكن لما كان حذف الفعل الداخل عليه " لم" غير جائز، لأنه عامل، وبقاء العامل الضعيف بدون المعمول غير جائز، فحذف " لم" أيضاً، وأورد " لا" في مقامه ، فيكون" إن لا"وحذف الفعل عن " لا"جائز، لأنه غير عامل، ثم أدغم النون في اللام فصار "إلا" وهذا التحقيق يجري في كل موضع يكون " إلا" فيه مخففا عن مثل "إن لم يكن" **(فكأبي عمرو)** أي فأبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب.

بيان أن قوله: " فكأبي عمرو" خبر مبتدأ محذوف جزاء لقوله: "وإلا"

فإن قيل: لما كان "إلا" مخففا عن "إن لم يكن" فيكون "إن" شرطية ،وإن الشرطية لابد لها من الجزاء ،والجزاء يكون جملة ، وقوله: " فكأبي عمرو" كاف التشبيه مع المجرور، وهو ليس بجملة. **قلنا:** قوله: " فكأبي عمرو" خبر لمبتدء محذوف أي فأبو العباس مثل أبى عمرو، فكان جملة اسمية، والكاف اسمي بمعنى المثل، **ويمكن** أن تكون جارة كما مر، فيكون التقدير فأبو العباس كائن كأبي عمر.

بيان وجه اختيار أبي العباس مسلک أبي عمرو إن لم يصح نزع اللام عنه

فإن قيل: ما السر في أن أبا العباس اختار النصب مثل ما اختاره أبو عمرو. **قلنا:** إنما اختاره لامتناع جعله منادى مستقلا لعدم إمكان نزع الام عنه، فله حكم التبعية ،والأصل في توابع المبني أن تكون تابعة لمحله، ومحله ههنا النصب با لمفعولية ، فالعطف عليه هوالأولى والمختار كذا في محرم آفندي.

بيان أن ما ذكره المصنف ليس مذهب المبرد صرح به الرضي

فإن قيل: هل مذهب أبي العباس المبرد هو ما ذكره المصنف أم هو غير ذلك ، فإن بعض الناس قال إن المصنف أخطأ في بيان مذهبه. **قلت:** نعم قد أخطأ المصنف في بيان مذهبه فإن المبردلم يصرح به ولا دل كلامه عليه ، فإنه قد قال الرضي: إن مذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه ،وذلك أنه قال: إن كانت اللام في العلم حترت

مذهب الخليل، لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه، ولايفيدان التعريف، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط ،فكأنه مجرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية ، قال وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو، لأن اللام إذن تفيد التعريف ،فليس الاسم كالمجرد عنها، وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف إليه انتهت عبارة الرضي، و يظهر الفرق في ما نسب المصنف إليه وماذكره الرضي فعلى ماذكره الرضي من مذهب المبرد في" الحسن والصعق" معا اختيار الرفع، لدخول اللام في كل واحد منهما على العلم، فعلى طبق قوله: "إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل، والمصنف فرّق بينهما فاختار في" الحسن" مذهب الخليل ،وفي " الصعق" مذهب أبي عمرو.

بيان أن إيراد الأعلام بالطريق المذكورهنا من لطائف هذا الكتاب

واعلم أن صاحب غاية التحقيق والفاضل الهندي قالا في شرحيهما لهذا الكتاب: أن سياقة هذه الأعلام بهذا الطريق المخصوص من لطائف هذا الكتاب.

بيان حكم التوابع المضافة

ثم لما فرغ المصنف عن بحث التوابع المفردة شرع في بيان التوابع المضافة فقال: **(والمضافة)** عطف على قوله: " المفردة" أي توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالإضا فة الحقيقية.

بيان وجه نصب التوابع المضافة

فإن قيل: لم حكموا بنصب التوابع المضافة. **قلنا**: إذا وقعت منادى بنفسها تنصب فنصبها إذا وقعت توابع أولى، لأن حرف النداء لا يباشرها وحرف النداء إذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الأصل ،والأصل في المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا.

بيان أمثلة التوابع المضافة

فإن قيل: فما هي أمثلتها. **قلنا**: مثال التاكيد ياتيم كلهم ومثال الصفة يازيد ذا المال ومثال عطف البيان يارجل أبا عبدالله.

بيان أن المضاف بالإضافة اللفظية وشبهه أيضا غير داخلين في التوابع المضافة

فإن قيل: لانسلم وجوب النصب في تابع المنادى المذكور إذاكان مضافا بل يجوز الرفع والنصب كلاهما فيه مثل يازيد حسن الوجه بالرفع ويازيد الحسن الوجه بالنصب. **قلنا**: قد علم سابقا أن المضاف بالإضافة اللفظية وكذا شبه المضاف داخلان في المفرد، فالمراد من الإضافة المفهومة من قوله: "والمضافة" الإضافة المعنوية يعني أن المضاف بالإضافة المعنوية تنصب.

بيان وجه إعطاء حكم المضاف للمنادى المضاف بالإضافة اللفظيه وشبهه إذا وقعت عين المنادى وحكم المفرد إذا وقعت توابع

فإن قيل: مالهم اعتبروا في الأسماء المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة للمضاف حكم الإضافة إذا وقعت منادى حتى أوجبوا فيها النصب، واعتبروا فيها حكم المفرد إذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب. **قلنا:** الأسماء المضافة بالإضافة اللفظية ذوجهتين، جهة الإضافة، وجهة الإفراد، فاعتبرجهة الإضافة إذا وقعت منادى لئلايلزم بناء المضاف،واعتبرجهة الإفراد إذا وقعت تابعة مضافة، وكذا المشبهة بالمضاف لهاجهتان، جهة الشبه بالمضاف، وجهة الإفراد، فاعتبر فيها جهة الشبه بالمضاف إذا وقعت منادى لئلا يلزم بناء المضاف، لأن لشبه الشيء حكم عين الشيء ،واعتبر جهة الإفراد إذا وقعت تابعة مضافة، وجهة الإفراد ظاهر في المشبه بالمضاف، لأن شبه الشيء يكون غيره، وأما جهة الإفراد في المضاف بالإضافة اللفظية فلأن المجرور فيه في حكم الانفصال .

بحث البدل والمعطوف الذي لايمتنع دخول يا عليه

ولما فرغ المصنف من بيان توابع المنادى غيرالبدل والمعطوف الممتنع دخول يا عليه شرع في بيان البدل والمعطوف الذي لايمتنع دخول يا عليه فقال: **(والبدل والمعطوف غيرما ذكر)** أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول "يا" عليه.

فإن قيل : ما هو المغائر للمعطوف المذكور. **قلنا**: لما كان المذكور من المعطوف هو الذي امتنع دخول يا عليه فمغائره ليس إلاما لا يمتنع دخول يا عليه بل يجوز بحكم المقابلة.

بيان إعراب قوله: "غير" في قوله: "غيرماذكر"

فإن قيل: ما إعراب "غير" في قوله: "غير ما ذكر". **قلنا:** يجوز أن يكون بيانا لقوله: "والمعطوف" ويصح أن يكون صفة له إما باعتبار جعل التعريف في قوله: "المعطوف" للعهد الذهني، فيكون في حكم النكرة، فيجوز توصيفه بلفظ "غير"وإما باعتبار كون "غير" معرفة لكون مقابل ما أضيف هو إليه أمرا واحدا كما في عليك بالحركة غير السكون. **(حكمه)** أي حكم كلواحد منهما.

بيان وجهين لصحة إفراد الضمير في قوله: "وحكمه"

فإن قيل: مرجع الضمير في حكمه هوالبدل والمعطوف غير ما ذكر فلايطابق المرجع فلابد أن يقول: وحكمهما. **قلنا:** الضير راجع إليهما باعتبار كل واحد على سبيل البدل، **وقال** العصام إنه راجع إليهما بتأويلهما بما بقي من التوابع. **(حكم المنادى المستقل)** الذي

باشره حرف النداء .

بيان وجه إعطاء حكم المنادى المستقل للمعطوف غير ماذكر

فإن قيل: لماذا أعطي للبدل حكم المنادى المستقل. **قلنا**: لأن البدل هو المقصود بالذكر، والأول كالتوطية والتمهيد لذكره فالمنادى في الحقيقة هو البدل لا المبدل منه.

بيان وجه إعطاء حكم المنادى المستقل للمعطوف غير ماذكر

فإن قيل: ولم أعطي لهذا المعطوف حكم المنادى المستقل. **قلنا**: المعطوف المذكور منادى مستقل في الحقيقة لأنه مطلوب الإقبال كالمعطوف عليه مع أنه لامانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه ، والمقدر كالملفوظ.

فإن قيل: لو قال المصنف وما بقي حكمه حكم المستقل لكان أخصر. **قلنا**: إنما لم يفعل كذلك طلبا للاختصار مع أن المخاطب ليس بعالم بما بقى لتأخر مبحث التوابع فما دام لم يعين ما كان حكمه حكم المستقل لم يعلمه المخاطب (**مطلقا**)

بيان وجه نصب قوله: "مطلقا" مع بيان معنى قوله :" مطلقا"وهو شامل لأربع صور أي مفردين ومضافين ومضارعين ونكرتين

فإن قيل: ما إعراب قوله: "مطلقا". **قلنا**: هو حال من الضمير المجرور في حكمه أي حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال أي سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين بالمضاف أو نكرتين ، فالبدل مثل يا زيد عمرو، ويازيد أخا عمرو، ويازيد طالعا جبلا ، ويازيد رجلا صالحا، والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ، ويازيد وأخا عمرو ، ويا زيد وطالعاجبلا ، ويا زيد و رجلا صالحا، **ويجوز** أن يكون قوله: "مطلقا" مفعولا مطلقا لأطلق المقدر على أن يكون مصدرا ميميا، أو مفعولا فيه للنسبة الحكمية أي زمانا مطلقا، أو مفعول به " أعني" المقدر .

بيان بحث العلم المضاف إلى علم آخر

ولما فرغ المصنف عن بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقها المتبوع فقال: (**والعلم**)أي العلم المنادى المبني على الضم ويمكن أن يربط قوله: "والعلم" بأنه جواب سوال مقدر وهو أنه قد تقرر فيما سبق أن المنادى المفرد المعرفة مبني على ما يرفع به فينتقض بقولهم: "يا زيد ابن عمرو" فإنه يجوز فيه الضمة ويختار فيه الرفع ، فأجاب المصنف بقوله: "والعلم" حاصل الجواب أن وجوب البناء على ما يرفع به فيما عدا هذه الصورة، ويكون ذلك بمنزلة الاستثناء عن القاعدة المذكورة، وهي أن المنادى المفرد

المعرفة يبنى على ما يرفع به.

بيان أن المراد من قوله: "والعلم" العلم المنادى

فإن قيل: يلزم على المصنف الخروج عما فيه من بحث المنادى، وأيضاً يلزم عليه أن زيد بن عمرو علم موصوف بابن مضاف إلى علم آخر ومع ذلك لا يختار الرفع فيه. **قلنا:** المراد من العلم العلم المنادى لا مطلق العلم حتى يلزم عليه الخروج من البحث، وأن يورد عليه بمثل زيد بن عمرو.

فإن قيل: من أين يعلم هذا القيد. **قلنا:** يعلم ذلك من كون الكلام في المنادى.

بيان أن المراد من قوله: "والعلم" العلم المنادى المبني بالضم

فإن قيل: ينتقض قاعدة المصنف هذه بمثل يا عبد الله بن عمرو، فإن عبد الله علم منادى موصوف بابن مضاف إلى علم آخر ومع ذلك لا يختار الرفع فيه. **قلنا:** المراد من العلم العلم المنادى المبني وعبد الله بن عمرو ليس بمبني لأنه منصوب.

فإن قيل: من أين يعلم هذا القيد. **قلنا:** ذلك من قوله: "ويختار فتحه" لأن الفتح من ألقاب المبنى.

فإن قيل: ينتقض بالمنادى المستغاث بالألف نحو يا زيداه بن عمر، فإنه من قبيل العلم المعادى المبني الموصوف بابن مضاف إلى علم آخر، ومع ذلك لا يختار الرفع فيه. **قلنا:** المراد منه العلم المنادى المبني بالضم.

فإن قيل: من أين يعلم البناء على الضم. **قلنا:** يعلم ذلك من قوله. "ويختار فتحه" ،لأنه ينبئ عن جواز ضمه، فإن جواز الصمة لايكون إلا في المبني على الضم قوله: **(الموصوف بابن)** مجرد عن التاء أو ملحوق بها أعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن و موصوفه كما هو المتبادر.

بيان أن المراد من الابن أعم من أن يكون مجردا عن التاء أومعها

فإن قيل: ينتقض قاعدة المصنف هذه بقولهم: "يا هند ابنة عمرو" فانه أيضاً يختار فيه الفتح مع أنه ليس بموصوف بابن بل بابنة. **قلنا:** المراد من الابن أعم من أن يكون مجردا عن التاء أو معها.

بيان أن قاعدة اختيار الفتح إنما هوعند عدم تخلل الواسطة بين الابن وموصوفه

فإن قيل: تنتقض القاعدة بقولهم: " يا زيد الظريف بن عمرو" فإنه لا يجوز في زيد الفتح فضلا عن الاختيار بل يتعين الضم فيه. **قلنا:** قاعدة اختيارالفتح عند عدم تخلل الواسطة

بين الابن وموصوفه وفيما ذكرت من مادة الانتقاض تخللت الواسطة وهو الظريف.

فإن قيل: قد ذكر المصنف القاعدة مطلقا من غير تقييد بعدم التخلل فمن أين جئت به.

قلنا: كان ذلك القيد مرادا إلّا أنه تركه لما أنه يتبادر الذهن إليه فإنه: إذا قيل: زيد متصف بصفة القيام، فالمتبادر منه أنه متصف بها بلا واسطة. **(مضافا)** أي حال كون ذلك الابن مضافا فقوله: "مضافا" حال من ابن وهو مفعول بواسطة حرف الجر، **(إلى علم آخر)**.

بيان وجه التقييد بقوله: "مضافا"

فإن قيل: لم قيده بكونه مضافا. **قلنا**: إنما قيده بذلك فإنه إذا لم يكن مضافا يتعين الضم فيه مثل يا زيد الابن الظريف.

بيان وجه التقييد بقوله: " إلى علم آخر"

فإن قيل: فلم قيده بكونه مضافا إلى علم آخر. **قلنا**: لأنه لو لم يكن مضافا إلى علم بل يكون مضافا إلى نكرة مثل يا زيد ابن رجل أو مضافا إلى مضاف مثل يا زيد بن عمنا ويا هند ابنة أخينا يتعين الضم فيه أيضاً.

بيان وجه تعين الضم فيه عند عدم الإضافة أو كونه مضافا لكن لاإلى علم

فإن قيل: لم تعين الضم فيه عند ما إذا لم يكن مضافا أو يكون مضافا لكن لا إلى علم آخر. **قلنا**: ذلك لأن وجه اختيار الفتح هو التخفيف فيما يكون أكثر استعمالا، وليس كثرة الاستعمال إلا فيما يكون مضافاإلى علم.

بيان وجه عدم الانتقاض بمثل يا زيد بن زيد

فإن قيل: تنقتض القاعدة المذكورة بمثل قولهم: "يازيد بن زيد" فإن الحكم المذكور جارفيه مع أنه غير مضاف إلى علم آخر لعدم المغايرة بينهما. **قلنا**: هماوإن اتحدا في اللفظ لكنهما مغايران بحسب المصداق والمسمى، وهذا الاعتراض إنما يرد لو كان لفظ " الآخر" في قوله: "إلى علم آخر" صفة لقوله: "علم" ويكون علم حينئذ منونا ، أما إذا كان مضافاإليه لقوله: "علم" ويكون علم حينئذ بدون التنوين فلا اعتراض، لأن معناه إلى علم شخص آخر وزيد الثاني علم شخص آخر فالمغايرة ظاهرة بينهما فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على مايرفع به لكن **(يختار فتحه)** وأما الصفة وهي الابن فمفتوح لأنه تابع مضاف وهو منصوب كما مر في قوله: "والمضافة تنصب".

بيان وجه اختيارالفتح

فإن قيل: ماوجه اختيارالفتح فيه ؟ **قلنا**: المنادى الجامع لهذه الصفات كثير الوقوع ،

والكثرة تقتضي التخفيف، فخففوه بالفتحة، وكذا يحذف الألف خطًا في ابن وابنة.

فإن قيل: الكسرة أيضاً خفيفة بالنسبة إلى الضم فلم لم يخففوه بها. **قلنا:** التخفيف في الفتحة أكثر من الكسرة، وذلك لأن النصب بالمفعولية كان هو الإعراب الأصلي في المنادى لكنه لمابني لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاو معنى للكاف الحرفية استحق حركة من الحركات البنائية تناسب للنصب وهي الفتحة دون الكسرة.

بيان التوابع الصورية فقط

ثم لما فرغ المصنف عن التوابع الصورية المعنوية شرع فی التوابع الصورية فقط فقال:

(وإذا نودي المعرف باللام) أي إذا أريد ندائه. **ويمكن** أن يربط قوله:"وإذا نودي"بما قبله بأنه جواب سوال مقدر، وهو أنه قد علم سابقا أنه يمتنع نداء المعرف باللام فينتقض هذا بقولهم: "ياأيها الرجل" فإنه نودي فيه المعرف باللام فأجاب المصنف بقوله: "وإذا نودي" حاصل الجواب: أن المعلوم سابقا هوامتناع نداء المعرف باللام لكن بدون الفصل فأما مع الفصل بأي وهاء التنبيه فهو جائز فهذا بمنزلة الاستثناء مما سبق.

بيان أن المراد من قوله: "وإذا نودي إرادة النداء فلا يرد ما يورد

فإن قيل: قوله: "وإذا نودي شرط، وقوله: "قيل: ياأيها الرجل" جزاء، والجزاء يكون مرتبا على الشرط، ولايصح ترتبه عليه ههنا، لأن المرتب على الشيء يكون غيره، ولامغايرة بينهما، لأن نداء المعرف باللام هوعين قوله: "ياأيها الرجل" و **أيضاً** إذا نودي المعرف باللام حصل المقصود، وهونداء المعرف باللام، لأنه لا يكون إلّا بأن يقال: ياأيهاالرجل فما معنى قوله: "قيل يا أيها الرجل" بعد أن حصل المقصود. **قلنا:** المراد من النداء في قوله: "إذا نودي" إرادة النداء، وكثيرا مايطلق الأفعال الاختيارية، ويراد به مبدئها أعني الإرادة، فالجزاء هو قوله: "قيل ياأيها الرجل"، والشرط في الظاهر وإن كان هو قوله:"وإذا نودي" لكنه في الحقيقة قوله: "واذا أريد ندائه"، فعلى هذا لم يكن الجزاء عين الشرط، وأيضا لم يحصل المقصود بإرادته فقط، فكان لقوله: "قيل يا أيهاالرجل بعد قوله: "وإذا أريد ندائه معنى مفيدا، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وإذا قمتم إلى الصلوة﴾ أي إذا أردتم القيام إلى الصلوة **(قيل)** مثلا.

بيان أن زيادة قوله: "مثلا" لدفع الاعتراض والأجوبة عنه ثلاثة

فإن قيل: ما فائدة زياة قوله: "مثلا" **قلنا:** إنما قلنا: مثلا لدفع اعتراض يورد ههنا وهو أن الجزاء غير مرتب على الشرط، لأنه كلي شامل لإرادة كل معرف باللام سواء كان إنسانا أو رجلا أو غلاما، والجزاء لايترتب على الكلي، لأنه لوترتب عليه لزم ملزومية الكلي للجزئي،

وهـو بـاطل، لأنه كما يقال: ياأيها الرجل كذلك يقال: ياهؤلاء الكرام ،وياهذه المرأة ويا هذان الـمعـلمان، وجه الدفع أن الجزاء في الحقيقة هو الكلي، وهو الكلام الذي وسط فيه أي أوهذا أو أيهذا، وأما إيرادالجزاء فی صورة الجزئي فإنما هوبطريق التمثيل لابطريق الحصرفيه. **أونقول** فـي الـجواب: أن الكلام محمول على حذف المعطوف أي قيل: ياأيها الرجل، ويا هذا الرجل، وياأيهذا الرجل ونحوها ، **وقال** عبـد الغفور في الجواب: أنه يصح أن يراد بقوله: "يا أيها الرجل وأخويه" الكلام الذي وسط فيه أي وهذا وأيهذا من قبيل ذكر العلم وإرادة الوصف المشتهر هو به ، كما قيل في "لكل فرعون موسى" أن المراد لكل ظالم عادل ، لأن الأمثلة المذكورة قد اشتهرت بين النحاة بتوسيط أي وهذا وأيهذا فيجوز أن يرا د بها كلام وسط فيه أحد هذه الأمور الثلا ثة .

فـإن قيل: ليسـت هـذه الأمثـلة أعـلام فـكيف يـصح فيه أنه من قبيل ذكر الـعلم وإرادة الوصف المشتهر هو به . **قلنا**: اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علما له كذا قال صاحب غاية التحقيق. (**يـا أيها الرجل**) بتـوسـط أي مـع هـاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام .(**ويا هذا الرجل**) بتوسط هذا (**ويا أيهذا الرجل**) بتوسط الأمرين معا.

بيان وجه صحة دخول حرف النداء عند توسط أي وهذا وأيهذا

فإن قيل: لـم جاز دخول حرف النداء على المعرف باللام في هذه الصور. **قلنا**: إنما كان الـممنوع اجتماع آلتـي التـعـريف وهـما حرف النداء واللام التعريف ، ولما توسط أحد الأمور الثلاثة لم تجتمعا.

بيان فائدة توسط أيهذا مع أن المقصود يحصل من أي وهذا بانفرادهما

فإن قيل: الـغـرض مـن تـوسـط هذه الأمور هوالاحتراز عن اجتماع آلتي التعريف وهو حـاصل بأي وهذا فما المحاجة إلى الصورة الثالثة وهو أي وهذا باجتماعهما. **قلنا**: الغرض وإن حـصـل بأحدهما إلّا أن كل واحد من أي وهذا مبهم وفي اتيان المبهم بعد المبهم وتأخير البيان زيادة التشويق إلى البيان.

بيان أن الواو الواقعة بين يا أيها الرجل وأيهذ الرجل بمعنى" أو"

فإن قيل: قـد عـطـفت الأمثلة ههنا بواو الجمع دون "أو" فيفهم منه أنه يؤتى بالجميع حين ندا ء المعرف باللام مع أنه لايؤتى إلابواحد منها. **قلنا**:واوالواصلة ههنا بمعنى أوالفاصلة.

بيان وجه تعيين هذه الثلثة للفصل

فإن قيل: لم عينت هذه الأسماء للفصل. **قلنا**: إنما عينت لذلك ،لأن قصد المتكلم نداء الـمعرف باللام ، وذلك القصد يعلم من زيادة اسم مبهم غير دال على الماهية المعينة يقع النداء

في الظاهر عليه، لأن النداء لايقع إلا على معلوم متميز الماهية لا على مبهم فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود، ولو زيد اسم معلوم فيوهم السامع أنه المنادى لا المعرف باللام المؤخر.

بيان فائدة هاء التنبيه في "ياهذا الرجل".

فإن قيل: لم زيدت هاء التنبيه معه. **قلنا**: إنما زيدت هاء التنبيه لجبر النقصان الحاصل من بُعْدِ حرف النداء من المنادى.

فإن قيل: لم عينت الهاء لتلك الزيادة. **قلنا**: لأنها مشاركة لحرف النداء في التنبيه لأن النداء أيضا تنبيه.

بيان أن قوله: "والتزموا" جواب سؤال مقدر

فإن قيل: قد علم سابقا أن صفة المنادى المضموم يكون مرفوعا ومنصوبا، مثل يازيد الظريفُ والظريفَ، والرجل أيضاً صفة المنادى المضموم وهو الاسم المبهم مع أن النصب غير جائز فيه فأجاب المصنف بقوله: **(والتزموا)** يعني العرب **(رفع الرجل)** مثلا وإن كان صفة حقهاجواز الوجهين الرفع والنصب **(لأنه)** أي الرجل مثلا هو **(المقصود)** بالنداء أي فالتزموا الرفع فيه لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على أنه هو المقصود بالنداء.

بيان أن قوله: "والتزموا" بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى

فإن قيل: إن في التزام الرفع في هذه الصورة يكون بين كلاميه تدافع، لأنه علم مما سبق جواز الوجهين ومن ههنا يعلم الرفع فقط. **قلنا**: يكون هذا الكلام بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى، ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة.

بيان أن قوله: "الرجل" ليس ببدل من قوله: " أيها" مثلا

فإن قيل: الرجل إما أن يكون مقصودا بالنداء أولا، فإن كان مقصودا يصدق عليه حد البدل دون الصفة، وإن لم يكن مقصودا بالنداء فماوجه التزام الرفع فيه. **قلنا**: الرجل مقصود بالنداء في نفس الأمر لا في اللفظ، لأنه أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود، و ذكر بحيث أنه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث بأنه منادى مستقل فلا تثبت بدليته، على أن البدل في حكم تكرير العامل فلوكان الرجل بدلا لزم دخول " يا" في المعرف باللام الذي يمتنع دخول يا عليه.

بيان أن قوله: "وتوابعه" جواب سؤال مقدر

فإن قيل: لماكان " الرجل" في "ياأيها الرجل " مقصودا بالنداء مثل المنادى المضموم

فيجب أن يجوزفي توابعه ماكان جائزا في توابع المنادى المبني المضموم ،وهوجواز الوجهين الرفع والنصب، فأجاب المصنف بقوله: **(وتوابعه)** بالجر عطف على الرجل أي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة ومفردة نحو ياأيها الرجل الظريف وياأيها الرجل ذوالمال. **(لأنها توابع** منادى **(معرب)** وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني.

بيان وجه جواز دخول حرف النداء على قوله: "الله" بدون الاحتياج إلى الفصل بأي وغيره

فإن قيل: إنه قد علم سابقا أن المعرف باللام لايدخل عليه حرف النداء بلا فصل بأي أوهذا أو أيهذا ولفظ " الله" تعالى وسبحانه أيضاً معرف باللام ، لكنه يستعمل مع حرف النداء من غير فصل بتلك الأسماء الثلاثة فأجاب المصنف عنه بقوله: **(وقالوا ياالله)** والجواب عنه بطريقين **أحدهما**: أن القاعدة المذكورة وإن اقتضت عدم جواز ياالله من غير فاصلة، إلاأن التوسط ههنا ممتنع ،أمافي صورة أيها فلأن " أي" يدل على التعدد، والله تعالى منزه عن ذلك ، وهاء التنبيه تستعمل فيما يتصورفيه الغفلة وهو متعال عن ذلك ،وأما في صورة "هذا" فلأن الهاء للتنبيه وهو غير متصورفيه تعالى كما قلنا، وذا للإشارة الحسية ،والله يتعالى عن ذلك ، وأما في صورة أيهذا فلاجتماع " أي" الدالة على التعدد وهاء التنبيهية واسم الإشارة المستعملة في المحسوسات

فإن قيل: قد استعمل اسم الإشارة فيه تعالى في القران الكريم في قوله تعالى:﴿ ذ لكم الله ربكم﴾ **قلنا**: إنما استعمل ذلك فيه تعالى على التجوز تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس.

وثانيهما أن اللام التي تكون عوضا عن المحذوف ولازمة للكلمة يجوز جمعها مع حرف النداء بغير فاصلة وذلك لأنها تكون حينئذ من أجزاء الكلمة ولاتكون للتعريف و لفظة " الله" كذلك ، وحاصل هذا الجواب أن حرف النداء إنما تجتمع مع اللام الذي يجتمع فيه شيئآن **أحدهما** لزومها للكلمة فلا يقال: لاه إلانادرا قال الشاعر:

كحلفة من أبي رباح ☆ يسمعها لاهه الكبار

(والكبار بضم الكاف أي الكبير). **وثانيهما**: كونها بدلامن همزة إله فلايجمع بينهما إلا قليلا، قال الشاعر:

معاذ الإله أن تكون كظيبة ☆ ولادمية ولاعقيلة ربرب

ولام لفظة " الله اجتمع فيه هذان الشيئآن.

وقوله:"الدمية " الصنم ، **وقيل**: الصورة المنقشة ، **وقوله**: " العقيلة " من النساء الكريمة المخدرة واستعاره ابن مقبِل للبقرة ، **وقوله**: "الربرب" القطيع من بقر الوحش ، وقيل: من الظباء كأن الشاعر يقول لعشيقته معاذ الله أن تكوني مثل ظبية أومثل صنم أو صورة منقشة أومثل بقرة

من قطيع بقر الوحش بل أنت فوق كل ذلك .

بيان لزوم اللام في لفظ "أللّه" وكونه عوضا عن المحذوف

فإن قيل: ما العلة في لزوم اللام في لفظة " أللّه "وكونها عوضاعن المحذوف. **قلنا:** لفظة "اللّه" كان في الأصل الإله فحذفت الهمزة، وعوضت الألف و اللام عنها ثم أدغمت اللام الأولى في الثانية فصار اللّه.

بيان أن حذف الهمزة للتخفيف مع بيان مايقتضي التخفيف

فإن قيل: لم حذفت الهمزة. **قلنا:** للتّخفيف.

فإن قيل: ماالذي يقتضي التخفيف ويستدعيه. **قلنا:** المقتضي للتخفيف هو كثرة الاستعمال مع الثقل الذاتي في لفظ" الإله" بسبب اجتماع الهمزتين في الأول والهاء في الآخر، مع كون كل واحد منهما من حروف الحلق، فحذفوا الهمزة الواقعة بين اللامين المانعة عن إدغام اللام في اللام، وجعلوا لام التعريف عوضاعنها، وأدغموا اللام في اللام فصاراللّه.

بيان إثبات المساواة بين العوض والمعوض عنه

فإن قيل: لابد من المساولة بين العوض والمعوض عنه وهو غير متحقق ههنا، لأن المعوض عنه حرف واحد وهي الهمزة والعوض حرفان وهما الألف واللام. **قلنا:** الألف واللام زائدتان، والهمزة المحذوفة غير زائدة، لأنها من نفس الكلمة ،والأصلي أقوى من الزائد، فلما لم يتساويا جعلوا الحرفين الزائدتين عوض الحرف الواحد الأصلي ليتحقق المساواة بين قوي وضعيفين كما يجعل الرجل والمرأتان في الشهادة مكان الرجلين.

بيان صحة حذف الألف في مثل باللّه و تاللّه مع أنه عوض ولازم

فإن قيل: لما كان الألف واللام عوضين من الهمزة كانا من أجزاء الكلمة مثل المعوض عنه، والجزء لايسقط، فلم أسقطوا الألف في مثل باللّه وتاللّه من التلفظ. **قلنا:** كل واحد من الألف واللام وإن كان جزء الكلمة بالنظر إلى التعويض إلا أن معنى التعريف ما زال عنهما ، فكان جهة الزيادة فيهما راجحا على جزئيتهما،لأن معنى التعريف لايتصور فيهما بدون الزيادة، فلرجحان معنى الزيادة فيهما سقط الألف في قولهم: باللّه وتاللّه وواللّه من التلفظ.

فإن قيل: فيناسب أن يسقط الهمزة في صورة النداء أيضاً مع أنه لايسقط كما تقول يا أللّه. **قلنا:** حين دخول حرف النداء عليه يكون لفظ الجلالة مجردة عن معنى التعريف فلم تبق في صورة النداء إلا الجزئية ، ووجه سقوطها كان رعاية جهة الزيادة ولما لم تبق لم تسقط.

بيان وجه تجرد لام التعريف عن التعريف حين دخول حرف النداء عليه مع الأبحاث المتعلقة بذلك

فإن قيل: لم تتجرد الألف واللام عن التعريف حين دخول حرف النداء عليه. **قلنا**: ذلك لأن بسبب دخول حرف النداء يحصل فيه التعريف فاستغنى عن التعريف الحاصل بهما.

فإن قيل: هذا التوجيه إنما يجرى في لام التعريف لافي الألف لأنه ليس للتعريف بل هو للوصل فقط، والقول برجحان جهة الزيادة على جهة الجزئية إنما كان بسبب معنى التعريف في الألف ولما بطل السبب بطل المسبب أيضاً، فلزم أن يكون الألف في صورة غير النداء أيضاً قطعيا، فلم يسقط في مثل بالله وتالله. **قلنا**: لاريب في أن الموضوع للتعريف هواللام فقط إلا أن الألف تابع له فحملناه على متبوعه في رجحان جهة الزيادة فسقط في غير صورة النداء .

فإن قيل: لفظ الجلا له علَم في صورة النداء وغيره فالتعريف الحاصل باللام لما زال بالعلمية لم تبق إلاجهة الجزئية ،فوجب أن يكون الألف في صورة غير النداء أيضاً قطعياً وأصلياً كما هو في صورة النداء. **قلنا**: قد اختلف العلماء في علمية لفظ الجلالة ، فقال البعض: أنه كلي منحصر في فرد واحد، وقال البعض: أنه علم ،والتوجيه المذكور إنما هو بالنظر إلى المذهب الأول دون الثاني ،وأما في مذهب من يقول بعلميته فهو محمول على غيره في إسقاط الألف في غير صورة النداء طردا للباب.

فإن قيل: لم لم يحمل صورة النداء على غير صورة النداء أو بالعكس في إثبات الألف أوإسقاطه. **قلنا**: هاتان صورتان متبائنتان، فالأولى فيهما أن لايحمل إحداهما على الأخرى بل يكون حال الألف في إحد اهما على خلاف ما عليه الأخرى . **واعلم** في نهاية البحث تتميما للفائدة أن بعض الأشياء تختص بلفظة الله اسم مولنا الكريم في صورة النداء ، ولاتجوز في غيره ، **الأول** أن الهمزة فيه قطعية، و **الثاني** أن ندائه تعالى مختص بحرف "يا"دون الحروف الأخرى فلا تدخل عليه إلا "يا" فقط، **والثالث** حذف حرف النداء وتعويض الميم المشددة عنها في الآخر مثل اللّٰهم ، وذلك في الدعاء.

بيان اختصاص جواز دخول حرف النداء بلفظة "اللّٰه"

ولما لم يجتمع العوضية واللزوم في موضع آخر اختص هذا لاسم بذلك الجواز ، ولهذا قال: (**خاصة**)

بيان تركيب قوله: "خاصة"

فإن قيل: ماوجه إعراب قوله: "خاصة". **قلنا**: هو منصوب على أنه حال من قوله: "يا اللّٰه".

فإن قيل: الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول فقوله: "ياألله" أيهما ؟ **قلنا**: هو مفعول لقوله: " قالوا" إلا أنه منصوب تقديرا. **أونقول**: أنه مفعول مطلق لخص المقدر، كما في الهندي، والجملة منصوبة المحل حال من قوله: "ياألله"

بيان أن قوله: "خاصة" صيغة اسم الفاعل مع الإعلال

فإن قيل: إن صيغة قوله: "خاصة "ما هي. **قلنا**: هو صيغة اسم الفاعل، أصله خاصصة مثل العاقبة والعافية ،ثم أدغم الصاد الأول في الثاني فصار خاصة ، لكنه على التركيب الأول بمعناه الأصلي الفاعلي، وعلى الثاني هو بالمعنى المصدري ،لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا.

بيان وجه عدم صحة دخول "يا"على مثل النجم والصعق وكذا في الناس

فإن قيل: في مثل قولهم: " النجم والصعق " لم يجز دخول الياء عليه. **قلنا**: المجوز لدخول الياء عليه على المعرف باللام هو اجتماع الأمرين في اللام ، لزومها للكلمة ،وكونها بدلا عن الهمزة ، واللام في قولهم: "النجم والصعق " وإن لزمتها لكنها ليست بدلا عن الفاء.

فإن قيل: فلم لم يدخل حرف النداء في قوله: " الناس". **قلنا**: ههنا وإن وجد كونها بدلا عن الهمزة ، لأن أصله الأناس، فحذفت الهمزة تخفيفاو عوضت اللام عنهاو أدغمت في النون لقرب المخرج، فصار الناس لازمة للكلمة ، لأنه يقال: ناس إلا في سعة الكلام كقول الشاعر

إن المنايا يطّلِعـ نَ على الأناس الآمنينا

فإن قيل: لانسلم أن المجوز لاجتماع حرف النداء مع اللام اجتماع الأمرين المذكورين كما في قول الشاعر (شعر)

من أجلك ياالتي تيمت قلبي ☆ وأنت بخيلة بالوصل عني

فإنه اجتمع حرف النداء مع اللام مع كونها غير عوضية ، وكما في قول الآخر (شعر)

يا الغلامان اللذان فرا ☆ إياكما أن تكسبا شرا

على اختلاف الروايتين فإنه قد اجتمع فيه أيضاحرف النداء مع اللام ، مع عدم وجود الأمرين المذكورين أصلا لا اللزوم ولا التعويض. **قلنا**: دخول يا على المعرف باللام في الشعر الأول لانتفاء أحدالأمرين وهو كونها عوضاوبدلا شاذ، وفي الثاني لانتفاء الأمرين كليهما أشذ، ولا اعتبار للشاذ والأشذ.

بيان معنى الشعرين مع تعيين الشاهد فيهما

فأن قيل: ما معاني الألفاظ المشكلة في الشعر الأول أي قوله: "من أجلك إلخ" وما هو

المستشهد فيه ، وما معناه ؟ **قلنا**: قوله: "من أجلك" بنقل الفتحة من الهمزة إلى النون وحذف الهمزة ، وذلك جائز، وههنا واجب لضرورة الشعر، وقوله: "من أجلك" متعلق بالمقدر ،أي أتحمل المشاق من أجلك أيتها الحبيبة التي استعبدت وذللت قلبي والحال أنك تبخلين عني بالوصل ولاتعاملين بالجميل ، والشاهد في قوله: " يا التي" حيث جمع بين يا واللا م شذوذا

فإن قيل: مامعاني الألفاظ المشكلة في الشعر الثاني، وما معنى الشعر، وما الشاهد فيه ؟
قلنا: الفرار هو الهرب وإياكما منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوبا ، والتقدير إياكما أحذِّر، والمعنى فياأيها الغلامان اللذان هربا أحذركما من أن تورثانا شرا بهربكما وتظلمانا بفراركما، والشاهد في قوله: " ياالغلامان" حيث جمع بين حرف النداء واللام في غير اسم اللّٰه.

بيان المنادى المكرربعد الفراغ عن الغير المكرر

ثم لما فرغ المصنف عن بحث المنادى الغير المكرر شرع في بيان المنادى المكرر فقال **(ولك)** وجاز لك وفي قوله: " لك" خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب، وقوله: " لك" متعلق بفعل مقدر، وهوجاز، وهوخبر مقدم، وقوله: " الضم والنصب" فيما بعد خبرله ، ويجوز أن يكون قوله: " لك" ظرف، والضم فيما بعد فاعله ، في **(مثل يا تيم تيم عدي)** أي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة، وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة.

بيان أن إضافة المثل إلى قوله: "ياتيم" إشارة إلى التعميم

فإن قيل: إن إضافة المثل إلى مابعده إن كانت بيانية يكون ياتيم بيانا للمثل فيخرج عنه ياحي حي عدي لكون المضاف والمضاف إليه في هذه الإضافة أمرا واحدا في الحقيقة ، وإن كانت لامية خرج عنه " ياتيم تيم عدي"ودخل فيه مايكون مثله ،لأن المراد في هذه الإضافة يكون المضاف فقط لا المضاف إليه ،وإن كانت ظرفية يلزم ظرفية الشيء لمثله. **أو نقول في** السؤال على نمط آخر: أن مسائل الفن تكون قواعد ،ومثل ياتيم جزئي. **قلنا**: المراد من قوله: " في مثل" أي في كل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة ، وكل تركيب إلى آخره قاعدة كلية تتناول المضاف والمضاف إليه ،وتحيط على سائر الجزئيات، فاندفع الاعتراض بكلا نمطيه

فإن قيل: لانسلم أن المنادى مفرد إذ هو المضاف إلى عدي المذكور أو المحذوف.
قلنا: المراد بالمفرد المفرد صورة، أماكون التيم الأول مفردا صورة فلوجود الفصل بينه وبين العدي بالتيم الثاني، وأما الثاني فلأنه تأكيد لفظي للأول، والتأكيد يكون عين المؤكد . **(الضم والنصب)** في الأول، وفي الثاني النصب فقط.

بیان وجه الضم والنصب في الأول في قوله: "یا تیم تیم"

فإن قیل: لم جاز في الأول الضم والنصب. **قلنا:** أما جواز الضم في الأول فلأنه منادی مفرد معرفة کما هوالظاهر، والنصب علی أنه مضاف إلی عدي المذکور، والتیم الثاني تاکید لفظي فاصل بین المضاف والمضاف إلیه، وقد مرأن في التوابع المضافة النصب.

فإن قیل: هذا الترکیب غیر جائز لعدم جوازالفصل بالأجنبی بین المضاف والمضاف إلیه. **قلنا:** نسلم أنه لایجوز الفصل بالأجنبي لکن لیس الفصل ههنا بالأجنبي إنما جيء بتأکید المضاف الفاصل بینه وبین المضاف إلیه ،لأنه لو لم یذکر بینهما بل ذکر " تیم" الثاني بعد المضاف إلیه لکان المضاف مستعملا بدون المضاف إلیه ولا تنوین معوض عنه ولا بناء علی الضم، وذلك مستنکر مستقبح عندهم ، فجاز الفصل به بینهما في السعة ، لأنه لما کررالأول بلفظه وحرکته بلا تغییر صار الثاني کأنه هوالأول، فکأنه لافصل ،ألا تری أنك تقول: إن إن زیدا قائم ، مع امتناع الفصل بین أن واسمها إلا بالظرف، وکما دخل حرف الجر علی حرف الجر في قول الشاعر

فلاوالله لا یلفی لمابی ☆ ولا للما بهم أبدا دواء

فإنه دخل اللام علی اللام في"وللما" مع أن حروف الجر لاتدخل إلا في الاسم وقوله: " لایلفی" بمعنی لایوجد.

فإن قیل: لم لم یعط التنوین لتیم الثاني مع أنه غیر مضاف. **قلنا:** حکم التأکید اللفظي حکم المنادی المذکور، لأن التأکید اللفظي تکریر الأول من غیر تبدیل و تغیر فلما کان الأول مجردا عن التنوین فلماکرر کان الظاهر أن یکون الثاني أیضاً مجردا عن التنوین وإن لم یکن مضافا. **أو نقول** في الجواب: أن تیم الثاني غیر منصرف للعلمیة والتأنیث المعنوي ، لأنه علم المؤنث بتأویل القبیلة. **أونقول** في الجواب: أن وقوعه في الشعر یقتضي حذف تنوینه.

بیان المذاهب في مثل یا تیم تیم عدي وهي أربعة

فإن قیل: ما هي المذاهب في إضافة یاتیم تیم عدي. **قلنا:** فیه أربعة مذاهب ، مذهب سیبویه ، ومدهب المبرد، ومذهب البعض، ومذهب السیرافي. **فأما** مذهب سیبویه و الخلیل فهو ما ذکرناه من إضافة تیم الأول إلی عدي المذکور وکون الثاني تاکیدا للأول، **وذهب** المبرد إلی أن تیم الأول مضاف إلی عدي مقدر یدل علیه عدي المذکور الذي أضیف إلیه تیم الثاني. **وقال** بعضهم بعد موافقة المبرد في أن أصله یاتیم عدي تیم عدي: أن تیم الأول مضاف إلی عدي المذکور،والذي أضیف إلیه الثاني محذوف، وقال لما حذف المضاف إلیه من

الثاني بقي يا تيم عدي تيم ، فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وهو أن لا يستنكر بقاء الثاني بلامضاف إليه ولاتنوين معوض عنه ولا بناء على الضم، إلا أن هذا البعض لايقدر أن يقول أن الفصل كلا فصل ،لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول كما كان في تيم تيم عدي، **وذهب** أبو سعيد السيرافي إلى أن أصله يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يازيد بن عمرو، وذلك لأن تيم الثاني عطف بيان فهو كالوصف في التبيين، وتعين النصب في الثاني لأنه إما تابعُ مضافٍ كما هو مذهب سيبويه ، أو تابع مضاف كما هو مذهب المبرد والسيرافي والبعض، والشارح الجامي ذكر منها ثلاثة مذاهب وترك ذكر مذهب البعض، والشارح الرضي ذكر الأربعة كلها .

بيان معنى الشعر وبيان قائله

فإن قيل: ما معنى الشعر المذكور وما معاني الألفاظ المشكلة ومن قائله. **قلنا:** وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ☆ لايلقينكم في سوء ة عمر

وقائله الجرير لما سمع أن عمر التيمي أراد هجوه فخاطب قومه أن يمنعوه عن ذلك ، والمعنى أي قوم عدي امنعوا عمر عماتوهم وإلا ليطرحكم في أمر عظيم وهو هجوي لكم قاطبة .

بيان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

لما فرغ عن المنادى المكرر شرع في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لكثرة وقوعه فقال: والمنادى (**المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه**) وجوه أربعة فتح الياء مثل (**يا غلامي**)

فإن قيل : قاعدتك هذه تنتقض بنحو جاء ني غلامي، فإنه لايجوز فيه تلك الوجوه الأربعة مع أنه من قبيل ماذكرت. **قلنا**: قوله: " المضاف" صفة لابد لها من الموصوف، وموصوفه المنادى لأن الكلام فيه ولهذا قدر الجامي قوله: " المنادى" قبل قوله: " المضاف إلى ياء المتكلم" .

فإن قيل: إن قوله: "يجوز" فعل، ولابد له من الفاعل المفرد، وقوله: " ياغلامي" جملة لاتصلح أن تكون فاعلا وأيضاً إن قوله: " ياغلامي إلخ" تفسير والتفصيل يقتضي سبق الإجمال، ولا إجمال ههنا، وأيضاً قوله: "يا غلامي" جزئي من الجزئيات، وتكون مسائل الفن كليات.

قلنا: في الجواب عن تلك الأسئلة الثلاثة بأن عبارة المتن محمولة على التقدير وهو هكذا ويجوز فيه وجوه أربعة فتح الياء مثل ياغلامي فبقولنا: "وجوه" اندفع الاعتراض الأول، وبقولنا: " أربعة" اندفع الاعتراض الثاني ، وبقولنا: "مثل ياغلامي" اندفع الاعتراض الثالث، **أما** اندفاع الأول فذلك لأن الفاعل هو وجوه دون "يا غلامي" الجملة ، **وأما** اندفاع الثاني فلأن الأربعة مجمل

يقتضي تفصيلا ، **وأما** انـدفـا ع الثـالث فلأن قوله: "ياغلامي" لم يذكره إلا على طريق التمثيل و يكون قوله: "ياغلامي" بذكر لفظ المثل كليا، ولدفع هذ ه الاعتراضات زاد الجامي قوله" وجوه أربعة فتح الياء مثل" بعد قوله: "يجوز" وسكونها مثل **(يا غلامي)**

فإن قيل: مـا الأمرالذي يبتني عليه جواز هذين الوجهين. **قلنا**: جـواز هما بناء على ما اختـلف في أن الأصل في ياء المتكلم هل هو الفتح أم الإسكان ؟ **فقال** بعضهم: أن الأصل فيه الـفتـح وذلك لان واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كّواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن وأصـل حـركتهـا الـفتـح ، لأن الواحد ولاسيماحرف العلة ضعيف لايحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة. **وقال** بـعضهم أصلها الإسكان وهو أولى، لأن السكون هو الأصل وقولهم: " الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها" ممنوع ، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بـدليـل وضـعهـا مـرفـوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب فلما كان الـمـنظور هو حال التركيب فلاحاجة إلى حركتها، لوقوعها أبدا بعد كلمة أخرى فلايبتدأ بها مع كونها حرف علة .والوجه الثالث هو **(يا غلام)** بإسقاط الألف اكتفاء با لكسرة ،وأما إذا لـم يكن ما قبل الياء مكسورا، نحو يافتاي فلا يجوز فيه حذف الياء لعدم وجود الكسرة التي تـدل عـلى الياء المحذوفة ،والوجه الرابع **(يا غلاما)** بـقـلب الياء ألفا روما للخفة ،ولامتداد الـصوت ورفعه المناسب للنداء ، وقال عبد الغفور: إنه قيل: أن هذه لغة قبيلة طيٍّ، فإنهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا، فيقال: في بقِي وفنِي بقا وفناوفي جارية وناصية جاراة وناصاة.

بيـان أن الوجوه الأربعة إنما هي في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وأما غير المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ففيه الوجهان الأولان فقط والوجهان الأخيران أكثر استعمالا من الأوليين في صورة المنادى أيضا

واعلم أنـه إذا أضيف الاسم غيرالمنادى إلى ياء المتكلم يجوز فيه الوجهان الأولان من تـلك الـوجـوه الأربـعة ،وإذا أضيف الـمـنادى إلى ياء المتكلم يجوز فيه الوجوه الأربعة كلها، وذلك لأن الـمـنـادى كثير الاستعمال ،وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف، وهو تكون بكثرة وجـوه الاستـعمال فيها لكن الأخيرين منها كثيرة الاستعمال في المنادى بالنسبة إلى الأوليين وذلك لأن الـنـداء مـوضـع الـتـخفيف، لأن الـمـقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتـخلص إلى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليه كما هو في الوجه الثالث وقلب الياء ألفا كما هو في الوجه الرابع.

فإن قيل: إن حذف الياء والاكتفاء بالكسرة كما هو في الوجه الثالث تخفيف بلا ريب، وأما قلب الياء ألفا كما هو في الوجه الرابع فليس فيه تخفيف،لأن الفتحة تكون فيه بأزاء كسرة غلامي والألف فيه بأزاء الياء فيه فلا يكون قلبه بالألف تخفيفا لكون الحركة عوضا عن الحركة والحرف عن الحرف. **قلنا:** كل واحد من الحركة والحرف الذين وقعا بدلا وهما الفتحة والألف خفيفان بالنسبة إلى الكسرة والياء، وتبديل الثقيل بالخفيف تخفيف.

بيان أن الوجوه الأربعة لاتجرى في كل اسم فإن الأخيرين منها لايجريان فيما لا يغلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم

فإن قيل: لاتجرى قاعدتك هذه في يا عدوي فإنه مضاف إلى الياء، ولايجوز فيه الوجهان الأخيران. **قلنا:** جواز الوجهين الآخيرين إنما هو فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهربها لتدل على الياء المغيرة بالحذف أوالقلب فلا يقال في ياعدوي يا عدِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة وياعدوا بقلب الياء ألفا لعدم شهرته بالإضافة لأن العدو المضاف إلى ياء المتكلم لاينادي غالباً فلا ينتقل الذهن إليها.

بيان أن يا غلامِ بفتح الميم وحذف الألف شاذ

فإن قيل: قد جاء في يا غلامي يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الألف فحينئذ تلك الوجوه خمسة فلا يصح الحصر في الأربعة. **قلنا:** لما كان هذا الوجه شاذا تركها المصنف، ووجه شذوذها أمران ، **الأول:** كثرة التغيير لأنه انقلب الياء ألفا ثم حذف الألف واكتفي بالفتحة عنها، **والثاني:** أن الحاجة إنما هي إلى شيء يدل على الياء فإنها هي الأصل، والفتحة إنما دلت على الألف لا على الياء، **ويكون** المنادى المضاف إلى ياء المتكلم **(بالهاء)** في هذه الوجوه كلها.

بيان أربعة تراكيب في قوله: "بالهاء"

فإن قيل: ما إعراب قوله: "بالهاء". **قلنا:** فيه عدة تراكيب **الأول:** أن قوله: "بالهاء" متعلق بفعل مقدر،وهويكون، والجملة المركبة من المتعلق والمتعلق معطوفة على الجملة الفعلية وهي قوله : "ويجوز فيه غلامي" الواقعة خبرا لقوله: "والمضاف إلى ياء المتكلم" **والثاني:** أن قوله: "بالهاء" معطوف على محذوف ويكون التقديرأي بلاهاء وبالهاء فيكون عطف قوله: "بالهاء" على قوله: "بلاهاء" ،**والثالث:** أنه خبر المبتدأ المحذوف أي وهو بالهاء، **والرابع:** أنه متعلق بفعل محذوف والتقدير هكذا يوقف بالهاء، **(وقفا)** أي في حالة الوقف.

بيان ثلاثة تراكيب في قوله: "وقفا"

فإن قيل: ما وجه نصب قوله: "وقفا" ؟ **قلنا:** فيه ثلاثة تراكيب. **الأول:** هو أنه حال، ويكون التقدير هكذا أي حال كونه موقوفا، ويكون المصدر حينئذ بمعنى المفعول، أو هو ظرف والتقدير هكذا في حالة الوقف، وهذان التركيبان تجريان فيه على التراكيب الأوَل الثلاث في قوله: "بالهاء" **والثالث:** هو أنه مفعول مطلق، وهذا التركيب إنما هو على تقدير التركيب الرابع في قوله: "بالهاء" ويكون التقدير هكذا ويوقف بالهاء وقفا، فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ياغلامه وياغلاماه.

بيان وجه كونه بالهاء وقفا

فإن قيل: لم جاز كونه بالهاء وقفا ؟ **قلنا:** جاز ذلك للفرق بين الوقف والوصل فإنك لو وقفت في يا غلامي بسكون الياء وقلت: يا غلامي بسكونها أيضاً بالوقف على الحرف الساكن يلزم الالتباس حيث لا يعلم أنه وقف أو وصل، فإن الوقف بالهاء إنما يكون في كلمة كان آخرها متحركا وإذا كان آخرها ساكنا فيصح الوقف عليه، وكذلك لو قيل في ياغلام بالكسر ياغلام بالسكون لا يعلم المخاطب أنه وقف أو غير وقف، وكذا يا غلاما قبل زيادة الهاء في صورة قلب الياء ألفا يوجب الالتباس بالمستغاث بالألف وهذا الالتباس إنما يكون في المعنى بخلاف الالتباس حال الوقف بالوصل فأنه لا يخل بالمعنى.

بيان أن في ياأبي وأمي وجوه أخرى سوى الأربعة المذكورة أيضا

(وقالوا) أي العرب في محاوراتهم **(يا أبى ويا أمي)** على الوجوه الأربعة كسائر ماأضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم، لأن الانسان يكثر ندائه لأبيه وأمه، وكثرة النداء تقتضي كثرة الوجوه كما أشار إليها بقوله: **(ويا أبت ويا أمت)** أي قالوا: يا أبت ويا أمت أيضاً بإبدال الياء بالتاء .

بيان المناسبة بين الياء التي أوردت التاء بدلا عنها وبين التاء

فإن قيل: ما المناسبة بين الياء والتاء حتى أبدلت الياء بالتاء. **قلنا:** المناسبة بينهما في أنهما يزادان في آخر الاسم.

فإن قيل: فلم كتبت مطولة. **قلنا:** ذلك لأنها لما كانت بد لا من الياء غير متمحضة للتأنيث طولت الياء، لأن التاء إنما تكتب مدورة إذاكانت خالصة للتأنيث.

فإن قيل: فما هو وجه الفرق بين هذه التاء وتاء بنت وأخت حيث تصير هذه التاء هاء عند الوقف وتاء بنت وأخت لا تصير هاء. **قلنا:** وجه الفرق بينهما أن تاء أبت وأمت عوض عن حرف زائد على بناء الكلمة خارج عنه وهو ياء المتكلم فلرجحان جانب التأنيث جعل هاء

حال الوقف، بخلاف تاء بنت وأخت فإنها عوض عن أصلي لأن أصل بنت بنوة نقل إلى بنت بكسر الباء وسكون النون فحذف الواو واعتبرت التاء عوضا عنها لأن وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض.

فان قيل كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر في ياأبت. **قلنا**: التاء في يا أبت ويا أمت للتفخيم والتعظيم ،والأب والأم مما يعظم كما في علامة. **أو نقول** أن التاء في يا أبت للحمل على أمت **أو نقول** أن التاء في كلام العرب يو جد في المذكر أيضا، نحو شاة ذكر، وحمامة ذكر.(**فتحا و كسرا**) أي حال كون التاء مفتوحة أو مكسورة.

بيان وجه نصب قوله: " فتحا و كسرا "

فإن قيل: ما وجه نصب قوله: "فتحا و كسرا". **قلنا**: وجه نصبه الحالية.

فإن قيل: الحال يكون محمولا على صاحبه ،والفتح والكسر لا يصح حملهما على التاء فإنه لا يقال التاء فتح. **قلنا**: المصدر بمعني للمفعول فالفتح بمعنى المفتوح والكسر بمعنى المكسور ،ولذا قال الجامي حال كون التاء مفتوحة أو مكسورة .

بيان وجه كون التاء مفتوحة

فإن قيل ماوجه كون التاء مفتوحة ؟ **قلنا** وجه الفتح هو موافقة حركة الياء لأن التاء بدل عن الياء التي كان الأصل فيه الفتح على مذهب كما مر من الاختلاف فى أن أصلها الفتح أو السكون فقال البعض بأصالة الفتح والآخر بالسكون.

بيان وجه كون التاء مكسورة

فإن قيل: وما وجه كون التاء مكسورة. **قلنا**: قال المحرم في بيان ذلك أن التاء مبدلة عن الياء التي كان الأصل فيه السكون على مذهب ، ثم حركت بالكسرة لمناسبة الياء ، ثم اعترض العصام على هذا فقال: الياء لايناسب الكسر الوارد عليها بل ينا فيها، وإنما يناسب الكسر قبلها فأجاب ملاجلال أن طبعية الياء مناسبة بالكسر لأنها مركبة عن الكسرتين.

بيان أنه جاء ياأبت وياأمت بالضم أيضاً

واعلم أنه قدجاء ياأبت ويأمت بالضم أيضا لإجرائه مجرى المفرد المعرفة.

فإن قيل: فلم لم يذكر المصنف هذا الوجه. **قلنا**: لم يذكره لأجل قلة الاستعمال. (**و**) قالوا يا أبتا ويا أمتا (**بالألف**) فقوله: "بالألف" معطوف على المحذوف أي قالوا ياأبت وياأمت بغير الألف وبالألف بعد التاء جمعا بين العوضين (**دون الياء**) فما قالوا: يا أبتي ويا أمتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فإنه غير جائز. (**وقالوا يا ابن أم ويا**

ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي) يعني إذاكان المنادى المضاف لفظ"ابن" مضاف إلى أم وعم مضافين إلى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم من الوجوه، فقالوا: يا ابن أمي ويا ابن عمي بالسكون، ويا ابن أمي ويا ابن عمي بالفتح، ويا ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسر، ويا ابن أما ويا ابن عما بإبدال الياء ألفا مع زيادة وجه آخر وهو يا ابن أم ويا ابن عم بحذف الألف والاكتفاء بالفتح، ولم يقولوا بذلك في يا غلام.

بيان أن الاختصاص المفهوم من قوله: "خاصة" بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه كليهما لكنه بالنسبة إلى المضاف حقيقي وبالنسبة إلى المضاف إليه إضافي

فإن قيل: قوله: "خاصة" غير صحيح، لأن هذا الاختصاص إما بالنظر إلى المضاف وهو الابن أو بالنظر إلى المضاف إليه وهم الأم والعم، فعلى الأول يخرج البنت مع أنها أيضاً كذلك، ويدخل يا ابن خال ويا ابن أخ مع أنه لايجرى فيهما هذا الحكم، وعلى الثاني يدخل فيه ياغلام أم وياغلام عم مع أنه لايجري فيهما هذا الحكم. **قلنا**: الاختصاص بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه كليهما لكنه بالنسبة إلى المضاف إليه حقيقي أعني بالنظر إلى كل ماعدا الأم والعم، وبالنسبة إلى المضاف إضافي أعني بالنظر إلى ما سوى البنت فيكون للبنت حكم الابن في ذلك، فلذلك يقولون يابنت أم ويابنت عم على الوجوه الأربعة. **(وقالوا)** بزيادة وجه آخر، وهو شاذ في المضاف إلى ياء المتكلم **(يا ابن أم ويا ابن عم)** بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة.

فإن قيل: لم قالوا بهذا الوجه فيه مع شذوذه في ما عداه. **قلنا**: قالوا بهذا الوجه في يا ابن أم ويا ابن عم، لأنه قد اجتمعت فيهما أمور ثلاثة توجب الثقل في الكلمة، وهو كثرة الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف.

بيان ترخيم المنادى

ولما كان الترخيم من خصائص المنادى شرع فيه فقال: **(وترخيم المنادى جائز)** أي واقع في سعة الكلام.

بيان أن الجواز بمعنى الإمكان ههنا بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الجائز والواجب كليهما

فإن قيل: الجواز بمعنى الإمكان الخاص وهو ما يكون فيه سلب الضرورة من الجانبين فيكون معنى قوله: "وترخيم المنادى جائز" أن وجود الترخيم وعدمه كلاهما ليسا بضروريين

فقوله: "في غيره ضرورة" لايصح ،لأن الترخيم الذي يكون واجبا للضرورة الشعرية وجوده ضروري. **قلنا:** الجواز ههنا بمعنى الوقوع ، والوقوع يشمل الجواز والوجوب ، فالجواز في الكلام المنثور، والوجوب في المنظوم. **حاصل** الجواب أن الجواز بمعنى الإمكان ههنا بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود وهوما يكون فيه سلب الضرورة من جانب العدم، وأما جانب الوجود فهو سواء كان ضروريا أوغير ضروري فيشمل ما يكون ضروريا، كما في الضرورة الشعر، أوغير ضروري كمافي النثر، وقد مر تعريف الإمكان بأقسامه في قوله: "ويجوزصرفه للضرورة" فتذكره.

بيان أن الترخيم لا يقع في غير المنادى إلا للضرورة

(و) هو **(في غيره)** أي غير المنادى واقع **(ضرورة)** يعني أن الترخيم واقع في المنادى في سعة الكلام من غيرضرورة شعرية دعت إليه ، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى وفي غير المنادى إنما وقع للضرورة الشعرية فقط .

بيان أن قوله: "ضرورة" ليس خبرا لقوله: "هو" بل خبره محذوف وهو"واقع"

واعلم أن قوله: "في غيره" معطوف على قوله: "المنادى" في قوله: "وترخيم المنادى" ويكون من قبيل عطف الظرف على الظرف، لأن قوله: "في غيره" ظرف كما أن المنادى أيضا ظرف، فإن إضافة الترخيم إلى المنادى في قوله: "وترخيم المنادى" من قبيل إضافة المصدر إلى الظرف وقوله: "ضرورة" منصوب على أنه مفعول له ،وهذا التركيب هو الذى يعلم من موضعين من كلام الجامي **الأول:** تقدير "هو" قبل قوله:" في غيره"، وذلك لأن الشيء إذا عطف على شيء آخر يكون المذكور في جانب المعطوف عليه مرادا في جانب المعطوف، والمذكورفي جانب المعطوف عليه ههنا هو قوله " ترخيم " وقد ذكره الجامي بقوله: "هو" الراجع إلى الترخيم **و الثاني:** تقدير قوله: "واقع " قبل قوله: " ضرورة" خبرا له فإنه لما فسر أولا قوله: "جائز" بقوله "واقع" وكان خبرا هناك لمبتدأ مخصوص وأورد عين ذلك اللفظ ههنا علم منه أنه خبر ههنا أيضا لذلك المبتدأ ولا يكون كذلك إلا أن يعطف قوله: " في غيره" على قوله: " المنادى" الذي أضيف إليه لفظ " ترخيم" فيكون المبتدأ الترخيم كما كان هو المبتدأ هناك في المعطوف عليه. وكل ما ذكرناه هو ما يشير إليه كلام الجامي.

بيان أربعة تراكيب في قوله: "ضرورة"

فإن قيل: لايصح نصب قوله: "ضرورة" على تقدير اللام لأن شرط تقديره اتحاد فاعل المفعول له والفعل المعلل به وهذا الشرط مفقود، لأ ن فاعل الاضطرار هو المتكلم، وفاعل

الجواز والوقوع هو الترخيم. **قلنا**: قوله: "ضرورة" مفعول له لعين الترخيم لا لوقوع الترخيم، وفاعل الترخيم أيضاً هو المتكلم. **وقال** زيني زاده صاحب "إعراب الكافية" والفاضل الهندي أن تقدير قوله: "وفي غيره ضرورة" أي يفعل الترخيم في غير المنادى فعلى هذ ايكون قوله: "ضرورة" مفعول له لقوله: "يفعل"، وحينئذ لا إشكال في أن فاعل قوله: "يفعل" وقوله: "ضرورة" واحد. **ويمكن** أن يكون قوله: "ضرورة" مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو في غيره أثر ضرورة بتقدير المضاف في جانب الخبر، **أو** هو مرفوع على أنه خبر حمل عليه مبالغة مثل زيد عدل أي الترخيم في غيره ضرورة.

بيان معنى الترخيم لغة واصطلاحاً

فإن قيل: ما معنى الترخيم لغة واصطلاحا. **قلنا**: أما المعنى اللغوي فالترخيم في اللغة على ما في المصباح المنير للعلامة الفيومي رخم الشيء والمنطق (بضم الخاء) رخامة إذا سهل فهو رخيم، ورخمته ترخيما سهلته، ومنه ترخيم الاسم وهوحذف آخره تخفيفا، وعن الإصمعي قال: سألني سيبويه وقال: مايقال للشيء السهل فقلت له المرخم فوضع باب الترخيم انتهى كلامه، **وقال** ابن منظور في كتابه لسان العرب رخم الكلام والصوت (بفتح الخاء) ورخم (بضم الخاء) رَخامة فهو رخيم لان وسهل، وفي حديث **مالك بن دينار** بلغنا أن اللّٰه تبارك وتعالى يقول لداؤد يوم القيمة **مجِّدني بذلك الصوت الحسن الرخيم** انتهى كلامه فعلم من كلام الفيومي وابن **منظور معنى الترخيم لغة**، وهذا معنى الترخيم لغة، وهو في الاصطلاح ما قال المصنف **(وهو)** أي ترخيم المنادى **(حذف في آخره)** أي آخر المنادى.

بيان مرجع ضمير "هو" في قوله: "وهو حذف في آخره"

فإن قيل: ضمير هو لايخلو إما أن يرجع إلى ترخيم المنادى أو إلى مطلق الترخيم والكل باطل، **أما الأول** فلأنه يلزم كون ترخيم غير المنادى بلا تعريف مع أنه يعلم من قوله: "وهو في غيره ضرورة" أن مقصوده تعريف ترخيم مطلق الاسم سواء منادى أو غيره، **وأما الثاني** فلأنه يلزم حينئذ أن يكون الضمير في قوله: "وشرطه" أيضاً راجعا إلى مطلق الترخيم حذرا عن انتشار الضمائر مع أنه لايصح رجوعه إلى مطلق الترخيم لعدم جريان تلك الشرائط في ترخيم غير المنادى، وأيضاً يلزم الاضمار قبل الذكر لأن المذكور سابقا هو ترخيم المنادى لاالترخيم مطلقا. **قلنا**: في الجواب باختيار الشق الأول: أن الضمير راجع إلى ترخيم المنادى ويكون التعريف لترخيم المنادى فقط، ويعلم منه تعريف ترخيم غير المنادى بالمقايسة. **ويمكن**: أن يجاب عنه باختيار الشق الثاني: أن ضمير "هو" راجع إلى مطلق الترخيم، وضمير

قوله: "حذف في آخره" حينئذ راجع إلى الاسم ، وما قلت أنه يلزم أن يكون الضمير في قوله: "وشرطه" أيضاً راجعا إليه فيستلزم أن تكون تلك الشرائط لترخيم غيرالمنادى أيضاً قلت: حينئذ قوله: "وشرطه" مقيد بظرف مقدر والتقدير هكذا وشرطه إذا كان واقعا في المنادى، وما قلت :أنه يلزم الإضمار قبل الذكر. قلت: إنما يلزم ذلك لو لم يذكر قوله: "وترخيم المنادى" وذلك لأن ذكر المقيد يستلزم ذكر المطلق (**تخفيفا**) أي لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف.

بيان دفع مايقال: إن تعريف الترخيم يصدق على مثل قاض وعصا

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه يدخل فيه مثل قاض وعصا لوجود حذف الآخر تخفيفا فيهما. **قلنا:** المراد من حذف الآخر ما يكون لمجرد التخفيف لا لعلة أخرى مفضية إلى الحذف مثل القوانين الصرفية.

فإن قيل: القوانين الصرفية أيضاً تكون للتخفيف فتعريف الترخيم صادق على ماخفف فيها لتلك القوانين حتما. **قلنا:** قال الرضي: إنهم اصطلحوا بالتعبير عما لايكون الحذف فيه لأجل قانون صرفي أوغيره مما يوجب الحذف بالحذف للتخفيف وبالحذف بلاعلة وكذا بحذف الاعتباط، (والاعتباط في اللغة ذبح الناقة من غير علة)، ووجه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي هو وجود الشيء من غير علة موجبة له ، **وأما** الحذف الذي يكون لأجل علة صرفية أوغير ذلك لايعبرون عنه بالحذف للتخفيف، بل يعرفون بتلك العلة التي توجب ذلك الحذف.

بيان وجهين لدفع ما يقال: إن التعريف المذكور يصدق على يد ودم

فإن قيل: هذا التعريف يصدق على يد ودم حين النداء إليهما لوجود حذف الآخر فيهما. **قلنا:** لما علم أن المراد من الحذف هو الحذف للتخفيف فقط لا لعلة أخرى خرج يد ودم عن تعريف الترخيم ، وذلك لأن حذف آخرهما إنما للزوم أحد الأمرين إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إجراء الإعراب على حرف العلة إذا حرك، وذلك ثقيل.

دفع مايقال: إن التعريف المذكور يصدق على حذف ياء غلامي في مثل ياغلام

فإن قيل: تعريف الترخيم صادق على حذف ياء يا غلامي وهو ياغلام ، وهوأحد الوجوه فييا غلامي. **قلنا:** الترخيم حذف في آخره، وياء المتكلم في يا غلام ليس آخر المنادى، لأن المضاف إليه ليس آخر المضاف ، ألا ترى أن مورد الإعراب فيه هو المضاف دون المضاف إليه.

بيان أن التعريف المذكور يخرج عنه ما في آخره تاء، وكذا مثل بعلبك

فإن قيل: يخرج من الحد حذف التاء فيما في آخره تاء ،وكذا حذف الكلمة الأخيرة في بعلبك حين الترخيم فيه لأنه ليس آخره ، لأن كل واحد منهما كلمة أخرى غير الأولى. **قلنا:** لا يخرج منه حذف التاء وكذا الجزء الأخير من نحو بعلبك ، لأن المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الإعراب عليه ، وإجراء الإعراب فيه.

بيان اختيار قوله: "حذف في آخره" دون حذف آخره

فإن قيل: لم لم يقل: حذف آخره بالإضافة مكان قوله: "حذف في آخره". **قلنا:** إنما فعل كذلك ليدخل فيه ما حذف فيه حرفان مثل يا منص في يا منصور لأنه في آخره لاحذف آخره.

بيان وجه تقديم حكم الترخيم وهوقوله: " ترخيم المنادى جائز" على تعريفه

فإن قيل: لم قدم حكم الترخيم على تعريفه، لأنه قدم قوله: " ترخيم المنادى جائز" وهو بيان الحكم، وأخّر تعريفه و هو قوله: "وهو حذف" مع أن التعريف يكون مقدما على الحكم. **قلنا:** قدم الحكم لأنه المقصود بالذات ، والتعريف غير مقصود، لأنه من مبادئ الأحكام **أو نقول:** إنما قدم الحكم وهو بيان جوازه للتنبيه على أن الترخيم الذي يكون من خصائص المنادى هو الترخيم الجائز دون الواجب فلو لم يقدم بيان حكم الجواز، لتوهم أن الترخيم الذي يكون من خصائص المنادى هو الواجب فينقلب المقصود.

بيان شرائط الترخيم بعد الفراغ عن تعريفه

ولما فرغ المصنف عن تعريف الترخيم شرع في بيان شرائطه فقال: **(وشرطه)** أي شرط ترخيم المنادى هذا على تقدير كون التعريف لترخيم المنادى فقط ،أو شرط الترخيم مطلقا إذا كان واقعا في المنادى هذا على تقدير كون التعريف للترخيم مطلقا، وقد ذكرنا فائدة قولنا: " إذا كان واقعا في المنادى" آنفا.

بيان فائدة تقديرقوله: " أمور أربعة ثلاث منها عدمية " مع الرد على بعض الشروح

فإن قيل: قوله: " وشرطه" مبتدأ، وقوله: " أن لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون إما علما إلى آخره "خبره، فإما أن يكون الربط مقدما والعطف مؤخرا، أوعكسه والسوال بالتفصيل قد مر في قوله: "وهي اسم وفعل وحرف" فانظر هناك. **قلنا:** الربط مقدم العطف كما في قوله: " اسم وفعل وحرف" ووجه ذلك قد مر هناك فلا يصح ما في بعض الشروح أن تقدير قوله: "أربعة" للإشارة إلى أن العطف مقدم على الربط وهو ظاهر البطلان لأن تقديم العطف يجمع المعطوفات فيكون مجموع هذه الأمور الأربعة شرطا مع أن الشرط كل

واحد منها، فقول الجامي: أربعة ثلاثة منها عدمية ذِكر لتلك الشرائط إجمالا، والإجمال قبل التفصيل أوقع في الذهن. **وأيضاً** في قوله: " ثلاثة منها عدمية" فائدة أخرى وهو جواب سؤال مقدر وهو أن شروط الترخيم عدمية و وجودية، والوجودي أشرف من العدمي فلم قدم العدمي منها ففي قوله: " ثلاثة منها عدمية " إشارة إلى الجواب، وحاصل الجواب أن الشروط العدمية أكثر والأكثر أولى بالتقدم ،لأن العزة للتكاثر وهي (**أن لايكون مضافا**) حقيقة أو حكما.

بيان أن المراد من المضاف في قوله:"أن لايكون مضافا" أعم من أن يكون مضافا بالإضافة حقيقة أو حكماً

فإن قيل:إن قولنا: "يا طالعا جبلا " ليس بمضاف مع أنه لايجوز الترخيم فيه. **قلنا**: المضاف أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فشبه المضاف أيضاً مضاف، وجواز الترخيم إنما كان فيما لايكون مضافا، وهو مضاف ولوحكما.

بيان اختيار قوله: أن لايكون مضافا " مكان قوله: "أن يكون مفردا"

فإن قيل: لما كان المقصود هوجواز الترخهم فيمالايكون مضافاولاشبه مضاف فكان الأنسب أن يقول: وشرطه أن يكون مفردا فيحصل منه المقصود، وهو عدم كونه مضافا وشبه مضاف من غير تكلف، لأن استعمال لفظ "المفرد" في مقابلة المضاف وشبهه أكثر. **قلنا**: لما كان هذا الشرط عد ميا ذكره بصيغة تفيد كونه شرطا عدمِيا.

بيان وجه عدم الترخيم في المركب الإضافي

فإن قيل: ماوجه عدم جواز الترخيم في ما يكون مضافا ؟ **قلنا**: لأن الترخيم عبارةِ عن الحذف في آخر المنادى فأنت لاتخلو إما أن تحذف من الجزء الأول أو من الآخر،فإن حذفت من الأول لم يصدق تعريف الترخيم عليه، لأن الترخيم كان عبارة عن الحذف في آخر المنادى وما حذفته من حيث المعنى وسط لا آخر، وإن حذفت من الثاني فأيضاً لايصدق تعريف الترخيم عليه، لأن الجزء الثاني ليس آخر المنادى من حيث اللفظ، لأن الإعراب إنما يجري على المضاف دون المضاف إليه.

فإن قيل: من أين يعلم أن آخر الجزء الأول من المركب الإضافي ليس آخرالمنادى من حيث المعنى. **قلنا**: إن كان المركب الإضافي علما فعدم كونه آخرا ظاهر، فإنه يكون مثل الياء في زيد ، وإن لم يكن علمافبيانه أن المضاف من حيث أنه مضاف لايتم بدون المضاف إليه ،لأن المنادى في مثل ياغلام زيد الغلام المخصوص وهو لايحصل بدون ذكر زيد.

بيان وجه عدم الترخيم في المركب الإضافي من الشارح الرضي

وقال الرضي في بيان عدم جواز الترخيم في المركب الإضافي: أنه يجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باق، والإعراب لايكون إلّا في آخر الكلمة ولـم يكن أيضاً منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما

بيـان أن مـاورد مـن الأشعار التي وقع الترخيم فيها فى المركب الإضافي فهو محمول عند البصريين على ضرورة الشعر

فإن قيل: كيف يـصـح القول بعدم صحة الترخيم في المركب الإضافي مع أنه قد وقع في كلام العرب حيث قال الشاعر **(شعر)**

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا ☆ أو اصرنا والرحم بالغيب تذكر

وقال الآخر

أبا عر ولا تبعد فكل ابن حرة ☆ سيد عوه داعي موته فيجيب

فإنه قدرخم فيعكرمة وهو الجزء الثاني من المركب الإضافى في قوله: " آل عكرمة" في الشعر الأول، وفي عروة من أبا عروة في الثاني. **قلنا**: ههنا مذهبان مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ومـا ذكـر مـن منـع الترخيم في المركب الإضافي إنما هو على مذهب البصريين وحملوا أمثال هـذه الأبيـات عـلى الضرورة الشعرية، والكوفيون أجازوا الترخيم في المركب الإضافي مطلقا فـي الشـعر والنثر استدلالا بمثل هذه الأبيات. **واعلم** أن قـولـه: "الأواصر" جمع أصرة وهي ما عـطـفك عـلـى رجـل من رحم أوقرابة أو صهر أو معروف وقوله: "الرحم" بمعنى القرابة كذا قال السيد الشريف في حواشيه على الرضي. **(و)** أن **(لا)** يكون **(مستغاثا)** وهو معطوف على قـوله: "مضافا" يعنى أن الشرط الثاني من الشرائط العدمية الثلاثة هو أن لايكون مستغاثا فلايصح الترخيم في المنادى المستغاث سواء كان مستغاثا مجرورا باللام أو مفتوحا بزيادة الألف.

بيان وجه عدم جواز الترخيم في المستغاث باللام

فإن قيل: مـا وجـه عدم جواز الترخيم في المستغاث باللام. **قلنا**: الترخيم الذي هو من خـصائص المنادى يجري في المنادى الذي يظهر فيه أثر النداء وهو النصب والبناء ولما لم يظهر ذلك فـي المستغاث لم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى أيضاً، لأن خصائص

الشيء إنما تجري فيما يظهرفيه أثره.

فإن قيل: ماوجه كون النصب والبناء أثر النداء. **قلنا:** أما وجه كون النصب أثر النداء فلكون المنادى مفعولا لأدعوا، وأماكون البناء أثر ه فلمشابهته للكاف في نحو أدعوك.

فإن قيل: كما أن النصب والبناء أثر النداء كذلك الخفض والفتح أيضاً أثر النداء ، لأن المنادى كما ينصب ويبنى كذلك يخفض ويفتح أيضاً. **قلنا:** الخفض أثر حرف الجر لا أثر النداء لأن المنادى إنما يخفض بلام الاستغاثة ، وكذا الفتح أثر ألف الاستغاثه لا أثر النداء.

بيان وجه عدم جواز الترخيم في المستغاث بالألف

فإن قيل: ماوجه عدم جواز الترخيم في المستغاث المفتوح بالألف. **قلنا:** وجه ذلك أن الألف ما زيد في المستغاث إلا لتمديد الصوت فلوحذ فنا فات المقصود من الزيادة ، **أونقول** في الجواب: أن آخر المنادى في المستغاث بالألف في حكم الوسط بسبب اتصال الألف به ، ولا ترخيم إلا في آخر المنادى.

بيان وجه أنه لم يقل: "ولامندوبا"

فإن قيل: لايجوز الترخيم في المندوب أيضاً فلم لم يقل: ولامندوبا. **قلنا:** لما لم يكن المندوب داخلا في المنادى عنده لم يذكره ،ولو سلم دخوله في المنادى كما وقع في بعض النسخ وإن قال الشراح: أنه من تصرف الناسخين وخطأهم فوجه عدم صحة الترخيم فيه أن زيادة الألف المستغاث بالألف إنما هو لمد الصوت إظهارا للتفجع، فلايناسبه الترخيم للتخفيف **(و)** أن **(لا)** يكون **(جملة)** معطوف على قوله: "ولامستغاثا" يعنى أن الشرط الثالث من الشرائط العدمية أن لايكون المنادى جملة فلا يجوز الترخيم في مثل يا تأبط شرا.

بيان وجه عدم جواز الترخيم في المركب الإسنادي

فإن قيل: ولم شرط في الترخيم أن لايكون جملة. **قلنا:** ذلك لأن الجملة التي جعلت علما محكية و ملفوظة بحالها قبل العلمية فلا تتغير، وذلك لأن المسمى بالجملة المنقولة تبقي صورة الجملة فيها بحالها، لأن الغرض الأكثري من التسمية بها إفهام اتصاف المسمى بما ينبى أعني الجملة وهي إنما تدل على معناها بطرفيها وبهيئتها المخصوصة فيجب أن تبقى بحالها، لأنه لوتغيرت لم يفهم معناها الأصلي منها فيبطل فائدة التسمية ، **واعلم** أن بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط.

بيان الشرط الوجودي لجواز الترخيم وهو أحد الأمرين

والشرط الرابع أحد الأمرين الوجوديين **(وهو)** أن **(يكون)** المنادى **(إما علما**

زائدا على ثلاثة أحرف) قوله: "ويكون إما علما" معطوف على قوله: "أن لايكون مضافا".

بيان وجه اشتراط العلمية والزيادة على الثلثة

فإن قيل: لم جعلت العلمية والزيادة على الثلاثة شرطا للترخيم. **قلنا:** لأنه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته فيما أبقي منه دليل على ماألقي فإن نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الأربعة يكون الباقي منه دليلا على المحذوف، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم بالترخيم نقص الاسم الذي أريد ترخيمه عن أقل أبنية المعرب بلا علة موجبة للحذف، لأنه إذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في عصاو رحى ويد ودم، لأن المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت.

فإن قيل: لاينبغي أن يحذف من العلَم شيئا من حروفه لما قالوا إن الأعلام لاتتغير. **قلنا:** التغير بالترخيم مستثنى من قولهم ذلك.

فإن قيل: المنادى المرخم مبني ،والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحوما ومن. **قلنا:** البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب، وضمه مشبه للرفع **(وإما اسما)** متلبسا **(بتاء التأنيث)** وإن لم يكن علماولا زائدا على الثلاثة.

بيان وجه اشتراط التلبس بالتاء لجواز الترخيم

فإن قيل: لم شرطوا لجواز الترخيم التلبس بتاء التأنيث إذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة. **قلنا:** لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتض للسقوط فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي مثل "ياثب وياشا" في "ياثبة ويا شاة".

فإن قيل: فلم حذفوه في "ياثب وياشا" مع نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب. **قلنا:** لم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين، لأن بقائه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضاً كان ناقصا عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى برأسها.

فإن قيل: إن التاء علامة التأنيث والعلامة لاتحذف. **قلنا:** الحذف على وجه الترخيم مستثنى من قولهم: "أن العلامة لاتحذف".

بيان أن مثل صاح وإن لم يوجد فيه الشروط المذكورة إلاأنه رخم فيه مع الشذوذ لكثرة الاستعمال

فإن قيل: إن نحو ياصاح في ياصاحب ليس بعلم ولامتلبسا بتاء التأنيث مع أنه يجرى فيه الترخيم. **قلنا:** هو شاذ، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى.

بيان كمية مايحذف بالترخيم بعد الفراغ عن بيان الشروط

ولما فرغ المصنف عن بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال: **(فإن كان في آخره)** أي آخر المنادى.

بيان أن قوله: "في آخره زيادتان" محمول على تقدير "في جانب آخره زيادتان"

فإن قيل: الظرف يكون غير المظروف ولامغايرة ههنا،لأن الظرف هوالآخر والمظروف زيادتان، والآخر و زيادتان شيء واحد. **قلنا**: المضاف ههنا محذوف والتقدير هكذا في جانب آخره فتغاير الظرف والمظروف. **(زيادتان)** كائنتان **(في حكم)** الزيادة **(الواحدة)** في أنهما زيدتا معا، فقوله: "في حكم الواحدة" صفة لقوله: "زيادتان" وكون الجار والمجرور صفة إنما هوباعتبار المتعلق وهو كائنتان.

بيان أن الظرفية في قوله: "زيادتان في حكم الواحد" اعتبارية ، أو العبارة محمولة على القلب

فإن قيل: حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم الواحدة ، فكيف يستقيم الظرفية. **قلنا**: إن الظرف على قسمين ،أحدهماحقيقي وهو الزمان والمكان، والآخر اعتباري ، كظرفية الصفة للموصوف، نحو فلان في السعادة ، وههنا من هذا القبيل. **أونقول** في الجواب: أن العبارة محمولة على القلب، فكان أصل العبارة هكذا حكم الواحدة في الزيادتان ثم قلبت بقوله: "زيادتان في حكم الواحدة".

بيان فائدة قوله: "في حكم الزيادة الواحدة"

فإن قيل: ما فائدة قوله: "في حكم الزيادة الواحدة". **قلنا**: فائدته احتراز عن نحو ثمانية ومرجانة ، فإن الياء في الأول والنون في الثاني زيدتا أولا،ثم زيدت تاء التأنيث فيهما، فلم يحذف عند الترخيم منهما إلا الأخير.

بيان أقسام الزيادة التي تكون في حكم الواحدة

فإن قيل: كم أصناف الزيادة التي تكون في حكم الوحدة. **قلنا**: قال الرضي: أن أصنافها سبعة .**الأولى**: زيادتا التثنية مثل مسلمان ومسلمين علمين. **والثانية**: زيادتا جمع المذكر السالم مثل مسلمون مسلمين .**والثالثة**: زيادتا جمع المؤنث السالم نحومسلمات. **والرابعة** : زيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان. **والخامسة**:ياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي. **والسادسة** : ألفا التأنيث كصحراء .**والسابعة** : همزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في حرباء وعلباء **(كأسماء)**

بيان أن قوله:" أسماء" على وزن فعلاء من الوسامة وهو مذهب سيبويه

فإن قيل: المثال الأول لايطابق بالممثل لعدم وجود الزيادتيْن في آخره، لأنه جمع اسم

على وزن أفعال، فالهمزة الأصلي جاءت بدلا عن الواو. **قلنا:** قوله: "أسماء" على وزن فعلاء من الوسامة أي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا أفعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره.

فإن قيل: أي المذهبين راجح. **قلنا:** قال الرضي إنه رجح مذهب سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالجموع، ورجح مذهب غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلافي أحد، وأيضاً لم يثبت في الصفات أسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون أسماء علما منقولا منه، ومذهب سيبويه هو المختار عند المصنف، ولذا أورده مثالا لما في آخره زيادتان. **(ومروان)** معطوف على قوله: "أسماء".

فإن قيل: ماالفرق بين هذين المثالين. **قلنا:** المثال الأول لما زيد فيه الحرفان معا لمعنى التأنيث والثاني ما زيد فيه الحرفان لمعنى التذكير. **(أو)** كان في آخره **(حرف صحيح)** أي صحيح أصلي.

فإن قيل: إن في آخر يا سعلاة حرف صحيح قبله مدة مع أنه لايحذف فيه الحرفان بل الحرف الواحد وهو التاء فقط فيقولون ياسعلا، **فقال** الرضي في الجواب: أن المراد من الحرف الصحيح ماعدا التاء لكن جوابه لما كان غير مرضي عند الجامي لكون التخصيص فيه من غير دليل أجاب بأن المراد من الحرف هو الحرف الصحيح الأصلي لا مطلق الصحيح فيخرج نحو سعلاة، لأن تائه ليست بأصلية وإن كانت صحيحة، **واعلم** أن السعلاة الغول وساحرة الجن كذا في القاموس.

فإن قيل: لما كان المراد هو الصحيح الأصلي فلم لم يذكر قيد الأصالة. **قلنا:** لم يذكر قيد الأصالة لتبادره إلى الذهن عند ذكر الصحيح، لأن الحرف الصحيح يكون أصليا غالبا كما أن الغالب في حرف العلة الزيادة.

بيان أن المراد من الحرف الصحيح أعم من أن يكون حقيقة أوحكما فيشمل لمثل مدعو ومرمي

فإن قيل: ينتقض بمثل مدعو ومرمي فإنهم يقولون فيه يا مرم ويا مدع بحذف الحرفين الآخيرين معا مع أنه ليس في آخرهما حرف صحيح بل حرف علة. **قلنا:** الصحيح أعم من أن يكون حقيقة أوحكما فيشمل مثل مدعو ومرمي لأن الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة لكونه في مقابلة اللام مثل الحرف الصحيح. **أو نقول:** أنه في حكم الصحيح في صحة إجراء الإعراب عليه، لأن الواو والياء الواقعتين في الآخر إذا كان ما قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كما في دلو وظبي. **أقول:** فلو قال المصنف أو كان في آخره حرف أصلي

قبله مدة لسلم من القيل والقال والجواب بعد السؤال. **(قبله مدة)** أي ألف أو واو أو ياء ساكنه حركة ما قبلها من جنسها.

بيان أن المراد من المدة في قوله: "قبله مدة" المدة الزائدة فلا انتقاض بمثل مختار

فإن قيل: ينتقض بمثل مختار لأن في آخره حرف صحيح قبله مدة، ولم يحذف منه إلّا الأخير، دون الحرفين. **قلنا**: المراد من المدة المدة الزائدة، فيخرج مثل مختار، لأن الألف فيه منقلبة عن الحرف الصحيح وهو الياء وهو عين الكلمة.

فإن قيل: المصنف ذكر المدة مطلقا فمن أين يعلم كونها زائدة. **قلنا**: المتبادر إلى الذهن من المدة هي المدة الزائدة، وذلك لأن المدة تكون زائدة غالبا. **(وهو)** أي والحال أن ما في آخره حرف صحيح وقبله مدة **(أكثر من أربعة)** من الحروف

بيان تركيب قوله: "وهو أكثر من أربعة"

فقوله:"وهو إلخ" جملة حالية وهو حال من الضمير المجرور في قوله: "آخره" أي آخر المنادى

فإن قيل: الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما ،والضمير المجرور مضاف إليه ليس بفاعل ولامفعول. **قلنا**: الحال من المضاف إليه أيضاً جائز إذا جاز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وههنا كذلك ، لأنه إذا قيل في المنادى مكان قوله: "في آخر المنادى" يصح فكان مثل قوله تعالى: ﴿واتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾

فإن قيل: بين لنا مثال كل واحد منها. **قلنا**: مثال ما فيه المدة واو منصور، ومثال ما فيه المدة ياء مسكين ، ومثال ما فيه المدة ألف عمار.

بيان أن الاحتياج إلى اشتراط كونه على أكثر من أربعة أحرف

فإن قيل: ما الحاجة إلى هذا الشرط. **قلنا**: إنمااشترط ذلك لأنه لو لم يكن أكثر من أربعة أحرف يلزم من حذف حرفين منه بقاء المنادى على أقل أبنية المعرب.

فإن قيل: فكان الواجب على المصنف أن يأخذ هذا القيد في قوله: "زيادتان في الحكم الواحدة" أيضا لئلا يبقى المنادى هناك أيضا على أقل أبنية الاسم عند حذف الحرفين منه مثل قلون وثبون. **قلنا**: بقاء الكلمة هناك على حرفين ليس لأجل الترخيم بل قبل الترخيم أيضاً كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة.

بيان أن إسناد قوله: "أكثر" إلى الاسم مجازي

فإن قيل: قوله: "أكثر اسم التفضيل، والاسم مفضل ،وأربعة أحرف مفضل عليه ، ومن

المعلوم أن المفضل والمفضل عليه يكونان مشتركين في أصل الفعل مثل زيد أفضل من عمرو، وأصل الفعل ههنا هي الكثرة، وليس في الاسم كثرة، لكونه واحدا فلا يصح قوله: "وهو أكثر من أربعة أحرف. **قلنا**: إسناد قوله: "أكثر" إلى الاسم إنما هو على سبيل المجاز، مثل قولهم: "امتلأ الإناء ماء، وكان تقديره هو أكثر من أربعة أحرف حروفا يعني أن حروفه كانت أكثر من أربعة أحرف، فالحاصل أن أكثرية هذا الاسم ليس من حيث الذات بل من حيث الأجزاء، والمعنى وهو أكثر حروفه من أربعة أحرف، وإلى هذا الجواب أشار الشارح الجامي بقوله: "من الحروف" فقوله: "من الحروف" تميز عن نسبة الأكثر إلى ضمير الاسم. **(حذفتا)** أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين، فقوله: "حذفتا" جزاء الشرط، وهو قوله: "فإن كان في آخره"

بيان وجه حذف الحرفين فيما كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة

فإن قيل: لم حذفوا الحرفين فيما كان في آخره زيادتان في الحكم الواحدة. **قلنا**: الزيادتان لما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتامعاحذفتا معا، لئلا يكون الحذف مخالفا عن الزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين، ولأنه لما كان في حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لايمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لايمكن حذف جزء من حرف واحد حكما.

بيان وجه حذف حرفين فيما يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة

فإن قيل: ولم حذفوهما فيما يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة. **قلنا**: ذلك لأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الأسد وبلت من النقد. **حاصل الجواب**: أن الحرف الصحيح الأصلي إذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون أولى بالحذف.

فإن قيل: ما معنى هذا المثل السائر وما معاني الألفاظ المشكلة فيه. **قلنا**: قوله: "صلت" في قوله: "صلت على الأسد" بضم الصاد المهملة والخطاب، أصله صولت (بفتح الصاد والواو) أعل مثل قولت ومصدره صولة وهي بمعنى (حمله بر كسى كردن) وبلت بضم الباء وفتح الخطاب ومصدره بول، والمراد منه الخوف باعتبار ذكر المسبب وإرادة السبب، لأن الخوف سبب البول، والنقد في "الصراح" (بفتح النون والقاف) نوعى أز گوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى يعني صغار الغنم. **والمعنى** أقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالأسد وأعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالغنم الضعيف. **(وإن كان مركبا)**

بيان أن المراد من المركب مالايكون مضافا ولاجملة

فإن قيل: التركيب يعم الإسنادي والإضافي فيلزم منه أن يرخم المنادى الجملة والمضاف

لأنهما مركبان فحينئذ يلزم التناقض في كلام المصنف لأنه يفهم من قوله: "وشرطها أن لايكون مضافا ولاجملة" عدم جواز الترخيم فيهما ويفهم من قوله: "وإن كان مركبا جواز الترخيم فيهما. **قلنا**: المراد من المركب ههنا مالايكون مضافا ولا جملة.

فإن قيل: من أين علم هذا المراد. **قلنا**: علم ذلك من بيان شرائط الترخيم فإنه لما علم من تلك الشرائط صحة الترخيم فيما عدا الجملة والمضاف لايكون المراد من المركب في قوله: "وإن كان مركبا" إلاما لايكون جملة ومضافا، فإن العاقل لايريد من لفظه الأعم إلا ما يوافق شرائطه. (**حذف الاسم الأخير**) مثل بعلبك وخمسة عشر علمين فيقال في الأول: يابعل وفي الثاني: ياخمسة.

بيان وجه حذف الاسم الأخير في المركب

فإن قيل: ولم ذلك. **قلنا**: نزل الاسم الأخير بمنزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء، أي كما أن التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم الأخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك يحذف الاسم وحده به. (**وإن كان غيرذلک**) المذكور من الأقسام الثلاثة.

بيان أن كلمة "ذلک" إشارة إلى الأقسام الثلثة بتأويل المذكور

فإن قيل: لابد من المطابقة بين اسم الإشارة والمشارإليه، ولامطابقة ههنا لأن "ذلك" اسم إشارة للمفرد المذكر، والمذكور سابقا ثلاثة أشياء فالأولى أن يقول: "وإن كان بغيرهذه. **قلنا**: الأقسام الثلاثة مؤولة بتأويل المذكور. (**فحرف واحد**) أي فيحذف حرف واحد.

بيان وجه اختيار الشارح الجامي الجزاء وهوقوله: "فحرف واحد" جملة فعلية

فإن قيل: لم جعلتم الجزاء جملة فعلية ولم تجعلو هاجملة اسمية بأن يقال: فالمحذوف حرف واحد. **قلنا**: إنماجعلو هاجملة فعلية ليطابق ماسبق من الجمل الجزائية مثل قوله: "حذفتا" وقوله: "حذف الاسم الأخير".

فإن قيل: لماكان المقصود هو الموافقة بما سبق كان ينبغي أن يقال: فحذف حرف واحد بصيغة الماضي، لأن الجمل السابقة أيضاً كانت بصيغة الماضى. **قلنا**: دخول الفاء على قوله : "فحرف واحد" مانع عن الاتيان بصيغة الماضي، لأن الفاء الجزائية لاتدخل على الماضي الواقع جزاء.

بيان أن صاحب "غاية التحقيق" والعلامة عبد الغفور اختاراكون الجزاء جملة اسمية والتقدير عند هما فالمحذوف حرف واحد مع بيان ترجيح قول الجامي على قولهما

وصاحب "غاية التحقيق" وكذا العلامة عبد الغفور قالا بكون الجزاء جملة اسمية، وقدرا

المبتدأ أي فالمحذوف حرف واحد ، وقالا في بيان النكتة في ذلك: أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار ، لأن حذف الحرف الواحد كثير، لكن تقدير المضارع وجعلها جملة فعلية أولى كما قال به الجامي، لأنه مع حصول الموافقة فيه بما سبق دلالة على الاستمرار التجددي أيضا، لأن فعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي، وهو المقصود ههنا.

بيان وجه حذف الحرف الواحد في ما عدا الأقسام الثلثة

فإن قيل: ماالدليل على حذف الحرف الواحد. **قلنا**: الفائدة المقصودة حاصلة من حذف الحرف الواحد ،ولا موجب لحذف الأكثر فيقال في ياحارث: ياحار، وفي يا مالك: يا مال.

بيان أن المنادى المرخم هل هو في حكم الثابت بجميع الأجزاء أم هو اسم برأسه

ولما فرغ المصنف من بيان كمية المحذف شرع في أن المنادى المرخم هل هو في حكم الثابت بجميع أجزائه أم هو اسم برأسه، فقال البعض: هو في حكم الثابت بجميع أجزائه وقال البعض: هو اسم برأسه فذكر المصنف المذهب الأول فقال **(وهو)** أي المنادى المرخم **(في حكم)** المنادى **(الثابت)** بجميع أجزائه فيبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم.

بيان أن المراد من الثابت الثابت بجميع أجزائه فلا يرد مايرد

فإن قيل: يعلم من قوله: " في حكم الثابت" أن المنادى المرخم ليس بثابت بنفسه، لأن ما في حكم الشيء يكون غير ذلك الشيء مع أن المنادى عين الثابت لا في حكم الثابت، لأنه لاتغاير بينهما. **قلنا**: المراد من الثابت الثابت بجميع أجزائه، والمنادى المرخم ليس بثابت بجميع أجزائه ، لأنه حذف منه الأخير فصح قوله: " أنه في حكم الثابت" أي في حكم الثابت بجميع أجزائه لاعين الثابت.

بيان أن العلة في المنادى المرخم وإن لم تكن موجبة قياسية مطردة إلا أنها في حكم الموجبة القياسية المطردة

فإن قيل: إن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف بعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصاوقاض في حكم الثابت ،وليس الأمر ههناكذلك ، لعدم كون الحذف لعلة موجبة فينبغي أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم. **قلنا**: العلة ههنا وإن لم تكن موجبة لكنها أجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية مثل العلة الموجبة ،أي داخلة تحت الضابطة المطردة في جميع الموارد مع أنها قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء أقصى ما يمكن ليصغى المخاطب إلى مايجيء بعده من الكلام المنادى له **(على)** الاستعمال **(الأكثر)**.

بيان وجه تقدير لفظ:" الاستعمال موصوفا لقوله: "الأكثر دون المذهب

فإن قيل: لم قدرتم لفظ" الاستعمال" ولم تقدروا لفظ" المذهب". **قلنا**: إنما يقدر لفظ" المذهب" فيما يكون فيه الخلاف، ولا خلاف فيه، بل هو متفق عليه" وأيضاً قوله فيما بعد "وقد يجعل" المراد منه الاستعمال، فتقدير المذهب ههنا يأبى عنه قوله: " وقد يجعل" **(فيقال)** الفاء فصيحية أي إذا كان كذلك فيقال، أوهي عاطفة من قبيل عطف الجملة الفعلية على الاسمية، وعطف الفعلية على الاسمية جائز من غير حاجة إلى التأويل كما قال عبدالحكيم في حاشيته على عبدالغفورحين تكلف عبد الغفور لجعل الاسمية فعلية في حاشيته على الجامي. في يا حارث **(ياحار)** بكسر الراء على ماكان عليه قبل الترخيم **(و)** في ياثمود **(ياثمو)** بواو متطرفة بعد ضمة مع أنه لم يوجد في كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة ماقبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة في الطرف بعد الترخيم **(و)** في ياكروان **(ياكرو)** بواو متحركة بعد فتحة مع أنه لم يوجد في كلامهم أيضاً واو أوياء متحركان إلا قلبت ألفا للعلة المذكورة . **وذكر** الاستعمال الثاني فقال: **(وقد يجعل)** أي ويجعل المنادى على الاستعمال الأقل.

بيان أنه لاحاجة إلى أن يقول: على الأ قل لإغناء كلمة "قد" عنه

فإن قيل: إنه لما قال المصنف سابقا على الأكثر فينبغي ههنا أن يقول: على الأقل للمقابلة. **قلنا**: كلمة " قد"في قوله: "وقد يجعل" للتقليل فلا حاجة إلى قوله: "على الأقل". **(اسما برأسه)**

بيان أن المراد من قوله: "اسما برأسه" كأنه لم يحذف منه شيء

فإن قيل: المنادى المرخم ليس اسما برأسه لأنه مجعول من المنادى فكيف يصح قوله: " اسما برأسه". **قلنا**: المراد من قوله: " اسما برأسه" أي كأنه لم يحذف منه شيء لا أنه اسم برأسه بمعنى أنه غير مجعول عن المنادى فيكون له في بنائه وإعلا له وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل لأن المحذوف بالترخيم لما صار كأنه لم يحذف منه شيء فكان كأنه وضع هكذا ، فإن اقتضى البناء على الضم بني عليه وإن اقتضى التصحيح صحّح وإن اقتضى القلب قُلِب، **(فيقال ياحار)** بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه ثلاثي الوضع مثل زيد فيضم **(ويا ثمي)** لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء، وكسر ما قبلها كأدل جمع دلو. **(وياكرا)** لأنه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

بيان وجه إيراد الأمثلة الثلثة

فإن قيل: لم مثل بثلاثة أمثلة مع أن المثال إنما يكون للإيضاح وذلك يحصل بمثال واحد. **قلنا:** إنما مثل بثلاثة أمثلة ،لأن التغيير في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما، **فقوله:** "ياحار" مثال لما وقع فيه التغيير في الاستعمال الأقل بالحركة فقط لأنه تبدل حركة الراء فيه بالضمة. **ويائمي** مثال لما وقع التغيير فيه في الاستعمال الأقل بكليهما لتبدل الواو بالياء وكذا تبدل ضمة الميم بالكسرة. **ويا كَرا** مثال لما وقع فيه التغيير في الاستعمال الأقل بالحرف فقط ، لتبدل الواوفيه بالألف فقط. **واعلم** أن الكروان طائر ضعيف طويل العنق ، وقال في الصراح هو طائر يقال له: الحبارى (وآن را شواط گويند)

بيان المندوب بعد الفراغ عن الترخيم مع بيان وجه إيراد المندوب في مبحث المنادى

ولما فرغ المصنف عن بيان الترخيم شرع فی مبحث المندوب .

فإن قيل: ما الباعث على المصنف على إيراد المندوب في مبحث المنادى. **قلنا:** إنما أورده لأنه موافق للمنادى في مباحث كثيرة كالاختصاص والإعراب والبناء وغير ذلك **ويمكن** أن يقال في الجواب: أن الباعث على إيراده في مبحث المنادى هو أنه لما كان يستعمل فيه كلمة "يا" كما يستعمل في المنادى وكذا كونه مبنيا معربا مثله فتوهم المتوهم أنه أيضاً من قبيل المنادى دفع ذلك الوهم بقوله: "وقد استعملوا " صراحة كما أشارإلى ذلك أولا بقوله في تعريف المنادى: " المطلوب إقباله". **حاصل** الدفع أن حرف النداء وهو " يا" إنما يستعمل فيه وليس هو منادى، ولفظ" الاستعمال" إنمايطلق فيما هو ليس بموضوع له فعلم أن استعمال حرف النداء فيه على سبيل المجاز.(**وقد استعملوا**) يعني العرب (**صيغة النداء**) يعني يا خاصة.

بيان أن المراد من صيغة النداء هي كلمة "يا" فقط

فإن قيل: يعلم من قوله: "صيغة النداء" أن حروف النداء كلها تستعمل في المندوب ، لأن كلواحد منها صيغة النداء مع أنه لايستعمل فيه سوى كلمة "يا". **قلنا:** المراد من صيغة لنداء هي "يا" فقط.

فإن قيل: المصنف أطلق لفظ "صيغة النداء" وهي تعم جميع حروف النداء فمن أين يعلم أن المراد من صيغة النداء كلمة "يا" فقط. **قلنا:** لما كانت كلمة "يا" أشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء إليها، لأن الشيء إذا ذكر مطلقا يصرف إلى الكامل منه.

بيان وجه اختصاص المندوب بكلمة "يا"

فإن قيل: لم اختص استعمال المندوب بكلمة "يا"ولم يتجاوز إلي غيرها من حروف

النداء أي لم لم يستعمل ماعدا كلمة "يا" من أيا وهيا وأي والهمزة المفتوحة في المندوب.
قلنا: ذلك لأن كلمة "يا" أشهر صيغ النداء وأصلها، والباقية متفرعة عليها إما بالزيادة أوالنقصان ودائرة استعمال الأصل تكون أوسع فكانت كلمة "يا" أولى وأليق بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى ولذلك ترى هذه الكلمة تستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها من حروف النداء.

بيان وجه أنه قال: صيغة النداء ولم يقل: كلمة "يا"

فإن قيل: فلم لم يقل: صيغة "يا" بدل صيغة النداء مع أنه أخصر وأظهر في المطلوب وأوضح في المقصود، **قلنا:** قصد المصنف بالتعبيربهذا العنوان إفادة المتعلم أن الشيء قد يذكر مطلقا ويراد به الفرد الكامل، وفي هذه الإفادة فائدة أخرى أيضا وهي أن السامع لما علم أن الكامل من أفراد صيغة النداء هي كلمة "يا" علم صحة استعمالها في المندوب وعدم صحة استعمالها في ما عداه من غير حاجة إلى إقامة البرهان عليه ،وظهر من هذا البيان أن قوله: "وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب" دعوى مع بينة وبرهان وقضية قياسها معها.

بيان وجه أنه قال: صيغة النداء ولم يقل: حرف النداء

فإن قيل: لم لم يقل: حرف النداء مكان قوله: "صيغة النداء". **قلنا:** اختلف العلماء في يا وأخواتها فقال: البعض أنهاأسماء الأفعال فاختارالمصنف لفظ: الصيغة: ليشمل المذ هبين كليهما

تعريف المندوب لغة واصطلاحاً

فإن قيل: ما هو المندوب لغة واصطلاحا. **قلنا:** أما المندوب لغة فهو ميت يبكي عليه أحد ويعد محاسنه: ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وأما اصطلاحا. (**فهو المتفجع عليه**) وجودا أو عدما.

بيان أن تعميم الجامي المتفجع عليه بقوله: "وجودا و عد ما" للرد على الرضي

فإن قيل: ذكر الشارح الجامي بقوله: "وجودا وعدما" بعد قوله: "هو المتفجع عليه" فما الحاجة إلى هذا التعميم. **قلنا:** ذكره دفعا لماأورده الرضي في هذا المقام أن المصنف قد أَخَلَّ بأحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا و واويلا وواثبورا. حاصل الدفع أن المتفجع عليه أعم من المتفجع عليه وجودا وعدما، فالمتفجع عليه عدما مايتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت ، فا لحد شامل لقسمي المدوب مثل يازيداه وياعمراه، ومثل ياحسرتاه ويامصيبتاه وياويلاه، فلايرد ما أورده الرضي.

وأجاب عن اعتراض الرضي الشيخ وجيه الدين العلوي الكجراتي: أن المراد بالمتفجع عليه المتفجع لأجله فالمتفجع عليه وجودا مثل واويلاه وواثبوراه داخل فيه، لأنه مما يتفجع لأجله.

بيان وجهين لدفع ما يرد أن التفجع لازم يتعدى باللام لا بكلمة "على"

فإن قيل: التفجع بمعنى (درد مند شدن) لازم، ويتعدى باللام لابكلمة "على" فالظاهر المتفجع له لاعليه، **وأجاب** عبدالغفور بعد ما أورد هذا الاعتراض بوجهين. **الأول** ماقال: ولعل على بمعنى لام الأجل، كما يقال في المحمود عليه: أنه في الأصل محمود له. **والثاني** ماقال أن المتفجع عليه لتضمين التفجع معنى البكاء وهو يتعدى بعلى يقال: بكيته وبكيت عليه ولكن هذا الجواب الثاني ضعيف لأنه لايشمل المتفجع عليه وجودا مثل واويلاه لأن المبكي عليه هوالمفقود لا الموجود. **(واختص المندوب بوا).**

بيان أن قوله: "واختصّ لبيان الفرق بين المنادى والمندوب مع البحث الوافي في أن الباء تدخل على المقصور أيضا ولايجب دخولها على المقصورعليه وههنا دخلت على المقصور فلا حاجة إلى جواب الرضي ولاإلى جواب الجامي لدفع السؤال الوارد ههنا

واعلم أن قوله: "اختص" جواب سؤال كأنه قيل لما استعمل "يا" في المندوب أيضا فما الفرق بينه وبين المنادى فأجاب بقوله: "اختص بوا".

فإن قيل: لا نسلم أن المندوب مختص بوا، إذ هو يستعمل بيا أيضاً. **قلنا:** منشأ هذا السوال هو أن الباء لاتدخل إلّا على المقصور عليه فحينئذ يكون معناه أن المندوب مقصور استعمال "وا" فيه، ولا يتجاوز إلى استعمال "يا" فيه، والشارح الجامي لمازعم أن منشأ السوال صحيح حق وأن الباء لاتدخل إلّا على المقصور عليه وصرح في الحاشية على شرحه هذا أن الباء التي هي صلة الاختصاص لاتدخل إلاعلى المقصورعليه فقال في التفصي عن هذا السؤال والتخلص عن هذه العقدة عويصة الانحلال: أن الباء ليست صلة الاختصاص بل هي صلة الامتياز الذي تضمنه الاختصاص. **حاصل** الجواب أن الاختصاص لأجل تضمينه معنى الامتياز جاء في صلته الباء، وإلى هذا الجواب أشار بقوله: "ممتازابه عن المنادى"، والشارح الجامي في اختيار هذا الجواب رد على الرضي أيضاًحيث أجاب **وحاصل** جوابه أن الباء داخلة على المقصور عليه والمقصور عليه ههنا مقدر، وليس المقصور عليه هو لفظ "وا" فالعبارة ليست محمولة على ظاهرها والتقدير هكذا أي اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا، فجعل الرضي المقصور عليه مقدرا مع الباء ،وهو قوله: "بالندبة" والباء الداخلة على قوله: "وا" باء سببية ولذا قال بسبب لفظة "وا"، ولاريب في أن المندوب مختص بالندبة بسبب "وا".

رد على جواب الرضي وجواب الجامي

أقول لاحاجة إلى جواب الرضي ولا إلى جواب الجامي، **أما** جواب الرضي فلأن فيه صرف عن الظاهر والاحتياج إلى التقدير، **وأما** جواب الجامي فلأن زعمه أن الباء لاتدخل إلا على المقصور عليه غيرصحيح ، بل كما أن الباء تدخل على المقصورعليه تدخل على المقصور أيضاً سواء بسواء كما تشهد عليه كتب العلماء. **قال** العلامة التفتازاني في شرحه مختصر المعاني تحت قول القزويني: "وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند" : أي لقصر المسند على المسند إليه فقوله: "لقصر المسند" إشارة إلى أن الباء داخلة على المقصور دون المقصور عليه ، وقال في إثبات صحة ذلك: أن هذا مثل قولهم: "خصصت فلانا بالذكر" إذا ذكرته دون غيره ، فالباء في قوله: " بالذكر" داخلة على المقصور ،وقال الدسوقي محشيا عليه أن الباء داخلة في كلام المصنف على المقصور ، ودخولها على المقصورعليه وإن كان راجحا في الأصل إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور، **وقال** صاحب نورالأنوار تحت قول صاحب المنار: "ويختص مراده بصيغة لازمة": وذلك بأن يقال: إن دخول الباء ههنا على المختص على طريقة قولهم: "خصصت فلانا بالذكر" ولذا قال محمد بن موسى البسنوي محشي شرح الجامي في حاشيته تحت هذا القول أن أمر دخول باء الاختصاص على كل من المقصور والمقصور عليه مشهور بينهم وبالتعبير كذلك شحنت كتبهم إلى آخر ما قال وحاشيته هذه مطبوعة على هامش المحرم شرح شرح الجامي المشهور، فالجواب الصحيح أن الباء دخلت على المقصور فيكون معنى قوله: "واختص بوا" أن كلمة "وا" مقصورة على المندوب ولا تتجاوز عنه إلى غيره.

بيان حكم المندوب بعد التعريف

لما فرغ المصنف عن تعريف المندوب شرع في حكمه فقال: **(وحكمه)** أي حكم المندوب في الإعراب والبناء **(حكم المنادى)** أي مثل حكمه.

بيان أن المراد من قوله: "حكمه حكم المنادى "أن حكمه مثل حكم المنادى لاعينه

فإن قيل: يعلم من ظاهر قول المصنف: "وحكمه حكم المنادى" أن حكم المندوب منقول عن حكم المنادى فعلى هذا بقي المنادى بلاحكم ، وأيضاً الحكم عرض فلا يخلو إما أن يكون كونه في المندوب بانتقاله من المنادى إليه أويكون موجودا فيهما، والكل باطل، أما الأول فلأنه يلزم انتقال العرض من محل إلى محل آخر، وهو باطل، لأن العرض إذا قام بمحل لا ينتقل منه إلى الآخر ،وأما الثاني فلأنه يلزم قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين ،وهو باطل. **قلنا**: عبارة المصنف محمولة على حذف المضاف أي مثل حكمه فلم يلزم شيء فتقدير لفظ

المثل ههنا إما محمول على أنه من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أو على أنه من قبيل أن يكون نصبه بنزع الخافض هكذا قال المحرم آفندي. **وقال** عبد الرحمان فى حاشية الجامي: أنه من قبيل التشبيه البليغ وهو الذي حذف عنه أداة التشبيه.

دفع ما يرد أن المندوب لايكون نكرة والمنادى يكون نكرة أيضاً فلا يصح أن حكمه حكم المنادى

فإن قيل: يعلم من قول المصنف: "وحكمه مثل حكم المنادى" أن المندوب يماثل المنادى في الإعراب والبناء في جميع أقسامه، والحال أن المندوب لا يقع نكرة، لأنه لا يند ب إلا المعزوف، والمنادى كما يقع معرفة يقع نكرة أيضاً. **قلنا**: إن المثلية ههنا في الإعراب والبناء إنما هي في القسم الذي يقع مندوبا، لا أنه مماثل له في جميع أقسام المنادى، حاصل الدفع أن المثلية بينهما في الأحكام لا في الأقسام. **وقال** العصام في الجواب: إنه ولو علم من ههنا المماثلة بينهما في جميع الأقسام إلاّ أنه يعلم من قوله: فيما بعد: "ولا يندب إلا المعروف" استثناء صورة وقوعه نكرة مثله.

بيان وجه جعل المندوب في حكم المنادى

فإن قيل: لم جعل حكمه مثل حكم المنادى. **قلنا**: إنما كان حكمه مثل حكم المنادى لأنهم لما أجروه مجراه في الصيغة وهي "يا" أجروه مجراه في أحكامه من الإعراب والبناء أيضاً تكميلا للشبه. **وقال** الرضي في بيان وجهه أنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة فكان مثله ،وجاز **(لک زيادة الألف في آخره)** أي آخر المندوب قوله: "لك" خبر مقدم باعتبار تعلقه بفعل مقدم، وهو جاز، وقوله: "زيادة" مبتدأ مؤخر.

بيان المذاهب الثلاثة للمصنف والأندلسي والشيخ الرضي في جواز إلحاق الألف ووجوبه

واعلم أن المصنف قال: "ولك زيادة الألف" للرد على العلامة الأند لسي فإنه قال: يجب إلحاق الألف مع "يا" لئلا يلتبس بالنداءِ المحض لكن العلامة الرضي اختار ههنا مسلكا وسطا عدلا بين هذين القولين حيث: يقول: والأولى أن يقال: إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع "يا" أيضاً وإلا وجب الإلحاق معها تقول: يا محمد يا علي بلا إلحاق. **فحاصل** هذه المذاهب أن ابن الحاجب يقول بجواز إلحاق الألف في آخر المندوب سواء كانت الندبة بيا أو بوا، **وقال** الأندلسي بوجوب الإلحاق مع "يا" تحرزا عن الالتباس بالنداء ، ولايجب مع "وا" لعدم الالتباس. **وقال** الرضي بعدم الوجوب في كلمة "وا" وبالتخيير في الإلحاق وعدمه مع "يا" إن دلت قرينة حال على الندبة ، مثل أن يقول: يا زيد وهو موجود بين يديه وقد مات،

وبالوجوب إن لم تدل قرينة على ذلك ، لكن مذهب الأندلسي والرضي ضعيف، لوجود الالتباس بالمنادى المستغاث بالألف حين زيادة الألف أيضا.

بيان وجه جواز زيادة الألف في آخر المندوب

فإن قيل:لم جاز زيادة الألف في آخره.**قلنا**: إنماجازذلك لمد الصوت المطلوب في الندبة

فإن قيل: مد الصوت يحصل بازدياد الياء والواو أيضاً فلم عين الألف لذلك. **قلنا**: لما كان الألف أخف منهما عينوه دون الواو والياء . **(فإن خفت اللبس)** أي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة **(قلت واغلامكيه)** لاواغلا مكاه أي بإبدال الألف بالياء لكون آخر المندوب مكسورا في هذا الوقت.

بيان فوائد القيود التي زادها الشارح الجامي

فإن قيل: لم فسر تم لفظ اللبس بالالتباس أوّلاً ؟،وما الفائدة في زيادة لفظ" ذلك " بعد قوله: " التباس" ثانيا؟ وأيضاً ماالفائدة في زيادة لفظ " اللفظ" بعد قوله: "ذلك" ثالثا؟ وأيضاً ما الحاجة إلى تقدير قولكم : " عدلت إلى حرف مد إلخ " رابعا؟، وأيضاً ما الفائدة في قوله: " كما إذا أردت" خامسا ؟. **قلنا**: **إنما** فسر مصدر المجرد بمصدر المزيد أولا، لأن المزيد مشهور، فيكون من قبيل تفسير غير المشهور بالمشهور، وأيضاً لأن بين اللبس(بالفتح) واللبس (بالضم) تجنيس خطي، والأول بمعنى الالتباس، والثاني بمعنى لبس الثياب ،ففسره بالالتباس للإشارة إلى أن المراد هو الأول دون الثاني، **وأما الفائدة** في ازدياد لفظ " ذلك" فهو للإشارة إلى أن اللام في قوله: " اللبس"عوض عن المضاف إليه ،**وأما الفائدة** في تقدير " اللفظ " فهو الإشارة إلى أن الالتباس يقع أولا في اللفظ، ثم يقع في المقصود، **وأما الحاجة** إلى قوله:"عدلت إلخ " فهو جواب سؤال وهو أن الجزاء لايترتب على الشرط، لأنه لا يلزم من خوف اللبس قوله: "واغلامكيه" لأنه جاز أن يقال في ندبة أمته المخاطبة وا أمتكيه ، فأجاب بقوله: " عدلت "يعني أن الجزاء ههنا محذوف وهو قوله: "عدلت" فالمراد ههنا هو العدول إلى حرف المد سواء كان هذا القول أو غيره ، **وأما الفائدة** في قوله: " كما إذا أردت" فهوأيضاً جواب سوال مقدر وهوأن الجزاء لما كان محذوفا فما الفائدة في قوله: " قلت واغلامكيه"، فقدر قوله: " كما إذا أردت" أن الفائدة فيه أن قول المصنف وقع في موضع المثال ،**وهذه القيود** الخمسة أورده الجامي لحصول تلك الفوائد التي ذكرنا.

فإن قيل: أي التباس يقع لو قيل: واغلامكاه مكان واغلامكيه. **قلنا**: يلزم الالتباس بند بة

غلام المخاطب وإذا أردت ندبة جماعة مخاطبين قلت **(واغلامكموه)**.

بيان أن مجانسة الواو في غلامكم باعتبارأن الميم في الأصل مضموم

فإن قيل: إن الواو كيف يكون مجانسا لحركة الآخر، فإن الآخر في غلامكم ساكن. **قلنا**: الميم في الأصل مضموم، لأن أصل غلامكم غلامكمو فأسكنت الميم للتخفيف، فحذف الواو لاجتماع الساكنين أعني الميم والواو فصارغلامكم ، فلا يصح أن يقال: واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين **(و)** جاز**(لک الهاء)**أي إلحاقهابهذه المدات **(في)** حال **(الوقف)**

بيان أن نسبة الجواز إلى الهاء في قوله: "وجاز لک الهاء" باعتبارالمضاف المحذوف أي جازلک إلحاق الهاء

فإن قيل: لايصح نسبة الجواز إلى الهاء في قوله: "ولك الهاء" أي جازلك إلهاء، لأن الجواز وعدمه يستعمل في الأعراض والهاء ليست منها. **قلنا**: عبارة المصنف محمولة على حذف المضاف أي إلحاق الهاء ،وحينئذ صارت نسبة الجواز إلى الإلحاق ، والإلحاق عرض.

بيان وجه جواز إلحاق الهاء

فإن قيل: ماوجه هذ الجواز. **قلنا**: ذلك لأن الوقف يوجب خفاء الحرف لانقطاع الصوت عنده فإذاجئت بالهاء ووقفت عليها لم ينقطع الصوت عنده، فلم يكن خفيا، وتبين كل التبين، لاسيما الألف فإنه أشد احتياجاإلى البيان عند الوقف لخفائها في نفسها إذكونها حرفا هوائيا ينسل مع النفس وليس له مخرج يعتمد عليه. **(ولاينـدب)** من قسم المندوب المتفجع عليه عدما.

بيان أن اشتراط كونه معروفا إنما هوفي المتفجع عليه عدماً

فإن قيل: لانسلم قوله: "ولاينـدب إلا المعروف" لأنه يقال: ياحسرتاه ووامصيبتاه مع أن المندوب فيهما منكر. **قلنا**: ليس هذا الحكم في المندوب مطلقا بل هو في أحد قسميه وهو المتفجع عليه عدما، لأن الاحتياج إلى كون المندوب معروفا إنما هو لأجل أن يعذر النادب بمعرفته في ندبته ،وهذا الاحتياج إنما هو في المتفجع عليه عدما، أما في المتفجع عليه وجودا مثل واحسرتاه فظاهرأن النادب معذور في ندبته هذه، لأن المعرفة في المتجفع عليه وجودا يحصل بذكر اسم الجنس أيضا، وهو الويل والحسرة مثلا، لأن الويل يدل على الألم والغم والناد ب فيه معذورعند الناس، **(إلا)** الاسم **(المعروف)** وهذا من قبيل المستثنى المفرغ أي لاينـدب اسم إلّا الاسم المعروف.

بيان أن المراد من المعروف الاسم الذي اشتهر به سواء كان علما أو غيرعلم

فإن قيل: ما المراد من المعروف. **قلنا:** المراد من الاسم المعروف الذي اشتهر به سواء كـان عـلما أوغير علم ،فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ، ولو كان معروفا غير علم جاز نـدبتـه ، فـلـذلك جـاز"وا من حفر بئر زمزماه"، لأنه بمنزلة واعبد المطلباه من حيث أنه حافرها، وقد اشتهر بذلك اشتهارالعلم ومثل "وامن قلع باب خيبراه".

بيان وجه اشتراط المعروفية للمتفجع عليه عدماً

فإن قيل: لم اشترط في المندوب المتفجع عليه عدما كونه معروفا. **قلنا:** ذلك لتحصيل عذرالنادب في الندبة لأنه إذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة عليه. (**فلايقال وارجلاه**) إذ مـا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن إليه ويعرف، ليعذر النادب بالندبة عليه.(**وامتنع**)إلحاق الألف بصفة المندوب بل يجب أن يلحق بالموصوف. **وقوله:**"وامتنع" عطف على قوله: "ولايندب دون قوله: " فلايقال" كما هو ظاهر.(**مثل وازيداه الطويل**).

بيان أن المراد من قوله: "وازيداه الطويل هوإلحاق الألف بصيغة المندوب فلايردما أورد

فإن قيل: يـعـلـم من قوله: "وامتنع وازيداه الطويل" أن الامتناع مختص بقوله: "وازيداه الـطـويل فقط "مع أنه لايختص به، لأنه يمتنع واعمراه القصير مثلا أيضاً ،وأيضاً يردعليه أن "امتنع" فـعـل لابـد لـه مـن الفاعل، والفاعل قسم من الاسم ، والاسم يكون مفردا ، فكيف صح كون قـوله: "وازيداه الطويل" فاعلا لقوله: "وامتنع" مع أنه مركب. **قلنا:** ليس المراد تركيب وازيداه الـطـويـل خاصة بل المراد منه إلحاق الألف بصيغة المندو ب سواء كان التركيب هذا أوغيره ، وانـدفع الاعتراض الثاني أيضاً ،لأن فاعل قوله: " امتنع" على هذا هوالإلحاق وهو مفرد ، فقوله وازيداه الطويل إنما ذكر تمثيلا فقط.

بيان وجه امتناع إلحاق الألف بصيغة المندوب

فإن قيل: ومـا الـدلـيـل عـلـى هـذا الامتناع أي إلحاق الألف بالجزء الثاني من المركب التوصيـفي مع أن الجزء الثاني من المركب الإضافي يلحقه الألف مثل يا أميرالمومنيناه. **قلنا:** ليـس اتصال الموصوف بالصفة كاتصال المضاف بالمضاف إليه ،لأن المضاف إليه إنما جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء فكاناككلمة واحدة ،بخلاف الصفة مع الموصوف فإنه جيء بها بـعد تمام الموصوف للتخصيص كـمـا في النكرات أوالتوضيح كما في المعارف غالبا، فتكون الصفة أجنبية من الموصوف المندوب، فلم يجز إلحاق الألف إلابآخرالموصوف لأن ألف الندبة لا تلحق إلا بآخر المندوب والـمندوب ليس إلا الموصوف فتلحق به سواء جئ بصفة أو لا فلهذا

جاز مثل يا أمير المؤمنيناه ولم يجز **(مثل وازيداه الطويلاه خلافا ليونس)** فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة.

بيان دليلين ليونس عقلي ونقلي

فإن قيل: ماالذي استدل به يونس في إثبات مسلكه. **قلنا:** له على مسلكه دليلان، دليل عقلي ودليل نقلي، **أما الدليل العقلي** فهوأن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أن الاتصال بين الصفة والوصوف أتم منه من جهة المعنى.

فإن قيل: من أين يعلم أن الاتصال بين المضاف والمضاف إليه أتم من حيث اللفظ والاتصال بين الموصوف والصفة أتم من حيث المعنى. **قلنا:** أما أتمية الاتصال بين المضاف والمضاف إليه من حيث اللفظ، فلأنه جيء بالمضاف إليه لتمام المضاف فهو كالجزء منه كالتنوين ونوني التثنية والجمع، ولذا لايفصل بين المضاف والمضاف إليه كمالا يفصل بين الاسم وومايتم به ،وكذا لم يجزالسكوت عن المضاف إليه فكان الاتصال اللفظي أتم بخلاف الاتصال بين الموصوف والصفة لعدم كون الصفة لتمام الموصوف بل جيء بها بعد تمامه للتخصيص أوالتوضيح. **وأما** أتمية الاتصال بين الموصوف والصفة من حيث المعنى فلاتحادهما بالذات وهوصدق كل منهماعلى الآخر، فإن الطويل هوزيد لاغير في مثل وازيد الطويل بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما متغايران ، فإن مصداق الغلام غيرمصداق زيد في مثل غلام زيد **وأما الدليل النقلي** فهو ماحكى يونس أن رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتيَّ الشاميتيناه.

بيان معانى الجمجة مع تعيين المعنى المراد

أقول لمزيد المعرفة أن الجمجمة عظم الرأس المشتمل على الد ماغ ويقال: جماجم العرب ساداتهم وقيل: القبائل التي تجمع البطون فينسب إليهادونهم نحوكلب بن وبرة إذا قلت الكلبي استغنيت أن تنسبه إلى شيء من بطونه وقال القتيبي: الجمجمة القدح من الخشب والجمع جماجم ويقال للبئرتحفر في سَبَخة أي أرض مالحة كذا فى "لسان العرب"و الصحاح للجوهري لكن المراد منه ههنا القدح الخشبي .

بيان أصل واجمجمتىَّ الشاميتيناه

فإن قيل: ماأصل قوله: "واجمجمتى". **قلنا:**أصله واجمجمتاه فلما أضيفتا إلى ياء المتكلم وانتصب وسقط النون بالإضافة فأدغم ياء الإعراب في ياء الإضافة فصار واججمتي، والشاميتيناه تثنية الشامية بالياء المشددة ، لأنها للنسبة بمعنى المنسوبة إلى الشام إما لأنها

صنعت هنالك أوحملت من هناك .

جواب عن دليله العقلي والنقلي

فإن قيل: ما الجواب عماتمسك به يونس. **قلنا**: أما الجواب عن دليله العقلي فهوأن نظر النحوي في اللفظ دون المعنى ويونس اعتبر جانب المعنى، وأما الجواب عن دليله العقلي فهو أن مانقله وحكاه شاذ لايعبأبه. وأيضاً يحتمل أن تكون الياء في قوله: "جمجمتي" مخففة بأن تكون ياء التثنية فقط بدون ياء المتكلم ويكون حينئذ لفظ "جمجمتي" مضافا إلى الشاميتين من قبيل إضافة المثنى إلى المثنى فيكون حينئذ من قبيل ياأميرالمؤمنيناه لامن قبيل إلحاق الألف بالصفة فلا يكون ممانحن فيه كذا قال عبد الرحمٰن وإذاجاء الاحتمال بطل الاستدلال.

(ويجوز) لقيام قرينة **(حذف حرف النداء)**.

بيان أن المراد من قوله:"حرف النداء في قوله:" يجوزحذف حرف النداء" هي كلمة "يا" فقط

فإن قيل: يعلم من عموم قوله: "حرف النداء" أنه يجوز حذف جميع حروف النداء. مع أنه لايحذف سوى"يا". **قلنا**: المراد منه "يا"فقط ، وذلك من قبيل ذكر الشيء مطلقاوصرفه إلى الكامل منه، وإنما لم يحذف ماعدا ها،لأنها أصل الباب وكثيرة الاستعمال لاستعمالها في القريب والبعيد والمتوسط، بخلاف ماعداها، فإن أيا وهيا في البعيد فقط وأي والهمزة المفتوحة في القريب فقط. **(إلا)** إذا كان **(مع اسم الجنس)** ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف النداء كيا رجل أولم يتعرف.

بيان أن قوله:"مع اسم الجنس"متعلق بالمقدروهومقارن دون قوله:"حذف" المذكور.

فإن قيل: إنه يعلم من ظاهر عبارة المصنف أن قوله: " مع اسم الجنس" ظرف متعلق بقوله: "حذف حرف النداء" فيكون تقديره هكذا يجوزحذف حرف النداء مع المنادى إلا مع اسم الجنس، وهذا معنى فاسد ،لأنه يعلم منه أن حذف حرف النداء مع المنادى كليهما جائز إلّا أن يكون حرف النداء مع المنادى اسم الجنس فإنه لايحذف حينئذ كلاهما بل يحذف حرف النداء فقط دون اسم الجنس. **قلنا**: قوله: "مع اسم الجنس" ظرف متعلق بالمقدر،والتقدير هكذا إلا إذاكان مقارنامع اسم الجنس، يعني أن الظرف ليس متعلقا بالحذف بل بالمقارنة فيكون المعنى هكذا أي يجوز حذف حرف النداء فيجميع الأوقات إلاوقت المقارنة ، فيعلم منه حذف حرف النداء فقط في ما عدا المقارنة مع اسم الجنس ، ومع اسم الجنس لايحذف حرف النداء وهو معنى صحيح.

بيان فائدة زيادة الشارح الجامي قوله:" إذاكان"

فإن قيل: يعلم ذلك من تقدير لفظ "مقارنا" فقط فما الحاجة إلى تقدير إذاكان. **قلنا**: في تقدير لفظ "إذا إشارة إلى أن هذا استثناء الوقت من الأوقات، لأن " إذا" وقتية ، والوقت إنما يستثنى من الأوقات ،وأماتقدير" كان" فلأن كلمة " إذا" لازم الإضافة إلى الجملة فقدر لفظ " كان"، وحينئذ يكون الضمير الراجع في قوله:" كان" اسمه، ويكون قوله: "مع اسم الجنس" باعتبار المتعلق وهو قوله: "مقارنا" خبره، وكان مع اسمه وخبره مضاف إليه لقوله: " إذا".

بيان أن المراد من اسم الجنس هي النكرة سواء تعرف بالنداء أولم يتعرف

فإن قيل: إن " رجل " في قوله: "يا رجل" معرفة وليس باسم جنس ،لأن اسم الجنس يكون نكرة وهوقد تعرف بالنداء ، مع أنه لايجوزحذف حرف النداء معه فلم خص جواز الحذف بما عدا اسم الجنس. **قلنا**: المراد من قوله: " اسم الجنس" ماكان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل أولم يتعرف مثل يارجلا.

بيان وجه عدم جواز حرف النداء مع اسم الجنس

فإن قيل: فلم لم يجز حذفه مع اسم الجنس. **قلنا**: ذلك لأن ندائه لم يكثركثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى.

بيان تضعيف السيالكوتي لجواب العصام من إيراد عبدالغفور الذي أورده على الجامي مع جواب آخرالذي لايرد عليه إيراد

فإن قيل: هذا التعليل ما أورده الجامي وهو خص العلم بالذكر فيعلم منه اختصاص الحذف بالعلم مع أنه يجوز الحذف مع غير العلم أيضاً، مثل كلمة أي والموصولات أيضاً كذا قال عبدالغفور، **وأجاب** عنه العصام: أن الجامي وإن ذكر العلم إلا أن ماعداه من المعارف التي يجوزحذف حرف النداء منه ملحق به للمناسبة في التعريف لكن عبد الحكيم السيالكوتي ضعَّف جواب العصام في حاشيته على عبدالغفور: أنه لماكان غير العلم أيضاً ملحق بالعلم للمناسبة فيعلم منه جواز الحذف مع اسم الإشارة أيضاً ، مع أنه لايجوز معه كما بينه المصنف بقوله: "والإشارة" فالتخصيص تعسف، ثم قال عبدالحكيم: إن الحق أن يقال في التعليل هكذا لأن ندائه لم يكثر ، ويسقط قوله: " كثرة نداء العلم" فلا إشكال حينئذ.

بيان وجهين آخرين لعدم جواز حرف النداء عن اسم الجنس

وقيل في تعليل عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء أولا فإنه إن لم يتعرف بأن كان نكرة مثل يا رجلا فلأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان

المنادى مقبلا عليك متنبها لماتقوله، ولايكون هذا إلا في المعرفة ، وإن تعرف بحرف النداء فعدم جوازحذف حرف النداء معه أنه إذن حرف تعريف وحرف التعريف لاتحذف مما تعرف بهاحتي لايظن بقائه على أصل التنكير. **وقال** صاحب اللباب في تعليل عدم جوازحذف حرف النداء أن الأصل في "يارجل" والمخاطب المعين أن يقال: ياأيها الرجل فحذف عنه "أي وها ولام التعريف" فلو حذف "يا" أيضاً لزم حذف أمور كثيرة فيكون إجحافا للكلمة بالنسبة إلى حال النداء. **(والإشارة)** أي وإلا مع اسم الإشارة.

بيان فائدة تقدير الشارح الجامي قوله: "وإلامع اسم"

فإن قيل: لم قدرالشارح الجامي قوله: "وإلا مع اسم" قبل قوله: " الإشارة. **قلنا**: إنما قدر هذه العبارة للإشارة إلى أن لفظ " الإشارة" معطوف على قوله: " الجنس" في قوله إلا مع اسم الجنس. والشيء إذا عطف على آخر يكون المذكور في جانب المعطوف عليه مرادا في جانب المعطوف، وكان المذكور في جانب المعطوف عليه هو قوله: " إلا مع اسم" فقدره قبل المعطوف الذي هو لفظ " الإشارة" فقال وإلا مع اسم الإشارة.

بيان وجه عدم جواز حرف النداء مع اسم الإشارة

فإن قيل: لم لم يجزحذف حرف النداء مع اسم الإشارة. **قلنا**: لأن اسم الإشارة في الإبهام مثل اسم الجنس فكان مثله .

بيان وجه آخرلذلك

أونقول في الجواب: أن اسم الإشارة لايصلح أن يكون منادى لأن اسم الإشارة موضوع في الأصل لمايشارإليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا إليه وكونه منادى أي مخاطبا تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء كذا قال عبد الغفور. **(والمستغاث والمندوب)**

بيان وجه عدم جوازحذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب

فإن قيل: ولم لايجوز حذف حرف النداء من المستغاث والمندوب . **قلنا**: لأن المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام،والحذف ينافيه

بيان المعارف التي يجوز حذف حرف النداء معها

ولا يخفى أن المعرفة على خمسة أقسام ولم يجز من تلك المعارف حذف حرف النداء مع اسم الإشارة كما مر فبقي من المعارف التي يجوز حذف حرف النداء معها المضمر والعلم واسم الموصول والمضاف إلى المعرفة ولفظ أي الموصوف بذى اللام أوالموصوف

بالموصوف بذى اللام، أما العلم (**نحو يوسف أعرض عن هذا**) أي يا يوسف، فحذف عنه حرف النداء بقرينة المقام أوبقرينة أعرض.

بيان أن بين الحذف والتقدير فرق وههنا تقدير

فإن قيل: ينبغي أن لا يجوزحذف حرف النداء أصلا، لأنه نائب مناب أدعو فلو حذف حرف النداء لزم حذف النائب والمنوب كليهما، وهوغيرجائز. **قلنا**: حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب مع المنوب بل هو من قبيل تقدير النائب وحذف المنوب وفرق بين الحذف والتقدير.

بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء من لفظة " اللّٰه" إلا أن يعوض عنه الميم المشددة في الآخر

فإن قيل: كان المناسب أن يستثني لفظة " اللّٰه" سبحانه وتعالى مثل اسم الجنس واسم الإشارة والمستغاث والمندوب لعدم ورود حذف حرف النداء مع لفظة الجلالة. **قلنا**: حذف حرف الندء من العلم أعم من أن يكون بغير بدل كما في عامة الأعلام أو مع البدل مثل لفظة اللّٰه، فإنه لايجوزحذف حرف النداء منه إلا أن يعوض عنه الميم المشدد ة في الآخر نحو اللّٰهم فإ نه في الأصل ياالله فحذف " يا"وعوضت عنه الميم المشددة ولهذا وجب حذف حرف النداء في اللّٰهم.

فإن قيل: لم لم يحذف حرف النداء منه إلا مع التعويض. **قلنا**: لفظة اللّٰه معرف باللام وكل اسم يكون معرفا باللام يكون منادى بالفصل بين حرف النداء والمنادى بأي أو باسم الإشارة، ولما كان هذا الفصل ممنوعا كما مر لم يحذف حرف النداء منه إلاوقت أن تعوض عنه الميم لئلا يلزم الإجحاف.

فإن قيل: لم عوضت الميم المشددة عن حرف النداء ولم تعوض عنه الميم المخففة. **قلنا**: بدل الشيء يكون مساوياله، وكلمة " يا" مشتملة على حرفين فوجب أن يعوض عنه الميم المشددة التي هي في الحقيقة حرفان.

بيان وجه عدم تعويض الميم المشددة في الأول

فإن قيل: لم حذف حرف النداء من الأول وعوضت عنه الميم في الآخر ولم يعوض عنه في الأول كما حذف أيضا في الأول. **قلنا**: تيمنا بذكر اسمه العظيم أولا وتبركا بإيراد علمه الكريم ابتداء. **أونقول في الجواب**: أن الميم المشددة المعوضة لوجئنا بها في الابتداء لكان الكلام طويلا، وذلك لأن الميم الأول المدغم ساكن فلابد من إيراد همزة الوصل في الأول لئلا

يلزم الابتداء بالساكن ، وأيضاً عند زيادة همزة الوصل في الابتداء يكون أما الله فيلتبس بأما التفصيلية وكذا بالهمزة الاستفهامية الداخلة على ما النافية صورة وكتابة. **وأما مثال** لفظ" أي" الموصوف بذي اللام فهو نحو **(أيها الرجل)** وهو في الأصل يأأيها الرجل ، **وأما مثال** لفظ " أي" الموصوف بالموصوف بذي اللام فهو نحو أيهذا الرجل الذي هو في الأصل يأأيهذا الرجل

بيان وجه الاحتياج إلى الموصوفية بذي اللام أو الموصوفية بالموصوف بذي اللام في حذف النداء من كلمة:" أي "

فإن قيل: ماالحاجة إلى كونه موصوفا بذي اللام أوموصوفا بالموصوف بذي اللام.
قلنا: كلمة أي لولم توصف بذي اللام أوبالموصوف بذي اللام لكانت اسم جنس داخلة في قوله: " اسم الجنس" المستثنى، وإنما صارت معرفة قبل النداء وخرجت عن اسم الجنس بهذا التوصيف.

فإن قيل: المعرفة إنما هو وصفه دون أي فلم جاز حذف حرف النداء منه. **قلنا:** كلمة " أي" وإن كانت اسم جنس صارت معرفة بكونه موصوفا بذي اللام أو بالموصوف بالموصوف بذي اللام إلا أن وصفه لما كان مقصودا بالنداء كما سبق أولا من أن المنادى في الحقيقة هو الوصف وهو معرفة قبل النداء فلم يكن من قبيل اسم الجنس الذي قد تبيَّن أن اسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بعد النداء أو لا فجاز حذف حرف النداء منه.

بيان المثالين للمنادى المضاف إلى المعرفة والمنادى الموصول

وأما مثال المنادى المضاف إلى المعرفة فمثل غلام زيد افعل كذا ومثال المنادى الموصول من لا يزال محسنا أحسن إليَّ وهو في الأصل يا من لا يزال محسنا إلخ.

بيان أن عدم جواز حذف حرف النداء من المضمرات إنما هو لأجل شذوذ النداء إليها

فإن قيل: إن حذف حرف النداء من هذه المعا رف لأجل كونها معارف ، والمضمر أيضاً منها ، فينبغي أن يحذف حرف النداء منها أيضاً. **قلنا:** المضمرات لشذوذ النداء إليها لم يحذف حرف النداء منها ، نحو يا أنت ويا إياك.

بيان عما يقال أن ليل ومخنوق وكرا من أسماء الأجناس مع أنه يجوز حذف حرف النداء فيها

فإن قيل: قد حذف حرف النداء من "ليل" في قولهم: "أصبح ليل" وكذا من "مخنوق" في قولهم: "افتد مخنوق" ومن "كرا" في قولهم: " أطرق كرا" مع أن كل واحد من هذه الأسماء اسم جنس فأجاب المصنف بقوله: **(وشذ)** حذف حرف النداء من اسم الجنس في **(أصبح**

ليل).

بيان دفع ما يقال: أن إسناد قوله: "شذ" لايصح إلى قوله: "أصبح ليل"

فإن قيل: لا يجوز إسناد الشذوذ إلى "أصبح ليل"، لأن "شذ" فعل ،وفاعل الفعل لا بد أن يكون مفردا و"أصبح ليل" جملة. **قلنا:** أصل العبارة هكذا أي شذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في "أصبح ليل" ففاعل الفعل محذوف وهو"حذف حرف النداء" وقوله: "أصبح ليل" حينئذ ظرف لقوله: "شذ"ولهذا قدره الجامي هكذا أي شذ حذف حرف النداء في أصبح ليل، **أو نقول:** أن قول الجامي:"حذف حرف النداء" دفع لمايردأن نسبة الشذوذ لايصح إلى قولهم: "أصبح ليل" لعدم شذوذ نفس هذا القول فزاد قوله: "حذف حرف النداء" لبيان أن الشذوذ إنما هو في حذف حرف النداء في هذا القول لا أن نفس القول شاذ.

بيان أن أصبح عند الجامي من الأفعال الناقصة وعند عبدالغفور من التامة

فإن قيل: ما معنى قوله: "أصبح ليل". **قلنا:** معناه على ماقال الجامي "صر صبحا ياليل" وقال عبد الغفور"أدخل في الصباح"، قال عبد الحكيم اختلاف الجامي وعبد الغفور مبني أن أصبح يجيء من أفعال الناقصة وقد يجيء تامة ، فحمله الجامي على أنه من أفعال الناقصة فقال: "صر صبحا" وحمله عبد الغفور على أنه تامة فقال: أدخل في الصباح.

بيان قائل قوله: "أصبح ياليل"

فإن قيل: من قائل هذه المقالة. **قلنا:** قالته أم جندب امرأة امرء القيس بن حجر الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها إياه فجعلت تخاطبه وتقول أَصْبَحَ يافتى فلم يذهب عنها فعادت إلى خطاب الليل فلما أصبح سئلها عن سبب الكراهة فقالت له لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإ زالة بطيء الإفاقة فلما سمع ذلك طلقها، وقال الرضى قالته أم جندب زوجة امرء القيس تبرمابه أى سآمة عنه وكراهة له، وكان مفركا أى تبغضه النساء انتهى. **وقيل:** إنما قالته امرأ ته على ما حكى أن امرء القيس كان من فصحاء العجم فذهب إلى العرب وأظهر نفسه عربيا وهم لم يعرفوا أنه عجمي لفصاحة لسانه وبلاغة كلامه فتزوج امرأة عربية فقال في ليلة لامرأته اقتلي السراج مكان أطفئيه فعلمت حقيقة الحال فقالت: واللّٰه هذا عجمي فبكت سائر الليل وتقول: أصبح ليل.

بيان الموضع الذي يستعمل فيه أصبح ياليل

فإن قيل: في أي مو ضع تستعمل العرب هذه المقولة. **قلنا:** أخذت العرب قول امرأة القيس مثلا يستعمل في شدة طلب الشيء وقيل: مثل يستعمله المغموم **(و)** في **(افتد مخنوق)**

أي يا مخنوق.

بيان قائل قوله: "افتد يامخنوق"

فإن قيل: من قائل هذا القول. **قلنا:** قائل هذا القول شخص وقع على سارق من الأعراب يسمى بالسليك بن سلكة قد نام في طريق مستلقيا فوقع عليه أحد فخنقه قائلا افتد مخنوق فقال له السارق الليل طويل وأنت آمن مني، ثم ضغطه اي السليك ذلك الرجل فضرط الرجل فقال: أضرطا وأنت الأعلى.

بيان موضع استعمال افتد يامخنوق

فإن قيل: متى تستعمل هذه المقولة. **قلنا:** هو مثل يضرب في حث النفس على التخليص ومعنى افتد أي اعط فدية فحذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا **(و)** في **(أطرق كرا)** أي ياكروان وفيه شذوذان ،حذف حرف النداء من اسم الجنس ،وترخيم غير العلم .

بيان قائل قوله:" أطرق كرا"

فإن قيل: من قائل هذا القول. **قلنا:** قائله من يصيد الكروان وهي رقية للعرب يصيدونه بها، ويقولون أطرق كرا أطرق كرا إن النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد ، والمعنى إن النعامة التي هو أكبر منك قد اصطيد، وحمل إلى القرى فلن تخلى أيضاً.

بيان موضع استعمال أطرق كرا

فإن قيل: متى تستعمل هذه المقولة. **قلنا:** هذا مثل يضرب لمن يتكلم بحضرة من هو أولى منه ،أولمن يتكبر، وقد تواضع من هوأشرف منه ، أوللمعجب بنفسه، أو لأحمق تمنى الباطل

بيان حذف المنادى بعد الفراغ عن حذف حرف النداء

ولما فرغ عن حذف النداء شرع في حذف المنادى ، ولماكان حرف النداء مقدما عليه في الذكر وعاملا فيه قدم حذفه أيضاً على حذفه فقال: **(وقد يحذف المنادى لقيام القرينة جوازا نحو ألا يا اسجدوا)** .

بيان أن التمثيل بقوله تعالى:"ألايا اسجدوا إنما هو على قرائة " ألا " على أنه حرف تنبيه

فإن قيل: كيف صح في التمثيل قوله تعالى هذا لأنه بتشديد اللام وإن فيه ناصبة للمضارع أدغم نونه في لام" لا" و" يسجدوا" فعل مضارع سقط نونه بالنصب، والآية التامة هكذا ﴿ وزين لهم الشيطان أعمالهم فصد هم عن السبيل فهم لايهتدون ألايسجدوا ﴾ ومعناها أي فهم لايهتدون لأن يسجدوا. **أونقول** في تفسيرها: أن قوله " أن لايسجدوا" بدل من " السبيل"

أي فصدهم عن السجود، وتكون "لا" على هذين التفسيرين زائدة. **ويجوز** أن يكون بدلا من قوله: "أعمالهم" فلا تكون كلمة "لا" زائدة أي فزين لهم الشيطان أن لا يسجدوا، **ويمكن** أن يكون قوله: "ألا يسجدوا" تعليل لقوله: "زيَّن" أي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا أو لقوله: "فصدهم" أي فصدهم عن السبيل لئلايسجدوا. **قلنا**: التمثيل بهذه الآية إنما هو على قرائة أخرى وهي بتخفيف "ألا" على أنه حرف تنبيه، وياحرف النداء أي يا قوم اسجدوا.

فإن قيل: فما هي القرينة على حذف المنادى. **قلنا**: القرينة هي امتناع دخول "يا" على الفعل.

بيان الموضع الثالث بعد الفراغ من الموضع الثاني

ولما فرغ المصنف من الموضع الثاني شرع في الموضع الثالث فقال: **(الثالث)** من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها **(ما)** أي مفعول به.

بيان أن "ما" في قوله: "ما أضمرعامله" عبارة عن مفعول به لكن مع حذف المضاف أي موضع مفعول به فلا يردماأورد

فإن قيل: المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين لابد بينهما من ضمير الفصل ليفصل بين النعت والخبر فلابد أن يقال: هو ما، وأيضاً كلمة "ما" لاتخلو إما أن تكون عبارة عن المفعول به أوعن الموضع فعلى الأول لايصح الحمل، لأن الثالث موضع من المواضع الأربعة فلفظ الثالث صفة الموضع فلابد أن يكون المحمول على الموضع من قبيل المواضع، وعلى الثاني وإن صح الحمل لكن يلزم خلو الجملة الواقعة صلة عن العائد إلى الموصول، لأن الضمير في قوله: "أضمر عامله" عائد إلى المفعول به لا إلى الموضع. **قلنا**: كلمة "ما" عبارة عن مفعول به بحذف المضاف أي موضع مفعول به، ولماجعل لفظ "مفعول به" نكرة اندفع الاعتراض الأول لأنه لم يكن الخبر حينئذ معرفة، ولما قلنا بحذف المضاف اندفع الاعتراض الثاني حاصل الدفع أنا نختار الشق الأول ولايلزم عدم صحة الحمل، لأن المحمول أيضاً موضع حينئذ.

فإن قيل: إن أريد من كلمة "ما" مفعول به يلزم تعريف الأخص بالأعم، لأن المفعول به خاص، وقوله في التعريف: "كل اسم" عام، ولعمومه هذا لايكون مانعا عن دخول الغير لصدق التعريف على يوم الجمعة في قولهم: "يوم الجمعة صمت فيه" لأنه مفعول فيه ويصدق التعريف عليه، وإن أريد بكلمة "ما" المفعول من غيرتقييد بقوله: "به" يلزم الخروج عن البحث، لأن البحث كان في المفعول به لافي مطلق المفعول، وأيضاً حينئذ لايصح عده من المواضع التي يجب فيهاحذف ناصب المفعول به. **قلنا**: هي عبارة عن المفعول به، والمراد بالاسم أيضاً المفعول به من قبيل ذكر الأعم وإرادة الأخص، فيكون مانعا عن مثل يوم الجمعة

صمت فيه ،ولم يلزم تعريف الأخص بالأعم . **أونقول** هي عبارة عن المفعول مطلقا، والبحث عنه وعده من المواضع التي يجب حذف العامل فيها باعتبار بعض الأفراد ،وهو المفعول به.

(أضمر) أي قدر **(عامله)** الناصب له.

بيان أن قوله: " أضمر ليس بمعنى جعل ضميرا بل هو بمعنى الاستتار

فإن قيل: ظاهر معنى قوله: " أضمر عامله" أن يجعل عامله ضميرا مع أنه لايكون ضميرا.

قلنا: أضمر ههنا بالمعنى اللغوي وهو الاستتارلابمعنى جَعْلِه ضميرا **(على شريطة التفسير)**

بيان أن الشريطة ههنا بمعنى الشرط مع المؤاخذة على الباسولي

فإن قيل: المشهور هولفظ الشرط فلم خالف عنه وقال شريطة ،وأيضاً الشريطة فعيلة بمعنى المشروطة ،ويكون "على" حينئذ بنائية فيكون المعنى تقدير العامل بناء على المشروطة فيفسد المعنى، لأن تقدير العامل ليس مبنيا على المشروط بل تقدير العامل هو المشروط بنفسه ويلزم الاتحاد بين المبني والمبني عليه أيضاً، **قلنا**:في الجواب: أن الشريطة بمعنى الشرط وكما أن لفظ " الشرط" مشهور في أداء معنى الشرط كذلك لفظ الشريطة ، قال صاحب"الصحاح" العلامة الجوهري: الشرط معروف، وكذلك الشريطة ، والجمع شروط وشرائط ، وكذا قال ابن منظور صاحب لسان العرب، فما قاله الباسولي في هذا المقام أن لفظ الشريطة لما كان يجيء بمعنى العلامة كما يقال: أشراط الساعة أي علاماتها، إذ الأشراط جمع الشريطة فغير صحيح ، لعدم الرجوع إلى كتب اللغة لأن مايجيء بمعنى العلامة هو لفظ الشرط (بفتح الشين والراء) وجمعه أشراط ، قال صاحب الصحاح: والشرط بالتحريك العلامة ،وأشراط الساعة علاماتها، وكذا قال ابن منظور في كتابه أيضا.

بيان أن إضافة الشريطة إلى التفسير بيانية

فإن قيل: لايصح إضافة الشريطة إلى التفسير لعدم المغايرة، لأن الشريطة هو التفسير مع أنه لابد من المغايرة بينهما. **قلنا**: لزوم المغايرة إنما هو في الإضافة اللامية ، وهذه الإضافة بيانية فيكون المعنى هكذا بناء على شرط هو تفسيره أي تفسير العامل بمابعده.

بيان أن الحذف أولا ثم التفيسر ثانيا في الإضمار على شريطة التفيسرمن قبيل التفصيل بعد الإجمال وهو أوقع في الذهن

فإن قيل: ما الحاجة إلى الحذف أولا ثم التفسير ثانيا، لم لم يقل ضربت زيدا ابتداء في قولهم: " زيدا ضربته". **قلنا**: اختار المتكلم الحذف ثم التفسير ليحصل في الكلام التفصيل بعد الإجمال وذلك أوقع في الذهن.

بيان أن الجمع بين المفسَر والمفسِر غير جائز إلاأن يكون التفسير عن نكارة

فإن قيل: لم لايجوز أن يقال: ضربت زيدا ضربته. **قلنا:** ذلك جمع بين المفسَر والمفسِر وهو ممنوع.

فإن قيل: قد جمعوا بينهما في يارجل أي زيد. **قلنا:** الجمع بينهما ممنوع إذا كان الإبهام الذي يرفعه المفسِر ناشئا عن حذف المفسَر، وفي ما أوردت من المثال جمع بينهما إلاّ أن الإبهام المرفوع إنما هو ناش عن نكارة المفسَر لاعن حذفه، وذلك غير ممنوع.

بيان أن المفسِر الذي يكون جمعه مع المفسَر ممنوع إنما هو المفسِر الذي ذكر لمجرد التفسير لالفائدة أخرى

فإن قيل: ينتقض القول بامتناع الجمع بين المفسَر والمفسِر بقوله تعالى: ﴿إني رئيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رئيتهم لي ساجدين﴾ لأن أحد عشر كوكبا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وهو رئيتهم مع أن الفعل المفسَر مذكور وهو إني رئيت، فكيف يصح أن الجمع بين المفسَر والمفسِر ممنوع. **قلنا:** هذه الآية ليست من هذا الباب، لأن المراد من المفسر (بالكسر) ما ذُكِر لمجرد التفسير، ولايكون فيه فائدة أخرى غير التفسير، وفي تلك الآية الجملة الثانية وهو قوله: "رئيتهم" لم تأت لمجرد التفسيربل أتي بهالتبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ماتعلقت به من كونهم ساجدين له، كقولك علمت زيدا علمته كاتبا، كذا قال عبدالغفور، **(وهو)** ماأضمر عامله على شريطة التفسير **(كل اسم بعده فعل أوشبهه)**.

بيان فائدة قوله: "بعده فعل أوشبهه"

فإن قيل: ما فائدة قوله: "بعده فعل أوشبهه". **قلنا:** فائدته الاحتراز عن مثل زيد أبوك لأن زيدا فيه وإن كان اسما إلا أن المذكور بعده ليس فعل أوشبهه بل اسم آخر.

بيان أن المراد ببعدية الفعل عنه أعم من أن يكون مع فصل أو بدونه

فإن قيل: مثل زيدا عمرو ضربه، وزيد أنت ضاربه لايتناوله قوله: "كل اسم بعده فعل أو شبهه مع أنه من قبيل ماأضمر عامله على شريطة التفسير، فإن زيدا فيه وإن كان اسما لكن الفعل ليس بعده لوجود الفصل بينهما في الأول بعمرو، وفي الثاني بقوله: "أنت"، فإن المتبادر من البعدية هو البعدية من غير فصل. **قلنا:** وقوع الفعل أو شبهه بعد الاسم أعم من أن يكون بعده من غير فصل أومع فصل، وليس المراد من البعدية ما هو المتبادر فيه وهي البعدية من غير فصل.

بيان أن إيراد "كل" لإحاطة الأفراد

فإن قيل: لم أتي بلفظ "كل" مع أنه يلزم منه تعريف الأفراد. **قلنا:** إنما أتى به لإفادة أن

المحدود يصدق على كل فرد مما يصدق عليه الحد فقط (**مشتغل**) ذلك الفعل أو شبهه.

دفع ما يقال: أنه قال: مشتغل ولم يقل: مشتغلان مع أن المرجع أمران الفعل وشبهه

فإن قيل: كان الواجب أن يقول: مشتغلان، لأنه صفة قوله: "فعل أو شبهه، والصفة يجب مطابقتها مع الموصوف. **قلنا:** الضمير في قوله: "مشتغل" راجع إلى أحد الأمرين لأن الشيء إذا عطف على الآخر بكلمة "أو" يكون المراد أحدهما فيجب إفراد الضمير الراجع إليه، لأن المراد حينئذ يكون أحد الأمرين لا مجموع الأمرين ،والأمر ههنا كذلك، فمطابقة الصفة مع الموصوف حينئذ في إفراد قوله: "مشتغل" لا في إيراده مثنى. **أو نقول** أنه صفة لكل من الأمرين على سبيل التنازع اللغوي، فإن جعل صفة قوله: "فعل" يكون صفة قوله: "شبهه" مقدرة، وإن كان صفة لقوله: "شبهه" فتقدر الصفة لقوله: "فعل". **واعلم** أن الجواب الأول محمول على ما إذا نُظِر إلى تركيب خاص فإنه حينئذ يكون لأحدهما دون كل واحد منهما، لأنه لايمكن في تركيب واحد اجتماع الفعل وشبهه ،والجواب الثاني محمول على ماإذا نظر إلى مطلق وجود الفعل أو شبهه في أي تركيب كانا أي بالنظر إلى الفعل وشبهه في أنفسهما فهو صفة لكل واحد منهما. (**عنه**) أي عن العمل في ذلك (**بضميره**) أي بالعمل في ضميره (**أو**) في (**متعلقه**) أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره .

بيان أن الضمير في قوله: "عنه" وكذا في قوله: "بضميره" راجع إلى الاسم لأدنى ملابسة

فإن قيل: الاشتغال إنما يكون عن العمل لاعن الاسم ،والضمير في قوله: "عنه" وفي قوله: "بضميره" راجع الاسم. **قلنا:** الاشتغال إنما هو عن العمل ،ولذا قال الشارح الجامي ههنا أي عن العمل لا عن الاسم ،إلا أنه جعل الاسم مرجع الضمير في قوله: "عنه" وفي قول بضميره لأدنى ملابسة وهو أنه مظهر أثر العامل .

بيان أن قوله: "مشتغل" محمول على التضمين مع الرد على ما في بعض الشروح

فإن قيل: المراد بالاشتغال في قوله: "المشتغل" لايخلو إما أن يراد به المعنى الحقيقي أعني به الاشتغال أو المعنى المجازي أعني به الفراغ أو كلاهما، والكل باطل ،أما الأول فلأنه وإن صح كون الباء صلة الاشتغال، لكن لايصح جعل كلمة "عن" صلة للاشتغال، وأما الثاني فلأنه وإن صح كون "عن" صلة له في قوله: "عنه" لكن لايصح كون الباء صلة له في قوله: "بضميره" ،وأما الثالث فلأنه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. **قلنا:** قوله: "المشتغل" محمول على تضمين معنى الفراغ فيكون تقدير العبارة هكذا مشتغل بضميره فارغا عن العمل فيه

فيكون الباء صلة لقوله: "مشتغل" الموجود صريحا، ويكون "عن" صلة الفراغ الموجود ضمنا، وإلى هذا الجواب أشار الجامي بقوله: " فارغا عن العمل فيه". **واعترض** عليه العصام أنه لما جعل قوله: " المشتغل" متضمنا لمعنى الفراغ فحينئذ وإن صح به تعلق كلمة "عن" لكن لايصح تعلق الباء به فيقوله بضميره .**قال** المحرم آفندي في الجواب بعد نقل اعتراض العصام أنه يجوز أن يتعلق أحد الجارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه قياسا. **واعلم** أنه ماقال صاحب الخادمة في الجواب باختيار الشق الثالث بقوله: " قلت الجمع بين الحقيقة والمجاز ممتنع بدون القرينة وجائز مع القرينة وههناوجد القرينة عليهما وهي صلتهما"ولكن جوابه هذا غير صحيح لأن غرض الجامي من ذكر قوله: "فارغا" هو الجواب بالتضمين كما ظهر لك آنفا (**بحيث لوسلط**) بمجرد ذلك الاشتغال (**عليه**) أي على ذلك الاسم.

بيان أن المراد من التسليط هو التسليط بمجرد رفع ذلك الاشتغال ولايكون مع ذلك مانع آخرمع الرد على ما في بعض الشروح

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه فأنه دخل فيه"زيد" في " زيد ضربته" لأنه يصدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره بحيث لوسلط عليه لنصبه مع أنه مبتدأ وليس من قبيل ما أضمر عامله. **قلنا**: المراد من التسليط هو التسليط بمجرد رفع ذلك الاشتغال ولايكون مع ذلك مانع آخر، فخرج نحو" زيد ضربته" فإن المانع عن عمل" ضربته" في "زيد" ليس مجرد اشتغاله بضميره، فإن معنى الابتداء فيه ورفعه إياه أيضاً مانع عن ذلك، ففي هذا المثال اجتمع مانعان التسليط على الضمير، وعمل العامل المعنوي فيه ،**واعلم** أن ما قاله صاحب الخادمة في هذا المقام: أن الموانع ههنا ثلاثة التسليط وعمل العامل المعنوي ورفعه فغير صحيح، لأن عمل العامل المعنوي ورفعه له شيء واحد ،وماذكر الجامي ههنا قوله: "ورفعه له" بعد قوله: " عمل معنى الابتداء فيه" ليس إلا لتعيين عمل معنى الابتداء ، فإن عمل معنى الابتداء فيه ليس إلارفعه له.

بيان أجوبة ثلاثة لدفع ما يقال: أنه يلزم من اعتبار مجرد رفع ذلك الاشتغال بحيث لايكون معه شيء آخر خروج جميع أفراد هذا الباب

فإن قيل: إنه على هذا التقدير يلزم خروج جميع صور هذا الباب بحيث لم يبق فرد من أفراده تحته ،وذلك لأن في مثل " زيدا ضربته" ليس المانع عن العمل مجرد اشتغال "ضربت" فإن المانع الآخر موجود، وهو كون زيد معمولا للفعل المقدر.**قلنا**: كون زيد منصوبا بفعل مقدر إنما هو أمراضطراري ليس باختياري لأنه لايمكن أن يعمل فيه الفعل المذكور مع كونه

مشتغلا في الضمير، فنحن مضطرون إلى جعل الفعل المقدر عاملا فيه ، فظهر أن عمل الفعل المقدر ليس بمانع بل المانع هو الاشتغال في الضمير، ولما ارتفع المانع وهو الاشتغال في الضمير لم يقع الاحتياج إلى الفعل المقدر. **أونقول** بأن المراد أن الفعل أو شبهه فارغ ظاهرا عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال، فإن السبب ظاهرا هو مجرد ذلك الاشتغال، وعمل الفعل المقدر ليس سببا ظاهرا، لأن الفعل المقدر غير ظاهر، بخلاف ما إذا قلت: زيد ضربته بجعل الاسم مرفوعا، لأن الفعل أوشبهه مشتغل عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال، وبسبب كون معنى الابتداء رافعا له، فقوله: " فارغا عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال" يُخْرِج " زيد" في " زيد ضربته". **أونقول**: أن الفعل الثاني يعمل فيه صورة ، ولايكون عمل الفعل الأول مانعا صورة، لأن عملها بصورة واحدة فاعتبرنا عمله فيه بخلاف الابتداء فإن عمله مخالف له.

(هو) أي أحد الأمرين الفعل أوشبهه **(أو مناسبه)** أي ماينا سبه بالترادف أواللزوم.

بيان معنى المناسب بالترادف والمناسب باللزوم

والمناسبة بالترادف عبارة عن كون فعل مناسبا للفعل المذكور بسبب كونه مرادفا له نحو "جاوزت" فإنه مرادف لمررت به في" زيدا مررت به" بعد تعدية قوله: "مررت" بالباء فيكون مناسبا له بالترادف. **والمناسبة** باللزوم عبارة عن كون فعل مناسبا للفعل المذكور بسبب كونه لازما له مثل " أهنت فإنه مناسب باللزوم لقوله: "ضربت" في زيدا ضربت غلامه ،لأن إهانة زيد لازم للضرب باعتبار وقوعه على غلامه ،فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فإنه يستلزم إكرامه فيقدر فيه أكرمت. **(لنصبه)** أي لنصب أحد الأمرين الاسم بالمفعولية.

بيان أن المراد من النصب في قوله:"لنصبه" النصب على وجه المفعولية لا مطلق النصب

فإن قيل: الحد صادق على زيد في نحو زيدا كنت إياه، لأنه اسم بعده فعل متشغل عنه بضميره بحيث لو سلط عليه لنصبه مع أنه ليس من قبيل ماأضمر عامله بل هو خبر كان. **قلنا**: المراد من النصب في قوله: " لنصبه " النصب على وجه المفعولية ،وفي "زيدا" في "زيدا كنت إياه" على وجه الخبرية.

فإن قيل: النصب في قوله: " لنصبه"مطلق ،فمن أين قيد تموه بتقييد المفعولية. **قلنا**: يعلم هذا القيد من هذا البحث ،لأن البحث إنما هو في النصب على وجه المفعولية لا مطلق النصب

بيان الأمثلة بعد الفراغ عن التعريف

ولما فرغ المنصف عن التعريف شرع في بيان الأمثلة فقال: **(نحو زيدا ضربته)**.

بيان أن تعدد الأمثلة ههنا مبني على تعدد الممثل

فإن قيل: المثال يكون لتوضيح الممثل ،ويكفي لذلك إيراد مثال واحد فلاحاجة إلى تعدد الأمثلة. **قلنا:** التعدد في المثال لأجل تعدد الممثل ،وذلك لأن الفعل الواقع بعد الاسم فيما أضمر عامله على شريطة التفسير لايخلو إما أن يكون مشتغلا بالضمير أو المتعلق ،فإن كان مشتغلا بالضمير فلا يخلو إما أن يكون مع تقدير تسليط الفعل بعينه أي يكون الفعل الذي سلط عليه هو عين الفعل الذي كان مشتغلا في الضمير، أو يكون مع تقدير مناسبه بالترادف أو اللزوم أي يكون الفعل الذي سلط عليه لايكون عين الفعل الذي كان مشتغلا في الضمير بل يكون مناسبه با لترادف بأن يكون الفعل المشتغل والفعل الذى يسلط مترادفين، أو يكون مناسبه باللزوم بأن يكون الفعل الذي سلط عليه لازما للفعل الذي كان مشتغلا في الضمير، وإن كان مشتغلا في المتعلق ،فهذا أيضاً يحتمل أن يكون مع تقدير تسليط الفعل بعينه أو بمناسبه بالترادف أواللزو م فالاحتمالات العقلية كانت فيه ستة ، إلا أن في صورة الاشتغال بالمتعلق لم يتحقق تقدير الفعل بعينه، ومناسبه بالترادف فبقيت فيه صورة واحدة وهو تقدير الفعل المناسب باللزوم ، فصارت الاحتمالات الصحيحة المتحققة أربعة ،ولذا أوردأمثلة أربعة وفق عدد تلك الصور الأربعة.

بيان وجه تقديم المشتغل في المتعلق وهو قوله: "زيدا ضربت غلامه" على المثال المشتغل في الضمير مع أن الأحق تقديم المشتغل في المضمر

فإن قيل: كان المناسب أن يذكر مثال المشتغل في المتعلق في الأخير ليوافق الأمثلة مع الممثلات في الترتيب ، ولهذا قال الشارح الجامي والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل في المتعلق. **قلنا:** يمكن أن يجاب عنه: أنه إنما قدم مثاله على قوله:" زيدا حبست عليه" الذي هو مثال للفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، لأنه على صيغة المعلوم كما أن المثالين الأولين على صيغة المعلوم للمناسبة في كون الفعل فيها على صيغة المعلوم بخلاف " زيدا حبست عليه" فإنه وإن كان لأجل كونه مشتغلا بالضمير مثل الأولين يستحق أن يذكر معها، إلا أن الفعل العامل فيه على صيغة المجهول غير موافق للأولين في كون الفعل فيه على صيغة المعلوم أخره لعدم المناسبة ، **(نحوزيدا ضربته)** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه. **(وزيدا مررت به)** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف وهو"جاوزت".

بيان أن مررت بعد التعدية بالباء صار متراد فاً لجاوزت

فإن قيل: لايصح أن يكون مررت مرادفا لجاوزت، لأن مررت لازم وجاوزت متعد.

قلنا: كون مررت مرادفا لجاوزت إنما هو بعد تعديته بالباء.**(وزيدا ضربت غلامه)** مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم .**(وزيدا حبست عليه)** مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط مايناسبه باللزوم، وهو لابست فإن حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسته للمحبوس.

بيان الفعل الذي يضمر بعد الفراغ من تعريف ما أضمر عامله

ولما فرغ المصنف عن تعريف ماأضمر عامله على شريطة التفسير،والاستشهاد بالأمثلة على الصور الأربع شرع في بيان الفعل المضمر، ليكون أبلغ في الإيضاح فقال: **(ينصب)** زيد في هذه الأمثلة.

بيان أن مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "ينصب" هو "زيد" دون ما أضمر عامله

فإن قيل: الظاهر أن يكون مفعول مالم يسم فاعله لقوله: "ينصب" قوله: "ما أضمر عامله" أي ينصب ما أضمر عامله فلم قلتم وينصب زيد وجعلتم قوله: "زيدا" مفعول مالم يسم فاعله.
قلنا: إنما جعلنا" زيدا" مفعول مالم يسم فاعله د ون قوله: "ماأضمر" لأنه فسرالفعل المقدر بقوله: "ضربت وأهنت إلخ" فيعلم من ذكر الأفعال المخصوصة هذه أن مرجع ضمير قوله: "ينصب" هو زيد ،لأنه لايكون الفعل المضمر في جميع ماأضمر عامله هذه الأفعال بل هي في الأمثلة المذكورة، والذي عملت تلك الأفعال فيه هو زيد ، ولذا قال الشارح الجامي في هذا المقام: وينصب زيد في هذه الأمثلة **(بفعل مضمريفسره مابعده أي ضربت)**.

بيان أن غرض الجامي من قوله: "يعني أن الفعل إلخ" هو إظهارأن قول المصنف:"أي ضربت" تفسير للفعل المقدر دون المذكور

فإن قيل: ههنا أمر ان ،أحدهما فعل مقدر، والثاني فعل مذكور، فقول المصنف: " أي ضربت" هل هو تفسير الأول أو الثاني. **قلنا**: قال الشارح الجامي: يعني أن الفعل المفسر الناصب لقوله: "زيدا " في " زيدا ضربته" هو" ضربت" المقدر،فغرض الجامي من قوله هذا أن قوله: "أي ضربت" تفسير للفعل المقدر لاللفعل المذكور، فإن الأصل فيه ضربت زيدا ضربته ، أضمر "ضربت" الأول لوجود مفسره أعني "ضربت" الثاني، لأن " زيدا" فيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا ، والفعل الذي وقع بعده لايصلح أن ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم أن يقدرله عامل ناصب لئلا يبقي بلا عامل ناصب له وعلى هذا القياس **(جاوزت)** فإنه مفسر بما يرادفه أعني مررت به **(وأهنت)** فإنه مفسر بما يستلزمه أعني ضربت غلامه ، فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده.

إثبات أن "ضرب الغلام" رافع للإبهام من "أهنت"

فإن قيل: ما هو الإبهام في أهنت زيدا حتى صار قوله: "ضربت غلامه" تفسيرا له. **قلنا**: إهانة زيد عامة فإن للإهانة صور كثيرة، فإنها قد تكون بالشتم وقد تكون بالزجر وقد تكون بضرب الإبن وقد تكون بضرب الغلام ففسر الإهانة بضرب الغلام من بين تلك الصور التي تحتملها.

بيان أن قوله:" أهنت" من الإهانة بمعنى الإذلال لا من الإيهان بمعنى الإضعاف

واعلم أن قوله: " أهنت من الإهانة بمعنى التحقير والإذلال يقال: أهانه أي حقَّره وأذله لامن الإيهان بمعنى الإضعاف يقال أوهنه أي أضعفه ومنه قوله تعالى ﴿ إن أوهن البيوت لبيت العنكبوت﴾ **(ولابست)** فإنه مفسر بما يستلزمه أعني حبست عليه.

بيان أن الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير تجرى فيه خمسة أقسام

ولما فرغ المصنف من تعريف ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وإيضاحه بالأمثلة وبيان الفعل المفسر الناصب له أراد بيان انقسامه إلى خمسة أقسام، فإن الاسم الواقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير إما المختار فيه الرفع، وإما النصب، وإما الواجب فيه الرفع، وإما النصب، أويكون الرفع والنصب فيه مستويين، فهذه أقسام خمسة.

فإن قيل: ما أضمر عامله من المنصوبات وجوبا، فالبحث في الاسم الذي يجب فيه النصب صحيح، لعدم لزوم الخروج عن البحث، بخلاف الأقسام الباقية، فإنه يلزم بالبحث عنها الخروج عن البحث الذي نحن فيه. **قلنا**: هذه الصور الخمس جارية في الاسم الذي وقع في مظان الإضمار على شريطة التفسير أي في مواقع يظن في بادي النظر أنها من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن في الواقع منه، فهي وإن لم تكن من قبيل الإضمار الذي يجب فيه النصب إلا أنها من المواقع التي يظن في بادي النظر أنها من قبيل الإضمار المذكور، فذكرها في بحث المنصوبات لأجل هذه المناسبة، ويكفي لذكر الشيء عند الشيء هذا القدر من المناسبة **وبهذا** الجواب اندفع أيضاً ما يقال: إن ما أضمر عامله على شريطة التفسير من المنصوبات وكلامنا فيها باعتبار أنه قسم من المفاعيل فكيف يجوز فيه وجوب الرفع واختياره واستواء الأمرين، **وجه الدفع**: أن وجوب النصب إنما هو في ما يكون من قبيل ما أضمر عامله بيقين، وجريان هذه الوجوه إنما هو في مظان الإضمار على شريطة التفسير لا في الاسم الذي يكون من قبيل ما أضمر عامله بيقين، وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال: **(ويختار)** في الاسم المذكور **(الرفع بالابتداء)** أي بكونه مبتدأ، لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء.

بيـان أن الابتداء ههنا بمعنى كونه مبتدأ لابمعنى الخلوعن العوامل الذي هو عامل في المبتدأ والخبر

فإن قيل: الابتداء كـمـا أنـه عامل في المبتدأ كذلك هو عامل في الخبر، فيجوزأن يكون الاسم المذكور خبرا أيضاً. **قلنا:** ليس قوله: " الابتداء" بمعنى العامل المعنوي الذي يكون عاملا في المبتدأ والخبر ، بل هو بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق أي كونه مبتدأ ، ولهذا فسر الشارح قوله: " الابتداء" بكونه مبتدأ ،

بيان وجوه جواز الرفع واختياره وجواز النصب

فإن قيل: كـون الشـيء مختارا وصف زائد على نفس صحته فيجب على من يُثْبِتُ كون الـرفع مختارا أن يثبت نفس صحة الرفع أيضا، **وأيضا** كـون الشيء مختارا يقتضي نفس صحة خـلافه ،وليس خلاف الرفع ههنا إلا النصب فلابد أن يثبت ذلك أيضا، فحاصل السوال أنه لابد ههنـا مـن بيـان ثلاثة أوجه أولها: وجه صحة نفس الرفع ، وثانيها: وجه جواز النصب ، وثالثها وجـه اختيار الرفع على النصب. **قلنا: أما وجه** صـحة نفس الرفع فهو تجرده عن العوامل وهو الـذي بينـه الجامي بقوله: " لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء "، **وأما وجه** صحة الـنصـب فهو وجود ماله صلاحية التفسير وهو الذي ذكره الجامي بقوله: لأن وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب" ،**وأما وجه** اختيار الرفع فهو سلامته عن الحذف الذي هـو خـلاف الأصل ، وفي صورة النصب لم يسلم عنه وهو ما ذكره ابن الحاجب بقوله: **(عند عدم قرينة خلافه)** أي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب ومثاله نحو زيد ضربته

بيان أن المراد من قوله: " قرينة خلافه "هي قرينة ترجح خلافه لاالقرينة المصححة

فإن قيل: إن قـريـنة خلافه موجودة، وهو وجود ماله صلاحية التفسير. **قلنا:** المراد من قـريـنة خـلافه هو ترجح خلافه ووجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب لا مرجحة ولهذا قال الجامي في تفسيرالقرينة : أي قرينة ترجح خلاف الرفع .

بيان وجه تقديم اختيار الرفع على اختيار النصب

فإن قيل: لـم قدم بيان اختيار الرفع على بيان اختيارالنصب مع أن النصب أنسب بالمقام **قلنا:** قـدم اختيـارالرفع لأنه لعدم مناسبته بالمقام يمكن أن يذهل عنه ، **أو نقول في** الجواب: أن عـدم مـنـاسبتـه بالمقام وإن كان يستدعي التأخير إلا أنه لسلامته عن الحذف يستحق التقديم **(أوعند وجود)** الـقرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع **(أقوى منها)** أي من تلك القرينة المرجحة للنصب **(كأما)** الداخلة على ذلك الاسم ،

فإن قيل: مافائدة قول الشارح: " الجامي الداخلة على ذلك الاسم" **قلنا**: فائدته هو أنه لاينفع بدون الدخول **(مع غير الطلب)** أي بشرط أن لايكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالأمر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم وأما زيدا فأكرمته.

بيان وجه عدم كون الفعل المشتغل عنه طلبا

فإن قيل: لم اشترط عدم كون فعل المشتغل عنه طلبا؟ **قلنا**: اشترط ذلك لأنه لو كان الفعل المشتغل عنه طلبا نحو أما زيدا فاضربه فإن المختار فيه حينئذ هو النصب.

بيان وجه اختيار النصب عند كون الفعل المذكور طلبا

فإن قيل: لم أختير النصب فيه عند كون الفعل المذكور طلبا؟ **قلنا** : الرفع فيه يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز ، قال المحرم آفندي في بيان وجه ذلك: أن ما يكون خبرا يجب أن يكون موجودا قبل الإخبار، والإنشاء لكونه إثباتا وإيجادا لما سيوجد لم يكن موجودا قبله ، ومالم يكن موجودا قبل الإخبار به لايجوز أن يكون خبراً، نعم يجوز أن يكون الطلب خبرا بتأويل بعيد وهو أن يقال في المثال المذكور: وأما زيد فمقول في حقه اضربه .

فإن قيل: فعلى هذا يكون الخبر هو لفظ: " المقول" دون الطلب فلا يصح استثناء صورة التأويل. **قلنا**: إن لفظ" المقول" وإن كان خبراً بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ يكون الطلب خبراً ، لأن الاعتبار في مسائل النحو يكون للألفاظ فلا يصح أن الخبر في صورة التأويل يكون هو المقول.

بيان أن المراد من الطلب ههنا الأمر والنهي والدعاء فقط دون الاستفهام والتمني مثلا

فإن قيل: الطلب يتناول الأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها مع أن الحكم المذكور يختص بالأمر والنهي والدعاء فلم أطلق لفظ الطلب. **قلنا**: شرط ما أضمر عامله على الشريطة التفسير أن يصح تسليط المفسر على ما قبلها، وغير الأمر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ماقبلها لاقتضائها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلاحاجة إلى التقييد.

بيان القرينتين المصححتين والمرجحتين مع بيان ترجيح قرينة الرفع على النصب

فإن قيل: ما هي القرينتان المصححتان وكذا المرجحتان ؟ومن أين يعلم أن القرينة المرجحة للرفع أقوى من قرينة النصب في أما مع غير الطلب؟ **قلنا**: أما القرينتان المصححتان فالقرينة المصححة للرفع هو التجرد عن العوامل اللفظية ، والقرينة المصححة للنصب هو وجود ما له صلاحية التفسير،وأما المرجحتان فالقرينة المرجحة للرفع هو دخول " أما" والمرجحة للنصب هو عطف الفعلية على الفعلية ، وأما كون المرجحة للرفع أقوى من النصب فذلك يعلم

من أنه لا تقع بعد كلمة: " أما" غالباً إلا المبتدأ، بخلاف القرينة المرجحة للنصب وهو عطف الفعلية على الفعلية فهي ليست أقوى لأن خلافها وهوعطف الاسمية على الفعلية أيضاً كثير الوقوع في كلامهم، وتؤيد قرينة الرفع السلامة عن الحذف أيضاً.

بيان دفع ما يقال: أنه لم لم يقل:" كأما "مع الخبر مكان قوله: "كأما مع غير الطلب"

فإن قيل: لم لم يقل كأما مع الخبر مكان قوله:" كأما مع غير الطلب" مع أنه أخصر. **قلنا:** المتبادر من الخبر هو خبر المبتدء عند النحاة فلو قال: كأما مع الخبر توهم منه كونه خبر المبتدأ مع أن الأمر ليس كذلك؟ **أونقول** في الجواب: أن في قوله: " كأما مع غير الطلب" إشارة إلى انتفاء ما هو المؤثر في اختيار النصب **(و)** مثل أما مع غير الطلب **(إذا)** الواقعة على الاسم المذكور **(للمفاجأة)** في كونها من أقوى القرائن، مثل خرجت فإذا زيد يضربه عمرو فإن المختار فيه الرفع.

بيان القرينتين المصححتن والمرجحتين مع بيان كون المرجحة للرفع أقوى

فإن قيل: ما هي القرينتان المصححتان والمرجحتان، ومن أين يعلم كون المرجحة للرفع أقوى. **قلنا:** المصححتان والمرجحتان ههنا في" إذا" هو عين ما بيّنا في " أما"،وأما كون المرجحة للرفع أقوى فذلك يعلم من أن إذا للمفاجئة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالبا.

بيان أن المراد من لزوم الاسمية بعد "إذا " في مبحث الظروف غلبة الوقوع

فإن قيل: إن في كلام المصنف تناقض، وذلك لأنه يعلم من ههنا أن وقوع الجملة الاسمية بعد " إذا" غير لازم بل هوغالب، ويعلم من قوله في مبحث الظروف: " أن إذ اللمفاجأة تلزم بعد ها الاسمية " أنه لازم ،وهل هذا إلا تناقض. **قلنا:** المراد من لزوم الاسمية في بحث الظروف غلبة وقوعها بعدها، فتطابقا البحثان فلا تناقض، **أونقول** في الجواب: أن المراد من اللزوم في مبحث الظروف هو الوجوب دون الغلبة، وماوقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى هناك في بحث الظروف ويلزم بعدها الاسمية غير باب الإضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام.

بيان أن الكاف في قوله: " كأما" ليس للتشبيه بل هو للبيان

فإن قيل: لما قال: كأما وإذا بدخول كاف التشبيه مع أن القرينة المرجحة للنصب (للرفع) هو أما وإذا فقط، وليس سواهما قرينة مرجحة للنصب، ولفظة الكاف التشبيهية تقتضي وجود قرينة النصب غيرهما. **قلنا:** الكاف ههنا ليس للتشبيه بل هو للبيا ن كما في قولهم: "الكم المنفصل كالعدد" بدخول الكاف على العدد مع أنه ليس سواه كم منفصل.

بيان قرائن كون النصب مختاراً

ولما فرغ المصنف من بيان قرائن كون الرفع مختاراً شرع في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال: **(ويختار)** النصب في الاسم المذكور **(بالعطف)** أي بسبب عطف جملة هو فيها ، فالباء في قوله: "بالعطف" سببية ، واللام عوض عن المضاف إليه.

بيان أن اختيار النصب بالعطف إنما هوفي الجملة التي يكون الاسم المذكور متحققا فيها

فإن قيل: حكم اختيار النصب بالعطف منقوض بقوله: "ضربت زيدا و زيد قائم"، لأن العطف على الجملة الفعلية موجود مع أنه لايختار فيه النصب بل لايجوزأصلا . **قلنا**: اختيار النصب بالعطف إنما هو في الجملة التي يكون الاسم المذكور موجودا فيها، وفيما ذكرتم ليس كذلك بل هو في جملة " زيد قائم" وليس الاسم الذي اشتملت عليه اسم بعده فعل أو شبهه. **(على جملة فعلية)** متقدمة **(للتناسب)** أى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته .**حاصل** الكلام أن النصب مختار فيه ،لأن في صورة النصب يحصل بينهما تناسب ، في كون الجملتين فعليتين ، والتناسب أمر مهم عندهم ،بخلاف الرفع فإنه يكون حينئذ عطف الجملة الاسمية على الفعلية فيفوت ذلك التناسب.

بيان دفع مايقال: أن في صورة العطف على الجملة الفعلية قد وجدت قرينتا الصحة وكذا قرينتاالترجيح فمن أين يعلم اختيار النصب على الرفع

فإن قيل: قد وجدت قرينتا الصحة من جانب الرفع والنصب وهما التجرد ووجود ما له صلاحية التفسير وكذا قرينتا الترجيح وهوعطف الفعلية على الفعلية من جانب النصب والسلامة عن الحذف من جانب الرفع فمن أين يعلم اختيار النصب على الرفع مع التساوي في القرائن، **قلنا**: القرينة المرجحة للنصب أقوى من قرينة الرفع لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل لكنه كثير غير مكروه ، والمخالفة بين الجملتين في الاسمية والفعلية قبيح ، وإن كان جائزا ، وقال ملامحمد عمر الكابلي صاحب الشرح على الجامي: إن قرينتي الترجيح وإن تحققامن الجانبين وذلك يقتضي مساولة الرفع والنصب إلّا أن قرينة الرفع ضعيفة ،لأنه لو جعل زيد مرفوعا صارت جملة " لقيته "خبرا ، وجعل الجملة خبرا خلاف الأصل ، لأنه قسم من الاسم ،والأصل في الخبر الإفراد فقويت قرينة النصب على قرينة الرفع. **(وبعد حرف النفي)** أي يختار النصب أيضاً في الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف النفي وهو" ما ولا وإن " نحو مازيدا ضربته، ولازيدا ضربته ولاعمرا، وإن زيدا ضربته إلاتأديبا.

بیان أن "لم ولما ولن" لیست داخلة في حرف النفي ههنا من وجهین

فإن قیل: "لم ولما ولن" أیضاً من حروف النفي ولایختار النصب فیما بعدها. **قلنا:** المراد من حرف النفي هي "ماولاوإن" وأما لم ولما ولن فلیست داخلة فیه.

فإن قیل: ما وجه عدم دخولها فیها مع أنها أیضاً للنفي. **قلنا:** ذلك من وجهین. **أحدهما** أن هذه الحروف یختص دخولها على الفعل المضارع فقط لأنها تعمل فیه فلا یتصور الرفع بعدهاحتى یختارالنصب فیها فإن اختیار النصب إنما یکون فیما یجوز رفعه، بخلاف "ما ولا وإن" فإنها لایختص دخولها على الفعل المضارع فقط، بل هي تدخل على الاسم والفعل فیختار النصب فیما بعدها مع جواز الرفع. **وثانیهما**: أن هذه الحروف عاملة في الفعل المضارع لفظا لاتقدیرا حتى یقع بعدها اسم منصوب على شریطة التفسیر، بخلاف "ماولاوإن" فإنها غیر عاملة فیقدر بعدها الفعل الناصب للاسم المنصوب على شریطة التفسیر فیقال: ما زیدا ضربته أو أضربه ولایقال: لَمْ زیدا أضربه.

فإن قیل: سیجيء في مبحث الفعل أن کلمة "لما" اختصت من بین الحروف الجازمة للمضارع بجواز حذف الفعل فکیف یصح في "لما" ما قلنا من عدم صحة التقدیر. **قلنا:** قال العلامة عبد الحکیم في حاشیة عبد الغفور في الجواب: أن الجائز في ما سیجيء هو حذف المنفي وهي الجملة وهو جائز، وما منع ههنا هو حذف المعمول وهو الفعل فقط دون الجملة فجواز الأول لا یستلزم جواز الثاني.

بیان وجه اختیار النصب في ما بعد حرف النفي

فإن قیل: ماوجه اختیار النصب في ما بعد حرف النفي. **قلنا:** هو أن ما بعد حرف النفي موقع الفعل لأن حروف النفي تدخل غالبا على الأفعال لا على الذوات ،ووجه غلبة دخولها على الأفعال أنها لا تنفي الذوات بل تنفی الأفعال سواء اتصلت بالذات أو بالفعل **(و)** بعد حرف **(الاستفهام)** نحو أزیدا ضربته، فقوله: "والاستفهام معطوف على قوله: "حرف النفي.

بیان وجه اختیار النصب فیمابعد حرف الاستفهام

فإن قیل: لم اختیر النصب فیما بعد حرف الاستفهام. **قلنا:** ما بعد الاستفهام موقع الفعل غالبا.

بیان وجه أنه قال: حرف الاستفهام ولم یقل: الاستفهام

فإن قیل: لم لم یقل الاستفهام مکان قوله: "حرف الاستفهام" مع أنه أخصر، والاختصار مطلوب. **قلنا:** إنما قال: حرف الاستفهام لیخرج به اسم الاستفهام، مثل من أکرمته لأنه یختار فیه الرفع دون النصب، ولهذا لم یقل الاستفهام، فلو قال: الاستفهام لتناول اسم الاستفهام أیضا

مع أنه لايختار النصب فيه.

بيان وجه اختيار حرف الاستفهام مكان همزة الاستفهام

فإن قيل: فلم لم يقل: همزة الاستفهام مكان قوله:"حرف الاستفهام". **قلنا**: إنما قال حرف الاستفهام ليتناول كلمة "هل" مثل هل زيدا ضربته فإنه يجوز وإن اسقبحه النحاة.

فإن قيل: ما وجه الاستقباح في هل دون الهمزة. **قلنا**: وجه الاستقباح على ما قال الرضي أن للاستفهام حرفين، **أحدهما** ما هو الأصل فيه وهي الهمزة وهي تدخل على الجمل الثلاثة على الفعلية نحو أضرب زيد، وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو أزيد خارج ، وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو أزيد خرج ،**وثانيهما** ما هو ليس بأصل فيه وهو "هل" التي أصلها أن تكون بمعنى "قد" اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الجملتين على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبرالمبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة، وأما الاسمية التي جزئها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح ،نحو هل زيد خرج ، لأنها إذا لم تجد فعلا تسلت عنه وصبرت فإن كان أحد جزئى الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إياها، فعلم من قول الشيخ الرضي أن " هل" لما كان في الأصل بمعنى " قد "وهو من خواص الفعل فلفظ "هل" أيضاً يقتضي أن يكون مدخولها فعلا فاستقبح النحاة دخولها على الجملة الاسمية التي يكون جزئها الثاني فعلا لأن الشيء إذا وجد مرغوبه ومحبوبه اقتضى اتصاله به فالفعل لكونه من مرغوبات "هل" لأجل كونه بمعنى " قد" استقبح مفارقته عنه بأن يقع ثانيا منفصلا عنه ، بخلاف الهمزة فإنها ليست بمعنى "قد" حتى يقال فيه مثل ما قيل في" هل". **(و)** بعد **(إذا الشرطية)** معطوف على قوله: "حرف الاستفهام" ،وهي تدل على المجازاة في الزمان أي تدل على كون الشيء جزاء لشيء آخر في الزمان مثل إذا عبد الله تلقه فأكرمه **(و)** بعد **(حيث)** وهو معطوف على قوله: "إذا الشرطية" و"حيث" تدل على المجازاة في المكان أي تدل كون الشيء جزاء لشيء آخر في المكان نحو حيث زيداتجده **(وفي)** ما قبل **(الأمر والنهى)** يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي الأول مثل زيدا اضربه، والثاني مثل زيدا لاتضربه.

بيان فائدة تقدير الجامي لفظ "ماقبل" بين قوله: "في الأمر"وقوله: "النهي"وقال: في ماقبل الأمروالنهي

فإن قيل: لم أورد الجامي لفظ" ما" الموصولة مع لفظ" قبل". **قلنا**:إنما أورد لفظ " ما" الموصولة مع "قبل" لأنه إن أبقي على ظاهره بدون تقدير "ما" الموصولة يلزم أن يكون اختيار

النصب في الأمر والنهي مع أن اختيار النصب إنما هو في الاسم الذي يكون قبلهما.

جواب عن الاعتراضين الذين أوردهما العصام على الشارح الجامي

واعترض العصام تلميذ الشارح الجامي على تقدير قوله: "ماقبل" وقال إنه يلزم عليه اعتراضان. **أحدهما** حذف الموصول وهو "ما" مع بعض الصفة وهو لفظ "قبل" و **ثانيهما**: حذف المضاف وهو" قبل" مع إبقاء المضاف إليه وهوالأمر على إعراب نفسه لابإعراب المضاف.

أجيب عن الأول أنا لانسلم أن كلمة "ما" موصولة بل هي موصوفة بقرينة التعبير عنها بالنكرة حيث قال: يعني موضع. **وعن الثاني** أن كون المضاف إليه معربا بإعراب المضاف إنما هو عند عدم المانع وكلمة " في" ههنامانعة من كون المضاف إليه معربا بإعراب المضاف.

بيان وجه اختيار النصب في هذه المواضع

فإن قيل: لم اختير النصب في هذه المواضع أي مابعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي ؟ **قلنا**: قال المصنف مجيبا عن ذلك بقوله: **(إذ هي)** أي هذه المواضع **(مواقع الفعل)**.أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر

بيان أن قول المصنف إذ هي مواقع الفعل يقتضي اختيارالنصب لاوجوبه

فإن قيل: لماكان هذه المواضع مواقع الفعل فالأنسب أن يكون النصب فيها واجبا لا مختارا. **قلنا**: المراد من قوله: "إذ هي مواقع الفعل" أن وقوع الفعل فيها أكثر وأغلب ، لا أنها مخصوصة بالفعل حتى يجب النصب فيه.

فإن قيل: من أين يعلم أن وقوع الفعل فيها أكثر. **قلنا**: أما حرف النفي فلأن النفي إنمايلحق الأفعال والأعراض دون الذوات ، وأما حرف الاستفهام والشرط فلأنهما يدلأن على الترد د، والتردد إنما يكون في الأفعال دون الأسماء ،وأما ماقبل الأمر والنهي فلأنه لو لم يقدرالفعل فيقوله: " زيدا اضربه" يكون زيدا مرفوعا بالابتدائية وما بعده خبره، والإنشاء لايقع خبرا إلابتأويل بعيد.

بيان موضع آخر الذي يختار فيه النصب

واعلم كما أنه يختار النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك يختار النصب في الاسم المذكور **(عند خوف لبس المفسِّر بالصفة)** أي التباس ما هو مفسر في حال النصب.

بيان التباس المفسر بالصفة

فإن قيل: ما هو الالتباس بين المفسِّر والصفة الذي وقع خوف وقوعه. **قلنا**: ذلك المفسر لوكان مرفوعا ولم يكن منصوبا لم يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته

للمعنى المقصود، أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود ،كماسيظهر لك في المثال الآتي.

بيان أن الالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وبين وصفيته

فإن قيل: إنه لايتصور خوف الالتباس بين المفسِّر والصفة بل الخبر بالصفة لأن خلقناه في قوله تعالى ﴿إناكل شيء خلقناه بقدر﴾ إنما يكون صفة لقوله: "كل شيء" على تقدير رفع لفظ "كل" ولايحتمل على هذا التقدير أن يكون مفسِّرا ويكون مفسرا على تقدير نصبه ولايحتمل على هذا التقدير أن يكون صفة فحينئذ لايصح إضافة اللبس إلى المفسر. **قلنا**: الالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وبين وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فإن التركيب لا يحتملهما معا.

فإن قيل: لم قال: عند خوف لبس المفسر ولم يقل: عند لبس المفسر. **قلنا**: في ذكر الخوف إشارة إلى الفرق بين اللبس الحقيقي واللبس التوهمي وهو أن اللبس الحقيقي إنما هو في المقام الذي يكون الاحتمالان فيه متساويين ، ورفع هذا القسم من اللبس واجب ، والتوهمي في المقام الذي يكون أحد الاحتمالين راجحا والآخر مرجوحا، ورفع هذا القسم ليس بواجب وهذا هو الذي نحن فيه ،ولهذا أختير فيه النصب مع جواز الرفع ، ولو كان اللبس فيه حقيقا لوجب النصب، والمراد من خوف اللبس هو اللبس التوهمي، **واندفع** بجوابنا هذا ما قيل: إن الاحتراز عن اللبس واجب فلم أختير النصب فيه ،وجه الاندفا ع هو أن ما يجب الاحتراز عنه هو اللبس الحقيقى والموجو د ههنا هوالتوهمي .

فإن قيل: إن اللبس التوهمي على ما قلت هوالذي يكو ن أحد الاحتمالين فيه راجحا والآخر مرجوحا فأي الاحتمالين راجح في قوله تعالى:﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾ حتى يصح أن الموجود هو التوهمي لا الحقيقي. **قلنا** كون قوله: "خلقنا" خبرا راجح من كونه صفة لكون الخبر مشتملا على الفائدة التامة دون الصفة **(مثل)** قوله تعالى **(إناكل شيء خلقناه بقدر)** بنصب "كل" على الإضمار على شريطة التفسير، فالنصب مختار فيه فإنه لو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في أداء المقصود لكن خيف التباسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى: "خلقناه" صفة لشيء وقوله: "بقدر"خبراله وهو خلاف المقصود فإن المقصود الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد فإنهم يقولون: إن العبد خالق لفعله الاختياري **(ويستوي الأمران)** أي الرفع والنصب.

بيان أن المراد من استواء الأمرين ههنا هو الاستواء في الاختيار دون الجواز

فإن قيل: استواء الأمرين أي الرفع والنصب في الجواز حاصل في صورة اختيار النصب على الرفع أيضاً فما معنى قوله: "ويستوى الأمران". **قلنا**: المراد من استواء الأمرين هو استواء الأمرين في الاختيار دون الجواز، ولهذا قال الجامي ههنا فللمتكلم أن يختار كل وحد منهما. بلا تفاوت (**في مثل زيد قام وعمرا أكرمته**) أي عنده أو في داره.

بيان أن المثال المذكور في المتن محمول على تقدير العائد أي أكرمته عنده أوفي داره

فإن قيل: إن نصب عمرو غير جائز، لأنه على تقدير النصب يصير معطوفا على الجملة الصغرى وهي "قام" فحينئذ يكون خبر المبتدأ كالصغرى ولايصح ذلك، لأن الجملة إذا وقعت خبرا مثل زيد قائم أبوه لابد فيها من العائد إلى المبتدأ، وليس في المعطوف ههنا ضمير يعود إليه. **قلنا**: في المثال المذكور يقدر "عنده أو في داره" أي وعمرا أكرمته عنده أوفي داره والعائد قد يكون مقدرا.

بيان أن في ازدياد لفظ:"مثل" قبل قوله:"زيد قام وعمرو أكرمته" إشارة إلى أن المسئلة كلية

فإن قيل: مسائل الفن كليات ،وقوله: "في مثل زيد قام وعمرا أكرمته" في قوله: "ويستوي الأمران فى مثل زيد قام وعمرا أكرمته" جزئي ليس بكلي. **قلنا**: أشار المصنف في اذدياد قوله: "مثل" إشارة إلى أمر كلي أي يستوي الأمران فيما عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فإن في المثال المذكور عطفت جملة "وعمرا أكرمته" الذي وقع فيها الاسم المذكور أعني عمرا على جملة ذات وجهين وهو" زيد قام" فإنها ذات وجهين فإن الجملة المتقومة من " زيد" المبتدأ و" قام" خبره اسمية ، وخبر تلك الجملة المتقوم من الفعل والفاعل وهو" قام" وضميره المستتر فيه فعلية ، فيصح رفع ذلك الاسم وهو عمر بالابتداء ويصح نصبه بتقدير الفعل الناصب له.

بيان كون الوجهين في هذا المثال مستويين

فإن قيل: هل الوجهان فيه مستويان. **قلنا**: نعم الوجهان فيه مستويان لا ترجيح لأحدهما على الآخر ،وذلك لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الكبرى وهي فعلية.

فإن قلت: السلامة عن الحذف مرجح للرفع فأين التساوى. **قلنا**: السلامة عن الحذف وإن كانت ترجح جانب الرفع إلا أن قرب المعطوف عليه يرجح جانب النصب فإن المعطوف

عليه حينئذ أقرب إلى المعطوف بخلاف الرفع فإن المعطوف عليه في تلك الصورة ليس كذلك في القرب فتساوى المرجحان من كل جانب.

فإن قلت: آخر الجملة الكبرى عين آخر الجملة الصغرى فإن آخر كل واحد منهما كلمة "قام" فلا تفاوت في اتصال الجملة المعطوفة بهما فما معنى القرب. **قلنا:** الجملة الكبرى وإن كانت مثل الصغرى في المنتهى لانتهاء كل واحد منهما بميم "قام" إلا أن الكبرى أبعد من الصغرى باعتبار المبدأ فإن مبدأ الكبرى زاء "زيد" ومبدأ الصغرى قاف "قام" ولا ريب في أن القاف أقرب إلى الجملة المعطوفة من الزاء.

فإن قيل: قد حذف العائد في صورة النصب، وليس الرفع كذلك فالرفع راجح. **قلنا:** ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب اعتمادا على علم المخاطب بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة، فغرض المصنف من هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس إلا أن يبين صورة عطف جملة على جملة ذات وجهين وأما صحته فموكول إلى علم السامع كذا قال عبد الغفور في حاشيته على الجامي.

بيان مواضع وجوب النصب بعد الفراغ عن مواضع الاختيار

لما فرغ المصنف من مواضع اختيار النصب شرع في مواضع وجوب النصب فقال: **(ويجب النصب)** أي نصب الاسم المذكور **(بعد حرف الشرط)**.

بيان أن المراد من حروف الشرط ههنا "إن ولو" دون "أما"

فإن قيل: إن من حروف الشرط كلمة "أما" مع أن في "أما" اختيار النصب إن كان مع الطلب، واختيار الرفع إن كان مع غير الطلب فأين وجوب النصب فيه. **قلنا:** المراد من حرف الشرط ههنا "إن ولو"، وكلمة "أما" وإن كان من حروف الشرط لكن حكمها قد مر من اختيار النصب مع الطلب واختيار الرفع مع غير الطلب.

فإن قيل: من أين علم هذا المراد مع أنه ذكر حرف الشرط مطلقا. **قلنا:** ذكر حكم أما سابقا قرينة على أن المراد من حرف الشرط ما بقي منها، وذكر العام في مقابلة الخاص قرينة على أن المراد منه ما سوى ذلك الخاص.

بيان أن المراد من حروف الشرط أعم من أن يكون حقيقة أوحكما فتتناول الأسماء التي هي راسخة في معنى الشرط مثل متى وأينما وحيثما

فإن قيل: قال المصنف بوجوب النصب بعد حرف الشرط مع أن النصب يجب بعد "متى وأينماوحيثما" من أسماء الشرط التي تتضمن معنى الشرط أيضا، فلا يشملها قوله: "حرف

الشرط" لكونه أسماء لاحروفا. **قلنا:** مراد المصنف من قوله: "حروف الشرط" أعم من أن يكون حقيقة مثل إن ولو أو حكما مثل الأسماء التي هي راسخة في معنى الشرط مثل حروف الشرط مثل "متى وأينما وحيثما" **(و)** كذا يجب نصبه بعد **(حرف التحضيض)** وهو هلاولولاولوما

بيان وجه وجوب النصب بعد حرف الشرط واسم الشرط وحرف التحضيض

فإن قيل: لم وجب النصب بعد حرف الشرط واسم الشرط وحرف التحضيض. **قلنا:** أما وجوب النصب بعد حرف الشرط واسم الشرط فلأنه لابد لهذه الكلمات من الشرط والجزاء والشرط لايكون إلافعلا فوجب أن يكون الاسم الواقع بعد هذه الكلمات منصوبا بفعل مقدر.

فإن قيل: لم قلتم أن الشرط لا يكون إلا فعلا. **قلنا:** ذلك لأن كلمات الشرط. لاتدخل إلا على الشيء الذي يكون فيه الاحتمال والتردد، وهذا لايتصور إلا في الأفعال، **وأما** وجوب النصب بعد حروف التحضيض فلأنها تختص بالأفعال لأنها موضوعة للتوبيخ واللوم على ترك الفعل إذا دخلت على الفعل الماضي وللترغيب والتحريص إذا دخلت على فعل المضارع فلو دخلت هذه الحروف على الاسم يجب أن يكون منصوبا بفعل مقدر لئلا يلزم خروجها عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو **(إن زيدا ضربته ضربك)** مثال لحرف الشرط **(وإلازيدا ضربته)** مثال لحرف التحضيض **(وليس مثل أزيد ذهب به منه)** أي من باب الإضمار على شريطة التفسير.

بيان أن قوله: " أزيدذهب به" وإن كان يعلم بحسب الجليّ من النظر أنه من باب الإضمار على شريطة التفسير لكن علم بالعميق من النظر أنه ليس من هذا الباب

واعلم أنه لما ورد على قوله: " أزيد ذهب به منه" سؤال وهوأن زيدا في هذا المثال مما أضمر عامله على شريطة التفسير وقد علم مما سبق أن المختار فيه هو النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام مع أنه يرفع. **فأجاب** عنه المصنف بقوله: "وليس مثل أزيد ذهب به منه"، حاصل الجواب: أن " زيد" في هذا المثال وإن كان يعلم بحسب الجلي من النظر أنه مما يختار فيه النصب لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه.

فإن قيل: من أين يعلم أنه ليس بحيث لو سلط عليه هوأو مناسبه لنصبه. **قلنا:** الفعل الذي بعده هوقوله: "ذهب به" على صيغة المجهول وهو لا يعمل النصب لأن معلومه لازم متعد بالباء لايعمل النصب بنفسه والحال أن المراد ههنا البناء للمفعول، والمبني للفاعل إذا لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبني للمفعول ،وكما أن ذهب به لايعمل النصب كذلك لايعمل

مناسبه وهوأذهب وهو ظاهر لأنه يعمل الرفع لا النصب.

بيان أن المراد من المناسب ليس مطلق المناسب بل المراد به ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه بشرط أن يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحداً

فإن قيل: إن المناسب بقوله: "ذهب به" لاينحصر في أذهب حتى يلزم من عدم صحة تسليطه عدم صحة تسليط مطلق المناسب لم لايجوز أن يقدر مناسب غيره ينصبه مثل"يلابس" أو" أذهب" على صيغة المعلوم فيكون تقديره " زيدا يلابسه الذهاب به" على أن يكون فاعل "يلابس" هو قوله: "الذهاب به" أوتقديره " زيدا يلابسه أحد بالذهاب به" على أن يكون الفاعل لفظ" أحد" والفعل المقدر في كلا المثالين لفظ"يلابس" أوتقديره" زيدا أذهبه أحد " هذا على تقدير أن يكون الفعل المقدر هو "أذهب" على صيغة المعلوم. **قلنا**: المراد بالمناسب مايرادف الفعل المذكور أو يلازمه بشرط أن يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا ،وليس الأمر كذلك فيما ذكرت من الأمثلة الثلاثة ،وذلك لأن المسند إليه للفعل المضمر وهو يلابس في المثالين الأولين هو الذهاب ولقوله:"أذهب" في المثال الثالث هو قوله:" أحد" مع أن فاعل الفعل المذكور في الكل هو زيد ، فلم يوجد الاتحاد في ما أسند إليه وإذا كان الأمر كذلك **(فالرفع)** أي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الإضمار على الشريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب.

بيان تركيب قوله: "فالرفع"

فإن قيل: ما تركيب قوله: " فالرفع". **قلنا**: هو جزاء لشرط مقدر وهو"وإذا كان الأمر كذلك " فالفاء في قوله: " فالرفع" جزائية

فإن قيل: كيف جاز أن يكون قوله: " فالرفع" جزاء مع أن الجزاء يكون جملة. **قلنا**: هو جملة بتقدير الخبر فقوله: "فالرفع" مبتدأ وخبره محذوف وهو "واجب" **(وكذا)** أي مثل أزيد ذهب به قوله تعالى **(كل شيء فعلوه في الزبر)** ﴾ أي في صحائف أعمالهم أي كما أن أزيد ذهب به ليس من باب الاضمار على الشريطة التفسير كذلك قوله تعالى هذا ليس من هذا الباب فيجب الرفع ههنا أيضاً كما كان هناك.

بيان أن قوله تعالى ﴿كل شيء فعلوه في الزبر﴾ وإن كان يعلم بحسب الجلي من النظر أنه من هذا الباب ولكنه في الواقع ليس منه

فإن قيل: ماوجه عدم كونه من هذا الباب. **قلنا**: لوكان من هذا الباب لكان معناه فعلوا كل شيء في الزبر فيلزم منه فساد المعنى على تقدير، وفوات المعنى المقصود على تقدير آخر.

أما فساد المعنى فهو على تقدير كون قوله: "في الزبر" متعلقا بقوله: "فعلوا" فيفسد المعنى وذلك المعنى حينئذ فعلوا كل شيء في الزبر، وليس الفعل في الزبر والصحائف إلا فعل الكتابة فيكون المعنى إنهم كتبوا في الزبر والصحائف وأن تلك الزبر محل لفعلهم، مع أن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم، لأن ما في صحائفهم هو مكتوب الكرام الكاتبين لا للغير، **وأما فوات** المعنى المقصود فهو على تقدير كون قوله: "في الزبر" صفة لشيء فيكون المعنى إن كل شيء كائن في الزبر وصحائف أعمالهم مفعول لهم، وليس المقصود من الآية المباركة هذا المعنى بل المقصود منها أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافق لقوله تعالى: ﴿وكل صغير وكبير مستطر﴾ فالرفع لازم على أن يكون كل شيء مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لشيء، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر كما قال تعالى ﴿لايغادرصغيرة ولاكبيرة إلا أحصاها﴾.

(ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة).

بيان تركيب قوله ﴿ونحو الزانية والزاني فاجلدوا﴾

فإن قيل: ما تركيب "ونحو الزانية والزاني إلخ". **قلنا:** يحتمل أن يكون قوله: "ونحو" مبتدأ، وقوله: "الفاء" مبتدأ ثان، وقوله: "بمعنى الشرط" خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، وعند ظرف لقوله: "بمعنى الشرط"، لأنه ظرف مستقر، **ويحتمل** أن يكون قوله: "ونحو" عطفا على قوله: "كل شيء فعلوه"، وقوله: "الفاء" مبتدأ، وقوله: "بمعنى الشرط" خبر، والجملة الاسمية استيناف تعليلي أي وكذا نحو الزانية والزاني إلخ لأن الفاء إلخ.

جواب المبرد وسيبويه عما يرد أن قوله تعالى: "الزانية والزاني" مخالف عن قاعدة اختيار النصب فإن القراء السبعة اتفقوا فيه على اختيار الرفع

فإن قيل: مافائدة إيرادقوله: "نحو الزانية والزاني فاجلدوا إلخ". **قلنا:** قوله تعالى ﴿الزانية والزاني إلخ﴾ جواب سؤال تقرير السوال أن القراء السبعة اتفقوا على رفع قوله: "الزانية والزاني" إلا في رواية شاذة عن عيسى بن عمر أنه قرء بالنصب مع أنه ينبغى أن يكون المختار فيه النصب على ما سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمرا أو نهيا فالمختار فيه النصب، وظاهر أن قوله تعالى هذا داخل تحت هذه القاعدة، لأن قوله: "الزانية والزاني" اسم بعده فعل وهو فاجلدوا، وهو مشتغل عن الاسم المذكور بالمتعلق وهو "كل واحد منهما".
فإذا كان داخلا تحت هذه القاعدة أي قاعدة اختيار النصب لوجود جميع الشرائط المذكورة فيها فلم اتفق القراء على قرائة غير مختارة، فاضطر النحاة في الجواب عن هذا السوال وإخراجه

عن القاعدة المذكورة إلى التمحلات وطلب الحيل للتخلص عن الاتفاق على قرائة غير مختارة فأشار المصنف إلى ماأجابوا به بقوله: "ونحو الزانية والزاني"، وهما جوابان جواب المبرد والآخر مانقله عن سيبويه.

بيان ما أجاب به المبرد

أماجواب المبرد فهوما نقله بقوله: **(الفاء)** فيه مرتبطة **(بمعنى الشرط)** عند المبرد وهو مذهب الفراء أيضاً.

بيان تركيب قوله: "الفاء بمعنى الشرط" بالتفصيل

فإن قيل: قوله: " الفاء "مبتدأ، وقوله: "بمعنى الشرط" خبره، وهذه الجملة خبر لقوله: "ونحو الزانية" والجملة إذا وقعت خبرا لابد فيه من عائد،ولاعائد ههنا. **قلنا**: العائد محذوف وهو فيه لهذا قدرنا بعد قوله: " الفاء" قوله: " فيه".

فإن قيل: ما متعلق قوله: "بمعنى الشرط".**قلنا**: متعلقه قوله: "مرتبطة " ولذا قدره الجامي قبله قوله: "بمعنى الشرط".

فإن قيل: تقدير المتعلق الخاص إنما يصح عند القرينة فما هي القرينة. **قلنا**: قوله بمعنى الشرط بنفسه قرينة عليه لأن الجزاء مرتبط به. **وبعض** الناس لما لم يتنبه على هذه القرينة اعترض على تقدير المتعلق الخاص، وعلى هذا تكون الباء صلة لعاملها الدالة عليه ، ويجوز أن يكون الباء ههنا للسببية.

بيان حاصل الجواب الذي أجاب به المبرد

حاصل جوابه: أن المبتدأ وهو قوله: " الزانية والزاني" متضمن لمعنى الشرط ،والمبتدأ إذاكان متضمنا لمعنى الشرط يصح دخول الفاء في الخبر وما في حيز هذه الفاء لايعمل في ماقبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ماقبلها فتعين فيه الرفع.

بيان أن دخول الفاء في الخبر وهو فاجلدوا مبني على أن المبتدأ موصول وهو اللام في الزانية والزاني

فإن قيل: الفاء لاتدخل في الخبر إلا إذا كان المبتدأ اسم موصول ، ولا موصول ههنا.
قلنا: الألف واللام في قوله: " الزانية والزاني" موصول فإن الألف واللام الداخلتان على اسم الفاعل يكون موصولا، وصيغة اسم الفاعل يكون صلة له ،وقد سبق أن المبتدأ إذاكان موصولا بفعل أوظرف يكون متضمنا لمعنى الشرط، وصلته ههنا وإن يكن فعلا إلا أنه بمعنى الفعل ويكون ذلك المبتدأ مثل الشرط ، فيصح دخول الفاء في الخبر التي تدل على سببية الأول

للثاني ، لأن الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فإذا دخلت على الجزاء علم أن الشرط سبب للجزاء حتى لولم تدخل عليه لم تعلم السببية.

بيان معنى الشرط وهوسببية الأول للثاني

فإن قيل: ما معنى الشرط الذي تضمنه المبتدأ. **قلنا**: معنى الشرط هو سببية الأول للثاني ولاشك في أن الزنا صارت سببا لوقوع الجلد عليهما.

بيان وجه عدم صحة عمل ما بعد الفاء في ما قبلها

فإن قيل: لماذا لايصح تسليط ما بعد الفاء على ماقبلها أي لماذا لايعمل ما بعد ها في ما قبلها. **قلنا**: لو عمل لكان الجزء المعمول في جانب الشرط جزء للجزاء فيلزم تقدم جزء الجزاء على الجزاء وهو ممتنع ، وذلك لأن ما قبل الجزاء شرط فلو تقدم جزء الجزاء على الجزاء لزم التباس جزء الجزاء بجزء الشرط .

بيان أن عدم صحة عمل مابعد الفاء في ما قبلها إنما هو في الفاء التى هي في جواب الشرط الدالة على السببية الواقعة موقعها غير مغيرة عن موضعها

فإن قيل: كيف يصح قولكم: إن ما بعد الفاء لايصح عمله في ما قبله ، وقد عمل بل قد ثبت ذلك العمل في عدة مواضع مثل قوله تعالى: ﴿ إذا جاء نصرالله ﴾ إلى قوله ﴿ فسبح بحمد ربك﴾ و مثل ﴿ وأما اليتيم فلا تقهر﴾. **قلنا**: هذا الحكم في الفاء التي هي في جواب الشرط الدالة على السببية الواقعة موقعها غير مغيرة عن موضعها كما فيما نحن فيه بخلاف ما إذا كانت زائدة كما في قوله تعالى ﴿ فسبح بحمد ربك ﴾ فإن الفاء فيه زائدة ، وبخلاف ما إذا كانت غير واقعة في موقعها مثل ﴿وأما اليتيم فلا تقهر وربك فكبر﴾ فإن الفاء غير واقعة في موقعها فإن موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها قدم عليه لئلا يجتمع مع الفاء الجزائية أما الشرطية فلوكانت الفاء زائدة أوكانت واقعة في غير موقعها تعمل مابعد الفاء في ماقبلها.

بيان ما أجاب به سيبويه

وأماجواب سيبويه فهو ما أشارإليه المصنف بقوله: **(و)** الآية **(جملتان)** مستقلتان **(عند سيبويه)**.

بيان فائدة تقدير الجامي قوله: "الآية " قبل قوله: "جملتان" مع بيان تركيب قوله: "جملتان"

فإن قيل: إن قوله: "جملتان" لايصح عطفه على الجملة السابقة ،لأنه مفرد وعطف المفرد على الجملة غير صحيح. **قلنا**:قوله: "جملتان" خبر مبتدأ محذوف وهو قوله: " الآية" فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولذا قدر الجامي قوله:" الآية" قبل قوله: "جملتان".

بيان وجهين لتقدير الجامي قوله: "مستقلتان" بعد قوله: "جملتان"

فإن قيل: إن الشرط والجزاء المذكورين في قول المبرد أيضاً جملتان فما معنى المقابلة بينه وبين سيبويه. **قلنا**: المراد من الجملتين الجملتان المستقلتان، والشرط والجزاء ليسا كذلك بل هما جملة واحدة يقال لها الجملة الشرطية فليس عند المبرد جملتان مستقلتان. **ويمكن** أن يقال: "أن قولنا: "مستقلتان" جواب سؤال مقدر آخر، وهو أن زيدا ضربته أيضاً جملتان لاشتماله على الجملتين فما وجه تخصيص الآية المذكورة بكونهاجملتين. **قلنا**: المراد من كون الآية جملتين كونهما جملتين مستقلتين، والمراد من الاستقلال أن لا يكون ذكرأحد هما متفرعا على حذف الفعل من الجملة الأخرى، وكون "زيدا" في قوله: "زيدا ضربته" جملة إنما هو باعتبارحذف الفعل وهو ضربت فإن الأصل فيه ضربت زيدا ضربته.

بيان كيفية كون الآية جملتين مستقلتين عند سيبويه

فإن قيل: كيف تكون الآية جملتين مستقلتين عند سيبويه. **قلنا**: كونهما جملتين باعتبار أن الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه ،والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم بعد فقوله: "حكم الزانية والزاني" مبتدأ ،وقوله: "فيما سيتلى عليكم بعد" خبره ، فهذه جملة ،وقوله: "فاجلدوا" جملة أخرى لبيان الحكم الموعود.

بيان أن الفاء في مذهب سيبويه إما سببية وإما زائدة وأما للتفيسر

فإن قيل: فما حال الفاء في هذا المذهب أي مذهب سيبويه. **قلنا**: الفاء فيه أيضاً سببية كما كانت عند المبرد كذلك أي إن ثبت زناهما فاجلدوا فيكون جواب الشرط مقدرا. **وقيل** الفاء ههنا زائدة لتاكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الأولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود في الأولى. **أو الفاء** ههنا للتفسير أي لتفسير ذلك الحكم الموعود وهذا أظهر كذا قال الآفندي في شرحه لشرح الجامي.

بيان وجه امتناع التسليط في مذهب سيبويه

فإن قيل: **فلم امتنع التسليط. قلنا: إنما امتنع التسليط لأن جزء جملة وهو قوله تعالى: "فاجلدوا" لايعمل في جزء جملة أخرى الذي هوقوله: "الزانية والزاني" فلا يدخل في ضابطة ما أضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه فتعين الرفع.**

بيان أن مذهب المبرد أولى من مذهب سيبويه

فإن قيل: أي المذ هبين أولى. **قلنا**:مذهب المبرد أولى من مذهب سيبويه إذ فيه احتياج إلى التقدير تقدير المضاف ثم تقدير الخبر، وأيضاً قوله: "فيماسيتلى عليكم وأمثاله" إنما يوتى

بـه إذا لـم يـكـن الـمـوعـود متصلاً بل يجيء بعد ذكر فصل أو باب أو كتاب وليس الأمر ههنا كذلك **(وإلا)** أي وإن لـم تـكـن الـفـاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضاً فهي تكون داخلة تحت ضابطة **(والمختار)** حينئذ فيها **(النصب)** .

بيان أن في قوله: "وإلا فالمختار النصب" إشارة إلى قياس استثنائي فيكون مفاده استحكام المذهبين السابقين المبرد وسيبويه

فإن قيل: يفهم من قوله: "وإلا فالمختار النصب" أنه إن لم يحمل على ماحمل عليه المبرد وسيبـويـه يكون النصب مختارا مع أن النصب ليس بمختار فمافائدة الشرط في قوله: "وإلا".

قلنا: هذا دليل على ماذكر على صورة القياس الاستثنائي أي إن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضاً فالمختار فيه النصب فهذه مقدمة شرطية للقياس الاستثنائي والمقدمة الاستثنائية محذوفة ،وهي لكن التالي باطل أي لكن النصب ليس بمختار، فالمقدم مثله أي عدم كون الفاء بمعنى الشرط وعدم كون الآية جملتين باطل.

فإن قيل: فما هو وجه الملازمة وما هو وجه بطلان التالي؟ **قلنا**: أماوجه الملازمة فلعدم وجود صورة رابعة فإنه لما لم تكن الفاء بمعنى الشرط كما هو في مذهب المبرد ولم تكن الآية جـمـلتيـن كما هو مذهب سيبوبه وكلاهما صورتا الرفع تعين كون النصب مختارا لعدم وجود صـورـة رابعة وأما وجه بطلان التالي فلأنه لوكان النصب مختارا لزم اتفاق القراء على قرائة غير مختارة وهوباطل.

الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به

ولـمـا فـرغ الـمـصنف عن بيان الموضع الثالث من المواضع التي وجب حذف الناصب لـلـمـفعول به فيها شرع في الرابع منها فقال **(الرابع)** مـن تلك المواضع التي وجب حذف الـنـاصـب للمفعول به فيها، فقوله "من تلك المواضع إلخ" إشارة إلى أن اللام في قوله: " الرابع " للعهد الخارجي، والمعهود به الموضع الرابع من تلك المواضع **(التحذير)** .

بيان أن قوله: "التحذير" محمول على حذف المضاف أي موضع التحذير

فإن قيل: لايصح حمل قوله: "التحذير" على قوله: " الرابع" لأن الرابع موضع،والتحذير ليـس بموضع فيلزم حمل غير الموضع على الموضع. **قلنا**: قـوله: " التحذير" بحذف المضاف أي موضع التحذير فكان من قبيل حمل الموضع على الموضع.

بيان وجه وجوب حذف نا صب المفعول به في التحذير

فإن قيل: لـم وجـب حذف ناصب المفعول به في التحذير. **قلنا**: إنما وجب ذلك فيه

لضيق الوقت عن ذكره في كلا القسمين من التحذير،لأن الحاجة إلى التحذير إنما تكون إذا كانت البلية مشرفة على الوقوع وقريبة إليه ،والقائل يخاف إن اشتغل بذكر الفعل يقع المحذر في تلك البلية فيحذف الفعل ، وهذا في القسم الأول من التحذير، ثم إن كانت البلية في غاية الإشراف والقرب من المحذر فيحذف المحذَّر أيضاً ،ويذكر المحذر منه مكررا للمبالغة في التحذير ،وهذا في القسم الثاني من التحذير ،ولهذا إن كان الوقت في هذا القسم أضيق بالنسبة إلى الأول.

فان قيل التكرار ينافي ضيق الوقت فلم ذكر المحذر منه في الثاني مكررا. **قلنا**:المنافي هو ذكر شيء آخر غير المحذر منه وأما تكراره فهو عين المقصود.

بيان معنى التحذير لغة من الشارح الجامي و اصطلاحاً

فإن قيل: ما هو التحذير لغة واصطلاحاً ؟ **قلنا**: أما التحذير لغة فهو تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه ، وأما اصطلاحا فهو مابينه المصنف بقوله: **(وهو معمول)** أي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية.

بيان فائدة تقدير الشارح الجامي قوله: "الاسم" قبل قوله: "معمول"

فإن قيل: لم قدرتم لفظ" الاسم" قبل قوله: "معمول". **قلنا**: إنما قدرناه لأن قوله: "معمول" صفة لابد له من الموصوف فقدرنا لفظ" الاسم" موصوفا له.

بيان أن المراد من المعمول المعمول فيه

فإن قيل: إن قوله: " إياك والأسد" مثلا معمول فيه لامعمول، والمعمول إنما هوالنصب وهو ليس بتحذير فعلى هذا لايصير التعريف جامعا لأفراده. **قلنا**: المراد من قوله: " المعمول" المعمول فيه، كما أن المراد من المشترك المشترك فيه، ولذا قال الشارح الجامي ههنا:أي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية .

فإن قيل: فلم أطلق لفظ المعمول مقام المعمول فيه. **قلنا**: هذا إطلاق المعمول على محل أثر العامل كما يقال: السرير معمول النجار مع أنه في الحقيقة معمول فيه.

بيان فائدة قوله: "عمل فيه النصب" أي دون الرفع

فإن قيل: لم قلتم اسم عمل فيه النصب.**قلنا**: ذلك لإخراج ضمير الفاعل في اتق لأنه اسم عمل فيه الرفع لاالنصب .

ردعلى صاحب الخادمة حيث قال: إن ههنا صنعة الاستخدام

واعلم أنه قال صاحب الخادمة في هذا المقام: إن ههنا صنعة الاستخدام بأن المراد من

التحذير معناه اللغوي ثم المراد من الضمير في قوله: " هو معمول" معناه الاصطلاحي ، **ولعل** ذلك الشارح لم يتدبر في أن قوله: " الرابع التحذير" هو عنوان مبحث التحذير و كيف يمكن أن يكون المراد من العنوان غير المعنون، **وأيضاً** لم يتفكر في أنه كيف يمكن أن يكون المراد من الشيء معنا ه اللغوي والمقام مقام البحث عن المصطلحات ، **ويحتمل** أن يكون منشأ اغترار هذا قول الجامي في أول مبحث التحذير: وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء لكنه لم يتنبه أن غرض الشارح الجامي هناك ليس إلا بيان معناه اللغوي لزيادة المعرفة كما هو دأب الشراح حين تعريف الشيء لا أن المراد منه معناه اللغوي.

بيان أن التحذير ههنا ليس بمعناه اللغوي بل هومنقول إلى المعنى الاصطلاحي عند النحاة

فإن قيل: لا يصح إطلاق التحذير على ما اصطلح عليه النحاة لأن قولهم : " الطريق الطريق" مثلا وكذا "وإياك والأسد " مثلا ليس بتحذير بل هو آلة التحذير يحذر به المخاطب لئلا يقع في البلية. **قلنا:** لما كان التحذير اللغوي يتعلق به لأنه محذور منه وكل منهما يتعلق به التحذير فنقل التحذير إلى ما اصطلح عليه النحات لأجل هذا التعلق فهو من قبيل المنقول.

(بتقد ير اتق تحذيرا).

بيان فائدة زيادة قوله: " تقدير"

فإن قيل: لم لم يقل: "هو معمول لاتق تحذيرا" بدون قوله: "بتقدير". **قلنا:** إنما صرح بقوله: "بتقدير" للاحتراز عن قوله: " اتق نفسك" فإن قوله: " نفسك" معمول لاتق مع أنه ليس من قبيل التحذير فلما قيل: بتقدير اتق خرج قوله: " نفسك" لعدم تقدير فيه .

بيان ثلاثة وجوه لإعراب قوله: " تحذير"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " تحذيرا". **قلنا:** هو إما منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو "حذر" بصيغة الماضي المجهول فتقدير العبارة هكذا أي حُذر ذلك المعمول تحذيرا ، وتكون الجملة صفة لقوله: "معمول" ،أو منصوب على أنه مفعول له لفعل محذوف وهو " ذكر" فتقدير العبارة هكذا أي أو ذكر تحذيرا ، وتكون الجملة صفة لقوله: "معمول" أيضاً، **ويمكن** أن يكون قوله: " تحذيرا" منصوبا على الظرفية وهو حينئذ "مصدرالحين" و هو يطلق على المصدر الذي أضيف إليه لفظ " الحين أو الزمان" المقدرين فيكون تقدير العبارة هكذا أي قدر اتق وقت تحذير المعمول مما بعد كذا قال صاحب غاية التحقيق.

بيان فائدة قوله: " تحذيرا مما بعده"

فإن قيل: ما الحاجة إلى قوله: "مما بعده". **قلنا:** هو احتراز عن المعمول الذي بتقدير اتق لكن لا للتحذير ممابعده نحو من الأسد اتق نفسك فإنه معمول فإنه لايجب فيه الحذف لأن التحذير فيه ليس ممابعد ه بل مماقبله.

بيان أن القسم الذي هو المحذر قد يكون مظهرا وقد يكون مضمرًا لكنه عند كونه اسما ظاهرا لابد أن يكون مضافا إلى المخاطب

فإن قيل: هذا القسم الذي هو المحذر هل يجب أن يكون مضمرا كما هو في المثال المشهور مثل إياك والأسد أو يكون مظهرا أيضاً كما يكون مضمرا. **قلنا:** هذا قد يكون اسما ظاهرا وقد يكون اسما مضمرا ولكنه إذا كان ظاهرا فلا يكون إلا مضافا إلى المخاطب مثل رأسك والسيف وعينك والحجر، فإن الرأس والعين اسمان ظاهران مضافان إلى المخاطب وإذا كان مضمرا فيكون مخاطبا في الأغلب مثل إياك والأسد ،وقد يجيء متكلما نحو إياي والشر وذلك لأن تحذير المرء نفسه قليل ، بخلاف تحذيرالمخاطب ،وأما تحذير الغائب فليس بصحيح لأن اتق لايتوجه إلا لمن يصح الخطاب معه ،والخطا ب مع المخاطب كثير، وخطاب المتكلم نفسه قليل ، فإن المرء قد يخاطب نفسه.

(أوذكر المحذر منه مكررا)

بيان الروايتين في قوله: "أوذكرالمحذرمنه أولا،ثم الاعتراض على كليهما ثانيا، ثم الجواب عن كل واحد منهما ثالثا والبحث بهذا الطريق من نفائس هذا الشرح

واعلم أولا أن قوله: "ذكر" مروي عن المصنف بروايتين. **الأولى** بصيغة المصدر. **والثانية** بصيغة الماضي المجهول، ولكن كل من الروايتين محل الإشكال ومورد الاعتراض، **أما الأولى** فلأنه لم يصح عطفه حينئذ على قوله: "معمول" للبعد من حيث المعنى إذيلزم منه كون القسم الأول من التحذير معمولا، والقسم الثاني مذكورا ،مع أنه ظاهر البطلان ، **وأما** الثانية فلأنه حينئذ لايخلو إما أن يكون كلمة " أو" في قوله: " أوذكر" اتصالية أي غير إضرابية ، أو منفصلة أي إضرابية التي تكون بمعنى "بل" ،وكل منهما لايصح .**أماالأول** فلأن " أو" الاتصالية تقتضي أن يكون الشيء الذي عطف عليه المعطوف بهذه الكلمة أيضاً مثل المعطوف ، والمعطوف جملة ، والمذكور فيما قبل وهو قوله: "معمول" مفرد فلا يصح العطف. **وأما الثاني** فلأن" أو" المنفصلة وإن صح عطف الجملة بها على المفرد فإنه يصح أن يقال: " أنامقيم أوأمشي" أي بل أمشي لكنه لايستقيم المعنى على هذا التقدير، لأنه يكون حينئذ إضرابا عن قوله: "معمول".

بتقدير اتق، ولا يصح الإضراب والإعراض لأن كل من التحذيرين صحيح.

فإن قيل: في الرواية الأولى وإن لم يصح العطف على قوله: " معمول" لأجل البعد في المعنى، لكنه يصح لو قدر لفظ" الذكر" قبل قوله: "معمول" أي هو ذكر معمول فيكون من قبيل عطف المصدر على المصدر. **قلنا:** هذا أيضاً غير صحيح ،وذلك لأنه وإن زال عنه ذلك البعد من حيث المعنى لكن تحقق فيه بعد آخر، وهوأن التحذير من أنواع المفعول ، وذكر معمول في الأول وكذا ذكر المحذر منه في الثاني ليس منها، **ويمكن** أن يجاب بتصحيح كل من الروايتين أما الجواب بتصحيح الرواية الأولى أي كون الذكر مصدرا فإن روي لفظ المصدر منصوبا فهو معطوف على قوله: " تحذيرا" بتقدير الحين والوقت في كلا المصدرين فيكون تقدير العبارة هكذا وقت تحذير المعمول مما بعده ووقت ذكر المحذر منه مكررا، وإن روى مرفوعا فطريق تصحيحها أنه معطوف على قوله: "معمول" ويكون المصدر بمعنى المفعول أي مذكور المحذرمنه مكررا، وتكون إضافة المذكور إليه من قبيل جرد قطيفة ، فكان في الأصل أو المحذرمنه المذكور مكررا.

بيان أن المقابلة بين القسمين إنما هوفي القيد وهوقوله:" تحذيرا ممابعده"دون المقيد

فإن قيل: لما كان قوله: " أو ذكر" معطوفا على قوله: "معمول" لزم منه أن لايكون القسم الثاني معمولا بتقدير اتق لأن كلمة " أو" للمقابلة. **قلنا:** لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد ، وهو قوله: " تحذيرا مما بعده" كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة ، فبقي قوله: " معمول" متناولا للقسمين ، **وأما** الجواب عنه بتصحيح الرواية الثانية أي كون " ذكر" بصيغة الماضي المجهول بأن " أو" اتصاليه غيرأضرابية ، وقوله: " ذكر" معطوف على حذر أوذكر الناصبين لقوله: " تحذيرا" وتقدير هذين الفعلين مما ينساق إليه الفهم ،وهذا ما أجاب به العلامة الجامي ، وليس في هذا التصحيح تكلف كثير، ولهذا اختاره الجامي.

بيان أن العائد ههنا موجود وهووضع المظهر مكان المضمروهوقوله: "المحذرمنه"

فإن قيل: الجملة إذا وقعت صفة لابد لها من عائد ، والعائد فيها غير موجو د فلا يصح أن تكون هذه الجملة صفة لقوله: "معمول". **قلنا:** العائد أعمُ من أن يكون ضميرا أو يكون مظهرا وضع موضع المضمر، وههنا العائد هو المظهرالموضوع موضع المضمر، لأ ن الكلام كان في الأصل هكذا ،أو معمول بتقدير اتق ذكر مكررا فأورد موضع الضمير في"ذكر"الراجع إلى المعمول المظهر، وهو قوله: "المحذر منه" والمراد من المحذ رمنه ذاك المعمول.

فإن قيل: وضع المظهر مقام الضمير إنمايكون لفائدة فما الفائدة فيه. **قلنا:** إنما فعل

ذلك تنبيها على أن المعمول في هذا القسم هوالمحذر منه ،وتحقيق قوله: "ذكر المحذر منه" صيغة وإعرابا بهذا الطريق من خواص هذا الشرح ،وإن كان البعض منه موجو د في بعض الشروح غير مرتب.

بيان أن القسم الثاني من التحذير يكون اسما ظاهرا و مضمراً متكلما ومخاطبا وغائبا ويكون مضافا وغير مضاف

فإن قيل: ماحال هذا القسم من التحذير في كونه اسما ظاهرا أو مضمرا. **قلنا:** هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان مضافا أولا ،والمضمر متكلما ومخاطبا وغائبا كذا قال عبد الغفور في حاشيته على الجامي **(مثل إياك والأسد وإياك وأن تحذف)**

واعلم أن قوله: "إياك" في هذين المثالين اسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير" بعِّد" محذر مما بعده.

بيان أن هذين المثالين كليهما للقسم الأول ومثال القسم الثاني هوقوله: "الطريق الطريق"

فإن قيل: إنه يتبادر من ذكر قسمي التحذير أن المثال الأول للقسم الأول والثاني للثاني. **قلنا:** هذان المثالان لأول نوعي التحذير ،وأما مثال القسم الثاني فهو ما ذكره بعد هذا بقوله: " الطريق الطريق".

بيان الاحتياج إلى المثالين للقسم الأول

فإن قيل: ما الحاجة إلى إيراد المثالين للقسم الأول مع أن الغرض من المثال هو الإيضاح والمثال الواحد يكفي لذلك. **قلنا:** إنما أورد مثالين لأن المحذر منه الذي يذكر بعد المحذر في القسم الأول قد يكون اسما صريحا، مثل والأسد في إياك والأسد ، وقد يكون اسما تأويلا مثل وأن تحذف في إياك وأن تحذف فكان تعدد المثال لأجل تعددالممثل.

بيان أصل قوله: "إياك والأسد" مع الأبحاث المتعلقة به ومع الرد على بعض الشروح

فإن قيل: ماأصل قوله: "إياك والأسد". **قلنا:** أصل قوله: " إياك والأسد" اتقك والأسد إلا أن ضميري الفاعل والمفعول إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس في غيرأفعال القلوب فصار" اتق نفسك والأسد" فلماحذف"اتق" لضيق المقام حذفت النفس لزوال ضرورة اجتماع ضميري الفاعل والمفعول فأبدل المتصل بالمنفصل لعدم مايتصل به فصارإياك والأسد

فأن قيل: هل يقدر ههنا "بعِّد" مرتين مرة قبل قوله: "إياك" ومرة قبل قوله: " الأسد". **قلنا:** لاحاجة إلى ذلك لأن قوله: "والأسد" معطوف على قوله: " إياك" فحينما قدر العامل وهو "بعِّد" قبل قوله: " إياك"وعطف الأسد عليه علم منه أن العامل فيه أيضا هو"بعد" فلا حاجة إلى

تقديره ههنا استقلالا .

فإن قيل: لما كان الأسد معطوفا على إياك، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون قوله: "والأسد" أيضاً محذرا مثل قوله: " إياك" فلايصح قولكم: " أنه محذر منه" **قلنا:** قوله: " الأسد" أيضا محذر لعطفه على إياك، وما قالوا أنه محذر منه كما سيأتي فليس المراد منه أنه محذر باعتبار اللفظ بل المراد منه أن المراد من الأسد الواقع معطوفا على هذا التقدير أيضا هو تبعيد النفس منه فهو محذر منه من جهة المعنى ونفسك محذر وإلا فكيف يمكن أن يكون المعطوف عليه محذرا والمعطوف محذر منه ، ولذا صرح الرضي وصاحب غاية التحقيق أن الأسد في قوله: "إياك والأسد" معطوف على قوله: "إياك"

فإن قيل: قولكم هذا معارض لما قاله صاحب تحرير سنبت وصاحب الخادمة والكابلي والباسولني أن أصل قوله: " إياك والأسد " هو" بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك" فحذف "من الأسد" من أجزاء المعطوف عليه اكتفاء بقوله: " والأسد " في أجزاء المعطوف، وحذف من "نفسك" في أجزاء المعطوف اكتفاء بإياك في أجزاء المعطوف عليه فبقي" إياك والأسد" فما قاله هؤلاء الشراح من قولهم: " فحذف "من الأسد" من أجزاء المعطوف عليه اكتفاء بقوله: "والأسد " في أجزاء المعطوف يعلم منه أن قوله: "والأسد" في "إياك والأسد" هوإيضا محذرمنه وإلا فكيف يصح الاكتفاء به منه. **قلنا:** قولهم هذا غير صحيح لأن الأسد الذي كان في قوله: " من الأسد" هو محذرمنه قطعا لدخول "من" عليه ، والأسد المعطوف محذر فكيف يصح الاكتفاء به عنه وكذا لايصح أيضا ما قالوا ثانيا من قولهم: " أنه حذف من "نفسك" في أجزاء المعطوف اكتفاء بإياك في أجزاء المعطوف عليه ، ولهذا لم يقل بهذا أحد من الشراح المتقدمين.

فإن قيل: إذا كان الأسد معطوفا على قوله: "إياك" ويكون كل واحد منهما محذرا، والمحذر لابد له محذرمنه فما هو المحذر منه لهما. **قلنا:** المحذر منه لهما مقدر فالمحذر منه لقوله: " إياك" هو" من الأسد" ولقوله "والأسد" قوله: " من نفسك" كما قال الرضي ومعنى "إياك" أي بعِّد نفسك من الأسد ومعنى "والأسد" أي بعد الأسد عن نفسك .

فإن قيل: كون "إياك" محذرا صحيح لأن معناه بعد نفسك من الأسد لأن تبعيد النفس مما يقدره الإنسان ولكن لا يصح كون الأسد محذرا وكذا حذف الأرنب لأن تبعيد الأسد وحذف الأرنب عن النفس ليس مما يقدره الإنسان. **قلنا:** بحسب نفس عطف الأسد على قوله: " إياك" وإن كان يعلم منه أن الأسد محذر ونفسك محذر منه لكن المراد من الأسد الواقع

معطوفا على هذا التقدير أيضا هو تبعيد النفس منه فهومحذرمنه من جهة المعنى و نفسك محذر

واعلم أن جميع ماقلنا في قوله: "إياك والأسد" يجري في قوله: " إياك وأن تحذف".

فإن قيل: المعطوف في حكم المعطوف عليه ، وإياك محذر والأسد محذر منه ،وهما متخالفان فكيف جاز العطف **قلنا:** إنه لايجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولا به أي مبعدا و كذا الأسد مبعد إذ المعنى إياك بعد وبعد الأسد

بيان معنى كون حذف الأرنب محذرا منه

فإن قيل: نسلم كون الأسد محذرا منه ،ولكن لا نسلم كون حذف الأرنب محذرا منه **قلنا:** كما أنه يخاف من الأسد يخاف من حذف الأرنب أيضاً، لأن حذف الأرنب و هو ضربه بالعصا أمر محظور لأن الأرنب من ضعفه يحتمل أن يموت بالضرب بالعصا فيقع الضارب في الأمر المحظور وهو ما يحذر منه الإنسان. **(والطريق الطريق)** مثال لثاني نوعيه أي اتق الطريق الطريق ، فحذف قوله: " اتق" لضيق الوقت وعدم الفرصة فبقي الطريق الطريق .

بيان دفع مايقال: أن حذف العامل من المحذرمنه إنما هو لضيق الوقت فما معنى التكرار

فإن قيل: ضيق الوقت وعدم الفرصة يوجب عدم التكرار وكيف يضيق المقام عن ذكر العامل ولايضيق عن ذكر المحذر منه. **قلنا:** التكرار أسهل بالنسبة إلى إظهار الفعل من جهة التلفظ.

بيان دفع ما يقال: أن التعريف المذكور للتحذير لايصدق على النوع الأول مطلقا وعلى بعض أفراد النوع الثاني

فإن قيل: إن المصنف ذكر للتحذير نوعين ، فيجب أن يصدق تعريف التحذير على كل من النوعين مع أنه لا يصدق على النوع الأول مطلقا، وعلى بعض أفراد النوع الثاني، وذلك لأنه قال في تعريف التحذير: إنه معمول بتقدير اتق ،ولايصح تقدير اتق في قوله: "إياك والأسد"،لأنه لايقال: اتقيت زيدا من الأسد، لأن اتق لازم ليس بمتعد حتى يقتضي المفعول فكيف يصح في هذا النوع أنه معمول بتقدير اتق ، نعم يصح فيه تقدير قوله: " نح أوبعِّد" ولكن لم يقل المصنف أنه معمول بتقدير نح وبعد حتى يشمل تعريف المصنف لهما، وكذا لايشمل لبعض أفراد النوع الثاني، فإنه لايصدق على مثل نفسك نفسك ،لأنه لايصح فيه اتق نفسك نفسك ، لأن اتق لازم غير متعد حتى يكون قوله: "نفسك نفسك" معمول بتقدير اتق ، نعم يصح تقدير نح أو بعِّد فيه بأن يقال: بعِّد نفسك مما يؤذيك كالأسد ونحوه، ولكن المصنف لم يذكر في تعريفه بعِّد أو

نـح ، بل اكتفى على اتق فقط فلم يصدق التعريف على بعض أفراد القسم الثاني أيضاً ،وإن كان يصدق على بعض أفراد هذا القسم مثل المثال المذكور في المتن فأنه يصح فيه اتق الطريق الطريق ولكن الصدق على بعض أفراد المعرف غير صحيح ، ولهذا قال الجامي في هذا المقام أن المصنف لو قال: هو معمول بتقدير بعِّد أو اتق ونحوهما لكان صوابا. **قلنا**: المصنف لم يذكر قوله: " اتق" في تعريف التحذير حصرا، بل ذكره على سبيل التمثيل كذا قال المولى عبد الرحمان في حاشيته على الجامي.

بيان أن المراد من قوله: "المعمول" المعمول أصالة فلابأس بخروج ما يكون معمولا تبعا

فإن قيل: الأسد في قوله: "إياك والأسد"خارج عن النوعين ، لأنه ليس بمحذر مما بعده حتى يكون من قبيل ا لنوع الأول وأيضا ليس بمحذر منه ذكر مكررا حتى يكون من قبيل النوع الثاني فذكره لغو. **قلنا**: المراد من المعمول في قوله: " هو معمول بتقدير اتق" المعمول أصالة لا تبعا فلو خرج فلا بأس لأنا في صدد ماكان معمولا على سبيل الأصالة لاما هوبالتبع بدليل ذكر التوابع فيما بعد .

بيان أن المحذرمنه الواقع بعد المحذر يجوز فيه كونه مع " أن"الناصبة وبدونها و على كل من التقديرين يجوز في المحذرمنه إيراد كلمة "من" وعدم ايراده فالصورأربعة .

واعلم أن المحذر منه إذا كان واقعا بعد المحذر فإما أن يكون مع " أن" الناصبة أوبدونها ، فإن لم يكن مع "أن" الناصبة فيجوز فيه وجهان. **أحدهما**: إيراد المحذر منه مع الواو العاطفة مثل إياك والأسد ، **وثانيهما**: إيراد المحذر منه مع كلمة " من" كما أشار إليه المصنف بقوله: **(و تقول)** في قسمي النوع الأول **(إياك من الأسد)** كما كنت تقول إياك والأسد ،وإن كان المحذر منه مع أن الناصبة فيجوز أيضاً فيه الوجهان المذكوران ،كما قال المصنف وإياك **(من أن تحذف)** كما تقول إياك وأن تحذف.

بيان أن في الصورة التي أورد " أن" مع كلمة "من" يجوز فيه تقدير كلمة "من " أيضاً مع بيان وجه ذلك.

ويجوز في هذا الأخير أن تقدر كلمة "من" فيه فيقال **(وإياك أن تحذف بتقدير من)** أي إياك من أن تحذف .

فإن قيل: ما وجه جواز حذف كلمة "من" فيه. **قلنا**:وجه جوازه " أنّ "حذف حرف الجر عن كلمة "أن" (بالتخفيف) و" أن" (بالتشديد) قياس.

فإن قيل: ما وجه القياس. **قلنا**: وجه القياس أن " أن" حرف موصولة طويلة بصلتها

لكونها مع الجملة التي بعد ها في تأويل الاسم فلما طال اللفظ الذي هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حر ف الجر ، فتقدير" من" إنما كان فيما كان المحذر منه مع " أن" فإن لم يكن معه " أن" لايجوز تقدير"من" فيه كما في المثال الأول (**ولا تقول**) فيه (**إياک الأسد لامتناع تقدير"من"**).

بيان أنه قالوا بتقدير"من" دون تقدير حرف العطف

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون بتقدير حرف العطف. **قلنا**: تقدير حرف العطف أشذ شذوذا ،لأن حذف حر ف الجر قياس مع " أن" و" أنَّ" ، وشاذ كثير في غير هما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا كما قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿ ولاعلى الذين إذا ما أتوك لتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أجد ما أحملكم عليه ﴾ ففي هذه الآية حذف العاطف في " قلت"أي وقلت.

بيان أن المراد من الامتناع في قوله: "لامتناع تقديرمن" الشذوذ

فإن قيل: قول المصنف" لامتناع تقدير من" غير صحيح ، فإنهم قالوا في "الطريق الطريق" أنه بتقدير" من" أي اتق من الطريق الطريق فقد قدر "من" فيه بدون أن وأنَّ. **قلنا**: المراد من الامتناع الشذوذ ، ولذا أورد الجامي قوله: " وشذوذه" بعد قول ابن الحاجب : " لامتناع تقدير من" لتفسير الامتناع بالشذوذ والله أعلم وعلمه أحكم .

بيان المفعول فيه بعدالفراغ عن المفعول به

ولما فرغ المصنف عن بحث المفعول به شرع في بحث المفعول فيه فقال: (**المفعول فيه هوما فعل فيه فعل**) أي حدث (**مذكور**) تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ أوالمقدر أو شبهه كذلك ، أو مطابقة إذا كان العامل مصدرا.

بيان تركيب قوله: "المفعول فيه" بالتفصيل

فإن قيل: ما تركيب قوله: " المفعول فيه". **قلنا**: الألف واللام في قوله: " المفعول" اسم موصول، وقوله: "مفعول" اسم مفعول، وقوله: " فيه" مفعول مالم يسم فاعله. **ويمكن** أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله فيه هو الضمير في قوله: "مفعو ل" الراجع إلى مصدره وهو الفعل أي فعل الفعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان، ويكون قوله: "فيه"حينئذ متعلقا بقوله:المفعول، والاسم المفعول مع مفعول مالم يسم فاعله صلة الألف واللام، والموصول مع الصلة خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب المفعو ل فيه، أو مبتدأ محذوف الخبر أي منه المفعول فيه، بقرينة ماسبق من قوله: "ومنه المفعول المطلق" ثم قوله: " هو ما فعل فيه فعل مذكور" جملة مستانفة، لأن المصنف لما قال هذا بحث المفعول فيه فكأن السائل سئل ما المفعول فيه ، فقال المصنف: هو

ما فعل إلخ ،وقوله: " هو" ضمير الفصل، **ويمكن** أن يقال: أن قوله: " المفعول فيه" مبتدأ، وقوله " هوما فعل " خبره، وكلمة "ما" يمكن أن يكون موصولة ومابعده صلته أو موصوفة ومابعده صفته.

بيان أن لفظ "اسم" مقدرقبل قوله: "ما" في قوله: "المفعول فيه ما" ويكون التعريف جامعا ومانعا

فإن قيل: هذا التعريف ليس بجامع ولا مانع، **أما**عدم جمعه فلأن أسماء الزمان والمكان مفعول فيه ولم يفعل فيها فعل بل فعل الفعل في مدلولاتها، **وأما**عدم كونه مانعا فلأن مدلولات أسماء الزمان والمكان تفعل فيها الأفعال مع أنها ليست مفعول فيه. **قلنا**: لفظ "ما" في قوله:" ما فعل" عبارة عن الزمان والمكان لكن المضاف قبله مقدر تقدير العبارة هكذا أي اسم ما فعل بقرينة ماسبق في تعريف المفعول المطلق فلما ذكر لفظ " الاسم" دخلت أسماء الزمان والمكان كلها فيه فصار جامعا، وخرجت مدلولات تلك الأسماء لعدم كونها أسماء، وقد قلنا: إنه اسم ما إلخ فصار مانعا.

بيان دفع ما يقال: إنه تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة بل هو تعريف حقيقي وليس بتعريف لفظي كما قيل

فإن قيل: تعريف الشيء بمايساويه في المعرفة والجهالة ممنوع ، لعدم وجود ما هو المقصود من التعريف وهو تحصيل صورة غيرحاصلة فيه ،وتعريف المفعول المطلق من هذا القبيل، لأن تعريفه وهو ما فعل فيه يعلم من نفس قوله: " المفعول فيه" ،وكذا بالعكس فيكون ذلك تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة. **قلنا**: لم يعرفه فقط بقوله: "مافعل فيه" بل غرضه بمجموع قوله: " هو مافعل فيه فعل مذكور بمعناه" نعم المعنى اللغوي مأخوذ في المعنى الاصطلاحي، وذلك أمر حسن فهو تعريف حقيقي وفيه تحصيل صورة غيرحاصلة ولايصح الجواب بأنه تعريف لفظي وليس تعريفا حقيقيا كما عرفت.

بيان أن المراد من قوله: " فعل" في قوله: "ما فعل فيه فعل" الحدث

فإن قيل: لم فسرتم قوله: " فعل" في قوله: "مافعل فيه فعل" بالحد ث. **قلنا**: إنما فسره بذلك لرفع إيراد يرد ههناوهوأن الحد لايصدق على شيء من أفراد المحدود أي المفعول فيه ، وذلك لأن المتبادر من الفعل هو الفعل الاصطلاحي، وهو مركب من النسبة والحدث الزمان والنسبة والزمان منها لايفعل فلايصدق عليه هو مافعل فيه فعل. **قلنا**:المراد من الفعل هوالفعل اللغوي، وهو الحدث بقرينة قوله: " فعل" ،لأن ما يفعل هو الحدث فقط.

بيان أن المراد من الحدث أعم من أن يكون مطابقةً أو تضمناً

فإن قيل: هـذا التعريف لايصدق على يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة لأنه مفعول فيه مع أن المذكور فيه هو الفعل الاصطلاحي لا اللغوي، وقد قلتم: أن المراد من الفعل هو الفعل اللغوي ، وهو الحدث. **قلنا:** المراد من الحدث أعم من أن يكون مطابقة أو تضمنا، فالمطابقي فيما إذا كان العامل مصدرا ، مثل صومي يوم الجمعة دائم ، فالحدث ههنا مذكور مطابقة وهو قوله: " صومي " والتضمني فيما إذا كان العامل فعلا اصطلاحيا كما في المثال المذكور في مورد النقض وهو صمت يوم الجمعة.

بيان أن الحدث المذكور تضمنا أيضاً أعم من أن يكون في ضمن الفعل الاصطلاحي أوفي ضمن شبه الفعل

فإن قيل: هـذا التعريف لايصدق على يوم الجمعة في أنا صائم يوم الجمعة مع أنه مفعول فيه لعدم ذكر الحدث فيه لامطابقة ولافي ضمن الفعل الاصطلاحي. **قلنا:** كونه مذكورا تضمنا أيضاً أعم من أن يكون مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي أوفي ضمن شبه الفعل فصدق على يوم الجمعة في أنا صائم يوم الجمعة أيضاً لأنه مذكور في ضمن شبه الفعل وهو صائم.

بيان أن المراد من الحدث المذكور تضمناً أعم من أن يكون مذكوراً في ضمن الملفوظ أو المقدر

فإن قيل: هذا التعريف لايصدق على " يوم الجمعة " في جواب قوله: " متى صمت " مع أنه من أفراد المفعول فيه لأنه لايفعل فيه الفعل لامطابقة ولاتضمناً لا في ضمن الفعل الاصطلاحي ولافي ضمن شبه الفعل. **قلنا:** كون الحدث المذكور تضمنا أعم من أن يكون مذكورا فى ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر، والحدث فيما أوردتموه من المثال وإن لم يكن مذكورا في ضمن الفعل الملفوظ لكنه مذكور في ضمن الفعل المقدر ،لأن تقدير قوله: "يوم الجمعة " في الجواب هو " صمت يوم الجمعة " .

بيان أن المراد من الحدث المذكور تضمناً في ضمن الفعل أعم من أن يكون في ضمن شبه الفعل الملفوظ أو المقدر.

فإن قيل: لايصد ق التعريف على قوله:"يوم الجمعة "في جواب من قال: متى أنت صائم لعدم الفعل فيه لا ملفوظا ولا مقدرا. **قلنا:** كون الحدث مذكورا تضمنا في ضمن الفعل أعم من أن يكون في ضمن شبه الفعل الملفوظ أوالمقدر، فكما أن في الفعل كون الحدث مذكورا أعم من الملفوظ والمقدر كذلك هوأعم منهما في شبه الفعل، وفيما أوردت من المثال الحدث

مذكور في ضمن شبه الفعل المقدر فإن تقدير قوله: "يوم الجمعة" في جواب ذلك السؤال هو أنا صائم يوم الجمعة.

بيان الجنس والفصل في تعريف المفعول فيه

فإن قيل: لابد فى كل تعريف من الجنس والفصل فما هو الجنس والفصل ههنا ؟ **قلنا**: قوله: "مافعل"جنس شامل لأسماء الزمان والمكان كلها فإنه لايخلوزمان أومكان عن أن يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أولا ثم قوله: "مذكور" فصل خرج به ما لا يذكر فعلٌ فُعِلَ فيه لامحالة لكنه ليس بمذكور.

بيان دفع مايقال: أن التعريف المذكور يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة مع أنه مفعول به

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه ، لأنه يدخل فيه المفعول به في قولك "شهدت يوم الجمعة" ، لأنه فعل فيه فعل مذكور، لأن شهود يوم الجمعة لايكون إلا في يوم الجمعة. **قلنا**: قيد الحيثية معتبر في التعريف أي المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور ، ويوم الجمعة فيما ذكرت من المثال ليس بهذه الحيثية فإن ذكر يوم الجمعة ليس من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث أنه وقع عليه فعل مذكور.

فإن قيل: لما كان قيد الحيثية معتبرا في التعريف فلا حاجة إلى قوله: "مذكور" لإخراج يوم الجمعة في قوله: "يوم الجمعة يوم طيب" لأنه خرج بقيد الحيثية ، لأنه وإن صدق عليه أنه فعل فيه فعل لكن لا من حيث أنه فعل فيه فعل بل من حيث أنه حمل عليه قولنا: "يوم طيب" **قلنا**: نعم لم يكن إلى قوله: " مذكور"حاجة إلاَّ أنه أتى به لزيادة تصوير المعرف لا للاحتراز لخروج ما خرج بالمذكور بقيد الحيثية ، والقيود في التعريفات لا يلزم أن تكون احترازية بل يجوز أن تكون لكشف الماهية ، لأن المقصود في التعريفات كشف الماهيات ، والاحتراز تابع فلا بأس بأن يقع في قيود الضوابط والتعريفات مايصح به الاحتراز عن جميع المحترزات كذا قال مولانا جمال الدين في حاشيته على الجامي، **لكن** عبد الغفور أجاب عن السوال المذكور أنه وإن كان يصح أن يخرج قوله: "يوم الجمعة " في "يوم الجمعة يوم طيب" بقيد الحيثية إلّا أنه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح فيكون المقصود من قيد الحيثية إخراج يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة ولا يكون المقصود بتلك الحيثية إخراج "يوم الجمعة" في "يوم الجمعة يوم طيب" الذي أخرجه القيد الصريح ،وهو مذكور، وما أحسن هذ الجواب ،وبين عبد الحكيم سيالكوتي دليل هذا الجواب

في حاشيته على عبد الغفور بقوله: " لأن اعتبار الإخراج بالقيد التضمني كالحيثية المذكورة، قد يعتبر بعد الفراغ عن الاحترازات بالقيود المذكورة صريحا، فتكون الحيثية حينئذ مخرجة لما بقي من القيود الصريحة ،لا لزيادة تصوير المعرف" **(من زمان أو مكان)**.

بيان أن في قوله: "من زمان أومكان" ثلاثة فوائد

فإن قيل: ما فائدة قوله:"من زمان أو مكان"، والظاهر عدمها لأن التعريف قد تم جمعا ومنعا وحصل الاحتراز عما كان الاحتراز مقصودا منه فذكره مستدرك لغو. **قلنا**: فيه فوائد ثلاثة. **الأولى**:أنه بيان لماالموصولة أو الموصوفة في قوله: "هوما فعل فيه فعل"، **والثانية**:أنه فيه إشارة إلى أن المفعول فيه على قسمين زمان أو مكان. **والثالثة**: أنه تمهيد لبيان حكم كل منهما

بيان أن المراد من الزمان والمكان أعم من أن يكون حقيقين أواعتباريين

فإن قيل: حصر المفعول فيه في القسمين غير صحيح، فإن قدوم زيد في قوله: "جلست قدوم زيد "مفعول فيه، مع أنه ليس بزمان ولا مكان، بل هو مصدر، وكذلك قوله:" الشمس" في "جلست في الشمس" مفعول فيه مع أنه ليس بمكان ولازمان. **قلنا**: الزمان والمكان أعم من أن يكونا حقيقين أو اعتباريين. **أما الحقيقي** من الزمان ، فمثل "يوم الجمعة" في "سرت يوم الجمعة" **ومن** المكان فمثل " خلفك" في "جلست خلفك"، **وأما الاعتباري** من الزمان فمثل "قدوم زيد" في "جلست قدوم زيد" أي وقت قدوم زيد، فقدوم زيد زمان مجازا ، وذلك بطريقين، **الأول**: أن يجعل المصدر حينا بحذف المضاف. **والثاني**: أن يجعل المصدر مجازا عن الحين.

فإن قيل: ما هي العلاقة بين المصدر والحين حتى صحّ جعل المصدر مجازا عن الحين.
قلنا: العلاقة بين المصدر والحين متحققة لاشتراكهما في كون كل منهما مدلولا للفعل لأن المصدر والزمان جزآن من الفعل ،فالعلاقة بينهما كون كل واحد منهماجزأ للفعل ،أوالعلاقة بينهما المظروفية والظرفية فإن المصدر مظروف، والزمان والحين ظرف له .**وأما الاعتباري** من المكان فمثل الشمس في جلست في الشمس أي في مكان الشمس بحذف مضاف واحد هذا إذا كان المراد من الشمس النور، أوفي مكان أثرها بحذف المضافين ، وهذا إذا كان المراد من الشمس الجرم.

بيان شرط المفعول فيه بعد الفراغ من تعريفه

ولمافرغ المصنف من تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرط نصبه فقال، **(وشرط نصبه)** أي شرط نصب المفعول فيه **(تقدير في)**.

بيان وجه اشتراط تقدير " في" لنصب المفعول فيه

فإن قيل: لم شرط لنصب المفعول فيه تقدير" في". **قلنا**: لأن التلفظ به يوجب الجر.

بيان أن المصنف خالف عن القوم في أنه شرط تقدير " في" لنصب المفعول فيه، وهم شرطوه لنفس كونه مفعولا فيه

فإن قيل: لم خالف المصنف اصطلاح القوم، فإنهم شرطوا تقدير " في" لنفس كونه مفعولا فيه لالنصبه، فإنهم لايطلقون المفعول على ما تلفظوا فيه بحرف الجرمثل " المسجد" في "صليت في المسجد " بل هم يسمونه مجرورا. **قلنا**: المصنف ههنا خالف عن ما اصطلح عليه القوم فالمفعول فيه عند المصنف يتناول مايظهر فيه " في" وهو مجرور بها، وما يقدر فيه " في" وهو منصوب بتقديرها" ولذا قال في التعريف " هو مافعل فيه فعل مذكور" وتعريفه هذا يشمل كلا القسمين، نعم هو يشترط لنصبه تقدير " في".

بيان وجه تخصيص تقدير كلمة: "في" مع أن الباء الجارة أيضاً تكون للظرفية

فإن قيل: لم قال المصنف بتقدير " في" مع أنه كما أن " في" تكون للظرفية تكون الباء الجارة أيضاً للظرفية، مثل "بالمسجد صليت" فماوجه تخصيص " في". **قلنا**: لماكان " في" كثير الاستعمال في المفعول فيه دون الباء فلم يجوزوا تقدير غير " في" فإنه لو قدرالباء لم يسبق الذهن إلى تقديرها، لأن الذهن إنما سيق إلى تقدير ما يكون كثير الوقوع.

بيان أحكام ظرف الزمان والمكان

ولما أشار المصنف إلى قسمي المفعول فيه بقوله: "من زمان أومكان" شرع في بيان أحكامهما فقال **(وظروف الزمان كلها)** مبهماكان الزمان أومحدودا **(تقبل ذلک)** أي تقدير" في".

بيان وجه تقديم ظرف الزمان على المكان

فإن قيل: لم قدم المصنف بيان أحكام ظروف الزمان على بيان أحكام ظروف المكان.
قلنا: المفعول فيه من المنصوبات وكل من نوعي ظرف الزمان المبهم والمحدود منصوب لقبوله تقدير " في" بخلاف ظرف المكان، فظرف الزمان هو القسم الكامل من قسمي المفعول فيه، والكامل أشرف، والأشرف يقدم.

بيان تعريف المحدود والمبهم

فإن قيل: ما هو المحدود والمبهم. **قلنا**: المحدود مايكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة، والمبهم ما ليس له حد معين، كالدهر والحين والزمان.

بيان وجه قبول ظرف الزمان تقدير في مطلقاً

فإن قيل: لم يقبل ظرف الزمان تقدير "في" مطلقا، مبهما كان أو محدودا، ويكون منصوبا. **قلنا**: أما المبهم فلأنه جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلاواسطة حرف الجر كما أن المفعول المطلق لكونه جزء من مفهوم الفعل يكون منصوبا بغير واسطة حرف الجر، **وأما** المحدود فلأنه محمول على المبهم.

فإن قيل: ماوجه الحمل. **قلنا**: وجه الحمل اشتراكهما في الزمانية مثال المبهم نحو صمت دهرا ومثال المحدود نحو "أفطرت اليوم".

بيان ظروف المكان بعد الفراغ عن الزمان

ولما فرغ المصنف عن بيان ظروف الزمان شرع في بيان ظروف المكان فقال (**وظروف المكان إن كان**)أي المكان.

بيان تعيين مرجع ضمير كان في قوله: "وظروف المكان إن كان"

فإن قيل: ضمير قوله: "كان" إما أن يرجع إلى ظروف المكان أوإلى المكان ،والكل غير صحيح ، أما الأول فلعدم الموافقة بين الراجع والمرجع ، وأما الثاني فلخلو الخبر الواقع جملة عن العائد إلى المبتدأ، لأن المبتدأ هو قوله: "ظروف" لا "المكان". **قلنا**: باختيار الشق الأول: أنه راجع إلى ظروف المكان ،ولايلزم عدم الموافقة بين الراجع والمرجع لتأويل ظروف المكان بالمكان ،لأنه عين المكان، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير، أوبتاويله بالقسم، لأنه قسم من الظروف وهو الأظهر كما قال العصام في حاشيته ،أونقول تذكير الضمير باعتبار الخبر وهو المبهم .**أونقول** باختيارالشق الثاني: أنه راجع إلى المكان، ولايلزم خلو الجملة الواقعة خبرا عن العائد ، لأن الضمير إذا رجع إلى المضاف إليه للمبتدأ بالإضافة المعنوية فكأنه رجع إلى المبتدأ كذا قال زيني زاده (**مبهما قبل ذلك**) أي تقدير "في".

بيان وجه قبول المكان المبهم تقدير "في"

فإن قيل: ما وجه قبول المكان المبهم تقدير"في". **قلنا**: المكان المبهم لما لم يكن جزء من مفهوم الفعل لم يستقم فيه أن نقول بانتصابه بلا واسطة من أجل هذا الوجه إلاّ أنه لما كان في الإبهام مشتركا مع الزمان المبهم حمل عليه فقبل تقدير "في" مثله ، مثل جلست خلفك .(**وإلا**) أي وإن لم يكن مبهما بل يكون محدودا (**فلا**) يقبل تقدير في.

بيان وجه عدم قبول المكان المحدود تقديرفي

فإن قيل: ماوجه عدم قبول المكان المحدود تقدير "في". **قلنا**: ظرف المكان مطلقا

مبهما كان أومحدودا ليس بجزء من مفهوم الفعل لأن الجزء من مفهوم الفعل ليس إلا الزمان فكان حق المكان المبهم أن لايقبل تقدير "في" إلا أنه لما كان مشتركا مع الزمان المبهم في وصف الإبهام قبل تقدير "في" لأجل هذا الاشتراك ،أما المحدود من المكان فهو لايستحق تقدير "في" لعدم كونه جزء من مفهوم الفعل ، ولايمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافه منه ذاتا وصفة ، أما ذاتا فلأن هذا مكان وهو زمان ، وأما وصفا فلأن الزمان المبهم مبهم،وهذا محدود.

فإن قيل: لم لايصح حمله على المكان المبهم. **قلنا:** هذا استعارة من المستعير، لأن المبهم من المكان لم يستحق تقدير "في" من عند نفسه بل لحمله على الزمان المبهم فلو حمل المكان المبهم عليه لزم حمل الشيء على ما حمل على الغير .

بيان اختيار المصنف مذهب أكثر المتقد مين في تفسير المكان المبهم والمحدود وهو تفسيرهم له بالجهات الست وترک مذهب بعض المتقدمين

ولما كان عند بعض المتقدمين المكان المحدود عبارة عن المعرفة مثل خلفك وأمامك والمكان المبهم عبارة عن النكرة مثل خلف وأمام وفوق وتحت ولم يكن هذا مختارا عند المصنف بين ما هو المختار عنده وهو ماذهب إليه أكثرالمتقدمين بقوله: **(وفسرالمبهم)** من المكان **(بالجهات الست)** وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها مثل الوراء والقبل والعلو والسفل والجنوب والشمال (بفتح الشين) والمحدود حينئذ ما تكون حدوده متعينة كالمسجد والبيت مثلا .

فإن قيل: ما هو الإبهام في هذه الجهات. **قلنا:** الإبهام فيه ظاهر فإن أمام مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض فيكون مبهما ،وقس عليه البواقي.

بيان دفع ما يقال: أن قوله: " الست" لايوافق موصوفه ، وهو "الجهات" في التذكير والتأنيث

فإن قيل: قوله: " الست" صفة لقوله: " الجهات" ، والصفة لابد أن تكون موافقة للموصوف في التذكير والتأنيث فكان الواجب أن يقول: الستة بالتاء. **قلنا:** قوله: " الجهات" مؤنث، واسم العدد من الثلثة إلى العشرة يكون مخالفا عن الموصوف في التذكير والتأنيث فكان الواجب مع الموصوف المؤنث اسم العدد المذكر، وهوالست بدون التاء.

اعتذار عن مخالفة الصفة وهو الست عن موصوفه وهوالجهات بحيث أن الموصوف جمع والصفة مفرد

فإن قيل: الصفة لابد أن تكون موافقة بالموصوف في الإفراد والتثنية والجمع ،وقوله:

" الجهات" جمع، وقوله: " الست" مفرد، ولايجوز ذلك فما المخلص من هذا المشكل. **قلنا**: قوله: " الست" وإن كان بحسب اللفظ مفرد ، لكنه من حيث المعنى ليس بمفرد، وهذا القدر كاف للمطابقة.

بيان دفع مايقال: أن عند ولدى من المكان المبهم مع أنه لايتناولهما تعريف المصنف

فإن قيل: تفسير المكان المبهم بالجهات الست غير صحيح لخروج بعض الظروف المكانية الجائز نصبها منه ، وهو مثل " عند ولدى وشبهه" فأجاب عنه المصنف بقوله: **(وحمل)** أي على المبهم المفسر بالجهات الست **(عند ولدى وشبههما)** نحو دون وسوى **(لإبهامهما)** أي لإبهام عند وسوى. **حاصل** الجواب أن مثل عند ولدى وأمثالهما لما كانت مبهمة مثل الجهات الست أعطي لهاحكم تلك الجهات وهو قبول النصب بتقدير " في".

فإن قيل: لانسلم أن عند ولدى مبهمان لأنهما بمعنى المكان القريب ولا إبهام فيه. **قلنا**: لفظ " عند" مثلا في " عندك" لايفهم منه المكان المعين بل هو شامل لجميع الأمكنة القريبة التي تكون حول المخاطب، وإن كانت فيه تعيين من حيث دلالتها على الأمكنة القريبة ، وذلك مثل أمام في أمامك ، فإن فيه أيضا تعيين من حيث أنها تدل على الأمكنة التي تكون قدام المخاطب في محاذاة وجهه لكنه لدلالته على أمكنة تقابل وجه المخاطب إلى انقطاع الأرض مبهمة ، فكما أن لفظ أمام من الظروف المكانية المبهمة لأجل هذا الإبهام كذلك لفظ "عند ولدى" منهما لأجل ذلك الإبهام الذي بيَّنالك.

بيان وجه حمل "شبه عند ولدى" على المكان المبهم باعتبار كل واحد من النسختين الواردتين في قوله: " لإبهامهما"

فإن قيل: قد علم وجه عند ولدى على المكان المبهم بقوله: " لإبهامهما" لكن لم يعلم وجه حمل شبههما عليه ؟ **قلنا**: ههنا نسختان. **إحداهما** بضمير التثنية في قوله: " لإبهامهما" بإرجاع الضمير إلى عند ولدى وحينئذ لم يعلم وجه حمل شبههما. **والأخرى** بتأنيث الضمير أي لإبهامها بإرجاع الضمير إلى مجموع عند ولدى وشبههما بتأويل الجماعة ، وعلى هذه النسخة يكون قوله: " لإبهامها" وجه حمل الجميع فلا اعتراض، **وأما**على النسخة الأولى فيرد عليه ما أوردتم من الاعتراض **لكن** يمكن الجواب عنه بأن قوله: " لإبهامهما" وإن كان وجه حمل عند ولدى فقط ، لكن لما كان حكم شبههما أيضاً كحكمهما لم نحتج إلى بيان وجه شبههما، لأن وجه المشبه به هووجه المشبه. **أونقول** في الجواب: أن الضمير في قوله:

"لإبهامهما" راجع إلى عند ولدى وإلى شبههما بجعل المشبه بالفتح قسما والمشبه به قسما آخر.

بيان أن قوله: " لإبهامهما" ليس وجه الحمل بل هو بيان وجه تشبيه غير عند ولدى بهما وهو ألطف من الجواب السابق

وألطف ما قيل في الجواب: أن ضمير قوله: " لإبهامهما" راجع إلى عند ولدى وقوله: لإبهامهما بيان لوجه التشبيه لابيان وجه الحمل، يعني شبههما لأجل إبهامهما، فعلى هذا ليس ههنابيان وجه الحمل.

بيان وجه الفرق بين عند ولدى

فإن قيل: ماالفرق بين عند ولدى. **قلنا:** الفرق بينهما أن " عند" يستعمل في الحاضر والغائب كليهما، كما يقال المال عند زيد، سواء كان المال حاضرا أو غائبا عنه بأن يكون بعيدا عنه بخلاف" لدى" فإنه يستعمل في الحاضر فقط فيقال: المال لديه إذا كان المال حاضرا وقريبا **(و)** كذا حمل على المبهم من المكان **(لفظ مكان)** وإن كان معينا نحو جلست مكانك **(لكثرته)** في الاستعمال مثل الجهات الست لا لإبهامه.

بيان أن حكم تقدير "في" في لفظ " مكان" غيرمختص به فقط بل يتناول لكل ما يكون بمعناه بشرط أحد الأمرين

فإن قيل: هل حكم تقدير " في" في لفظ "مكان" فقط أم هو فيه وفي غيره أيضاً. **قلنا:** هذا الحكم كما يتناول لفظ "مكان" يتناول كل ما يكون بمعناه، لكن لامطلقا بل بشرط أحد الأمرين. **الأول:** أن يكون الفعل من مادته مثل "مجلس" في "جلست مجلسك" و"مقام" في " قمت مقامك"، فإن الفعل وهو جلست وقمت من مادة مجلس ومقام. **والثاني:** أن يكون في الفعل العامل فيه معنى الاستقرار، مثل قعدت موضعك، فإن في القعود معنى الاستقرار، ونحو جلست موضع القيام، فإن في الجلوس معنى الاستقرار، وكذا حمل عليه **(وما بعد دخلت)** وإن كان معينا نحو دخلت الدار، فقوله: "مابعد دخلت" معطوف على قوله: " عند ولدى" أو على قوله: " لفظ مكان".

فإن قيل: ما وجه تقدير " في" في قوله: " مابعد دخلت ". **قلنا:** وجه تقدير " في" فيه هو كثرته في الاستعمال لا الإبهام كما كان في لفظ "مكان".

فإن قيل: لايعلم من كلام المصنف أن وجه تقدير " في" في " مابعد دخلت" هو كثرة الاستعمال لم لايجوز أن يكون وجهه أيضا الإبهام. **قلنا:** يعلم ذلك من أن ما بعد هذه الأفعال يكون أمرا معينا غالبا.

فإن قيل: فكان المناسب أن يقول: وما بعد دخلت لكثرته كما قال: ولفظ "مكان" لكثرته. **قلنا**: لو فعل كذلك لكان الكلام طويلا مع أن المقصود هو الاختصار.

فإن قيل: فلم لم يقل: ولفظ" مكان" ومابعد دخلت لكثرتهما **قلنا**: لما كان مقصود المصنف أن يقول على الأصح بعد قوله:." مابعد دخلت" فلو قال: ولفظ " مكان" ومابعد دخلت على الأصح لكثرتهما لتوهم منه أن قوله: "على الأصح" متعلق بكل واحد منهما مع أنه متعلق بقوله: "ومابعد دخلت" فقط، لأن الاختلاف ليس إلا فيه.

أقول: حاصل الكلام أن الزمان المبهم كان حقه أن يقدر كلمة " في" فيه ،لكونه جزء من مفهوم الفعل، وغيره حمل عليه لاشتراك ذلك الغير مع المكان في شيء أي شيء كان ، ولايجب أن يكون وجه الاشتراك هو الإبهام فقط، فحمل الزمان المحدود عليه لاشتراكه معه في الزمانية ، وحمل المكان المبهم مثل الجهات الست لأجل اشتراكها معه في الإبهام، ثم لما لم يتناول تفسير المكان المبهم بالجهات الست بعض الظروف المكانية حمل ذلك البعض عليه فحمل مثل عند ولدى وشبههما لاشتراكه معه في الإبهام وحمل مثل لفظ "مكان" ومابعد دخلت للاشتراك معه في كثرة الاستعمال .

رد على رد العصام على الشارح الجامي

واعلم أن عصام الدين تلميذ الجامي قال في حاشيته: وحمل الشارح وغيره قوله: " لكثرته" على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العبارة، ويحتمل أن يراد أنه حمل لكثرته المورثة للإبهام فإنه إذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الأمكنة الكثيرة فيصير مبهما، حاصل مقال العصام أن علة حمل لفظ: " المكان" أيضاً هو الاشتراك في الإبهام لا كثرة الاستعمال، ومعنى قوله: " لكثرته" ليس بمعنى كثرة الاستعمال كما قال به الجامي بل معناه لكثرة المكان بإرجاع ضمير قوله: " لكثرته" إلى المكان، وكثرة المكان يورث الإبهام ، فإنه إذا كثر مكان الشيء يحتمل مكانه الأمكنة الكثيرة. **أقول**: حمل الكثرة على الكثرة في المكان المورثة للإبهام غير مناسب، لأنه لو كان علة حمله هو الإبهام لم يصح انفصال قوله: "حمل عليه عند ولدى" لاشتراكه معهما في الدليل وهو الإبهام، وأيضاً قوله: "ما بعد خلت" يدل على عدم حمله على هذا المعنى لأن العلة فيه هي كثرة الاستعمال فيعلم منه أن علة الحمل في لفظ : " المكان" هي كثرة الاستعمال، لأن لفظ "مكان" وما بعد دخلت مشتركان في علة الحمل فيجب حمل قوله: " لكثرته" على مايشمل كليهما، وهو كثرة الاستعمال. (**على الأصح**) أي على المذهب الأصح.

بيان القولين في موصوف قوله:"الأصح"

واعلم أن في تقدير موصوف قوله: "الأصح" قولين ، **الأول**: أن موصوفه المذهب أي على المذهب الأصح ،وهو أن "دخلت" ونحوه مثل نزلت و سكنت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أولا ، نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعني "في" معها في غيرالمبهم أيضاً وهذا المذهب الأصح هو مذهب سيبويه.

بيان أن المذهب المقابل للأصح هومذهب الجرمي

فإن قيل: الأصح إنما يستعمل فيما إذا كان هناك مذهب غير أصح أيضاً فهل الأمر هناك كذلك. **قلنا**: نعم ههنا مذهب غير أصح وهو مذهب الجرمي وهو يقول: أن الدخول متعد ، ويكون ما بعد دخلت منصوبا على أنه مفعول به ،لا أنه مفعول فيه ،وللرد على هذا المسلك قال: المصنف على الأصح.

بيان أربعة دلائل للمذهب الأصح من الرضي

فإن قيل: ما الدليل على أصحية مسلك سيبويه وانتصاب ما بعد دخلت على الظرفية. **قلنا**: الدخول لازم غير متعد ، ويدل على كونه لازما عدة أمور. **الأول** أن غير الأمكنة بعده يلزمها كلمة "في" نحو دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان. **والثاني** : أنه كثيرا ما يستعمل "في" مع الأمكنة أيضاً بعده نحو دخلت في البلد فإنه لو كان الدخول متعديا لكان ما بعد دخلت منصوبا على المفعولية وكذا نحو قوله تعالى﴿ وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم﴾وكذا مثل نزلت في الخان فإن سكن ونزل مثل دخل. **والثالث**: أن كون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم أغلب مثل السكون والخروج يرجح كونه لازما. **والرابع** : أن كون الدخول ضد الخروج وهولازم اتفاقا أيضا يرجح كونه لازما، لأن الأشياء تعرف بأضدادها. **وإذا ثبت** كونه لازما لم يبق لا نتصاب مابعده وجه سوى الظرفية فعلم أن نصب ما بعد دخلت على الظرفية أصح ،ووجه ترجيح لزومه على كونه متعديا ذكره شارح الرضي لكن قال الشارح الجامي أن كون ما بعد دخلت مفعولا فيه محل تأمل بل الأصح عنده هو كونه مفعولا به كما هو مذهب الإمام الجرمي.

بيان دليل الجامي مع مؤ يد على كون ما بعد دخلت مفعولا به لامفعول فيه

فإن قيل: ما الدليل عند الجامي على هذه الدعوى. **قلنا**: عنده على هذه الدعوى دليل ومؤيد ،أما الدليل فهوأن الفعل لايطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه ،ولاشك أن معنى الدخول

لايتم بدون الدار، وبعد تمام معناه بهايطلب المفعول فيه، كما إذا قلنا: دخلت الدار في البلد الفلاني فا لظاهر أنه مفعول به لامفعول فيه،فالمفعول فيه في هذا المثال هو البلد لا الدار، لأن الفعل تم بالدار فبعد ذلك يطلب المفعول فيه، **وأما** المؤيد فحاصل ما بينه الجامي هو أن الفعل إذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه أوفي جميع أجزائه يصح أن يقال: أنه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص، فإنه إذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد، فكمايصح أن تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح أن تقول ضربته في البلد، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك، فإنه إذا قال الداخل في البلد: دخلت الدار لايصح أن يقول: دخلت البلد فنسبة الدخول إلى الدار ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعول به.

جواب عن دليل الجامي ومؤيّده وإثبات أن مذهب سيبويه هو الأصح

لكن أجيب عن دليل الجامي ومؤيده، **أما** الجواب عن دليله فهو أنا سلمنا أن الفعل لايطلب المفعول فيه إلابعد تمامه بالمفعول به، لكن هذا الطلب إنما هو للفعل المتعدي والدخول لازم، وكفى بما ذكرنا من الوجوه الخمسة دليلا كاملا وبرهانا قاطعا على كون الدخول لازما غير متعد.

بيان دفع ما يقال: أن "دخلت"صار متعديا بكلمة " في" بعده

فإن قيل: نسلم أن الدخول لا زم إلا أنه يتعدى بواسطة حرف الجر وهو كلمة " في" **قلنا:** لانسلم أن في للتعدية، لأن الظاهر أنه يتبدل معنى الفعل بعد التعدية عن المعنى الذي كان قبل التعدية فإن معنى " ذهب زيد " مثلا (زيد رفت) ثم لما عدي بالباء، وقيل: ذهب بزيد صار معناه (برد زيد را) ولا تبدل ههنا في الدخول بذكر " في" وعدمه، فإن معنى "دخلت" (داخل شدم) ومعنى "دخلت في الدار" (داخل شدم درخانه) فمعنى كل واحد من" دخلت" و" دخلت في الدا ر" هو " داخل شدم" من غيرفرق. **وأمّا الجواب** عن المؤيد فهو أن هذه القاعدة أكثرية لا كلية، فإنه يصح أن يقال: جلست في جميع أجزاء البيت ولايصح أن يقال: في جميع أجزاء الدار مع أن أجزاء البيت من أجزاء الدار فلو كانت تلك القاعدة كلية لصح نسبة القعود إلى أجزاء الدار الذي هو مكان شامل لأجزاء البيت وغيره لصحة نسبته إلى أجزاء البيت الذي هو المكان الخاص.

بيان القول الثاني في تعيين موصوف قوله: "الأصح" وهو الاستعمال

والثاني: أن موصوف قوله: " الأصح" هوالاستعمال فيكون معناه أن الاستعمال الأصح

هـو عـدم إيـراد "فـي" فـي مـا بـعد "دخلت"، ويكون في لفظ "الأصح" إشارة إلى أن استعمال "دخـلـت" مـع "فـي" نـحـو "دخـلـت في الدار" صحيح، لكن الأصح استعماله بدون "في"، ويتـأيـد قـول صـاحـب القيل بتقدير الاستعمال موصوفا لقوله: "الأصح" ما نقل عن سيبويه أن استـعـمـال "فـي" شـاذ، فما قال به سيبويه من شذوذ استعمال "في" معه يعلم منه أن استعماله بدون "في" أصح وأكثر.

بيان جواز انتصاب المفعول فيه بعامل مضمر

ولما فـرغ الـمـصنف عن بيان شرط نصب المفعول فيه وتعيين المواضع التي تقدر فيها كلمة "في" ومالا تقدر فيها كلمة "في" شرع في بيان أنه ينصب بعامل مضمرفقال: **(وينصب)** أى المفعول فيه **(بعامل مضمر)** بـلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال: متـى سرتَ أي سرتُ يوم الجمعة **(و)** بـعامل مضمر **(عـلى شريطة التفسير)** نحو يوم الجمعة صمت فيه.

بيان أن قوله: "وعلى شريطة التفسير" معطوف على قوله: "بلا شريطة التفسير"

فإن قيل: مـا هـو مـعطوف عليه لقوله: "على شريطة التفسير". **قلنا**: هـو معطوف على مقدر وهو بلا شريطة التفسير.

بيان أن تفصيل إضمار العامل ههنا كما كان في المفعول به

فإن قيل: هل إضمارالعامل ههنا في المفعول فيه مثل إضمار العامل هناك في المفعول به أم غيـره، فـإن كان مثله فهل التفصيل الذي كان في المفعول به هو متحقق ههنا أيضا؟ قلنا: إضمار الـعـامـل ههنا مثل إضمار العامل هناك، والتفصيل فيه كالتفصيل هناك، وحاصل ما أضمر عامله هـهـنـا هو كل ظرف بعده فعل أو شبهه مشتـغـل عـن الـعامل في ذلك الظرف بضميره أو متعلقه بـحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال هـو أو مناسبه بالترادف أو اللزوم لنصبه على الظرفية، ويختار الرفع ههنا أيضاً بالابتداء عند عدم قرينة خلافه مثل يوم الجمعة صمت فيه، أوعند وجود أقـوى مـن القرينة المرجحة للنصب، مثل أما مع غير الطلب، نحو قمت الأيام وأما "يوم الجمعة فسـرت فيه"، ومثل "إذا" للمفاجئة نحو "لقيت زيدا" فإذا يوم الجمعة صام فيه، ويختارالنصب فـي الـظـرف بـعـطـف جـمـلـة هو فيها على جملة فعلية متقدمة نحو أفطرت يوم الخميس ويوم الـجـمـعة صـمـت فيه، وبعد حرف النفي نحو ما يوم الجمعة سرت فيه، وبعد حرف الاستفهام نـحـو أيوم الجمعة سرت فيه، وبعد إذا الشرطية، نحو إذا يوم الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه وبعد حيـث، مثـل حيـث يوم الجمعة دخل عليك فصم فيه، وفي ماقبل الأمر والنهي مثل يوم الجمعة

سر فيه أو لا تسر فيه ،وكذا يختار النصب في الظرف عند خوف الالتباس المفسر بالصفة ، مثل كل يوم صمت فيه في الصيف، وذلك لأنه لو رفع " كل يوم" بالابتدائية ويكون "صمت" خبرا له يتوهم منه أن "صمت" صفة لقوله "كل يوم" وقوله: " في الصيف" خبر له، وهو خلاف المقصود ،لأن المقصود منه إخبار المتكلم عن نفسه بأنه يصوم في جميع أيام الصيف ، وإن كان يصوم في غير أيام الصيف أيضاً، وعند التوهم المذكور يكون معناه أن جميع الأيام التي صمت فيه هي أيام الصيف، فعلم منه أن المتكلم لم يصم في غيرأيام الصيف ولم يكن مقصوده ذلك ، وكذا يكون الرفع والنصب مستويين في مثل زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ، وكذا يجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخضيض، مثل إن يوم الجمعة صمتَ فيه صمتُ فيه ، وألّايوم الجمعة صمت فيه، ويجب الرفع في الظرف إذاوقع بين الظرف المذكوروالفعل الناصب حرف يقتضي صدارة الكلام مثل حرف الاستفهام وحرف النفي، مثل يوم الجمعة أصمت فيه ، ويوم الجمعة ماصمت فيه ، فإنه لو نصب الظرف المذكور يلزم منه تقديم ما في حيزهما عليهما فيفضي إلى بطلان صدارة حرف الاستفهام وحرف النفي، واحفظ هذ ا التفصيل فإنما جمعته من الكتب المختلفة من النحو نعلك لا تجده بهذا النمط في موضع واحد.

بيان المفعول له بعد الفرا غ عن المفعول به

ولما فرغ المصنف من بحث المفعو ل فيه شرع في مبحث المفعول له فقال: **(المفعول له هوما فعل لأجله)**أي لقصد تحصيله أو بسب وجوده.

بيان أن قول الشارح الجامي:"لقصد تحصيله أو بسبب وجوده" إشارة إلى تقسيم المفعول له إلى قسمين

فإن قيل: ماالمقصود من قوله: " لقصد تحصيله أويسبب وجوده" ؟ **قلنا**: المقصود منه تقسيم المفعول له إلى قسمين ،وللإ شارة إلى هذين القسمين أورد المصنف له مثالين، **حاصل** الكلام أن المفعول له على قسمين.**أحد هما** مايكون المفعول له علة غائية للفعل المعلل به كالتأديب للضرب، ولإيضاح هذا القسم قال المصنف: مثل ضربته تأديبا. **والثاني** مالايكون علة غائية للفعل بل يكون الفعل المذكور متحققا لوجود المفعو ل له كالجبن للقعود، فإن القعود تحقق بسبب وجود الجبن ،ولإيضاح هذا القسم قال المصنف : "وقعدت عن الحرب جبنا". **والقسم الأول** يكون بحسب تعلقه علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولاله. **والقسم الثاني** يكون بحسب وجوده علة للفعل.

واعلم أنه لا بد في التعريف من الجنس والفصل ، فقوله: " اسم ما فعل" جنس يشمل

سائر المفاعيل، لأن تقديره اسم ما فعل بقرينة قوله: " المفعول المطلق اسم ما فعله" وبقوله: " لأجله" خرجت سائر المفاعيل مما فعل مطلقا أوبه أو فيه أو معه **(فعل)** أي حدث **(مذكور)** أي ملفوظ حقيقة أوحكما.

بيان أن المراد من الفعل معناه التضمني وهوالحدث أوالفعل في قوله: " فعل مذكور (بفتح الفاء) وهوالحدث

فإن قيل: تعريف المفعول له هذا لايصدق على فرد من أفراد المحدود ،لأن المراد من الفعل الفعل الاصطلاحي وهو مشتمل على الحدث والنسبة والزمان ، والحدث وإن كان مما يفعل لكن نسبة الفعل إلى النسبة والزمان لايصح. **قلنا:** المراد من الفعل معناه التضمني، وهو الحدث. **أونقول** في الجواب: أن قوله: " فعل"(بفتح الفاء) مصدر فتفسيره بالحدث من الجامي وغيره من الشراح من قبيل تفسير اللفظ بمرادفه المشهور.

بيان أن قوله:"مذكور" بمعنى الملفوظ لابمعنى المعلوم

فإن قيل: قوله: "مذكور" مأخوذ من الذكر ، وهو قد يجيء بمعنى العلم أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿ فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون﴾ أي أهل العلم ،فلما كان لمتوهم أن يتوهم أن المراد من قوله: " فعل مذكور" فعل معلوم فيصدق التعريف على التأديب في أعجبني التأديب لأن فعله أيضاً معلوم مع أنه ليس من أفراد المحدود. **قلنا:** المراد من المذكور الملفوظ

بيان أن الملفوظ أعم من أن يكون حقيقة أوحكما

فإن قيل: المتبادر من الملفوظ هوالملفوظ حقيقة فلا يتناول التعريف لقوله : " تأديبا" في جواب من قال: لم ضربت زيدا، لأنه مفعول له مع أن الفعل فيه غير مذكور. **قلنا:** الملفوظ أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فلا يخرج عنه ما إذا كان فعله مقدرا كقوله: " تأديبا" في ما ذكرت من المثال. **واعلم** أن قوله: " مذكور" احتراز عن مثل أعجبني التأديب.

بيان أن المراد من المذكور المذكور معه في التركيب الذي هو فيه

فإن قلت: كيف يصح الاحتراز عنه وهو أي الفعل الذي فعل لأجله مذكور في الجملة أي سواء كان في هذ التركيب أو غيره كما في ضربت زيدا تأديبا وإن لم يذكر معه. **قلنا:** المراد من قوله: " مذكور" المذكور معه لا كونه مذكورا في الجملة.

فإن قيل: هو مذكورمعه كما في ضربته تأديبا. **قلنا:** المراد من قوله: " مذكورمعه" المذكور معه في التركيب الذي هو فيه.

بيان أن المراد من ذكره معه إيراده للعمل فيه

فإن قيل: القيود التي ذكرتموها كلها متحققة فى قوله: " أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله" فإن الفعل مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ، مع أن التأديب ليس مفعولا له. **قلنا**: المراد من ذكره معه إيراده معه للعمل فيه لا التحقق معه مطلقا، وفي ما أوردت من المثال ليس الفعل وهو قوله: " ضربت" عاملا في التأديب بل العامل فيه أعجبني، والتأديب ليس مفعول له بل هو فاعل له.(**مثل ضربته تأديبا**) مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب.

بيان تطبيق المثال بالممثل

فإن قيل: كيف يصح كونه مثالا للمفعول له. **قلنا**: إنما كان التأديب مثالا للمفعول له لأنه لا يحصل إلا بالضرب ويترتب عليه.

بيان أن المراد من التأديب التأدب لأنه المترتب على الضرب

فإن قيل: المترتب على الشيء يكون متأخرا عن الشيء، والتأديب بالنسبة إلى الضرب ليس كذلك ،لأن التأديب عين الضرب ومتحد معه بحسب الذات غير متأخر عنه ،إذ لم يصدر من الفاعل إلّا فعل واحد هو الضرب،ولم يوجد لتحقق التأديب عمل آخر من الضارب سوى الضرب فكيف يصح أنه مترتب على الضرب. **قلنا**: المراد بترتب التأديب على الضرب ترتب مايتضمنه التأديب أعني التأدب ،ولاريب في صحة ترتبه عليه ، **وهذا** ما أجاب به العلامة عبد الغفور في حاشيته على الجامي ، وأيد جوابه هذا بقول الشيخ الرضي حيث يقول: قال الشيخ الرضي: العلة الحاملة التأدب.

بيان الاعتذار عما يقال: أنه فلم لم يقولوا ضربته تادبا مكان تاديباً

فإن قيل: لما كان المراد من التأديب هو التأدب فلم لم يقولوا ضربته تأدبا من غير تكلف بجعل التأدب مفعولا له لاالتأديب. **قلنا**:إنما جعل المفعول له تأديبا دون التأدب لأن شرط نصب المفعول له وتقدير اللام هواتحاد فاعل المفعول له والفعل المعلل به وليس فاعل الضرب والتأدب واحد، لأن معنى التأدب قبول الأدب ، وليس فاعل الضرب قابل الأدب بل قابل الضرب هو المضروب فلم يصح جعل التأدب مفعول له.

فإن قيل: شرط صحة النصب وإن وجد في التأديب لكنه غير مترتب على الضرب و لايكفي لكون الشيء مفعولا له وجود الشرط فقط **قلنا**: التأديب لكونه متضمنا للعلة الحقيقة هو التأدب صح جعله مفعولا له باعتبار ماتضمنه.

بيان رد السيالكوتي جواب بعض الناس عن الاعتراض المذكور

وقال بعض الناس في الجواب عن الاعتراض الوارد على عدم صحة الترتب بالتغاير الاعتباري بين الضرب والتأديب، وقالوا: إنهماوإن كانا متحدين ذاتا إلّا أنهما متغايرين اعتباراً بأن يقال: إن الفعل المذكور باعتبار إيلامه للمضروب ضرب ، وباعتبار إيجابه التأدب تأديب فاعتبر ذلك البعض التغاير الاعتباري واكتفى به في صحة الترتيب، **لكن** قال عبدالحكيم السيالكوتي في حاشيته على حاشية عبدالغفور: أن العلامة عبد الغفور لم يعتبر جواب هذا البعض لأن الحامل للمتكلم على الضرب تأدب المضروب ، لا تأديبه إياه ، لأن التأديب ليس إلّا الضرب والشيء لايكون علة لنفسه بل هي أثره أي ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة في الحقيقة أعني التأدب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل ، لأن فاعل الضرب هو المتكلم وفاعل التأدب هوالمضروب ، ولعدم المشاركة في الزمان ، إذ ربما لايحصل هذا الأثر، فكيف يشارك الضرب في الزمان. **(وقعدت عن الحرب جبنا)** مثال لما فعل بسبب وجوده فعل ، وهو القعود ،فإن القعود إنما وقع بسبب وجود الجبن.

بيان فائدة أخرى في إيراد المثالين

واعلم أن المصنف كما أشار بإيراد المثالين إلى أن المفعول له على قسمين ، فقيل: كذلك فيه إشارة إلى تضعيف مذهب من قال: أن الفعل لابد أن تكون سببا وباعثا على المفعول له كما في ضربته تأديبا فإن الضرب باعث فيه على التأديب فالمصنف نبّه باتيان المثال الثاني وهو قعدت عن الحرب جبنا أن الأمر ليس كذلك فإن القعود فيه ليس سببا وباعثا على الجبن بل الجبن سبب للقعود **(خلافا)** ظاهرا **(للزجاج)**.

بيان وجه نصب قوله: "خلافا"

فإن قيل: ما وجه نصب قوله: "خلافا". **قلنا:** هو منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يخالف على صيغة المعلوم ، والجملة خبر للمبتدأ المحذوف فيكون التقدير هكذا ، والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج ، وهذا هوالتقدير الذي قدره الجامي.

دفع ما يقال: أنه كان الأولى انتساب الخلاف إلى الزجاج دون الجمهور مع الرد على جوب البعض أولا وجواب الكابلي والباسولي وصاحب الخادمة وعبد الرحمن ثانياً

فإن قيل: كان الأولى انتساب الخلاف إلى الزجاج ، لأن قول النحاة أصل، والخلاف إنما وقع منه فلم أسند المخالفة إلى الجمهور . **فقال** البعض في الجواب عنه: أن الزجاج كان إماما في هذا الفن فجعل أصلا دون الغير، **لكن** هذا الجواب ضعيف ،لأن الجمهور فيهم الأئمة

فوق الزجاج . **وقال** الكابلي والباسولي وصاحب الخادمة وملا عبد الرحمن: أن قول الجامي ههنا يخالف على صيغة المجهول فحينئذ لا يكون إسناد المخالفة إلى الجمهور، **أقول** هذا أيضاً غير صحيح ، لأنه لو كان على صيغة المجهول لم يصح أن ينسب مصدر الفعل المجهول إلى الزجاج مع أنه نسب إليه قوله: "خلافا للزجاج"، وذلك لأن مصدر الفعل المجهول يكون مصدرا مجهولا والمصدر المجهول مايكون منسوبا إلى المفعول والمفعول حينئذ هم الجمهور كما كان الفعل منسوبا إلى المفعول وهو القائل في قول الجامي: "والقائل بكون المفعول له إلخ" وهم الجمهور فإذا ثبت كون قوله: "خلافا" مصدرا مجهولا فكيف يصح أن يقال: أن نسبة قوله: "خلافا" إلى قوله: " للزجاج" نسبة إلى الفاعل ،لأن التعبير بقوله: " خلافا للزجاج " صريح في أنه نسبة المصدر إلى الفاعل كما يقال: خلافا للشافعي فإن الشافعي هو الفاعل لقوله: " خلافا" فعلم أن المصدر معلوم ، وعلم من كون المصدر معلوما كون الفعل و هو قوله: "يخالف" أيضا معلوما، **ويعلم** تحقيقنا هذا من كلام عبد الحكيم السيالكوتي في حاشية عبد الغفور فانظر هناك ،فعلم منه أن الشارح الجامي أورد صيغة المعلوم وارتكب نسبة الخلاف إلى الجمهور وهي مسامحة منه ،ولهذا تلميذه العصام قدر ههنا تقديرا آخر غير تقدير الجامي، **وقال** والأظهر أن يقال: يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لأن قول النحاة أصل ،والخلا ف إنما وقع منه وتلميذه الآخر العلامة عبد الغفور أيضا قدر تقديرا آخر حيث يقول القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج وعلى هذين التقديرين لتلميذي الشارح الجامي يكون قوله: "يخالف" على صيغة المعلوم ويكون نسبة الخلاف إلى الزجاج دون الجمهور

بيان وجه تقدير المعتلق الخاص لقوله: " للزجاج " من السيالكوتي

فإن قيل: لم قدرتم متعلق قوله: " للزجاج " فعلا خاصاوهو قوله: " ظاهرا " كما فعله الجامي مع أنه يقدر فيه الأفعال العامة وهو دأب الجامي أيضاً في مثل هذه المواضع . **أقول** قال العلامة عبد الحكيم السيالكوتي في حاشيته على حاشية عبد الغفور في تحقيق هذا المقام ، وحاصله أنه إنما قدر الشارح الجامي قوله: "ظاهرا " فعلا خاصا دون عاما ليصح تقدير الفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضي من أن المفعول المطلق إذا بين فاعله أو مفعوله بالإضافة مثل سبحان الله أو باللام نحو حمدا له وجب حذف عامله إلّا إذا كان للنوع نحو ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها ، **وههنا** كذلك لأنه بين فاعله باللام في قوله: "خلا فا للزجاج" فإن الزجاج هو الفاعل لقوله: "خلافا" وقد دخل عليه اللام فقدر الشارح الجامي

قوله: " ظاهرا" ليصح تقدير الناصب فإنه صار المصدر للنوع لأن الخلاف على نوعين ظاهر وخفي ، ، والمصدر إذا كان للنوع (كما استثنى الرضي ذلك) يصح تقدير الناصب ، فقدره الجامي بناء على ذلك ، وفي ختام تحقيقه هذا قال العلامة السيالكوتي: والناظرون تحيروا في لفظ "ظاهرا" فبعضهم اعترضوا بأنه لا فائدة فيه وبعضهم تفوهوا بما لا يرضي به الأذن الكريمة

بيان ترجمة الإمام الزجاج

فإن قيل: من هو الزجاج. **قلنا**: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل كان من أكابر أهل العربية ،وكان حسن العقيدة جميل الطريقة صاحب اختيار في النحو والعروض، أخذ الأدب عن المبرد وثعلب ، ومنه أبو علي الفارسي، وسمي بالزجاج لكونه صانعا للزجاج والقوارير أو بائعاله كما يقال: خفاف و بزاز، توفي رحمه الله تعالى يوم الجمعة بتاسع عشر جمادي الآخرة سنة عشرة وقيل إحدى عشرة، وقيل: سنة ست عشرة وثلث مأة ببغداد **(فإنه)** أي المفعول له **(عنده)**أي عند الزجاج **(مصدر)** من غير لفظ فعله.

بيان وجه كون ما يقال له المفعول له عند الجمهور مفعولا به عند الزجاج

فإن قيل: كيف يصح أن يكون مفعولا مطلقا عنده مع أن المفول المطلق مايكون الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ، والفعل المذكور وهو قوله: " ضربته" ليس بمشتمل على التأديب في المثال الأول ، ولا قعدت على الجبن في المثال الثاني .**قلنا**: هو عنده مفعول مطلق من غير لفظ فعله فإن المفعول المطلق لا يجب أن يكون من لفظ فعله فهو مثل قعدت جلوسا.

بيان معنى المثالين المذكورين عند الزجاج وله في ذلك طريقان

فإن قيل: فما معنى المثالين عند الزجاج حيئنذ. **قلنا**: معنى كل من المثالين على وجهين. **الأول**: أن يقدر الفعل لهذا المصدر من جنسه وبابه ،ويجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا بذلك الفعل ، فمعنى المثال الأول أدبته بالضرب تأديبا، فإنه قدر الفعل وهوأدبته من جنس المصدر ، وهو تأديبا، وبابه وهو باب التفعيل وجعل العامل فيه وهو ضربته متعلقا لذلك الفعل فقيل: بالضرب ، وفي المثال الثاني جبنت عن الحرب جبنا بالطريق المذكور في المثال الأول، **والثاني**: أن يقدر مصد ر من جنس الفعل الناصب له مضافا إلى ما جعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج ففي المثال الأول تقديره ضربته ضرب تأديب ، فقدر فيه ضرب الذي هو مصدر من جنس الفعل الناصب للمفعول له وهو ضربته وهذا المصدر مضاف إلى ماجعل مفعولا له ، وهو تأديبا، وفي المثال الثاني تقديره قعدت عن الحرب قعود جبن

بالطريق المذكور في المثال الأول.

بيان التعلق بين المصدر المقدر والمفعول له في المثالين

فإن قيل: إضافة المصدر المقدر إلى المفعول له في هذا التقدير من أي قبيل. **قلنا**: تلك الإضافة في المثال الأول من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، فإن التأديب فيه سبب الضرب وقد أضيف الضرب فيه إلى التأديب أو من قبيل إضافة المعلول إلى العلة فإن التأديب علة للضرب وفي المثال الثاني من قبيل إضافة المسبب إلى السبب فإن الجبن فيه سبب القعود عن الحرب.

دفع ما يقال: أن عند الزجاج لما كان تقدير المثال الأول أدبته بالضرب تأديبا أوضربته ضرب تأديب فاتحد لفظهما أيضاً فكيف يصح قول الجامي من غيرلفظ فعله مع الردعلى البعض

فإن قيل: لما كان تقدير المثال الأول هو قوله: " أدبته بالضرب تأديبا أو ضربته ضرب تأديب" فكما اتحد معنى الفعل والمفعول له كذلك اتحد لفظاهما أيضاً فكيف يصح أنه من قبيل المصدر الذي يكون من غير لفظه: **أقول**: قال محشي شرح الجامي المولى عبد الرحمٰن في حاشيته في هذا الموضع في الجواب: أن مراد الجامي بقوله: " فالمعنى عنده" أي عند الزجاج أن قوله: "ضربته ضرب تأديب" وكذا " أدبته بالضرب تأديبا" معنى قوله: " ضربته تأديبا" لأن هذا التركيب أي قوله: "ضربته تأديبا" مجعول من أحد هذين التركيبن وبناء على هذا التحقيق لم يصح ما قال محمد عمر الكابلي شارح شرح الجامي وصاحب خادمة الكافية من أنه لما كان تقدير قوله: "ضربته ضربا" أدبته بالضرب تأديبا فحذف الفعل وهو أدبت للاختصار وأقيم المصدر مقامه، وقس على هذا البواقي من الأمثلة ،و وجه عدم صحة قوله هو أنه يزعم أن قوله: " ضربته تأديبا مجعول من أحد هذين التركيبين وقد رده عبد الرحمٰن كما ذكرنا.

بيان ثلاثة أجوبة لدفع ما يقال: أنه لا نسلم أن الجبن متحد مع القعود معنى

فإن قيل: قوله: "جبنا"كمايكون مغايرا للفظ فعله كذلك هو مغائر له بحسب المعنى فإن معنى القعودغير معنى الجبن مع أنه لا بد من اتحاد المعنى بينهما. **قلنا**: المراد من الجبن أثره وهو القعود لأن من حصل فيه الجبن فهو يقعد وإن لم يقعد في بعض الأزمان، **أونقول**: أن المراد بالقعود عدم القيام بالحرب لا القعود الحقيقي، ويحتمل أن يراد منه المعنى الأعم.

بيان توجيه آخرمن الرضي في بيان مسلك الزجاج غير توجيه الجامي

واعلم أن توجيه مذهب الزجاج بالطريق المذكور هو ما قاله الشارح الجامي. **وقال** الشيخ الرضي في توجيه مسلكه وتنقيح مذهبه أن الزجاج يرى أن مضمون عامل المفعول له تفصيل وبيان له كما في ضربته تأديبا فإن معناه أدبته بالضرب فالتأديب مجمل ،والضرب بيان له.

بيان حقية مسلك الجمهور وإبطال مسلك الزجاج بوجهين وجه ذكره الجامي و وجه آخر نقله الرضي من المصنف

لكن مسلك الجمهور حق ومسلك الزجاج مردود من وجهين ، وجه بينه الجامي ووجه آخر نقله الشيخ الرضي من المصنف ، **أما الوجه** الذي بينه الجامي فهو أن صحة كون أحد النوعين مؤولا وراجعاإلى نوع آخر لايوجب أن يكون النوع الأول داخلا في النوع الثاني ولم يكن للنوع الأول اسم ، ألا ترى أن الحال مؤول إلى الظرف أي المفعول فيه فإن معنى جاء ني زيد راكبا جاء ني زيد وقت الركوب مع أن هذا التأويل لايخرجه عن حقيقته ولايدخله في حقيقة الظرف أي المفعول فيه ، فإن الحال أيضاً منصوب مستقل من المنصوبات، **وأما الوجه** الذي نقله الشيخ الرضي عن المصنف فهوأن معنى " ضربته تأديبا" ضربته للتأديب اتفاقا وقولك: " للتأديب" ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه.

بيان رد الرضي على الوجه الذي نقله من المصنف

ولكن الشيخ الرضي بعد نقل وجه المصنف رد عليه بقوله: " وفي الردنظر" وذلك أن " ضرب تأديب" في " ضربته ضرب تأديب" أيضا يفيد معنى " للتأديب" ، مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ، وأيّ منع أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب.

بيان أن وجه المصنف صحيح ورد الرضي غير صحيح

أقول:إن وجه المصنف صحيح ،وذلك لأن التأديب وإن كان معناه"ضرب تأديب" إلاّ أن بينهما بعد بعيد بحسب اللفظ، وذلك لأن في " ضرب تأديب" زيد لفظ " الضرب" وبسبب هذه الزيادة صارالفعل المذكور وهو "ضربته" مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء بخلاف "ضربته تأديبا" وضربته للتأديب فإنه ليس فيه زيادة فافترقا. **وما قال** الرضيأن أي منع فيأن يتفق في المفرد إلخ . **فنقول** في الجواب عنه: أن الممنوع هوالاتفاق في المفهوم دون الاتفاق في مآل المعنى المقصود كذا أجاب السيد السند في حاشيته على الرضيواحفظ هذا المقام لعلك لا تجده في غير هذا الكتاب بهذا الترتيب .

بيان شرط انتصاب المفعول له بعد الفراغ عن تعريفه

ولما فرغ المصنف عن بيان تعريف المفعول له شرع في بيان شرائط نصبه فقال **(و شرط نصبه)** أي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له.

بيان أن المصنف خالف عن اصطلاح الجمهور

اعلم أن المصنف قد خالف من اصطلاح جمهور النحاة في هذا المقام لأن المفعول له

عـند هم ماقدر فيه اللام ويقولون: إنه لما ظهر فيه اللام علم أنه مفعول به بواسطة حرف الجر لا المفعول له ، فتـقـدير اللام عندهـم شرط نفس كونه مفعولا له لا لانتصابه ، والشيخ ابن الحاجب يطلق المفعول لـه عـلى ما أظهر فيه اللام ، وتقدير اللام عنده شرط انتصابه فقط، وهذا كما قال في المفعول فيه أن شرط نصبه تقدير في فخالف هناك أيضاً من اصطلاح القوم **(تقدير اللام)**

بيان وجه اشتراط تقدير اللام لانتصاب المفعول له

فإن قيل: لم شرط لنصب المفعول له تقدير اللام ؟ **قلنا:** لأن ظهور اللام يوجب الجر في المفعول له فلو لم يشترط تقدير اللام وأظهر لم يكن منصوبا.

بيان أن الباء و"من" و"في" أن جاء ت للتعليل لكن خص اللام بالذكر لغلبة مجيئها للتعليل

فإن قيل: لم خص اللام بالذكر مع أن كلمة "من"والباء و"في" أيضاً من دواخل المفعول له **أما** كـلـمة "مـن" فكما في قوله تعالى: ﴿ خاشعا متصدعا من خشية الله ﴾ ومعنى الآية خاشعا أي منقادا لله تعالى ومتصدعا أي متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه، **وأما** كلمة الباء فكما في قـولـه تـعالى:﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾أي فحرمنا على بنى إسرائيل طيبات أحلت لهم أي أشيـاء كـانـت حـلالا لهـم ، وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والغنم لأجل ظلم صدرعنهم ، وأما" في" فكما في قوله عليه الصلوة والسلام: " إن امرأة دخلت في هرة " أي لأجلها أمسكتها وحسبتهـا فـلـم تـكـن تـطـعـمها ولاترسلها حتى تأكل من حشرات الأرض فماتت من الجوع والعطش. **قلنا:** إنـما خص اللام بالذكر ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية ،لأ نها الغالبة في تعليلات الأفـعـال لأن أحـد مـعـانيها التي وضعت اللام لها التعليل فكأنها أصل في هذا الباب وما يكون أصـلا يـكـون استـعماله أوسع بخلاف غيرها فإنه وإن استعمل في التعليل لكن غيرها نائبة عن اللام ومجاز عنها فلا يقدر غيرها، وأيضاً لو قدر غير اللام لايكون في تقديره فائدة لأن ما يكون غالبا في تعليل الأفعال يكون هو المتبادر.

بيان أن جواز تقدير اللام مشروط بالشرط

ولما لـم يـكن تقدير اللام جائزا مطلقا بل هو مشروط بالشرط فأشار المصنف إلى ذلك الشرط فقال **(وإنما يجوز حذفها)**.

بيـان الاحتيـا ج إلى قوله: "حذفها" مع أن ظاهر النظر يقتضي الاكتفاء بإرجاع الضمير إلى تقدير اللام في قوله: "يجوز"

فإن قيل: الـمقصود يحصل بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام، لأن التقدير والحذف شـيء واحد فلا حاجة إلى قوله: "حذفها" بإظهار الفاعل ،لأن الشيء إذا ذكر مرة صريحا يذكر

ثانيا بإرجاع الضمير إليه فكان الواجب أن يقول: "وإنما يجوز" بإرجاع الضمير في قوله: "يجوز" إلى قوله: "تقدير اللام". **قلنا**: كلامك إنما يصح لو كان التقدير والحذف شيئا واحدا، والأمر ليس كذلك ،لأن التقدير عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية وليس في الحذف معنى إبقائها في النية ، والاحتياج إلى الشرط المذكور إنما هو في حذفها عن اللفظ دون إبقائها في النية فلو اكتفى بالضمير ولم يظهر قوله:"وحذفها" يكون كل واحد من الحذف عن اللفظ والإبقاء في النية مشروطين بالشرط المذكور مع أن الاحتياج إليه إنماكان في الحذف فقط.

فإن قيل: ماوجه عدم الاحتياج والإبقاء فيالنية إلى ذلك الشرط. **قلنا**: وجه ذلك أن الاحتياج إلى الشرط إنما هو فيما يكون خلاف الأصل ، وخلاف الأصل هو الحذف ، لأن الإبقاء في اللفظ هو الأصل، وليس الإبقاء في النية خلاف الأصل حتى يحتاج إلى الشرط.

بيان أن الجواز ههنا بمعنى الإمكان الخاص

واعلم أن الجواز ههنا بمعنى الإمكان الخاص وهو سلب الضرورة من الجانبين فيصح حذف اللام كما يجوز ذكرها.

بيان أن حذف اللام محتاج إلى ثلاثة شروط التى بينها المصنف مع بيان الشرط الأول

لكن الحذف مشروط بشروط ثلاثة. **والأول** منها ما بينه بقوله: (**إذا كان فعلا**) يعني لايجوز حذف اللام إلاّ إذا كان المفعول له حدثا واحترز بهذا الشرط عن المفعول له الذي يكون من قبيل الأعيان نحو جئتك للسمن .

بيان الشرط الثاني

والثاني مابينه بقوله (**لفاعل الفعل المعلل به**) أي اتحد فاعله وفاعل عامله يعني لايجوز حذف اللام إلاإذا كان فاعل المفعول له وفاعل الفعل الذي علل بالمفعول له متحداً فلو لم يتحد لم يجزحذف اللام ،واحترز بهذا الشرط عما إذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك إياي ، فالمجيء الواقع مفعولاله وهوقولك: " لمجيئك" فاعله المخاطب، والفعل الذي علل بالمفعول له وهو جئتك فاعله المتكلم فلم يتحد فاعل المفعول له.

بيان دفع مايقال: أنه جاء في القرائة الشاذة قوله تعالى: "ينفع" بنصب صدقهم بتقدير اللام مع عدم شرط الاتحاد

فإن قيل: جاء قوله تعالى: ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ في القرائة الشاذة بنصب صدقهم أي لصدقهم ، فاللام ههنا محذوف مع عدم اتحاد فاعلهما، لأن فاعل " ينفع" الذي هو الفعل المعلل به هوالضمير الراجع إلى اليوم، وفاعل الصدق في صدقهم هوقوله:" هم " الذي

أضيف إليه الصدق من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله. **قلنا**: قوله تعالى: ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بالنصب مشتمل على شذوذين. **الأول**: أنها رواية شاذة. **والثاني**: حذف اللام بدون الشرط المذكور، والشاذ لايعتبر، **أونقول** في الجواب: أن هذا الشرط أي شرط الاتحاد بين الفاعل الفعل والمفعول له إنما هو باعتبار الاستعمال الغالب .

بيان الشرط الثالث

والشرط الثالث ما بينه بقوله: **(ومقارناله)** أي للفعل المذكور **(في الوجود)** أي لايجوزحذفه إلّا إذا كان المفعو ل له مقارنا للفعل المذكور في الوجود.

بيان أن للشرط الثالث وهي المقارنة طرق ثلاثة

فإن قيل: كيف تكون هذه المقارنة. **قلنا**: لها طرق ثلاثة ، **الطريق** الأول أن يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا،إذ زمان الضرب والتأديب واحد، إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار إذ الحدث الصادر عن الفاعل باعتبار أنه ألم يسمى ضربا، وباعتبار أنه سبب لاتصاف المضروب بالأخلاق الحسنة يسمى تأديبا، **والطريق** الثاني: أن يكون زمان وجود الفعل بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا، فإن زمان الفعل أعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له أعني الجبن ، **والطريق** الثالث: أن يكون زمان المفعول له بعض زمان الفعل نحو شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين، فإن زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب.

اعتراض آخرعلى الشرط الثالث بالقرائة الشاذة في يوم ينفع

فإن قيل: لانسلم هذا الشرط فإن "صدقهم" في القرائة الشاذة في قوله تعالى: ﴿ يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ مفعول له مع أنه لامقارنة بين "ينفع" و "صدقهم" في الزمان فإن النفع في الآخرة والصدق في الدنيا. **قلنا**: في هذه القرائة اجتمع عدة شذوذات شذوذان منها مامر، وشذوذ عدم المقارنة ، والشاذ لايعتبر.

بيان فائدة الشرط الثالث

واعلم أنه احترز بالشرط الثالث أي شرط المقارنة عما إذا لم يكن مقارنا له في الوجود مثل أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس.

بيان وجه الاشتراط بالشرائط الثلاثة المذكورة

فإن قيل: لم اشترط حذف اللام بهذه الشرائط الثلاثة. **قلنا**: إنما اشترط بهذه الشرائط لأن المفعول له بهذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فإنه فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في

الوجود كما أن ضربا في ضربت ضربا فعل لفاعل الفعل وهو ضربت فإنه أيضاً فعل للمتكلم، وكذا هو مقارن لضربت في الوجود زمانا وإذا كان مشابهاله فيتعلق بالفعل بلاواسطة كتعلق المفعول المطلق به بخلاف ما إذا اختل شيء منهما فلا تبقى تلك المشابهة.

بيان وجه آخر من المصنف نقله الرضي عنه

وقد بين المصنف في "الإيضاح" شرح "المفصل" لهذا الاشتراط وجها آخر كمانقله الشيخ الرضي عنه وهو أن أكثر علل الأفعال تكون جامعة لهذه الشرائط فبوجود ها يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغائب فيستغني عن إظهار اللام عنه بخلاف ما إذاختل شيء منها.

بيان المذاهب الثلثة في جواز كون المفعول له معرفة ونكرة الجمهور والرياشي والجزولي

فإن قيل: هل يجب كون المفعول له نكرة أم لا، وما هي المذاهب في كونها معرفة ونكرة. **قلنا:** لايجب عند الجمهور نكارة المفعول له بل يجوز كونها معرفة أيضاً ،نعم الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف وحجتهم في ذلك "حذرالموت" في قوله تعالى﴿ يجعلون أصابعهم فى آذا نهم من الصواعق حذرالموت﴾ فإنه معرفة وهو مفعول له وكذا قول الحاتم (**شعر**)

وأغفر عوراء الكريم ادخاره☆ وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

فإن قوله: "ادّخاره" مفعول له مع أنه معرفة . **وقال** الرياشي أن تنكير المفعول له واجب، ودليله أنه يشبه الحال والتميز، فيجب تنكيره مثلها، والحجة عليه ما ذكر نا من قوله تعالى وقول الحاتم. **وقال** الإمام الجزولي: إنه يجب تعريفه إذا انجر باللام فلايقال: "جئتك لاكرا م لك" ولكن منعه الأند لسي ، وقال لاأرى منه مانعا، وهذه المذا هب بينها الشيخ الرضي.

بيان المفعول معه بعد الفرا غ عن المفعول له

ولمافرغ المصنف عن بحث المفعول له شرع في بحث المفعول معه فقال: (**المفعول معه**) أي الذي فعل لمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحبا للمفعول معه في صدور الفعل عنه مثل استوى الماء والخشبة ، فإن الماء مصاحب للخشبة فى صدور الفعل ، **أويكون** المفعول به مصاحبا للمفعول معه في وقوع الفعل عليه ، مثل كفاك وزيدا ، فإن المفعول به وهو قوله: "ك" مصاحب للمفعول معه وهو زيدا في وقوع الفعل عليه. **واعلم** أن قوله: "المفعول معه" يحتمل أن يكون مبتدأ لخبر محذوف أي منه المفعول معه ،والقرينة عليه قوله في ما تقدم: "ومنه المفعول المطلق" ويجوز أن يكون خبرا المبتدأ محذوف أي هذا بيان المفعول معه.

بيان أن في قوله: " المفعول معه" ثلاثة تراكيب مع بيان التركيب الأول

فإن قيل: ما إعراب قوله: "المفعول معه". **قلنا**: فيه ثلاثة تراكيب، **الأول** أن قوله: "مفعول" صيغة اسم مفعول لابد له من مفعول مالم يسم فاعله يسند إليه فكان قوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله كما أن قوله: "به وله وفيه" في قوله: " المفعول به والمفعول له والمفعول فيه" مفعول ما لم يسم فاعله أسند إليه المفعول، والضمير المجرور حينئذ في قوله: " معه" راجع إلى الموصول، وهو اللام الداخل على قوله: " المفعول" فإنه موصول بمعنى " الذي" ثم قوله: "مفعول" مع مفعول ما لم يسم فاعله صلة للموصول، والموصول مع الصلة مبتدأ أو خبر كما مر، فمعنى قوله: " المفعول معه" على هذا التركيب أن من المنصوبات الاسم الذي فعل لمصاحبته، وإليه أشار الجامي حين فسر قوله: " المفعول معه" بقوله: " الذي فعل لمصاحبته.

بيان أن قوله: "معه" وإن كان فاعلا في التركيب المذكور وحقه الرفع إلا أن النحاة جوزوا تركه منصوباً إبقاء له على الحال الأغلب

فإن قيل: لما كان قوله: " معه" مفعول ما لم يسم فاعله فحقه الرفع مع أنه منصوب. **قلنا**: كونه مرفوعا وإن كان يقتضي الرفع إلّا أنه نصب إبقاء له على الحال الذي كان هو عليه في أكثر الأحوال فإنه كان في أكثر الأحوال منصوبا فأبقى ذلك الحال الأكثري عليه تغليبا للأكثر وقوعا على الأقل، وإلى هذا الوجه للنصب ذهب الأخفش في قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بنصب " بين" وهي قرأة نافع والكسائي وحفص بن عاصم.

بيان التركيب الثاني في قوله: "المفعول معه"

والتركيب الثاني فيه أن قوله: "مفعول" صيغة اسم مفعول، والضمير المستترفيه الراجع إلى مصدره وهوالفعل مفعول مالم يسم فاعله له، فيكون معناه " الذي فُعِلَ فِعْلٌ لمصاحبته". وحينئذ يكون الضمير المجرور في قوله: " معه" راجعا إلى الموصول، وعلى هذا يكون من قبيل " و قد حيل بين العير والنزوان" فإن مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره وهي الحيلولة، ودليل هذا التركيب أن قوله: " بين" للزوم ظرفيته لايقام مقام الفاعل، وهذا الوجه من التركيب قد أورده المفسرون في الآية المذكورة أيضاً حيث يقول الزمخشري تحت سياق هذه الآية أي وقع التقطع بينكم.

فإن قيل: كيف يمكن إرجاع الضمير إلى المصدر في هذه الآية فإنه حينئذ تكون خلاف المقصود، فإن معناه حينئذ " تقطع التقطع" والتقطع إذا تقطع حصل الوصل مع أن المراد في هذه الآية أنه تقطع الوصل. **قلنا**: إذا رجع الضمير إلى المصدر يكون معناه إذا وقع

التقطع لا تقطع التقطع كما نقلنا عن الزمخشري، وذكر الزمخشري لهذا مثالا آخر أيضاً حيث يقول هناك كما تقول: جمع بين الشيئين تريد أوقع الجمع بينهما، وقد مربعض هذا البحث منا في تعريف الخبر فتذكره،

بيان أن التركيب الأول أولى من هذا التركيب من ثلاثة وجوه

وقال العلامة الجامي ناقلا عن بعض الحواشي: أن هذا الرأى شريف جدا يشير بقوله: " هذا " إلى التركيب الأول، ووجه شرافته أنه جعل فيه ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل، ولخلوه عن اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل، وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص كذا قال عبد الغفور في حاشيته.

بيان التركيب الثالث في قوله: " المفعول معه"

وذكر العصام فيه تركيبا ثالثا وهوأن "معه" متعلق بمحذوف هو فاعل ،والظرف قائم مقامه ،تقديره الذي فعل كائن معه أي مع الفعل ، فالظرف فاعل مجازا كما أنه خبر مجازا في نحو زيد في الدار . **(هومذكور بعدالواو)** احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء فلا يكون المذكور بعد الفاء مثلا مفعول معه ، وذلك لأن الواو تدل على معنى المصاحبة بخلاف غيره من حروف العطف فإنها ليست كذلك **(لمصاحبة معمول فعل)**

بيان تركيب قوله: " لمصاحبة معمول فعل"

فإن قيل: اللام متعلق بمذكور، وإضافة المصدرإلى قوله: "معمول" من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول فيكون قوله: " معمول" مجرور لفظا، ومنصوب محلا ، والفاعل حينئذ متروك ، وهو المفعول معه ، أوالإضافة من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل ، فيكون قوله "معمول" حينئذ مجرور لفظا ومرفوع محلا ،والمفعول متروك وهو المفعول معه ،واللام في قوله: " لمصاحبة " للتعليل كما في ضربت زيدا للتأديب أي لأجل التأديب ،والجامي جعله من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول حيث يقول: أي يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمول فعل ، ويعلم ذلك من إضافة المصاحبة إلى الضميرالراجع إلى المفعول معه الذي تركه المصنف ابن الحاجب، وهو فاعل حينئذ ،ومعناها على الإضافة الثانية أي إضافة المصدر إلى الفاعل أي يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبة معمول فعل له .

بيان أن المعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولاً

واعلم أن المعمول أعم من أن يكون فاعلا نحواستوى الماء والخشبة ، أو مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم. **والمراد** من الخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء ووقت زيادته

رد على قول بعض الناس أن المعمول يجب أن يكون فاعلاً فقط

وقال بعض الناس أن المعمول لابد أن يكون فاعلا كما في سرت وزيدا، واستوى الماء والخشبة ،ودليل هذا البعض هوأنه لو لم يكن الأمر كذلك لكان المذكور بعد الواو في ضربت زيدا وعمرا مفعولا معه مع أنه معطوف اتفاقا لا مفعول معه ،وإذا أريد من المعمول الفاعل فقط خرج منه عمرا في ضربت زيدا وعمرا، لأن المعمول فيه مفعول لافاعل. **ولكن** عممنا المعمول وقلنا سواء كان فاعلا أومفعولا، ولاحاجة لإخراج عمرا في ضربت زيدا وعمرا إلى وجوب كون المعمول فاعلا لأن الأصل في هذا الواوالعطف ،وإنما عدل عنه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة في المثال المذكور، ولايمكن التنصيص والتصريح بالنصب على المصاحبة ، لأن النصب بالعطف الذي هوالأصل فيه أظهر، وسواء كان ذلك الفعل (**لفظا**) أي لفظيا كالمثالين المذكورين (**أو معنى**)أي معنويا نحو مالك وزيدا أي ماتصنع.

بيان تركيب قوله: "لفظاً أومعنىً"

فإن قيل: ما تركيب قوله: " لفظا أومعنى". **قلنا**: هو إما منصوب على أنه حال من قوله: "فعل" ولم يتقدم عليه وإن كان نكرة محضة لكونه مجرورا بالإضافة ،وقيل: خبر كان المقدر والتقدير هكذا أي سواء كان ذلك الفعل لفظاأومعنى. **ولعل** العلامة الجامي قدر هذا التقدير للإشارة إلى هذا التركيب.

بيان وجه تفسير قوله: "لفظا ومعنى" بقوله: " لفظياً ومعنوياً "

فإن قيل: لم فسرتم قوله: " لفظاومعنى"بقولكم " لفظيا ومعنويا". **قلنا**: إنما فعلنا كذلك لصحة الحمل فإنه سواء كان حالا أوخبر" كان" لايصح حمله على ذي الحال واسم " كان".

تفسير الفعل المعنوي

فإن قيل: ما هو الفعل المعنوي. **قلنا**: الفعل المعنوي مايكون مستنبطا من فحوي الكلام من غير التصريح به أوتقديره ،فإن الفعل العامل في مالك وزيدا هو ما تصنع المستفاد من فحوى هذا الكلام أي مالك وزيدا.

بيان الجنس والفصل في تعريف المفعول معه

فإن قيل: إنه لابد في كل تعريف من الجنس والفصل ، فما هو الجنس والفصل في هذا التعريف ؟ **قلنا**: قوله: " مذكور" جنس شامل لجميع المفاعيل ، وقوله: " بعد الواو" فصل خرج به جميع المفاعيل ،وكذا الاسم الذي يكون بعد الفاء و" مع"، وقوله: " لمصاحبة معمول فعل" خرج به الاسم المذكور بعد الواو الذي لايكون لمصاحبة معمول فعل مثل ضيعته في قولهم:

"كل رجل وضيعته" فإنه وإن لم كان الواو فيه بمعنى "مع" للمصاحبة لكن لمصاحبة "كل رجل" وهو ليس بمعمول للفعل لعدم الفعل فيه.

بيان دفع مَا يقال: أن التعريف غيرمانع لدخول عمروٍ في جاء ني زيد وعمرو فيه

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه فإنه يدخل فيه "عمرو" في "جاء ني زيد وعمرو" لأنه اسم مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وهو زيد في المجيء. **قلنا:** المراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد، نحو سرت وزيدا، أومكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها، (والفصيل بمعنى المفصول ولد الناقة إذا فصل عن أمه، والجمع فصلان وفصال، والفصيل أكثر مايطلق في الإبل وقديقال في البقر، ومنه حديث أصحاب الغارو هو قولهم: "فاشتريت به فصيلا من البقر" وفي رواية "فصيلة" وهو أيضاً بمعنى ما فصل عن اللبن من أولاد البقر كذا نقل صاحب لسان العرب عن ابن الأثير اللغوي المعروف). **ولما** كانتَ المصاحبة عبارة عن هذا المعنى لم ينتقض التعريف بعمرو في المثال المذكور، لأن الواوفيه عاطفة وهي لاتدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة ولايلزم من الواو أن يكون زيد وعمرو متصاحبين في الزمان والمكان، وفي المفعول معه لابد من التصاحب في الزمان أوالمكان.

بيان أن ههنا خمسة مذاهب اختار المصنف منها مذهب الجمهور من النحاة وهم البصريون مع الرد ضمنا على صاحب التحفة الخادمية

فإن قيل: لايصح إطلاق المفعول على المفعول معه لأن لفظ "المفعول" في قوله: "المفعول معه" يشعر بأن العامل فيه الفعل، والعامل في المفعول معه هوحرف الواو المذكور بعده، وهو مذهب الشيخ عبد القاهر، وإلى كون الواو عاملا أشار صاحب نظم مأة العامل حيث يقول: (**شعر**)

واوياء وہمزہ وإلا أيا وأي ہيا ☆ ناصب اسمند پس این ہفت حرف اے مقتدا

وأيضا لايصح قوله في تعريف المفعول معه: "معمول فعل" لكون الواو عاملا فيه دون الفعل.
قلنا: في عامل المفعول معه اختلاف، واختار المصنف مذهب جمهور النحاة، وهم البصريون وسلك مسلكهم، ولم يختر مسلك عبد القاهر، وخلاصة القول في بيان مذا هبهم هوأن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن العامل في المفعول معه الفعل أومعناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"

وقال الكوفيون: إن العامل في المفعول معه هو معنى المخالفة فيكون العامل فيه معنويا كما أن العامل هو معنى المخالفة إذا كان الخبر ظرفا أيضاً حيث يقول الرضي في توضيح

مذهبهم في شرحه تحت قول ابن الحاجب: "وماوقع ظرفا فالأكثر على أنه مقدر بجملة" وحاصل قولهٗ هناك: أن الظرف إذا كان خبرا للمبتدأ يكون منصوبا، والعامل فيه حينئذ معنى المخالفة ،وذلك لأن الخبر قد يكون عين المبتدأ في نحو زيد قائم، فإن القائم هو زيد لا غير. وقد لايكون عينه بل يكون مثله كما في قوله تعالى:﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ فإن أزواج رسول اللّٰه ﷺ لسن عين أمهاتهم بل مثل الأمهات ففي هاتين الصورتين يكون الخبر مرفوعا مثل المبتدأ. وقد لايكون الخبر عين المبتدأ ومثله بل يكون مخالفا له بحيث لايطلق اسم الخبرعليه فلا يقال في نحو زيد عندك: أن زيدا عنده ،وإذا كان مخالفا لهٖ خالفه في الإعراب أيضاً فيكون العامل معنويا، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولايحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر فكما أن العامل في الخبر إذا كان ظرفا معنى المخالفة كذلك العامل في المفعول معه أيضا معنى المخالفة ،**وبتقريرنا** هذا ظهر معنى كون المخالفة عاملا في المفعول معه وعلم منه مراد الشيخ الرضي حيث يقول في هذا المقام من شرحه: وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف وتبين فساد ما قاله صاحب التحفة الخادمية في حاشية تحرير سنبث فإنه يقول هناك في تفسير مايقوله النحاة في التعبير عن مذهب الكوفيين أنه منصوب على الخلاف أن عامله المعنوي خلاف الجمهور ففهم معنى الخلاف هكذا فيا للعجب وهذا مذهب الكوفيين.

وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، والواو نائب منابه ويفيد مفاده فيقول في استوى الماء والخشبة : أي استوى الماء وصاحب الخشبة.

وقال عبدالقاهر: هو منصوب بنفس الواو.

وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف، وذلك أن الواولما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب فأعطي النصب ما بعدها عارية كما أعطي مابعد إلّاإذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير، ولماكان المذهب المختار عند المصنف هو مذهب الجمهور فلهذا صح إطلاق المفعول على المفعول له ، وصح قوله في تعريف المفعول له : "معمول فعل".

بيان وجه اختيار مسلك الجمهور على المذاهب الباقية

فإن قيل: لم اختار مسلك الجمهور دون المذاهب الباقية. **قلنا**: لم يختر المذا هب الباقية ولم يسلك مسالكهم لأنها ضعيفة . **أما مسلك** الكوفيين فلأن في مسلكهم إحالة العمل على العامل المعنوي مع أن الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي . **وأما مسلك** الزجاج فلأنه يقول بإضمار الفعل بعد الواو، والإضمار خلاف الأصل ، **وأما مذهب** الشيخ عبد القاهر فإنه يقول بكون الواو نفسه عاملا مع أن هذا الواو واو العطف وهي غير عاملة

فلم يراع أصلها، فلو قال أحد: أن الشيخ إنماجعلها عاملة بعد كونها بمعنى مع قلنا: لو اقتضي كونها بمعنى مع أن تكون عاملة لنصبت في مثل كل رجل وضيعته أيضاً مع أنها فيه بمعنى مع **وأما مذهب** الأخفش فلأنه يقول: إن الواولماأقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطي النصب مابعدها عارية كما أعطي مابعد إلاّ إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير فلوكان دليل الأخفش هذا صحيحا كما قاله لجازالنصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته مع أنه ليس كذلك.

بيان وجه أنّ الجمهور ذكروا الواو بمعى مع دون كلمة مع

فإن قيل: لم قال الجمهور بتوسط الواوالتي بمعنى مع ولم يذكروا لفظة: "مع" **قلنا**: لما كان الواوأخصر من لفظة " مع" أتوا به دون مع.

بيان دفع مايقال: إنه لم لم يؤت الفاء بدل الواو

فإن قيل: فلم لم يذكروا الفاء بدل الواو. **قلنا**: الواو الذي يذكر بعده المفعول معه هو في الأصل واوالعطف التي فيها معنى الجمع فناسب الواو معنى المعية ، لأن في المعية زيادة اجتماع بخلاف الفاء فإنه وإن كان للعطف الذي فيه معنى الجمع أيضاً إلاّ أن فيه معنى الجمع والترتيب و" مع" يدل على معنى الجمع مطلقا من غير ملاحظة الترتيب فناسب الواو بها دون الفاء.

بيان الدليل على أن واو المفعول معه هي في الأصل عاطفة

فإن قيل: ماالدليل على أن الواو في المفعول معه هي التي كانت في الأصل عاطفة. **قلنا**: امتناع تقديم المفعول معه على عامله وكذا على مصاحبه وهو الماء في استوى الماء والخشبة مثلا دليل على ذلك ، لأن تقديم المعطوف على المعطوف عليه وعامله ممتنع.

تفصيل في العامل اللفظي والمعنوي

ولما بين إجمالا أن عامل المفعول له يكون لفظيا ومعنويا بقوله: " لفظا ومعنى" أراد أن يفصِّل كل واحد منهما جاعلا للنشر على ترتيب اللف فقال مصدِّرا كلامه بالفاء التفصيلية **(فإن كان)** أي وجد **(الفعل لفظا)** أي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها، والألف واللام ههنا للعهد الخارجي ،والمعهود به الفعل الذي مرّ ذكره في قوله: " معمول فعل" في تعريف المفعول المطلق .

بيان أن " كان" في قوله:" فإن كان" تامة ولهذا فسره الجامي بقوله: "وجد" ويحتمل أن تكون ناقصة أيضاً

فإن قيل: لم فسرتم قوله: " كان" بقوله: "وجد". **قلنا**: فيه إشارة إلى أن " كان" ههنا

تامة ، وقوله: "لفظا" حينئذ تمييز أوحال بمعنى ملفوظا ، ويحتمل أن تكون ناقصة ، فحينئذ يكون قوله: " الفعل " اسما، وقوله: " لفظا" خبره بمعنى ملفوظا، والوجه الأول أولى ، لأن مناط الفائدة هو وجود الفعل اللفظي والمعنوي الذي يدل عليه" كان" التامة لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظا أومستنبطا من اللفظ كما يدل عليه كان الناقصة.

بيان أن المراد من قوله: "الفعل" في قوله: " فإن كان الفعل" مايدل على الحدث

فإن قيل: جواز الوجهين أو تعين أحدهما كما يجيء في المفعول معه الذي ورد مع الفعل كذلك يجرى في المفعول معه الذي ذكر مع شبه الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما أيضاً فما وجه تخصيص الفعل؟ **قلنا:** المراد من الفعل ههنا مايدل على الحدث وهو يشمل الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها **(وجاز)** أي لم يجب **(العطف)** ولم يمتنع.

بيان أن تفسير الشارح الجامي قوله: " جاز" بقوله: " أي لم يجب ولم يمتنع" إشارة إلى أن الجواز بمعنى الإمكان الخاص مع تعريف كل واحد من الإمكان الخاص والعام بقسميه

فإن قيل: لم فسر الشارح الجامي قوله: "جاز" بقوله: " أي لم يجب ولم يمتنع". **قلنا:** فسر الجواز بقوله: "لم يجب ولم يمتنع" وقد علمت سابقا أن هذا معنى الإمكان الخاص ، فإن الإمكان الخاص يعبر عنه ويترجم بقوله: " لايجب ولايمتنع" وقد فصلنا معاني كل واحد من الإمكان الخاص والإمكان العام بقسميه في قول المصنف تحت قوله: "ويجوز صرفه" إلاّ أنا نعيد ذكر بعض مايجب لفهم هذا المقام لبعد العهد **فنقول:** إن **الإمكان الخاص** عبارة عما يكون فيه سلب الضرورة عن الجانبين ،**والإمكان العام** ما يكون سلب الضرورة فيه عن جانب واحد وهو الجانب المخالف ثم هو على قسمين ، **أحدهما**:الإمكان العام المقيد بجانب الوجود وهو الذي يكون سلب الضرورة فيه عن جانب العدم. **والثاني** الإمكان العام المقيد بجانب العدم وهوالذي يكون فيه سلب الضرورة عن جانب الوجود . **واعلم** أيضاً أن الأول يفسر عنه بلايجب ولايمتنع ،وعن الثاني بلايجب ،وعن الثالث بلا يمتنع ، ومناسبة هذه المعاني بكل ما فسر عنه بها من أقسام الإمكان ظاهر، **وتفسير** العلامة الجامي عن الجواب بقوله: " لم يجب العطف ولم يمتنع" إشارة إلى أن الجواز بمعنى الإمكان الخاص، **وفي ذلك** جواب عن سؤال مقدر وهوأن الجواز في قوله: "وجاز العطف" بمعنى الإمكان ، والإمكان كما عرفت في التمهيد مشترك في الأقسام الثلثة للإمكان أي الإمكان الخاص، والإمكان العام المقيد بجانب الوجود ،والإمكان العام المقيد بجانب العدم، فهو إن كان بمعنى الإمكان

المقيد بجانب الوجود الذي يشمل للواجب أيضاً فيصدق قول المصنف: "فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان" لمثل ضربت زيدا وعمرا فإنه يجوز فيه العطف بمعنى أنه يمكن فيه العطف بالإمكان العام المقيد بجانب الوجود، وليس فيه الوجهان بل العطف فيه واجب. وإن كان الجواز بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب العدم الذي يشمل الممتنع أيضاً لكونه بمعنى أن جانبه المخالف وهو الوجود غير ضروري سواء كان جانبه الموافق وهوجانب العدم ضروريا أو غير ضروري فيشمل مايكون فيه العطف ممتنعا أيضاً فيتناول لمثل جئت وزيدا أيضاً، فإن الفعل فيه لفظي ،والعطف جائز فيه بمعنى الممكن بالإمكان العام المقيد بجانب العدم الشامل للممتنع مع أنه ليس فيه الوجهان بل نصبه على أنه مفعول معه متعين. **قلنا**: الجواز ههنا بمعنى الإمكان الخاص الذي يفسر بلايجب ولايمتنع كما عرفت في التمهيد ولذا قال الشارح الجامي ههنا: لم يجب ولم يمتنع.

بيان وجه وجوب العطف في قوله: "ضربت زيدًا وعمراً"

فإن قيل: لم وجب العطف في قولنا: "ضربت زيدا وعمرا" ولم لم يجز فيه النصب بناء على أنه مفعول معه. **قلنا**: الواو الذي يذكر بعده المفعول معه هو في الأصل عاطفة، والعدول عن العطف إنما كان للتصريح والتنصيص على المراد، وهو المصاحبة، ففي هذا المثال وهو ضربت زيدا وعمرا لوعدل عن العطف لم تحصل الدلالة على المراد فإن المخاطب لايعلم حينئذ أن المتكلم قصد المصاحبة ،لأنه ليس في هذا المثال عند العدول إلّا الإعراب الذي كان في وقت العطف وهو النصب، ومن المعلوم أن المخاطب يطلع على غرض المتكلم إذا كان إعراب المفعول معه مغائرا عن الإعراب وقت العطف مثل استوى الماء والخشبة، فإن الخشبة عند العطف تكون مرفوعة، وعند العدول عن العطف تكون منصوبة، فظهر أن الاسم الذي يكون إعرابه عند العدول عن العطف موافقا للإعراب الذي كان عند العطف.يكون العطف حينئذ واجبا.

(فالوجهان) أي العطف والنصب على المفعولية جائزان .

بيان تركيب قوله: "فالوجهان" وفيه عدة تراكيب

فإن قيل: ما تركيب قوله: "فالوجهان". **قلنا**: تصح فيه عدة وجوه. **الأول**: أنه مبتدأ محذوف الخبر أي فالوجهان جائزان، وإليه أشار الجامي في هذ المقام بقوله: "جائزان" **والثاني**: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي فحكمه الوجهان، **والثالث**:أن يكون فاعلا لفعل محذوف،أي يجوز الوجهان، والعلامة الجامي لم يتعرض لهذين الأخيرين .

فإن قيل: ما الحاجة إلى جعل قوله: "فالوجهان" جملة بإحدى الطرق المذكورة. **قلنا**: لما كان قوله: "فالوجهان" جزاء والجزاء لايكون إلا جملة ،(**نحو جئت أنا وزيد**) بالرفع على العطف (**وزيدا**) بالنصب على المفعولية ، ففى هذا المثال كما صح العطف على ضمير المتكلم المتصل بالفعل الذي جاز العطف عليه لكونه مؤكدا بالمنفصل كذلك يجوز على أنه مفعول معه (**وإلا**)أي وإن لم يجز العطف بل يمتنع.

بيان أن قول الشارح الجامي "بل يمتنع" جواب سؤال كذا قال جمال الدين

فإن قيل: ماالحاجة إلى قوله: "بل يمتنع" . **قلنا**: إليه حاجة كما قال جمال الدين في حاشيته على شرح الجامي أن فيه إشارة إلى أنه لولم يقل كذلك لما صح ترتب الجزاء وهو قوله: "تعين النصب" على مجرد نفي الجواز المفسر بالإمكان الخاص لأن نفيه يحتمل أن يكون بإثبات الضرورة في الجانب المخالف، وهو امتناع العطف، وأن يكون بإثبات الضرورة في الجانب الموافق ، وهو وجوب العطف، ولاشك أن نفيه المحتمل لاحتمالين لا يترتب عليه الجزاء فلذا أضرب عنه وعين المقصود.

بيان أن "إلا" في قوله: "وإلا تعين النصب "مخففة من إن لم يجز وليست إستثنائية كما زعم صاحب "الخادمة"

واعلم أن " إلا"في قوله: " وَإلّا تعين النصب" مخففة من إن لم يجز وليست استثنائية ولذا قال الجامي في تفسيره أي وإن لم يجز العطف فما قاله بعض العلماء حيث يقول في كتابه خادمة الكافية فإن قيل: قوله " وإلامستثنى عن قوله: إلخ ، ليس بصحيح لأن إلّا ههنا ليست استثنائية (**تعين النصب مثل جئت وزيدا**) فإن العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لابتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره، وهذا مذهب المصنف ، **وذهب** جمهور النحاة إلى أن النصب مختار لاواجب ،وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلاتاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لاممتنع . (**وإن كان الفعل معنى**) أي أمرا معنويا مستنبطاً من اللفظ.

بيان وجه تفسير قوله: " معنى" بقوله: "أمراً معنوياً"

فإن قيل: لم فسرتم قوله: "معنى" بقوله: " أمرا معنويا" ؟ **قلنا**: لما كان قوله: " معنى" خبر " كان" إن كانت ناقصة وحال عن ضمير " كان" إن كانت تامة وخبر " كان" يكون محمولا على اسم كان وكذا الحال يكون محمولا على ذي الحال ، ولايصح حمل قوله: "معنى" على قوله: " الفعل" لأن الشيء إنما يحمل على أفراده، والفعل ليس من أفراد المعنى

فكيف يصح الحمل. **قلنا**: قوله: " معنى " صفة لقوله: " أمرا " فهو الخبر والحال، وحمله صحيح، وقوله: " معنى " صفة له.

فإن قيل: الصفة أيضاً تكون محمولة على الموصوف ولايصح الحمل لما بينا. **قلنا**: قوله: "معنى" بمعنى معنويا أي منسوب إلى المعنى فيصح الحمل ،وقوله: "مستنبطا عن اللفظ" تفسير إجمالي لقوله: " أمرامعنويا".

بيان تفسير الفعل المعنوي

فإن قيل: ما هو الفعل المعنوي ؟ **قلنا**: الفعل المعنوي مالايكون مصرحا ولامقدرا في نظم الكلام بل يكون مستنبطا من اللفظ كقوله: " ما لزيد وعمرو " فإن العامل فيه معنوي وهو "يصنع" فإن معناه مايصنع زيد وعمرو، فقوله: "يصنع" ليس موجود فيه صريحا ولامقدرا بل هو مستنبط من "ما" الاستفهامية وحرف الجر وهو اللام في لك، **(وجاز)** أي لم يمتنع **(العطف)**.

بيان أن قوله: " جاز " في قوله: "وجاز العطف" بمعنى الإمكان المقيد بجانب الوجود ولهذا فسره الجامي بقوله: "أي لم يمتنع"

فإن قيل: قوله: "جاز" يناقض قوله: " تعين العطف " لأن المتبادر من قوله: "جاز العطف" أن العطف والنصب على المفعولية كليهماجائزان فيه، وقوله: " تعين العطف " معناه أنه يجب العطف فبينهما تناقض، **وأيضاً** لا يصح ترتب الجزاء وهو تعين العطف على الشرط. **قلنا**: الجواز ههنا بمعنى الإمكان العام المقيد بجانب الوجود ، وقد عرفت آنفا أنه عبارة عن سلب الضرورة عن جانب العدم سواء كان جانب الوجود ضروريا أولا فقوله: "جاز العطف" يشمل لوجوب العطف أيضاً وهو المراد ههنا، فلم يناقض آخر الكلام وهو قوله: "تعين العطف" وصحّ ترتب الجزاء عليه وقد عرفت أيضاً أن الإمكان العام المقيد بجانب الوجود يعبر عنه بلايمتنع ولذا فسره الجامي قوله: "جاز العطف" بقوله: " لايمتنع" فافهم إن كنت من أهله . **(تعين العطف)** أي عطف مابعدهاعلى ماقبلها.

بيان وجه تعين العطف

فإن قيل: ما وجه تعين العطف ؟ **قلنا**: إنما تعين العطف ووجب لأن الواو إذا جعل للمصاحبة وجعل مابعدها منصوبا على أنه مفعول معه يلزم كونه معمولا للعامل المعنوي ، وإذا جعل الواو للعطف وعطف مابعدها على ماقبلها يلزم كونه معمولا للعامل اللفظي وهو اللام في المثال المذكور لأن العطف في حكم تكرير العامل فتعين هذا الأخير لكون العامل اللفظي

أقوى من المعنوي فلاحاجة إلى جعله معمولا للعامل المعنوي الذي هو عامل ضعيف فلا يصار إليه بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف. (**نحو ما لزيد وعمرو**) وقد عرفت آنفاكون العامل فی هذا المثال معنويا فتذكر.

بيان وجهين لدفع ما يقال: أن ذكر هذا المثال ليس في موضعه

فإن قيل: ذكر هذا المثال في غير موضعه لأنا في صدد بيان المفعول له ،والعطف فيه في عمرو واجب، ونصبه على المفعولية ممتنع فكيف يجوز ذكره ههنا. **قلنا:** الشيء يذكر بالشيء فذكره ليس على وجه الأصالة بل ذكره استطرادا وتبعا. **أونقول:** إن عمروا في هذا المثال لما كان مشاركا للمفعول معه في عدة أمور فذكره لئلا يظن عليه لأجل تلك المشاركة أنه مفعو ل معه ،وذكر الشيء في مبحث يظن أنه منه وهو ليس منه في الواقع ذكر في موضعه لا أنه ليس في موضعه.

بيان أن نفس إمكان قصد المصاحبة لايكفي لكونه مفعولا معه

فإن قيل: الحكم بوجوب العطف فيه غير صحيح ،لأنه يمكن أن يكون مقصود المتكلم في هذا المثال المصاحبة ، وما يمكن قصد المصاحبة يجوز فيه النصب على المفعولية أيضاً فكيف صح وجوب العطف فيه. **قلنا:** لما كان قصد المصاحبة فيه نادرا ، والنادر كالمعدوم، فلذا حكم بوجوب العطف فيه ، وذلك لأن المصاحبة وهي الشركة بين الشيئين في فعل في زمان واحد أومكان واحد نادرة (**وألا**) أي وإن لم يجز العطف بل امتنع (**تعين النصب**) أي جعل الواو بمعنى مع ونصب مابعدها على أنه مفعول معه للعامل المعنوي لأنه لاوجه له سوى النصب، لأنه إذا تعذر العمل بالأقوى وهو العطف وامتنع يكتفي بالعمل بما هو الأدنى وهو النصب على أنه مفعول معه (**نحو مالک وزيدا وماشانک وعمروا**).

بيان وجه امتناع العطف ووجوب النصب في هذين المثالين

فإن قيل: ما وجه تعين النصب فيهما وامتناع العطف ؟ **قلنا:** قد امتنع العطف فيهما ووجب النصب على المفعولية لأن العطف على الضمير المجرور سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الأول أو بالإضافة كما في المثال الثاني بلا إعادة الجار في المعطوف حرفا كان او اسما غيرجائز.

بيان أن عطف "عمرا" في المثال الثاني على قوله: "شانک" غيرصحيح للزوم السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو

فإن قيل: نسلم عدم جواز العطف في المثال الأول لكن لانسلم ذلك في الثاني وهو وما شأنك وعمرا وذلك لأن "عمروا" لو عطف على شأنك لا على الضمير المجرور لم يلزم

العطف الممنوع ، وعلى هذا الطريق يكون العمل بالأقوى وهو العطف ، والعمل بالأدنى لايجوز إلاعند امتناع العمل بالأقوى بأي وجه كان، وههنا أمكن أن يعمل بالأقوى. **قلنا:** لم يجز عطف "عمروا" على "الشان" كما لم يجز على الضمير المجرور، لأنه خلاف المعنى إذ المعنى حينئذ ما شأنك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحد هما ونفس الآخر لأن مثل هذا الكلام إنما يستعمل في هذا المعنى والحال قرينة عليه.

بيان أن نحاة البصرة والكوفة والأندلسي اختلفوا في جواز العطف على الضمير المجرور وعدمه

فإن قيل: هل في العطف على الضمير المجروز اختلاف بين النحاة أم لا . **أقول:** قد اختلف فيه النحاة ، قال الشيخ الرضي في بيان مذا هبهم **إن الكوفيين** يجوزون العطف على الضمير المجرور في السعة بلا إعادة الجار. **والبصريون** يجوزونه للضرورة، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف، وذلك بإضمارحرف الجر مع أنه لايعمل مقدرا لضعفه . **وقال الأندلسي** يجوز هذا العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة ،وهو أولى لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ تساء لون به والأرحام﴾ بالجر في قرائة حمزة.

بيان وجه إيراد المثالين في المتن مع أن الإيضاح يحصل بالواحد

فإن قيل: لم أورد مثالين مع أن المثال يكون للإيضاح وهو يحصل بالواحد ؟ **قلنا:** إنما أورد مثالين ،لأن الضمير المجرور على قسمين ، القسم الأول مايكون مجرورا بحرف الجر. **والثاني** ما يكون مجرور بالإضافة فتعدد المثال إنما هو لتعدد الممثل. **(لأن المعنى ما تصنع)** وما يمثاله.

بيان أن قوله: "لأن المعنى ما تصنع" دليل للمدعى المقدر

فإن قيل: قوله: " لأن المعنى" دليل ، والدليل لابدله من المدعى، و ليس ههنا مدعى. **قلنا:** المدعى ههنا مقدر، وهو إنماحكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة كما قال الجامي ،أو المدعى أي نصب الاسم في هذين المثالين لأن المعنى ما تصنع كما قاله العصام.

بيان أن الدليل المذكورعند صاحب غاية التحقيق للمثال الأخير وعند الجامي هو دليل لسائر الأمثلة

فإن قيل: لم خص المثال الأخير وهو قوله: "ماشأنك وعمروا " بالدليل ولم يذكر هـ الدليل للمثالين الأولين أي مالزيد وعمرو، ومالك وزيدا. **أقول:** قال صاحب غاية التحقيق في

جواب هذا السؤال أن الدليل إنما يذكر لمايحتاج إليه، والمحتاج إليه هو هذا الأخير فقط لا الأولأن، وذلك لأن دلالة الظرف المشتمل عليه الأولان وهو قوله: "لزيد" في الأول و"لك" في الثاني على معنى الفعل أظهر بخلاف لفظ الشأن المشتمل عليه الثالث فليس دلالته على معنى الفعل أظهر، لأن لفظ الشان اسم ،ولايلزم تضمنه لمعنى فعل ،فعند صاحب غاية التحقيق قوله: "لأن المعنى ماتصنع" يتعلق بالمثال الأخير فقط ، **ولكنه** عند الجامي يتعلق بجميع ما يكون فيه العامل معنويا سواء كان العطف فيه متعينا نحو قوله: "ما لزيد وعمرو" فإن معناه ما يصنع زيد وعمرو، أولم يكن متعينا بل ممتنعا كما في المثالين الأخيرين ، وهمامالك وزيدا وماشأنك عمروا فإن معنى الأول ما تصنع وزيدا ومعنى الثاني أيضاً ماتصنع وزيدا.

بيان دفع مايقال:أن قوله: "ما تصنع" لايصح إلا في المثالين الأخيرين، ولايصح في المثال الأول .

فإن قيل: إن المصنف أتي بلفظ "ماتصنع" وهو ولايصح إلا في المثالين الأخيرين ولايجرى ذلك في للمثال الأول وهو قوله: "مالزيد وعمرو" فإن الفعل المعنوي فيه بلفظ "يصنع" بصيغة الغائب. **قلنا:** عبارة المصنف على حذف المعطوف فتقدير العبارة هكذا لأن المعنى "ماتصنع ومأيماثله" وهذا ماأجاب به العلامة الجامي. **أونقول في الجواب:** لما كان المثالان من الأمثلة الثلاثة كان بمعنى ماتصنع (بصيغة الحاضر) والواحد بمعنى مايصنع(بصيغة الغائب) اكتفى بما هو الأكثر تغليبا. **أونقول في الجواب:** أن المراد من قوله: "ماتصنع" هو كل فعل مشتق من مادة الصنع سواء كان بصيغة الغائب أوالحاضر من قبيل ذكر العلم وإرادة الوصف المشهور كما في لكل فرعون موسى.

بيان الاختلاف بين المصنف والشيخ الرضي بالتفصيل في وجوب النصب والعطف

وليعلم طالب تحقيق المقام ومذيد البسط في المرام أن ما قاله المصنف قد خالف عنه الرضي فللمصنف ابن الحاجب نظر ، وللشخ الرضي نظر ، وتفصيل ذلك أن عند المصنف ابن الحاجب مدار الحكم بكون العامل معنويا هو كون المشعر على المعنى الفعلي أمرين ، فإن للا ثنين قوة ، ففي قوله: "ما لزيد وعمرو" المشعر عليه شيآن كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل ، وكذا في قوله: "ماشأنك وعمرا" أيضاً المشعر أمران كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة، فإنه يقال:ماشأنك أي ما فعلك وصنعتك ففي هذين المثالين الإشعار على المعنى الفعلي قوي لتعاضد الأمرين ،فلهذا حكم المصنف في هذه الأمثلة بكون العامل معنويا بخلاف مإذا لم يكن المشعر على المعنى الفعلي أمرين ، نحو هذا لك

وإياك ونحو ماأنت وزيداً فإن الإشعار فيهما ضعيف، فإن المشعر على المعنى الفعلي في المثال الأول هو اللام فقط وليس كلمة الاستفهام متحققة معه والمشعر في المثال الثاني هي كلمة الاستفهام فقط ، وليس حرف الجر متحقق معه فقط. **وهذا** كله رأي المصنف بن الحاجب **والشيخ المحقق** رضي الدين استر آبادي صاحب الشرح الكبير على الكافية المشهور بالرضي خالف عن المصنف فإنه يقول في شرحه ما حاصله: أن الفعل المعنوي على قسمين . **لأنه** إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي أولا. **والأول** أيضاً على ضربين لأنه إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف أولا ، **فالأول** نحو ما لزيد وعمرو وماشأن زيد وعمرو، فالحكم فيه أنه إن قصد فيه النص والتصريح على المصاحبة وجب النصب وإلّا فلا ، **والثاني** مالك وزيدا وما شأنك وعمروا والحكم فيه عنده أنه يجوز العطف فيه على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة وهذا هو مذهب الأندلسي، والشيخ الرضي اختار مسلكه حيث يقول بعد نقل مذهب الاندلسي وهو أولى لوروده في القرآن الكريم كقوله تعالى﴿ تساء لون به والأرحام﴾ بالجر في قرأة حمزة وقد بينا مسالك البصريين والكوفيين فيه آنفا فتذكره .**والقسم** الثاني أعنى الذي لايكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما أنت وزيد ا وهذا لك وإياك فههنا العطف أولى بلا خلاف وإن قصدت المصاحبة انتهي.

بيان حاصل خلاف الرضي عن المصنف

فالحاصل أنه قد خالف الرضي عن المصنف في كلا الضربين للقسم الأول فكان المصنف يقول بوجوب النصب فيه، والشيخ الرضي فصل فيه فقال في الضرب الأول منه بوجوب النصب إن قصد النص على المصاحبة وإلّا فلا ،وفي الضرب الثاني ذهب على مذهب الأندلسي أي بجواز العطف فيه على ضعف إن لم يقصد المصاحبة نعم لم يخالف الرضي عن المصنف في القسم الثاني فقال بالطعف فيه كما بقول به المصنف أيضاً ،واحفظ هذا التحقيق فإنه مفيد ولعلي تحملت في جمعه بهذا الترتيب مشاق.

بيان الملحقات بعد الفراغ عن المفاعيل وشرع في بيان الحال منها

لما فرغ المصنف عن بيان المفاعيل شرع في الملحقات بها فقال **(والحال)**.

بيان وجه تقديم الحال على ماعداها من الملحقات

فإن قيل: لم قدم الحال على الملحقات الباقية. **قلنا:** الحال أعلى شأنا من سائر الملحقات ، لأنه يتعلق بالفاعل حين كونه مبينا لهيئة الفاعل، والفاعل أصل في الكلام أو يتعلق بالمفعول به حين كونه مبينا لهيئة المفعول به ،والمفعول به أصل المنصوبات ، والشيء يكون

شريفا بسبب شرافة مايتعلق به فلشرف الفاعل والمفعول به الذين كان يتعلق بهما الحال صار الحال شريفا.

بيان وجه تسمية الحال بالحال بالتفصيل

فإن قيل: لم سمي الحال بالحال. **قلنا**: قال عبد الغفور في حاشيته على الجامي أنه إنما سمي به لأنه مشتق من حال الشيء يحول أي انقلب فسمى به لأنه لايخلو عن انقلاب غالبا **أقول** يؤيد ماقاله عبدالغفور ابن منظور الأفريقي الإمام اللغوي المعروف صاحب لسان العرب حيث يقول: قال أبو زيد حال الرجل يحول مثل تحول من موضع إلى موضع، وقال صاحب الصحاح الجوهري: حال إلى مكان آخرِ أي تحوّل، وحال الشيء نفسه يحول حولا بمعنيين يكون تغيرا و يكون تحولا، قال النابغة:

☆ ولايحول عطاء اليوم دون غد ☆

وحال فلان عن العهد يحول حولا وحؤولا أي زال ، فيعلم مما نقلنا عن لسان العرب أن حال يحول حولا بمعنى زال ، فالحال يمكن أن يكون مشتقا منه كما قاله عبدالغفور. **أقول** ويمكن أن يكون تسمية الحال بالحال لأجل كون الحال بمعنى الوقت الذي أنت فيه ،فإن الحال جاء بمعنى الوقت الذي أنت فيه قال الفيروز آبادي في كتابه الشهير المعروف بالقاموس، والحال الوقت الذي أنت فيه انتهى، وقال العلامة الزبيدي في شرح القاموس المعروف بتاج العروس بأن القائل يأن الحال يجيء في اللغة بمعنى الوقت الذي أنت فيه هو الليث ، ثم يقول الزبيدى بعيد ذلك وشبه النحو يون الحال بالمفعول وشبهها به من حيث أنها فضلة مثله جاء ت بعد مضي الجملة ، ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها،ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أوالمفعول انتهى كلامه ، فهذا تصريح منه بأن الحال يجيء بمعنى الوقت الذي أنت فيه ، وتسمية الحال بالحال لأجل ذلك ثم ذكر الزبيدي قول بن الكمال في تأييده حيث يقول:وقال ابن الكمال الحال لغة نهاية الماضي وبداية المستقبل واصطلاحا ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا نحو ضربت زيدا قائما، أو معنى نحو زيد في الدار قائما.

بيان أقسام الحال باالتفصيل

واعلم على سبيل تتميم الفائدة أن الحال على قسمين . **أحدهما** المؤكدة وهي التي لاتنتقل من ذى الحال غالبا نحو زيد أبوك عطوفا، **والثاني** المنتقلة وهي التي تنتقل من ذي الحال غالبا نحو جاء ني زيد راكبا. **ثم كل** واحد منهما إماحال واحدة أو أكثر من واحدة **فالأولى** تسمى حالا مفردة . **والثانية** لاتخلو إما أن تكون كلها أحوالا عن ذي الحال الواحد

أوتكون الحال الأولى من ذى الحال والباقية من الضمير في الحال الأولى، **فالأولى** تسمى بالأحوال المترادفة . **والثانية** تسمى بالأحوال المتداخلة مثل جاء ني زيد راكبا را ميا، فإن كان قوله: " راميا" أيضاً حالا من زيد فهي حال مترادفة ، وإن كان حالا من الضمير في راكبا فهي حال متداخلة . **ثم كل** واحد من المفردة والمترادفة والمتداخلة إما أن تكون متحققة في زمان التكلم نحوجاء ني زيد راكبا، أولاتكون متحققة في زمان التكلم بل يكون تحققه في الزمان المستقبل ويكون تحققه في زمان التكلم مفروضا، نحو فادخلو ها خالدين فأمرالله تعالى المؤمنين بالدخول في الجنة حال كونهم خالدين فإنه قدّر وفرض خلودهم في وقت دخولهم وإلّا لايكون الخلود في وقت الدخول، لأن الخلود هوالمكث الطويل وهو ممتنع في وقت دخولهم فيكون معنى الآية أي مقدرى الخلود ،وتعريف الحال يشمل جميع هذه الأقسام.

(مايبين هيئة الفاعل أو المفعول به) أي من حيث هو فاعل أومفعول به. .

بيان تركيب قوله: "الحال ما يبين"

فإن قيل: ما تركيب قوله: "الحال ما يبين" ؟ **قلنا**: قوله: "الحال" مبتدأ ،وخبره محذوف أي ومنه الحال بقرينة قوله: " فمنه المفعول المطلق"وحينئذ يكون قوله: " مايبين" خبر مبتدأ محذوف أي هي ما يبين، وتكون الجملة مستأنفه. **أونقول**: إن قوله : " الحال" مبتدأ ،وقوله: "مايبين" خبره، وقوله: "ما"موصولة بمعنى الشيء المعرف باللام لا الإسم ، لأن الحال قد تكون جملة ، أوهي موصوفة بمعنى شيء وتكون "ما"حينئذ نكرة ، لأن "ما" الموصوفة تكون نكرة وكون قوله: " ما" موصوفة نكرة أولى من كونه موصولة ، لأن قوله: " ما يبين خبر، والأصل في الخبر التنكير.

بيان الجنس والفصل في تعريف الحال

فقوله: "ما" جنس يشمل الحال وغيره، والقيود المذكورة بعدها فصول تخرج ماعدا. الحال، فلماذكر قوله: "هيئة" خرج به ما يبين الذات كالتمييز ،وبإضافة الهيئة إلى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به ،كصفة المبتدأ نحو زيد العالم أخوك.

بيان معنى " الهيئة " الواقعة في تعريف الحال

فإن قيل: ما هي الهيئة ؟ **قلنا**: هي في اللغة بمعنى الحالة الظاهرة حيث يقول الإمام الفيومي في " المصباح المنير": الهيئة الحالة الظاهرة يقال: هاء يهوء (من نصر) ويهيء (من ضرب) هيئة حسنة إذا صار إليها .

بيان دفع ما يقال: إن تعريف الحال غير مانع لدخول صفة الفاعل والمفعول فيه

فإن قيل: تعريف الحال غير مانع عن دخول الغيردخل فيه صفة الفاعل والمفعول به مثل

جائني زيد العاقل وضربت زيد العاقل فإن هذه الصفة أيضاً يبين هيئة الفاعل والمفعول به.
قلنا: قيد الحيثية معتبر في التعريف وحذف الحيثيات واعتبارهاشائع في التعريفات، فيكون تقدير الكلام هكذا الحال مايبين هيئة الفاعل أوالمفعول به من حيث أنه فاعل أومفعول به وصفة الفاعل أوالمفعول به وإن بينت هيئة الفاعل أوالمفعول به لكن لا من حيث أنه فاعل أومفعول به.

فإن قيل: لما اعتبرنا الحيثية في التعريف خرج بها سمينافي قوله: "جاء ني سمينا " لأن كونه سمينا لم يثبت له من حيث أنه فاعل. **قلنا:** معنى كون الحال مبينا لهيئة الفاعل أو المفعول به من حيث أنه فاعل أومفعول به هو أنه عند كون الحال مبينا لهيئة الفاعل والمفعول به يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول به ملحوظا ،ومن البين أن معنى المثال المذكور إنما هو بهذا الاعتبار أن زيدا إنماجاء حال كونه سمينا.

بيان أن الحال أعم من أن يبين حال نفس الفاعل والمفعول أومتعلقهما فلا يرد ما أورد

فإن قيل: تعريف الحال غير جامع لأنه لايشمل لقوله: " قائما أبوه" في مثل جاء ني زيد قائما أبوه ، لأنه لايبين هيئة الفاعل بل يبين هيئة غير الفاعل وهو قوله: " أبوه" ، وأيضاً لايشمل لقوله: " قائما أبوه" في مثل ضربت قائما أبوه ، لأنه لايبين هيئة المفعول به بل يبين هيئة غير المفعول به وهو قوله: " أبوه". **قلنا:** كما أن الصفة قد تكون بحال نفس الشيء ، وقد تكون بحال متعلقه ،كذلك الحال قد تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول به ،وقد تكون باعتبار متعلقهما، وفي المثالين المذكورين من هذا القبيل ففي الأول يبين هيئة متعلق الفاعل وفي الثاني هيئة متعلق المفعول به.

بيان جوابين لدفع ما يقال: أن تعريف الحال لايصدق على مثل"والشمس طالعة " في قولنا:" جاء زيد والشمس طالعة " لكن في الثاني ضعف

فإن قيل: هذا التعريف لايصدق على قولنا: "والشمس طالعة " في "جاء زيد والشمس طالعة" وكذلك على قوله: " زيد قائم" في مثل أتيتك وزيد قائم ، لأنه لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول بل هيئة الزمان. **قيل:** في الجواب بأنالا نسلم أنها لم تبين هيئة الفاعل أوالمفعول به لأن معنى المثال الأول أنه جاء زيد حال كونه مقارنا بطلوع الشمس فيكون االحال مبينا لهيئة زيد الذي هو الفاعل ،ومعنى الثاني أنه أتيتك حال كوني أو حال كونك مقارنا بقيام زيد فيكون مبينا لهيئة الفاعل أو المفعول، **وقيل** في الجواب أيضاً بأن الحال في مثل قولك: " أتيتك وزيد قائم" تبين هيئة لازم الفاعل أوالمفعول به أعني زمان الاتيان، وقد استمر في كلامهم التفسير

عن الملزوم باللازم فكأنها تبين هيئة ذاتيهما من حيث أن هيئة اللازم هي هيئة الملزوم حكما، **لكن** في هذا الجواب بعد، لأن قيام زيد لايكون هيئة لزمان زيد إلابتأويل، لأن زمان إتيان زيد ليس متصفا بالقيام بل هو متصف بالقيام في هذا الزمان.

بيان أن كلمة: " أو" في قوله: "هيئة الفاعل أو المفعول" للتنويع

فإن قيل: لم أتي بكلمة " أو" في التعريف أي قوله: " هيئة الفاعل أو المفعول به " مع أن التعريف يكون للإيضاح ، وكلمة " أو" للترديد. **قلنا**: كلمة " أو" للتنويع ، فإن الحال على نوعين، نوع يبين هيئة الفاعل ، ونوع يبين هيئة المفعول.

بيان أن كلمة " أو" لمنع الخلو دون منع الجمع

فإن قيل: هذا التعريف غير جامع لخروج " ضرب زيد عمروا راكبين" ، لأن كلمة " أو" لأحد الأمرين ، والحال ههنا من الفاعل والمفعول جميعا. **قلنا**: كلمة " أو" ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع .

بيان التفصيل في أنه كيف يعلم أن الوارد بعد الفاعل والمفعول حال عن الفاعل أو عن المفعول أو كليهما

فإن قيل: الحال الواقع بعد الجملة المشتملة على الفاعل والمفعول هل هو حال من الفاعل أو من المفعول أو من كليهما ، فإن كل واحد من الفاعل والمفعول يصلح لأن يكون الحال عنه فما هو المرجح ؟ **قلنا**: التفصيل فيه على مابينه الشيخ الرضي: أن الحال إن كان واحدا فقد يكون عن الفاعل وحده مثل جاء زيد راكبا، وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فإذا قلت: لقيت زيدا راكبا فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا ،فإن لم تقدمه فهو عن المفعول. **وأما** إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين فإن الحال عن كل منهما هو " راكبا"ولامنع من التفريق أيضاً نحو" لقيت راكبا زيدا راكبا" ولقيت زيدا راكبا راكبا"وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ماكانا، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدرة، وإن لم تكن فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدراً زيدا مصعدا. **ويجوز** على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا ، والمصعد زيد ،وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت

الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل، إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد منهما بجنب صاحبه.

بيان أنه هل يجوز عطف حال الفاعل أو المفعول على الآخر أم لا

فإن قيل: هل يجوز عطف حال الفاعل أو المفعول على الآخر أم لا ؟ **قلنا:** يجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك: لقيت زيدا راكبا وماشيا، وكما قال الشاعر عمر وبن كلثوم في قصيدته التي هي من جملة القصائد السبع المعلقة **(شعر)**

وإنا سوف تدركنا المنايا ☆ مقدرة لنا ومقدرينا.

بيان أنه هل يجوز مجيء الأحوال المخالفة والمتضادة لشيء واحد أم لا

فإن قيل: هل يجوز أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة ومتضادة أم لا. **قلنا:** جوز الجمهور وهو الحق أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة كقوله تعالى: ﴿أخرج منها مذؤما مدحورا﴾ (**الذء م** العيب والذم، **والدحور** الطرد والإبعاد) كمايجيئان في خبر المبتدأ. **ومنع** بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أو لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو "مدحورا" حالا من ضمير "مذؤما" واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا، ولا وجه للقياس وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو جلست خلفك أمامك ،وضربت اليوم أمس، نعم لم عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان، نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر وأمامك وسط الدار، وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى: ﴿مذؤمامدحورا﴾ أو بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته أبيض وأسود ،أو ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به هكذا ذكر الشيخ الرضي **(لفظا)** أي سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا أي لفظيا.

بيان تركيب قوله: "لفظاً ومعنىً"

فإن قيل: ما تركيب قوله: "لفظا" وكذا قوله: "معنى". **قلنا:** هو إما منصوب على أنه حال من أحد الأمرين المفهوم من كلمة "أو" **وقيل:** هو خبر "كان" المقدر أي سواء كان الفاعل أو المفعول لفظاً وهو تركيب الذي اختاره الشارح الجامي.

فإن قيل: لايصح حمل قوله: "لفظا" على ذي الحال مع أن الحال يكون محمولا على ذي الحال كما في التركيب الأول وكذا الخبر على اسم كان كما في التركيب الثاني. **قلنا:**

قوله: "لفظا" بمعنى لفظياً وكذا قوله: "معنى" فصح الحمل.

بيان معنى كون الفاعل أو المفعول لفظياً

فإن قيل: ما معنى كون الفاعل أو المفعول لفظيا. **قلنا**: معنى كونه لفظيا هو أن تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوي الكلام سواء كان الفاعل والمفعول ملفوظين حقيقة أو حكما وفاعلية الفاعل مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه لا يكون إلّا أن يكون عامله لفظيا.

بيان ذكر فوائد بعض القيود المأخوذة في تفسير اللفظي

واعلم لمزيد البصيرة فوائد بعض القيود في تفسير اللفظي والقيود هو ذكر قوله: "منطوقه" بعد قوله: "لفظ الكلام" ثم ذكر قوله: "من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوي الكلام" بعد ذلك ثم ذكر قوله: "سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكما".

فإن قيل: مافائدة ذكر قوله "منطوقه" بعد قوله: "لفظ الكلام". **قلنا**: إنما فعل كذلك لئلا يرد عليه "قائما" في مثل هذا زيد قائما فإن مفعولية زيد فيه باعتبار لفظ "هذا" مع أنه ليس من قبيل اللفظي فلما زاد قوله: "ومنطوقه" لم يرد عليه ذلك لأن لفظ "هذا" وإن دل على مفعولية زيد لكن تلك الدلالة ليست باعتبار المنطوق بل هي باعتبار المفهوم.

فإن قيل: مافائدة قوله: "من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوي الكلام". **قلنا**: فائدة هذه العبارة دفع إيراد ههنا وهو أنه قد علم أن كون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه لايكون إلا إذا كان العامل لفظيا فلايصدق على ما إذا كان العامل الفعل المقدر، فإنه إذا كان مقدرا لايكون فاعلية الفاعل فيه باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه لعدم كون الفعل منطوقا فيه مع أنه من قبيل اللفظي. **حاصل** الدفع أن المراد من كونه باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه هو أن لايعتبر معنى خارج عنه يفهم من فحوي الكلام، والفعل المقدر ليس معنى خارج عنه يفهم من فحوي الكلام، لأن المقدر كالملفوظ.

فإن قيل: المتبادر من اللفظي أن يكون ملفوظا بنفسه فخرج عنه "قائما" في نحو زيد في الدار قائما، لأن قوله: "قائما" حال عن الضمير المستكن في الظرف وهو ليس بملفوظ.
قلنا: الفاعل اللفظي والمفعول اللفظي مايكون عامله لفظيا سواء كان الفاعل بنفسه ملفوظا حقيقة وهو ما كان الفاعل من مقولة الحرف والصوت مثل التاء و زيدا في ضربت زيدا قائمين فالفاعل والمفعول ملفوظان حقيقة لأنهما من قبيل الحرف والصوت، وأما كونهما باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فلتحقق الفعل فيه ،أوملفوظاحكماكا لضمير المستتر في زيد في الدار قائما

فيكون ملفوظاحكما لأنه من قبيل الحرف والصوت وفاعليته باعتبار لفظ الكلام وهو في الدار وههنا تمت فوائد بعض القيود. **(أو معنى)** أي معنويا.

بيان معنى كون الفاعل أو المفعول معنوياً

فإن قيل: ما معنى كونه معنويا. **قلنا**: معنى كون الفاعل أو المفعول معنويا هو أن تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوي الكلام لاباعتبار لفظه ومنطوقه نحو هذا زيد قائما، فإن مفعولية زيد فيه باعتبارمعنى التنبيه أو الإشارة المفهومين من نحو هذا زيد قائما فمعنى التنبيه مفهومة من الهاء التنبيهية ومعنى الإشارة مفهومة من "ذا" اسم الإشارة.

بيان دفع ما يقال: إن تعريف الحال غير جامع لخروج الحال المبين لهيئة المفعول المطلق و المفعول معه والمضاف إليه

فإن قيل: تعريف الحال غير جامع لبعض أفراده لأنه خرج منه الحال المبين لهيئة المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا، فإن "شديدا" فيه حال عن قوله: "الضرب" الواقع مفعولا مطلقا، وكذا خرج منه الحال المبين لهيئة المفعول معه نحو جئت أنا وزيدا راكبا فإن "راكبا" فيه حال عن قوله: "وزيدا" الواقع مفعولا معه ،وكذا خرج الحال المبين لهيئة المضاف إليه نحو قوله تعالى: ﴿بل ملة إبراهيم حنيفا﴾ فإن "حنيفا" فيه حال عن " إبراهيم" وهو مضاف إليه وكذا في قوله تعالى: ﴿وأن ياكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه﴾ فإن "ميتا"حال عن قوله: " أخيه" وهو مضاف إليه .**حاصل** الاعتراض أن الحال كما عرفته هو ما يكون مبينا لهيئة الفاعل أو المفعول فيلزم أن يكون ذوالحال فاعلا أو مفعولا به لا غيره فكيف صح وقوعه في الأمثلة المذكورة عن المفعول المطلق والمفعول معه والمضاف إليه مع أنها لا فاعل ولا مفعول. **قلنا**: قوله: " الفاعل والمفعول" الواقعان في تعريف الحال أعم من أن يكونا حقيقة أو حكماً فيدخل فيه الحال عن المفعو ل معه فإنه وإن لم يكن فاعلا ولا مفعولابه حقيقة لكنه فاعل أو مفعول به حكما.

بيان كيفية كون المفعول معه فاعلا أو مفعولا حكماً

فإن قيل: كيف يصح القول بكون المفعول معه فاعلا أو مفعولا به حكما. **قلنا**: المفعول معه إن كان شريكا للفاعل في صدورالفعل من الفاعل فهو فاعل حكمي مثل جئت وزيدا راكبا، وإن كان شريكا للمفعول به في وقوع الفعل عليه فهو مفعول حكمي مثل كفاك وزيدا درهم **وأيضاً** يدخل فيه المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فإنه مفعول به حكماً لأنه بمعنى أحدثت الضرب شديدا فيكون قوله: " الضرب" مفعولا به لقوله: " أحدثت" فيكون المفعول

المطلق مفعولا به حكما. **وأيضاً** يدخل فيه الحال عن المضاف إليه وذلك لأن الحال لا يقع عن كل مضاف إليه بل هو يقع عن المضاف إليه الذي يكون مضافه فاعلا أو مفعولا ويصح حذف المضاف فيه وقيام المضاف إليه مقامه فكأنه الفاعل إذا كان المضاف فاعلا ومفعولا به إذا كان المضاف مفعولا ، فيكون المضاف إليه فاعلا أو مفعولا حكما، فقوله: "حنيفا" في قوله تعالى﴿ بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾ حال عن قوله: " إبراهيم" وهو مضاف إليه لكنه يصح فيه أن تقول بل نتبع إبراهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة إبراهيم بأن يحذف المضاف و هو قوله: "ملة" ويقام المضاف إليه مقامه ،وكذا قوله: "ميتا" وإن كان حالا عن قوله: " أخيه" و هو مضاف إليه إلّا أنه يصح فيه أن يحذف المضا ف ويقام المضاف إليه مقامه فيقال: وأن يأ كل أخاه مقام أن يأكل لحم أخيه. **واعلم** أن المضا ف في هذين المثالين مفعول للفعل، وأما المثال للحال عن المضاف إليه الذي يكون المضاف فيه فاعلا فهو أن يقال بل يتبع ملة إبراهيم حنيفا (بصيغة المجهول ورفع ملة على أنها مفعول نائب الفاعل لقوله: "يتبع") ومثل أن يقال: وأن يؤكل لحم أخيه ميتا (بصيغة المجهول ورفع لحم).

بيان أن كون المضاف إليه فاعلاً أو مفعولا حكما قد يكون لأجل كون المضاف الواقع فاعلا أو مفعولا جزء للمضاف إليه

فإن قيل: قد يكون الحال من المضاف إليه ويكون المضاف إليه فاعلا أو مفعولا ولا يصح هناك حذف المضا ف وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يكون فاعلا أو مفعولا حكما فكيف تصح الحالية فيه كما فى قوله تعالى: ﴿ إن دابر هؤلآء مقطوع مصبحين﴾ فقوله: "مصبحين" حال من " هؤلآء"وهومضاف إليه ولا يصح حذف قوله: " دابر" وإقامة "هؤلآء " مقامه. **قلنا:** ليس كون المضاف إليه فاعلا أومفعولاً حكما منحصر في تلك الصورة أي بصورة حذ ف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه بل كون المضاف إليه فاعلا أو مفعولا حكما قد يكون لأجل كون المضاف الواقع فاعلا أو مفعولا جزء للمضاف إليه الذي هو ذوالحال فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف وإن لم يضح قيامه مقامه لأن جزء الشيء لا يقوم مقامه بعضا أو كلا. **حاصل** الكلام أن كون المضاف إليه فاعلا أو مفعولا حكماً ههنا وإن لم يكن لأجل قيام المضاف إليه مقامه لكنه لأجل علاقة أخرى وهي الجزئية أي كون المضاف جزء عن المضاف إليه فإن دابر في تلك الآية جزء عن هؤلاء فلما كان الدابر الذي هو جزء عن المضاف إليه مفعول ما لم يسم فاعله فيكون الكل وهو هؤلآء أيضاً مفعول ما لم يسم فاعله لعلاقة تلك الجزئية.

فإن قيل: الدابر ليس فاعلا ولا مفعولا. **قلنا**: هو نائب الفاعل لقوله: "مقطوع".

بيان إثبات كون الدابر جزء من المضاف إليه

فإن قيل: كيف يصح القول بكون قوله: "الدابر" جزء للمضاف إليه. **قلنا**: الدابر في اللغة بمعنى أصل الشيء وأصل الشيء يكون جزء منه.

فإن قيل: لا بد أن يكون عامل الحال وذي الحال واحدا، وليس الأمر ههنا كذلك فإن عامل هؤلآء هو الدابر المضاف، وعامل قوله: "مصبحين" قوله: "مقطوع" لأن عامل الحال هو الفعل أو شبهه أو معناه. **قلنا**: إن قوله: "مقطوع" عامل في الضمير حقيقة، وفي الدابر حكما باعتبار كونه مرجعا لذلك الضمير وإذا صار قوله: "مقطوع" عاملا في الدابر حكما صار عاملا في "هؤلآء" أيضاً، لأنه كل لذلك الجزء وعامل الجزء عامل الكل حكما فصار قوله: "مقطوع" عاملا في ذي الحال أيضاً كما هو عامل في الحال.

بيان أنه لو قرئ تَبَيَّنَ على صيغة الماضي المعلوم من التفعل أو تُبَيَّنُ على صيغة المضارع المجهول من التفعيل فلا احتياج إلى الجواب المذكور عن الاعتراض الوارد على الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق

واعلم أن الجواب عن الاعتراض بالحال عن المفعول المطلق والمفعول معه والمضاف إليه بتعميم الفاعل والمفعول إلى الحقيقي والحكمي إنما هو على قرائة قوله: "يبين أو تبين" والضمير في قوله: "يبين" يرجع إلى قوله: "ما" فتذكير الضمير يصح فيه باعتبار المعبر عنه وهو الحال أيضاً فإن لفظ الحال يذكر كما أنه يؤنث أيضاً وإن كان قوله: "تبين" بصيغة المؤنث فالضمير فيه راجع إلى ما باعتبار المعبر عنه وهو الحال. **واعلم** على سبيل الجملة المعترضة أن لفظ "الحال" يصح إرجاع ضمير المذكر والمؤنث كليهما إليه لأن لفظ "الحال" يذكر ويؤنث قال صاحب "تاج العروس" العلامة الزبيدي في شرح "القاموس" تحت قوله: "وقال الليث الحال الوقت الذي أنت فيه": يؤنث ويذكر والتأنيث أكثر وجمعه أحوال وأحولة وهذه شاذة انتهت عبارة القاموس مع شرحه تاج العروس صفحه (٣٩٥) المجلد السابع من تاج العروس وعلى كلا التقديرين يكون قوله: "الهيئة" مفعولا والفاعل هو الضمير الراجع إلى كلمة "ما" ويكون قوله: "به" متعلقا بقوله: "المفعول" **و ههنا** قرائتان أخريان أيضاً وهو تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وتبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل ويُجعل الجار والمجرور الذي هو في قوله: "به" متعلقا بهذين الفعلين والضمير في قوله: "به" راجعا إلى الموصول الذي عبر عنه بقوله: "ما" ولا يكون قوله: "به" حينئذ متعلقا بقوله: "المفعول" فعلى

هاتين القرائتين لاحاجة إلى دفع الاعتراض بالحال عن المفعول المطلق والمفعول معه بالتعميم في الفاعل إلى الحقيقي والحكمي لأن لفظ: " المفعول" حين مالم نجعل قوله: "به" متعلقا بالمفعول يتناول المفعول معه والمفعول المطلق لصدق لفظ المفعول عليهما لأن المانع من الصدق هو قوله: "به" وهو غير موجود مع لفظ " المفعول" حنيئذ نعم نحتاج إلى دفع الاعتراض عن المضاف إليه إلى ذلك التعميم على هذين القرائتين أيضاً، لكن الشارحين اختاروا القرائة الأولى من وجوه. **الأول**: أن المفعول لما كان أعم ولم يكن الجار والمجرور متعلقا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول له والمفعول فيه أيضا مع أنه لا يجيء الحال عنهما. **والثاني**: أنه يلزم تعلق الجار والمجرور بالبعيد مع وجود القريب مع أنه المتبادر. **والثالث** إرجاع الضمير إلى الموصول في متعلق الصلة مع أن الأصل أن يكون الضمير في نفس الصلة. **والرابع**: أنا لم نأمن على هذين القرائتين من تكلف التعميم إلى الحقيقي والحكمي فإنا نحتاجون لشمول الحال عن المضاف إليه إلى هذا التعميم أيضا.

رد على الباسولي والكابلي وصاحب الخادمة

واعلم ان الكابلي والباسولي وصاحب الخادمة كلهم نسبوا الجواب عن اعتراض عدم دخول الحال عن الفعول المطلق والمفعول معه في هذا التعريف بالقرائتين المذكورتين إلى الشارح الهندي مع أن الشرح الهندي موجود عندي وما أجاب فيه صاحب هذا الكتاب عن هذا الاعتراض بهذا الجواب بل لم ينقل هذين القرائتين في شرحه أصلا ،وأيضاً لا يعقل لقائهم إياه وسمعهم منه فإن الشارح الهندي من الشراح المتقدمين ومن نسب هذا الجواب إليه من المتأخرين منه بقرون كثيرة فكيف يتصور السمع مثل **(ضربت زيدا قائما)** مثال للفظي الملفوظ حقيقة.

بيان أن "ضربت زيد قائما" مثال للفظي الملفوظ حقيقة

فإن قيل: كيف هو مثال للفظي الملفوظ حقيقة. **قلنا**: **أما كونه** مثالا للفظي فلأ ن مدار كونه لفظيا إنما كان على كون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوي الكلام والأمر ههنا كذلك فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه ، وقد عرفت أن كون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه لا يكون إلّا أن يكون عامله لفظيا، والعامل ههنا لفظي، وهو قوله: "ضربت" **وأما كونه** ملفوظا حقيقة فلأن الفاعل والمفعول فيه ملفوظان حقيقة **(وزيد في الدار قائما)** مثال للفظي الملفوظ حكما.

بيان أن "زيد في الدار قائما" مثال للفظي المفوظ حكماً

فإن قيل: كيف هو مثال للفظي الملفوظ حكما. **قلنا**: أما كونه مثالا للفظي فلأن فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطقوه من غير اعتبار معنى خارج عنه وقد مر ذلك من قبل تفصيلا فتذكر ،وأما كونه ملفوظاحكما فلأن الضمير المستكن الذي وقع الحال عنه ملفوظ حكما ،وذلك لأن الضمير يكون في العامل وهو حصل أو حاصل ولكنه حذف وأقيم قوله: "في الدار"مقامه فالضمير انتقل منه إليه والمتعلق خبر فيكون قوله: "في الدار" القائم مقامه أيضاًخبرا فالمتعلق ملفوظ حكما، لأن المقدر كالملفوظ، فيكون الضمير فيه ملفوظا حكما، لأن ملفوظية الكل يستلزم ملفوظية الجزء. **(وهذازيد قائما)** مثال للمعنوي

بيان أن "هذا زيد قائما" مثال للمعنوي

فإن قيل: كيف هو مثال للمعنوي. **قلنا**: لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبارمعنى الإشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا.

فإن قيل: كيف يفهمان من لفظ "هذا". **قلنا**:ذلك بأن يراد من الهاء معنى أنبه ومن"ذا" معنى أشير.

فإن قيل: إن الدال على معنى أنبه هي الهاء التنبيهية والدال على معنى أشير لفظ"ذا" فيكون أنبه وأشير معنى للفظين منطوقين فكيف يصح أن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى خارج عنه. **قلنا**: مايقصده المتكلم هو التنبيه والإشارة مطلقا لا التنبيه والإشارة المنسوبان إلى المتكلم حتى يقدر في نظم الكلام أنبه وأشير ويصير زيد مفعولا به لفظيا له بل هما خارجان عن منطوق الكلام ومفهومان من فحواه معتبران لتصيح حالية قائما **وبهذا** الجواب يندفع ما قيل أن ظاهر النظر يقتضي أنه لافرق بين "هذا" و"في الدار" في هذا زيد قائما وزيد في الدار قائما في أن كلواحد منهما ليس بعامل في نفسه بل باعتبار أمر خارج وهو" أشير وأنبه" في قوله: "هذا" و"حصل وحاصل" في قوله: "في الدر" فما الوجه في أن "هذا" عامل معنوي و"في الدار" لفظي، **وجه** الاندفاع أنه ليس مقصود المتكلم من لفظ "هذا" معنى " أشير وأنبه" حتى يكونا من أجزاء الجملة الفعلية فإنه لوكان كذلك لكانت الجملة فعلية بل هي جملة اسمية ،فعلم أنهما ليسا مقدران في نظم الكلام بخلاف قوله: "في الدار" فإنه غير تام بدون "حصل وحاصل" فالمتعلق من أجزاء الكلام، فالأول أي قوله: " أنبه وأشير" إنما اعتبر للضرورة وهي صحة الحالية وليس جزء للكلام، بخلاف الثاني أي قوله: "حصل أو حاصل" فإنه من أجزاء الكلام.

بيان عامل الحال بعد الفراغ عن تعريفه مع الأمثلة

ولما فرغ المصنف من بيان تعريف الحال شرع في بيان عامله وأيضاً لما بين المصنف أن الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا ولم يعلم بعد سبب كونه لفظيا ومعنويا فشرع الآن في بيان ما يكون بسببه الفاعل والمفعول لفظيا ومعنويا فقال: **(وعاملها)** أي عامل الحال **(إما الفعل)** الملفوظ نحو ضربت زيدا قائما أو المقدر نحو زيد في الدار قائما.

بيان وجه تقدير "إما" قبل قوله: "الفعل"

فإن قيل: لم قدرتم كلمة "إما" قبل قوله: "الفعل" وقلتم: إما الفعل. **قلنا**: إنما فعلنا كذلك لئلا يرد عليه أن المقرر فيما بينهم أن المعطوف إذا كان بإما فتصدير المعطوف عليه بكلمة "إما" الأخرى واجب، وإذا كان بكلمة "أو" فالتصدير بإما أولى،وههنا عطف المصنف قوله: أو شبهه أو معناه بكلمة "أو"ولم يصدر العطف بإما وترك الأولى، وحاصل الرد أن العطف بإما أعم من أن يكون بذكره لفظا أو بتقديره، وههنا من قبيل الثاني فإن التقدير "وعاملها إما الفعل" **(أو شبهه)**.

بيان تعريف شبه الفعل

فإن قيل: ما هو شبه الفعل. **قلنا**: هو ما يعمل عمل الفعل من الرفع والنصب وهو من تركيب الفعل كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا و زيد في الدار قاعدا إن كان الظرف مقدرا باسم الفاعل كما هو مذهب الكوفيين لأن الظرف عندهم مقدرباسم الفاعل.،وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا.

بيان الفرق بين شبه الفعل وبين معناه بحيث يصح ذكر قوله:" أو معناه" بعد قوله: أو شبهه

فإن قيل: شبه الفعل بالتفسير المذكور يشمل معنى الفعل أيضاً فما الحاجة إلى ذكر قوله: "أومعناه" بعد قوله: "أو شبهه". **قلنا**: قد أخذ في تفسير شبه الفعل وهو من تركيب الفعل والمراد من تركيب الفعل أن يكون مركبا من الحروف التي ركب منه الفعل ، ومعنى الفعل مثل أشير وأنبه المفهومين من هذا ليسا مركبين من الحروف التي ركب عنها قوله: "هذا" ولهذا قال الشارح الجامي في تفسير معنى الفعل: المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح أو تقديره ،والفعل وشبهه يكونان مصرحين أو مقدرين في نظم الكلام.

بيان مفصل في أن الظرف واسم الفعل هل هما داخلان في شبه الفعل أو معناه

فإن قيل: ما بال الظرف واسم الفعل هل هما داخلان في شبه الفعل أومعناه فإن كل

واحد منهما يعمل فإن اسم الفعل يعمل في الحال مثل دونك زيد قائما. **قلنا**: أما الظرف فظاهر أنه إما داخل في الفعل إن كان المقدر الذي تعلق به الظرف فعلا لأنا قد عممنا الفعل في قوله: "وعاملها الفعل" من الملفوظ والمقدر، وإما داخل في شبه الفعل إن كان المقدر اسم الفاعل **واعلم** أن الاعتراض على اسم الفعل إنما هو على اسم الفعل السماعي مثل صه لا على القياسي مثل نزال فإنه بمعنى إنزل فهو داخل في شبه الفعل من غير تكلف لأن نزال يعمل عمل الفعل وهو إنزل وهو من تركيبه.

بيان الاختلاف في أن اسم الفعل هل هو داخل في الفعل أو شبه الفعل أو معنى الفعل

واعلم أن العلماء اختلفوا في اسم الفعل فقال البعض: أنه داخل في الفعل، وقال بعض آخر: أنه داخل في شبه الفعل وعند الآخرين في معنى الفعل.

فقال البعض: أنه داخل في الفعل لأنه فعل حكما. **ويعلم** من تفسير صاحب غاية التحقيق أنه عنده داخل في معنى الفعل وذلك لأنه فسر معنى الفعل بقوله: "هو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته" ثم صرح بكونه من قبيل معنى الفعل بذكرمثاله من بين أمثلته بقوله: "عليك زيدا راكبا"، فمثل "صه" كذلك فإنه يستنبط منه معنى الفعل وهو اسكت وليس من صيغته ولم يعتبر هذا الشيخ فيه كونه مستنبطا من فحوي الكلام كما اعتبره الجامي فيه حتى يخرج منه اسم الفعل.

بيان أن أمر دخول اسم الفعل عند الجامي في الفعل أو شبهه أومعناه مشكل، وأيضاً في كلامه تدافع حيث أدخل اسم الفعل في بحث الفاعل في شبه الفعل وههنا أخرجه عنه

واعلم أنه يعلم من ظاهر عبارة الجامي أنه ليس بداخل في الفعل ولا في شبه الفعل ولا في معنى الفعل. **أما أنه** ليس بداخل في الفعل فلأنه أدخله في مبحث تعريف الفاعل في صدر بحث المرفوعات في شبه الفعل فإنه فسر شبه الفعل هناك بقوله: "ما يشبهه في العمل" وقال إنما قال ذلك ليتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف فقوله: "واسم الفعل" صريح في أن اسم الفعل داخل في شبه الفعل **وأما أنه** ليس بداخل في شبه الفعل فيعلم ذلك من تعريفه شبه الفعل ههنا فإنه فسره بقوله: "وهو مايعمل عمل الفعل وهو من تركيبه" فقوله: "وهو من تركيبه" يخرج اسم الفعل لأن "صه" مثلا ليس من تركيب الفعل وهو اسكت، **وقد تبين** من ههنا أن بين كلام الجامي ههناو كلامه هناك تعارض. **وأما أنه** ليس بداخل عنده في معنى الفعل أيضاً فلأنه فسر معنى الفعل بما يكون مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به ولاتقديره أي مايكون مفهوما من سوق الكلام من غير أن يقتضي لفظ الكلام

ومنطوقه اعتباره ،ولاشك أن معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره فلايدخل فيه أيضاً. **وأجاب أصحاب** حواشي الجامي عن جانبه فقال عبد الحكيم السيالكوتي : أنه داخل عنده في شبه الفعل وحينئذ يرتفع التعارض بين كلاميه أيضاً وقوله: "وهو من تركيبه" ليس معناه ما ذكرتم وهو أن يكون مركبا من الحروف التي تركب منه الفعل بل معناه ويكون ذلك مقصودا من التركيب الذي فيه ، ولاشك أن معنى " اسكت" مقصود من تركيب " صه".

وقال جمال الدين محشي الجامي أنه يمكن إدخال اسم الفعل في معنى الفعل ، فقال: إن جعل الفحوى في قوله: " المستنبط من فحوي الكلام" في تعريف معنى الفعل عاما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ، ويراد بقوله: "من غيرالتصريح به وتقديره" من غيرأن يقتضي لفظ الكلام التصريح بمعنى الفعل بلفظ الفعل أويقتضي تقديره وذلك إما أن لايقتضيه أصلا كما في هذا زيد قائما أويقتضيه لكن لابلفظ الفعل كما في اسم الفعل والمصدر.

جواب آخر عن البعض وهو أن البعض من أسماء الأفعال لما كانت داخلة في شبه الفعل حقيقة مثل نزال حكمنا بدخول الجميع تغليباً

وقال بعض الناس في إدخال اسم الفعل في شبه الفعل أن أسماء الأفعال على قسمين . قياسية مثل تراك ونزال ، وسماعية وهو مثل صه ، فالقياسية منها مشتملة على حروف الفعل فإن حروف نزال مثل انزل ، والسماعية وإن لم تشتمل على حروف الفعل إلّا أنا قلنا باشتمال الجميع تغليبا للسماعية على القياسية **(أومعناه)**.

بيان تعريف معنى الفعل

فإن قيل: ما معنى الفعل ؟**قلنا** هو المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره، لأنه إذا صرح أوقدر يكون إما الفعل أوشبهه ولايكون معناه، كا لإشاراة أوالتنبيه المفهومين من ليت ولعل مثل ليتك قائما في الدار، ولعلك جالسا عندنا ، والتشبيه المفهوم من حرف التشبيه كما في كأنه أسد صائلا .

بيان شرط الحال بعد الفراغ عن عاملها

لما فرغ المصنف عن بيان العامل في الحال شرع في بيان شرطها فقال: **(وشرطها)** أي شرط الحال **(أن تكون نكرة)** .

بيان شرط كون الحال نكرة

فإن قيل: لم شرط كونها نكرة. **قلنا**:ذلك بدليلين ، **الدليل الأول**: أن النكرة أصل لكونها مجردة عن العوارض، والتعريف لايكون إلابقيد زائد على النكرة مثل اللام، والغرض

المقصود من الشيء إذا ما يحصل من الأصل لايصار إلى غير الأصل ،والغرض من الحال وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبهايحصل من النكرة فلاحاجة إلى التعريف، **والثاني**:أنه لو لم يشترط كون الحال نكرة لالتبس بالصفة حالة النصب مثل ضربت زيد الراكب فإن الراكب ههنا صفة وليس بحال لأنه لو كان حالا لكان نكرة مع أنه معرف باللام فلو لم يشترط في الحال كونه نكرة لجاز كون الراكب حالا فيلتبس بالصفة فلايعلم أنه صفة أو حال، وفي حالة الرفع والجر وإن لم يلزم هذا الالتباس إلّا أناحملنا هما على حالة النصب طردا للباب **(و)** أن يكون **(صاحبها معرفة)** .

بيان وجه اشتراط كون صاحب الحال معرفة

فإن قيل: ما الدليل على اشتراط كون صاحب الحال معرفة . **قلنا**: الدليل عليه أن صاحب الحال في المعنى محكوم عليه لأن الحال وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك: "جاء ني زيد راكبا" في المعنى زيد راكب وقت المجيء ،ورء يت زيدا فارسا في المعنى زيد فارس وقت الرؤ ية فكما أن الأصل في المبتدأ اللفظي أن يكون معرفة كان الأصل في المبتدأ المعنوي أيضاً كذلك.

بيان التدافع بين قوله: "وشرطها "وبين قوله: " غالباً "

فإن قيل: إن قوله: "وصاحبها" عطف على الضمير المستتر في قوله: " أن تكون " وقوله: "معرفة " على قوله: " نكرة" فحينئذ تكون الجملة المركبة من قوله: " تكون" و اسمها المعطوف مع المعطوف عليه وخبرها المعطوف مع المعطوف عليه خبرا للمبتدأ وهو قوله: "وشرطها"، فعلى هذا لايصح التقييد بقوله: " غالبا" لأن مقتضي الاشتراط لزوم كون صاحب الحال معرفة فلايصح كونه نكرة أصلا كما أن الوضوء لماكان شرطا للصلوة لم تجزالصلوة بدون الوضوء ، وقوله: "غالبا"ينافي هذا الاشتراط لأن غالبية كون صاحب الحال معرفة ينبئ عن صحة كون صاحب الحال نكرة لأن مايكون غالبا يكون في أكثر الأحوال لافي كلها فلو خالفه البعض لم يكن فيه بأس، والاشتراط ينافي هذا المعنى.

جواب التدافع المذكورعن الهندي وتلميذه صاحب غاية التحقيق

فأجاب الهندي وصاحب غاية التحقيق من شراح الكافية عن هذا الاعتراض أن قوله: "وصاحبها" ليس بمعطوف على الضمير في قوله: " تكون" وقوله:" معرفة " على قوله: " نكرة" حتى يلزم التناقض المذكور بل قوله: "وصاحبها"مبتدأ، وقوله: "معرفة "خبره، والجملة معطوفة على الجملة السابقة وهو قوله: "وشرطها أن تكون نكرة " فعلى هذا لم يدخل قوله: "وصاحبها"

معرفة تحت الاشتراط فلم يلزم التناقض بين اشتراط صاحب الحال معرفة وبين قوله: "غالبا".

اعتراض من الجامي على جواب الشارحين المذكورين

ولما لم يكن هذا الجواب مرضيا عند الجامي لأن فيه صرف الكلام عن ظاهره، لأن الظاهر أن قوله: "صاحبها" عطف على الضمير المستكن وقوله: "معرفة" على قوله: "نكرة" وارتكاب أمثال هذه التكلفات المخالفة عن الظاهر إنماتتحمل عند الاحتياج إليها ولا احتياج ههنا لأنه يمكن دفع التناقض المذكور ههنا بطريق آخر وهو أن قوله: "غالبا" قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال: أن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله: "وصاحبها معرفة" خبرا ومبتدأ معطوفا على قوله: "وشرطها أن تكون نكرة" كما ارتكبه الفاضلان المذكوران.

جواب عن الجامي عن التدافع المذكور بحيث لا ترد عليه شيء

فإن قيل: لما لم يصح جواب الهندي وصاحبه فماحل التدافع المذكور وما معنى قوله: "غالبا". **قلنا**: معناه أن ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها أي أكثرها ففي ذلك الأكثر من المواد التي اشترط فيها كون صاحها معرفة يلزم فيه كون صاحبها معرفة فلا تنفك عنها التعريف قطعا ولا تكون نكرة فصح معنى الاشتراط فيه ولم تناقضه قوله: "غالبا".

بيان القسمين من مواد وقوع الحال

فإن قيل: يعلم من قولك: "الاشتراط في أكثر المواد" أن مواد وقوع الحال على قسمين ففي قسم اشترط كون صاحب الحال معرفة، وفي الآخر لم يشترط، وما اشترط فيه هو أكثر بحسب المواد من الآخر فما هما القسمان. **قلنا**: أحد القسمين هو مشتمل على خمس صور، **الأول** ما يكون ذوالحال فيه نكرة موصوفة، نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا. **والثاني** ما يكون ذو الحال فيه نكرة مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عند نا﴾ إن جعل قوله: "أمرا" حالا من قوله: "كل أمر". **والثالث**: ما يكون ذوالحال فيه نكرة وقعت في حيز الاستفهام نحو هل أتاك رجل راكبا. **والرابع**: ما يكون ذوالحال فيه نكرة واقعة قبل "إلا" وحالها يكون بعد "إلّا" الناقضة للنفي نحو ما جاءني رجل إلّا راكبا **والخامس**: ما يكون ذوالحال مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل، **والثاني من القسمين** ما يكون ذوالحال فيه غير هذه الأمور الخمس وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو

هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة .

بيان جوابين لدفع ما يتوهم في عبارة الجامي في بيان القسم الرابع من أنه يلزم وقوع ذي الحال بعد إلا مع أنه قبل "إلا"

فإن قيل: إنه وقع في عبارة الجامي في هذا القسم الرابع هكذا " أو بعد إلّا نقضا للنفي" أي يكون ذو الحال فيه بعد "إلّا " مع أن ذا الحال ليس فيه بعد " إلّا" بل هو قبل " إلّا"، والواقع بعد إلا هو الحال. **قلنا**: قال العصام إنه سهو من الناسخ ،والصحيح " أو قبل إلّا ". **أونقول** أن كلمة "بعد" ههنا مبني على الضم بحذف المضاف إليه تقديره بعده أي بعد ذي الحال إلا إلخ .**أونقول** في الجواب: إن هذا من قبيل التنازع لأن قوله: " الحال" في قوله: " أو مقدما عليه الحال" معمول لقوله: "مقدماً "بأنه مفعول ما لم يسم فاعله ومعمول الظرف أيضاً وهو قوله: "بعد إلا" فإنه فاعل له ،فعلى هذا تكون البعدية في قوله: " بعد إلا"بعدية الحال لا بعدية ذي الحال، وعلى هذا التركيب قوله: " أو بعد " إلا"عطف على قوله: " واقعة أو موصوفة "فيكون ظرفاً مستقراً ، فيصح عمله في الحال ويكون التقدير هكذا الرابع ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد إلاحالها.

دفع ما يقال: من أن"العراك"في قول الشاعرو"وحده" في قولك: "مررت به وحده" حالان مع كونها معرفتين

فإن قيل: إن العراك في قول الشاعر: "وأرسلها العراك" ووحده في قولك: "مررت به وحده" حالان مع أنهما معرفتان ،وقد قلتم: أن شرطها أن تكون نكرة فأجاب صاحب الكافية عنه بقوله: **(وأرسلها العراك)** ولم يزد ها، والمصرع الثاني ولم يشفق على نغصِ الدخال.

فإن قيل: ما معاني كلمات هذا الشعر، وما هو السبب الداعي إلى إنشاء هذا الشعر وما معنى الشعر ؟**قلنا**: يجب علينا أن نبين أولامعاني لغات هذا البيت مع تعيين مراجع الضمائرأولا وسبب الداعي إلى إنشائه ثانيا، ومعنى هذا البيت ثالثا، فأما معاني لغاته وتعيين مراجع الضمائر فالضمير في قوله: "وأرسل" راجع إلى حمار الوحش، والضمير البارز وهو قوله: "ها" في قوله: " أرسلها" راجع إلى الأتن ،وقوله: " العراك" (بالكسر) الازدحام، وقوله: " ولم يزد" من الزود بمعنى المنع من باب نصر ينصر، وقوله: " ولم يشفق" من الإشفاق بمعنى الخوف، وقوله: " نغص" (بفتح النون والغين المعجمة والصاد المهملة) من نغص الرجل نغصا من باب سمع يسمع إذا لم يتم مراده، وكذلك نغصَ البعير إذا لم يتم شربه ،وقوله: " الدخال" (بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة) هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ،ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض وإضافة النغص إلى الدخال من قبيل إضافة المسبب إلى السبب أي على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بسبب الدخال. **وأما الأمر** الثاني وهو الأمر الداعي إلى إنشاء هذا الشعر فهوأنه خرج لبيد صاحب هذا الشعر يوما متنزها إلى جانب الجبل فرأى في ذيل الجبل حمار الوحش والأتن، وقد بعث ذلك الحمار الأتن إلى ماء هناك ووقف هو على موضع عال ينظر إليها خوفا من صياد يهجم عليها في الماء فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب منه وصف بقوله: "وأرسلها العراك" **وأما الأمر** الثالث وهو معنى البيت فهو أنه أورد الحمار الأتن معتركة منه ولم يمنعها عنه ولم يخف على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة.

بيان دفع ما يقال: إنه لايصح نسبة الإرسال إلى حمار الوحش

فإن قيل: لا يصح إسناد فعل الإرسال إلى الحمار الوحش لأنه من أفعال ذوى العقول.

قلنا: المراد من الإرسال ههنا معناه المجازي وهو البعث.

فإن قيل: البعث أيضاً من أفعال ذوي العقول. **قلنا**: البعث ههنا بمعنى التخلية بين المرسل وما يريد ، ولذا قال الجامي ههنا: هوالبعث والتخلية بين المرسل ومايريد.

بيان دفع ما يقال: إن الدخال بمعناه الحقيقى لا يصح ههنا

فإن قيل: مابيّنتم من معنى الدخال وهوأن يشرب البعير إلخ يختص بالبعير فكيف صح استعماله في الأتن. **قلنا**: الدخال ههنا إما بمعنى نفس مداخلة بعضها في بعض من قبيل ذكر المقيد وإرادة المطلق فيعم. **أونقول**: إن معنى قوله: "على نغص الدخال" على نغص مثل نغص الدخال فيكون استعماله ههنا في الأتن تشبيها لاحقيقة بأن عملها مثل نغص الإبل **(ومررت به وحده ونحوه)** مثل فعلته جهدك **(متأول)** بالنكرة.

فإن قيل: ما معنى قوله: "متأول". **قلنا**: التأول هو طلب مايؤل إليه الشيء ويرجع إليه هو مأخوذ من آل الأمر إلى كذا يؤل أي انتهى إليه.

بيان حاصل الجواب

يعني كل واحد من الأمثلة التي زعمت أن الحال فيه معرفة مثل العراك ووحده ونحوه ليست على ظاهرها بل هي تؤل وترجع إلى النكرة ،وإذا آلت ورجعت إلى النكرة ارتفع عنه الإيراد ،لأن الإيراد إنما كان على كونها معارف.

بيان أن لرجوع المعرفة إلى النكرة طريقان

فإن قيل: كيف تؤول إلى النكرة وترجع إليها مع أنها معارف ظاهرا. **قلنا**: رجوعها

وتأويلها إلى النكرة بطريقين. **الطريق الأول**: أنها مصادر لأفعال محذوفة أوصفات محذوفة أي تعترك العراك وينفرد وحده وتجتهد جهدك هذا إن كانت مصادر لأفعال محذوفة ،وأما التقدير على كونها مصادر لصفات محذوفة أي معتركة العراك ومنفردا وحده ومجتهدا جهدك، **فالحاصل** أن مازعمه الناس أحوالا منصوبة على المصدرية ، لا على أنها أحوال، نعم الجملة الحمل الفعلية وهي تعترك العراك مثلا أوالصفات المقدرة أي معتركة العراك مثلا أحوال وهذا قول ما عدا سيبويه من النحاة. **والطريق الثاني**: أنها معارف موضوعة موضع النكرات أي معتركة ومنفردا أومجتهدا فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى كالنكرة وهذا قول سيبويه .

بيان مذهب يونس والكوفيين ومذهب الهشام في قوله: "وحده"

واعلم أن القول بالنصب على الحالية قال به جماعة من البصريين ، وقال يونس منهم والكوفيون: أنه منصوب على الظرفية فوحده عندهم بمنزلة عنده ، وقال الهشام: أنه منصوب على المصدرية أي وحد يحد وحده ،وعلى هذين القولين لايرد الإعتراض على وحده بأنه معرفة والحال لايكون إلّانكرة ، وعدم الورود ظاهر، لأنه حينئذ إما منصوب على الظرفية أو على المصدرية لا على الحالية ،وانظر لمزيد التفصيل "لسان العرب" و" تاج العروس" تحت تحقيق "وحد".

دفع ما يرد أن الواجب أن يقول: متأولة لكون المرجع أموراً ثلثة

فإن قيل: كان الواجب أن يقول: متأولة لكون المرجع أمورا ثلاثة. **قلنا**: الضمير في قوله:" متأول" راجع إلى المبتدأ مع ماعطف عليه بتأويل ماذكر ، أوبتأويل كل واحد منها ويجوز أن يكون قوله: "متأول" خبرا عن الأول فقط ، وخبر الأخيرين محذوف بقرينة الخبر المذكور، أو هو خبر عن الثاني فقط وخبر الأول والثالث محذوف ،أوهو خبر عن الثالث فقط وخبر الأولين محذوف بقرينة خبر الثالث. **أونقول**: إن الضمير راجع إلى نوع المنصوب المعرف الذي يرى فيها أنه حال فتندرج فيه الأفراد كلها.

بيان فائدة زيادة قوله: "ونحوه" ليتناول ما عداه من المعارف التي وقعت حالا

فإن قيل: ما فائدة قوله: "ونحوه" بعد قوله: "ومررت به وحده". **قلنا**:إنما زاده المصنف ليتناول مثل جاؤا قضهم بقضيهم فإنه أيضاً متأول أي جاؤا كثيرين ، وذلك أن القض الحصى الكبار، والقضيض الحصى الصغار ،فمعنى جاؤا قضهم بقضيضهم أكبر هم مع أصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة ، وقيل: القض هو الكسر والتفريق ، وهنا بمعنى القاض أي الكاسر والقضيض بمعنى المكسور يعنى جاؤا أكثرين مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم

وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين ،وكذا يتناول قوله: "مررت بهم الجماء الغفير" فإنه أيضاً متأول بالنكرة أي ساترين وجه الأرض لكثرتهم وذلك لأن الجماء (بالمد) من الجم بمعنى الكثير يقال: امرأة جماء المرافق أي كثيرة اللحم على المرافق ،والغفيربمعنى الغافر وهو الساترمن الغفر وهوالستر والغفير صفة الجماء كأنك قلت: مررت بهم جامين غافرين أي جامعين أقاربهم وعشائرهم ساترين وجه الأرض لكثرتهم. **(فإن كان صاحبها)** أي صاحب الحال **(نكرة)** محضة لم تكن فيها شائبة التخصيص بماسوى التقديم ،ولم تكن الحال مشتركة بينهاوبين معرفة نحوجاء ني رجل وزيد راكبين **(وجب تقديمها)**أي تقديم الحال على صاحبها.

بيان أن المراد من قوله: "نكرة" في قوله: "صاحبها نكرة" النكرة المحضة

فإن قيل: هذه القاعدة المذكورة في المتن على ظاهرها غير صحيحة فإن فارسافي قوله: "جاء ني رجل بنى تميم فارسا"حال من قوله: "رجل" وهو نكرة ولم يجب تقديم الحال عليه.
قلنا: المراد من النكرة في قوله: "فإن كان صاحبها نكرة" النكرة المحضة، وقوله: "رجل"في قوله: "رجل من بنى تميم" ليست بنكرة محضة بل هي مخصصة بقوله: "من بني تميم" وتفصيله أن المراد من النكرة في تلك القاعدة النكرة المحضة لا النكرة مطلقا،والنكرة المحضة ما لايكون فيه شائبة تخصيص من أي مخصص كان.

بيان أن الأمور التي تخصص النكرة ثلاثة

فإن قيل: ما هي الأمور التي تخصص النكرة ؟ **قلنا:** الأمورالتي تخصص النكرة ثلاثة.
الأول: كونها موصوفة بصفة مثل جاء ني رجل من بني تميم فارسا. **والثاني:** كونها مضافة نحو جاء ني غلام رجل مسرعا. **والثالث:** كونها متخصصة بالعموم والاستغراق ،والتخصيص بالعموم يحصل من تقدم أربعة أشياء **الأول:** حصوله من تقدم النفي وفي هذه الصورة سواء وقع الحال بعد"إلا"مثل ماجاء ني رجل إلا راكبا فإن الحال فيه وإن وقع بعد إلاوانتقض معنى النفي فيه فإن المقصود منه حينئذ مجيئه في حال الركوب لاحالة عدم الركوب لكن ذا الحال فيه صار عاما لوقوعه في سياق النفي،أولم يقع بعده مثل ماجاء ني رجل كارها. **والثاني:** من تقدم شبه النفي نحو قلماجاء ني رجل راكبا. **والثالث** من تقدم النهي نحو لاتُهِن رجلا عالما، **والرابع** من تقدم الاستفهام نحوهل أتاك رجل راكبا فإن في هذه الأشياء تصير النكرة مستغرقة فلايبقى فيها إبهام وتكون مغنية غناء المعرفة.

بيان أن المراد من النكرة المحضة هي النكرة التي لم تكن مخصصة بما سوى التقديم

فإن قيل: إن ذا الحال إذا كان نكرة محضة ثم قدم الحال عليه فحينئذ لم تكن ذو الحال

نكرة محضة بل مخصصة بتقديم الحال فينبغي أن لايصير تقديم الحال واجبا هناك، لأن نفس تقديم الحال أيضاً من وجوه التخصيص فلما قيدنا النكرة بكونها محضة علم منه عدم هذا المخصص أيضاً فإذا قدم الحال لم تبق النكرة محضة فلم يترتب عليه الحكم المذكور، وهو وجوب التقديم. **قلنا**: الحال يكون محمولا على ذي الحال فكما أن الخبر يكون محمولا على المبتدأ ووجب هناك أن يكون المبتدأ معرفة أونكرة مخصصة كان ذوالحال مثل المبتدأ في كونه محمولا عليه ووجب أن يكون معرفة أونكرة مخصصة، وهذا هو السر في إجراء هذه القاعدة ، فإن ذا الحال لماكان ههنا نكرة محضة فلو لم يقدم الحال عليه لزم كونه نكرة غير مخصصة وإذا كان السر في إجراء هذه القاعدة هو هذا الأمر يكون المراد من النكرة المحضة ههنا هي التي لم تكن فيها شائبة التخصيص بما سوى التقديم.

بيان أن المراد من الحال في قوله: "وجب تقديمها" الحال التي لم تكن مشتركة بين معرفة ونكرة

فإن قيل: القاعدة المذكورة من وجوب تقديم الحال عند تنكير ذي الحال تنتقض بمثل قوله: "جاء ني رجل وزيد راكبين" فإن ذا الحال في هذا المثال نكرة محضة مع أن الحال فيه غير مقدم على ذي الحال. **قلنا** : المراد من الحال في قوله: "وجب تقديمها" الحال التي لم تكن مشتركة بين معرفة ونكرة، والحال في ما ذكرتم من المثال مشتركة بين المعرفة والنكرة ،لأن الباعث على التقديم هو دفع التباس الحال بالصفة وفي صورة الاشتراك لم يلزم الالتباس لأن "راكبين" لايصح صفة لأحدهما ولا لكليهما.

رد على قول العصام:" أن الحال المشتركة بين المعرفة والنكرة ليست بحال عن معرفة ولانكرة

واعترض العصام ههنا فقال: إنه لاحاجة إلى هذا القيد المذكورلأن هذه الصورة تخرج بقوله: "نكرة" لأن صاحب الحال في هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لا كل واحد والمجموع ليس بمعرفة ولانكرة، لأن التعريف والتنكير من خواص الاسم ، والمجموع ليس باسم ، بل مركب ، لأن الاسم قسم الكلمة ،والإفراد مأخوذ في مفهومها. **قلنا**: لايجوز أن يكون صاحب الحال المجموع بل كل واحد منهما إذ هو فاعل أو مفعول ،وكل واحد من الفاعل والمفعول اسم، والاسم لايجوز خلوه من التعريف والتنكير، والمجموع خال عنهما فهو ليس باسم فلايجوز أن يكون ذا الحال إذ الفاعل والمفعول لابد من أن يكونا معرفتين أو نكرتين ،ولهذا جاء الحال فيه بصيغة التثنية فلوكان ذوالحال هو المجموع لكان الحال بصيغة المفرد، لأن المجوع أمر

واحد ،ألاترى أن الضمير الواحد يرجع إلى المتعدد إذا لوحظ المتعدد باعتبار المجموع .

بيان أن القاعدة المذكورة إنما هي في صورة ما إذا كان الحال يصلح أن تكون صفة أيضاً

فإن قيل: قاعدتك هذه تنقتض بقولهم: "جاء ني رجال مثنى وثلاث" فإن" مثنى وثلاث" حالان عن" رجال" وهي نكرة ولم يتقدما عليه. **قلنا**: هذه القاعدة إنما هي في صورة ماإذا كان الحال يصلح أن تكون صفة أيضاً، لأن وجوب تقديم الحال ليس إلاّ لدفع الالتباس فلاحاجة إلى تقديم الحال إذا لم يصلح الحال أن تكون صفة ، وفي ما ذكرت من المثال لايصلح الحال أن يكون صفة لأن المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء والوصف لايفيد هذه الفائدة فلم يقع الاحتياج إلى التقديم.

بيان أن حكم وجوب تقديم الحال إنما هوإذا كانت الحال مفردة

فإن قيل: القاعدة المذكورة متنقضة بقوله: "جاء ني رجل وهو راكب" فإن قوله: "وهو راكب" حال عن النكرة ولم يجب التقديم . **قلنا**: حكم وجوب تقديم الحال على ذي الحال إنما هو إذا كانت الحال مفردة بخلاف ما إذا كانت جملة فليس هذا الحكم هناك بل وجب الواو للفرق بين الصفة والحال، والتقديم كان خلاف الأصل وإنما ارتكبناه لدفع الالتباس ولايجوز ارتكاب ما هو خلاف الأصل حين حصول المقصود بوجه لايلزم منهارتكاب ما هوخلاف الأصل

بيان وجه تقديم الحال عند كون ذى الحال نكرة

فإن قيل: ما هي علة وجوب تقديم الحال عند كون ذي الحال نكرة. **قلنا** : إنما وجب ذلك ليتخصص النكرة بتقديمها لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر ، فيكون ذوالحال موضع المبتدأ فإذا كان نكرة وجب تقديمها عليه كتقديم الخبر على المبتدأ. **وأيضاً** لولم يجب تقديم الحال عليه لزم الالتباس بالصفة في صورة النصب، ويفوت مقصود المتكلم فإذا وجب تقديم الحال عليه علم أنه حال لأن الصفة لاتتقدم على الموصوف.

فإن قيل: يعلم من هذا الوجه وجوب تقديم الحال في صورة النصب فقط مع أن الحكم مطلق. **قلنا** : إنما عُمَّ الحكم إلى صورة الرفع والجر أيضاً ليكون حكم الباب واحدا ويكون القانون مطردا.

بيان دفع الاعتراضين عن الوجهين السابقين لوجوب تقديم الحال على ذى الحال

فإن قيل: قد اعترض ههنا صاحب " غاية التحقيق" أن كل واحد من الوجهيين لوجوب تقديم الحال غير صحيح ، **أما الأول** فلأن وجوب التقديم إنما هو لحصول التخصيص، والتخصيص حاصل من قبل ، فإن الحال إنما يكون عن الفاعل أو عن المفعول ،وكل منهما

مختص بالحكم المتقدم أي بالفعل الذي أسند إلى الفاعل أو وقع على المفعول فلاحاجة إلى تخصيص آخر، **وأجاب** العلامة عبد الغفور عنه أن الحال حكم آخر فلاينفع التخصيص الحاصل بالقياس إلى حكم آخر. **وأما الثاني** فلأن في صورة النصب لما كان خوف التباس الحال بالصفة فكان لحله صورة أخرى أيضاً وهو جواز الوجهين كونه حالا و كونه صفة فلم اختير تقديم الحال لدفع الالتباس **كما جوز** كونه حالا ومبدلا منه عند تقديم الحال كما في قولك: "رئيت راكبا رجلا" فإنه جوز فيه كونه "راكبا" حالا عن "رجل" قدم الحال عليه، أو يكون "راكبا" بدلا و"رجلا" مبدلا منه **وكما جوز** كونه حالا وتميزا في "طاب زيد فارسا" بأن يكون "فارسا" حالا عن "زيد" أويكون تميزاً عنه. **وأجيب** عن هذا بأن الحال عن النكرة خلاف الأصل فلا يسبق الذهن إليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره، بخلاف الوجهين كونه حالا ومبدلا منه في قولك: "رئيت راكبا رجلا" فإن كليهما خلاف الأصل. أما كونه ذا حال فللتنكير، وأما كونه مبدلا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان في كونهما على خلاف الأصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين في طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما على الأصل. **(ولا تتقدم)** أي الحال **(على العامل المعنوي)**

دفع مايرد أن قاعدة عدم تقدم الحال على العامل المعنوي غير صحيحة لانتقاضها بمثل "قائما" في "زيد قائما كعمرو قاعداً"

فإن قيل: قاعدة عدم تقديم الحال على العامل المعنوي تنتقض بقوله: "قائما" في مثل "زيد قائما كعمرو قاعدا" فإن "قائما" فيه حال عن "زيد" وقد تقدم على عامله المعنوي، وهو معنى التشبيه فصار تقديره زيد قائما مثل عمرو قاعدا. **قلنا**: هذا القانون إنما يجرى فيما عدا هذا المثال.

دفع ما يرد أن قولكم: "زيد قائما كعمرو قاعدا" أمرجزئي ،وهذا الفن يبحث عن القواعد مع بيان الضابطة التي أشار إليه الجامي بقوله زيد قائما كعمرو قاعدا بالتفصيل

فإن قيل: مسائل الفن تكون قواعد وهذا أمرجزئي. **قلنا**: في هذا المثال إشارة إلى قانون كلي وهو أن الأمر الواحد الدال على الحدثين قد يكون دالا على حدثين معينين نحوباب فاعل وتفاعل وأفعل التفضيل، مثل ضارب زيد عمروا، أوتضارب زيد وعمرو، وزيد أضرب من عمرو، فإن كل واحد من "ضارب" و"تضارب" و"أضرب" يدل على حدثين أعني ضربين ضرب قائم بالفاعل وضرب قائم بالمفعول في الصورة الأولى، والضرب القائم بالفاعل المعطوف والضرب القائم بالفاعل المعطوف عليه في الصورة الثانية ،والضربين القائمين بالفاضل والمفضول في

الصورة الثالثة ،وقد يدل على حدثين غير معينين مثل آلة التشبيه فإنه أمر واحد يدل على حدثين غير معينين مثل" زيد كعمرو" فإن أداة التشبيه وهو الكاف يدل على أن لزيدحدثا و كذا لعمرو حدثا، وهذان الحدثان متماثلان، ولكن الحدثين غير معينين فإن آلة التشبيه لا يدل الحدثين المعينين، وعلى كلا التقديرين أي سواء كان الحدثان معينين أو غير معينين يجوز اختلاف الحدثين في المكان أو الزمان أو المتعلق أو الحال مثلا ،فإذا اختلفا في أحد هذه الأمور مثل الحال بأن يكون لأحد الحدثين حال، وللآخر أخرى فكان الحق أن يتصل كل من الحالين بحدثه ، ولكن لما لم يوجد الحدثان حتى يتعلق كل حال بحدثه التزموا أن يتصل ويلى كل من الحالين بصاحب ذلك الحدث الموجود في العبارة ، ففي المثال المذكور وهو " زيد قائما كعمرو قاعدا" لمادل الكاف على أن لزيد وعمرو حدثين غير معينين واختلف الحدثان الغير معينين في الحال فإن الحدث الثابت لزيد مقيد بحال القيام، والحدث الثابت لعمرو مقيد بحال القعود ، ولكن لعدم وجود الحدثين في العبارة حتى يلى كل من الحالين بالحدث الذي هو يتعلق به التزمنا اتصال حال القيام بصاحبه وهو زيد واتصال حال القعود بصاحبه وهو عمرو وإن لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان . **فحاصل الجواب** أن ههنا وإن ذكر مثال لكن المراد به هو هذا القانون من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام فقلنا: زيد قائما كعمرو قاعدا كما هو في المثال المذكور وهذا بسرا أطيب منه رطبا، وزيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت، وقد ذكرالرضي هذه الضابطة تحت قول المصنف: "وكل ما دل على هيئة إلخ" .

بيان الاختلاف بين المصنف ابن الحاجب والشارح الجامي في تعريف العامل المعنوي

فإن قيل: ماهو العامل المعنوي الذي قلتم بعدم تقدم الحال عليه. **قلنا**: قد اختلف العلماء في تعريفه فقال المصنف بن الحاجب أن العامل المعنوي مالايكون له حصة في اللفظ فيتناول المقدر مثل الظرف وشبهه إذ ليس له حصة في اللفظ كما يتناول المستفاد من فحوي الكلام مثل التشبيه المستفاد من كاف التشبيه ، فعلى هذا يكون الظرف وشبهه عند المصنف من قبيل العامل المعنوي قال عبد الغفور في حاشيته على الجامي، وإليه ذهب المصنف في شرحه. **وقال** العلامة الجامي: أن العامل المعنوي مالايكون مصرحا ولامقدرا في نظم الكلام بل لابد أن يكون مستفادا من فحوى الكلام فقط وعلى هذا عنده المقدر كالظرف وشبهه ليس من قبيل العامل المعنوى كما أن المصرح ليس منه بل هو من اللفظي (**بخلاف الظرف**).

بيان إعراب قوله: "بخلاف الظرف"

فإن قيل: ما إعراب قوله: "بخلاف الظرف". **قلنا:** هو إما مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي هو متلبس بخلاف الظرف، والجملة معترضة، وقيل: حال من فاعل لاتتقدم أي لاتتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها متلبسة بخلاف الظرف.

بيان أن هذه الحال دائمة

فإن قيل: الحال قيد لعامل ذي الحال، فيلزم أن يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف مع أن الحال لايتقدم على العامل المعنوي مطلقا. **قلنا:** هذه الحال دائمة وهي لاتقبل التقييد.

بيان أن الصور باعتبار دخول الظرف في العامل المعنوي أو اللفظي وباعتبار تعيين الشيء الذي يخالف عنه الظرف أربعة

فإن قيل: قوله: "بخلاف الظرف" يقتضي الأمر الذي خالف الظرف عنه فذلك الأمر لايخلو إما أن يكون العامل المعنوي أي العامل المعنوي يخالفه الظرف، أو الضمير في قوله: "تتقدم" الراجع إلى الحال أي الحال يخالفه الظرف، فإن كان ذلك الأمر هو العامل المعنوي ففي هذه الصورة أيضاً لايخلو إما أن يكون الظرف داخلا في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف أو في العامل اللفظي كما هو مذهب الشارح الجامي، وكل من هذين الاحتمالين غير صحيح. **أما الأول** فلأنه حينئذ يكون معنى العبارة هكذا أي ولاتتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف الذي هو أيضاً عامل معنوي فإن الحال تتقدم عليه، فيلزم التناقض، وجه التناقض هو أنه لما كان الظرف أيضاً عاملا معنويا ولم يجز تقدم الحال عليه فكيف جاز تقدم الحال عليه مع كونه عاملا معنويا فلابد حينئذ أن يستثنى ويقال: إلا في هذا النوع من العامل المعنوي فقوله: "بخلاف الظرف" وإن صح في نفس الأمر لكنه خلاف المتعارف، لأنه لايقال: جاء ني القوم بخلاف زيد بل يقال: إلا زيدا، **وأما الثاني** فلأنه يكون معنى العبارة هكذا ولاتتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف الذي هو عامل لفظي فإنه مخالف عن العامل المعنوي في مسئلة عدم التقدم فإن الحال تتقدم على الظرف ولا تتقدم على العامل المعنوي فيلزم الترجيح بلا مرجح، وذلك لأن الحال كما يجوز تقدمها على اللفظي وهو ظرف كذلك يجوز تقدمها عليه وهو غير ظرف أيضاً فتخصيص الظرف ترجيح بلامرجح، وإن كان ذلك الأمر هو الضمير في قوله: "تتقدم" الراجع إلى الحال ففي هذه الصورة أيضاً لايخلو إما أن يكون الظرف داخلا في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف، أوفي العامل اللفظي كما مذهب الشارح

وكل من هذين الاحتمالين أيضاً غير صحيح. **أما الأول** وهو كون الظرف عاملا معنويا فلأنه يلزم حينئذ تقدم الشيء على نفسه، وذلك لأن المعنى حينئذ هكذا ولاتتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف الذي هو أيضاً عامل معنوي فإنه ليس مثل الحال في ذلك بل هو يتقدم على العامل المعنوي فلزم تقدم الشيء على نفسه ،وأيضاً يلزم الخروج عن البحث. أماالتقدم على النفس فلأن الظرف بنفسه عامل معنوي فلو صح تقد مه على العامل المعنوي لزم تقدم الشيء على نفسه، وأما الخروج عن البحث فلأن البحث كان مبحث الحال فالاشتغال في تقدم الظرف وعدمه خروج عن البحث. **وأما الثاني** وهو كون الظرف عاملا لفظيا فلأنه يلزم حينئذ الخروج عن البحث وذلك لأن معنى عبارة المتن حينئذ هو أنه لاتتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف الذي هو عامل لفظي فإنه يخالف عن الحال في ذلك فإن الظرف يتقدم على العامل المعنوي والحال لايتقدم، والمبحث كان مبحث الحال لا الظرف حتى نشتغل في مسئلة تقدمه على العامل وعدم تقدمه.

جواب باختيار الشق الثاني من الشارح الجامي

قلنا: نختار الشق الثاني ونقول: إن الأمر الذي يخالف عنه الظرف هوالعامل المعنوي والظرف داخل في العامل اللفظي.

فإنقلت: إنه حينئذ يلزم الترجيح بلامرجح. **قلنا:** لايلزم ذلك للأن المرجح موجود وهو أن الظرف وشبهه لما كان من قبيل العامل اللفظي، والعامل اللفظي على قسمين ظرف وغيرظرف، وقد اتفق النحاة بصحة تقدم الحال على ما هو غير الظرف ولم يتفقوا بما هو الظرف منه فلإظهار ذلك وبيانه قال: بخلاف ذلك، فإنه ليس مما اتفق عليه النحاة وتطبيق قوله: "بخلاف الظرف" بهذا الطريق هو ما أفاده الجامي فإنه يقول في هذا الموضع فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لايتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا أوشبهه فإن فيه خلافا انتهى

بيان ضعف هذا الجواب

ولكن هذا التوجيه ضعيف لأن لقوله: "بخلاف الظرف" لا دلالة عليه ولايسبق الذهن إلى هذا المعنى فإنه لايعلم من ظاهر قوله: "ولاتتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف" أن مخالفة الظرف عن العامل المعنوي هو أن في الظرف اختلافا وفي غيره اتفاق، ولذا يقول العصام في حاشيته ههنا أن مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف وكون أحدهما متفقا عليه والآخر مختلفا فيه مما لاتفيده العبارة أصلا ولايرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام.

جواب آخر عن العصام من غير ضعف فيه

ثم قال العصام فالوجه أن يقال: المراد أنه لايتقدم على العامل المعنوي أصلا بخلاف الظرف فإنه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الأخفش.

بيان الخلاف بين سيبويه والأخفش في جواز تقدم الحال على الظرف وشبهه

فإن قيل: يعلم من التوجيه الذي ذكره العلامة الجامي: أن في الظرف وشبهه خلاف فما هو الخلاف فيه ؟ **قلنا**: الخلاف فيه أن سيبويه لايجوز تقدم الحال على الظرف وشبهه وإن كان الظرف وشبهه من قبيل العامل اللفظي. **والأخفش** يجوزه ولكن بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار ، فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار بتأخر المبتدأ عن الحال فقط ولا قائما في الدار بتأخر المبتدأ عن الحال والظرف كليهما.

بيان دليل سيبويه

ودليل سيبويه هو أن العامل المعنوي لأجل ضعفه لم تتقدم الحال عليه ، والضعف متحقق في الظرف وشبهه أيضاً فامتنع تقدم الحال عليه أيضاً.

بيان دليل الأخفش

ودليل الأخفش هو أنه بناء على مذهبه لما كان الظرف عنده عاملا قويا لنيابته عن الفعل أخذ حكمه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد على أحد الأشياء الستة فعند تقدم المبتدأ على الحال وإن تقدم الحال على الظرف في مثل زيد قائما في الدار لكن الظرف لقوته عمل في ما تقدم عليه ، ولكن لما تأخر المبتدأ من الحال وتقدم الحال على الجميع أي عامله (وهو الظرف الذي فيه ضعف ما عند الأخفش أيضا لأنه ليس من تركيب الفعل وإن كان قويا للنيابة عن الفعل) وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه أى المبتدأ لم يصح تقدمه على الجميع .

فإن قيل: لم شرط جوازالتقدم عند الأخفش بتقدم المبتدأ على الحال ؟ **قلنا**: قال الرضي في بيان وجه ذلك أنه لما تأخر الحال عن المبتدأ الذي صاحبه ضمير راجع إليه فإن جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وإن لم نجوز ذلك وقلنا إن الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه وهو زيد الواقع مبتدأ .

بيان الجواب باختيار الشق الثالث عن أصل السؤال الذي كان له أربعة شقوق

بيان الجواب باختيار الشق الثالث عن أصل السؤال الذي كان له أربعة شقوق

أونقول في الجواب باختيار الشق الثالث وهو: أن الأمرالذي خالف عنه الظرف هو الضمير الراجع إلى الحال والظرف داخل في العامل المعنوي فيكون المعنى بخلاف الظرف الذي هو عامل معنوي فإنه مخالف عن الحال فإن الظرف يتقدم على العامل المعنوي.

فإن قلت:على هذا يلزم تقدم الشيء على نفسه.**قلنا**: العامل المعنوي على قسمين ظرف وغير ظرف وتقدم أحد القسمين على الآخر لايسمى بتقدم الشيء على نفسه كتقدم المعرب على المبني.

جواب با ختيار الشق الرابع ولايلزم الخروج عن البحث

أونقول في الجواب باختيا رالشق الرابع وهو: أن يكون الأمرالذي خالف عنه الظرف هو الضمير الراجع إلى الحال، والظرف داخل في العامل اللفظي، ويكون المعنى هكذا بخلاف الظرف الذي هو عامل لفظي فإنه مخالف عن الحال فإن الظرف يتقدم على العامل المعنوي.

فان قلت: إنه يلزم على هذا وكذا على الجواب باختيار الشق الثالث أيضاً الخروج عن البحث. **قلنا**: لما كان الحال في معنى الظرف فإن معنى قوله: "جاء ني زيد راكبا" جاء ني زيد وقت الركوب فلما قال المصنف إن الحال لاتتقدم على العامل المعنوي فتوهم منه متوهم أن الظرف أيضاً لايتقدم على العامل المعنوي فإن المشابه للشيء في معنى وهو الحال إذا ثبت له الحكم كان ذلك الحكم وهو عدم تقدمه على العامل المعنوي يثبت للمشابه به أيضاً وهو الظرف فدفع ذلك التوهم وقال: " بخلاف الظرف" فإنه يتقدم لتوسع النحاة في الظروف.

بيان تقديم الحال على صاحبه بعد الفراغ عن تقدم الحال على عامله

لما فرغ المصنف عن بيان أحكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه شرع في تقدم الحال على صاحبها فقال (**ولا**) تتقدم (**على**)ذى الحال (**المجرور**) سواء كان مجرورا بالإضافة أوبحرف الجر فقوله:" ولا على المجرور" عطف على قوله: " على العامل المعنوي" ولا زائدة لتاكيد النفي كقوله تعالى﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ أي لا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة بهند.

بيان أن في المجرور بالإضافة لا تتقدم الحال عليه اتفاقا وفي المجرور بحرف الجراختلافاً

فإن قيل: المجرور على قسمين مجرور بالإضافة ومجروربحرف الجر فهل هما متساويان في هذا الحكم ؟ **قلنا**: لا بل بينهما تفاوت فإن المجروربالإضافة لا تتقدم عليه الحال اتفاقا و في المجرور بحرف الجر اختلاف.

فإن قيل: قد تقدم الحال على المجرور بالإضافة أيضاً في مثل يتحرك ماشيا يد زيد و

كذا في مثل نتبع حنيفا ملة إبراهيم . **قلنا** في الجواب **عن الأول** بأن حكم عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة إنما هو إذا لم يكن المضاف جزء المضاف إليه و المضاف وهو يد فيه جزء من المضاف إليه وهو زيد .**وعن الثاني** بأن عدم تقد مها عليه فيما لم يجز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ويجوزفيه قيام المضاف إليه مقام المضا ف.

بيان دفع ما يقال: أنه يعلم من قوله: "ولا تتقدم على المجرور" أن الاختلا ف في كلا القسمين مع أنه في المجرور بحرف الجر فقط

فإن قيل: يعلم من ظاهر عبارة المصنف أن في كلا القسمين اختلاف لأنه حكم بعدم التقدم على المجرور مطلقا وقوله: "على الأصح" إما متعلق بقوله: " لا تتقدم" أو هو ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف أي هذا كائن في الأصح وعلى كلا التقديرين قوله: "على الأصح " المشعر بالاختلاف مرتبط بالمجرور مطلقا فيفهم من ذلك أن الاختلاف في المجرور مطلقا مع أنه في المجرور بحرف الجر فقط قال صاحب جامع الغموص: أن الألف واللام في قوله: "على المجرور" للعهد الخارجي، والمعهود به المجرور بحرف الجر، والقرينة عليه قوله: "على الأصح" لأن المذهب الأصح هو امتناع تقديم الحال على المجرور بحرف الجر فقط.

ويمكن أن يقال في الجواب: أنه لم يفصل بين المجرورين لشهرة أمثال هذه المسائل بين الناس

بيان وجه عدم جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور بالإضافة

فإن قيل: لم لم يجزتقدم الحال على صاحب الحال المجرور بالإضافة. **قلنا**: الحال تابع وفرع لذي الحال وتقدم المضاف إليه على المضاف غير جائز فلم يجز تقدم فرعه على أصله بالطريق الأولى.

فإن قيل: فيعلم من هذا الدليل أن لايتقدم راكبا على جاء ني زيد راكبا لأنه تابع لزيد و زيد لا يتقدم على جاء ني فكيف يتقدم تابعه عليه. **قلنا**: الفاعل من حيث هو مسند إليه محله قبل الفعل إلاّ أنه لايجوز تقديمه لعارض الالتباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فإن محله بعد الجار فكذا محل تابعه.

بيان وجه عدم تقدم المضاف إليه على المضاف

فإن قيل: لم لايجوز تقدم المضاف إليه على المضاف. **قلنا**: المضاف قائم مقام حرف الجر فكان المضاف إليه في الحقيقة مجرورا بحرف الجر وتقدم المجرور على الجار ممتنع لضعف الحرف في العمل فكان تقدم المجرور على ماهوقائم مقام حرف الجر أيضاً ممتنعا.

بيان وجه عدم تقدم الحال على المضاف بالإضافة اللفظية

فإن قيل: لم لم يجز تقدم الحال على المضاف بالإضافة اللفظية مع أن المضاف فيها ليس بقائم مقام حرف الجر، لأن حرف الجر لايكون مقدرا في الإضافة اللفظية. **قلنا:** لا نسلم أن حرف الجر لايكون مقدرا في الإضافة بل هو مقدر فيها أيضاً كما يفهم ذلك من عبارة المصنف ههنا فإنه حكم على مطلق المجرور بالإضافة وسيأتي زيادة توضيح ذلك في مبحث المجرورات إن شاء الله تعالى، **وإن** سلمنا أنه لا يكون مقدرا في الإضافة اللفظية فنقول: إن الإضافة اللفظية فرع الإضافة المعنوية، والفرع محمول على الأصل.

بيان الاختلاف في المجرور بحرف الحر

فإن قيل: قد قلت إن في المجروربحرف الجر اختلافا فما هو الاختلاف فيها ؟ **قلنا:** الاختلاف فيها هو أن سيبويه وأكثرالبصريين يمنعون تقديمها عليه وهو المختار عند المصنف ولذا قال: (**على الأصح**) أي على المذهب الأصح.

بيان وجه عدم جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور بحرف الجرعلى المذهب الأصح

فإن قيل: لم لايجوزتقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر على المذهب الأصح. **قلنا:** وجه ذلك هو أن تقدمها على ذي الحال المجرور بحرف الجر غير ممكن لأنه إن قدم على المجرور بحيث وقع بين الجار والمجرور لزم الفصل بينهما وذا غير جائز إجماعا وإن وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو ذوالحال لأن المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه.

بيان أن الأصح إنما يستعمل في مقابلة غيرالأصح فما هو غيرالأصح

فإن قيل: قوله: "على الأصح" يشعر بأنه ههنا مسلك آخر غير الأصح أيضاً فما هو. **قلنا:** هو مسلك ابن كيسان وأبي على وابن برهان فإنهم جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحر الجر.

بيان دليل قول المذهب الغيرالأصح ولهم دليل نقلي وعقلي

فإن قيل: فما هو المتمسك لهم في ذلك. **قلنا:** لهم في ذلك متمسك نقلي وعقلي. **أما النقلي** فهو قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ فإنه قدم الحال فيها وهي كافة على المجرور بحرف الجر وهو قوله: "للناس" وأيضاً تمسكوا بقول الشاعر (**شعر**)

إذا المرء أعيته المروة ناشيا ☆ فمطلبها كهلا عليه شديد

فقوله: "كهلا" حال متقدمة على صاحبها المجرور بحرف الجر ،**وأما العقلي** فهو مابينه الرضي بقوله: "لعل الفرق بين حرف الجر والإضافة" أي وجه الفرق لابن كيسان وصاحبيه بين ذي الحال المجروربحرف الجر والمجرور بالإضافة حيث جوزوا تقدم الحال عليه في الأول ولم يجوزوا في الثاني هوأن حرف الجر معد للفعل أي جاعله متعديا كالهمزة و التضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فإذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت: أذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا بل منصوبا.

جواب دليلهم النقلي

فإن قيل: فما الجواب عن متمسكهما هذين **قلنا**: أما الجواب عن متمسكهما فهو بثلاثة طرق النقلي فهو بثلاثة طرق. ا**الأول**: ماقاله الزجاج وهو أن كافة ليس بحال عن المجرور بحرف الجر أي الناس بل هوحال عن الكافة ، والتاء للمبالغة ، ويكون الكافة بمعنى المانع ويكون المعنى ما أرسلناك إلّاحال كونك مانعا للناس عما يضرهم.

فان قلت: كما أرسل الرسول ﷺ ناهيا أرسل آمرا أيضاً فما معنى الحصر. **قلنا** الحصر إضافي أي لا آمرا بما يضرهم .**والثاني** ما قاله الزمخشري وهو أن قوله: "كافة" ليس بحال بل هو صفة لمصدر محذوف أي رسالة كافة فحذف المصدر الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فيكون منصوبا على المصدرية والمعنى حينئذ وما أرسلناك يامحمد ﷺ إلا رسالة كافة أي مانعة للنا س عن الشرك والمعاصي. **والثالث** ما قاله البعض: أنه "كافة" مصدر بنفسها للفعل المحذوف لا صفة المصدر كالكاذبة والعافية فيكون نصبها أيضاً على المصدرية فيكون المعنى وما أرسلناك إلا تكف كفا للناس.

جواب عن دليلهم العقلي

وأما الجواب عن متمسكهم العقلي فما قاله ملاجمال في حاشيته على الجامي أن الفرق الذي بينه الشيخ الرضي غير تام، وذلك لأن الحر ف المعدي الذي هو من تمام الفعل وبعض حروفه كالهمزة والتضعيف إنما هي الباء في بعض المواضع كالمثال المذكور في الشرح ، وهو ذهبت راكبة بهند لا في المواضع كلها ولاغير ها من الحروف الجارة، ، فكان المدعى أعم وهو الفرق بين مطلق المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، والفرق تناول للمجرور بحرف الباء فقط ،وكذا لم يتناول لما هو المجروربحرف الباء مطلقا فإن الباء لا تكون في كل موضع للتعدية مثل مررت بزيد فإن الباء فيه ليس للتعدية ، **وأيضاً** هو منقوض بالإضافة اللفظية فإنها في تقدير الانفصال فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا أيضاً فينبغي أن يقدم فيها مع أنه

ممتنع بالاتفاق.

بيان أن جواب الدليل العقلي والنقلي ضعيف

فإن قيل: لماأجيب عما تمسك به ابن كيسان وأصحابه من دليليهم النقلي والعقلي بقي ما ذهبوا إليه من غير دليل، والدعوى بدون الدليل لاتسمع فلم يصح قوله: "على الأصح "بل الواجب أن يقول على الصحيح فإنه يعلم منه أن المخالف عنه صحيح، فإن مقابل الأصح هو الصحيح. **قلنا**: لما كان الجواب عما تمسكوابه ضعيفا حكم بكون مذهب الجمهور أصح دون الصحيح.

فإن قيل: ما هو الضعف في متمسكهم النقلي والعقلي. **قلنا**: أما الضعف في الجواب عن الدليل النقلي فكما قال الجامي في كتابه في هذا الموضع، والكل تكلف وتعسف ، **أما التكلف** في الوجه الأول فلأن تاء المبالغة في الفاعل غيرمعلوم الوقوع حتى أنكرها البعض في غير فعول فعال ومفعال ، والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد ،لأنه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها، **وأما التعسف** في هذا الوجه فلأن المقصود من الآية الكريمة وماأرسلناك إلّا إلى جميع الناس، وهو يفوت في هذا الوجه ، لأن في هذا الوجه يكون حالا من الكاف،والكافة بمعنى المانع فلا يعلم من هذه الآية تصريحا كون الرسول ﷺ مرسلا إلى الناس جميعا لأن الدال على كون الناس جميعا هو كون قوله: "كافة" حالا عن الناس،وهو في هذا الوجه حال عن الكاف لا عن الناس. **وأما التكلف** في الوجه الثاني فهو أنه محتاج إلى تقدير الموصوف والوجه المحتاج إلى التقدير تكلف بالنسبة إلى الذي لايحتاج إليه. **وأما التكلف** في الوجه الثالث فلأنه أيضاً محتاج إلى تقدير الفعل لأن الكافة في هذا الوجه مصدر لفعل محذوف أي تكف كفا للناس، والوجه المحتاج إلى التقدير تكلف كما قلنا آنفا، **وأيضاً** في هذا الوجه تكلف عن وجه آخر أيضاً، وهو أن المصدر على هذا الوزن أي وزن فاعلة غير معروف بل نادر، والحمل على النادر تكلف. **وأما التعسف** في هذين الوجهين فلما صرح به الرضي من أنه قد تلزم بعض الأسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان فوقوعها صفة للمصدر كما في الوجه الثاني أي إرسالة كافة أومصدرا بنفسه كما في الوجه الثالث خلاف الاستعمال الفصيح، وأيضاً في هذين الوجهين أخذ الكف بمعنى المنع مع أن المتبادر منه في مثل هذه الآية هو معنى الجميع فحمله على معنى المنع خلاف المتبادر.

رد على بعض من شرط كون الحال من المشتقات مع بيان منشأ خطأهم

ثم لما كان أكثر النحاة شرطوا في الحال أن تكون مشتقة وما وجدوا غير مشتقة أولوه

بالمشتق وتكلفوا في تأويله شرع في رد قولهم فقال: **(وكل ما دل على هيئة)** أي صفة سواء كان الدال مشتقا أو جامدا، وقوله: "كل" مبتدأ، و"ما" موصوفة، وما بعده صفة أي وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان أو غير مشتق **(صح أن يقع حالا)** من غير أن يؤول الجامد بالمشتق. **وقوله:** "صح أن يقع" خبر لقوله: "كل" أي صح وقوعه حالا.

فإن قيل: ما الباعث على ابن الحاجب حيث خالف عن الجمهو مع أن المخالفة عنهم في قوة الخطأ إن كان ذلك من غير نكتة ودليل مع أن الظاهر يساعد الجمهور لأن أكثر الأحوال وقوعا هو المشتق. **قلنا:** نعم المخالفة عن الجمهور من غير دليل في قوة الخطأ لكن المخالفة عنهم ههنا من دليل، وهو أن المقصود من الحال والغرض منه هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول وهو كما يحصل من المشتق يحصل عن كل ما دل على هيئة فلا حاجة إلى التأويل بالمشتق لأن التأويل إنما هو لجعل الشيء أهلا لأن يحصل منه المقصود وإرجاعه إلى ما يكون به صالحا لما لم يكن صالحا له بدون ذلك، وحينما حصل المقصود بدون التأويل فلا حاجة إلى تحمل مشقة التأويل الذي هو خلاف الأصل، وماقالوا أن المشتق كثير الوقوع فنقول: لا يعلم من كثرة وقوع الشيء لزومه واشتراطه، وكثرة الوقوع هذا هو الذي صار منشأ للقول باشتراط الاشتقاق **(مثل)** بسرا ورطبا في قولهم: **(هذا بسرا)** وهو ما بقي فيه حموضة **(أطيب منه رطبا)** وهو مافيه حلاوة صرفة فهذان الاسمان وإن كانا جامدين إلاّ أنهما لما دلا على صفة البسرية والرطبية صح كونهما حالين.

بيان طريق التأويل في بسر ورطب

فإن قيل: فما هو التأويل الذي يأول الجمهور به لفظ البسر والرطب. **قلنا:** هو لفظ المبسر والمرطب بصيغة اسم الفاعل.

بيان دفع ما يقال: أن تأويل البسر والرطب بالمبسر والمرطب لايصح من وجهين

فإن قيل: لايصح تأويل البسر والرطب بالمبسر والمرطب من وجهين. **الأول** هو أن البسر والرطب مجردان وما هو أول به من باب الإفعال وهو من أبواب المزيد فيه، ولا يصح تأويل المجرد بالمزيد فيه. **والثاني:** البسرية والرطبية والطيب من صفات التمرة، والظاهر أن المبسر والمرطب من صفات النخل ولايصح تأويل صفة شيء بصفة شيء آخر. **قلنا:** لا يرد ما أوردت من الاعتراضين. **أما الأول** فلأن الحق وإن كان هو أن يؤول البسر والرطب المجردان باسم الفاعل من المجرد بأن يقال الباسر والراطب إلا أن تأويل شيء بشيء يحتاج إلى أن تكون ذلك مسموعا، والاسم الفاعل المجرد أي الباسر والراطب لم يكن مسموعا من العرب فاحتجنا إلى

التأويل بالمزيد أي المبسر والمرطب من قبيل وضع المصنوع موضع المسموع للضرورة والضرورات تبيح المحظورات. **وأما الثاني** فهو ما أشارإليه الجامي بقوله ناقلا عن كتب اللغة مثل لسان العرب وغيره : من أبسر النخل إذا صار ما عليه بسرا وأرطب النخل إذا صار ما عليه رطبا فعلم من إسناد البسر والرطب إلى النخل أن المبسر والمرطب من صفات النخل.

فإن قلت: فلا يصح قول القائل: "هذا مبسرا أطيب منه مرطبا " حال كونه مشيرا بلفظ "هذا" إلى التمر لأن المبسر والمرطب هوالنخل حينئذ لا التمر. **قلنا**: الإشارة بقوله: "هذا" إذا صارالبسر والرطب بمعنى المبسروالمرطب الذين همامن صفات النخل إلى النخل لا إلى التمر.

فإن قلت: حينئذ ينقلب المقصود وينعكس المقصود فإن المطلوب من هذا القو ل بيان أطيبية التمر البسر من التمر الرطب وانقلب ذلك إلى أطيبية النخل المبسر وعدم أطيبية النخل المرطب. **قلنا**: لما علمت أنه يقال: أبسر النخل إذا صار ما عليه بسرا بكون ألف الإفعال للصيرورة فحينئذ وإن كان " هذا" إشارة إلى النخل والمبسر والمرطب من صفات النخل لكن يرجع ذلك إلى أطيبية التمر، وذلك لأن معناه حينئذ هذا أي النخل مبسرا أي حال صيرورة ما عليه بسرا أطيب منه حال صيرورة ما عليه رطبا فحصل منه أطيبية ما عليه، وليس ماعليه إلّا التمر فكانت الأطيبية راجعة إلى التمر،فافهم فإن حل هذا المقام بهذا الطريق من خواص هذا الكتاب. **فما قيل** في بعض الكتب: أن "هذا" إشارة إلى التمر وكذا المبسر والمرطب من صفاته حينما جعل البسر والرطب بمعنى المبسر والمرطب من أبسر النخل بمعنى صارما عليه بسرا ليس بصحيح كما عرفت.

بيان العامل في" بسراً ورطبا" فالعامل في بسراً هوأطيب بالاتفاق وفي رطبا اختلاف

فإن قيل: ما هو العامل في قوله: "بسرا" وكذا في قوله: " اطيب". **قلنا**: أما العامل في "رطبا" فهو أطيب بالاتفاق، وأما في بسرا فقد اختلف فيه النحاة فقال المحققون منهم : أن العامل فيه أيضاً هو أطيب.

فإن قيل: كيف يصح عمل اسم التفضيل فيما تقدم عليه مع أنه ضعيف في العمل. **قلنا**: إنما تقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لأنه إذا تعلق بشيء واحد (وهو ههنا ذوالحال المشار إليه بهذا) حالان وهو بسرا ورطبا باعتبارين مختلفين (فإن البسرية تعلقت بالمشارإليه بهذا من حيث أنه مفضل ، والرطبية تعلقت به من حيث أنه مفضل عليه) يلزم أن يلى كل منهما متعلقه ويتصل به فاتصل قوله: "بسرا" بمتعلقه وهو" هذا " من حيث أنه مفضل واتصل قوله: " رطبا"بما تعلق به وهو ضمير منه من حيث أنه مفضل عليه.

فإن قيل: لايصح ما قلتم: إن بسرا تعلق بقوله: " هذا" باعتبارأنه مفضل لأن حيثية كونه

مفضلا إنما يعتبر بعد إضماره في أطيب فالمفضل هو الضمير في أطيب لا قوله: "هذا "فيجب أن يلى الضمير الذي في أطيب. **قلنا**: قد يكون الشيء موصوفا بصفة ويكون الموصوف بها في الحقيقة شيء آخر إلا أنه يعتبر موصوفابها لضعف ما هو الموصوف في الحقيقة بالنسبة إليه فكأنه معدوم ،والأمر ههنا كذلك فإن "هذا" وإن لم يكن مفضلا في الحقيقة بل المفضل هو الضمير في أطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه فصار مفضلا وأوجبوا أن يليه الحال ويتصل به ،ولهذا قال الرضي: وأما الضمير المستكن في أفعل فإنه وإن كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم.

بيان أن لعدم اتصال رطبا بالمفضل الحقيقي وهو الضمير اخترع الرضي مقولة أخرى لتادية المعنى المذكور،ولهذا قال: وإن لم يسمع.

والشيخ الرضي لما نظر إلى أن المفضل في الحقيقة هو الضمير في أطيب دون "هذا" قال ومع هذا أي مع قيام المظهر مقام المضمر فلا أرى بأساً بأن يقال وإن لم يسمع: زيد أحسن قائما منه قاعدا.

بيان مذهب أبي علي مع بيان ضعف مذهبه من وجهين

وقال أبوعلي وأتباعه خلافا للمحققين: أن العامل في قوله: "بسرا" معنى الفعل في "هذا" فيكون المعنى أشير إليه حال كونه بسرا ،ودليله ضعف اسم التفضيل فلا يتقدم معموله عليه.

وهذا المذهب غيرصحيح من وجهين. **الأول** أن مسلكه هذا لايجري في مثل زيد راجلا أحسن منه راكبا فإن هذا التركيب جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل فإنه ليس في زيد معنى حتى يكون عاملا في راجلا كما كان ذلك في هذا بسرا. **وأيضاً** لايجري في مثل تمر نخلتي بسرا أطيب منه رطبا، والعامل في هذين التركيبين ليس إلا اسم التفضيل الذي يقول به المحققون فكان الأنسب القول بكون اسم التفضيل عاملا الذي يجري في الكل من غير تخلف في البعض.

والثاني: أن معنى اسم الإشارة لو كان عاملا في قوله: "بسرا" لتقيدت الإشارة بالبسرية كما في قوله تعالى: ﴿ هذا بعلي شيخا﴾ فإن الإشارة تقيدت ولم تقع إلاحال شيخوخته ، والمجيء في جاء ني زيد راكبا لم يكن إلاحال الركوب، لأن القانون في هذا الباب هو أن العامل في الحال يكون متقيدا بالحال مع أن ههنا تقيد الإشارة بحالة البسرة غير صحيح ، لأنه هذا الكلام كما يقال حين كون التمر بسرا يقال في غيرحالة البسرة أيضاً.

جواب عن دليل أبي علي

والجواب عن مايقوله أبو على في الدليل من ضعف اسم التفضيل في العمل قد عرفت

مما قلنا آنفا أنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين إلخ فتذكر.

بيان أسماء التمر باعتبا الأحوال الطارئة عليه

واعلم أنه لما ذكر في المثال البسر والرطب من أسماء التمر ناسب أن نذكر أسمائه الأخرى بحسب الأحوال المختلفة الطارئة عليه تتميما للفائدة فنقول: أوله طلع ، فإذا انعقد فسياب (على وزن سحاب)، فإذا اخضر واستدار فجدال وسراد وخلال (الثلثة على وزن سحاب) ، فإذا أكبر شيئا فبغو (بفتح الباء وسكون الغين)، فإذا عظم فبسر (بضم الباء) ، ثم مخطم (على وزن معظم)، ثم موكت (على صيغة اسم الفاعل)، ثم تذنوب (بضم التاء) ،ثم جمسة (بضم الجيم وسكون الميم وفتح السين)، ثم ثعدة (بفتح الثاء وسكون العين وفتح الدال) وخالع وخالعة ، فإذا انتهى نضجه فرطب ومعو، فإن لم ينضج كله فمناصف، ثم تمر وهذا آخر المراتب هكذا في" القاموس" وشرحه " تاج العروس" فانظر هناك.

بيان أن الحال قد تكون جملة أيضاً بعد الفراغ عن المفردة.

ولمافرغ المصنف عن بيان الحال المفردة شرع في بيان أن الحال لايلزم أن تكون مفردة أبدا بل قد تكون جملة مع بيان بعض مايتعلق بالجملة الواقعة حالا فقال **(و)** قد **(تكون)** أي الحال **(جملة)**.

بيان وجه جواز كون الحال جملة

فإن قيل: لم لايجب أن تكون الحال مفردة. **قلنا**: إذا كان المطلوب من الشيء يحصل من شيء لايجوز الحكم بعدم الجواز فيه ، والمطلوب من الحال الدلالة على الهيئة وذلك كما يحصل من المفرد يحصل من الجملة أيضاً فكيف يمكن لناأن نقول بعدم جواز وقوع الجملة حالا، ولكن لامطلقا بل يجب أن تكون الجملة الحالية **(خبرية)** محتملة للصدق والكذب.

بيان وجه تقييد الجملة الواقعة حالا بكونها خبرية

فإن قيل: لم قيدت الجملة الواقعة حالا بالخبرية ولم لايصح كونها انشائية. **قلنا**: لأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال فإثبات الحال لذي الحال في قوة الحكم بها عليه ،والجملة الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء فلهذا قيدت الجملة الواقعة حالا بالخبرية.

بيان وجه عدم صلوح الانشائية للحالية

فإن قيل: لم لاتصلح الجملة الإنشائية للحالية. **قلنا**: عدم صلوحها لذلك لأن المحكوم به يجب أن يلاحظ من حيث أنه حال من أحوال المحكوم عليه في نفس الأمر ولايصلح لذلك إلا ما هو مفهوم الخبرية دون الانشائية لأن الانشائية من حيث هي انشائية لاخارج لها حتى

يكون حالا من أحواله في نفس الأمر (**فالاسمية**) أي الجملة الاسمية الحالية متلبسة (**بالواو الضمير**).

فإن قيل: ما تركيب قوله: " فالاسمية بالواو". **قلنا**: الفاء تفصيلية، وقوله: " الاسمية " مبتدأ وقوله: "بالواو" باعتبار المتعلق المقدر وهو متلبسة خبر لقوله: " فالاسمية".

بيان وجه احتياج الجملة الحالية الاسمية إلى التلبس بالواو والضمير أوأحدهما

فإن قيل: ماالحاجة إلى تلبس الجملة الحالية بالواو والضمير أوأحدهما. **قلنا**: لما وقعت الجملة حالا وهي مستقلة في الإفادة، وهي لأجل هذا الاستقلال لاتقتضي ارتباطها بغيرها لأن المستقل في الإفادة لايقتضي التعلق بغيره فلايعلم أنهاحال عن ماقبلها حينما وقعت حالا فلابد من رابطة تربطها بماوقعت حالا عنه، وهذه الرابطة على ثلاثة أقسام، الواو مع الضمير، والواو فقط، والضمير فقط.

بيان أن وجه الحاجة إلى التفصيل في الرابط إنما هولكون الجملة الحالية على خمسة أقسام

فإن قيل: ما الحاجة إلى تفصيل الرابط بقوله: "بالواو والضمير أوبالواو أوبالضمير على ضعف في الجملة الاسمية وفي المضارع المثبت الرابط كذا وفي ماعداه كذا"، ولم لم يكتف بأن يقال: ولابد فيه من رابط كما اكتفى كذلك في ماكان الخبر جملة فإنه قال هناك ولابد فيه من عائد. **قلنا**: لما كانت الجملة الخبرية الواقعة حالا إما اسمية وإما فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعا أوماضيا، والمضارع إماأن يكون مثبتا أو منفيا، والماضي أما أن يكون مثبتا أومنفيا، فالصور كلها خمسة. **الأولى** الجملة الاسمية. **والثانية** الجملة الفعلية المشتملة على المضارع المثبت. **والثالثة** الجملة الفعلية المشتملة على المضارع المنفي. **والرابعة** الجملة الفعلية المشتملة على الماضي المثبت. **الخامسة** الجملة الفعلية المشتملة على الماضي المنفي، ولايجوز أن يكون الرابط في كلّ واحد منهاأمر واحد، لأن للجملة الاسمية قوة في الاستقلال فناسب أن يكون الرابط فيها في غاية القوة بخلاف الفعلية فإنها ليست كذلك في القوة فذلك فصّل في ذلك، وأعطي لكل من تلك الصور الخمس ما هوالمناسب بها من الرابط فقال: فالاسمية بالواو والضمير معا أوبالواوأو بالضمير.

بيان وجه الاحتياج إلى الواو والضمير معاً في الارتباط

فإن قيل: ماالحاجة إلى الواووالضمير معا. **قلنا**: الجملة الاسمية قوية في الاستقلال، **أما** نفس استقلا لها فهو ظاهر من عدم احتياجها في إفادة ماتفيد ها إلى شيء آخر **وأما** قوتها فذلك من وجهين. **الأول**: أنها تدل الدوام والاستمرار ولذلك تأبى عن وقوعها حالا لخروجها عما

هو الأصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذاتها. **والثاني**: أنها مستقلة باعتبار الأجزاء سوى استقلا لها بحسب الإفادة بخلاف الفعلية ، فإن جزء ها الفعل يقتضي الإسناد إلى شيءٍ فالجملة الاسمية لأجل نفس استقلا لها تقتضي نفس الرابط، ولأجل قوتها اقتضت زيادة الربط فأعطيت لارتبا طها بما هي وقعت حالا عنه الواو لنفس الربط، والضمير لزيادة الربط ،نحو جئت وأنا راكب، وجئت وأنت راكب ، وجاء ني زيد وهو راكب ، **(أو بالواو وحدها)**.

بيان أنه بعد ثبوت أن الجمله الاسمية قوية كيف صح الاكتفاء بالواو لربطها

فإن قيل: الواو وحدها كيف تدل على الربط مع أنها محتاجة إلى الرابط القوي. **قلنا**: إنما اكتفى بها وحدها لأنها تدل على الرابط في أول الأمر لأن الواو تؤذن في أول الأمر بأن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لأنها للجمع فاكتفي بها، وأيضاً إنما اكتفى بالواو لأن الحال في المعنى ظرف لأن المعنى في قوله: "لقيته والجيش قادم" لقيته في حال قدوم الجيش ،والظرف يجوز خلوه عن الضمير فكذا ما في معناه وهو الحال كذا قال صاحب "غاية التحقيق" وقد ذكر العلامة الجامي في المثال قوله ﷺ كنت نبياوآدم بين الماء والطين فقوله: "وآدم بين الماء والطين" جملة حالية مصدرة بالواو الرابط.

بيان معنى الحديث مع بيان مأ خذه

فإن قيل: ما معنى هذا الحديث. **قلنا**: قد قال شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الأصفهاني فى كتابه حل الأبيات والآيات أي الأبيات والآيات التي ذكرها الجامي في كتابه في معنى هذا الحديث كنت نبيا أي عالما بنبوتي من عند الله وآدم بين الماء والطين أي والحال أن بدنه العنصري لم يكمل بعد، وإنما كان نبيا لأنه خلق روحه المطهر ﷺ قبل الموجودات ثم بعث إلى أرواح المكلفين بعد خلقها قبل الأبدان فبلغ إليهم الحقيقة الأحد ية فآمن به من هو أهله ثم ظهر لهم الإيمان بعد خلق أبدانهم ، وفيه إشارة إلى أن سائر الأنبياء عليهم السلام لم يكونوا أنبياء قبل أبدانهم العنصرية انتهي كلام الأصفهاني .

كلام في صحة متن حديث "كنت نبيا وآدم بين الماء والطين"

فإن قيل: ماحال هذا الحديث وهل خرَّجه العلماء بهذا المتن أوبغير هذا المتن. **قلنا**: قال الأصفهاني في جواب هذا السؤال أن في صحة متن هذا الحديث مقالاولعله نقل بالمعنى وخرَّجه العلماء بغير هذا المتن فإنه رواه أحمد والبخاري في تاريخه والبغوي والحاكم كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد ، **أقول** وقد نقل صاحب لسان العرب هذ الحديث بلفظ أن النبى ﷺ قال أناخاتم النبيين في أم الكتاب وإن آدم لمنجدل في طينه ، ونقل صاحب " تاج العروس"

هذا الحديث بقوله: " الحديث المشهورأني عند الله مكتوب خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته"، ومعنى المنجدل الساقط .

بيان دفع ما يقال: أن لزوم الواو والضميرأوالواو فقط لايجري في مثل قوله: هوالحق لاشك فيه

فإن قيل: القاعدة المذكورة وهي لزوم الواو والضمير أوالواو فقط في الجملة الاسمية الواقعة حالا منتقضة بقوله: "هو الحق لاشك فيه" فإن قوله: " لاشك فيه" جملة اسمية وقعت حالا عن الحق مع أنهاخالية عن الضمير مع الواو أوالواو وحدها. **قلنا**: الربط بالواو مع الضمير أو بالواو وحدها إنمايكون في الحال المنتقلة وأما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو، والحال في المثال المذكور من قبيل المؤكدة.

فإن قيل: وماوجه ذلك ؟ **قلنا**: وجه ذلك أن الواو لاتدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما فإنهما في حكم الكلمة الواحدة فلايجوز دخول الواو التي للانفصال بينهما **(أو بالضمير)** وحده على **(ضعف)** وقوله: "على ضعف" إما متعلق بالظرف المستقر أعني قوله: "بالضمير" ،**وقيل**: ظرف مستقر منصوب المحل حال من المستكن في قوله: "بالضمير" أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف أي هذا (أي كون الاسمية بالضمير وحده) كائن على ضعف ، والجملة حينئذ معترضة أومستأنفة.

بيان وجه الضعف بالضمير وحده

فإن قيل: ما وجه الضعف ؟ **قلنا**:وجه الضعف أن الضمير وإن دل على الربط إلّا أنه لايدل على الربط من أول الأمر لأنه لايجب وقوعه في ابتداء الجملة في جميع المواد مع أن الجملة الاسمية لقوتها تقتضي رابطا قويا ومثال كلمته فوه إلى فيّ وكما قال الشاعر(**شعر**)

ولولاجنان الليل ماآب عامر☆ إلى جعفر سرباله لم يمزق

فقوله: "سرباله لم يمزق"جملة اسمية حالية اكتفي فيها الواو.

فإن قيل: يعلم من قولكم بعدم وجوب وقوع الضمير في ابتداء الجملة جواز وقوعه في الابتداء أيضا.**قلنا** نعم الأمر كذلك فإنه يجوز وقوعه في الابتداء أيضاً مثل جئت أنا راكبا.

واعلم أن الجملة الاسمية قد تقع خالية عن الضمير والواو كليهما إذا كان الملابسة في الحال وذي الحال في غاية الظهور مثل الأبوة والبنوة وغير هما مثل خرجت زيد على الباب إذا كان لزيد تعلق خاص بالمتكلم كالأبوة مثلا ولكن هذا في غاية القلة .

بيان الجملة الفعلية الواقعة حالا بعد الفراغ عن أحكام الجملة الاسمية

ولما فرغ المصنف من أحكام الجملة الاسمية الواقعة حالا شرع في الجملة الفعلية

الواقعة حالا فقال: **(والمضارع المثبت)** أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة **(بالضمير وحده)** مثل جاء ني زيد يسرع.

بيان وجه الاكتفاء بالضمير فقط في المضارع المثبت

فإن قيل: لم اكتفى ههنا بالضمير فقط. **قلنا**: المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظا ومعنى واسم الفاعل إذا كان حالا يستغني عن الواو مثل جاء ني زيد راكبا.

فإن قيل: لم قلتم: إن المضارع المثبت مشابه باسم الفاعل لفظاومعنى. **قلنا**: **أما** مشابهته به لفظا فلموافقة المضارع المثبت مثل يضرب باسم الفاعل مثل ضارب في عدد الحروف والحركا ت والسكنات. **وأما** معنى فلأن المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غيرثابتة مقارنة للحال. **أما** دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التحدد وعدم الثبوت ، **وأما المقارنة** فلكونه مضارعا ،والأصل فيه الحال، والاستقبال مجاز على الأصح ،فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو، والاحتياج إلى الضمير وحده.

بيان دفع ما يقال: إن المضارع المثبت الواقع حالا قد يكون بالواو والضميرمعالا أنه يكون بالضمير فقط

فإن قيل: لانسلم أن المضارع المثبت الواقع حالا يتلبس بالضمير فقط بل قد يكون بالواو والضمير معا أيضاً مثل قوله تعالى: ﴿ أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ﴾ فإن جملة "وتنسون أنفسكم" فعل مضارع مثبت مع تصدرها بالواو واشتمالها بالضمير. **قلنا**: إن قوله: "وتنسون أنفسكم" جملة اسمية بتقدير المبتدأ أي وأنتم تنسون أنفسكم وليست بجملة فعلية أصلا.

بيان وجه تقديم المضارع الواقع حالا على الماضي الواقع حالا

فإن قيل: لم قدم المصنف المضارع الواقع حالا على الماضي الواقع حالا. **قلنا**: لماكان وقوع الماضي حالابتكلف دون المضارع قدم الخالي عن التكلف بما ليس بخال عنه ،وستعلم التكلف **(وما سواهما)** أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أوالماضي المثبت أوالمنفي **(بالواو والضمير)** مع **(أوبأحدهما)** وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير.

بيان وجه الجمع بين الواو والضمير والاكتفاء بأحدهما في ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت

فإن قيل: لم جاز الجمع بين الواو والضمير والاكتفاء بأحدهما في ماسوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت. **قلنا**: مصداق ما سواهما جمل ثلاث **أحدها**

الجملة الفعلية المشتملة المضارع المنفي. **وثانيهما** الجملة الفعلية المشتملة على الماضي المثبت **وثالثها**: الجملة الفعلية المشتملة على الماضي المنفي، فالأول والثالث منها أي المضارع المنفي والماضي المنفي ذوجهتين. **أحدهما**: أنهما لامشابهة لهما باسم الفاعل لأن اسم الفاعل يدل على حصول صفة غيرثابتة مقارنة للحال وهما وإن دلاعلى الصفة الغيرالثابتة لكن ليس لهما دلالة على الصفة المقارنة بالفاعل بل همايدلان على النفي من الفاعل. **وثانيهما** أن كل واحد منهماجملة فعلية فلو لوحظ كل من الجهتين جيء فيهما بالواو والضمير معا مثل جاء ني زيد وما يتكلم غلامه، وجاء ني زيد وماخرج غلامه، ولو لوحظت الجهة الأولى تكون المشابهة باسم الفاعل مفقودة فلم تستغن عن الواوالتي يستغني عنه لأجل المشابهة باسم الفاعل فجيء بالواو، مثل جاء ني زيد ومايتكلم غلامه وجاء ني زيد وماخرج غلامه ولو لوحظت الجهة الثانية وهو النظر إلى الفعلية جيء بالضمير فقط لعدم كمال قوة الفعلية مثل الاسمية، حتى تحتاج إلى تكرار الرابط فصح الاكتفاء بالضمير مثل جاء ني زيد مايتكلم غلامه، وجاء ني زيد ماخرج غلامه. **وأما الثاني** من تلك الثلث وهو الماضي المثبت فهو أيضاً ذوجهتين. **الأولى** أنه مخالف عن الحال بالذات لأنه ماض. **والثانية**: أنهابواسطة " قد " المقربة إلى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جيء بهما معا، وباعتبار الموافقة جيء بأحدهما. **(ولابد في الماضي المثبت)** لا المنفي **(من)** دخول لفظة **(قد)**.

بيان فائدة زيادة لفظ: "دخول" قبل قوله:" قد"

فإن قيل: لانسلم أنه لابد في الماضي المثبت من" قد"،لأنه لو كان كذلك يلزم جزئية بعض الحروف من بعض أقسام الفعل، لأن " قد " من الحروف والماضي المثبت من أقسام الفعل، وهذا باطل. **وأيضاً** إن دخول: " قد " من خواص الفعل، ولفظة "من" حرف فيلزم دخول الحرف على الحرف. **قلنا**: قوله: "ولابد في الماضي المثبت من " قد" ليس على ظاهره بل هو محمول على التقدير أي من دخول" قد " أي بتقدير لفظ "دخول" المضاف إلى " لفظة" **حاصل** الجواب أن مرادنا بقوله: "من قد "دخول " قد"ولابأس في دخول قسم على آخر. **وأيضا** الدخول مصدر وهو من قبيل الاسم فلم يلزم دخول الحرف على الحرف.

فإن قيل: إضافة الدخول إلى " قد" غيرصحيح ،لأن المضاف إليه لابد أن يكون اسما و" قد" حرف لايصح كونه مضافا إليه لقوله: "دخول". **قلنا**: المراد بقوله: " قد " لفظة " قد" فصار تقدير العبارة هكذا أي دخول لفظة " قد".

بيان فائدة زيادة " قد" على الماضي المثبت الواقع حالا

فإن قيل: ماالحاجة إلى زيادة " قد" في الماضي المثبت الواقع حالا. **قلنا:** الاتحاد في زمان الحال وزمان العامل لازم، ولما وقع الماضي المثبت حالادل على أن زمان الحال متقدم على زمان العامل لأن مضيه ليس إلابالنسبة إلى زمان العامل ،ولا معنى لمضيه بالنسبة إلى شيء إلا تقدمه عليه فلم يتحد زمان الحال وعامله بل تقدم زمان الحال على العامل فوجب دخول " قد" عليه ليدل بها على قرب زمان الماضي المثبت إلى زمان صدور الفعل من زمان الحال إن كان ذوالحال فاعلا أوإلى زمان وقوعه عليه إن كان ذوالحال مفعولا.

فإن قيل: كان الشرط هو الاتحاد في الزمان ولم يحصل ذلك بدخول " قد" بل حصل القرب فقط. **قلنا:** أما سمعت مايقال: إن القريب إلى الشيء في حكم المقارن له فالاتحاد في الزمان والمقارنة فيه إن لم يحصل حقيقة لكنه حصل حكما وذلك يكفي.

بيان وجه دلالة كلمة " قد"على القرب

فإن قيل: ماالدليل على أن كلمة " قد" تدل على القرب. **قلنا:** إن كلمة " قد" موضوعة لتقريب زمان الماضي إلى زمان الحال مثل جاء ني زيد قد ركب فإن لفظة " قد" دخلت على الماضي لتقريب زمانه إلى زمان صدروالمجيء فيكونان في زمان واحد.

بيان ضابطة يعلم منه أن الماضي المثبت إذا وقع حالا دل على تقدم الحال على زمان العامل

فإن قيل: ما وجه قولكم إن الماضي المثبت إذا وقع حالا دل على تقدم زمانه على زمان العامل. **قلنا:** ههنا ضابطة وهي أن الأفعال إذا وقعت قيودا لشيء مشتمل على أحد الأزمنة الثلاثة يكون حينئذ الماضي والحال والاستقبال التي تكون في تلك الأفعال بالنسبة إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمان التكلم كذا في شرح المفتاح لسيد السند الجرجاني، سواء كانت **(ظاهرة)** في اللفظ نحو جاء ني زيد قد ركب غلامه **(أومقدرة)** منوية نحو قوله تعالى: ﴿ جاء وكم حصرت صدورهم ﴾أي قد حصرت.

بيان طرق ثلاثة لإعراب قوله:"ظاهرة"

فإن قيل: ماوجه إعراب قوله: "ظاهرة". **قلنا:** هو خبر لقوله: " كانت" أي سواء كانت ظاهرة أو مقدرة. **وقال** البعض إنه منصوب حال من كلمة " قد" وهي مفعول به بواسطة حرف الجر. **ويمكن** أن يكون مجرورا على أنه صفة لقوله: " قد" و" قد" نكرة على طريق أن يراد به ماسمي به كذا نص عليه الدما مينى في شرح مغني اللبيب.

بيان المذاهب في دخول " قد"على الماضي المثبت الواقع حالا

فإن قيل: دخول قد على الماضي المثبت الواقع حالا وجوبا قول متفق بين النحاة أم هم

مختلفون فيه. **قلنا:** فيه اختلاف ويعلم مما ذكره الرضي الجامي وغيره في هذا المقام أن ههنا مذاهب ثلثة. **الأول** مذهب الكوفيين والأخفش وهو أنه لايجب دخول " قد" ظاهرة أو مقدرة، ودليلهم كثرة وقوع الماضي المثبت حالا بدون قد نحو قوله تعالى ﴿جاء وكم حصرت صدورهم﴾ ومثل ﴿ وهذه بضاعتناردت إلينا﴾ ومثل ﴿ وكيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا﴾ فقوله: "حصرت" و "ردت" وكذا "وكنتم أمواتا" أحوال من قبيل الماضي المثبت من غير دخول " قد" عليه. **والثاني** مذهب سيبويه والمبرد فإنهما يقولان بوجوب دخول " قد" ظاهرة، ولايجوّزان حذفها ولهذا سيبويه يأول قوله تعالى: ﴿ حصرت صدورهم ﴾ بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة "حصرت صدورهم" صفة موصوف محذوف وهو الحال، والمبرد يجعله جملة دعائية ولايكون لها محل من الإعراب فهو مثل قولهم: " رحمه الله". **ودليلهما** أن " قد" حرف، والحرف لاتأثير له إذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر كما ذكر نا تقدير " قوما" **الثالث** مذهب الفراء وأبي علي وجماعة من المتأخرين كالزمخشري والمصنف من وجوب " قد" ظاهرة أومقدرة فليس مذهبهم كمذهب الكوفيين، فإنهم لايوجبون " قد" ظاهرة ولامقدرة، ولا كمذهب سيبويه والمبرد من عدم جواز المقدرة هذا المذهب معتدل وسط بين المذاهب.

بيان وجه عدم اشتراط " قد" في الماضي المنفي

فإن قيل: لم لم يشترط دخول" قد" في الماضي المنفي. **قلنا:** قد عرفت أن لزوم دخول " قد" على الماضي المثبت لم يكن إلا لتقريب زمان الماضي إلى زمان العامل ،وهذا المقصود حاصل في الماضي المنفي بدون دخول " قد" ،لأن الماضي المنفي يدل على استمرار النفي من وقت الانتفاء بلا قاطع ومناقض، لأن النفي يستوعب الأزمان فيشمل زمان الفعل العامل في الحال فيكون زمان الحال وزمان العامل متحدين فلا احتياج إلى " قد" في ذلك.

بيان حذف عامل الحال جوازا ووجوبا

ولما فرغ عن بيان ما هو الأصل في الحال وما هو الفرع فيه شرع في بيان حذف عامله جوازاً ووجوبا سواء كان العامل الفعل أوشبهه أومعناه فقال: **(ويجوز حذف العامل)** في الحال لقيام قرينة حالية كقولك **(للمسافر)** أي الشارع في السفرأوالمتهيء له **(راشدا مهديا)** أي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب أومقالية كقولك "راكبا" لمن يقول: كيف جئت أي جئت راكبا بقرينة السوال ومنه قوله تعالى: ﴿ أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين ﴾ أي بلى نجمعها قادرين.

بيان أن حكم جواز حذف العامل إنما هو عند قيام القرينة مقالية كانت أو حالية

فإن قيل: هـذه القاعدة منقوضة بقوله: "راكبا" في نحو جاء ني زيد راكبا فإن حذف العامل فيه غير جائز. **قلنا:** ليـس حـكم حذف العامل مطلقا بل عند قيام قرينة ، ولهذا قدر الجامي ههنا لفظ" لقيام قرينة ".

فإن قيل: إن الـمتبـادر مـن الـقـريـنة هي القرينة المقالية فلايشمل لما كانت فيه القرينة الـحالية كما هو في المثال المذكور في المتن. **قلنا:** الـقرينة أعم من أن تكون حالية أو مقالية لأن الـغـرض مـن الـقـريـنة ليس إلا ليسبق الذهن إلى العامل المحذوف وذلك كما يحصل من المقالية يحصل من الحالية أيضا، ولهذا عمم الشارح الجامي القرينة من الحالية والمقالية وذكر المثال لما هي القرينة فيه مقالية في الشرح.

بيان وجه عدم ذكر المصنف قوله: "لقيام قرينة "مع الاحتياج إليه

فإن قيل: لـما كان حذف العامل غيرجائز بدون القرينة فكان الواجب على المصنف أن يقول: " لقيام قرينة" كما صرح به في غير هذا الموضع. **قلنا:** المصنف في صدد الاختصارفلا يذكر مايعلم من المتن ويعلم وجوب وجود القرينة من قوله: " كقولك للمسافر" فإن التصريح به مشعر بـأن وجـود الـقرينة لازم لحذف العامل فإن المخاطب بقوله: " راشدا مهديا" لماكان المسافر الذي ليس عمله إلا السير فيعلم منه أن العامل المحذوف هوقوله: "سر".

بيان وجه ترک ذکر القرينة المقالية

فإن قيل: فـلـم ترك المصنف ذكر القرينة المقالية ، واكتفى بالحالية مع أن الأصل هي الـمقالية فترك الأصل وذكر ما هو ليس بأصل. **قلنا:** لـمـا ذكر الضعيفة تعلم القوية منه بالطريق الأولى فلو ذكر القوية يتوهم منه أن اللازم هو القرينة القوية.

تنبيه خاص على أمرمهم

واعلم أن الـقرينة المقالية عبارة عن القرينة اللفظية وهي أعم من أن يكون في كلام السائل أو المخاطب. **واعلم** أيضاً أن قوله: "مهديا" إما صفة لقوله: " راشدا " أوحال بعد حال.

بيان وجه عدم ذكر الفعل مكان العامل في قوله: "ويجوز حذف العامل"

فإن قيل: لم لم يقل المصنف: "ويجوز حذف الفعل" مكان قوله: "حذف العامل. **قلنا:** إنـمـا ذكـر العامل لأن المتبادر من الفعل هو الفعل وشبهه كما هو الشائع مع أن المقصود جواز حذف عاملها بأقسامها الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه فلما قال: العامل تناول لهذا الثالث أيضاً **ومثال** الثالث انسان مومنا أي هذا انسان مؤمنا كذا قال عبدالرحمن في حاشية شرح الجامي.

بيان وجوب حذف العامل بعد الفراغ عن الجواز

ولما فرغ المصنف عن بيان جواز حذف العامل شرع في وجوب حذف العامل صاعدا من الأدنى وهو الجواز إلى الأعلى وهو الوجوب فقال: **(ويجب)** حذف العامل في بعض الأحوال **(المؤكدة)**.

بيان أن المراد من الأحوال بعضها لاجميعها

فإن قيل: هل الحذف في جميع أفراد الأحوال المؤكدة أم في بعضها. **قلنا:** المراد بعضها وذلك لأنه شرط حذف العامل بقوله: "وشرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية" فما وجد فيه الشرط يجب حذفها، وما لم يوجد فيه لم يجب فعلم منه أن الحذف في البعض لأجل الاشتراط الآتي.

تعريف الحال المؤكدة والمنتقلة

فإن قيل: ما هي الحال المؤكدة. **قلنا:** الحال المؤكدة مالاتنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبالأن الحال حينئذ هي الهيئة الطبعية في ذي الحال يعني الخليقة وهي لاتقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولذا تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا السر جعلت مؤكدة. **وإنما** قلنا: غالبا لأنه عدم انتقالها إنما هو في غالب المواد لا في جميعها، ولهذا ينتقل عنه في البعض على سبيل الندرة، والمنتقلة ما ينتقل عن صاحبها غالبا كالركوب في جاء ني زيد راكبا، فإن " زيدا " لايكون راكبا في جميع الأوقات.

فإن قيل: هل التعريف المذكور للحال المؤكدة مطلقا أم هوتعريف للتي يجب حذف عاملها. **قلنا:** التعريف المذكور لمطلق المؤكدة لا للتي يجب حذف عاملها.

بيان تحقيق أن الحال المنتقلة تكون قيدا للعامل بخلاف المؤكدة

فإن قيل: هل الحال المنتقلة تكون قيدا للعامل أم لا. **قلنا:** المنتقلة تكون قيدا للعامل بخلاف المؤكدة، وجه ذلك ما قاله محرم الآفندي: أن الغرض من الحال المنتقلة هو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها إسنادا أوإيقاعاو ذلك الحدث هوالعامل في الحال فيكون قيدا له.

فإن قيل: وماوجه عدم كون المؤكدة قيدا للعامل. **قلنا:** وجه ذلك أن الغرض منهابيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقيد فلايكون تقيدا بل إنما يكون تاكيدا كذا قال محرم الآفندي **(مثل زيدأبوک عطوفا)**.

بيان معنى العطوف

فإن قيل: ما معنى العطوف. **قلنا:** العطوف (بفتح العين) صفة مشبهة على وزن ذلول

بمعنى العائد على الناس بفضله حسن الخلق، قال ابن منظور الأفريقي في لسان العرب: رجل عاطف وعطوف عائد بفضله حسن الخلق، ثم قال: قال الليث: العطاف الرجل الحسن الخلق العطوف على الناس بفضله، ولاشك أن العطوف حال مؤكدة لأن العطوفية لاتنتقل من الأب في غالب الأمر منه (**أي أحقه**).

بيان القرينة والساد مسد المحذوف للحذف الوجوبي

فإن قيل: لابد للحذف الوجوبي من القرينة والساد مسده فما هما. **قلنا**: أما القرينة فهي الجملة المتقدمة وهو زيد أبوك فإنها تدل على ثبوت الأبوة لزيد فالجملة المذكورة قبل الحال تدل على العامل وأما الساد مسده فهو الحال من قبيل إقامة المعمول مقام العامل.

بيان أن "لحق يحق حقا" خمسة معان مع بيان ما تناسب بهذا المقام وهما اثنان منها

فإن قيل: مامعنى قوله: "أحقه" المناسب بهذا المقام فإنه لفظ كثير المعاني. **الأول** منها أنه جاء بمعنى ثبت ووجب قال صاحب لسان العرب: حق الأمر يحِق ويحُق (من باب ضرب ونصر) أي صار حقا وثبت، ومنه قوله تعالى: ﴿قال الذين حق عليهم القول﴾ وكذا ﴿ولكن حقت كلمة العذاب﴾ ولايصح هذا المعنى ههنا لأنه لامعنى لقوله: "أحق عطوفا" أي أثبت له وأصير على حق من الثبوت اللازم، **والثاني** منها أنه جاء بمعنى أحاط قال العلامة الفيومي في كتابه "مصباح المنير" حَقَت القيامة تحُقُّ (من باب نصر) أحاطت بالخلائق وهذا المعنى أيضاً لايناسب ههنا لأنه لامعنى أحق عطوفا أي أحيط عطوفا، **والثالث** منها أنه جاء بمعنى غلب كما في "القاموس" وشرحه "تاج العروس" حقه كمده يحقه حقا إذا غلبه على الحق وخصمه والظاهر أن هذا المعنى أيضاً لايصح لأنه لامعنى للغلبة في هذا المثال **قلنا**: المعاني التي بيناها لك وإن كانت لاتصح في هذا المقام إلّا أن لحق يحق معنيين آخرين أيضا وهما يناسبان به.

الأول: أن يكون بمعنى التحقق والتيقن.

فإن قلت: من أين أخذت هذا المعنى. **قلنا**: قال صاحب" تاج العروس" في مستدركاته (أي حين يذكر ما فات من القاموس من المعاني الثابتة في اللغة): حق الأمر وأحقه كان منه على يقين، وقال صاحب الصحاح: حَقَقْتُ الأمر واَحْقَقْتُه أيضاً إذا تَحَقَّقْتَه وصرت منه على يقين، وقال صاحب لسان العرب: وحَقَّ الأمر يحُقه حقا واَحَقَّه كان منه على يقين تقول حَقَقْتُ الأمر واَحْقَقْتُه إذا كنت على يقين منه، فعلم مما نقل من هذه الكتب الثلاثة أن الإحقاق أيضاً يأتي بمعنى التيقن. **والثاني**: أن أحقه على صيغة المزيد بمعنى الإثبات حيث يقول صاحب "الصحاح" حَقَقْتُ الرجل وأَحْقَقْتُه إذا أَثْبَتَّه حكاه أبوعبيد، وقال صاحب لسان العرب: وحقه

يَحُقُّه حقا وأَحَقَّه كلاهما أثبته وصار عنده حقا لايشك فيه، فعلم منهما أن أحق من باب الإفعال جاء في اللغة بمعنى أثبت، **وإذا علمت** هذا التفصيل علم منه أن ماذكره العلامة الجامي في شرحه ههنا من قوله: "بفتح الهمزة أوضمها من حقَقْتُ الأمر بمعنى تَحَقَّقْتُه وصِرْتُ منه على يقين، أو من أَحْقَقْتُ الأمر بهذا المعنى بعينه أوبمعنى أَثْبَتُّه أي تحققت أبوته لك وصرت منه على يقين أو أَثْبَتُّها لك عطوفا" بيان للمعني اللغوي المناسب بهذا المثال أي زيد أبوك عطوفا من بين المعاني الكثيرة المبينة في كتب اللغة. **فحاصل** ماقاله: أن قوله: "بفتح الهمزة أوضمها تصريح على أن أحقه يصح من المجرد الثلاثي وهو بفتح الهمزة وضم الحاء، ويصح من المزيد من باب الإفعال وهو بضم الهمزة وكسر الحاء، ثم قوله: "حققت الأمر" بيان لمعنى الثلاثي المجرد وبين له معنى واحدا وهو التيقن، وقوله: "من أحققت الأمر" بيان لمعنى المزيد وبين له معنيين، **الأول** بقوله: "بهذا المعنى بعينه أي بمعنى التيقن، **والثاني** بقوله: "بمعنى أثبته.

بيان أن الشارح الجامي أشار بقوله: "تحققت أبوته لک وصرت منها على يقين" رد على الشيخ الرضي

واعلم أن الشارح الجامي أشار بقوله: "تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين" إلى رد ما قال الشارح الرضي أن معنى التيقن غير صحيح لأنه قال هناك في الرضى إذ لامعنى لقولك: "تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا. **حاصل** رد الجامي عليه أن مفعول التيقن ليست ذات الأب كما زعمه الرضي بل أبوته يعني أن الأبوة تكون متيقنة عند عطف الأب على الابن.

رد على تحرير سمبٹ بالتفصيل مع نقل عبارته سؤالاً وجواباً

وإذا علمت أن غرض الجامي ليس إلابيان المعاني اللغوية المناسبة لهذا المثال بطل ماقاله بعض شراح "الكافية" مثل صاحب "تحريرسنبٹ" و"خادمة الكافية"حيث يقول صاحب "تحرير سنبٹ": سائلا: أن أحقه لايخلو إما بفتح الهمزة أوبضمها فإن قلت: بفتح الهمزة فهو مضارع متكلم من الثلاثي المجرد لايدل على المبالغة، والمقصود ههنا المبالغة، وإن قلت: بضم الهمزة فهومضارع متكلم من باب الإفعال فيدل على الإحقاق لا على التحقيق والمقصود في هذ المقام التحقيق دون الإحقاق ثم قال في الجواب: قلنا: إنه بفتح الهمزة لكنه بمعنى تحققته فهذا المجاز بابِيٌّ مع اتحاد اللفظ. **أونقول**: إنه بضم الهمزة لكنه بمعنى أثبته فهذا مجاز لفظي مع اتحاد الباب.

رد على صاحب الخادمة بعبارته سؤالا وجوابا

ويذكر صاحب "خادمة الكافية" هذا السؤال بقوله: "إن أحق لايخلو إما من المجرد

بفتح الهمزة أومن الإفعال بضم الهمزة وتقدير كليهما غير صحيح، **أما الأول** فيدل على الثبوت باليقين لأنه مجرد خال عن زيادة الثبوت، **وأماالثاني** فيدل على الإثبات والإحقاق ،والمقصود ههنا التحقق لا إلاحقاق ،لأن الموضوع للمبالغة هوالتفعل لا الإفعال، ثم يذكر الجواب بقوله: قلنا: المراد هو الأول من باب"حق يحق" بفتح الهمزة لكن المجرد مستعملة بمعنى المزيد هو التفعل ، والمجرد يجيء بمعنى المزيد كصات يصوت بمعنى صوت يصوت تصويتا، فيكون مجازا بابيا مع اتحاد اللفظ أي المادة، أوالمراد هوالثاني، لكن الإفعال بمعنى التفعل فذلك هو المجاز البابي مع اتحاد المادة واللفظ، أوالمراد أن الإحقاق بمعنى أثبت يثبت وهو يدل على الثبوت بطريق المبالغة ، لأنه مزيد يدل على زيادة المعنى لا على الثبوت فقط فيكون مجازا لفظيا مع اتحاد الباب، **فالحاصل** أن للمجرد معنى واحدا وهوالتحقق وهو الثبوت على اليقين ، وللمزيد معنيين ، وهما التحقق والإثبات ، وكلها معان مجازية انتهى كلامُه.

بيان منشأ خطأ هما على التفصيل

أقول: يعلم مما قالاه في الجواب أنهماحملا ما ذكره الجامي من قوله: أن "حق" بفتح الهمزة أوبضمها إلخ على جواب سؤال مقدر اخترعاه كأن ما ذكره الجامي عندهما إنما كان لأجل دفع ذلك السوال المخترع ثم العجب كل العجب من قول صاحب ا لتحرير حين مايبين الشق الأول أن الثلاثي المجرد لايدل على المبالغة، والمقصود المبالغة فإن الاحتياج ههنا إلى العامل لا إلى المبالغة وكذا من صاحب الخادمة حين مايبين الشق الأول من السؤال بقوله: أما الأول فيدل على الثبوت باليقين لأنه مجرد خال عن زيادة الثبوت كأن غرضه من عبارته هذه عين ما قاله صاحب التحرير في الشق الأول وهو أن المقصود المبالغة ، وهي لا تحصل من المجرد الذي يدل على الثبوت فقط لاعلى زيادة الثبوت، والمقصود زيادة الثبوت لا الثبوت فقط ، وكذا من قولهما في بيان الشق الثاني فإن صاحب التحرير يقول: إن المزيد يدل على الإحقاق دون التحقيق ،والمقصود هوالتحقيق دون الإحقاق وصاحب الخادمة يقول: وأما الثاني فيدل على الإثبات والإحقاق ،والمقصود ههناالتحقق لا الإحقاق لأن الموضوع للمبالغة هوالتفعل لا الإفعا ل فكأن غرضهما من قولهما "والمقصود ههنا التحقق" هو بيان غرض الجامي من قوله: " أو من أحققت الأمربهذا المعنى بعينه " أي بمعنى تحققت وهوأن جعل أحققت بمعنى تحققت ليس إلا لبيان أن المقصود ههنا هي المبالغة وهي لاتحصل من الإحقاق لهذا احتاج الجامي إلى جعل الإحقاق بمعنى تحققت.

إثبات أنهما أخطئا فيما قالاه لأن باب الإفعال أيضاً يجيء للمبالغة لا كما تصوراه

أقول رحمه الله تعالى على هذين العبدين من أين اكتسباأن غرض الجامي هو مابيناه بل غرضه كما عرفت ليس إلا تعيين المعنى المناسب لقوله: " أحق" الذي هو من باب الإفعال من بين المعاني الكثيرة لهذه المادة فبين ما هو المناسب وهو التيقن أوالإثبات لا ما فهماه، وأيضاً من أين علما أن باب الإفعال لايجيء للمبالغة فإنه يجيء للمبالغة أيضاً قال صاحب " فصول الأكبري" حين يعد خواص باب الإفعال: والمبالغة نحوأتمرالنخل وأسفر الصبح، وقال صاحب الحاشية عليه الأول مثال للمبالغة في الكم والثاني للمبالغة في الكيف ، وقالا إن باب التفعيل يجيء للمبالغة مع أنه لم يبين ذلك لا صاحب " فصول الأكبري" ولا صاحب " الشافية".

رد آخر على ما قالا في جوابهما أن أحق المجرد وكذا أحق المزيد محمولان على المعاني المجازية مع أنها معان حقيقية

ثم العجب كل العجب من جوابهما فإن حاصل جوابهما أن أحق المجرد وكذا أحق المزيد ليس على معانيه الحقيقية بل هما محمولان على المعاني المجازية فإنك قد عرفت مما نقلنا من كتب اللغة أن التيقن والإثبات أيضاً من معانى اللغوية التي جاء لفظتي الحق والإحقاق على هذين المعنيين في لغة العرب وقد ذهب الباسولي والكابلي أيضاً على مسلك صاحب " التحرير" وصاحب " الخادمة ".

تحقيق في أن عند السكاكي في تقدير العامل مسلك آخر مع بيان مسلك الزجاج

واعلم على سبيل التتمة أن لصاحب " المفتاح" السكاكي ههنا في تقدير العامل طريق آخر فإنه يقول أحق التقديرات عندي أن يقدر يحني عطوفا، ومعناه يتوجه إليك عطوفا. **وقال** الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل جزء الجملة وهو الخبر لكونه مؤولا بمسمى أي زيد مسمي بأبيك عطوفا وأناحاتم سخيا أي أنا مسمى بحاتم سخيا.

رد من الشيخ الرضي على ما قاله السكاكي

قال الرضي هذا ليس بشيء لأنه عطوفية الأب ليست وقت التسمية بالأب ولاسخاوته وقت تسميته بالحاتم وأيضاً لا يقصد القائل هذا المعنى وأيضاً هذا التأويل لا يجري في مثل قوله تعالى: ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ ومثل ﴿ وهوالحق مصدقا ﴾ لأنه لا تسمية ههنا لأن التأويل بالمسمى إنما يجري في الأسماء والأعلام .

بيان مذهب ابن خروف مع الرد عليه من الشيخ الرضي

ثم قال الرضي وقال ابن خروف العامل فيه المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو أنا عمر

شجاعا وهو بعيد لأن عمل المضمر والعلم في نحو أنا زيد وزيد أبوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم.

بيان مسلك الرضي نفسه في تعيين العامل في الحال المؤكدة

ومذهب الرضي فيه وهو ما بينه بقوله في شرحه: "والأولى عندي ماذهب إليه بن مالك وهوأن العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه أولغيره كأنه قال يعطف عليك أبوك عطوفاويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا ، وذلك لأن الجملة وإن كان جزآها جامدين جمودا محضا فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزئيهاإلى الآخر معنى معاني الفعل، ألاترى أن معنى أنا زيد أناكائن زيد ، فعلى هذا لايتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولاعلى أحدهما لضعفها في العمل، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا انتهي كلام الرضي.

بيان شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة

ولمافرغ عن بيان وجوب حذف عامل الحال المؤكدة شرع في بيان شرط وجوب حذف عاملها فقال: **(وشرطها)**أي شرط وجوب حذف عاملها**(أن تكون مقررة)**أي مؤكدة.

بيان أن الشرط المذكورإنماهولوجوب حذف عامل الحال المؤكدة دون مطلق صحة الحالية

فإن قيل: يعلم من ظاهر عبارة المتن أن الشرط الذكور إنما هو لمطلق الحال فيكون مطلق حالية الحال مشروط بذلك الشرط مع أن الأمر ليس كذلك فإن " راكبا"حال في قولك "جاءني زيد راكبا" مع عدم الشرط المذكور فيه. **قلنا**: ليس الشرط المذكور لمطلق صحة حالية الحال بل عبارة المصنف محمولة على حذف المضافات الثلاثة ، وتقدير العبارة هكذا وشرط وجوب حذف عاملها، والقرينة عليه إيراد هذا الشرط عقيب ذكر مسئلة وجوب حذف عامل الحال.

بيان أن التقريرفي قوله: "مقررة "بمعنى التاكيد لا بمعنى البيان

فإن قيل: لم فسرتم قوله: "مقررة" بمؤكدة. **قلنا**: لما كان التقرير يجيء بمعنى البيان وإظهارما في الضمير والقلب، وهذا المعنى يتصور عماله لسان وقلب يظهر به عنه ولا لسان للحال ولاقلب فكيف يصح نسبة التقرير إليه. **قلنا**:التقرير ههنا بمعنى التاكيد ولذا قال الجامي أي مؤكدة في تفسير قوله: "مقررة".

بيان كون العطوف تاكيدا للأب لكون الأب أيضاً دالا على العطف

فإن قيل: الظاهرأنه ليس قوله: "عطوفا" تاكيدا لقوله: " أبوك" في قوله: " زيد أبوك عطوفا" لأن التاكيد إنما يحصل من إعادة الشيء وذكره بعد ماذكر مرة ولم يذكر قوله: "عطوفا" إلامرة

واحدة. **قلنا**: صاحب الحال وهو "أبوك" أيضاً يدل على العطف فإن الأب يكون عطوفا على الأولاد غالبا فدل صاحب الحال على الصفة التي دل عليه الحال فصْدق تعريف التأكيد عليه.

بيان وجه تخصيص الاسمية

فإن قيل: الحال كما تكون مقررة لمضمون جملة اسمية تكون مقررة لمضمون جملة فعلية أيضاً فلم خص المصنف الاسمية. **قلنا**: النحاة اختلفوا في ذلك فقال بعضهم: إن الحال المؤكدة تكون مقررة لمضمون جملة اسمية، وقال بعضهم: هي مقررة لمضمون جملة اسمية وفعلية جميعا،والمصنف مال إلى المذهب الأول،ولهذا قال الشارح الجامي:في بعض الأحوال وهو الذي كان مقررا لمضمون جملة اسمية ،ولما مال إلى المذهب الأول أوّل قوله:"وشرطها" بقوله: " أي شرط وجوب حذف عاملها" لاشرط الحال المؤكدة مطلقا فيكون هذا الشرط شرطا للحال المؤكدة التي عاملها محذوف على سبيل الوجوب **(لمضمون جملة)**.

بيان معنى مضمون الجملة ههنا

فإن قيل: مامعنى مضمون الجملة ههنا؟ **قلنا**: المراد بقوله: "مضمون الجملة ههنا محصل الجملة والمفهوم منها فمحصل زيد أبوك هو العطوفية كماكان المراد من مضمون الجملة هو هذا المعنى في قوله سابقا: "ومنها ماوقع مضمون جملة".

بيان فائدة قوله: " لمضمون جملة"

فإن قيل: مافائدة قوله: " لمضمون جملة". **قلنا**: فيه احتراز عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: ﴿ إناأرسلناك للناس رسولا﴾وهو أرسل لا الجملة كلها وهو إرسال الله تعالى لأن كون الشخص رسولا لايطلب إلامجرد الإرسال لاإرسال الله تعالى فإنه لايجب حذفه.

بيان أن كون "رسولا" حالا مؤكدة إنما هوعلى تقدير كون الرسول بمعناه اللغوي

واعلم أن كون قوله: " رسولا"حالا مؤكدة لجزء جملة إنما هو على تقدير كونه محمولا على معناه اللغوي، وأما اذا كان بالمعنى الاصطلاحي وهو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام ومعه كتاب متجدد وشريعة متجددة فحينئذ هو حال مؤكدة لمضمون الجملة لا لجزء الجملة، لأن كون الشخص رسولابالمعنى الاصطلاحي يطلب إرسال الله تعالى لكنه على هذا التقدير أيضاً لايجب حذف العامل فيه **(اسمية)**.

بيان وجه فائدة قوله:"اسمية "

فإن قيل: مافائدة هذا القيد. **قلنا**: فائدته الاحتراز به عما إذا كانت فعلية فإنه لايجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف أن "قائما بالقسط" في قوله تعالى﴿ شهد الله أنه لاإله

إلاهو والملئكة وأولوالعلم قائما بالقسط﴾حال مؤكدة من فاعل شهد.

فإن قيل: قوله: "قائما بالقسط" في مثل قوله تعالى: ﴿شاهد قائما بالقسط﴾ حال مؤكدة من الجملة الاسمية فإن قوله: "اللّٰه شاهد" جملة اسمية مع أن العامل وهو شاهد مذكور وقد قلتم بوجوب حذف العامل. **قلنا**: الحكم بوجوب حذف العامل ليس على الإطلاق بل هو مقيد بقيد آخر وهو أن تكون تلك الجملة الاسمية مركبة من اسمين لايصلحان للعمل في الحال ،والخبر في ما ذكرتم من المثال وهو قوله: "شاهد" يصلح للعمل فيها.

فإن قيل: فلم لم يذكر المصنف هذا القيد مع أنه لابد منه ؟ **قلنا**: كأن المصنف اكتفي عن هذا القيد بالمثال وهو قوله: "زيد أبوك عطوفا" فإن الاسمين فيه غير صالحين للعمل في الحال. **أونقول**: في الجواب: إنه يعلم هذ القيد من قوله: "مضمون جملة اسمية" لأن المراد بالمضمون المضمون الخاص الذي يوجد في الجملة الاسمية لاالفعلية ومضمون قوله: "اللّٰه شاهد" هوشهادة اللّٰه وذلك ليس بمختص بها لأنه كما يكون مضمون الجملة الاسمية كذلك هومضمون الجملة الفعلية أيضاًلأن مضمون قوله تعالى﴿شهد اللّٰه﴾ هوأيضاشهادة اللّٰه تعالى

بيان التمييز بعد الفرا غ عن الحال

ولـمـافرغ المصنف عن الملحق الأول من المنصوبات الذي هوالحال شرع في البحث عن الملحق الثاني بها وهوالتمييز.

بيان وجه ذكر التمييز بعد الحال وتقديم الحال على التمييز

فإن قيل: فلم ذكرالمصنف التمييزبعد الحال.**قلنا**: لـماكانا يشتركان في البيان إلا أن التمييز لبيان الذات مذكورة أومقدرة ،والحال لبيان الصفة والهيئة، فذكر التمييز بعد الحال لأجل هذا الاشتراك ،ولأن بعض ما يكون تميزا حال مثل طاب زيد فارساوقدم ما هو لبيان الصفة على ما هو لبيان الذات إماللترقي من الأدنى إلى الأعلى وإما لكثرة ما هو لبيان الصفة بالنسبة إلى ما هو لبيان الذات فقال: **(التمييز)**.

بيان تركيب قوله: "التمييز"

فإن قيل: ما تركيب قوله: "التميز". **قلنا**: التميز مبتدأ وقوله: "ما يرفع" خبره، أو هو مبتدأ و خبره محذوف،والتقدير التمييزمن المنصوبات أو من الملحقات بتقدير الخبر، أو هو خبر والمبتدأ محذوف والتقدير هذا بيان التميز بتقدير المتدأ ..

بيان أن التمييز بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول

فإن قيل: هل التميز بمعناه المصدري ؟ **قلنا**: التميز بمعنى المميز باسم الفاعل على معنى أن

هذا الاسم مميز لمراد المتكلم من غير مراده، أوبمعنى المميز باسم المفعول على معنى أن المتكلم مميزلهذا الجنس من سائر الأجناس التي ترفع الإبهام فيكون المميز بالفتح بالحذف والايصال أي المميزبه كذا قال عبد الرحمن صاحب الحاشية الكبرى على الجامي، وهو في اللغة التفرقة والفصل وفي الاصطلاح عبارة عن ما قاله المصنف **(ما)** أي الاسم الذي **يرفع الإبهام.**

بيان أن المراد من قوله: "ما" الاسم

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فإنه يصدق على مات في قوله: " قطع رزق فلان" أي مات لأنه يرفع الإبهام عن قوله: " قطع رزق فلان" مع أنه ليس بتمييز، وعلى مثل " قتلت" في قوله: " فعلت أي قتلت "فإنه يرفع الإبهام عن قوله: "فعلت "مع أنه ليس بتمييز. **قلنا:** المراد من قوله: "ما" الاسم ، فلما قلنا: الاسم خرج كل واحد من "مات" و"قتلت" فإنهما فعلان.

بيان أن المراد من قوله: "ما " الاسم النكرة

فإن قيل: الاعتراض المذكور وإن اندفع بكون المراد من "ما" الاسم لكن التعريف يصدق على حسن زيد في مثل قوله: " أعجبني شيء حسن زيد" فإن حسن زيد يرفع الإبهام عن شيء مع أنه ليس بتمييز، وكذا يصدق على "الوجه" في قوله: " زيد حسن الوجه" بنصب قوله: " الوجه" فإن الوجه يرفع الإبهام عن نسبة حسن إلى زيد مع أنه ليس بتمييز. **قلنا:** المراد من الاسم الذي أريد بكلمة "ما" الاسم النكرة ، وماذكرت من مواد النقض معارف ، وليست بنكرات.

فإن قيل: فلم لم يقل العلامة الجامي: الاسم النكرة بل فسره بالاسم بدون ذكر النكرة.
قلنا: لاحاجة إلى التصريح بالنكرة لاشتهار كون التمييز من النكرات.

بيان فائدة قوله: "يرفع الإبهام "

فإن قيل: ما الفائدة من قوله: "يرفع الإبهام". **قلنا:** الفائدة الاحتراز عن البدل.

بيان أن بين التميز والبدل فرق فالتمييز رافع الإبهام عن شيء ثابت، والبدل ترك مبهم وإيراد معين

فإن قيل: كيف حصلت به هذه الفائدة. **قلنا:** حصلت به هذه الفائدة لأن التمييزليس ترك مبهم و هو المميَّز وإيراد معين وهو التميز بل المميَّز أيضاً ثابت، وتأثير التميز ليس فيه إلابرفع الإبهام عنه ، بخلاف البدل فإن المبدل منه وإن كان مذكورا في اللفظ إلّا أنه في حكم التنحية والإزالة من البين في المعنى أي كأنه متروك من البين بحسب المعنى فهو ليس يرفع الإبهام عن

شيء بل هوترك مبهم وإيراد معين. **(المستقر)** أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث أنه موضوع له.

بيان أن المستقر بمعنى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له لامطلق الإبهام فلا ترد ما أوردت من الإيرادات

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فيه فإنه يدخل فيه ثلاثة أشياء. **الأول**: كل صفة لفظ مشترك مثل جارية في رأيت عيناجارية. **والثاني**: أوصاف المبهمات مثل هذا الرجل **والثالث**: عطف البيان مثل أبوحفص عمر أماصدق هذا التعريف على صفة لفظ مشترك فإنها ترفع الإبهام عن لفظ العين مثلا مع أنها ليست بتمييز، **وأما** صدقه على وصف المبهم في نحو هذا الرجل فإن الرجل صفة لهذا، ورفع الإبهام عنه مع أنه ليس بتمييز ، وأماالصدق على عطف البيان في نحو قوله: " أبوحفص عمر" فإن قوله: "عمر" زال به الإبهام عن قوله: " أبوحفص" مع أنه عطف بيان وليس بتمييز. **قلنا**: فسر الشارح الجامي المستقر بمعنى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع أي ليس المراد من الإبهام مطلقه بل الإبهام المستقربمعنى الإبهام الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له ، وما أوردت من مواد النقض ليس الإبهام فيها بهذا المعنى.

دفع الإيراد الأول

أما في الأول أي قوله: رء يت عيناجارية " فإنه وإن رفع قوله: "جارية" الإبهام عن قوله: "غينا" لكن الأبهام فيه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له

دفع الاعتراض الثاني

وأما في الثاني أي قوله: "هذا الرجل " فإن الإبهام فيه أيضاً ليس في معناه الموضوع له.

فإن قيل: إن في أسماء الإشارات والموصولات والمضمرات اختلاف بين المتقدمين ومعهم العلامة التفتازاني وبين المتأخرين حيث قال المتقدمون: إنها موضوعة للمفاهيم الكلية بشرط الاستعمال في الجزئيات فإن "هذا" مثلا موضوع للمفهوم الكلي ، وهو" كل مفرد مذكر مشهد بالبصر" لكن لايستعمل لفظ"هذا" فيه بل يستعمل في الجزئيات مثل زيد وعمر وغيرهما وقال المتأخرون: إنهاموضوعة لكل واحد من الجزئيات لكن لماكان ذلك متعسرا لأن الجزئيات لكثرتها بحيث لاتعد ولاتحصى لايمكن أن يوضع لها لفظ لأن الوضع يقتضي انضباط الموضوع له ومعلوميته فاحتاجوا في انضباط تلك الجزئيات إلى لحاظ مرآتية المفهوم الكلي وهو" كل مفرد مذكر مشهد بالبصر" مثلا كلمة " هذا " فإن الواضع وضع لفظ " هذا" للجزئيات بواسطة مرآتية هذا المفهوم فجعل هذا المفهوم مرأة لها فحصل الانضباط. والتفصيل

قد مر تحت قوله: "وضع" في تعريف الكلمة. **حاصل** الاعتراض أن في أسماء الإشارات اختلاف بين العلماء فهل الإبهام غير متحقق في معانيها في كلا المذهبين. **قلنا**: نعم هو غير متحقق في كليهما فعلى مذهب المتقدمين لاإبهام في تلك المفاهيم الكلية التي وضعت أسماء الاشارات بأزائها وعلى مذهب المتأخرين لا إبهام في كل واحد واحد من تلك الجزئيات التي وضعت أسماء الإشارات بأزائها بل الإبهام في المذهب الأول نشأ من تعدد المعنى المستعمل فيه وفي الثاني من تعدد الموضوع له فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث أنه موضوع له.

دفع الاعتراض الثالث

وأما في الثالث وهو عطف البيان في مثل أبوحفص عمرو فإن كل واحد من أبي حفص وعمر موضوع لشخص معين لاإبهام فيه لكن نشأ الابهام من عدم اشتهار أبي حفص وكان عمر مشهورا فبذكره زال الإبهام الناشئ من عدم اشتهاره لاالإبهام الوضعي.

رد الشارح الجامي لما زعمه الرضي أن المستقر بمعنى الثابت مطلقا بل هو بمعنى الثابت في الموضوع له

فإن قيل: المستقر بمعنى الثابت الراسخ مطلقا لابمعنى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له فلا يخرج به مثل جارية في مثل رأيت عيناجارية فإن الإبهام المستقر بهذا المعنى أي بمعنى الثابت مطلقا سواء كان ذلك الإبهام في المعنى الموضوع أولا موجود في "عينا" في هذا المثال أيضاً ،وإن نشأ من الاستعمال لأن الثابت مطلقا يتناوله أيضاً ، فحينئذ يكون قوله: المستقر لغوا. **قلنا**: كون المستقر بمعنى الثابت مطلقا هو ما فسر به الشيخ الرضي في شرحه في هذا المقام لكن لما كان ذلك غير مرضي عند الجامي فسره بمعنى الثابت في المعنى الموضوع له وسلَّم أولا كون المستقر في اللغة بمعنى الثابت مطلقا فقال: فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا ثم قال بعده لإثبات أن المستقر ههنا بمعنى الثابت في المعنى الموضوع له فقط: لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو الوضعي، فإن الشيء إذا ذكر مطلقا ينصرف إلى الكامل منه ،وبه صرح سيد المحققين السيد الشريف في حاشيته على الرضي بقوله: "ربمايقال المطلق ينصرف إلى الكامل عرفاوهو الوضعي" فالجامي اختار مسلك السيد الشريف، فحصل به الاحتراز عن قوله: جارية في المثال المذكور وعن الاعتراضات الباقية أيضاً وهوالاعتراض بوصف المبهم وعطف البيان.

بيان أن الإبهام الكامل هو غاية الإبهام وهو الوضعيُّ

فإن قيل: الشيء إذا ذكر مطلقاينصرف إلى الكامل فالأنسب أن يراد من الإبهام أيضاً الكامل منه فإنه أيضاً مذكور مطلقا فيحصل به الاحتراز عن مثل قوله:"جارية " في المثال المذكور لأن الكامل من الإبهام هو الإبهام الوضعي ولاتبقى الحاجة إلى قوله: " المستقر". **قلنا**: لانسلم أن ماينصرف إلى الكامل في الإبهام هو الإبهام الوضعي بل الكامل هو غاية الإبهام ونهايته سواء كانت بحسب الوضع أولا.

بيان جوابين من عبد الغفور وعبد الحكيم لدفع ما يقال: أن "زيتا " في مثل عندي رطل زيتا يخرج عن التمييز لعدم الإبهام في المعنى الموضوع له

فإن قيل: لماأريد من المستقر الإبهام الثابت الوضعي وصاربه التعريف مانعا عن دخول الغير فيه وصار القيد مفيدا لكن صار غير مفيد من جهة أخرى وهوأنه انتقض به جمعه خرج به "زيتا" في مثل " عندي رطل زيتا" لعدم الإبهام في معناه الموضوع له وهو الكيل المخصوص بل الإبهام في ما يوزن به وهو غير موضوع له ،وهذا الاعتراض وارد في كل ما وقع تمييزا عن أسماء العدد والكيل والوزن لأنهاإذا أريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والوزن لاتستدعي تمييزا، وإنما تستدعي إذا أريد بها المعدود والمكيل والموزون وهي فيها مجاز. **قلنا**: أجاب عن هذا الاعتراض العلامة عبدالغفور: أن الرطل مثلا يدل على الموزون بالوضع النوعي بأن يراد بالوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه أوبالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه أوبوجه كلي وههنايدل عليه بالقرينة.

وقال عبد الحكيم السيالكوتي بعد ما فصل هذا الجواب في حاشيته على عبدالغفور مجيبا من عند نفسه بجواب آخر: وعندي لاحاجة إلى هذه العناية والإرادة لأن الوضع أعم من أن يكون أصليا أوطاريا بحسب الاستعمال فإن تلك الأسماء مثل الرطل مثلا صارت حقيقة في المعدود والموزون والمكيل لكثرة استعمالها فيها**(عن ذات)** لاعن وصف.

بيان فائدة التقييد بقوله: " يرفع الإبهام عن ذات"

فإن قيل: ما فائدة التقييد برفع الإبهام عن ذات لم لم يجعل الإبهام أعم من أن يكون عن ذات أو عن وصف. **قلنا**: فائدته الاحتراز عن النعت والحال فإنهما أيضاً يرفعان الإبهام لكن عن الوصف لا عن الذات

تحقيق في بيان الحصر في أن التمييز يرفع الإبهام عن ذات والحال عن الوصف

فإن قيل: ماالسر في أن التميزيرفع الإبهام المستقر في الذات والنعت والحال يرفعان

الإبهام المستقر في الوصف. **قلنا:** تحقيق ذلك أن الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف "من" فلاشك أن الموضوع له معنى معين وهونصف عما هو أقل من النصف كالربع وعما هوأكثر منه ، وهو كمن ومنين ولاإبهام فيه إلامن حيث ذاته أي جنسه فإنه لايعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أوالخل أوغيرهما، وكذا لا إبهام فيه إلامن حيث وصفه فإنه لايعلم منه بحسب الوضع أنه بغدادي أومكي فإذا ثبت فيه هذان القسمان من الإبهام إبهام بحسب الجنس وإبهام بحسب الوصف فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال فيقال رطل بغدادي ،وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل: رطل زيتا ، فزيتا يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف، **واعلم** أن المن يكون مأتان وستون درهما، والرطل مأة وثلاثون درهما. **(مذكورة أو مقدرة)** هماصفتان لقوله "ذات".

بيان فائدة قوله: "مذكورة أو مقدرة"

فإن قيل: مافائدة من ذكر هذين الصفتين. **قلنا:** الفائدة من ذكرهما هو تقسيم التميز **فالأول** مايرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو" زيتا" في عندي رطل زيتا فإنه رفع الإبهام عن ذات مذكورة وهو رطل، **والثاني** ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة فإنه في قوة قولنا: "طاب زيد نفسا" فإنه يرفع الإبهام عن ذات مقدرة فإنه في قولنا" طاب شيء منسوب إلى زيد" فقوله: " نفسا"يرفع الإبهام عن الشيء المقدرفيه.

دفع الشارح الرضي عما يقال: أن رجلا في كفى زيد رجلا لايرفع الإبهام عن الشيء المنسوب إلى زيد للزوم إضافة الشيء إلى نفسه

فإن قيل: هذا لايصح في بعض الأقسام مثل رجلا في قولهم: " كفى زيد رجلا " فإن الرجل ههنا لايرفع الإبهام عن الشيء المنسوب إلى زيد لأن الشيء المنسوب إلى زيد لايمكن أن يكون نفس زيد لأنه لامعنى لنسبة الشيء إلى ذاته. **قلنا:** أجاب الشيخ الرضي عن هذا الاعتراض بأن الذات المقدرة على نوعين . **أحدهما:** أن يكون مضافا إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه وقولنا: " طاب زيد نفسا وعلما" من هذا القبيل فإنه يصح فيه إضافة التمييزإليه فيقال : طاب نفس زيد وعلم زيد. **والثاني:** ما لايكون مضافا إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه كقولنا: " كفى زيد رجلا " فإنه يقال فيه كفى شيء زيد فيكون زيد بدلا عن شيء أوعطف بيان له .حاصل الجواب : أن رجلا في كفى زيد رجلا وإن لم يصح تقدير الذات بالطريق المشهورفقد بين العلماء فيه لتقدير الذات طريقا آخر ،وهوأن يقدرفيه لفظ"الشيء" قبل ماانتصب عنه وهو زيد ههنا ويجعل ما انتصب عنه بدلاعنه أوعطف بيان له.

بيان أن السيد الشريف رد على جواب الرضي في حاشيته على الرضي وأجاب بجواب آخر

ولكن السيد الشريف قال في حاشيته على الرضي: إن الطريق المعروف وهو الطريق الأول وهو أن يكون مضافا إلى ماانتصب عنه يجري في كفى زيد رجلا أيضاً، ولاحاجة ههنا إلى الطريق الثاني الذي بينه الرضي وهو أن ماانتصب عنه بدل عنه أوعطف بيان له، لأن التمييز إنما يكون لرفع الإبهام ولاإبهام فيه على الطريق الثاني الذي بينه الرضي فإنه إذا قيل كفى شيء زيد وجعل زيد بدلا عنه أوعطف بيان له فحينئذ لايكون في كلا التقديرين في شيء إبهام حتى يزيل زيد ذلك الإبهام أما على التقدير كونه بدلا فلِما قلنا سابقا: أن البدل لايرفع الإبهام بل هو ترك مبهم وإيراد معين ،وأما على تقدير العطف فهو أيضاً لما قلنا سابقا: أنه ليس في أبوحفص إبهام بل فيه خفاء وعمر يزيل خفائه ، **بل يصح** الطريق الأول وهو أن يضاف الشيء المقدر إلى ما انتصب عنه فيقال: كفى شيءُ زيدٍ رجلا بأن يكون الشيء مضافا إلى زيد المنتصب عنه وحيئنذ على هذا الطريق يكون ههنا إبهاما ويكون التمييز رافعاله ،وذلك لأن الظاهر أنك إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ماذا أ هورجوليته أو علمه أوشهادته فإذا قلت: رجلا كان المقصود رجوليته أي كفى رجولية زيد ، وكذا إذا قلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته ،وعلى هذا ينبغي أن يضاف ههنا أيضا شيء إلى زيد فيقال: كفى شيء زيد هو رجوليته وهو الطريق في طاب زيد أبا أي طاب شيء زيد هو أبوته وكذا في لله در زيد فارسا أي لله در فروسيته وكذا معنى عز قائلا عز قائليته كذا احقق الشيخ السيد الشريف سيد المحققين في حاشية على الرضي.

بيان تفصيل أحكام القسم الأول بعد الفراغ عن تعريف التمييز وتقسيمه

ولما فرغ المصنف عن تعريف التمييز أولا ثم من تقسيمه شرع في بيان أحكام القسم الأول فقال: **(فالأول)** أي القسم الأول من التمييزوهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

فإن قيل: ما هي الفاء في قوله: " فالأول وكذا ما هو اللام ههنا. **قلنا**: الفاء فيه للتفصيل لأنه قَسَّم التمييز أولا ثم أراد أن يفصله بذكر أحكام كل واحد من القسمين ، واللام فيه للعهد والمعهود به القسم الأول من التمييز وهو مايرفع الإبهام عن ذات مذكورة **(عن مفرد)** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف.

بيان إعراب قوله: "مفرد"

فإن قيل: ما إعراب قوله: "عن مفرد". **قلنا**: هوباعتبار المتعلق وهو الفعل الخاص وهو يرفعه خبر لقوله: " الأول ".

بيان أن المفرد ههنا بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف

فإن قيل: قوله: "درهما وسمنا" في المثالين الذين أورد هما المصنف وهما عندي عشرون درهما ومنوان سمنا لايرفعان الإبهام عن المفرد بل عن الجمع والتثنية فحينئذ لايطابق المثالان بالممثل. **قلنا**: لفظ: "المفرد" مشترك بين معان أربعة. **أحدها**: أن يكون مقابلا للمركب كالمفرد في تعريف الكلمة. **وثانيها**: مايقابل المثنى والمجموع كالمفرد في قوله: " المفرد المنصرف" **وثالثها**: مايقابل الجملة كالمفرد في الخبر المفرد. **ورابعها**: مايقابل المضاف وشبهه كالمفرد في مبحث المنادى المفرد المعرفة. **قلنا**: ليس المراد من المفرد ههنا مايقابل التثنية والجمع حتى لايشمل للتثنية والجمع بل المراد منه مايقابل الجملة وشبهها والمضاف فشمل للتثنية والجمع

دفع ما يقال: أنه يلزم ههنا عموم المشرك

فإن قيل: لما قلتم: أن لفظ المفرد مشترك بين المعاني الأربعة فإرادة ما يقابل الجملة مع شبهها والمضاف إرادة ثلاثة معان للفظ مشترك وهل هو إلاعموم المشترك وهوغير جائز. **قلنا**: قال عبد الرحمن صاحب الحاشية الكبرى على الجامي في الجواب عن هذا الاعتراض: أن هذا المجموع أي المعاني الثلاثة للمفرد من حيث المجموع معنى مجازي للمفرد لأنه لم يوضع المفرد لمجموع هذه الثلاثة، واللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له مجازفهو أيضا مجاز.

فإن قيل: المجاز لابد له من قرينة.**قلنا**: القرينة ههنا متحققة وهي مقابلة المفرد بهذه الثلاثة

فإن قيل: لما تناول المفرد مايقابل المضاف أيضاً فكيف يصح التمثيل بقوله: " على التمرة مثلها زبدا " فإن" زبدا" حال من قوله: "مثلها" مع أن "مثل" مضاف إلى الضمير. **قلنا**: المراد من المضاف ما يكون الإبهام فيه من حيث الإضافة ، والإبهام في المثل ليس من حيث الإضافة بل من حيث الذات لأن المثل إذا لم يكن مضافا ففيه أيضاً إبهام **(مقدار)** صفة لمفرد.

بيان أن المقدار ههنا بمعنى مايقدر به الشيء ويعرف به

فإن قيل: ما معنى المقدار ههنا فإنه يطلق على الكم المتصل الذي يكون قار الذات مثل الجسم والسطح والخط وكذا هو صيغة آلة من القدرة أيضاً. **قلنا**: هي صيغة آلة من القدر لا من القدرة فإنه لا معنى ههنا لآلة القدرة وكذا ليس ههنا بمعنى الكم المتصل القار الذات فإنه من مصطلحات الحكمة بل المراد منه آلة القدر وهي مايقدر به الشيء أي يعرف به قدره ويبين **(غالبا)** أي في غالب المواد وأكثرها.

بيان إعراب قوله: "غالبا"

فإن قيل: ماإعراب قوله: "غالبا". **قلنا**: إعرابه النصب على الظرفية ولذا قلنا في تفسيره

في غالب المواد ففي تقدير "في" إشارة إلى أنه ظرف فإن كلمة " في" إنما تقدر في الظروف.

بيان أن المراد من الغلبة ههنا الكثرة

فإن قيل: الغلبة إنما تستعمل في القوة بحسب الكيف لا في الزيادة بحسب العدد والكم، والمراد ههنا هذا الأخير لأن مراده أن المواضع والمواد التي يستعمل فيها التمييز أكثرها من قبيل المفرد المقدار. **قلنا**: الغلبة ههنا بمعنى الكثرة، ومعلوم أن الكثرة تستعمل في الزيادة بحسب الكم فصح الغلبة بمعنى الكثرة.

بيان دفع ما يقال: أنه لا مغايرة بين المبتدأ والخبر

فإن قيل: المراد من قوله: " الأول" الذي هو المبتدأ مايرفع الإبهام المستقر في ذات مذكورة وقوله: "عن مفرد مقدار" الذي تقديره " يرفعه عن مفرد مقدار "خبر ذلك المبتدأ والمراد بهذا الخبر هو عين ما كان المراد من المبتدأ أي مايرفعه عن ذات مذكورة إذ المفرد المقدار ليس إلا الذات المذكورة فكأنه بمنزلة أن يقال: مايرفع الإبهام عن ذات مذكورة مايرفع الإبهام عن ذات مذكورة ولا فائدة في كلام الذي يكون الخبر فيه عين المبتدأ مثل زيد زيد بأن يكون زيد الأول مبتدأ والثاني خبرا، وأيضاً الخبر يكون محمولا على المبتدأ، والحمل عبارة عن اتحاد المتغائرين مفهوما بحسب الوجود ولاتغاير في المفهوم حينئذ ههنا فلم يصح الحمل. **قلنا**: المبتدأ ههنا عام والخبر خاص فكان من قبيل حمل الخاص على العام وذلك لأن المبتدأ عام وهو مطلق التمييز الرافع للإبهام المستقر في ذات مذكورة سواء كانت الذات المذكورة من قبيل المفرد المقدار أو كانت من قبيل المفرد الغير المقدار، والخبر وهو قوله: "يرفعه عن مفرد مقدار خاص بالمفرد المقدار، وإلى هذا الجواب أشارالشارح الجامی حيث قال: أي رفع الإبهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر المواد.

بيان وجه كثرة هذا القسم

فإن قيل: ماالوجه لكثرة هذا القسم. **قلنا**: وجهه أن مدار التميز على رفع الإبهام فكلما كان فيه الإبهام أكثر كان التمييز لرفعه أكثر فلهذا كان هذا القسم أكثروأغلب والمقدار **(إما)** متحقق **(فی)** ضمن **(عدد نحو عشرون درهما وسيأتي)** ذكر تمييز العدد وبيانه فی باب أسماء العدد.

بيان فائدة زيادة قوله: "والمقدار" قبل قوله: "إما متحقق"

فإن قيل: ماالفائدة في تقدير قوله: "والمقدار" قبل قوله: " إما متحقق". **قلنا**: إنما قدرلفظ "مقدار" قبل قوله: " إما متحقق" للإشارة إلى أنه قوله: "في عدد "ظرف مستقر خبر للمبتدأ

المحذوف هو المقدار الذي قدّره.

بيان الغرض من قوله: "والمقدار إما متحقق في عدد إلخ"

فإن قيل: ماالغرض من قوله: "والمقدار إما متحقق في عدد إلخ . **قلنا:** غرض المصنف منه تفصيل للمفرد المقدار فهو يتحقق في خمسة مقادير، **الأول** العدد. **والثاني** الوزن. **والثالث** الكيل. **والرابع** الزراع. **والخامس** المقياس. وقد ذكرها الشاعر حيث يقول

پنج اندجان من تومقادیر راشناس ☆ کیل ہست عدد وزن زراعست ہم قیاس

بيان أن المقادير وإن كانت أكثر من خمسة إلا أنه ذكر الخمسة لاشتهارها

فإن قيل: لفظ الملأ أيضاً من المقادير قال اللّٰه تعالى: ﴿ مِلْءُ الأرض ذهبا﴾ والملءُ قدر مايملأ به الشيء ولفظ المثل في قوله: "عندي مثل زيد رجل" ونحو لفظ الطول والعرض في قوله: بطولك رجلا وبعرضه عرضا". **قلنا:** الحصر إنما هو للمقدار المشهور الموضوع له وما ذكرت من المقادير من الملأ والمثل والطول والعرض من المقادير الغير المشهورة الغير الموضوعة لذلك كذا قال عبدالغفور.

بيان دفع ما يقال: أن ظرفية العدد للمقدار ظرفية الشيء لنفسه

فإن قيل: ظرفية العدد للمقدار في قول المصنف لايصح لأن العدد ليس للمقدار فظرفية الشيء للمقدار ظرفية الشيء لنفسه. **قلنا:** ظرفية العدد للمقدار ليس الظرفية الشيء لنفسه بل هو من قبيل ظرفية الخاص للعام والجزئي للكلي هذا إن نظر إلى أن هذه الخمسة من العدد والوزن وغيره أفراد للمقدار، وإن نظر إلى أن المقدار يستعمل في هذه الخمسة فالظرفية من قبيل ظرفية المدلول للدال لأن المستعمل يكون دالا ،وما يستعمل فيه يكون مدلولا فافهم فإنه لطيف. ولـلإشارة إلى جريان هذين القسمين للظرفية في هذا المكان زاد الشارح الجامي لفظ "ضمن" فقال: والمقدار إما يتحقق في ضمن عدد **(وإما في)** ضمن غيره أي غير العدد كالوزن **(نحو رطل زيتا)** فإن الرطل نصف منّ .

فإن قيل: لم فسر الجامي الرطل بقوله: "فإن الرطل نصف من" . **قلنا:** فائدة التفسير إثبات كون ا الرطل من قبيل الوزن **(و)** نحو **(منوان سمنا)** ومنوان جمع منى(بالقصر) وهو مرادف المن (بفتح النون وتشديده) لكن الفتح أفصح للتخفيف كذا في "المحرم" والمصنف ترك مثال الكيل والزراع فمثال الكيل نحو قفيزان برا ومثال الزراع نحو زراع ثوبا **(و)** كالمقياس نحو **(على التمرة مثلهازبدا)**.

بيان أن المراد من المقادير المقدرات

فإن قيل: لايصح تمثيل مفرد المقدا ربقوله: "درهما" في عندي عشرون درهما ولازيتا في رطل زيتاولاسمنا في منوان سمنا وكذا الأمثلة الباقية لأن التميز ما يرفع الإبهام الثابت في المعنى الموضوع له ،ولا إبهام في المعنى الذي وضع لفظ عشرون له ولا في رطل ومنّ بل المعاني التي وضعت هذه الألفاظ بأزائها معينة من غير إبهام ، فإن معنى عشرون هي المرتبة المخصوصة من العدد فوق تسعة عشر وتحت أحد وعشرون وكذا الرطل نصف المن ،والمن مأتان وستون درهما. **قلنا**: المراد بالمقادير في هذه الصور هي المقدرات لأن قولك: " عندي عشرون درهما ورطل زيتا وقفيزا برا وزراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا " فالمراد في الأول المعدود ، وفي الثاني الموزون، و في الثالث المكيل، وفي الرابع المزروع ، وفي الخامس المقيس، لانفس المقدار.

بيان أن المراد من المعنى الموضوع له في تعريف التمييز هو المعنى المراد أعم من أن يكون المعنى الحقيقي أو المجازي كذا قال عبد الرحمن

فإن قيل: إنه إذا كان المراد من المقادير هوالمقدرات فلايصدق التعريف على تمييز المقادير فإن عشرون موضوع للعدد لاللمعدود وكذا الرطل موضوع للوزن دون الموزون وقوله: "زيتا ودرهما" إنما يرفعان الإبهام من الموزون والمعدد الذين هما المعنى المجازي لا من الوزن والعدد الذين هما المعنى الحقيقي مع أن التميز ما يرفع الإبهام الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له، والمقدرات ليست معان موضوع له للفظ فلايصدق تعريف التمييز عليها.
قلنا: المراد من الموضوع له الذي أخذ في تعريف التمييز هوالمعنى المراد أي التميز ما يرفع الإبهام في المعنى المراد وهو أعم من أن يكون في المعنى الحقيقي أوالمجازى كذا قال عبد الرحمن.

بيان أنه لما كان مطمح نظر المصنف ومقصوده ليس إلا التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو ثلاث اكتفى بالثلثة ولم يذكر خمسة أقسام

فإن قيل: لم أورد المصنف لمايرفع الإبهام عن المفرد المقدار الذي يتحقق في ضمن غير العدد أمثلة ثلاثة ،وهي نحو رطل زيتا، ونحومنوان سمنا، ونحو على التمرة مثلهازبدا مع أن مايقدر به الشيء ويعرف به قدره خمسة كماسبق، ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى تكون الأمثلة خمسة لاثلاثة. **قلنا**: إنما أوردأمثلة ثلاثة دون خمسة لأن مطمح نظر المصنف ومقصوده لم يكن إلا التنبيه على بيان مايتم به المفرد وهو ثلاثة أقسام. **أحدها**: التنوين سواء كان لفظيا مثل رطل زيتا أو مقدرا نحو عندي مثاقيل ذهبا وخسة عشر رجلا وكم رجلا عندك. **وثانيها**:

النون سواء كان نون التثنية أو نون شبه الجمع كنون عشرين بخلاف نون الجمع مثل حسنون وجها لأن التمييز فيه عن ذات مقدرة فلا إشكال. **وثالثها**: الإضافة فلم يكن الاتيان بالأمثلة الثلاثة نظرا إلى عدد الممثلات فإنه يجب حينئذ أن تكون الأمثلة أربعة ماعدا العدد فإنه قد ذكر مثالا على حدة ليكون عدد الأمثلة بقدر عدد الممثلات لكن كان نظره بيا ن عدد ما يتم به المفرد وهو على ثلاثة أقسام فأتي بأمثلة ثلاثة ،ولأجل هذا النظر لم يستوف أقسام المقادير بل ترك منها مثال الكيل والزراع وهو قولهم: "عندي قفيزان برا و زراع ثوبا" وكرر بعضها وهو مثال الوزن فإنه ذكر له مثالين رطل زيتا ومنوان سمنا.

فإن قيل: لو ذكر " قفيزان برا" مكان قوله: "منوان سمنا" لكان أولى لأنه كما أنه يحصل به ما يحصل من قوله: "منوان سمنا" وهو بيان النون مما يتم به المفرد كذلك يحصل به مثال للكيل أيضاً. **قلنا**: حينئذ لم يحصل التنبيه المذكور لأنه لما كرر مثال الوزن كان ذلك نصا في أنه ليس المقصود ههنا ذكرعدد الأمثلة بقدر الممثلات وإلا لم يكرر مثال الوزن، و مع ذلك لايحصل بذكر " قفيزان برا" مكان "منوان سمنا" استيفاء جميع الأمثلة أيضاً فإنه حينئذ وإن ازداد مثال الكيل لكن لعدم ذكر مثال الزراع لم يكن عدد الأمثلة بقدر عدد الممثلات فإذا لم يحصل بتبدل المثال كون الأمثلة بقدر الممثلات مع حصول التنصيص بتعدد مثال الوزن على التنبيه المذكور لاحاجة إلى ذكر" قفيزان برا" مكان "منوان سمنا".

بيان معنى الاسم بالتنوين والنون والإضافة

فإن قيل: ما معنى كون الاسم تامابأحد هذه الثلاثة التنوين والنون والإضافة. **قلنا**: معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لايمكن إضافته معها،والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الإضافة ،**أما** الأولان فظاهر، وأماالثالث فلأن الاسم إذا أضيف إلى اسم مرة فلا يضاف مع تلك الإضافة ثانيا فإنه لما أضيف غلام إلى زيد فلا يضاف إلى عمرو فلا يقال: غلام زيد عمر.

فإن قيل: عدم إضافة المضاف غيرصحيح فإنه قد أضيف قولهَ: "حب" في حب رمانك إلى الكاف كما أضيف إلى الرمان. **قلنا**: المراد بقولنا: " المضاف لايضاف ثانيا " بحسب الصورة لابحسب المعنى وإضافة الحب إلى الكاف بحسب المعنى لابحسب اللفظ فإنه بحسب اللفظ مضاف إلى الرمان فقط.

فإن قيل: لانسلم عدم إضافة المضاف فإنه يقال: كل فرد فرد و كل واحد واحد. **قلنا**: ليس ههنا إضافة المضاف ثانيا لأن هذه العبارة مؤولة بحذف حرف العاطف فإن تقديره كل

فرد وفرد وكل واحد و واحد فلا انتقاض.

بيان وجه نصب الاسم التام للتمييز

فإن قيل: لـم ينصب الاسم التام التميز؟ **قلنا**: إنـما ينصب الاسم التام التمييز لأنه لما تم الاسـم بهـذه الأشيـاء شـابه الفعل إذا تم بالفاعل وصاربه كلاما تاما فكما أن الفعل يتم بالفاعل كـذلك تـم الاسـم بهـذه الأشيـاء فصار الاسم مشابها بالفعل في التمام، فيشابه التميز الآتي بعد الاسـم الـمـذكور التام بأحد هذه الأشياء بالمفعول بعد الفعل التام بالفاعل ، فكما أن المفعول واقـع بعد الفعل التام بالفاعل كذلك التمييز واقع بعد الاسم التام بهذه الأشياء فكما أن المفعول يـكـون مـنصوبا بالفعل التام كذلك يكون التمييز منصوبا بالاسم التام المذكور قبله بسبب هذه المشابهة بينهما.

بيان وجه عدم ذكر الألف واللام مع أن الاسم يتم به أيضاً

فإن قيل: كما أن الاسم يتم بهذه الأمور الثلاثة كذلك يتم بالألف واللام أيضاً فلم لم يذكره. **قلنا**: لا نذكر ههنا مطلق مايتم به الاسم بل نحن بصدد بيان المتم الذي يتم به الاسم ولأجـل تمامه هذا صار التميز به منصوبا والألف واللام وإن تم به الاسم لكن لأجل تمام الاسم بالألف واللام لايكون التمييز منصوبا لأنك قد علمت أن الاسم التام الناصب للتمييز إنماينصبه لأجـل مشـابهتـه الـفـعل وهذه المشابهة إنما تتحقق بالمتم الذي يكون بعد الاسم في الوقوع وهـو التنوين والنون والإضافة ،لأن هذه الأشياء إنما تتحقق بعد الاسم فإن التنوين ونون التثنية والـجـمـع والإضـافة تـكـون في آخر الاسم كما أن الفاعل الذي يتم به الفعل يكون بعد الفعل ، بـخـلاف الألف والـلام فإنه يكون في أول الاسم لا في آخره فلا يكون مشابها بالفعل فإذا فاتت الـمشـابهة لـم يـكـن الاسم المذكور ناصبا فلا يقال: عندي الراقود خلا ،فإن الراقود تم بالألف والـلام والـراقود قال صاحب الأساس (كتاب في اللغة) مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا.

بيان أن المصنف في صدد بيان المفرد الذى يتم بسبب الغيرلا في مطلق المفرد

فإن قيل: قد يتم الاسم بنفسه أيضاً مثل ربه رجلا وقوله تعالى: ﴿ ماذا أراد الله بهذا مثلا ﴾ فـإن "رجـلا " تـمييزعن الضمير التام بنفسه ،وكذلك "مثلا" فى الآية تمييز عن" هذا" والناصب للتمييز فـي الـصـورتيـن هو نفس الضمير واسم الإشارة وهما تامان بنفسهما فلم ترك بيانه؟ **قلنا**: المقصود ههـنـا بيـان الـمـفرد الذي يتم بسبب الغير وهي الأشياء الثلاثة فإنها غير الاسم لا في مطلق المفرد (**فيفرد**) أي التمييز الذي هوفي غيرالعد د وإن كان الاسم التام مثنى أومجموعا

، ومعنى المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والمضاف أيضاً.

بيان تركيب قوله: " فيفرد"

فإن قيل: ما تركيب قوله: " فيفرد" ؟ **قلنا**: هو جزاء شرط محذوف، تقديره هكذا وإذا رفع التمييز الإبهام عن المفرد الذي في ضمن غيرالعدد فيفرد ذلك التمييز **(إن كان)** أي التميز **(جنسا)**.

بيان جزاء قوله: " إن كان جنساً "

فإن قيل: فماجزاء هذا الشرط. **قلنا**: جزائه مقدروهو "يفرد" يدل عليه قوله: " فيفرد" سابقا، وليس قوله: " فيفرد" جزاء له لعدم صحة تقدم الجزاء على الشرط ، هذا على مذهب من لا يجوز تقدم الجزاء على الشرط. **وقال** محرم آفندي وأما على مذهب من يجوز تقدم الجزاء على الشرط فجزاء قوله: " إن كان جنسا" هو قوله: " فيفرد" المتقدم عليه ،وحينئذ لايكون هو جزاء الشرط المحذوف فلا حاجة حينئذ إلى تقدير الشرط الذي قدرناه آنفا.

بيان معاني الرطل والمن والقفيز وغير ذلك مع بيان مقدار ها في الحساب الرائج الجديد

فإن قيل: قد مر ههنا ذكر الرطل والمن والقفيز فما معانيها، والصاع والدرهم الشرعي وكذا الدينار والمثقال والقراط وغير ذلك وإن لم يأت ذكرها في هذا المقام لكنها كثيرة الاستعمال في كتبنا فينبغي أن يبين معانيها أيضاً طردا للباب وكذا ما مقدار ها على الحساب الرائج في هذا الزمان . **قلنا**: قال ابن عابدين في الفتاوى الشامية **اعلم** أن الصاع أربعة أمداد، والمد رطلان، والرطل نصف من ،والمن بالدراهم مئتان وستون درهما، بالأستارأربعون ، والإستار (بكسر الهمزة) بالدراهم ستة ونصف، وبالمثاقيل أربعة ونصف، كذا في "درر البحار" فالمد والمن سواء، كل منهما ربع صاع ورطلان بالعراقي، والرطل مأة وثلاثون درهما كذا في الشامي (صفحه٧٦ ج٢) وفي "شرح الوقاية" نصف صاع من العراقي وهو منوان على أن المن أربعون أستارا، والإستارأربعة مثاقيل ونصف مثقال، فالمن مأة وثمانون مثقالا ، وفي " الدر المختار" الدينار عشرون قيراطا،والدرهم أربعة عشر قيراطا، والقيراط خمس شعيرات ، فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة ،والمثقال مأة شعيرة، كذا في " الدر المختار" (صفحه ٣٩ ج ٢) ومثله في " البحر الرائق" (صفحه ٢٢٧ ج ٢) ومثله في "شرح الوقاية" و" مجمع الأنهر" و"جامع الرموز". **وبعد** نقل عبارات الفقهاء العظام وإيراد ما أتوبه في كتبهم **أقول** إني لمزيد تسهيل هذا المقصود ارسم لك جدولا أذكر فيه اسماء المقادير الشرعية وبيان ما يساويها من الأوزان المروجة في ديارنا وبيان أسمائها في الفارسية والأفغانية وها هو هذا

	الحساب القديم			الحساب الجديد		
اسم المقدار	العربى	الأفغانى	الأردوية	العربى	الأفغانى	الأردوية
قيراط	خمس شعيرات	پنځه وربشے	پانچ عدد جو	حبة وأربعة أخماسها	۴/۵ ۱ رتی	۴/۵ ۱ رتی
دانق	أربعة قراريط	خلور قيراطه	چار عدد قیراط	سبعة حبات وخُمُسُ حبة	۱/۵ ۷ رتی	۱/۵ ۷ رتی
درهم	سبعون شعيرة	أويا وربشے	۷۰ عدد جو	ثلاث ماهجة وحبة وخُمُسُ حبةٍ	درے ماشے أويوه رتئ لو پنحمه حصه ديوے رتئ	تین ماشے ۱/۵ ۱ رتی
مثقال	مأة شعيرة	سل وربشے	سو عدد جو	أربعة ماهجات وأربع حبات	خلور ماشے أوخلور رتئ	(۴) عدد ماشے اور ۴ رتی
رطل	مأة وثلثون درهماً	يوسل أو ديرش درهم	ایک سو تیس درہم	أربع وثلثون تولجة وماهجة ونصف ماهجة	خلور ديرش توله أويوه نيمه ماشه	۳۴ تولے اور ڈیڑھ ماشے
مد يا من	مأتان وستون درهما	دوه سوه أو شپيته درهمه	دوسو ساٹھ درہم	ثمان وستون تولجة وثلث ماهجات	أته شپيته تولے اودرے ماشے يادياړلس چهٹاكئ أعشاريه پنځه شپيته	٦٨ تولے اور ۳ ماشے یا ۱۳ چھٹانک اعشاریہ ٦٥
أستار	ستة دراهم ونصف درهم	شپږ نيم درهمه	ساڑھے چھ درہم	بحسب الدرهم تولجة واحدة وثماني ماهجات وثلاث حبات وأربع أخماس حبة وبحسب المثقال تولجة وثماني ماهجات وحبتان	په حساب ددرهم سره يوه توله أته ماشے أو ۳ رتئ أوخلور خمسه درتئ أوپه حساب دمثقال سره يوه توله أته ماشے أودوه رتئ	درہم کے حساب سے ایک تولہ (۸) ماشے اور ۴/۵ ۳ رتی اور بحساب مثقال ایک تولہ (۸) ماشے (۲) رتی
صاع	أربعة أمداد	خلور مده	چہار مدہ	على حساب الدرهم ماتان وثلث وسبعون تولجة وعلى حساب المثقال مأتان و سبعون تولجة	ددرهم په حساب سره دوه سوه اودرے اويا تولے اوپه حساب دمثقال سره دوه سوه أو أوياتولے	درہم کے حساب ۲۷۳ تولے اور مثقال کے حساب سے ۲۷۰ تولے یا (۳) کیلو اعشاریہ ۵۹۲۱۳٦

الحساب القديم				الحساب الجديد		
اسم المقدار	العربي	الأفغاني	الأردوية	العربي	الأفغاني	الأردوية
نصف صاع	مدان	دوه مد	دومد	على حساب المثقل ماة وخمس وثلثون تولجة وعلى حساب الدرهم ماة وستة وثلثون تولجة وستة ماهجات	دمثقال په حسلب سره يوسل لوپنځه دېش توگے لوپه حسلب ددرهم سره ديلش تولے لوشپږ ملشے	مثقال کے حساب سے ۱۳۵ اور درھم کے حساب ۱۳۶ تولے اور (٦) ماشے
اوقيه	اربعون درهماً	څلويښت درهمه	چالیس درہم	عشر تولجات ونصف تولجة	لس نيمے تولے	ساڑھے دس تولے
وسق	بصاع الشعير ستون صاعاً	په صاع دوو ربشو سره شپيته صاعه	جو کے صاع سے ساٹھ صاع		ددرهم په حساب سره پنځه منه يو نيم من يو نيم سير په هغه سير سره چه اتياتولے دے او په حساب مثقال سره پنځه منه او پاؤ کم پنځه سيره په مذكوره سير سره	درہم کے حساب سے پانچ من ڈیڑھ سیر اِس سیر کے ساتھ جو (۸۰) تولے ہے اور مثقال کے حساب پانچ اور پونے پانچ سیر مذکورہ سیر کے ساتھ

وبعدمعرفه الصاع ونصف الصاع لاحاجة إلى التفصيل فى المقادير التى نذكره فى هذا الجدول

اسم المقدار	العربي	الأفغاني	الأردوية
القسط	نصف صاع	نيم صاع	آدھا صاع
الفرق	ثلاثة أصوع	درے صاعه	۳ صاع
الكر الكوفي	بكوفة وبغداد ستون قفيزاً	په كوفه او بغداد كس شپيته قفيزه	کوفہ او بغداد میں ساٹھ قفیز
قفيز	ثمانية مكاكيك	۸ مكاكيك	۸ مکاکیک
مكوك	ثلاثة كيالج	درے كيلج	۳ کیلج
كيلجة	وزن سترماة درهم	وزن د شپږ سوو درهم	(٦٠٠) سو درہم کا وزن
الكر البصرى	وبواسط وبصرة ماة وعشرون قفيزا	واسط او بصره كس وزن د كر شپږ شلے قفيزه	وسط اور بصرہ میں ایک کر ۱۲۰ قفیز کا
قفيز	اربعة مكاكيك	څلور مكوكه	چار مکوک
مكوك	خمسة عشرة رطلا	پنځلس رطله	(۱۵) رطل
رطل	ماة وثمانية وعشرون درهما	يوسل او اتيشت درهم	۱۲۸ درہم

ولما جاء لفظ الزراع ههنا أيضا في قوله: "عندي زراع ثوبا" فاعلم أن الزراع علی قسمين زراع يزرع به الأثواب والأقمشة، ويسمى زراع كرباس وزراع يزرع به الأرض والعمارات والجدر ويقاله: زراع المساحة وحسابهما بالحساب القديم ثم الجديد هكذا.

الحساب القديم				الحساب الجديد	
اسم المقدار	العربى	الأفغاني	الأردوية	الأفغاني	الأردوية
زراع المساحة	سبع قبضات مع كل قبضة إصبع قائمة والمراد بالإصبع القائمة ارتفاع الإبهام كذافى البحر الرائق	أوه مٹي چه دهر مٹي سره ولاڑه گوته حساب وی أومراد دولاڑے گوتے نه قٹه گوته ده	سات مشت (مٹھی) جن میں مشت کے ساتھ ایک انگلی کھڑی حساب ہو اور انگلی کھڑی سے مراد انگھوٹا ہے۔	يو گز شپږ إنچ يادرے نيم فٹه يا دوه څلويست إنچ	ایک گز (٦) انچ یا ساڑھے تین فٹ یا بیالس انچ
ذراع الكرباس	ست قبضات ليس فوق كل قبضة إصبع قائمة أي الإبهام وهو يساوى أربعا وعشرين إصبعاً وهذا عند المتأخرين وعليه الفتوى	شپږ مٹی چه نه وی دهر مٹی سره قٹه ولاڑه گوته أودے مساوی دے دَڅلوريشتو گوتوسره أودغه مذهب دمتأخرين دے أوپه دغه فتوی ده	(٦) عدد مٹھی جس کے ساتھ کھڑا انگھوٹا حساب نہ ہو یہی متاخرین کا مذہب ہے اور اسی پر فتوی ہے	نيم گز يا يونيم فٹ يا أتلس (١٨) إنچ	نصف گز یا ڈیڑھ فت یا اٹھارہ انچ

بيان معنى الجنس ههنا

فإن قيل: ما معنى الجنس ههنا؟ **قلنا**: قال الجامي: أن الجنس هو ما يتشابه أجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل و الكثير فلا حاجة إلى تثنيته و جمعه.

بيان مرجع ضمير قوله: "يتشابه" مع بيان معنى التشابه

فإن قيل: ما مرجع الضمير المستتر في قوله: "يتشابه" وما معنى التشابه ، والتشابه بأي شيء مراد ههنا؟ **قلنا**: الضمير في قوله: "يتشابه" راجع إلى قوله: "ما"والتشابه بمعنى التشارك ، ولما كان مرجع الضمير في قوله: "يتشابه " هو قوله: "ما" فيكون التشابه هو تشابه الكل بالأجزاء في إطلاق الاسم فكما أن ذلك الاسم يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فإنه كما يطلق على الكل و هو البحر يطلق على كل قطرة منه كذا قال ملا جمال ولذلك قال الجامي بعده ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فإن اسم الماء يطلق على القليل حتى القطرة الواحدة من ذلك البحر كما أن الماء يطلق على البحر، وإذا صح إطلاقه على القليل و الكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه فإن الحاجة إليهما إنما هو فيما لايصح إطلاقه على القليل والكثير.

بيان الفرق بين الجنس واسم الجنس

فإن قيل: ما الفرق بين الجنس واسم الجنس. **قلنا**: ما ذكرنا هو الجنس وأما اسم الجنس فهو ما يطلق على القليل و لايجوز إطلاقه على الكثير إلا على سبيل البدلية كالرجل فإنه لا يطلق على الكثير فإنه لايطلق رجل على رجلين ورجال ولذا يحتاج إلى التثنية والجمع للإطلاق على الاثنين وأكثر من الاثنين ، وللإشارة إلى أن اسم الجنس غير الجنس قال الجامي بعد ما عرّف الجنس بالتعريف المذكور قال: بخلاف رجل وفرس.

بيان أن المراد من تعريف الجامي للجنس بقوله: "ما يتشابه أجزائه" إنما هو على تقدير أن يكون له جزء

فإن قيل: تعريف الجنس بما عرف به الجامي لا يناسب بل الأولى أن يكتفى في بيان معنى الجنس بقوله: "ويقع على القليل والكثيرحال كونه مجردا عن التاء" لأنه لا يكون لبعض الأسماء أجزاء كالمصادر فإنها بسائط كالضرب والأبوة فإنه لا يكون للحدث أجزاء فكيف يصدق عليه قوله: "ما تشابه أجزائه" بخلاف تعريفه بمايقع على القليل والكثير فإنه يصدق على الأفراد جميعا من غير تخلف. **قلنا**: قال العلامة عبد الغفور في حاشيته على الجامي في جواب هذا الاعتراض بأن عبارة الجامي محمولة على التقدير والتقدير هكذا أي ما تشابه أجزائه إن كان له جزء (**ألَّا أن تقصد الأنواع**) أي ما فوق النوع الواحد.

بيان تركيب قوله: " إلاأن تقصد الأنواع"

فإن قيل: ما تركيب قوله: " إلا أن تقصد الأنواع. **قلنا:** قال الحافظ التاشكندي قوله: "إلا" استثناء عن المستثنى منه المقدر وتقدير العبارة هكذا أي فيفرد في جميع الأوقات إلا وقت أن تقصد الأنواع ، فالاستثناء مفرغ.

فإن قيل: لم استثني عن حكم الإفراد في جميع الأوقات وقت قصد الأنواع. **قلنا:** لأنه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من أن يثنى أو يجمع.

بيان أن المراد من الأنواع أي الجمع ما فوق الواحد أو لأن الجمع لما جاز جازت التثنية بالطريق الأولى

فإن قيل: المصنف أورد صيغة الجمع وهو قوله: " الأنواع" وأقل الجمع ثلاثة فيفهم منه أن عدم الإفراد مختص بالجمع مع أنه إذا قصد النوعان لايفرد أيضاً. **قلنا:** المراد من قوله: " الأنواع" ما فوق الواحد فيشمل المثنى أيضاً. **وقال** الفاضل الهندي في الجواب: أنه إنما اكتفى بذكر الجمع لأنه لماجاز الجمع فالتثنية أولى.

بيان أن المراد من الأنواع حصص الجنس فتشتمل الأفراد أيضاً كما تشمل الأنواع

فإن قيل: يفهم من قوله: " إلا أن تقصد الأنواع " أن هذا الاستثناء خاص بالأنواع مع أن هذا الحكم غير مختص بهالأن حكم عدم الإفراد كما هو عند قصد الأنواع كذلك هو عند قصد العدد أيضاً فإنه كما يقال طاب زيد جِلْستين للنوع كذلك يجوز أن يقال: طاب زيد جَلْستين للعدد. **قلنا:** قال الجامي في جواب هذا الاعتراض: أن المراد من الأنواع حصص الجنس يعني الأفراد الحصصية سواء كانت بالخصوصيات الكلية كما في الأنواع أوالشخصية كما في العدد .

بيان أن الحصة أي الفرد الحصي ههنا محمول على مصطلح النحاة لاعلى مصطلح أهل الميزان

فإن قيل: لفظ" الحصة" إنمايطلق الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من أخذ المفهوم الكلي مع الإضافة إلى معين ،وقد مر التفصيل فيه في مبحث الحاصل و المحصول فتذكر، مع أن المراد ههنا هو الفرد مطلقا لاالفرد الاعتباري فقط. **قلنا:** ماذكرت من اختصاص الحصة بالفرد الاعتباري إنما هو على اصطلاح المناطقة لا على اصطلاح النحاة ،والمراد ههنا من حصص الجنس أفراد الجنس و الحقائق الموجودة.

بيان دفع ما يرد على جواب الجامي من وجهين

فإن قيل: لاحاجة إلى ما أجاب به الجامي عن اعتراض عدم صحة الاختصاص بالأنواع

لأن الاعتراض غير صحيح من وجهين، **الأول**: أن المثال المذكور الذي أورده المعترض وهو قوله: " طاب زيد جلستين" لا يكون مطابقا للممثل ، لأن الكلام إنما هو في التمييز الذي يرفع الإبهام عن مفرد مقدار ،والتمييزفي ماذكرت من المثال يرفع الإبهام عن النسبة أي نسبة طاب إلى زيد ، **والثاني**: أن الجلسة "بفتح الفاء وكسرها" ليس من باب الجنس لأن الجنس كما عرّفْناه هو ما يكون مجردا عن التاء ، وقوله: "جلستين" تثنية جلسة ليس بمجرد عن التاء. **قلنا**: جواب الجامي إنما هو على التنزل أي لو سلمنا أن التميز في هذا المثال رافع للإبهام عن المفرد المقدار ،وأيضاً سلمنا أن الجلسة من باب الجنس والتاء فيها من أصل الكلمة وليست للفرق بين الجنس والوحدة فلا ينافي كونها في اسم جنس شامل للقليل والكثير من أنواع الجلوس وآحادها فبطلت الوجهان **(ويجمع)** أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يُقْصَد الواحدُ .

بيان فائدة تفسير الجامي قوله: "يجمع" بقوله: "يورد"

فإن قيل: لم فسر الجامي قوله: "يجمع" بقوله: "يوردالتمييز". **قلنا**: فسره به للإشارة إلى أن المراد من قوله يجمع ليس إمكان الجمع بل هو بمعنى الوقوع أي يؤتى بالجمع لأن قوله: "يورد" يدل على الوقوع.

بيان وجه زيادة قوله: "جوازاً"

فإن قيل: لم زاد الجامي قوله: " جوازاً". **قلنا**: إنما قال: "جوازا" لأن إيراد الجمع إنما هو على سبيل الجواز لا الوجوب.

دفع ما يقال أن التمييز الذي لا يكون جنسا يثنى أيضا فلم قال: يجمع

فإن قيل: التميز الغير الجنسي كما يجمع يثنى أيضاً فلا بد له أن يقول: يثنى ويجمع في غيره. **قلنا**: قوله: "يجمع" يتناول التثنية أيضاً لأن الجمع بالمعنى اللغوي يتناول للتثنية أيضاً .
وقال الفاضل الهندي في الجواب: أنه إنما اكتفى بذكر الجمع لأنه لما جاز الجمع فالتثنية أولى

بيان أن قوله: "يجمع" إنما هو عند ما يكون المقصود الجمع

فإن قيل: إيراد الجمع إنما يصح في مقام الجمع ففي المقام الذي يكون المقصود هو المفرد لا يجمع هناك فكيف يشمل له قوله: "ويجمع في غيره". **قلنا**: قوله: "يجمع" إنما هو في المقام الذي يكون المقصود هناك هو الجمع لا في المقام الذي يكون المقصود هناك الواحد، ولهذا قال الشارح الجامي ههنا: حيث لم يقصد الواحد **(في غيره)** أي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين أو أثوابا**(ثم إن كان)** أي المفرد المقدارتاما **(بتنوين أوبنون التثنية)** .

بيان أن كلمة: " ثم" تأتي لتفاوت البحثين كما تأتي للتراخي في الزمان وههنا للأول

فإن قيل: هـذه المسئلة أي قوله: " ثم إن كان إلخ" غير متراخية في الزمان عن ماقبله فما فـائدة إيراد " ثم" التي تورد لبيان التراخي في الزمان. **قلنا**: ليسـت كلمة: " ثم"ههنا للتراخي في الـزمـان بل هي لبيان تفاوت البحثين فإن البحث الأول المعطوف عليه إنما كان متعلقا بالتمييز، والبحث الثاني المعطوف متعلق بالمميز لا با لتمييز.

فإن قيل: الـضـمـيـر فـي قوله: " كان" لايخلو إما يرجع إلى المفرد المقدار أو إلى التمييز فعلى الأول وإن صح إتمامه بالتنوين ونون التثنية لكن يلزم منه انتشار الضمائر ومخالفة السوق، لأن ضـمـيـر قـولـه: "يفرد" و" كان" و"يجمع" راجع إلى التمييز، ويكون هذا الضمير راجعا إلى المفرد المقدار ، وعـلـى الثاني وإن كان فيه العصمة عن الانتشار لكن يلزم منه مخالفة المقصود لأنـه يـلـزم حينئذ كون التمييز تامابالتنوين ونون التثنية لأن تقديره حينئذ إن كان أي التمييز تاما بـالتـنـوين مع أنه إنما يتم به المفرد المقدار لا التمييز. **قلنا**: الـضمير في كان راجع إلى المفرد الـمقدار واقترن به قوله: "بتنوين أو بنون التثنية" من غير تكلف لأن المفرد المفرد المقدار هو الذي يتـم بهـمـا، ومـا قلت: أنه على هذا يلزم انتشار الضمائر، قلت: الممنوع هو انتشار الضمائر في كـلام واحـد ولا بـاس به في الكلامين خصوصا إذا كانا مختلفين بحسب البحث فإن الكلام الأول كـان متـعلقا بالبحث عن التمييز بخلاف هذا الكلام فإنه متعلق بالبحث عن المميز بإنه إذا تـم بـالتنوين أو بنون التثنية يجوز إضافته إلى تمييزه وإن لم يكن تاما بهما فلا، **وذكر** العلامة الـجامي هذا الجواب أولاوقال مشيرا إلى هذا الجواب: ثم إن كان المفرد المقدار تاما بنون التثنية إلـخ ،ولـم يفسر الجامي حينئذ " كان" بقوله: " وجد" للإشارة إلى أنها ناقصة ، وقوله: "بتنوين" خبره باعتبار المتعلق المقدر وهو قوله: " تاما"، وليس غرضه أن التامة غير صحيحة فإنه لو جعلت تـامة وقيـل: ثم إن وجد المفرد المقدار تاما بجعل قوله: " تاما" حالا من فاعل " وجد" لم يكن فيـه قبـاحة ، لـكـن جـعلها ناقصة أولى لأن الأصل في " كان" هي الناقصة وجعلها الجامي في الـجواب الثاني تامة وإن صح هناك أيضاً كونها ناقصة للإشارة إلى أن التامة أيضاً صحيحة ولذا قدم ما هو الأصل في كان وأخر ما هو ليس بأصل فيها بالاتيان بها في الجواب الثاني لا الأول.

أونقول فـي الـجواب: أن الضمير في قوله: "كان" راجع إلى التمييز وهوأحسن من جهة عدم انتشار الضمائر،وإن كانا في الكلامين، لأن السوق يقتضي كون الضمير فيه راجعا إلى التمييز.

فإن قلت: إنـه يلزم حينئذ كون التمييز تاما بالتنوين ونون التثنية لأن تقديره حينئذ هكذا " ثم إن كان التمييز تاما بالتنوين إلخ" مع أن التمييز لا يتم بهما، وانما التام بهما المفرد المقدار.

قلنا: ليس تقديره حينئذ كما ذكرت بل تقديره حينئذ يكون هكذا " إن وجد التمييز متلبسا بالتنوين أوبنون التي للتثنية ".

فإن قيل: ليس التمييز متلبسا بالتنوين ونون التثنية لأنه قد تم بهما المفرد المقدار فلا معنى لتلبس التمييزبهما ،وقد تم بهما المفرد المقدار،لأن حق ما تم بهما أن يكون هو المتلبس بهما لا غير. **قلنا:** قد عرفت أن الاسم لا يقتضي التمييزإلّابعد تمامه بالمتممات المذكورة لأن بدون ما يتم به لا يكون مشابها بالفعل المتعدي فلا يكون التمييز منصوبا فالمفرد المقدار وإن كان هو التام بهما أو هو الذي تلبس بهما حقيقة لكن تلبس المقتضي (بصيغة اسم الفاعل)وهو المفرد المقدار بما به اقتضائه وهوالتنوين ونون التثنية تلبس المقتضي (بصيغة اسم المفعول) وهو التميز بما به الاقتضاء.

بيان وجه تنكير قوله: "بتنوين" وإيراد قوله: "نون التثنية" معرفة

فإن قيل: لم نكر قوله: "بتنوين "وعرف قوله: "نون التثنية". **قلنا:** إنما نكر التنوين وعرف النون لتعدد أنواع التنوين وعدم تعدد أنواع النون. **واعلم** أن التنوين في قوله: "بتنوين" عوض عن المضاف إليه أي بالتنوين الذي في المفرد المقدار **(جازت الإضافة)** أي إضافة مفرد المقدار إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا فاللام في قوله: " الإضافة " إما عوض عن المضاف إليه ، فلذا قلنا إضافة المفرد المقدار أو هو للعهد فقولنا: "إضافة مفرد المقدار" تعيين المعهود وقولنا: "إلى التمييز" بيان مايضاف إليه المفرد المقدار

بيان أن إضافة المفرد المقدارإلى التمييز بيانية فلا يرد أنه لامغايرة بين المضاف والمضاف إليه

فإن قيل: لاتصح الإضافة لأنها تقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ولامغايرة ههنا لأن المميزوالتميز في الحقيقة شيء واحد. **قلنا:** الإضافة ههنا بيانية ، والمغائرة بين المضاف والمضاف إليه إنما يكون في الإضافة التي لا تكون بيانية.

بيان أن في إضافة المفرد المقدار إلى التمييز حصول المقصود مع حصول التخفيف

فإن قيل: لم جازت إضافة المفرد المقدار إلى التمييز .**قلنا:** الغرض من التمييز ليس إلارفع الإبهام وهوحاصل ههنا مع الإضافة مع حصول فائدة أخرى أيضاً وهو التخفيف وكل مالا يكون مانعا عن حصول الغرض مع حصول الفائدة الجديدة فيه يكون جائزا، فجازت الإضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن.

بيان دفع ما يقال: أن التنوين يقتضي الانفصال والإضافة تقضي الاتصال وبينهما منافاة

فإن قيل: اقتضاء المفرد المقدار التمييز إنما كان لكونه تاما بالتنوين ونون التثنية فكيف

يصح الإضافة مع وجودهما لأن التنوين مثلا يقتضي الانفصال، والإضافة تقتضي الاتصال والامتزاج وبينهمامنافاة ، فكيف تصح الإضافة مع وجودهما. **قلنا**: التنوين ونوّن التثنية تسقطان عند الإضافة كما هي القاعدة في الإضافة ، ويكون تمام المميز بالتنوين ونون التثنية المقدران. **(وإلا)** أي وإن لم يكن بتنوين أوبنون التثنية بأن يكون بنون الجمع أوالإضافة **(فلا)** تجوز الإضافة.

بيان أن قوله: "وإلا فلا "شرط وجزاء برعاية التقديرات

فإن قيل: قوله: "وإلا" شرط وقوله: " فلا " جزائه ولا يصح ذلك لأن الشرط والجزاء لا بد أن يكونا جملتين وقوله: "وإلا" وكذا قوله: " فلا "حرفان. **قلنا**: قوله: "وإلا"مخفف " إن لم يكن بتنوين"وهو جملة و كذا قوله: " فلا " تقديره "فلا تجوز الإضافة" فهي أيضاً جملة فالشرط والجزاء كلاهما جملتان.

بيان وجه عدم اشتراك نون الجمع بنون التثنية في جواز الإضافة

فإن قيل: نون الجمع في الأكثر تكون مثل نون التثنية كما في السقوط عند الإضافة فلم لم يجعل ههنا مثل نون التثنية في حكم جواز الإضافة. **قلنا**: التمييز في الجمع يرفع الإبهام عن النسبة فإن "وجوها" في قولنا: " الزيدون حسنون وجوها" يرفع الإبهام عن نسبة الحسن إلى زيدون فهي داخلة في النسبة لا في المفرد المقدار أصلا فلا تتعلق مسئلة الإضافة بنون الجمع ولامسئلة عدم الإضافة به.

فإن قلت: قد صرح الجامي بنون الجمع في المسئلة الثانية بقوله: "وإلّا أي وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون بنون الجمع" فكيف يصح القول بأن المسئلة الثانية أيضاً لاتتعلق به. **قلنا**: المراد من النون ههنا النون المشابه بنون الجمع وهو نون عشرون مثلا لانون الجمع مثل حسنون.

بيان وجه عدم جواز إضافة المفرد المقدار الذي يكون تاما بالإضافة وكذا التام بالنون المشابه بنون الجمع

فإن قيل: لم لم تجزالإضافة في المفرد المقدار الذي يكون تاما بالإضافة وكذا في التام بالنون المشابه بنون الجمع. **قلنا**: أما في الإضافة فلئلا تلزم إضافة المضاف وقد مربعض البحث فيه قبيل هذا البحث فتذكره، وأما في النون المشابه بنون الجمع وهو نون عشرون مثلا فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس في بعض الصو رلأنه لايعلم عند إضافة عشرين إلى رمضان أنه أراد عشرين رمضان فيكون تميزا أو أراد اليوم العشرين من رمضان فلا يكون رمضان تميزا.

فإن قيل: عدم صحة الإضافة في صورة الالتباس صحيح لكنه لم لم تجزالإضافة في صورة عدم الالتباس. **قلنا:** لايضاف في صورة عدم الالتباس أيضاً إلا على قلة ليكون الباب أقرب إلى الاطراد.

بيان وجه آخرلعدم جواز إضافة المفرد المقدار التام بالنون المشابه بنون الجمع عن صاحب غاية التحقيق.

وقد ذكر صاحب غاية التحقيق لعدم جواز إضافة التام بالنون المشابه بنون الجمع إلى التمييز وجها آخر فقال: لأن النون في عشرون مثلا لايخلو إما أن يحذف عند الإضافة أولا فإن لم يحذف يلزم بقاء نون يشبه نون الجمع في حالة الإضافة وإن حذف يلزم حذف نون وضعت مع الكلمة وذلك غير جائز.

فإن قيل: قد جاء نحو عشرو درهم بالإضافة أيضاً فلا يصح حكم عدم جواز الإضافة. **قلنا:** ذلك قليل نادر ولا اعتبار للقليل النادر. **(وعن غير مقدار)** عطف على قوله: "عن مفرد مقدار" أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار.

بيان تعريف المفرد الغير المقدار من الشيخ الرضي

فإن قيل: ما هوالمفرد الغير المقدار. **قلنا:** قال الشيخ الرضي إنه عبارة عن كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه نحو خاتم حديدا فإن الخاتم فرع الحديد لأنه يصنع منه وقد وَلِيَه واتصل به أصله وهو الحديد فإنه ذكر بعده متصلا به ويصح إطلاق اسم ذلك الأصل على الخاتم فإنه يقال: الخاتم حديد ، ثم قال الرضي مبنيا لفائدة قوله: "حصل له بالتفريع اسم خاص بقوله: " وأماالفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب مايليه على التمييزنحو قطعة ذهب فإن القطعة وإن كانت فرع الذهب إلا أنه لم يحصل له اسم خاص لأن القطعة يقال لكل ما قُطِعَ عن الشيء بخلاف الخاتم فإنه اسم خاص.

بيان تعريف الغير المقدار من الشارح الجامي

وعرف الجامي المفردالغير المقداربقوله: "ماليس بعدد ولاوزن ولا زراع ولا كيل ولا مقياس نحو **(خاتم حديدا)** .

بيان إثبات أن الإبهام في خاتم من حيث الجنس

فإن قيل: التمييز هوالرافع للإبهام ولا إبهام في الخاتم لأنه اسم لشيء معلوم. **قلنا:** الإبهام موجود من حيث الجنس فإنه لايعلم من لفظ: " الخاتم " أنه من جنس الذهب أو الفضة أوشيء

آخر فلما قيل: حديدا ارتفع عنه هذا الإبهام المتحقق فيه من جهة الجنس. **واعلم** أنه تم قوله: "خاتم" بالتنوين فاقتضى التمييز. **(والخفض)** أي خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه.

بيان وجه أكثرية خفض التمييز

فإن قيل: الخفض في أي شيء مراد ههنا. **قلنا:** اللام في قوله: " الخفض" عوض عن المضاف إليه أي خفض التمييز.

فإن قيل: ما سبب الخفض. **قلنا:** سبب الخفض هوإضافة المميز الغيرالمقدار إلى التمييز **(أكثر)** استعمالا .

فإن قيل: ما وجه كون الخفض أكثر في هذا التقسيم. **قلنا:** الغرض من التمييز ليس إلا رفع الإبهام وهو يحصل بالإضافة أيضاً مع حصول فائدة أخرى أيضاً وهوالتخفيف وكل ما يكون فيه حصول الغرض مع التخفيف يكون أكثر استعمالا فيكون الإضافة أكثر استعمالا ، **أو نقول** في الجواب: إن التميز إنمايكون لرفع الإبهام فكلما يكون فيه الإبهام أكثر يكون أدعى إلى التمييز وأطلب له والمفرد المقدارأزيد في الإبهام بالنسبة إلى المفرد الغير المقدار لأن الأصل في المبهمات هي المقادير لكونها متوغلة في الإبهام فالمفرد المقدارلايختص بجنس دون جنس فلزيادته في الإبهام هو أولى بالتمييز الذي نصبه نص على كونه تمييزا بخلاف غير المقدار فإنه ليس بهذه المثابة لأن إبهامه ليس كإبهام المفرد المقدار فهو أولى بالجر والخفض الذي هو ليس بنص على كون المضاف إليه تمييزا .

بيان القسم الثاني للتمييز بعد الفراغ عن بيان القسم الأول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره

ولما فرغ المصنف عن بيان القسم الأول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره أراد أن يبين القسم الثاني ويفصله فقال: **(والثاني)** أي القسم الثاني من التمييزوهو مايرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه **(عن نسبة)**.

بيان أن الإبهام في هذا القسم وإن كان في الذات المقدرة إلا أن الإبهام في الطرف لما كان يستلزم الإبهام في النسبة ذكر النسبة وقال: عن نسبة

فإن قيل: الإبهام في مثل قولنا: "طاب زيد نفسا" ليس إلا في الذات المقدرة إذا العبارة في **الأصل** طاب شيء منسوب إلى زيد فالإبهام في ذلك الشيء فإنه لايعلم أي شيء هو ولا إبهام في النسبة لأن نسبة طاب إلى زيد معلومة لا إبهام فيها أصلا ، فالأولى أن يقول: "عن ذات مقدرة في نسبة **في جملة** "، وأيضاً يحصل على هذا موافقة التفصيل بالإجمال ،لأن المصنف قسم الذات إلى **المذكورة** والمقدرة أولا إجمالا فلما فرغ عن المذكورة ينبغي أن يقول حين

أراد التفصيل: والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في جملة فيوافق التفصيل بالإجمال. **قلنا:** الظاهر وإن كان هو أن يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ويستلزم رفعه عنها رفعه عنه قال: عن نسبة لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم.

بيان دفع ما يقال: أن الإبهام في الطرف لا يستلزم الإبهام في النسبة وكذا لايستلزم رفعه عنها رفعه عنه

فإن قيل: لانسلم أن الابهام في الطرف يستلزم الإبهام في النسبة وكذا لانسلم استلزام رفعه عنها رفعه عنه، **أما الأول** فلأنا إذا قلنا: عندي رطل زيتا فزيتا يرفع الإبهام عن طرف وهو رطل مع أنه ليس في نسبة "عندى" إلى "الرطل" إبهام، **وأما الثاني** فإنه لو قيل: طاب رطل صاحبها فقوله: "صاحبها" يرفع الإبهام عن النسبة ولم يرفع الإبهام عن الطرف لأنه لم يعلم من ذكر صاحبها أن الرطل من أي جنس هو، **قلنا:** الاستلزامان المذكوران إنما هما إذا كان الذات مقدرة لا في مايكون الذات مذكورة، والذات في ماذكرت من المثالين مذكورة.

فإن قيل: قد علم مما ذكر أن الإبهام في طرف النسبة ملزوم ،والإبهام في النسبة لازم له، وكذا رفع الإبهام عن النسبة ملزوم لرفع الإبهام عن الطرف فذكر ما هو الملزوم وهورفع الإبهام عن النسبة وأراد اللازم وهورفع الإبهام عن الطرف فلو اعترض عليه بأن ذكر الملزوم وإرادة اللازم دلالة التزامية، فما الحاجة إليها مع حصول المقصود بالدلالة المطابقية بأن يذكر الذات المقدرة بنفسها من غير حاجة إلى تكلف ذكر الملزوم وإرادة اللازم بطريق الدلالة الالتزامية.

قلنا: إنما اختار هذا الطريق دون ما هو الصريح للتنبيه على أن مقابلة هذا القسم بالقسم الأول باعتبار أن في القسم الأول يكون رفع الإبهام عن الذات، وفي القسم الثاني يكون رفع الإبهام عن النسبة لا باعتبارعدم ذكر الذات في الثاني وذكر ها في الأول لأنه قد يكون عدم ذكر ها في الأول أيضاً مثل نعم رجلا فإن رجلا يرفع الإبهام عن ذات مقدرة وهي الضمير في "نعم" كذا قال عبد الرحمن **(في جملة)** أي نسبة كائنة في جملة فقوله: "في جملة صفة باعتبار المتعلق لقوله: "نسبة" **(أو ما ضاها ها)** أي ماشابهها.

بيان تركيب قوله: "أوما ضاهاها"

فإن قيل: ما تركيب قوله: "أوما ضاهاها". **قلنا:** هو عطف على قوله: "جملة".

بيان صيغة قوله: "ضا هاها"

فإن قيل: ما صيغة قوله: "ضاهاها". **قلنا:** هي صيغة الواحد المذكر الغائب الماضي من باب المفاعلة ،ومصدره المضاهاة ،فقوله: "ضاها" ماض، والضمير فيه راجع إلى قوله: "ما" وقوله:

"ها"ضمير المؤنث الغائب الراجع إلى الجملة فيكون معنى " ما ضاهاها" أي ما شابه الجملة.

بيان ما يشابه الجملة ويضاهيها

فإن قيل: ما هو المشابه للجملة. **قلنا**: هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وكل ما فيه معنى الفعل فمثال التمييزالذي يرفع الإبهام عن النسبة في اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئٌ ماء ، فإن قوله: "ماء" يرفع الإبهام عن نسبة الممتلئ الذي هو صيغة اسم الفاعل إلى الضمير الراجع إلى الحوض ، فإن في هذه النسبة إبهام ، وفي الحقيقة هو يرفع الإبهام عن الشيء المقدر فيكون التقدير الحوض ممتلئ بشيء منسوب إلى الحوض فارتفع بذكر الماء الذي هو التمييز الإبهام عن ذلك الشيء ، ومثال اسم المفعول الأرض مفجرةٌ عيونا، ومثال الصفة المشبهة زيد حسن وجها، ومثال اسم التفضيل نحو زيد أفضل أبا، ومثال المصدر أعجبني طيبه أبا، ومثال ما فيه معنى الفعل نحوحسبك زيد رجلا.

فإن قيل: اسم الفاعل بدون الفاعل وكذا غيره من الصفات لا يشابه الجملة فكيف يصح ما قال الجامي ههنا هو اسم الفاعل. **قلنا**: مراده اسم الفاعل مع الفاعل وإنما لم يقل كذلك مسامحة فإنه يبين مايشابه الجملة ،واسم الفاعل وحده بدون الفاعل لايشابه الجملة،لأن مشابهته بها ليس إلا في أنه له نسبة إلى الفاعل ، وفي تلك النسبة إبهام، فقوله: " اسم الفاعل" ليس المراد به اسم الفاعل بدون نسبته إلى الفاعل وكذا غيره من الصفات **(نحو طاب زيد نفسا)** هذا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه

تعريف المنتصب عنه

فإن قيل: ما هو المنتصب عنه. **قلنا**: المنتصب (بضم الميم) اسم مفعول من باب الافتعال أي الذي نصب التمييزلأجله **(وزيد طيب أبا)** هذا مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح للمنتصب عنه ولمتعلقه.

بيان وجه تعدد المثالين .

فإن قيل: ما الحاجة إلى المثالين مع أن المثال إنما يكون للإيضاح وهو يحصل بالواحد فقط. **قلنا**: تعدد المثال إنما هو لتعدد الممثل فالأول مثال للتمييزعن النسبة الكائنة في الجملة والتمييزفيه خاص بالمنتصب عنه ،والثاني مثال للتمييزعن النسبة الكائنة في شبه الجملة والتميز يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه.

فإن قيل: إنه أتى في تمثيل الجملة بالمثال الذي التمييزفيه خاص بالمنتصب عنه وفي تمثيل شبه الجملة أتي بالمثال الذي التمييز فيه محتمل له ولمتعلقه فيتوهم من صنيعه هذا أن في

كـل جـمـلة يكون التميز خاصا بالمنصب عنه وفي كل ما يشبه الجملة يكون التميز محتملا له ولمتعلقه. **قلنا**: بـالنظر إلى ظاهر اللفظ وإن كان الأول مثال للجملة فقط ،والثاني مثال لشبهها فـقـط وبـاعتبار هذا الظاهر يجوز للمتوهم أن يتوهم ماذكر من التوهم لكن بالنظر إلى أنه لافرق في التمييز بين الجملة وشبهها فكل ما يصح تمييزا للجملة يصح أن يكون لشبه الجملة لاشتمال كل واحد منهما بالنسبة التي تحتاج إلى أن ترفع عنها الإبهام فكما صح أن يكون نفسا تمييزا عن "طـاب زيد" صح أن يقع تمييزا عن "زيـد طيـب"وكـما صح أن يقع أبا تمييزا عن " زيد طيب" صح أن يـقـع تمييزا عن "طاب زيد" ، فبالنظر إلى عدم هذا الفرق وصلوح كل واحد من قوله: " نفسا" و" أبا" تمييزا عن كل واحد من "طاب زيد" و"زيد طيب" يكون هذان المثالان في قوة أربـعة أمثـلة ، فـكأنه قال: طاب زيد وزيد طيب نفسا وأبا، وليس المراد من هذا البيان أن المذكور فـي المتن هي أربعة أمثلة ، لأن الـمـذكـور ههـنـا مثالان فقط بل المراد إن نظرنا إلى عدم الفرق والـصلوح المذكور يكون المثالان في قوة أربعة أمثلة. **(وأبوة وأبا وعلما)** وعلم من البيان الـمـذكـورحال هذه الثلاثة أيضاً بأن يقال: أنه يعلم من ظاهر عبارة قوله: " أبوة ودارا وعلما" أن هـذه الثلاثة تمييز لقوله: " زيد طيب" لا لـقـولـه: "طاب زيد" لكن بالنظر إلى عدم فرق أنه كما يـصح أن يكون كل واحد من هذه الثلاثة تـميزا لشبه الجملة كذلك يصح أن يكون كل واحد مـنهـا تـمييـزا للجملة أيضاً، وكذا بالنظر إلى صلوح كل واحد منها تمييزا لكل واحد من قوله: "طاب زيد" و" زيد طيب" يكون كل واحد منها تمييزا لكل واحد منهما.

بيان أن عطف قوله:"أبوة ودارا وعلما"على قوله: "زيد طيب أبا" ليس من قبيلة العطف من جهة اللفظ على قوله: "نفسا"لوجود الفصل بقوله: "زيد طيب"بل من جهة المعنى

فإن قيل: أن قـولـه: " أبوة ودارا وعلما" مذكور في العبارة بعد قوله: " زيد طيب أبا" فكيف يـجـوز أن يـكـون كل واحد من هذه الثلاثة تميزا لقوله: " طاب زيد" أيضاً. **قلنا**: صحة كونها تـمـيزاً لـكل واحد من الجملة المذكورة وشبه الجملة ليس من صحة عطف قوله: " أبوة ودارا وعـلـمـا" من جهة اللفظ ، بل من قبيل صحة العطف من جهة المعنى ، وهذه الصحة منوطة بعدم الـفـرق الـذي ذكرنا والصلوح المذكور، فتكون هذه الأمثلة الثلاثة ستة أمثلة ، فيكون مجموع الأمثـلة عشـرة ، خمسة للتمييز عن النسبة الكائنة في الجملة ، وخمسة للتميز عن النسبة الكائنة في شبه الجملة.

فإن قيل: لـو اكتـفـى بذكر المثالين مثال لتميز الجملة ومثال لتميز شبه الجملة لحصل الـمـقـصود من المثال أيضاً وهو الإيضاح من غير تكلف الاحتياج إلى تعدد الأمثلة. **قلنا**: تعدد

الأمثلة إنما هو لتعدد الممثلات، والممثلات عشرة ، خمسة للتميز عن النسبة في الجملة، وخمسة للتمييز عن النسبة في شبه الجملة، أماالخمسة التي هي في التمييز عن النسبة في الجملة ، **فالأول** عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه ، **والثاني**: عين إضافي المحتمل لكليهما ، **والثالث**: عرض إضافي متعلق بالمنتصب عنه ، **والرابع**:عين غيرإضافي متعلق بالمنتصب عنه، **والخامس**: عرض غير إضافي متعلق بالمنتصب عنه ، فذكر لكل واحد من هذ ه الخمسة خمسة أمثلة على الترتيب المذكور.**فقوله** : "طاب زيد نفسا"مثال للأول أى للعين الغير الإضافي الخاص بالمنتصب عنه **وقوله**: "طاب زيد أبا" مثال للثاني أي للعين الإضافي المحتمل لكليهما .**وقوله** : " طاب زيد أبوة" مثال للثالث أي للعرض الإضافي المتعلق بالمنتصب عنه.**وقوله**: "طاب زيد دارا" مثال للرابع أي للعين الغير الإضافي المتعلق بالمنتصب عنه.**وقوله**: "طاب زيد علما" مثال للخامس أي للعرض الغير الإضافي المتعلق بالمنتصب عنه، والخمسة للتميز عن النسبة في شبه الجملة هي تلك الخمسة وأمثلتها أيضا هي الأمثلة الخمسة المذكورة بتبدل قوله: " زيد طيب" مكان قوله: "طاب زيد" بالتفصيل المذكور.

بيان معنى العين والعرض وكذا معنى الإضافي وغير الإضافي

فإن قيل: ما معنى العين والعرض وكذا ما معنى الإضافي وغير الإضافي؟ **قلنا**: العين القائم بذاته مثل النفس والأب والدار ،فإنها قائمة بذواتها، والعرض هو القائم بالغير مثل الابوة والعلم، فإن الابوة قائمة بالأب والعلم قائم بالعالم ،ومعنى الإضافي مايعتبر في مفهومه النسبة إلى الغير مثل الأب والأبوة، فإن في معناهما اعتبرت النسبة إلى الغير ،فإن الأب في معناه نسبة إلى الابن.

بيان أن الممثلات أربع وعشرون فكان الحق أن يكون عدد أمثلتها مقدار ممثلاتها لكن الصحيحة منها عشرة فقط

فإن قيل: لما كان المقصود هوذكر الأمثلة بقدر عدد الممثلات والممثلات أربع وعشرون، اثنتاعشرة منها للتمييز عن الجملة، واثنتا عشرة للتميز عن شبه الجملة فحينما أراد استيعاب جميع الممثلات واستيفاء أمثلتها بعدها فلا يجوز الاكتفاء على العشرة فقط، وتلك الاحتمالات المرتقية إلى أربع وعشرين هو أن التميزلايخلوإما أن يكون عينا أوعرضا وكل واحد منهما لايخل و إما أن يكون إضافيا أوغيرإضافي ثم كل واحد منهما لايخلوإما أن يكون خاصا بالمنتصب عنه أو يكون خاصا بمتعلق المنتصب عنه أو يكون محتملا لهما و كذا الأمر في التمييز عن شبه الجملة فتكون الاحتمالات أربع وعشرون واستعن في فهم ذلك بهذا الجدول ،و ها هو هذا.

التميز
التميز عن الجملة
عين
عرض
إضافى
غير إضافى
إضافى
غير إضافى
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما
التميز عن شبه الجملة
عين
عرض
إضافى
غير إضافى
إضافى
غير إضافى
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما
خاص بالمنتصب عنه
خاص بمتعلق المنتصب عنه
محتمل لهما

قلنا: ما ذكرت هي نفس الاحتمالات لكن الصحيحة الجائزة منها في الشريعة النحوية هي العشرة فقط خمسة في التميز عن الجملة وخمسة في التمييزعن شبه الجملة.

فإن قيل: أين بُيِّنَتْ هذه المسئلة في النحو. **قلنا**: قد بينها صاحب الكافية في العبارة الآتية وهي أن التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه مثل قوله: "نفسا" فإنه نص في المنتصب عنه وهو زيد في طاب زيد نفسا إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه بأن يصح إطلاقه عليه ويكون ذلك التمييز تعبيرا عن ذلك المنتصب عنه ففي هذه الصورة جاز أن يكون التمييز للمنتصب عنه تارة ولمتعلقه أخرى مثل أبا في طاب زيد أبا، وإن لم يكن التمييز اسما يصح جعله لما انتصب عنه بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة مثل طاب زيد أبوة ودارا وعلما، فإن هذه الأسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه فهي لمتعلق زيد وهو الشيء المنسوب إلى زيد فيعلم من قوله أبوة وعلما في قوله وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا إلخ أن التمييز إذاكان من قبيل العرض سواء كان إضافيا أو غير إضافي في الجملة أو شبه الجملة صحت أربع صور فقط من بين اثنتاعشر صورة. **الأول**: العرض الإضافي المتعلق بالمنتصب عنه في الجملة نحو طاب زيد أبوة، **والثاني**: العرض الغير الإضافي المتعلق بالمنتصب عنه في الجملة نحو طاب زيد علما، **والثالث**: العرض الإضافي المتعلق بالمنتصب عنه في شبه الجملة نحو زيد طيب أبوة، **والرابع**: العرض الغير الاضافي المتعلق بالمنتصب عنه في شبه الجملة، وكانت الاحتمالات في العرض كما رأيت في الجدول اثنا عشر، فصحت منها الأربعة المذكورة فقط ولم تصح الثمانية الباقية للعرض. **وكذا** يعلم من قوله: "وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه إلخ" أن التمييز الذي يكون من قبيل العين إذا كان مصداقه مغائرا عن مصداق المنتصب عنه مثل " الدار" في "طاب زيد دارا" فإن مصداقه غير مصداق "زيد" ففيه أيضاً يكون التمييزمتعلقا بالمنتصب عنه فصحت منها صورتان. **الأولى** مايكون التمييز عينا غير إضافي في الجملة. **والثانية**: مايكون التمييز عينا غير إضافي في شبه الجملة. **ولما** قلنا في تلك المسئلة: أنه إذاكان يصح جعله لما انتصب عنه بأن يصح إطلاقه عليه مثل " أبا" في " طاب زيد أبا" فإنه يكون محتملا لهما صح من تلك العشرة الباقية صورتان أخريان. **الأولى**: مايكون عينا إضافيا محتملا للمنتصب عنه ولمتعلقه في الجملة **والثانية**: ما يكون عينا إضافيا محتملا لهما في شبه الجملة **وكذا** علم في تلك المسئلة من قوله: " بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه" صورتان صحيحان أخريان . **الأولى**: مايكون التمييز نصا في المنتصب عنه في الجملة مثل " نفسا" في قوله: "طاب زيد نفسا" **والثانية**: ما

يكون التمييز نصا في المنتصب عنه في شبه الجملة ،فصحت بانضمام هاتين الصورتين ستة صور مما يكون التمييز من قبيل العين ،فصارت الاحتمالات الصحيحة عشرة، أربعة للعرض وهذه الستة للعين وهو المطلوب فافهم واحفظ فإن هذا لعلك لا تجده في غير هذا الكتاب.

(في إضافة).

فإن قيل: ما تركيب قوله: "في إضافة". **قلنا:** هو عطف على قوله: "في جملة" أي في نسبة في إضافة ،وقد اخطأ المحشي عبد الرحمٰن ههنا في قوله بصحة عطف قوله: "في إضافة" على قوله: "أوماضاهاها" وجه الخطأ أنه لوصح ذلك للزم تكرار "في" ، وذلك لأن كلمة: "في" موجودة ههنا في قوله: "في إضافة "ولما عطف على قوله: "أوماضاهاها" والحال أن قوله: "ما ضاضاهاها" معطوف على قوله: "جملة" فيدخل تحت "في" وقد ذكر "في" ههنا في قوله: "أو في إضافة" أيضاً، وليس غرض الجامي ههنا من قوله: "عطف على قوله: "في جملة أوما ضاهاها" أنه عطف إماعلى قوله: "في جملة" أوعظف على قوله: "أوماضاهاها" بل غرضه العطف على قوله: "في جملة" وذكر قوله: "أو ماضاهاها" لوجود قوله: "أو ماضاهاها" بعد قوله: "في جملة"**(مثل يعجبنى طيبه أبا وأبوة ودارا وعلما).**

بيان وجه ترك قوله: "نفساً" في قوله: "يعجبني طيبه أباً"

فإن قيل: كما ذكر في التمييز عن النسبة في الجملة قوله: "نفسا" كان المناسب أن يذكره ههنا أيضا فلم تركه ههنا فكان له أن يقول: "يعجبني طيبه نفسا وأبا وأبوة ودارا وعلما". **قلنا:** إنما ترك قوله: "نفسا" لأنه من أظهر التمييزات بحيث لاخفاء فيه.

بيان وجه تعدد الأمثلة

فإن قيل: ماالحاجة ههنا إلى تعدد الأمثلة مع أن المثال يكون للإيضاح وهو يحصل بالواحد ؟ **قلنا:** إنما ذكر عدة تمييزات ليكون موافقا لما سبق لأنه ذكر لكل واحد من التمييز عن النسبة في الجملة والتمييز عن النسبة في شبه الجملة خمسة أمثلة ففعل كذلك في التمييز عن النسبة في الإضافة أيضاً ليوافق اللاحق بالسابق لأن الموافقة خير من المخالفة **(ولله دره فارسا).**

بيان وجهين لإيراد قوله: "ولله دره فارسا "

فإن قيل: التمييز يكون كما بينتموها خمسة أقسام ،وقد تمت الأمثلة بعددها فما الحاجة إلى زيادة التمثيل بقوله: "لله دره فارسا"؛ **قلنا:** كون التمييز على خمسة أقسام إنما هو في التمييز الذي يكون من قبيل الاسم لا الصفة وأما التمييز الذي يكون من قبيل الصفة المشتقة فلم يذكر

لـه مثالا فأتي بهذا المثال للإشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة. **وأيضاً** لما أورد صاحب المفصل العلامة الزمخشري هذا المثال لتمييز المفرد الغير المقدار بناء على أن الضمير في قوله: " دره" مبهم مثل الضمير في قوله: " ربه رجلا " فكما أن رجلا تمييز عن الضمير الذي هو المفرد الغير المقدار في قوله: "ربه رجلا " كذلك قوله: " فارسا" أيضاً تمييز عن الضمير في دره لكونه مبهما فيتوهم منه حصر كونه فارسا تمييزا عن المفرد الغير المقدار مع أنه يصح أن يكون تمييزا عن نسبة الدر إلى الضمير أيضاً، فذكر ابن الحاجب هذا المثال للتمييز عن النسبة في الإضافة للتنبيه على أنه كما يصلح أن يكون تمييزا عن الضمير المبهم يصلح أن يكون تمييزا عن نسبة الدر إلى الضمير أيضا.

بيان أن كون " فارسا " تمييزا عن نسبة الدر إلى الضمير هو على تقدير كون مرجع الضمير معلوماً

فإن قيل: التمييز إنما يكون لرفع الإبهام، والإبهام إنما هو في الضمير فهو المستحق للتمييز لا نسبة الدرإليه. **قلنا:** صلوح قوله: " فارسا" لكونه تمييزاً عن النسبة الدر إلى الضمير إنما هو على تقدير كون الضمير فيه معينا معلوما فإنه إذاكان معينا معلوما لم يحتج إلى التمييز، فيكون تمييزا عن نسبة الدر إليه ، فإن فيه إبهاما فهو المستوجب للتمييز لرفع الإبهام.

بيان تمام الضمير في " لله دره رجلا "

فإن قيل: كيف يصح كون قوله: " رجلا " تمييزا عن الضمير مع أنه غير تام لا بالتنوين ولا بنون التثنية والجمع ولا بالإضافة . **قلنا:** قد غلمت فيما سبق في مبحث " على التمرة مثلها زبدا " أن الشيخ الرضي قال وقد يكون الاسم في نفسه تاما لابشيء آخر ثم قال: وذلك في شيئين أحدهما: الضمير وهو الأكثر إلخ ، وعد في أمثلته " لله دره رجلا " ، وقد فسر الشارح الجامي كون الاسم تاما أيضاً بتفسير يصدق على الضميرفي " لله دره" وذلك لأنه قال فى تفسيره هو كون الاسم بحالة يستحيل معها الإضافة ، وهذا الضمير أيضاً هكذا.

بيان معنى قوله:" لله دره فارساً"

فإن قيل: لامعنى لقوله: " لله دره فارسا" في الظاهر لأن الدر فى اللغة هو اللبن ،فيكون معنى هذا الكلام أن لله لبن فروسيته ومهارته في أمور الخيل ،فإنه لايكون للفروسة لبن ، وليس للبن خصوصية هي تقتضي أن ينسب اللبن إلى الله فإن كل شيء لله. **قلنا** ليس الدر ههنا بمعنى اللغوي بل هو بمعنى الخير الكثير مجازا

فإن قيل: فما هي العلاقة بينهما. **قلنا:** ذلك من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم.

فإن قيل: ما وجه لزوم الخير باللبن. **قلنا:** لما كان أكثر معاش العرب باللبن ومن البين أن ما به معاش الانسان يكون خيرا له ويكون فيه فائدته.

فإن قيل: ولا معنى أيضاً لظاهر أن لله خير فروسيته. **قلنا:** هذا كلام يستعمل في التعجب فنسب الخير إلى الله تعالى لأن منشئ العجائب هو الله تعالى أي نسبة الخير إلى الممدوح ليس لأنه صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى ،فإن العرب إذا عظموا شيئا نسبوه إلى الله تعالى قصدا إلى أن غيره تعالى لايقدر عليه فيكون المعنى أي لله تعالى ما صدر من الممدوح من خير.

بيان أن الفارس ههنا من الفراسة (بفتح الفاء)

فإن قيل: ماالمراد من الفارس ههنا. **قلنا:** هو اسم فاعل من الفراسة بفتح الفاء مصدر فرُس "بضم الراء" أي حذق بأمر الخيل وصار ماهرا فيه. **ويمكن** أن يكون هو من الفِراسة "بكسرالفاء" والفراسة هو الوصول من الأحوال الظاهرة إلى الأحوال الباطنة ،ومنه ماجاء في الحديث اتق من فِراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله أي أن المؤمن قد أعطاه الله بسبب الإيمان نورا بحيث إذا نظر إلى ظاهر حال الشيء وصل إلى باطن أحواله ،فيكون معنى قوله: "لله دره فارسا" لله خيره من جهة معرفته الأحوال الباطنة من النظر في الأحوال الظاهرة، وإليه أشار الجامي بقوله: "وأما الفراسة بالكسر فمن التفرس".

بيان أن التمييز متى يكون للمنتصب عنه ولمتعلقه ومتى يكون لمتعلقه فقط ؟

ولما فرغ المصنف عن بيان قسمي التمييز مع الأمثلة لجميع أقسام التمييز شرع في بيان أنه متى يكون للمنتصب عنه ولمتعلقه ،ومتى يكون لمتعلقه فقط، وهذه هي المسئلة التي انحطت بها الاحتمالات الأربعة والعشرين إلى العشرة كما عرفت سابقا فقال **(ثم إن كان)** أي التميز بعد مالم يكن نصا في المنتصب عنه.

بيان ما يقال أن قوله: "ثم إن كان اسما إلخ" يصدق على قوله: "نفسا" مع أنه لايصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه

فإن قيل: هذه القاعدة منقوضة بقوله: "نفسا" في "طاب زيد نفسا" فإنه يصح جعله لما انتصب عنه فإنه يصح أن يعبر به عن "زيد" ويصح إطلاق النفس على زيد بأن يقال: زيد نفس، مع أنه لايجوز أن يكون للمنتصب عنه ولمتعلقه ،**حاصل** الاعتراض أن مقدم الشرطية موجود وهو قوله: "ثم إنكان اسما" مع عدم ترتب الجزاء عليه وهو قوله: "جاز أن يكون له ولمتعلقه" **قلنا:** هذه المسئلة قد اعتركت الآراء، واختلف الناس في حل هذه العقدة. ونقدم أليك الأجوبة بالتفصيل فنقول:

جواب البعض مع الرد عليه

قال بعضهم في الجواب: أن كلام المصنف محمول على حذف المعطوف في الشرط والتقدير هكذا ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفسا. **حاصل** الجواب أن الجزاء إنما يترتب على وجود الشرط ولم يوجد الشرط فإن الشرط بعد تقدير المعطوف وهو أن يكون اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه وقوله: نفسا لايصح جعله لمتعلقه. **ولكن** هذا الجواب ضعيف لأن الذهن لا يذهب إلى المعطوف المحذوف، ولأنه على هذا يكون الشرط والجزاء متحدين مع وجوب التغاير بينهما. **ووجه** الضعف هذا وإن أجيب عنه بأن التغاير بينهما متحقق بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد الجزاء بكونه بعد جعله تمييزا لكنه ضعيف عن وجه آخر أيضاً، وهو أن الذهن لايذهب إلى تقدير المعطوف.

بيان جواب الشارح الهندي عن الاعتراض المذكور مع الرد عليه

وقال الشارح الهندي في الجواب: أن الشرط والجزاء كليهما موجودان فيه فإن "نفسا" اسم يصح جعله لما انتصب عنه وجاز فيه أن يكون له ولمتعلقه وذلك بأن نفسا كما يصح أن يكون لما انتصب عنه يصح أن يكون لمتعلقه أيضاً ،ويكون معناه على الأول طاب زيد من حيث أن نفس من النفوس ومعناه على الثاني طاب زيد من حيث أن له نفسا تعلقت به **وهذا** الجواب أيضاً ضعيف، لأن للنفس ثلاثة معان بمعنى الذات ،والقوة المدركة ، والقوة الحيوانية وههنا بالمعنى الأول وهو لايصلح أن يكون للمتعلق لأن نفس الشيء بمعنى الذات لايكون لمتعلق الشيء بل تكون ذات الشيء عين ذلك الشيء.

جواب الشارح الجامي الذي لايرد عليه الاعتراض

ولما كانت هذه الأجوبة ضعيفة اختار الجامي ههنا جوابا آخر ، وقال ليس الشرط مطلقا بل هو مقيد بقيد، وهو قوله: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه" فانحلت العقدة بأن عدم ترتب الجزاء إنما هو لأجل عدم وجود الشرط ،لأن الشرط المقيد غير موجو د فيه ، لأن "نفسا" نص في المنتصب عنه، ولذا زاد الشارح الجامي قوله: "بعد ما لم يكن التمييزنصا في المنتصب عنه" بعد قوله: " ثم إن كان" **(اسما)** لا صفة.

بيان أن المراد من الاسم مقابل الصفة لامقابل الفعل والحرف

فإن قيل: قوله: " فارسا" في " لله دره فارسا" أيضاً اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع أنه لمتعلقه فقط. **قلنا:** يعلم من سؤالك أنك جعلت قوله: " اسما" بالمعنى المقابل للفعل

والحرف، والفارس بهذا المعنى اسم ، لكن ليس المراد من الاسم هذا المعنى بل هو بمعنى المقابل للصفة ، فحينئذ لايتناول فارسا، والقرينة على هذا المعنى مقابلته بقوله: " وإن كان صفة "وأشار الجامي إلى هذا الجواب بقوله: " لاصفة" (**يصح جعله لما انتصب عنه**).

بيان معنى المنتصب عنه

فإن قيل: ما هو المنتصب عنه. **قلنا**: قد علمت فيما سبق أنه الذي نُصِب التمييز لأجله مثل " زيد" في " طاب زيد نفسا" فإن نصب قوله: " نفسا" إنما هو من أجل زيد .

بيان دفع ما يقال: أن انتصاب " نفسا" ليس من " زيد" بل من العامل

فإن قيل: نصب التمييز إنما هو من عامله وليس " زيد" عاملا فيه فكيف يصدق على زيد أن نصب التمييز لأجله. **قلنا**: لا شك في أن الذي انتصب التمييز عنه في الحقيقة هو العامل ، و أما جعل مانسب إليه عامل التمييز وهو "زيد" مثلا في "طاب زيد نفسا" منتصبا عنه وتسميته بهذا الاسم فذلك بطريق المجاز لأنه سبب لنصبه لأن العامل في التمييز وهو الفعل أو شبه الفعل قد تم به مع الإبهام فاقتضي التمييز فكان نصب التميزإنماحصل منه. **أو نقول في الجواب**: إن قوله: " عنه " في قوله: " لما انتصب عنه" بحذف المضاف أي لما انتصب عن عامله. **أو نقول** في الجواب: إن كلمة "عن" بمعنى بعد كما في قوله تعالى: ﴿ طبقا عن طبق ﴾ أي طبقا بعد طبق ، أي انتصب بعده.

بيان أنه ليس المراد من الجعل في قوله:"يصح جعله" الفرض بل المراد من جعله له إطلاقه عليه، والتعبير به عنه

فإن قيل: الجعل يستعمل بمعنى الاعتبار والفرض، فإنه يقال: هذا بجعل الجاعل واعتبار المعتبر وفرض الفارض فعلى هذا المعنى قوله: " ابوة ودارا وعلما" في قوله: "طاب زيد ابوة ودارا وعلما" أيضاً يصح جعله للمنتصب عنه فنفرض أن زيدا ابوة ، وأن زيدا دار وعلم ، مع أنه لا يجوز أن يكون له ولمتعلقه. **قلنا**: ليس المراد من الجعل نفس التقدير والفرض بل هو بمعنى الإطلاق عليه والتعبير به عنه ، ولا يصح في طاب زيد ابوة ودارا وعلما إطلاق هذه الثلاثة على زيد ولا يصح التعبير عن زيد بأحدها، وإلى هذا الجواب أشار الجامي بقوله: "والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه" . (**جاز أن يكون**) ذلكَ التمييز تارة (**له**) أي للمنتصب عنه بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عنه (**و**) تارة (**لمتعلقه**) بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عن متعلقه.

بيان دفع ما يقال: أن الجزاء وهوقوله: "جاز أن يكون له إلخ" لايترتب على الشرط

فإن قيل: الجزاء وهو قوله: "جاز أن يكون له" لا يترتب على الشرط لأنه يفيد عين ما

يفيده الشرط لأنه لما قال: يصح جعله للمنتصب عنه فيكون لا محالة للمنتصب عنه فلا معنى لترتب قوله: "جاز أن يكون له **قلنا**: مفهوم الشرط هو صحة إطلاقة على المنتصب عنه والتعبير به عنه من غير ملاحظة أنه يرفع الإبهام عن المنتصب عنه أو عن المتعلق ،ومفهوم الجزاء هو ملاحظة تعيين ما يرفع الإبهام عنه فتعين أنه عند صحة إطلاقه عليه والتعبير به عنه يجوز أن يكون رافعا للإبهام عن المنتصب عنه أو المتعلق ، وإلى هذا أشار الجامي حيث قال بعد قوله: "له" بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عنه ، وكذا قال بعد قوله: "ولمتعلقه" بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عن متعلقه.

بيان فائدة زيادة قوله: " تارة" في الموضعين

فإن قيل: لم قدرتم قوله: " تارة" في موضعين قبل قوله: " له" وكذا قبل قوله: " لمتعلقه" **قلنا**: إنما قدرنا ذلك لدفع سؤالين يردان ههنا. **أحدهما**: أن الواو في قوله: " ولمتعلقه" للعطف، والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فحينئذ صار معناه جاز أن يكون لهما معا مع أن الأمر ليس كذلك. **والثاني**: أنه يلزم قيام عرض واحد بمحلين أعني المنتصب عنه ومتعلقه في قولنا: "طاب زيد أبا" مع أنه لا يصح أن يقوم بمحلين. **قلنا**:الواو الواصلة ههنا بمعنى" أو" الفاصلة فليس للجمع ، **وإلى** هذا الجواب أشار الجامي بتقدير قوله: تارة في الموضعين أي يكون تارة للمنتصب عنه وتارة لمتعلقه، ففي المرة التي يكون للمنتصب عنه لا يكون لمتعلقه ،وفي المرة التي يكون للمتعلق لايكون للمنتصب عنه .

بيان القرينة لإيضاح أنه متى يكون للمنتصب عنه أولمتعلقه مع بيان المثال لهما

فإن قيل: إذا جاز للمنتصب عنه و للمتعلق فمن أين يعلم أنه للمنتصب عنه أو للمتعلق ؟
قلنا: يعلم ذلك من القرائن والأحوال .

فإن قيل: ماالمثال لمايكون اسما يصح جعله للمنتصب عنه فجاز أن يكون له ولمتعلقه.
قلنا: مثاله " أبا" في " طاب زيد أبا" فإنه يصح أن يجعل عبارة عن زيد فجاز أن يكون تارة تمييزا عن زيد إذا إريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو ، وجاز أن يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار أن الطيب مسند إلى متعلقه وهوأبوه **(وإلا)** أي وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه **(فهو لمتعلقه خاصة)**.

تحقيق قوله: "وإلا"

فإن قيل: الفاء جزائية يقتضي وجود الشرط وليس ههنا شرط ، وقوله:" إلا" لا يصح أن يكون شرطا، لأن الشرط يكون فعلا، وإلا حرف استثناء. **قلنا**: قوله: " إلا" في الأصل

مركب من " إن" الشرطية و" لم" الجحدية، وفعل الشرط محذوف بقرينة مقابلته للأول ، فيكون التقدير وإن لم يكن التمييز اسما يصح جعله للمنتصب عنه فهو لمتعلقه ، ثم حذف فعل الشرط بقرينة مقابلته للأول، فبقي"إن لم" ثم أدغم النون في اللام بقاعدة "يرملون" ولما حذف الفعل المجزوم ولم يبق لكلمة " لم" مدخول غُيّرَت صورته وأبدل الميم بالألف فصار "إلا "بصورة " إلّا" الاستثنائية. **واعلم** أن الشارح الجامي ذكر ههنا قوله: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه" كما ذكره في الشرطية الأولى ويكون هذا القيد أيضاً ههنا لإخراج مثل " نفسا" في "طاب زيد نفسا" فإنه ليس فيه هذا الحكم وهو كونه للمتعلق بل الحكم فيها يكون خاصابالمنتصب عنه.

بيان المثال لما يصح لمتعلقه عند عدم صحة جعله للمنتصب عنه

فإن قيل : ماالمثال لمايكون لمتعلقه عند عدم صحة جعله للمنتصب عنه. **قلنا**: مثاله طاب زيد أبوة ودارا وعلما، فإن هذه الأسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولايصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق "زيد" وهوالذات المقدرة أعني الشيء المنسوب إلى زيد **(فيطابق)** التمييز**(فيهما)** أي فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه.

بيان صحة ضمير التثنية مع أن مرجع الضمير أمور ثلاثة

فإن قيل: قد ذكرت أمور ثلاثة التمييز الذي خاص بالمنتصب عنه مثل نفسا في طاب زيد نفسا، والتمييز الذي يكون خاصا لمتعقله مثل " طاب زيد أبوة وعلما ودارا" ، والتمييز الذي هو محتمل لهما فالواجب أن يقول المصنف فيطابق فيها ليوافق الراجع بالمرجع ، ويجوز أن نقول في السؤال هكذا: إن الضمير في قوله: "فيهما" راجع إلى شيئين المذكورين ، **أحدهما**: ما يصلح جعله للمنتصب عنه ولمتعلقه ، **والثاني**: مايكون لمتعلقه فقط فيخرج عنه مايكون نصا في المنتصب عنه مثل نفسا في طاب زيد نفسا. **قلنا**: مرجع ضمير قوله: " فيهما" أمران،الأول ما جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمتعلقه ،والثاني ماتعين لمتعلقه فصح إرجاع ضمير التثنية لكون المرجع أمرين ،فاندفع السؤال الأول ولم يخرج ما يكون نصا في المنتصب عنه لدخوله في الأمر الأو ل لأنه قد صرح فيه ما جاز أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمتعلقه فبهذا التعميم تناول لما يكون خاصا بالمنتصب عنه وما يكون محتملا لهما فاندفع السؤال الثاني **(ما قصد)**.

بيان أن كلمة "ما" في "ما قصد" عبارة عن وحدة التمييزوتثنيته وجمعيته

فإن قيل: ما المراد من قوله: "ما " في "ما قصد" أي ما الذي هو المقصود حتى يطابق

التمييز به. **قلنا:** كلمة "ما "عبارة عن وحدة التمييزأو تثنيته أو جمعيته، فإن كان مقصود المتكلم وحدة التمييز يؤتي به مفردا ، وإن كان تثنيته يؤتى به مثنى ،وإن كان جمعيته يؤتى به جمعا.

بيان أن في المنتصب عنه أمرين نفسه والمعنى الذي هو فيه، فقد يقصد الأول وقد يقصد الآخر

فإن قيل: قد علم من هذا أن مقصود المتكلم لو كان إفراد التمييز يأتى بالتمييز مفردا ليطابق اللفظ بالمراد ،وكذا في التثنية والجمع ، لكن المناسب أن يوافق التمييز بالمنتصب عنه في الإفراد والتثنية والجمع ،فلا ينبغي أن يقال: طاب زيد أبوين وطاب زيد آباء لعدم الموافقة بين التمييز والمميز. **قلنا:** في المنتصب عنه أمران، **الأول:** نفس المنتصب عنه ، **والثاني** المعنى الذي يكون في المنتصب عنه، فقد يقصد وحدة المنتصب عنه وتثنيته و جمعيته ،وقد يقصد وحدة المعنى الذي يكون في المنتصب عنه وتثنيته وجمعيته، ففي الأول يكون وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته يكون لموافقة نفس لفظ المنتصب عنه مثل طاب زيد أبا، وطاب الزيدان أبوين وطاب الزيدون آباء ،فوافق لفظ التمييز بلفظ المنتصب عنه في الإفراد والتثنية والجمع ، وفي الثاني يكون وحدة التميز وتثنيته وجمعيته لموافقة ذلك المعنى لا للفظ المنتصب عنه ،ومثاله طاب زيد أبا إذا أردت له أبا فقط ، وطاب زيد أبوين إذا أردت له أبا وجدا ،فزيد في هذه الصورة وإن كان واحدا لكن فيه معنيان كونه أبا وكونه جدا فلأجل إرادة هذين المعنيين في زيد جيء بالتمييز مثنى وإن كان لفظ المنتصب عنه واحدا ،وكذلك مثال الجمع وهوطاب زيد آباء إذا أريد لزيد أبا وأجدادا، وعلى كل من تقديري كونه موافقا لما انتصب عنه أو المعنى في نفسه إذا قصدت وحدة التمييز أورد مفردا ،وإذا قصدت تثنيته أورد تثنية ،وإذا قصدت جمعيته أورد جمعا، فإن صيغة المفرد لاتصح أن تطلق على المثنى أو المجموع **(إلا إذا كان)** التمييز **(جنسا)** أي يطابق التمييز في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فالمستثنى مفرغ ، وهو الذي يكون المستثنى منه محذوفا.

بيان وجه استثناء التمييز الذي يكون جنسا عن وجوب المطابقة لما قصد

فإن قيل: لم استثني التمييزالذي يكون جنسا عن وجوب المطابقة لما قصد. **قلنا:** ليس المقصود من إيراد التثنية والجمع إلا دلالتهما على المعنى الذي لايحصل إلا من إيراد التثنية والجمع ، وذلك لأنهما مشتملان على أمر زائد على المفرد ، والمقصود إذا حصل بدون ما هو المشتمل على الأمر الزائد لا يورد ما هو المشتمل عليه ، فإن مالايكون زائدا يكون أخف وأسهل ، وعند وجود الأخف والأسهل لايلتفت العاقل إلى الثقيل ، وههنا لما كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فلا حاجة إلى تثنيته وجمعيته لحصول ما هو المقصود بأسهل

طـريـق وأخـفه وهو المفرد فيقال: طاب زيد علما، وطاب الزيدا ن علما مع كثرة علومهما وطاب الـزيدون علما، مع كثرة علومهم لكون العلم جنسا يقع على القليل والكثير **(إلا أن يقصد)** بالتمييز الذي هو الجنس.

بيان أنه يفرد الجنس ويثنى ويجع أيضاً إن كانت الأنواع مقصودة من الجنس

فإن قيل: مـا المقصود من هذا الاستثناء. **قلنا**: هـذا أيضاً استثناء مفرغ أي فيفرد التمييز إن كـان مـا انتـصـب عـنـه مثـنـى أومـجموعا إذا كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الأوقـات إلّاوقت قصد مافوق النوع الواحد فحينئذ يثنى التمييز إذا قصد تثنيته ويجمع إذا قصد جمعيته **(الأنواع)** من حيث امتيازاتها النوعية

بيان فائدة تقييد الأنواع بقوله: "من حيث امتيازاتها النوعية"

فإن قيل: ما فائدة التقييد بهذه الحيثية. **قلنا**: هـذا لدفع إيراد يرد ههنا، وهو أن الجنس مبهـم لايتحقق إلا في ضمن الأنواع ،فإن الحيوان مثلا الذي هوجنس فيقولنا: "هذا حيوان" ليس لـه وجود بدون تحققه في نوع فإذا لـم يتحقق الجنس إلا في ضمن الأنواع فلا حاجة إلى صحة كـونـه تثنية وجـمـعا إلى قصد الأنواع بل ينبغي أن يثنى الجنس ويجمع سواء قصدت الأنواع أولـم تقصد. **قلنا**: نسـلـم أن الجنس لايتحقق إلا في ضمن نوع ، لكن نفس عدم صحة تحققه فـي ضمن نوع لايستلزم أن يثنى ويجمع ما لـم يقصد امتيازاتها النوعية ،فالتقييد من الجامي بحيثية امتيازاتها النوعية إنما كان لدفع هذا الإيراد ، وبعد كون الجنس محيثا بهذه الحيثية وجب تثنيته وجـمـعيتـه نـحـو طـاب الـزيدان علمين والزيدون علوما إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدين أو الزيدين نوع آخر من العلم فإن صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى.

بيان التمييز الذي يكون من قبيل الصفة

ولما فـرغ الـمصنف من التمييز الذي هو اسم شرع في بيان مقابله وهو التمييز الذي يكون من قبيل الصفة فقال **(وإن كان)** أي التمييز **(صفة)**.

بيان أن الصفة أعم من كونها اسما مشتقا أو جامداً مؤولا بالمشتق

فإن قيل: الحكـم الذي يجري على الصفة جار في قوله: "رجلا" في" كفى زيد رجلا" مع أنه ليس بصفة. **قلنا**: قـوله: "صفة"يتناول " رجلا " في ذلك المثال أيضاً لأن الصفة أعم من أن تـكـون مشتـقـة مثل لله دره فارسا، أومؤولة مثل كفى زيد رجلا ، فرجلا وإن كان جامدا في الأصـل إلّا أنـه ههنا بمعنى الكامل في الرجولية تأويلا فهي صفة مؤولة **(كانت)** الصفة صفة **(له)**

بيان إعراب قوله: " له " في قوله: "كانت له"

فإن قيل: ما إعراب قوله: "له". **قلنا:** هو متعلق بظرف مستقر وهو قوله: "صفة"، والظرف مع المتعلق خبرلقوله: "كانت" والضمير في قوله: "له" راجع إلى قوله: "ما انتصب عنه"، والحاصل أن التميز إن كان صفة لا اسما سواء كانت الصفة مشتقة او مؤولة بها يكون للمنتصب عنه لا لمتعلقه.

بيان وجه كون التمييز للمنتصب عنه عند كونه صفة له

فإن قيل: ماوجه كون التمييزللمنتصب عنه عند كونه صفة له. **قلنا:** وجه ذلك أن الصفة تستدعي موصوفا، والمذكور أولى بموصوفيته ،والمذكور هو المنتصب عنه لامتعلقه ، فإذا قيل: طاب زيد والدا كان الوالد زيدا، ولايحتمل أن يكون والده بخلاف الاسم نحو أبا كما مر

(وطبقه) .

بيان أن قوله: "طبقه" مفعول معه والواو بمعنى "مع"

فإن قيل: الواو للعطف فيكون قوله: "طبقه" معطوف على قوله: " له" وقد علمت أن قوله: " له" باعتبار المتعلق خبر لقوله: " كانت" فيكون طبقه أيضا خبرا مع أنه لا يصح أن يكون خبرا لقوله: " كانت" للزوم حمل صرف الوصف على الذات، لأن الطبق مصدر، والمصادر كلها أوصاف صرفة. **قلنا:** الواو بمعنى " مع" والمصدر إذا كان مذكورا بعد الواو يكون مفعولا معه فقوله: " طبقه" مفعول معه ،لا أنه معطوف لعدم كون الواو للعطف.

بيان أن الطبق بمعنى المطابقة مضاف إلى المفعول أو الفاعل

فإن قيل: قوله: "طبق" مصدر مضاف إلى الضمير،والمصدر قد يضاف إلى الفاعل ، وقد يضاف إلى المفعول، فالإضافة ههنا من أي قبيل ؟ **قلنا:** كل واحد منهما صحيح ، أما كونه من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، فيكون على هذا معنى قوله: " طبقه" مطابقة الصفة إياه أي المنتصب عنه، فيكون من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول ، والفاعل حينئذ محذوف، ويصح أن تكون من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل، ويكون المفعول حينئذ محذوفا، ويكون معناه حينئذ مطابقة ما انتصب عنه إياها أي الصفة.

فإن قيل: أي الإضافتين أفضل؟ **قلنا:** إضافة المصدر إلى الفاعل وإن كان أفضل بالنظر إلى الذات ،لأنه لايلزم حينئذ حذف ما هوالعمدة وإضافة العامل إلى ما هو الفضلة لكن إضافة المصدر إلى المفعول أولى بالنظر إلى أن مطابقة الصفة لموصوفها أولى من مطابقة الموصوف للصفة لأن حق التابع أن يطابق المتبوع ،والصفة تابع، والموصوف متبوع ، وإلى هذا أشار

الشارح الجامي حيث قدم إضافة المصدر إلى المفعول بقوله: "مع مطابقتها إياه" وأخّر إضافة المصدر إلى الفاعل حيث قال بعد ذلك: أومطابقته إياها، وهذا على تقدير كون الواو بمعنى "مع" وقوله " طبق" بمعنى المصدر. **أو نقول** في جواب أصل السؤال: أن الواو للعطف، ولايلزم حمل صرف الوصف على الذات، لأن الطبق المصدر بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر" كانت" أي كانت صفة له ومطابقة إياه.

واعلم أن عبد الرحمن صاحب الحاشية الكبرى على شرح الجامي قال: إن قول الجامي في تفسير قول المصنف: "وطبقه" بقوله: "مطابقتها إياه" من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل وقوله: "مطابقته إياها" من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول فقال بعكس ما حررناه لكن وافقنا أكثر حواشي شرح الجامي مثل المحرم وزيني زاده وغير هم وما قاله عبد الرحمن أيضاً توجيه لأنه قد يكون للشي عدة توجيهات ولخوف الإطالة لم ننقل ما قاله تفصيلا فليراجع إليه.

فإن قيل: لايمكن مطابقة التمييزالذي هومن قبيل الصفة لما انتصب عنه ،لأن التمييز يكون نكرة ،والمنتصب عنه يكون معرفة غالبا. **قلنا:** ليس المراد بالمطابقة المطابقة في التعريف والتنكير حتى يلزم ما قلت بل المراد بالمطابقة الاتفاق في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، ودليل وجود هذا الاتفاق هو أن التمييزالصفتي حامل لضمير المنتصب عنه، والضمير لا بد أن يكون موافقا للمرجع ،**(واحتملت)** أي الصفة المذكورة **(الحال)** أيضاً.

بيان علة جواز كون الصفة المذكورة حالا

فإن قيل: ما دليل احتمال الصفة المذكورة لكونها حالا. **قلنا:** المعنى يستقيم على الحالية أيضاً فلا مانع من هذا الاحتمال فيصح في" طاب زيد فارسا" أن يكون قوله: " فارسا" تميزا ويكون معناه " طاب زيد من حيث أنه فارس" ويصح أن يكون حالا، ويكون معناه طاب زيد حال فروسيته.

بيان أفضلية كون الصفة المذكور تمييزا من كونها حالا

فإن قيل: أي التركيبين أفضل. **قلنا:** أفضلهما كون الصفة تميزا، ويؤيده أمران. **الأول** زيادة "من" فيها نحو لله دره من فارس وقولهم: عزمن قائل ، و" من" إنما تزاد في التمييز لا في الحال، **والثاني** موافقة المقصود ، وذلك لأن المقصود مدحه بالفروسية لاحال الفروسية ،إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات أيضاً،**ولما قسم** التميزأولا إلى ذات مذكورة و مقدرة وقسم ثانيا الأول إلى مفرد مقدار وغير مقدار ،وقسم الثاني أيضاً إلى ثلاثة أقسام الرافع للإبهام عن نسبة في جملة ،وعن نسبة في شبه جملة ، وعن نسبة في إضافة ، ثم بيّن أحوال كل ذلك

أراد أن يبين التمييز سواء كان عن مفرد أو نسبة هل يتقدم على عامله أولا فقال: **(ولا يتقدم)** أي التميز على **(عامله)**.

بيان دفع ما يتوهم من التناقض بين قوله: "ولايتقدم التمييز على عامله" فإنه يعلم منه عدم جواز تقدم التمييز على عامله ويعلم من قوله: "والأصح أن لايتقدم على الفعل" جواز التقدم

فإن قيل: يعلم من قوله: "ولايتقدم التمييز على عامله" عدم صحة تقدم التمييز على عامله مطلقا لعدم تقييد قوله: "ولايتقدم على عامله" بشيء من القيود ،فكيف يصح بعد هذا الحكم قوله: "والأصح أن لايتقدم على الفعل" فإنه يعلم منه صحة التقدم عند البعض فهذا الحكم مناقض للحكم الأول. **قلنا**: الحكم السابق إنما هو فيما إذا كان العامل اسما تاما فعند كون العامل اسما تاما لايتقدم التمييز عليه بالاتفاق بين النحاة فلا يقال: عندي درهما عشرون ولازيتا رطل بتقديم "درهما" على "عشرين و" زيتا" على قوله: "رطل" بخلاف الحكم الثاني وهو قوله: " والأصح إلخ " فإنما هو فيما إذا لم يكن عامله اسما تاما.

فإن قيل: من أين يعلم تقييد العامل بكونه اسما تاما في الحكم الأول. **قلنا**: العامل في الحكم الأول في قوله: " ولايتقدم على عامله" عام يشمل للفعل والاسم التام سواء كان صريحا كما في عين الفعل أو غير صريح كما في شبه الفعل ، والفعل في الحكم الثاني وهو قوله: "والأصح أن لايتقدم على الفعل " هو العامل الخاص وهو الفعل، ومعلوم أن العام إذا كان في مقابلة الخاص يراد به ما عدا ذلك الخاص وليس ماعدا ذلك الخاص إلا الاسم التام، فعلم من هذه المقابلة أن المراد من العامل في الحكم الأول ليس إلا الاسم التام ، فالقرينة على كون العامل اسما تاما في الحكم الأول هي تلك المقابلة.

بيان وجهين لعدم صحة تقدم التمييز على العامل الذي هو الاسم التام

فإن قيل: مادليل عدم صحة تقدم التمييز على عامله الاسم التام. **قلنا**: لأن عامله حين كونه اسما تاما اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا من أن المفرد التام بأحد المتممات الأربعة مشابه للمفعول الآتي بعد الفاعل ، فنصب المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل ، وحين كانت مشابهته ضعيفة فلا يقوي أن يعمل فيما قبله. **أو نقول في** بيان عدم صحة تقدمه على عامله أن الغرض من التمييز هو البيان بعد الإبهام ليكون أوقع في ذهن السامع وبتقديمه يفوت ذلك الغرض.

فإن قيل: البيان قد يكون مقدما على الإجمال للاهتمام أولرعاية السجع مثل ما قال صاحب التلخيص وعلّم من البيان مالم نعلم. **قلنا**: البيان الذي يكون بكلمة "من" البيانية يجوز أن يتقدم

علـى الإجمال مثل قوله تعالى: ﴿ غشيهم من اليم ماغشيهم ﴾ فقدم قوله: " من اليم" الذي هو البيـان على قوله: " ماغشيهم" وذلك لأن عند وجود كلمة "من" يكون ظرفا، ويجوز فيه مالايجوز في غيره.

بيان وجه صحة تقدم التمييز على العامل إذاكان فعلا على المذهب الغير الأصح

فإن قيل: فـلم قدم التمييزعلى عامله إذا كان فعلا على المذهب الغيرالأصح مع لزوم فوات الغرض المذكور. **قلنا:** الـممنوع تقديم البيان على الإجمال ما يكون تقدمه حقيقة وحكما معا لا مـا هـوحقيقة فقط دون حكما، فالتمييزالذي يكون عامله فعلا إذا قدم عليه لم يلزم منه تقديم البيـان على الإجمال حقيقة وحكما بل حقيقة فقط دون حكما، لأن الفعل مع تأخره لفظا وحقيقة لقوته في العمل يكون عاملا في المقدم، ويكون التمييز معمولا له، ومرتبة العامل قبل المعمول، فـالتمـيـز وإن تـقـدم لـفـظا وحقيقة لكنه حكما متأخر بخلاف التمييز الذي يكون عامله اسما جـامـدا، فـإن التـمييز عند تقدمه على العامل الضعيف لا يكون معمولا له فيكون تقدمه تقدما لـفـظـا وحـكـما، لأن الاسم الجامد حينئذ لعدم عمله فيه لضعفه لايكون في حكم المتقدم بل يـكـون متـأخـرا حقيقة وحكما، ويكون التمييز متقدم حقيقة وحكما، **(والأصح)** أي أصح المذاهب فاللام للعوض عن المضاف إليه **(أن لايتقدم)** التمييز **(على)** ما هو عامل فيه من **(الفعل)** الصريح أو الغير الصريح.

بيان فائدة تقدير قوله: "ما هو عامل فيه"

فإن قيل: لم قلتم: على ما هو عامل فيه من الفعل أي قيدتم الفعل بكونه عاملا. **قلنا:** إنما قـلـنـا كـذلك كـمـا قلنا سابقا أن مقابلة العامل في المسئلة الأولى بالفعل في المسئلة الثانية من قبيل مقابلة العام بالخاص والفعل لايكون خاصا بالنسبة إلى العامل إلا إذا كان هو أيضاً عاملا.

بيان المراد من الفعل في قوله: " أن لايتقدم على الفعل" أعم من الفعل الصريح وغيرالصريح

فإن قيل: التمييزعلى المذهب الأصح كما لايتقدم على الفعل العامل فيه كذلك لايتقدم على هذا المذهب على شبه الفعل مثل اسم الفاعل مثل الحوض ممتلئ ماء ،واسم المفعول نحو الأرض مـفجرة عيونا، وغيرذلك من الصفات المشابهة للفعل أيضا فلم خص الفعل بالذكر. **قلنا:** الـفعل أعم من الصريح والغيرالصريح، والصريح هو الفعل، والغيرالصريح شبه الفعل، فتناول لفظ الفعل للفعل نفسه وشبه الفعل فلا يرد ما أورد.

بيان وجه عدم صحة تقدم التمييز على العامل الفعل على المذهب الأصح

فإن قيل: مـاعـلة عـدم صـحة تقدم التمييز على العامل الذي هو فعل؟ **قلنا:** التمييز من

حيث المعنى فاعل للفعل ،والفاعل لايتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل.

بيان أن كون التمييز فاعلاً معنى أعم من أن يكون فاعلا للفعل نفسه أوبعد جعله لازما إن كان متعديا أو متعديا إن كان لازما

فإن قيل: كونه فاعلا معنى إنما يصح في طاب زيد أبا مثلا فإنه يصح فيه أن يقال: طاب أبوه فكان التمييز فاعلا فى المعنى لكنه لايصح في مثل فجرنا الأرض عيونا، لأنه لايصح كون العيون فاعلا عند بقاء فجرنا بالمعنى التفعيلي المتعدي، فإن فاعله هي كلمة" نا" ولايصح كون العيون فاعلا له، وكذلك لايصح في " امتلأ الإناء ماء" كون " ماء" فاعل" امتلأ " ، لأنه لايمتلئ الماء من الإناء بل يمتلئ الإناء من الماء. **قلنا:** كون التمييز فاعلا معنى أعم من أن يكون فاعلا للفعل نفسه أي مع بقاء الفعل على ما هو عليه من كونه متعديا أو لازما، أو بعد جعله لازما إن كان متعديا و متعديا إن كان لازما ، وهذان الأخيران إنما يحتاج إليهما إذا لم يصح أن يكون التمييز فاعلا معنى مع بقاء الفعل على ما هو عليه من كونه لازما أو متعديا،والأول مثل أبا في طاب زيد أبا فإن أبا فيه فاعل معنى لفعل طاب مع بقاء طاب على ما هو عليه من كونه لازما فيقال فيه طاب أبوه، والثاني مثل فجرنا الأرض عيونا فيجعل الفعل لازما فيكون التفجير بمعنى الانفجار فيكون معناه انفجرت عيونها ولا شك أنه بعد هذا الجعل يكون عيونا فاعل معنى، والثالث مثل امتلأ الاناء ماء فيجعل الفعل اللازم بمعنى الفعل المتعدي أي بمعنى "ملأ" فيكون معناه " ملأه الماء".

تطبيق بين التفصيل المذكور وبين القاعدة المعروفة وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أومفعول

فإن قيل: هذا الدليل إنما يجري إذا وجب كون كل تمييز فاعلا ولا يكون مفعولا وما لا يصح في الظاهر أن يكون فاعلا يجعل فاعلا بعد جعل الفعل اللازم متعديا والمتعدي لازما، فعلى هذا لم تضح القاعدة المشهورة وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، فإنه قد صرح في هذه القاعدة كونه مفعولا معنى أيضاً بل لم تبق الحاجة إلى كونه مفعولا لإرجاع كل مفعول إلى الفاعل بطريق الجعل المذكور. **قلنا:** لاتناقض بين هذه القاعدة وجعل كل تمييز فاعلا معنى ،وذلك لأنهم وإن قالوا في هذه القاعدة بأن التمييز عن النسبة في بعض المواضع مفعول معنى إلا أنه يصح تأويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ، فالقول المذكور والقاعدة كلاهما صحيحان ، فيكون التمييز مفعولا في بعض المواضع وفق هذه القاعدة ، ولكنه يرجع ذلك التمييز الذي وقع مفعولا حسب هذه القاعدة إلى كونه فاعلا بعد الجعلين

المذكورين.

فإن قيل: لاحاجة إلى ماذكره القوم من أن التمييز فاعل إذا جعلته متعديا أي لا تحتاج لتصحيح كون التمييز فاعلا معنى إلى جعل اللازم متعديا، لأن الماء في قولهم: " امتلأ الإناء ماء "من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غيرحاجة إلى جعله متعديا ، وذلك لأن المتكلم لما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء وهو الماء ولو على سبيل التجوز وفرض ذلك الإسناد وقع الإبهام فيه حيث لم يعلم أن الاناء من أي شيء فوقع الاحتياج لرفع ذلك الإبهام إلى التميز فبينه المتكلم بقوله: " ماء" فذلك القول بمعنى" امتلأ ماء الإناء" فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في أنبت الربيع البقل، وذلك بعينه مثل قولك: " ربح زيد تجارة" فإن التجارة تمييز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد وهو التجارة ،فالفاعل في قصدك هو التجارة لازيد، وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإلى التجارة مجازا، وعلى هذا التحقيق يندفع مايورد على قاعدتهم المشهورة وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول مع أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لافاعل ولامفعول فلا تطرد تلك القاعدة **(خلافاللمارني والمبرد)**.

فإن قيل: ماتركيب قوله: " خلافا". **قلنا:** هو منصوب بناء على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو"خالف" المقدر وقد مر ذلك في قوله: "خلافا للفراء "في مبحث تنازع الفعلين .

بيان مذهب المازني والمبرد

فإن قيل: فمامذهبهما. **قلنا:** مذهبهما أنهما يجوزان تقديم التمييزعلى الفعل الصريح واسمي الفاعل والمفعول من الغير الصريح .

بيان أن المراد من الفعل عندهما وإن كان الفعل الصريح وهولايشمل لاسم الفاعل والمفعول إلاأنهما دخلا فيه لأجل اشتراكهما له في العلة وهي القوة في العمل

فإن قيل: المراد بالفعل في قوله: " والأصح أن لايتقدم على الفعل" لايخلو إماالفعل الصريح فقط أوالأعم منه ومن الغير الصريح ، فإن كان المراد هوالأول خرج عنه اسم الفاعل والمفعول مع أن التمييز يتقدم عليهما عندهما أيضاً، وإن كان المراد هو الثاني أي الأعم من الصريح و الغير الصريح يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر و كل ما فيه معنى الفعل ،لأن كل واحد من هذه الأمور يتناوله الغير الصريح مع أنه لايتقدم التمييز على كل واحد منها عند هما. **قلنا:** المراد هو الفعل الصريح فإن قلت: فحينئذ لايدخل فيه اسم الفاعل والمفعول مع أن حكمهما عند هما كالفعل الصريح ، قلت: هما وإن لم يدخلا فيه من حيث تناول الفعل الصريح لهما كتناول اللفظ لمد لوله إلا أنهما دخلا فيه لأجل اشتراكهما للفعل الصريح في

العلة التي من أجلها صحة تقدم التمييز على الفعل الصريح ، وتلك العلة هي القوة في العمل فإن اسمي الفاعل والمفعول لهما قوة في العمل كالفعل ،وأما الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فكل واحد منها ضعيف في العمل.

جواب للاعتراض المذكور بطريق آخر وهو أن المراد من الفعل عندهما القوي في العمل فيتناول الاسم الفاعل والمفعول

ويمكن أن نقول في الجواب: نريد من الفعل لا الفعل الصريح ولا الأعم من الصريح وغيره بل نريد به العامل القوي في العمل فتناول لكل ما هو قوي في العمل وهو الفعل واسم الفاعل واسم المفعول.

فإن قيل: ماالقرينة عليه. **قلنا:** القرينة عليه شهرة اختلاف هذه المسئلة بين الجمهور وبين المازني والمبرد.

بيان وجه ضعف المصدر في العمل

فإن قيل: المصدر أيضاً قوي في العمل فلم عده الشارح الجامي في هذ المقام في ما هو ضعيف في العمل. **قلنا:** قد عرفت أن المصدر في قوة " أن" مع الفعل فإن الضرب مثلا في قوة " أن يضرب" ولا يتقدم ما في حيز " أن" على " أن" وقد عرفت تفصيل ذلك في شرح قوله: "ويتقدم المفعول به على الفعل" فانظر هناك لتكون على بصيرة.

بيان دليل المازني والمبرد مع بيان معنى الشعر وتركيب المشكل منه

فإن قيل: ما دليل المازني والمبرد. **قلنا:** لهما في إثبات مذهبهما دليل عقلي ونقلي أما العقلي فقد عرفت من قوة الفعل واسم الفاعل واسم المفعول في العمل ،والعقل يقتضي أن يعمل القوي في المتقدم والمتأخر بخلاف الضعيف فإنه يعمل في المتأخر ولايقدر أن يعمل في ما هو متقدم عليه ،وأما النقلي فيقول الشاعر السعيدى

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ☆ وماكان (كاد) نفسا بالفراق تطيب

وقيل: بالعراق مكان قوله: "بالفراق".

فإن قيل: مامعنى هذا الشعر وما تركيب المشكل منه. **قلنا:** الاستفهام في هذا الشعر للإنكار، وسلمى فاعل تهجر، وهي (بفتح السين) اسم محبوبة، وأراد الشاعر بحبيبها محبها اي نفسه ،وفي كاد ضمير الشان لتذكيره ،و" تطيب" مسند إلى "سلمى" ومعنى الشعر هكذا أي لم تترك سلمى حبيبها بالفراق، أو لم تتركه بالعراق ،والشان أنها لم ترض بذلك نفسا.

بيان طريق تمسكهما بهذا الشعر

فإن قيل: ماهو الشاهد والمستدل لهما في هذا الشعر . **قلنا**: الشاهد فيه قوله:" نفسا" حيث وقع تميزاً عن نسبة " تطيب" إلى "سلمى" وقد تقدم عليه

فإن قيل: علم من هذا الشعر تقدمه على الفعل فقط دون اسم الفاعل والمفعول. **قلنا**: هما يشاركان الفعل الصريح في القوة في العمل فإذا تقدم التمييز عليه يتقدم عليهما أيضاً.

بيان الجواب عن دليليهما عن العقلي بوجه واحد وعن النقلي بطرق متعددة

فإن قيل: ما الجواب عن دليلهما. **قلنا**: أما الجواب عن الدليل العقلي فما نقله عبد الغفور في حاشيته على الجامي قال سيبويه: كلام العرب استقراء لا قياس أي لا يصح كلام العرب من القياس والعقل، ولا يجري العقل فيه بل يعلم ذلك من استقراء كلامهم ، **وأما** الجواب عن النقلي فذلك بطرق متعددة ، **أحدها**: ما ذكره عبد الغفورأنه قيل: إن الرواية الصحيحة فيه هي "وما كاد نفسي" فعلى هذا لا تمسك لهما فيه أصلا لأن نفسي حينئذ فاعل لقوله: " كاد" وليس بتمييز ، **والثاني**: أن قوله: "يطيب" بالياء بصيغة المذكر الغائب لا بالتاء بصيغة المؤنث، ويكون ضمير " كاد" حينئذ راجعا إلى الحبيب ويكون " نفسا" تميزا عن نسبة " كاد" إليه أي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك لكم في هذا الشعرحينئذ لعدم تقدم التمييز على العامل حينئذ لأن العامل حينئذ هو كاد والحبيب فاعله.

فإن قيل: فعلى هذا التقدير وإن لم يصح التمسك به لكن يصح على التقدير الأول.
قلنا: قد سمعت من العلماء أنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

بيان جواب الهندي مع الرد عليه من الجامي بإظهار العيوب الثلاثة فيه

واعلم أن هذا الجواب إنما هو على تقدير أن قوله: "يطيب" بالياء على صيغة الواحد المذكر بإرجاع الضمير إلى الحبيب ،وقال الفاضل الهندي أنه يحتمل أن يحمل البيت على على تقدير "تطيب"(أي بالتاء بصيغة الواحد المؤنث) أيضا على أن يكون ضمير كاد للحبيب و يكون نفسا تمييزا عن نسبة كاد إليه .

فإن قيل: و كيف يصح أن يكون قوله: " تطيب"بصيغة الواحد المؤنث مع أن في هذا الجواب الضمير في " كاد" و كذا "يطيب" راجع إلى الحبيب فكيف يصح إرجاع ضمير" تطيب" إلى الحبيب مع عدم الموافقة في التذكير والتأنيث، فإن المرجع حينئذ مذكر، والراجع مؤنث.
قلنا: يصح إرجاع ضميرالمؤنث إلى الحبيب باعتبارالنفس إذا المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب، **أقول**: قال الشارح الجامي: أن القول بأن قوله: " تطيب" بصيغة المؤنث بالتأويل المذكور بأن ضمير المؤنث راجع إلى الحبيب باعتبار النفس تكلف وتعسف غير قادح في التمسك.

فإن قيل: إن الشارح الجامي ادعى في توجيه الشارح الهندي ثلاثة عيوب، **الأول** التكلف ، **والثاني** التعسف، **والثالث** كونه غيرقادح في التمسك، فمادليل إثبات كل من هذه الدعاوى الثلاث. **قلنا**: كل ذلك ثابت بالدليل **أما** الدليل على كونه تكلفا فبإرجاع ضمير المؤنث إلى المذكر باعتبار النفس، فإن ترك الصريح واختيار التأويل تكلف. **وأما** التعسف فلأن التعسف عبارة عن الخروج عن الطريق الواضح ،والطريق الواضح فيه هو أن استدلال المازني والمبرد بظاهر هذا الشعر، والظاهرأن في هذا الشعر بيان لحال "سلمى" لاحال الحبيب ، وفيما قلتم بيان حال الحبيب دون حال "سلمى". **وأما** كونه غير قادح في التمسك فلأنه يحتمل أن يكون تميزا عن نسبة تطيب إلى الضمير المستتر فيه الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس فيصح استدلالهما به بهذا الطريق لأن التمييزحينئذ تقدم على الفعل العامل فيه.

بيان المثتنى بعد الفراغ عن التمييز

ثم لما فرغ المصنف عن التميز شرع في بيان المستثنى المنصوب فقال **(المستثنى)** أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ،وقوله: " المستثنى" مرفوع مبتدأ خبره محذوف أي منها المستثنى، وقد ذكرنا في أمثاله احتمالات أخرى أيضاً فلا تغفل.

بيان أن بعض أقسام المستثنى وإن لم يكن منصوبا إلاأنه ذكره في المستثنى لاشتراكه للمستثنى في كونه مستثنى وإن لم يكن منصوبا

فإن قيل: المستثنى كما يكون منصوبا يكون غير منصوب أيضاً كما ذكره المصنف في مابعد حيث يقول هناك: ويجوز فيه أي المستثنى النصب ويختار البدل ،وبعد ذلك قال ويعرب أي المستثنى على حسب العوامل، والمصنف إنما هوفي صدد البحث عن المنصوبات فلم ذكر المستثنى الذي ليس بمنصوب في مبحث المنصوبات. **قلنا**: قد عرفت أن الشيء بالشيء يذكر، فذكر المستثنى الذي هو منصوب لأجل كونه من المنصوبات وذكر ما هو غير منصوب بمناسبة اشتراكه المستثنى المنصوب في كونها أيضاً مستثنى وإن لم يكن منصوبا.

بيان وجه ذكر المستثنى بعد التمييز

فإن قيل: لم ذكرالمستثنى بعد التمييز؟ **قلنا**: إنما ذكره بعد التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات، وانقسام كل منهما إلى الحقيقي والمجازي يعني كما أن التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات المقدرة كذا المستثنى حقيقة في المتصل ومجاز في المنقطع، واشتراكهما أيضاً في عدم صحة تقدمهما على العامل، وأيضاً كونهما منصوبا إنما هو بمشابهة المفعول فإنه كما تم الاسم بأحد المتممات ثم وقع التمييز كذلك الفعل أو شبهه تم بالفاعل ثم

وقع المستثنى فكما أن التميز إنما كان منصوبا لمشابهة المفعول كذلك نصب المستثنى أيضاً لكونه مشابها بالمفعول.

دفع السؤالين بتفسير المستثنى بقوله: مايطلق عليه لفظ المستثنى

فإن قيل: تقسيم المستثنى إلى المتصل والمنقطع غيرصحيح، لأن الشرط في المقسم أن يكون له مفهوم مشترك شامل لكل قسم من أقسامه ،وليس للمستثنى مفهوم كذلك لأنه لوكان له مفهوم مشترك شامل لقسميه لعرف المصنف به المستثنى. **قلنا:** لانسلم أنه ليس للمستثنى مفهوم مشترك شامل لهما بل له مفهومٌ كذلك ،وهو مايطلق عليه لفظ المستثنى. **ويندفع** بهذا الجواب السؤال بطريق آخر أيضاً وهو أن تقسيم المستثنى إليهما غير صحيح لأن تقسيم الشيء لايكون إلّا بعد تعريفه ،وجه الاندفاع أنه معلوم بهذا المفهوم الشامل وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى فصح تقسيمه ، **ويمكن** الجوب عن هذا السؤال بأن المراد بالتعريف الذي قلتم بوجوبه قبل التقسيم إما التعريف بالكنه أو التعريف بوجه من الوجوه، فإن كان المراد هو الأول فلا نسلم توقف التقسيم بالتعريف بالكنه، وإن كان الثاني فالتوقف وإن صح لكن المتوقف عليه متحقق ،وهومايطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة ، ولهذا أورد المستثنى محلى بلام العهد ،والمعهود هو ما يطلق عليه لفظ المستثنى فلم يلزم تقسيم الشيء قبل معرفته.

دفع ما يقال: أن تقسيم المستثنى إليهما من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره

فإن قيل: تقسيم المستثنى إليهما من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، أما الذي هو نفس المستثنى فهو المتصل ،وأما الذي هو غيره فهو المنقطع ،لأن المستثنى في اللغة بمعنى المخرج والمخرج ليس إلّا المتصل لا المنقطع. **قلنا:** لا ندعى أن المفهوم المشترك الشامل لهما هو المستثنى بالمعنى اللغوي، بل مايطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة.

بيان أن المراد من الاصطلاح في تعريف المستثنى اصطلاح النحاة دون اصطلاح أصول الفقه

فإن قيل: الاستثناء في الاصطلاح عبارة عن التكلم بالباقي بعد الثنيا كقولك: "له على خمسة دراهم إلّا درهما" فكأنك قلت له على أربعة دراهم. **قلنا:** المراد من الاصطلاح هو اصطلاح النحاة ، وما ذكرتم اصطلاح علماء الأصول. **(متصل ومنقطع)**

فإن قيل: قوله: "متصل ومنقطع" سواء كان خبرا لقوله: "المستثنى" وسواء كان خبرا لقوله "هو" المبتدأ المحذوف إما من قبيل تقديم الربط على العطف أو من قبيل تقديم العطف على الربط والكل باطل والسؤال بالتفصيل مذكور تحت قوله: "وهى اسم وفعل وحرف" فانظر هناك. **قلنا:** الجواب عنه هو عين ما أجبنا به في قوله: "وهي اسم وفعل وحرف" وقد مر التفصيل

فيه بما لامزيد عليه وإلى دفع هذه الأسئلة الخمسة أشار الشارح الجامي حيث قال: أي مايطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ،أما دفع الأول والثاني فبقوله: "ما يطلق عليه لفظ المستثنى"، وإلى الثالث بقوله: "في اصطلاح" ،وإلى الرابع بإضافة الاصطلاح إلى النحاة، وإلى الخامس بقوله: " قسمين" وحصول الإشارة بقوله: "قسمين" يعلم بالرجوع إلى التفصيل في قوله: "وهي اسم وفعل وحرف".

بيان وجه عدم الاكتفاء في الأقسام بما اكتفي به في حق المقسم

فإن قيل : قد اكتفينا عن الاعتراض الوارد بوجوب مسبوقية التقسيم عن التعريف بكون المستثنى معلوما بقوله: "مايطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة" فلم لم يكتف بذلك في حق القسمين أيضا على تلك المعلومية بأن يقال: مايطلق عليه لفظ المستثى المتصل في اصطلاح النحاة ، وما يطلق عليه لفظ المستثنى المنفصل في اصطلاح النحاة ،فالاكتفاء فى حق المقسم وهو المستثنى بالمعلومية المذكورة وعدم الاكتفاء فى حق القسمين ترجيح بلا مرجح

قلنا: إنما عرف كل واحد من القسمين لأجل حاجة أخرى، وهي أن لكل واحد من القسمين أحكاما خاصة لا يمكن إجرائها عليه إلابعد معرفته بما عرفه المصنف فللترجيح مرجح ،

بيان وجه ترك الجامي العلة التي ذكرها المصنف في " أمالي الكافية" لعدم إيراد تعريف المستثنى واختيار وجه آخر من عند نفسه

واعلم أن الشارح الجامى بين علة عدم التعريف قبل التقسيم بأن التقسم إنمه يقتضى سبق المعلومية لا التعريف لكن المصنف ابن الحاجب فى شرحه " أمالى الكافية " قد بين علة أخرى لعدم إيراد التعريف قبل التقسيم وهي أني لم أعرف المستثنى ، لأن المقسم إنما يعرف إذا كان بين أقسامه قدر مشترك ،وهذان القسمان مختلفان بحسب الماهية ،ولايمكن الجمع بين مختلفي الماهية في حد واحد ،فترك الشارح الجامي الوجه الذي ذكره المصنف بنفسه لترك التعريف فما وجه ذلك مع أن المتكلم أعرف ببيان علة كلامه فإن صاحب البيت أدرى بما فيه.

قلنا: لما كان العلة التي بينها المصنف بنفسه غير صحيحة من وجهين، فتركها وأورد وجها آخر. **الأول**: هو أنا لانسلم أن ليس له ماهية مشترك بل يمكن أن يعرَّف بحيث يشمل لهما وقد بين ذلك الشيخ الرضي وهو مايذكربعد " إلا" وأخواتها مخالفا لما قبلها إثباتا أو نفيا، وهذا التعريف يشمل كل واحد منهما. **والثاني**: أنالانسلم أن الماهيتين المختلفين لا يكون بينهما أمر مشترك ألا ترى إلى الفرس والإنسان فإنهما ماهيتان مختلفتان مع اشتراكهما فى قدر مشترك بينهما وهو الحيوان الماشي .

بيان تعريف كل واحد من قسمي المستثنى المتصل والمنقطع

ولما فرغ المصنف عن بيان التقسيم شرع في تعريف كل قسم فقال: (**فالمتصل هو المخرج**) أي الاسم الذي أخرج

بيان فائدة تفسير قوله: "هو المخرج" بقوله: " أي الاسم الذي أخرج"

فإن قيل: ما فائدة تفسير قوله: " هو المخرج" بقوله: " أي الاسم الذي أخرج . **قلنا**: أما ذكر الاسم في التفسير فهو لتعيين الموصوف ، وأما قوله: " الذيأخرج" ففيه إشارة إلى أنِ اللام في قوله: " المخرج" موصول ففسره بقوله: " الذي" ، ومعلوم أن اللام الموصول إذا فسر لإظهار موصوليته بكلمة " الذي" يفسر مابعده بصيغة المضارع المعروف إن كان اللام داخلا على اسم الفاعل ، وبالفعل المضارع المجهول إن كان اللام داخلا على اسم المفعول .

فإن قيل ما فائدة قوله: " المخرج". **قلنا**: إنما زاده للاحتراز عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع فإنها وإن وقعت بعد " إلا" وإحدى أخواتها إلا أنها غير مخرجة . **واعلم** لمزيد الفائدة أن الباقي بعد الاستثناء قد يكون أقل نحو عليَّ عشرة دراهم إلا تسعة وقد يكون أكثر نحو لفلان عليَّ عشرة دراهم إلاوحدا وقد يكون مساويا نحو لفلان عليَّ عشرة دراهم إلا خمسة (**عن**)حكم شيء (**متعدد**)

بيان أن قوله: "عن متعدد" محمول على حذف المضاف أي حكم متعدد مع بيان أن المتعدد صفة لموصوف محذوف فتقديره حكم شيء متعدد

فإن قيل: إن قوله: " زيدا" في ماجاء ني القوم إلازيدا لايخرج عن المتعدد وهو القوم فإنه مع هذا الاستثناء فرد من أفراد القوم فإن الظاهر أنه لايخرج بهذا الاستثناء من أفراد القوم نعم يخرج من الحكم المنسوب إليهم وهو المجيئ فلا يصح قوله: " المخرج عن متعدد" بل هو مخرج عن حكم المتعدد. **قلنا**:ليست العبارة أي المخرج عن متعدد على ظاهرها بل هي محمولة على تقدير المضاف أي عن حكم المتعدد لا عن نفس المتعدد.

فإن قيل: ما فائدة زيادة قوله: "شيء" قبل قوله: " متعدد". **قلنا**: إنمازاده للإشارة إلى أن قوله: " متعدد" صفة لموصوف محذوف.

بيان أن الإخراج المعتبر في مفهوم المستثنى أعم من أن يكون من الجزئيات أوالأجزاء

فإن قيل: المتبادر من المتعدد التعدد من حيث الجزئيات فخرج النصف في نحوقوله: " اشتريت العبد إلانصفه" فإنه مستثنى متصل مع أنه غير خارج عن متعدد من الجزئيات أي الأفراد. **قلنا**: المراد من المتعدد أعم من أن يكون تعدده من حيث الجزئيات أو من حيث الأجزاء

فإن قيل: كيف يعلم أنه متعدد بحسب الجزئيات أو متعدد من حيث الأجزاء. **قلنا:** يعلم ذلك من المستثنى منه فإن كان المستثنى منه كليا يكون تعدده بحسب الجزئيات، مثل ماجاءني أحد إلا زيدا فإن "أحد" كلي يشمل كل فرد، وإن كان جزئيا يكون تعدده بحسب الأجزاء كالعبد في قولنا: "اشتريت العبد إلانصفه "فحيث لما لم يتصور للجزئي أفراد فلا محالة يحمل على الأجزاء.

بيان وجهين لدفع إيراد مشهور يرد على المستثنى

وقال عبد الغفور ههنا إشكال مشهور، وأنقله مع ما أجاب به عنه ، أماالاعتراض المشهور فهو أن " زيدا" في جاء القوم إلازيدا إماداخل في القوم أوخارج عنه ،على الثاني يلزم أن لايكون مخرجا، لأن إخراج الشيء فرع دخوله ، ويلزم أيضامخالفة الإجماع والعقل الصريح فإنك لو قلت: له عليَّ دينار إلا دانقا كان الدانق داخلا في الدينار وعلى الأول يلزم التناقض الصريح لإثبات المجيء لزيد في ضمن القوم ونفيه عنه صريحا فكيف وقع في كلام اللّٰه تعالى والبلغاء ، **والجواب** عنه وهو الجواب الذي اختاره الشيخ الرضي وهو مختار أكثر النحاة وقال الرضي وهو الصحيح ،وحاصله الجواب باختيار الشق الأول وهو أن المستثنى داخل فيه لكونه فردا من القوم ولا يلزم التناقض لأنه إنمايلزم إذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متأخرة عنه ، بل الاستثناء متقدمة على نسبة المجيء إلى القوم فلم يكن زيد موجودا حين نسبة المجيء إليه فلاتناقض لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى ، والنسبة متأخرة عن المنسوب إليه قطعا كماأنهامتأخرة عن المنسوب، فالمنسوب إليه في جاء القوم إلازيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق ويكون المراد على هذا من العشرة في مثل قولهم: "له على عشرة إلا ثلاثة" السبعة فقط فإن المراد بالعشرة السبعة بقرينة إلا ثلاثة من قبيل إرادة الجزء من الكل كما في التخصيص بغيره ،حاصل الجواب أن زيدا داخل في المستثنى منه من حيث كونه فردا منه لأن القوم عام يتناول لكل من كان من ذلك القوم لكنه خارج عنه من حيث الاستثناء فلاتناقض. **ويمكن** أن يجاب عنه باختيارالشق الأول ولايلزم التناقض لأن الاستثناء متأخر عن النسبة بمعنى الربط المجرد بين الشيئين و متقدم على الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع فلا تناقض فالمستثنى داخل في المستثنى منه حين النسبة لكنه خارج عنه بعد الحكم .وبيان ذلك أنك إذا قلت جاء القوم فقد نسبت أولا المجيء إلى القوم على احتمال أن يكون على طريقة الإيجاب بالقياس إلى الكل أوالإيجاب بالقياس إلى البعض والسلب بالقياس إلى البعض الآخر فتكون تلك النسبة بدون الإذعان والقبول فلا يكون الكلام بنفس تلك النسبة إلى القوم

خـالية عن الحكم أي الإذعان والقبول صادقا ولا كاذبا فلايلزم التناقض، وذلك لأن تقرر الإيجاب أو السـلـب بعد تمام الكلام ، فإذا قلت: إلازيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس إلى زيد والإيـجـاب بـالقياس إلى مابقي، وليس معنى الإخراج إلا المخالفة فى الحكم بعد التشريك فى النسبة ،ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك إخراج سواء كان ذلك المتعدد **(لفظا)** أيْ ملفوظا.

بيان إعراب قوله: " لفظا"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " لفظا". **قلنا**: هـو خبر لكان المقدرة، والتقديرهكذا أي سواء كان ذلك المتعدد لفظا.

فإن قيل: خبـر " كـان" يـكـون محمولا على اسم " كان" وقوله: " لفظا" لايصح حمله عـلـى اسـم " كان" فإنه لايصح أن يقال: المتعدد لفظ، **قلنا**: قـولـه: " لفظا" مصدر بمعنى اسم الـمـفعول فيصح حمله عليه ، وكذا الكلام فى قوله: " تقديرا "ولذا فسره بقوله: " مقدرا" ومثال الـملفوظ مثل جاء القوم إلازيدا، **(أو تقديرا)** أي مـقـدرا نحو ماجاء ني إلازيد أي ماجاء ني أحد إلازيدا **(بإلا)** غير الصفة

فإن قيل: هـذا التـعريف غير مانع عن دخول الغير فيه ، لأنه يصدق على قوله: " إلا اللّٰه " فـي قوله تعالى:﴿ لو كان فيهما آلهة إلا اللّٰه لفسدتا﴾ فإنه اسم مخرج عن متعدد لفظا مع أنه ليس بمستثنى. **قلنا**: المراد من قوله: " إلا " "غير" الصفة ، و" إلا" في قوله تعالى: ﴿ إلا اللّٰه لفسدتا﴾ بمعنى غير الصفتية ، وليس هو حرف الاستثناء **(وأخواتها)**

بيان أن المراد من الأخوات الكلمات المخصوصة لاكل مايكون بمعناها

فإن قيل: لـيـس الـمراد من الأخوات إلامايؤدى معناها فيكون مثل زيدا فى قولهم: "جاء الـقوم المخرج منهم زيدا أو المستثنى منهم زيدا" مستثنى. **قلنا**: المراد من الأخوات الكلمات الـمـخصوصة لاما هو بمعناها مطلقاحتى يلزم ماقلتم لأن لفظ " المخرج والمستثنى" ليس من أخواتهاالمخصوصة .

فإن قيل: مـا فائدة قوله: " بإلاوأخواتها". **قلنا**: فـائدته الاحتراز عن نحو جاء ني القوم لازيد ، وماجاء القوم لكن زيد جاء .

بيان المستثنى المنقطع

ولما فـرغ الـمـصـنف عـن الـمستثنى المتصل شرع في المنقطع فقال: **(و)** المستثنى **(الـمـنـقطع هوالمذكور بعدها)** أي بـعد إلاوأخواتها **(غير مخرج)** عن متعدد ،

وفائدة قوله: "غير مخرج" الاحتراز عن جزئيات المستثنى المتصل.

بيان أن المستثنى في المستثنى المنقطع إذا لم يكن داخلا في المستثنى منه فما الاحتياج إلى استثنائه

فإن قيل: المستثنى إذا لم يكن داخلا فى المستثنى منه فما الاحتياج إلى ذكره بعد إلا وأخواتها مع عدم دخوله فيه. **قلنا:** المستثنى المنقطع وإن لم يكن داخلا في المتعددحقيقة لكنه داخل فيه حكما، وهذا القدرمن الدخول كاف لصحة الاستثناء، وذلك لأن أدوات الاستثناء فى المستثنى المنقطع بمعنى لكن وهي للاستدراك أى دفع التوهم الناشي عن الكلام السابق فيكون حينئذ لدفع التوهم الناشي من تعلق الحمار مثلا بالقوم في مثل جاء ني القوم إلا حمارا، لأن المستثنى في المنقطع لابد أن يكون متعلقا بالمستثنى منه وإن لم يكن داخلا فيه فتوهم من قوله: "جاء القوم" أن الحمار أيضاجاء معهم فدفع ذلك بالمستثنى المنقطع .

بيان أن المصنف عدل عن التعريف المشهور للمستثنى المتصل والمنقطع واختار مذهب المحققين

فإن قيل: من الذي عرف المستثى المتصل والمنقطع به **قلنا:** التعريف المشهور لهما هو أن المستثنى إن كان من جنس المستثنى منه سواء كان داخلا فيه أو لا فهومتصل، وإلافهو منقطع، والذي أورده هو مذهب المحققين مثل الرضى وغيره فالمتصل على مذهب هؤلاء هو مايكون داخلا في المستثنى منه سواء كان من جنسه أو لا ، فإن لم يكن من جنسه أصلا مثل جاء القوم إلاحمارا يكون منقطعا، لعدم دخوله فيهم، لأن الداخل في القوم ليس إلا الرجال والنساء تدخل فيه تبعا، فالحمار غير داخل قطعا فهو من قبيل المستثنى المنقطع، وإن كان من جنسه فهو لايخلوا إماأن يكون داخلا فيه أو لا فإن لم يكن داخلا مثل جاء القوم إلازيدا مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد فهوأيضامن قبيل المستثنى المنقطع ،

بيان أقسام إعراب المستثنى مع بيان الأول وهو مايكون منصوبا

ولمافرغ المصنف عن تقسيم المستثنى وتعريف قسميه شرع في بيان إعراب المستثنى مشتملا على أربعة أضرب فقال **(وهو)** إي المستثنى مطلقا.

بيان وجه تقديم المنصوب من أقسام إعرابه

فإن قيل: لم قدم المنصوب من تلك الأقسام. **قلنا:** إنما قدم المنصوب منها لكون البحث مبحث المنصوبات فقدم ماكان منصوبا.

بيان تعيين مرجع ضمير قوله: " وهو منصوب"مع الرد على بعض الشارحين

فإن قيل هذا الضمير لايخلو إماأن يكون راجعا إلى المستثنى مطلقاأوإلى المتصل أوإلى المنقطع ولايصح الإرجاع إلى واحد منها، أماعدم صحة الإرجاع إلى المتصل أو المنقطع فلأنه إن رجع إلى المتصل لم يعلم منه حكم المنقطع، وإن رجع إلى المنقطع لم يعلم منه حكم المتصل وأما عدم صحة الإرجاع إلى مطلق المستثنى فلأنه لو كان راجعاإلى مطلق المستثنى لزم حمل الشيء وهو قوله: " منصوب" على المجهول وهو قوله: "هو" لأن الضمير يكون مجهولا بمجهولية مرجعه ، ولاشك أن مطلق المستثنى الذي رجع إليه الضمير مجهول لأنه لم يعرفه ، وإنماعرف قسميه ،والحمل على المجهول غير صحيح ، لأن ثبوت الشيء للشيء فرع معرفته **وما قيل** في الاعتراض ههنا بأنه لايصح إرجاعه إلى مطلق المستثنى لأنه غير مذكور كماوقع حاشية عبدالرحمن و"خادمة الكافية" غير صحيح ، لظهور أن المستثنى مذكور، **قلنا** في الجواب باختيار الشق الثالث وهوأن الضمير راجع إلى مطلق المستثنى، فإن قلت: إنه يلزم الحمل على المجهول ، قلت: لايلزم ذلك لأن المستثنى وإن لم يكن معلوما بالتعريف إلا أنه معلوم من وجهين آخرين ، **أحدهما**: بالوجه الذي صحح تقسيمه وهومعلومية بمايطلق عليه المستثنى في اصطلاح النحاة ، **وثانيهما**: بمايتفطن ويفهم من تعريف قسميه ، والمتفطن المفهوم من تعريف القسمين هو أن المستثنى مايكون مذكورا بعد إلاوأخواتها مخرجا أوغير مخرج فإن المتفطن الفهيم إذا نظرإلى مفاهيم أقسام المقسم يستنبط منها قدرا مشتركا، ومعلوم أن القدر المشترك بين القسمين يكون تعريفا للمقسم ، وما علمه المتفطن من القدر المشترك ههنا هوكونه مذكورا بعد إلاوأخواتها مخرجا أو غير مخرج ، فإن هذا قدر مشترك بين المتصل والمنقطع ، ولأجل حصول هذه المعلومية بوجهين الذين ذكرنا هما لم يوقع المصنف نفسه في تكلف تعريفه أولا طلبا للختصار وروما للاقتصار،(**منصوب**)

وجوبا بيان أن النصب في أربعة مواضع مع بيان كل موضع بالتفصيل

ولما كان نصب المستثنى في أربعة مواضع ، **الأول** أن يكون بعد إلاغير الصفة فى كلام موجب، **والثاني**: أن يكون مقدماعلى المستثنى منه ،**والثالث**: أن يكون المستثنى منقطعا في الأكثر، **والرابع**: أن يكون بعد خلا وعدا في الأكثر وماخلا وماعدا وليس ولايكون فَصَّلَها وبيَّن الأول منها بقوله: (**إذا كان**) واقعا (**بعد إلا**)

بيان وجه إعراب قوله: "بعد إلا"مع بيان وجه تخصيص نصبه بالبعدية عن " إلا"

فإن قيل: ماإعراب قوله: "بعد إلا". **قلنا**: هوخبر باعتبارالمتعلق المقدر وهو قوله: "واقعا"

فإن قيل: لم خص كونه منصوبا بكونه واقعا بعد إلا. **قلنا:** إنماخصه بكونه بعد إلا لأنه إذاكان بعد غير وسوى وغيرهما لايكون منصوبا **(غير الصفة)**

بيان فائدة قوله: "غير الصفة"

فإن قيل: لاحاجة إلى هذا القيد (أي قوله غير الصفة)، لأن الواقع بعد إلا التى للصفة ليس من قبيل المستثنى فلاحاجة إلى هذا القيد. **قلنا:** إنما قيده مع عدم دخوله في المستثنى لئلا يتوهم المبتدي وجو ب نصبه بعد إلامطلقا، لأنه يمكن أن يذهل ويغفل عن عدم دخوله فى المستثنى فيقع في الوهم المذكور، فالقيد المذكور ليس للاحتراز بل هو للتنبيه عن الذهو ل والغفلة.

بيان أن إلا على قسمين استثنائية وصفتية

واعلم أن كلمة " إلا" على قسمين ،استثنائية وصفتية ، **الأولى** ظاهرة، والتي تكون صفة تكون بمعنى غير، ويقال لها: إلا الصفتية ، لأنها إذاكانت بمعنى غير لا تكون إلا صفة لما قبلها مثل غير التى لا تقع إلاصفة لما قبلها مثل قوله تعالى: ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا اللّٰه لفسدتا ﴾ أي غير اللّٰه لفسدتا **(فى كلام موجب)** مثل جاء ني القوم إلا زيدا.

بيان تعريف الكلام الموجب

فإن قيل: ما هو الكلام الموجب. **قلنا:** الكلام الموجب مالايكون نفيا ولانهيا ولا استفهاما

فإن قيل: تسمية ماليس بنفي ونهي بالموجب ظاهر، ولكن كيف سمي مايكون استفهاما بالموجب. **قلنا:** لما كان الاستفهام ههنا مستلزما للنفي والإنكار سمي مثل قوله: تعالى:﴿ ومن يغفر الذنوب إلا اللّٰه ﴾ أي لايغفر الذنوب إلا اللّٰه فالكلام الذي اشتمل عليه يكون غير موجب لاموجبا، وغير الموجب ما يكون نفيا أونهيا أو استفهاما.

بيان وجه تقييد كون المستثنى منصوبا بوقوعه في كلام موجب

فإن قيل: لم قيد كونه منصوبا ههنابالموجب. **قلنا:** إنما فعل كذلك للاحتراز عن الكلام الغير الموجب لعدم وجوب النصب فيه.

بيان تمهيد لدفع سؤال يرد ههنا بطريقين

واعلم على سبيل التمهيد للسؤال والجواب الآتيين أن الكلام في باب الاستثناء على قسمين ،تام وناقص، فالتام ماكان المستثنى منه فيه مذكورا ، وغير التام ما لا يكون كذلك وبعد هذا التمهيد أقول: ههنا اعتراض وهو أنه "يوم كذا" في قولهم: " قرأت إلايوم كذا مستثنى مذكور بعد إلا في كلام موجب، مع أنه منصوب على أنه ظرف لاعلى أنه مستثنى، **قلنا:** حكم وجوب النصب على الاستثناء إنما هوفيما يكون الكلام تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا

فيه، وفيما ذكرت من المثال المستثنى منه فيه غير مذكور.

فإن قيل: لدفع الاعتراض المذكور لمَّا قيدتم وجوب النصب بكون الكلام تاما فعدم ورود هذا الاعتراض إنما هو على من قيَّد وجوب النصب بهذا القيد وأما على من لم يقيد مثل ابن الحاجب في هذا الكتاب فلعدم وروده على المصنف كان واجبا عليه أن يقيد وجوب النصب بكونه في الكلام التام أيضا بعد تقيده بكونه بعد إلا وبكونه في الكلام الموجب لئلا يرد عليه " يوم كذا" في قرأت إلايوم كذا. **قلنا**: لاحاجة إلى هذا القيد ،لأن التفصي والخلاص عن الاعتراض المذكورحاصل بطريق آخر أيضا وهو أن المراد بوجوب النصب وجوب النصب مطلقا سواء كان نصبه على الاستثناء أو على الظرفية.

فإن قيل: ما الدليل على أنه أراد مطلق وجوب النصب لاوجوب النصب على الاستثناء فقط. **قلنا**: الدليل عليه قوله: " أو بعد خلا وعدا، لأن النصب بعد خلا وعدا ليس بمعنى الاستثناء بل هو على المفعولية.

بيان دفع ما يرد على قوله: " قُرِئ إلايوم كذا برفع يوم على أنه مفعول مالم يسم فاعله

فإن قيل: الاحتياج إلى القيد المذكور وإن لم يقع في مثل قرأت إلايوم كذا لعدم وجوب النصب على الاستثناء لكن الاحتياج إلى القيد المذكور لابد منه لدفع اعتراض آخر و هو أن قاعدة وجوب النصب منقوضة بمثل قُرِئ إلايوم كذا برفع يوم على أنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: " قُرِئ"وليس بمنصوب أصلا بل هو مرفوع. **قلنا**: لاحاجة إلى القيد المذكور لإخراج هذا المثال أيضالأنه من قبيل المستثنى المفرغ ،والمفرغ خارج عن هذا القسم للمقابلة .

بيان وجه وجوب نصب المستثنى في الكلام الموجب

فإن قيل: لم وجب النصب في الكلام الموجب لا في الكلام الغير الموجب. **قلنا**: إنما وجب النصب في الكلام الموجب دون غيرالموجب لأن المخل بالنصب ليس إلا كونه بدلا عن المستثنى منه والبدل لايصح ههنا، لأن البدل في حكم تكرير العامل فيلزم الإيجاب في المستثنى منه والمستثنى كليهما، لأن العامل في مثل جاء ني القوم إلازيدا إذا كررنا العامل جاء ني زيد وهو خلاف المقصود، لأن المقصود إخبار مجيء القوم سوى زيد ، وإما إبدال المستثنى عن المستثنى منه في الكلام الغير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير أصل العامل بدون النفي لأنه عارض ولا يكرر العارض.

بيان الوجه الثاني لعدم صحة البدلية في الكلام الموجب

وأيضا لايصح أن يكون بدلا أمابدل الغلط فلأنه يكون المنشأ فيه هو الغلط ولذا لم يجئ

في القرآن لأن الله سبحانه وتعالي متعال عن ذلك علوا كبيرا مع أن المستثنى واقع في القرآن فلا يمكن أن يكون المستثنى هو بدل الغلط، ولا يمكن أن يكون المستثنى بدل الكل لأن مدلوله يكون عين مدلول الأول و" زيد " في المثال المذكور ليس مدلوله مدلول القوم وكذا لا يمكن أن يكون بدل البعض ،لأن مدلوله يكون جزء من مدلول المبدل منه ،ومن البين أن مدلول زيد ليس جزء من القوم بل هو فرد منهم ، وكذا لايمكن أن يكون بدل الاشتمال لأن بدل الاشتمال ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة سوى الجزئية والكلية وليس بين زيد والقوم هذه الملابسة.

بيان عدم صحة كون المستثنى تاكيدا للمستثنى منه أو صفة له أوعطف بيان له أو العطف بالحرف

فإن قيل: لم لايصح أن يكون المستثنى تاكيدا للمستثنى منه أوصفة له أو عطف بيان أوالعطف بالحرف. **قلنا**: لا يصح واحد منها، **أما** كونه تاكيدا له فلأن التاكيد لايخلو عن الحالين إما لفظي أو معنوي: **أما** عدم صحة التاكيد اللفظي فلأنه يكون بتكرار اللفظ مثل جاء ني زيد زيد وههنا ليس كذلك ، وأما عدم صحة التاكيد المعنوي فلأنه يكون بإلفاظ محصورة ، وزيد ليس منها، **وأما** عدم صحة كونه صفة فلأن الصفة في الحقيقة خبر للموصوف وزيد فى المثال المذكور أي جاء ني القوم إلا زيدا لايصلح أن يكون خبرا للقوم لأنه.لايصح أن يقال: القوم زيد. **وأما** عدم كونه عطف بيان أو معطوفابالحرف فلأن عطف البيان يكون لتوضيح المبين ، ولايمكن أن يكون زيد توضيحا للقوم، والمعطوف بالحرف ما يكون بين المعطوف عليه والمعطوف أحد حروف العطف وليس بين زيد والقوم حرف عطف.

بيان العامل في المستثنى المنصوب وفي تعيين عامله ستة مذاهب

فإن قيل ما هو العامل فى هذا القسم من المستثنى. **قلنا**: فيه اختلاف بين النحاة والمذاهب فيه ستة. **الأول** مذهب البصريين فقالوا: إن العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا، وذلك لأن المستثنى شيء يتعلق بالفعل أو معناه تعلقا معنويا.

فإن قيل: ما هو التعلق المعنوي للمستثنى بالفعل أومعناه مع أن الظاهرأن التعلق بأحدهما إنما هو للمستثنى منه لا للمستثنى. **قلنا**:ذلك لأن للمستثنى نسبة إلى المستثنى منه الذي نسب إليه أحدهما. **أما** نسبة المستثنى بالمستثنى منه في المتصل فهي ظاهرة ، لأنه جزئه ، **وأما** في المنقطع فهو إن كان من جنسه فكذلك ،لأن فيه إيهام الجزئية ،وإلا فبعلاقة المالكية أو غير ها ثم لما جاء المستثنى بعد تمام الكلام فشابه المفعول في كونه فضلة فصار منصوبا مثله.

والثاني مذهب المبرد والزجاج فقالا: إن العامل فيه كلمة " إلا "بنفسها لقيام معنى الاستثناء بها

والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضي، ولكونه نائبه عن " أستثنى " كما أن حرف النداء نائب عن " أنادى".

والثالث مذهب الكسائي فقال: هو منصوب بأن مقدرة بعد " إلا" محذوفة الخبر فتقدير " قام القوم إلازيدا" قام القوم إلا أن زيدا لم يقم فنصب زيد بكلمة " أن" المقدرة والخبر محذوف، وهو قوله: " لم يقم"،

والرابع مسلك الفراء، وقال إن " إلا "مركبة من إنَّ و" لا" العاطفة، فحذف النون الثانية من " إنَّ" وأدغمت النون الأولى في لام " لا" فإذا انتصب الاسم بعدها فبإنَّ، وإذا تبع ماقبلها في الإعراب فبلا العاطفة ،وذلك لأنه صار حينئذ معطوفا بلا على ماقبله فصار معربا بإعرابه فكان أصل " قام القوم إلازيدا" قام القوم إن زيدا لا قام، و"لاقام" بمعنى " لم يقم "، فيكون التقدير قام القوم إن زيدا لم يقم فكلمة " لا" لنفي حكم ماقبل " إلا"ونقضه نفيا كان ذلك الحكم أو إثباتا.

والخامس: مذهب البعض فقال هذا البعض: إنه منصوب باستثنى كما أن المنادى منصوب بأنادي وكماإن حرف النداء هناك دليل على الفعل المقدر كذلك حرف الاستثناء ههنا دليل على الفعل المقدر، فالمستثنى على هذا القول مفعول به . **والسادس**: مذهب ابن الحاجب قال في " الإيضاح" شرح" المفصل" إن العامل فيه المستثنى منه بواسطة " إلا"وقال في الاستدلال: إنه ربما لا يكون هناك فعل ولامعناه فيعمل نحو القوم إلا زيدا إخوتك، وفيه رد على مذهب البصريين أيضا، **وأجاب** عنه البصريون بأن في لفظ الإخوة معنى الانتساب، وهو العامل .

بيان الموضع الثاني من المواضع الأربعة

وبيَّن الثانى من تلك المواضع بقوله: **(أو مقدما)** عطف على قوله: " بعد " إلا" أي المستثنى منصوب وجوبا إذا كان المستثنى مقدما.

بيان اعتراض من عبدالغفور على تركيب الجامي ثم بيان اختيار تركيب آخر من عنده ثم اعتراض السيالكوتي عليه مع اختيار تركيب آخر من عنده

فإن قيل: قال العلامة عبد الغفور معترضا على هذا التركيب: إن الظاهر المنساق إلى الفهم وإن كان هو العطف على قوله: " بعد إلا" إلا أنه على هذا التركيب لايدخل قوله: " أو مقدما" تحت قوله: " بعد إلا" مع أن انتصابه أيضا مشروط بكونه بعد إلا، وكذا الحال في قوله: " أو منقطعا" ثم قال العلامة إنه لو عطف على قوله: " في كلام موجب" لدخل تحت قوله: " بعد إلا" أيضا، لأن الشيء إذا عطف على شيء آخر يكون المذكور قبل المعطوف عليه مرادا في جانب المعطوف فيكون التقدير وإذا كان بعد إلا غير الصفة مقدما على المستثنى منه،

ويكون نصب قوله: " مقدما" حينئذ إما على أنه خبر لكان، أو على أنه حال . وقال عبد الحكيم السيالكوتي معترضا على عبد الغفور إن جعل قوله: "مقدما" خبرا آخر يوهم كون كلا من الخبرين شرطا مستقلا ،والمقصود أن مجموع الأمرين شرط ،وكونه حالا يفيد أن الشرط كونه بعد إلا مقيدا بأحد الأحوال الثلاث ،والمقصود أن الشرط أحد الأمور الثلاثة ، ثم أورد السيالكوتي تركيبا آخر وقال فالمناسب جعل كل منهما خبرا و" في كلام موجب" قيدا للأول **(على المستثنى منه)** سواء كان في كلام موجب أوغير موجب فمثاله في الموجب نحو جاء ني إلازيدا القوم ، ومثاله في غير الموجب نحو قوله: " ماجاء ني إلازيدا أحد.

بيان وجه وجوب النصب في المستثنى الواقع بعد إلا مقدما على المستثنى منه

فإن قيل: ماالدليل على وجوب النصب في هذه الصورة، **قلنا**: الدليل عليه أنه لو لم يجب النصب لكان تابعا للمستثمنى منه على البدلية ،والبدل لا يتقدم على المبدل منه لأنه من التوابع، وتابع الشيء لايتقدم عليه فلم يبق إلاالنصب على الاستثناء .

بيان الثالث من المواضع الأربعة

وبيَّن الثالث بقوله: " أو منقطعا" أي المستثنى منصوب أيضاوجوبا إذاكان منقطعا بعد إلا ، نحو ما في الدار أحد إلا حمارا ، والكلام في إعرابه مثل ما كان في قوله: " مقدما" فعند الشارح الجامي هو معطوف على قوله: " بعد إلا" وعند تلميذه عبد الغفور معطوف على قوله: "في كلام موجب" **(في الأكثر)**

بيان إعراب قوله: " في الأكثر"

فإن قيل: ماإعراب قوله: " في الأكثر" . **قلنا**: هو إما ظرف للمنصوب الملحوظ ههنا، فإن المنصوب ملحوظ مع كل واحد من هذه المواضع الأربعة ،وليس هو ظرف لقوله: "منصوب" المذكور في قوله: " وهو منصوب" أو هو ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هكذا أي هو يعني كون المستثى المنقطع منصوبا كائن في لغة الأكثر، والجملة معترضة.

بيان أن اللام في قوله: " الأكثر" عوض عن المضاف إليه وهو اللغات أو المذاهب

فإن قيل: الألف واللام في قوله: " الأكثر" عوض عن المضاف إليه ، فالمضاف إليه الذي عوض عنه اللام ماذا. **قلنا**: هو إما عوض عن اللغات أي في أكثراللغات.

فإن قيل: وما هي تلك اللغات. **قلنا**: وهي لغات أهل الحجاز.

فإن قيل: لغة أهل الحجاز واحدة ، فكيف يصدق قولكم: "وهي لغات أهل الحجاز، وأيضا أهل اللغة ههنا فريقان. **أحدهما**: أهل الحجاز ،**وثانيهما**: بنو تميم فكيف يصح استعمال

لفظ الأكثر فيه. **قلنا**:أهل الحجاز قبائل كثيرون ، ولكل قبيلة لغة ، فصح صيغة الجمع في لفظ " اللغات"، وصح لفظ الأكثر أيضا باعتبار كثرة القبائل . **وإما** عوض عن المذاهب أي في أكثر مذاهب النحاة.

بيان أن اللغة التي ذهب إليه أكثر النحاة هي لغة أهل الحجاز

فإن قيل: ما هي مذاهب النحاة التي هي أكثر. **قلنا**: اللغة التي هي مذهب أكثر النحاة هي اللغة الحجازية فإن أكثرهم ذهبو إلى اللغة الحجازية .

فإن قيل: ماوجه وجوب نصب المستثنى المنقطع مطلقا عند أهل الحجاز: **قلنا**: المستثنى المنقطع لايصلح أن يكون صفة أو تاكيدا أو عطف بيان أومعطوفا بالحرف كما هو الظاهر، وأيضا لايصلح أن يكون بدلا ،لأنه على تقديرالبدلية إما أن يكون بدل الكل، أو بدل البعض أو بدل الاشتمال أو بدل الغلط، ولايصح واحد منها. **أماالأول** فلأن مدلوله يكون مدلول الأول وهو صريح البطلان في مثل جاء ني القوم إلاحمارا، وكذلك بدل البعض فإنه لايمكن أن يكون الحمار جزء من القوم، وكذا بدل الاشتمال لأن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة إلى ذكر البدل، نعم هذا القسم من المستثنى بحسب الظاهر لوكان بدلا لكان من قبيل بدل الغلط، لكن بعد تدقيق النظر وتحديد البصر يعلم أن كونه بدل غلط أيضا غلط ،لأن صدور بدل الغلط إنما يكون عن السهو والغفلة ، والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والفطانة أي الفكر والتأمل .

فإن قيل: لماكان مذهب الأكثرين وهم الحجازيون هو المذكور فما مذهب غيرهم ومن هم ؟ **قلنا**: مذهب غيرهم وهم بنوتميم أن المستثنى المنقطع على قسمين. **أحدهما**: مايكون قبله اسم يصح حذفه وإقامة المستثنى مقامه نحو ماجاء ني القوم إلاحمارا فإنه يصح فيه حذف المستثنى منه وهو القوم وإقامة المستثنى مقامه وهو الحمار والمراد بالإقامة أن يكون قائما مقام الفاعل إذ يجوز أن يقال: ماجاء ني إلا حمار فهم ههنا يجوزون البدل، لأن المبدل منه في حكم التنحية في المعنى فيجوزحذفه وإثباته فيكون بدل الغلط. **وثانيهما**: ما لايكون قبله اسم يصح حذفه بل يجب أن يكون مذكورا فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه لأنه لما لم يكن حذف المستثنى جائزا ولا يمكن إقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق أن يكون في حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء كقوله تعالى: ﴿ لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ أي من رحمه الله ، فالمستثنى منه ههنا هو العاصم ،والمستثنى "من رحمه الله" الذي هو المرحوم والمعصوم، ومن البيّن أن المعصوم لايكون داخلا في العاصم فيكون مستثنى

منقطعا ففي القسم الأول يصح حذف المستثنى منه ، وهو القوم في المثال المذكور، ويصح إقامة حمار مقامه على طريق بدل الغلط، بخلاف الآية فإنه لايصح فيهما حذف المستثنى منه وهو إقامة المعصوم مقامه.

بيان أن بعض العلماء حملوا المستثنى في قوله تعالى: لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم على المستثنى المتصل

وقال بعضهم: يمكن أن يكون المستثنى في الآية من قبيل المستثنى المتصل ، وذلك بطريقين ، **الأول**: أن العاصم بمعنى المعصوم كما أن الراضية بمعنى المرضية في قوله: تعالى: ﴿ في عيشة راضية ﴾ أي مرضية أي لا معصوم إلا من رحمه الله . **والثاني**: أن يكون المراد من المستثنى فيها وهو من رحم وهو الله تعالى لا المرحوم أي لا عاصم إلا الله.

بيان الموضع الرابع من المواضع التي يكون المستثنى فيها منصوبا

وبيّن الموضع الرابع بقوله: **(أو كان بعد خلاوعدا)** أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد خلا وعدا فقوله: "أو كان بعد خلا وعدا إلخ" معطوف على قوله: "كان بعد إلا" فيدخل تحت قوله: "وهو منصوب إذا" فيكون التقدير وهو منصوب إذا كان بعد خلا وعدا .

بيان وجه وجوب نصب المستثنى إذا كان بعد خلا وعدا

فإن قيل: ماوجه وجوب نصب المستثنى إذا كان بعد عدا وخلا . **قلنا**: قوله: "خلا وعدا" من قبيل الفعل ، والمستثنى الذي وقع بعدهما مفعو ل، والمفعول الذي يكون بغير واسطة حرف الجر يكون منصوبا وجوبا.

فإن قيل: كون المستثنى منصوبابعد "عدا" على أنه مفعول به صحيح، لأن "عدا يعدو" مثل "دعا يدعو" بمعنى جاوز متعد ،والمتعدي يقتضي المفعول بخلاف "خلا يخلو" فإنه ليس بمتعد بنفسه بل هو لازم لايقتضي المفعول فكيف يصح أن ما بعده منصوب على أنه مفعول به نعم يتعدى بحرف الجر و هو "من" كما في "خَلَتِ الديار من الأنيس". **قلنا**: "خلا" وإن كان بحسب الأصل لازم، إلا أنه قد يكون متعديا بتضمينه معنى "جاوز" فيكون حينئذ متعديا، لأن "جاوز" متعد فكذا ما هو بمعناه. **أونقول في الجواب**: إنه من باب الحذف والإيصال.

فإن قيل: ما هو الحذف والإيصال. **قلنا**: هو أن يحذف حرف الجر وحده اختصارا من الفعل الذي صار متعديا بحرف الجر ، وإن كان في الأصل لازما، ويوصل الفعل بنفسه إلى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدي المفعول كما في قوله:

تعالى: ﴿ واختار موسى قومه ﴾ أي من قومه ، فحذف "من" فصار "واختار موسى قومه" وكان الأصل ههنا أيضاجاء ني القوم خلا زيدا أي خلا من زيد فحذف " من" وأوصل الفعل المتعدى فصار خلا متعديا بنفسه.

بيان أن ما يحمل على التضمين أو الحذف والإيصال وإن كان القانون فيه أن يكون مستعملا بحرف الجر أيضا لكن خولف ههنا لأن يكون موافقا للمستثنى بإلا

فإن قيل: لابد لما حمل بالتضمين والحذف والإيصال أن يستعمل في بعض الأوقات بإظهار ذلك الحرف الجر الذي حذف ليكون ذلك الاستعمال الذي أظهر فيه حرف الجر دليلا وقرينة على أن أصل الاستعمال الذي يكون بطريق التضمين أو الحذف والإيصال هو الذي يكون مع حرف الجر، وليس الأمر في المستثنى كذلك فإن كلمة " خلا "من أدوات الاستثناء لم يستعمل بظهور حرف الجر قطعا فعلم منه أنه ليس ههنا التضمين ولا الحذف والإيصال لأنه التزام شيء بدون اندراجه تحت القانون .**قلنا**: الصحيح هو ما قلت إلا أنهم التزموا في باب الاستثناء هذين الطريقين ليكون المفعول الذي وقع بعد خلا منصوبا صريحا كماأن الواقع بعد إلا منصوب صريحا.

فإن قيل: ما الأمر الداعي إلى أن يكون ما بعد "خلا "مثل ما بعد " إلا". **قلنا**: الأصل في الشيء أن يوافق بما هو الأصل في ذلك الباب ،والأصل في باب الاستثناء هو المستثنى بإلا فلا بد أن يكون المستثنى الذي وقع بعد "خلا " الذي لم يكن أصلا في الباب مثل المستثنى بإلا الذي هو الأصل في هذا الباب.

بيان أن الأصل في باب الاستثناء هي كلمة " إلا"

فإن قيل: من أين علم أن الأصل في باب الاستثناء هو" إلا". **قلنا**: لأنها موضوعة للاستثناء ، وما عداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان أخرى، فإن " غير" وضع لمعنى المغاير و"سوى" موضوع لمعنى الظرفية، "وعدا" لمعنى المجاوزة ، و"خلا " لمعنى الخلو و" ليس" لمعنى النفى.

فإن قيل: فكيف استعملت في الاستثناء لما لم تكن موضوعة لها. **قلنا**: قد يستعمل الشيء في غير ماوضع له لنوع من المناسبة.

بيان أن الفاعل لقوله: "خلا وعدا " ضمير مستتر فيهما وفي تعيين مرجعه ثلاثة أقوال

فإن قيل: لما كان المستثنى بعد خلا وعدا مفعول لهما، والفعل لا بد له من الفاعل فما هوالفاعل لهما. **قلنا**:الفاعل لهما ضمير مستكن فيهما ، وفي تعيين مرجعه ثلاثة أقوال.**الأول**

أنه راجع إلى مصدر الفعل المتقدم ،لدلالة الفعل عليه بالدلالة التضمنية فيكون من قبيل ﴿إعدلوا هـوأقـرب لـلتقوى﴾ فيكون التقدير جاء ني القوم عدا أوخلا مجيئهم زيدا، **الثاني**: أن الضمير راجـع إلـى اسـم الفاعل من ذلك الفعل المتقدم لدلالة الفعل على صاحبه فيكون تقديره جاء ني الـقوم عدا أو خلا الجائي منهم زيدا **الثالث**: وهـو قول سيبويه أن الضمير المستكن راجع إلى بـعـض مـطـلـق من المستثنى منه وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت في ضمن الكل فيكون تقديره جائني القوم عدا أوخلا بعض منهم زيدا.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يرجع إلى كل القوم. **قلنا**: ذلك لأن صيغة خلا وعدا مفرد فلا يـصـح أن يـرجـع الضمير الواحد إلى كل القوم الذي هو اسم الجمع وهو محمول على الجمع لـلـمشـاركة بينـهـمـا فـي الـدلالة عـلى الكثير، وكما لايصح إرجاع ضمير الواحد إلى الجمع فكذلك إلى اسم الجمع .

فإن قيل: لـم لـم يـقـل سيبويه بإرجاع الضمير إلى البعض المعين. **قلنا**: لـم يقل به من وجهين .**الأول**: هـوأن مجاوزة البعض المعين لزيد لايستلزم المطلوب، لأن المطلوب مجاوزة كـل الـقـوم للمستثنى لامجاوزة البعض المعين . **والثاني**: هـو أنـه لا دلالة للكلام على البعض المعين بل على البعض المطلق .

بيان دفع اعتراض الشيخ الرضي عن القول الثالث وهو مذهب سيبويه بطريقين

فإن قيل: قـال الـرضـي مـعترضا على هذا المسلك إنه على تقدير البعض المطلق أيضا لايستـلـزم الـمطلوب ،لأن المطلوب في ذلك المثال أن" زيدا" لم يكن معهم أصلا ،ولايلزم من مـجـاوزـة بـعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجازوة الكل وخلو الكل .**قلنا**: يمكن أن يكون الـضمير إلى بعض منَكَّر للاستغراق في الإيجاب كما في قوله تعالى: ﴿علمت نفس﴾ أي كل نفس. **أونقول**: إن البـعـض قـد يستعمل بمعنى الكل ، وأريد به ههنا هذا المعنى ، فالتقدير عند سيبويه جاء ني القوم عدا بعض منهم زيدا ، وجاء نيالقوم خلا بعض منهم زيدا، ويكون البعض بـمـعنى الكل، وقد طولنا الكلام في الدفاع عن مسلك سيبويه الذي هو سيد هذا القوم لا عتراض أمثال الشيخ نجم الدين المحقق الرضي.

بيان تركيب الجملة المتقومة من خلا وعدا مع فاعلهما ومفعولهما

فإن قيل: مـاتركيب قوله: " عدا زيدا وخلا زيدا" أي جملة خلا مع الفاعل والمفعول .

قلنا: جـمـلة "خلا " مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية من معمول الفعل المتقدم وهوالقوم في المثال المذكور.

فإن قيل: خلا وعدا ماض مثبت والماضي المثبت إذا وقع حالا لا بد فيه من" قد " مع أنه لم يستعمل مع "خلا وعدا" كلمة" قد" في باب الاستثناء. **قلنا:** سلمنا أن الماضي المثبت إذا وقع حالا لابد فيه من " قد"، لكن لايلزم أن تكون ظاهرة بل هي قد تكون مقدرة، وهي ههنا مقدرة ، أما أنها لاتظهر في الاستعمال قطعا فذلك لنكتة خاصة في باب الاستثناء ، وهي أن الأصل في باب الاستثناء هي كلمة " إلا" فلتكون مشابهتهما بها كاملة لم يظهر معهما " قد" لأن كلمة " قد" لاتدخل على كلمة " إلا" **(في الأكثر)**

فإن قيل: ماإعراب قوله: " في الأكثر" . **قلنا:** إعرابه كما مر في العبارة السابقة هو أنه إما ظرف للمنصوب الملحوظ، أو هو خبر باعتبار المتعلق للمبتدأ المحذوف، وتقديره ما بيّنه الشارح الجامي بقوله: " أي النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات "، وفي تقديره هذا أشارالشارح الجامي إلى أن اللام في قوله: " الأكثر" عوض عن المضاف إليه وهوالاستعمالات

بيان الاستعمال الأقل الذي هو في مقابلة الأكثر

فإن قيل: الأكثر يستعمل في مقابلة الأقل فما هو الاستعمال الأقل الذي ليس فيه القول بوجوب النصب. **قلنا:** الأقل الذي استعمل المصنف لفظ " الأكثر" في مقابله هو ما أجازه الأخفش من الجر بخلا وعدا ، بناء على أنهماحرفا جر، ويؤيد ما قاله المصنف من وجوب النصب بهما في الأكثر والجربهما في الأقل ما قال الإمام السيرافي: لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر ، فقوله صريح في أكثرية النصب بهما وجواز الجر بهما على قلة. **(أو ماخلا وماعدا)**أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد ماخلا وماعدا .

بيان وجه النصب بما خلا وما عدا

فإن قيل: ماوجه وجوب النصب في المستثنى بما خلا وماعدا. **قلنا:** وجه كونه منصوبا هي المفعولية كما كان ذلك في خلا وعدا ، وذلك لأن "ما" فيهما مصدرية ، وهي مختصة بالأفعال فدخول " ما" صار قرينة واضحة على كون خلا وعدا من الأفعال.

بيان التركيب الأول في قوله: " ما خلا وما عدا "

فإن قيل: "ما" المصدرية إذا دخلت على الفعل تجعل مدخولها في تأويل المصدر والمصدر اسم لابد له من الإعراب فماإعرابه حينئذ. **قلنا:** " ماخلا وماعدا " في تأويل المصدر إما منصوب على الظرفية أي خلو زيد وعدو زيد بالنصب.

فإن قيل: الظرف إما زمان أو مكان فكيف يصح أن يكون " ماخلا وماعدا " ظرفا **قلنا:** لا نقول بكونه ظرفا بنفسه بل هو ظرف بتقدير المضاف أي وقت خلو هم وعدوهم ، فتقدير

المثال أي جاء ني القوم ما خلا زيدا هو جاء ني القوم وقت خلو هم من زيد أي خلو بعضهم من زيد هذا إن أرجعنا الضمير في ماخلا إلى البعض المطلق من المستثنى منه كما هو في مذهب سيبويه ،لأن الأقوال الثلثة تجرى في ماخلا وماعدا أيضا كما كانت تجري في نفس خلا وعدا بدون " ما" ، أوبتقدير جاء ني القوم وقت خلو الجائي منهم من زيد ، وهذا على القول بإرجاع الضمير إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم، أوتقديره جاء ني القوم وقت خلو مجيئهم من زيد ، وهذا على تقدير القول بإرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم ، وتقدير المثال أي جاء ني ما عدا عمرو على كل من الأقوال الثلثة هكذاجاء ني القوم وقت مجاوزة بعضهم عمرو، أووقت مجاوزة الجائي منهم عمرا أووقت مجاورة مجيئهم عمرو، **أونقول**: أنهما منصوبان على الحالية . **فإن قيل**: الحال يكون محمولا على ذي الحال، ولما صارا في تأويل المصدرلم يصح حملهما على ذي الحال فكيف يصح القول بالحالية. **قلنا**: يجعل المصدر حينئذ بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير في المثال المذكور هكذا جاء القوم خاليا بعضهم من زيد ومجاوزا بعضهم عمروا هذا إن رجع الضمير إلى البعض المطلق.، وجاء ني القوم خاليا الجائي منهم من زيد أ و مجاوزا الجائي عمروا وهذا على القول بإرجاع الضمير إلى اسم الفاعل، أو جاء ني القوم خاليا مجيئهم من زيد أو مجاوزا مجيئهم عمروا هذا إن رجع الضمير إلى المصدر

فإن قيل: قال الشارح الجامي عند بيان التقديرات في صورة النصب على الظرفية وقت خلوهم وخلومجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا فذكر تقدير ين في ماخلا وتقديرين في ماعدا مع أن الأقوال كانت ثلاثة فكان الأنسب أن يذكر لكل وا حد منهما ثلاثة تقديرات. **قلنا**: قال العصام إن في قوله: "وقت خلوهم" إشارة إلى القولين قول من أرجع الضمير إلى البعض وقول من أرجع الضمير إلى اسم الفاعل ،فاختار الجامي طريقا مختصرا وهو أن قوله: "وقت خلوهم" يستعمل في ما إذاكان الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه أيضا أي خلو الجائي منهم كما يستعمل في ما إذا كان الضمير راجعا إلى بعض منهم كما هو الظاهر. **أونقول**: إن الشارح الجامي وإن لم يستوف جميع التقادير فلا بأس به وذلك لأن كلمة : "أو" في قوله " وفاعلهما ضمير راجع إماإلى مصدر الفعل المقدم أو إلى اسم الفاعل منه أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه" لمانعة الخلو ، فجاز أن يكون جميع التقادير مجتمعة في بعض المواد دون بعض أخرى، وقوله: "وقت خلو مجيئهم" إنما هو على قول من يقول بإرجا ع الضمير إلى المصدر ، وقس على هذا الأمثلة الباقية أيضا. **وكذا** في صورة النصب على الحالية أيضا ذكر الجامي تقدير ين في" ماخلا " ،وتقديرين في "ماعدا" فقال جاء القوم خاليا بعضهم أو مجيئهم

مـن زيـد ،ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمروا، فيكون الضمير في بعضهم إما إلى الجائي منهم ، أو إلى البعض، فيتناول التقديرين .

بيـان أن الـمـصنف لم يقل: في الأكثر في ماخلا وماعدا كما قال سابقا في خلا وعدا من وجهين

فإن قيل: كـان على المصنف أن يقول: في الأكثر ههنا أيضا ،لأن الأخفش خالف وأجاز بهـمـا الـجـر على أن " ما" فيهما زائدة كما قال سابقا في الأكثر عند الاختلاف في خلا وعدا. **قلنا:** إنما لم يقل كذلك إما لانه لم يثبت هذا النقل من الأخفش عند المصنف، ولهذا قرر المصنف في شرح " المفصل" فعليتهما على سبيل الجزم، ونفى كونهما جارين. **أونقول:** إنه وإن ثبت النقل عـنـه عنده إلا أنه لما لم يكن هذا المذهب معتبرا عنده لم يقل: في الأكثر بالنسبة إليه. **(و)** كذا المستثنى منصوب بعد **(ليس)** نحو جاء ني القوم ليس زيدا **(و)** بعد **(لايكون)** فقوله: " ليس" وكذا " لا يكون" معطوف على قوله: "خلا وعدا" نحو سيجيء أهلك لايكون بشرا .

بيان وجه نصب المستثنى بعد " ليس ولايكون "

فإن قيل: مـا وجـه نصب المستثنى بعد " ليس ولايكون" . **قلنا:** إنـما وجب النصب فيـمـا بـعد هما ،لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر فالمنصوب بعد هما منصوب على أنه خبر لهما.

بيان وجه وجوب إضمار اسم " ليس ولا يكون"

فإن قيل: لـو كـان مابعدهما منصوبا على أنه خبر لهما لكان اسمهما مذكورا بعدهما في حين من الأحيان مع أنه لا يذكر بعدهما اسمهما قطعا. **قلنا:** لما وقعا ههنا اداة استثناء قالوا بوجوب إضمار الاسم فيهما ليكون مشابهتهما بإلا التي هي أم هذا الباب أقوى.

فإن قيل: مـا تأثير وجوب إضمار الاسم في تقوية المشابهة. **قلنا:** ذلك لأنه لو لم يكن إضمار الاسم فيهما واجبا لكان الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى فلم يكونا مثل " إلا" لعدم وقوع الفصل بين " إلا" والمستثنى بها.

فإن قيل: فـما هو مرجع ذلك الضمير. **قلنا:** يـصح أن يكون المرجع له أمرين إما اسم الـفاعل للفعل المتقدم أو البعض المطلق من المستثنى منه فيكون التقدير سيجيء أهلك ولايكون الجائي منهم بشرا، أو البعض منهم بشرا.

فإن قيل: لـم لم يجز إرجاع ذلك الضمير إلى المصدر الذي في الفعل المتقدم. **قلنا:** لايصح ذلك كما صح الأولان ، لأنه لايصح أن يقال: جاء ني القوم لايكون المجيء منهم زيدا

إذ لايقال: المجيء زيد للزوم حمل الذات على الوصف الصرف، إلا أن يقال أن المصدر ههنا بمعنى اسم الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح.

بيان إعراب ليس مع الاسم والخبر وكذا لا يكون

فإن قيل: ماإعراب "ليس" مع الاسم والخبر، وكذا "لايكون". **قلنا:** إعرابهما النصب المحلي على الحالية من معمول الفعل المتقدم إما من فاعله أو مفعوله.

بيان أن "خلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون" لاتستعمل إلا في المستثنى المتصل دون المنقطع وأيضا لا تستعمل في المفرغ بل في غير المفرغ

فإن قيل: هل تستعمل هذه الأفعال أي خلا وعدا وماخلا وماعدا وليس ولايكون في سائر أقسام المستثنى أم في بعضها. **قلنا:** لاتستعمل هذه الأفعال إلا في المتصل فلا تستعمل في المنفصل ثم لاتستعمل في جميع أقسام المتصل بل في غير المفرغ لا في المفرغ، **وغيرالمفرغ** ما يكون المستثنى منه فيه مذكورا. **والمفرغ** مالايكون كذلك.

فإن قيل: ما وجه عدم استعمالها إلا في المتصل الغير المفرغ. **قلنا:** قد علمت أن الضمير الذي هو فاعل لهذه الأفعال راجع إلى ما فيه دخل للمستثنى منه، لأن البعض المطلق في المثال المذكور وهو جاءني القوم خلا زيدا مثلا من المستثنى منه والجائي أيضا هو المستثنى منه والمجيء أيضا ليس إلا فعلهم ،وقد عرفت أن المستثنى ههنا لايكون إلا مفعولا كما في "خلا وعدا وما خلا وما عدا" أو خبرا كما في "ليس ولا يكون"، والمفعول والخبر ليس إلا من جنس المستثنى منه فثبت أنه لا يستعمل إلا في المتصل. **وأما** عدم استعمالها إلا في غير المفرغ فلأنك قد عرفت الآن أن الضمير راجع إلى المستثنى منه على التأويلات الثلاثة فلو لم يكن مذكورا لزم الإضمار قبل الذكر.

بيان أن تلك الأفعال الستة لاتتصرف فيها لقيامها مقام إلا التي لا تتصرف فيها

فإن قيل: هل يتصرف في هذه الأفعال الستة مثل أن يقال في خلا يخلو وعدا يعدو وفى ليس ليست وفى لا يكون ما كان أو لايتصرف فيها. **قلنا:** لايتصرف فيها لأنها قائمة مقام إلا وهي لايتصرف فيها لكونها حرفا فكذا ما ناب منابها،لأن للنائب حكم المنوب.

بيان القسم الثاني من أقسام المستثنى وهو مايجوز فيه النصب ويختار فيه البدل

ولما فرغ المصنف من القسم الأول وهو المنصوب شرع في القسم الثانيفقال **(ويجوز فيه)** أي في المستثنى **(النصب)**على الاستثناء **(ويختار البدل)** عن المستثنى منه **(فيما بعد إلا)**

بيان وجوه لدفع مايقال: أن ههنا تكرار الظرف.

فإن قيل: جواز النصب واختيار البدل حكمان مختلفان لكن محلهما الذي يجريان فيه واحد، لأن من البين أن " قليلا " في المثال المذكور في المتن من كلام اللّٰه تعالى المجيد يجوز فيه النصب ويختار فيه البدل، فالحاصل أن محلهما واحد فإذا ظهر أن محلهما واحد فيكفي لبيان المحل ظرف واحد ، مع أن المصنف ذكر ظرفين. **الأول** قوله: " فيه " في قوله: "ويجوز فيه النصب". **والثاني**: قوله: " فيما بعد إلا" ،ولهذا قال بعض العلماء إنما الأولى للمصنف أن يقول: ويختار البدل فيما بعد إلا للاستغناء عن قوله: "ويجوز فيه النصب" لكونه معلوما مما سبق ،وللاحتراز عن تكرار الظرف. **قلنا**: لهذا الاعتراض عدة أجوبة. **الأول**: أنه ليس في بعض نسخ الكافية قوله:" فيه"وحينئذ قوله: " فيمابعد إلا"من قبيل ماتنازع فيه الفعلان أي قوله: "يجوز" وقوله: "يختار". **والثاني**: من الأجوبة وهو ما اختاره أكثر الشارحين مثل الهندي وغيره وهو أن قوله: " فيما بعد إلا" بدل من قوله: " فيه" فلا تكرار فيه. **والثالث**: ما اختاره الجامي وهو أن قوله: "فيما" ليس بظرف بل هو حال عن الضمير المجرور في قوله: " فيه" باعتبار المتعلق ، وهو واقعا، لأن وقوع الجار والمجرورحالا إنما يكون باعتبار المتعلق ، وبينه الجامي بقوله: " حال من الضمير المجرور أي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن إلا " .

فإن قيل: ضمير قوله: "واقعا" راجع إلى المستثنى وكلمة: " ما" في قوله: " فيما" أيضا عبارة عن المستثنى فيلزم ظرفية الشيء لنفسه. **قلنا**: كلمة: "ما"حينئذ عبارة عن المحل وقوله: " بعد" بمعنى المتأخر خبر ليكون المحذوف، ويكون مع اسمه وخبره صفة لقوله: " ما" فيكون التقدير هكذا أي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن إلا .

بيان اختلاف عصام الدين وعبد الغفور في تحسين جواب الجامي وتقبيحه

واختلف تلميذا الشارح الجامي عصام الدين وعبد الغفور في الجواب الذي أجاب به الشارح الجامي فحسّنه عبد الغفور، وقبّحه العصام وحسّن الجواب الذي أجاب به الهندي.

فقال عبد الغفور توجيه الشارح الجامي أولى وبيّن وجه حسنه أن المقصود هو بيان حال مطلق المستثنى ويدل على ذلك السباق والسياق. **أما السباق** فلأنه قال سابقا: وهو منصوب إذا كان بعد إلا إلخ. **وأما السياق** فهو قوله: "وإما مخفوض بعد غير وسوى"، فعلم أن المقصود هو بيان حال مطلق المستثنى فلو جعل بدلا لأفاد أن المقصود هو بيان حال المستثنى الواقع بعد إلا فقط لأن المبدل منه لا يكون مقصودا بل يكون توطية وتمهيدا لذكر البدل، مع أنك عرفت أن المقصود بيان مطلق المستثنى لا الواقع بعد إلا فقط. **وقال** عصام الدين في بيان قبح جواب

الجامي: لا خفاء في هجنة هذا التوجيه إذا البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد إلا ولا معنى لأن يقال في محل واقع بعد إلا. **ثم رد** العصام على عبد الغفور. **وقال** ومما يقضي منه العجب: أنه قيل توجيه الشرح أحسن لأن المقصود بيان حال المستثنى ولوجعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية. **وبين وجه الرد** فقال: كيف والبدل مستثنى بعد إلا ،والمقصود ههنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود. **وقال** العصام في أثناء هذا البيان أن ماقاله الهندي هو الأحسن لو كان كلمة " فيه" موجودة في المتن ، وعبارة العصام هكذا: فلو كان كلمة "فيه" في "يجوز فيه" كما نقل الشارح فقوله: "فيما بعد إلا "بدل عن قوله: "فيه" بدل البعض عن الكل. **ورد عبد الحكيم السيالكوتي** على العصام فقال فما قيل: إن البدل مستثنى بعد إلا والمقصود بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في التنحية لايخل بالمقصود وهُمٌ فيقضى منه العجب، وكذا ماقيل لاصحة لتوجيه الشرح لأن المتعارف في المعنى ويجوز فيه النصب بعد إلا ولامعنى لأن يقال في محل واقع بعد إلا لأن "بعد" ظرف مكان فمعنى قوله: "بعد إلا"و " في مابعد إلا" واحد لافرق بينهما إلا بإظهار " في" وتقديرها **ولكن يقول** العبد الضعيف: إنه لاحاجة إلى هذين التركيبين لا البدلية ولا إلى الحالية بل قوله: " فيما بعد إلا " ظرف لقوله: "يختار" وهذه هي المسئلة التي بيانها مقصود المصنف ، والحكم الذي فيها وهي مسئلة اختيار البدل والحكم الواحد يقتضي محلا وظرفا واحدا ، ويعلم منها مسئلة جواز النصب أيضا، لأن ما يكون في مقابل المختار يكون جائزا ،ولهذا لو لم يقل: ويجوز فيه النصب وقال: ويختار البدل فقط لم يلزم منه أي فساد لكن المصنف لزيادة الإيضاح قال: ويجوز فيه النصب وذكر صراحة ما علم مما سبق ، فعلى هذا يكون قوله: " فيه" ظرفا لفعل آخر من غير تكرار، **واعلم:** أن قوله: " فيما بعد إلا " احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل عدا وخلا ،فإنه ليس فيه هذا الحكم (**في كلام غير موجب**) احتراز عما إذا وقع في كلام موجب فحكمه ما مر من وجوب النصب (و) الحال أنه قد (**ذكر المستثنى منه**).

بيان أن الواو في قوله: " و ذكر المستثنى منه" للحال لا للعطف

فإن قيل: الواو في قوله: "وذكر المستثنى منه " للعطف، وهي يقتضي المعطوف عليه ولا يصح ههنا شيء لأن يكون معطوفا عليه. **قلنا:** الواو ههنا للحال لا للعطف ، ولذا قال الشارح الجامي ههنا والحال أنه إلخ ، للإشارة إلى أن الواو للحال .

بيان أن قد التي لابد من دخولها على الماضي المثبت ههنا مقدرة

فإن قيل: الماضي المثبت إذا وقع حالا لا بد من دخول " قد" عليه ،وليس ههنا كلمة

" قد". **قلنا**: قد علمت سابقا أنه لا بد في الماضي المثبت من لفظة " قد" سواء كانت ظاهرة أو مقدرة فههنا وإن لم تذكر في اللفظ لكنها مقدرة، ولذا قدر الجامي ههنا كلمة " قد" وقال: قد ذكر المستثنى منه.

بيان وجه تقدير الشارح الجامي كلمة " أنه " بين قوله: " والحال" و" قد " مع الرد على الباسولي وصاحب الخادمة وعبد الرحمٰن

فإن قيل: لم قدر الشارح الجامي قوله: " أنه " بعد قوله: " والحال" وقبل قوله " قد" وقال: والحال أنه قد ذكر . **قلنا**: إنما قال " إنه" لأن الواو الحالية إذا ذكرت معها لفظ الحال لإظهار أنها واو حالية دخلت على الجملة ويقدر لفظ " أن" مع ضمير الشان فيقال " أنه" ويكون معناه في الأفغانية " أو حال دادے چه په تحقيق سره شان دادى چه ذكر شوى وى مستثنى منه" فلو لم يقدر معه أنه لكان التقدير هكذا ، والحال قد ذكر المستثنى منه ولا معنى له ، فماقاله الباسولي وتبعه صاحب الخادمة في بيان فائدة قوله: " أنه" أن الشارح الجامي إنما قدر لفظ " أنه" لبيان ذي الحال فليس بصحيح ، لأن ذا الحال لقوله: " وقد ذكر المستثنى منه" هو الضمير المجرور في قوله: " فيه" كما كان قوله: " فيما بعد إلا" أيضا حالا عنه ، **ثم ما** أورد الباسولي وصاحب الخادمة من السوال والجواب فمن قبيل بناء الفاسد على الفاسد ،والسوال والجواب قد ذكرهما الباسولي هكذا: فإن قيل إن الضمير في " أنه " لايخلو إما راجع إلى المستثنى الذي رجع إليه الضمير المجرور فيقوله " فيه" ،أو راجع إلى المستثنى منه ، فعلى الأول لا يوجد العائد في الخبر إلى اسم " أن" يعني إن " أن" حرف مشبه بالفعل يقتضى الاسم والخبر فاسمها هو الضمير المتصل بأن، وخبره هي الجملة التي بعده أعني قوله: " ذكر المستثنى منه" والجملة إذا وقعت خبرا لابد فيه من عائد ، ولا عائد ههنا، وعلى الثاني وإن وجد العائد وهو وضع المظهر موضع المضمر لكن يلزم الخروج من البحث، لأن البحث في أن المستثنى قد يكون بدلا وقد لا يكون لا فى كون المستثنى منه بدلا أو لا، **فأجاب** عبد الرحمٰن الإسفرائيني عنه أن الضمير راجع إلى المستثنى منه فوجد العائد في الخبر وهو وضع المظهر موضع المضمر، ثم المراد من المستثنى منه هو المستثنى فإن المستثنى منه كما يطلق على المستثنى منه كذلك ينعكس الأمر أيضا لأنهما من المتضائفين.فاستشعر الباسولي وصاحب الخادمة منه جواب السوال المذكور وحملا قوله على الجواب باختيار الشق الثاني وهوأن الضمير راجع إلى المستثنى منه فوجد العائد في الخبر ولم يلزم مايرد على الشق الأول، فوجد العائد في الخبر وهو وضع المظهر مقام المظهر، ولكون هذا الجواب والسوال من قبيل بناء الفاسد على الفاسد وجهان. **الأول**: هوأن مدار ما قاله عبدالرحمن

علـى أن الضمير راجع إلى المستثنى منه ، مع أن الضمير ضمير الشان ليس براجع إلى المستثنى ولا إلى المستثنى منه. **والثاني:** جعلهما ذلك الضمير ذا الحال ،والسوال والجواب بناء على ذلك الفاسد.

بيان أن كون الواو للحال إنماهو على النسخة التي ذكرت فيه الواو أما على النسخة التي ليست الواو فيها فهو صفة لكلام موجب

واعلم أن جعل الواو للحال إنما هو في النسخة التي الواو فيها موجود أما النسخة التي ليست الواو فيها فحيينئذ قوله: " ذكر المستثنى منه" صفة لكلام عير موجب أي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه.

بيان أن الشروط لاختيار البدلية خمسة ذكر الثلاثة منها وترك الباقية لكونها معلومة مما سبق

واعلم أنه ذكر لاختيار البدلية في المستثنى شروطا. **أحدها:** أن يكون بعد إلا، **والثاني:** أن يكون في كلام[1] موجب. **والثالث:** أن يكون المستثنى منه فيه مذكورا.

[1] غير موجب

فإن قيل: يجب إيراد شرطين آخرين أيضا. أ **حدهما:** أن لا يكون منقطعا. **والثاني** : أن لايكون مقدما على المستثنى منه ،فإنه لو كان منقطعا أو مقدما لم يكن فيه الحكم المذكور من جواز النصب واختيار البدل بل النصب فيه واجب. **قلنا:** إنما ذكر المصنف ههنا الشروط التي لم تعلم من قبل ، ولما ذكر قبيل هذا حكم المستثنى المنقطع وكذا المستثنى الذي يكون مقدما على المستثنى منه من وجوب النصب فيهما علم منه عدم كونه منقطعا ومقدما لأنه لما وجب فيهما النصب علم منه عدمهما في هذا القسم فلا حاجة إلى الاشتراط **(نحوما فعلوه إلا قليل)** بالرفع على البدلية **(وإلا قليلا)** بالنصب على الاستثناء.

بيان المثالين للجر والنصب والمذكور في المتن مثال الرفع

فإن قيل: هذا مثال الرفع على البدلية فما مثال الجر على البدلية والنصب على البدلية مع جواز النصب على الاستثناء. **قلنا:** أما مثال الجر على البدلية فنحو ما مررت بأحد إلا بزيد بالجر على البدلية وإلا زيدا بالنصب على الاستثناء ، وأما مثال النصب على البدلية فنحو مارأيت أحدا إلا زيدا بالنصب إما بطريق البدلية على المختار أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار.

بيان وجه اختيار البدلية على النصب

فإن قيل: ماوجه اختيار البدل. **قلنا:** إنما اختاروا البدل في هذه الصور لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالأصالة وبواسطة إلا لا بدون الواسطة ، بخلاف

الإعراب على البدلية فإنه بالأصالة وبدون الواسطة فكان إعراب البدل راجحا من النصب بالاستثناء من وجهين. **الأول**: أن إعرابه بالأصالة. **والثاني**: عدم الواسطة.

بيان دفع ما يقال أن البدلية غير صحيحة في قوله تعالى ﴿وما فعلوه إلا قليل﴾

فإن قيل: كون القليل بدلا من واو الجمع غيرصحيح ،لأن البدل هو التابع المقصود بما نسب إلى المتبوع، والمنسوب إلى المتبوع ههنا هو عدم الفعل، لأنه قال تعالى مافعلوه وهو غير مقصود بالبدل ،لأن المقصود للقليل إثبات الفعل لاعدم الفعل. **قلنا**: تعريف البدل محمول على حذف المضاف أي البدل تابع مقصود بأصل مانسب إلى المتبوع ،ولاشك أن النسبة الثبوتية هي الأصل، والبدل ههنا وهو قليل مقصود بالنسبة التي هو الأصل وهي الثبوتية .

فإن قيل: فعلى هذا لايصدق على" أخاك " في" ما ضربت زيدا أخاك " ، لأنه غير مقصود بأصل النسبة التي هي الثبوتية ،لأن المقصود ههنا سلب الضرب عنه. **قلنا**: قوله: " أخاك " قبل دخول حرف النفي مقصود بأصل النسبة والنفي عارض.

بيان دفع اعتراض آخر يرد على عدم مطابقة المثال المذكور في المتن بالممثل لعدم صحة واحد من الأقسام الأربعة للبدل .

فإن قيل: البدل على أربعة أقسام ولايصح واحد منها. **أمابدل الكل** ، لأن مدلوله عين مدلول المبدل منه ،ولايصح في هذه الآية ذلك. **وأمابدل البعض** فلأن في بدل البعض لابد من ضمير يرجع إلى المبدل منه مثل ضرب زيد رأسه فإن راسه مشتمل على الضمير الراجع إلى زيد وليس ههنا في البدل ضمير. **وأما بدل الاشتمال** فلظهورأن المبدل منه غير مشتمل على القليل ولا القليل مشتمل على المبدل منه. **وأما بدل الغلط** فلأن صدوره إنما يكون بسبب الغفلة والنسيان، والمستثنى يكون بخلافه ،لأن صدوره يكون عن فكر وروية كما مر، وأيضا لايمكن أن يقع بدل الغلط في القرآن الكريم لنزاهته تعالى عن السهو والغفلة. **قلنا**: هو ههنابدل البعض، وماقلت من لزوم اشتماله على الضمير الراجع إلى المستثنى منه فهو إنما يكون في بدل البعض إذا لم يكن مستثنى ، وأما إذا كان مستثنى فلا يلزم ذلك بقرينة الاستثناء .

فإن قيل: لما لم يوجد الاشتمال على الضمير الراجع إلى المستثنى منه فمن أين يعلم كونه بدلا بعضا من المبدل منه. **قلنا**: يعلم ذلك من كون الاستثناء متصلا لأن الاستثناء المتصل يفيد أن المستثنى بعضا من المستثيى منه.

بيان ثلاثة وجوه لدفع مايقال:أنه كيف صحت بدلية النكرة من المعرفة في الآية المذكورة

فإن قيل: النكرة إذا وقعت بدلاعن المعرفة يجب نعتها وتوصيفها ولانعت ههنا. **قلنا**:

هذه القاعدة إنما هي في بدل الكل ،وإن سلم فنقول: ذهب المصنف ههنا إلى مذهب من يقول بجواز بدلية النكرة عن المعرفة بدون النعت. **أونقول** في الجواب: أن النكرة ههنا أيضا موصوفة لأن البدل في الحقيقة أناس وهو نكرة موصوفة بالقليل أي مافعلوه إلا أناس قليل فلا اعتراض.

بيان القسم الثالث من أقسام إعراب المستثنى

ولما فرغ المصنف عن القسم الثاني شرع في القسم الثالث من الأقسام الأربعة فقال **(ويعرب)** أي المستثنى **(بحسب العوامل)** أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب و الجر فإن اقتضى العامل الرفع يرفع ، وإن اقتضى النصب ينصب، وإن اقتضى الجر يجر ولانصب حينئذ على الاستثناء.

بيان أن "العامل" في قوله: "بحسب العوامل" هوعامل المستثنى منه أو المراد منه أعم من أن يكون عاملا في المستثنى منه أو في المستثنى

فإن قيل: العامل الذي بحسبه يعرب المستثنى لا يخلو إمايكون عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه فإن كان الثاني لم يصدق على ما مررت إلابزيد فإن زيدا مجرور بعامل داخل على نفس المستثنى وهي الباء الجارة لا عامل المستثنى منه، وإن كان الأول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله: " إذا كان المستثنى منه غير مذكور، لأن كل واحد من أفراد المستثنى معرب بعامل نفسه سواء كان المستثنى منه فيه مذكورا أو غير مذكور. **قلنا**: المراد من العامل عامل المستثنى منه.

فإن قلت: ليس الأمر كذلك في ما مررت إلابزيد لأن العامل فيه هي الباء الداخلة على المستثنى: **قلنا**: لزيد جر لفظي ونصب محلي وعامل جره هي الباء الداخلة على المستثنى منه ، ولكن انتقل إلى المستثنى بعد حذفه فهومعرب بعامل المستثنى منه ،لا بعامل المستثنى ،وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء ،وقيل بتوسط إلا وهو العامل في النصب المحلى للمستثنى منه. **أو نقول** في الجواب: أن المراد من العامل أعم من أن يكون عامل المستثنى أوالمستثنى منه فاشتمل سائر الأمثلة ولم يخرج منه شيء **(إذا كان المستثنى منه غيرمذكور)**

بيان أن المستثنى الذي لم يذكر المستثنى منه معه يسمى بالمستثنى المفرغ مع بيان وجه التسمية

فإن قيل: مااسم المستثنى الذي لم يذكر معه المستثنى منه. **قلنا**: يقال له المستثنى المفرغ .

فإن قيل: المفرغ صيغة اسم مفعول، وهويصدق على كل اسم فرغ لشيء آخر، والذي فرغ لشيء آخر هو العامل، لأنه فرغ للعمل في المستثنى لعدم ذكر المستثنى منه فكيف يصح

تسمية المستثنى بالمفرغ ، نعم يصح أن يسمى بالمفرغ له. **قلنا**: هو في الأصل أيضا مفرغ له إلا أنه حذفت منه كلمة: "له" فبقي المفرغ وحذف الجار والمجرور و هذا من باب الحذف والإيصال كما مر. كما حذفت كلمة: "فيه" عن المشترك فيه وبقي المشترك.

بيان وجه ثان لصحة تسمية المفرغ بالمفرغ

وقال العصام: إنه يصح أن يسمى بالمفرغ مع الاستغناء عن هذا التكلف باعتبار أنه وصف للمستثنى بحال متعلقه ، ومتعلقه عامله ،وحال ذلك المتعلق هو كونه مفرغا،وكذا يصح تسمية المستثنى بالمفرغ على أنه مفرغ عن إعرابه للعامل فعلى هذا يكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغاله.

بيان سر كون المستثنى معربا بحسب العوامل من الشيخ الرضي .

واعلم أن الشيخ الرضي ذكر في كتابه سر هذا الحكم أي كونه معربا بحسب العوامل لأن المنسوب إليه الفعل أوشبهه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأول، والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فأعرب بالنصب يعني فإذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فأعطى ما هو حقه من الإعراب لانتفاء الجزء الأول **(وهو)** والحال أن المستثنى واقع **(في غير)** كلام **(الموجب)**

فإن قيل: ماإعراب قوله: "وهو في غير الموجب"، **قلنا**: هو حال من الضمير في قوله: "يعرب" فإنه مفعول مالم يسم فاعله، والواو حالية ،ولذلك صرح الجامي لبيان أن الواو حالية بقوله: "والحال".

بيان إعراب قوله: "وهوفي غير الموجب"

فإن قيل: ماإعراب قوله: "في غيرالموجب". **قلنا**: هوباعتبار المتعلق المقدروهوقوله: "واقع"خبر لقوله: "هو" ويكون تقديره هكذا والحال أن المستثنى واقع في غير الموجب ، واشترط ذلك **(ليفيد)** فائدة صحيحة .

بيان أن قوله: "ليفيد" دليل للاشتراط لا للمشروط.

فإن قيل: الظاهر أن قوله: "ليفيد" دليل لقوله: "يعرب بحسب العوامل" مع أنه لايثبت هذه الدعوى. **قلنا**: قوله" ليفيد" دليل للاشتراط لاللمشروط، ولذا قدرالجامي: "اشترط" قبل قوله: "ليفيد"، ليعلم أن قوله: "ليفيد" دليل للاشتراط.

بيان تعيين الفاعل لقوله: " ليفيد".

فإن قيل: ما الفاعل لقوله: "ليفيد". **قلنا:** فيه احتمالات ثلثة. **الأول:** أن فاعله ضمير فيه راجع إلى الكلام أو إلى المستثنى. **أونقول.** أن فاعله هو قوله: " مثل ماضربني "وحينئذ لا ضمير فيه.

فإن قيل: قوله: "ضربني إلازيد" أيضا مفيد لأنه لما قاله المتكلم حصل للمخاطب منه فائدة وهو أن جميع الناس اجتمعوا على ضرب المتكلم سوى زيد ، فإنه لم يكن معهم. **قلنا:** الفائدة قسمان، فائدة صحيحة ،وفائدة غير صحيحة ، والمقصود بالإفادة ههنا الفائدة الصحيحة لا الفاسدة ، ومابيَّنتَ من الفائدة فائدة غير صحيحة لعدم إمكان اجتماع جميع الناس على ضرب أحد ،ولذا قلنا: " في كلام غير موجب" إذ في الموجب لم يفد الفائدة الصحيحة بخلاف الغير الموجب فإنه مفيد فائدة صحيحة ، مثل ماضربني إلازيد ، لأن اجتماع جميع الناس في عدم الضرب معقول.

فإن قيل: الاستثناء المفرغ قد يكون مفيدا في الكلام الموجب أيضا كما يقال: جاء ني إلا ابنك في جواب من قال: هل جاءك جميع أهل بيتي ،فإن معناه جاء ني جميع أهل بيتك إلا ابنك، وهو كلام مفيد فائدة صحيحة. **قلنا:** الاشتراط المذكورإنما هو فيما لا قرينة على المستثنى منه ، فإنه عند عدم القرينة يقدر المستثنى منه عاما بخلاف ما إذا قامت القرينة على الخاص فلا اشتراط بل هو في الكلام الموجب أيضا كذلك **(إلاأن يستقيم المعنى)**

بيان إعراب قوله: " إلا أن يستقيم المعنى"

فإن قيل: ماإعراب قوله: " إلاأن يستقيم المعنى. **قلنا:** هو استثناء عن مفهوم الكلام أي لايعرب المستثنى على حسب العوامل في الموجب في جميع الأوقات إلاوقت استقامة المعنى.

بيان أن لاستقامة المعنى في الموجب طريقان

فإن قيل: المستثنى منه يقدرعاما عند عدم القرينة على الخاص فكيف يستقيم المعنى في الكلام الموجب فإنه لايمكن اجتماع الجميع على فعل. **قلنا:** لاستقامة المعنى في الكلام الموجب طريقان كما قال الجامي . **الأول** بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم مثل قولك : " كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح .

فإن قيل: هذا المثال لايطابق الممثل لعدم كون المستثنى فيه مفرغا،لأن المستثنى منه فيه مذكور، فكيف أوردتموه مثالا للمستثنى المفرغ. **قلنا:** لايخفى أن هذا المثال لمجرد أن الحكم فيه صحيح على وجه العموم ،وليس هو مثال للمستثنى المفرغ حتى يرد الاعتراض.

والطريق الثاني: هو أن تكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل

فيه المستثنى قطعا **(مثل قرأت إلايوم كذا)**

بيان أن" قرأت" في " قرأت إلا يوم كذا ليس بمعنى " أردت القراءة"

فإن قيل: لاحاجة في هذا المثال إلى التأويل بأيام الأسبوع والشهر، لأن " قرأت " قد يستعمل بمعنى أردت القراءة كما في قوله تعالى ﴿ وإذا قرأت القرآن﴾ أي أردت قراءة القرآن، والإرادة مستقيمة في جميع العمر. **قلنا:** قوله: " قرأت" بمعنى أوقعت القراءة لابمعنى أردت القراءة، وإيقاع القراءة لايستقيم في جميع أيام الدنيابل في أسبوع أوشهر ومثل ذلك.

بيان دفع مايقال: أن الحكم بالإفادة في الكلام الغيرالموجب وتقييد إفادة الموجب باستقامة المعنى ترجيح بدون المرجح

فإن قيل: إن الحكم بالإفادة في الكلام الغير الموجب مطلقا وتقييد ها في الكلام الموجب بشرط استقامة المعنى ترجيح بلامرجح، لأنه كمالايستقيم المعنى في الكلام الموجب على تقدير عموم المستثنى منه في جميع الصور مثل ضربني إلازيد، فإنه غير مستقيم المعنى، كذلك لايستقيم في الغير الموجب على ذلك التقديرأيضا في جميع الصور نحو ما مات إلا زيد فإنه كلام غير موجب، وعلى تقدير عموم المستثنى منه لايستقيم المعنى ههنا أيضامع أنه كلام غير موجب، فعلى هذا ينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى لأنهما سيان في الاستقامة وعدمها فالاشتراط في الموجب ترجيح بلا مرجح. **وأيضا** الفرق المذكور بين "ضربني زيد" و" قرأت إلايوم كذا" بأن الأول غير مستقيم، لعدم إمكان اجتماع جميع الناس على ضرب المتكلم، والثاني مستقيم على أن المتكلم لا يريد جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أوالشهر مثلا غير صحيح بل تحكم، لأنه كما يمكن استقامة قرأت إلا يوم كذا بالحمل على أيام الأسبوع أو الشهر كذلك يمكن استقامة ضربني إلا زيد بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين لأن المتكلم لايقول: " ضربني إلا زيد" إلابالنسبة إلى جماعة خاصة هو يسكن بينهم، كما إذا قال ذلك طالب من طلاب المدرسة فإنه لايريد جميع أشخاص الدنيا بل جماعة الطلاب الذين معه في المدرسة فقول المتكلم: " ضربني إلا زيد" لا يخرج من لسانه إلا إذا كانت هناك قرينة حالية أو مقالية على تعيين تلك الجماعة كما قاله طالب المدرسة فإن حاله يدل على أنه لايريد إلا أشخاص المدرسة. **وأما** القرينةالمقالية فمثل أن يقول أحد: من ضربك من أهل المحلة فيقول له: ضربني إلا زيد فقول السائل: " من ضربك من أهل المحلة " هي القرينة على أن مراد المجيب في ضربني إلا زيد هو أهل المحلة. **قلنا:** كلا السؤالين غير صحيحين. **أما الأول** فلأن هذا ليس من قبيل الترجيح بلا مرجح لأن المرجح موجود وهو

اعتبار ما هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه بخلاف النفي وذلك لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تغلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك أمر كثير الوقوع وغالب الورود، وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فذلك أمر قليل الوقوع كما في ضربني إلا زيد فالحاصل أنهم اعتبروا ما هو الغالب، **وأما الثاني** فلأن الفرق بين المثالين المذكورين ثابت،وهوأن القرينة الدالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخول المستثنى في ذلك المستثنى منه في "قرأت إلا يوم كذا" ظاهرة بخلاف ضربني إلا زيد فإن القرينة فيه غير ظاهرة، فالفرق بين المثالين إنما هو بالنظر إلى ظهورالقرينة وعدم ظهورها، فما ظهرت فيه القرينة على البعض المعين من المستثنى منه حكم عليه بأنه مستقيم، وما لم تظهر فيه القرينة على التعيين حكم عليه بأنه غير مستقيم ،وإذا ثبت أن النظر إنما هو على ظهورالقرينة وعدمها فلوقام في ضربني إلازيد أيضا قرينة دالة على تعيين البعض من المستثنى منه كما قال ذلك طالب المدرسة فلا مجال للقول بعدم استقامته لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الكلام الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.

بيان فائدة قوله: " ومن ثم إلخ"

ولما تُوُهِّم أن ما زال زيد إلا عالما كلام غير موجب لدخول ما النافية عليه مع أنه غير جائز، والحال أنك قلت أن المستثنى المفرغ في غير الموجب مفيد فائدة صحيحة فيكون معربا بسبب العوامل فلم قلتم بعدم جواز هذا المثال أشار المصنف إلى دفع هذا التوهم بقوله: ومن (**ثم**)أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى.

بيان وجه تفسير الشارح الجامي قوله: " ومن ثم" بقوله: " ومن أجل"

فإن قيل: لم فسرتم قوله: " ومن ثم" بقوله: "ومن أجل". **قلنا**: قد عرفت في أوائل هذا الكتاب أن كلمة "من" الجارة إذا دخلت على اسم الإشارة يكون المشارإليه باسم الإشارة علة للحكم الذي يأتي بعده والحكم الآتي بعده هو عدم جواز "ما زال زيد إلاعالما"، والمشارإليه لاسم الإشارة وهوأن المفرغ لايكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى فبإيراد لفظ أجل التعليلية أشار إلى أن المشارإليه ههنا علة للحكم الآتي **(لم يجز ما زال زيد إلا عالما)**

حاصل دفع التوهم أن مازال زيد وإن كان صورة كلام غير موجب إلا أنه في المعنى كلام موجب فلم يلزم ما توهمه المتوهم من أنه كلام غير موجب، ومع ذلك هو غير جائز.

بيان إثبات أن "مازال زيد إلا عالما"وإن كان غيرموجب صورة لكنه موجب معنى

فإن قيل: كيف هو في المعنى كلام موجب؟ **قلنا**: ذلك لأن زال في معنى النفي وقد

دخل عليه حرف النفي ونفي النفي إثبات دائم ، فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة العلم.

بيان وجه عدم جواز "مازال زيد إلا عالما"

فإن قيل: ما وجه عدم جواز هذا التركيب؟ **قلنا:** وجه ذلك أن كون شخص متصفا بجميع الصفات ممتنع، لأن من جملة الصفات مايتناقض كالقيام والقعود والنوم واليقظة فكيف يصح اجتماع جميعها فيه.

بيان دفع ما قاله الرضي أن ما زال زيد إلا عالما صحيح بطريقين

واعترض عليه الشيخ الرضي بأن الحكم بعدم جواز ما زال زيد إلا عالما غير صحيح، لأنه يمكن اندراجها في صورة الاستقامة وذلك بطريقين. **الأول:** أن تحمل الصفات على ما يمكن اتصاف زيد بها، وهي التي لا تناقض بينها ثم يحكم باستثناء العلم عنها. **والثاني:** أن يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات حتى الصفات المتضادة إلا صفة العلم ،فإنه لايمكن أن يوجد فيه فهذا كلام في غاية المبالغة في نفي صفة العلم عنه ،وهذا الاعتراض أورده الشيخ الرضي وذكر هذين التأويلين ، وأجاب الشارح الجامي أنه لو فتحنا باب أمثال هذه التأويلات لأمكن حينئذ إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة.

فإن قيل: كيف يمكن التأويل في مثل ضربني إلا زيد. **قلنا:** طريق التأويل أن يقال أن المراد كل من يتصورمنه الضرب ممن يعرفه المتكلم ،أو يقال: أن المقصود من ضربني إلازيد المبالغة في غلو المجتمعين على ضرب المتكلم. **فالحاصل:** أن المراد من الاستقامة هو الاستقامة من غير تأويل لا مع التأويل وإلا فلا يبقى كلام موجب إلا استقام بالتأويل.

بيان فائدة قول المصنف: "وإذا تعذرالبدل إلخ" .

فإن قيل: قد علم مما سبق أن المستثنى منه إذا كان مذكورا في كلام غير موجب يجوز هناك النصب على الاستثناء ويختار البدل مع أن هذه القاعده منقوضة في ثلاثة مواضع .

الاول: ماجاء ني من أحد إلا زيد ، **والثاني:** لا أحد فيها إلا عمرو. **والثالث:** مازيد شيئا إلا شيء لا يعبأبه ،فإن في هذه المواضع الثلاثة المستثنى منه مذكور ،والكلام غير موجب ، مع أنه لا يختار فيها البدل ،لأنه لو كان البدل فيها مختارا لكان المستثنى مجرورا في المثال الأول ومنصوبا في الثاني والثالث ، مع أنه مرفوع في الكل ، فأجاب المصنف عن هذا الاعتراض بقوله: (**وإذا تعذرالبدل**) من حيث حمله (**على اللفظ**)أي على لفظ المستثنى منه

(فعلى الموضع) أي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه. **حاصل الجواب**: أن المستثنى منه في هذه الأمثلة وإن كان مذكورا والكلام غير موجب، وكان الحق أن يختار فيها البدل إلا أن البدل من حيث اللفظ صار متعذرا فيها أي لم يجز أن يكون بدلا عن لفظ المستثنى منه أي على إعرابه الملفوظ أو المقدر فجعل بدلا عن محله، وفي الأمثلة الثلاثة المستثنى منه مرفوع محلا فجعل البدل أيضا مرفوعا، ولم يجعل في الأول مجرورا، وفي الثاني والثالث منصوبا لتعذر إبداله عن لفظ المستثنى منه فلا يلزم ما ذكرت من الاعتراض.

بيان وجه تأخير مسئلة تعذر البدل عن مسئلة الإعراب بحسب العوامل

فإن قيل: مسئلة تعذر البدل عن اللفظ من تتمة مسئلة اختيار البدل فكان حقها أن تذكر متصلا بها ولايجعل قوله: "ويعرب بحسب العوامل" فاصلا بينها وبين مسئلة اختيار البدل.
قلنا: الأولى من حيث كون هذه المسئلة من قبيل اختيار البدل وإن كان عن المحل أن يذكرها متصلا بمسئلة اختيار البدل إلا أن المصنف أخرها لعلة أخرى وهي أن هذه المسئلة موقوفة على مسئلة إعراب المستثنى بحسب العوامل.

فإن قيل: ماوجه توقف هذه المسئلة على مسئلة "ويعرب المستثنى بحسب العوامل"
قلنا: تعذر إبدال المستثنى عن لفظ المستثنى منه لايتصورإلا في التركيب الذي يكون إعراب المستثنى بحسب العوامل فيه على تقديرحذف المستثنى منه متعذرا، ولهذا لايجوز في مثل لا أحد فيها إلا عمرو أن يقال: لافيها إلا عمرو، وفي التركيب الذي لايكون الإبدال المذكور فيه متعذرا لايكون الإعراب المذكور فيه أيضا متعذرا، لأن في مثل ما جاء ني القوم إلا زيد إبدال زيد عن لفظ القوم ليس بمتعذر، وكذا حذف القوم وإعمال جاء ني في زيد أيضا غير متعذر، فإنه يصح أن يقال: ما جاء نيإلا زيد، فتعذر الإبدال المذكور وعدم تعذره لايكون بدون تعذر الإعراب وعدم تعذره كذا حققه العلامة عبد النبي في كتابه جامع الغموض شرح الكافية.

بيان دفع ما يقال أن صلة التعذر تكون كلمة "من" دون "على"

فإن قيل: كيف ذكرت كلمة: "على" فيصلة التعذر في قوله: "وإذا تعذر البدل على اللفظ"، مع أن الواقع فيصلة التعذر هي الباء لا كلمة: "على". **قلنا**: الجار المجرور في قوله: "على اللفظ" لايتعلق بقوله: "تعذر" حتى يرد مايرد بل الجار والمجرور يتعلق بالحمل المحذوف، ولهذا قال الشارح الجامي: من حيث حمله على اللفظ، فقدر لفظ الحمل لصحة التعلق.

بيان إعراب قوله: "على اللفظ"

فإن قيل: ماإعراب قوله: "على اللفظ". **قلنا**: هوباعتبارالمتعلق تمييز لقوله: "تعذر".

ولهذا زاد الشارح الجامي قوله: "من حيث" الذي يزاد لبيان كون الشيء تمييزا.

بيان أن كون قوله: " فعلى الموضع" جزاء إنما هو باعتبار تعلقه بالفعل المقدر أي يحمل على الموضع فيكون جملة

فإن قيل: قوله: " فعلى الموضع" جزاء، والجزاء إنما تكون جملة،وهو ليس بجملة. **قلنا**: قوله: " على الموضع" متعلق بالفعل المقدر وهو "يحمل" فيكون جملة ولهذا قال الجامي أي يحمل على موضع المستثنى منه ،وأشار بإضافة الموضع إلى المستثنى منه إلى أن اللام في الموضع في قوله: " فعلى الموضع" عوض عن المضاف إليه.

بيان وجه عدم جعله منصوبا على الاستثناء عند تعذر البدلية على اللفظ مع أنه جائز وجعله محمولا على البدلية من المحل

فإن قيل: إنه كما يختار البدل في المستثنى حال كونه واقعا في محل يكون متأخرا عن " إلا" كما مر فإنه يجوز فيه النصب على الاستثناء أيضا فينبغي أن يحمل على الاستثناء حينما تعذر البدل. **قلنا**: الإبدال لايتعذر بمجرد تعذر الإبدال عن اللفظ فإنه يمكن أن يبدل عن المحل فيحمل عليه عملا بالمختار على قدر الإمكان، ولهذا قال الجامي: عملا بالمختار على قدر الإمكان **(مثل ما جاء ني من أحد إلا زيد)** فزيد بدل مرفوع محمول على موضع أحد لا مجرور محمول على لفظه ومثل **(لا أحد فيها)** أي في الدار **(إلا عمرو)** فعمرو مرفوع على محل أحد لا على لفظه ومثل **(ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به)** أي لا يعتد به ، فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لامنصوب محمول على لفظه.

بيان أن في قوله: مازيد شيئا إلا شيء" نسختان

فإن قيل: ههنا نسختان. **الأولى**: هي التي فيها قوله: " لايعبأبه" موجود . **والثانية**: التي فيها ليس فيها ذلك ، ويرد على كل واحدة منهما اعتراض. **أما** الاعتراض الوارد على الأولى فهو أنه لا فائدة في تقييد قوله: " شيء بقوله: " لايعبأبه" لأن المقصود يحصل بدونه، ويكفي مازيد شيئا إلا شيء. **وأما** الاعتراض الوارد على النسخة الثانية فهو أنه يلزم استثناء الشيء عن نفسه لأن استثناء شيء عن شيء ليس إلا استثناء عن نفسه فلا تصح واحدة منهما. **قلنا**: يمكن الجواب عن كل من الاعتراضين ، أما الجواب عن الاعتراض الوارد على النسخة الأولى الموجودة عندنا فهوأنه وصف المستثنى بقوله: " لايعبأبه" ، لئلا يلزم في الظاهر استثناء الشيء عن نفسه فلما وصفه والوصف قيد للموصوف فصار من قبيل استثناء المقيد عن المطلق والخاص عن العام

فإن قيل: الوجه الذى بيِّن للتفصي عن الاعترا ض الوارد على النسخة الأولى وهو عدم

لزوم استثناء الشيء عن نفسه وإن اندفع به الاعتراض عن النسخة الأولى لكن هذا الجواب وهو بيان فائدة التوصيف هو عين الاعتراض على النسخة الثانية لعدم وجود حينئذ مايكون سببا لتخصيص الثاني بالنسبة إلى الأول فما المخلص حينئذ عن الاعتراض الوارد على النسخة الثانية.
قلنا: كان النظر في الوجه الذي بين للتخلص عن الاعتراض على النسخة الأولى إلى اللفظ دون المعنى، لأن من البين أنا إذا نظرنا إلى اللفظ فكما أن المستثنى منه هو الشيء كذلك المستثنى منه أيضا شيء بخلاف النسخة الثانية فإن النظر فيه إلى المعنى، وبسبب هذا النظر للتخلص عن الاعتراض الوارد على الثاني يتحصل جوابان. **الأول**: وهو جواب الشارح الجامي أنه ليس استثناء الشيء عن نفسه بل استثناء الأخص من الأعم، وذلك لأن المستثنى وإن لم يقيد بقوله: " لايعبأبه" فالمستثنى منه أعم منه، لأن المراد من المستثنى منه أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشيئيةأولا، والشيء خاص بما لايزيد عليه صفة غير الشيئية، والشارح الجامي عند ما ذكر هذا الجواب حكم بصحته بقوله: " وهو أدق وألطف" **أما** الأدقية فلزيادة التوجه والتأمل في إدراكه **وأما** الألطفية لعدم الاحتياج إلى قوله: "لا يعبأبه"، **والثاني** جواب تلميذه الرشيد وصاحبه السعيد العلامة عبد الغفور وهو أن التنوين في الشيء الثاني الواقع مستثنى للتحقير فبناء هذا الجواب أيضا على أنه من قبيل استثناء الخاص عن العام، لأن الشيء الحقير خاص من الشيء المطلق حقيرا كان أو غير حقير.

بيان أن تعدد الأمثلة لتعدد الممثلات.

فإن قيل: المثال إنما يكون لإيضاح الممثل، وهو يحصل بمثال واحد فلاحاجة إلى ذكر أمثلة ثلاثة. **قلنا**: الممثل على أربعة أقسام، لأن تعذر البدلية عن اللفظ في أربعة مواضع.
الأول ماإذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقية. **والثاني**: مايكون مجرورابالباء الزائدة.
والثالث: ما يكون المبدل منه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا بأن يلي " لا" التبرئة نكرة مفردا أو مضافا أو مشبهابه. **والرابع**: ما إذاكان المبدل منه خبر ماولاالمشبهتين بليس، ولماكان القسم الأول والثاني مشتركين في كونهما مجرورين بحرف جار زائدجعلا قسما واحدا فصارت الأقسام ثلثة وأتى لكل قسم بمثال واحد فتعدد المثال لأجل تعدد الممثل فقوله: ماجاء من أحد مثال للأول، وقوله: " لا أحد فيها إلاعمرو مثال للثاني، وقوله: " ما زيد شيئا إلاشيء لايعبأبه مثال للثالث.

فإن قيل: وما مثال مايكون مجرورابالباء الزائدة. **قلنا**: مثاله ما زيد بشيء إلا شيئاو تفصيل هذا المقام بهذا الطريق لعلك لاتجده في غير هذا الشرح فاغتنمه.

بيان علة تعذر كل واحد من الصور الثلاث مع بيان تعذرالأول أولا

ولمافرغ المصنف عن الصور التي يتعذر البدل فيها أراد أن يبين علة تعذر كل واحد من

تلك الصور فقال مبينا لعلة الصورة الأولى بقوله: **(لأن من)** الاستغراقية ﴿ **(لاتزاد)** اتفاقا **(بعد الإثبات)** أي بعد ماصار الكلام مثبتا، **حاصله** أنه إنما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الأولى لأن "من" الاستغراقية لاتزاد اتفاقا بعد الإثبات بل إنما تزاد في النفي.

بيان أن كلمة "من" الاستغراقية لاتزاد إلا في النفي والتي تزاد في الإثبات غير استغراقية

فإن قيل: لانسلم أنه لاتزاد من إلا في النفي ولاتزاد في الإثبات بل هي كما تزاد في النفي كذلك تزاد عند الأخفش في الإثبات أيضا. **قلنا:** المراد من كلمة " من" هي الاستغراقية وما تزاد في الإثبات هي غير استغراقية، مثل كان من مطر،فإن "من" ههنا زائدة لصحة " كان مطر" فكلمة: " من" ههنا ليست استغراقية بل زائدة ، ولهذا قيد الشارح الجامي"من" بالاستغراقية وقال بعد قوله: " لاتزاد" قوله: " اتفاقا" للاختلاف في " من" الزائدة، فإن الأخفش يجوِّز زيادة "من" الزائدة في الإثبات وغيره لايقول بذلك.

بيان أن مثبتا بمعنى بعد ما صارمثبتا فهمزة الإفعال فيه للصيرورة وليس قوله: "مثبتا" بمعنى " ما لم يدخل حرف النفي عليه" بَعْدَ

فإن قيل: كيف يصح قول المصنف في الإثبات مع أن المثال الذي ذكره المصنف وهو قوله: " ماجاء نيمن أحد إلا زيد" نفي لا إثبات. **قلنا**: المراد من قوله: " بعد الإثبات" أي بعد ما صار الكلام مثبتا فالهمزة الإفعالية في قوله: "الإثبات" للصيروة، مثل أمشى الرجل أي صارذا ماشية، فمعناه ههنا أيضا كذلك أي بعد ماصار الكلام مثبتا.

فإن قيل: كيف صار الكلام مثبتا. **قلنا**:لأن النفي الذي كان في قوله: " ماجاء ني قد انتقض بإلا لأن إلا وضعت لأن تجعل مابعد ها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا يعني إن كان ماقبلها منفيا صار ما بعدها مثبتا، وإن كان ماقبلها مثبتا يكون ما بعد ها منفيا وههنا ماقبلها منفي وهو قوله: " ماجاء ني من أحد" فيكون لإثبات مابعد ها بنقض النفي الذي فيما قبلها.

بيان وجه زيادة "من" في النفي دون الإثبات

فإن قيل: لم تزاد "من" في النفي لا في الإثبات، **قلنا**: لأنها لتاكيد النفي ولانفي بعد الانتقاض، فلوأبدل على اللفظ وقيل ماجاء ني من أحد إلازيد بالجر لكان في قوة قولنا: "جاء ني من زيد " فلزم زيادة " من" في الإثبات وذلك غيرجائز.

بيان وجه تعذر البدلية في الصورتين الأخيرتين

فإن قيل: ماعلة تعذر البدلية على اللفظ في الصورتين الأخيرتين. **قلنا**: أما التعذر في الصورتين الأخيرتين فلأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ وقيل: فيهما لاأحد فيهما إلاعمرا

بالنصب وما زيدشيا إلاشيئا لا يعبأبه بالنصب للزم تقدير " لا" حقيقة أوحكما لتعمل فيه هذا العمل مع أنه لايصح تقدير " لاوما".

بيان وجه عدم بدلية المستثنى عن لفظ اسم " لا" التي لنفي الجنس الذي هو مبني بالفتح بل جعل تابعا لمحل اسم " لا "

فإن قيل: لو كان البدل على اللفظ ينبغى أن يكون المستثنى الواقع بدلا مبنياعلى الفتح لأن متبوعه وهو اسم لالنفي الجنس إذاكان نكرة غير مضافة بلا فصل مبني بالفتح فحق التابع أن يكون مثله في البناء على الفتحة. **قلنا**: إن عمرا بالنصب بدل عن محل أحد لأن تابع المبني تابع لمحله ،ومحله النصب.

بيان كون اسم " لا" مبنيا على الفتح

فإن قيل: ماوجه بنائه مع كونه منصوب المحل. **قلنا**: لأن معنى لارجل في الدار لامن رجل فيها فحذف " من" تخفيفا، والتضمن لمعنى مبني الأصل مثل " أين" من الوجوه الستة للبناء كما سيأتي بيانها في صدر بحث المبني، **أونقول**: أنه لم يبن مثل المتبوع بالفتحة لأن فتحة " أحد" مشابهة للنصب ،لأن النصب كما يحصل بعد دخول العامل كذلك هذه الفتحة البنائية حصلت بعد دخول كلمة " لا" على الاسم مع أن بقية المبنيات لا تكون كذلك فشابهت تلك الفتحة البنائية بالنصب فصارت كأنها نصب ،لأن للمشابه بالشيء حكم الشيء وتابع المنصوب منصوب.

بيان عدم صحة تقدير "ما ولا" في المستثنى على تقدير البدلية

ولما توهم أنه لم لا يجوز تقدير "ماولا" على تقدير نصب المستثنى على البدلية عن لفظ المستثنى منه ووجوب تقدير "ماولا" ههنا في البدل للعمل فأي مانع يمنع تقديرهما للعمل أجاب عنه المصنف فقال **(وما ولا لا تقدران)** لا حقيقة ولا حكما. **حاصل** الجواب أن "ما ولا" لاتعملان بحسب ذاتهما بل إنما تعملان لوجود وصف فيهما وذلك الوصف هو النفي وقد انتقض النفي بإلا كما عرفت سابقا فلم يصح تقديرهما.

بيان وجه عدم تقديرماولا لاحقيقة ولاحكما مع بيان المذهبين ههنا بالتفصيل

فإن قيل: لم قلتم أن ماولا لاتقدران لا حقيقة ولاحكما. **قلنا**: ذلك لأن ههنا مذهبين ، فقوله: "حقيقة " إشارة إلى مذهب، وقوله: "حكما" إشارة إلى مذهب آخر.

فإن قيل: ما هما المذهبان **قلنا**: المذهب الأول الذي أشار إليه بقوله: "حقيقة" على ما بينه العلامة محرم آفندي هو أن العامل في المعطوف والبدل مقدر ليكون كل منهما مستقلا

كأنه غير تابع. **أما** في المعطوف فلكون حرف العاطف فاصلا قائما مقام العامل .**وأما** في البدل فلكونه مقصودا بالنسبة فكأنهما خرجا من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل في التوابع هو العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب في سراية حكم العامل في المتبوع إليه لأنها عين المتبوع لأن التاكيد عين المؤكد والصفة تخصص أوتوضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه أيضا، **فحاصل** هذا المذهب أنهم جعلوا التوابع قسمين قسم هو في حكم المستقل فكأنه خرج من كونه تابعا وهو البدل و المعطوف بالحرف ،وقسم هو ليس في حكم المستقل بل هو باق على تبعيته ، وذلك لأنه عين المتبوع ،لأن التاكيد عين المؤكد ، و الصفة مصداقها مصداق الموصوف، وكذا عطف البيان إلا أن هذين الأخيرين صفة زائدة أيضا وهو الإيضاح لمتبوعهما ،ففي هذا المذهب كأن العامل مكرر، مثل جاء ني زيد أخوك أي جاء ني زيد جاء ني أخوك ،ولايمكن تقدير " ما ولا"حقيقة كما في هذا المذهب ، **والمذهب الثاني** هو أن البدل و المعطوف ليسا في حكم المستقل بل هما تابعا مثل سائرالتوابع، **وحاصل** هذا المذهب أنه لافرق بين التوابع فالكل سواء في الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه إلى التابع فماولا على هذا المذهب وإن لم يقدرا حقيقة لكن لسراية حكم المتبوع إلى التابع هما مقدران حكماحال كونهما، وأشار الجامي إلى المذهب الأول بقوله: "حقيقة إذا لم يكن البدل إلا بتكرير العامل" وإلى المذهب الثاني بقوله: " أوحكماإذا اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه إليه" **(عاملتين)** في المستثنى المحمول على البدل.

بيان إعراب قوله: " عاملتين" بثلاثة أوجه

فإن قيل: ماإعراب قوله:" عاملتين". **قلنا**: قال العلامة عبدالغفورفي بيان وجه إعراب قوله: " عاملتين" أنه تمييز أو حال عن الضمير المستتر في قوله: "يقدران" وهذا التركيب الأخير ذكره الشارح الجامي ولهذا قدر قبل قوله: "عاملتين" قوله: "حال كونهما"، أو مفعول ثان لقوله: "يقدران" بتضمين معنى الجعل **(بعده)** أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بإلا، وقد مر الكلام في تفسير قوله: " الإثبات" بقوله: " صار الكلام مثبتا" **(لأنهما)** أي ماولا **(عملتا للنفي وقد انتقض النفي بإلا)**وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على أنه محمول على محل أحد وهوالرفع بالابتداء وشيء مرفوع على أنه محمول على محل شيئاوهو الرفع بالخبرية

بيان وجه تأثير معنى النفي الذي هوفي "ما ولا"حتى صارا عاملين

فإن قيل: ماالتأثير في النفي حتى يعمل مثل ماولا لوجود معنى النفي فيهما. **قلنا**: قال

عبد الرحمن في حاشيته على الجامي أن معنى عمل ما للنفي أن كلمة " ما" ليست عاملة بنفسها بل هي إنما تعمل لمشابهتها بليس الذي هو الفعل ،ومشابهتها بليس الذي عليه مدار عملها بليس الذي إنما اشتراكهما في النفي لاغير، فكان سر عمل كلمة "ما" هو النفي ولما انتقض النفي بإلا لم يبق الأمر الذي به تشبه كلمة "ما بليس فلم تعمل ، وكذا كلمة " لا" لا تعمل بنفسها بل هي إنما تعمل لمشابهتها بإن وقد بينا سابقا حقيقة المشابهة بينهما في مبحث " إن" وأخواتها مع أنه في الظاهر لا مشابهة بينهما لأن كلمة " لا" للنفي وكلمة " إن" للإثبات فكيف تكون كلمة " لا" مشابهة بإن لكنا قد قلنا هناك أن حمل كلمة " لا " على كلمة " إن" لأجل أن " لا" للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما أن كلمة " إن" للمبالغة في الإثبات فيكون ذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض، وإذا لم تبق في كلمة " لا" النفي لم تبق علة الحمل

بيان أن العمل بالمختار متى أمكن لايصار إلى نفس الجائز والمختارهھنا هي البدلية

فإن قيل: لما تعذر البدل في الصورتين الأخيرتين أي لا أحد فيهاإلا عمر و مازيد شيئا إلاشيء لايعبأبه فهل يجعل منصوبا على أنه مستثنى. **قلنا:** العمل بالمختار مادام يمكن لايصار إلى غير المختار، وقد عرفت أن المختار هي البدلية والنصب على الاستثناء غير مختار ، والبدلية وإن تعذرت على اللفظ لكن يمكن كونه بدلا عن المحل فعملنا بما هو المختار لإ مكان العمل به الآن أيضا وهو كونه بدلا عن المحل فجعلنا قوله: " عمرو" في المثال الأول مرفوعا على أنه محمول على محل " أحد" وهو الرفع بالابتداء، وشيء في المثال الثاني مرفوع على أنه محمول على محل "شيئا" وهو الرفع بالخبرية.

بيان وجه حمله على المحل البعيد دون القريب

فإن قلت: لقوله: " أحد" في هذا المثال أي لا أحد فيها إلا عمرو محلان من الإعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة " لا"، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء ، فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب. **قلنا:** ذلك لأن محله القريب إنما هو لعمل " لا" فيه بمعنى النفي، وقد انتقض بإلابخلاف محله البعيد فإنه لادخل لعمل " لا" فيه.

بيان أن المتن الآتي وهو قوله: "بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا" جواب اعتراض ينشأ من بطلان عمل " ما ولا"

ولما اعترض بعض الناس بأنه لما بطل عمل هاتين الكلمتين أي "ماولا " حين انتقض النفي بإلا فلم عملت كلمة " ليس" في مابعد إلا بالنصب في مثل " ليس زيد شيئا إلا شيئا" مع أنه انتقض النفي ههناأيضا بإلا فالحكم بعدم صحة العمل في" ماولا" دون كلمة كلمة " ليس"

ترجيح بدون مرجح أجاب عنه المصنف بقوله: (**بخلاف ليس زيد شيئا إلا شيئا**) مع أنـه انتـقض النفي فيه أيضا بإلا، (**لأنها**) أي ليس (**عملت للفعلية**) لا لـلنفي فالنفي وإن أنتـقـض بـكـلـمة " إلا" إلا أن ما هو علة العمل وهي الفعلية في " ليس" فلم تنتقض (**فلا أثر لنقض**) معنى(**النفي**) في عملها (**لبقاء الأمر العاملة هي**) أي ليس (**لأجله**)أي لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية لأنه و إن انتقض النفي بإلا لكن بقيت فعليتها التي كانت علة لعملها.

بيان دفع ما يقال: إنه لانسلم أن " ليس" فعل ماض

فإن قيل: الظاهر أن "ليس" فعل ماض، والفعل الماضي لايكون ساكن الأوسط فكيف يصلح كونه فعلا. **قلنا**: هـو فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على وزن عَلِمَ لكن أسكن عين فعله لـلتـحفيف مثل نعم وبئس، وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الأفعال المتعدية فبانتقاض الـنـفـي الـذي ليـس سببا لعملها لاتنتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه أيضا كماكانت تعمل قبله (**ومن ثم**) أي و مـن أجـل أن عـمـل " ليس" للفعلية لا للنفي و عمل "ماولا "بالعكس (**جاز ليس زيد إلا قائما**) بـإعمال " ليس" في قوله: " قائما" وإن انتقض نفيها بإلا لعدم انتقاض مابه عملهاو هي الفعلية. (**وامتنع ما زيد إلا قائما**) بإعمال " ما" في" قائما"، لأن عملها إنما هو للنفي ،و قد انتقض النفي بإلا.

بيان القسم الرابع من أقسام إعراب المستثنى

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن بيان الأقسام الثلثة أي كون المستثنى منصوبا، والـذي يـختار فيه البدل، و المعرب بحسب العوامل، مع بيان تتمة مسئلة اختيار البدل في البين بـطـريـق السؤال و الجواب وهو قوله: "و إذا تعذر البدل على اللفظ إلخ" شرع الآن في بيان القسم الرابع فقال (**والمستثنى مخفوض**)

بيان إعراب قوله: "ومخفوض"

فإن قيل: مافائدة: " تقدير قوله: " المستثنى" بعد حرف العاطف قبل قوله: "مخفوض" **قلنا**: فيـه إشارة إلى أن قوله: "مخفوض" عطف على قوله: "منصوب" فدخل تحت قوله: " هو" الراجع إلى المستثنى.

بيان وجه تفسير قوله: "مخفوض" بقوله: "مجرور" مع الرد على "الباسولي" و" الخادمة "

فإن قيل: مـافـائدة تفسير قوله: "مخفوض" بقوله: "مجرور". **قلنا**: هذا من قبيل تفسير غيـر الـمشهور بالمشهور لأن لفظ المجرور مشهور، والمخفوض في هذا المعنى غير مشهور. والسؤال و الـجـواب بهـذا الـطـريق صحيح، وماذكره " الباسولي" و" الخادمة " أنه إنما فسر

المخفوض بالمجرور، لأن الخفض خاص بالحركة ، والجر عام للإعراب بالحركة والحرف مع أن الجر ههنا كما يكون بالحركة يكون بالحرف أيضا مثل جاء ني القوم غير الزيدين فغير صحيح ، لأن الجر كما يتناول للإعراب بالحركة والإعراب بالحرف كذلك الخفض أيضايطلق عليهما، قال صاحب" الصحاح" الإمام الجوهري ونقله ابن منظور الأفريقي في لسان العرب وعبارته هكذا: الخفض والجر واحد في مواضعات النحاة أي في اصطلاحهم انظر تحت البحث عن لفظ الخفض في " الصحاح" وكذا في "لسان العرب". **(بعد غير وسوى)**

بيان اللغات المختلفة في سوى وسواء مع اختلاف الشيخ الرضي

فإن قيل: هل في "سوى وسواء" لغات مختلفة ؟ **قلنا:** نعم في سوى لغتان كسر السين وضمها مع القصر، ولكن قال الشيخ الرضي: الكسر مع القصر مشهور، وأما الضم معه فغير مشهور **(وسواء)** وفيه أيضا لغتان، فتح السين وكسرها مع المد ، وقال الرضي أن لغة فتح السين مع المد مشهورة.

بيان وجه مخفوضية المستثنى بعد "غير وسوى وسواء"

فإن قيل: لم صار المستثنى مخفوضا بعد " غير وسوى وسواء " . **قلنا:** خفض المستثنى بعد ها لكونه مضافا إليه لهذه الثلثة. **(وبعد حاشا في الأكثر)**

بيان وجه زيادة "بعد" قبل قوله: " حاشا".

فإن قيل: لاحاجة إلى "بعد" لأنه كما عطف "سوى وسواء" على " غير" ،ودخلا تحت قوله: "بعد"بسبب هذا العطف فكذا لاحاجة ههنا أيضا على أن يعطف على قوله: " غير" فيدخل تحت "بعد" بدون الحاجة إلى ذكر "بعد"، مع أن مبنى المتون على الاختصار . **قلنا:** لما كان "حاشا" مخالفا عن " غير وسوى وسواء" في أمرين ،**أحدهما:** أن في حاشا خلاف بين النحاة في أنه حرف جر أو فعل فيكون مابعده مجرورا إن كان حرفا ومنصوبا إن كان فعلا ولاخلاف في "غير وسوى وسواء "بل النحاة كلهم اتفقوا على أنهاأسماء مضافة إلى مابعده ، ومابعده مجرور. **والثاني:** أن قوله: "في الأكثر" إنما يتعلق بقوله: "حاشا" فقط فلأجل هذه المخالفة زيد لفظ " بعد" ههنا ولم يعطفوه على غير.

بيان أن في قوله: " في الأكثر" إشارة إلى الاختلاف الواقع بين سيبويه وبين المبرد والفراء مع بيان ما هو المختار

فإن قيل: لم أورد قوله: " في الأكثر" ؟ **قلنا:** ههنا اختلاف في أن كلمة "حاشا"حرف جر أوفعل. **فقال** سيبويه: إنه حرف جر، ومابعده مجرور به. **وقال** المبرد والفراء: إنه فعل إلا أن

الفراء يقول: إنه فعل لا فاعل له ،ومابعده مجرور بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال، ومذهبه مخدوش من وجهين. **الأول**: إثبات فعل بلا فاعل. **والثاني**: الجر بحرف الجر المقدر وذلك نادر،

فإن قيل: مادليل المبرد على كونه فعلا ،**قلنا**: هواستدل على كونه فعلابوجهين، **الأول** بتصريفه نحو حاشيت زيدا أحاشيه، وقال النابغة : (**شعر**)

ولا أرى أحدا في الناس يشبهه ☆ ومأحاشي من الأقوام من أحد

والثاني:أنه قد يحذف منه الألف فيقال:"حاش للّٰه" وحذف الحرف إنمايكون من الفعل لامن الحرف.

فإن قيل: مادليل سيبويه على حرفيته **قلنا**: استدل هو بعدة وجوه. **الأول**: أنه يضاف إلى ياء المتكلم بدون لحوق نون الوقاية به فيقال: حاشاي، وذلك أمارة الحرفية ،لأنه لوكان فعلا لاالتحق به نون الوقاية كما التحق بضرب في "ضربني" ليأمن آخرالفعل عن الكسر. **والثاني**: أنه يمتنع وقوعه صلة لما المصدرية فلا يقال: "ماحاشا" على أن ما مصدرية، فلوكان فعلا لم يمتنع ذلك ، لأن "ما" المصدرية تدخل على الفعل .

فإن قيل: فماجواب سيبويه عما استدل به المبرد على فعليته. **قلنا**: أما الجواب عن تصريفه فهو أنه فعل صناعي مشتق من "حاشا"، والفعل قد يشتق من الحرف كمايقال: لوليت أي قلت لولا، ولاليت أي قلت لالا، وسبحت أي قلت: سبحان اللّٰه ،ولبيت أي قلت: "لبيك ، فمعنى حاشيت حينئذ أي قلت: حاشازيد . **وأما الجواب** عن الحذف أنه قد يحذف الحرف الأخير من الحرف أيضاكما يقال: سو أفعل في "سوف أفعل" فلايصح التمسك على فعليته بصحة حذف الحرف الآخير منه ، فإنه ثبت حذف الحرف الأخير من الحرف أيضا.

بيان أن معنى "حاشا" على تقدير كونه حرف جر معلوم وهو أنه بمعنى سوى لكن ما معناها على تقدير كونه فعلا.

فإن قيل : معنى حاشا على تقديركونه حرف جر معلوم مثل جاء ني القوم حاشا زيد أي سوى زيد لكن على مذهب من يقول بفعليته ما معناها؟ **قلنا**: معناها على تقديركونه فعلا تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد أي برأ اللّٰه زيدا عن ضرب عمرو يعني زيد الذي من جملة القوم لم يضرب عمرا.

بيان صحة إرجاع ضمير حاشا إلى اللّٰه تعالى

فإن قيل: إرجاع ضمير"حاشا" إلى اللّٰه تعالى إضمار قبل الذكر لعدم سبق ذكره ههنا.

قلنا: إسناد هذا الفعل لايصلح إلا لله تعالى،لأن المبرّأ عن السوء ليس إلاالله تعالى، والفعل إذا كان كذلك فلايجب سبق ذكر مرجعه لأن سبق الذكر إنما أوجبه النحاة لأجل أن المرجع إذا لم يكن متقدم الذكر لم يكن معلوما فيتأثر منه الكلام الذي يكون مشتملا على مثل هذا الضمير لأن جهالة الجزء يستلزم جهالة الكل ، وإذا لم يصلح إسناد الفعل إلا لفاعل معين عند الناس لم نحتج إلى سبق ذكره، لعدم إفضائه إلى الجهالة المذكورة ،والدليل على أن التبرئة من خواصه تعالى قوله تعالى ﴿وماأبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلامارحم ربي﴾ لأن المراد من هذه الآية أن الأمر بالسوء من خواص النفس وأنا لكوني صاحب تلك النفس التي من خواصها الأمر بالسوء كيف أقدرعلى أن أقول أن نفسي بريئة ، نعم الله سبحانه وتعالى لكونه مبرأ يقدر على أن يبرأ تلك النفس عن وصفها المختص بها وهي الأمر بالسوء .

بيان إعراب قوله: " حاشا زيدا"

فإن قيل: ماإعراب قوله: "حاشازيدا" **قلنا:** الفعل مع الفاعل والمفعول جملة وقعت حالا عن مفعول الفعل المذكورو هو عمرا في " ضرب القوم عمرا حاشا زيد".

بيان إعراب بعض أدوات الاستثناء مما يصلح لإجراء الإعراب

ولما فرغ المصنف عن بيان إعراب المستثنى شرع في ما يصلح لأن يجرى الإعراب فيه من أدوات الاستثناء وما يصلح للإعراب هي الأسماء المتمكنة منها ،وهو غير وسوى وسواء بخلاف ما لايصلح لأن يجرى الإعراب فيها وهي ماكانت من قبيل الحروف مثل " إلا"، أو من قبيل الأفعال مثل خلا عدا وماخلا وماعدا أو مثل ليس ولايكون وحاشا فقال **(وإعراب غير فيه)** أي في الاستثناء .

بيان فائدة أن قول المصنف: " فيه" في قوله: "وإعراب غيرفيه" جواب سؤال مقدر

فإن قيل: مافائدة زيادة قوله: " فيه" في قوله: "وإعراب غير فيه" **قلنا:** زاده لدفع مايقال: أن إعراب "غير" هو إعراب موصوفه ، لأن الصفة يتبع الموصوف في الإعراب فأجاب المصنف عنه بقوله: " فيه" أي في الاستثناء لا في الصفة يعني نحن في صدد بيان إعراب" غير " الذي للاستثناء لا في غير الذي هوصفة. **وماقلت** من أنه يكون بإعراب موصوفه هوالذي يكون صفة لا للاستثناء **(كإعراب المستثنى بإلا)** على التفصيل المذكور فيما سبق وهو وجوب نصب المستثنى بإلا .

بيان الأمثلة بالتفصيل

فإن قيل: فما أمثلة إعراب المستثنى بإلا بالتفصيل. **قلنا:** هو وجوب نصب المستثنى

بإلا في الموجب التام والمستثنى المقدم والمنقطع ، وجوازه على اختيار البدل في غير الموجب التام، والإعراب على حسب العوامل في الناقص، مثال الأول جاءني القوم غير زيد ومثال الثاني أي المستثنى المقدم نحو ماجاءني غير زيد أحد ، ومثال المنقطع نحو ماجاءني القوم غير حمار ، ففي هذه الأمثلة ينصب غير ، ومثال جوازالنصب مع اختيار البدل نحو ماجاءني القوم غير زيد بنصب "غير" جوازا، ورفعه على البدلية على أنه مختار، ومثال الإعراب على حسب العوامل نحو ماجاءني غير زيد ،ومارئيت غير زيد ، وما مررت بغير زيد .

بيان وجه كون إعراب "غير" مثل المستثنى بإلا

فإن قيل: لم أعرب "غير" بإعراب المستثنى بإلا مع أن الحق هو أن لايجري الإعراب على "غير" ، لأنه قائم مقام "إلا" وبمعناه، فيكون واسطة لإعراب المستثنى مثل إلا فكما كان الإعراب في الاستثناء بإلافي المستثنى فالحق ههنا أيضاأن يجري الإعراب في المستثنى لا في نفس "غير". **قلنا:** إجراء إعراب المستثنى على نفس "غير" إنما هو للضرورة ،وذلك لأنه لما اشتغل المستثنى بغير بالجرلإضافة "غير" إليه أجرى إعراب المستثنى على "غير" ونقل منه إليه، لأنه الذي بسببه اشتغل محل إعراب الاستثناء بإعراب آخر، ولفظ "غير" فارغ أيضا فأجري الإعراب عليه كما أجري إعراب الجزء الأخير، وهو لفظ الله في مثل "عبد الله" على الجزء الأول وهو لفظ"عبد".

بيان الدليل على أن إعراب "غير" مثل إعراب المستثنى بإلا.

فإن قيل: ماالدليل على أن إعراب "غير" هو إعراب المستثنى انتقل منه إليه . **قلنا:** الدليل على أن الإعراب حقيقة هو لماأضيف إليه جواز العطف على محل ما أضيف إليه نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع على أنه عطف على محل زيد وهو مرفوع محلا ، لأن المعنى ما جاءني إلا زيد.

بيان أن قول المصنف "وغير صفة" جواب لسؤال مقدر

ولما استشعر المصنف وأحس سؤالا وهوأن "غير" هل هو أصل في الاستثناء أو الصفتية أجاب عنه بقوله **(وغير)** أي كلمة "غير" في الأصل **(صفة)** حاصل الجواب أنه في الأصل صفة ، ويستعمل للاستثناء مجازا.

بيان دفع ما يقال: أن قوله: "غير" في قوله: "وغيرصفة "مبتدأ مع أنه نكرة محضة مع بيان صحة إرجاع ضمير المؤنث فيحملت إلى غير مع أنه مذكر

فإن قيل: أن قوله: "غير" مبتدأ وقوله: "صفة" خبر أول له ، وقوله: "حملت على إلا"

خبر ثان له، والمبتدأ لابد أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة، وقوله: "غير" نكرة محضة، **وأيضا** نقول في السوال: أن قوله: "غير" مبتدأ مذكر فيجب أن يكون الضمير الراجع إليه في الخبر أيضا مذكرا مع أن الضمير في قوله: "حملت" الذي هو خبر ثان له مؤنث، فكيف يصح إرجاعه إلى المبتدأ المذكر. **قلنا** قوله: "غير" على حذف المضاف أي كلمة "غير" فحينئذ لم يرد السوال الثاني لرجوع ضمير المؤنث إلى المؤنث، وأما عدم ورود الاعتراض الأول فلأن ههنا ضابطة وهو أن اللفظ أذا أريد به مجرد اللفظ يكون علَمًا، لأن اللفظ يكون علما لمعناه الذي وضع له ففي التعبير عن "غير" بقوله: "كلمة" إشارة إلى أن المراد منه لفظ: "غير" فيكون علما، فصح وقوعه مبتدأ، وأشار الشارح الجامي إلى دفع الاعتراضين المذكورين بقوله: "كلمة "غير"

فإن قيل: إن كلمة "غير" مستعملة في الاستثناء فكيف يكون صفة. **قلنا**: كونه صفة في الأصل أي اللغة أنه وضع لذلك، ولهذا قال الجامي ههنا: في الأصل (**صفة**)

بيان الدليل على إثبات أن "غير" في الأصل صفة

فإن قيل: كون الشيء صفة لايصلح بمخض ادعاء كونه صفة بل لابد عليه من إقامة الدليل فما هو الدليل عليه. **قلنا**: الدليل عليه صدق تعريف الصفة عليه، فإن تعريف الصفة ما يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها و"غير" يدل على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى مغايرة ما قبلها أي موصوفها لما بعدها سواء كانت تلك المغايرة بحسب الذات أو بحسب الوصف بأن كانا متغايرين ذاتا أو وصفا، **ولكن**: قال الشيخ الرضي أن استعمال غير بالاعتبار الثاني أي المغايرة وصفا مجاز. **فالحاصل** أن الأصل في "غير" أن تقع صفة كما تقول جاء ني غير زيد، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب،

بيان أن قول المصنف: "حملت" على " إلا " دفع توهم نشأ من القول بكو ن " غير" صفة في الأصل.

ولما تُوهّم أن الأصل لما كان في "غير" هوأن تقع صفة فكيف صح استعمالها للا ستثناء دفع المصنف هذا التوهم بقوله: (**حملت على " إلا"**) أي لكنهاحملت على إلا،حاصل الدفع أن الأصل فيهاوإن كان هوأن تقع صفة إلا أنهاحملت على "إلا" فاستعملت مثلها (**في الاستثناء**) على خلاف "إلا"

بيان وجه استعمال لفظ: " غير" في الاستثناء مع أنه غير موضوع لذلك

فإن قيل: استعمال اللفظ في غير ما وضع له مجاز واستعارة، فاستعمال لفظ "غير" في الاستثناء من قبيل المجاز والاستعارة، وفي الاستعارة والمجاز لابد من أمرمشترك بين الأصل

والمستعمل هوفيه فما هو ؟ **قلنا**: إنه أستعير " غير" للاستثناء مع أنه في الأصل صفة لاشتراك كل منهما في مغايرة مابعد ه لماقبله (**كما حملت إلاعليها**) أي على كلمة " غير" **(في الصفة)**

بيان أن حمل "إلا " على كلمة: " غير" مشروط بثلاثة شروط

فإن قيل: " هل حمل إلا على " غير" الواقعة صفة مطلق أم مقيد ؟ **قلنا**: ليس هذا الحمل مطلق بل هومشروط بشروط ثلاثة. **الأول**: أن تكون " إلا" تابعة لجمع. **والثاني**: أن يكون ذلك الجمع منكورا. **والثالث**:أن يكون ذلك الجمع المنكورغيرمحصور.

فإن قيل: لم قيد حمل " إلا" على " غير" الواقعة صفة بالشروط ، ولم يقيد حمل " غير" على " إلا"بشرط. **قلنا**: هذا موقوف على بيان ضابطة وهو أن الشيء إذا كان أصلا في معنى يكون قويا في ذلك فلايحتاج في استتباعه للغيروجعل الغيرتابعا له في ذلك المعنى إلى شيء بخلاف ما إذا لم يكن الشيء أصلا في معنى فهو في جعل الغيرتابعا له في ذلك المعنى يكون محتاجا ومفتقرا إلى الشرط ، لأنه لعدم أصالته لايكون قويا، والشيء إذا لم يكن قويا كيف يجعل الغير تابعا له مع أنه ضعيف بنفسه. **وإذا عرفت** هذه الضابطة فاعلم أن " إلا " لكونها أصلا في الاستثاء وقويا فيه لايحتاج في جعل " غير" تابعة لها في الاستثائية إلى شرط، وليس "غير" أصلا في كونه صفة وإنما ثبت وصفيتها لكثرة كونها مستعملة في الوصفية، لأنها لم توضع للوصفية وإذا لم يكن وضعها للوصفية بل الوصفية إنماكانت فيه لعارض الاستعمال لم تكن قوية في الوصفية فاحتاجت في جعلها "إلا " تابعة لها في الوصفية إلى الشروط فلهذا قيد حمل " إلا" على " غير" بشروط ثلاثة ، وأشارالشارح الجامي إلى أن حمل " إلا" على"غير" مقيد بشروط بقوله: " لكن لاتحمل" إلا" عليها في الصفة غالبا " إلا".

بيان الشرط الأول

وبين الشرط الأول بقوله: (**إلا إذاكانت**) أي " إلا" (**تابعة لجمع**) أي واقعة بعد متعدد .

بيان أن قوله: " تابعة " في قوله: " تابعة لجمع" بمعنى "بعد" مجازا لا بمعنى التابع المعروف في النحو أي وهو كل ثان مع بيان القرينة

فإن قيل: التابع من صفات الاسم ، و" إلا "حرف فكيف يصح قوله: " إلا إذاكانت تابعة .**أونقول** في السوال: أن التابع كل ثان بإعراب سابقه ، وكلمة " إلا" لايصح إطلاق التابع عليها بهذا المعنى، لأنها لحرفيتها لاتصلح للإعراب حتى تكون بإعراب سابقه وإذا لم يصح

إطلاق التابع عليه فكيف يصح قوله: " تابعة للجمع". **قلنا:** ليس قوله: " تابعة" بمعنى التابع المعروف وهو كل ثان بإعراب سابقه بل هو ههنابمعنى "بعد".

فإن قيل: هذا مجاز، والمجازلابد له من علاقة فما هي العلاقة. **قلنا:** هو من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم ،لأن البعدية لازمة للتابع، فإن التابع إنما يكون بعد المتبوع.

بيان أن قوله: " تابعة" لما كان بمعنى "بعد" وهوظرف لابد له من متعلق مع الرد على "الخادمة"

فإن قيل: "بعد" ظرف ، والظرف لابد له من متعلق فما هومتعلقه ؟ **قلنا:** قوله: " بعد" حينئذ متعلق بقوله: "واقعة "، ولهذا قال الشارح الجامي ههنا: واقعة بعد ، وفي قوله:" بعد" إشارة إلى كون التابع بمعنى" بعد" وفي قوله: " واقعة " إلى أن "بعد " متعلق بقوله: " واقعة " المقدر. **وماقال** صاحب الخادمة ههنا من قوله: " إذ تابعة بمعنى واقعة واللام بمعنى بعد" غير صحيح ، لأن لفظ " التابع" لايستعمل بمعنى الواقع لاحقيقة لعدم وضعه له ولامجازا لعدم العلاقة ، نعم بين التابع والبعدية علاقة اللزوم كماعرفت فتفسير التابع بقوله: " بعد" صحيح لوجود العلاقة ، ويظهرفساد قوله: " هذا من تصريح العلامة عبدالرحمن المحشي المشهور ههنا وعبارته هكذا: أرادمن التابع البعدية ، **وأيضا** تصريح صاحب جامع الغموض شرح الكافية فى اللغة الفارسية ههنا وعبارته هكذا: *ومراداز تبعيت بعديت است از قبيل ذكر ملزوم وإراده لازم زيرا كه تبعيت رابعديت لازم است*"،

بيان أن المراد من قوله: "جمع " في قوله: " تابعة لجمع" المتعدد

فإن قيل: أن كلمة: " إلا" في جاء ني القوم إلا زيد ، وجاء ني رهط إلازيد ، وجاء ني رجلان إلا زيد بمعنى "غير" مع أنها ليست واقعة بعد جمع. **قلنا:** المراد من الجمع في قوله: " تابعة لجمع" المتعدد فتناول لكل متعدد سواء كان جمعا، أواسم جمع ،والمثنى، ولهذا قال الشارح الجامي ههنا: واقعة بعد متعدد.

بيان أنه يعلم من تفسير قوله: " تابعة " بقوله: " بعد" أن المستثنى منه ههنا يجب أن يكون مذكورا

فإن قيل: لانسلم حمل " إلا" بمعنى "غير" ، لأنه لو كان بمعنى" غير" لكان وقوعه بعد المتعدد المقدر صحيحا كما يصح وقوع "غير" بعد المقدر نحوجاء ني غير زيد مع أن " إلا" لاتكون إلابعد المذكور ولايصح في " إلا "بمعنى " غير" أن يقال: جاء ني إلازيد بأن يكون المستثنى منه المتعدد مقدرا . **قلنا:** لما عرفت أن الشرط فيه أن تكون واقعة بعد متعدد، ومعلوم

أن بعدية الشيء من الشيء لا تتصور إلا بعد ذكر ذلك الشيء فوجب أن يكون موصوفها مذكورا لامقدرا. **وأيضا**: استعمال " إلا" في معنى الصفة خلاف الأصل، ومايكون خلاف الأصل لايتبادرالذهن إليه إلا كونه بعد متعدد مذكور، لأنه مع كونه خلاف الأصل ثم يتوسع فيه بأن يكون مذكورا أومقدرا لايناسب، فإن اللائق للتوسع مالايكون خلاف الأصل.

بيان وجه اشتراط كون " إلا" صفة بوقوعه بعد متعدد

فإن قيل: لم اشترط وقوعها بعد متعدد. **قلنا**: إنمااشترط وقوعهابعد متعدد لأن حال الفرع يجب أن لايكون مخالفا للأصل، وكلمة: " إلا" التي هي أصل في الاستثاء إنما يكون بعد المتعدد، فوجب أن تكون إلا التي هي الفرع أيضا بعد المتعدد ليطابق الفرع الأصل.

بيان الشرط الثاني

وبين الشرط الثاني بقوله: **(منكور)** أي منكَّرلا يعرف باللام ،وهذا هو الشرط الثاني.

بيان معنى قوله: "منكور" مع تحقيق أن النكرة يصح أن يعبر عنها بالمنكَّر (بالتشديد وبالتخفيف) وكذا بالمستنكر والمنكور والكل بصيغة المفعول

فإن قيل: مامعنى قوله: " منكور. **قلنا**: هو بمعنى المنكر (بتشديد الكاف) والنكرة أي لايكون معرفة. **قلنا**: هو على صيغة اسم مفعول من نكر (بكسر الكاف) من باب سمع يسمع قال الجوهري في " الصحاح": النكرة ضد المعرفة وقد نكِرْتُ الرجل (بالكسر) نُكرا ونُكورا ثم قال: وأنكَرْتُه واستنكَرْتُه بمعنى، واستشهد الجوهري بقول الأعشي:

وأنكَرَتْني وما كان التي نكِرَتْ ☆ من الحوادث إلا الشيب والصلعا

وفسره الجامي بالمنكر إما بتشديد الكاف وذلك يوافق بما سبق من عبارة " الكافية " إذا نكِّر صُرِف، ويصح قول الجامي: المنكر بتخفيف الكاف كماعرفت آنفا من قول الجوهري وأنكرته واستنكرته بمعنى، **فحاصل** الكلام أنه يصح أن يعبر عن ضد المعرفة بالنكرة والمنكر بتشديد الكاف من باب التفعيل وتخفيف الكاف من باب الإفعال، والمستنكر بصيغة اسم المفعول من باب الاستفعال كما علم ذلك من قول الجوهري، والمنكوركما هو ههنا في المتن، وتفسير الجامي المنكوربالمنكر من قبيل تفسيرالغير المشهور بالمشهور، لأن المشهور هو المنكر،

بيان أن قوله منكور احتراز عن المعرفة

واعلم أن قوله: " منكور" احتراز عن المتعدد الذي يكون معرفة سواء كان مضافاإلى المعرفة مثل جاء ني إخوة زيد إلاعمرو، أو اسم إشارة نحو جاء ني هؤلاء إلا زيد ، اواسم موصول مثل جاء ني الذين لقيتهم إلا زيد.

بيان وجه صحة المتعدد المنكور دون المعرفة مع بيان أصل يتوقف فهم ذلک عليه

فإن قيل: ماوجه صحة المتعدد المنكور وعدم صحة المعرفة. **قلنا:** لابد ههنا من معرفة أصل وهوأنه مادام يمكن العمل على الأصل لايصارإلى ما هوخلاف الأصل وكلمة " إلا" أصل في الإستثناء، فمادام أمكن حمل كلمة "إلا" على الاستثناء المتصل أوالمنقطع لا يصار إلى ما هو خلاف الأصل فيه، وهو وقوعه صفة. **وإذا عرفت** هذا الأصل فأقول: إن في صورة كون المستثنى منه معرفة لامحالة يكون معلوم الأفراد فالمذكور بعد إلا إما أن يكون داخلا في تلك الأفراد أولا ففي صورة الدخول يكون متصلا و في صورة الخروج يكون منقطعا فلم يتعذر الاستثناء سواء كان معرفة بلام الاستغراق أوالعهد الخارجي، **أما الاستغراق** فإنه أيضا لايتعذر فيه أحد النوعين من الاستثناء لأنه في مثل ماجاء ني الإنسان إلا زيد متصل قطعا، وفي ما جاء ني الانسان إلا حمارا منقطع قطعا. **وأما العهد الخارجي** فإنه أيضا إن كان داخلا في الجماعة التي أشير باللام إليها فمتصل، وإن لم يكن داخلا فيها فمنقطع.

بيان دفع ما يرد على الشارح الجامي أنه خص المعرف باللام فقط حيث قال أي منكر لايعرف باللام مع أن قوله: " منكرا" احتراز من جميع المعارف

فإن قيل: قد علم مما سبق أن قوله: " منكور" احترازعن جميع المعارف وقد ثبت ذلك، وخالف الشارح الجامي عن ذلك حيث لم يجعل: قوله: " منكور" احترازا عن الجميع بل من المعرف باللام فقط وقال أي منكر لا يعرف باللام. **قلنا:** إنما ذكر المعرف باللام فقط على طريق التمثيل لا على وجه الحصر.

فإن قيل: لم خص التمثيل بالمعرف باللام دون ما عداه من المعارف لأن التمثيل كما يحصل به يحصل بما عداه من المعارف أيضا فما وجه التحصيص؟ **قلنا:** إنما ذكره لكونه كثير الاستعمال بالنسبة إلى ما عداه من المعارف، و هذا الشرف يكفي لاختصاصه بالذكر

بيان الشرط الثالث لصحة حمل " إلا" على " غير"

وبين الشرط الثالث بقوله: **(غيرمحصور).**

بيان وجه تقسيم الجامي المحصور مع أن المذكور في المتن لفظ "غيرالمحصور"

فإن قيل: لم قسم الشارح الجامي المحصورإلى قسمين مع أنه بصدد بيان غير المحصور **قلنا:** قوله: " غير محصور" لما كان مصدّرا بلفظ " غير" ومعرفته يحصل بمعرفة ما دخل عليه لفظ " غير"، لأن المصدّر بكلمة "غير" يكون عدميا، ومدخوله يكون وجوديا، ومن البين أن العدمي إنما يعرف بمعرفة الوجودي ولهذا قسّم الشارح الجامي المحصور أولا ثم مثل لكل

واحد من قسميه ، و ليس غرضه إلا معرفة الغير المحصور الذي هو عدمي بمعرفة المحصور الذي هو وجودي. **وحاصل** ماقال هناك أن المحصور نوعان. **الأول**: الجنس المستغرق نحو ماجاء ني رجل أو رجال، واستغراقه لظهور عموم النكرة الواقعة في سياق النفي **والثاني**: بعض من الجنس معلوم العدد نحو له عليّ عشرة دراهم أو عشرو ن.

بيان وجه الاشتراط بكونه غير محصور

فإن قيل: ماوجه هذا الاشتراط . **قلنا**: وجه هذا الاشتراط أنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول مابعد " إلا " فيه فلا يتعذر الاستثناء، نحو كل رجل إلا زيدا جاء ني وله على عشرة إلا درهما.

بيان أن قول المصنف لتعذر الاستثناء بيان علة اشتراط هذه الشرائط لحمل " إلا " على غير

ولما فرغ المصنف عن بيان الشرائط الثلاثة ذكر في الآخر علة اشتراط هذه الشرائط لحمل" إلّا " على " غير" فقال: **(لتعذر الاستثناء)** عند وجودها فيضطر إلى حملها على "غير" وقوله: " لتعذر" متعلق بقوله: "حملت"،وقد مر وجه تعذر الاستثناء المتصل والمنفصل كليهما عند ذكر كل شرط فلا نعيد ه.

بيان أن الاشتراط المذكور إنما هو في غالب الأوقات فتندفع به أمثال هذه الاعتراضات ولهذا قال الجامي في صدر الكلام غالبا في قوله:" ولكن لاتحمل إلا عليها في الصفة غالبا"

فإن قيل: شرط كون المستثنى منه غير محصور غير صحيح، لوجود مثال لايكون فيه هذا الشرط موجودا ومع ذلك يكون الاستثناء متعذرا، ووجود مثال يكون فيه هذا الشرط موجودا ولايكون الاستثناء متعذرا فلا فائدة فيهذا الشرط. **أما المثال** الذي يكون الاستثناء فيه متعذرا مع عدم الشرط فيه بأن يكون محصورا مثل جاء ني مائة رجل إلا زيد فإن دخول زيد أو عدم دخوله فيه غير متيقن. **وأما المثال** الذي يكون الاستثناء فيه غير متعذر مع وجود الشرط فيه بأن يكون من قبيل الغير المحصور فهو مثل ماجاء ني رجال إلا واحدا و إلا رجلا وإلا حمارا. فإن الاستثناء فيه غير متعذر مع وجود الشرط فيه لأنه غير محصور. **قلنا**: اشتراط هذه الشروط إنما هو في غالب الأوقات، والمصنف و إن لم يذكر هذا القيد في القاعدة لندرة ماذكرت من المثالين ،لأن القواعد تتبع لما هو الغالب لكن ذكره الشارح الجامي لدفع أمثال هذه الاعتراضات حيث قال في صدر هذا الكلام: أن " إلا" لاتحمل على الصفة غالبا إلا إذا كانت إلخ فقيّده بقوله: "غالبا" نحو قوله تعالى (**لو كان فيهما**) أي في السماء والأرض.

بيان عدم استلزام هذه الآية كون الله تعالى في مكان

فإن قيل: كون الآلهة فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان و هو باطل. **قلنا**: لانسلم ذلك ، لأن المقصود من الآية نفي ألوهية الآلهة فيهما، ولافساد فيه ،كذا قال عبدالرحمن في حاشيته على الجامي. (**آلهة**) جمع إله أي لو كان فيهما آلهة متعددة يتصرفون فيهما خلقا و إيجادا أو إعداما وإفناء. **والإله** بمعنى المعبود، وهو يستعمل في مطلق المعبود سواء كان حقا أو باطلا. **واعلم** أنه لادلالة للفظ" آلهة" على عدد محصور، وذلك لأن الحصر كما عرفت لايكون إلا في الجنس المستغرق جميع أفراده بأن يكون مثلا نكرة وقعت في سياق النفي ،أو كانت مسورة بكلمة " كل" ، أو في بعض منه معلوم العدد وفي" آلهة " ليس شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر، و إن كانت متعددة (**إلاالله**) أي غير الله (**لفسدتا**) أي لخرجتا عن الانتظام.

بيان تطبيق المثال أي الآية بالممثل بحيث يعلم منه وجود الشرائط وتعذر الاستثناء

فإن قيل: لابد ههنا من بيان الأمرين. **الأول**: أن الشرائط التي ذكرناها هل هي موجودة في هذه الآية أم لا. **والثاني**: إثبات تعذر الاستثناء ،و بدون ذلك لايصح التمثيل بهذه الآية. **قلنا**: كلا الأمرين ثابتان. **أما الأول**: فلأنه لاشك في تحقق الشرا ئط، وذلك لأن " إلا " فيها تابعة لجمع ، و هي منكور غير محصور لكونها بعد آلهة وهي جمع منكور ليس فيها شيء يدل على الحصر فيها كما عرفت آنفا، و هو عدم وقوعها في سياق النفي و كذا لم يدخل عليه لفظ "كل" و كذا ليس هو من قبيل العدد المعلوم. **وأما** الأمر الثاني وهو تعذر الاستثناء فلعدم دخول الله سبحانه وتعالى في آلهة بيقين لعدم مايدل على الدخول المتيقن و هو الاستغراق بالوقوع في سياق النفي أو بسبب دخول "كل" عليه أو كونه عددا خاصا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء.

بيان وجه آخر لتعذر الاستثناء

واعلم أن في هذه الآية ما نع آخر أيضا عن حمل إلا على الاستثناء، و هو أنه لوحملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا، و هذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لايثبت وحدانيته تعالى لجواز أن يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى.

فإن قيل: كيف يدل حمل إلا على الاستثناء على هذا الوهم المفضي إلى عدم ثبوت وحدانيته تعالى. **قلنا**: ههنا قاعدة و هي أن " إلا" إذا كانت للاستثناء يصح هناك وضع لفظ "مستثنى" موضع أداة الاستثناء على أن يكون صفة للمستثنى منه كما في جاء ني القوم إلا زيدا فإنه يصح فيه أن يقال: جاء ني القوم مستثنى عنه زيد ،والصفة قيد للموصوف فيعلم منه نفي

تعدد الآلهة حال كونها مقيدة بقيد مستثنى عنها الله تعالى، ومن البين أنه إذا لم يكن معها هذا القيد لم يثبت نفي تعدد الآلهة فلا يعلم من الآية نفي تعدد الآلهة إذا لم تكن مقيدة بقيد مستثنى عنها الله تعالى مع أن التعدد مطلقا منفي.

بيان أن في صورة كون "إلا" بمعنى "غير" لايلزم ما لزم في صورة كون "إلا" للإستثناء

فإن قيل: ففي صورة كون "إلا" للصفة بمعنى "غير" أيضا يكون المستثنى منه مقيدا بقيد لأن "غير" حينئذ أيضا صفة للمستثنى منه فيلزم ههناأيضاثمالزم هنالك. **قلنا:** لايلزم ذلك ههنا، وذلك لأن معنى الآية على تقدير أن يكون "إلا" للصفة هو أنه لو كان فيهما آلهة مقيدة بكونها غير الله تعالى لفسدتا فذلك وإن علم منه جوازثبوت آلهة ليس فيها قيد كونها غير الله تعالى بحسب الظاهر وجاز تعدد الآلهة عند عدم المغايرة بحسب بادي النظر لكن بحسب البليغ من النظر يلزم التعدد مع المغايرة أيضا وهو باطل لأنه لايمكن وجود التعدد بدون المغايرة فإذا ثبت تعدد الآلهة يلزم لامحالة وجود آلهة غير الله تعالى، لأن التعدد يستلزم المغايرة فإنه في صورة التعدد لا محالة يكون الإله الذي بحسبه صارت الآلهة متعددة غير الله تعالى لأنه لو لم يكن ذلك الآله غيره تعالى بل عينه لم يلزم التعدد أيضا فافهم فإنه بحث يتعلق بجناب الله تعالى المقدس عن شوائب الشرك فهو أولى وأحرى بالتفكر فإن عظمة المباحث بحسب عظمة المبحوث عنه

بيان أن قول المصنف: "وضعف في غيره" دفع توهم توهمه المتوهم من قوله: "كما حملت إلا عليها في الصفة"

ولما توهم المتوهم من قياس حمل "إلا" على "غير" حمل "غير" على "إلا" بقوله: "كما حملت إلا عليها" أن المسئلة المذكورة وهي حمل إلا على "غير" على الشرائط الثلاثة المذكورة لاخلاف فيه لأحد كما أنه لاخلاف في حمل "غير" على إلا مع أن في حمل إلا على غير خلاف لسيبويه وقد تبعه أكثر المتأخرين أيضا، دفع هذا التوهم بقوله: **(وضعف)** حمل "إلا" على غير **(في غيره)** أي غير جمع مذكور غير محصور لصحة الاستثناء. **حاصل** الدفع أنه لما كان هذا المذهب ضعيفا شاذا والضعيف الشاذ لااعتبار له قاس مسئلة حمل "إلا" على "غير" على مسئلة حمل "غير" على "إلا" لأن المسئلة الثانية المقيس وإن كان فيه اختلافا ولا اختلاف فى المسئلة الأولى المقيس عليها لكن لماكان مذهب سيبويه شاذا ضعيفا، والشاذ كالمعدوم، فكأنه لا اختلاف في هذه المسئلة أيضا فصح القياس لعدم المخالفة بينهما.

بيان مذهب سيبويه

فإن قيل: فما هو مذهب سيبويه. **قلنا:** مذهبه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء

فإنه قال: يجوز في قولك: " ما أتاني أحد إلا زيد" أن يكون " إلا زيد" صفة ، وإن لم توجد فيه الشرائط المذكورة.

بيان دليل سيبويه

فإن قيل: فما مستدله في هذا الباب. **قلنا**: الذي استدل به هو قول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه ☆ لعمرأبيک إلا الفرقدان

حاصل الاستدلال أن قوله: " إلا الفرقدان" صفة لقوله: " كل أخ" لا استثناء منه ،وإلا وجب أن يقال: الفرقدين (بالنصب) لأنه كلام موجب، والمستثنى فيه واجب النصب .

بيان وجه ضعف مسلک سيبويه

فإن قيل: ما وجه ضعف مسلك سيبويه ؟ **قلنا**: وجه ضعفه شذوذ هذا البيت، والشاذ لااعتبار له ،وفي هذا البيت شذوذان آخران أيضا. **أحدهما**:وصف " كل" وهو قوله: " كل أخ" لاالمضاف إليه ، وهوقوله: " أخ"، وذلك لأنه لو كان وصفا للمضاف إليه لكان قوله: " فرقدان" بالجر، فلما قيل: الفرقدان (بالرفع) على أنه صفة المضاف دون المضاف إليه ، مع أن المشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود ،و" كل" لإفادة الشمول فقط. **وثانيهما**: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل.

فإن قيل: ما معنى هذا الشعر ومن هو الشاعر؟ **قلنا**: الشاعر هو عمرو بن معد يكرب وهو جاهلي ،والفرقدان نجمان قريبان من القطب كذا قال الجوهري وفي " القاموس" الفرقد النجم الذي يهتدى به ،والمعنى لعمرك وبقائك قسمي كل أ خ يفارقه أخوه سوى الفرقدين فإنهما لايفارقان.

بيان إعراب "سوى وسواء" بعد الفراغ من إعراب " غير"

ولما فرغ عن بيان إعراب "غير" شرع في بيان "سوى و سواء" من الاسماء المتمكنة من أدوات الاستثناء فقال : ﴿**وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف**﴾ أي بناء على ظرفيتهما.

بيان تركيب قوله: "وإعراب سوى وسواء"

فإن قيل: ما تركيب قوله: "وإعراب سوى إلخ" ؟ **قلنا**: قوله: "وإعراب سوى إلخ" مبتدأ وقوله: " النصب" خبرله ، وقوله: "على الظرف" باعتبار المتعلق ، وهو قوله: " بناء" مفعول له لقوله: " النصب"، والألف واللام في قوله: " الظرف" عوض عن المضاف إليه ، والتقدير هكذا أي النصب بناء على ظرفيتهما، والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية .

بيان أن "سوى وسواء" ظرف مكان

فإن قيل: " الظرف إما زمان أو مكان و"سوى" ليس بزمان ولامكان ، فكيف يصح النصب على الظرفية. **قلنا:** هو بمعنى المكان فإذا قلت: "جاء ني القوم سوى زيد" **فكأنك قلت:** جاء ني القوم مكان زيد. **(على)** المذهب **(الأصح)**

بيان أن في مسئلة كونه منصوبا على الظرفية اختلاف بين البصريين والكوفيين والأخفش

فإن قيل: الأصح إنما يستعمل في الموضع الذي يكون فيه اختلاف فما هو الاختلاف ههنا. **قلنا:** اختلف النحاة ههنا إلى مذهبين. **أحدهما:** مذهب البصريين الذي قدوتهم سيبويه **والثاني:** مذهب الكوفيين مع الأخفش، وتحقيق ذلك على ما قاله الشيخ الرضي ماحاصله: أن " سوى" في الأصل صفة ظرف وهو مكان ، قال اللّٰه تعالى: ﴿ مكانا سُوى﴾ أي مستويا، ثم حذف الموصوف وهو "مكان" وأقيم الصفة مقامه ،وهو "سوى" مع قطع النظر عن معنى الوصف أي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ " مكان" لما قام مقامه في إفادة معنى البدل تقول: أنت لي مكان عمرو أي بدله ، لأن البدل ساد مسد المبدل منه و كائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت: جاء ني القوم بدل زيد أفاد أن " زيد ا" لم يأتك فجرد عن معنى البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء.

بيان ماتفق فيه البصريون والكوفيون في "سوى" وما اختلفوا فيه بالتفصيل

أقول: إن لفظ "سوى" انتقل عن معناه الأصلي إلى الاستثناء على ماقاله الرضي ماحاصله فيه أن لفظ "سوى" انتقل من معناه الأصلي و هو الاستواء إلى المعنى الذي هو مراد منه الآن وهو الاستثناء ، لكن بواسطة عدة تحولات، و لكل تحول طريق خاص، و بيان ذلك أن كلمة "سوى" كان في الأصل بمعنى الاستواء صفة ظرف كما في قوله تعالى﴿ مكانا سوى﴾ أي مستويا فتحوّل مرة أولى عن كونه صفة بمعنى الاستواء إلى أنه صار بمعنى المكان ، وطريق هذا التحول هو أنه حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ،والشيء إذا قام مقام الغير يكون بمعنى ذلك الغير ، ويترك ذلك القائم معناه الأصلي فصار بمعنى المكان وترك معناه الأصلي وهو الاستواء ، **ثم تحول** مرة ثانية واستعمل استعمال لفظة "مكان" في إفادة معنى البدل و طريق هذا التحول هو أن لفظ "سوى" لما صار بمعنى المكان و المكان يستعمل بمعنى البدل أيضا فإنه يقال: أنت لي مكان عمرو أي بدله. **ثم تحول** مرة ثالثة واستعمل بمعنى البدل في الاستثناء و طريق هذا التحول أن لفظ البدل قد يستعمل في الاستثناء لأنك إذا قلت: جاء ني القوم بدل زيد أفادأن زيدا لم يأتك ،**ثم تحول** مرة رابعة وجرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء .

وحاصل هذه التحولات الأربعة أن لفظ "سوى" في الأصل بمعنى مكان مستو ، ثم صار بمعنى مكانا ثم صار بمعنى بدل ثم صار بمعنى الاستثناء ، وإلى ههنا لا اختلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه التحولات الأربعة. **واتفقوا** أيضا أنه في هذا الوقت ليس بمعنى الظرف. **ولكن** اختلفوا بعد هذه الأمور المتفقة عليها. **فقال البصريون** بنصبه على الظرفية لكن لابأنه بمعنى الظرف في الحال بل بأنه كان في الأصل ظرفا، فالبصريون نظروا إلى ما سبق من معناه الأصلي وهي الظرفية ولم ينظروا إلى المعنى الذي هو عليه الآن وهو الاستثناء ،والظرف منصوب فجعلوه منصوبا لأجل هذا النظر، **وقال الكوفيون** بجواز خروجها من الظرفية وبالتصرف فيه رفعا ونصبا وجرا ، مثل "غير"، لأن داعي النصب هي الظرفية وقد خرج عنها، ولم ينظروا إلى حاله السابق وهي الظرفية حتى يجعلوه منصوبا لأجل حاله السابق.

بيان دليل الكوفيين

فإن قيل: ما متمسكهم في ذلك. **قلنا**: استدلوا في ذلك بقول الشاعر:

ولم يبق سوا العدوان ☆ دِنَّاهم كما دانوا

بيان تعيين الشاعر مع بيان الألفاظ المشكلة منه وبيان الشاهد

فإن قيل: من هو الشاعر وما معنى الألفاظ المشكلة منه مع بيان طريق الاستشهاد به ؟

قلنا: أما الشاعر فهو سهل بن شيبان وأما الألفاظ المشكلة منه فالعدوان بمعنى الظلم، ودناهم ودانوا من الدين بمعنى الجزاء أي جزينا هم كماجزوا. **وأما** الشاهد فيه فهو قوله: "سوى" فإنه فاعل لقوله: "لم يبق" ومرفوع .

بيان أن الأخفش وإن قال: في "سواء" (بالمد) مثل قول الكوفيين إلا أنه زعم: أنهم لما أخرجوه عن الظرفية نصبوه

وزعم الأخفش أن "سواء" (بالمد) خاصة لاسوى إذ أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا واستكراها لرفعه فيقولون: جاء ني سوائك ، وفي الدار سوائك ، وإنما خص الزعم في " سواء" (بالمد) لكون نصبه لفظيا، وإذا رفع يكون أيضا لفظيا، وأما "سوى" (بالقصر) فنصبه تقديري ورفعه كذلك فلم يظهر الإعراب فيه .

فإن قيل: هل يوجد غير هذا ما التزم فيه النصب لاستنكار رفعه. **قلنا**: نعم مثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه بناء على الظرفية مثل قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ بنصب " بينكم " مع أنه فاعل لقوله: " تقطع" وكذلك قوله تعالى: ﴿ومنهم دون ذلك﴾ بنصب " دون" مع أنه مرفوع.

بيان خبر كان وأخواتها بعد الفراغ عن المستثنى

ولما فرغ المصنف رحمه اللّٰه تعالى من بيان المستثنى شرع في بيان خبر" كان وأخواتها" فقال: (**خبر كان وأخواتها**) والتركيب فيه مثل ما تقدم، أي منها خبر" كان وأخواتها".

بيان وجه تقديم خبر" كان وأخواتها" على بقية المنصوبات

فإن قيل: لم قدم خبر" كان وأخواتها" على بقية المنصوبات؟ **قلنا**: لما كان العامل فيه فعلا وهو" كان وأخواتها" والفعل أصل في العمل فلهذا قدمها على بقية المنصوبات .

بيان أن المراد من الأخوات الأشباه.

فإن قيل: الأخوّة إنما تتصور في ذوي العقول، والأفعال الناقصة ليست منها فكيف صح استعمال لفظ " الأخوات" فيها. **قلنا**: المراد بالأخوات الأشباه ، وهذا من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم ،لأن الأخت يلزمها كونها شبها لمن هي أخت له.

فإن قيل: في أي شيء هي أشباه لكلمة " كان". **قلنا**: هي أشباه لها في عدم تمام معناها بالمرفوع فقط بل تحتاج إلى المنصوب ،و سيأتي التفصيل فيها في مبحث الفعل إن شاء اللّٰه تعالى (**هو المسند بعد دخولها**) أي دخول" كان وأخواتها"

بيان أن المراد من دخولها دخول إحداها

فإن قيل: لايمكن دخول " كان وأخواتها" على المسند. **قلنا**: هذه العبارة محمولة على حذف المضاف أي بعد دخول إحداها، ولظهور عدم صحة دخول جميعها لم يذكر هذا المضاف .

بيان أربعة وجوه لدفع ما يقال: أن التعريف المذكور يصدق على مثل " يضرب"و " قائم" في " كان زيد يضرب أبوه" و " كان زيد أبوه قائم"

فإن قيل: ينتقض هذا التعريف بمثل "يضرب" في" كان زيد يضرب أبوه" وكذا بمثل قائم في " كان زيد أبوه قائم" فإنه يصدق على كل واحد من قوله: "يضرب" و" قائم" في هذين المثالين أنه المسند بعد دخولها مع أنهما ليسا خبرين لقوله: " كان" فيهما بل الخبر في المثال الأول هو جملة "يضرب أبوه" لا "يضرب" وحده ،وكذا الخبر في المثال الثاني جملة "أبوه قائم" لا " قائم" وحده. **قلنا**: قد مر مثل هذا السؤال في بحث خبر" إن وأخواتها" في بحث المرفوعات.

فأجاب بعض الشارحين بأن المراد من قوله: " المسند" المسند إلى أسماء هذه الأفعال و قوله: " يضرب" في المثال الأول، وكذا " قائم" في المثال الثاني ليسا بمسندين إلى أسماء هذه الأفعال بل قوله: "يضرب" في المثال الأول مسند إلى فاعله ،و هو أبوه المذكور بعد "يضرب" وكذا

" قائم" في المثال الثاني مسند إلى المبتدأ و هو قوله: " أبوه". **ولكن** هذا الجواب ضعيف لأنه لاحاجة حينئذ إلى قوله: "بعد دخولها"، لأنه إنما ذكره لإخراج ما دخلت فيه من قبيل خبر" إن" وخبر "ما ولا" وغير ذلك من قبيل المسندات، وقد خرج كل ذلك بقوله: " المسند إلى أسماء هذه الأفعال" لأن تلك المسندات غير مسندة إلى أسماء هذه الأفعال. **وقال** بعض الشارحين في الجواب أن قوله: " المسند" صفة للاسم أي هو الاسم المسند و" يضرب" في المثال الأول ليس باسم، وهذا الجواب إنمايجري في الانتقاض الأول لا في الثانيو لكنه ضعيف أيضا، لأنه يقع حينئذ الاحتياج إلى التأويل بالمفرد في الخبر الذي يكون جملة ، والتأويل خلاف الأصل وأجاب الشارح الجامي ههنا بجوابين . **الأول**: أن المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناد خبر" كان" إلى اسم " كان" واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها، و لاشك أن إسناد الخبر إلى الاسم لايتصور إلا بعد تقرر الاسم والخبر أي بعد أن يكون الاسم اسما لكان، والخبر خبرا لها، فإذا ثبت أن المراد من البعدية هذا لم ينتقض التعريف بقوله: "يضرب" ولا بقوله: " قائم" في المثالين المذكورين ،لأن الإسناد الواقع بين أجزاء الجملة الواقعة خبرا في المثالين المذكورين ليس بعد دخول "كان" فلايصدق عليه قولنا: " المسند" بعد دخولهالأن إسناد "يضرب" إلى فاعله، و" قائم" إلى المبتدأ إنما وقع قبل دخول " كان". **وحاصل** هذا الجواب أن المراد بالإسناد الذي تضمنه لفظ " المسند" هو الإسناد الجديد الحاصل بسبب دخول" كان"، والإسناد الجديد إنما هو إسناد مجموع جملة " يضرب أبوه" في المثال الأول ،و" أبوه قائم" في المثال الثاني إلى "زيد" بخلاف إسناد "يضرب" إلى " أبوه" وكذا إسناد " قائم" إلى" أبوه" هو الإسناد السابق ، وذلك لأن العوامل اللفظية إذا دخلت على المبتدأ والخبر تزيل أمورا أربعة العامل السابق والإسناد السابق، والإعراب السابق ،والاسم السابق ،وهذه الأمور الأربعة زالت عن الجملة بعد دخول هذه الأفعال. **والثاني**: من الجوابين أن المراد بدخولها ليس مطلق الدخول ،بل ورودها للعمل فيما وردت عليه أي الرفع في الاسم ،والنصب في الخبر، والدخول بهذا المعنى ليس في يضرب في المثال الأول، ولافي " قائم" في المثال الثاني بل في مجموع " يضرب أبوه" و" أبوه قائم" وتفصيل هذا الجواب قد مر في بحث خبر" إن وأخواتها، فتذكره **(مثل كان زيد قائما)** فإن " قائما" مسند إلى " زيد" بعد دخول " كان" لزوال الإسناد الحاصل بالعامل المعنوي بدخول العامل اللفظي. **(وأمره)** أي أمر خبر" كان وأخواتها" **(كأمر خبر المبتدأ)** في أقسامه وأحكامه وشرائطه ،وقد مر التفصيل في بحث المبتدأ والخبر، **(و)**لكنه **(يتقدم)** على اسمها حال كونه **(معرفة)** حقيقة أوحكما.

بيان إعراب قوله: "معرفة"

فإن قيل: ماإعراب قوله: "معرفة". **قلنا:** هو حال عن ضمير الفاعل فى قوله: "يتقدم" الراجع إلى خبر "كان".

بيان أن قوله: "معرفة" أعم من أن تكون حقيقة أو حكما فيتناول للنكرة المخصصة

فإن قيل: الخبر إذا كان نكرة مخصصة ففيه أيضا يصح تقدم الخبر على اسمها فما وجه تخصيص المعرفة. **قلنا:** قوله: "معرفة" أعم من أن تكون حقيقة مثل كان المنطلق زيد ،أو حكما مثل كان أفضل منك زيد ، فإن "أفضل" نكرة مخصصة بقوله: "منك".

بيان وجه صحة تقدم المبتدأ على الخبر المعرفة

فإن قيل: لم جاز تقدم خبر "كان" على اسمها حين كون الخبر معرفة ، مع أن تقدم الخبر على المبتدأ لم يكن جائزا حين كونه معرفة. **قلنا:** عدم تقدم خبر المبتدأ على المبتداء عند كون الخبر معرفة إنما كان ممنوعا للزوم الالتباس حينئذ ،لأن المبتدأ والخبر متفقين في الإعراب لكونهما مرفوعين كليهما بخلاف خبر "كان" واسمها فإنهما مختلفين في الإعراب فلا يلتبس أحدهما بالآخر.

بيان أنه لايصح تقدم الخبر عند الالتباس

فإن قيل: في صورة خبر كان واسمها أيضا قديقع الالتباس فإنه لايعلم الاسم والخبر في مثل "كان الفتى هذا" لعدم كون الإعراب لفظيا فيهما. **قلنا:** جواز تقدم الخبر على اسم "كان" إنما هو فيما إذا كان الإعراب فيهما لفظيا مثل كان المنطلق زيد ، أو في أحدهما مثل كان هذا زيد وأما إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك كما في "كان الفتى هذا" فلايجوزالتقديم للزوم الالتباس.

بيان الحكم العدمي في باب خبر "كان" بعد الفراغ عن الوجودي

ولما فرغ عن الحكم الوجودي وهو قوله: "وأمره كأمرخبرالمبتدأ" شرع في بيان الحكم العدمي الذي عدمه طارعلى الوجود، لأن الحذف عدم طارعلى الوجود فقال: **(وقد يحذف عامله)**أي عامل خبر "كان" وهو "كان" فإنه عامل في خبر "كان" عمل النصب .

بيان أن الضمير في قوله: "عامله" راجع إلى خبر "كان" فقط مع الرد على الرضي

فإن قيل: الضمائر السابقة وهو في قوله: "أمره كأمرخبرالمبتدأ" وفي قوله: "يتقدم" إنما كانت راجعة إلى مطلق خبر "كان" وأخواتهالا إلى خبر "كان" فقط فيجب أن يكون هذا الضمير أي ضمير "عامله" أيضا راجعا إلى مطلق الخبرأي سواء كان خبر "كان" أوخبر أخواتها

ولايصح إلاحذف خبر" كان" دون خبر أخواتها، ولهذا عيَّن الشيخ الرضي مرجع ضمير قوله: "عامله" بقوله: أي عامل خبر" كان" وأخواتها، وإنما فعل كذلك ليوافق هذا الضمير بالضمائر السابقة في رجوعها إلى مطلق خبر" كان" وأخواتها. **ثم اعترض** فقال: وما كان ينبغي له هذا الإطلاق لأنه لايحذف من هذه الأفعال إلا " كان". **قلنا:** أجاب الشارح الجامي عن هذا الاعتراض أن هذا الضمير راجع إلى خبر" كان" فقط لا إلى خبر" كان" وأخواتها وإن خالف الضمائر السابقة لأنه على تقدير إرجاع الضمير إلى مطلق خبر" كان" وأخواتها يلزم الفساد لأنه لايحذف إلا خبر كان فقط ، وعلى تقدير إرجاع الضمير إلى خبر" كان" فقط يلزم عدم موافقته بالضمائر السابقة فالواجب أن يحمل كلام المصنف على ما هو أقل شناعة وهو الإرجاع إلى خبر" كان" فقط، لأنه على هذا التقدير وإن لزم المخالفة عن الضمائر السابق لكنه أقل شناعة من الإرجاع إلى مطلق الخبرالذي يفضي إلى جواز حذف مطلق عامل خبر" كان" وأخواتها مع أنه لايجوز إلا حذف عامل خبر" كان" .

بيان جواب آخر عن الاعتراض السابق من العصام .

ويمكن أن يجاب أن الضمير راجع إلى مطلق الخبر وإن قلت: أنه يلزم منه جواز مطلق عامل خبر" كان" وأخواته وهو ليس بصحيح. **قلنا:** لايلزم ذلك لأنه يعلم من قوله: " مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر" التقييد بقوله: " كان" لأن في هذا المثال لم يحذف إلا " كان" فقط ، وحينئذ لم يلزم المخالفة عن الضمائرالسابقة ولاحذف مطلق العامل أي عامل خبركان وعامل خبر أخواتها، وهذا الجواب ما أجاب به عصام الدين .

بيان وجه اختصاص خبر" كان" بجواز حذف عامله دون أخواتها

فإن قيل: لم اختصت" كان " بحذف عاملها فقط دون أخواتها. **قلنا:** إنما اختصت " كان" بهذا الحذف أي حذف عاملها لكثرة استعمالها تصرفا، ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت أم الباب فيتوسع في استعمالهابالحذ ف وغيره ،ولأن دائرة الأصل أوسع **(في مثل الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيروإن شرا فشر)** وقوله:" في مثل" متعلق بقوله: " قديحذف". **واعلم** أن الشيخ الرضي قال ههنا: أنه يجوزحذف " كان" مع اسمها بعد " إن ولو"نحو لأرتحلن وإن راجلا ولو فارساأي وإن كنت راجلا ولو كنت فارسا ومنه قوله ﷺ: " اطلب العلم ولوبالصين" أي ولو كان العلم بالصين.

بيان أن زيادة مثل قوله: "مثل" في "مثل الناس مجزيون"إشارة إلى التعميم والكلية

فإن قيل: مسائل الفن تكون قواعد ، وقوله: " في مثل الناس إلخ" مسئلة جزئية. **قلنا:**

ليس المراد منه هذا المثال بخصوصه ولهذا زاد عليه قوله: "مثل" للتعميم والكلية.

بيان الكلي والقاعدة التي أشير إليها بقوله: "مثل"

فإن قيل: فما الكلي الذي أريد بقوله: "مثل الناس مجزيون". **قلنا:** المراد به كل تركيب تكون هناك قرينة على حذف "كان" فيجوز هناك حذفه.

فإن قيل: فما هي القرينة في هذا المثال. **قلنا:** القرينة ههنا كلمة "إن" الشرطية لأنها لاتدخل على الاسم، لأنها تقتضي الشرط والجزاء، والشرط إنما يكون الفعل دون الاسم ولما دخلت "إن" في المثال المذكور على الاسم علم منه أن فعل الشرط محذوف، وهو "كان".

بيان وجه تخصيص حذف "كان" الناقصة دون التامة

فإن قيل: فلم قدَّروا "كان" الناقصة دون التامة. **قلنا:** "كان" الناقصة كثيرة الاستعمال من "كان" التامة، والحمل على الأكثر استعمالا أولى وأليق، **(ويجوز في مثلها)** أي في مثل هذه الصورة.

بيان المراد من قوله: "مثلها" في قوله: "ويجوز في مثلها"

فإن قيل: ماالمراد بمثل هذه الصورة؟ **قلنا:** المراد بمثل هذه الصورة هوالتركيب الذي يجيء فيه بعد "إن" اسم ثم فاء بعدها اسم.

بيان دفع مايقال: أنه يرجع الضمير إلى المثل في قوله: "مثل الناس"

فإن قيل: فلم لم يقل المصنف: "ويجوزفيه" بإرجاع ضمير المذكر إلى المثل المذكور المضاف إلى قوله: "الناس" في قوله: "مثل الناس مجزيون إلخ". **قلنا:** المراد من المثل الأول أعم من أن تكون الوجوه الأربعة جائزة فيها أولا، والمراد من الثاني أخص، وهي التي تجوز فيه الصور الأربعة، ولهذا زاد لفظ المثل. **(أربعة أوجه)**

بيان الأوجه الأربعة

فإن قيل: ما هي الأوجه الأربعة. **قلنا: الأول** منها: نصب الأول و رفع الثاني، **أما** نصب الأول فهوعلى أن يكون خبر "كان" المحذوفة مع اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط، لأنها تقتضي أن تدخل على الفعل، ويكون النصب مشعرا به، **وأما** رفع الثاني وهوعلى أن يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء الشرط، والجزاء لايكون إلا جملة اسمية، نحوإن خيرا فخير، أي إن كان عمله خيرا فجزائه خير، فحذف "كان واسمها" من الشرط فبقي "إن خيرا" لدلالة حرف الشرط، لأنه لايليه إلا الفعل، وحذف من الجزاء المبتدأ فبقي "فخير" لدلالة الفاء عليه. **والثاني** من تلك الوجوه نصبهما أي نصب الأول والثاني أيضا، **أما** نصب الأول فلما قلنا

في الوجه الأول. **وأما** نصب الثاني فعلى أن يكون خبر" كان" المحذوفة مع اسمها مثل الشرط نحو إن خيرا فخيرا، ومعناه إن كان عمله خيرا فكان جزائه خيرا فحذف من قوله: " إن كان عمله خيرا " كان مع اسمها لما قلنا في الوجه الأول ،وحذف من قوله: " فكان جزائه خيرا" أيضا " كان" مع اسمها لذلك الوجه، وليكون الجزاء تابعة للشرط لأن قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له أيضا، لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ،و **الثالث** من تلك الوجوه رفعهما أي رفع الاسمين معا، **أما** رفع الأول فهو على أنه اسم " كان" المحذوفة مع خبرها، **وأما** رفع الثاني فهوعلى أنه خبر مبتدأ محذوف نحو إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزائه خير، وينبغي أن يكون الضمير في قوله: " فجزائه" راجعا إلى العمل أي فجزاء العمل لأن المجزي هو العمل، **والرابع** من تلك الوجوه عكس الأول أي رفع الأول ونصب الثاني **أما** رفع الأول فهو على أنه اسم " كان" المحذوفة مع خبرها **وأما**نصب الثاني فهو على أنه خبر" كان" المحذوفة مع اسمها مثل إن خيرفخيرا أي إن كان في عمله خير فكان جزائه خيرا .

بيان الأقوى والأضعف من تلك الوجوه الأربعة.

فإن قيل: أيُّ هذه الوجوه أقوى وأيها أضعف. **قلنا**: قوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ، فأقواها أولها، والرابع أضعفها، والثاني والثالث متوسط. **أماكون الأول** أقواها فلأن المحذوف فيه من مجموع الشرط والجزاء ثلاثة أمور، من الشرط " كان" واسمها، ومن الجزاء المبتدأ . **وأماكون** الرابع أضعفها فلأنه حذف فيه خمسة أمور، من الشرط " كان" والجاروالمجرور، فهذه ثلثة ، ومن الجزاء " كان" واسمهاوهذان اثنان والمجموع خمسة . **وأما الثاني** والثالث فالمحذوف فيهما أربعة أمور، في الثاني حذف من الشرط " كان"واسمها، وكذلك من الجزاء ، وفي الثالث حذف من الشرط " كان" والجار والمجرور ، وهي ثلثة ، ومن الجزاء المبتدأ فقط .

بيان حذف " كان" وجوبا بعد الفراغ عن حذفها جوازا مع بيان وجه تقديم مسئلة جواز حذف " كان" على مسئلة حذفها وجوبا

ولما فرغ المصنف عن حذف كلمة " كان" جوازا شرع في حذفها وجوبا.

فإن قيل لم قدم مسئلة جواز حذف" كان" على مسئلة حذفها وجوبا. **قلنا** الحذف جوازا مقدم على الحذف وجوبا، لأن الترقي إنما يكون من الأدنى إلى الأعلى وهوالحذف وجوبا. **ويصح** أن نقول: لما فرغ عن الحذف من غير عوض شرع في الحذف مع عوض،لأنه [illegible]ض عن كلمة " كان" المحذوفة في المسئلة الآتية لفظة " ما" كما سيظهر لك عند بيان.

المسئلة بخلاف المسئلة الأولى وهي مثل الناس مجزيون فإنه لم يعوض عن كلمة: "كان" شيء والشيء عند وجود عوضه كوجوده بنفسه فقال: **(ويجب الحذف)** أي حذف عامله يعني "كان"

فإن قيل: لم لم يقل وقديجب لأن حذف "كان" قليل، ويدل عل ذلك دخول "قد" **قلنا** قوله: "ويجب" عطف على قوله: "وقديحذف" لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه وإنما قال الشارح الجامي ههنا: أي حذف عامله للإشارة إلى أن اللام في قوله: "الحذف" عوض عن المضاف إليه **(في مثل أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت)** منطلقا انطلقت.

بيان أن في قوله: "مثل" إشارة إلى الكلية والتعميم فلاتكون مسئلة الفن جزئية

فإن قيل: مسائل الفن تكون قوانين، وهذه جزئية. **قلنا:** في إيراد لفظ "مثل" في قوله: "في مثل أماأنت إلخ" إشارة إلى التعميم والكلية ،لأن حكم وجوب الحذف إنما هو في كل مايكون مثل هذا المثال.

فإن قيل: فما المراد من قوله: "مثل أماأنت إلخ. **قلنا:** المراد منه كل تركيب يكون في أوله أما ويكون بعده ضمير منفصل، ويكون بعده الاسم المنصوب.

بيان طريق جعل قوله: "أما أنت من قوله: "لأن كنت" مصدرا باللام الجارة

فإن قيل: لما كان أصل قوله: "أما أنت" قوله: "لأن كنت" مصدرا باللام الجارة فكيف جعل منه "أما أنت". **قلنا:** طريق ذلك أنه حذفت اللام قياسا، لأن حذف اللام مع أن قياسي ثم حذفت كلمة "كان" اختصارا فانقلب الضميرالمتصل منفصلا لعدم وجود مايتصل به، وزيدت لفظة "ما" بعد "أن" في موضع "كان" عوضا عنها، وأدغمت النون في الميم ،وأبقي الخبر على حاله فصار أما أنت منطلقا انطلقت.

بيان أن في أصل "أما أنت إلخ" اختلاف بين البصريين والكوفيين واختيارمسلك البصريين مع وجه بيان الأصل لقوله "أما أنت إلخ" دون المثال الأول أي قوله: "الناس مجزيون إلخ

فإن قيل: لم لم يجعل "إن" مكسورة في الأصل وهو قوله: "لان كنت، وأيضا لم بيَّن الأصل ههنا لقوله "أما أنت إلخ" دون المثال الأول أي قوله: "الناس مجزيون إلخ". **قلنا:** اختار المصنف مسلك البصريين لأنهم قالوا بفتح الهمزة على أنها ليست "إن" الشرطية المكسورة كما قال به الكوفييون فإنهم قالوا أن "إن" ههنا مكسورة، وللإشارة إلى الاختلاف المذكور وأنه اختار مسلك البصريين دون الكوفيين بيَّن الأصل ههنا دون المثال الأول، لأنه لا اختلاف هنالك، والأصل إنما يذكر فيما فيه اختلاف ليعلم أنه اختارمذهب معينا.

بيان وجه اختصاص كلمة "ما" بالزيادة في موضع "كان" عوضا عنها

فان قيل: ماوجه اختصاص كلمة "ما" بالزيادة. **قلنا:** اختصت كلمة "ما" بالزيادة لأنه ثبت زيادة كلمة "ما" في الآية القرآنية المباركة وهو قوله تعالى﴿ فبمارحمة من الله لنت لهم ﴾ فعلم من ذلك أن كلمة "ما" تزاد.

بيان وجه وجوب حذف "كان"

فإن قيل: لم وجب حذف كان ههنا. **قلنا:** إنما وجب الحذف ههنا لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه.

بيان مذهب الكوفيين الذي لم يختره المصنف

فإن قيل: فما هومذهب الكوفيين. **قلنا:** أصل قوله: "إماأنت منطلقا قوله: "إن كنت" منطلقا بكلمة "إن" المكسورة.

بيان طريق جعل "إما أنت" من قوله: "إن كنت" بكسر الهمزة على مذهب الكوفيين

فإن قيل: فكيف جعل منه أما أنت منطلقا. **قلنا:** طريقه هو الطريق الذي كان في صورة فتح الهمزة كما هو مذهب البصريين إلا أنه لم يحذف اللام ههنا لعدم وجوده.

بيان وجه اقتصار المصنف على مسلك البصريين ووجه اختيار مسلكهم

فإن قيل: لم لم يذكر المصنف مذهب الكوفيين. **قلنا:** المصنف اقتصر على مذهب البصريين لأنه أشهر.

بيان اسم "إن" وأخواتها بعد الفراغ عن خبر "كان" وأخواتها

ولما فرغ عن بحث خبر "كان" وأخواتها شرع في بحث اسم "إن" وأخواتها فقال **(اسم "إن" وأخواتها)** أي منها اسم "إن" وأخواتها.

بيان وجه تقديم اسم إن وأخواتها على المنصوب بلا التى لنفي الجنس وخبر ماولا المشبهتين بليس

فإن قيل: لم ذكر اسم إن وأخواتها عقيب خبر "كان" وقبل المنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر "ما ولا" المشبهتين بليس. **قلنا:** لماكان لِباب "إن" تعلق خاص بباب "كان" ما ليس لِباب "لا" التي لنفي الجنس وباب "ماولا"، لأن مشابهة باب "إن" وأخواتها للفعل المتعدي مثل باب "كان" بلاواسطة، وأيضا معنى الفعل آكد، وأما "لا" التي لنفي الجنس فمشابهتها بالفعل المتعدي بواسطة "إن"، لأن "لا" التي لنفي الجنس محمولة على كلمة "إن" من قبيل حمل النقيض على النقيض هي مشبهة بالفعل، وقد مر البحث فيه بالتفصيل في خبر"

إن" وأخواتها في مبحث المرفوعات، وكذا مشابهة "ماولا" بالفعل المتعدي أيضابالواسطة فإنهما مشبهتان بليس ،وهي مشابهة بالفعل المتعدي.

وجه آخر لتقديم اسم " إن" على خبر "ماولا" المشبهتين

وأيضا إنما أخّرخبر "ماولا" المشبهتين بليس عن اسم " إن وأخواتها، لأن عمل "ماولا" إنما هو لمشابهة الفعل الجامد وهو" ليس" بخلاف عمل " إن" وأخواتها فإنه لمشابهة الفعل المشتق ، والبحث في لفظ "الأخوات" قد مرغيرمرة خصوصا في بحث خبر" إن" وأخواتهافي المرفوعات فتذكر ، وأمابيان الأخوات فسيأتي البحث عنها مفصلا في بحث الحرف إن شاء الله تعالى (**هو المسنداليه بعد دخولها**) أي بعد دخول إن أو إحدى أخواتها.

بيان فائدة زيادة " أو" وكذا فائدة زيادة قوله: "إحدى" قبل قوله: " وأخواتها"

فإن قيل: مافائدة ذكر " أو" مع قوله: " إحدى". **قلنا**: كلمة " أو" لبيان عدم اجتماع " إن" وأخواتها، وكلمة " إحدى" لبيان عدم اجتماع الأخوات على مدخولها (**مثل إن زيدا قائم**)

بيان دفع ما يقال أن تعريف اسم " إن" وأخواتها ينتقض بمثل"أبوه"في إن زيدا أبوه قائم

فإن قيل: ينتقض تعريف اسم " إن" على" أبوه" في مثل"إن زيد أبوه قائم" فإنه مسند إليه بعد دخول " إن" وأخواتها مع أنه ليس باسم " إن" بل اسم " إن" في هذا التركيب هو زيد والجملة خبره. **قلنا**: قد مرآنفا في بحث خبر" كان" وأخواتها مثل هذا الاعتراض . **وقدأجيب عنه** بأربعة أجوبة في ذلك البحث جوابين ضعيفين وهما الأولان وجوابين قويين وهما الأخيران فلاحاجة الى التكرارمع قرب البحث المذكور فانظر هناك .

بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس بعد الفراغ عن اسم "إن"

ولما فرغ المصنف عن بحث اسم " إن" وأخواتها شرع في البحث عن المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال: (**المنصوب بلاالتي لنفي الجنس**)أي لنفي صفة الجنس.

بيان وجه تأخيرهذا المنصوب عن بحث اسم " إن" وتقديمه على خبر" ماولا"

فإن قيل: لم ذكره عقيب باب اسم "إن" وأخواتها وقبل "ماولا" المشبهين بليس. **قلنا**: **أما** ذكره بعد بحث " إن" فلأنك قد عرفت أن " لا" التي لنفي الجنس محمولة على" إن" والمحمول فرع المحمول عليه ، والفرع يكون بعد الأصل. **وأما** تقدمه على خبر " ماولا" المشبهين بليس فذلك ليكون الفرع عند أصله فكيف يصح أن يتداخل بينهما بحث خبر " ماولا " المشبهين بليس

بيان تركيب قوله: " المنصوب بلا التي لنفي الجنس "

فإن قيل: ما تركيب: قوله: " المنصوب". **قلنا**: هو إما مبتدأ لخبر محذوف أي المنصوب

بـلا إلخ من المنصوبات. **ويمكن** أن يـكـون قوله " المنصوب" مبتدأ، وقوله: "هو المسندإليه" الـجـملة خبرله ، أويكون قوله: " هو" ضميرالفصل فيكون الخبر هو قوله: " المسندإليه" **واعلم** أن قـولـه: " لـنـفـي الجنس" متعلق بفعل محذوف أي ثبتت بالاتفاق بين البصريين والكوفيين، وجـمـلة ثبتت صلة لقوله: التي الموصول، والموصول مع الصلة صفة لقوله: " لا"، والموصوف مـع الـصـفـة مـجـرور للباء ، والجار مع المجرور متعلق بقوله: " المنصوب" ، وقوله: "منصوب" صيغة اسـم مفعول مع الضميرالذي هو مفعول مالم يسم فاعله لقوله: " منصوب" ،واسم المفعول مـع نـائـب الـفاعل شبه جملة ، وشبه الجملة صلة للألف واللام الداخلة على قوله: " منصوب" والموصول مع الصلة مبتدأ كما مر من التراكيب الثلاثة فيه .

بيان وجه صحة تسمية "لا" هذه بلا التي لنفي الجنس

فإن قيل: لايـصـح تسـمـية " لا" هذه باسم " لا" التي لنفي الجنس لأنا إذا قلنا: لا غلام رجـل ظـريف في الدارلايكون المقصود منه نفي نفس جنس غلام رجل ، بل المقصود منه نفي صفة ذلك الـجـنس أي ظرافة ذلك الغلام فلا يصح أن يقال له: " لا" التي لنفي الجنس بل لنفي صفة الجنس .**قلنا**: قوله: " لنفي الجنس" على حذف المضاف أي لنفي صفة الجنس.

بيان وجه عدم التعبير عنه باسم لا التي لنفي الجنس

فإن قيل: لـم لم يقل: اسم لا التي لنفي الجنس مع أنه يوافق لبقية المنصوبات مثل اسم " إن"و أخواتها مثلا. **قلنا**: التـعبيـر عن الشيء بلفظ إنمايصح إذا صح صدقه عليه حقيقة وذلك كـمـا إذا كـان جـميع أفراده منه ، أومجا زا كما إذا كان أكثر أفراده منه ، واسم " لا" التي لنفي الـجـنـس ليس جميع أفراده من المنصوبات حتى يصح صدق اسمه عليه حقيقة ولا أكثر أفراده مـنـه حـتـى يـكـون صدقه عليه تجوزا وحكما، بل المنصوبات منه أقل مما عداه، لأن ما دخلت عـلـيـه " لا" لنفي الجنس أقسام ثلثة ،والمنصوبات منها قسم واحد ولا شك أن الواحد في الثلثة أقل، والاثين فيها أكثر.

فان قيل: الـمبني بالفتحة أيضا منصوب فلا يصح أن المنصوب أقل .**قلنا**: ليس المبني عـلـى الفتحة منصوبا، لأن المراد من المنصوب ما يكون منصوبا لفظا أو تقديرا ،ولا إعراب في المبني لا لفظا و لا تقديرا . **و لكن** اعترض الشارح الجامي بقوله: " ولايبعد" على هذا الجواب وأثبت أن جميع أفراد اسم " لا" من المنصوبات ، لأن اسم" لا " إما منصوب لفظا كما في لا غلام رجـل فـي الـدار ،أو منصوب تقديرا كما في شبه المضاف مثل لاخيرا من زيد جالس عندنا ،أو منصوبا محلا كما في المبني على الفتح.

فإن قيل: كيف يكون كله من المنصوبات لأن قسما واحدا منه مرفوع ، وهو الواقع بعد " لا" هذه معرفة ، نحو لا زيد، أو مضافا إليها، نحو لا غلام زيد ، أو وقع الفصل بين المسند إليه وبين " لا" مثل لافي الدار رجل ولاامراة . **قلنا:** المرفوع منه فليس اسمالها أصلا لعدم عملها فيه بل العامل في رفعه الابتداء العامل المعنوي، فإذا ثبت أن جميع أفراد اسم " لا" هذه من المنصوبات فصح التعبير عنه بالاسم حقيقة فكان الحق أن يقول: اسم" لا" التي لنفي الجنس. **و يصح أن نقول:** قوله: "ولايبعد" ليس باعتراض كما قلنا، بل هو تحقيق للجواب السابق ، وذلك لأنه قدحقق أن جميع أفراده من المنصوبات فإذا كانت جميع أفراده من المنصوبات فلا تفاوت بين أن يقال اسم " لا" وبين أن يقال: المنصوب بلا ، لأن المنصوب بلا هو بعينه اسم " لا" ، وبالعكس كذا قال عبدالرحمن. **لكن** أقول: " الأولى" حمل كلام العارف الجامي على الاعتراض لاعلى أنه تحقيق للجواب لأنه قال أولا إنما لم يقل: اسم " لا" لأنه ليس كله من المنصوبات فيعلم من قوله هذا أنه لو كان كله من المنصوبات لقال: اسم " لا". **وأيضا** إذا ثبت كون جميع أفراده من المنصوبات فأي مانع منعه من الموافقة ببقية المنصوبات في التعبير عن المسندإليه بالاسم مثل اسم " إن "وأخواتها **(هو المسندإليه بعد دخولها)** وبما عرفت من المراد بالبعدية والدخول خرج مثل " أبوه" في لا غلام رجل أبوه قائم فلا نعيده.

بيان فائدة قوله: "يليها نكرة مضافا أو مشبهابه" بعد قوله: " هو المسند إليه بعد دخولها"

فإن قيل: قد تم تعريف اسم " لا " التي لنفي الجنس بقوله: "هو المسند إليه بعد دخولها" فقوله: بعد هذا: "يليها نكرة مضافا أو مشبهابه" ذكر مالا حاجة إليه في تعريف اسم" لا" المذكورة وذكر مالايحتاج إليه لغو واشتغال في مالايعني، والتحرز عنه واجب. **قلنا:** ههنا أمران: **الأول:** اسم "لا" التي لنفي الجنس. **والثاني:** المنصوب بها، وليس هذا تعريف الأول حتى يلزم ما قلت بل هو تعريف الأمر الثاني، و لا يكفي في ذلك قوله: " هو المسند إليه بعد دخولها" بل لا بد فيه من اشتراط ثلثة أمور

فإن قيل: وما هي؟ **قلنا: الأول** منها: أن يكون المسند إليه واقعا بعد " لا" بلا فاصلة وهو الذي أشارإليه بقوله: "يليها". **والثاني** أن يكون نكرة وإليه أشار بقوله: " نكرة" **والثالث:** أن يكون مضافا أوشبه مضاف، وإليه أشار بقوله: مضافا أو مشبهابه، و إلى بيان الشرط الأول أشار المصنف بقوله: **(ويليها)** أي يلي المسندُ إليه لفظة " لا" فالضمير المستتر في قوله: " يلي" راجع إلى المسندإليه، والضمير البارز وهو قوله: " ها" راجع إلى كلمة " لا"

بيان معنى ولي المسند إليه بكلمة " لا"

فإن قيل: ما معنى ولي المسند إليه بلفظة " لا". **قلنا**: هو وقوع المسند إليه بعد كلمة " لا" بلا فاصلة ، و بين الشرط الثاني بقوله: (**نكرة**)وبين الشرط الثالث بقوله: (**مضافا أو مشبهابه**)أي بالمضاف أي لايكون مضافا إلا أنه يكون مشبها به.

بيان الأمر الذي اعتبر فيه المشابهة بالمضاف

فإن قيل: الاسم الذي لا يكون مضافا لكنه يكون مشبها به ففي أيِّ شيء اعتبر مشابهته معه. **قلنا**: في تعلقه بشيء هو من تمام معناه فكما أن المضاف لا يتم معناه إلاأن يتعلق بالمضاف إليه فكذلك الاسم الذي لايكون مضافا إلا أنه لا يتم معناه بدون ذلك الشي ء كما في المثال الآتي أي لاعشرين درهما لك، فإن قوله: " عشرين" وإن لم يكن مضافا إلى قوله : "درهما" إلا أنه لايتم معناه بدون قوله: "درهما" كما أن معنى المضاف لايتم بدون المضاف إليه

بيان دفع مايرد من الإشكالين بالآيتين على ما قلنا أن المشبه بالمضاف يكون منصوبا

فإن قيل: يشكل بقوله تعالى:﴿ لا تثريب عليكم اليوم﴾ أي لا تقبيح عليكم بفعلكم ،و أيضا يشكل بقوله تعالى ﴿ لاعاصم اليوم من أمر اللّٰه إلا من رحِم ﴾ فإن حرف الجر في المثال الأول صلة للمصدر وهو التثريب، وكذا حرف الجر في المثال الثاني صلة لاسم الفاعل وهو قوله: " عاصم "، و هما لايتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف مع أنهما مبنيان على الفتح. **قلنا**: أما الجواب عن الأول فهو أن الجار مع المجرور في المثال الأول خبر" لا" وقوله: "اليوم" ظرف لعامله، أو بالعكس بأن يكون قوله: " اليوم" خبرا ، و يكون قوله. " عليكم" متعلقا به ، **وأما** الجواب عن الثاني فهو أن قوله: " اليوم" في ذلك المثال خبر أي لا وجود عاصم اليوم وقوله: " من أمر اللّٰه" متعلق بفعل دل عليه: قوله: " لاعاصم" أي لايعصم من أمراللّٰه ، ولا يصح أن يكون هذا الجارو المجرور خبرا كما في الصورة الأولى.

بيان وجه الفرق في تركيب هاتين الآيتين

فإن قيل: فما الفرق بين هاتين الآيتيَن حتى اختلف التركيب بينهما. **قلنا**: ههنا ضابطة ذكرها الرضي وهي أن كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجارخبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كما تقول الاتكال عليك وإليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة ، وهذه الضابطة جرت في المثال الأول فصح كون الحرف الجار فيه خبرا ، والمثال الثاني لايندرج تحت هذه الضابطة لعدم وجود المصدرفيه فلم يجزأن يكون الجار والمجرور

الذي هو صلة لاسم الفاعل خبرا له فلا تقول: بِكَ مَارٌّ على أن قوله: "بك" خبر عن قوله: "مار".

بيان تركيب قوله: "يليها" وكذا قوله: "نكرة" وكذا قوله: "مضافا ومشبها به"

فإن قيل: إن قوله: "يليها" و كذا قوله: "نكرة" وكذا قوله: "مضافا ومشبهابه" صفة لقوله: "المسند إليه"، وذلك غيرصحيح لعدم المطابقة بينها، لأن الموصوف معرفة، والصفة نكرة كما ترى. **قلنا**: ليست هذه صفات بل هي أحوال مترادفة عن الضميرالمجرور في قوله "إليه" في قوله: "المسند إليه"، وقد عرفت معنى الأحوال المتداخلة و هي التي يكون ذوالحال لها واحدا، والمتداخلة هي التي يكون الأول منهاحالا من شيء والبواقي من الضمير في الحال الأولى. **أو نقول**: أنها أحوال متداخلة بأن يكون الحال الأول و هو قوله: "يليها" من الضمير المجرور في قوله: "دخولها" وما بقي من الأحوال عن الضمير المرفوع في الحال الأولى أي الضمير الفاعل في قوله: "يليها" الراجع إلى المسند إليه . **(مثل لا غلام رجل)** هذا مثال لما يليها نكرة مضافا.

بيان أن ههنا نسختين والمشهورة منهما مذكورة ههنا

واعلم: "أن هذه نسخة مشهورة أي التي لم يذكر فيهاقوله: "ظريف فيها"، وفي بعض النسخ "لاغلام رجل ظريف فيها" بزيادة قوله: "ظريف فيها" وقد عرفت تحقيق قوله: "فيها" على النسخة الغير المشهورة من أنه لو لم يورد لفظة فيها لزم الكذب بنفي ظرافة جنس غلام رجل، وإذا أورد كلمة: "فيها" لم يلزم ذلك، لأنه يمكن نفي ظرافة جنس غلام رجل في دار مخصوصة . **(و لا عشرين درهما لک)** هذا مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف، وقد عرفت التفصيل فيه

بيان أن قوله: "لک" في المثال الثاني من تتمة الأول أيضا

فإن قيل: لاخبر في قوله: "لاغلام رجل" على النسخة المشهورة. **قلنا**: قال الشارح الجامي: إن قوله: "لك" بعد قوله: "لاعشرين درهما" كما هو من تتمة المثال الثاني كذلك هو من تتمة المثال الأول.

بيان وجه عدم ذكرقوله: "لک" في المثال الأول

فإن قيل: فلم لم يذكر قوله: "لك" بعد المثال الأول أيضا. **قلنا**: قال عبد الرحمن صاحب الحاشية الكبرى على شرح الجامي في جواب هذا السؤال: أنه لم يورد "لك" بعد المثال الأول لأنهم لايقولون: لاغلام رجل لك في الاستعمال بل يقولون: لا غلام لك.

فإن قيل: فلم أورده بعد المثال الثاني تتمة لهذا المثال الأول أيضا. **قلنا**: إنما أورده بعد المثالين تنبيها على أن الخبر في المثال الأول محذوف، وفي الثاني مذكور.

بيان وجه تقديم المثال الذي حذف فيه الخبر وتأخير ما ذكر فيه

فإن قيل: فلم قدم المثال الذي حذف فيه الخبر وأخر ما لم يحذف فيه. **قلنا**: إنما قدم ما حذف فيه لما علمت في بحث المرفوعات أن خبر " لا" هذه يحذف كثيرا، و يقدم ما هو الأكثر فإنما العزة للكاثر .

بيان فائدةالقيود الثلثة أي قوله: " نكرة" ثم قوله: " يليها" ثم قوله: "مضافا أومشبهابه"

فإن قيل: مافائدة التقييد بهذه القيود الثلثة أي قوله: " نكرة" ثم قوله: " يليها" ثم قوله: "مضافا أومشبهابه". **قلنا**: احترز بقوله: " نكرة" عمايكون معرفة لأنه لو كان معرفة لم ينصبه كما يجيء واحترز بقوله: "يليها" عما فُصِلَ بين الاسم وبين " لا" فإنه أيضا لا يكون منصوبا واحترز بقوله: "مضافا أومشبهابه" عما يكو ن نكرة مفردة فإنه يكون مبنيا كما سيجيء.

بيان الاسم الذي يكون مبنيا بكلمة "لا" التي لنفي الجنس

ولما فرغ المصنف عن بيان شرائط مايكون اسم " لا" منصوبا أراد أن يبين كونه مبنيا إلا أنه قدم بيان النصب لكون الإعرب أصلا، ولأنه في بحث المعرب أيضا فقال: **(فإن كان)** أي المسند إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة.فالفاء لتفسير فوائد القيود الثلاثة المذكورة

بيان دفع ما يقال: أن الاشتغال في المبني والمرفوع خروج عن البحث

فإن قيل: المقصود ههنا البحث عن المنصوبات فالاشتغال في مايكون مبنيا أومرفوعا ليس في محله. **قلنا**: قد يذكر الشيء بالشيء تبعاوطردا للباب . **أونقول**: هو من قبيل معرفة الشيء بضده لأن الأشياء تعرف بأضداد ها، وضد المنصوب المر فو ع والمبني، فذكر هذين الضدين لمعرفة نفس ما هو المنصوب، فإن لم يكن واقعا على الأحوال المذكورة بل كان **(مفردا)** بانتفاء الشرط الأخير فقط، وهو كونه مضافا أو مشبهابه.

بيان أن المراد من المفرد المفرد الذي لايكون مكررا

فإن قيل: تنتقض هذه القاعدة في مثل لاحول ولاقوة إلابالله لأنه مفرد مع أنه ليس بمبنى بل يجوز فيه خمسة أوجه . **قلنا**: المراد بالمفرد في قوله: " فإن كان مفردا " المفرد الذي لايكون مكررا.

فإن قيل: من أين يعلم ذلك مع أن قوله: " فإن كان مفردا" مطلق. **قلنا**: لعلك سمعت أن العام إذا قابله الخاص يراد من ذلك العام ماعدا ذلك الخاص، فقوله: " فإن كان مفردا" وإن كان عاما يشمل لمثل لاحول ولا قوة إلا بالله أيضا إلا أنه لما ذكره مستقلا بعيد هذا بقوله: "وفي مثل لاحول إلخ خمسة أوجه" علم منه أن المراد من قوله: " مفردا" ماعداه.

بيان دفع مايقال: أن القاعدة المذكورة تنتقض بمثل لازيد في الدار ولاعمرو وبمثل لا في الدار رجل ولاا مرأة

فإن قيل: تنتقض القاعدة المذكورة بقوله: " لا زيد في الدار ولاعمرو" وكذا بقوله: " لا في الدار رجل ولا امرأة" لأن المسند إليه في هذين المثالين كليهما مفردان، وقد قلت: أنه إن كان مفردا فهو مبني مع أن المسند إليه فيهما مرفوع . **قلنا**: قد علمت أن المصنف قيد نصب اسم " لا" بثلاثة شروط. **الأول** الولي. **والثاني** كونه نكرة . **والثالث** كونه مضافا أو مشبهابه ، وقد شرع بقوله: " فإن كان مفردا" بانتفاء كل واحد من تلك الشروط على حدة ، وبين انتفاء الشرط الثالث فقط وهو كونه مضافا أو مشبها به أوّلا بقوله: " فإن كان مفردا " فغرضه ههنا انتفاء الشرط الثالث فقط دون الأولين ، وهو الولي وكونه نكرة ،والمسند إليه في ماذكرت من المثالين قد انتفى فيه الشرطان الأولان أيضا فإن في المثال الأول المسند إليه معرفة فانتفى فيه الشرط الثاني لأنه معرفة ليس بنكرة، وفي المثال الثاني انتفى الشرط الأول، وهو الولي لوجود الفاصل بين " لا"ورجل الذي هوالاسم بقوله: " في الدار" ، لأن ما هومعرفة أو مفصول فحكمه غير ذلك بل حكمه سيأتي، وإلى هذا أشار الشارح الجامي بقوله: "بانتفاء الشرط الأخير فقط وهو كونه مضافا أومشبها به" ثم قال بعد ذلك: يليها نكرة غير مضاف أو مشبها به ليترتب عليه قوله: (**فهو مبني على ما ينصب به**) فإنه لوكان مفردا معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك.

بيان أن الحكم عليه بكونه مبنيا بعد دخول " لا" والحكم بكونه منصوباقبل دخول" لا" عليه

فإن قيل: كيف صح الحكم بكونه مبنيا وبقوله: "ينصب" بل هو من قبيل اجتماع الضدين لأن المنصوب معرب فقوله: " فهو مبني" حكم بكونه مبنيا، و قوله: " ينصب" حكم بكونه معربا، وذلك لايصح في وقت واحد. **قلنا**: الحكم عليه بكونه مبنيا إنما هو بعد دخول " لا " عليه ،والمراد بقوله: "على ما ينصب به" أي على ماكان ينصب به المفرد قبل دخول " لا" عليه فالحكم بكونه مبنيا بعد دخول " لا" عليه ،والحكم بكونه منصوبا قبل دخول " لا" عليه فوقت الحكم الأول غير وقت الحكم الثاني فلم يلزم اجتماع المتضادين في وقت واحد .

بيان ما ينصب به المفرد

فإن قيل: ما الذي ينصب به المفرد. **قلنا**: هو في الواحد الفتح نحو لا رجل في الدار، و في جمع المؤنث السالم الكسر بلا تنوين ، نحو لامسلمات في الدار، وفي المثنى الياء المفتوح ما قبلها، نحو لا مسلمين لك (بفتح الميم)وفي الجمع المذكر السالم الياء المكسور ما قبلها نحو لا مسلمين لك (بكسر الميم).

بيان أن المراد من المفرد ما ليس بمضاف ومشبه به فيتناول المثنى والمجموع

فإن قيل: كيف يصح قوله: "الياء في المثنى والمجموع" لأنه ينافيه قوله: "فإن كان مفردا لأن المثنى والمجموع مقابل المفرد، والشيء لايتناول لما هو مقابله . **قلنا**: قد علمت غير مرة أن المفرد يستعمل في أربعة معان .**الأول**: بمعنى ما ليس بمثنى و مجموع . **والثاني**: بمعنى ما ليس بمركب. **والثالث**: بمعنى ما ليس بجملة. **والرابع**: ما ليس بمضاف ومشبه به **والمراد** ههنا ما ليس بمضاف و مشبه به فيتناول للمثنى والمجموع .

بيان وجه بناء اسم "لا" هذه إذا كان مفردا

فإن قيل: لم بني اسم "لا" هذه إذا كان مفردا. **قلنا**: إنما بني لتضمنه معنى "من" وهي أحد الوجوه الستة للبناء ،وذلك لأن معنى قوله: "لا رجل فی الدار" لا من رجل في الدار" لأنه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار سواء كان ذلك حقيقة أو تقديرا.

فإن قيل: ما صورة السؤال المقدر. **قلنا**: صورته هي ما إذا جاء رجلان إلى البيت فدخل أحدهمافي البيت ثم خرج وقال: لارجل في الدارفهوجواب لسؤال مقدر فكأن الرجل الغير الداخل في البيت سائل بأنه هل من رجل في الدار فالسؤال ههنا وإن لم يكن موجودا حقيقة لكنه مقدر.

فإن قيل: ماوجه وجوب كلمة "من" في الجواب عند وجودها في السؤال. **قلنا**:الجواب يكون موافقا للسوال لكن لماذكر في السوال قدر في الجواب تخفيفا.

بيان وجه البناء على ما ينصب به دون غيره

فإن قيل: فلم بني على ماينصب به ولم يبن على غير ذلك. **قلنا**: إنما بني على ماينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحقهما النكرة في الأصل قبل البناء أي ليكون حالة البناء موافقا لحالة الإعراب .

بيان وجه عدم جعل اسم "لا" إذا كان مضافا أومشبها به مبنيا

فإن قيل: اسم "لا" إذا كان مضافا أو مشبهابه فهو أيضا يكون متضمنا لمعنى "من" فوجب أن يكون اسم "لا" فيهما أيضا مبنيا. **قلنا**: لم يُبْنَ المضاف والمشبه به وإن كانا متضمنين لمعنى "من" أيضا، لأن الإضافة التي هي من الخواص المعظمة المكبرة للاسم ترجح جانب الاسمية فيرجع الاسم إلى ما يستحقه في الأصل ، وهو الإعراب .

بيان حكم ما إذا انتفى الشرطان الأولان بعد الفراغ عما انتفى عنه الشرط الثالث

ولما فرغ من بيان انتفاء الشرط الثالث فقط شرع في انتفاء الشرطين الأولين و هما الاتصال والنكارة فقال: **(فإن كان)** أي المسندإليه بعد دخولها **(معرفة)** بانتفاء شرط النكارة

(أو مفصولا بينه) أي بين ذلك المسند إليه ﴿ **(وبين لا)** .

بيان أن كلمة "أو" في قوله: "معرفة أو مفصولا بينه وبين لا" لمنع الخلو

فإن قيل: قد وقع "أو" بين قوله: "معرفة" وبين قوله: "مفصولا" وكلمة "أو" تجيء للانفصال، والانفصال على ثلثة أقسام. **الأول:** انفصال حقيقي وهو الذي يكون التنافي بين الشيئين في الصدق والكذب كليهما فلايجوزالجمع بينهماولا الخلوعنهما. **والثاني:** الانفصال على طريق منع الجمع وهوالذي يكون التنافي بين الشيئين في الصدق فقط لافي الكذب أي لايجوزالجمع بينهما، ويجوزالخلوعنهما. **والثالث:** الانفصال على طريق منع الخلو وهوالذي يكون التنافي بين الشيئين في الكذب فقط لافي الصدق أي يجوز الجمع بينهما ولايجوز الخلو عنهما ويختلف المعنى باختلافها فأيها مراد ههنا. **قلنا:** أو ههنا للإنفصال على طريق منع الخلو، وتحقق باعتبارهذا الانفصال ثلث صور لأنه يتحقق في كل ما كان فيه مانعة الخلو ثلاثة شقوق. **الأول:** أن يتحقق الشق الأول بدون الثاني. **والثاني:** أن يتحقق الثاني بدون الأول. **والثالث** أن يجتمع الشئمان، وعلى هذا تكون ههنا ثلث صور. **الأولى:** أن يكون معرفة بانتفاء الشرط الثاني، وهي النكارة، ولايكون مفصولا، **والثاني:** أن يكون مفصولا بانتفاء الشرط الأول وهو الاتصال ولايكون معرفة. **والثالث:** أن يكون معرفة ومفصولا بانتفاء كلا الشرطين.

بيان أن الصور الثلاث التي تحققت تكون كلمة "أو" لمنع الخلو باعتبار وجود الشرط الثالث تكون ست صور مع بيان أمثلة كلها

ثم كل واحد من هذه الصورالثلاث لا يخلو إما أن يكون الشرط الثالث وهو كونه مضافا أو مشبهابه متحققا معه أولا فتكون الصورستة والشارح الجامى أوردههنا ستة أمثلة لكل واحدة من هذه الصور. **فمثال** الصورة الأولى وهي مايكون معرفة ولايكون مفصولا، ولايكون الشرط الثالث معه موجودا، مثل لازيد في الدار ولا عمرو، فإن اسم "لا" فيه معرفة ولافصل بين اسم "لا" وكلمة "لا"، والشرط الثالث أيضا منتف فيه، لأن زيدا في هذا المثال ليس بمضاف ولامشبه به. **ومثال** الصورةالثانية وهي مايكون معرفة ولايكون مفصولا ويكون الشرط الثالث فيه موجودا بأن يكون مضافامثل لاغلام زيد في الدارولاعمروفإن الاسم فيه معرفة وليس بمفصول .والشرط الثالث متحقق فيه لأنه مضاف. **ومثال** الصورة الثالثة وهي ما يكون مفصولا ولايكون معرفة ويكون الشرط الثالث منتفيافيه، مثل لافي الدار رجل ولاامرأة فإن قوله: "في الدار وقع فصلا بين كلمة "لا "واسمها، وليس الاسم فيه معرفة، والشرط الثالث منتف فيه لأنه غير مضاف. **ومثال** الصورة الرابعة وهي ما يكون مفصولاولايكون معرفة ويكون

الشرط الثالث فيه متحققا مثل لافي الدار غلام رجل ولاامرأة، فإن الاسم في هذا المثال مفصول وليس بمعرفة ،والشرط الثالث فيه متحقق للإضافة. **ومثال** الصورة الخامسة وهي مايكون الشرطان الأولان منتفيين فيه، ولايكون الشرط الثالث متحققا فيه مثل لافي الدار زيد ولاعمرو فإن الاسم الذي هو زيد مفصول في هذا المثال وكذا هومعرفة ،والشرط الثالث غير متحقق فيه **ومثال** الصورة السادسة وهي ما يكون الشرطان الأولان منتفيين فيه ويكون الشرط الثالث فيه متحققا مثل لافي الدارغلام زيد ولاعمرو،فإن الاسم فيه مفصول ومعرفة ، والشرط الثالث فيه متحقق لأنه مضاف واحفظ هذاالتفصيل فإنه نافع. **(وجب)** في جميع هذه الصور الست

بيان تعلق قوله: "وجب" بماقبله

فإن قيل: ماربط قوله: "وجب" بما قبله . **قلنا**: هو جزاء لقوله: "فإن كان" وقوله: "الرفع" فاعل قوله:" وجب" **(الرفع)** أي على الابتداء.

بيان وجه رفع اسم "لا" في جميع هذه الوجوه

فإن قيل: ماوجه الرفع . **قلنا**: هو مرفوع على الابتداء أي على أنه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي، وذلك لأن كلمة "لا" إذا لم تعمل فيه وجب أن يعمل العامل المعنوي ولذا قدر الشارح الجامي ههنا قوله: "على الابتداء"

بيان وجه عدم عمل كلمة "لا" حين كون اسم "لا" معرفة.

فإن قيل: لم لم تعمل كلمة: "لا" في المعرفة ووجب الرفع فيها على الابتداء . **قلنا**: إنما لم تعمل "لا" في المعرفة لأن عملها إنما كان لمشابهتها بكلمة "إن" ووجه المشابهة أن كلمة "إن" للمبالغة في الإثبات إذ معناها التحقيق لاغير، و"لا" التي لنفي الجنس للمبالغة في النفي و لأجل مشابهة كلمة "لا" بكلمة "إن" عملت مثل عملها، وظاهر أن مثل هذا العمل لا يكون إلاضعيفا ، وهذا الضعف من وجهين. **الأول**: أن كلمة "إن" التي لأجل مشابهة كلمة لا بها هي ليست عاملة بنفسهابل عملها أيضالأجل مشابهتها الفعل فهي مشبهة بالمشبهة . **والثاني**: أن كلمة "لا" وإن شابهت بكلمة "إن" في المبالغة إلا أن كلمة "لا"بنفسها منافية لكلمة "إن" لأن كلمة "لا" للنفي وكلمة "إن" للإثبات فالمشابهة كلامشابهة. **وإذا تحقق** هذا فنقول: إنما لم تعمل في المعرفة لأن وجه المشابهة وهوكونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة إذ ليس المعرفة جنس حتى يصدق عليها اسم لا النافية للجنس .

بيان وجه عدم عمل "لا" في المفصول

فإن قيل: لم لم تعمل كلمة "لا" في المفصول ووجب الرفع فيه على الابتداء. **قلنا**: إنما

لم تعمل في المفصول بينه وبين " لا " لماذكرنا من ضعف عملها فلا تقدرعلى العمل في البعيد عنها. **(والتكرير)** أي وجب تكريراسمه

بيان فائدة تفسير الجامي قوله: "والتكرير بقوله: " أي وجب تكرير اسمه"

فإن قيل: مافائدة تفسير الشارح الجامي قوله: "والتكرير بقوله: " أي وجب تكرير اسمه" **قلنا:** في تقدير قوله: "وجب" إشارة إلى أن قوله: " التكرير" عطف على قوله: " الرفع" وفي تقدير قوله: " اسمه" إشارة إلى أن اللام فيه عوض عن اسمه، وإليه أشار الجامي حيث قال: " أي وجب تكرير اسمه".

بيان دفع ما يقال: إنه لاتكرير في قوله: " لا زيد في الدار ولاعمرو" لعدم تكرار زيد

فإن قيل: التكرير إعادة عين ذلك الشيء ولاتكريرفي الأمثلة التي ذكرت مثل لازيد في الدارولاعمرو فإن زيدا لم يتكرربل الذي ذكر هو عمرووهوغير زيد لاعينه. **قلنا:** ليس المراد بالتكريرتكرير شخص بأن يقال: لازيد فى الدارولازيد بل تكرير نوعه ونوع زيد وعمرو واحد

بيان وجه التكرير في المعرفة

فإن قيل: لم وجب التكرير في المعرفة. **قلنا:** إنماوجب التكرير في المعرفة لأن الأصل في" لا" هذه أن تدخل على النكرة لأنها موضوعة لنفي صفة الجنس وإذاكان اسمهانكرة ونفي النكرة لايكون إلا بنفي الآحاد فعلم من هذا أن نفي " لا " هذه ليس إلا لنفي الآحاد وعند ما كان اسمها معرفة لم يبق نفي الآحاد فوجب تكرير الاسم ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد.

بيان وجه التكرير في المفصول وهي مطابقة الجواب بالسؤال

فإن قيل: لم وجب التكرير في المفصول؟ **قلنا:** إنما وجب التكريرفى المفصول ليطابق الجواب بالسؤال لأن قوله: " لا في الدار رجل ولا امرأة" إنما يقال في جواب السائل: أنه في الدار رجل أم امرأة ، وفي السوال تكرار فوجب التكرار في الجواب أيضا للمطابقة بينهما . **واعلم** أن هذا الجواب جار في المعرفة أيضا.

فإن قيل: لم وجب المطابقة بين السؤال والجواب. **قلنا:** إنما وجب ذلك لأنه إنما يجاب بالمكرر في النفي إذا كان التكرار موجودا في السؤال إذ لو لم يكن في السوال تكرارا كان جوابه " لا" أو" نعم" بدون ذكرالاسم لعدم الاحتياج إليه، والسائل إذا كان عالما بأن في الدار رجل أم امرأة قبل زمان السوال فلايجوز أن يجاب بكلمة "نعم" لأن السائل عالم بأن فيها أحدهما لابعينه وإنماسئل عن التعيين فإن كان في الدار رجل قال له: فيهارجل ، وإن كانت فيها

امرأة قال له بأن فيها امرأة فإن كان السؤال غير مكرر فجوابه " نعم" أو" لا " وإن لم يكن فيها وقت السؤال واحد منهما وسئل السائل بقوله أفي الدار رجل أم امرأة لم يتم الجواب بلا فقط وهذا مفهوم ما قاله صاحب جامع الغموض.

فإن قيل: إن السوال بأم والهمزة إنما يكون عن التعيين فلابد أن يكون أحدهما في الدار فلا يصح الجواب حينئذ بقولنا: "لا في الدار رجل". **قلنا**: المراد بقولهم إن السؤال بهما عن التعيين أن المتكلم يعلم أن أحدهما فيها فيطلب من المخاطب التعيين وهو أعم من أن يكون علمه مطابقا للواقع أولا، **ويمكن** أن يقال لم لا يجوز أن يكون المراد أن السوال بهما عن التعيين إذا تعلق لهما الخطاب مثل أزيد عندك أم عمرو وإلا فلا. **(ونحو قضية)** أي هذه قضية **(ولا أباحسن لها)** أي لهذه القضية.

بيان الغرض من قوله: "ونحو قضية إلخ

فإن قيل: ما الغرض من قوله: " ونحو قضية إلخ". **قلنا**: هذا جواب سؤال مقدر على قوله: " وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير"حاصل السؤال أن في قوله: " قضية ولا أباحسن لها" كلمة " لا" لنفي الجنس، والاسم معرفة وهو قوله: " أباحسن" لأنه كنية علي كرم اللّٰه وجهَه ولا رفع فيه ولاتكرير بل هو منصوب لأن نصب الأسماء الستة المكبرة لايكون إلا بالألف وغير مكرر، وهو ظاهر فأجاب عنه بأنه **(متأول)** بالنكرة.

بيان أن التأول بطريقين

فإن قيل: ماطريق التأول بالنكرة. **قلنا**: التأول فيه بالنكرة بوجهين .**الأول** بتقديرالمثل أي قضية ولامثل أبي حسن لها، و"مثل" نكرة، وقد علمت أن في النكرة يجب النصب.

فإن قيل: مثل مضاف إلى المعرفة وهوقوله أبي حسن فيكون معرفة لأن المضاف إلى المعرفة معرفة. **قلنا**: لفظ "مثل" لتوغله في الإبهام لايكون معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، **والثاني** بتأويله بفيصل بين الحق والباطل.

فإن قيل: كيف يصح تأويله بفيصل .**قلنا**: قد يؤول العلم المشتهر ببعض الصفات كما في لكل فرعون موسى فإنه أوِّل بقوله لكل محق مبطل فكذا ههناأوِّل بفيصل بين الحق والباطل لأن علياً رضي الله عنه صار مشتهرا بهذه الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم أقضاكم عليٌّ فكأنه قيل: لافيصل لها.

بيان أن التأويل الثاني أقوى

فإن قيل: أي التأويلين أقوى. **قلنا**:يقوِّي التأويل الأخير إيراد حسن بحذف اللام لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير لأن المشهور في الكنية هوالمعرف باللام أي أبوالحسن: مثل أبوالخطاب لعمر رضي الله عنه

فلو لم يكن التنوين للتنكير لما أعرضوا عما هو المشهورفالتزام نزع اللام ليس إلالقصد التنكير.

(وفي مثل لاحَول ولا قوة إلاباللّٰه) أي فيما كررت فيه " لا" على سبيل العطف

بيان الغرض من قوله: "وفي مثل لا حول ولاقوة"

فإن قيل: ما الغرض من قوله: " وفي مثل لاحول ولاقوة إلاباللّٰه ". **قلنا**: كأنه جواب سؤال مقدر تقريره أنه علم مما سبق أن اسم " لا" إذا كان نكرة مفردة بلا فاصلة يكون مبينا على الفتح ، وليس الأمر كذلك في مثل لاحول ولاقوة إلاباللّٰه. **حاصل** الجواب أن وجوب البناء على الفتح في الاسم الذي لايكون مكررا نحو لارجل في الدار وأما فيما يكون الاسم فيه مكررا ففيه خمسة أوجه.

بيان أن المراد من قوله: " مثل لاحول إلخ "القاعدة الكلية لاهذا المثال الجزئي فقط

فإن قيل: مسائل الفن تكون قوانين لا الجزئيات ولاحول ولاقوة جزئية ويمكن تقرير السؤال هكذا أيضاأن إضافة لفظ مثل إلى قوله: " لاحول" لايخلو إماأن يكون لامية أوبيانية وكل واحد منهما غيرصحيح. **أما الأول** فلأن المضاف في اللامية يكون غيرالمضاف إليه فيكون المقصودفيه المضاف فقط كماأن المضاف في غلام زيد غيرالمضاف إليه ،والمقصود هو المضاف فقط فإذا كان المقصود هو المضاف فقط، وهو ههنا لفظ "مثل" فيتناول لما كان مثل لاحول، و يخرج عنه نفس لاحول ولاقوة مع جريان الوجوه الخمسة فيه أيضا. **وأما الثاني** فلأن في الإضافة البيانية يكون المضاف إليه بيانا للمضاف، والمبين (بالفتح) والمبين (بالكسر) شيء واحد فيكون المثل وهو نفس قوله: " لاحول ولاقوة " فيتناول لقوله: " لاحول إلخ " فقط مع أن جريان الوجوه الخمسة غير ذلك أيضا مثل " لا فسوق ولاجدال في الحج". **قلنا**:الإضافة لامية، لكن المراد بمثل " لاحول" القاعدة الكلية وهي شاملة للمضاف والمضاف إليه كليهما ويكونان فردين لها.

بيان القاعدة التي أشير إليها بقوله: "وفي مثل لا حول" أي بزيادة لفظ المثل .

فإن قيل: فما تلك القاعدة. **قلنا**: القاعدة هي كل تركيب كررت فيه " لا" على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز **(خمسة أوجه)** بحسب اللفظ لابحسب التوجيه فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها.

بيان فائدة قول الجامي: "أن الأوجه الخمسة فيه بحسب اللفظ لابحسب التوجيه فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها".

فإن قيل: ما معنى قولكم: آنفا "بحسب اللفظ خمسة وبحسب التوجيه تزيد عليها".

قلنا: معناه أن الوجوه التي يتبدل بها التلفظ خمسة مثلا التلفظ في الصورة الأولى وهو فتحهما غير الصورة الثانية وهي فتح الأول ونصب الثاني، لأن النصب يكون بالتنوين .**وأما** التوجيهات فهي تزيد على الخمسة لكنهالايتبدل بهاالتلفظ مثلا في صورة فتحهما توجيهان. **الأول:** أن تكون " لا " في الموضعين لنفي الجنس، والثاني أن يكون في الأول لنفي الجنس ، وفي الثاني زائدة، فالتوجيهان وإن تغايرا لكن اللفظ لم يتغير،لأنه كماأن اللفظ في التوجيه الأول بفتحهما كذلك في الثاني أيضا بفتحهما.

بيان تفصيل التوجيهات التي تزيد بها من الخمسة وهي أحد عشر من عبدالغفور.

فإن قيل: كيف تزيد الخمسة بحسب التوجيه . **قلنا:**ذلك على ماقاله عبدالغفورأنه في صورة فتحهما توجيهان. **الأول:** أن تكون "لا " في الموضعين لنفي الجنس، **والثاني:**أن يكون في الأول لنفي الجنس، وفي الثاني زائدة ، لأنه يجوزالبناء مع الزائدة أيضا نظرا إلى لفظها. **وفي** صورة الرفع أربعة توجيهات، **أحدها:** أن يكون " لا" في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل فيكون رفعهما على الابتداء .**والثاني:** أن يكون في الموضعين بمعنى " ليس". **والثالث** أن يكون الأولى بمعنى " ليس".والثانية زائدة ، **والرابع:** أن يكون الأولى للتبرئة (ومعنى كونها للتبرئة كونها لنفي الجنس) مع كونها ملغاة العمل ،والثانية زائدة. **وفي** صورة فتح الأول ورفع الثاني وإن كان فتح الأول لايمكن فيه إلا كون كلمة " لا" لنفي الجنس إلا أنه يمكن في هذه الصورة في رفع الثاني ثلاثة توجيهات. **الأول:** أن يكون رفعه محمولا على موضع اسم " لا" للتبرئة ولازائدة. **والثاني:** أن يكون رفعه على أنه اسم " لا"بمعنى " ليس" فيكون مرفوعا، لأن اسم " ليس" يكون مرفوعا فكذا اسم ما هو بمعناه ،**والثالث:** أن يكون رفعه على أن كلمة " لا" للتبرئة ملغاة .**وفي** صورة رفع الأول وفتح الثاني وإن كان فتح الثاني لايمكن فيه إلا على أنه اسم " لا" لنفي الجنس لكن في رفع الأول توجيهان. **الأول:** أن يكو ن رفعه على أن تكون كلمة " لا"بمعنى " ليس". **والثاني:** أن يكون للتبرئة ملغاة عن العمل فجميع التوجيهات أحد عشر

بيان الوجه الأول من الوجوه الخمسة

والأول من الوجوه الخمسة (**فتحهما**) أي لاحول ولا قوة إلاباللّٰه .

بيان وجه فتح كل منهما

فإن قيل: ماوجه فتح كل منهما. **قلنا:**وجه فتح كل منهما على أن " لا " في كل منها لنفي الجنس، وقد علمت أن اسم " لا" لنفي الجنس إذا كان نكرة مفردة بلا فاصل فهو مبني على الفتح كما في صورة انفراد كل منهما عن صاحبتها.

بيان أنه في صورة فتح كل منهما يصح أن يكون من قبيل عطف المفرد على المفرد أوالجملة على الجملة

فإن قيل: عطف قوله: " لاقوة" على قوله: " لاحول" هل هومن قبيل عطف المفرد على المفرد أم من قبيل عطف الجملة على الجملة. **قلنا:** يصح أن يكون من قبيل عطف المفردعلى المفرد بأن يكون " لاقوة"معطوف على قوله: " لاحول" إلا أنه على هذا يكون الخبر محذوفا، ويكون تقديره هكذا لاحول ولاقوة موجود إلاباللّٰه.

مباحثة بين عبد الغفور والعصام تلميذي الشارح الجامي

وقال عبد الغفورالأظهرأن يقدرالخبر تثنية أي موجودان، ووجه الأظهرية النظرإلى تعدد الاسم، **وقال** العصام ردّا على عبد الغفورأنه لاحاجة إلى جعل الخبر تثنية ،لأن " لا " في قوله: " لاحول ولاقوة" في حكم " لا "واحدة إذ مآله لاشيء من الأمرين إلا باللّٰه. **ولكن** عبد الحكيم صاحب الحاشيته على عبدالغفورردّ قول العصام وأحكم قول عبدالغفور أن التأويل بالمفرد بجعل " لا"واحدة كما فعله العصام خلاف الظاهر. **ويصح** أن يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة أي لاحول إلاباللّٰه ولاقوة إلاباللّٰه.

فإن قيل: ماالقرينة على الخبر المحذوف عن الجملة الأولى. **قلنا:** استغني عنه بقرينة خبر الجملة الثانية.

بيان أنه على تقدير عطف المفرد على المفرد يلزم توارد العلتين فما المخلص منه مع بيان الاختلاف بين سيبويه وغيره

فإن قيل: إنه يلزم على تقديرعطف المفرد على المفردتواردالعلتين على أثرواحد أي عمل عاملين في اسم واحد لأنه لما عطف المفرد على المفرد كان الخبر الواحد وهو قوله: " موجود" مرفوعا بلا الأولى والثانية معا فيلزم تواردالعاملين وهو الخبر. **قلنا:** هذا الاعتراض لايلزم على مذهب سيبويه بل هو يلزم على مذهب غيره من العلماء، وتفصيل هذا الإجمال يتوقف على بيان المذهبين أولا ثم بيان عدم لزومه على مذهب سيبويه ولزومه على مذهب غيره ثانيا. **أمابيان** المذهبين فهو أنه قال سيبويه أن كلمة " لا" المفتوح اسمها لاتعمل عمل "إن" في الخبر فيكون الخبر مرفوعا على أنه خبر للمبتدأ الذي هوأيضا في موضع الرفع وليس خبرا لكلمة "لا" ثم يجوزكلا الطريقين في مذهبه أي كونه من قبيل عطف المفرد على المفرد، وكونه من قبيل عطف الجملة على الجملة .**وقال** غيره من العلماء أن " لا" المفتوح اسمها عاملة فى الخبرعمل " إن" كما عملت " لا" المنصوب اسمها، ويجوزعلى مذهبهم أيضا كونه من قبيل

عطف المفرد على المفرد أوعطف الجملة على الجملة. **وأماعدم** لزوم الاعتراض المذكورعلى مذهب سيبويه فلانقطاع عمل "لا" في ذلك الخبر بل العامل حينئذ فيه عامل معنوي واحد. **وإما لزومه** على مذهب غيره فلعدم انقطاع عمل " لا" فيه فيكون الاسم الواحد معمولا لعاملين وهو غير جائز.

فإن قيل: فما المخلص لهم عن هذا الاعتراض. **قلنا**: المخلص لهم عن ذلك أنهماوإن كانا عاملين إلا أنهما لكونهما متماثلين أي لكون كل واحد منهما كلمة " لا" فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في إن زيدا وإن عمرا قائمان فكأنهما شي واحد ، وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاواحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر من مؤثرين . **واعلم** أن التحقيق الذي ذكرناه في الأسولة والأجوبة قدأشار إليه الشارح الرضي في كتابه.

بيان الوجه الثاني من الوجوه الخمسة

(و) الثاني فتح الأول و**(نصب الثاني)** أي لاحول ولاقوة إلابالله .

بيان وجه ترك قوله: " فتح الأول"

فإن قيل: المصنف بين كون الثاني منصوبا ولم يبين حال الأول بأن يقول: فتح الأول ونصب الثاني . **قلنا**: لما بين حال الثاني مع أن الأحق بالبيان أولا هوالأول علم أن حال الأول هو ما بينه في الوجه الأول وذكر في هذا الوجه مااختلف فيه عن الوجه الأول وكذا الأمر في الوجه الثالث.

بيان وجه فتح الأول ونصب الثاني

فإن قيل: ماوجه فتح الأول ونصب الثاني. **قلنا**: أماوجه فتح الأول فلأن " لا" الأولى لنفي الجنس.وأما نصب الثاني فلأن " لا" الثانية مزيدة لتاكيد النفي، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوباعلى لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب.

بيان أن ههنا أيضا يصح عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة وكذا في الثالث والرابع

فإن قيل: هل في هذا الوجه أيضايجوز العطفان المذكوران أي عطف المفرد على المفرد، وعطف الجملة على الجملة. **قلنا**: نعم يجوز في هذا الوجه أيضا العطفان المذكوران لجريانهما فيه أيضا.

بيان الوجه الثالث من الخمسة

(و) الثالث فتح الأول و(**رفعه**) أي رفع الثاني نحو لاحول ولاقوة إلابالله .

بيان وجه فتح الأول ورفع الثاني

فإن قيل: ماوجه فتح الأول ورفع الثاني. **قلنا:** أما وجه فتح الأول فلأن " لا" الأولى لنفي الجنس كماذكرنا. **وأما** رفع الثاني فلأن "لا" زائدة، والثاني معطوف على محل الأول لأن محله الرفع بالابتداء ويصح ههنا أيضاالعطفان المذكوران أي عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد أوعطف جملة على جملة بأن يقدرلكل واحد منهما خبرعلى حدة

بيان الرابع من الوجوه الخمسة

(و) الرابع (**رفعهما**) بالابتداء نحو لاحول ولاقوة إلابالله .

بيان وجه رفع كل منهما

فإن قيل: فما وجه رفعهما. **قلنا:** وجه رفعهما أنه جواب قولهم: أبغيرالله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال، ويجوز العطفان المذكوران ههنا أيضا.

بيان الوجه الخامس

(و) الخامس(**رفع الأول على ضعف وفتح الثاني**) نحولاحول ولا قوة إلابالله

بيان وجه رفع الأول وفتح الثاني مع بيان وجه ضعف رفع الأول

فإن قيل: ماوجه رفع الأول وفتح الثاني وماوجه ضعف رفع الأول. **قلنا:** أما وجه رفع الأول فهوأن " لا" بمعنى " ليس" و" ليس" رافع للاسم . **وأما** وجه فتح الثاني فهوعلى أن " لا" لنفي الجنس. **وأما** وجه ضعف رفع الأول فلأن عمل " لا"بمعنى " ليس" قليل .

بيان ضعف وجه ضعف رفع الأول من الرضي مع بيان وجه آخر للرفع منه بحيث لايتوجه إليه ضعف وإلى هذا أشار الشارح الجامي أيضا

واعلم أن الشارح الرضي قال: إنه لاحاجة إلى بناء رفع الأول على أن " لا" بمعنى " ليس" لأنه يجوز أن يكون رفع الأول على الابتداء ويكون " لا" التي لنفي الجنس ملغاة العمل .

فإن قيل: إلغائها عن العمل مشروط بشرطين. **أحدهما:** تكرير كلمة " لا". **والثاني** توافق الاسمين بعدهافي الإعراب، والشرط الأول وإن تحقق وهو التكرير لكن الشرط الثاني غير موجود **قلنا:** قال الرضي: إلغائها عن العمل مشروط بشرط واحد فقط وهو التكرير، وهو موجود. **وأما توافق** الاسمين بعدها فليس بشرط، وإذا وجد للرفع وجه آخر فلايصح قول المصنف و رفع الأول على ضعف، وإلى بيان الرضي هذا أشارالشارح الجامي بقوله: وضُعِّفَ وجه ضعف رفع الأول.

بيان أنه على الوجه الأول لايصح أن يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة بل يكون من قبيل عطف المفرد على المفرد وعلى قول الرضي يصح العطفان

فإن قيل: هل على كل من الوجهين للرفع يصح كونه من قبيل عطف المفردعلى المفرد و من قبيل عطف الجملة على الجملة أم لا. **قلنا**:على الوجه الأول للرفع وهو أن " لا" بمعنى "ليس" لايصح عطف المفرد على المفرد، لأن الخبرحينئذ يكون منصوبا ومرفوعا، وذلك لأن " لا" المشبهة بليس يقتضي كون الخبر منصوباو" لا" التي لنفي الجنس يقتضي كو ن الخبر مرفوعا فلايجري فيه عطف المفردعلى المفرد فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة **وأما** على الوجه الثاني وهو أن تكون " لا" ملغاة العمل ، ويكون الرفع من العامل المعنوي فحينئذ يجري فيه العطفان من غيرإشكال، فإنه لايلزم حينئذكون الشي الواحد مرفوعا ومنصوبا في وقت واحد.

بيان أن قول الماتن :"وإذا دخلت الهمزة " لدفع أحدالتوهمين

ولما كان لمتوهم أن يتوهم أنه كما يتأثرعمل " لا "بدخول حرف الجر عليه مثل وجدته بلا مال و كنت بلا مال فإنه اسمه صار مجرورا كذلك يتأثر عمل " لا" بدخول الهمزة أيضا.**ويمكن** أن يقال: في بيان التوهم أن معنى كلمة " لا" هذه النفي وإذا دخلت عليها الهمزة يكون معناها التمني أو العرض أوالاستفهام وقد ذكر المصنف في بحث المستثنى أن " لا" لنفي الجنس إذا انتقض نفيه بكلمة " إلا"بطل عمله فوهم الواهم أن يتغير تأثيره بالهمزة أيضا لتغير معنى النفي عنه فدفع كلا التوهمين بقوله: (**وإذا دخلت الهمزة**)على " لا" التي لنفي الجنس (**لم يتغير العمل**) أي عمل " لا" أي تأثيرها في مدخولها إعرابا وبناء. **حاصل دفع** الوهم الأول أن " لا" عامل فلما دخل عليه عامل آخر وهو حرف الجر نسخ عمله إذ اللاحق ينسخ عمل السابق ، وكلمات الاستفهام غير عاملة فلا تنسخ عمل " لا". **وحاصل دفع الثاني**: أنه عند دخول الهمزة وإن حصل معنى الاستفهام أوالعرض أوالتمني لكن النفي الذي هو معنى كلمة " لا" باق على حاله فلم ينتقض معنى النفي فلم يكن الأمر ههنا كما كان في إلا فماقلتم : أن " لا" لنفي الجنس إذا انتقض نفيه بكلمة " إلا" بطل عمله وإن صح ولكن لايصح ههنا لأن بسبب دخول الهمزة وإن صار معناه التمني أو العرض أو الاستفهام إلا أن الهمزة لا تؤثر في عملها بل يبقى عملها كما كان لأن الهمزة غير مانعة لها عن عملها. **فاللام** في قوله: " العمل" عوض عن المضاف إليه أي عمل " لا".

بيان أن العمل في قوله: "لم يتغير العمل" بمعنى مطلق التأثير لابمعنى انعمل المصطلح

فإن قيل: إن المصنف استعمل ههنا لفظ" العمل" وهو في اصطلاح النحاة مختص

بالإعراب ، والحمل عليه يوجب إخراج نحو لارجل في الدار إذ لاعمل لكلمة " لا " في رجل بل هو مبني، مع أنه مقصود بالبيان في هذه المسئلة . **قلنا:** العمل ههنا ليس بالمعنى المصطلح حتى يكون مختصا بالإعراب بل هو ههنا بمعنى مطلق التأثيرالذي هو معنى لغوي ، وهويتناول الإعراب والبناء كليهما، وإلى هذا أشارالشارح الجامي حيث قال أي تأثيرها في مدخولها إعرابا وبناء .

بيان وجه عدم تغير عمل كلمة " لا" بدخول الهمزة

فإن قيل: لم لا يتغير عمل كلمة " لا" بدخول الهمزة. **قلنا:** إنما لا يتغير عمله لأن العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ، لأن كلمة الاستفهام ليست عاملة حتى تغير ما دخلت هي عليه.

بيان أن المراد من قول المصنف: "ومعناها الاستفهام" هو أن الهمزة حين دخولها على " لا" يكون معناها الاستفهام أو العرض أو التمني إلا أن الاستفهام معنى حقيقي له دون الآخرين

ولما استشعرالمصنف سؤالا وهوأنه إذا لم يتغيرعملها بدخول الهمزة فما معنى الهمزة حينئذ فأجاب عنه بقوله: **(ومعناها)** أي معنى الهمزة الداخلة على " لا" التي لنفي الجنس إما **(الاستفهام)** حقيقة مثل ألا رجل في الدار مستفهما يعنيأن الهمزة الداخلة على كلمة "لا" يكون معناه الاستفهام إذا كان غرض المتكلم الاستفهام دون التنبيه ، والاستفهام يكون معنى حقيقيا للهمزة لا مجازيا. **وحاصل** الجواب عن السؤال الذي استشعره المصنف هو أن الهمزة لما دخلت علي كلمة " لا" يكون معنى الهمزة أحد الأمور الثلاثة. **الأول** الاستفهام . **والثاني** العرض . **والثالث** التمني إلا أن الاستفهام يكون معنى حقيقيا للهمزة لأنها وضعت لذلك ويكون العرض والتمني معنى مجازيا لها لأنها لم توضع لهما.

فإن قيل: إذا كان للفظ معنى حقيقي ومعنى مجازي فلا بد من العلاقة بين معناه الحقيقي والمجازي فماهي ؟ **قلنا:** أما العلاقة بين الاستفهام والعرض فإنه كما أن كون الشيء مجهولا سبب للاستفهام كذلك هو سبب للعرض فاستعمل لفظ أحد المسببين المتحدين في سبب في الآخر.**أولأنه** كما في الاستفهام طلب كذلك في العرض. **وأما العلاقة** بين الاستفهام والتمني فهو أنه كما أن في الاستفهام معنى الطلب كذلك في التمني فاستعمل أحد المشتركين في معنى في الآخر.

بيان أن قوله: "الاستفهام والعرض والتمني " محمول على تقدير "إما " الترديدية

فإن قيل: من ظاهر عبارة المصنف أي قوله: "ومعناه الاستفهام والعرض والتمني"يعلم أن الهمزة الداخلة على" لا" التي لنفي الجنس تستعمل لمجموع ذلك ،لأن الواو حرف الجمع

مع أن الجمع بينها غيرجائز، لأن الاستفهام معناه الحقيقي والآخران مجاز يان ، والجمع بين الحقيقة والمجاز باطل. **قلنا:** العبارة محمولة على تقدير كلمة " إما" الترديدية ومعناها إما الاستفهام وإما العرض وإما التمني ، وإما للترديد فلا يلزم الجمع .و لذا قدر الجامي "إما " وقال إما الاستفهام وإما العرض وإما التمنى **(و)** إما **(العرض)** مثل ألانزول عندي.

بيان أن المصنف في جعله " لا" عاملة حين دخول الهمزة عليها وصيرورة معناها العرض اتبع الامام السيرافي كما اتبعه الجزولي

فإن قيل: قد علم من قول المصنف: "ومعناها العرض" أنه يعتقد أن حال " لا " هذه حين دخلت عليها الهمزة وصار معناها العرض مثل حالها قبل دخول الهمزة عليها فكما أنها قبل دخول الهمزة عليها تدخل على الاسم وتعمل فيها كذلك بعد دخولها وكونها بمعنى العرض أيضا تدخل على الأسماء وتعمل فيها. **والمصنف** يتبع سيبويه في المسائل وهو لم يذكر هذه المسئلة فمن الذي تبعه المصنف فيها ؟ **قلنا:** هذه المسئلة أي مسئلة " أن حال لافي العرض كحاله قبل الهمزة" هي من المسائل التي لم يذكرها الامام سيبويه بل ذكرها السيرافي وتبعه الجزولي **والمصنف** وكفى بالسيرافي قدوة وذلك لأن في هذه المسئلة اختلاف، فقال السيرافي أن حال **" لا"** في العرض كحاله قبل الهمزة " وقال الاندلسي ليس حالها في العرض مثل حالها قبل **الهمزة** بل هي بعد دخول الهمزة صارت من حروف الأفعال ودواخلها، وإن كانت قبل دخولها من دواخل ا الأسماء والمصنف تبع مسلكه ، ورد الاندلسي على مذهب السيرافي وعد ذلك من أخطائه بل هي من حروف الأفعال مثل إن ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو ألا زيدا تكرمه لكن المصنف اتبع السيرافي كما تبعه الجزولي أيضا **(و)** إما **(التمني)** **نحو**ألا ماءأشربه حيث لايرجى ماء.

بيان الاختلاف في " لا" التي لنفي الجنس عند دخول الهمزة وكونها للتمني

فإن قيل: هل ههنا أيضا اختلاف. **قلنا:** نعم ههناأيضا اختلاف، فإن العلماء تفرقوا فيه إلى مذ هبين. **الأول:** مذهب المبرد والمازني واختار الجزولي والمصنف مذهبهما . **والثاني** مذهب سيبويه. **أما مذهب** المبرد والمازني فهوأنهما قالا: إن " لا" هذه بعد دخول الهمزة و كونها للتمني حكمها حكم " لا" التي لم تدخل عليه الهمزة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو ألامال كثير أنفقه ، وألاماء و خمر أشربهما، وخبرها عند هما إما ظاهر أو مقدر كما في المجردة أي " لا" التي لم تكن الهمزة داخلة عليها. **وقال** سيبويه: لايجوز حمل التابع على الموضع ولاخبر لها إذ التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى

"ألا غلام" أتمنى غلاما فلا يحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر، هكذا في الرضي.

بيان دفع ما يقال: أنه لانسلم أن عمل "لا" لايتغيرعند دخول الهمزة بل يتغير كما في هذا الشعر "ألا رجلا إلخ" وذكر جوابين الأول من الخليل والثاني من الامام يونس

فإن قيل: لانسلم أن الهمزة إذا دخلت على كلمة "لا" التي لنفي الجنس لايتغير عملها بل يتغير بدليل قول الشاعر

ألارجلا جزاه الله خيرا ☆ يدل على محصلة تبيت
تُرَجِّل لمتي و تُقِم بيتي ☆ وأعطيها الإتاوة إذ رضيت

وجه التمسك به أن قوله: "رجلا" منصوب منون فلو لم يتغير عملها لكان قوله: "رجلا" مفتوحا فعلم أن عمل "لا" يتغير بدخول الهمزة. **قلنا** في الجواب: أن في ظاهر النظر وإن كان يعلم أن "لا" هذه لنفي الجنس التي دخلت عليها الهمزة، ولأجل اعتبار هذا النظر أورد ما أورد لكنها حرف موضوع للتحضيض برأسه مثل هلا ولوما ولو لا .

فإن قيل: إذا كان "ألا" هذه من حروف التحضيض و هي تدخل على الأفعال لا الأسماء فكيف يصح دخولها ههنا على الاسم، وهو قوله: "رجلا". **قلنا**: الفعل ههنا مقدر أي ألا ترونني (بضم التاء والراء) من الإ راءة و كان أصله ترئيون فأعِل فيه بحذف الهمزة والياء فصار ترون (بضم التاء والراء) ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونني أي هلا ترونني فصح نصب زيد وكونه منونا ،و هذا الجواب مبني على مذهب خليل بن أحمد من أئمة النحاة و ههنا جواب آخر أيضا وهو مبني على مذهب يونس إمام آخر من أئمتهم أن "ألا" هذه وإن كانت "لا" التي لنفي الجنس التي دخلت عليها الهمزة وكان الحق أن يفتح رجلا لا أن ينصب وينوّن إلا أن الضروريات تبيح المحظورات فأباح لنا الضروة الشعرية النصب والتنوين فلاينتقض الحكم المذكور، نعم لو كان كذلك في سعة الكلام لأخر بالمقصود حتما .

بيان معنى الألفاظ المشكلة من الشعر المذكور مع بيان المراد منه

فإن قيل: مامعنى الألفاظ المشكلة من الشعر، وما الذي أراده الشاعر؟ **قلنا**: معنى المحصلة كما ذكر السيد الجرجاني في حاشيته على الرضي: أن المحصلة هي المرأة التي تحصل تراب المعدن قال صاحب لسان العرب قال الأزهري قوله: "تبيت" أي تبيتني عندها لأجامعها وقال الجوهري أي تبيت تفعل كذا أي تحصل تراب المعدن ، **و معنى الشعر** كأن الشاعر عشيق هذه المرأة فيقول متمنيا ألا ترونني و تبصرونني رجلا يهديني طريقا يوصلني إليها وذكر السيد الجرجاني البيت الثاني في تلك الحاشية وهو قول الشاعر :

تَرَجّل لِمَّتي و تقِمُّ بيتي ☆ و أعطيها الأتاوة إذ رضيت

ومعنى ترجل تسرح و تقم أي تكنس والأتاوة الخراج والرشوة أي ترجل شعر رأسى وتكنس بالمكنسة بيتي وعند رضائي أعطيها الرشوةأي شيء تفرح بها.

بيان أن معنى " لا" هذه التي دخلت الهمزة عليها غير منحصرة في الاستفهام والتمني والعرض ولكن حصر هذه الثلاثة لاختلاف العلماء فيها،

فإن قيل: لا نسلم حصر معناها في الاستفهام والعرض والتمني بل يكون للإ نكار و التوبيخ والتقرير أيضا، ولفظ" إما" الذي أورده الشارح الجامي تصريح على الحصر. **قلنا:** معناها وإن لم ينحصر في الثلاثة لكن خص الثلاثة لأن الاختلاف إنما وقع فيها.

بيان الفرق بين التمني والعرض

فإن قيل: ما الفرق بين التمني والعرض. **قلنا:** بين العرض والتمني فرق من وجهين.
الأول: أن العرض يقتضي مخاطبا حتى يتوجه إليه العرض بخلاف التمني فإنه لا يقتضي ذلك إذ قد يقول المنفرد في المكان ألا ماء أشربه. **والثاني:** أن في العرض يكون نفع المخاطب لزوما بخلاف التمني والترجي فإنه قد يكون لنفع المتكلم بل هو الأكثر.

بيان أحوال توابع المنصوب بلا التي لنفي الجنس بعد الفراغ عن تعريفه وأحواله

ولما فرغ المصنف عن تعريف المنصوب بلا التي لنفى الجنس وأحواله الثلاثة من كونه منصوبا و مبنيا و مرفوعا شرع في بيان أحوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفي أحواله فقال:(**ونعت**) اسم لا(**المبني**) لا نعت اسمها المعرب .

بيان أن المبني صفة للموصوف المحذوف

فإن قيل المبني صفة يقتضي الموصوف فما هو. **قلنا:** هو صفة للموصوف المحذوف و هو قوله: " اسم لا".

بيان فائدة تقييد الاسم بالمبني

فإن قيل: لم قيد الاسم بالمبني. **قلنا:** للاحتراز عن اسمها المعرب مثل لا غلا م رجل ظريفا، فإنه لا يجرى عليه الحكم الآتي من كونه مبنيا و معربا بل هو معرب فقط.(**الأول**)

بيان إعراب قوله: "الأول"

فإن قيل: ماإعراب قوله: " الأول". **قلنا:** هو مرفوع على أنه صفة لقوله: " نعت" لا بالجر حتى يكون صفة للاسم أي الحكم الآتي إنما يجري في النعت الأول لا الثاني وما بعده، فإنه لو كان ثانياأوثالثا ومابعد هما فإنه يكون معربا مرفوعا أومنصوبا مثل " كريم" في لا رجل

ظريف كريم في الدار فإنه لكونه نعتا ثانيا يكون معربا فقط لا مبنيا **(مفردا)**

بيان إعراب قوله: " مفردا"

فإن قيل ما إعراب قوله: "مفردا". **قلنا:** هو حال من الضمير المستتر في قوله: " مبني" والعامل فيه هو قوله: "مبني" لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في ذي الحال.

بيان فائدة قوله: "مفردا "

فإن قيل: ما فائدة قوله: "مفردا" . **قلنا:** هو احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه فإنه أيضا مرفوع أو منصوب لا مبني **(يليه)**

بيان إعراب قوله: " يليه"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " يليه" **قلنا:** هو إما حال بعد حال سواء كانا حالين مترادفين أومتداخلين عن الضمير المستتر في "مبني" أو صفة لقوله: " مفردا"

بيان فائدة قوله: " يليه".

فإن قيل: ما فائدة قوله: " يليه". **قلنا:** لما كان يلي فعل مضارع من الولي وهو بمعنى ذكر الشيء بعد الشيء من غيرفصل فيكون فائدته الاحترازعما وقع بعد فصل مثل لاغلام فيها ظريف.

بيان دفع مايقال: أن قوله: "يليه" يغني عن قوله: " الأول"

فإن قيل: إن قوله: " يليه" يغني عن قوله: " الأول" لظهورأن الشيء إذا كان متصلا بالشيء يكون هوالأول ،لأن الثاني ومابعده يكون مفصولا بسبب وقوع الأول في الوسط بينه وبين الثاني. **قلنا:** إغنائه عن الأول صحيح إذا كان قوله: "يليه" مرفوعا على أنه صفة لقوله" نعت" الذي هو مضاف، ولكن لو قُرِئَ قوله: " يليه " بالجر على أنه صفة لقوله: " المبني" الذي أضيف إليه قوله: " نعت" فلايصح كونه مغنيا عنه كذا نقله عبدالرحمٰن عن بعض المحشيين. **(مبني) على** الفتح هذا خبر لقوله: " نعت المبني".

بيان وجه بنائه على الفتح وبين لذلک وجهين

فإن قيل: ماوجه بنائه على الفتح ؟ **قلنا:** بنائه من وجهين. **الأول:** لأن النعت والمنعوت متحدين معنى ومصداقا، لأنهما عبارتان عن شيء واحد مثل جاء رجل عالم ، فإن مصداق " عالم" ليس إلا ذلك الرجل ، وإذا اتحدا معنى ومصداقا فكلمة " لا " الداخلة على المنعوت كأنها داخلة على نفس النعت ولم يقع المعنوت فاصلا بينه وبين كلمة " لا" ، و كلمة " لا" إذا دخلت عليه يكون مبنيا فكذلك ما هو في حكم مادخلت عليه . **والثاني:** أن ههنا أصل وهو أن النفي إذا دخلت على المقيد بالقيد يكون النفي متوجها إلى القيد فإذا قلت: لارجل ظريف فكأنك

قلت لاظريف. **وقال** عبد الحكيم في حاشية على عبد الغفور في بيان علة توجه النفي إلى القيد أن محط الفائدة القيد الأخير.

بيان أن المراد من المبني ههنا المبني على الأصالة لا على وجه التبعية

فإن قيل: إنه إذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لايجوزبنائه مثل لاماء ماء باردا، فإنه كرر فيه قوله: " ماء "وبني "ماء" الثاني على الفتح، ثم جيئ بنعت وهو قوله: **"باردا"** فقوله: "باردا "يصدق عليه أنه نعت المبني، والنعت نعت أول ومفرد ومتصل بقوله: **"ماء" الثاني** مع أنه لايجوز البناء فيه. **قلنا**: المراد من المبني في قوله: " نعت المبني" مايبنى على الفتح بالأصالة لابالتبعية، لأن المذكور في أحوال اسم " لا" ليس إلا المبنى بالأصالة وقوله: " ماء" الثاني مبني بالتبعية لكونه تاكيدا للماء الأول، والتاكيد من التوابع.

بيان أنه لوجعل قوله: "باردا " نعتاللمؤكد وقع الفصل فلم يجز بنائه لعدم الولي

فإن قيل: لوجعل قوله: " باردا " نعتا للمؤكد والمتبوع أي "ماء" الأول فيكون نعتا للمبني بالأصالة. **قلنا**: في هذه الصورة وإن كان المبني مبنيا بالأصالة إلا أن النعت حينئذ ليس مايليه لتوسط التابع بينهما فلا يجري فيه الحكم المذكور وهو البناء بل يكون معربا إمامرفوعا أو منصوبا **(ومعرب)**.

ماوجه كون نعت المبني المذكورمعربا

فإن قيل: ماوجه كونه معربا. **قلنا**:وجه كونه معربا هو أن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء **(رفعا)** حملا على محله البعيد و محله البعيد كونه مرفوعا بالابتداء **(ونصبا)**حملا على اللفظ أي لفظ اسم لا المبني وهوالفتح، أوعلى محله القريب وهو النصب بالعامل و هو " لا ".

بيان إثبات أن لاسم "لا" محلان محل قريب ومحل بعيد فرفع للحمل على البعيد. ونصب للحمل على القريب

فإن قيل: من أين تعددت المحال ههنا حتى صارالبعض منها قريبا والبعض الآخربعيدا. **قلنا**: هذا بناء على أن اسم " لا " كان في الأصل مبتدأ ، لأن " لا" من نواسخ المبتدأ والخبر، **ثم** صار منصوبا ثم صار مبنيا، لأن " لا" تعمل عمل " إن" ثم يبنى بعارض تضمن معنى " من" فباعتبار كونه في الأصل مبتدأ محله الرفع، وباعتبار أنه صار اسما منصوبا بعد كونه مبتدأ محله النصب، فلهذا تعددت المحال فصار البعض قريبا والبعض بعيدا. (**نحو لارجل ظريف**) بالفتح **(وظريفٌ)** بالرفع **(وظريفا)** بالنصب **(وإلا)** أي وإن لم يكن النعت كذلك أي وإن لم يكن

نعت اسم " لا" متصفا بالصفات المذكورة بأن لم يوجد الشرط الأول مثل لا غلام رجل ظريف كريم في الدار، أو لم يوجد الثاني بأن لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه، أو لم يوجد الثالث بأن يقع فصل بينها مثل لا رجل في الدار ظريف. والحاصل أنه إن لم توجد الشروط الأربعة بأسرها سواء وجد بعضها أولا. (**فالإعراب**) أي فحكمه الإعراب لا غير .

بيان أن قوله: " فالإعراب" خبر للمبتدأ المحذوف فيكون جملة فصح وقوعه جزاء

فإن قيل: الجزاء تكون جملة ، وقوله: " فالإعراب" مفرد. **قلنا**: هو خبرالمبتدء المحذوف والفاء الجزائية قرينة على حذف المبتدأ، والتقدير هكذا أي فحكمه الإعراب ، وذلك الإعراب إما الرفع حملا على محله البعيد، أو النصب جملا على اللفظ أوالمحل القريب ،و قد ذكر نا الأمثلة فتذكر.

بيان ما يكون معطوفا على اسم " لا" المذكور بعد الفراغ عن النعت

ولما فرغ عن بيان حكم نعت المبني شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال **(والعطف)** على اسم " لا" المبني .

بيان أن قوله: "على اللفظ والمحل" متعلق بالمقدر وهو يحمل وليس بمتعلق بقوله:"والعطف" فهو ظرف مستقروالمراد من العطف العطف على اسم لا المبني لا على مدخول كلمة:"على "

فإن قيل: قوله: " العطف" يقتضي معطوفا عليه ومن ظاهر عبارة المصنف يعلم أن المعطوف عليه هو قوله: " اللفظ والمحل" لدخول كلمة " على" عليهما، ولفظ "على" إذا وقع في صلة العطف يكون مدخوله معطوفاعليه ،وأيضا الأصل في الظرف هو ظرف اللغو فيجب أن يتعلق قوله: " على اللفظ والمحل " بقوله" العطف" فيكون مدخول "على" معطوفا عليه مع أنه لايصح العطف على قوله: " اللفظ والمحل" لأن المعطوف عليه هو اسم " لا" لا لفظه و محله لأن اللفظ إذا استعمل في مقابلة المحل يكون المراد منه هي الهيئة فقط مع أن المعطوف عليه لا يكون الهيئة فقط بل الهيئة مع المادة. **قلنا**: المعطوف عليه ههنا هو اسم " لا" المبني ولعدم صحة العطف على قوله: " اللفظ والمحل " كما أظهره السائل فلا جرم يكون المعطوف عليه شيء آخر لا مدخول " على" ،و ذلك الشيء هو قوله: " اسم " لا" المبني، وظرف اللغو وإن كان أصلا لكن عند ما لم يصح التعليق بالمذكور يصار إلى الظرف المستقر، فقوله: " على اللفظ " متعلق بالمقدر وهو " يحمل"، ولذا قدر الشارح الجامي قوله " أن يحمل" قبل قوله: " على اللفظ" و كذا قبل قوله: "على المحل" .

فإن قيل: قد قلتم أن المعطوف عليه هو قوله: " اسم لا المبني" فلا بد من قرينة على ذلك.

قلنا: القرينة عليه أن النعت لما كان في قوله: " نعت المبني " ليس إلا نعت اسم " لا " المبني علم منه أن العطف أيضا ليس إلا على اسم " لا " المبني " لاشتراكهما في كون كل منهما من التوابع.

بيان أن الحكم المذكور إنما هوفي ما إذا كان المعطوف نكرة فلا تنتقض بما يكون معرفة

فإن قيل: هذا الحكم أي جواز العطف على اللفظ والمحل منقوض بقوله: "والفرس" في مثل لاغلام ذلك والفرس لأنه معطوف مع أنه لم يحمله على اللفظ بل على المحل فقط.

قلنا: الحكم المذكور إنما هو في ماإذا كان المعطوف نكرة ،والفرس في ما ذكرت من المثال معرفة وليس بنكرة.

بيان أن الحكم المذكور إنما هوإذا كان المعطوف نكرة بدون تكرير " لا "

فإن قيل: ينقض الحكم المذكور بمثل لاحول ولاقوة إلابالله لأن قوله: " لا قوة " معطوف على قوله: " لاحول " مع عدم جواز العطف على اللفظ والمحل بل على المحل فقط، **قلنا:** الحكم المذكور إنما هو فيما إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير " لا " في المعطوف بخلاف ما إذا كان " لا " مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: " وفي مثل لاحول ولاقوة " فيما سبق .

بأن يحمل **(على اللفظ)** أي لفظ اسم " لا " المبني ويجعل منصوبا، وإنما قلنا: لفظ اسم لا المبني للإشارة إلى أن اللام في قوله: " اللفظ " عوض عن المضاف إليه **(و)** بأن يحمل **(على المحل)** ويجعل مرفوعا **(جائز)** فقوله: "جائز" خبر لقوله: "والعطف".

بيان وجه عدم جواز البناء في صورة العطف المذكور

فإن قيل: قد جاز في صورة النعت البناء أيضافلم لم يجز ههنا. **قلنا:** إنما لم يجز البناء ههنا لوجود الفصل بالعاطف مع أنه قد سبق أن البناء مشروط بقوله: "يليه"

فإن قيل: العطف ههنا بحرف واحد و هو واوالعطف، والكلمة التي يكون بحرف واحد لصغر وجودها تكون في حكم العدم فلم لم يجعل في حكم المتصل فيكون شرط البناء متحققا ولو حكما. **قلنا:** لم يجعل في حكم المتصل وإن كان الفصل كلا فصل لقلة وجوده لأن هذا محل يظن أن يوجد فيه الفصل بلا المؤكدة لأن المعطوف على المنفي يزاد فيه " لا " كثيرا كما في لاحول ولا قوة فالواوالذي هو حرف واحد وإن كان لقلة وجوده لكونه على الحرف الواحد يمكن أن يقطع عنه النظر و يجعل في حكم العدم لكن لا يمكن قطع النظر عن لا المؤكدة التي يظن أن توجد و تجعل فيحكم العدم. **(مثل لا أب وابنا وابن)**

بيان أن قوله: " لا أب وابنا ألخ" جزء من الشعر

فإن قيل: قوله: " لا أب إلخ من قبيل الشعر أو النثر فإن كان من قبيل الشعر فما هو

الشعر الذي هوجزء منه. **قلنا**: من قبيل الشعر لاالنثر، والشعر الذي هوجزء منه هوقول الفرزدق

ولا أب وابنا مثل مرو ان وابنه إذ هو بالمجدار تدى وتأزرا

بيان تعيين الشاعرمع بيان معنى الشعر وبيان الشاهد

فإن قيل: من الشاعر وما معنى الشعر وما الشاهد فيه؟ **قلنا**: الشاعر هو الفرزدق الشاعر المعروف يصف مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بأن الآباء والأبناء في الدنياوإن كانوا كثيرين لكن ليس في الآباء مثل مروان ولا في الأبناء مثل ابنه عبد الملك ،لأن كمال الإنسان إنما هو بالمجد و هما كاملا ن فيه ،وأشار بقوله: " ارتدى وتأزرا " إلى كونهما فيه على الكمال لأن الرداء والإزار يكونان محيطين على الإنسان من الرأس إلى القدم ، و هما جعلا المجد كالرداء والإزار فالمجد فيهما متحقق من الرأس إلى القدم و كل شيء يكون موجودا في الإنسان من الرأس إلى القدم يكون ذلك الشيء موجودا فيه على وجه الكمال والشاهد فيه هو قوله: " وابنا" وابن بالنصب عطفا على اللفظ وبالرفع عطفا على المحل .

بيان وجه الاكتفاء بالنعت والعطف من التوابع وترك ما عدا هما

فإن قيل: المصنف لماشرع البحث عن التوابع فلم اكتفى بالنعت والعطف. **قلنا**: إنما اكتفى بهما لعدم البحث عن ما عداهما من النحاة المتقدمين.

فإن قيل: المتقدمون وإن لم يبحثوا عنه لكن لابد أن يكون لها حكما فما ذلك الحكم **قلنا**: قال الاند لسي أن حكمها حكم توابع المنادى فتذكرحكمها.

بيان أن قوله الآتي: " مثل لا أبا له ولاغلا مي له" جواب لما يرد على القاعدة السابقة وهي أن اسم لا أذا كان مفردا نكرة بلا فصل يكون مبنيا على الفتح

فإن قيل: قد سبقت قاعدة وهي أن اسم " لا" إذا كان مفردا نكرة بلا فصل يكون مبنيا على الفتح ، وهذه القاعدة منتقضة بمثل قولهم: " لا أباله ولا غلامي له" فإن اسم " لا" في هذين المثالين نكرة مفردة بلا فصل ،وليس بمبني لأن قوله: " أبا له" لو كان مبنيا لقيل: لاأب له لعدم الإضافة وقيل: غلا مين له لعدم الإضافة بل هو معرب منصوب، **الأول** منهما بالألف، **والثاني** بالياء، **فأجاب** المصنف رحمه الله تعالى عنه بقوله: **(ومثل لا أباله ولا غلا مي له)**

حاصل الجواب أنهما وإن لم يكونا مضافين لكنهما شبيهان بالمضاف ولشبيه الشيء حكم عينه.

بيان أن زيادة لفظ المثل للتعميم فتكون مسئلة الفن كلية

فإن قيل:إنه قد مرغير مرة أن مسائل الفن تكون قواعد ، وقوله: "مثل لا أباله ولا غلامي له من الجزيئات. **وأيضا** يلزم أن يكون الحكم فيه فقط مع أن الحكم الذي تعلق بهذين المثالين

متحقق في غير هما مثل لاأخاله ولاعبدي له أيضا فلا يتناول لغيرهما. **قلنا**: إنه أضاف إلى هذين التركبين لفظ المثل والغرض من إضافة لفظ المثل إليهما التعميم.

بيان القاعدة التي أشير إليها بزيادة لفظ المثل

فإن قيل ماهي القاعدة التي أشير إليها بلفظ المثل . **قلنا**: هي مابينها الجامي بقوله: "كل تركيب يكون فيه بعد اسم "لا" التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف كما في "أب" وحذف النون من نحو "غلامين".

بيان أن القاعدة التي بينها الجامي أتمها عبد الغفور مع بيانه اختلاف الرضي مع المصنف في تعيين الاسم المذكور

فإن قيل: هـذا المراد قد بينه الجامي لكن لم يبين فيه أن المراد من الاسم الذي بعده لام الإضافة هل هو مطلق الاسم أو اسم خاص؟ **قلنا**: قد بيَّن ذلك المحشي المشهور العلامة عبد الغفور وأيضا بيَّن اختلاف المصنف والشيخ الرضي في تعيينه فقال: إنه ليس المراد بذلك الاسم مطلقه بل المراد به الاسم الخاص وهو المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا "ذو" فإنه لايقطع عن الإضافة بل يكون مضافا لامحالة فلا يمكن إظهاراللام معه ،ثم قال و هذا عند المصنف، ثم قال وعند الشيخ الرضي هوالمثنى وجمع المذكر السالم ومن الأسماء الستة الأب والأخ فقط (**جائز**) وإن كان ذلك بالنسبة إلى لاأب له ولا غلامين له على قلة ، وقوله: "جائز" خبر لقوله: "ومثل لا أباله إلخ".

بيان وجه الاحتياج إلى بيان جواز الشيء

فإن قيل: الاحتياج إلى بيان جواز الشيء إنما يكون فيما يكون فيه توهم عدم الجواز واحتمال عدم الصحة ، وليس الأمر ههنا كذلك . **قلنا**: قد كان ههنا احتمال عدم الجواز لما أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال لا أب له بحذف الألف ولا غلامين له باثبات النون، و يكون اسم "لا" فيهما مبنيا على ما ينصب به ، والجار مع المجرور خبراله ،لأن "أبا" بإثبات الألف و"غلامي" بحذف النون إنمايكون في الإضافة ،ولا إضافة ههنا فبالنظر إلى هذه القاعدة لا أبا له بإثبات الألف ولا غلامي له بحذف النون يحتمل عدم الجواز بل الحق أن يقال: إنه يمتنع الجواز ، والمصنف بيَّن وجه الجواز بقوله: (**تشبيهاله**) أي لاسم "لا" في هذين التركبين مع أنه ليس بمضاف (**بالمضاف**)

بيان وجه عدم كون " لا أبا له ولاغلامي له" من قبيل تركيب لا حسنا وجهه

فإن قيل: قد يكون النصب للمشابهة بالمضاف مثل لاحسنا وجهه فلم لا يجوز أن

يكون لا أبا له و لا غلامي له من هذا القبيل. **قلنا**: لو كان النصب في هذين المثالين من قبيل النصب لأجل المشابهة بالمضاف مثل لاحسنا وجهه لكان قوله: " لا أبا" بالتنوين كما كان حسنا في لاحسنا وجهه بالتنوين، وكذا لم يحذف النون من " لاغلامي" في لاغلامي له " بل كان لاغلامين له ، إذ لامقتضي حينئذ لحذف النون مع أنه حذف منه النون فعلم من ذلك أنه ليس من قبيل النصب بالمشابهة بالمضاف. **وإلى** هذا الجواب أشارالشارح الجامي بقوله: وإجراءً لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون فيكون معربا، **وجه** الإشارة أنه قد أجري عليه ههنا أحكام المضاف ، وهوإثبات الألف وحذف النون، فلوكان من قبيل المنصوب لأجل كونه مشابها بالمضاف مثل لاحسناوجهه لم يثبت الألف بل قيل: لا أباله بتنوين " أبا" كما أن حسنافي لاحسناوجهه بالتنوين ،وكذا لم يحذف النون بل أثبت لعدم موجب الحذف، وذلك التشبيه إنما هو (**لمشاركته**) أي مشاركة اسم " لا" حين يضاف بإظهاراللام بينه وبين ما يضاف إليه (**له**) أي للمضاف (**في أصل معناه**) أي معنى المضاف من حيث هو مضاف

بيان فائدة زيادة قوله: " من حيث هو مضاف"

فإن قيل: لم زاد الجامي قوله: "من حيث هو مضاف". **قلنا**: إنما زاده للإشارة إلى أن المراد من المضاف ليس ذات المضاف بل المراد منه المضاف من حيث وصف الإضافة.

فإن قيل: مامعنى المضاف من حيث الإضافة. **قلنا**: معنى المضاف من حيث الإضافة هوالاختصاص.

بيان حاصل الدليل الذي أورده المصنف

حاصل الدليل أن علة جواز التركيبين المذكورين هو أن " أبا وغلامي" في لا أباله ولاغلامي له وإن لم يكونا مضافين إلا أنهما لمشاركتهما المضاف في أصل معنى المضاف وهو الاختصاص كانا مشابهين بالمضاف فأجرى فيهما الحكم الذي كان يجري في المضاف وهو إثبات الألف في" أبا" في لا أباله ، وحذف النون في " غلامي" في لاغلا مي له .

بيان توجيه آخر في قول المصنف: " تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه"

واعلم أنه يمكن توجيه قوله: " تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه" بطريق آخر أيضا فإنه كان في الطريق الذي قد مناه أولا ضمير قوله: " له " في قوله: " تشبيهاله" راجعا إلى اسم " لا "وضمير قوله: " لمشاركته" راجعا أيضا إلى اسم " لا" ، وضمير قوله: " له" في قوله: " في مشاركته له" وكذا ضمير قوله: " لمعناه" راجعان إلى المضاف . **حاصله**: أن الضميرين الأولين من هذه الضمائر الأربعة في التوجيه الأول راجعان إلى اسم " لا " ، والضميرين الآخيرين

راجعان إلى المضاف ، بخلاف التوجيه الثاني فإن الضميرين الأولين فيه راجعان إلى قوله: " مثل هـذيـن التركيبين" والضميرين الآخيرين راجعان إلى مايشتمل على الإضافة ، **ويكون المراد من** الـمـضاف في هذا التوجيه التركيب الذي يشتمل على الإضافة لا معناه المعروف كما كان في التوجيه الأول، ومرجع الضميرين الأخيرين إلى المضاف لكن بهذا المعنى لابالمعنى المعروف له

فإن قيل: مـاالـحاجة إلى هذا التأويل ،ولِمَ لَمْ يحمل المضاف بمعناه المعروف. **قلنا**: لـمـا رجـع الـضـميـران الأولان إلى "مثل هذين التركيبين" وجب أن نحمل المضاف بتركيب يشتمل على الإضافة ،ولانحمله بمعناه المعروف ،وإلا لزم تشبيه التركيب بالمفرد ، ولما حملنا الـمـضاف بمعنى التركيب صار تشبيه التركيب بالتركيب ، وعلى هذا يكون معنى العبارة هكذا أن مثـل لا أبـاله ولاغلامي له جائز تشبيهاله أي لمثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف أي بتركيب يشتمل على الإضافة لمشاركته أي لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي معنى مايشتمل على الإضافة وهو الاختصاص.

بيان أن بين الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي والاختصاص الذي هوههنا تفاوتا

فإن قيل: هل الاختصاص الذي هو في تركيب مثل لا أباله ولاغلامي له هو مثل الاختصاص الـذي هـو يفهم من التركيب الإضافي مثل غلام زيد أم ليس مثله بل دونه. **قلنا**: بين الاختصاصين تـفـاوت، وذلك لأن الـمـضاف والمضاف إليه كشيء واحد لقيام المضاف إليه مقام التنوين أو الـنون في المضاف، ولذايكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف أوالتخصيص فصار أحدهما جـزء الآخـر بـخـلاف لا أبـاله ولا غلامي له لأن الثاني أجنبي عن الأول، والاختصاص إنما هو مستـفـاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لـم يستفد فيكون الاختصاص في التركيب الإضافي أتم وأكمل **(ومن ثم)** أي لأجـل أن جواز مثل هذين التركبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص، وإنما فسر قوله: "ومن ثم" بقوله: " لأجل" لأنك قد عرفت أن " من" حرف جـر إذا دخـل عـلـى اسم الإشارة يكون المشار إليه لاسم الإشارة علة للحكم الآتي ولهذا فسره بقوله: " لأجل التعليلية **(لم يجز)** تركيب **(لا أبا فيها)** أي في الدار .

بيان وجه زيادة لفظ: " تركيب" قبل قوله: "لا أبا فيها "

فإن قيل: لـم زاد الشارح الجامي لفظ " تركيب" قبل قوله: " لا أبا فيها" فقال: تركيب لا أبا فيها. **قلنا**: لـمّا لـم يصلح قوله: " لا أبا فيها" فاعلا لقوله: " لم يجز" لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم ،فالفاعل في الحقيقة " تركيب" مضاف إلى قوله: " لا أبا فيها.

بيان وجه عدم جوازتركيب لا أبا فيها

فإن قيل ما وجه عدم جواز هذا التركيب. **قلنا**: وجه عدم جوازه هو أن جواز إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له ، و هذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار لعدم أبوة الأب بالنسبة إلى الدار بل أبوة الأب إنما هو بالنسبة إلى من هو ابن له فلا تصح إضافته إلى الدار و إذا لم تصح أن يقال: أبو الدار بإ ضافة الأب إلى الدار فلم يصح جواز لا أبا فيها أيضا، لأن مدار جواز لا أبا فيها إنما كان على تشبيهه با لتركيب الإضافي للمشاركة في أصل معناه و إذا لم يصح المشبه به لم يصح المشبه أيضا بخلاف لا أبا له فإنه لما صح هناك الإضافة صح تركيب لا أباله أيضا لصحة التشبيه .

بيان أن قول المصنف الآتي وهو قوله: " وليس بمضاف" جواب سؤال مقدر

فإن قيل: لا حاجة إلى جعل اسم " لا" في قوله: لا أباله و لا غلامي له مشبها بالمضاف لم لا يجوز أن يكون عين المضاف إلى الضمير في قوله: " له" فأجاب المصنف عن ذلك بقوله: **(وليس)**أي مثل هذين التركبين (**بمضاف**)حقيقة. **حاصل** الجواب أن القائل بكونه مضافا هو سيبويه لكن قوله غير صحيح لأنه حينئذ يفسد المعنى من وجهين كما سيأتي.

بيان أن الضمير في قوله: " ليس" يناسب أن يرجع إلى اسم "لا"مع الرد على الجامي

ويقول العبد الفقير: إن إرجاع ضمير " ليس" إلى " مثل هذين التركيبين" كما قال به الشارح الجامي غير مناسب لأنه لا يصح حمل قوله: " بمضاف" على التركيب فإنه لا يقال: التركيب مضاف، بل ينبغى أن يرجع إلى اسم " لا" في هذين التركيبين و هو الموافق لما سبق من العبارة أيضا لأنه جعل الضمير في قوله: " له" في قوله: " تشبيها له بالمضاف" في الأول من التوجيهين السابقين راجعا إلى اسم " لا" ،ولم يبين الشارح الجامي التوجيهين السابقين فى هذا الضمير حتى يصح لنا حمله على التوجيه الثاني الذي جعل الضمير في ذلك التوجيه إلى " مثل هذين التركبين" لأن لما لم يحاول ههنا التوجهين بل حاول بيان توجيه واحد يشتمل على الإضافة فالأحق هو التوجيه الأول ،لأن التوجيه الثاني محمول على التأويل فإنه أراد فيه من المضاف التركيب الذي يشتمل على الإضافة، ولم يحمل المضاف فيه على المعنى المعروف للمضاف.

بيان فائدة زيادة قوله: "حقيقة" بعد قوله: " ليس بمضاف"

فإن قيل: لم قدرالشارح الجامي قوله: "حقيقة " بعد قوله: " ليس بمضاف، و قال: ليس بمضاف حقيقة مع أن الظاهر أنه غير مضاف لوجود اللام المانع من الإضافة . **قلنا**: الغرض من نفي كونه مضافا نفي كونه مضافا حقيقة لا نفي كونه مضافا ظاهرا لظهورنفي كونه مضافا

ظاهرا (**لفساد المعنى**) المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة.

بيان أن المراد من المعنى في قوله: " لفساد المعنى" المراد المفاد بهذين التركيبين لا أن معناه فاسد مطلقا

فإن قيل: يعلم من قوله: " لفساد المعنى" أنه على تقدير الإضافة يكون معناه فاسدا و كل ما يكون فا سدا لا يكون جائزا مع أنه على تقدير الإضافة معناه الإضافي و هو نفي الوجود عن أبيه المعلوم و نفي الوجود عن غلا ميه المعلومين صحيح. **قلنا**: المراد من قوله: " المعنى" في قوله: " لفساد المعنى" هوالمعنى المراد المفاد بهذين التركيبين لا مطلق المعنى، ولا يلزم من فساد المعنى المراد فساد مطلق المعنى.

بيان المعنى المراد المفاد بهذين التركيبين

فإن قيل: وماذلك المعنى المراد المفاد بهذين التركيبين. **قلنا**: هو نفي ثبوت جنس الأب في المثال الأول ونفي ثبوت جنس الغلامين في المثال الثاني لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر بخلاف ما إذا كان مضافا فإنه يحتاج إلى تقدير خبر فيكو ن المعنى ليس جنس الأب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتا له.

بيان وجهين لفساد ذلك المعنى المراد المفاد بهما

فإن قيل: ماوجه فساد ذلك المعنى المراد المفاد بهما. **قلنا**: لفساده من وجهان ، **أما** الوجه الأول فهو أن معنى لا أباله حينئذ لا أباه فيبقى كلمة " لا" بلا خبر، فالكلام حينئذ غيرتام لأن معناه في الفارسية (نيست جنس پدر) فلايتم إلا بتقدير الخبر لها أي لا أباه موجود، ولا غلاميه موجودان، **وأماالثاني** فهو أن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له وهذا المعنى لا يحصل إلا إذا كان الاسم غير مضاف و الجار والمجرور خبرا لهما لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين وذلك لأنك قد عرفت أنه إذا كان اللام زائدا يجوز حذفه وإذا حذف يضاف الاسم إلى الضمير فيحتاج إلى تقدير الخبر الذي هو موجود فيتعرف الاسم بالإضافة فيلزم نفي الوجود عن الأب المعلوم والغلامين المعلومين و هذا المعنى لا يناسب لوضع كلمة "لا" لأنها لنفي الجنس و يخالف عن القاعدة المذكورة و هي أنه إذا كان اسم " لا" معرفة وجب الرفع والتكرير. (**خلافا لسبويه**)والخليل وجمهور النحاة وقد مر وجه نصب قوله: " خلافا" في بحث التنازع تحت قوله: " خلافا للكسائي" تفصيلا فانظرهناك.

بيان مذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة

فإن قيل: فما هو مذهبهم. **قلنا**: مذهبهم أن اسم " لا" في مثل هذا التركيب مضاف

إلى الضمير المجرور حقيقة باعتبار المعنى.

بيان أن اللام المذكورة على مذهب سيبويه وإخوانه تاكيد للام المقدرة

فإن قيل: كيف يمكن الإضافة وإيراد اللام يأبى عن كونه مضافا، لأنه لايذكر اللام بين المضاف والمضاف إليه. **قلنا**: إقحام اللام أي إيراده بين المضاف والمضاف إليه إنما يكون مانعا عن الإضافة إذا لم يكن تاكيدا للام المقدرة، وهذا تاكيد لها فكان كمثل التيم الثاني التاكيد للتيم الأول في قوله: " ياتيم تيم عدي، فإنه قد أضيف التيم الأول إلى قوله: "عدي" مع وجود التيم الثاني الفاصل بين المضاف والمضاف إليه لكنه لما كان تاكيدا للتيم الأول لم يعتد بكونه فاصلا، وصار الفصل كلا فصل.

فإن قيل: إذا أجازوا ههنا وجود اللام المقدرة للتاكيد ولم يكن ذلك مانعا عند هم عن الإضافة فلهم أن يقولوا بذلك في بقية الإضافات المقدرة باللام. **قلنا**: إنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بكلمة " لا" من غير تكريرها تخفيفا مع أن حق المعارف المنفية بكلمة "لا" الرفع مع تكرير " لا" ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير " لا". **وأمثال** هذه الاعترضات مع أجوبتها أورده الشيخ الرضي. وفساد قولهم قدعرفت من قبل من وجهين.

بيان أن وجه اختصاص ذكر سيبويه كونه رئيس النحاة

فإن قيل: لم خص المصنف سيبويه مع خلاف الخليل وجمهور النحاةأيضا. **قلنا**: يذكر من بين جماعة المخالفين رئيسهم ورئيسهم سيبويه.

بيان ثلاثة وجوه لدفع مايقال: أنه كيف يصح كون سيبويه رئيس النحاة مع أن الخليل أستاذه وأعلى كعبا منه

فإن قيل: قد حكم المحقق الشريف في شرح الكشاف بأن الخليل أعلى كعبامنه وقال صاحب إعراب الفاتحة: لم يسبق مثل الخليل في ما بين علماء النحو ولم يخلف مثله. وإذا ثبت هذان النقلان فكيف يصلح الحكم بسيبويه الذي هو تلميذ الخليل أيضا أنه رئيسهم، و هذا الاعتراض أورده الشيخ عصام الدين. **قلنا**: قال عبد الرحمٰن في حاشيته على الجامي في جواب هذا الاعتراض الذي أورده العصام إنه إنما يصح لو ادعى الشارح الجامي كونه رئيسا وعمدة من بين جميع النحاة، و ليس كذلك بل غرضه كونه رئيسا من بين البصريين و عمدة فيهم لا بالنسبة إلى الجميع. **أو نقول**: أن الرآسة الواقعية وإن كانت للخليل إلا أن سيبويه قد عرف فيما بين الناس بالرآسة كما لايخفى على أحد شهرة سيبويه، والمصنف نظر إلى ما اشتهر في العرف

أونقول: أن المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين ،وبيان الخلاف يحصل بذكر أي واحد منهم ، ولا حاجة فيه إلا ذكر كلهم ، نعم لو كان الغرض تعيين المخالفين لم يصح الاكتفاء بذكر واحد منهم بل يجب ذكر الجميع ليتعينوا.

بيان الأحكام العدمية بعد الفراغ عن الأحكام الوجودية

ولما فرغ المصنف عن الأحكام الوجودية شرع في الأحكام العدمية فقال: (**ويحذف**) اسم " لا"حذفا(**كثيرا**)

بيان دفع ما يقال: أن العدم أصل في الممكن فلم أخر الحكم الذي هويتعلق به عما يتعلق بالوجود

فإن قيل: العدم أصل في الممكن فكان هو أحق بالتقديم فلم أخر هذا الحكم . **قلنا:** الحذف و إن كان عدما إلا أنه عدم بعد الوجود أي العدم الطارى على الوجود ، كما يشعر به لفظ الحذف، فإن الحذف عبارة عن الإسقاط و هو يقتضي سبق الوجود و العدم الطاري على الوجود يكون بعده ، وما هو أصل في الممكن هو العدم الأصلي لا الطاري.

بيان نصب قوله: " كثيرا"

فإن قيل: ماوجه نصب قوله: " كثيرا ".**قلنا:**هو منصوب على أنه مفعول مطلق .

فإن قيل: المفعول المطلق هو ما يكون الفعل المذكور مشتملا عليه و الفعل المذكور هو قوله: "يحذف" إنمايشتمل على الحذف دون كثيرا. **قلنا:** أصل العبارة هو قوله: " حذفا كثيرا" فقوله: " كثيرا" صفة لقوله: " حذفا" ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأعربت بإعرابه وسميت باسمه (**في مثل لاعليك**) أي لابأس عليك.

بيان أن زيادة قوله: " مثل" للإشارة إلى التعميم والكلية كما مرغير مرة

فإن قيل: النحو إنمابحث عن الأصول كما يدل عليه تعريفه ،وقوله: " لاعليك" مسئلة جزئية لايصح جعلها من مسائل النحو. **قلنا:** المراد من قوله: " عليك" كل تركيب ذكر فيه خبر " لا"ويكون الخبر من قبيل الظرف.وفي إضافة لفظ المثل إلى هذا المثال إشارة إلى هذا التعميم فحذف اسم " لا" وهو لفظ البأس أو لفظ الخوف أي لابأ س عليك أولاخوف عليك.

فإن قيل: ماالقرينة على كون الاسم محذوفا. **قلنا:** القرينة فيه حالية، فإن قوله: " لاعليك" إنما يقال: لمن يحس الخوف، ولا يصح أن يقال: إن القرينة عليه نفس كلمة: " لا" التي لنفي الجنس لأن لا هذه وإن كانت تدل على نفي جنس أمر لكنه لا تدل على خصوصية الاسم أي على تعيينه.

بيان أنه لايجوز حذف اسم " لا" وخبره جميعا

فإن قيل: لم لايجوز أن يحذف الخبرأيضا. **قلنا:** لوحذف الاسم والخبر جميعا لزم إجحاف الكلام لأن الكلام إنما يتقوم من المسند إليه والمسند ،وقدحذفا جميعا(والإجحاف بتقديم الجيم على الحاء هو الإذهاب والتنقيص ومنه أجحفته أذهبته كذا في الصحاح)

بيان أنه يجوز أن يكون قوله: " لا كزيد " من قبيل ماحذف فيه الاسم أوالخبر

فإن قيل: قوله: " لا كزيد" من أي قبيل، فهل هو من قبيل ماحذف فيه الاسم أومماحذف فيه الخبر. **قلنا:** يعلم ذلك من معرفة أن الكاف في قوله: " كزيد" اسم أوحرف فإن كان اسما أي بمعنى "مثل" جاز أن يكون قوله: " كزيد" اسما، ويكون الخبر حينئذ محذوفا ، والتقدير هكذا أي لامثل زيد موجود ،**ويجوز** أيضا أن يكون خبرا، ويكون الاسم محذوفا أي لا أحد مثل زيد وهذان التركيبان فيه إنما هو على تقدير كون الكاف اسما بمعنى " مثل"، وإن كان حرفا فالاسم محذوف فقط أي لاأحد كزيد.

بيان سر كون كزيد في " لا كزيد" اسما محذوف الخبر أو خبرا محذوف الاسم على تقدير كون الكاف اسما و على تقدير كون الكاف حرفا لم يصح فيه إلا كونه محذوف الاسم

فإن قيل: ما السر في أنه حين كون الكاف اسما يصح أن يكون قوله: " كزيد" اسما لكلمة " لا"وخبرالها، وحين كونه حرفا لم يصح إلا أن يكون خبرا. **قلنا:** السر فيه أنه عند كون الكاف اسما صح لكونه اسما وقوعه مسندا إليه ومسندا فصح كونه اسما لكلمة " لا" وخبرا لها، بخلاف ما إذا كان حرفا فإنه لم يصلح لأن يكون مسندا إليه لأن الحرف مع متعلقه صح أن يكون مسندا ولا يصح أن يكون مسندا إليه فإن قوله: " في الدار" في مثل زيد في الدار صح كونه مسندا إلى زيد باعتبار المتعلق وهو كائن ولم يصح كونه مسندا إليه، ولهذا لو قدِّم قوله: " في الدار" على" زيد" وقيل: في الدار زيد، يكون قوله: " في الدار خبرا مقدما وزيد مبتدأ ، ولا يكون "في الدار" باعتبار المتعلق مبتدأ وزيد خبرا .

بيان خبر " ماولا" المشبهتين بليس بعد الفراغ من المنصوب بلا التي لنفي الجنس

ولما فرغ المصنف عن المنصوب بلا التي لنفي الجنس شرع في بيان خبر" ما ولا " المشبهتين بليس فقال: (**خبر " ما ولا "المشبهتين**) في النفي والدخول على الجملة الاسمية (**بليس**)

بيان وجه إيراد " ماولا" في آخر الملحقات

فإن قيل: لم أوردهما في آخر الملحقات. **قلنا:** إنما أوردهما في آخرها لمشابهتهما

للفعل الغير المتصرف وهو "ليس"، وللاختلا ف في كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات.

بيان وجه مشابهتهما بليس

فإن قيل: مـا وجه مشابهتما بليس. **قلنا**: وجـه مشابهتهما بليس أمور ثلا ثة ، **أحدها**: اشتـراكهـما مع "ليس" في معنى النفي، **وثانيهما**: الـدخول على الجملة الاسمية .**وثالثها**: أن البـاء تـزاد في خبر "ليس" فيقال: ليس زيد بقائم كذلك تزاد في خبرهما فيقال: مازيد بقائم ولا زيد بقائم .**والتحقيق** في إعراب قوله: " خبر ما ولا "مثل ما قد مر فى قوله: "المنصوب بلا التي لنفي الجنس" فانظر هناك **(هو المسند بعد دخولهما)**﴾أي دخول "ما ولا" و**(هي)** أي خبر ية "ماولا" لهما وكذا اسمية اسمهما لهما.

فإن قيل: مامرجع قوله: " هي" فإن الظاهر أنه راجع إلى قوله: "خبر ماولا" و هو لكونه مـذكـرا لايصلح أن مرجعا لقوله: " هي.**قلنا**: فيه ثلاثة احتمالات **أولها**: هو ما ذكره الشارح الـجـامـي و هـو أن الضمير راجع إلى خبرية " ما ولا " المستفاد من قوله: "خبر ما ولا"، وحينئذ طابق الضمير المرجع ، وليس براجع إلى خبر " ماولا "حتى يردعليه اعتراض عدم المطابقة **و ثانيها**: أن الـضـمير راجع إلى خبر" ماولا" ، وتأنيث الضمير باعتبار تأنيث الخبر وهو قوله: " لغة حجازية" لأن قوله: " هي" مبتدأ وقوله: " لغة" خبر ه . **وثالثها**: أن الضمير راجع إلى قوله: " لغة مـاولا" أي لـغة إعـمـال " مـاولا" لـغة حجازية ،وقال العصام يجوز أن يرجع الضمير إلى عاملية الـعـامل، لأن الاختلاف كما هو في الخبر كذلك في الاسمية أيضا فالإرجا ع إلى العاملية أولى ولـكـن يـرد عليه أن الخبر ية مستفاد من قوله: "خبر ما ولا" وليس ههنا لفظ يستفاد منه العاملية **(لغة حجازية)**.

بيان وجه بيان اختصاص الخبرية بالاختلاف مع أنه في الاسمية أيضا

فإن قيل: لم خص الخبرية بالاختلاف مع أن في الاسمية أيضا اختلاف. **قلنا**: إنما خص الـخبرية با لذكر لأن إعمالهما وجعل اسمهما و خبرهما اسما و خبرا لهما إنمايظهر باعتبار الخبر لاباعتبـار الاسـم فـإنـه لو كان معمولا لكلمتي" ما ولا" يكون مرفوعا كما هو في مذ هب من يـقول بكونهما عاملين وإن لم يكن معمولا لهما بل كان معمولا للا بتداء فأيضا يكون مرفوعا كـمـا هو في مذهب من لا يقول بكونهما عاملين فلما كان ظهور أثر الاختلاف في الخبر فقط خص الخبرية بالذكر ، فالحجازيون من النحاة يجعلون الخبرخبرا لهما.

بيان أن من اختلف من اللغة الحجازية هم بنو تميم

فإن قيل: قـولـه: " لـغة حجازية" يشعر بأن ههنا اختلافا فمَنِ الذين قولهم يخالف قول

الحجازين . **قلنا**: هـم بـنو تيمم فإنهم لا يقولون بكون " ما ولا" عاملين فلا يجعلون الخبر خبرا لهما، ولا الاسم اسما لهما، بل هما مبتدأ و خبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما.

بيان أن أقوى اللغتين هي اللغة الحجازية .

فإن قيل: أي اللغتين أقوى.**قلنا**: لغة الحجازين أقوى وقد مر البحث بالتفصيل فی بحث "ما ولا" في آخر المرفوعات فإنا قد فصلنا هنالك حق التفصيل فطا لع ثمه. **لكن أنقل** ههنا ما ذكره الشارح الجامی في إحقاق مسلك الحجازين في آخر المنصوبات أنه يوافق القرآن الكريم فإنه ورد التنزيل عليها قال الله تعالى في مقام﴿ ما هذا بشرا﴾ وقال في مقام آخر ﴿وما هن أمها تهم ﴾.

بيان ما يكون مانعا لكلمتي "ما ولا"عن العمل وهي ثلاثة أمور والأول مانع لكلمة ما فقط والثاني والثالث مانعان لكليهما

ولما فرغ المصنف عن تعريف خبر" ما ولا " ثم بيان أن عملهما إنما هو في مذهب الحجازيين شرع في ما يكون مانعا لهما عن العمل و مبطلا فقال: **(وإذازيد ت إن مع ما)** نحو ما إن زيد قائم ، **حاصل** الكلام أن المبطل لعمل ما أمور ثلثة. **الأول**: إذا زيدت إن معها ، **والثاني**: إذا انتقض النفي بإلا. **والثالث**: أنه يبطل عملها إذا تقدم الخبر على الاسم .

بيان وجه اختصاص "ما" بكونها مانعا

فإن قيل: "ماولا" كلا هما عاملان فلم اختصت "ما" بالذكر، وقلتم: إذا زيدت إن مع "ما" **قلنا**: وجه اختصاص كلمة "ما" بالذكر لأن كلمة " إن" لا تزاد مع " لا" في استعمالهم بالاستقراء

بيان أن كلمة "إن" التي تزاد مع "ما" هل هي زائدة أو نافية

فإن قيل: كلمة "إن" هذه هل هي زائدة أو نافية . **قلنا**: "إن" هذه زائدة عند البصرين أي زائدة لتاكيد النفي لأنها وضعت للنفي كقوله تعالى: ﴿ إن عندكم من سلطان ﴾ أى ما عندكم و كقوله تعالى:﴿ إن أنتم إلا بشر﴾ أي ما أنتم ، وكلمة " ما" أيضا وضع للنفي فإذا زيدت بعد حرف النفي تكون للتاكيد ، و إلايكون لغوا وذا غير جائز . **وعند الكوفيين** نا فية مؤكدة من غير أن تكون زائدة.

فإن قيل: لم جعلو ها نافية مؤكدة . **قلنا**: إنما جعلو ها نافية مؤكدة لأنها لو لم تكن مؤكدة للنفي يلزم أن يكون النفي داخلا على النفي ،والنفي إذا دخل على النفي يفيد الإثبات مع أن الغرض أنه منفي.

فإن قيل: هذا ينافي ماقالوا من أنه لايجوز الجمع بين الحرفين الذين معناهمانفي إلا إذا

كان بينهما فصل. **قلنا**: يجوزأن يكون المراد منه هما الحرفان اللذان لم يكن في شيء منهما حيثية التاكيد بأن كان متضمنا للنفي وخالصاله .(**أو انتقض النفي بإلا**) نحو ما زيد إلا قائم.

بيان خلا ف يونس في انتقاض النفى بإلا

فإن قيل: هل خالف في ذلك أحد من النحاة.**قلنا**: نعم نقِل عن يونس في ذلك خلاف وهو أنه يجيز الإعمال مع انتقاض النفي بإلا وتمسك في ذلك بقول الشاعر

وما الدهر إلا منجونا بأهله ☆ وما طالب الحاجات إلا معذبا

فقوله: "منجونا" وكذا معذبا منصوبان بما المشبه بليس مع انتقاض النفي بإلا(والمنجنون الدولاب الذي يستقى بها) و **أجيب** بأن المضاف محذوف من الأول أي دوران منجنون فيكون منصوبا على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف أي يدور دورانا منجونا فحذف الموصوف وأ قيمت الصفة مقامه، وكذا قوله: "معذبا" مصدر مثل ممزق في قوله تعالى﴿ ومزقنا هم كل ممزق﴾ أي وما طالب الحاجات إلايعذب معذبا فهو أيضا منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف مثل قولك: " ما زيد إلا سيرا هذا كله حاصل ما في الرضي.(**أوتقدم الخبر**) على الاسم نحو ما قائم زيد (**بطل العمل**) أي عمل ما إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلثة.

بيان علة بطلان عمل ما في هذه الصور الثلاث

فإن قيل: ماعلة بطلا ن العمل في هذه الصور الثلث. **قلنا**: أما إذا زيدت " إن" فلأن "ما" عامل ضعيف عمِل لشبه " ليس" فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل ، **وأما** إذا انتقض النفي بإلا فلأن عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل ، **وأما** إذا تقدم الخبر فلتغيرالترتيب مع ضعفها في العمل .

فإن قيل: كما يبطل بهذين الأخيرين عمل " ما" كذلك يبطل به عمل" لا " أيضا فلا وجه لاختصاصهما بما. **قلنا**: إذا بطل عمل " ما" فبطلا ن عمل " لا" بهما أولى، لأن عملهما إنما كان لمشابهة "ليس" ومشابهة كلمة " ما"بها كاملة ، ومشابهة " لا" بها ناقصة ، فلما بطل عمل كامل المشابهة يبطل عمل ناقصهما بالطريق الأولى، **أونقول** في الجواب: أن اللام في قوله: "بطل العمل" ليست بعوض عن " ما" فقط كماكان ذلك في التوجيه الأول بل هو عوض عن كليهما أي بطل عمل " ماولا " ولكن بشرط أن يتحقق فيهما الأمر الذي يبطل به العمل ولما قيدناه بهذا القيد لم يتناول الأمر الأول فإنه لا يتحقق في " لا" كما مر فلم يرد أن الأمر الأول لايصح في " لا ".

بيان المبطل لعمل "ما ولا " في المعطوف على خبرهما بعدالفرغ عن المبطل لعمل نفس خبر "ما ولا"

ولما فرغ من المبطل للعمل لأصل خبر "ماولا" شرع فيما يكون مبطلا للعمل في المعطوف على خبر هما الذي هو الفرع فقال: **(وإذاعطف عليه)** أي على خبر هما سواء كان منصوبا أومجرورا بالباء الزائدة **(بموجب)** بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو "بل ولكن " نحو ما زيد مقيما بل مسافر، وما عمر و قائما لكن قاعد.

بيان أن الموجب ههنا بكسر الجيم لا بفتحها

فإن قيل: الموجب بفتح الجيم هو ما ليس بنفي ونهي واستفهام كما مر في مبحث المستثنى، والمتبادر إلى الذهن هو المعروف المعلوم سابقا وهو لا يصح ههنا لفسا د المعنى **قلنا:** الموجب ههنا(بكسر الجيم) بمعنى العاطف الذي يفيد الإيجاب مثل " بل ولكن" فإن "بل" للإضراب يدل على الإ يجاب الذي بعد النفي، وكذلك " لكن" يفيد الإيحاب فبين الموجب (بالفتح) والموجب (بالكسر) وإن كانت مجانسة في الخط إلا أنه يجب حمل اللفظ على ما يوافق معناه بالمقام، والموافق هو الموجب بكسرالجيم لا ما هو بفتح الجيم وإن كان معلوما سابقا، وإلى هذا الجواب أشار الشارح الجامي حيث قال بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب انتهى **(فالرفع)**

بيان أن قوله: " فالرفع" جملة بتقدير المبتدأ

فإن قيل: ماوجه الرفع .**قلنا:** وجه الرفع هو أنه لما لم يعمل "ماولا" في الخبر لانتقاض النفي ،لأن "بل ولكن" مثل كلمة " إلا" في انتقاض النفي وكان عملهما لم يكن إلا لمعنى النفي الذي كان به مشابهتهما بليس لأجل الاشتراك في معنى النفي فلما لم يبق معنى النفي ارتفع عنهما العمل الذي كان مداره عليه ،ولما لم تبق علة النصب صار مرفوعا حملا على محل خبر "ماولا" لأنه خبر المبتدأ في الأصل.

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون مجرورا بسبب الباء الزائدة الداخلة على خبر هما. **قلنا:** الباء الزائدة على خبر هما إنما يكون لتاكيد النفي، وقد انتقض النفي بالعاطف المذكورو ههنا تم بحث المنصوبات بفضل الله الذي به تتم الصالحات ولله الحمد والشكر.

بيان المجرورات بعد الفراغ عن المنصو بات

ولما فرغ المصنف عن المنصوبات شرع في البحث عن المجرورات فقال:

(المجرورات)

بيان وجه ذكرها بعد المرفوعات والمنصوبات

فإن قيل: لم ذكرها بعد المرفوعات المنصوبات. **قلنا**: وجه تأخيرها عن المرفوعات هو أن المرفوع عمدة وكل واحد من المنصوب والمجرور فضلة ،والفضلة تكون بعد العمدة ووجه تأخيرها عن المنصوبات هو أن المنصوب والمجرور وإن اشتركا في كون كل منها فضلة إلا أن المنصوب فضلة من غير واسطة حرف الجر بخلاف المجرور فإنه فضلة بالواسطة وما يكون بالواسطة يكون بعد ما يكون بدون الواسطة فتأخرت من المنصوبات .

بيان إعراب قوله: " المجرورات"

فإن قيل: ما إعراب قوله: " المجرورات". **قلنا**: التفصيل وإن تقدم في المرفوعات والمنصوبات إلا أنا نذكره تسهيلا على الطالب **فنقول**: هو إما مبني على السكون على أنه غير مركب لكونه عنوانافقط، أوهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هذا بحث المجرورات فحذف المبتدأ وكذا حذف المضاف من الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه. **أوهو** مبتدأ خبر محذوف أي بحث المجرورات هذا ، فالخبر محذوف وكذا حذف المضاف من المبتدأ، وأقيم المضاف إليه مقامه. **أوهو** مرفوع على أنه مبتدأ وقوله: " هو" أيضا مبتدأ ثان وقوله: "ما اشتمل" خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول، أوهو مبتدأ وقوله: " ما اشتمل" خبره و" هو" ضمير الفصل. **أونقول**: إنه منصوب على أنه مفعول به لقوله: " نبحث" أونشرع أي نبحث المجرورات أونشرعها.

بيان أن قوله: "المجروات"جمع مجرور ويصح أن تجمع صفة المذكر الغيرالعاقل بالألف والتاء

فإن قيل: قوله: " المجرورات" إما جمع مجرور أومجرورة، والكل غير صحيح ، **أما الأول** فلأن المجرور مذكر، والمذكر لايجمع بالألف والتاء. **وأما الثاني** فلأنه وإن صح جمع المجرورة بالألف والتاء إلا أنه يلزم حينئذ عدم مطابقة الصفة بالموصوف، لأن موصوف قوله: " المجرورات" الأسماء ، وهو مذكر، والصفة مؤنث . **قلنا**: في الجواب باختيار الشق الأول ونقول: إنه جمع مجرور لا مجرورة ،وإن قلت: إنه يلزم عدم موافقة الصفة بالموصوف قلنا: لايلزم ذلك لأن الموصوف ههنا هو الاسم وهو مذكر لايعقل ، وكما أن صفة المؤنث تجمع بالألف

والتاء كذلك صفة المذكر الغير العاقل أيضا تجمع بالألف والتاء، كما في جمال سبحلات وجبال شامخات وأيام خاليات.

بيان أن ضمير "هو" في قوله: "هوما اشتمل" راجع إلى المجرور في ضمن المجرورات

فإن قيل: قوله: "هو" إما راجع إلى قوله: "المجرورات" أوإلى المجرور، والكل غير صحيح، **أما الأول** فللزوم مخالفة الضمير عن المرجع لكون المرجع جمعا ومؤنثا والراجع مفردا ومذكرا. **وأما الثاني** فلعدم ذكر المرجع بعنوان المجرور فيلزم الإضمار قبل الذكر. **قلنا:** في الجواب باختيار الشق الثاني وهو أن الضمير راجع إلى المجرور فإن قلت: إنه يلزم الإضمار قبل الذكر. **قلنا:** لايلزم ذلك لأن المرجع لايلزم أن يكون مذكورا صريحا بل هو أعم من أن يكون مذكور صريحا أو ضمنا، وههنا وإن لم يكن المرجع مذكور صريحا لكنه مذكور ضمنا.

بيان أن قوله: "هو" راجع إلى المجرورفي ضمن المجرورات لكن من قبيل دلالة الجمع على الجنس لامن قبيل دلالة الجمع على الفرد

فإن قيل. الموجو د في ضمن الجمع هو المجرورالفرد فيلزم تعريف الفرد مع أن التعريف يكون للجنس لا للأفراد. **قلنا:** كما أن الفرد يكون متحققا في ضمن الجمع كذلك الجنس متحقق في ضمن الجمع أي كما أن للجمع دلالة على الفرد كذلك له دلالة على الجنس أيضا فالتعريف للجمع باعتبار الجنس لاباعتبار الفرد.

بيان عدم صحة إرجاع ضمير "هو" إلى المجرورات باعتبار تأويله بالمذكور أوعلى رعاية الخبر

فإن قيل: إذا تركنا كون الجمع الصريحي مرجعا للضمير واحتجنا في تصحيح إرجاع الضمير إلى المرجع الضمني فلم لايجوز أن يكون الضمير راجعا إلى الجمع الصريحي ويكون إرجاع الضمير إلى المجرورات محمولا على أن الضمير راجع إلى الجمع بتأويل المذكور، أوعلى أن الضمير وإن رجع إلى المجرورات لكنه روعي الخبر في تذكير الضمير، والخبر مذكر فجعل الضمير أيضا مذكرا لرعايته. **قلنا:** في هذين التأويلين وإن رجع الضمير إلى المرجع الصريحي لكنه يلزم تعريف الأفراد لأنه إذا رجع الضمير إلى الجمع لزم تعريف الأفراد لأن جمعية الجمع إنما هو باعتبار الأفراد.

بيان وجه ذكر المجرورات بعنوان الجمع مع أن المقصود هو المجرور المفرد

فإن قيل: لما كان المعرَّف هو المجرور المفرد فما الحاجة إلى ذكره بعنوان الجمع أي المجرورات. **قلنا:** إنما ذكره بصيغة الجمع ليدل على تعدد الأنواع فيكون المعنى هو أي

المجرور الذي هو في ضمن المجرورات من قبيل دلالة الجمع على الجنس (**ما**) أي اسم
(اشتمل)

بيان أن كلمة "ما"في قوله: "ما اشتمل"موصوفة لاموصولة وعبارة عن اسم لا عن شيء

فإن قيل: كلمة "ما" إما موصولة أوموصوفة ، والكل غير صحيح. **أما الأول** فلأ نه حينئذ يلزم أحد الأمور الثلثة .**الأول**: أنه لايرد حينئذ من ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر لأن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين يلزم ضمير الفصل بينهما للفرق بين الخبر والنعت وليس ههنا ضمير الفصل. **والثاني**: كون الحد ناقصا لأنه إن كان الموصول مع الصلة جنسا فلا فصل معه وإن كان الموصول مع الصلة فصلا فلا جنس له مع أنه لابد لكون الحد تاما من الجنس والفصل **والثالث**: فوات ما هو الأصل في الخبر وهو التنكير لأن الموصولات من المعارف، **وأما الثاني** أي كون "ما" موصوفة فلأن حينئذ تكون عبارة عن الشيء فيصدق تعريف المجرور على الحرف الأخير (وهوالدال) في زيد الواقع في غلام زيد فلا يكون التعريف مانعا فإنه شيء مشتمل على علامة المضاف إليه وهي الكسرة. **قلنا**: في الجواب باختيار الشق الثاني بأن "ما" موصوفة ولكن لا يستلزم كونهاموصوفة أن تكون عبارة عن شيء بل هي عبارة عن اسم أي المجرورات ما أي اسم اشتمل إلخ فلا يلزم صدقه على الدال في زيد لأنه ليس باسم بل هو حرف.

يبان القرينة على كون "ما"موصوفة ثم كونها عبارة عن اسم

فإن قيل: ماالقرينة على كون "ما" موصوفة دون موصولة ثم ما القرنية على كونها عبارة عن اسم لا عن شيء. **قلنا**: أما القرينة على كون "ما" موصوفة فلأن كلمة " ما" الواقعة في جانب الخبر موصوفة لأن الأصل في الخبر هو التنكير.**وأما** القرينة على كونها عبا رة عن " اسم" لا عن "شيء" فهو أن "ما" الواقعة في صدر التعريف تكون عبارة عن المقسم والمقسم للمرفوع والمنصوب والمجرور هو الاسم ،والدليل على أن ما الواقعة في صدر التعريف تكون عبارة عن المقسم هو أن "ما" هذه تكون عبارة عن الجنس القريب، والجنس القريب للمجرور هو " اسم" لا "شيء" فإنه بعيد ،أو القرينة أن البحث بحث الاسم فينبغي أن تكون " ما" عبارة عماً فيه البحث وهو الاسم .

بيان أن الاشتمال في قوله:"ما اشتمل" كالاشتمال الذي يكون للموصوف بالنسبة إلى الصفة

فإن قيل: المتبادر من الاشتمال هو اشتمال الكل على الجزء أواشتمال الظرف على المظروف ولا يصح واحد منهما. **أما الأول** فلأن كلمة "ما" عبارة عن الاسم ، والاسم ليس

بظرف لعلامة المضاف إليه ، لأن الظرف إمازما ن أومكان، والاسم ليس منهما، **وأما** الثاني فلأن الاسم ليس بكل لعلامة المضاف إليه لأن جزء الشيء يكون داخلا في الشيء ،والعلامة مثل الكسرة في "زيد" في غلام زيد ليست جزء من زيد ،لأن أجزاء الاسم هي الحروف من الزاء والياء والدال مثلا في "زيد" والحركة خارجة عنها، والخارج عن الشيء لايكون جزء منه **قلنا**: الاشتمال ههنا من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة ، فالاسم موصوف والحركة صفة

فإن قيل: الصفة تكون محمولة على الموصوف ولايصح حمل الحركة على الاسم فإنه لايقال مثلا: زيد كسرة لأن الحمل إنما يكون فيما فيه الاتحاد في المصداق وليس ههنا اتحاد في مصداق الاسم والحركة .**قلنا**: ليس المراد أن ههنا عين اشتمال الموصوف على الصفة بل هو مثل اشتمال الموصوف على الصفة .

فإن قيل: ما مماثلة هذا الاسم والحركة بالموصوف والصفة .**قلنا**: مماثلة هذا الاسم والحركة بالموصوف والصفة في القيام فكما أن الصفة قائمة بالموصوف كذلك الحركة قائمة بذلك الاسم (**على علم المضاف إليه**)أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه

بيان أن المراد من العلم هي العلامة

فإن قيل: لفظ العلم يستعمل في عدة معان مثل العلم من أقسام المعرفة وبمعنى المكان المرتفع كما في قوله تعالى: ﴿ في البحر كالأعلام ﴾ وبمعنى العلامة فأي هذه المعاني مراد ههنا ؟ **قلنا**: المراد منها الأخير وهي العلامة.

فإن قيل: ماالقرينة عليه. **قلنا**: عدم صحة المعاني الأخر قرينة على أن المراد ههنا هي العلامة ، وذلك لأنه لايصح المعنيان الأولان ، **أما**الأول أي العَلَم الذي هومن أقسام المعرفة فلأنه يصح حمله على من يكو ن علماله، ولايصح حمل الكسرة مثلا على المضاف إليه ، **وأما** الثاني وهو المكان المرتفع فلأنه يستعمل فيماله مكان وهولايتصور ههنا.

بيان علامة المضاف إليه

فإن قيل: ما هي علامة المضاف إليه. **قلنا** هي الكسرة في المفردات والجمع المؤنث السالم، كما في غلام زيد ومررت بمسلمات، والفتحة في غيرالمنصرف كما في مررت بغلام أحمد ، والياء في الأسماء الستة المكبرة والتثنية والجمع، كما في مررت بأبيك ومسلمين (بفتح الميم وكسرها)، وكل واحد من هذه الثلاثة أعم من أن تكون لفظية أومقدرة ،وبضرب الاثنين في الثلاثة تكون الأقسام ستة. وأمثلة العلامة اللفظية قد ذكِرَت، أما العلامة التقديرية فالكسرة التقديرية منها كما في الاسم المقصور مثل مررت بموسى، وفي الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

مثل مررت بغلامي، والاسم المنقوص مثل مررت بالقاضي فإن الكسرة فيها تقديرية والفتحة التقديرية كما في مررت بحبلى، والياء التقديرية كما في مررت بأبي العباس ومسلمي القوم.

بيان أجوبة ثلاثة لدفع ما يقال أن الشارح الجامي عمم علامة الرفع في المرفوعات وقال هناك: لفظا أو تقديرا أو محلا وههنا قال: لفظا أو تقديرا ولم يقل: محلا

فإن قيل: الشارح الجامي قد عمم علامة الرفع إلى اللفظي والتقديري والمحلي وعمم علامة الجر ههنا إلى اللفظي والتقديري فقط فما وجه ذلك. **قلنا**: قال عبدالرحمٰن في الجواب عنه بطرق ثلثة. **الأول** أنه إنما لم يقل: أو محلا لأنه في بيان الإعراب بالحركة والحرف جميعا والإعراب بالحرف لايكون محليا، **والثاني**: أن المراد ههنا هو إعراب الاسم المعرب، والمحلي إنما يكون في المبني. **والثالث**: أن المراد بالتقديري مالايكون لفظيا فالإعراب المحلي حينئذ داخل في التقديري.

بيان أن المراد من المضاف إليه المضاف إليه من حيث أنه مضاف إليه

فإن قيل: المتبادر من المضاف إليه في قوله: "علم المضاف إليه" أنه علم لذات المضاف إليه فيكون الجر في زيد في مثل غلام زيد علامة لذات المضاف إليه، وذات زيد موجودة في جاء ني زيد أيضا فيكون زيد في جاء ني زيد أيضا مجرورا مع أنه مرفوع. **قلنا**: قيد الحيثية مراد ههنا أي علم المضاف إليه من حيث أنه مضاف إليه فلم يرد الاعتراض المذكور. **حاصل الجواب** أن الاعتراض إنما يرد لو كان الجر علامة لذات المضاف إليه ولفظه وليس كذلك بل هو علامة لكونه موصوفا بوصف المضاف إليه وبحيثة كونه مضافا إليه وقد ارتفع عن زيد في جاء ني زيد ذلك الوصف والتحق به وصف الفاعلية، وإلى هذا الجواب أشار الشارح الجامي حيث قال: من حيث هو مضاف إليه.

جواب آخر للاعتراض المذكور من العصام مع الرد عليه وتحسين الجواب الشارح الجامي

وقال عصام الدين إن الحاجة إلى هذا الجواب إنما هو إذا كان المضاف في قوله: "المضاف إليه" صيغة اسم مفعول ولم لايجوز أن يكون مصدرا ميميا فإن المصدر الميمي مشترك مع اسم المفعول واسم المكان واسم الزمان في غير الثلاثي المجرد، وحينئذ يكون معناه علامة كون المضاف إليه وحينئذ لاحاجة إلى قيد الحيثية ولكن العصام بعد الفراغ عن الجواب أشار إلى أن في هذا الجواب ضعفا وهو أنه حينئذ نحتاج إلى جعل ضمير إليه راجعا إلى الشيء الغير المذكور فالجواب الحسن هو ما أجاب به الجامي.

بيان أن تعريف المجرور يصدق على " بحسبك" لأن مجرور الباء فيه وإن لم يكن مضافا إليه حقيقة لكنه مشبه به

فإن قيل: تعريف المجرور غيرجامع لأفراده لخروج مثل بحسبك درهم ،فإن قوله: "حسبك" مجرور لدخول باء الجارة عليه مع أنه لايصدق عليه التعريف الذي عرف المصنف به المجرور وذلك لأنه أخذ في تعريفه قوله:" علم المضاف إليه"وليست الكسرة في قوله: "بحسبك" علم المضاف إليه، لأن قوله هذا يقتضي أن يكون مد خول الباء مضافاإليه ، ومد خول الباء في ذلك المثال ليس بمضاف إليه لعد م صدق تعريف المضاف إليه عليه وذلك لأنه قال في تعريف المضاف إليه: مانسب إليه شيء بواسطة حرف الجر،ولم ينسب إلى قوله: "بحسبك" شيء بواسطة حرف الجر، لأن هذه الباء زائدة وليس له متعلق حتى يكون ذلك المتعلق منسوبا بواسطة تلك الباء إلى قوله: "بحسبك"، وإذا لم يصدق تعريف المضاف إليه عليه لم يصدق تعريف المجرور أيضا عليه، لكون قوله: " علم المضاف إليه"مأخوذا فيه. **قلنا:** المضاف إليه وإن كان مختصا بما عرفه المصنف به ولايصدق تعريف المصنف للمضاف إليه على "حسبك" في قوله: "بحسبك درهم" لكنه مشبه بالمضاف إليه.

بيان أن المراد من الاشتمال على المضاف إليه أعم من الاشتمال على نفس المضاف إليه أوعلى ما هو مشبه به.

فإن قيل: كون قوله: "بحسبك" مشبها بالمضاف إليه لاينفع، لأن المأخوذ في تعريف المجرور هوالاشتمال على علم المضاف إليه لاعلى علم المشبه بالمضاف إليه وهو ليس بمضاف إليه بل هو مشبه به. **قلنا:** المراد من المشتمل على علم المضاف إليه أعم من المشتمل على علم نفس المضاف إليه ومن المشبه به، فدخل فيه ذلك المثال أيضا،وما هو مثله من قولهم : " كفى بالله وما جاء ني من أحد. **بيان تعريف المشبه بالمضاف إليه**

فإن قيل: ماهو المشبه بالمضاف إليه. **قلنا:** مالايكون منسوبا إليه شيء بواسطة حرف الجر لكن يكون مدخولالحرف الجر الذي يكون زائدا.

بيان وجهين لدفع مايقال: أن تعريف المجرورلايصدق على المجرور في الإضافة اللفظية

فإن قيل: لايصدق التعريف المذكور على المجرور في الإضافة اللفظية مثل "زيد" في ضارب زيد بإضافة ضارب إلى زيد لأن المصنف قد أخذ في تعريف المجرور قوله:" علم المضاف إليه"، والمضاف إليه في الإضافة اللفظية ليست بمضاف إليه ،لأنه قال في تعريف المضاف إليه مانسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لا لفظاولا تقديرا. **قلنا:** المراد من المشتمل

على علم المضاف إليه أعم من أن يكون مشتملا على علم المضاف إليه ومما هو مشبه به كما مر، **بل** لا اعتراض على المصنف أصلا لأنه يقول بتقدير حرف الجر في المضاف إليه بالإضافة اللفظية أيضا، وما قلت: من عدم صدق تعريف المضاف إليه فذلك إنما هو على مذهب الجمهور لعدم تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية عندهم، وأما على مذهب المصنف فحرف الجر فيه مقدرعنده كما سيجيء عن قريب فلا اعتراض على مذهبه **(والمضاف إليه)**

بيان أن في التصريح بالمضاف إليه مرة ثانية فائدتان

فإن قيل: الشيء إذا ذكر مرة صريحا يذكر ثانيا بإرجاع الضمير إليه فالمضاف إليه لما ذكر في قوله: "علم المضاف إليه" صريحا فلم لم يذكره ههنا بالضمير بأن يقال: "وهو كل اسم" **قلنا:** في التصريح به دون الإضمار فائدتان، **الأولى:** أن في الإظهار تنصيص على أن المراد في الموضعين معنى واحد، بخلاف ما إذا أورد الضمير فإنه يحتمل الاستخدام، **و الثانية:** هي أنه يحتمل أن المصنف أراد بالتصريح أن المراد من المضاف إليه هذا غير المضاف إليه المذكور في تعريف المجرور، فإن المراد من المضاف إليه المذكور هو الأعم من المضاف إليه حقيقة ومما يشبهه كما مر آنفا ولايحصل هذا المراد في الإضمار بخلاف ما هو ههنا فإن المراد به مختص بالمضاف إليه حقيقة وهاتان الفائدتان ذكرهماعبدالغفور، وذكر عبدالرحمن المحشي هذه الفائدة بقوله: "إن في وضع المظهر مقام المضمر إشارة إلى أن المراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم" ولهذا قال الشارح الجامي: وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم ولذلك أيضا قال المصنف نسب إليه شيء ولم يقل نسب إليه اسم.

بيان أن المصنف اختارمسلك سيبويه في تعريف المضاف إليه وعدل عن تعريف غيره

فإن قيل: المشهور في تعريف المضاف إليه هو كل اسم أضيف إليه اسم آخر بواسطة الحرف الجر تقديرا مرادا **وقيل:** إن المضاف إليه عندهم مانسب إليه اسم آخر بالجار المقدر المؤثر فلم عدل عنه. **قلنا:** المصنف عدل عن تعريفهم اختيارا لماذهب إليه سيبويه إمام النحاة فإنه عرف المضاف إليه بما عرف به المصنف.

بيان أثر اختلاف سيبويه وغيره في تعريف المضاف إليه

فإن قيل: ما أثر الاختلاف؟ **قلنا:** أثر الاختلاف هوأن المضاف إليه على مذهب سيبويه والمصنف يشمل لما هو المنسوب إليه بحرف الجر لفظا أيضا ولايشمله ما هو المشهور.

(كل اسم) حقيقة أوحكما.

فإن قيل: تعريف المضاف إليه ليس بجامع لخروج قوله تعالى ﴿ينفع الصادقين﴾ في

﴿ يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ فإنه مضاف إليه والتعريف المذكور لاشتماله على قوله: "كل اسم" لايصدق عليه لأنه من قبيل الجملة ، والاسم لكونه قسم الكلمة التي أخذ في تعريفها لفظ المفرد لايصدق على الجملة التي هي من قبيل المركب. **قلنا**: قوله: "كل اسم" أعم من الاسم الحقيقي والحكمي ولهذا قال الجامي ههنا: حقيقة أوحكما ليشمل قوله: "اسم" في قوله: "كل اسم" لمثل قوله تعالى:﴿ ينفع الصادقين﴾ أيضا فإنه وإن كان جملة إلا أنه في حكم المصادر أي يوم نفع الصادقين (**نسب إليه شيء**) اسما كان نحو غلام زيد أوفعلا نحو مررت بزيد وقوله: "شيء" مما افترق به تعريف المصنف عن تعريف الجمهور، لأن في مذهبهم لابد أن يكون المنسوب من قبيل الاسم فقط، والمصنف عممه وقال: شيء ليتناول الاسم والفعل كليهما (**بواسطة حرف الجر لفظا أوتقديرا**) أي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مررت بزيد أومقدرا، وهذا التعمم أيضا مما افترق به تعريف المصنف عن الجمهور لأن في مذهب الجمهور لابد أن يكون بواسطة حرف الجر المقدر لا الملفوظ.

بيان إعراب قوله: " لفظا أوتقديرا "

فإن قيل:ماإعراب قوله: " لفظا أوتقديرا ". **قلنا**: هو منصوب على أنه خبر لكان المحذوفة مع الاسم كما بينه الجامي: والتقدير هكذا أي ملفوظا كان ذلك الحرف أومقدرا فقوله: " كان ذلك الحرف" بيان لما هو المقدر من " كان" مع الاسم وهو قوله: "ذلك الحرف"

فإن قيل: خبر " كان" يكون محمولا على اسمه ولا يصح حمل قوله: " لفظاأوتقديرا" على قوله: "ذلك الحرف" للزوم حمل الوصف الصرف على الذات، لكونهما مصدرين. **قلنا**: المصدر ههنا بمعنى الاسم المفعول ولذا فسرهما الجامي بقوله: " ملفوظا أومقدرا" تحرزا عن لزوم حمل الوصف الصرف على الذات. (**مرادا**) من حيث العمل بإبقاء أثره وهو الجر.

بيان إعراب قوله: "مرادا "

فإن قيل: ماإعراب قوله: " مرادا " **قلنا**: هو منصوب على أنه حال بعد حال من حرف الجر كما قاله الرضي ،ويحتمل أن يكون صفة لقوله: " تقديرا" وقيل هو خبر بعد خبر لقوله" كان" كما قاله عبدالرحمٰن وزيني زاده.

بيان تأويل ماقاله الجامي ههنا: حال كون ذلك المقدر مرادا"

فإن قيل: إنه يعلم من قول الشارح الجامي ههنا: أن قوله: " مرادا" حال من قوله: " مقدرا" لأنه قال ههنا: حال كون ذلك المقدر مرادا مع أن كون الحال منه غير ظاهر لأن الظاهر أنه لايبين هيئة المقدر وحاله بل يبين حال حرف الجر أنه مراد. **قلنا**: قال ملا عبد الرحمن في حاشيته

على الجامي إنه يمكن أن يكون مراد الشارح بيان حاصل المعنى لابيان الإعراب.

بيان دفع ما يقال: إن ذكر قوله: مرادا" بعد قوله: " تقديرا" مستدرك

فإن قيل: إن ذكر "مرادا" بعد قوله: " تقديرا" مستدرك لأن التقدير عبارة عن الإسقاط من اللفظ والإبقاء في النية وهو بعينه معنى قوله: "مرادا". **قلنا:** لو كان المراد من قوله: " مرادا" أيضا هو الحذف من اللفظ والإبقاء في النية كما كان ذلك مرادا من قوله: " تقديرا" لكان استدراكا لكن المراد من التقدير هو الحذف من اللفظ والإبقاء في النية ومن كونه مرادا الإبقاء من حيث العمل فافترق معنى كونه مرادا عن معنى التقدير فلا استدراك، ولهذا قال الجامي: من حيث العمل بعد قوله: " مرادا".

بيان أن المراد من العمل في قولنا: "من حيث العمل "هو العمل بإبقاء الأثر وهو الجر

فإن قيل: تعريف المضاف إليه غير مانع عن دخول الغير فيه فإنه يصدق على المفعول فيه والمفعول له لأن كل واحد منهما اسم نسب إليه الفعل بواسطة حرف الجر المقدر المراد من حيث العمل وهو كلمة " في" في الأول واللام في الآخر وهما مرادان من حيث العمل. **قلنا:** المراد من العمل هو العمل بإبقاء الأثر ،وأثر حرف الجر ليس إلا الجر لا أن المراد من العمل مطلق العمل أي سواء كان بإبقاء الأثر أولا، ولهذا قال الجامي بعد قوله: " من حيث العمل" : بإبقاء أثره وهو الجر فزيد في مثل غلام زيد وفضة في خاتم فضة واليوم في ضرب اليوم مضاف إليه لصدق التعريف على كل واحد منها، بخلاف يوم الجمعة في قمت يوم الجمعة فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر، وهو " في" لكنه غير مراد إذ لو أريد لانجر به.

بيان وجه أنه لم لم يجعل الحرف الجر المقدر مرادا من حيث العمل بإبقاء الأثر في المفعول فيه والمفعول له كما فعل ههنا

فإن قيل: لم لم يكن حرف الجر مرادا من حيث العمل بإبقاء الأثر في المفعول فيه والمفعول له كما كان ذلك ههنا. **قلنا:** المفعول فيه والمفعول له كما أنهما واقعان بعد حرف الجر المقدر كذلك هما واقعان بعد الفعل أوشبهه ولايصح عمل العامل الضعيف مع وجود العامل القوي فلا يصح جعلهما مجرورا بالحرف الجر الذي هو ضعيف بل منصوبا بالفعل الذي هو قوي

بيان أن قول المصنف الآتي: " فالتقدير" جواب لسؤالين مقدرين

ولما كان المضاف إليه عند المصنف أعم من أن يكون بتقدير حرف الجر أوبتلفظه وعلى كل تقدير المنسوب أعم من أن يكون اسما أو فعلا علم منه أمران . **الأول:** جواز كون المضاف في صورة تقدير الحرف فعلا أيضا مع أنه لا يجوز في صورة تقديره كون المضاف

فعلا ،فإنه لايقال: مررت زيدا بأن يكون مررت مضافا إلى زيد وتكون الباء مقدرة. **والثاني**: جواز كون المضاف الذي هو اسم مع التنوين كما أنه يكون مجردا عنه مع أن المضاف الذي يكون اسما لايكون مع التنوين أجاب عن هذين السؤالين بقوله: **(فالتقدير)** أي تقدير الحرف **حاصل** الجواب: أن تقدير الحرف مشروط بشرطين. **الأول**: كون المضاف اسما فلا يكون المضاف في صورة تقدير الحرف إلا اسما فلايكون فعلا. **والثاني** كون المضاف الاسمي مجردا عنه تنوينه أوما يقوم مقامه.

بيان أن اللام في قوله: "والتقدير" عوض عن المضاف إليه

فإن قيل: لم فسر الجامی قوله: "التقدير" بقوله: تقدير الحرف. **قلنا**: فيه إشارة إلى أن الألف واللام في قوله: "والتقدير" عوض عن المضاف إليه وهوالحرف أي تقدير الحرف.

بيان أن المراد من تقدير الحرف تقدير ه في الإضافة لافي غيره فخرج المفعول فيه

فإن قيل: قوله: "صمت يوم الجمعة" فيه تقدير الحرف بدون كون المضاف اسما. **قلنا**: المراد من تقدير الحرف في الإضافة، وفي ماذكرتم من المثال تقدير الحرف لكن لا في الإضافة بل في المفعول فيه.

بيان القرينة على كون اللام عوضية وعلى كونه في الإضافة لا في غيره

فإن قيل: "من أين يعلم كون اللام عوضا عن الحرف وكذا من أين يعلم كون تقدير الحرف في الإضافة مع أن المصنف ذكر التقدير مطلقا. **قلنا**: يعلم ذلك من ذكر قوله: "فالتقدير" بعد تعريف المضاف إليه ،والمذكور في تعريف المضاف إليه تقدير الحرف في الإضافة **(شرطه أن يكون المضاف اسما)** إذ لو كان فعلا لابد من أن يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد ولا يقال: مررت زيدا **(مجردا)** أي منسلخا **(عنه تنوينه)** أوما قام مقامه من نوني التثنية والجمع

بيان دفع مايقال: أن المجرد في قوله: " مجردا عنه تنوينه" غيرصحيح

فإن قيل: المصنف أسند التجرد إلى التنوين ،ولاينبغي ذلك لأن المناسب أن يسند إلى الاسم الذي التحق به التنوين لأن التنوين بمنزلة اللباس للاسم فكما لا يسند التجرد إلى الثوب ولايقال: ثوب مجرد عن زيد بإسنا د التجرد إلى الثوب بل يسند التجرد إلى اللابس ويقال: زيد مجرد كذلك لاينا سب إسناد التجرد إلى التنوين الذي هو بمنزلة اللباس أيضا .**قلنا**: ليس المجرد ههنا بمعناه الحقيقي بل هو بمعنى المنسلخ على صيغة اسم المفعول من الانسلاخ والزوال من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، لأن الانسلاخ لازم للتجريد، أولأن التجريد متضمن لمعنى الانسلاخ ، **أونقول**: إنه محمول على القلب فمعنى قوله: "جرد التنوين عنه" أنه جرد الاسم عنه

كما أن في قولهم: " عَرَضْتُ الناقة على الحوض " أي عرضت الحوض عليها.

بيان دفع: مايقال: أنه كما أشترط الانسلاخ عن نون التنوين اشترط عن نون التثنية والجمع أيضا فلم لم يذكره

فإن قيل: كما يشترط الانسلاخ عن التنوين كذلك يشترط عن نون التثنية والجمع أيضا فلم لم يذكره. **قلنا:** العبارة على حذف المعطوف: وقول الجامي ههنا: " أوماقام مقامه إشارة إلى حذف المعطوف. **ويمكن** أن يقال في الجواب: أن ذكر الأصل يغني عن ذكر القائم مقامه، لأن القائم مقام الشيء إنما يتحقق إذا لم يكن الشيء موجودا بنفسه فإذا لم يوجد ووجد القائم مقامه ،وللقائم حكم نفس الشيء فكأنه ذلك الشيء ،وإذا ثبت هذا فيكون القائم مقام الشيء مرادا مع ذلك الشيء ولا حاجة لإرادته إلى تقدير العبارة. **ويمكن** أن يكون هذا هو مراد الجامي بقوله: **أو ما قام مقامه** . **وأجاب** عصام الدين في شرحه للكافية (فإن له شرحا على الكافية كما أن له حاشية على الجامي) فإنه قال في ذلك الشرح أن لفظ التنوين يتناول لنون التثنية والجمع، لأن معنى التنوين ههنا جعل الشيء ذانون سواء كان نون التنوين أونون التثنية والجمع وعلى هذا الجواب لاحاجة إلى التكلفات التي كانت في الجوابين السابقين ولكن في هذا الجواب أيضا ضعف، وهو أن التنوين بهذا المعنى لا يذهب إليه الذهن.

بيان أن التجريد إنما هو عند الحاجة إليه وهو إذا كان المضاف متلبسا بالتنوين وذلك يكون عند كون الاسم منصرفا

فإن قيل: " التجريد عن الشيء يستدعي وجود الشيء مع أنه لايجري ذلك في المضاف الذي يكون من قبيل غير المنصرف فإنه لعدم وجود التنوين فيه لايتصور فيه التجريد عن التنوين مثل بأحمد كم وحواج بيت الله فههنا تقدير الحرف في الإضافة مع عدم وجود الشرط. **قلنا:** الاشتراط بالتجريد أيضا مشروط بشرط مقدر فيكون تقدير العبارة هكذا شرطه أن يكون المضاف اسما مجردا عنه تنوينه إن كان متلبسا بتنوين. **حاصل** الجواب أن الاشتراط المذكور ليس في جميع الأوقات بل هو في وقت تلبس الاسم بالتنوين وذلك يكون عند كون الاسم منصرفا فيخرج عنه غير المنصرف **(لأجلها)** أي لأجل الإضافة أي لا لأجل غير الإضافة كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين.

بيان علة التجريد

فإن قيل: ما علة هذا التجريد. **قلنا:** علته أن التنوين أوالنون دليل على تمام ما هي فيه لأن التنوين وضع للانفصال والا نقطاع وكذا ما قام مقامه فلما أراد النحاة أن يمزجوا الكلمتين

مزجا تكتسب بها الأولى من الكلمة الثانية التعريف والتخصيص أوالتخفيف حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية .(ومعنى المزج الخلط)

بيان أن تعريف المصنف الذي عرف به المضاف إليه جامع للإضافة اللفظية لقوله : بتقدير حرف الجرفيها أيضا

فإن قيل: التعريف الذي عرف به المصنف المضاف إليه ليس بجامع لأنه لايصدق على المضاف إليه بالإضافة اللفظية لعدم قول النحاة بتقدير حرف الجر فيها. **قلنا**: المصنف خالف عن النحاة فإنه قائل بتقدير حرف الجر فيها كما في الإضافة المعنوية فتعريفه جامع

بيان أن قول المصنف بتقدير حرف الجر يعلم من موضعين

فإن قيل: من أين يعلم أنه قائل بتقدير الحرف الجر. **قلنا**: يعلم ذلك من موضعين من كلامه من موضع تصريحا ومن آخر إشارة. **أما**الموضع الذي يعلم منه أنه قائل بتقديرحرف الجر فيه فهو شرحه أمالي الكافية حيث قال فيه: وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية ولفظية انتهى كلامه، فإنه صرح فيه: أن الإضافة التي هي مقسم لقسميها اللفظية والمعنوية هي الإضافة بتقدير حرف الجر ،ومن المعلوم أن المقسم معتبر في الأقسام فصار كل واحد من القسمين بتقدير حرف الجر. **وأما** الموضع الذي يعلم منه إشارة أنه قائل بتقديره فيها هو هذا المتن فإنه قال عبدالرحمٰن: أن الظاهر أن ضمير هي في قوله: "وهي لفظية ومعنوية" راجع إلى الإضافة بتقدير حرف الجر.

بيان أن المصنف وإن لم يبين تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية لكنة قائل به لأن عدم بيان الشيء لا يستلزم عدم القول به

فإن قيل: لو كان تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية أيضا معتبرا لبيَّنه المصنف في هذا الكتاب أو في شرحه أمالي الكافيه أوفي مصنفاته الأخرى كما بيَّن تقدير حرف الجر في الإضافة المعنوية بقوله: "وهي إما بمعنى اللام أوبمعنى من أو بمعنى في". **قلنا**: نعم هذا القصور موجود فيه فإنه لم يبين ذلك لا في هذا الكتاب ولا في شرحه ولا في مصنف آخر، ولكن لايلزم من عدم البيان أنه ليس بقائل بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية فإن القول بالتقدير شيء وبيان ذلك شيء آخر.

جواب آخر للاعتراض المذكور سابقا وهو أن بعض تلامذته بيَّنوا تقديره فيها

وأشار الشارح الجامي إلى دفع هذا الاعتراض بطريق آخرأيضاوحاصله: أن ابن الحاجب وإن لم يبين ذلك بنفسه ولكن بيَّنه بعض تلامذته : وهو أن الصفة إن أضيفت إلى مفعولها مثل

ضارب زيد يقدر هناك اللام فيكون التقدير ضارب لزيد ، وإن أضيفت الصفة إلى فاعلها مثل الحسن الوجه يقدر هناك "من" البيانية.

فإن قيل: فعلى هذا الجواب مافائدة اللام في صورة إضافة الصفة إلى مفعولها ، لأن الصفة متعدية إلى المفعول بنفسها فأي حاجة إلى تقدير اللام. **قلنا:** فائدة اللام حينئذ هوتقوية العمل فيكون عمل العامل قويا كما في ردف لكم.

فإن قيل: في صورة إضافة الصفة إلى فاعلها لايصح زيادة "من" البيانية لأنها إنما تزاد على التمييز مثل طاب زيد نفسا (أي من جهة النفس) والتمييز إنمايكون فيما فيه إبهام ، ولا إبهام ههنا فلا تمييز. **قلنا:** ههنا أيضا إبهام ويكون قوله: " الوجه" بتقدير" من" تمييزا له ، فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاما فإنه لايعلم أنه أي شيء منه حسن فإذا ذكر الوجه فكأ نه قال: من حيث الوجه.

فإن قيل: إذا صار قوله: "الوجه" تمييزا في المعنى، والتمييز يفيد التخصيص ألاترى إلى " نفسا" في طاب زيد نفسا فإنه يفيد التخصيص لأنه لما قال القائل طاب زيد احتمل أن يكون طيبه من حيث الأب، أو من حيث النفس ،أومن حيث الدار، وغير ذلك فلما قال: نفسا تعين كون طيبه من حيث النفس وحصل التخصيص به وإذا حصل به التخصيص فلا يصح قوله: " إن الإضافة اللفظية لاتفيد إلاتخفيفا في اللفظ" لإ فادتها التخصيص أيضا. **قلنا:** قوله فيما بعد صحيح من أنه لا تفيد إلا تخفيفا، والتخصيص الذي هو موجود ههنا لم تفده الإضافة لوجوده قبل الإضافة أيضا لأن قوله: "الحسن الوجه" إن كان من غير إضافة ويقال: الحسن وجهه فذلك التخصيص موجود أيضا فليست فائدة الإضافة إلا التخفيف في اللفظ.

تقسيم الإضافة إلى اللفظية والمعنوية بعد الفراغ عن تعريفها

ولما فرغ من تعريف المضاف إليه شرع في تقسيمها إلى اللفظية والمعنوية فقال **(وهي)** أي الإضافة بتقدير حرف الجر(**لفظية ومعنوية)**

بيان وجه تقديم الإضافة المعنوية على اللفظية

فإن قيل: لم قدم المعنوية مع أن تعريف اللفظية وجودي. **قلنا:** إنه راعى ظهور شرف المعنوية لتأ ثيرها في اللفظ من جهة التخفيف فيه ، وفي المعنى من جهة إفادتها التعريف والتخصيص بخلا ف اللفظية فإنها تؤثر في اللفظ فقط.وللنظر إلى هذا الشرف وكذا لكثرة وقوعها قدمها على اللفظية وإن كانت اللفظية وجودية مفهوما.

بيان أن ضمير "هي"راجع إلى الإضافة المتحققة في ضمن المضاف إليه

فإن قيل: المذكور سابقا هوالمضاف إليه ويرجع إليه ضمير المذكر فلم قال: هي. **قلنا:**

الضمير راجع إلى الإضافة التي هي في ضمن قوله: " المضاف إليه " كما أن ضمير "هو" في قوله تعالى ﴿ اعدلوا هوأقرب للتقوى﴾ راجع إلى المرجع الضمني وهو العدل، وإليه أشار الشارح الجامي بقوله: " الإضافة "

بيان أن المقسم ههنا الإضافة بتقدير حرف الجر

فإن قيل: قوله: " مررت" في مررت بزيد مضاف إلى زيد على ما عرفه المصنف مع أنه غير داخل في واحد من القسمين اللفظية والمعنوية مع أنه يجب دخول ما يتناوله المقسم في أحد أقسامه وإلا يلزم عموم المقسم من الأقسام وعدم انحصاره فيها. **قلنا:** المقسم ههنا الإضافة بتقدير حرف الجر لا الإضافة مطلقا **(معنوية)** أي منسوبة إلى المعنى.

بيان أن الياء في قوله: " معنوية" نسبتية

فإن قيل: ماهذه الياء التي في آخر قوله: " معنوية". **قلنا:** هذه الياء نسبتية، وهي التي تجعل اللفظ الذي التحقت به مضافا إليه للفظ "منسوب" بواسطة " إلى" ، ولهذا فسره الشارح الجامي قوله: " معنوية " بقوله: " منسوب إلى المعنى" نظرا إلى التعريف المذكور.

بيان وجه تسمية الإضافة المعنوية با لمعنوية مع بيان وجه نسبتها إلى المعنى

فإن قيل: ماوجه نسبة هذه الإضافة إلى المعنى حتى سميت بالمعنوية. **قلنا:** وجه نسبة هذا إلى المعنى أن الشيء ينسب إلى ماله تعلق به ،ولهذه الإضافة وهي ما إذاكان المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها تعلق بالمعنى لأنها تفيد معنى في المضاف وذلك المعنى تعريف أو تخصيص فهذه النسبة من قبيل تعلق المفيد بالمفاد لإفادة هذه الإضافة معنى التعريف أوالتخصيص **(ولفظية)** أي منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى.

بيان وجه تسمية الإضافة اللفظية باللفظية

فإن قيل: ماوجه تسمية الإضافة اللفظية باللفظية بهذا الاسم ،وماوجه النسبة. **قلنا:** قد علم مما سبق في بيان وجه التسمية بالمعنوية أن الشيء إنما ينسب إلى ماله تعلق به ،ولما كان لهذه الإضافة تعلق باللفظ لتأثير هذه الإضافة في اللفظ فقط ، وهو التخفيف وعدم سراية تأثير هذه الإضافة في المعنى لعدم إفادتها التعريف أوالتخصيص اللذين هما من قبيل المعنى.

بيان وجه حصر الإضافة في المعنوية واللفظية

فإن قيل: ما وجه الحصر في القسمين. **قلنا:** وجه الحصرأن المضاف لايخلوإما أن يكون صفة أوغير صفة ، فإن كان غير صفة فهي المعنوية مثل غلام زيد ،وإن كان صفة فلا يخلو إما أن تكون مضافة إلى معمولها أولا فإن كان صفة مضافة إلى غير معمولها فهي أيضا معنوية وإن

كان صفة مضافة إلى معمولها فهي لفظية .

بيان تعريف كل واحد من القسمين المعنوية واللفظية

ولما فرغ المصنف من التقسيم شرع في تعريف كل من القسمين فقال: **(فالمعنوية)** علامتها، فالفاء تفصيلية لأن في التقسيم إجمال وفي تعريف كل من القسمين وبيان أحكامهما تفصيل (**أن يكون المضاف**) فيها(**غير صفة**)كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

بيان دفع ما يقال: أنه لا يصح حمل قوله: " أن يكون" على المعنوية مع أنه خبر يجب صحة حمله عليه

فإن قيل: قوله: " أن يكون" خبر لقوله: " فالمعنوية " والخبر محمول على المبتدأ، ولا يصح الحمل ههنا لأنه لدخول " أن" المصدرية فيها على الفعل وهو قوله: "يكون" في تأويل الكون وهو مصدرفيلزم حمل الوصف الصرف على الذات. **قلنا:** قوله: " أن يكون" خبر لمبتدأ محذوف وهو قوله: "علامتها " والمبتدأ المحذوف مع الخبر جملة اسمية خبر لقوله: "فالمعنوية" فلم يلزم حمل الوصف الصرف على الذات بل هو من قبيل الجملة التي وقع الخبر فيها جملة.

بيان تضعيف الجواب الشارح الهندي للاعتراض المذكور

فإن قيل: يمكن تصحيح الحمل بطريق أيسر مؤونة من ذلك أيضا: وهوأن يقدر قوله: "علامة " قبل قوله: " المعنوية" فيقال: فعلامة المعنوية أن يكون إلخ وصاحب الحواشي الهندية فعل كذ لك .**قلنا**: هذا وإن كان أيسر مؤونة وأقل مشقة لعدم كون الخبر فيها جملة إلا أن هذا طريق يفوت به المقصود، لأن الكلام مسوق لتعريف الإضافة المعنوية لا لعلامتها فالشارح الجامي وإن لم يختر طريقاأيسر مؤونة كمااختاره صاحب الحواشي الهندية إلا أنه اختار طريقا لايفوت به المقصود، وهذا تفصيل ماذكره عبدالغفور.

توجيه آخرلتقديرقول الشارح الجامي "علامتها" بعد قوله: " فالمعنوية "

ويمكن توجيه تقدير الجامي وهو قوله: "علامتها"بطريق آخر أيضا وهو كأنه جواب اعتراض وهو أنه يعلم من التعريف المذكورأن هذا هوحقيقة الإضافة المعنوية مع أن حقيقته ليس هذا بل حقيقتها نسبة الشيء إلى الشيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع إيراثها معنى كذا قال عبدالغفور. فأجاب الجامي بتقدير قوله: " علامتها" حاصل الجواب أنا ما ذكره ابن الحاجب بقوله: " أن يكون المضاف إلخ " هو علامة الإضافة المعنوية لاحقيقتها بل حقيقتها ماذكرت .

بيان فائدة قول الشارح الجامي: "فيها "بعد قوله: " أن يكون المضاف"

فإن قيل: لم قدر الشارح الجامي قوله: " فيها" بعد قوله: " أن يكون المضاف" وقال

المضاف فيها. **قلنا:** إنما قدره لأن هذه الجملة خبر لقوله: "علا متها" كما مر والجملة إذا وقعت خبرا لابد فيها من عائد فلبيان العائد قدر قوله:" فيها " **(مضافة إلى معمولها)** أي فاعلها أومفعولها قبل الإضافة .

بيان أن المراد من المعمول في قوله: "مضافة إلى معمولها" الفاعل والمفعول

فإن قيل: تعريف الإضافة المعنوية منقوض بمثل مصارع مصر وكريم البلد فإنهما صفتان مضافتان إلى المعمول لأن العامل في المضاف إليه هو المضاف مع أن الإضافة فيهما معنوية. **قلنا:** المراد بالمعمول هو الفاعل والمفعول بأن يكون المضاف إليه مفعولا للمضاف قبل الإضافة كما في ضارب زيد أو فاعلا له كما في حسن الوجه وقوله: "مِصر" في قوله: "مصارع مصر "ووكذا قوله: " البلد" في قوله: "كريم البلد" معمول المضاف لكن ليس من قبيل الفاعل والمفعول بل هما مفعول فيه .

بيان فائدة زيادة قوله: " قبل الإضافة "

فإن قيل: لم قدرالشارح الجامي قوله: " قبل الإضافة". **قلنا:** إنما قدره لأن كل مضاف مضاف إلى معموله بعد الإضافة عند من جعل العامل في المضاف إليه هو المضاف فلصحة التعريف على كل مذهب قدر قوله: " قبل الإضافة" كذا قال الشيخ نورالحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوي.

بيا ن أنه يصح ههنا أن يتوجه النفى إلى المقيد أوإلى القيد وتكون الإضافة المعنوية على هذا على ضربين

واعلم أن كل مفهوم مقيد بقيد أوقيود إذا دخل عليه حرف النفي يصح أن يتوجه النفي إلى المقيد أوالقيد فإذا توجه ههنا إلى المقيد وهوقوله: "صفة " بأن لايكون المضاف صفة أصلا مثل غلام في غلام زيد،وإن توجه إلى القيد لا المقيد بأن يكون المضاف صفة لكن لاتكون مضافة إلى معمولها، مثل مصارع مصر وكريم البلد، وعلى هذا صارت الإضافة المعنوية على ضربين، ضرب لا يكون المضاف فيها صفة أصلا ،وضرب يكون المضاف فيه صفة ولا تكون مضافة إلى معمولها ،واحترز بقوله: "مضافة" إلى معمولها عن مثل ضارب زيد وحسن الوجه فإنهما من قبيل الإضافة اللفظية.

بيان الحروف التي تقدَّر في الإضافة المعنوية والأقسام التي حصلت بسبب تقدير تلك الحروف

ولما فرغ المصنف عن تعريف الإضافة المعنوية شرع في بيان الحرف الذي يكون

مـقـدرا فيها وفي بيان الأقسام الثلا ثة التي حصلت بسبب تعيين ذلك الحرف المقدر فقال: **(و هي)** أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء ،وتعريف الحصر الاستقرائي قد مر في أول الكتاب فتذ كر. **(إما بمعنى اللام فيما)** أي في المضاف إليه.

بيان أن كلمة "ما" إماعبارة عن المضاف إليه كما قال الجامي أومن الوقت أو الإضافة كما قال عبدالرحمٰن

واعلم أن الشارح الجامي فسر "ما" في قوله: " فيما" بالمضاف إليه وقال عبد الرحمن في حاشية على الجامي أنه يجوز أن يكون المراد من " ما" الوقت أوالاضافة أيضا أي في وقت عدا جنس المضاف أوفي إضافة عدا جنس المضاف.

بيان وجه تسمية هذا القسم بالإضافة بمعنى اللام

فإن قيل: لم سميت هذه الإضافة بمعنى اللام . **قلنا:** إنما سميت به لأن معنى اللا م هو الاختـصـاص لأن الـمـضـاف يصير مختصا بالمضاف إليه بالإضافة إليه فناسب أن تسمى تلك الإضـافة بـمعنى اللام ،ولذا قيل: المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية وإن كان المضاف معلولا للمضاف إليه مثل قولك: " دخان النار" هكذا قال محرم آفندي، **واعلم** أن إما هٰهنا للترديد

بيان تركيب قوله: "وهي إما بمعنى اللام"

فإن قيل: ما تركيب قوله: "وهي إما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه".

قلنا: قـولـه: "هـي" مبتدأ، وقوله: "بمعنى اللام" خبر له باعتبار المتعلق ،وفي قوله: " فيما" ثلا ثة تـراكيـب كما قال زيني زاده: أنه إما ظرف للظرف المستقر أعني بمعنى اللام ، أوهو ظرف مستقر منصوب المحل حال من الضمير المستكن في الظرف المستقر المذكور، أو مرفوع المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ وهو قوله: "هي" **(عدا جنس المضاف وظرفه)** أي لايكون صادقا على المضاف وغير ه ولا ظرفا له.

بيـان دفـع مـا يقال: إن غلا م زيد من قبيل ما فيه الإضافة بمعنى اللام ولايصدق عليه أنه ما عدا جنس المضاف مع الرد ما قاله صاحب الخادمة في تعريفه ههنا

فإن قيل: هـذا يـنـتـقـض على "غلا م" في غلا م زيد فإن الإضافة فيه بمعنى اللام مع أن الـمضاف إليه من جنس المضاف باعتبار أن كل واحد منهماحيوان ناطق. **قلنا:** المراد بالجنس ما يكون المضاف إليه صادقا على المضا ف وغيره فيكون معنى ما عدا جنس المضاف إليه أي لايكون صادقا على المضاف وغيره. **فما** قاله صاحب الخادمة: أن الجنس ههنا بمعنى الجنس الـمـنـطقي فليس بصحيح لأنه لا بد في الجنس المنطقي من الاختلاف في الحقيقة وذلك ليس

بلا زم ههنا .

بيان المثال للإضافة بمعنى اللام مع تركيب قوله: "عدا جنس المضاف وظرفه"

فإن قيل: مامثال الإضافة بمعنى اللام، وأيضا ما تركيب قوله: "عدا جنس المضاف وظرفه". **قلنا:** مثاله غلام زيد فإن زيدا لايصدق على غلام وغيره لأنه علم لايصدق إلاعلى من وضع له ،ولا ظرفه لأن الظرف إما مكان أو زمان وزيد ليس منهما فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي غلام لزيد. **وتركيب** قوله: "عدا جنس المضاف وظرفه" أن قوله: "عدا" في قوله: "عدا جنس المضاف إليه" فعل ماض متعد فاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى الموصول وهو "ما" في قوله: "فيما" وقوله: "جنس المضاف وظرفه" منصوب على أنه مفعول به لقوله: "عدا" **(وإما بمعنى "من")** البيانية

بيان فائدة زيادة قوله: "البيانية"

فإن قيل: ما فائدة زيادة قوله: " البيانية". **قلنا:**إنما زاده لبيان أن "من" هذه التي تكون مقدرة في الإضافة المعنوية بيانية ، في**(جنس المضاف)** الصادق عليه وعلى غيره.

بيان أنه لابد في الإضافة بمعنى "من" من كون المضاف صادقا على المضاف إليه وغيره

فإن قيل: هذا ينتقض بمثل أحد اليوم لأنك قلت: أن الإضافة بمعنى "من" يكون فيما يكون المضاف إليه فيه من جنس المضاف صادقا عليه وعلى غيره واليوم أيضا كذلك لأنه صادق على الأحد وعلى غيره من الأيام فينبغي أن يكون من قبيل الإضافة بمعنى" من" مع أن هذه الإضافة ممتنعة.**قلنا:** كون المضاف إليه من جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره غير كاف في تحقق الإضافة بمعنى "من" بل لابد أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه كما أنه صادق عليه .**وإلى** وجوب هذا أشار الشارح الجامي بقوله: " بشرط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه".

بيان النسب الأربعة من التساوى والتباين والعموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه لتوقف معرفة المقام عليه

واعلم أنه لابد من معرفة النسب الأربعة التي هي من مصطلحات المنطق لأن ههنا قد جاء ذكرها فا ستمع لتكون في فهم هذا المقام على بصيرة ،وهو أن النسب أربع ،لأنه إما أن لا يصدق الشيء على ما يصدق عليه الآخر أويصدق. **والأول** التباين كالانسان والفرس. **والثاني** إما أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر أولا، **والأول:** التساوي ،كا لانسان والناطق. **والثاني** إما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غيرعكس أولا . **والأول**

العموم والخصوص مطلقا كالحيوان والانسان فإن الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس. **والثاني**: العموم والخصوص من وجه كالحيوان والأبيض وهذا يقتضي ثلاث مواد مادة اجتماعية ومادتين افتراقيتين. **الأول** كالحيوان الأبيض ، **والثانية** كالحيوان الأسود مثل الفيل فإنه حيوان وليس بأسود . **والثالثة** كالحجر الأبيض فإنه أبيض وليس بحيوان **وإذا عرفت** هذا علمت أن في مثل خاتم فضة عموم وخصوص من وجه فإنهما يجتمعان في الخاتم الذي يكون من الفضة ويفترق الخاتم من الفضة في خاتم الحديد ، ويفترق الفضة من الخاتم في الفضة التي لا تكون في الخاتم فإنه فضة وليس بخاتم.﴿ **(وإما بمعنى "في" في ظرفه)** أي ظرف المضاف وهو القسم الثالث من الأقسام الثلاثة للإضافة المعنوية .

بيان تلك الأقسام الثلاثة بالتفصيل بحيث ترتفع بها الشبهات كلها

فإن قيل: إن المصنف قد قال إن الإضافة بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه ومعنى الجنس أن يكون المضاف إليه صادقا على المضاف وغيره فينتقض بنحو ليث أسد لأن الأسد ما عدا جنس المضاف إليه لأنه لايصدق على ليث وغيره مع أنه ممتنع فضلا من أن يكون بمعنى اللام. **وأيضا** قال الماتن: أن الإضافة بمعنى "من" فيما إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف صادقا عليه وغيره فينتقض بمثل أحد اليوم فإن اليوم فيه صادق على الأحد وعلى غيره مع أنه ممتنع .**قلنا**: ههنا تفصيل لو راعيته يرتفع به الشبهات كلها وهو أن المضاف إليه لا يخلو من أحد خمسة احتمالات ،فإن المضاف إليه إما مباين للمضاف وإما مساوله وإما أعم مطلقا وإما أخص مطلقا، وإما أخص من وجه فإن كان مباينا للمضاف وحينئذ إن كان ظرفا للمضاف فالإضافة بمعنى " في" وإن لم يكن ظرفا له فالإضافة بمعنى اللام ،وإن كان مساوياله مثل ليث أسد، أوأعم مطلقا كأحد اليوم فالإضافة على التقديرين ممتنعة ،وإن كان أخص مطلقا كيوم الأحد وعلم الفقه وشجرالإراك فالإضافة حينئذ أيضا بمعنى اللام ، وإن كان أخص من وجه فإن كان المضاف إليه أصلا للمضاف فالإضافة بمعنى "من"، وإن لم يكن أصلا له فهي أيضا بمعنى اللام .**وبناء** على هذا إضافة الخاتم إلى فضة بيانية لأن أصل الخاتم الفضة ،وإضافة الفضة إلى الخاتم بمعنى اللام كما يقال: فضة خاتمك خير من فضة خاتمي لعدم كون المضاف إليه وهو الخاتم أصلا للمضاف وهي الفضة.

بيان أنه لا يجب في الإضافة بمعنى اللام أن يصح فيه إظهار اللام بل يكفي معنى اللام وهو الاختصاص مع الرد على الهندي

فإن قيل: لانسلم أن الإضافة لامية في مثل يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الإراك أي في

كـل أعـم مطلقا أضيف إلى ما هو أخص منه لأن الإضافة اللامية إنما تصح فيما يصح فيه إظهار الـلام، وإظهـار هـا في تلك الأمثلة غير جائز ،لأن الأصل استعمال العرب ولـم يستعملوه بإظها ر الـلام فلم يقل أحد منهم يوم للأحد وعلم للفقه وشجر للإراك. **وقال** عبد الغفور: وكذا طور سيناء ومسـجد الجامع والأسماء اللازمة الإضافة مثل دون ولدى وعند ولما لـم تستعمل مقطوعة فإذا قـطعت أوجب تنا فرا لأنه غير مانوس، وعند إظها ر اللام يلزم القطع عن الإضافة. **قلنا**: لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها.

فإن قيل: إذا لـم يلزم في صحة الإضافة اللامية التصريح بها فما وجه تسميتها باللامية.
قلنا: إظهـار اللام وإن لـم يلزم في مثل هذه التراكيب الإضافية لكن لما كانت تفيد المعنى الذي هـو مـدلـول اللام وهو الاختصاص سميت بالإضافة اللامية، لأن المقصود هو المعنى ويؤيد ذلك أن الـمـصـنف قـال: بمعنى اللام ،ولـم يقل: بتقدير اللام، لأن ما كان مقدرا يظهر أيضا في بعض الأحيان ، **واعترض** عـلـى مثـل كـل رجـل وكل واحد كما اعترض على مثل يوم الأحد وعلم الـفـقـه و هو أنه أيضا من قبيل الإضافة اللامية مع أنه لا يصح إظها ر اللام فيه ، **وتكلف** الشارح الهـندي في الجواب عنه وقال: إن كلمة " كل " موضوع لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه وإضـافة الجزئي إلي الكلي ليس إلا من قبيل الإضافة بمعنى اللام ،ولكن لايجوز إظها راللام في هذه الصورة إلابعد تأويل كل بالجزئيات أوالأفراد مثل أن يقال: جزئيات للرجل أوأفراد له ، وإن لـم يأول بالجزئيات والأفراد وأظهر اللام يلزم انفكاك كل عن الإضافة وهو غير جائز لأنها لازمة الإضافة.

رد الشـارح الـجـامي على جواب الهندي مع بيان وجه ضعف جواب الهندي من عبد الغفور

ورد الشارح الجامي على هذا الجواب وعبر عنه بالتكلف ووجه ضعف ذلك الجواب عـلـى ما بينه عبد الغفور ماحاصله وتفصيله أنا نسلم أن كلمة " كل" موضوع لإحاطة جزئيات كـلـي أضيف هـو إليـه ، وذلك وإن نـفـع في صحة إضافة الجزئي إلى الكلي ولكن الأمر في كل رجـل ليس كـذلك لأن ههـنـا ليس إضافة الجزئي إلى الكلي بل إضافة كلمة " كل" إلى جزئي آخـر ، لأن الـجـزئـي ملحوظ ههنا من جانب المضاف إليه وهورجل فصار المضاف إليه جزئيا فيـلـزم إضـافة كـل إلى جزئى لا إلى كلي وكون الإضافة بمعنى اللام إنما هو في إضافة الجزئي إلى كلي لا في إضافة كل إلى جزئي آخر.

بيان الفرق بين أقسام الإضافة بالقلة والكثرة

ولما بيّن أنواع الإضافة المعنوية أراد أن يفرق بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال **(وهو)** أي كون الإضافة بمعنى في **(قليل)** في استعمالاتهم.

بيان وجه رد أكثر النحاة الإضافة بمعنى "في" إلى الإضافة بمعنى اللام دون الإضافة بمعنى "من"

فإن قيل: ما أثر كون هذه الإضافة قليلة الاستعمال. **قلنا**: أثر ذلك موجود حتى رد ها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام

فإن قيل: ماكيفية ذلك الرد. **قلنا**: كيفية ذلك أن كما أن معنى غلام زيد هو غلام له اختصاص بزيد كذلك معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه وكما أن الإضافة في غلام زيد بمعنى اللام لوجود معنى الاختصاص فيه كذلك الإضافة في ضرب اليوم أيضا بمعنى اللام لوجود معنى الاختصاص فيه.

فإن قيل. لوجاز رد بعض الأقسام إلى البعض الآخر لوجود المعنى الذي هو موجود في الآخر فكماجاز عند الأكثر رد الإضافة بمعنى في إلى الإضافة بمعنى اللام لاشتمال كل منهما على الاختصاص جاز رد الإضافة بمعنى "من" أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام لأن الاختصاص ههنا أيضا موجود، فإن بين المبين (بالفتح) والمبين (بالكسر) أيضا اختصاص. **قلنا**: نعم لكن لايكفي لردبعض الأقسام إلى البعض الاشتراك في معنى فقط مثل الاختصاص في الأقسام المذكورة بل يجب للرد قلة استعمال القسم الذي يرد إلى الآخرأيضا فإن مايكون قليل الاستعمال لايستحق أن يعد قسما مستقلا بخلا ف مايكون كثير الاستعمال ، وهذه العلة موجودة في الإضافة بمعنى في دون الإضافة بمعنى "من" فلهذا رد ذلك دون هذا.

بيان أمثلة الأقسام الثلاثة المذكورة

ولما فرغ من بيان أقسام الإضافة المعنوية شرع في إيراد أمثلتها بطريق النشر على ترتيب اللف فقال: نحو **(غلام زيد)** مثال للإضافة بمعنى اللام أي غلام لزيد. **(وخاتم فضة)** مثال للإضافة بمعنى "من" أي خاتم من فضة **(وضرب اليوم)** مثال للإضافة بمعنى فيأي ضرب واقع في البوم.

بيان فائدة الإضافة المعنوية

ولما فرغ من تعريف الإضافة المعنوية وتقسيمها وإيضاحها بالأمثلة شرع فيما هو

المقصود من الإضافة وهو إما معنوي كالتعريف والتخصيص أولفظي كالتخفيف فقال **(وتفيد)** أي الإضافة المعنوية (**تعريفا**) أي تعريف المضاف.

بيان مرجع الضمير في قوله: " تفيد "

فإن قيل: مامرجع الضمير في قوله: " تفيد" هل يصح أن يرجع إلى الإضافة مطلقا أوإلى الإضافة اللفظية. **قلنا**: لايصح إرجاع ذلك الضمير لا إلى الإضافة مطلقا ولا إلى الإضافة اللفظية بل هو راجع إلى الإضافة المعنوية بقرينة ذكره في البحث عن الإضافة المعنوية وبقرينة قوله: " تعريفا" لأن الإضافة اللفظية لاتفيد التعريف.

بيان وجه تفسير الجامي قوله: " تعريفا" بقوله: " أي تعريف المضاف"

فإن قيل: يعلم من ظاهر كلام المصنف أن الإضافة المعنوية إلى المعرفة تفيد تعريف أحدهما من المضاف أو المضاف إليه لا على التعيين أي كون أحدهما معرفة لا بعينه فلم فسر الشارح الجامي قوله: " تعريفا "بقوله: " تعريف المضاف" وعين المضاف فقط. **قلنا**: من ظاهر كلام المصنف وإن كان يعلم ذلك ولكن يعلم من النظر إلى قوله: "وشرطها تجريد المضاف عن التعريف" أن المراد من قوله: " تعريفا" ليس إلا تعريف المضاف فقط، ولهذا فسر الشارح الجامي قوله: " تعريفا" بقوله: " أي تعريف المضاف".

واعلم أن قوله: " المعرفة في قوله: " مع المعرفة" صفة للموصوف المحذوف أي المضاف إليه المعرفة، ولهذا قدر الشارح الجامي الموصوف ههنا وقال المضاف إليه المعرفة.

بيان إبطال ما قاله الهندي في بيان إفادة الإضافة التعريف عند كون المضاف إليه معرفة مع بيان وجه آخر من الشارح الجامي لذلك

فإن قيل: المضاف إليه إذاكان معرفة فلِمَ تفيد الإضافة حينئذ التعريف. **قلنا**: قد بين الشارح الهندي علة ذلك أن نسبة أمر إلى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته وعبارة الهندي هكذا: ؛إنما يفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف إلى المضا ف عن المضاف إليه لمكان الاتصال والامتزاج . **ولما** كان هذا غير مرضي عند الجامي فقال في بيان علة إفادة التعريف أن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف.

بيان أن وجه الشارح الهندي مردود من وجهين

فإن قيل: ما وجه ردالجامي العلة التي أوردها الهندي واختيار العلة التي بينها بنفسه .

قلنا: وجه رده العلة التي أورده الهندي أن انتساب النكرة إلى المعرفة لو كان مستلزما لمعلومية المضاف لوجب أن يكون "غلام" في غلام لزيد بتنوين الغلام أيضا معرفة لأن الغلام ههنا أيضا

منسوب إلى زيد، وأيضا لو كان الأمر كذلك لوجب أن يكون الفعل في ضرب زيد معلوما لا نتساب الفعل ههنا إلى فاعل معين مع أن ذلك لا يستلزم معلومية الفعل.

بيان دفع ما يقال: أن العلة التي ذكرها الجامي غير صحيحة

فإن قيل: العلة التي ذكرها الجامي أيضا غير صحيحة فإنه قد يقال: جاء ني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الإضافي أيضا موضوعة لمعلومية المضاف **قلنا**: ذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ☆ فمضيت ثمه وقلت لا يعنيني

وذلك على خلاف وضعه، **حاصل** الجواب أن عدم إفادة التعريف في مثل غلام زيد المذكور في السؤال إنما هو بعارض الاستعمال لابحسب أصل الوضع، والعوارض لا تعتبر لأن الاعتبار إنما يكون لما هو في أصل الوضع.

بيان تعيين الشاعر مع بيان معناه وذكر أبيات أخرى تؤدي معنى الشعر المذكور

فإن قيل: من قائل هذا الشعر، وما معناه؟ **قلنا**: أما قائله فهو رجل من بني سلول، ومعنى الشعر أن الشاعر في شعره يصف نفسه بالحلم فيقول: ولقد أمر على اللئيم من اللئام يشتمني فمضيت ولم أتوقف وقلت لا يريد ني بالشتم وبعد هذا الشعر

غضبان ممتلئا على إهابه ☆ إني وربک سخطه يرضيني

وفی معنی هذا الشعر ما قال البعض

يشافهني السفيه بكل عيب ☆ فأكره أن أكون له مجيبا

يزيد سفاهة ازداد حلما ☆ كعود زاده الإحراق طيبا

وقال الآخر

حلمت عن السفيه فظن أني ☆ عييت عن الجواب وماعييت

وقال الحاتم الطائی

واغفر عوراء الكريم ادخاره ☆ واعرض عن شتم اللئيم تكرما

(ومعنى قوله: "ادخاره" أي لاتخذه ذخيرة لي عند الحاجة إليه)

بيان طريق الاستدلال بهذا الشعر

فإن قيل: ماطريق الاستدلال بهذا الشعر. **قلنا**: طريق الاستدلال به أن الألف واللام في قوله: "اللئيم" للعهدالذهني مع أن الألف واللام في أصل الوضع لمعين فإرادة غير معين منها

على غير وضعه، وقوله: "يسبني" جملة خبرية وهو في حكم النكرة كالاسم الذي فيه العهد الذهني

فإن قيل: لـم لا يجوز أن يكون اللام فيه للجنس أوالاستغراق أوالعهد الخارجي. **قلنا:** عـدم كون اللام للجنس أو للا ستغراق ظاهر لعد م إمكان المرور على جنس اللئيم لأن المرور إنما يـكـون على الأفراد و كذا لا يمكن المرور على جميع أفراده. **وأما** عـدم كو نه للعهد الخارجي فـلأ نهـا لـو كانت للعهد فيفوت مقصود الشاعر من بيان مد حه و كماله بأن كان مروري دائما عـلـى لـئيم من اللئام و يسبني دائما لئيم من اللئام لا لئيم خاص لأن التمدح على مروره على كل لـئـيـم مـن الـلـئـام ولهذا قال: أمر و يسبني بصيغة المضار ع ليدل على مرور بعد مرور و سب بعد سب بخلاف الماضي فإنه يدل على المضي والانقطا ع.

بيـان دفـع مـا يـقال: إن إفادة الإضافة التعريف لا يتنا ول لنحو " غير ومثل" إلا في ما عرف بالغيرية أو اشتهر بالمما ثلة

فإن قيل: إن قولهم: "إن هيئة التركيب الإضافي مو ضوعة لإفادة المضاف التعريف مع الـمضاف إليه المعرفة " منقوض بنحو غير و مثل لأن إضافتهما لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وإن كان مع المضاف إليه المعرفة. **قلنا:** نحو غير ومثل لتوغلهما في الإبهام لا يجري الحكم المذكور فيهمالأن مغايرة ذات زيد في قولك: "جاء ني غير زيد" ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لأن كل من في الوجود مو صوف بمغايرة زيد و كذا مثلية زيد في قولك: "جاء ني مثل زيد" لا تخصص ذاتا.

فإن قيل: لا يـصـح الـقـول بعدم تعرف مثل "غير ومثل" فإن غير قد صار معرفة في مثل عليك بالحركة غير السكون و كذا صار "مثل" معرفة في جاء مثلك إذا كان للمخاطب مثل اشتهر بمما ثلته مع المخاطب في صفة من الصفات. **قلنا:** حكم عدم كون "غير" معرفة بالإضافة إنما هو إذا لم يكن للمضاف إليه لكلمة "غير" ضد واحد يعرف بغيريته فإن كان له ضد واحد يعرف بـغيـريتـه فيكون معرفة كما في عليك بالحركة غير السكون ، و كذا حكم عدم كون مثل معرفة بـالإضـافة إنـمـا هـو فيما لا يكون للمضاف إليه لكلمة "مثل" مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشيـاء فإن كان له مثل كذلك يكون معرفة ، فإنه إذا كان للمضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته في شـيء مـن الأشيـاء كـا لـعـلـم و الشجاعة فقيل: جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يما ثله في الشـيء الـفـلاني أي العلم والشجاعة مثلا. (**و**) تـفـيـد الإضافة المعنوية (**تـخصيصا**) مع الـمـضاف إليه النكرة فقوله: " وتخصيصا" عطف على قوله: " تعريفا" والكلمة إذا عطفت على الـكلمة الأخرى يكون المذكور في جانب المعطوف عليه مرادا في جانب المعطوف ولذا قدر

الشارح الجامي ههنا قوله: " وتفيد الإضافة المعنوية "بعد حرف العطف.

بيان أن المراد من قوله: " تخصيصا" تخصيص المضاف فقط دون المضاف إليه

ولما كان لمتوهم أن يتوهم أن يكون المراد من قوله: " تخصيصا" تخصيص المضاف إليه أيضا لأن الإضافة نسبة بين المضاف والمضاف إليه مع أن الإضافة إلى النكرة مثل غلام الرجل لا تفيد تخصيصا في المضاف إليه قطعا فسر الشارح الجامي قوله: " تخصيصا" بقوله: " تخصيص المضاف" دفعا لذلك التوهم بأن المراد من التخصيص هو تخصيص المضاف فقط لا تخصيص المضاف إليه.

بيان وجه إفادة الإضافة المعنوية التخصيص عند الإضافة إلى النكرة

فإن قيل: لم أفادت الإضافة المعنوية التخصيص عند الإضافة إلى النكرة. **قلنا**: التخصيص عبارة عن تقليل الشركاء، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلّت الشركاء فيه .

بيان أن ضمير المؤنث في "شرطها" راجع إلى الإضافة المعنوية لا إلى مطلق الإضافة

ولما فرغ المصنف عن بيان فائدة الإضافة المعنوية شرع في بيان شرطها إلا أنه أخره لكون المقصود الأهم الفائدة فقال. **(وشرطها)** أي شرط الإضافة المعنوية.

فإن قيل هذا ينتقض بمثل قولنا: " الضاربا زيد والضاربو زيد والحسن الوجه" فإن المضاف في هذه الأمثلة غير مجرد عن اللام. **قلنا**: الاعتراض إنما يرد لو كان الضمير في قوله: " شرطها" راجعا إلى مطلق الإضافة سواء كانت لفظية أو معنوية وليس الأمر كذلك بل الضمير راجع إلى الإضافة المعنوية ، ولهذا قال الشارح الجامي معينا لمرجع الضمير بقوله: " أي شرط الإضافة المعنوية" والمضاف فيما أوردت من الأمثلة مضاف بالإضافة اللفظية لا المعنوية .

بيان وجهين لدفع ما يقال: إن هذا الشرط غيرموجود إلا فيما يكون فيه الشيء الذي أريد التجريد عنه مثل اللام أو العلمية

فإن قيل: هذا الشرط لا يمكن أن يوجد في جميع أفراد المضاف بالإضافة المعنوية مثل غلام زيد لأن التجريد عبارة عن تخلية الشيء عما يكون موجودا فيه فالتجريد يقتضي سبق وجود ماأريد التجريد عنه مثل لام التعريف فلا يشمل لما لا يكون معرفا باللام أو علما . **قلنا**: ليس هذا الاشتراط في جميع الأوقات به هو في ماإذا كان المضاف معرفة فلا يتناول لما يكون المضاف فيه نكرة مثل غلام رجل، وإلى هذا الجواب أشار الشارح الجامي بتقدير قوله: " إذاكان معرفة " بعد قوله: "تجريد المضاف" ، **أونقول** في الجواب: إن المراد من التجريد التجرد من

قبيل ذكرالملزوم وإرادة اللازم فإن التجرد لازم للتجريد، والتجرد لايقتضي سبق وجود التعريف فيشمل لما كان نكرة في نفسه من غير تجريد، أوكان معرفة جردت عن التعريف.

بيان أن المراد من التجريد في الدفع الثاني مطلق الخلو لاالتجرد الحاصل بالتجريد

فإن قيل: لا نسلم أن التجرد لايقتضي سبق وجود ما أريد التجرد بل هو يقتضي ذلك مثل التجريد، لأن كل خلو لا يسمى بالتجرد بل الخلو الذي يكون حاصلا بالتجريد ولهذا سمي بالتجرد الذي هوالتفعل المأخوذ من المادة التي أخذ منها التجريد. **قلنا**: نعم لكن المراد من التجرد ههنا مطلق الخلو من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، ولهذا قال الجامي:"وخلوه" بعد قوله: " تجرده" بطريق عطف التفسير، وإنما عبر عنه بالتجريد مع أن المراد منه الخلومطلقا لأن شرط الإضافة إنما ظهر في ما يكون فيه التجريد ، والأصل في التعبير عن الشيء أن يعبر عنه بما يظهر فيه الأثر .

بيان طريق التجريد

فإن قيل: ما طريق التجريد. **قلنا**: قال الشارح الجامي في بيان طريقه أنه إن كان المضاف ذا اللام حذف منه ذلك وإن كان علما نكِّر بأن يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم .

بيان أنه ذكرههنا لجعل العلم نكرة طريقا واحدا وقدذكر في مبحث"وما فيه علمية"طريقين

فإن قيل: الشارح الجامي قد بين لتنكير العلم في قوله: " وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف" طريقين. **أحدهما**: ماذكره ههنا. **والثاني**: أن يراد بالعلم الوصف المشتهر به صاحبه فلم ترك الطريق الثاني. **قلنا**: المراد من قوله: " بأن يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم" أن يجعل العلم فردا واحدا من المفهوم الذي هوصادق عليه وعلى غيره فيشمل قول الشارح الجامي بهذا التفسير لكلا الطريقين فإنه إذا أريد بموسى الوصف المشتهربه صاحبه فيصدق عليه أن النبي الذي سمي بموسى فرد واحد من المفهوم الذي هو صادق عليه وعلى غيره وذلك المفهوم الصادق عليه وعلى غيره ذلك الوصف فإن ذلك الوصف هووصف المحق وهو كما يصدق على موسى يصدق على غيره من الأنبياء والصلحاء أيضا. **ويمكن** الجواب عنه أن الشارح ههنا ذكر طريقا واحدا وهو بأن يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وترك القسم الآخر الذي ذكر في بحث "ومافيه علمية" وذلك لأن هذا الطريق الذي ذكره ههنا طريق جار في جميع الأسماء بخلاف طريق الوصف فإنه مخصوص ببعضها لأن كل واحد لايكون مشهورا بوصف فهو إنمايجري فيما له وصف مشهور ولايجري فيما لا يكون له الوصف الكذائي.

بيان وجه وجوب تجريد المضاف في الإضافة المعنوية

فإن قيل: لمَ وجب التجريد في المضاف بالإضافة المعنوية. **قلنا**: لأنه لولم يجب تجريد المضاف بل أضيف مع كون المضاف معرفة فيلزم أحد المحذورين ،وذلك لأن المضاف إليه حين كون المضاف معرفة إما أن يكون نكرة أو معرفة فإن كان نكرة لزم طلب الأدنى وهو التخصيص مع حصول الأعلى وهوالتعريف لأنه لما كان المضاف معرفة فلم تفد الإضافة إلى النكرة إلا التخصيص مع كونه معرفة ،وإن كان معرفة لزم تحصيل الحاصل لأنه لما كان معرفة فلم يحصل من الإضافة إلى المعرفة إلاالتعريف الذي كان حاصلا له قبل الإضافة أيضا فعلى كلا التقديرين تضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفا و لا تخصيصا.

بيان أن في مثل النجم والثريا والصعق وابن عباس تبديل تعريف بتعريف آخر بإزالة السابق منها

فإن قيل: لما منعتم إضافة المعرفة إلى المعرفة للزوم تعريف المعرف وتحصيل الحاصل فلم جوزتم جعل المعرفة علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس مع أنه يلزم ههنا أيضا تعريف المعرف لأن الأمثلة الثلثة الأول من هذه الأمثلة الأربعة معارف لدخول لام التعريف عليها و مع ذلك جعلتموها أعلاما وهل هذا إلا تعريف المعرف ، والرابع منها وهو قوله: " ابن عباس" معرفة بالإضافة ومع ذلك جعلتموه علما وذلك أيضا تعريف المعرف. **قلنا**: ليس في هذه الأمثلة الأربعة تعريف المعرف ،وذلك لأنهم لما أرادو أن يجعلوا هذه الأسماء أعلاما أزالوا منها التعريف الذي كان موجودا فيها من التعريف باللام والإضافة وأحدثوا بد ل ذلك التعريف الزائل تعريفا بالعلمية فليس ههنا تعريف المعرف لأن التعريف الحاصل فيه بسبب اللام والإضافة زال قبل حدوث التعريف بالعلمية فلو كان التعريف فيها موجودا حين حدوث العلمية لزم تعريف المعرف فليس فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر ، **ثم** اعترض عليه بأنه لافائدة في إحداث تعريف وإزالة تعريف ففي هذه الصورة وإن لم يلزم تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل .**فالجواب** الأحسن من أصل الاعتراض أن في جعل مجموع اللام و المدخول علما مثلا فائدة أخرى وهو أن يصير التعريف الحاصل باللام لازماوكذا في ابن عباس أن يصير التعريف الحاصل بالإضافة لازما، لأن الأعلام بقدر الإمكان محفوظة عن التغير والنقصان.

بيان أن المتن الآتي جواب عن اعتراض يرد على القاعدة السابقة

ولما كان من عادة المصنف أنه إذا بيّن قاعدة يدفع بعد ذلك الإيرادات التي تكاد تنتقض بها تلك القاعدة فطبق العادة هذه أراد المصنف أن يدفع ما يرد على هذه القاعدة أي

قاعدة: أنه إذا أريد إضافة شيء إلى آخر بالإضافة المعنوية يجب تجريد المضاف من التعريف **حاصل** الإيراد أن الثلاثة مضاف إلى الأثواب بالإضافة المعنوية في تركيب الثلاثة الأثواب مع أنه غير مجرد من التعريف لكونه معرفا باللام ومع ذلك مضاف إلى قوله: "الأثواب" بالإضافة المعنوية فأجاب المصنف عنه لتحصين القاعدة المذكورة بقوله: **(وما أجازه الكوفيون من)** تركيب **(الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد)**.

بيان دفع ما يقال: أن حرف الجر يدخل على المفردات فلا يصح قوله: "من الثلاثة الأثواب" بدخول "من" على المركب:

فإن قيل لايصح دخول حرف الجر على المركب لأنه من دواخل الاسم وهو قسم المفرد، والمركب ضده فلا يصح دخوله على المركب فلا يصح دخول حرف الجر وهو "من" على قوله: "الثلاثة الأثواب" لكونه مركبا. **قلنا**: عبارة المصنف محمولة على التقدير أي من تركيب الثلثة الأثواب فلم يدخل حرف الجر على المركب بل هو ههنا أيضا داخل على الاسم وهو قوله: "تركيب" ولذلك قدر الجامي ههنا قوله: "تركيب" قبل قوله: "الثلاثة الأثواب" ليكون دخول حرف الجر على الاسم لا على المركب.

بيان فائدة زيادة قوله: "من العدد" بعد قوله" الثلاثة الأثواب وشبهه"

فإن قيل: ما الفائدة في قول المصنف: "من العدد" بعد قوله: "الثلاثة الأثواب وشبهه" **قلنا**: لما زاد المصنف قوله: "وشبهه" لإظهار أن الاعتراض المذكور لا يختص بقوله: "الثلاثة الأثواب" بل هو يعمه وسائر أشباهه فسئل سائل أن أشباه قوله: "الثلاثة الأثواب" في أي شيء تشبهه فلبيان ذلك قال: "من العدد" أي مشابهة الأشباه لذلك التركيب إنما هو في كونها عددا.

.**ثم لما** كان وجه الشبه هذا ناقصا غير تام أتمه الشارح الجامي ووصف قوله: "العدد" بقوله: "المعرف باللام المضاف إلى معدوده" أي كل ما كان شبه الثلاثة الأثواب في كونه عددا معرفا باللام مضافا إلى المعدود مثل الخمسة الأثواب والمائة الدينار **(ضعيف)** قياسا واستعمالا فقوله: "ضعيف" خبر لقوله: "وما أجازه". حاصل الجواب عن أصل الاعتراض أن القاعدة المذكورة لا تنتقض بأمثال هذه التراكيب لأن تجويزها ليس عندنا بل هو عند الكوفيين وهو قول ضعيف.

بيان إثبات ضعف أمثال تركيب الثلاثة الأثواب قياسا واستعمالا

فإن قيل: قد قلت إن هذه التراكيب ضعيفة قياسا واستعمالا فما وجه ضعفها قياسا و استعمالا. **قلنا**: أما وجه ضعفها قياسا فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل، وأما استعمالا فلما

ثبت من الفصحاء من ترك اللام.

فإن قيل: أي فصيح من الفصحاء ترك اللام في مثل هذا التركيب **قلنا** قال ذو الرمة

أيا منزلي سلمى سلام عليكما ☆ هل الأزمن اللآتي مضين رواجع

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ☆ ثلاث الأثافي والديار البلاقع

فإن قيل: ما الشاهد فيه و من قائل هذا الشعر وما معناه ؟ **قلنا**: **أما** الشاهد فيه فهو قوله: " ثلاث الأثافي" فإنه عدد مضاف إلى المعدود مع كونه غير معرف باللام. **وأما** قائله فهو ذو الرمة الشاعر المعروف **وأما** معناه فهو أنه يقول أيا منزلي سلمى سلام عليكما واستخبر منكما أن الأزمنة التي قد مضت وكنا فيها مع الأحباب هل ترجع إلينا وهل تكشف العمى عن المستخبر ثلاث الأثافي والديار البلاقع .وقوله: "والأثافي" جمع أثفية (بضم الهمزة) واحد من الأحجار الثلاثة التي يوضع القدر عليها عند الطبخ قوله: " والديار" جمع الدار جمع الكثرة، وجمع القلة يأتي منه على وزن فُعُل أي دور كما أن أُسُد جمع أسد أيضا على وزن فُعُل وقوله: "والبلاقع" جمع بلقع (بفتح الباء) بمعنى الخالي، **وجاء** العدد الغير المعرف باللام المضاف إلى المعدود في قول الفرزدق أيضا فإنه يقول:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره قسما وأدرك خمسة الأشبار

بيان دفع ما يقال: أنه لا ضعف في الثلاثة الأثواب لاتحاد المصداق بين المضاف والمضاف إليه والدفع من الرضي بوجهين

فان قيل: لا نسلم ضعف قولهم: الثلاثة الأثواب" بدون التجريد من اللام لأن المضاف في مثل هذا التركيب هو المضاف إليه فإن الثلاثة هي الأثواب وإذا لم يتغاير مصداق الثلاثة من الأثواب وكان مصداقهما واحدا، ومن البين أنه لا يمكن اكتساب المضاف التعريف من المضاف إليه بطريق الإضافة إلا إذا كانا متغايرين ،لأن الشيء لا يمكن أن يكتسب التعريف من نفسه لأن اكتساب التعريف مما هو متحد معه في المصداق ليس إلا اكتساب التعريف من نفسه ألا ترى أن الغلام إنما يكتسب التعريف من المضاف إليه وهو زيد في غلام زيد لكون مصداقه غير مصداق المضاف إليه وإذا لم يحصل التعريف في المضاف بسبب الإضافة في الثلاثة الأثواب عرفوه باللام ، ولأجل هذا الاتحاد لم تكن حاجة إلى الإضافة ولا إلى ذكر المضاف إليه إلاأنه لما لم يعلم من المضاف أنه من أي جنس هو وقع الاحتياج إلى الإضافة وذكر المضاف إليه ليعلم أنه من أي جنس فإنه لا يعلم من لفظ الثلا ثة أنه من أي جنس فلما أضيف إلى الأثواب علم أنه من جنس الأثواب . **قلنا**: أجاب الرضي من هذا السوال الوارد من جانب الكوفيين

بوجهين. **الأول:** أن المقصود بالنسبة في عامة الإضافات هو المضاف، بخلاف ما يكون المضاف فيه عددا أضيف إلى مميزه مثل الثلاثة الأثواب فإن المقصود بالنسبة فيه هو المضاف إليه المميز، وهو الأثواب ههنا، فإذا لم يكن المقصود هو المضاف فلاحاجة إلى تعريفه باللام، ولأجل كون المقصود فيه هو المضاف إليه وصف المضاف إليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿سبع بقرات ثمان﴾ **الثاني:** أنه لو كان الأمر كما ذكره المعترض في الثلاثة الأثواب فكل ذلك موجود في خاتم فضة مع أنه لم يسمع من العرب الخاتم الفضة فإذا لم يسمع ذلك في خاتم فضة علم منه عدم صحة الثلاثة الأثواب أيضا بل الحق أن يقال بدون اللام أي ثلاثة أثواب .

بيان أنه لاإضافة في قوله عليه السلام الألف الدينار بل الدينار بدل من الألف أو بيان له

فإن قيل: المصنف وإن أجاب عن مثل الثلاثة الأثواب الذي أجازه الكوفيون بأنه ضعيف لكن ما الجواب عن ما جاء في حديثه ﷺ معرفا باللام بدون التجريد من قوله ﷺ بالألف الدينار أي تصدقوا بالألف الدينار. **قلنا:** ليس ههنا إضافة بل قوله: " الدينار" بدل من قوله: " الألف" كما قاله الجامي أو بيان له كما قاله المحرم آفندي.

بيان الإضافة اللفظية بعد الفراغ عن المعنوية

ثم لما فرغ المصنف عن الأضافة المعنوية شرع في الإضافة اللفظية فقال:**(و)**الإضافة **(اللفظية)** علامتها**(أن يكون)** المضاف**(صفة)** وإنما قدر الجامي قوله: " الإضافة " قبل قوله: " اللفظية " للإشارة إلى أن اللفظية صفة لموصوف مقدر.

فإن قيل: ما الفائدة في تقدير قوله: "علامتها". **قلنا:** قدمر البحث فيه بالتفصيل في تعريف الإضافة المعنوية فارجع إليه.

فإن قيل: ما فائدة قوله: " صفة". **قلنا:** فائدته الأحتراز عما إذا لم يكن صفة نحو غلام زيد فإن المضاف فيه ليس من قبيل الصفة **(مضافا إلى معمولها)**

فإن قيل: ما فائدة هذا القيد. **قلنا:** الفائدة فيه الاحتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها نحو مصارع البلد و كريم العصر (**مثل ضارب زيد)** من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله لأنه كان في الأصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم أضيف إلى مفعوله للتخفيف **(و حسن الوجه)** من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها لأنه كان في الأصل حسن وجهه بالرفع ثم أضيف فاستكن الضمير المجرور في الصفة فصار حسن وجهه بالجر فعوض الألف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ما سيجيء .

بيان فوائد الإضافة اللفظية بعد الفراغ عن تعريفها

ولما فرغ عن تعريف الإضافة اللفظية شرع في بيان فوائدها فقال: (**ولا تفيد**) الإضافة اللفظية فائدة (**إلا تخفيفا**) لا تعريفا ولا تنكيرا .

بيان أن الضمير في قوله: " لا تفيد"راجع إلى الإضافة اللفظية دون الإضافة مطلقا

فإن قيل: الضمير في قوله: "لاتفيد" راجع إلى مطلق الإضافة ، ومنها الإضافة المعنوية وهي تفيد التعريف والتخصيص لا التخفيف فقط. **قلنا**: الضمير فيه راجع إلى الإضافة اللفظية لا إلى مطلق الأضافة لذكرها ههنا قريبا، والأصل في المرجع القريب ،ولهذا قال الشارح الجامي الإضافة اللفظية بعد قوله: " ولاتفيد " تعيينا للمرجع لئلا يتوهم رجوعه إلى الإضافة مطلقا.

بيان أن المستثنى منه لقوله: " إلا تخفيفا " مقدر، وهو" فائدة"

فإن قيل: لايصح جعل الفعل مستثنى منه لأن المستثنى منه من الأسماء ، ويعلم من ظاهر عبارة المصنف أن قوله: " لا تفيد" مستثنى منه لعدم وجود شيء آخر في اللفظ يكون مستثنى منه . **قلنا**: المستثنى منه ههنا محذوف وهو قوله: " فائدة" ولهذا قال شارح الجامي ههنا لا تفيد الإضافة اللفظية فائدة إلا تخفيفا.

بيان دفع سؤال من الرضي هو أن ضارب زيد وغلام رجل سواء في إفادة التخصيص مع اندفاع اعتراض آخر به أيضا ومع جواب آخر أيضا عن هذا الاعتراض الآخر

قال الشارح الرضى في الاعتراض(وانقله بلفظه) : **فإن قلت** كيف ادعيت أنها لم تفد إلا التخفيف وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل إن لم يزد عليه **ثم أجاب** قائلا أن التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به أيضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا أن الإضافة غير مخصصة ولا معرفة. **واندفع** بهذا اعتراض آخر أيضا وهو ما قيل في الاعتراض أن ضارب زيد في عمرو ضارب زيد كما تفيد تخفيفا تفيد صدور الضرب عن عمرو ووقوعه على زيد . **وكما اندفع** هذا الإعتراض بجواب الرضي يندفع بجواب آخر أيضا أنه ليس المراد من الفائدة التي هو مستثنى منه مطلق الفائدة حتى ينتفي به الصدور عن عمرو والوقوع على زيد أيضا بل المراد منه الفائدة الخاصة وهو التعريف والتخصيص والتخفيف والقرينة عليه مقابلة الإضافة اللفظية بالإضافة المعنوية ، وعلى هذا معنى قوله: "ولا تفيد" أن الإضافة اللفظية لا تفيد فائدة من التعريف والتخصيص والتخفيف إلا فائدة التخفيف.

بيان وجه عدم إفادة الإضافة اللفظية التعريف والتخصيص

فإن قيل: ما وجه عدم إفادة الإضافة اللفظية التعريف والتخصيص. **قلنا:** ذلك لأن الإضافة اللفظية في تقدير الانفصال من جهة المعنى لأنه لا معنى لضارب زيد إلا ما كان له قبل الإضافة فلا تأثير للإضافة اللفظية في المعنى، والتعريف وكذا التخصيص من المعاني فلم تفد التعريف والتخصيص.

بيان فائدة زيادة قوله: "في اللفظ" بعد قوله: "تخفيفا"

فإن قيل: ما فائدة زيادة قوله: "في اللفظ" في قوله: "ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ" **قلنا:** في ذكر قوله: "في اللفظ" إشارة إلى وجه تسمية الإضافة اللفظية باللفظية، **أو نقول في الجواب:** أن إيراده للتصريح بالمقابل لأن الإ ضافة المعنوية تفيد معنى في اللفظ وهو التعريف والتخصيص، وفائدة هذه الإضافة في اللفظ دون المعنى. **أونقول:** إن المصنف لو اكتفى بذكر قوله: "لا تفيد إلا تخفيفا" وترك قوله: "في اللفظ" لتوهم منه أن الإضافة اللفظية لا تفيد فائدة من الفوائد إلا التخفيف في المعنى بطريق أن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بأزاء ما يسقط من اللفظ من التنوين ونوني التثنية والجمع، ومنشأ هذا التوهم أن المتعلم لما علم أن إفادة الإضافة المعنوية في المعنى لم يكن إلا بزيادة في المعنى فإنه قد زاد فيه التعريف والتخصيص فلما وصل المتعلم إلى مبحث الإضافة اللفظية وقال: الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفا تبادر إلى ذهنه أن الإضافة اللفظية إنما تفيد التخفيف في المعنى وهو إسقاط بعض المعاني عن ملاحظة العقل وذلك بقياس الإضافة اللفظية على الإضافة المعنوية.

بيان أن للتخفيف اللفظي ثلاثة صور

فإن قيل: أين يظهر هذا التخفيف اللفظي هل يظهر في المضاف أوالمضاف إليه أو كليهما. **قلنا:** قد يظهر في المضاف وقد يظهر في المضاف إليه، وقد يظهر في كليهما فالتخفيف على ثلاثة أقسام.

أما التخفيف في المضاف فهو بطريقين. **الأول** بحذف التنوين. **والثاني** بحذف نوني التثنية مثل ضاربا زيد وضاربو زيد.

فإن قيل: إن في مثل حواج بيت الله لم تفد الإضافة فائدة ما، أما التعريف والتخصيص فهو ظاهر وأما التخفيف فلسقوط التنوين عنه لكونه غير منصرف لأنه في الأصل حواجج مثل مساجد وليس سقوط التنوين فيه لأجل الإضافة. **قلنا:** سقوط التنوين أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، وسقوط التنوين ههنا حكما، ومعنى كونه حكما أنه بحيث لو كان فيه تنوين لسقط

بالإضافة فيكون حذف التنوين أيضا على طريقين. **الأول** حقيقة. **والثاني** حكما.

وأماالتخفيف في المضاف إليه فقط فهو بحذف الضمير واستتاره في الصفة كا لقائم الغلام فإنه كان أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط.

وأماالتخفيف في المضاف والمضاف إليه معا نحوزيد قائم الغلام فإن أصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة، **(ومن ثم)** أي من جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص **(جاز)** تركيب **(مررت برجل حسن الوجه)** بإضافة الصفة إلى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة أنها لم تفد تعريفاجاز هذا التركيب **(وامتنع)** تركيب مررت **(بزيد حسن الوجه)**

بيان دفع ما يقال: إنه لا تطبيق بين التفريعات الأربعة وبين ما أشار إليه المصنف بقوله "ثم" في قوله: "ومن ثم" من الأمور الثلاثة

فإن قيل: إن كلمة "من" حرف جر إذا دخل على اسم الإشارة يكون هناك المشار إليه علة لما يأتي بعده من الأحكام، والأحكام المذكورة بعده أربعة. **الأول**: جواز تركيب مررت برجل حسن الوجه. **والثاني**: امتناع مررت بزيد حسن الوجه. **والثالث**: جواز الضاربا زيد والضاربو زيد. **والرابع**: امتناع تركيب الضارب زيد. **وقد** علمت أن المشار إليه بقوله: "ثم" أمور ثلاثة. **الأول**: وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف. **والثاني**: عدم إفادتها التعريف. **والثالث**: عدم إفادتها التخفيف فكان المناسب أن يكون لكل واحد من هذه الأمور الثلاثة دخل في هذه التفريعات الأربعة مع أنه لا دخل في تلك التفريعات للأمر الثالث وهو انتفاء التخصيص أصلا، وذلك لأن الحكمين الأولين متفرعان على الأمر الثاني أي انتفاء التعريف فإن جواز التركيب الأول لأجل عدم إفادة هذه الإضافة التعريف فلو أفادت تعريفا لم يجز التركيب الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، وكذا امتناع التركيب الثاني وهو مررت بزيد حسن الوجه لأجل عدم إفادة هذه الإضافة التعريف فإنه لو أفادت تعريفا لجاز هذا التركيب لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة، والأخيران متفرعان على الأمر الأول، وهو وجوب إفادة هذه الإضافة التخفيف فإن جواز التركيب الثالث وهو الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف فيه بحذف نوني التثنية والجمع وكذا امتناع التركيب الرابع وهو الضارب زيد لعدم حصول التخفيف لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام لا للإضافة فلم يكن أي دخل في هذه التفريعات الأربعة للأمر الثالث

وهـو انتـفـاء التخصيص فلا يصح دخول "من" على اسم الإشارة الذي يعلم منه أن لكل واحد من الأمـور الثلا ثة دخل في تفرع تلك الأحكام عليها، وقد بين هـذا الاعتراض العلامة عبد الغفور فـي حاشيته على الجامي بقوله: " لكن هذه العبارة وأمثالها (أي العبارة التي دخل فيها حرف الجر على اسم الإشارة) إنما يقال: لبناء لاحق على سابق ، واستدلال باللاحق على السابق ولايخفى أن ذلك منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص انتهى كلامه، ومعنى قوله: " لبناء لاحق على سابق" هـو أن " مـن" حـرف جـر إذا دخـل عـلـى اسم الإشارة يكون اللاحق وهو ما بعده من الأحكام الـمتـفرعة على السابق وهو المشار إليه باسم الإشارة، ومعنى قـوله: " واستدلال باللاحق على السابق" أن الحكم المتفرع الذي هو اللاحق يكون دليلا على السابق وهو المشار إليه.

فإن قيل: يـعـلم من قول المحشي عبد الغفور أنه يكون الحكم المتفرع علة لما قبله وهذا يـعـارض مـا قـلتـم: أنه يكون المشارإليه باسم الإشارة الذي دخل عليه حرف الجر علة للحكم الآتي. **قلنا:** قول المحشي عبدالغفور وإن كان في الظاهر يعارض لما قلناه إلا أنه في الحقيقة لا تـعـارض بينهما وذلك لأن مقصود المحشي من الاستدلال هو الاستدلال من جانب الأثر على الـمـؤثـر ومـن الـمعلول على العلة وهو الذي يسمى بالدليل الإني، ومعنى قولهم: إن المشارإليه يـكـون عـلـة لـمـا بـعـده من الأحكام هو الاستدلال من جانب المؤثر على الأثر ومن العلة على الـمـعـلول وهو الذي يسمى بالد ليل اللمي فلا تعارض. **قلنا:** فـي الـجـواب عما قلت من عدم مـطـابقة التفريعات الأربعة أنانسلم أن حرف الجر إذا دخل على اسم الإشارة يكون المشارإليه علة لـمـا سيأتي لكن إذا كان المشار إليه أمورا متعددة فالمشار إليه لايخلو إما أن يكون المجموع من حيث المجموع أو باعتبار كل واحد منها، فإن كانت الإشارة إلى المجموع لايكون هناك دخل لـكـل واحد واحد في تفريع الأحكام عليها بل يكفي منها دخل بعض منها، وإن كانت الإشارة إلـى تـلـك الأمـور بـاعتبار كل واحد واحد فلا يكفي دخل البعض دون البعض بل لابد من دخل كـل واحـد واحـد والإشارة ههناوإن كانت إلى أمور متعددة لكن باعتبار المجموع من حيث الـمـجمـوع ويكفي فيه دخل البعض فلا بأس ههنا لو لـم يكن لانتفاء التخصيص دخل في تفريع تلك الأحكام ،وإلى دفع هذ الاعتراض أشارالشارح الجامي بقوله: " والمراد أن المشار إليه إلخ"

بيان ترجيح جواب الشارح الجامي على الجوابين اللذين أجاب به عبد الغفور

وإذا صـح جـواب الـجـامـي فـلا حـاجة إلى ما أجاب به المحشي عبد الغفور أولا أن الـمـشـار إليـه ههنا ليس تلك الأمور الثلاثة بل المشارإليه هما أمران فقط التخفيف وانتفاء التعريف ولا إلـى مـا أجـاب بـه ثانيا أنه ارتكاب المجاز وهو أنه نسب البناء إلى المجموع باعتبار بعض

أجزائه كما يقال: فلان قتيل تلك القبيلة مع أنه ليس إلا قتيل بعضهم ،وعدم الاحتياج إلى هذين الجوابين ظاهر، **أما** عدم الاحتياج إلى الجواب الأول فلأن المتبادر هي الإشارة إلى الأمور الثلاثة دون الأمرين فقط لأنه يعلم من قوله: " لا تفيد إلا تخفيفا" الأمو ر الثلاثة الواحد منها صريحا وهو إفادة التخفيف، والآخران وهما انتفاء التعريف وانتفاء التخصيص ضمنا فلا يصح الإشارة إلى البعض منها لأنه يلزم الترجيح بدون المرجح، **وأما** عدم الاحتياج إلى الجواب الثاني فلأنه لايصار إلى المجاز مع صحة الحمل على الحقيقة.

جواب آخر من العصام:

وللعالم المدقق العلامة عصام الدين جواب آخر عن هذا الاعترض وحاصل كلامه أن مقصود المصنف كان التفريع على كل واحد واحد من الأمور الثلاثة إلا أنه فرّع على انتفاء التعريف وترك التفريع على انتفاء التخصيص لأن عدم إفادة التعريف يستلزم عدم إفادة التخصيص لأن معنى واحدا في الإضافة يوجب التعريف والتخصيص ، والتفاوت في حصول التعريف والتخصيص إنماحصل من تفاوت المضاف إليه في التعريف والنكارة. **(و)** من جهة أنها تفيد تخفيفا **(جاز)** تركيب **(الضاربا زيد والضاربوزيد)** لحصول التخفيف بحذف النون**(وامتنع الضارب زيد)**لعدم التخفيف لأن تنوين الضارب إنما سقط للإلف واللام لا للإضافة.

بيان دفع ما يقال:أنه لم لم ينسب سقوط النونين في الضاربازيد والضاربوزيد إلى دخول اللام عليها

فإن قيل: لا نسلم أن سقوط نون التثنية ونون الجمع في قوله: " الضاربازيد والضاربو زيد" بسبب الإضافة بل هو بسبب دخول اللام عليه وذلك لأن كما أن نون التنوين يسقط بسبب دخول لام التعريف عليه كذلك يسقط به ما هو عوض عنه، ونون التثنية والجمع عوض عن نون التنوين فلايصح تفريع هذين المثالين على إفادة التخفيف لأن التخفيف الحاصل بسقوط نوني التثنية والجمع لم يحصل بالإضافة بل باللام. **قلنا**: نسلم أن نوني التثنية والجمع عوضان عن نون التنوين لكنه يجب علينا أن نعرف أنهما في أي شيء عوضان عنه ، وذلك لأن في نون التنوين صفتين. **أحدهما** كونه متمما للكلمة ، **وثانيهما** التنكير وسقوط التنوين بعد دخول لام التعريف عليه إنما هو بسبب التنكير فإن الكلمة لما صارت بدخول لام التعريف عليه معرفة وجب سقوط ما يدل على كونها نكرة وهو التنوين ،ونونا التثنية والجمع عوضان عن نون التنوين في الصفة الأولى وهو كونه متمما للكلمة لا في الثانية وهو التنكير فلا يمتنع دخول لام

التعريف على التثنية والجمع مع وجود النونين فيهما لعدم التضاد بين اللام ونوني التثنية والجمع بعد تعين الأمر الذي هما عوضان عنه فيه.

بيان فائدة إيراد المثالين الضاربا زيد والضاربو زيد بعد ما حصل التمثيل بقوله: "مررت برجل حسن الوجه"

فإن قيل: جواز المثال الأول وهو قوله: "مررت برجل حسن الوجه" بسبب أمرين **أحدهما:** حصول التخفيف. **والثاني:** عدم إفادة التعريف فلا حاجة بعده إلى مثالين آخرين لإفادة التخفيف وهما الضاربا زيد والضاربو زيد. **قلنا:** مقصود المصنف هو إيراد مثال لا يكون في جوازه دخل إلا لحصول التخفيف. والمثالان المذكوران ماكانا متمحضين لذلك. **أونقول في الجواب:** أن مقصود المصنف من ذكر مثالين آخرين هو بيان أقسام التخفيف أي حذف التنوين ونون التثنية ونون الجمع فبيّن في مررت برجل حسن الوجه الأول ، وبيّن في هذين المثالين ماحصل التخفيف فيه بحذف نون التثنية ونون الجمع .

بيان وجه تقديم الأمثلة المتفرعة على انتفاء التعريف على أمثلة التخفيف

فإن قيل: إن في تفريع جوازالضاربا زيد والضاربو زيد لادخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب إفادة التخفيف فكان الأنسب أن يقدم هذا التفريع على التفريع السابق وهو جواز مررت برجل حسن الوجه وامتناع مررت بزيد حسن الوجه لأن جواز الأول منهما وامتناع الثاني منهما متفرع على عدم إفادة التعريف والتخصيص الذي يعلم التزاما من قوله: "ولا تفيد إلا تخفيفا" بخلاف جواز الضاربا زيد وامتناع الضارب زيد فإنهما متفرعان على إفادة التخفيف الذي هو مذكور صريحا ومطابقة، والتفريع على ما هوالمعلوم صريحا ومطابقة مقدم على مايعلم التزاما. **قلنا:** نعم إلا أنه خالف هذه النكتة وقدم مايقتضي تأخره وأخر مايقتضي تقدمه لعارض وهو أنه لما كان لقوله: "الضارب زيد" لواحق كثيرة ، والشيء يكون متصلا بلواحقه ، فلذا أخره ليكون متصلا بلواحقه ،ولواحقه قوله: "خلافا" مع جميع ما بعده إلى قوله: "ولا يضاف موصوف إلى صفة"، **وإلى** هذا الجواب أشار الشارح الجامي حيث قال: ولا شك أنه لا دخل في هذا التفريع إلخ. (**خلافا للفراء**) والتركيب في قوله: "خلافا" قد مر في بحث التنازع فارجع إليه.

بيان مذهب الفراء مع بيان دلائله الثلاثة

فإن قيل: ماقول الفراء الذي خالف فيه الجمهور؟ **قلنا:** هو يقول بجواز الضارب زيد

فإن قيل: فما دليله. **قلنا:** له دلائل ثلاثة ، **الأول** توهمه أن دخول لام التعريف إنما هو

بعد الإضافة، **والثاني**: التمسك بقول الأعشى: " الواهب المأة الهجان". **والثالث**: القياس على الضارب الرجل والضاربك.

بيان أن غرض المصنف من المتن الآتي ردالدليلين من دلائله الثلاثة

ولما كان قوله بجواز " الضارب زيد" قائما على هذه الأدلة الثلاثة وجب على المصنف أن يُرُدَّ دلائله الثلاثة حتى يبطل قوله ببطلان ماقام عليه قوله ،فرد على الدليل الثاني بقوله: " وضعف الواهب المائة إلخ " وعلى الثالث بقوله: "وإنماجاز الضارب الرجل والضاربك .

بيان أن المصنف رد على دليله الأول في أمالي الكافية

فإن قيل: " فلم لم يرد على الدليل الأول. **قلنا**: المصنف وإن ترك الرد عليه في متن الكافية إلا أنه أورد الرد عليه في شرح الكافية الذي أملاه إلى بعض الطلبة فقال في ذلك الشرح بأن التوهم غير مستقيم لأنه شيء يخالف الظاهر ،وكل مايخالف الظاهر يكون غير مستقيم فقوله غير مستقيم

فإن قيل: كيف توهمه مخالف للظاهر. **قلنا**: لأنه يقول بتأخراللام وتقدم الإضافة فيزعم أن اللام إنمادخله بعد الإضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرِّف باللام فزعمه هذا تكذيب الحس لأنا نرى بحِسِّنا أن اللام متقدمة لأنها في الأول، والإضافة بعد ذلك وما يكون موافقا للحس فهو ظاهر، فالترتيب الذي زعمه يكون مخالفا عن الظاهر والقول المخالف عن الظاهر باطل ومجرد إدعاء.

بيان طريق استدلاله بقول الأعشى

فإن قيل: فماطريق استدلاله بقول الأعشى مع أنه ليس في ذلك إضافة صيغة اسم الفاعل إلى المعرفة. **قلنا**: طريق استدلا له بهذا الشعرأن قوله: "وعبدها" معطوف على قوله: " المائة الهجان" وقد عرفت أنه إذا عطفت كلمة على كلمة أخرى يكون المذكور في جانب المعطوف عليه مرادا في جانب المعطوف، والمذكور في جانب المعطوف عليه هو قوله: " الواهب" فيكون مرادا في جانب المعطوف وهو قوله: "عبدها" ، فيكون تقدير العبارة هكذا الواهب عبدها فيكون من قبيل إضافة الصفة إلى المعرفة فلو كان ذلك غير جائز لما استعمله بعض البلغاء فكما لايمتنع ذلك لاستعمال البليغ لايمتنع هذا أيضا .

بيان أن المصنف رد على قول الفراء بقوله: " وضعف"

فإن قيل فماطريق رد المصنف استدلاله بقول الأعشى. **قلنا**: رد المصف بأنه ضعيف وكل ضعيف لايستحق أن يستدل به فكذا هذا وقال: **(وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها)** وقوله: "ضعف" إما عن الضعف أو من التضعيف فإن كان من الضعف فهو على

صيغة الماضي المعلوم على وزن كرم، وإن كان من التضعيف فهو صيغة ماض مجهول ،ومعناه حينئذ أي نسب هذا الشعر إلى الضعف وحكم عليه بأنه ضعيف .

بيان الضعف الذي ادعاه المصنف في قول الأعشى

فإن قيل: ما هو الضعف فيه الذي ادعاه المصنف. **قلنا**: الضعف فيه من حيث التركيب يعني هذا التركيب الذي استعمله الشاعر ضعيف،وذلك لأنه مثل تركيب الضارب زيد ، وتركيب الضارب زيد غير صحيح لعدم الفائدة فيه، والمشتمل علي ما هو ليس بصحيح ضعيف.

بيان دفع ما يقال: أنه كيف حكم على ضعف ما يكون مشتملا على الغير الصحيح

فإن قيل: المشتمل على الغير الصحيح لابد أن يكون باطلا ممتنعا لا أن يكون ضعيفا فقط . **قلنا**: قال صاحب غاية التحقيق إن كونه مثل الضارب زيد إنما هوبطريق العطف فإن قوله: " وعبدها" لما كان معطوفا على قوله: " المائة الهجان" ،والمذكور في جانب المعطوف عليه يكون مرادا في جانب المعطوف، وإذا لم يكن هو مثل الضارب زيد أصالة بل بطريق العطف والتبع ويتحمَّل في التابع ما لايتحمَّل في المتبوع كما في قولهم: " رب شاة وسخلتها" ويا زيد والحارث ،فإن كلمة "رب" لا تدخل على المعرفة وكذا كلمة "يا" الندائية لا تدخل على المعرف باللام بدون الواسطة فهذان الأمران وإن لم يكونا جائزين في المتبوع لكن جازا في التابع كما في هذين المثالين فإن سخلتها معرفة دخلت عليه كلمة " رب" بطريق العطف وكذا " يا" الندائية دخلت على الحارث بطريق العطف.

بيان دفع ما يقال: أن مثل رب شاة وسخلتها غير ضعيف فكان الأحق أن يكون الواهب المائة الهجان أيضا غير ضعيف

فإن قيل: لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه مالا يتحمل في المعطوف عليه لزم أن لايحكم بضعفه أيضا كما لايحكم بضعف " يازيد والحارث" و "رب شاة وسخلتها " ولو حكم بضعفه لزم أن يحكم بضعفهما أيضا لأنه مثلهما فما السر في أن يحكم بضعفه دونهما.

قلنا: إن عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار أن حرف النداء ضعيف في إفادة التعريف فيجوز أن يكون ماعطف على المنادى محلى باللام، أوباعتبار أن المعطوف في حكم المعطوف عليه إلا فيما يختص بالمعطوف عليه ، والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع آلتا التعريف فلا يتعدى إلى ما عطف عليه ، **وعدم** الضعف في رب شاة وسخلتها بإعتبار أن الإضافة في حكم الانفصال لعدم قصد التعيين أي رب شاة وسخلة لها فيجوز دخول "رب" عليه ، أوباعتبار أن الضمير في سخلتها نكرة ، لأنه عائد إلى نكرة غير مخصصة بحكم من الأحكام كالضمير في

ربه رجلا بخلاف ما إذا كان عائدا إلى نكرة مخصصة بحكم من الأحكام نحو جاء الرجل فضربته ، فإنه معرفة لأن الضمير عائد إلى هذا الرجل الجائي دون غيره كذا نقل السوال والجواب صاحب غاية التحقيق وأحال على الرضي والعباب.

بيان اعتراض من الجامي على وجه الضعف وهوادعاء أن فيه شوب المصادرة على المطلوب مع تعريف المصادرة وإثبات شوب المصادرة ههنا

واعلم أن الشارح الجامي اعترض بعد ما ذكر وجه الضعف بقوله: " الواهب المائة الهجان" أن هذا الوجه غير صحيح لأنه يستلزم شوب المصادرة على المطلوب بقوله: "ولايخفى" فجعل وجه الضعف غير صحيح ، وإذا بطل وجه الضعف فلا بد من إيراد وجه آخر للضعف وسنبينه لكنه لابد قبل معرفة بيان وجه الضعف معرفة شوب المصادرة على المطلوب ونذكر ذالك بطريق السوال والجواب فنقول:

فإن قيل: قد ادعيتم ههنا وجود شوب المصادرة على المطلوب ففهم هذه الحقيقة يتوقف على معرفة ثلاثة أمور. **الأول**: أن ما هي المصادرة على المطلوب. **والثاني**: أنه لم لم يدع وجود نفس تلك المصادرة. **والثالث**: أنه إذا لم يتحقق نفس المصادرة فكيف تحقق شوبها.

قلنا: أما المصادرة على المطلوب فهو على أربعة أقسام. **الأول**: أن يكون المدعى عين الدليل **والثاني**: أن يكون المدعى جزء الدليل. **والثالث**: أن يتوقف الدليل على المدعى. **والرابع**: أن يتوقف جزء الدليل على المدعى، فهذا هو الأمر الأول ،**وأما** الأمر الثاني وهو عدم وجود نفس تلك المصادرة ههنا فلأنه ليس المدعى ههنا عين الدليل ولاجزء منه وكذا ليس ههناتوقف الدليل على نفس المدعى ولا على جزئها، **وأما** الأمر الثالث وهو وجود شوب المصادرة فلأن إثبات المطلوب يتوقف على إبطال دليل الخصم وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب،وتفصيل هذا الإجمال هو أن المدعى ههنا امتناع الضارب زيد، وقد جعل ذلك دليلا على إبطال دليل أثبت الخصم به مدعاه وذلك الدليل قوله: " الواهب المأة الهجان" فإنه أثبت الخصم به مدعاه وهو جواز دخول اللام على المضاف بالإضافة اللفظية ، وجعل المدعى وهو امتناع الضارب زيد دليلا على إبطال ما جعل دليلا دور، وقد عرفت أن كل دور فيه شوب من المصادرة بالمعنى الأول كذا قال مولنا نور الحق ابن عبد الحق الدهلويؒ في حاشيته على الجامی فاحفظ ذلك

بيان وجه آخر للضعف

فإن قيل إذا ثبت أن في الوجه المذكور شوب مصادرة على المطلوب فما وجه ضعف قوله: " الواهب المائة الهجان"، **قلنا**: لماحمل الضعف على الضعف في الإستدلال لا في التركيب

لم يبق فيه شوب المصادرة.

فإن قيل: فما هو الضعف في الاستدلال. **قلنا** لو كان الجر متعينا في قوله: "وعبدها" لم يكن فيه ضعف في الإستدلال لكنه لما لم يكن الجر متعينا إذ لا نص فيه على الجر لأنه يحتمل ثلاثة تراكيب أخرى أيضا. **الأول**: النصب حملا على المحل: **والثاني**: النصب على أنه مفعول معه، **والثالث**: أنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها، فإنه جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بإدخال رب على سخلتها بدون العطف بيّن الشارح الجامي هذا الوجه بقوله: " اللهم إلا أن يقال"

بيان وجه تقدير الشارح الجامي الوجه الثاني للضعف بقوله: "اللهم"

فإن قيل: لم صدر الجامي وجه الضعف في الاستدلال بقوله: " اللهم" الذي ينبئ عن الضعف فيه فأى ضعف فيه؟ **قلنا**: الضعف فيه هو أن المتبادر من الضعف الضعف في التركيب لا في الاستدلال كذا قال عبد الغفور في حاشيته على الجامي

بيان الشعر بتمامه مع تشريح الألفاظ المشكلة منه

فإن قيل: ما هو البيت بتمامه، ومامعنى الالفاظ المشكلة منه؟ **قلنا**: البيت بتمامه هو قول الشاعر:

الواهب المائة الهجان وعبدها ☆ عوذا يزجى خلفها أطفالها

قوله :" الهجان" (بكسر الهاء) بمعنى البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد مثل الفلك وقوله: " عبدها" بمعنى راعيها، وقوله: " عوذا" (بالذال المعجمة) جمع عائذ بمعنى حديثات النتائج وقوله: "يزجى" (بالزاء المعجمة والجيم) على صيغة المعلوم المذكر من التزجية بمعنى السوق أي يسوق .

بيان تركيب الشعر المذكور بالتفصيل:

فإن قيل: ما تركيب هذا الشعر . **قلنا**: قوله: " الواهب" خبرلمبتدء محذوف أي هو الواهب ، وضمير هو راجع إلى الممدوح ، وإضافة الواهب إلى المائة من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي الذي يهب المأة، وقوله: " الهجان" إما صفة لقوله: " المأة" أو بدل عنه ، أوالمأة مضاف إلى الهجان من قبيل الثلاثة الأثواب كما هو مذهب الكوفية ، وقوله: " وعبدها" إما مجرور على أنه معطوف على قوله " المائة "، أو منصوب على أنه مفعول معه ،أو منصوب على أنه معطوف على محل المائة ، والضمير المجرور في قوله: " وعبدها" راجع إلى المائة.

فإن قيل: لايصح كون قوله: " الهجان" صفة لقوله: " المائة ، لأن المائة جمع معنى

والهجان مفرد فلا مطابقة بين الموصوف والصفة في الإفراد والجمعية. **قلنا**: الهجان يستوي فيه الجمع والواحد فهو ههنا جمع فحصلت المطابقة في الجمعية ولهذا قال الجامي بعد بيان معنى الهجان: يستوي فيه الجمع والواحد.

بيان ثلاثة طرق لدفع ما يقال: أنه لا يصح إضافة العبد إلى المائة

فإن قيل: لا يصح إضافة العبد إلى المائة لأن العبد مملوك ،والمأة لا أهلية فيها لأن يكون لها عبد. **قلنا**: ليس العبد ههنا بمعنى العبد الحقيقي بل المراد الراعي.

فإن قيل: فلا بد من العلاقة بينهماحتى يصح إطلاق العبد على الراعي قلنا: بينهما مشابهة في الخدمة فكما أن العبد يقوم بحق خدمة المولى كذلك هذا الراعى يقوم بحق خدمة هذه النوق. **أونقول**: أن المراد من العبد هو العبد الحقيقي

فإن قلت: إنه لا أهلية فيها أن يكون لها عبد . **قلت**: الأضافة ههنا لأدنى ملابسة فالعبد إنما هو لمالك تلك النوق المأة لكن لما كان ذلك العبد يرعى هذه النوق فأضيف إليها لهذه الملابسة . **ويمكن** أن يكون المراد من العبد العبد الحقيقي أيضا وتكون العبارة بحذف المضاف أي عبد صاحبها.

بيان صيغة " تزجي" مع بيان فاعله ومع الرد على الخادمة

فإن قيل: ما صيغة قوله: " يزجي، وما هو فاعلها ؟ **قلنا**: قوله: "يزجي" " بالزاي المعجمة" إما صيغة المعلوم المذكر من باب التفعيل أي التزجية وهو السوق وفاعله حينئذ ضمير لعبده وقوله: " وأطفالها" منصوب على المفعولية ،أو هو على صيغة المجهول المؤنث من باب التفعيل وليس في صيغة " تزجي" في هذه الصورة ضمير ، وقوله: " أطفالها" مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ، **وقد** علمت أنه على كلا التقديرين قوله: " يزجي وتزجي من باب التفعيل ،ولا يجوز أن يكون "يزجي" من باب الإفعال لأنه حينئذ يتخلل منه الوزن فلا يصح ما في الخادمة الكافية أن يزجى بصيغة المعلوم من الإفعال لأن الإزجاء وإن كان بمعنى السوق أيضا كما في الآ ية التي أوردها صاحب الخادمة في التأييد وهو قوله تعالى يزجي لكم الفلك لكن لايلزم منها أن يكون يزجي ههنا أيضا من الإفعال لكونه ههنا واقعا في الشعر لا في النثر فلايصح من باب الإفعال لتخلل وزن الشعر.

بيان وجه إيراد تركيبين في قوله: "يزجي"

فإن قيل: الشارح الجامي أورد في قوله: " أطفالها تركيبين فلم لم يكتف بتركيب واحد. **قلنا**: " الحرف الأخير في الكلمة الأخيرة من الشعر الذي يبني عليه القصيدة يسمى

بالحرف الروي ويكون هو في سائر أبيات القصيدة حرفا واحدا ومتحركا بحركة واحدة، ومن البين أن جريان الإعراب الواحد على قوله: أطفالها إنما يمكن لو كان حركة الحرف الروي معلوما في الأبيات المتقدمة على هذا البيت. **والشارح** الجامي اعتذر عن هذه المعرفة ومادام لا يعلم ذلك لا محالة يحمله على كل إعراب وتركيب يمكن إجرا ئه فيه عند صحة المعنى. والتركيبان المذكوران صحيحان فيه فلذلك حمله عليهما، نعم لو علم الحرف الروي من القصيدة فلا يجرى فيه إلا الإعراب الذي يوافق سائر أبيات القصيدة. **وأقول**: أن الشيخ الرضي وصفى بن نصير صاحب غاية التحقيق و.لشارح الهندي المتقدمون زمانا على الشارح الجامي أجروا فيه إعرابا واحدا وهو أن " تزجى" صيغة المجهول المؤنث، وقوله: " أطفالها" مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله ،ويعلم من ذلك أن حرف الروى في الأبيات السابقة بالرفع والله أعلم بحقيقة الحال وباطن المقال.

الرد على الدليل الثالث للفراء بعد الفراغ عن الدليلين الأولين

ولما فرغ المصنف عن رد الدليلين الأولين للفراء شرع في الرد على الدليل الثالث وهو القياس على الضارب الرجل والضاربك بقوله: **(وإنما جاز الضارب الرجل)** **حاصل** الجواب أن القياس وإن كان عدم جواز مثل الضارب الرجل لأن المقصود من الإضافة اللفظية هو حصول التخفيف وهو سقوط التنوين، وقد حصل ذلك من دخول اللام لكنه جاز ذلك **(حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه)** يعنى أن القياس وإن كان هو أن لايجوز ذلك إلا أنه لما كان في مثل الحسن الوجه وجوها ثلاثة . **الأول**: جر الوجه . **والثاني** رفعه على الفاعلية .**والثالث**: نصبه على التشبيه بالمفعول وكان المختار من هذه الوجوه جر الوجه بالإضافة.

بيان وجه أن المختار في الحسن الوجه هو جر الوجه بالإضافة.

فإن قيل: ما وجه كون جر الوجه بالإضافة مختارا من بين هذه الوجوه. **قلنا**: وجه كونه مختارا هو حصول الخفة المطلوبة منها في جانب المضاف إليه ، ولكون ضمير الموصوف مستكنا في الصفة على ماهو مقتضى الظاهر.ولما كان هذا الوجه مختارا حمل عليه الضارب الرجل.

بيان أن حمل الضارب الرجل على الوجه المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرفين باللام .

فإن قيل: حمل الشيء على الشيء يقتضي اشتراكهما في أمر فما ذلك الأمر الذي هما

مشتركان فيه. **قلنا**: نعم حمل الشيء على الشيء يقتضي الاشتراك، وذلك موجود ههنا، وهو اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرفين باللام فإن المضاف في قوله: " الضارب الرجل" هو الضارب، وهو صفة، وكذا المضاف في قوله: " الحسن الوجه" هو الحسن، وهو أيضا صفة، والمضاف إليه في قوله: " الضارب الرجل" هوالرجل وكذا في قوله: " الحسن الوجه" هو الوجه، وهما جنسان ومعرفان باللام كما ترى.

بيان أن الاشتراک المذكور غيرموجود في الضارب زيد والحسن الوجه

فإن قيل: كما أن هذا الاشتراك موجود بين الضارب الرجل والحسن الوجه فلم لايجوز أن يكون ذلك الاشتراك موجوداً بين الضارب زيد والحسن الوجه أيضاً فيكون قياس الفراء صحيحا. **قلنا**: هذا الاشتراك بين الضارب زيد والحسن الوجه غير موجود لأن المضاف وإن كان فيها هي الصفة لكن المضاف إليه في قوله: " الحسن الوجه" اسم الجنس وهوالوجه والمضاف إليه في قوله: " الضارب زيدٌ" ليس اسم الجنس، بل هو علم فقياس الفراء عليه قياس مع الفارق.

بيان وجهين لدفع مايقال أن قوله: " حملا " لايصح كونه مفعولاله لقوله: " جاز" لعدم اتحاد فاعلهما

فإن قيل: إن قوله: "حملاً " مفعول له لقوله: " جاز، وفاعل قوله: "جاز" هو تركيب الضارب الرجل ،ومعلوم أن لام المفعول له إنما يقدر إذا كان فاعل المفعول له وفا عل الفعل المعلل به واحداً، وهما ليسا متحدين ،لأن فاعل "جاز" هو تركيب الضارب الرجل، وفاعل قوله: "حملاً" هو النحوي فلم يجز تقدير اللام في قوله: "حملاً ". **قلنا**: نسلم أن قوله: " الضارب الرجل" فاعل لقوله: "جاز" وقوله: "حملاً " مفعول له لكن الحمل مصدر بمعنى المفعول أي لمحموليته ،وفاعله أي مفعول مالم يسم فاعله له أيضاً هو تركيب الضارب الرجل كما كان هو الفاعل لقوله: "جاز" فاتحد فاعل الفعل والمفعول له. **أونقول**: إن " حملاً " ليس مفعول له لقوله: "جاز" بل هومفعول له للفعل المفهوم من قوله: "جاز" وهو " جوزوا " أي القوم فيكون قوله: "حملاً" بمعنى الحاملية فإن الحامل أيضاهو القوم فيكون على هذا فاعل التجويز والحمل واحدا.

بيان الجواب عن القياس على "الضاربک"

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن جواب القياس على الضارب الرجل شرع في الجواب عن القياس على الضاربك فقال: (**والضاربک**) وههنا أيضا كان حق هذا التركيب

أن لايكون جائزاً لماعرفت أن المقصود من الإضافة اللفظية هو حصول التحفيف بسقوط التنوين وقدحصل ذلك من دخول اللام (و) كذا (شبهه) أي شبه الضاربك وهو الضاربي والضاربه وغيرهما.

بيان أن قول المصنف: "فيمن قال" جواب عن السؤال

فإن قيل: قد قال بعض النحاة أن قوله: "الضارب" في الضاربك ليس بمضاف إلى الكاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية وحينئذ كان الحق أن يدخل التنوين على الضارب لعدم الإضافة إلّا أنه لم يدخل عليه لاتصال الضمير لا للإضافة، لأن أتصال الضمير ينافي التنوين فأجاب المصنف عنه بقوله: **(فيمن قال)** أي في قول من قال يعني سيبويه وأتباعه **حاصل** الجواب أن ههنا مذهبين، مذهب سيبويه، ومذهب غيره، وما قلنا محمول على مذهب سيبويه لا على مذهب غيره وماذكرت في السؤال من عدم الإضافة مذهب غيره، وسبيويه يقول بالإضافة.

بيان فائده تقدير المضاف قبل قوله: "من قال" أي قول من قال

فإن قيل: لم قدر الشارح الجامي المضاف قبل قوله: "من قال". **قلنا:** إنما قدره وقال: في قول من قال لأن الجواز في القول لافي القائل، ولوجعلت كلمة "في" في قوله: "فيمن" بمعنى عند أي عند من قال: لم تقع الحاجه إلى تقدير المضاف **(إنه)** أي الضارب في الضاربك **(مضاف)** دون من قال أنه غيرمضاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف لاتصال الضمير، لا للإضافة فإنه لايحتاج جوازه إلى حمل **(حملاً)** أي لمحموليته **(على ضاربك)** فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به، والاعتراض على قوله: "حملا" بعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل به قد مر آنفا مع الجواب بطريقين فتذكر، وإلى ذلك الجواب أشارالشارح حين فسر قوله: "حملاً" بقوله: "أي لمحموليته".

دفع الاعتراض عن الجامي حيث فسر قول المصنف "حملا" بالمحمولية في الموضع الثاني ولم يفسره في الأول وللدفع طريقان طريق من العصام وطريق من جمال الدين

فإن قيل: إن الشارح الجامي فسر الحمل الثاني بقوله: "لمحموليته" لدفع ذلك الاعتراض وترك تفسير الحمل الأول بقوله: "لمحموليته" فكان المناسب أن يفعل ذلك في الموضعين لورود الاعتراض فيهما. **قلنا:** إنما فعل ذلك اختصارا لأنه لمّافسّره في أحد الموضعين لم يحتج في الآخر إليه لأنه يعلم منه أيضًا.

فإن قيل: فكان المناسب أن يفعل ذلك في الأول لافي الثاني ليكون الثاني على طريق

الأول. **فقال العصام** في الجواب عنه أنه نسي التفسير في الأول وتذكر في الثاني ففعل ما فعل وبه يتأيد مايقال إن الأنسان متشق من النسيان ، **ولكن** ردالشخ جمال الدين عليه بأنه لم يفعل ذلك لعروض النسيان له بل فعل ذلك لنكتة أخرى وهي أنه لما كان يتوهم في الحمل الثاني أنه مفعول لقوله: "قال" لا لقوله: "جاز" فللتنبيه على ذلك منه فسر في الموضع الثاني دون الأول ولهذا قال الشارح الجامي حينما فسرالحمل الثاني بالمحمولية: فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به أعني جاز .

بيان وجه حمل الضاربك على ضاربك

فإن قيل: لم حمل الضاربك على ضاربك. **قلنا:** حمل عليه لأن بينهما مشاركة في أن المضاف في كليهما صيغة اسم الفاعل المضاف إلى الضمير المتصل، وسقط اللام في كليهما قبل الإضافة لا للإضافة بل لأجل اتصال الضمير، وضاربك بدون اللام جائز بالاتفاق، فحمل الضاربك عليه لتلك المشابهة بينهما وحكم بجوازه أيضًا، وليس الضارب زيد كذلك فلم يحمل عليه لعدم المشابهة المذكورة بينهما لأن المضاف إليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا.

بيان أن ضاربك وإن كان حقه أن لايكون جائزا لعدم حصول التخفيف الذي عليه مدار جوازه لكنه حكم بجوازه لقاعدة ولهذا جاز الضاربك حملا عليه

فإن قيل: قد علم من هذا التقرير أن جواز الضاربك موقوف على جواز ضاربك ،وضاربك ليس بجائزلأنه قد علم سابقا أن الإضافة اللفظية بدون حصول التخفيف ليس بجائز وفي ضاربك إضافة لفظية بدون حصول التخفيف لأن حذف اللام إنما هومن اتصال الضمير لامن جهة الإضافة. **قلنا:** نعم كان المناسب هوأن لايكون ضاربك جائزا إلّا أن النحاة إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقق التخفيف فقالوا: ضاربك وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير.

بيان وجه عدم نظر النحاة إلى عدم تحقق التخفيف

فإن قيل: ماوجه عدم نظرهم في مثل ضاربك إلى عدم تحقق التخفيف. **قلنا:** لما كان زمان اتصال الضمير وزمان اعتبار الإضافة لغاية قربهما بمنزلة أمر واحد فكان سقوط التنوين بسبب اتصال الضمير كسقوطه بالإضافة. **أونقول** في الجواب: أن سقوط التنوين بحسب اللفظ وإن كان بسبب اتصال الضمير ولكن بحسب التقدير سقوطه بالإضافة ، وهذا القدر من التخفيف يكفي للإضافة اللفظية كما في حواج بيت الله.

بيان وجه سقوط التنوين با تصال الضمير

فإن قيل: لِمَ يسقط التنوين بسبب اتصال الضمير. **قلنا:** الضمير المتصل يقتضي كمال الاتصال بالفاعل، والتنوين يقتضي الانفصال والانقطاع فالجمع بينهما اجتماع المتضادين.

بيان وجه أن سقوط التنوين ليس بالإضافة

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون سقوط التنوين في ضاربك بالإضافة لابسبب اتصال الضمير. **قلنا:** الدليل على أن سقوط التنوين بسبب اتصال الضمير هوأنه لوكان بالإضافة لكان موجوداً قبل الإضافة مع أن الأمر ليس كذلك لأنه غير موجود قبل الإضافة أيضاً بسبب اتصال الضمير لعدم تصور وجود التنوين مع اتصال الضمير. **ولكن** هذا الجواب ضعيف لأنه يجوز أن يكون أصل قوله: " ضاربك " ضارب أياك أي بالضمير المنفصل وهو لاينافي وجود التنوين، ثم بعد الإضافة حذف التنوين بها وأُبدل الضمير المتصل بالضمير المنفصل فصار ضاربك وحصل التخفيف جداً، ثم حمل الضاربك عليه لأنهما من باب واحد ،لأن كل منهما اسم الفاعل مضافا إلى مضمر متصل من غير اعتبارحذف تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لأنهما ليس من باب واحد كما هو ظاهر.

بيان أنه كما يجوز حمل قوله: "وضعف الواهب" وقوله: " الضارب الرجل وضاربك" حملا على نظير يهما على أنهما جواب عن استدلالات الفراء كذلك يجوز أن يكون ذلك إشارة إلى مسئلة أيضا

واعلم أن الشارح الجامي حمل قوله: " وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها" وقوله: " الضارب الرجل والضاربك "حملا على نظير يهما على أن كل واحد من هذين القولين جواب عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف وكل ذلك إنما فعله الجامي اتباعاً لشارح الرضي فإنه فعل كذلك، **ولكن** قال الشارح الجامي في آخر هذا المبحث أنه يمكن توجيه هذا القولين بطريق آخر أيضاً وهو أن يجعل كل واحد من هذين القولين إشارة إلى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد.

بيان المسئلة التي أشير إليها بقوله: "وضعف الواهب المائة" وعلى هذا تندفع المصادرة أيضا

فإن قيل: فما هي المسئلة التي يصلح قوله: "ضعف الواهب" إشارة إليها. **قلنا:** هي أنه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به الذي أضيف إليه أي إلى ذلك المحلى باللام صفة مصدرة باللام لأنه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد فإن عبدها مجرد عن اللام وقد عطف

على المعرف باللام وهي المأة الهجان وقد أضيف إلى ذلك المحلى أي قوله:" المائة صفة مصدرة باللام وهوقوله: " الواهب" وبتوسط العطف يكون مثل الضارب زيد أي الواهب عبدها

فإن قيل: فكان الحق أن يكون ممتنعاً لاضعيفاً فقط. **قلنا:** لما كان يتحمل في المعطوف مالايتحمل في المعطوف عليه حكم بالضعف كما في رب شاة وسخلتها وقد مَرَّ ذلك وعلى هذا يندفع الاعتراض الذي كان فيه على التقدير الأول أي عند ماحملناه على دفع استدلال الفراء وهو شائبة المصادرة على المطلوب لأن ورودها إنما كان من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به ولم يحمل عليه.

بيان المسألتين اللتين أشير إلى أحد هما بقوله: " وإنما جازالضارب الرجل "وإلى الثانية بقوله: " وإنما جاز الضاربك"

فإن قيل: قد علم إرجاع قوله: " وضعف الواهب" إلى مسئلة فما هما المسئلتان اللتان يصح إرجاع قوله: " إنماجاز الضارب الرجل" وقوله: "وإنماجاز الضاربك " إليهما. **قلنا:** هما ظاهرتان ،أما المسئلة الأولى وهي أنه يجوز أن يضاف الوصف المحلى باللام إلى الاسم المحلى به أيضاً مثل الضارب الرجل ،وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة حملاً على الحسن الوجه في المختار لا أصلا . **والثانية** التي أشير إليهابقوله: " وإنما جاز الضاربك " هي أن يضاف الوصف المعرف باللام إلى الضمير بدون حصول التخفيف حملا على الصفة المجردة عن اللام المضافة إلى الضمير نحو الضاربك فإنه أضيف الضارب الذي هو وصف معرف باللام إلى ضمير الكاف بدون حصول التخفيف به حملا على ضاربك .

بيان أنه عند ما جعلت تلك الأقوال إشارة إلى المسائل يحصل به الجواب عن استد لالات الفراء أيضاً وإن كان ضمنا

فإن قيل: حين حملت هذه الأقوال على الإشارة إلى تلك المسائل التي بينا ها تبقي استدلا لات الفراء بلا جواب. **قلنا:** هذه الأقوال وإن حملت على الإشارة إلى المسائل لكنها تتضمن الأجوبة عن استدلات الفراء أيضاً فحصل الجواب عنها أيضًاولو تضمنا.

بيان مالا يجوز إضافته والجواب عما يرد على ذلك

وَلَمَّا فرغ المصنف عن بيان مايجوز أضافته معنوية كانت أو لفظية أراد أن يبين مالا تجوز إضافته والجواب عما يرد على ذلك فقال: **(ولايضاف موصوف إلى صفته)**

بيان أن المراد من عدم إضافة الموصوف عدم صحة إضافته مع بقاء المعنى الوصفي

فإن قيل: هذا ممنوع لأن قوله: " الفاضل" في مثل قولهم: "جاء ني الغلام الفاضل"

صفة للغلام مع أنه أضيف إليه في مثل جاء ني غلام الفاضل. **قلنا**: المراد من عدم جواز إضافة الموصوف إلى صفته هو إضافته إليها مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله .

بيان أربعة وجوه لعدم جواز إضافة الموصوف إلى الصفة

فإن قيل: لم لايضاف الموصوف إلى صفته. **قلنا**: ذلك لأربعة وجوه . **الأول** هوأن لمفاد هيئة التركيب التوصيفي مباينة مع مفاد هيئة التركيب الإضافي لأن مفاد هيئة التركيب التوصيفيّ اتصاف شيء بشيء ، ومفاد الهيئة التركيب الإضافي هو نسبة شيء إلى شيء بدون الاتصاف المذكور فلايجوز قيام أحدهما مقام الآخر، وهذا الوجه هو ماذكره الجامي **والثاني**: أنه ليس المقصود من الصفة الذات بخلاف المضاف إليه فلو أضيف الموصوف إلى الصفة صارت الصفة المضاف إليه فلزم كون الشي الواحد ذاتا وغيرذات. **والثالث**: أن ذات الموصوف عين ذات الصفة فإن ذات الرجل والعالم في جاء رجل عالم واحد بخلاف المضاف إليه فإن ذاته تكون غير ذات المضاف فعند إضافة الموصوف إلى الصفة يلزم إضافه الشي إلى نفسه لاتحاد ذاتيهما. **والرابع** هوأنه لوأضيف الموصوف إلى الصفة مع بقاء المعنى الوصفي يلزم اجتماع المتضادين لأنه لابد أن تكون الصفة تابعة للموصوف في الإعراب فإن كان مرفوعاً كانت الصفة مرفوعة وكذا الأمر في النصب والجر بخلاف المضاف إليه فإنه لايكون تابعاً للموصوف بل يكون مجروراً فقط فلو أضيف الموصوف إلى الصفة لزم كون المضاف مرة مجرورا ومرفوعاً ومرة مجرراً و منصوباً وهو غيرصحيح كماترى **(و)** لهذا المعنى بعينه **(لا)** تضاف **(صفة إلى موصوفها)** أي كذا لا تضاف صفة إلى موصوفها مع بقاء المعنى الوصفي بالوجوه المذكورة أيضاً فلايقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع بإضافة الموصوف إلى الصفة إذ أصله المسجد الجامع ثم أضيف بعد التجريد لأن التجريد شرط في الإضافة المعنوية وكذا لايقال: جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد بإضافة الصفة إلى موصوفها لأن أصله قطفية جرد ثم قدمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها.

بيان الاختلاف بين البصريين والكوفيين في أضافة الصفة إلى موصوفها

فإن قيل: هل النحاة متفقون في عدم صحة إضافة الموصوف إلى الصفة. وإضافة الصفة إلى موصوفها. **قلنا**: لا بل هذا الحكم إنما هو عند البصر بين منهم بخلاف الكوفيين فإنهم يقولون بجواز إضافة الموصوف إلى الصفة وكذا بإضافة الصفة إلى الموصوف .

بيان وجه عدم جواز الصفة إلى الموصوف عند البصربين

فإن قيل: فما علة الجواز عند هم. **قلنا**: علة الجواز عند هم هوأنهم قالو: أن الإضافة

لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في مثل جردُ قطيفة أو بحذف اللام كما في المسجد الجامع وهذه الفائدة إذا حصلت تجوز الإضافة كيف ما كان.

بيان أن المتن الآتي جواب عن الإيراد الوارد على كل واحدة من القاعد تين

ولما ورد على كل من القاعدتين إيراد أراد المصنف أن يجيبب عن كل واحد من الأيرا دين **حاصل** الإيراد على القاعدة الأولى هوأن عدم صحة إضافة الموصوف إلى الصفة منتقض بمثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الأولى وبقلة الحمقاء فإن في كل واحدِ من هذه الأمثلة الأربعة أضيف الموصوف إلى الصفة فإن الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والأولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد أضيفت الموصوفات إلى صفاتها فلم تصح قاعدة عدم صحة إضافة الموصوف إلى الصفة فأجاب المصنف عنه بقوله: **(ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الأولى وبقلة الحمقاء متاؤل)**

بيان التأويل الذي حملت عليه هذه الأمثلة

فإن قيل: فما هوالتأول فيقوله: مسجد الجامع . **قلنا:** التأول فيه هوأنه بتقدير الموصوف للمضاف إليه أي مسجد الوقت الجامع فإن الوقت الموصوف بالجامع مقدر ههنا.

بيان معنى مسجد الوقت الجامع

فإن قيل: ما معنى مسجد الوقت الجامع. **قلنا:** هو يحتمل معنيين. **الأول** أن الوقت مقدر في لظم الكلام، والمسجد مضاف إلى ذلك الوقت دون الجامع، والجامع صفة للوقت. ويكون حاصل الجواب على هذا الاحتمال أن الجامع ليس صفة للمسجد ولاالمسجد مضاف إلى الجامع بل المسجد مضاف إلى الوقت، والوقت موصوف بالجامع ،وعلى هذا يندفع الإيراد بوجهين، فإن الجامع حينئذ لم يكن وصفا للمسجد ولا المسجد مضاف إليه. **والثاني** من المعنيين المحتملين هو أن الوقت محذوف بين المسجد والجامع لكنه لما حذف أقيم الجامع مقامه ويكون منطويا ومشملاً عليه غير محتاج إلى ذكره لشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحده الوقت وهذا معنى الصفة الغالبة التي أشار إليها الشارح الجامي بقوله : "فيكون بمنزلة الصفات الغالبة " لكن لما كان هذا المعنى في الجامع ليس حقيقة بل ادعاء قال الشارح الجامي: فيكون بمنزله الصفات الغالبة أي زاد الشارح لفظ "بمنزلة "الذي يستعمل فيما يكون ادعاء لاحقيقة. **ويكون** حاصل الجواب على هذا الاحتمال أن المسجد وإن كان مضافا إلى الجامع لكن الجامع ليس صفة له فلا يلزم إضافة الموصوف إلى الصفة.

بيان التأول في الصفتين من الصفات الثلثة الباقية أي صلوة الأولى وبقلة الحمقاء

فإن قيل: قد بينتم التأول في المثال الأول فما طريق التأول في الأمثلة الثلثة الباقية. **قلنا**: هي على هذا القياس فالصلوة الأولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الأولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين في المسجد الجامع.

بيان وجه عدم جريان هذا الطريق من التأول في المثال الثالث أي الجانب الغربي

فإن قيل: هل هذا التأول يتمشي في جانب الغربي أيضاً. **قلنا**: هذا التاويل يجري في صلوة الأولى وبقلة الحمقاء فقط ولايجري في جانب الغربي.

فإن قيل: ولم ذلك. **قلنا**: وجه ذلك أنه لاشك في أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لاتوصيف مكان هو جانبه بها فإنه يلزم منه أن يكون المكان كله غربيا مع أن الغربي منه جانب من جوانبه.

بيان تصحيح التأول المذكور في الجانب الغربي بطريق آخر

فإن قيل: فما طريق دفع أصل الاعتراض عنه فإنه قد أضيف فيه الموصوف إلى الصفة فلا بد من التأول فيه. **قلنا**: طريق دفعه ما بينه الشارح الجامي بقوله: " اللهم إلّا أن يقال" : أي يمكن أن يقال أن ههنا مكانان جزء وكل فالمكان الجزء مشمول والمكان الكل شامل له فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء، والإضافة بيانية فلاحاجة إلى المغايرة بينهما والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هوالكل فيكون حينئذ من قبيل إضافة العام إلى الخاص مثل خاتم فضة فيستقيم المعنى.

بيان دفع الإيراد الوارد على القاعدة الثانية

ولمافرغ المصنف عن جواب الإيراد على القاعدة الأولى شرع في الجواب عن الإيراد على القاعدة الثانية . **حاصل** الإيراد أنكم قلتم أنه لا تضاف الصفة إلى موصوفها مع أنه أضيفت الصفة إلى الموصوف في قولهم: "جرد قطيفة وأخلاق ثياب" فإن أصلهما قطيفة جرد وثياب أخلاق فقد مت الصفة على الموصوف وأضيفت إليه فانتقض ما قلتم أنه لاتضاف الصفه إلى موصوفها مع أنه قد أضيفت إليه فأجاب عنه بقوله: **(ومثل جرد قطيفة وأخلاق ثياب متأول)** حاصل الجواب أن قوله: "جرد قطيفة " كان في الأصل قطيفة جرد فحذفوا منه الموصوف وهوالقطيفة وبقي جرد فقط، ولما حذف الموصوف وبقيت الصفه بدون الموصوف زالت منها معنى الوصفيه لأن معنى الوصفيه في الصفة إنمايظهر فيهاإذاكانت صفة للموصوف المذكور، وعند حذف الموصوف منها صارت بمنزله اسم من الأسماء.

فإن قيل: فحينئذ كان المناسب أن تستعمل جرد فقط فما الحاجة إلى إيراد قطيفة مرة ثانية بإضافة جرد إليها مع أنها حذفت مرة. **قلنا**: لما بقي جرد وحده وحذف الموصوف منه صلح لأن يكون مصداقه قطيفة وغيرها فلما أرادوا تخصيصه بأن يكون مصداقه قطيفة فقط احتاجوا إلى إضافته إلى قطيفة الذي هو جنس لها كما أنهم أضافوا خاتما إلى فضة لتعيين الجنس فليس إضافة جرد إليها من حيث أنه صفة لهابل من حيث أنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص .

بيان التأول في أخلاق ثياب

فإن قيل: فما بال أخلاق ثياب هل التأول فيه مثل التأول في مثل جرد قطيفة . **قلنا**: نعم هو أيضا مثل جرد قطيفة.

بيان معاني الألفاظ المستعملة في الأمثلة المذكورة من كتب اللغة

فإن قيل: مامعاني الألفاظ المستعملة في الأمثلة المذكورة.**قلنا**: يجب علينا في الأخير أن نبين معاني هذه الأمثلة فنقول: أما معنى مسجد الجامع فظاهر وكذا جانب الغربي وصلوة الأولى، وأما بقلة الحمقاء فمعنى المضاف أى البقل على ماقال صاحب لسان العرب ماكان منه ينبت في بذره ولا ينبت في أرومة ثابتة يعني أنه ينبت من البذرولا يبقي له أرومة وساق حين زمن الشتاء أوبعد مايرعى فلايقال للشجر بقل لأنه يبقى له أرومة وساق حين أتي عليه الشتاء أوأكلته الحيوان فالحاصل أن كل مايزرع على الأرض غير الأشجار فهوبقل، وأما بقلة الحمقاء فهي مايقال له الرجلة (بكسر الراء) وأيضًا يقال لها الفرفخة وفي الهنديه خرفه وفي الأفغانية (ورخازے)وقال صاحب لسان العرب في بيان وجه تسميته بالبقلة الحمقاء أنها تنبت على طرق الناس فتداس وفي المسائل أي مجاري السيول فيقلعها ماء السيل وذكر في ذلك مثلا أيضا وقال: ومن كلامهم فلان أحمق من رجلة أي البقلة الحمقاء فلولم تكن هذه البقلة حمقاء نبتت في مواقع محفوظة هكذا قال: صاحب لسان العرب تحت بيان معنى رجل فانظر هناك **وأما معنى** جرد قطيفة ، فالقطيفة دثار مخمل وقيل كساء له خمل ،والجمع القطائف والقطف وفي الحديث تعس عبد القطيفة، والخمل هدب القطيفة ،والهدب في الأفغانية (زنڈي) هكذا قال: صاحب لسان العرب **والدثار**ما يتدثر به الإنسان وهوما يلقيه عليه من كساء أوغيره فوق الشعار كذا قال الفيومي صاحب " المصباح المنير" **والشعار**ماولي شعر جسدالإنسان كما جاء في حديث الأنصار أنتم الشعار دون الدثار أي أنتم الخاصة فالدثار يكون فوق الشعار كذا قال: صاحب لسان العرب، فمعنى القطيفة في الأفغانية (هغه سادر چي دهغه زنڈي وي زنڈي

تـه پـه بـلوچستان أوقندهار کے آشے وابی) هذا معنى القطيفه. وأما جرد فهو بمعنى الخَلَق وقيل هوالذي هو بين الجديد والخلق، والجمع جرود بقال أثواب جرود قال الشاعر كثير عزة

فلا تَبعَدَنْ تحت الضريحة أعْظُمٌ ☆ رميم وأثواب هناك جُرُود

ولـذلك جاء في حديث أبي بكر رضي الله تعالىٰ عنه ليس عندنا من مال المسلمين إلاجرد هذه القطيفة أي التي انجرد خملها وخلقت **وإذا** عرفت معنى كل واحد مى الجزئين على حدة علم منه معنى المجموع أيضاً أي كساء ذو خمل وهدب خلقة، ومعنى أخلاق ثياب ظاهر.

بيان بعض آخر من الأسماء مما لايصح إضافته

ولما فرغ عـن بـعـض مالا يصح أضافته إلى الآخر وهو الموصوف و الصفة شرع في بعض آخر مما لايضاف فقال: (**ولايضاف اسم مماثل**) أي مشا به (**للمضاف إليه في العموم الخصوص**) إلى ذلك المضاف إليه سواء كانا مترادفين (**كليث وأسد**) في الأعيان والجثث (**وجس ومنع**) في المعاني والأحداث أوغير مترادفين بل متساوبين في الصدق كالإنسان و الناطق.

بيان أن المراد من المماثلة المشابهة

فإن قيل: المماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع كزيد وعمرو بالنسبة إلى الأنسان وإذا علم معنى المماثلة فلايصح التمثيل بالليث والأسد لعدم المماثلة بينهما بالمعنى المذكور **قلنا:** المراد من المماثلة هي المشابهة.

فإن قيل: ما العلاقة بينهما. **قلنا:** العلاقة بينهما أن المماثلة والمشابهة قسمان لمقسم واحد، وهي المناسبة من قبيل ذكرنوع وإرادة نوع آخرمنه.

بيان أن المراد من المشا بهة المشابهة في العموم والخصوص لاالمشابهة في الصدق

فإن قيل: المشابهة عبارة عن اشتراك الشيئين في الوصف الذي يكون لازماً لأحدهما ومشتهراً به كاشتراك زيد مع الأسد في وصف الشجاعة اللازمة للأسد المشتهربها، ولا مشابهة بين الليث والأسد بهذا المعنى لأن هذا معنى يقتضي أن يكون الشيآن متغائرين ذاتاولا مغايرة بين الليث والأسد ذاتا لأن ذاتهما واحد. **قلنا:** المشابهة على قسمين مشابهة في الصدق ومشابهة في العموم و الخصوص، وماذكرت من لزوم التغاير في الذات فذلك إنما يكون في مشابهة الصدق لافي هذه المشابهة ،والمصنف لم يذكر مطلق المشابهة بل ذكر المشابهة في العموم والخصوص بقرينة ذكر قوله: " في العموم والخصوص بعد قوله: " مماثل" الذي هو بمعنى المشابه.

بيان أن المراد من العموم والخصوص ليس العموم والخصوص الذي هو من النسب الأربعة بل العموم بمعنى شمول الإطلاق والخصوص عدمه

فإن قيل: العموم والخصوص مثل عموم الحيوان وخصوص الإنسان يكون بحسب كثرة الأفراد وقلته فالعام يكون كثير الأفراد بحيث يصدق على مايصدق عليه الخاص وغيره فإن الحيوان يصدق على مايصدق عليه الإنسان وغيره من الحيوانات فعلى هذا لايصح التمثيل بالليث والأسد لعدم العموم والخصوص بينهما بهذا المعنى، **وأجاب** العلامة عبدالغفور في حاشيته على الجامي عن هذا الاعتراض، وبيّنه العلامة عبدالحكيم في الحاشية عليه بأن المراد من العموم والخصوص ليس ما هو المشهور وهو الذي ذكر تم في السؤال بل المراد منها المعنى اللغوي والعموم في اللغة بمعنى شمول الإطلاق والخصوص عدم ذلك كليث وأسد فإن مايطلق عليه الأسد يطلق عليه الليث وبالعكس. وكل مالم يطلق عليه الأسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس.

بيان أن العموم والخصوص بمعنى شمول الإطلاق وعدمه كما يصدق على المترادفين مثل أسد وليث كذلك يصدق على المتساويين مثل الإنسان والناطق

فإن قيل: يعلم من المثالين اللذين ذكرهما المصنف وهما الليث والأسد والحبس والمنع أن المراد من المشابهة في العموم والخصوص هو الترا دف فقط فيخرج عنه مثلا الإنسان والناطق لعدم الترادف بينهما مع أنهما أيضاً مما لايضاف أحد هما إلى الآخر. **قلنا:** قدعرفت أن المراد من المشابهة في العموم والخصوص هو المشابهة في شمول الإطلاق وعد مه فكل مايوجد فيه ذلك لايضاف أحدهما إلى الآخر فكما يشمل قوله: " المشابهة في العموم والخصوص" للمترادفين يشمل للمتساوين في الصدق أيضًا مثل إنسان وناطق لأنهما أيضًا مما فيه المشابهة في شمول الإطلاق وعدمه فإن كل مايطلق عليه الإنسان يطلق عليه الناطق وبالعكس وإلى هذا أشار الشارح الجامي حيث قال: سواء كانا مترادفين أوغير مترادفين وجعل المثال المذكورفي المتن مثالا للمترادفين وأورد في مثال غير مترادفين بل متساويين قوله: " الإنسان والناطق".

بيان تعريف الترادف والتساوي

واعلم أن الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم، والتساوي عبارة عن الاتحاد في المصداق بأن يصدق أحدهما على كل مايصدق عليه الآخر وبالعكس مع التغاير في المفهوم كذا قال العلوي في حاشته على الجامي.

بيان دفع مايقال: أنه ذكر للمترادفين مثالين مع أن الواحد يكفي للإيضاح

فإن قيل: فما الحاجه إلى المثالين للمترادفين فإنه ذكر له مثالين. **الأول** منهما الليث والأسد. **والثاني** الحبس والمنع. **قلنا:** المثال الأول للأعيان والجثث. **والثاني** للمعاني والأحداث فتتعدد المثال بناء على تعددالممثل.

بيان أن قول كعب بن زهير " ليوث الأسد متاوَّل

فإن قيل: قد جاء إضافة الليوث إلى الأسد (بضم الهمزة وسكون السين) في قول كعب بن زهير ليوث الأسد. **قلنا:** هو متأول معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث كما يقال: هؤلاء خواص الخواص وأشراف الأشراف .

بيان أن المتن الآتي جواب لسؤال مقدر

فإن قيل: ماوجه عدم صحة إضافة المماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص فأجاب المصنف عن هذا السؤال قوله: **(لعدم الفائدة)** أي لعدم الفائدة المطلوبه من الإضافة وهو التعريف والتخصيص في ذكر المضاف إليه فإنك إذاقلت رئيت ليث أسد لايفيد ذلك إلّا ما يفيده رئيت ليثا بدون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه فيكون ذكر الأ سد وإضافة الليث إليه لغواً لافائده فيه.

بيان أن قوله: " لعدم الفائدة" دليل لما تضمنه حرف النفي في قوله: "لايضاف" أي منعت إضافة اسم مماثل

فإن قيل: إن قوله: " لعدم الفائدة" لايخلو إما أن يكون علة لقوله: " يضاف" المنفي أو لكلمة " لا" النفي ، والكل باطل . **أما الأول** فلأنه حينئذ يكون قوله: " لعدم الفائدة" قيدا لقوله: " يضاف" ويكون حرف النفي داخلاً على المقيد بالقيد ،والأصل أنه إذا دخل النفي على المقيد بالقيد يكون النفي متوجهاً إلى القيد فيكون معنى الكلام أنه لا يضاف لعدم الفائدة فيعلم منه جواز الإضافه عند وجود الفائدة مع أنه لايضاف المماثل للمضا ف إليه في العموم والخصوص مطلقا. **وأماالثاني** وإن صح المعنى لأن قوله: " لعدم الفائدة" في هذه الصورة يكون علة لعدم الإضافة لكن يلزم منه تعلق الجاروالمجرور بالحرف وهو " لا" ، وذا لايجوز. **قلنا:** قوله: " لعدم الفائدة علة لقوله: " منعت" الذي تضمنه قوله: " لا يضاف" أي منعت إضافة اسم مماثل للمضاف إليه لعدم الإضافة ،وقد ذكرصاحب غاية التحقيق هذا السوال والجواب إجما لا.

بيان أن المتن الآتي جواب عن الاعتراض الذي ورد بمثل كل الدراهم وعين الشيء

فإن قيل: قاعدتكم هذه منقوضة بمثل كل الدراهم وعين الشيء لأن المضاف وهو

"كل" ليس إلّا الدراهم ،و كذا العين ليس إلّا الشيء فكل واحد من المضاف فيهما مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص ،ومع ذلك أضيف إليه فأجاب المصنف عنه بقوله: **(بخلاف)** إضافة العام إلى الخاص في مثل **(كل الدراهم وعين الشيء فإنه)** أي المضاف فيهما **(يختص به)** حاصل الجواب أنا لانسلم أن الإضافة في هذين المثالين مثل الإضافة في ليث أسد، لأن المضاف في ليث أسد لم يكن عاماً قبل الإضافة فلم يحصل بالإضافة فائدة لاالتعريف ولاالتخصيص بخلاف هذبن المثالين فإن المضاف فيهما كان عاما قبل الإضافة لأن الكل جاز أن يكون دراهم أودنانيرأوغيرهما و كذا العين قبل الإضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الإضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود، لأن الشيء لايطلق إلّا على الموجود فصارالمضاف خاصا بسبب إضافته إلى المضاف إليه فلم يكن من قبيل إضافة المماثلين في العموم والخصوص لظهور أن المضاف فيهما ليس في العموم والخصوص مثل المضاف إليه بل المضاف عام وليس المضاف إليه عاماً مثله بل خاص.

بيان دفع مايقال: إن قوله: "يختص به" غيرصحيح بل الحق أن يقال: يتعرف به لأن إضافة النكرة إلى المعرفة تفيدالتعريف

فإن قيل: المضاف في كل واحد من هذين المثالين نكرة ،والمضاف إليه معرفة ، فإن "كل وعين" نكرة والدراهم والشي معرفة ،وإضافة النكرة إلى المعرفة تفيد التعريف لا التخصيص فكيف يصح قوله: "يختص به". **قلنا**: للخصوص معنييان، قد يجيء بمعنى الخاص المقابل للعموم، وقد يجيء بمعنى التخصيص المقابل للتعريف وهو ههنا بالمعنى الأول لا الثاني فيشمل التعريف، فيكون معنى قوله: "يختص به" أي يصير العام خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه أي يخرج من العموم إلى الخصوص سواء حصل به التعريف أوالتخصيص، وههنا حصل به الأول، وإلى هذا الجواب أشارالشارح الجامي حيث قال: في شرح قوله: " ويختص به " أي يصير خاصاً بسبب إضافته إلخ.

بيان أنه لا يعلم أن يكون اللام في قوله: "الدراهم والشيء" للعهد الذهني

فإن قيل: يجوز أن يكون اللام في المضاف إليه أي قوله: " الدراهم "وقوله: " الشيء" للعهدالذهني فيكون المضاف إليه نكرة، والإضافة إلى النكرة لاتفيد إلّا التخصيص فيكون قوله: "يختص به" محمولاً على الظاهر. **قلنا**: كون اللام للعهد الذهني بعيد في أمثال هذين المثالين لأنه لا فائدة حينئذ في إيراد اللام عليه لأن الدراهم والشيء نكرة بدون دخول اللام أيضاً فلم يفد دخول اللام شيئًا.

تحقيق إضافة العين إلى الشيء على تقدير كون اللام في قوله: " للشيء" للجنس

فإن قيل: أعمية الكل عن الدراهم ظاهر، وعموم العين عن الشيء أيضاً ظاهر لو كان اللام في قوله: " الشيء" للعهد الخارجي إلّا أن اللام في الشيء لو كان للجنس فكون العين أعم من الشيء غيرظاهر لأن الشيء في اللغة يتناول الجواهر والأعراض والموجود والمعدوم فإنه قال صاحب لسان العرب: إن الشيء يقع على كل ما أخبر عنه قال ذلك تحت تحقيق لفظ "شيء" وكذا " العين" بمعنى النفس فعين الشيء نفسه فلو كان الشيء جوهراً فجوهر وإن كان عرضاً فعرض. **قلنا:** على تقدير كون اللام جنسا في قوله: " الشيء" أيضاً أعمية العين من الشيء ظاهر كما قال عبدالغفور. **وحاصل** ما قاله أن الشيء يستعمل في معنيين بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة وبمعنى الموجود المطلق عند جماعة أخرى أي سواء كان موجوداً في الخارج أو في الذهن، والعين بمعنى الذات فلو حمل الشيء ههنا بمعنى الموجود في الخارج فلاشبهة في أعمية العين بمعنى الذات عن الموجود في الخارج لأن العين بمعنى الذات يشمل للموجود في الذهن أيضاً ،ولو حمل الشيء بمعنى الموجود المطلق فحنيئذ لو أريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن فلا عموم للعين عليه لكن لو أخذ من حيث أنه متحقق في الذهن فهو فرد من أفراد الشيء كمفهوم الإنسان بالنسبة إليه وحينئذ يكون العين أعم منه و على هذا التحقيق الذي أورده عبد الغفور كتب عبدالحكيم السيالكوتي محشيا عليه أنه حصل به للمتعلم برد الخاطر ولا يبقي له ترقب أي انتظار.

بيان أن المتن الآتي وهو قوله: " وقولهم: سعيد كرز" جواب عن سؤال مقدر

فإن قيل: لانسلم أن المماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص لايضاف إليه بل يضاف كما في قولهم:"سعيد كرز" فإن سعيداً وكرزاً اسمان لمسمى واحد كليث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر فأجاب عنه المصنف بقوله: **(وقولهم سعيد كرز متأول)**

حاصل الجواب أن أحد هما أي المضاف أوالمضاف إليه محمول على المد لول والآخر على اللفظ الدال أي يراد من أحدهما المد لول ومن الآخر الدال فكأنك إذا قلت: جاء ني سعيد كرز قلت: جاء ني مدلول هذا اللفظ .

بيان أنه يجب أن يتأول سعيد كرز في قولهم: " جاء ني سعيد كرز" بأنه جاء مد لول هذا اللفظ ولايجوز أن يتأول بأنه جاء دال هذا المدلول

فإن قيل: لم لا يجوز أن يعكس فيه ويقال: أنه جاء دال هذا المد لول. **قلنا:** لايصح هكذا لأن نسبة المجيء إلى الدال غير صحيح لأن المجيء لايكون إلّا من المدلول.

بيان أنه لايجوز أن يقال: كرز سعيد

فإن قيل: إذا صحّ سعيد كرز بهذا التأويل فلم لايجوز كرز سعيد بعين هذا التأويل مع أنه غير جائز عندكم. **قلنا:** بالنظر إلى هذا التأويل وإن صح أن يقال كرز سعيد أيضاً لكنه لم يجز لعلة أخرى وهي أن مقصود هم بهذه الإضافة التوضيح فما يحصل به هذا المقصد يكون جائزا، وما لايحصل به ذلك لايكون جائزاً فلما نظر نا إلى أن سعيداً اسم ذلك الرجل الذي سمي بهذا الاسم ، وكرز لقبه ،واللقب أوضح من الاسم غالبًا فلم يحصل المقصود أي التوضيح إلّا بأن يضاف سعيد الذي هو اسمه وهو غير واضح مثل كرز إلى كرز الذي هو اللقب وهو واضح، ووجه ظهوراللقب من الاسم هوأن اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح أوذم فيكون أوضح منه كذا قال عبدالرحمٰن. **وأيضا** الاسم ماوضعه الأب والأم فيكون أقل استعمالا، واللقب ماوضعه الناس له فهو أشهر فيما بينهم كذا قال المحرم.

بيان إثبات حروف الأواخر من المضاف وحذ فها بعد الفراغ عما يجوز إضافته وما لايجوز

ولما فرغ المصنف عن بيان ماجاز إضافته وما لم يجز شرع في بيان إثبات حروف الأواخر من المضاف وحذفها فقال: **(وإذا أضيف الاسم الصحيح)**

بيان أن المراد من الصحيح ههنا ما ليس في آخره حرف علة كما هوا صطلاح النحاة

فإن قيل: مثل داري وقولي ليس بصحيح لكون عينهما حرف علة ، ومع ذلك حكمه في الإضافة حكم الصحيح أي يكون آخره مكسوراً. **قلنا:** كل متكلم يتكلم باصطلاحه والصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة سواء كان الفاء أوالعين حرف علة أولم يكن، ومثل داري وقولي وإن لم يكن صحيحا عند أهل الصرف لكنه صحيح عند النحاة .

بيان وجه اعتبار النحاة لآخر الكلمة دون أولها وأوسطها كما هو عند أهل الصرف

فإن قيل: لم اعتبر النحاة آخر الكلمة فقط ولم يعتبروا الفاء والعين في صحة الكلمة مثل ما فعل أهل الصرف. **قلنا:** وجه اعتبارهم الآخر لأن نظر هم مقصورعلى الإعراب ولايكون إلّا في الآخر، بخلاف أهل الصرف فإنهم يبحثون من مادة اللفظ وصيغته أي الفاء والعين واللام فوجب عليهم اعتبار الحروف الأصلية جميعاً **(والملحق به)**

بيان تعريف الملحق بالصحيح مع بيان وجه الإلحاق بالصحيح

فإن قيل: ما هو الملحق به. **قلنا:** هوما في آخره واو أوياء قبلهما ساكن مثل دلو وظبي.

فإن قيل: ماوجه إلحاقه بالصحيح. **قلنا:** له وجهان، **الأول:** أنه كما أن الصحيح يقبل الحركات الثلث يقبلها هذا الاسم أيضاً، وذلك لأن الحركة لا تكون ثقيلة على حرف العلة

بعد السكون لمزاحمة خفة السكون ثقل الحركة. **والثاني**: أن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولاتثقل عليها الحركة بعد السكوت كما في الابتداء فكذا بعد السكون لأن في الابتداء يكون للمتكلم قوة تكلم وجريان النفس مثل وعد ووجل **(إلى ياء المتكلم كسر آخره)**

بيان وجه كسر آخره

فإن قيل: لم كسره آخره. **قلنا**: لتناسب الياء لأن الياء تقتضي كسر ما قبله مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به .

بيان دفع ما يقال: أنه لم لم يقل كسر آخرهما

فإن قيل: كان الواجب أن يقول كسر آخرهما ليرجع الضمير إلى الصحيح والملحق به **قلنا**: قد عرفت مراراً أن المعطوف والمعطوف عليه بكلمة "أو" في حكم الواحد ، لأن "أو" لأحد الأمرين فصح إرجاع ضمير الواحد إليه **(والياء مفتوحه أوساكنة)** والواو ههنا حالية.

بيان ماهو الأصل في الياء الفتح أوالسكون

فإن قيل: أيهما أصل فيه الفتح أوالسكون. **قلنا**: اختلف العلماء فيه والصحيح أنه الفتح.

فإن قيل: ماوجه أصالة الفتح. **قلنا**: لأن الأصل في الكلمة التي تكون على حرف واحد هي الحركة.

فإن قيل: ماوجه أصالة الحركة في الكلمة التي تكون على حرف واحد. **قلنا**: لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أوحكماً، **أما** حقيقة فمثل كاف التشبيه وواوالعاطفه وباء الجارة وغير ذلك مما يكون في صدر الكلام. **وأما** حكما فكما في كاف الضمير في مثل أكرمتك ، ومثل ياء المتكلم في غلامي ودلوي وغير ذلك مما لم يكن في صدر الكلام ، ولكن لاستقلا لها يكون في حكم الابتداء بها.

بيان الاسم المعتل حين إضافته إلى ياء المتكلم

ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حين إضافة كل منهما إلى ياء المتكلم وفرغ أيضا من بيان حال الياء حين كونها مضافاإليها شرع في بيان الاسم المعتل حين إضافته إليها فقال: مصدِّراً بالفاء التفصيلية **(فإن كان آخره)** أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

بيان أن الفاء في قوله: فإن كان تفصيلية لبيان الإجمال المفهوم من الكلام السابق

فإن قيل: الفاء التفصيلية تقتضي سبق الإجمال عليها فما هوالإجمال. **قلنا**: قال عبدالغفور

في جواب ذلك إنها لتفصيل الإجمال المفهوم من الكلام السابق أي إن لم يكن الاسم صحيحاً ولاملحقا به فإن كان إلخ. (**ألفا تثبت**) أي الألف نحوعصاي ورحاي.

بيان وجه إثبات الألف في المعتل الذي يكون في آخره ألف وعدم قلب الألف بالياء في اللغة الفصيحة

فإن قيل: لم تثبت الألف ولاتقلب بالياء. **قلنا**: القلب إنمايكون فيما يكون فيه علة القلب وليس ههنا علته فمن أين يجوز أن يحكم بالقلب، وعلة القلب هو اجتماع الواو والياء وليس ههنا اجتماع الواو والياء بل ههنا اجتماع الياء و الألف.

فإن قيل: بعض قبائل العرب تقلبها ياء أيضاً فكيف يصح القول بعدم القلب. **قلنا**: هذا الحكم إنما هو على اللغة الفصيحة وما قال به البعض لغة غير فصيحة، وإلى تلك اللغة أشار بقوله (**وهذيل**) وهي قبيلة من العرب (**تقلبها**) أي الألف حال كونها (**لغير التثنية ياءً**)

بيان إعراب قوله: " لغير التثنية "

فإن قيل: ما إعراب قوله: "لغير التثنية". **قلنا**: هو منصوب على أنه حال عن ضمير المؤنث في قوله: "تقلبها" الواقع مفعولاً به لقوله: "تقلب".

بيان وجه صحة القلب عند الهذيل

فإن قيل: قد قلتم آنفا أنه ليس ههنا علة القلب فكيف جاز الحكم بالقلب. **قلنا**: ذلك لأنهم لما أرادوا كسرة الألف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا على ذلك لعدم قبول الألف حركة فقلبوا الألف ياء لبكون مثل الكسرة فاجتمع متجانسان، وهما اليا آن فادغموا إحداهما في الآخر.

بيان وجه عدم القلب في التثنية مع أن الدليل المذكور يجري فيه أيضًا

فإن قيل: فعلى هذا يجب عليهم أن يقلبوا ألف التثنية أيضاً ياء بعين هذا الدليل مثل غلاماي. **قلنا**: لم يفعلوا كذلك فيه للزوم التباس تثنية المرفوع بتثنية المنصوب والمجرور بسبب القلب فلو قلب ألف غلاماي الذي أصله غلامان بالياء صارغلامي بالياء المشددة المفتوح فلم يعلم أنه مرفوع أومنصوب أومجرور لأن علامة الرفع وهو الألف انقلب بالياء (**وإن كان**) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (**ياء أدغمت**) في ياء المتكلم لأنه حينئذ اجتمع المثلان فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين لأنه إذا اجتمع المثلان فيما هو كالكلمة الواحدة أدغم أحدهما في الآخر فيقال: في قاض وعاص قاضِيَّ وعاصِيَّ بالياء المدغمة وكذا مسلمين إذا أضيف إلى ياء المتكلم وأسقطت النون للإضافة وأدغمت الياء في الياء فصار مسلِمِيَّ

بيان وجه إعادة الياء في قاض مع أنها سقطت

فإن قيل: الياء في مثل قاض قد سقطت فلم أعيدت. **قلنا**: كان سقوط الياء بسبب التنوين ولم يبق التنوين لأجل الإضافة إلى الياء فاعيدت لزوال موجب السقوط.

فإن قيل: الإدغام إنما يكون في الموضع الذي إذا كان الحرفان في كلمة واحدة والياآن ههنا في كلمتين لأن ياء المتكلم كلمة مستقلة. **قلنا**: قاعدة الإدغام ليست مختصة بكون المدغم والمدغم فيه في كلمة واحدة بل هي تعم للكلمة الواحدة حقيقه وحكما وكل ما أضيف إلى ياء المتكلم مثل مسلميّ وقاضيّ فإن ذلك وإن لم يكن كلمة واحدة حقيقة لكنه كلمة واحدة حكماً، لأن المضاف والمضاف إليه لشده الأتصال بينهما كالكلمة الواحدة ومع هذا المضاف إليه ههنا ضمير متصل الذي يكون كالجزء بدون اعتبارالإضافة أيضاً مثل ضربت وضربنا **(وإن كان)** آخره **(واو قلبت)** الواو **(ياء)** مثل مسلمِيّ فإن أصله مسلمون فلما أضيف إلى الياء وسقطت النون بالإضافة اجتمع الواو والياء والأولى ساكنة قلبت واوه ياء. **(وأدغمت الياء في الياء)** وأبدلت ضمة الميم بالكسرة لمناسبة الياء فصار مسلِمِيَّ.

لفتح الميم إن كان مثنى وبكسرها إن كان جمعا

بيان وجه قلب الضمة بالكسرة في مسلِمِيَّ

فإن قيل: لم قلبت الضمه بالكسرة. **قلنا**: لتبقي الياء بحالها ولا تقلب بالواو لوجوب إبدال الياء الساكنة بالواو حين كون ماقبلها ضمة مثل يوسر و يوقن فإن أصلهما ييسر وييقن بخلاف ما لوكانت قبل الواو أوالياء فتحة بقي ماقبلها مفتوحاً كما تقول في مسلمين مسملَمّي (بفتح الميم صيغة التثنية) ومصطفيّ بصيغة الجمع وذلك لخفة الفتحة **(وفتحت الياء)** أي ياء المتكلم في الصور الثلث أي عصاي ومسلميّ (بكسر الميم) ومسلمي (بفتحها) **(للسا كنين)** أي للزوم التقاء الساكنين إن لم تحرك الياء .

فإن قيل: ولم أختير فتح الياء. **قلنا**: وجه اختيارهاخفتها **(وأمّا الأسماء الستة)** التي مر البحث عنها مضافة إلى غيرالياء المتكلم.

بيان وجه ربط البحث عن الأسماء الستة بما قبلها

فإن قيل: ماوجه ارتباط البحث عن الأسماء الستة بما قبلها. **قلنا**: ارتباط بحثها بما قبلها بطريقين. **الأول**: أن هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: " فإن كان أخره ألفا أو واوا أوياء فحكمه كذا" إلّاهذه الأسماء فإنها ليست مثلها في الحكم وإن كان في أواخرها الحروف الثلث في الأحوال الثلث . **والثاني**: أنه بمنزلة الاستثناء من قوله: " وإذا أضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا" إلّا هذه الأسماء فإن آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا أورده بأما الاستينافية كذا قال

المحرم آفندي (**فأخي وأبي**)

بيان أن قوله " فأبي وأخي" جملة والتقدير فالحال أن يقال: فأخي وأبي فلايرد الاعتراضات الثلثة

فإن قيل: إن قوله: " أبي وأخي" جزاء لقوله: " وأما الأسماء الستة " والجزاء لايكون إلّاجملة وقوله: " فأخي وأبي" مفرد، وأيضاً لايصح حمل أخي وأبي على قوله: " أما الأسماء الستة " لأن أخي وأبي اثنان فكيف يمكن أن يصح حملهما على الستة ، وأيضاً لزم الخروج عن البحث لأن البحث قدكان في الإضافة وقد شرعتم في البحث عن الأسماء الستة. **قلنا**: لاشك في ما قلتم لو كانت العبارة محمولة على ظاهرها لكنها ليست محمولة على ظاهرها بل هي محمولة على التقدير، والتقدير هكذا أي فالحال في أخ وأب منها إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن يقال أخي وأبي، فالجزاء جملة اسمية خبرية ، والمبتدأ وهوقوله: " فالحال" وخبره وهو قوله: " أن يقال" كلا هما مقدران وقوله: " أخي وأبي مفعول لقوله: " يقال" المقدر ومقولة له. **واندفع** بهذا التقدير الاعتراض الثاني أيضاً لأنه ليس المحمول على المبتدأ " أخي وأبي" بل المحمول عليه جملة ، وهي قوله: " فالحال أن يقال في أخ وأب منها"، فعلم من تقدير قوله: " منها" أي بزيادة لفظة " من" التبعيضية أن هذا الحكم ليس في جمعيها بل في بعضها. **واندفع** الأعتراض الثالث أيضاً بقوله: " إذا أضيف إلى ياء المتكلم" لأن البحث ههنا عن الأسماء الستة ليس إلا ببيان حالها عند الإضافة فلم يلزم الخروج عن البحث.

بيان رجه عدم إعادة الواوفي مثل أخي وأبي حين الإضافة

فإن قيل: حين أضيف " أخ وأب" إلى ياء المتكلم فلم لم يرد المحذوف لأن أصله قد كان أخو وأبو بالواو في اللام. **قلنا**: إنما ترد الواو عند الإضافة إلى غير ياء المتكلم لأن الإعراب هناك بالحروف فردت الواوليكون إعرابه بالحرف، وعند الإضافة إلى ياء المتكلم ليس الإعراب بالحرف بل هو جارمجرى الصحيح بجعله نسيامنسيا.

بيان أنه قدم قوله: "أخي على قوله: " أبي" من وجهين

فإن قيل: لم قدم قوله: " أخي" على قوله: " أبي" مع أن الأب أصل. **قلنا**: إنما فعل كذلك لمتابعَة كلام اللّٰه تعالىٰ فإنه قدم الأخ في قوله تعالىٰ ﴿ يوم يفرالمرء من أخيه وأمه وأبيه ﴾ **وأما** تقديم الأخ على الأب في الآية فلرعاية أسلوب الترقي كذ لك قال: عبدالغفور .**وقيل**: إن وجه تقديم الأخ على الأب في هذا الكتاب هو كثرة إضافة الأخ إلى ياء المتكلم بالنسبة إلى الأب.

(أجاز المبرد) فيهما (**أخِيَّ وأبِيَّ**) برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وإدغام

الياء في الياء

بيان ما تمسک به الفراء المبرد

فإن قيل: ماوجه رد الواو وجعله ياء وإدغا م الياء في الياء . **قلنا**: تمسك الفراء في ذلك بقول الشاعر:

قدرأحلک ذا المجاز وقد أری ☆ وأبِيَّ مالک ذا المجاز بدار

بيان معاني الألفاظ المشكلة في هذا الشعر وما معنى الشعروكذا مامحل التمسک فيه

فإن قيل: مـامعاني الألفاظ المشكلة في هذا الشعر ،وما معناه؟ وكذ ما محل التمسك فيه **قلنا**: **القدر**اسم للتقدير **والإحلال** في قوله: " أحلك" بمعنى الإنزال، **والكاف** فيه للخطاب إلى النفس، **وذا المجاز** (بضم الميم) سوق على فرسخ من عرفات من أسواق الجاهلين، فإن لهـم مع كونهم بدويين مواضع شريفة في بعض أيام السنة يقيمون بها زمانا ثم ينتقلون منها إلى مـوضـع آخـر وهكذا إلى آخر أيام السنة ،وكان ذلك للبيع والشراء والأخذوالإعطاء وغير ذلك مـن الـعادات الحسنة، وتلك المواضع أولها دومة الجندل وآخرها عكاظ وذوالمجاز في أشهر الـحج، وقوله: " أرى" على صيغة المجهول للمتكلم الواحد أي أظن، وقوله: " أبِيَّ مقسم به في الجاهلية دون الإسلام **والمعنى** تـقـديـرالله تعالىٰ أنزلكِ يانفسي في هذه السوق ،والحال إني أظـن وأقسـم بأبي أن هذا المكان مع شرفه لايليق أن يكون محلا لنزولكِ فإنكِ مرتحل عنه عن قريب . **ومحل** التـمسك فـي هذا الشعر هو قوله: بأبيَّ فإنه قد استعمله الشاعر بِردِّ الواو وبجعل الواو ياء ثم بإدغام الياء في الياء.

بيان الدليل لرد الواو في الأخ

فإن قيل قـد ثبـت هذا الحكم في الأب فقط بالتمسك بالبيت المذكور فمن أين يثبت هذا الحكم في الأخ. **قلنا**: حمل الأخ على الأب لتقاربهما لفظا ومعنى.

بيان الجواب عما تمسک به الفراء المبرد

فإن قيل: فـما الجواب عن هذا الدليل. **قلنا**:أجـاب عـنه المصنف في شرحه بأن ذلك خلاف القياس وكذا عن استعمال الفصحاء. **أونقول**: إنه ليس ههنارد الواوالتي حذفت بل هي يـاء الـجـمع لأنه يحتمل أن قوله: " أبِيَّ" صيغة الجمع فأضيفت إلى ياء المتكلم ،والمقسم به جمع فـكـان أصـلـه أبيـن ثـم لـما أضيفت إلى ياء المتكلم وحذفت نون الجمع بالإضافة أدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم فصار أبيَّ.

بيان أن جمع الأب قد جاء بالواو والنون أيضاً

فإن قيل: إن جمع الأب آباء، ولايستعمل جمعه بالواو والنون. **قلنا**: قد جاء جمعه بالواو والنون أيضاً كما في قول الشاعر:

فلما تبيَّن أصواتنا ☆ بكين وفدَّيننا بالأبينا

بيان الألفاظ المشكلة من هذا الشعر وبيان معناه وبيان الشاهد فيه

فإن قيل: ما معاني الألفاظ المشكلة في هذا الشعر وما معنى الشعر مع بيان الشاهد.

قلنا: أما معاني الألفاظ المشكله منها فقوله: " تبيَّن" (بتشديدالياء والنون) صيغة الجمع المؤنث، وتبين الشيء أي ظهر وتبيَّنته أنا أي أظهرته وعرفته لازم ومتعد ،وقوله: "وفدَّيننا" فدّين (بتشديد الدال) وهي أيضاً صيغة الجمع المؤنث الغائب من باب التفعيل وفدَّاه تفدية أي قال له جعلت فداك ،وقوله: " الأبين" جمع الأب، والألف للإشباع. **ومعنى** الشعر أن هذا البيت وقع في حق نسوة كانت أسيرة على يد قوم فأرادت جماعة أن يخلصوهن منهم فتقول هذه الجماعة أن النسوة لما عرفن أصواتنا بكين وقلن لنا آباء نافداء كم. **قلنا**: محل الشاهد فيه قوله: "بالأبين" حيث جمع بالواووالنون وقدجاء لإثبات كون جمع الأخ بالواو والنون شعر حيث يقول الشاعر:

وكان بنوفزارة شرقوم ☆ وكنت لهم كشر بني الأخينا

وعليه قرء بعضهم قوله تعالى: ﴿وإله أبيك إبراهيم وإسمعيل وإسحق﴾ فأبي في أبيك جمع حذف النون بالإضافة إلى كاف الخطاب.

بيان بعض آخر من الأسماء الستة حين إضافتها إلى ياء المتكلم بعدالفراغ عن أخي وأبي

ولما فرغ عن أخي وأبي من الأسماء الستة المضافين إلى ياء المتكلم شرع في بعض آخر منها فقال **(وتقول)**

بيان فاعل قوله: " تقول"

فإن قيل: مافاعل قوله: " تقول" **قلنا**: هي صيغة المؤنث الواحد، والفاعل فيه ضمير راجع إلى امرأة أي امرأة قائلة.

فإن قيل: المتبادر في أمثال هذه العبارة هو صيغة المخاطب أي تقول أنت يامخاطب **قلنا**:لما كان الحم المضاف في قوله: "حمِي" بعد قوله: " تقول" ممايختص بالمؤنث فلامتناع إضافة الحم إلى المذكر لايصح أن يكون صيغة المخاطب ،لأن الحم يطلق على كل قريب للزوج مثل الأب والأخ والعم قال صاحب لسان العرب حمو المرأة وحمؤها وحماها أبو زوجها وأخو زوجها وكذلك من كان من قبله **(حمي وهني)** بلاردالمحذوف عند الإضافة إلى ياء

المتكلم.

بيان أنه لم يقل: وأما الأسماء الستة فأخي وأبي وحمي وهني

فإن قيل: فكان المناسب أن يقول: وأماالأسماء الستة فأخي وأبي وحمي وهني فإنه حينئذ حكمه مثل حكم أخيوأبي، ويحصل به الاختصار المطلوب. **قلنا:** إنما فصلهما عن أخي وأبي لأنه لوقرنهما بهما لم يصح قوله: "وأجازالمبرد" بعد ذلك لعدم الاختلاف في حمي وهني،لأن الاختلاف إنما هو في أخيوأبي فقط لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور مايخالف مذهب الجمهور.

بيان أن قول ابن يعيش وابن مالك خلاف المشهور

فإن قيل: قد نقل ابن يعيش وابن مالك اختلافه عن الجمهور في الأسماء الأربعة أي أبي وأخي وحمي وهني. **قلنا:** المشهور عنه أنه لم يخالف عنهم في حمي وهني ، وماذكرت من قول ابن يعيش وابن مالك فهوخلاف المشهور، والاعتبار للمشهورلا لما يكون خلافا عنه.

بيان حكم الفم وذو بعد الفراغ عن الأربعة

ولما كانت الاسماء المكبرة ستة وفرغ من الأخ والأب والعم والهن وقد بقي حكم الاثنين منها و هما الفم وذوأراد أن يذكر حكم الفم فقال: **(ويقال)** في فم حال إضافته إلى ياء المتكلم **(فِيَّ)** برد العين المقلوبة وقلب الواوياءً وإدغام الياء في الياء **(في الأكثر)** أي في أكثر موارد استعمالاته **(وفمي)** بلارد ولا قلب ولا إدغام في بعض الاستعمالات.

بيان أصل كلمة الفم مع بيان الاعلال فيه بطريقين من لسان العرب

فإن قيل: ماأصل قوله: "فم" وماطريق الإعلال فيه حتى صار فما. **قلنا:** قد ذكر الإمام ابن منظور الأفريقي المصري صاحب الكتاب الشهير "لسان العرب" في مبحث الفوه للفم إعلالين. **الأول:** أن أصل فم فوَه على وزن فرس فحذفت الهاء كما حذفت من سنة و شاة وشفة و عضة وإست، وبقيت الواو طرفاً متحركة فوجب إبدالها ألفا لانفتاح ماقبلها فبقي "فاً" أي بالفاء والتنوين، ولايكون الاسم على حرفين، أحدهما التنوين ،فأبدل مكانها حرف جلْد مشاكل لها وهوالميم ، لأنهما شفهيتان، **والثاني** أن أصله فوه على وزن فعل (بضم الفاء وسكون العين) فلما حذفوا الهاء من فوه بقيت الواو ساكنة فاستثقلوا وقوفا عليه فحذفوها أي فحذفوا الواوأيضاً فبقي اسم فاء وحدها أي بقي على حرف واحد وهي الفاء فقط فوصلوها بميم ليصير حرفين حرف يبتدأ به فيحّرك وحرف يسكت عليه فيسكن وأحال صاحب لسان العرب الإعلال الثاني على أبي الهيثم.

بيان وجه اختلاف الناس في الفم حين الإضافة إلى ياء المتكلم فقال البعض: فمي وقال الآخرون فيَّ بتشديد الياء

فإن قيل: لم اختلفوا حين إضافة الفم إلى ياء المتكلم فقال البعض: فمي وقال البعض: فيّ بتشديد الياء أي بإعادة الواو. **قلنا:** إنما اختلفوا في ذلك لأن من نظر أن إبدال الواو بالميم إنما كان ذلك للضرورة ولم تبق تلك الضرورة حين الإضافة إلى الياء أعادوا الواو وقلبوها ياء وأدغمو الياء في الياء فقال: فيَّ بتشديد الياء، ومن نظر إلى أن القياس في أمثال هذه الأسماء أن يلحق الياء بها على الحال الذي كانت عليها قبل الإضافة، وقبل الإضافة كانت بالميم فأضافوها إلى الياء بدون إعادتها إلى الواو فقال: فمي.

بيان الأسماء الستة عند قطعها عن الإضافة

ولما فرغ عن بحث الأسماء الستة عند إضافتها إلى الياء أراد البحث عنها عند قطعها عن الإضافة مطلقا فقال **(وإذا قطعت)** هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة **(قيل أخ وأب وحم وهن وفم)** أي بلارد بل بالحذف في الأربعة، وبتعويض الميم عن الواوفي الأخير ويكون إعرابها بالحركات الثلاث.

بيان أن فتح الفاء في " فم" أفصح من الضم والكسر

فإن قيل: ماحركة الفاء في قوله: " فم". **قلنا:** هو منقول عن العرب بالحركات الثلاث الضم والفتح والكسر(**و**) لكن **(فتح الفاء أفصح منهما)** أي من الضم والكسر

بيان وجه جواز الحركات الثلث في فاء فم مع أفصحية الفتح

فإن قيل: ماوجه جريان الحركات الثلاث في الفاء. **قلنا: أما**فتح الفاء مع كونهاأفصح لكونها مفتوحاً في الأصل، وأماضم الفاء ليدل على الواوالمحذوفة. **وأما** كسرها فلأنه لما انقلب الواو ميما للعلة التي ذكرناها من قبل فكأنها انقلبت ياء فكما إذا انقلبت ياء كسر ماقبلها فكذلك إذا انقلبت ميما. **وقيل:** جواز الحركات في الفاء لمتابعة العين مثل أن يقال: فوك وفاك وفيك عندالإضافة بلاميم فيكون الحركات الثلث في الفاء بتبعية الحركات الإعرابية.

بيان أن المصنف بيَّن في " حم" أربع لغات أخرى وفي "هن" إثنان

ثم بين المصنف في حم أربع لغات أخرى كونها مثل يد ومثل خبء ومثل دلو ومثل عصا فبيَّنها بقوله: **(وجاء حم مثل يد)** في الإضافة والقطع عنهاأي لفظ حم جاء في كلام العرب مثل يد في عدم رد المحذوف، وجريان الإعراب فيه على العين بالحركات الثلث في الأحوال الثلاث فيقال: في الإفراد هذا حم ورأيت حَماًومررت بِحَمٍ، وفي الإضافة هذا حمك

ورأيت حمك ومررت بحمك. **(و)** مثل **(خبء)** بالهمزة أي جاء حم مثل خبأ أي كما أن الخبأ مهموزاللام ومعرب بالحركات الثلاث كذلك جاء الحم مهموزاللام معرباً بالحركات الثلاث فيقال: هذا حمأٌ ورئيت حمأً ومررت بحمإٍ في الإفراد، وفي الإضافة هذا حمئك ورأيت حمئك ومررت بحمئك **(و)** مثل **(دلو)** بالواو فكما أن آخر الدلو بالواو الخالصة كذلك حمو بالواو الخالصة فيقال هذا حمو و رأيت حمواً ومررت بحموٍ في الإفراد، وفي الإضافة يقال: هذاحموك و رأيت حموك ومررت بحموك **(و)** مثل **(عصا)** بالألف فكما أن العصا اسم مقصور ومعرب بالحركات الثلث التقديرية كذلك حم أيضاً فيقال: هذا حماً ورأيت حماًومررت بحماً في الإفراد، وفي الإضافة يقال: هذا حماك ورأيت حماك ومررت بحماك

بيان لغتين أخريين في "حم" من الشيخ الرضي

وقال الشيخ الرضي أن فيه لغات ست الأربعة ماذكرنا**والخامسة** منها أن يكون إعراب حم بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ونقصه حال القطع عنها **والسادسة** أن يكون حم مثل رشاء أي بالألف الممدودة مطلقا فيقال: هذا حماء ورأيت حماء ومررت بحماء في الإفراد وفي الإضافة يقال: هذا حمائك ورأيت حمائك ومررت بحمائك **(مطلقا)** أي جواز حم مثل هذه الأسماء الأربعة مطلقا غير مقيد بحالة الإفراد أو الإضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الإفراد والإضافة وذلك بحكم الاستقراء والاستعمال.

بيان لغة أخرى في (هن)

وبين المصنف في هن لغة أخرى فقال: **(وجاء هن مثل يد مطلقا)** أي في الإفراد والإضافة أي ليس هن مثل حم في كونه مثل الأسماء الأربعة المذكورة في المتن بل هو مثل يد فقط ،وهذا أيضاً بحكم الاستقراء فيقال في الإفراد: هذا هن و رأيت هنا ومررت بهن وفي الإضافة يقال: هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك

بيان كلمة "ذو" من الأسماء الستة عند القطع عن الإضافة

ولما فرغ المصنف عن الخمسة من الأسماء الستة المكبرة أي أخ وأب حم وفم وهن شرع في البحث عن ذو وهو آخرها فقال **(وذو لايضاف)**

بيان وجه تأخير "ذو" عن سائر الأسماء الستة

فإن قيل: لم أخر "ذو" في البحث . **قلنا** : لما كانت هذه الأسماء على ضربين ضرب لايقطع عن الإضافة ولايضاف إلى مضمر وضرب يقطع عن الإضافة ويضاف إلى مضمر. **والأول** منها ليس إلا " ذو " **والثاني** منها الخمسة الباقيه فإنها تضاف إلى المضمر وتقطع عن

الإصافة ويـعـدم مـن الـقـسـمـين مايكون أكثر أفراداً وهو الثاني منهما لشموله للخمسه فقد مه بخلاف القسم الأول فإنه ليس له إلا فرد واحد . **وأيضاً** كما أن الثاني أكثر أفراد كذلك هو أكثر أحـكاماً لصحة إضافته وكذا قطعه عنها وعلى تقدير الإضافة يصح إصافته إلى الظاهر والمضمر بـخلاف القسم الأول أي " ذو" فإنه لايجوز فيه القطع عن الإضافة وعلى تقدير الإضافه لايصح إضافته إلى المضمر.

بيان وجه عدم صحة إستعمال "ذو"بدون الإصافة وكذاوجه عدم صحة إصافته إلى المضمر

فإن قيل: لم لِم يجز إستعماله بدون الإضافة وكذا لم لايجوز إضافته إلى المضمر. **قلنا:** في الجواب عن كلا السؤالين أن حال كل شيء يعلم من النظر إلى وصعه ولما نطرنا إلى وضعه علـم مـنـه عدم جوازالقطع والإصافة إلى المصمر، ودلك لأنه وصع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجـنـاس أي وضـع لأجـل أن يتـوصـل بـه إلى جعل أسماء الأجناس صفات لأسماء النكرات ولايـحـصـل ذلك إلا بـأن يدخل كلمه " ذو" على الاسم النكرة ويكون مصافا إلى ذلك الاسم النكرة ،وذلك لأنهم لما أرادو أن يصفوا شخصا بالمال فلم يتأت لهم أن يقولوا جاء بي رجل مال فـجاءوا بكلمة " ذو" وأضافوه إليه فقالوا: دومال فصح وصف الرجل بالمال ويقال: جاء ني رجل ذومـال ، فـعـلـم مـن وضعه لهذا المعنى عدم صحة استعماله بدون الإصافة فلم يصح قطعه عن الإضافه ولما لم يكن الضمير اسم جنس وقد علم من الوضع المذكورأن إضافته ليس إلا لصحة توصيف النكرة باسم الجنس لم يصح إصافته إلى المضمر أيضاً فاندفع السؤالان.

بيان دفع مايقال: إنه قد جاء إضافة "ذو" في بعض الأشعار إلى المضمر

فإن قيل: لانسلم أن كلمة"ذو" لايضاف إلى مضمر بل يضاف كما في قول الشاعر

إنما يعرف ذالفضـ☆ـل من الناس ذووه

فـعلم من قوله: " ذووه" صحة إضافه إلى المضمر أيضا. **قلنا:** هذا شاذ ولا اعتبارله. **أو نقول في** الـجـواب أن الإصـافة إلـى الـمضمر فيه لصرورة الشعر ، ومايكون للضرورة لايقاس عليه غيره.

واعلم أنـه قـد قـال الـمـولـى عبدالرحمٰن في حاشيته على الجامي أن هذا الشعر مضمون ماهو المشهوربينهم من قولهم:

قدرزرزرگرشناسدقدرجوہرجوہری ☆ قدرگل بلبل شناسدقدرولدل شاہ علي

بيان وجه تخصيص عدم صحة إضافة "ذو" إلى المضمر

فإن قيل: إن قـولـه: " ذو لايضاف إلى مضمر" يوهم أن إضافة "ذو" إلى المعارف الأخرى جائزة مع أن الأمر ليس كذلك لعموم الد ليل فلوقال: " ذو" لايضاف إلى غير اسم الجنس لكان

أسلم وأشمل **قلنا**: إنما خص المضمر بالذكر لأنه لما ذكر لكل واحد من الأسماء الستة سوى "ذو" حكماخاصاً مثل ردالمحذوف عند المبرد في أخي وأبي، والردو القلب والإدغام في فمي في أكثر اللغات، وبدون الردو القلب والإدعام في بعضها فتوهم المتوهم أنه يمكن أن يكون لكلمة "ذو" أيضاً حكماخاصاً كما كان ذلك لأخواته فتكون الكل في وجود الحكم الخاص على السوية فلنفي ذلك قال: "ذو" لايضاف إلى مضمرأصلا أيَّ مضمر كان فضلا عن أن يكون له حكم خاص عند إضافته إلى الياء، ونفي ذلك وإن كان يحصل من قوله: "لايضاف إلى غير اسم الجنس" أيضاً إلا أن قوله: "لايضاف إلى مضمر" أصرح على المقصود لكون ضمير المتكلم من جنس الضمائر. **(ولا يقطع)** أي ذوعن الإضافة، وقد مر وجه ذلك وهوأنه لما وضع لأن يكون وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ولايمكن ذلك إلابأن يكون مضافا إليها فكيف يصح قطعه عن الإضافة ،وههنا تم البحث عن المجرورات بفضل الله تعالىٰ وكرمه.

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن المعربات التي إعرابها أصلي شرع في المعربات التى إعرابها تبعي فقال:

(التوابع)

بيان عدد التوابع

فإن قيل: ماعدد التوابع .**قلنا**: هي خمسة النعت والتاكيد والبدل وعطف البيان والعطف بالحرف.

بيان وجه حصر التوابع في الخمس

فإن قيل: ماوجه الحصر فيها لم لايجوز أن تكون أقل منها أوازيد. **قلنا**: وجه الحصر فيها هوأن التابع لايخلوإما أن يكون مقصوداً بالنسبة أولا. **فالأول** لايخلوإما أن يكون المتبوع أيضاً مقصوداً أولا **فالأول** هوالمعطوف بالحرف. **والثاني**: هو البدل. **والثاني** وهوأن لايكون التابع مقصوداً أيضاً لايخلو إما أن يكون دالاً على معنىً في متبوعه أولا فالأول هوالنعت. **والثاني** لايخلو إما أن يكون مقررا لأمر المتبوع في النسبة أوالشمول أولا. **فالأول** هوالتاكيد **والثاني** عطف البيان.

بيان وجوه أربعة لصحة جمعية التوابع

فإن قيل: عنوان الشيء أول مايجب صحته ثم بعد ذلك يكون الكلام في المعنون والعنوان ههنا وهو قوله: "التوابع" غير صحيح ،لأنه لايخلو إما أن يكون جمع تابع أوتابعة والكل غير صحيح ، **أما الأول** فلأن الفاعل لايجمع على فواعل. **وأماالثاني** فلأن وزن الفاعلة

وإن صح أن يجمع على فواعل إلّا أن الموصوف به ههنا هوالاسم لأن تقديره الأسماء التوابع فلا تكون الصفة مطابقة لموصوفها في التذكير والتأنيث. **قلنا**: في الجواب باختيارالشق الأول ونقول: إنه جمع تابع وإن قلتم ماقلتم من أنه يلزم جمع فاعل على فواعل . **قلنا**: لاضيرفيه لأن جمع فاعل مطلقا ليس بممنوع بل الممنوع منه أحد قسميه وذلك لأنه على قسمين صفتي واسمي، ومايمنع أن يكون جمعه على فواعل هو التابع الصفتي، وماجمعناه ههنا هوالتابع الاسمي لا الصفتي، فإنه وإن كان صفة في الأصل لكنه صار ههنا اسما لكل ثان بإعراب سابقه فلم يبق على الوصفية بل صاراسما كما أن الكاهل الاسمي جمع على الكوا هل .**أونقول في الجواب** أنا لانسلم أن الصفتي مطلقا لايجمع على فواعل بل هو يجمع عليه إذاكان في غيرذوي العقول والممنوع ماكان في ذوي العقول، وههنا في غير ذوي العقول كما جمع رابع على روابع وقال ملا حسن چلپي في حواشيه على " المطول" أن هذا قول الأدباء. **أونقول**: إنه ذهب على مذهب صاحب" الصحاح" فإنه ذهب إلى أن الفاعل مطلقا يجمع على فواعل كالصاحب يجمع على صواحب وهذا الجواب نقله السيد السند في حواشيه على المتوسط شرح الكافية . **ويمكن** أن يجاب عنه باختيار الشق الثاني ونقول: إنه جمع تابعة وصح جمعه على فواعل ، ولايلزم عدم المطابقة لأن موصوفه كلمة أي كل كلمة تابعة ولكن هذا الجواب ضعيف لأنه لوكان كذلك لقال في التعريف: كل ثانية بإعراب سابقه وإلى هذا الجواب ثم الاعتراض عليه أشارعصام الدين.

إثبات أن البحث ههنا عن توابع الأسماء لاعن مطلق التوابع

فإن قيل : كلمة "إن" في قولهم: " إن إن زيدا قائم" وكذا "ضرب" في ضرب ضرب زيد تاكيد ، والتاكيد من التوابع، ولايتناوله التعريف فلايكون التعريف جامعاً لأفراده . **قلنا**:ليس التعريف لمطلق التوابع بل هو تعريف لتوابع الأسماء فلوخرجت لابأس فيه لعدم كونها من أفراد المحدود .

فإن قيل: من أين يعلم أنه من توابع الأسماء . **قلنا**:يعلم ذلك من أنه في صدد بيان توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لأنه أتى بها عقيب البحث عنها فذلك قرينة على أن المراد من التوابع توابع هذه الثلاثه، ومن المعلوم أن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليست إلاأسماء لكونها من أقسام المعرب وكون المعرب قسما للاسم .

فإن قيل: هذه الثلاثه وإن ثبت أنها أسماء فما هو الدليل على أن توابعها أيضاً أسماء **قلنا**: تابع الشيء يكون من جنس ذلك الشيء فلما ثبت كون المتبوعات أسماء ثبت كون التوابع أسماء أيضاً **(كل ثان)** أي كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه

بيان أن المراد من " ثان" في قوله: " كل ثان" المتأخر

فإن قيل: هـذا التـعـريف يـنتقض على بكر في مثل جاء ني زيد وعمرو وبكر فإنه أيضاً تابع مع أنه ليس بثان بل هو ثالث . **قلنا:** ليس المراد من قوله: " ثان" المعنى المعروف وهو الذي يـكـون فـي الـمـرتبة الثانية فقط حتى يخرج منه أمثال ماذكرت من المثال بل المراد به المتأخر وإليه أشار الشارح الجامي حيث فسره بقوله: " أي كل متأخر".

بيان أن المراد من المتأخر المتأخر بحيث متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه

فإن قيل: التـعـريف ينتقض على التابع المتقدم على المتبوع مثل رحمة الله في قولهم: " ورحـمة الـلّـه وعـليـكـم السلام" فإن رحمة الله تابع لأنه معطوف على قوله: "السلام" مع أنه متقدم عليه. **وأيضاً** لـمـا كـان الـمـراد من قوله: " ثان" المتأخر فلم لم يقل المتأخر بدله. **وأيضاً** يـنـتـقـض عـلـى عمرو في جاء ني زيد وعمرو وبكر فإنه تابع مع أنه ليس بمتأخر بل هو متوسط .**قلنا:** فـي الـجواب عن هذه الأسئلة الثلاثة: أنه ليس المراد من المتأخر مطلق المتأخر بل المراد مـنـه المتأخر المقيد وهو المتأخر بحيث متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه . **حاصل** الـجـواب: أن الـمـراد من المتأخر المتأخر رتبة لافي اللفظ ،ورحمة الله في المثال المذكوروإن كـان مـقدماً في اللفظ لكنه متأخر عنه في الرتبة فاندفع الاعتراض الأول، ولما قلنا: متى لوحظ مع سابقه كان في الـمرتبة الثانية علم منه أنه وإن كان المراد عنه المتأخر بالتأخر اللفظي لكن لما كا ن ثـانيا في المرتبة فبالنظر إلى المرتبة عبر عنه بالثاني فاندفع الاعتراض الثاني أيضاً ولم يلزم الاعتراض الثـالث **أيضاً** لأن عمرًا في المثال الذي ذكرت وإن كان متوسطاً بالنظر إلى الطرفين لكنه بالنظر إلى المتبوع ثان فقط وليس بمتوسط، والنظر ههنا لكون البحث في التابع ليس إلا على المتبوع لا على الطرفين. **وإلى** هـذه الأجوبة الثلثة أشارالشارح الجامي حيث قال بعد قوله: " المتأخر" : متى لوحظ مـع سابقه كان في الرتبة الثانية منه وحصلت الإشارة إلى الأول بقوله: " في المرتبة " أي ليس الـمـراد مـن التـأخـر التـأخرفي اللفظ بل في الرتبة ، وحصلت الإشارة إلى الثاني بتوصيف المرتبة بالثانية ، وحصلت الإشارة إلى الثالث بقوله: " مع سابقه" أي بالنظر إلى السابق الذي هو الـمبتـوع لا بالنظر إلى الطرفين حتى يكون متوسطاً ، متلبس **(بإعراب سابقه)** أي بجنس إعراب سابقه

بيان فائدة تقدير "متلبس" قبل قوله: " بإعراب"

فإن قيل: مافائدة تقدير "متلبس" قبل قوله: " بإعراب سابقه". **قلنا:** قدره الجامي ليتعلق بـه قوله: " بإعراب سابقه" ليكون ظرفا مستقراً ، ويكون صفة لقوله: " ثان" ، ولا يصح أن يكون.

ظرف لغو، لأن معناه على هذا التقدير ثان بإعراب سابقه أي الذي ثانوته بإعراب سابقه وليست الثانوية بإعراب السابق بل الثاني متلبس بإعراب سابقه، وأيضاً في تقدير قوله: "متلبس" إشارة إلى أن الباء في قوله: "بإعراب" للملابسة.

بيان فائدة زيادة لفظ "جنس" المضاف إلى الإعراب

فإن قيل: لانسلم أن التابع متلبس بإعراب سابقه لأنه لو كان بإعراب السابق لكان السابق بدون الإعراب، ولوقام الإعراب بكل واحد منهما لزم قيام العرض الواحد بالمحلين.
قلنا: هذه العبارة بتقدير المضاف أي بجنس إعراب سابقه أي يكون جنس الإعراب واحدا. فلو كان السابق مرفوعا كان التابع أيضاً مرفوعاً لا أنه عين إعرابه حتى يلزم ما قلتم، وإليه أشار الشارح الجامي حيث قال: أي بجنس إعراب سابقه. **ويمكن** أن يكون قوله: "هذا" جوابا لاعتراض آخر، وهو أن التعريف ينتقض بقوله: "أبوه" في مثل جاء ني زيد وأبوه فإن "أبوه" تابع وليس بمعرب بإعراب سابقه لأنه لو كان بإعراب سابقه لكان قوله: "أبوه" أيضاً معربا بالحركة مع أنه معرب بالحرف فلم يكن بإعراب سابقه. **قلنا:** ليست العبارة محمولة على ظاهرها بل فيها تقدير أي بجنس إعراب سابقه، فيعلم منه أن التوحد إنما هو في جنس الإعراب لافي النوع، وفي قوله: "جاء زيد وأبوه" وإن لم يكن التابع والمتبوع متحدين في النوع لكنهما متحدان في الجنس، والجنس الرفع والنصب والجر، وأمّا كونه بالحركة أوبالحرف فهما نوعا الإعراب واللازم هو الاتحاد في الجنس لا في النوع. ناشئ كلاهما **(من جهة واحدة)** شخصية مثل جاء ني زيد العالم فإن العالم إذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم، لأن المجيء المنسوب إلى زيد في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه لاإليه مطلقا.

بيان إعراب قوله: "من جهة واحدة"

فإن قيل: ماإعراب قوله: "من جهة واحدة". **قلنا:** هو باعتبارالمتعلق المقدر صفة لقوله: "إعراب" في قوله: "بإعراب سابقه". وإليه أشار الشارح الجامي حيث قال: ناشئ كلاهما من جهة واحدة.

فإن قيل: كيف يصح أن يكون صفة لقوله: "إعراب" لأنه معرفة بالإضافة إلى المعرفة وقوله: "ناشئ" نكرة ولايصح توصيف المعرفة بالنكرة. **قلنا:** المضاف إليه لقوله: "إعراب" اسم فاعل وهوقوله: "سابق" المضاف إلى معموله، واسم الفاعل إذا كان للاستمرار جاز عمله وههنا كذلك فلايكون معرفة، وإذا لم يكن قوله: "سابقه" معرفة لم يكن قوله: "إعراب" أيضاً

معرفة، لأن الإضافة إلى المعرفة يفيد تعريف المضاف إليه لا الإضافة إلى النكرة.

بيان الجنس والفصل في تعريف التابع

فإن قيل: لابد في كل تعريف من الجنس والفصل فما هو الجنس والفصل فيه. **قلنا**:قوله: "كل ثان" جنس يشمل التوابع كلها وخبرالمبتدأ وخبرى "كان" و"إن وأخواتهما" وكذا ثاني مفعولي ظننت وأعطيت ،وقوله: "بإعراب سابقه" فصل أول يخرج الكل إلّا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت وأعطيت، وقوله: "من جهة واحدة" فصل ثان يخرج هذه الأشياء .

بيان أن المراد من الوحدة الوحدة الشخصية دون النوعية

فإن قيل : لاتسلم به خروج خبر المبتدأ لأنه ثان ومعرب بإعراب سابقه وكذا رفع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهو الابتداء أي التجرد عن العوامل اللفظية ونصب فاضلاً في ظننت زيداً فاضلاً فإنه أيضاً ثان ومعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة لنصب كل منهما من المفعولية لأن كل واحد منهما مفعول به ،وكذا الأمرفي مفعولي أعطيت فلا خروج بها بقوله: "من جهة واحدة" .**قلنا**:المراد من الوحدة في قوله: "من جهة واحدة الوحدة الشخصية لا النوعية وحدوث الإعراب في المبتدأ والخبر ليس من جهة واحدة شخصية وذلك لأن العامل المعنوي وهوالخلوالمذكور وإن كان واحدا بالوحدة النوعية لكنه مختلف لأنه من حيث أنه يقتضي مسنداً إليه صار عاملاً في المبتدأ ومن حيث أنه يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة شخصية، وكذا ظننت من حيث أنه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة شخصية ،وكذلك أعطيت من حيث أنه يقتضي آخذاً ومأخوذاً عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة شخصية وإن كان واحدة بالوحدة النوعية، فلوكان انتصاب كل من مفعولي ظننت من جهة أنه مظنون فيه مثلا وكذا نصب كل من مفعولي أعطيت من جهة أنه آخذ فقط لكان انتصابهما من جهة واحدة شخصية أيضا لكن الأمر ههنا ليس كذلك . **حاصل** الجواب أنه لوكان المراد من الاتحاد في الجهة الجهة النوعية لدخل فيه تلك الأمور لكن لما كان المراد بالوحدة الوحدة الشخصية لم تدخل تلك الأمور فيه فصار التعريف مانعاً ،ولهذا قال الشارح الجامي: شخصية بعد قوله: "من جهة واحدة" تعيينا لما هو المراد من الوحدة

بيان أن المراد من " ثان" هو أن يكون فرعا في الإعراب السابق بأن يكون إعرابه بتبع إعراب سابقه

فإن قيل : هذا التعريف ينتقض بمثل أبوه في زيد أبوه قائم أي بالمبتدأ الثاني لأنه ثان

أي متأخرو متبلس بإعراب سابقه من جهة واحدة شخصية لأن العامل المعنوى يعمل فيهما من حيث أنه يقتضي مسنداً إليه. **قلنا**: المراد من قوله: " ثان" هو أن يكون فرعاً في الإعراب للسابق أي يكون إعرابه بتبعية إعراب السابق والمبتدأ الثاني ليس كذلك

بيان أن المراد من قوله: " ثان" الاسم الثاني لا مطلق الثاني إلا أنه أعم من أن يكون حقيقة أو حكما

فإن قيل: قوله: " ثان" لايخلو إما أن يكون المراد منه مطلق الثاني أو الاسم فقط، فإن كان المراد منه المطلق لايكون التعريف مانعا عن دخول الغير فيدخل فيه " إن" في قوله: إن إن زيدا قائم كذا "ضرب" في ضرب ضرب زيد ،وإن كان المراد منه الاسم فقط تخرج به الجملة التي تقع صفة لعدم كونها اسما لأن الاسم من أقسام المفرد ، والجملة من أقسام المركب مع أنها أيضاً من التوابع . **قلنا**: المراد منه الاسم فقط لكنه أعم من أن يكون اسم حقيقة أو حكما والجملة التي تقع صفة اسم حكمي كما سيجيء في بحث الوصف إن شاء اللّٰه تعالىٰ.

بيان أن المراد من الإعراب السابق أعم من أن يكون لفظا أوتقديرا أو محلا

فإن قيل :هذا التعريف غير جامع لأفراده لأنه يخرج منه الرجال في قولهم: " جاء ني هؤلاء الرجال" لعدم تلبس الرجال بإعراب سابقه لعدم الإعراب في السابق ،لأن السابق هوقوله: " هذا" وهو ليس بمعرب أصلا لكونه مبنياً. **قلنا**: إعراب سابقه أعم من أن يكون لفظاً أوتقديرا أومحلاً وقوله: "هذا" وإن لم يكن فيه إعراب لفظاً أوتقديرا لعدم كونه معرباً لكنه متلبس بالإعراب محلاً لأن في سائر المبنيات يكون الإعراب محلياً.

فإن قيل: ينتقض التعريف المذكور بقوله: " العاقل" في مثل يا زيدالعاقل وكذا ينتقض بقوله: "ظريفاً" في مثل لارجل ظريفاً لظهورأن الثاني وهو قوله: " العاقل" و" ظريفاً" معربان. والسابق وهو قوله: "زيد" في المثال الأول مبني كما عرفت في بحث المنادى أن المنادى المفرد المعرفة يكون مبنيا على مايرفع به، وكذا السابق في المثال الثاني وهو قوله: "رجل" أيضاً مبني لأنك قد عرفت في مبحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس أن المسند إليه بعد دخول هذه إن كان مفردا أي يليها نكرة مفردة أي لايكون مضافاً ولامشبها به فهو مبنى على ما ينصب به فإذا ظهر هذا كيف يصدق على قوله: " العاقل" في المثال الأول و" ظريفا" في المثال الثاني أنه ثان معرب بإعراب سابقه لعدم الإعراب في سابقه لبنائه. **قلنا**: في الجواب بالتعيم ثانيا وقلنا: المراد من الإعراب أعم من أن يكون حقيقة أوحكما وزيد في المثال الأول ورجل في المثال الثاني وإن لم يكن فيه إعراب حقيقة لكن فيه إعراب حكما.

فإن قيل: كيف يجوز تحقق الإعراب الحكمي فيما يكون مبنيا. **قلنا**: بناء المنادى في المثال الأول وكذا بناء رجل في لارجل ظريفاً عرضي وليس بأصلي فيكون مشابهاً بالاسم المعرب، والمشابه للمعرب معرب حكما، وتكون الحركة التي هو مبني عليها أيضا مثل الإعراب ولهذا جاز الرفع في الصفة المفردة لهذا القسم من المنادى حملا على اللفظ وإن جاز نصبها أيضا حملا على المحل فلو لم يكن في حكم الرفع لم يجز رفع صفته حملا على اللفظ وكذا جاز في نصب صفة رجل في لارجل حملا على اللفظ وإن جاز رفعه أيضاحملاً على المحل البعيد كمامر مبحثه فانظر هناك .**وهذا** تفصيل ما أجمله الشارح الجامي في هذا المقام فتعميمه أولا أي قوله: "لفظياأو تقديريا أومحليا" ثم ذكر قوله: "فلا يرد نحو جاء ني هؤلاء الرجال" إشارة إلى جواب السؤال الأول ثم تعميمه ثانيا أي قوله: "حقيقة أو حكما" مع ذكر قوله: "فلا يرد يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا" إشارة إلى جواب السؤال الثاني ، والتعميم الثاني يتعلق بقوله: "لفظيا" فقط .

بيان دفع مايرد على إيراد "التوابع" بصيغة الجمع وكذا على قوله: "كل"

فإن قيل: قوله: "التوابع معرف (بفتح الراء) وإيراد المعرف بصيغه الجمع غير صحيح لأن الجمع يدل على الأفراد فلزم كون الأفراد معرفاً، وأيضاً لفظة "كل" في التعريف أي قوله: "كل ثان" ليست في موقعها لأن موقعها مايكون المقصود فيه الأفراد، وليس المقصود في التعريف الأفراد، وذلك لأن التعريف إنما يكون للماهية ، ولايكون التعريف للأفراد ولا بالأفراد. وقد لزم ههنا تعريف الأفراد لكون المعرف بصيغة الجمع وكذا لزم التعريف بالأفراد لإيراد لفظة "كل" في التعريف. **قلنا**: المعرف ههنا بالحقيقة هو التابع لأن لام الجنس إذا دخل على الجمع يبطل الجمعية فبقي المعرف جنسا فلم يلزم التعريف للأفراد وإلى هذا أشارالشارح الجامي حيث قال: فالمحدود بالحقيقة التابع ، وكذا التعريف هو مد خول "كل" وهو قوله: "ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة" ولفظة "كل" خارج عن الحد فلم يلزم التعريف بالأفراد.

بيان فائدة إيراد التوابع بصيغة الجمع وكذا فائدة إيراد "كل" في صدر التعريف

فإن قيل: فما هي النكتة في إيراد صيغة الجمع وكذا ماالنكتة في إيراد لفظة "كل" مع كونه خارجاً عن الحد. **قلنا**: إيراد المعرف على صيغة الجمع وكذا إيراد "كل" في التعريف وإن علم بحسب الظاهر من النظر أنهما زائد ان في الكلام لكن أتى بهما المصنف بن الحاجب لتحصيل فائدتين أخريين مقصودتين في هذا المقام وهما صدق المحدود على جميع أفراد الحد الذي به يصير التعريف مانعاوصدق الحد على جميع أفراد المحدود الذي يصير به

التعريف جامعا وبزيادة لفظة " كل " حصلت الفائدة الأولى لأن كلمة " كل " لما دخلت على الحد أفادت أن المحدود صادق على أفراد الحد أي كل ماهو ثان بإعراب سابقه فهو تابع فلايكون شيء مما يصدق عليه الحد لايصدق عليه المحدود فلا يكون غير المحدود وصار مانعا ،وبإيراد صيغة الجمع حصلت الفائدة الثانية وهوصدق الحد على جميع أفراد المحدود فيكون التعريف جامعاً.

بيان بعض الاختلاف مع الجامي في حصول الجامعية من لفظة " كل "

واعلم أن الفائدة الثانية التي هي تفيد جامعية التعريف قد قلنا بحصولها من إيراد المعرف بصيغة الجمع، والعلامة الجامي قد قال بحصولها أيضاً من قوله: " كل " كما أن حصول المانعية بها، وقال: والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها، معناه أن الظاهر هو انحصار المحدود في أفراد الحد لعدم ذكر غير أفراد الحد فيكون التعريف جامعا لأفراده لانحصار المحدود في أفراد الحد لأنه لم يزد على التوابع الخمس وقال الشارح الجامي في الآخر إنه قد حصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه فلولم تدخل كلمة " كل " عليه لم يكن الجمع والمنع منصوصاومصرحاً بل مضمنا.

بيان تعريفات أقسام التوابع بعد الفراغ من تعريف التوابع

ولما فرغ المصنف عن تعريف التوابع شرع في تعريف أنواعهاويحصل في ضمن ذلك تقسيم التوابع إلى الأقسام الخمسة أيضاً وإن لم يصرح على التقسيم بأن يقول: وهي على خمسة أنواع.

فإن قيل : لم قدم النعت على غيرها من التوابع. **قلنا**: قدمه لوجوه أربعة الأول هوأنه أكثر استعمالاً في كلام العرب. **والثاني**: هو أنه أوفر متابعة إذ هو يتبع المتبوع في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكيركما ستطلع، والبواقي في الإعراب فقط. **والثالث**: هوأنه أعظم فائدة لأن فوائده خمسة كمابيبنه بقوله: وفائدته. **والرابع** هوأنه أكثر بياناللمتبوع فقال معرفاله **(النعت تابع يدل على معنى في متبوعه)** أي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه.

بيان أن المراد من قوله: " يدل على معنى في متبوعه " هو أن يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه"

فإن قيل: إن هذا التعريف ليس بجامع لأفراده لخروج مثل " هذا" في جاء ني زيد هذا فإن " هذا" صفة زيد مع أنه لايدل على معنى في متبوعه لأن معناه هو الإشارة وهو غير موجودة

في زيد السابق ، وأيضا هو غير مانع عن مثل قوله: " العالم" في جاء ني العالم لأنه ليس بنعت ، ويصدق التعريف المذكور عليه ،لأنه أيضا يدل على المعنى الذي هو في ذات المتبوع وهو الرجل الذي عبرعنه بقوله: " العالم " وهوتابع له ،ويصدق تعريف التابع عليه لأنه ثان أي متأخر عن تلك الذات بحيث متى لو حظ مع تلك الذات السابقة كان في الرتبة الثانية منها. **قلنا:** في الجواب عن السؤالين كليهما أن المراد من قوله: " يدل على معنى في متبوعه " هو أن يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه فدخل فيه " هذا" في قوله: "جاء ني زيد هذا " لأن كلمة "هذا" في المثال المذكور بعد تركيبها مع زيد تدل على كونه مشارا إليه كذا قال الكابلي، وكذا خرج عنه مثل "العالم" في جاء ني العالم لعدم وجود الهيئة التركيبية مع المبتوع ،ومرادنا بقوله: "يدل على معنى" أي يدل بهيئة تركيبية مع مبتوعه ،وقوله: " العالم" في ذلك المثال وإن كان يعلم أن ههنا ذات وفيه معنى هو يدل على ذلك المعنى ولكن ليس ههنا تركيب في اللفظ،ولهذا قال الشارح الجامي أي يدل بهيئة تركيبية على حصول معنى في متبوعه.

فإن قيل: هذا التعريف ليس بجامع لأنه لايصدق على" المضروب لكل شخص" في قولهم: جاء ني زيد المضروب لكل شخص لأنه صفة لزيد ولايدل معنى في متبوعه لأن معناه كونه مضروبا لكل شخص ولايتصورأن يوجد ذلك المعنى في زيد لعدم إمكان كون الشخص الواحد مضروباً لكل شخص. **قلنا:** المراد من الدلالة هو الدلالة على حصول معنى في متبوعه وقوله: "المضروب لكل شخص" أيضا يدل على حصول معنى في متبوعه وإن لم يتصور ذلك في الواقع ، وإليه أشار الشارح الجامي بقوله: "على حصول معنى في متبوعه" **(مطلقا)** أي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد.

بيان وجه نصب قوله: " مطلقا"

فإن قيل: ماوجه نصب قوله: "مطلقا". **قلنا:** هو منصوب على أنه مفعول مطلق لقوله: " تدل"

فإن قيل: المفعول المطلق مايكون الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء ، والفعل المذكور وهو قوله: " يدل" ليس بمشتمل عليه بل هو مشتمل على دلالة.

قلنا: كونه مفعولاً مطلقا إنما هو باعتبار الموصوف المحذوف وهو قوله: " دلالة" فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأعربت بإعرابه وسميت باسمه . .

فإن قيل: لانسلم أنه صفة للموصوف المحذوف لأن الصفة تكون مطابقة للموصوف في التذكير والتأنيث فلوكان صفة له لكان مشتملا على التاء أي مطلقة. **قلنا:** قال محرم آفندي

أن ذلك إنما يجب لو كان موصوفه مذكوراً، والمحذوف ليس كالمذكور، ثم قال ثانيا في الجواب أن الدلالة مصدر ولايعتد بتأنيث المصدر فيجوز تذكيره وتأنيثه فيجوز جعل المذكر صفة كذا قال عبدالرحمٰن أيضاً.

بيان معنى قوله: " مطلقا"

فإن قيل: ما معنى قوله: " مطلقا" . **قلنا**: معناه دلالة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، ولدفع هذه الاعتراضات قال الشارح الجامي ههنا أي دلالة مطلقة غيرمقيدة بخصوصية مادة من المواد.

بيان الجنس والفصل في تعريف النعت

فإن قيل: لابد في كل تعريف من الجنس والفصل فما هوالجنس والفصل ههنا. **قلنا**: قوله: " تابع" جنس شامل للتوابع كلها، وقوله: " يدل على معنى في متبوعه مطلقا" احتراز عن سائر التوابع.

فإن قيل: بعض التوابع وإن خرجت بهذا القيد لكن لانسلم خروج البدل به في مثل قولك: " أعجبني زيد علمه" وكذا المعطوف في مثل قولك: " أعجبني زيد وعلمه" وكذا التاكيد في مثل جاء ني القوم كلهم لأن قوله: " علمه" في البدل وكذا قوله: " وعلمه" في المعطوف يدل على وجود معنى العلم في المتبوع أي زيد وكذا قوله: " كلهم" يدل على معنى الشمول في القوم. **قلنا**: لايصدق التعريف على واحد منها بل تخرج بقوله: " مطلقا" لأن معناه كما قلنا هو أن تكون تلك الدلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد ودلالة التوابع في هذه الأمثلة وإن كان على حصول معنى في المتبوع لكن ذلك إنما هو لخصوص موادها فلو جرد ت عن هذه المواد وقيل مكان قوله: " علمه" أعجبني زيد غلامه وكذا لو قيل في الثاني مكان قوله: " وعلمه" أعجبني زيد وغلامه وكذا لوقيل مكان قوله: " كلهم" جاء ني زيد نفسه" لم تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فإن الأمرهناك ليس كذلك فليس ذلك في مادة دون مادة بل الأمر في جميع المواد على منوال واحد ،لأن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أيِّ مادة كانت فيقال: جاء ني زيد العالم فلو قيل مكان العالم الفاضل أوالشاعر أوالكاتب أوغيرها كان ذلك مثل العالم بدون تغير.

بيان دفع ما يقال: أن تعريف النعت لا يشمل النعت بحال المتعلق

فإن قيل: تعريف النعت غير جامع لأفراده لعدم صدقه على النعت بحال المتعلق أي على الوصف بحال متعلق الموصوف فإن النعت نوعان. **أحدهما**: الوصف بحال الموصوف

مثل جاء ني زيد العالم، **والثاني**: الوصف بحال متعلق الموصوف مثل مررت برجل حسن غلامه برفع الغلام فإنه فاعل لقوله: "حسن" وهومجرور لأنه صفة الرجل فإنه لايدل على المعنى الذي هو الحسن في رجل بل يدل على معنىً هو في متعلقه وهو الغلام فلو قال: تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أولى ليشمل النوعين ،**والجواب** ماحققه الشارح فيما بعد من أن المراد من الوصف بحال المتعلق ليس أن يكون الوصف قائما بمتعلقه بل المراد منه هو الوصف الاعتباري الحاصل للموصوف بحسب متعلقه وهذا الوصف كون الرجل بحيث يحسن غلامه فهذا الكون المقيد وصف اعتباري ثابت للرجل فيصدق التعريف عليه لأن حاصل التعريف أن النعت تابع يدل على معنىً أي صفة في متبوعه أي نفسه أو على معنى في متبوعه بسبب متعلقه أي على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه وهذا السؤال والجواب ماذكره عبدالرحمٰن على الجامي.

بيان فوائد النعت

ولما توهم أنه لافائدة في إيراد الوصف لأن الوصف إنما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله (**وفائدته**)أي فائدة النعت غالباً (**تخصيص**) في النكرة

بيان تعريف التخصيص

فإن قيل: ما هو التخصيص. **قلنا**: التخصيص في عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات كرجل عالم فإن رجلا كان محتملا لكل فرد من أفراد الرجال من عالم وغيره فلما وصف قل احتماله بحيث تقيد بالعالم (**أوتوضيح**) في المعرفة.

بيان تعريف التوضيح

فإن قيل: ما المراد من التوضيح . **قلنا**: هو في عرفهم عبارة عن دفع الاحتمال الحاصل في المعارف كزيد الظريف فإن زيداً وإن كان معينا إلا أن توصيفه بالظريف يرفع احتمال عدم الظرافة عنه،فإنه قبل التوصيف يحتمل له ولغيره (**وقد يكون لمجرد الثناء**) من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم اللّٰهِ الرحمٰن الرحيم بجر هما على أن يكونا صفتين للفظ " اللّٰه" تعالىٰ لأن لفظ" اللّٰه " تعالى لايطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولامجازا فلايكون فيه احتمال حتى يحتاج إلى الإيضاح . **وأما** إذا كانا منصوبين بتقدير أعني أو أمدح أومرفوعين بتقدير المبتدأ فلا يكونان مما نحن فيه (**أو** لمجرد (**الذم**) نحو أعوذ باللّٰه من الشيطن الرجيم (**أو**) لمجرد (**التاكيد**)أي تاكيد معنى الموصوف فيمااشتمل الموصوف على الصفة تضمنا أو التزاما (**مثل نفخة واحدة**) إذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فأكدت بالواحدة.

بيان وجه ذكر المثال للتاكيد فقط وترك البواقي

فإن قيل: لم أورد المثال للتاكيد فقط وترك البواقي. **قلنا**: لأن الوصف للتاكيد نادر والبواقي كثيرة بحيث لاتحتاج الإيضاح بالأمثلة.

بيان الرد على من شرط الاشتقاق في النعت

ولما توهم بعض النحاة أن الاشتقاق شرط في النعت حتى أنهم إذا وجدوا صفة غير مشتقة تأولوها إلى المشتق لئلا يكون ذلك مخالفا لما اعتقدوه، ومنشأ توهم هو كثرة كون الصفات مشتقات وغلبة كون موادها مشتقات فتوهموا من هذه الكثرة والغلبة أنها تكون مشقة فقط ويكون الاشتقاق شرطاً فيها، فلما لم يكن ذلك حقا لم يرض عليه المصنف ورده بقوله: **(ولافصل)** أي لافرق **(بين أن يكون)** النعت **(مشتقا أوغيره)** في صحة وقوعه مبتدأ

فإن قيل: لانسلم أنه لافرق بينهما بل بينهما فرق لأن النعت إذا كان مشتقا لابد فيه من عائد إلى المنعوت بخلاف غيرالمشتق فإنه لايكون فيه عائد. **قلنا**: المراد من قوله: "لافرق" هو عدم الفرق في صحة وقوعه نعتا لافي الاشتمال على العائد إلى المنعوت وعدمه.

بيان أن "أو" ههنا بمعنى الواو

فإن قيل: كلمة "بين" إنما تدخل على المتعدد، وكلمة "أو" لأحد الأمرين فكان الواجب على المصنف أن يقول بين أن يكون مشتقا وغيره بواوا العاطفة لابكلمة "أو" **قلنا**: "أو" ههنا بمعنى الواو، واستعمال بعض الحروف العاطفة في بعض شائع.

فإن قيل: ما الفائدة في اختياركلمة "أو" بمعنى الواو، ولم لم يورد الواو من أول الأمر بدون الاحتياج إلى جعل "أو" بمعنى الواو. **قلنا**: أورد "أو" للإشارة إلى استقلال كل واحد من المشتق والجامد في وقوعهما نعتا **(إذا كان وضعه)** أي وضع غيرالمشتق **(لغرض المعنى)** أي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع.

بيان دفع مايقال: أنه لايصح معنى ظاهر قوله: "إذا كان وضعه لغرض المعنى"

فإن قيل: لايصح معنى ظاهر قوله: "إذا كان وضعه لغرض المعنى" من وجهين. **الأول** هوأن الظاهر أن اللام صلة قوله: "وضعه" فيكون المعنى أن وضع غير المشتق لغرض المعنى فيكون غير المشتق موضوعاً ويكون الغرض موضوعاً له مع أن الغرض من الشيء لايكون موضوعاله لذلك الشيء بل الغرض من الشيء يكون خارجاً عنه. **والثاني**: أنه لايصح إضافة الغرض إلى المعنى لأن الغرض من الشيء يكون مرتبا على الشيء، والمعنى غير مرتب على الوضع لأن المعنى مقدم على الوضع **فأجاب** عنه الجامي بقوله: "أي لغرض الدلالة على المعنى

الواقع في المتبوع" **واختلف** المحشيون في مراد الجامي عن هذه العبارة فقال عبدالغفور تلميذه المشهور أن مراد الجامي من هذه العبارة هو أن المراد بالمعنى ليس ماهو المشهور المقابل للفظ وهو ما عين له اللفظ، بل المراد منه ههنا الحا لة التي هي الدلالة ،وذلك لأن الجامي زاد لفظ" الدلالة" بعد قوله: " لغرض" مكان قوله: " المعنى" فعلم من ذلك أن مراد الجامي هو جعل المعنى بمعنى الحالة التي هي الدلالة ،وليس اللام صلة الوضع بل هي أجلية ولفظ الغرض مقحم أي زائد للتصريح على أن اللام ههنا ليست صلة الوضع . **واندفع** به الاعتراضان المذكوران **أما**اند فا ع الاعتراض الأول فلأنه على هذا ليس اللام صلة الوضع بل هي أجلية أي لأجل الدلالة على المعنى الواقع. **وأما**اندفا ع الثاني فلأن لفظ الغرض صار على هذا التوجيه زائدا فلم يلزم أن الغرض من الشيء يكون مرتبا على الشيء والمعنى غير مرتب عليه ،ولكن تشريح التلميذ كلام شيخه وأستاذه ليس بصحيح لأنه جعل المعنى بمعنى الحالة التي هي الدلالة مع أن المتبادرمن المعنى هو مايقابل اللفظ ولا يتبادرالذهن من المعنى إلى الحالة **وإلى** هذا الاعتراض أشارعبد الحكيم في حاشيته على عبدالغفور .وأيضا لوكان مراد الجامي من المعنى هي الدلالة (منبها على ذلك بزيادة قوله: " الد لالة" بعد قوله: " لغرض") فلم ذكر المعنى بعد ذلك فإنه قال: لغرض الد لالة على المعنى الواقع في المتبو ع فذكر المعنى يشعر بأن المراد من المعنى ليس الحالة . .

فإن قيل: لما لم يكن قوله: " الدلالة" تفسير المعنى فما فائدة زياده لفظ " الدلالة" بعد قوله: " لغرض". **قلنا**:إنما زاد ذلك لدفع الاعتراض الثاني من الاعتراضين المذكورين أولا وهو أن إضافة الغرض إلى المعنى غير صحيح . **حاصل** الدفع أن عبارة المصنف ليست محمولة على ظاهرها حتى يرد الاعتراض بل هي محمولة على التقدير أي لغرض الدلالة على المعنى. ووجه عدم الاعتراض حين تقديرالدلالة في العبارة هو أن نفس المعنى وإن كان مقدماً على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر عن الوضع وكون المعنى متأخر ا عن الوضع إنما يلزم لو كا ن الغرض مضافا إلى المعنى، ولما قدرنا الدلالة لزم تأخر دلالة اللفظ على المعنى عن الوضع ولاريب في تأخر دلالة اللفظ على المعنى عن الوضع . **وقال** عصام الدين التلميذ الآخر للعلامة الجامي في كشف معنى عبارة الأستاذ أي قوله: "أي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع" ما مفهومه أن الوضع في قوله: " وضعه" بمعنى الاستعمال في التركيب سواء كان مجازيا أو وضعياوأن الغرض ليس بزائد في العبارة بل هو على معناه ،وإضافته إلى المعنى بيانية من قبيل إصافة خاتم فضة ، والغرض مايترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتب سواء كان وجوده العقلي أوالخارجي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب ، وزيادة

لفظ الدلالة ليس على أنه تقدير في العبارة بل هو للتنبيه على أن الغرض باعتبار الوجود العقلي. وعلى تفسير عبارة الجامي بهذا الطريق أيضاً اندفع الاعتراضان المذكوران . **أما** اندفاع الاعتراض الأول فإنه على هذا الطريق ليس الوضع على معناه المعروف حتى يلزم الوضع للغرض ويلزم منه كون الغيرالمشق موضوعا وكون الغرض موضوعاله، بل الوضع بمعنى الاستعمال فليس ههنا وضع .**نعم** لزم منه كون الغير المشتق مستعملا وكون الغرض مستعملا فيه ولاقباحة في استعمال الشيء في الغرض لأن الاستعمال إنما يكون في الأغراض. **وأما** اندفاع الثاني فلأنه لما جعلنا الوضع بمعنى الاستعمال وجعلنا ترتب المعنى في العقل لزم منه تأخر المعنى بحسب الوجود العقلي عن الاستعمال ولاضير فيه **(عموما)** أي في جميع الاستعمالات مثل تميميّ وذي مال

بيان تطبيق المثال بالممثل

فإن قيل: المثال يجب أن يكون مطابقالماجعل مثالاً له ،وممثله هو أن يكون الغير المشتق دالاعلى المعنى في المتبوع فكيف المطابقة. **قلنا**: لاشك في مطابقتهما بالممثل لأن التميمي لكونه اسما منسوبا يدل دائماً على أنِ لذات مّا نسبة إلى قبيلة تميم فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غيرتأويله بالمشق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمي أو معرفة نحو زيد التميمي وكذا ذومال يدل على ذات مّا صاحب مال **(أوخصوصا)** أي في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات مّا وحينئذٍ يجوزأن يقع نعتا وفي بعضها لايدل على ذلك وحينئذ لايصح جعله نعتا لأن مدار كونه نعتا على الدلالة على حصول معنى لذات مّا فإذا وجدت هذه الدلالة يصح كونه نعتا وإذا لم توجد لم يصح كونه نعتا **(مثل مررت برجل أيِّ رجل)** أي كامل في الرجوليةِ فلما دل قوله: " أيِّ رجل" في هذا المثال على وصف كمال الرجولية صح كونه نعتا فصارنعتا فيه لقوله: " رجل" ،ولما لم يدل على معنى كمال الرجولية في مثل أي رجل عندك بل دل هناك على الاستفهام لم يكن نعتا فيه **(و)** مثل مررت **(بهذا الرجل)** فقوله: " بهذا الرجل" عطف على قوله: "برجل" أي رجل في المثال السابق فيدخل تحت قوله: " مثل مررت" ولهذا قدرالشارح الجامي قوله: "مثل مررت" بين الواو العاطفة وقوله: " بهذا الرجل" و هذا مثال ثان للنعت الذي يكون غير مشتق لكنه يدل على معنى واقع في المتبوع في بعض الاستعمالات فإن هذا يدل على ذات مبهمة والرجل الذي وقع نعتاله يدل على ذات معينة.

بيان دلالة الرجل في مثل مررت بهذا الرجل على معنى في المتبوع

فإن قيل: فما المعنى الذي دل قوله: " الرجل" عليه.**قلنا**: خصوصية الذات المعينة بمنزلة

معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح أن يقع الرجل صفة لكلمة " هذا" ، ولما لم يكن ذلك في جميع المواضع فإن في بعض الاستعمالات لايدل على هذا المعنى وذلك مثل أن يقال جاء ني الرجل بدون ذكر "هذا" قبله فإن الرجل في هذا المثال لايدل على معنى خصوصية الذات المعينة لعدم سبقية مايكون ذلك المعنى فيه فلايكون صفة.

بيان أن في مثل مررت بهذا الرجل تركيبين آخرين أيضا

فإن قيل: إن في قوله: " الرجل" في مثل قولهم: " مررت بهذا الرجل" تركيب آخر غير كونه نعتاً أم لا ؟ **قلنا**: نعم فيه تركيبان آخران أيضا **فإنه ذهب** بعضهم إلى أن الرجل بدل عن اسم الإشارة لأنه يصدق عليه أن مدلوله مدلول الأول. **وذهب** بعضهم إلى أنه عطف بيان لأنه يصدق عليه تعريف عطف البيان وهوأنه تابع غير صفة يوضح متبوعه لكن الأكثرين من النحاة ومنهم المصنف على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره لأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهوالذات المعينة كماسبق .وهذا حد النعت **(و)** مثل مررت **(بزيد هذا)** وقوله: "بزيد" أيضاً عطف على قوله: "برجل أي رجل" فيكون داخلاً تحت قوله: "مثل مررت" ولهذا قدرالشارح الجامي قوله: " مثل مررت" بين الواو العاطفه وقوله:" بزيد" وهذا مثال ثالث لمايكون النعت من قبيل الغير المشتق الذي يدل على معنى في المتبوع ولكن في بعض الاستعمالات فإن اسم الإشارة أي قوله: " هذا" ههنا في محل الجر على أنه صفة لزيد لدلالته على معنى في متبوعه وهو المشارإليه، ولهذا فسره الشارح الجامي بقوله أي بزيد المشارإليه إلا أن هذه الدلالة في بعض الاستعمالات وليست في جمعيها فإن في مثل مررت بهذا الرجل أيضاً لفظ "هذا" موجود لكنه لعدم دلالته على معنى حاصل في ذات لعدم سقبية ذات قبله فلم يكن صفة فيه.

بيان تقسيم النعت إلى المفرد والجملة بعد الفراغ من بيان عدم اشتراط الاشتقاق

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن تعريف النعت وبيان فوائده وعدم اشتراط الاشتقاق شرع في تقسيم النعت إلى المفردوالجملة فقال **(وتوصف النكرة)** لا المعرفة **(بالجملة الخبرية)**.

بيان دفع ما يقال: أنه لا يصح أن توصف بالجملة الخبرية

فإن قيل: لايجوز أن توصف النكرة بالجملة الخبرية لأنه لوصح كونها موصوفا بالجملة الخبرية لانتقض به ماتقرر من أن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير لأن الجملة ليست بنكرة لكونها قسمامن الاسم الذي هو من أقسام المفرد فكيف يصح تنكير الجملة التي هي من

أقسام المركب. **قلنا:** لاشك في أن الجملة لاتصح أن تكون بنفسها نكرة كما قلت لكن يصح أن تكون في حكم النكرة.

فإن قيل: إذا ثبت عدم صحة كونها نكرة فمن أين يثبت كونها في حكم النكرة. **قلنا:** قال الرضى في جواب هذا السؤال أن للجملة الخبرية مناسبة بالنكرة لصحة تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أوأبوه ذاهب: قام رجل ذاهب أبوه فصارقوله: " ذهب أبوه" وكذا "ذاهب أبوه" في تأويل "ذاهب أبوه" وقوله: "ذاهب أبوه" مفرد، وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف إليه، **وقال** البعض في وجه كون الجملة في حكم النكرة أنها تفيد نسبة مجهولة كالنكرة التي تفيد فردا مجهولاً، وللشيخ الرضي في الوجه الثاني كلام فليرجع الطالب لمزيد الخبرة إليه.

بيان وجه عدم صحة موصوفية المعرفة بالجملة الخبرية

فإن قيل: لم لم توصف المعرفة بالجملة الخبرية. **قلنا:** قدعلمت أن الجملة باعتبار ذاتها وإن لم تكن معرفة ولانكرة كما عرفت لكنها في حكم النكرة فلوصح كون المعرفة موصوفة بهالزم كون المعرفة موصوفة بالنكرة وهو غيرجائز لفوات المطابقة في التعريف والتنكير بين الموصوف والصفة.

فإن قيل: المفرد يدل على معنى في المتبوع فصح وقوعه نعتا، والجملة لعلها لاتكون كذلك فلايصح كونها نعتاً. **قلنا:** الدلالة على معنى في المتبوع كما توجد في المفردكذلك توجد في الجملة الخبرية.

بيان وجه عدم وقوع الإنشائية صفة للنكرة

فإن قيل: فلم لم تقع الانشائية صفه للنكرة مثل الخبرية. **قلنا:** هي لاتقع صفة لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوماًله، والإنشائية لايكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها لانها لإيجاد ما لم يوجد كما هوالمعروف فما لايكون موجوداً إلا بإيجادها كيف يمكن أن يكون معلوماً قلب ذكرها.

فإن قيل: الإنشاية وإن لم تقع صفه للنكرة بنفسها لكنهاتقع بعد التأويل فإن " إضربه" صفة لقوله: "رجل" في مثل جاء ني رجل إضربه بتأويل جاء ني رجل مقول في حقه إضربه.
قلنا: هي بدون التأويل لاتقع صفة وبعد التأويل الصفة هو قوله: " مقول" وهي من متعلقاتها.

فإن قيل: يعلم ممايقال ههنا: أنها تقع صفة ولوبعد التأويل وممافلت علم عدم وقوعها

أصلا. **قلنا:** هي بعد التأويل على ماعرفت لم تقع صفة بل هي من متعلقا ت ماهو الصفة، وهو مقول لكن يصح باعتبار ذلك التأويل أن يقال أنها تقع صفة مجازاً وإن كانت في الواقع هي من متعلقات ما هو الصفة.

فإن قيل : لا فرق بين الخبرية والإنشائيه في الاحتياج إلى التأويل فإن الخبرية أيضاً تحتاج إليه فإن قولنا: " قائم أبوه" في قولنا جاء ني زيد قائم أبوه ،وقام أبوه في قولنا: " جاء ني زيد قام أبوه في قوة قائم الأب. **قلنا:** الخبرية وإن كانت تحتاج إلى التأويل لكن التأويل الذي تحتاج إليه الإنشائيه بعيد وفي الخبريه ليس كذلك، وذلك لأن التأويل بالمفرد في الخبرية في نفس الجملة بلا أمر زائد عليها، فإن قائم الأب مضمون تلك الجملة، بخلاف الإنشائية فإن التأويل فيها بالمفرد ليس في نفسها بل بضم أمرخارج عنها، وهو"مقول في حقه" في قولنا جاء ني رجل إضربه **(ويلزم فيها الضمير)** الراجع إلى تلك النكرة نحوجاء ني رجل أبوه قائم

بيان وجه لزوم الضمير في الجملة التي وقعت صفة

فإن قيل: ماوجه لزوم الضمير في الجملة الواقعة صفة. **قلنا:**قدعرفت أن الجملة مستقلة بنفسها لاشمالها على المسند والمسند إليه فلاحاجة لها إلى أن تقع في الكلام صفة لشيء أو خبرا عنه أوصلة له مثل مايحتاج إليه المفرد فلولم يلزم الضمير فيها لم يوجد الدليل على أنها صفة للغير بل تكون أجنية عنه فلايصح أن تقع صفة له مثل جاء ني رجل زيد عالم فلايعلم أن " زيد عالم" صفة لرجل.

فإن قيل: لم لم يقل: ويلزم فيها العائد مكان قوله: " الضمير" كما قال في الجملة الواقعة خبراً: ولابد من عائد. **قلنا:** الجملة الخبرية الواقعة صفة لايجوزأن يكون الرابط فيها غير الضمير بخلاف الجملة التي تكون خبرا للمبتدأ.

فإن قيل: الجملة في كل واحد من الصورتين مستقلة بنفسها لاتقتضي الربط بالغير فما الوجه للزوم الضمير في إحدى الصورتين وتعميمه في الصورة الأخرى؟ **قلنا:** الضمير من جهة كونه مشهورا من أظهر الروابط والجملة الواقعة صفة من أظهر المحتاجين إلى الرابط بخلاف الجملة التي الواقعة خبرا فإنه يكفي لها رابط من الروابط سواء كان أظهر أوغيره

فإن قيل: الجملة الواقعة صفة لِمَ تحتاج إلى رابط أظهر دون الجملة الواقعة خبرا . **قلنا:** الصفة لعدم كونها موقوفة عليها للكلام أي لكونهاخارجة عن أركان الكلام لايكون توجه المخاطب إليها إلا قليلا فلو جعل غير الضمير رابطا احتمل أن يكون المخاطب غافلا عن الرابط الغير المشهور الغير الأظهر فتكون الجملة عنده أجنبية من الموصوف فلا تكون صفة له بخلاف

الجملة الواقعة خبرا فإنها لكونها موقوفة عليها للكلام يكون للمخاطب إليها توجه كامل ولايمكن أن يكون غافلا من الرابط أي رابط كان فلهذا لزم الضمير في الجملة الواقعة صفة دون الجملة الواقعة خبرا.

بيان تقسيم الصفة إلى الصفة بحال الموصوف وبحال متعلقه

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن تقسيم النعت إلى المفرد والجملة شرع في تقسيم الصفة إلى الصفة بحال الموصوف وإلى الصفة بحال متعلقه فقال: (**ويوصف بحال الموصوف**) أي بحال قائمة به.

بيان وجه صحة إطلاق الصفة على الصفة التي تكون بحال متعلقه

فإن قيل: إن الصفة باعتبارحال المتعلق أيضاً حال الموصوف فلايصح المقابلة. **قلنا**: نسلم أن الصفة باعتبارحال المتعلق أيضاً حال الموصوف لكنها ليست بقائمة بالموصوف بل هي قائمة بمتعلقه، ولذا قال الشارح الجامي ههنا أي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن إذ الحسن حال الرجل وصفته (**وبحال متعلقه**) أي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه.

بيان أن الصفة بحال متعلقه أيضا صفة اعتبارية للموصوف

فإن قيل: لماكانت هذه الحال من أحوال المتعلق فكيف يكون صفة الموصوف. **وأيضا** لم يصح تقسيم الصفة إلى هذا القسم أي الصفة بحال متعلقه وإلى الصفة بحاله **لأنه تقسيم إلى** نفسه وإلى غيره لأن النعت هو مايدل على معنى في متبوعه، والتعريف لايصدق إلاعلى الصفة بحاله، وأمّا الصفة بحال متعلقه فليست الصفة فيه تدل على معنى في المتبوع بل في متعلق المتبوع فتقسيم الصفة إلى الصفة بحاله تقسيم إلى نفسه وإلى **الصفة بحال متعلقه تقسيم إلى** غيره **قلنا**: الصفة بحال المتعلق وإن كانت تدل على معنى في المتعلق حقيقة لكن المتعلق ليس بأجنبي عن الموصوف بل هو متعلق له، وحال متعلق الشيء أيضاً من أحوال الشي مجازاً. فالصفة بحال المتعلق أيضاً صفة اعتبارية للموصوف فاندفع الاعتراضان. **أماالأول** فلأن تلك الصفة لما صارت صفة اعتبارية للموصوف أيضاً فهو أيضاً صفة **للموصوف فلم يرد ماقلت: أنه** لايكون صفة الموصوف. **وأما** اندفاع الثاني فلأن الصفة بحال المتعلق لما كانت صفة اعتبارية فكانت هي أيضاً معنى في المتبوع فلم يلزم تقسيم الشي إلى نفسه وغيره، ولهذا قال الشارح الجامي يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه، وذكر السؤال والجواب بهذا الطريق الأنيق يمكن أن يكون من متفردات هذا الكتاب فاغتنمه نحو (**مررت برجل حسن غلامه**)

فإن الحسن وإن كان من أحوال الغلام الذي هو متعلق الرجل لكن يعلم من ذلك كون الرجل حسن الغلام وهو معنى اعتباري في الرجل الذي هو الموصوف أيضا.

بيان وجه عدم ذكر المثال للصفة بحال الموصوف

فإن قيل: لـم لم يذكر المصنف رحمه اللّٰه تعالى مثالا للوصف بحال الموصوف وذكر للوصف بحال متعلقه. **قلنا**: لم يذكره لشهرته.

بيان كمية تبعية كل واحد من الوصف بحاله وبحال متعلقه للموصوف

ولما فرغ المصنف رحمه اللّٰه تعالى عن تقسيم الوصف إلى الوصف بحاله والوصف بحال متعلقه شرع في بيان أحوال كل واحد منهما باعتبار كمية تبعية كل واحد منهما لموصوفه فقال: **(فالأول)** أي النعت بحال الموصوف **(يتبعه)** أي الموصوف في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة.

بيان أن الصفة بحال الموصوف وإن كانت تتبعه في العشرة لكن يوجد منها في التركيب أربعة

فإن قيل: يعلم من ظاهرعبارة المصنف أن النعت بحال الموصوف يتعبه في كل واحد من تلك العشرة مع أنه لايمكن التبعية فيها فإن بين التنكير والتعريف منها منافاة وكذا بين الإفراد والتثنية والجمعية وكذا بين التذكير والتأنيث وكذا بين أنواع الإعراب فكيف يكون الأول تابعاً للموصوف في جميع تلك المذكورات. **قلنا**: الأول وإن كان يتبع الموصوف في عشرة لكن لابمعنى أنه توجد العشرة جميعاً في تركيب بل يوحد منها في كل تركيب أربعة، ولذلك قال الجامي في شرح قوله: " يتبعه": أي الموصوف في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة.

بيان وجه تبعية الوصف بحال الموصوف في العشرة

فإن قيل: ما وجه التبعية في العشرة. **قلنا**: إنما تبعه فيها لأن النعت في الحقيقة هو المنعوت فإن مصدا قهما واحد إذ مصداق عالم في قوله: " جاء ني رجل عالم" ليس إلامصداق الرجل فلو لم يتبعه فيها بأن يكون الموصوف معرفة والصفة نكرة مثلا لزم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة لاتحاد مصداقهما **(في الإعراب)** رفعاو نصبا وجرا. **(والتعريف والتنكيروالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث)**

فإن قيل: ينتقض ذلك في مثل جاء تني امرأة صبور فإن صبور نعت لقوله: "امرأة" مع أنه لايطابقه في التأنيث **قلنا**: تبعية الأول لموصوفه في تلك الأمور إنما هي فيما لاتكون الصفة

مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور. أوفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أوكان الوصف صفة مؤنثة تجري على المذكر وتطلق عليه كعلامة ونسابة حيث يقال: رجل علامة بمعنى كثيرالعلم ونسّابة بمعنى كثيرالنسبة **(والثاني)** أي النعت بحال متعلق الموصوف **(يتبعه في الخمسة الأول)** وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان فقط كما أن في الأول يوجد من العشرة أربعة فقط فليس المراد ههنا أيضا من قوله: "يتبعه في الخمسة الأول" أن يوجد كل واحد منها في تركيب فإنه لايمكن اجتماع التنكير والتعريف في تركيب واحد وكذا الرفع والنصب والجر لايمكن أن توجد الثلثة في تركيب واحد **(وفي البواقي)** من تلك الأمور العشرة وهي أيضا خمسة الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. **(كالفعل)**

بيان وجه تبعية الوصف بحال متعلقه للموصوف في الخمسة الأول وكونه في البواقي كالفعل

فإن قيل: ما الوجه أن النعت بحال المتعلق يتبع موصوفه في الخمسة الأول ولايتبعه في البواقي بل هو فيها كالفعل. **قلنا**: إن النعت بحال المتعلق ذواعتبارين فهو باعتباراللفظ صفة للموصوف، وباعتبارالمعنى صفة قائمة بالمتعلق، وكل مايكون ذا اعتبارين يجب أن يراعى فيه كل واحد من الاعتبارين فبالنظر إلى الاعتبارالأول هو وصف لموصوفه فجعل تابعاً له في اللفظ، وتبعه في الخمسة الأول، لأن كونه في المعنى معنى قائما بالمتعلق لاينافي متابعته لموصوفه في تلك الخمسة، وبالنظر إلى الاعتبار الثاني جعل كالفعل.

فإن قيل: لم جعل بالاعتبار الثاني كالفعل. **قلنا**: هو بهذا الاعتبار مشابه بالفعل من حيث أن كل واحد منهما مسند إلى مابعده أوأنه مشابه له في العمل. **وإلى** هذا أشارالشارح الجامي حيث قال بعد قوله: "كالفعل": لشبهه به.

بيان تفصيل مشابهة الصفة بحال المتعلق بالفعل

فإن قيل: ماتفصيل هذه المشابهة. **قلنا** تفصيله يحتاج إلى بيان عدة أحكام يشترك النعت فيها بالفعل. **أولها**: هوأن فاعل النعت إن كان مفرداً أومثنى أومجموعاً أفرد كما يفرد الفعل. **فمثال** المفرد مررت برجل قاعد غلامه فإنه أفردالنعت وهوقوله: "قاعد" كمايفرد الفعل ويقال: يقعد غلامه هذا مثال المفرد. **ومثال** التثنية مررت برجلين قاعد غلاماهما فإنه أفرد النعت مع الفاعل المثنى كمايفرد الفعل ويقال: يقعد غلاماهما. **ومثال** الجمع مررت برجل قاعد غلمانه فإنه أفرد النعت فيه مع كون الفاعل جمعاً كما يفرد في الفعل: ويقال يقعد غلمانهم **والثاني** من

الأحكام هو أن الفاعل إن كان مذكرا ومؤنثا حقيقيًا بلافصل طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث فمثال تذكير الصفة مع تذكير الفاعل مثل مررت بإمرأة قائم أبوها فإن الفاعل فيه مذكر مع تذكير الصفة، والفعل أيضاً يكون كذلك فيقال: يقوم أبوها ، **ومثال** تأنيث الصفة مع تأنيث الفاعل مثل مررت برجل قائمة جاريتها فإن الصفة وهو قوله: " قائمة" مؤنث مع تأنيث الفاعل وهو قوله: "جاريتها" ويكون الفعل أيضاً كذلك ويقال: تقوم جاريته **والثالث:** منها أن فاعل الوصف إذا كان مؤنثا غيرحقيقي أوكان حقيقيا لكن كان مفصولا يذكّر الوصف ويؤنث جوازاً ، **فمثال** مايكون الفاعل مونثا غيرحقيقي مثل مررت برجل معمور أومعمورة داره فإنه جاز كون الصفه مذكرا أي معموراً ومونثا أي معمورة ،وفاعله مؤنث غير حقيقي وهو قوله: "دارها" كما يقال في الفعل يعمر أوتعمر داره ، **ومثال** مايكون الفاعل مؤنثا حقيقياً مفصولاً مثل مررت برجل قائم أوقائمة في الدار جاريته فإن الفاعل فيه مؤنث حقيقي وهو قوله: " جاريته" ووقع الفصل بين النعت، والفاعل وهوقوله: " في داره" ويكون الفعل أيضاً كذلك، ويقال: يقوم أوتقوم في الدار جاريته.

دفع ما أورده الرضي من أنه كما أن الصفة بحال المتعلق كالفعل في البواقي كذلك الصفة بحال الموصوف أيضا فما وجه الفرق

واعترض الشيخ الرضي وهو الاعتراض الذي نقله الشارح الجامي بقوله: " ولو نظرت حق النظر" حاصله أنه كما أن حكم الوصف بحال متعلقه في البواقي مثل الفعل كذلك الوصف بحال الموصوف أيضاً في تلك البواقي مثل الفعل لأن فاعله هو الضمير المستتر فيه الراجع إلى الموصوف، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ،ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك يقال: مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأ تين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما يقال كذلك في الفعل أيضاً: رجل يضرب، ورجلان يضربان، ورجال يضربون، وامرأة تضرب، وإمرأتان تضربان، ونساء تضربن، فإذا ثبت كون الوصف بحال الموصوف أيضاً مثل الفعل فالحكم على الثاني بأنه في البواقي مثل الفعل دون الأول تخصيص من غير مخصص، والشيخ اعترض في شرحه ولم يجب عنه هناك فأجاب عنه الجامي في شرحه بعد نقل اعتراضه بقوله قلنا: المقصود الأصلي بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة، وكان لاتخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية ، بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة

الأول لـم يكتف المصنف فيه بالحكم بعدم التبعية لعدم وجود ضابطة يعلم منها حاله في الخمسة البواقي لأن في بعضها يناسب الإفراد كما إذا كان الفاعل مفرداً أومثنى أومجموعاً، وفي بعضها يجب التذكير والتأنيث كما إذا كان الفاعل مفرداً مذكراً أومؤنثاً حقيقيًّا بلافصل، وفي بعضها جازالتأنيث والتذكير كما إذا كان مؤنثاحقيقيًّا مع الفصل أومؤنثا غيرحقيقي بدونه بل بيّن ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة إلى الظاهر بعده وهو المتعلق ليتبين حاله عند عدم التبعية .**ولما** نشأ في الوصف الثاني إبهام وإجمال أراد أن يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال: **(ومن ثم)**: أي ومن أجل كون الوصف الثاني فيالخمسة البواقي كالفعل **(حسن قام رجل قاعد غلمانه)** كما حسن يقعد غلمانه وذلك لما عرفت أنه في البواقي كالفعل فكما أن الفعل عندإسناده إلى الظاهر يكون مفردا وإن كان الفاعل جمعاً كذلك النعت بحال متعلقه أيضاً يفرد لأنه أيضاً مسند إلى المتعلق وإن كان جمعاً ، فأفرد " قاعد" وإن كان المتعلق وهو قوله: " غلمانه" جمعاً. **واعلم** أنه حسن قاعدة غلمانه أيضاً لأن قوله: " غلمانه"جمع بتأويل الجماعة مؤنث غيرحقيقي، وفي المؤنث الحقيقي يجوزالوجهان التذكير والتأنيث مثل الفعل كما تقول قام رجل تقعد غلمانه **(وضعف)** قام رجل **(قاعدون غلمانه)** :

بيان وجه ضعف " قام رجل قاعدونه غلمانه"

فإن قيل : ماوجه ضعفه. **قلنا**: وجه الضعف لأن الوصف الثاني مثل الفعل فكما أن إلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف فكذا الصفة التي تكون مسندة إلى الظاهر وهو المتعلق لأنه مثل الفعل فلو لم يكن كالفعل لامتنع لكون الموصوف مفرداً

بيان دفع مايقال: أن مثل " قاعدون غلمانه" يجب أن يكون ممتنعا لاضعيفا

فإن قيل: في قولهم: "يقعدون غلمانه" اجتمع فاعلان أحدهما واو الجمع الذي هو ضمير الفاعل، والثاني الاسم الذى أسند إليه الفعل فالحق أن يكون هذا التركيب ممتنعاً لا ضعيفاً، وإذا امتنع يقعدون غلمانه امتنع قاعدون غلمانه أيضاً لكونه مثل الفعل ، والضعيف مايكون جائزاً مع قبح فلايستحق أن يكون ضعيفاً بل ممتنعا. **قلنا**: في قولهم: "يقعدون غلمانه" أربعة احتمالات **الأول** هو أن يكون واوالجمع فاعلاً وهذا التركيب في هذا الوقت ممتنع . **والثاني**: هوأن لايكون واوالجمع ضمير الفاعل بل يكون حرفاً وعلامة على كون الفاعل جمعاً فقط كما أن التاء الساكنة في ضربت علامة تأنيث الفاعل فقط، **والثالث**: هو أن يكون واو الجمع ضمير الفاعل ويكون الاسم الظاهر بدلاً عنه ، **والرابع**: هوأن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً والفعل مع فاعله الضمير يكون جملة فعلية خبراً مقدماً ،والقول المذكورأي قاعدون غلمانه

على هذه التراكيب الثلاثة الأخيرة جائز لعدم لزوم اجتماع فاعلين لفعل واحدٍ، والشارح الجامي أشارإلى هذا الجواب بقوله: "إلا أن تخرج الواو" في شرح قوله: "ويجوز قعود غلمانه" بعيد هذا ،وكان المناسب أن يذكره ههنا لورودالاعتراض على قوله: "وضعف".

فإن قيل: فينبغي أن يكون جائزاً بدون ضعف حينئذٍ. **قلنا:** إنما حكمنا بالضعف لأن صورته مثل صورة الممتنع **(ويجوز)** من غير حسن ولاضعفٍ **(قعودغلمانه)**.

بيان وجه جوازمثل قعود غلمانه

فإن قيل: فلم حكمتم بجواز قعود غلمانه مع أن قعود أيضاً جمع كما أن قاعدون جمع. **قلنا:** قعود وإن كان جمعاً مثل قاعدون إلاأنه لما كُسرالاسم المشابه للفعل أي جعل قعوداً مكان قاعدون خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته لأن الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر.

بيان ما يجوز أن يوصف أويوصف به

ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض أحواله شرع في بيان ما لايجوزأن يوصف أو يوصف به فقال: **(والمضمر لايوصف)**

بيان وجه عدم جواز كون المضمر موصوفا

فإن قيل: لم لايجوزأن يكون الضمير موصوفا. **قلنا:** قدعرفت أن كون المعرفة موصوفة إنما هو للتوضيح ، وضمير المتكلم والمخاطب لكونهمامن أعرف المعارف وأوضحها لاحاجة لهما إلي التوضيح

فإن قيل: قد علم من الدليل المذكورعدم صحة كون ضمير المتكلم والمخاطب موصوفا لكنه لايعلم منه كون ضمير الغائب موصوفا لعدم كونه أعرف المعارف فماوجه عدم كونه موصوفا. **قلنا:** الدليل المذكور وإن لم يَجْرِ في الضمير الغائب إلا أنه لاحتياجه إلى لفظ يفسره فصاربسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب فلاحاجة له إلى الوصف. **أونقول** في الجواب: أن الدليل المذكور وإن لم يَجْرِفيه لكنه لطرد الباب حمل على ضمير المتكلم والمخاطب كذا قال الرضي.

بيان أن الكسائي قال بجوازكون الغائب موصوفاً مع رد دلائله

واعلم أن الكسائي خالف عن الجمهور في ذلك فقال بجواز كون الغائب موصوفا بدليل عقلي ونقلي. **أما العقلي** فهو ماقلنا من أن علة عدم كون ضمير المتكلم والغائب موصوفا هوكونهما أعرف المعارف وليس ضمير الغائب كذلك فيحتاج إلى التوضيح.

وأما النقلي فلأنه قد وقع الضمير موصوفا في القرآن المجيد في قوله تعالیٰ ﴿لا إله إلاهو العزيز الحكيم﴾ فوصف ضمير "هو" بقوله: "العزيز الحكيم"، **قلنا**: لانسلم استدلاله **أما النقلي** فلأن قوله: "العزيز الحكيم" ليست صفة لكلمة "هو" بل هو بدل عنه. **أونقول**: كلمة "هو" ليس بضمير بل اسم من أسمائه تعالیٰ لأن "هو" بسكون الواو اسمه تعالیٰ فلم يلزم كون ضمير الغائب موصوفاً. **وأما العقلي** فلأنه وإن لم توجد فيه العلة المذكورة لكن الشيء قد يحمل على أخواته طرداً للباب والأمر ههنا كذلك. **واعلم** أن المخالف عن الجمهورهو الكسائي لا ابن كيسان كما قال صاحب الخادمة صرح به الرضي.

فإن قيل: يعلم من قوله: "والضمير لايوصف" عدم كونه موصوفا مطلقا، والدليل إنما يجري في الصفه الموضحة لافي الوصف المادح والذام وغيرهما. **قلنا**: هما محمولان عليه طردا للباب **(ولايوصف به)**

بيان عدم كون المضمر وصفا

فإن قيل: لم لايوصف بالمضمر. **قلنا**: قد عرفت أن الوصف مايدل على معنى في متبوعه، والوصف لايدل على معنى في المتبوع لأنه يدل على الذات فقط لاعلى قيام معنىً بها

بيان أن ههنا نسختين نسخة شرح الرضي ونسخة شرح الجامي وقوله: "لايوصف به" غيرموجودة في النسخة الأولى لكن المشهورهي النسخة الثانية

فإن قيل: إن الرضي قال في شرحه إنه لم يذكر المصنف أنه لايوصف بالضمير لأنه يتبين ذلك بقوله: "والموصوف أخص أومساو" ولايصح قوله هذا لأنه قدذكرالمصنف مع قوله: "لا يوصف" قوله: "ولا يوصف به" أيضاً فالاعتذار عن عدم الذكر بأنه يعلم من قوله: "والموصوف أما أخص أومساو" ليس في محله. **قلنا**: قال الشارح الجامي أن نسخة الكافية التي كانت عند الرضي ليس فيها قوله: "ولايوصف به" فصح الاعتذار لكن النسخة المشهورة هي التي ذكرفيها قوله: "ولايوصف به" ولهذا قال الجامي وكأنه لم يقع في بعض النسخ فإنه يعلم من لفظ "كأنه" أن النسخة التي ليس فيها "لايوصف به" لايتيقن العلامة الجامي بوجودها.

بيان الوجه الثاني لعدم صحة كون المضمر وصفاً

وذكر بعض العلماء في بيان وجه عدم الوصفية بالضمير هوأنه لو وقع الضمير وصفاً فلا يخلو إما أن يكون الموصوف به ضميراً أوغيره. **والأول** غيرصحيح لما قلنا أن الضميرلايكون موصوفا. **والثاني**: أيضاً لايخلو إما أن يكون معرفة أونكرة، **والأول** غير صحيح للزوم عدم مطابقة الموصوف والصفة في التعريف والتنكير. **والثاني** أيضاً غير صحيح لأن الموصوف يجب أن

يكون أخص من الصفة أومساويا له كما سيجئ ،والضمير أعرف المعارف فلو كان موصوفه معرفة لزم كون الصفة أعرف من الموصوف فلم يكن الموصوف أخص أومساويا.

بيان مرتبة الموصوف في التعريف بالنسبة إلى الصفة عند كون الموصوف معرفة

ولما فرغ المصنف عن بيان أن الضمير لايوصف ولايوصف به شرع في بيان أن الموصوف إن كان معرفه ففي أيّ درجة يكون من الصفة في التعريف فقال **(والموصوف أخص أومساو)** أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة.

بيان دفع مايقال: إن الموصوف قد يكون أعم من الصفة

فإن قيل: لانسلم لزوم أخصية الموصوف من الصفة أومساواته بل قد يكون أعم منه أيضاً مثل حيوان ناطق فإن الحيوان أعم من الناطق. **قلنا:** المراد من الموصوف المعرفة لاالنكرة وفي ماذكرت من المثال الموصوف نكرة.

فإن قيل: الحيوان في الحيوان الناطق موصوف والناطق صفته والموصوف معرفة أيضاً ومع ذلك هوأعم من الصفة. **قلنا:** ليس قوله: " أخص " بالمعنى المعروف في المنطق أي ما يكون أقل إفراداً ، ولاقوله: " المساوي له " بمعنى مايصدق كليا على الآخر والآخر كليا عليه بل الأخص ههنا بمعنى الأعرف والمساوي بمعنى المماثل له في التعريف فاندفع الاعتراض بالحيوان الناطق لأن ورود الاعتراض إنما كان على المعنى المعروف للأخص وقد عرفت أنه ليس بمراد.

بيان صحة حمل الأخص بمعنى الأعرف

فإن قيل: كيف يعلم أن يحمل الأخص بمعنى الأعرف لأن الأخص مشتق من الخصوص ولاخصوص في الأعرفية فكيف يصح حمله عليه. **قلنا:** معنى الخصوص موجودة في الأعرف أيضاً لأن الأعرف من الشيء يكون أشد اختصاصاً بالتعريف فمعنى الخصوص في الأعرف بالنسبة إلى التعريف لأن الأعرف من الشيئين يكون له خصوص وزيادة تعلق بالتعريف ولذا فسر الجامي الأخص بالأشد اختصاصاً بالتعريف.

بيان وجه لزوم كون الموصوف أخص وأعرف

فإن قيل: ماوجه لزوم كون الموصوف أخص وأعرف. **قلنا:** المقصود الأصلي هو الموصوف فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف

فإن قيل: فلم حكم بجواز كونه مساويا للصفة في التعريف أيضاً. **قلنا:** كان المناسب هوأن يكون الموصوف أكمل في التعريف لكونه مقصوداً أصليًا إلا أنه لولم يكن أكمل فلا أقل من أن لايكون أدون منها لأنه مالا يدرك كله لايترك كله فلم يجزأن يكون الموصوف أخفى

في التعريف من الصفة .

بيان درجات المعارف

فإن قيل :قد علم مما سبق أن في أقسام المعرفة درجات بعضها فوق بعض فما ذلك الترتيب .**قلنا:** نعم فيها ترتيب فإن بعضها في التعريف أعلى من البعض والمنقول عن سيبويه وعليه جمهورا النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإ شارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة.

فإن قيل: ماوجوه أعرفية بعضها عن بعض بالترتيب المذكور. **قلنا:** قال الشيخ الرضي في بيان تلك الوجوه وأنقل ماقاله بتغيير يسيرحيث يقول: إن أعرفية المتكلم والمخاطب من المضمرات ظاهر لعدم الالتباس فيهما، وأما أعرفية الغائب فلأن احتياجه إلي لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وإنما كان العلم أخص وأعرف من أسماء الإشارة لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الوضع غير معين، وإنما تعيينه بالإشارة الحسية ،وكثيراً مايقع اللبس في المشارإليه إشارة حسية فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفا في كلامهم، ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه ،وإنما كان اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معاً، ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين ،والموصول كذى اللام. وأماالمضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه من غير فرق لأنه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه ،وأما عند المبرد فتعريفه أنقص ولهذا يوصف المضاف إلى مضمر ولايوصف المضمر. **(ومن ثم)** أي ومن أجل أن الموصوف أخص أومساوٍ **(لم يوصف ذو اللام إلا بمثله)** لأنه لما تقرر أن الموصوف يجب أن يكون أعرف من الوصف أومساو له في ذلك ، وقد علمنا أيضاً في بيان مراتب فوقية بعضها عن البعض أن ذا اللام والموصول مساويان في التعريف فعلم منه أنه لايجوز أن يكون ذواللام موصوفا إلا بذى اللام أوبالموصول الذي هو في مرتبة ذي اللام من التعريف، وذلك لأن ماعداهما من المعارف فوقهما في التعريف فلوكان غيرهما صفة له لم يكن ذلك الغير إلا المضمر أو العلم أواسم الإشارة وكل هؤلآء فوقهما كماعرفت في الترتيب مع أن البعض منها لايمكن أن يقع صفة أيضاً كالضمير فلم يمكن وصفه إلا بذى لام آخر أوبالموصول مثال الأول جاء ني الرجل الفاضل، ومثال الثاني جاء ني الرجل الذي كان عندك أمس.

بيان تعيين المراد من المثل في قوله: " لم يوصف ذو اللام إلا بمثله"

فإن قيل: المراد من المثل في قوله: " إلا بمثله" لايخلوإما أن يكون المراد مماثله في التعريف أومماثله في كونه ذا اللام أيضاً، والكل باطل . **أماالأول** فلأنه يلزم استدراك قوله:" أو بالمضاف إلى مثله" لأنه أيضاً مثله في التعريف فلاحاجة إلى ذكره استقلا لاً ، **وأما الثاني** فلأنه يلزم على هذا أمران. **الأول:** أنه لايصح الحصر حينئذ لأنه يجوز وصفه بالموصول أيضاً. **والثاني:** أن المناسب حينئذ أن يقول: لم يوصف ذواللام إلابه لكونه أخصر مع الدلالة على المطلوب. **قلنا:** في الجواب باختيار الشق الأول ، وماقلت: من أنه يلزم الاستدراك قلت: لايلزم ذلك لأن المبرد يقول إن تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه فذكر قوله: " أوبالمضاف إلى مثله" لئلا يخرج المضاف على مذهب المبرد. **أونقول** في الجواب باختيار الشق الثاني وما قلت: أنه يلزم الأمران المذكوران حيئنذ قلت: لايلزم أماعدم لزوم الأول فلأن المراد بمثله مثله ولوصورة فيدخل الموصول أيضاً لأنه أيضا مثل اللام في الصورة لأن في أول " الذي والتي " أيضاً لام فهو أيضاً ذواللام، ولما أردنا من المثل المماثل ولوصورة لم يصح أن نقول: ولم يوصف ذواللام إلا به لعدم تناوله للموصول لأن تناوله للموصول إنما كان لأجل ازدياد لفظ المثل بمعنى مماثله ولوصورة فلو لم نزد لفظ المثل وقلنا مكان قوله: " إلابمثله" قوله: " إلا به" لم يتناوله.

(أوبالمضاف إلى مثله) أي مثل المعرف باللام.

بيان أن المراد من المضاف إلى مثله أعم من أن يكون بلاواسطة أوبالواسطة

فإن قيل: يخرج منه مثل جاء ني الرجل صاحب لجام الفرس فإنه صح موصوفية ذى اللام بما هو مضاف إلى المضاف إلى مثله فإن الرجل موصوف بالصاحب الذي هو مضاف إلى اللجام المضاف إلى الفرس مع أن قوله: " بالمضاف إلى مثله" لايتناوله. **قلنا:** قوله: "بالمضاف إلى مثله " أعم من أن يكون بلا واسطة مثل جاء ني الرجل صاحب الفرس أوبواسطة وهوالمثال الذي ذكرته في مادة النقض وهو جاء ني الرجل صاحب لجام الفرس فلاينتقض بما ذكرت.

بيان وجه جواز موصوفية المعرف باللام بالمضاف إلى مثله

فإن قيل: لم جازموصوفية المعرف باللام بالمضاف إلى مثله **قلنا:** تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف إليه أوأنقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه والمبرد كما مَرَّ بخلاف سائر المعارف فإنها أخص وأعرف من ذى اللام فلايجوزأن يوصف ذواللام بها.

بيان أن ماوقع فيه الأعرف نعتالغير الأعرف فهو محمول على البدل عند المصنف وسيبويه

فإن قيل: لانسلم أن غير الأعرف لايكون موصوفاً بغيرالأعرف فإن سيبويه والمصنف

يقولان بجواز مثل جاء ني زيد صديقك وقد وقع فيه الأعرف وهو المضاف إلى الضمير نعتا لغيرالأعرف وهو العلم وهو زيد فكيف يصح قولكم: " أن الموصوف أخص أومساوٍ". **قلنا**: كل ماوقع فيه الأعرف فيه نعتاً لغير الأعرف بحسب الظاهر من النظر فصاحب هذا المذهب أي المصنف تبعا لسيبويه لايقول بكونه نعتاله بل هو محمول عنده على أنه بدل عنه.

بيان أن المراد من صاحب هذا المذهب هو سيبويه والمصنف مع الرد على من قال بالتعميم كصاحب الخادمة والباسولي

فالاعتراض إنما يرد على المصنف فقط ولهذا أشار الجامي في الجواب باتيان لفظ " هذا " في قوله: " عند صاحب هذا المذهب" الذي يشاربه إلى القريب أن الاعتراض إنما هو وارد على المصنف فقط دون المذاهب الأخرى فما ذكره البعض ههنا من بيان مذهب ابن سراج والكوفيين كما في الباسولي والخادمة فغير صحيح لعدم تعلق مذاهبهم بهذا المقام وقد صرح المحرم الآفندي وعبدالرحمن في حاشيتيهما على الجامي بأن المشارإليه لهذا هو مذهب المصنف وسيبويه.

بيان أن قوله: "وإنما التزم " دفع سؤال مقدر

فإن قيل: القاعدة المذكورة وهوقوله: " الموصوف أخص أومساوٍ" تقتضي جواز وصف اسم الإشارة بستة أمور. **الأول** باسم الإشارة. **والثاني** بالمضاف إلى اسم الإشارة و يكون الموصوف في هذين الصورتين مساوياً للصفة في التعريف. **والثالث** بذى اللام. **والرابع** بالموصول. **والخامس** بالمضاف إلى ذى اللام. **والسادس** بالمضاف إلى الموصول. والموصوف في هذه الأقسام الأربعة أعرف من الصفة مع أنهم قالوا بجواز وصف اسم الإشارة بذي اللام والموصول فقط مع جواز القاعدة المذكورة في الستة جميعاً فأجاب المصنف عنه بقوله: (**وإنما التزم وصف باب هذا**) أي باب اسم الإشارة (**بذي اللام**) مثل مررت بهذا الرجل

بيان فائدة زيادة لفظ الباب في قوله: "وإنما التزم وصف باب هذا"

فإن قيل: لم زاد المصنف لفظ الباب مضافا إلى قوله: "هذا". **قلنا** إنما زاده لتعميم الحكم لجميع أسماء الإشارة فإنه لولم يقل: باب هذا لاختص الحكم المذكوربكلمة " هذا" فقط (**للإبهام**) الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع، حاصل الجواب أن التزام وصف اسم الإشارة بذى اللام والموصول فقط مع أن القاعدة المذكورة تقتضي أن يصح بالستة إنما هو لعلة خاصة تقتضي أن اختصاص وصفه بذي اللام والموصول وهوأن في اسم الإشارة بحسب أصل وضعها إبهام لأنه لايعلم من " هذا " مثلا أنه من أي جنسٍ فلم يجز وصفها إلابما

يكون رافعاً للإبهام، والرافع له ليس إلا ذواللام والموصول.

فإن قيل: ماوجه عدم رفع ماعداهما للإبها م المذكور. **قلنا**: أما وجه عدم رفع اسم الإشارة الإبهام فلأنه مبهم بنفسه فكيف يتصور رفعه بمثله. **وأمّا** الثلاثة البواقي وهي المضاف إلى اسم الإشارة والمضاف إلى الموصول والمضاف إلى ذي اللام فلأن المضاف إنما اكتسب التعريف عن المضاف إليه واستعاره منه فلو جاز رفعه بهذه الثلا ثة لزم الاستعارة من المستعير والسؤال عن المحتاج الفقير فتعين ذواللام والموصول.

فإن قيل: لماصح وصفه بالموصول أيضاً فلم لم يذكره المصنف. **قلنا** قد عرفت أن الموصول مساوللمعرف باللام في التعريف، وذكر أحد المتساويين يغني عن ذكر الآخر لأنه محمول عليه أولأنه مع صلته مثله في رفع الإبهام، وذكر أحد المثلين يغني عن ذكرالآخر لأنه محمول عليه **(ومن ثم)** أي ومن أجل أن التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس **(ضعف مررت بهذا الأبيض)** وجه الضعف أن جواز وصف باب هذا إنما كان لرفع الإبهام ببيان الجنس ،وهذا المقصود لايحصل من هذا المثال وذلك لأنه يعلم من الأبيض أن مدلول هذا ذات بياض ولكن لايعلم منه أنه من أيّ جنس أي من جنس حيوان أو من جنس حجر أومن جنس الجدار مثلاً لأن الأبيض يصدق على كل واحد من الأجناس ، ولا يختص بجنس دون جنس **(وحسن)** مررت **(بهذا العالم)** وجه حسنه أنه يعلم من قوله: " العالم" الواقع صفة أن المشارإليه من جنس الإنسان لأن العِلْم من خواص الإنسان.

فإن قيل : يوصف بالعلم الملائكة والجن أيضاً . **قلنا**:المراد ههنا منه هو علم الإنسان بقرينة قوله: " مررت" لأن المرور من الجن والملائكة لايعلم لنا بل يعلم منه كون المشارإليه رجلاً أيضاً لأن العالم صيغة المذكر فلا يصدق على المؤنث

بيان العطف بعد الفراغ من النعت

ولما فرغ المصنف عن النعت شرع في العطف فقال **(العطف)** يعني المعطوف بالحرف.

بيان معنى العطف لغة

فإن قيل : مامعنى العطف لغة. **قلنا**: هو في اللغة على معان فإنه يجئ بمعنى الرحمة والشفقة والإنصراف والإمالة كما هو المذكور في " لسان العرب" لكن المناسب من بين المعاني المبينة في كتب اللغة بهذا المقام هي الإمالة قال صاحب " لسان العرب" عَطَفَ الشيء يَعْطِفُه عَطْفًا وعطوفاً فانعطف وعَطَفَه فتَعَطَّفَ حَنَاه وأماله، ويقال عَطَفْتُ رأسَ الخشبة فانعطف أي

حنيته فانحنىٰ

بيان المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحي

فإن قيل : ماهي المناسبة بين المعنى اللغوي أي الإمالة بالمعنى المصطلح ههنا. **قلنا:** وجه المناسبة به هو أن هذا القسم من التابع لإمالة حرف العطف مابعده إلى ماقبله.

بيان وجه تسمية هذا العطف بعطف النسق

فإن قيل : إن هذا القسم من التابع يسمى بعطف النسق أيضاً فماوجه تسميته به .**قلنا:** وجه تسميته به هوأنه يكون مع متبوعه على نسق ونظم واحد لأن كل واحد منهمامقصود بالنسبة

بيان وجه تأخير العطف من النعت

فإن قيل : لم أورد هذا القسم من التابع عقيب النعت. **قلنا:** إنما أورده عقيبه لأنك قد عرفت أن معناه اللغوي هي الإمالة ،والشيء إذا أميل إلى غيره يكون مجتمعاً معه فناسب ذكره بعد النعت الذي هو أيضاً يجتمع مع المنعوت ويتحدان ،وأيضاً كما أن النعت كثير الاستعمال كذلك العطف فأورده عقيبه لشركتهما في كثرة الاستعمال.

بيان أن العطف ههنا بمعنى المعطوف لا بمعنى الإمالة الذي هو معنى لغوي له

فإن قيل : عد العطف من التوابع غير صحيح لأنه جمع تابع والتابع من صفات الأسماء التي هي من قبيل الألفاظ والعطف أمر معنوي لأنه عبارة عن الإمالة وأيضاً لما كان العطف عبارة عن الإمالة وهي مصدر، والمصادر من الأوصاف الصرفة وهو مبتدأ وتابع خبره الذي هوذات مع الوصف فيلزم حمل الذات مع الوصف على الوصف الصرف وذا غيرجائز، وأيضاً لايصدق هذا التعريف على شيء من أفراده لأن عمروا مثلا في جاء ني زيد وعمرو معطوف لاعطف لأن العطف إمالة وعمر ليس إمالة نعم هو ممال. **قلنا:** العطف ليس بالمعنى المصدري بل هو بمعنى المعطوف أي مصدرمبني للمفعول فلم يرد ماأوردت من الاعتراضات الثلثة ولذلك فسره الشارح الجامي بقوله: " يعني المعطوف بالحرف.

بيان أن المراد من العطف المعطوف بالحرف

فإن قيل: العطف وإن فسر بالمعطوف واندفعت به الاعتراضات الثلثة المذكورة إلاأنه يرد عليه اعتراض آخر أيضاً لم يندفع بعد وهوأنه يصدق على عمر في أقسم بالله أبو حفص عمر فإنه معطوف على أبوحفص مع أنه ليس بمقصود بل هو بيان له. **قلنا:** التعريف ليس لمطلق المعطوف بل للمعطوف بالحرف وماذكرت في مادة النقض من قوله: " عمرو" ليس بمعطوف بالحرف بل هو عطف بيان ولذا قال الشارح الجامي المعطوف بالحرف **(تابع مقصود)**

أي قصد نسبته إلى شيء أونسبة شيء إليه

بيان أن قوله: "المقصود" صفة بحال متعلقه لقوله: " التابع"

فإن قيل: الضمير في قوله: "مقصود" راجع إلى التابع ،والضمير في قوله: " تابع" راجع إلى المعطوف ،فيعلم من ذلك أن نفس المعطوف وذاته مفعول القصد وليس كذلك لأن القصد لايقع إلاعلى ما يكون مقدوراً للمتكلم ،ومقدورالمتكلم ليس إلاالأفعال والأحداث دون الذوات، وذات المعطوف غير مقدور له لعدم كونه من الأفعال. **قلنا**: نفسر قوله: " مقصود" بقولنا: " قصد نسبته إلى شيء أونسبة شيء إليه". **حاصل** الجواب أن المقصود صفة التابع ولكن ليس من قبيل الصفة بحاله بل من قبيل الصفة بحال متعلقه ، ومتعلقه النسبة ، فليس في قوله : " المقصود" ضمير راجع إلى التابع بل هو مسند إلى المتعلق وهوالنسبة ، والنسبة من الأحداث والأفعال فاندفع الإيراد ،ولهذا فسرالشارح الجامي قوله: " مقصود" بقوله: " قصد نسبته إلى شيء أونسبة شيء إليه فقوله: " قصد" تفسير المفعول بالفعل المجهول ثم إسناد قصد إلى قوله: "نسبته" إشارة إلى أنه لاضمير في قوله: " قصد" بل هو مسند إلى الاسم الظاهر وهو قوله: " نسبته "

بيان فائدة تعميم الجامي قوله:"بالنسبة" بقوله:"نسبته إلى شيء أونسبة شيء إليه "

فإن قيل : فلم قلتم نسبته إلى شي أونسبة شيء إليه بكلمة " أو" التنويعية. **قلنا**: في إيراد كلمة " أو" التنويعية إشارة إلى أنه ليس المراد منه نسبته إلى شي آخر فقط حتى لايتناول لمثل زيد قائم وذاهب فإن "ذاهب" معطوف على قوله: " قائم " مع أنه لم تقصد ههنا نسبة شي آخر إليه بل قصد نسبته إلى شي آخر لأن " ذاهب"منسوب إلى زيد بل المراد منه أعم من أن يكون نسبته إلى شي آخر أونسبة شي آخر إليه. **فالأول** مثل ماذكرت من للمثال من قوله: " زيد قائم وذاهب" فإنه قصد فيه نسبة ذاهب الذي هو معطوف إلى شي آخر وهو زيد **والثاني** مثل جاء ني زيد وعمرو فإن فيه نسية شي آخر إليه وهو فعل جاء ني فإنه قصدت فيه نسبته إلى المعطوف

(بالنسبة) الواقعة في الكلام

بيان فائدة قول الجامي " الواقعة في الكلام "

فإن قيل : لايصح قول المصنف: " بالنسبة" بعد قوله: " تابع مقصود" لأنه على هذا يلزم قصد النسبة بالنسبة ولامعنى له لأنه يلزم منه قصد الشيء من نفس ذلك الشيء. **قلنا**: النسبة التي أسند إليها قوله: " المقصود" مغايرة عن هذه النسبة التي هي في قوله: " بالنسبة" لأن المراد من النسبة الأولى هي النسبة الواقعية التي صدرت عن الفاعل كالمجئ الصادر عن الفاعل. والمراد من النسبة الثانية هي النسبة الواقعة في الكلام التي هي حكاية عن تلك النسبة الأولى أي

النسبه الأصلية الواقعية التي صدرت عن الفاعل فيكون معنى الكلام هكذا المعطوف بالحرف تابع قصد نسبته الواقعية التي صدرت عن الفاعل إلى شيء أو نسبة شيء إليه بالنسبة التي ذكرت في الكلام التي هي حكاية عن النسبة الأولى الوا قعية الصادرة عن الفاعل.

بيان أن قوله: " بالنسبة" متعلق با لقصد المفهوم لا بقوله: " مقصود"

فإن قيل: الأصل في الظرف هو ظرف اللغو فالظاهر هو أن قوله: " بالنسبة" متعلق بقوله: "مقصود" المذكور صريحا مع أنه لايصح معناه لأن معناه حينئذ هو أن المعطوف تابع مقصود بالنسبة أي المعطوف بنفسه مقصود بالنسبة وليس كذلك لأن المقصود بالنسبة هو نسبة المعطوف لا أن يكون التابع مقصوداً بالنسبة. **قلنا**: قوله: " بالنسبة" متعلق بالقصد المفهوم لابقوله: " مقصود" ،فيكون معنى الكلام هكذا تابع قصد نسبته إلى شي أو نسبة شي إليه ويكون ذلك القصد بالنسبة الواقعة في الكلام **(مع متبوعه)** أي كما يكون هو مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه أيضاً مقصوداً بها نحو جاء ني زيد وعمرو، فعمرو تابع لأنه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام و كما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى زيد الذي هو متبوعه أيضاً مقصودة.

بيان الجنس والفصل في تعريف العطف

فإن قيل : لا بد في كل تعريف من الجنس والفصل فما هو الجنس والفصل في هذا التعريف. **قلنا**: قوله: " تابع" جنس يشمل سائرالتوابع ، وقوله: " مقصود بالنسبة" فصل أول احترز به عن غير البدل من التوابع لأنها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها، وقوله: "مع متبوعه" فصل ثان احترز به عن البدل لأنه المقصود دون متبوعه.

بيان دفع ما أورده الرضي من أن تعريف العطف لا يتناول لمثل جاء ني زيد أو عمرو

وقال الشيخ الرضي الاسترآبادي أن بقوله: " مع متبوعه" خرج المعطوف بأحد الحروف العاطفة الستة وهي " لاوبل ولكن وأم وأما وأو" لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما فلايكون حد المعطوف بالحرف جامعاً لأفراده لخروج المعطوف بأحد هذه الحروف الستة مع أنه أيضاً معطوف. **وقال** الجامي أنه أجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة هو أن لايذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصوداً بالنسبة أن لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ،ولاشك أن يكون التابع والمتبوع بهذا المعنى يكون كل واحد من التابع والمتبوع مقصودين بالنسبة.

بيان فائدة قوله: " يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"

فإن قيل: قد تم المعطوف بالحرف جمعا ومنعا بما ذكره من قوله: " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه" فما الحاجة إلى زيادة قوله: " يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة" فهل ذلك إلا زيادة في التعريف من غير أن يفيد شيئا من الاحترازلحصوله بما سبق. **قلنا:** لايلزم أن يكون جميع مافيا لتعريف للجمع والمنع بل قد يكون ذلك لفوائد أخرى، وههنا أيضاً وإن لم يكن للجمع والمنع لكنه لفائدة التوضيح ولاريب في أنه لما قال: ويتوسط إلخ علم منه أنه لابد في العطف من إيراد أحد حروف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه فلولم يزد هذه العبارة لم يعلم ذلك فلأ جل حصول هذه الفائدة أي فائدة التوضيح قال **(ويتوسط بينه)** أي بين ذلك التابع **(وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وسياتي)** تفصيلها في قسم الحروف إنشاء الله تعالىٰ **(مثل قام زيد وعمرو)**

بيان وجه عدم صحة التعريف بقوله: " تابع يتوسط بينه وبين المتبوع أحد الحروف العشرة فقط"

فإن قيل : إيراد العبارة المطولة في التعريف مع حصوله من العبارة المختصرة غيرجائز وقد فعل ههنا كذلك ،لأنه لو اكتفى في التعريف بقوله: " تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة" لحصل به المطلوب أيضاً فما الحاجة إلى التعريف المذكور المطول من هذا **قلنا:** إذاحصل المطلوب من المختصر بدون تضرر المقصود واختلال المطلوب لايصار إلى المطول، أما إذا تضرر به المطلوب واختل يجب الاحتراز عنه ويجب التعبير عنه بما لايتضرربه المقصود، وإن كان مطو لا بالنسبة إليه ،**وبما ذكرت** من التعريف المختصر يختل منع التعريف ويدخل فيه الصفة بالنسبه إلى الموصوف في الصورة التي توسطت حروف العطف بين الصفات مثل جاء ني زيد العالم والعاقل والشاعر، فالعاقل والشاعر صفتان لزيد مع أنه يصدق عليهما التعريف المختصر للعطف الذي ذكرته فإنه يصدق على كل واحد منهما أنه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه وهو الموصوف أحد الحروف العشرة مع أنها صفتان وليسا من قبيل المعطوف.

بحث في الصفة التي دخلت عليها حرف العطف مثل قوله: والعاقل في قوله: " جاء ني زيد العالم والعاقل"

فإن قيل : لانسلم أنه يصدق التعريف على الصفات لأن العاطف إنما توسط بين الصفات لابين الموصوف والصفة. **قلنا:** الصفة التي دخلت عليها حرف العطف كمافي العاقل والشاعر اللذين ذكرا في المثال المذكور بعد العاطف لها جهتان، **إحدا هما:** كونها صفة لزيد

تابعة له بتبعية المعطوف عليه. **وأخرها**: كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها، والاعتراض الذى اختل به تعريف العطف إنما هو باعتبار الجهة الأولى لا باعتبار الجهة الثانية فلايرد ما أوردت من أنه لا يصدق التعريف على تلك الصفة بعدحرف العاطف لأن حرف العطف إنما توسط بين الصفات لابين الصفة والموصوف لأن نظرك إنما هو على الجهة الثانية وأمابالنظر إلى الجهة الأولى فينقتض به التعريف لامحالة.

فإن قيل : لانسلم الانتقاض بتلك الصفة التى دخلت عليها حرف العاطف لأنه قدذكر في التعريف المختصر قوله: "ويتوسط بينه وبين متبوعه أحدالحروف العشرة" وتوسط حرف العطف بين الشيئين يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول والثاني هي الصفة الثانية والأول ليس إلا الصفة الأولى فتعين أن يكون عطفها على الصفة الأولى لاعلى الموصوف فلم ينتقض التعريف بالصفة التى دخل عليها حرف العطف بالنسبة إلى المتبوع . **قلنا**: حقيقة العطف ليس إلا أن يكون الشيء تابعاً لشيء ويكون حرف العطف متوسطاً بينهما، وماقلت من أن توسط حرف العطف بين الشيئين يلزمه أن يكون لعطف الثاني على الأول فذلك ممنوع فإنه ليس من لوازم العطف بين الشيئين أن يكون لعطف الثاني على الأول فصح الاعتراض بتلك الصفة بالجهة الأولى لأنها باعتبار هذه الجهة ليست معطوفة فثبت الاعتراض لعدم كون التعريف المختصر مانعا عن دخول الغير فوجب التعريف بما عرف به المصنف لئلا تدخل فيه تلك الصفة ، ووجب ذكر قوله: " مقصوداً بالنسبة مع متبوعه" كما اشتمل عليه التعريف الذي ذكره المصنف.

بيان دفع السيد الجرجاني لما يرد أنه لا فائدة في إيراد العاطف بين الموصوف والصفة

فإن قيل : لانسلم وقوع حرف العطف بين الموصوف والصفة لعدم الفائدة في إيراد حرف العاطف بينهما لأنه لامعنى للعطف بينهما، لأن الصفة تدل على معنى في المتبوع ، وفي تحقق هذا المعنى لا احتياج إلى إيراد حرف العطف فلاينتقض التعريف المذكورأي قوله:" تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة بالصفة التي وقعت بينها وبين موصوفها حرف العطف. **قلنا**: قد نقل الشارح الجامي في جوابه قول المحقق السيد الجرجاني في حاشيته على الرضي أن الزمخشري قد جوز ذلك وحكم المصنف أيضا في شرح المفصل بذلك .

فإن قيل: ما هو تجويز الزمخشري وحكم المصنف الذين يتمسك بهما سيد السند على ترك التعريف المختصر. **قلنا**:أما تجويز الزمخشري فإنه قد أورد في مواضع عديدة من الكشاف أن الواوقد يقع بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق أي اتصال الصفة بالموصوف ولا يكون للعطف منها قوله تعالى: ﴿ ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ فإنه قال: إن قوله تعالى:

"وثامنهم كلبهم" جملة اسمية صفة لقوله: " سبعة " وقد دخلت الواو عليها لتاكيد اللصوق **وأما** حكم المصنف فإنه قد حكم في شرح المفصل في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى ﴿ولها منذرون﴾ في قوله تعالى: ﴿ وما أهلكنا من قرية إلاولها منذرون﴾ صفة لقرية. **وحاصل** تمسك الجرجاني بتجويز الزمخشري وحكم المصنف هوأنه لوصح التعريف المختصر واكتفى بقوله: " تابع يتوسط إلخ" لدخل فيه مثل هذه الصفة أي الصفة التي دخل الواو بينها وبين موصوفها لتاكيد اللصوق، وقوله تعالى: " ولها منذرون" الذي وقع صفة لقرية الذي توسط الواو بينهما فلم يكن مانعا عن دخول الغير. **واعلم** أن الشارح الجامي ذكر هذه الآية بالواو تبعا للسيد الجرجاني فإنه أيضا ذكرها بالواو، مع أنه ليس فيها الواو أي لها منذرون ولهذا فلا يصح ذكر الآية في المثال ههنا، ولهذا لم يورد المصنف هذه الآية في شرح المفصل بل أورد قوله تعالى ﴿وماأهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾

بيان دفع ما يقال: أنه يمكن أن يكون بين الزمخشري والمصنف مخالفة أو نقله المصنف وهو غير راض به أو تكون تلك المسئلة من شواذه

ولما وردعلى السيد السند أن الزمخشري وإن جوز وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيدا للصوق وكذا المصنف وإن حكم أن قوله تعالى: " ولها منذرون" صفة لقرية مع توسط الواوبينهما ، لكنه لايكاد أن يكون حجة على ترك التعريف المختصر لأنه يمكن أن يكون بين المصنف والز مخشري مخالفة في هذه المسئلة كما أن بينهما مخالفة في مسائل كثيرة أخرى أيضاً، وكذا يمكن أن يكون ماحكم المصنف ابن الحاجب في شرح المفصل كان تبعا للزمخشري وهوغير راض به بعد التحقيق والتد قيق، أوكانت تلك المسئلة من شواذه. و **أجاب** عنه السيد الجرجاني أنه ليس الأمركذ لك فإن المصنف قال في أمالى الكافية أن العاقل في مثل جاء ني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وليس بعطف وإنما هوباق على ماكان عليه في الوصفية ،**ولما**ورد على المصنف في ذلك الشرح أن الواو لما لم تكن للعطف فما فائدة إيرادها **أجاب** المصنف عن ذلك أن الواو وإن لم تكن للعطف لكن حسن دخولها لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير أي لنوع من مشابهة الصفة المعطوف في كون مابعد كل واحد منهما مغايراً لما قبله. **حاصل** جواب الجرجاني أن التمسك بتجويز الزمخشري وحكم المصنف في شرح المفصل صحيح ،لأن المصنف لولم يكن راضيا بذلك لما قال في شرحه لمتنه بنفسه (أي أمالى الكافية) بجواز وقوع الواوبين الموصوف والصفة مع القول بعدم كونها عاطفة وههنا تم كلام السيد الجرجاني.

بيان أنه لما علم أن قول الجامي: "ونقل عن المصنف" من كلام الجرجاني لا الجامي لم يرد أن قول الجامي: "ونقل" تكرار مع الرد على العصام وعبدالرحمن

ولما علم أن ماقاله الجامي ونقل عن المصنف في أمالي الكافية إنما هو من كلام الجرجاني لامن كلام الجامي فلا يرد على الجامي أنه كرر في الجامي هذا الاعتراض مرتين مرة بقوله: " ولم يكتف بقوله تابع إلخ "ومرة بقوله: " ونقل عن المصنف في أمالي الكافية" لأن الثاني إنما هو كلام الجرجاني في حاشيته على الرضي ولذا ذكره الجامي بقوله: " نقل" ،وإيراد قول السيد الجرجاني من أمالي الكافية إنما هو لتأييد ماقاله أوّلًا بقوله: " ولم يكتف" كأنه يدعى أن ذلك من قبيل توجيه قول القائل بما يرضى به قائله، وأيضاً في قوله: " ولم يكتف إصلاح لما قاله المصنف في الأمالي فإنه لم تُذْكر في الأمالي جهتان اللتان ذكرهما بقوله: "ولم يكتف إلخ" وذكر هما الجامي .فكأن كلام المصنف في الأمالي محمول على الجهة الأولى، **وعلى** هذا لم يصح ماقاله العصام وعبدالرحمٰن ههنا أن الفرق بين هذا الوجه والوجه الأول (ومراده من الوجه الأول هو الذي بينه الجامي بقوله: "ولم يكتف"، "وهذا لوجه" هواوجه الذي ذكره بقوله: " ونقل عن المصنف أنه قال في أمالي الكافية إلخ") جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطو فا من وجه ،وهذا الوجه جعله صفة لامحالة من غيرأن يكون معطو فا من وجه، **أقول:** لوأمعنوا النظر في أن ماذكره الجامي بقوله: " ولم يكتف" وجعله معطوفا من وجه غير معطوف من وجه إنما هو تحقيقه وما ذكره بقوله: " قد جوزه الزمخشري" مع قوله: " قال في أمالي الكافية " كل ذلك كلام الجرجاني ولذلك صدره الجامي بقوله: " ونقل" ،وإنما ذكره لتائيد ماقاله بقوله: " ولم يكتف" فلاحاجة إلى دفع التكرار بأنه في الأول جعله المعطوف من وجه دون وجه ومعنى هذا الوجه الأخير معطوف من كل الوجوه ،لأن الحاجة إلى هذا الدفع إنما كان على تقدير أن يكون الوجه الثاني أيضاً من الجامي بل لونظرنا فيه بالنظرالدقيق فما قاله الجامي شرح لماقاله في أمالي الكافية أيضاً بأنه يجب أن يعتد فيه أيضاً تلك الجهتان.

دفع ما أورده بعض الناس من أن الواو ههنا عاطفة

ولكن الجامي بعد نقل كلام السيد ذكر اعتراض بعض الناس على القول بعدم كون واوالواقعة بين الموصوف والصفة للعطف بقوله: " وقال بعضهم فيه نظر" لأن الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ماتدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغيرذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليه **حاصل** النظر أن الواو التي وقعت بين الصفات أيضاً تدل على الجمع والترتيب وغيرهما التي هي معاني

حروف العطف فمع صحة معانيها ههنا أيضاً القول بكونها لا للعطف ترجيح بلامرجح وارتكاب أمر بعيد لأن المعاني التي هي لها مع صحتها لأن القريب هوأن يحمل اللفظ على معناه وإن احتاج في ذلك الحمل إلى مشقة وههنا صح المعنى بدون مشقة فلم يكن حمله على معنى آخر إلا ارتكاب أمربعيد من غير ضرورة داعية إليه. **والجواب** عن هذا النظر هوأن العطف يقتضي مغايرة المعطوف عن المعطوف عليه لفظاومعنى أي مصداقا، ولامغايرة بين الصفة والموصوف بحسب المصداق فإن مصداق زيد الواقع موصوفا والعاقل الذي هو صفة واحد لأن العاقل هو زيد فلا مغايرة بينها، والعطف يقتضي المغايرة.

بيان أنه إذا عطف على الضمير المرفوع المنفصل يجب أن يؤكد بالمنفصل

ولما كانت الأسماء في عطف بعضها على بعض على أربعة أنواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر، وعطف مضمر على مضمر، وعطف ظاهر على مضمر، وعطف مضمر على ظاهر، و لما كان في عطف بعضها شروط أراد أن يبين العطف فيهاوشروطه فقال **(وإذا عطف على)** الضمير (**المرفوع**) لاالمنصوب والمجرور(**المتصل**) بارزاً كان أومستتراً لا المنفصل **(أكد بمنفصل)** أولا ثم عطف عليه.

بيان أن معنى قوله: " وإذا عطف" أي إذا أريد العطف أكد بمنفصل

فإن قيل: إن قوله: " وإذا عطف" شرط ، وقوله: " أكد بمنفصل" جزاء له ،ووجود الجزاء يكون مؤخراً عن وجود الشرط، والأمر ههنا بالعكس لأن التاكيد مقدم على العطف .
قلنا: ليس قوله: "وإذا عطف" محمول على ظاهره بل معناه وإذا أريد العطف أكد بمنفصل وإرادة العطف متقدم على التاكيد فهو مثل ماقال تعالى:﴿ يا أيها لذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة ﴾ أي إذا أردتم القيام إلى الصلوة، وإلى هذا أشار الشارح الجامي بزيادة قوله: " أولا " ثم عطف عليه بعد قوله: " أكدّ بمنفصل" لأن أولية التاكيد ثم العطف عليه لايمكن إلابأن يحمل قوله: " إذاعطف" على قوله: " إذا أريد".

فإن قيل :فما القرينة على ترك الظاهر والحمل على إرادة الفعل أي العطف. **قلنا**: القرينة عليه هو جعله شرطا وجعل التاكيد جزاء فإن الشرط يكون متقدم الوجود وهو لايصح إلا أن يحمل على الإرادة .

بيان وجه الاحتياج إلى التاكيد بالمنفصل عند العطف على المرفوع المتصل

فإن قيل: ماالحاجة إلى التاكيد لم لم يجزأن يعطف عليه بدون الاحتياج إلى التاكيد أولاً. **قلنا:** ذلك لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث أنه متصل لايجوز

انفصاله ولذا أوجب إسكان لام الفعل لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ومعنى من حيث أنه فاعل ،والفاعل كالجزء من الفعل فلوعطف عليه بلاتاكيد كان كما لوعطف على بعض حروف الكلمة فأكد أولا بمنفصل.

فإن قيل: فهل بعد التاكيد لايكون كالعطف على بعض حروف الكلمة. **قلنا:** لايكون بعد التاكيد كالعطف على بعض حروف الكلمة لأنه بالتاكيد يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء كما قلت إلا أنه لكونه منفصلاً من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال.

فإن قيل: بعد التاكيد لم لايجوز أن يكون معطوفا على التاكيد. **قلنا:** لايجوز أن يكون معطوفاً على هذا التاكيد لأنه لوعطف عليه لزم منه كون هذا المعطوف أيضاً تاكيداً وهو ظاهر البطلان لأن المعطوف على التاكيد تاكيد لكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ولايمكن أن يكون المعطوف تاكيداً لأن المؤكِد والمؤكَد متحدان بالذاتِ والمعطوف مغائرعن المعطوف عليه.

بيان وجه تقييد الضمير أولا بالمرفوع ثم المرفوع بالمتصل

فإن قيل: فلم قيد الضمير أولًا بالمرفوع ثم المرفوع بالمتصل لم لايجوز أن يكونِ هذا الحكم في المنصوب والمجرور أيضاً، والمرفوع المنفصل أيضاً كذلك. **قلنا:** إنما قيد بهما لأن علة وجوب التاكيد بالمنفصل أمر مركب من شيئين مشابهة بالجزء لفظاً ومشابهة بالجزء معنى فإذا انتفى أحد جزئي العلة انتفى الحكم ففي الضمير المرفوع المنفصل انتفى المشابهة بالجزء لفظاً لعدم كون المنفصل كالجزء من الفعل لفظاً ، وفي المنصوب والمجرور المتصل انتفت المشابهة معنى لأن المنصوب المتصل ليس كالجزء من الفعل معنى بل لفظاً فقط وكذا المجرور أيضاً ،وإذا انتفى بعض أجزاء العلة لم يترتب الحكم عليه فلاحاجة فيهما إلى التاكيد بمنفصل مثل **(ضربت أناوزيد)** هذا مثال الضمير البارز ومثال الضمير المستتر زيد ضرب هو وغلامه.

بيان فائدة قول المصنف: " إلا أن يقع فصل"

فإن قيل: لانسلم حكم وجوب التاكيد بالمنفصل لأنه يصح أن يقال ضربت اليوم وزيد فإنه عطف زيد في هذاالمثال على الضمير المتصل في ضربت مع أنه غير مؤكد بالمنفصل فأجاب المصنف عنه بقوله: **(إلا أن يقع فصل)** بين الضمير المرفوع المتصل وبين ماعطف عليه . **حاصل** الجواب أن حكم وجوب التاكيد بالمنفصل إنما هو فيما إذالم يقع بين الضمير المرفوع المتصل وبين ماعطف عليه فصل.**وأما**إذا وقع الفصل بينهما فليس حكمه وجوب

التاكيد بالمنفصل.

فإن قيل: فما حكم ماوقع الفصل بينهما فأجاب المصنف عنه بقوله: (**فيجوز تركه**) أي ترك التاكيد.

بيان وجه جواز ترك التاكيد بالمنفصل عند وقوع الفصل

فإن قيل : علة وجوب التاكيد بالمنفصل ليس إلّا أنه كالجزء لفظا ومعنى وهذه العلة موجودة في صورة الفصل أيضاً فماوجه جواز الترك. **قلنا**: تأثير تلك العلة كان عند عدم المانع عنه وقد وقع المانع عنه ههنا وهوأنه قد طال الكلام بوجود الفصل فلوجيء بالتاكيد أيضا لزاد الطول مع وجود الطول بسب وقوع الفصل وذا غير جائز فحسن الاختصار بترك التاكيد.

فإن قيل : ما هو محل ورودالفصل قبل حرف العطف أوبعده **قلنا** يجوز كلاهما أما مثال ورود الفصل قبل حرف العاطف فماذكره المصنف بقوله نحو(**ضربت اليوم وزيد**) وأما مثال ماوقع الفصل بعد حرف العاطف فهو مثل قوله تعالىٰ﴿ ما أشركنا ولا آباء نا﴾ فإن المعطوف في هذه الآية هو قوله: " آباء نا" وزيدت كلمة: " لا " بعد حرف العاطف.

بيان فائدة إيراد كلمة: " لا" في قوله تعالى:﴿ ما أشركنا ولااباؤنا﴾

فإن قيل : لاحاجة إلى كلمة: " لا" بعد حرف العطف لأن المقصود نفي الإشراك عن الآباء وهو يحصل بدون " لا" أيضاً لأنه معطوف على الضمير المتصل في أشركنا فيحصل النفي من العطف عليه. **قلنا**: زيادة كلمة " لا" لتاكيد النفي لا لنفس النفي.

بيان فائدة إيراد قوله: " فيجوز تركه" مع الاستغناء عنه بقوله: " إلا أن يقع فصل"

فإن قيل : حكم عدم وجوب التاكيد بالمنفصل يحصل من قوله: " إلا أن يقع فصل" فما الحاجة إلى قوله: " فيجوز تركه". **قلنا**: لما كان يمكن أن يتوهم من قوله: " إلا أن يقع فصل" هو أنه يجب عدم التاكيد بالمنفصل في صورة وقوع الفصل مع أن ذلك غير صحيح لأنه يجوز التاكيد أيضاً بل المراد منه هو عدم وجوب التاكيد أمّاجواز التاكيد فهو باق على حاله فالمقصود رفع الوجوب لاالجواز فلو لم يقل قوله: " فيجوز تركه" لتُوهِّم منه عدم صحة التاكيد ففي صورة الفصل قد يؤكد بالمنفصل أيضاً مثل قوله تعالى﴿ فكبكوا فيها هم والغاؤن﴾ وقد لايؤكد كما في ضربت اليوم وزيد فالأمران متساويان.

بيان مذهب البصريين والكوفيين في مسئلة العطف على المرفوع المتصل مع تحقيق أن المصنف اختار مسلك البصريين أم لا

فإن قيل: ماهي المذاهب ههنا. **قلنا**: ههنا مذهبان، مذهب البصريين ومذهب الكوفيين

فمذهب البصريين هو أن التاكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح . والكوفيون يجوزنه بلا قبح .

فإن قيل: الظاهر أن المصنف لم يخترمذهب واحد منهما لأنه يقول بوجوب التاكيد بالمنفصل **قلنا**: نعم الظاهر هوأنه خالف القبيلتين. **وقال** جمال الدين إنه اختار مسلك البصربين لأن المراد من الوجوب الذي قال به المصنف هو الوجوب الاستحساني ولكن رد عبد الغفور على ذلك وقال: إنه لم يذهب على مسلك البصريين ،وليس المراد من الوجوب الوجوب الاستحساني وقال في الرد على أن المراد منه الوجوب الاستحساني أنه يأبى عنه ماذكره المصنف في بحث المفول معه من أنه إذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيداً .

بيان أنه إذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض

وقد علمت أن العطف على أربعة أقسام كما بيناها قبل قوله: "وإذا عطف على الضمير المرفوع "وقد قلنا هناك أيضاً أن المصنف في صدد بيان ما هو مشروط منها بشروط ولما كان عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور أيضاً مشروط فقال: **(وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض)** حرفا كان ذلك الخافص أواسماً.

بيان الدليل على إعادة الخافض عند العطف على المجرور

فإن قيل: ما الدليل على إعادة الخافض إذا عطف على المجرور. **قلنا**: دليل ذلك هو أنه كلما يلزم من عطف الشيء على الشيء كونه كالعطف على بعض أجزاء الكلمة يكون ذلك العطف مكروهاً كما كان ذلك في العطف على المرفوع المتصل ولزوم ذلك في العطف على المجرور المتصل أشد مما يلزم هناك في المرفوع المتصل.

فإن قيل: ولم ذلك .**قلنا**: ذلك لأن مدار لزوم كون العطف كالعطف على بعض الأجزاء إنما هو باتصال الضمير بما يتصل به فكلما كان الاتصال أشد كان اللزوم المذكور أشدواتصال الضمير المجرور بالجار أشد من اتصال ضمير المرفوع بالفعل لأن الضمير المرفوع ليس إلا فاعل لفعل الذي هو يتصل به ،والفاعل إذا لم يكن ضميراً جاز انفصاله بخلاف المجرور فإنه لاينفصل من جاره فلم يعرض للمجرورالانفصال في وقت من الأوقات لافي وقت كون المجرور ضميراً ولافي وقت كونه اسما ظاهراً بخلاف المرفوع الذي هو فاعل فإنه قد يتصل كما إذا كان ضميراً وقد ينفصل كما إذاكان اسماً ظاهرا.

بيان وجه عدم التاكيد بالمنفصل لما عطف على الضمير المجرور المتصل كما كان ذلک في العطف على المرفوع المتصل

فإن قيل: فلم لم يؤكدوه ههنا أيضاً بالمنفصل كما كان ذلك في الضمير المرفوع فيحصل له نوع استقلال كما كان هناك. **قلنا:** الضمير المرفوع قد يكون متصلاً وقد يكون منفصلاً فهو على قسمين بخلاف المجرور فإنه لايكون إلا متصلاً فكيف يمكن لنا أن نؤكده بالمنفصل أولا ثم نعطف عليه كما يمكن ذلك في المرفوع.

بيان وجه عدم استعارة المنفصل له

فإن قيل: فلم لم يستعيروا له المرفوع المنفصل فإنه قد يستعار الشيء عند الحاجة إليه **قلنا:** لامضائقة في ذلك ما لم يمنع مانع وههنا مانع يمنع ذلك وهو أنه لو استيعرالمرفوع المنفصل وهو عمدة واستعمل تابعاً للمجرور الذي هو فضلة لزم منه كون العمدة تابعاً للفضلة وفي ذلك مذلة للعمدة كما أنه لايجوز نكاح الحرة بالعبد لما أن فيه جعل العمدة وهي الحرة تابعة للفضلة وهو العبد، وباب الكفاءة في النكاح أيضاً من هذا النوع فإنه يلزم من نكاح السيدة بغير السيد جعل العمدة تحت الفضلة وتابعاً لها ولهذا يستحق قومها مطالبة فسخ نكاحها إن لم يرضوا بذلك دفعاً للعارعن أنفسهم.

بيان عدم صحة الاكتفاء بالفصل في العطف على المجرور المتصل

فإن قيل: لاحاجة إلى إعادة الجار لم لا يجوز الاكتفاء بالفصل الذي لما اكتفينا به في مسئلة العطف على المرفوع المتصل لم نحتج إلى التاكيد بالمنفصل. **قلنا:** قد علمت أن تأثير الفصل ليس إلافي رفع الوجوب فقط دون رفع الجواز فلو اكتفينا بالفصل لزم منه جواز العطف مع التاكيد بالمنفصل أيضاً فحيث لايمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لايتصور له أثر فكيف يُكتفىٰ به فلم يبق إلا إعادة العامل الأول نحو **(مررت بک وبزيد)** وهذا مثال لما يكون الخافض حرفاً، وأمّامثال مايكون الخافض اسما فهو قولهم:" المال بيني وبينك" فإنه قد عطف فيه ضمير الخطاب على ضمير المتكلم مع إعادة الخافض الاسمي وهو كلمة " بين".

بيان دفع ما يقال: إنه يلزم ههنا أن يكون إعادة الجار لغوا

فإن قيل: لما عطف ضمير المخاطب على ضمير المتكلم، ومعلوم أن عامل المعطوف عليه هو العامل في المعطوف فيكون إعادة الجار لغواً مستدركاً. **قلنا:** نسلم أن المجرور الثاني معطوف على المجرور الأول ولانسلم أن إعادة الجار مستدرك لأن إعادة الجر ليس لعمل الجر فإنه حاصل له من عطفه على المجرور الأول لكن إعادة الجار إنما هو لجواز العطف فإنه

لايجوز هذا العطف بدون إعادة الجار .

فإن قيل: فعلى هذا يلزم كون المجرور الثاني وهو ضمير المخاطب مجروراً بجارين لأنه لما عطف على ضمير المتكلم دخل تحت الجار الداخل على المعطوف عليه فيكون مجروراً به وبدخول الجار الثاني صار مجروراً به أيضاً فيلزم تواردالعلتين المستقلتين على معلول واحدو ذا غير جائز. **قلنا:** قد عرفت أن إعادة الخافض ليس إلالجواز العطف فجره ليس إلا بالجار الأول والثاني كالعدم معنى.

فإن قيل: ما الدليل على كونه كالعدم معنى. **قلنا:** الدليل عليه قوله: "بيني وبينك" وجه الاستدلال به هو أن لفظة "بين" لا تضاف إلا إلى المتعددلأن البينية أمر يقتضي طرفين ومدخول "بين" الثاني مفرد لايليق أن يكون مدخولا له لعدم كونه متعدداً فلما قلنا بكونه كالعدم لم يبق إلا كلمة "بين" الأول وكان مدخوله أيضاً متعدداً وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب و تحقق الطرفان الذي يقتضيه البينية. **ولكن** قال الرضي إن الأولى هو أن يكون جره بالثاني لا بالأول كمافي الحرف الزائد في كفى بالله ،وعبارة الرضى هكذا: والأولى أن يحيل جره على العامل المتكرر إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فإنها لاتلغى مع زيادتها انتهى

بيان أن لزوم إعادة الجار هو مذهب البصريين والكوفيون على خلاف ذلك

فإن قيل: هذا الذي ذكر أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين أم مذهب الكوفيين ؟ **قلنا:** هو مذهب البصريين .

فإن قيل: قد جاء العطف على الضميرالمجرور بدون إعادة حرف الجار أيضاً في قول الشاعر.

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ☆ فاذهب فما بک والأيام من عجب

فإن قوله: " والأيام" معطوف على ضمير المخاطب المجرور المتصل في بك من غير إعادة الجار .
قلنا: لزوم إعادة الجار عند البصر يين في حال السعة والاختيار لا في حالة العجز والاضطرار ، والشعرحالة العجزوالاضطرار لمحافظة الوزن الشعري ، بخلاف الكوفيين فإنهم أجازوا ترك الإعادة في حال السعة والاختيار أيضاً مستد لين بالأشعار كما في الشعر الذي ذكرته آنفا، و ذكربعض الشراح ههنا شعر السعدى أيضاً وهو

بلغ العلى بكماله ☆ كشف الدجى بجماله
حسنت جميع خصاله ☆ صلوا عليه وآله

فإنه عطف فيه " آله" على الضمير المجرور في "عليه" بدون إعادة الجار. **أقول** الأشعارالتي يستدل

بها ليست أشعار المتأخرين الذين يحتاجون في تصحيح عباراتهم إلى قواعد النحو والصرف بل المراد من الأشعار هي التي من الشعراء العرب المتقدمين فهم الذين يصح الاستدلال بأشعارهم والسعدي ليس منهم حتى يصح الاستدلال بأشعاره، **ولما ثبت** ذلك في الأشعار قاسوا عليه حال السعة فقالوا بجواز ذلك في حاله السعة والاختيار أيضاً. **والجواب** عنه أن ورود ذلك في الأشعار إنما هو للضرورة فلايقاس عليه ماليس فيه تلك الضرورة .

فإن قيل: قد جاء ذلك في القرآن الكريم أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿تسا ئلون به والأ رحام﴾ بجر الأرحام كما في قراءة حمزة . **وأجيب** عنه بوجوه الأول أن الواو في والأرحام قسمية فيكون جره بالواو الجارة القسمية. **والثاني**: أن الجارفيه مقدرأي بالأرحام. **ولكن** رد على هذا الجواب أن تقدير حرف الجر مع إبقاء العمل شاذ وضعيف إلا أن يقوم مقامه شيء إلا في نحو الله لأفعلن كذا لكثرة الاستعمال. **والثالث**: أن يكون قوله: "والأرحام" معطوفا على المعطوف عليه المحذوف والتقدير وبالأبوين والأرحام . **ورد** على هذا الجواب أيضا بأن هذا قسم السؤال لأن ما قبله واتقوا الله الذي تساء لون به، وقسم السؤال لايكون إلا مع الباء . **والرابع** أن القراءة المذكورة إنما هي على مذهب حمزة وهو كوفي، والكوفيون أجازوا ترك إعادة الجار.

فإن قيل: كما أن العطف من التوابع كذلك التاكيد والبدل أيضاً منها فينبغي أن تكون هذان الحكمان أي حكم وجوب التاكيد بالمنفصل عند العطف على الضمير المرفوع المتصل وحكم إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور المتصل جاريين في البدل والتاكيد أيضاً فكان الواجب أن يكون تاكيد المرفوع المتصل بشرط تقدم التاكيد بالمنفصل مع أنه جاز مثل جاؤني كلهم بدون التاكيد بالمنفصل وكذا كان الواجب أن يكون تاكيد الضمير المجرور بإعادة الجار مع أنه جاز نحو مررت بك نفسك بدون إعادة الجار ، **وكذا** كان الواجب في البدل عن الضمير المرفوع أن يكون بشرط تقدم التاكيد بالمنفصل مع أنه جاز مثل أعجَبْتَنِي جمالك بدون التاكيد بالمنفصل ، وكذا كان الواجب أن يكون البدل عن المجرور المتصل بإعادة الجار مع أنه جاز مثل أعجبت بك جمالك من غيرإعادة الجار. **قلنا**: التاكيد والبدل وإن كانا مثل العطف في كون كل منها توابع لكن بينهما فرق من وجه آخر فإن التاكيد عين المؤكد والبدل في الأغلب إما كل المتبوع كما في بدل الكل أوبعضه كما في بدل البعض أومتعلقه كما في بدل الاشتمال وبدل الغلط قليل نادر فهما ليسا بأجنبيين عن متبوعهما ولامنفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلاحاجة في ربطهما بمتبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من

تحصيل مناسبة زائدة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور ليخرج المرفوع المتصل عن محض الاتصال ويكون مناسباً بالاسم الذي عطف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بإنضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه .

بيان حكم العطف بعد الفراغ عن بيان شرائط بعض أقسام العطف

ولمافرغ من بيان شرائط بعض أقسام العطف مثل عطف الاسم على الضميرالمنصوب المتصل والعطف على الضمير المجرور شرع في بيان حكم العطف فقال: (**والمعطوف في حكم المعطوف عليه**)فيما يجوز له ويمتنع من الأحوال العارضة له نظرا إلى ماقبله بشرط أن لايكون مايقتضيها منتفياً في المعطوف.

بيان فوائد القيود الثلثة التي زادها الجامي

فإن قيل : كون المعطوف في حكم المعطوف عليه مطلق في المتن وقد قيد تموه بقيود ثلاثه **الأول** بقوله: "فيمايجوز له ويمتنع من الأحوال العارضة له" **والثا ني** بقوله: " نظرا إلى ما قبله" **والثالث** بقوله: " بشرط أن لايكون مايقتضيها منتفيا في المعطوف". **قلنا** : كل واحد من هذه القيود مما لابد منه فإنه لو لم يقيد به لانتقض الحكم المذكور في بعض المواد وبيان ذلك في ضمن الأمثلة والأجوبة هكذا .

بيان فائدة القيد الثاني وهو قوله: "العارضة له مما قبله"

فإن قيل: ينتقض هذا الحكم بمثل جاء ني زيد وموسىٰ وجاء ني زيد وهذا فإنكم قد قلتم أن المعطوف يكون في حكم المعطوف عليه وليس المعطوف في هذين المثالين في حكم المعطوف عليه لأن المعطوف عليه في المثال الأول معرب بالإعراب اللفظي وهو قوله: "زيد" مع أن المعطوف الذي عطف عليه وهو قوله: "موسىٰ" ليس بمعرب بالإعراب اللفظي بل هو معرب بالإعراب التقديري وكذا المعطوف عليه في المثال الثاني معرب بالإعراب اللفظي وهو قوله: " زيد" مع أن المعطوف وهو قوله:" هذا "مبني ليس بمعرب أصلا. **قلنا**: المراد بقوله: " والمعطوف في حكم المعطوف عليه" ليس في مطلق الأحوال بل كون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيمايجوز ويمتنع من الأحوال العارضة له مما قبله ،والإعراب والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع ليست من الأحوال العارضة له مما قبله بل هي من الأحوال العارضة له من حيث نفسه، ففي المثال الأول وإن لم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه في كونه في الإعراب اللفظي فلا بأس بذلك لأن الاشتراك في الإعراب اللفظي ليس من وظائف العطف، وكذا المعطوف في المثال الثاني وهو قوله: "هذا" وإن لم يمكن مثل زيد في الإعراب

لكن العطف لايقتضي أن يكون المعطوف مشتركا مع المعطوف عليه في نفس الإعراب فجاز أن يكون المعطوف مبنيا مع كون المعطوف عليه معربا.

بيان دفع مايقال: أن الإعراب لا يعرض الشيء من حيث نفسه

فإن قيل : لانسلم إن الإعراب من الأحوال العارضة له من حيث نفسه بل هو من الأمور العارضة من العامل وما يعرض للشيء من العامل لايصح أنه من الأمورالعارضة من حيث نفسه **قلنا**: المراد من الإعراب قابلية الإعراب فإنها ممايعرض الشيء بالنظرإلى نفسه. **وقال** العصام أن المراد من الإعراب هو خصوص الإعراب من كونه بالحركة أوبالحرف فهو من الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه بخلاف أصل الإعراب فإنه بالنظر إلى العامل.

بيان فائدة القيد الأول وهو كونه من الأحوال العارضة له

فإن قيل: الحكم المذكور ينتقض بقولهم: "جاء ني إنسان وبقر" فإن النطق يجوز للمعطوف عليه وليس المعطوف وهو قوله: "بقر" مثله في ذلك. **قلنا**: المرادمن كون المعطوف في حكم المعطوف عليه كونه مثله في الأحوال العارضة وليس النطق من الأحوال العارضة بل هو من ذاتيات المعطوف عليه وهو الإنسان.

بيان فائدة القيد الثالث وهوأن لا يكون ما يقتضيهامنتفيا في المعطوف

فإن قيل : ينتقض الحكم المذكور بمثل قوله: "يارجل والحارث" فإن الحارث معطوف على قوله:" رجل" وليس الحارث في حكم الرجل في التجرد عن اللام . **قلنا**: ليس الحكم المذكور مطلق بل هو مشروط بشرط أن لايكون الشيء الذي يقتضي تلك الأحوال منتفيا في المعطوف، والحارث في المثال المذكور وإن كان معطوفاً على الرجل ولكن الشيء الذي يقتضي تجرده عن اللام وهو اجتماع اللام وحرف النداء مفقود في قوله: "الحارث "لأن كل واحد من اللام وحرف النداء أداة التعريف فلو اجتمعا لاجتمع آلتا التعريف بلا فاصل.

فإن قيل: إن قوله: "سخلتها" معطوف على شاة في قولهم: " رب شاة وسخلتها" مع أن الشرط منتف فيه لأن مقتضى الحال العارض في المعطوف عليه منتف في المعطوف لأن رب يقتضي أن يكون مدخولها نكرة مع أن سخلتها معرفة بالإضافة إلى الضمير **قلنا**: المعطوف أي قوله: "سخلتها" أيضاً نكرة كالمعطوف عليه.

فإن قيل: كيف يمكن النكارة مع الإضافة. **قلنا**: هذه الإضافة للعهد الذهني بعد قصد التعيين ويكون معناه وسخلة لها أي أيُّ سخلة كانت لها، **أونقول** في الجواب: أن ضمير الغائبة في سخلتها نكرة كما في ربه رجلاً فلا تكون السخلة معرفة بالإضافة إليه كما لايكون غلام

بالإضافة إلى النكرة معرفة مثل غلام رجل نكرة.

فإن قيل: كون الضمير نكرة إنما يكون إذا لم يكن مرجعه مذكوراً سابقا كما في ربه رجلاً فإنه ليس لضمير الغائب في ربه مرجع بل هو مبهم يحتاج إلى التفسير ولذلك فسر بقوله: "رجلا" ليرفع عنه الإبهام الناشئ عن عدم سبقية المرجع، والمرجع ههنا مذكورسابقا لأن ضمير سخلتها راجع إلى شاة فأين النكارة. **قلنا:** لما أجاب الشارح الجامي بهذا الجواب أي بكون الضمير نكرة زاد قوله: "على الشذوذ" لدفع هذا الاعتراض بأن كون الضمير نكرة ليس على ما هوالقياس فيه لأن القياس في كون الضمير نكرة هو عدم سبق المرجع وليس نكارة الضمير باعتبار هذا المعنى الذي هو قياس فيه بل هو بمعنى آخر الذي هو ليس بقياس فيه بل هو شاذ مخالف القياس.

فإن قيل: فماذلك المعنى الذي هو شاذ غير قياس فيه **قلنا:** قال جمال الدين في جواب ذلك أن نكارة الضمير ههنا بمعنى كون المرجع نكرة لامن حيث أنه معلوم ولهذا قال الجامي في تفسير الضمير الذي هو نكرة بقوله: "رب شاة وسخلة شاة" فذكر" شاة " في قوله: "وسخلة شاة" نكرة فلو كان المرجع هى الشاة المذكورة من حيث أنها معلومة لقال الجامي في بيان الضمير: وسخلة تلك الشاة، لكن ليس المراد من هذا القول أن الشاة التي ذكرت ليست مرجع الضمير أصلا بل المراد أن المرجع هي الشاة المذكورة لكن لامن حيث أنه معلوم كماقال جمال الدين **فبطل** ماقال بعض الناس ههنا أن المراد هو أنه ليس المرجع الشاة المذكورة بل شاة مّا . **وأجاب** العلامة عبدالغفور المحشي المعروف المشهور أن الجامي ذهب في كون الضمير نكرة إلى مذهب الشيخ الرضي فإنه يقول: إن الضمائر الراجعة إلى النكرات التي لم تكن مخصصة بحكم أووصف تكون تلك الضمائر نكرات . **واعلم** أن بعض الناس جعل الشذوذ جوابا ثالثاً ولايصح أن يحمل عبارة الشارح الجامي على ذلك فإن قوله:" على الشذوذ" متعلق بقوله: " أومحمول على النكارة" وقوله: "محمول" جواب ثان ولايصح أن يكون متعلق الجواب الثاني جواباً ثالثا كما هو ظاهر، نعم يصح أن يجاب عن السؤال بأن المثال المذكور شاذ أيضاً ويكون ذلك جواباً ثالثا من الخارج لابأن قول الجامي: "على الشذوذ" محمول على الجواب الثالث فإن ذلك خطأ فاحِش.

بيان أن المعطوف إذا كان مثل المعطوف عليه فحينئذ يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه في مطلق الأحوال

فإن قيل: قد تقرر أن المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة بالنظر

إلى ماقبله لاالأحوال الذاتية فينتقض ذلك بمثل يازيد وعمروفإن عمراً معطوف على زيد وهوفي حكمه في البناء على الضمة ،والبناء كماأنه بالنظر إلى ماقبله وهو حرف النداء كذلك هوبالنظر إلى نفس كون كل واحد من زيد وعمرو مفرداً معرفة فكان البناء بالنظر إلى ماقبله وبالنظر إلى نفسه فانتقض ماقلتم: أنه يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر إلى قبله فقط **قلنا:** إن المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة من ماقبله لافي الذاتية إذا لم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه، وأما إذاكان مثل المعطوف عليه فحينئذٍ يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه في مطلق الأحوال أي الأحوال العارضة من ماقبله والأحوال العارضة من نفسه ،وههنا المعطوف مثل المعطوف عليه في كون كل واحد منهما مفرداً معرفة ولذلك امتنع بناء المعطوف في مثل يا زيد وعبدالله لأن عبدالله ليس مثل زيد فإن زيد مفرد معرفة ،وعبدالله مضاف. **(ومن ثم)** أي ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوزويمتنع **(لم يجز)** في تركيب **(مازيد بقائم أوقائما ولاذاهب عمروإلّا الرفع)** في ذاهب

بيان وجه تعين الرفع في ذاهب في قوله: " ما زيد قائم ولا ذاهب عمرو"

فإن قيل: لم قلتم بإنه لايجوز في "ذاهب" إلا الرفع لم لا يجوز أن يكون منصوبا أو مجروراً أيضاً. **قلنا:** لوجعل "ذاهب" منصوبا أومجروراً لكان معطوفا على قوله: " قائمٍ أوقائما" الذي هو خبر عن زيد فيكون ذاهب أيضاً خبراً له بواسطة العطف وكون ذاهب خبرا له ممتنع لأنه خالٍ عن الضمير الراجع إلى زيد ،وقائم أوقائما الذي هو معطوف عليه على ذلك التقدير مشتمل عليه، فلو لم يكن المعطوف في حكم المعطوف فيما يجوز ويمتنع لجاز نصب ذاهب أوجره على أنه عطف على قائم أوقائما ولما لم يجز عطفه عليه ثبت أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع.

بيان وجه الرفع في ذاهب في المثال المذكور

فإن قيل: فما وجه الرفع في قوله: " ذاهب". **قلنا:** رفعه على أنه خبر مقدم على المبتدأ وهو عمرو، ويكون لاللتاكيد ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولامانع منه.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون ذاهب مبتدأ وعمروخبره فإنه يجوز أن يكون ذلك التركيب مثل تركيب ماقائم زيد وأقائم زيدكما مرذلك في بحث المبتدأ والخبر. **قلنا:** نسلم أنه يجوز في لاذاهب زيد كلا التركيبين أي كون ذاهب خبراً مقدماً وزيد مبتدأ مؤخراً ، وكذا كون ذاهب مبتدأ وكون عمروخبره، إلاأنه لايجوز في تركيب ما زيد بقائم أوقائما ولاذاهب عمرو إلا كون ذا هب خبراً مقدماً وعمرو مبتدأ مؤخراً.

فإن قيل: ولم ذلك. **قلنا**: ذلك لأنه لو جعل ذاهب مبتدأ وعمرو خبره يكون قوله: "ولا ذاهب عمرو" في قوة الجملة الفعلية لاشتماله على الإسناد التام فكأبه قيل لا ذهب عمرو بخلاف الصفة المسندة إلى فاعلها فإنه في حكم المفرد، وعطف الجملة الفعلية على الاسمية مكروه فكذلك عطف ما هو في قوة الجملة الفعليه أيضاً يكون مكروهاً على الاسمية.

فإن قيل: لم لايجوز أن يكون ذاهب معطوف على قوله: " قائم أوقائما"ويكون عمرو معطوف على زيد من قبيل عطف اسمين على معمولين لعامل واحد وهو جائز بالاتفاق. **قلنا**: لم يقولوا بهذا التركيب لأنه يلزم على هذا كون كلمة "ما" التي هو من المشبهتين بليس عاملة في الخبر المقدم وعمله في هذا الوقت باطل كما مر في بحث آخر المنصو بات فتذكره.

بيان دفع ما يقال: إنه إذا كان في المعطوف عليه ضميرا فلا بد أن يكون في المعطوف أيضاكذلك وليس الأمر في " الذي يطير فيغضب زيد الذباب" كذلك

فإن قيل: لانسلم قاعدة أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميراً راجعاإلى ماقبله فلابد أن يكون في المعطوف عليه أيضاً كذلك فإنها تنتقض بقولهم: "وهوالذي يطير فيغضب زيد الذباب" وبيان ذلك أن الفاء في قوله: " فيغضب" للعطف بأن يكون معطوفاً على يطير وفي قوله : "يطير" ضمير راجع إلى الموصول وليس في يغضب الذي هومعطوف ضمير راجع إليه لأنه لاضمير في " يغضب" لكونه مسنداً إلى زيد وهو فاعله فأجاب المصنف عن ذلك بقوله (**وَإنما جاز الذي يطيرفيغضب زيد الذباب لأنها**) أي الفاء في هذا التركيب (**فاء السببية**) أي فاء لها نسبة إلى السببية.

بيان وجه إضافة الفاء إلى السببية ودفع الانتقاض بقوله: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب" بأربعة طرق

فإن قيل: مانسبة الفاء وتعلقها بالسببية. **قلنا**: نسبتها إليها هوأن السببية معنى الفاء و لكل شيء نسبة إلى معناه. **حاصل** الجواب أن الانتقاض المذكور كان على تقدير كون الفاء للعطف وليست هي العطف بل هي فاء السببية فحينئذ لم يكن مما نحن فيه لعدم العطف أصلا **أونقول** في الجواب: أن معنى الفاء هي السببية مع العطف.

فإن قيل: فإذا وجد فيه معنى العطف أيضاً فيعود الاعتراض لأن بناء السوال كان على العطف. **قلنا**: الفاء وإن كانت للعطف لكن لمعية السببية بها لم يبق الاعتراض المذكور، لأن القاعدة المذكورة إنما هي فيما يكون فيها محض العطف بدون أن يكون شيء آخر وههنا معه السببية فكان هذا الجواب بالتخصيص في القاعدة أي لانسلم عمومهما بأن يكون مع العطف

شيء آخر أم لا بل هي تجري فيما يكون فيه العطف فقط ولايكون معه شيء آخر.

فإن قيل: فإذا وجدت السببية فيه مع العطف فهل لااحتياج حينئذ إلى الرابط في الجملة الثانية المعطوفة. **قلنا**: لاحاجة إلى الرابط في المعطوف حينئذ لأنه بسبب تحقق السببية اتصلت الجملة الثانية المعطوفة بالأولى فكانتا كجملة واحدة ولاحاجة في جملة واحدة إلى رابط فكذا ما هو في حكمها فيكتفى بالربط في الأولى ،ومعنى الكلام المذكور على هذين الجوابين " الذي إذا يطيرفيغضب زيد الذباب". **أونقول** في الجواب: إنها للعطف ولكنهاليست متمحضة للعطف بل يفهم منها سببية الأولى للثانية أيضاً، والقاعدة المذكورة إنما هي فيما لايفهم منها السببية بل أن تكون متمحضة في العطف حتى لايكون السببية مفهوماً منها أيضاً فليس هذا المثال محلا لجريان تلك القاعدة.

فإن قيل: لما فهم العطف أيضاً فهل تحتاج الجملة الثانية إلى الرابط أم لا ؟ **قلنا**: سببية الأولى للثانية رابط بنفسه فالجملة الأولى ارتبطت بالموصول بالضمير والثانية ارتبطت بسببية ماهو مرتبط بالأولى، فالمعنى على هذا الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب. **وهذا** الجواب وإن كان مشتركامع الجواب الأول في أن مدار كل واحد منهما على التخصيص في القاعدة وأيضاً في كل واحد منهما اشتراك في نفس وجود العطف والسببية معا لكنهما يفترقان في أن السببية في الجواب الأول مدلول الفاء أيضاً كماأن العطف مدلول لها بخلاف الثاني فإن السببية فيه ليست مدلولة للفاء بل مفهومة عنها فقط والمدلولية أثر لكون الشيء موضوعاً له لشيء ، والمفهومية ليست أثركون الشيء موضوعاله لذلك الشيء . **وأيضاً** في الجواب الأول لاحاجة إلى الرابط الثاني لكون الجملتين كجملة واحدة ويكفي لها رابط واحد بخلاف الثاني فإن فيه تحقق الرابطان الضمير في الأولى والسببية للثانية. **أونقول** في الجواب: أن الفاء للعطف فقط بدون السببية لابطريق المدلولية كما في الجواب الثاني ولابطريق المفهومية كما في الثالث ، بل الرابط في الثاني أيضا متحقق لأن الضمير مقدر في المعطوف ويكون الضمير راجعاً إلى الموصول كما في الأولى فلا تنتقض القاعدة المذكورة بل هو موافق لها فلا انتقاض أصلا ويكون المعنى أي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب، ويكون مدار هذا الجواب على تعميم الضمير من كون الضمير مذكورا في المعطوف أومقدرا، وعلى هذا قول الجامي: "ويمكن أن يقدرإلخ" جواب رابع كما قال جمال الدين. **والشارح** الجامي ذكر هذه الأجوبة الأربعة بعين هذا الترتيب وقد ذكرناها بالتفصيل ، **ويمكن** أن لايكون قول الجامي ويمكن أن يقدرإلخ جوابا مستقلا فيكون معناه أي يمكن تقدير الضمير الرابط وإن لم يجعل الجملتين كجملة

واحدة فليس هذا جواب آخر بل هو لتصحيح ربط الجملة بالموصول على تقدير أن يكون في الفاء معنى العطف، وهذا ما قال عبدالرحمٰن.

بيان حكم آخر للعطف وهو العطف على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد

ولما فرغ المصنف عن بعض الأحكام التي اتفق النحاة فيها شرع في بعض أحكام أخرى اختلف فيه النحاة فقال: **(وإذا عطف)** أي إذا أُوقع العطف بناء **(على)** وجود **(عاملين)** بأن عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد.

بيان فاعل قوله: " عطف" في قوله: "وإذا عطف"

فإن قيل: قوله: " عطف" فعل ماض مجهول لابد له من نائب الفاعل فما هو. **قلنا:** نعم هوفعل ماض مجهول وهو مسند إلى نفس مصدره أي إذا عطف العطف.

فإن قيل: هـذا بمنزلة ضُرِبَ الضرب فكما أن إسناد ضرب لايصح إلى الضرب لأن معناه أن الضرب مضروب وليس كذلك بل المضروب هو عمرو مثلا فكذلك إسناد عُطِفَ غير صحيح إلى العطف لأن معناه أن العطف معطوف ولامعنى له. **قلنا:** قد عرفت في تفسير قوله: " المسند بـه" بـقـوله: " مايوقع به الإسناد" في مبحث الخبر في المرفوعات وكما في قوله: " قد حيل بين العيـروالنزوان" وكما في قولهم: " وإلا لدار أوتسلسل" فإنه إذا أسند الفعل إلى مصدره كان الفعل هناك بمعنى وقع أو أُوقع ثم يكون ذلك الوقوع إوالإيقاع مسنداً إلى ذلك المصدر فيكون معنى عُـطِفَ أوقـع العطف كماكان معنى "حيل" وقعت الحيلولة، وكما كان قوله: "دار أوتسلسل" بـمـعنى وقع الدورأو وقع التسلسل"وهذا إحدى الفائدتين اللتين فسر الشارح الجامي قوله: " عطف " بقوله: " أوقع العطف" .

بيـان ثـلاثة وجوه لدفع ما يقال: أنه يعلم من عبارة المصنف أن قوله: " عاملين" معطوف عليه لوقوعه في، صلة "على"

فإن قيل: لايصح قوله: " وإذا عطف على عاملين " لأن "على" إذا ذكر في صلة العطف يـكون مدخول "على" معطوفاً عليه مع أن صورة المسئلة المقصودة بالبيان ههنا هي أنه إذا عطف اسمان على معمولي عاملين مختلفين لا أن العطف على عاملين **فأجاب** الشارح عن ذلك بثلثة أجوبة **الأول** بتـعلق قوله: " على عاملين" بقوله: " بناء" لابقوله: " عطف" وتقدير لفظ "وجود" قبل قوله: " عاملين" أي وجود عاملين فيكون المعنى إذا أوقع العطف بناء على عاملين.

فإن قيل: فكيف يكون ذلك جواباً عنه. **قلنا:** كـون ذلك جوابا عنه بأن الاعتراض إنما يـرد لـو كـان قـولـه: " عـلى عاملين" صلة العطف وليس كذلك بل هو صلة قوله: "بناء" ويكون

قوله: "على" متعلق بالبناء لابالعطف حتى يلزم كون مدخول على معطوفا عليه ويكون قوله: "على عاملين" باعتبار متعلقه وهو "بناء" مفعول له لقوله: "عطف" فعطف الاسمين حينئذ ليس على عاملين بل هو على معمولي عاملين لكن تصور هذا العطف مبني على وجود عاملين فإنه لوجود عاملين دخل في صحة هذه المسئلة . **والجواب الثاني** وهو ما أجاب به بعض شارحي اللباب هوأن قوله: "على عاملين" متعلق بقوله: "عطف" ولاحاجة إلى تقدير لفظ "وجود" قبل قوله: "عاملين" **لكن** العطف ليس بالمعنى الاصطلاحي بل هو بالمعنى اللغوي والعطف في اللغة بمعنى الإمالة فيكون على هذا معنى الكلام وإذا أميل الاسمان على العاملين وإمالة الاسمين نحو العاملين ليس إلا بجعلهما معمولين لهما. **والجواب الثالث** وهو جواب أكثر الشارحين وهوأن عبارة الماتن ليست على ظاهر ها بل هو محمول على حذف المضاف وتقدير العبارة هكذا وإذا عطف على معمولي عاملين .

بيان فائدة صيغة التثنية في قوله: "وإذا عطف على عاملين"

فإن قيل : ما الحاجة إلى تثنية العاملين لم لايجوز أن يكون هذا الحكم في صورة العامل الواحد أيضاً كما هو في صورة العاملين. **قلنا**: في صورة كون العامل واحداً لا اختلاف بين النحاة في جواز هذا الحكم أي جواز عطف الاسمين على معمولي عامل واحد نحوضرب زيد عمرو وعمر وخالداً.

بيان حكم الأكثر من العاملين

فإن قيل: فما حكم الأكثر من العاملين . **قلنا**: كما أنه لا اختلاف في جواز هذا الحكم في صورة كون العامل واحدا كذلك لا اختلاف في عدم جواز هذا الحكم في صورة كون العامل أكثر من الاثنين. **فالحاصل** أن في صورة كون العامل واحدا هم متفقون في الجواز وفي صورة كونه أكثر من الاثنين متفقون في عدم الجواز وفي صورة كون العامل اثنين مختلفون فالجمهور على عدم الجواز والفراء على الجواز.

بيان أن المسئلة المذكورة إنما هي عند كون عاملين مختلفين

ولما توهم المتوهم أنالانسلم عدم جواز عطف الاسمين على معمولي عاملين بل هو جائز ألاترى أنه يقال: ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً فإن قوله: "بكر خالدا" قد عطفا على قوله: "زيد" و"عمرو" وهما معمولي عاملين لدخول عاملين عليهما وهما ضرب ضرب فأجاب المصنف عنه بقوله: (**مختلفين**) أي غير متحدين بأن لايكون الثاني عين الأول **حاصل** الجواب أن المثال المذكور ليس من هذا الباب لعدم تعدد العامل فيه إذ العامل في

المعمولين هو العامل الأول والثاني تاكيد له من غيرأن يكون له دخل في العمل. **وهذا العطف** وإن كان بحسب الظاهر جائزاً لكنه **(لم يجز)** عند الجمهور بحسب الحقيقة.

دفع ما أورده الهندي من أنه يعلم من قوله: " وإذا عطف" الجواز ومن قوله: "لم يجز" عدم الجواز حاصل الدفع أن الجواز بحسب الظاهر وعدمه بحسب الحقيقة

فإن قيل التالي وهو قوله: "لم يجز" ههنا مناف للمقدم وهو قوله: "وإذاعطف" لأن المقدم لكونه بكلمة " إذا" وصيغة الماضي يقتضي على تحقق هذا العطف ،لأن " إذا" لاتدخل إلاعلى الشرط المتحقق الوقوع وكذلك الفعل الماضي يقتضي التحقق ،وتحقق العطف ليس إلابجوازه فلا يصح الحكم بعدم الجواز، وأيضاً لايصح ترتب الجزاء بقوله: " لم يجز" على قوله: " و إذا عطف" فالصواب أن يقول: "ولم يجزالعطف على عاملين مختلفين". **فأجاب** الشارح الجامي عنه بقوله : "وهذا وإن كان بحسب الظاهرجائزاً لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة" **حاصل** جواب الجامي: أنه وإن علم من قوله: "وإذا عطف" صحة هذا العطف لكن ذلك ليس إلا بحسب الظاهر وترتب الجزاء وهو قوله: " لم يجز" حكم بعدم جواز ذلك بحسب الحقيقة ،والتحقق بحسب الظاهر لاينافي الامتناع بحسب الحقيقة ،ولايخفى أن وجه العدول من الصواب هوالمبالغة في امتناع العطف المذكور فكأنه قال: إن ذلك العطف وإن كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف واحد مكان عاملين.

بيان أن اعتراض المذكورلا يندفع بحمل قوله: " عطف" بمعنى أريد العطف

فإن قيل: لم لا يجوز أن يحمل قوله: " وإذا عطف" على أن يراد منه إذا أريد العطف وحينئذ يندفع الإيراد الذي أورده المورد. **قلنا:** لايندفع بذلك لأن عدم الجواز لايبتني على تلك الإرادة فإنه ثابت على تقدير عدمها أيضاً فلا فائدة في تعلق عدم الجواز بالإرارة المذكورة كذا قال العلامة عبد الغفور في حاشيته على الجامي.

بيان وجه عدم جواز عطف معمولي عاملين مختلفين

فإن قيل: ماوجه عدم جوازعطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين **.قلنا:** وجه ذلك هو أنه لوصح هذا العطف لزم قيام الحرف العاطف مقام عاملين مع أن الحرف الواحد لم يَقْوِ أن يقوم مقام عاملين مختلفين **(خلافا للفراء)** فإنه يجوِّز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة.

بيان دليل الفراء

فإن قيل: ما دليله على ذلك .**قلنا**: دليله ما وقع في قول العرب ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وكذا قول الشاعر

أكل امرئ تحسبين امرأ ☆ ونارٍ توقد بالليل ناراً

فإن قيل: ماطريق الاستدلال به **قلنا**: طريق الاستدلال به أن كلمة " ما" نافية وقوله: " كل" مرفوع مضاف إلى سوداء فالعامل في المضاف هي كلمة " ما" فهو اسم "ما "وقوله: " تمرة " خبرها فيكون عاملا هما مختلفين ،وقوله: "بيضاء" على قوله: "سوداء" وشحمة عطف على قوله: " تمرة".

بيان معنى قولهم: " ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة "

فإن قيل: مامعنى قولهم: " ماكل سوداء إلخ" .**قلنا**: في الإيضاح شرح المفصل أن ذلك مثل يضرب في خطاء الظن وفي اختلاف الأخلاق والطبائع وفي موضع التهمة ،وقال الزمخشري في المستقصى (ص ٣٢٨- ج ٢) وبنحوه في مجمع الأمثال للميداني(ص ٢٨١- ٢٨٢- ج ٢) أن أول من قاله عامربن ذهل بن ثعلبة بن عكابة وذلك أن أباه ذهلا هلك وترك عند أخيه قيس بن ثعلبة مالا فلما أدرك عامر وأخوه شيبان أتياعمهما فوجداه قد أتوى (أي أهلك) المال فوثب عامر عليه يخنقه فقال يا ابن أخي دعني فإن الشيخ متواة يعني إن لم أعطك مالك قتلتني فدعني أعطك مالك ولاأتوى نفسي فكف عنه وقال ذلك يريد أنك ظننت أن إتلاف مالي يسوغ لك كما يظن الجاهل أن كل بيضاء شحمة ، **واعلم** أن هذا هو سبب وروده ،وما هو المذكور في حواشي الشرح الجامي المطبوعة الموجودة في أيدي الناس من سبب وروده كأنه ليس بصحيح ، وقوله: " السوداء'' مؤنث أسود **والتمرة** واحدة التمراليابس من ثمر النحل كالزبيب من العنب **والبيضاء** مؤنث أبيض **والشحمة** قطعة من شحم البطن.

بيان طريق الاستدلال بالشعر المذكور.

فإن قيل: وماطريق الاستدلال بقول الشاعر.**قلنا**: طريق الاستلال به هوأن قوله: " كل" منصوب لأنه مفعول أول لقوله: " تحسبين والامرء الأول مجرور بإضافة كل إليه والامرء الثاني منصوب على أنه مفعول ثان لقوله: " تحسبين" والنار الأول مجرور معطوف على الامرء الأول والعامل فيه كل والنارالثاني معطوف منصوب بالعطف على الأمرالثاني، والعامل فيه تحسبين والاستفهام للإنكار وقوله: " توقد" فعل مضارع من التوقد حذفت إحدى تائيه فصاركل واحد من قوله: " نار" وقوله: " ناراً" معطوفا بواو واحدة على امرء الذي هو معمول كل وعلى امرء

الذي هو معمول تحسبين.

بيان معنى الشعر

فإن قيل: مـامعنى قول الشاعر. **قلنا:** الشـاعـر يـخاطب زوجته حين فضلت غيره عليه فقال أكل من في صورة الرجال باللباس والعمامة والإزار يظن أنه كامل في الرجولية وذا فضائل جسيـمة وأخـلاق كـريـمة وأكل نارتوقد في الليل يظن أنها نار كريمٍ ذو مروّة وقرى ضيف فإنه ربما توقد نار اللصوص . **والغرض** مـن المصراع الثاني فيه تمثيل للمصراع الأول فكما أن كل نار لايكون نار ينتفع به كذلك كل ذى صورة الرجل لايكون رجلا.

بيان أن الفراء لا يقول با لتأويل في القول والشعر المذكورين

فإن قيل: لـم لايجوز أن يكون قول العرب أي ماكل سوداء إلخ وكذا قول الشاعرأكل أمـرء مـحـمـول عـلـى التأويل فيكون الأول في الأصل ماكل سوداء تمرة ولاكل بيضاء شحمة والثـانـي فـي الأصـل أكـل ا مـرءٍ تحسبين امرءً وكل نار توقد بالليل ناراً وإذا حمل على التأويل فلاحجة فيه للفراء. **قلنا:** الـفراء لايقول بالتأويل ولذا قال الجامي ولايؤوِّل الفراء الأمثلة الواردة عليها.

بيان أن الفراء لا يقتصر على موضع السماع كما اقتصر الجمهور

فإن قيل: فـكان للفراء أن يقتصر على موضع السماع فقط فإن ما ذكره من قول العرب وقـول الشـاعر إنما وردا على تقدم المجرور فإن سوداء في قول العرب مجرور لأنه مضاف إليه لـلـفظ "كل" وهو مقدم على المرفوع وهو تمرة وكذا في قول الشاعر أيضاً قوله: " امرء" مجرور لأنـه مـضـاف إليه للفظة كل وهو مقدم أيضاً على المرفوع فلم لم يقتصر الفراء بما ورد السمع عليه كما فعل الجمهور كذلك فإنهم اقتصروا على ماورد فيه السمع .**قلنا:** هولايقول بالإقتصار بـل يـعـمـهـا وغيـرها، ولأجل هذا التعميم يقول بالجواز فيما تقدم فيه المجرور أوتقدم المرفوع أوالـمنصوب من غير فرق بينها، ولهذا قال الجامي ههنا ولايقتصرأي الفراء على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور **(إلا في نحوفي الدار زيدوالحجرة عمرو)** وكذا في إن في الدار زيدا والحجرة عمروا

بيان دفع ما يقال: إنه يجب أن يذكر قوله: "خلافا" بعد الاستثناء من وجهين

فإن قيل: لا يـجـوزأن يـذكـر قوله: " خلافاً " للفراء قبل الاستثناء أي قبل قوله: " إلا في نـحـو في الدارحجرة إلخ لأن بيان الخلاف إنما يكون بعد تمام الحكم ،والحكم يتم بالاستثناء فـكان المناسب أن يذكر الاستثناء أولا ثم يقول خلافا للفراء، وأيضاً في ذكر الاستثاء بعد قوله:

"خلا فا" توهم آخر أيضا وهو أن الاستثناء إنما هو عن المخالفة فقط دون عدم الجواز. **قلنا:** الجواب أن مقصودنا بالبيان بالاستثناء هوجواز مسئلة في الدار زيد والحجرة عمرو وأنه لاخلاف فيها فلو ذكرنا الخلاف بعد الاستثناء فجواز تلك المسئلة وإن علم منه لكن لم يعلم منه عدم المخالفة لأن الاستثناء من النفي إثبات ،وعلى تقدير ذكر الخلاف بعد الاستثناء لم يتوجه الاستثناء إلى المخالفة فلم يعلم منه أنه لاخلاف في تلك المسئلة فاندفع الاعتراض الأول واندفع الاعتراض الثاني أيضاً لأن الاستثناء بعدحكم ذي جزئين يتوجه إلى كليهما ،والحكم المذكورقبل الاستثناء ذوجزئين جزء منفي وهو قوله: "لم يجز"ومثبت وهوقوله: "خلافاً" والمتبادر من الاستثناء عن الحكم المركب من الجزئين هو الاستثناء عن كلا جزئيه فسقط التوهم وهو أن الاستثناء عن المخالفة فقط دون عدم الجواز فإن في هذا التوهم صرف النظر عن ذلك المتبادر ، وإلى هذين الجوابين عن السوالين المذكورين أشارالشارح الجامي بقوله: "وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور"وتفهيم هذا المقام بهذا الشان لعله من محاسن هذا الكتاب.

بيان دفع ما يقال إن قوله: " إلا في نحو في الدارزيد" مسئلة جزئية والفن يبحث عن الكليات

فإن قيل: مسائل الفن تكون كليات وقوله: " إلا في نحو في الدارزيد إلخ مسئلة جزئية **قلنا:** بإضافة لفظ نحو إلى قوله: " في الدار زيد" إشارة إلى أن الحكم المستفاد منه في كل مايكون مثل هذا المثال فيكون حكماعاماً كليا.

فإن قيل: فما ذلك الحكم العام المستفاد من الاستثناء. **قلنا:** أي في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع كما في المثال المذكور في المتن أوفي صورة تقديم المجرور على المنصوب كما في مثل أن في الدار زيداً والحجرة عمروا.

بيان الدليل على المسئلة المذكورة

فإن قيل: مادليل جواز هذه المسئلة للجمهور. **قلنا:** دليل جوازها هو ورود كلام العرب عليه كما في القول المذكور أي قولهم: " ماكل سوداء إلخ وقول الشاعر: " أكل امرء إلخ" فإن المجرور فيها مقدم على المرفوع

فإن قيل: فلم اقتصروا على موردالسماع ، ولم يعموها إلى ما يكون المرفوع فيه مقدما أوالمنصوب أيضاً كما فعله الفراء. **قلنا:** تعميم الحكم إلى غير ماورد فيه السمع مشروط بكون الحكم المقصود عمومه غير مخالف للقياس ،وحكم الجواز ههنا مخالف للقياس لأنك قد عرفت

أن القياس هو عدم قوة قيام الحرف الواحد مقام العاملين المختلفين **(خلافا لسيبويه)** فإنه لايجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً.

بيان دليل سيبويه على منع هذا العطف في جميع الأحوال

فإن قيل: كيف يمكن لسيبويه أن يمنع نفس هذا العطف مع قول العرب المذكور أي ما كل سوداء وقول الشاعر: "أكل امرءٍ إلخ" فما يكون جوابه عن أمثال هذه الأقوال والأشعار الواردة في كلام العرب. **قلنا**: هو يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه فيقول: إن الأصل هو ماكل سوداء تمرة وكل بيضاء شحمة ، وأكل امرء تحسبين امرءً وكل نار توقد بالليل ناراً وفي الدارزيد وفي الحجرة عمرو فحذف الجارفي الكل اختصاراً واكتفاء بما ذكر في المعطوف عليه.

فإن قيل: هل جاء حذف الجار وإبقاء المجرور على إعرابه الأول في الكلام الذي يعتمد عليه ويتمسك به. **قلنا**: نعم قدجاء في كلام رب العلمين مثل قوله تعالىٰ ﴿تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة﴾ بجرالآخرة في بعض القرآت أي عرض الآخرة وكما في قوله تعالىٰ ﴿تساء لون به والأرحام﴾ بجرالأرحام في بعض القرآت.

بيان ما هو الأصح من هذه المذاهب

فإن قيل: أيّ المذاهب أصح. **قلنا**: مذهب الجمهورأولى وأصح لأن خير الأمور أوسطها لأن الفراء يقول بالجواز مطلقا وسيبويه بالمنع مطلقا والجمهور بالاقتصارعلى موارد السمع فما أفرطوا كما أفرط الفراء وتجاوزعن الحد حتى تجاوزعلى مواردالسمع أيضاً وقال بالجواز فيما لم يرد به السمع أيضاً، ولم يفرِّطوا كما فرَّط سيبويه وأنكرعما ورد فيه السمع أيضاً واختارالجمهور طريق الاعتدال دون الإفراط والتفريط.

بيان التاكيد بعد الفراغ عن العطف بالحرف

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالىٰ عن العطف بالحرف شرع في بيان التاكيد فقال **(التاكيد تابع يقرر أمر المتبوع)** أي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقرراً عنده.

بيان وجه ذكر التاكيد بعد العطف بالحرف

فإن قيل: لم ذكره بعد العطف بالحرف . **قلنا**: إنماذكره بعده لأن في التاكيد اللفظي يزاد حرف العطف لتاكيد اللصوق نحووالله ثم والله فإن والله الثاني تاكيد للفظ والله الأول وزيد بينهما "ثم" الذي هوحرف العاطف وكمافي قوله تعالىٰ ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾

فقوله: "كلا سيعلمون" الثاني تاكيد للأول وقد زيد بينهما كلمة "ثم" فكان للعطف تعلق بالتاكيد فذكر التاكيد عقيبه .

بيان أصل التاكيد

فإن قيل: ماأصل التاكيد .**قلنا**: هوإما مهموز من أكد وإمّا مثال واوي من وكد ومعناهما لغةً واحد ، وهوالتحقيق كذا قال المحرم.

بيان أن المراد عن الأمر الحال والشأن

فإن قيل: لايصح إضافة الأمر إلى المتبوع لأن الأمرفي اللغة (فرمودن كارے) وفي الاصطلاح بمعنى صيغة يطلب بها الفعل وكل واحد منهما غير صحيح ههنا. **قلنا**: المراد من الأمر ههنا الحال والشأن وهو بهذا المعنى متعارف بين الناس كما يقال: ما أمرك أي ماحالك ولذا قال الحامي أي حاله وشأنه.

بيان أن المراد من التقرير التقرير عند السامع

فإن قيل: حال المتبوع مقرر عند المتكلم فلاحاجة إلى التاكيد ليجعل حاله مقررا .
قلنا: المراد من تقرير أمر المتبوع تقريره عند السامع وهو محتاج إليه ولذا قدر الحامي ههنا لفظة "عند السامع"

بيان أن المراد من التقرير جعل الشيء مقررا ثابتالا الإظهار مع إثبات ذلک من كتب اللغة ومع الرد على الخادمة والباسولي

فإن قيل: لايصح إسناد "يقرر" إلى التاكيد، لأن التاكيد لايصح أن يكون مقرراً لأن التقرير عبارة عن الإظهار عما في الضمير ، وهو من صفات من يعقل ،فكيف وصف به التاكيد الذي هو من قبيل من لايعقل ؟ **قلنا**: ليس هو ههنا بذلك المعنى بل هو ههنا بمعنى جعل الشيء مقرراً ثابتا لأنه مأخوذ من القرار وقال العلامة الفيروزآبادي في " القاموس" قر بالمكان يقر (بالكسر والفتح) قراراً وقروراً وقراً وتقِرّة أي بالمصادرالأربعة ثبت وسكن وقال ابن منظور الأفريقي في لسان العرب: تقرير الانسان بالشيء جَعْله في قراره ،فثبت من قول الفيروزآبادي قر بمعنى ثبت هوأن القرار بمعنى الثبوت ثم علم من قول ابن منظورأن باب التفعيل منه أي التقرير بمعنى جعل الشيء في قراره فعلم من مجموع كلام أهل اللغة أن التقرير قد يأتي بمعنى جعل الشيء ثابتا فقول المصنف يقرر في صفة التاكيد ههنا بهذا المعنى أي بمعنى جعل الشيء ثابتا وليس ههنا بمعنى الإظهار في الضميرحتى لايصح كونه وصفا للتاكيد فما قال صاحب الخادمة ههنا: أن قوله: " يقرر"متضمن لمعنى "يجعل" غيرظاهر،لأنه قد ثبت من اللغة كونه بمعنى جعل

الشيء ثابتا وإذا ثبت كونه بمعنى الجعل فكيف يصح القول بالتضمن. وأيضاً لم يصح ماقاله الباسولي ههنا أن يقرر ليس بمبني للفاعل بل هو مبني للمفعول وجه عدم صحته أنه قد ثبت كون التقرير في اللغة بمعنى جعل الشيء ثابتاوهذا المعنى ثابت للتاكيد بطريق البناء للفاعل لابطريق البناء للمفعول وهذا مراد الشارح الجامي حيث فسره بقوله: " يجعل حاله ثابتا" مقرراً **(في النسبة)**أي في كونه منسوباً أومنسوباً إليه.

بيان أن المراد من النسبة معنى بين المنسوب والمنسوب إليه

فإن قيل: النسبة إنما يكون من جانب الخبرلأن النسبة في الجملة تكون من جانب الخبر فإنه لايقال إن المبتدأ منسوب إلى الخبر بل الخبر يكون منسوباً إلى المبتدأ فليست النسبة إلامن جانب الخبر، والمصنف لما قال في تعريف التاكيد في النسبة علم منه أن التاكيد يقرر حال المتبوع في كونه منسوباً فقط فلايصدق التعريف على مثل جاء ني زيد زيد لأنه لايقرر أمر االمتبوع في النسبة لأنك عرفت أن المصنف لما قال في النسبة ،والنسبة لاتكون إلامن جانب الخبر فعلم منه أن التاكيد لايقررإلاحال المتبوع في كونه منسوبافقط . **قلنا:** مراد المصنف من النسبة ههنا كونها معنى بيّن المنسوب والمنسوب إليه وليس مراده من النسبة ههنا كما بيّنته في السوال من كونه وصفا في المنسوب فقط، ولهذا فسرها الجامي بقوله: " أي بكونه منسوبا أومنسوبا إليه".

بيان فوائد التاكيد

فإن قيل: مافائدة إيراد التاكيد. **قلنا:** هويجيء لأربعة أمور. **الأول:** لدفع ضرر الغفلة عن السامع. **والثاني** لدفع ظنه بالمتكلم الغلط. **والثالث** أنه يكون لدفع ظن السامع بالمتكلم تجوزاً إمافي المنسوب وإمّا في المنسوب إليه، أمافي المنسوب فنحو زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع أن المتكلم يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ حتى لايبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي،وإما في المنسوب إليه فإنه ربما نسب الفعل إلى شيء والحال أن المراد منه نسبته إلى بعض متعلقاته كما في الأفعال المنسوبة إلى السلاطين والأمراء ، وإلى من يلحق بهما لأنهم كثيرامّا يحيلون الأمور إلى من تبعهم مثل قوله تعالى﴿ يذبح أبنائهم ﴾ مع أن الذبح كان فعل عملته ومثل بنى الأمير المدينة مع أن البناء فعل العملة وكما في قطع الأمير اللص فإنه يتوهم أن القطع ليس بقائم به بل لمن أمر من غلمانه بذلك ولكن أسند إليه مجازاً فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظا نحوضرب زيد زيد أي ضرب هو لامن يقوم مقامه.

تفصيل في أن الفوائد المذكورة تحصل بالتاكيد اللفظي أو بالمعنوي

فإن قيل: فهل هذه الفوائد الثلاثة أي دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم الغلط ودفع ظن السامع به تجوزا تحصل بالتاكيد اللفظي أوبالتاكيد المعنوي؟ **قلنا: أما الأولان** منهما فهما لايحصلان إلابالتاكيد اللفظي أي بتكرير اللفظ لا بالمعنوي قال عبدالغفور في بيان وجه ذلك ماحاصله أن التاكيد المعنوي لاينفع لماقصدت به من دفع الغفلة أودفع ظن الغفلة لأنك إذا قلت نفسه فربماظن أنك لم تقل زيد بل قلت عمرولكونه غافلاً فلوقلت نفسه ما أفاد شيئًا بل يزعم حينئذ أن مراد المتكلم من قوله: " نفسه" أيضاً ليس إلا عمرواً فأين الفائدة وكذا في إذا أردت من قولك: " نفسه" دفع الغلط لأنه ليس صريح اللفظ الأول حتى يندفع به غفلته عن سماعه. **وأماالثالث** ففيه تفصيل فإنه إن كان لدفع ظن السامع التجوز عن المنسوب فلايكون ذلك إلابالتاكيد اللفظي فإنه بذكر اللفظ مرة ثانية يزول ذلك مثل زيد قتيل قتيل وبذكر نفسه لايحصل ذلك المقصود لأنك لوقلت: زيد قتيل نفسه لايمكن أن يرادمنه أن المراد من القتيل هومعناه الحقيقي بل يفهم منه أن القتيل هو زيد لاغيره وحينئذ لايكون تاكيدا للقتيل بل يكون تاكيداً للمنسوب إليه وذلك غير مراد، وإن كان لدفع ذلك الظن عن المنسوب إليه فيحصل ذلك بالتاكيد اللفظي والمعنوي كليهما فإنه إذا قيل ضرب زيد زيد أوضرب زيد نفسه يحصل بكليهما دفع ظن التجوز بأن المراد به هو زيد لاغلامه. **(أو الشمول)** أي التاكيد ما يقرر أمر المتبوع في الشمول فقوله: " أوفي الشمول" معطوف على قوله: " أوفي النسبة ".

بيان أن قوله: " في الشمول" بعد قوله: " في النسبة" غير مستدرك

فإن قيل: لاحاجة إلى قوله: " أوالشمول" بعد قوله: " في النسبة" لأن قوله: " كلهم " في مثل جاء القوم كلهم يقررحال المتبوع في النسبة فيثبت به أن المنسوب إليه هو جميع القوم لابعضهم فذكر قوله: " في الشمول "بعد قوله: " في النسبة" لغومستدرك. **قلنا:** لانسلم أن قوله: " كلهم" يقررحال المتبوع في النسبة لأنه لاشك للسامع في نفس كون القوم منسوباً إليه بل كون القوم منسوباإليه هو المتيقن المقطوع له وإنماظنه في شمول القوم لأفراده وهذا هو الأمر الرابع من الأمور الأربعة التي يذكرالتاكيد لها.

فإن قيل: يمكن أن لايكون النسبة إلى الجميع ويكون البعض مرادا منه فلاظن للسامع بإرادة البعض حتى يقع الاحتياج إلى دفعه بذكر كل وأجمع . **قلنا:** لانسلم هذا الإمكان فإنه كثيراً ما ينسب المتكلم الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها مثل زيد قتله بنو فلان مع أن القتل لم يصدرإلاعن واحد منهم فيندفع هذا الوهم بذكر كل وأجمع

وأخواته وكلاهما وثلثهم وأربعتهم ونحوها.

بيان الجنس والفصل في تعريف التاكيد

فإن قيل: لابد في كل تعريف من الجنس والفصل حتى يكون جامعا بالجنس ومانعا بالفصل فما هو ههنا في تعريف التاكيد. **قلنا:** قوله: "تابع" جنس يشمل سائرالتوابع فلما قال يقرر أمرالمتبوع خرج به الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد. **أما** البدل والعطف فخروجهما به ظاهر، **أما** العطف فلأنه لايقرر أمرالمتبوع بل هو مقصود بنفسه مثل المتبوع. **وأما**البدل فلأنه لايقررأمر المتبوع بل المقصود هوبنفسه والمتبوع توطية وتمهيد له ولايصح أن يقال للمقصود أنه مقرر لغير المقصود، **وأما**الصفة فلأنها وضعت للدلالة على معنىً في مبتوعها والتاكيد لم يوضع لذلك بل وضع للتابع الذي يقرر أمر المتبوع في النسبة أوالشمول فالفرق بينهما بحسب الوضع فأحدهما وضع لشيء والآخر وضع لأمرآخر.

بيان دفع ما يقال: أن تعريف التاكيد يصدق على الصفة الموضحة

فإن قيل: تعريف التاكيد هكذا غير مانع عن دخول الغير لأنه يصدق على الصفة الموضحة مثل جاء ني زيد العاقل فإن العاقل في هذا المثال يقرر كون زيد منسوبا إليه لأن زيداً يتناول بجهة تعدد النقل لذيد العاقل وغير العاقل فلو لم يذكر العاقل بعده لظن السامع أن المراد به هوغير العافل وهو المنسوب إليه ويكون غافلا عن زيد الذي هو المنسوب إليه في قصد المتكلم فلما ذكرالعاقل زال ذلك الظن ،وحاصل الاعتراض أن العاقل تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة.**قلنا:** قد عرفت أن المراد بالتاكيد ما يقررأمرالمتبوع في النسبة أو الشمول بالوضع، والصفة لم توضع لذلك وإفادتها توضيح متبوعها كما في ماذكرت من مادة النقض لبست بالوضع بل هو مفهوم من خصوص المادة. **وأما**عطف البيان فهو وإن كان لتوضيح متبوعه يقرر أمر متبوعه ويحققه لكن لافي النسبة والشمول بل إنما يقرر نفسه وذاته وقال الجامي في آخرهذا المبحث أن بيان فوائد القيود.حاصل ماذكره المصنف في شرح الكافية أي الأمالي.

بيان تقسيم التاكيد إلى اللفظي والمعنوي بعد الفراغ عن تعريف التاكيد

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن تعريف التاكيد شرع في تتميمه إلى التاكيد اللفظي والمعنوي فقال **(وهو)** أي التاكيد **(لفظي)**

بيان وجه تسمية التاكيد اللفظي باللفظي

فإن قيل: ماوجه تسمية التاكيد اللفظي باللفظي. **قلنا:** وجه تسميته به أن الياء فيه للنسبة وهي ما يجعل الملحوق به منسوبا إليه للفظ "منسوب" بواسطة "إلى" وههنا كذلك

لأن معناه منسوب إلى اللفظ .

فإن قيل لايكفي ذلك لتسميته باللفظي لأن المعنوي أيضاً منسوب إلى لفظ المتبوع لأنه لكونه تاكيدا يقرر أمر المتبوع والمتبوع ليس إلا اللفظ. **قلنا:** إنما سمي باللفظي لأن له تعلق خاص باللفظ ما ليس للمعنوي بمتبوعه وهو أنه يحصل بتكرير اللفظ الأول فللفظي مزيد تعلق باللفظ والمعنوي وإن كان له تعلق بلفظ المتبوع أيضاً لكنه ليس له بمتبوعه هذا التعلق الخاص لأنه لايحصل بتكرير اللفظ **(ومعنوي)**

بيان وجه تسمية التاكيد المعنوي بالمعنوي

فإن قيل: لايكفي ههنا أيضاً لتسميته بالمعنوي نفس النسبة إليه لأن للتاكيد اللفظي أيضاً نسبة إلى معنى المتبوع لأن التاكيد لايقصد به إلا المعنى فإنه إذا قيل ضرب زيد زيد حصل بالتاكيد بزيد كون معنى زيد منسوبا إليه لأن المجيء ليست من صفات نفس اللفظ بل صفة معناه ومصداقه. **قلنا:** وجه تسميته بالمعنوي أنه له تعلق خاص بالمعنى وهو أنه لما لم يكن حصوله بتكرير اللفظ لعدم كون اللفظ مكرراً فيه، والتاكيد لايكون إلا بإعادة الشي مرة ثانية ولما لم يكن ههنا إعادة اللفظ بل إعادة المعنى فقط لأنه إذا قيل زيد عينه فليس مصداق عينه إلا زيد ففيه إعادة المعنى فكان له تعلق خاص بالمعنى لأن فيه ليس إلا ملاحظة المعنى فلهذا سمي بالمعنوي(**فاللفظي**) منه (**تكرير اللفظ الأول**)

بيان أن تكرير في قوله: "تكرير اللفظ" مصدر مبني للمفعول

فإن قيل: المعرِّف يكون محمولاً على المعرَّف ولايصح حمل التكريرالذي هو المعرف (بالكسر) على التاكيد اللفظي الذي هو المعرف (بالفتح) لأن التكرير مصدر فيلزم حمل صرف اللفظ على الذات، وأيضاً التكرير صفة المتكلم والتاكيد صفة اللفظ فيلزم حمل المباين على المباين وأيضاً لايطابق المثال بالممثل لأن زيداً في جاء ني زيد زيد مكرر لاتكرير. **قلنا:** الاعتراضات الثلثة إنما ترد لو كان التكرير في قوله: "تكرير اللفظ" مصدر مبني للفاعل وليس كذلك بل هو مصدر مبني للمفعول أي مكرر اللفظ ومعاده ولذا فسر الجامي التكرير بقوله: "مكرر اللفظ الأول ومعاده". **(نحو جاء ني زيد زيد)**

بيان أن التكرير في التاكيد اللفظي أعم من أن يكون حقيقة أوحكما

فإن قيل: إن قوله: "أنت" في مثل ضربت أنت تاكيد لفظي و كذا قوله: "أنا" في مثل ضربت أنا تاكيد لفظي، مع أنه لايصدق التعريف عليهما لأن أنت ليس مكرر اللفظ الأول لأن اللفظ الأول لم يكن إلا كلمة "ت" بدون "أنْ" وهذا مجموع "أن وت" وكذا قوله: "أنا"

ليس مكرر اللفظ الأول لأن اللفظ الأول هو كلمة "ت" (بالضم) وهذا "أنا" فلا يصدق التعريف عليه مع أن كل منهما تاكيد لفظي. **قلنا**: التاكيد اللفظي هو مكرر اللفظ الأول لكنه أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، والحقيقي مثل جاء زيد زيد ،والحكمي مثل المثالين المذكورين في مادة النقض .

فإن قيل: قوله: "أنا وأنت" مع مخالفتهما المتبوع كيف جعل تاكيداً لفظياً حكما.
قلنا: قد يجعل الشيء في حكم الشيء الآخر لأن الضرورة داعية إلى ذلك لأن عند الاحتياج إلى تاكيد المتصل لايمكن تاكيده بالمتصل لأنه لايجوز تكريره متصلاً فصرنا إلى التاكيد بالمنفصل ضرورة فهو وإن كان مخالفاً لفظا لكن لاجل الضرورة حكم بكونه تاكيداً حكما.
(ويجرى) أي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي **(في الألفاظ كلها)** أسماءً وأفعالا وحروفا أوجملاً أومركبات تقييدية أوغيرتقييدية.

بيان مرجع الضمير في قوله: "يجري"

فإن قيل: الضمير في قوله: "يجري" لايخلوا إما أن يرجع إلى التكرير مطلقا أو إلى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي، والكل غير صحيح، **أما** الأول فلأنه وإن وافق قوله: "في الألفاظ كلها" لكن يلزم منه الخروج عن البحث لأن البحث في التاكيد اللفظي الاصلاحي الذي هو من توابع الأسماء لافي الألفاظ مطلقاً أسماء كانت أوافعالاً أوحروفاً وغير ذلك وأما الثاني أي إلى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحى فإنه وإن كان يوافق البحث الذي نحن فيه ولم يلزم الخروج عن البحث لكنه لايوافقه قوله: "في الألفاظ كلها" لأنه يقتضي جريان التاكيد في الألفاظ كلها أسماء نحو جاء ني زيد زيد ،وأفعالا نحو ضرب ضرب زيد ، أوحروفا نحو إن إن زيداً قائم ، أوجملاً اسمية نحوزيد قائم زيد قائم ، أوفعليه نحوضرب زيد ضرب زيد،أو مركبات تقيدية مثل غلام زيد غلام زيد ، **حاصل** الاعتراض أن في كل واحد من الاحتما لين في مرجع ضمير قوله: "ويجري" حسن وقبح. **أما** القبح في الأول فللزوم الخروج عن البحث وأما الحسن فيه فلبقاء العام وهو قوله: "في الألفاظ كلها على عمومه بدون تأويل، وأما القبح في الثاني فلعدم بقاء قوله: "في الألفاظ كلها" على عمومه ،وأما الحسن فيه فلعدم لزوم الخروج عن البحث .
قلنا: باختيار الشق الأول وهو أن الضمير راجع إلى مطلق التكرير وقدقلت: أن فيه حسن لبقاء قوله: "في الألفاظ كلها" على عمومه ومازعمته قبحاوهوأنه لزم الخروج عن البحث فلا نسلم أنه قبح لأن مطلق التكرير يشمل التكرير اللفظي الاصطلاحي أيضاً فلم يلزم الخروج عن البحث والبحث عن الشيء في ضمن شيء آخر أيضا بحث عنه مع أن الضمير وإن رجع إلى مطلق

التكرير على هذا التقدير لكن التكرير اللفظي الاصطلاحي الذي هو فرد من مطلق التكرير أول ماينساق إلى الذهن ، والشيء إذا تناول لما عنه البحث وغيره ويكون الفرد الذي يكون البحث عنه أسبق إلى الذهن لايعد ذلك خروجاً عن البحث . **أونقول** في الجواب باختيار الشق الثاني: أن الضمير راجع إلى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وقد عرفت ما فيه من الحسن وهو ظهور عدم الخروج عن البحث ، وظاهر قوله: "في الألفاظ كلها" وإن لم يوافقه لكن المراد من الألفاظ هي الأسماء فقط من قبيل ذكر الشيء وإرادة الخاص منه ،والقرينة موجودة عليه لكون البحث عن الأسماء ،والبحث عن الشيء يكون قرينة على أن المراد منه الأخص وإن ذكر بصيغة العموم.

فإن قيل: فما فائدة إيراد اللفظ الأعم مع أن المراد منه الأخص بل كان المناسب حينئذٍ أن يذكر الأخص فلايقع الاحتياج إلى تكلف ذكرالأعم وإرادة الأخص منه. **قلنا**: في ذكره بعنوان الأعم فائدة لا تحصل من ذكر الأخص وهو أنه لما كان التاكيد المعنوي بألفاظ محصورة توهم منه متوهم أن التاكيداللفظي أيضاً يكون كذلك فدفع ذلك التوهم بقوله: " في الألفاظ كلها" فليس المقصود من التعميم ليشمل الأفعال والحروف بل المقصود منه هي الاسماء فقط ولكن أراد أن يعبر عن الأسماء بلفظ صريح في دفع ذلك التوهم والصريح ليس إلا الأعم مع التاكيد بقوله: " كلها" (**والمعنوي**) مختص (**بألفاظ محصورة**) أي معدودة محدودة

فإن قيل: لم فسرتم قوله: "محصورة" بقولكم: "معدوده محدودة" **قلنا**: كون الشيء محصوراً يستلزم العدد والحد .(**وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع أكتع وأبتع وأبصع**) و قوله:" أبصع" قيل: إنه بالصاد المهملة أي بدون النقطة وقيل بالضاد مع النقطة.

بيان معاني أكتع وأبتع وأبصع

فإن قيل: مامعاني هذه الألفاظ أي قوله: "أكتع وأبتع وأبصع" (بالصاد والضاد) **قلنا**: اختلف فيه العلماء فقال البعض: إنه لامعنى لهذه الكلمات في حال الإفراد مثل جسن بسن حاصله أن هذه الألفاظ الثلثة لهاحالتان حالة الإفراد وحالة التركيب وهوفي حالة الإفراد مهمل مثل جسن وبسن وفي حالة التركيب موضوع يدل على التاكيد . **وقال** البعض إنها في الحالتين أي حالة الإفراد وحالة التركيب موضوع أمافي حالة التركيب فظاهركما هو في المذهب الأول أيضاً وأما في حالة الإفراد فأيضاً لها معان وضعت تلك الألفاظ بأزائها **فأكتع** منها مشتق من حول كتيع أي تام فالكتع بمعنى التمام من باب فتح ،**وأبصع** بالمهملة مشتق من بصع العرق أي سال . **وأبضع** بالضاد المعجمة مشتق من بضع أي روى من باب سمع يسمع من الري وهو ضد

العطش، **وأبتع** من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ومعنى المغرز مكان غرز فيه العنق وقال المحرم إنه لايتصور بحسب الحقيقة إلافي الإبل وفي غيره لايكون إلاعلى سبيل المجاز لأن المغرز في الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت الركوب ولذاخص بالإبل.

بيان المناسبة بين المعاني اللغوية أكتع وأبتع وأبصع بالمعنى الاصطلاحي لها

فإن قيل: لما كان لها معان لغة كما هو في المذهب الثاني فما المناسبة بينها وبين معانيها الاصطلاحية .**قلنا:** بالتأمل الصادق يعلم استنباط مناسبات خفية بين معانيها اللغوية الاصطلاحية **أماالمناسبة** الخفية بين المعنى اللغوي لاكتع وبين معناه الاصطلاحي أي التاكيد فلأن معناه التمام ومعناه التاكيدي العموم وهو تمام الأفراد والأجزاء فوجدت المناسبة بينهما **وأما أبضع** بالضاد المعجمة فلأن معناه الري وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التاكيدي العموم وهو تمام الأفراد والأجزاء والمناسبة بينها ظاهرة. **وأما أبصع** فلأن معناه السيلان كما مر ومعناه التاكيدي العموم والسيلان لايكون إلابالكثرة ولذا يقال في بيان كثرة الإعطاء والجود: إن أياد يه سائلة أي نعمه كثيرة كأنها تسيل كالماء . **وأمّا أبتع** فلأن معناه الطول مع الشدة ومعناه التاكيدي العموم، والشدة تناسب العموم والإحاطة لأن فيه أيضاً شدة باعتبار تمام الأفراد (**فالأولان**) أي النفس والعين (**يعمان**) أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.

بيان معنى العموم ههنا

فإن قيل: العام ماينتظم جمعاً من الأفراد مثل المسلمون فإنه يصدق على الأفراد الكثيرة دفعة واحدة ،والنفس والعين ليساكذلك لأنهما لايصدقان دفعة واحدة على الأفراد الكثيرة.

قلنا: ليس العموم ههنا بهذا المعنى بل هو ههنا بمعنى الوقوع على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولهذا فسرالشارح الجامي قوله: " يعمان" بقوله: " أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكروالمؤنث" وذلك ظاهر في النفس والعين بالنسبة إلى كلا وكلتا فإنهما لايقعان إلا على المثنى وكذلك قوله: "كله " لايقع على المثنى بل يقع على الواحد والجمع .(**باختلاف صيغتهما**)إفرادا وتثنيةً وجمعاً واختلاف (**ضميرهما**) العائد إلى المتبوع المؤكد (**تقول نفسه**) في المذكر الواحد (**نفسها**) في المؤنث الواحد (**أنفسهما**) بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث.

بيان ترجيح أنفسهما بصيغة الجمع على نفساهما بصيغة التثنية

فإن قيل :كان الحق أن يورد صيغة التثنية بأن يقال: نفساهما لأن الدال على الشيئين

ليس إلاصيغة التثنية فَلِدٌّ لَالَةِ على نفسين يورد صيغة التثنية لاصيغة الجمع. **قلنا**: نعم يورد لإداء معنى التثنية صيغة الثنية إلا إذا منع مانع وهو ههنا أنه لو أوردنا صيغة التثنية لاجتمع التثنيتان مع الاتصال، واجتماعهما مع الاتصال لفظاً ومعنى مكروه. **أما لفظاً** فلكون الأول مضافا إلى الثاني **وأما معنى** فلكون الأول جزءً من الثاني كما في قوله تعالى ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ أي قلباكما فإن القلب جزء من المخاطب.

فإن قيل: يعلم من قولكم: "أن اجتماع التثنيتين مع الاتصال مكروه" جواز إيراد صيغة التثينة أيضاً لأن الكراهة لاتنافي الجواز. **قلنا**: نعم الكراهة لاتنافي الجواز ولهذا نقل عن بعض العرب إيراد صيغة التثنية أيضاً فيقولون نفساهما وعيناهما (**أنفسهم**)في جمع المذكر العاقل (**أنفسهن**) في جمع المؤنث وكذا في الجمع المذكر الغير العاقل أيضاً فإن حكمه حكم جمع المؤنث (**والثاني**)

بيان صحة إطلاق قوله: "الثاني"على كلاهما الواقع في المرتبة الثالثة

فإن قيل: إنه أراد من قوله: " الثاني" قوله: " كلا هما" الواقع في المرتبة الثالثة في الترتيب المذكور في المتن أي قوله: "نفسه وعينه وكلاهماإلخ" فهو ثالث لاثان فلايصح التعبير عنه بالثاني. **قلنا**: لما عبرالمصنف عن الثاني بالأول وسماه بالأول أيضاً كالأول لأجراء التغليب كالقمرين حتى يصح التعبيرعنه بالتثنية ويقال: الأولان لم يبق الثالث ثالثا بل صارثانيا (**للمثنى كلاهما**) للمذكر(**وكلتاهما**) للمؤنث(**والباقى**) بعدالثلثة المذكورة(**لغير المثنى**) مفرداً كان أوجمعاً.

بيان ما يعلم أن كل وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع مفرد أو جمع

فإن قيل: إذا كان الباقي أي قوله: "كله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع" صح به تاكيد المفردوالجمع كليهما فكيف يعلم أنه مفرد أوجمع فأجاب المصنف عنه بقوله: (**باختلاف الضمير**) العائد إلى المتبوع المؤكد حاصل الجواب أنه يعلم ذلك من الضمير الذي يضاف إليه لفظ الكل فإنه إذا أضيف إلى المذكر يقال: (**كله**) نحوقرأت الكتاب كله (**و**) في الواحد المؤنث يقال (**كلها**) نحوقرءت الصحيفة كلها وفي الجمع المذكر يقال: (**كلهم**) نحو اشتريت العبيد كلهم، وفى الجمع المؤنث يقال: (**كلهن**)نحوطلقت النساء كلهن، وكما يعلم ذلك من الضمير يعلم ذلك من الصيغ أيضاً كما قال الماتن (**وبالصيغ**) في الكلمات البواقي وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع تقول: (**أجمع**) في المذكر الواحد (**وجمعاء**) في المؤنث الواحدة ،وأيضاً في الجمع بتأويل الجماعة فإنه إذا كان المتبوع جمعاً يصح أن يورد

صيغة جمعاء أيضاً بتأويل الجماعة **(وأجمعون)** في جمع المذكر **(وجُمَع)** في جمع المؤنث ،وكذا أكتع كتعاء أكتعون كتع ،وأبتع بتعاء أبتعون بتع ،وأبصع بصعاء أبصعون بصع.

بيان أنه لا يؤكد بكل وأجمع إلا ذو أجزاء

فإن قيل: فهل كل لفظ يؤكد بلفظة كل وأجمع وأكتع وأبصع أم هو استعماله مخصوص ببعض المواضع فأجاب المصنف عنه بقوله: (**ولايؤكد بكل وأجمع إلّاذوأجزاء)** مفرداً كان أو جمعاً.

بيان وجه اختصاص استعمالها بذى أجزاء

فإن قيل: لم خص استعمالها بذي الأجزاء .**قلنا:** ذلك لظهور أن الشيء إذا لم يكن ذوأجزاء لايكون إلا شيئًا واحدا بسيطا،والكلية والاجتماع اللذان لايتصورتحققهما إلا إذا كان الشيء متعدداً فيكون مجتمعا بسبب التاكيد بكل وأجمع.

دفع ما يقال: أنه كما يؤكد بكل وأجمع ذو أجزاء يؤكد بهما ذو أفراد أيضا

فإن قيل: تحقق الكلية والاجتماع كما يكونان فيماله أجزاء يكونان فيما له أفراد أيضاً فإن التعدد كمايكون بالأجزاء كذلك يكون بالأفراد أيضاً فينبغي أن يقول: ولايؤكد بكل وأجمع إلاذوأجزاء وأفراد فإنه يؤكد بهما الكلي أيضاً مثل الانسان والحيوان **فأجاب** عنه الشارح الهندي أن المراد من الأجزاء ليس معناه الحقيقي الذي يقابل الأفراد فإن جزء الشيء ما يكون الشيء متألفا منه ولايكون ذلك الشيء محمولا عليه مثل يد انسان فإن انسانا مركب منه مع الأجزاء الأخر ولايحمل الانسان عليه فلايقال اليد انسان ،بخلاف فردالشيء فإنه بضد ذلك لأن الشيء لايتألف منه ويحمل عليه مثل زيد بالنسبه إلى الانسان فإنه فرد منه والانسان ليس بمركب منه بل هو مركب من الحيوان والناطق ويحمل عليه فيقال: زيد انسان فإذا ثبت بينهما التغاير فقال الهندي أنه ليس المراد من الأجزاء معناه الحقيقي بل هو محمول على عموم المجاز بأن يراد منه ذوأمور متعددة فيتناول الأفرادوالأجزاء جميعا لكن لما كان ما قال به الهندي ضعيفا لأنه يمكن أن يحمل قوله: "أجزاء" على معنى يتناول للأفراد أيضا من غير ارتكاب ترك المعنى الحقيقي حمله على معنى آخر.

فإن قيل: ما المعنى الذي يتناول الأفراد مع حمله على المعنى الحقيقي بدون ارتكاب المجاز كما ارتكبه الهندي . **قلنا:** تلك الأفراد تكون أجزاء في صورة التاكيد بكل وأجمع وذلك لأن الكلي ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة لايصح تاكيده بكل وأجمع وإذا لوحظت مجتمعة تصير أجزاء لهذا الأمر المجتمع فتكون تلك الأفراد أجزاء له.

بيان أنه لا بد للمؤكدية بكل وأجمع كون المؤكد مما يفترق

فإن قيل: لانسلم أن الشيء إذا كان ذوأجزاء يصح تاكيده بكل وأجمع فإن العبد مركب من الأجزاء مثل اليد والرجل وغيرهما ولايصح تاكيده بهما فإنه لايقال جاء ني زيد كله فأجاب عنه المصنف بقوله: (**يصح افتراقها حسًّا**) كأجزاء القوم في مثل جاء ني القوم كلهم. **وحاصل** الجواب أن نفس كون الشيء ذا أجزاء لايكفي لصحة تاكيده بهما بل لابد مع ذلك من شيء آخر أيضاً وهو أن يصح افتراق تلك الأجزاء أيضاً ولايصح افتراق أجزاء العبد في حكم المجيء بأن يجيء يده ولايجيء رجله.

بيان أن صحة الافتراق أعم من أن يكون حقيقة أوحكما

فإن قيل: لاافتراق في العبد مع أنه قد أُكِّدَ في مثل اشتريت العبد كله فأجاب عنه المصنف بقوله: (**أوحكما**) حاصل الجواب أن الافتراق أعم من أن يكون حسا أوحكما فالحسي (**مثل أكرمت القوم كلهم**) والافتراق الحكمي مثل (**اشتريت العبد كله**) فالعبد وإن لم يكن مفترق حسا لكنه مفترق حكما فإنه يصح اشتراء بعضه دون الباقي

واعلم أن العبد يفترق أجزائه بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع فيجوز توكيده بالكل كما مر من المثال مثل اشتريت العبد كله ،ولايفترق أجزائه حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال كالمجيء والذهاب فلايقال: جاء ني العبد كله فإنه لايصح مجيء بعضه دون البعض ولذا قال المصنف (**بخلاف جاء زيد كله**) لعدم صحته افتراق أجزائه لاحسا ولا حكما في حكم المجيء (**وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل**) بارزا كان أومستتراً (**بالنفس والعين**)أي إذا أريد تاكيده بهما.

بيان أن المراد من قوله: " وإذا أكد" أريد تاكيده

فإن قيل: إن قوله: " إذا أكّدَ الضمير المرفوع المتصل" شرط وقوله: "أكد بمنفصل جزاء" له ووجود الجزاء يكون مؤخراً عن وجود الشرط، والأمر ههنا بالعكس لأن التاكيد بالمنفصل مقدم على تاكيد الضمير المرفوع المتصل. **قلنا**: قوله: " وإذ أكِّدَ الضمير المرفوع المتصل" ليس بمحمول على ظاهره بل معناه إذا أريد تاكيده بهما أكد بمنفصلٍ أولا ولاشك أن إرادة تاكيدالضمير المرفوع مقدم على التاكيد بالمنفصل فهو مثل قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة ﴾ أي إذا أردتم القيام إلى الصلوة وإليه أشارالشارح الجامي حيث قال بعد قوله: "بالنفس والعين": أي إذا أريد التاكيد بهما (**أكد**) ذلك الضمير أولا (**بمنفصل مثل ضربت أنت نفسک**) فنفسك في هذا المثال تاكيد لتاء الضمير في ضربت بعد

تاكيده بمنفصل وهو قوله: " أنت".

بيان الحاجة إلى التاكيد بالمنفصل

فإن قيل: ما الحاجة إلى التاكيد بالمنفصل أولاً. **قلنا**: الحاجة إليه هو أنه لولم يؤكد بالمنفصل أولًا لالتبس التاكيد بالفاعل ولكن ليس ذلك في جميع الصور التي يجب التاكيد بالمنفصل بل في بعضهاوهو ما إذا وقع تاكيداً للمستكن نحو زيد أكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فيأكرمني بقوله: " هو" ويقال: " زيدأكرمنى نفسه" لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل فلايعلم أنه فاعل أوتاكيد.

فإن قيل: إن علة وجوب التاكيد بالمنفصل هودفع الالتباس فالحق أن يجب التاكيد بالمنفصل في الصورة التي يقع الالتباس فيها فأماالصورة التي ليس فيها التباس فلاينبغي وجوب التاكيد فيها مثل إذا كان الضمير المرفوع المتصل بارزاً فإنه لا التباس هناك كما في المثال المذكور في المتن فإنه لا التباس فيه. **قلنا**: إنما سوينا الحكم في مايقع فيه الالتباس وفيما لايقع فيه وقلنا في الجميع بوجوب التاكيد لأن مسائل الفن تكون قواعد فطردا للباب أجري هذا الحكم فيما لاالتباس فيه أيضاً كما أن علة الإعلال إنما كان في يعد فقط لكن لطرد الباب أعل في تعد أعد نعد أيضاً.

بيان وجه تقييد الضمير بالقيدين المرفوع والمتصل

فإن قيل: قد قيد المصنف الضمير بقيدين بالرفع والمتصل ،ولِم لم يكن هذا الحكم في الضمير مطلقا. **قلنا**: أما تقييد الضمير بالمرفوع فلجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل مثل ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وذلك لأن علة وجوب التاكيد بالمنفصل لم يكن إلا عدم الوقوع في الالتباس ولاالتباس ههنا لأنهما ليسا كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع لكونهما فضلة يُتم بدونهما، ولأنه يجب الإبراز فيهما حيث يستكنان حتى يجب التاكيد في المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طرداً للباب كما كان ذلك في المرفوع ، وأمّا تقييده بالمتصل فلجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلاتاكيده بمنفصل نحو أنت نفسك قائم لعدم لزوم التباس التاكيد بالضمير المؤكد لأنه لما كان منفصلاً بارزاً كان كالمظهر في الاستعمال ، وعدم الالتباس فلا احتياج إلى التاكيد والاختصار مطلوب.

بيان وجه تاكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين دون كل وأجمع

فإن قيل: لم قيد هذا التاكيد بالنفس والعين ولم لم يجعله أعم من التاكيد بالنفس والعين وكل وأجمع **قلنا**: إنما قيده بهما ولم يجعله أعم منهما وغيرهما لأنه يجوز تاكيد

المرفوع المتصل بكل وأجمعين من غير حاجة إلى التاكيد بالمنفصل أوّلاً مثل القوم جاء نى أجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل وذلك لأن كلا وأجمعين يليان العو امل قليلا أي لايقعان فاعلا لفعل فلا يقال: القوم جاء كلهم أوجاء أجمعون وإنما يقال: جاء كل القوم وذلك لأن كل واحد من كل وأجمعين غير مستقل لأنه لم يوجد في سعة الكلام مايسند إليه الفعل بالاستقلال بخلاف النفس والعين فإنهما يليان العوامل كثيراً فإنهما يقعان فاعلا بأنفسهما يقال: زيد جاء نفسه أوجاء نفس زيد فلا بد من التمييزبين كونهما تاكيداً أوفاعلاً فلابد من التاكيد بالمنفصل لئلايلتبس التاكيد بالفاعل.

بيان وجه عدم صحة التاكيد بأكتع وأبتع وأبصع بالاستقلال بدون أجمع وكذا عدم صحة تقدمهما على أجمع

ولما عد المصنف من بين الألفاظ التي تستعمل للتاكيد المعنوي أكتع وأبتع وأبصع أيضاً فتوهم المتوهم أن هذه الثلاثة أيضا مثل بقية الألفاظ في الاستعمال للتاكيد على الاستقلال مع أن الأمر ليس كذلك ،لأن كل وأجمع يستعملان على الاستقلال و هذه الثلاثة لاتقع على الاستقلال أي بدون أجمع فإنه لايقال جاء القوم أكتعون أبتعون أبصعون دفع المصنف هذا التوهم وقال: **(وأكتع وأخواه)** يعني أبتع وأبصع **(أتباع)** بفتح الهمزة على ماهو المشهور من أنه جمع تابع كما أن الأنصارجمع ناصر ،وفتح الهمزه أولى من كسر الهمزة لأن الإتباع بكسر الهمزة مصدر من باب الإفعال ولايصح حمل المصدر على الذات إلا على التأويل فلو كان بكسر الهمزة لاحتاج إلى التاويل أن الأتباع بمعنى المتبوعات وما لايحتاج إلى التاويل أولى مما يحتاج إلى التأويل.

بيان اختلاف المحشيين في متعلق قول الجامي " على ماهو المشهور"

واعلم أن قول الشارح الجامي ههنا على ما هو المشهورحمله مثل المحرم وصاحب جامع الغموض والعصام في شرح الكافية والبعض الآخر من ا لشارحين على أنه متعلق ببيان صيغة قوله: " أتباعه " بأنها بفتح الهمزة على أنه جمع تابع كما ذكرنا آنفاء و قال بعض آخر مثل جمال الدين صاحب الحاشية الكبرى على الجامي أنه متعلق بنفس مسئلة كون هذه الثلثة أتباعاً لأجمع فهذا هو المشهور فإن ههنا أقوالاً أخرى غيرمشهورة ، منها ماأجازه بعض من حذف أجمعين مع ترتيب مابعدها، وأجاز البعض حذف أجمعين مع انتفاء الترتيب، وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيهما شئت فقول الجامي ههنا:"على ماهو المشهور" بمقابلة هذه الأقوال الغير المشهورة **(لأجمع)** يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالإصالة.

بيان وجه كون أكتع وأبتع وأبصع أتباعا لأجمع

فإن قيل: ما وجه كون أكتع وأبتع وأبصع أتباعا لأجمع. **قلنا**: ذلك لأن أجمع أدل على المقصود وهو الجمعية ومايكون أدل من الشيء يكون متبوعاً لما هو ليس بأدل، وَلَمَّاثبت أنها أتباع لأجمع ومن المعلوم أن التابع للشيء يكون فيه أمران الأول أنه لايتحقق بدون متبوعه والثاني أنه لايتقدم عليه وبين المصنف الوصف الأول بقوله (**فلايتقدم**) يعني أكتع وأخويه (**عليه**)أي على أجمع لواجتمعت معه وبين الوصف الثاني بقوله (**وذكرها**) أي ذكر أكتع مع أخويه (**دونه**) أي دون ذكر أجمع (**ضعيف**)

بيان وجه ضعف التاكيد بأكتع وأبتع وأبصع بدون أجمع

فإن قيل: ماوجه الضعف. **قلنا** ذلك من وجهين **الأول** أنه قدعرفت أن أجمع أدل على معنى الجمعية فدلالتها عليها ظاهرة بخلاف الثلثة الأخرى فإنها ليست كذلك فدلالتها عليها غير ظاهرة **والثاني** أنه لما ثبت أن هذه الثلثة أتباع لأجمع، ومن المعلوم أن تابع الشيء يحب ذكره مع الشيء المتبوع فلو لم تذكر أجمع معها لزم ذكر ما من شانه التبعية بدون الأصل

بيان البدل بعد الفراغ عن التاكيد

ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى عن التاكيد شرع في البدل فقال(**البدل**)

بيان ذكر البدل عقيب التاكيد

فإن قيل: لم ذكره بعد التاكيد . **قلنا**: قال المحرم آفندى إنماذكره عقيب التاكيد لمناسبة كونه ضداً له في المقصود لأن المقصودفي التاكيد هوالأول وفي البدل الثاني.

بيان وجه التسمية بالبدل

فإن قيل: لم يسمى البدل بالبدل. **قلنا**: البدل في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء والبدل الاصطلاحي أيضاً خلف عن المبدل منه(**تابع مقصودبما نسب إلى المتبوع**) أي تقصد النسبة إليه بنسبة مانسب إلى المتبوع .

بيان أن قوله: " مقصود" في تعريف البدل وصف بحال متعلقه

فإن قيل: الضمير في قوله: "مقصود" راجع إلى التابع والضمير في قوله: " تابع" راجع إلى البدل فيعلم من ذلك أن نفس البدل وذاته مفعول القصد وليس كذلك لأن القصد لايقع إلاعلى مايكون مقدوراً للمتكلم ،ومفعول المتكلم هي الأفعال والأحداث دون الذوات، وذات البدل غير مقدورليس من الأفعال والأحداث حتى يكون مقدوراً له. **قلنا**: عبارة المصنف وهو قوله: " تابع مقصود" ليست محمولة على ظاهر ها، بل هي بمعنى تقصد النسبة إليه ، فحاصل

الجواب أن المقصود ليس من قبيل الصفة بحالة بل هو من قبيل الصفة بحال متعلقه ،ومتعلقه النسبة ، فليس في قوله: "مقصود"ضمير راجع إلى التابع بل هومسند إلى ذلك المتعلق أي النسبة ولذا فسره الجامي بقوله: "أي تقصد النسبة" فقوله: "تقصد" تفسير قوله: "مقصود" من قبيل تفسير المفعول بالفعل المجهول **(دونه)** أي دون المتبوع .

بيان دفع مايقال: إن تعريف البدل يصدق على المعطوف بكلمة "بل"

فإن قيل: هذا التعريف لايكون مانعاً عن دخول الغير لأنه يدخل فيه المعطوف ببل فإن المقصود في جاء ني زيد بل عمروالتابع لاالمتبوع مع أنه ليس ببدل. **قلنا**: المراد من قوله:" مقصود بالنسبة" هو أن لاتكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداءً بنسبة ما نسب إليه والشارح الجامي أشار بقوله: "أي لاتكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء" ثم صرح به بعد ذلك بقوله: "ولايصدق الحد على المعطوف ببل إلخ"

بيان فائدة ذكر المتبوع في البدل

فإن قيل: لما كان المقصود بالنسبة هو التابع فما فائدة ذكر المتبوع **قلنا**:في ذكره فائدة وهو أن النسبة إليه توطية وتمهيد لنسبته إلى التابع.

فإن قيل: مافائدة التوطية والتمهيد. **قلنا**: فيه فائدة وهو أنه لما نسبه إلى المتبوع أولاً حصل به إبهام وإجمال ثم لما ذكر التابع حصل به التفسير والتفصيل ،والتفصيل بعد الإجمال أوقع في الذهن.

بيان أن قوله: " ما نسب" أعم من أن يكون مسندا أو غيره

فإن قيل: المتبادر من قوله: "مانسب إلى المتبوع" هو أن يكون مسنداً إلى المتبوع فلا يتناول مثل ضربت زيداً أخاك فإن "ضربت" فيه ليس بمسند إلى المتبوع بل هو واقع عليه. **قلنا**: قوله: "مانسب إليه" أعم من أن يكون مسنداً أوغيره فكما يتناول مثل جاء ني زيد أخوك كذلك يتناول لمثل أخاك في مثل ضربت زيداً أخاك.

بيان الجنس والفصل في تعريف البدل

فإن قيل: لابد في كل تعريف من الجنس والفصل للجمع والمنع فما جنس هذا التعريف وماهي فصوله. **قلنا**: قوله: "تابع" جنس يتناول سائرالتوابع وقوله: "مقصود بمانسب إلى المتبوع" فصل يخرج به النعت والتاكيد وعطف البيان ،وجه الخروج أن هذه التوابع ليست مقصودة بمانسب إليه بل المتبوع مقصود به وقوله: "دونه" فصل ثان يخرج به العطف بحرف فإن المتبوع فيه مقصود بمانسب إليه مع التابع.

فإن قيل: ماعدا المعطوف ببل وإن خرج به لكن المعطوف ببل لايخرج به لظهور أن المقصود فيه أيضاً هو التابع دون المتبوع فإن المقصود في جاء زيد بل عمرو هو عمرو فقط **قلنا:** جواب ذلك قد عرفت آنفا وهو أنه لايصدق هذا التعريف عليه لأن متبوعه أيضاً مقصود ابتداء لكن ثم بدا له وظهر فأعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى

بيان دفع ما يقال: أن تعريف البدل لا يتناول البدل الذي وقع بعد إلا

فإن قيل: حد البدل لايتناول البدل الذي وقع بعدإلّا في كلام غير موجب والحال أن المستثنى منه مذكور مثل ماقام أحدإلازيد فإن زيدا فيه بدل من أحد ، والحال أنه ليس نسبة مانسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد حاصل السوال أن نسبة القيام في هذا المثال إلى أحد مقصودة نفياً وإلى زيد إثباتا واشترط في البدل أن يتحد النسبتان في الإيجاب والسلب فلايصح أن يكون بدلافلايكون التعريف جامعاً لأفراده. **قلنا:** ليس الشرط في البدل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لأن مانسب إلى المتبوع ههنا هو القيام فإنه نسب إليه نفيا ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا فإن الشرط اتحاد النسية جنسا وهو متحقق ولا تتغير تلك النسبة بتبدلها من النفي إلى الإثبات فيصدق على زيد في ذلك المثال أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أوالنفي.

فإن قيل: قد عرفنا سابقا أن ذكر المبدل منه يكون توطية وتمهيداً للبدل وكيف يمكن أن يكون النفي تمهيداً للإثبات الذي هو نقيضه. **قلنا:** لا استبعاد في ذلك فيمكن أن يقصد بنسبة إلى شيءٍ نفياً لنسبة إلى شيء آخر إثباتا ويكون الأول توطية للثاني لأن النفي والإثبات لم يتوجها إلى شيء واحد بل نفي القيام عن ماعدا زيد والإثبات لزيد ولاريب في أن النفي عن ماعدا الشيء أعون في الإثبات لذلك الشيء فيكون تمهيدا له.

بيان تقسيم البدل إلى الأقسام الأربعة بعد الفراغ من تعريفه

ولما فرغ المصنف من تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال: **(وهو)** أي البدل أنواع أربعة

بيان فائدة زيادة قول الجامي: " أنواع أربعة "

فإن قيل: ما فائدة قوله: " أنواع أربعة". **قلنا:** هو إجمال قبل التفصيل فإنه لما قال أنواع أربعة علم عددها قبل ورود التفصيل وقد علمت في مبحث وهي اسم وفعل وحرف أن الأمور المتعددة بالعطف الواقعة خبرا إذا كان المبتدأ له في صورة المفرد دون الجمع يكون الربط هناك مقدما على العطف لا أن العطف مقدم على الربط ، **فما قاله** الكابلي ههنا أن الخبر هو

المجموع لا كل واحد غير صحيح ،لأن ذلك إنما يكون إذا كان العطف مقدما على الربط مع أن المقدم ههنا هوالربط دون العطف وذلك لأن الخبر إذا كان متعددا والمبتدأ مفردا يكون من قبيل تقسيم الكلي إلى الجزئيات، وههنا تقسيم الجنس إلى الأنواع فظاهرأنه لايمكن أن يكون مجموع انسان وبقر وفرس حيوان بل كل واحد حيوان ولايصح ههنا أن يكون مجموع هذا الأنواع بدلا بل كل واحد من هذه الأنواع الأربعة بدل، وانظر لمزيد التفصيل مبحث وهي اسم وفعل وحرف **(بدل الكل)** أي بدل هو كل المبدل منه ،وفيه إشارة إلى أن الإضافة بيانية أوأشار به إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه وكذلك في قوله:" بدل البعض" **(و)** بدل **(البعض)** أي بدل هو بعض المبدل منه والبحث فيه مثل البحث في قوله: "بدل الكل" الذي مرّ آنفا فتذكر **(وبدل الاشتمال)** أي بدل مسبب غالبا عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر.

بيان أن الإضافة ههناليست بيانية بل هي لامية

فإن قيل: المناسب هو أن تكون الإضافة في بدل الاشتمال بيانية ليوافق بما قبله من بدل الكل وبدل البعض لأن الأصل هي الموافقة دون المخالفه. **قلنا:** لاشك في أن الأصل هي الموافقة لكن يراعى ذلك مالم يلزم منه فساد المعنى، وههنا يلزم منه ذلك لأنه على تقدير كونها بيانية كان معنى قوله: "بدل الاشتمال" أي بدل هوا شتمال المبدل منه ويلزم منه حمل صرف الوصف على الذات لأن الاشتمال وصف لأنه مصدر فيلزم حمله على الذات وهو البدل وذلك غير جائز.

فإن قيل: فما هي الإضافة الصحيحة المرادة ههنا. **قلنا:** الإضافة ههنا لامية من قبيل إضافة المسبب إلى السبب فإن الاشتمال بسبب الإبدال. اظن ان فى هذه العبارة تقديم وتاخير . شان الابدال بسبب الاشتمال

بيان أن اللام في قوله: " الاشتمال" عوض عن المضاف إليه وهو أحد المبدلين

فإن قيل: الألف واللام في قوله: " الاشتمال" عوض عن المضاف إليه كما في الكل والبعض في قوله: "بدل الكل وبدل البعض" فما ذلك المضاف إليه الذي عوض عنه اللام. **قلنا:** ذلك المضاف إليه قوله: " أحد المبدلين" ولذلك قال الحامي ههنا أي بدل مسبب عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر.

بيان أن الاشتمال ههنا أعم من أن يكون اشتمال البدل على المبدل منه أو بالعكس

فإن قيل: المتبادر من قوله: "بدل الاشتمال" هو اشتمال البدل على المبدل منه فلايتناول لمثل قوله تعالى:﴿ يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ لأن البدل وهو قوله: " قتال

فيه" لم يشتمل على المبدل منه وهو الشهرالحرام بل المبدل منه وهو الشهر الحرام اشتمل على البدل. **قلنا**: الاشتمال ههنا أعم من أن يكون اشتمال البدل على المبدل منه أواشتمال المبدل منه على البدل، وليس المراد هواشتمال البدل على المبدل منه فقط كما قلتم في السوال .**فالأول** مثل سلب زيد ثوبه فإن البدل وهو قوله: " ثوبه" مشتمل على زيد لأن الثوب شامل لزيد ومحيط به **والثاني** مثل قوله تعالى ﴿ يسئلونك عن الشهرالحرام قتال فيه﴾ فإن الشهر يشتمل القتال الذي فيه لأن الزمان يكون شاملاً لما تحل فيه من الأفعال ومحيطاً به.

بيان أن المرادمن اشتمال أحد المبدلين على الآخر غالبا لا في الجميع

فإن قيل: إن قوله: " علمه" بدل عن زيد في قوله: " أعجبني زيد علمه"مع أنه لا اشتمال فيه من الجانبين لااشتمال المبدل منه على البدل ولااشتمال البدل على المبدل منه أما عدم اشتمال البدل وهو علمه على زيد فظاهر، وأما عدم اشتمال المبدل منه وهو زيد على ا العلم فلأن المراد من الاشتمال هو الاشتمال الظاهر بمعنى الإحاطة الظاهرة وليس الاشتمال الظاهر ههنا فلا يتوهم أن زيد ا إذاكان عالما فلاشك في اشتماله على العلم **قلنا**: المراد من اشتمال أحد المبدلين على الآخر غالبا. **حاصل** الجواب أن اشتمال أحد المبدلين على الآخرإنما هو في أكثر أفراد بدل الاشتمال وأغلبها لا جميعها ولايجب في تسمية الشيء بالشيء وجود الوصف في جمعيها بل يكفي ذلك في البعض **(و)** بدل **(الغلط)** أي بدل مسبب عن الغلط بأن غلط المتكلم في المبدل منه فأراد أن يقول: مررت بحمار فسبق لسانه وقال: مررت برجل مكان حمار ثم أحس خطأه فتداركه بقوله: "بحمار" ، والكلام في إضافة البدل إلى الغلط مثل ماكان في بدل الاشتمال ،ولذا قال الجامي أن الإضافة في الأخيرين أي بدل الاشتمال وبدل الغلط من قبيل إضافة المسبب إلى السبب بأدنى ملابسة **(فالأول)** أي بدل الكل **(مدلوله مدلول الأول)**

بيان أن المراد من المدلول الذات والمصداق دون المعنى

فإن قيل: المعنى والمدلول والمفهوم ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو مايحصل في العقل من اللفظ ومتغايرة اعتباراً ، فإنه من حيث أنه يقصد من اللفظ معنى ، ومن حيث أنه يفهم من اللفظ مفهوم، ومن حيث أنه يدل عليه اللفظ مدلول ، فإذا ثبت أن المعنى والمدلول شيء واحد فيكون معنى قوله: "مدلوله مدلول الأول" هو أن معناه معنى الأول، ومن المعلوم أن معنى اللفظ إذا كان معنى اللفظ الأخر أيضاً يكون اللفظان مترادفين ، ولاترادف في بدل الكل فإن أخوك في المثال المعروف ليس بمترادف لزيدٍ ، لأن مدلول زيد حيوان ناطق مع هذا التشخص

لايتناول إلا لمن سُمِيّ به بخلاف أخوك فإنه يطلق على مطلق ذات ثبت لها أخوة المخاطب .
قلنا: المدلول ههنا بمعنى الذات والمصداق لا بمعنى المعنى الذي يفهم من اللفظ فيكون معنى قوله: "مدلوله مدلول اللفظ" أن ذاته ذات الأول ومصداقه مصداق الأول ، ولما كان ذاته ذات الأول لم يكونا إلامتحدين ذاتا، ولهذا قال الجامي: يعني متحدان ذاتا ثم نفى أنه ليس المراد ههنا الاتحاد في المعنى والمفهوم الذي يكون في الترادف وقال: لا أن يتحدا مفهوما هما ليكونا مترادفين، ومثال البدل الكل هو جاء ني زيد أخوك فإنهما متحدان ذاتاوإن اختلفامفهوما

رد من السيد الجرجاني على ما قاله الرضي أنه لا فرق بين بدل الكل وعطف البيان

واعلم أن ههنا مسئلة هي معركة الآراء اختلف فيها النحاة فالمصنف ابن الحاجب عد بدل الكل من الكل وعطف البيان تابعين مستقلين كما هو في المتن ،وقال الشيخ الرّضي إنهما شيء واحد لاتغاير بينهما، وعبارته في شرحه هكذا: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لاأرى عطف البيان إلابدل الكل، ثم أجاب البعض بأنه لانسلم الاتحاد بينهما بل بينهما فرق جلي وهو أن في البدل يكون المقصود هو التابع فقط وفي عطف البيان يكون المقصود هو المتبوع لاالتابع لأنه بيان والبيان يكون فرع المبين فيكون المقصود هو المتبوع لامحالة. **فأجاب** عن ذلك بقوله: "والجواب أنا لانسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولافي سائر الأبدال إلا الغلط. **حاصل** الكلام أن الشارح الرضي حكم بتخطية ماقاله الناس من أن البدل غير عطف البيان ، **ولكن** سيد المحققين سند المدققين السيد الشريف الجرجاني صاحب شرح المواقف نظر في ما قاله النحاة من الفرق بين البدل وعطف البيان وفي ماقاله الرضي من عدم الفرق فأجاب في حاشيته المهمة على شرح الرضيعما قاله الرضي ، و الشارح الجامي أيضا لما لم يرض بما قاله الرضي نقل قوله في شرحه للرد عليه وأورد الجواب الذي أجاب به السيد الجرجاني وهو أن النحاة لم يريدوا بقولهم في تعريف البدل: "أن المقصود بالنسبة هوالتابع دون المتبوع" أن المتبوع ليس بمقصود أصلا بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصليا فليس مقصود هم من قولهم: " أن المتبوع فيه غير مقصود" أنه ليس بمقصود أصلا حتى يتوجه إليه الاعتراض بأنه مقصود بل مقصودهم من كونه غير مقصود أنه ليس من قبيل المقاصد الأصلية ، نعم لوكان مقصود هم من قولهم: " أنه غير مقصود" أنه ليس بمقصود أصلاً لكان لقول الرضي معنى ويتوجه إليه اعتراضه ،**وإذا** عرفت هذا لم يبق اشتباه في الفرق بين بدل الكل وعطف البيان ،ففي مثل قولك: " جاء ني أخوك زيد" إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تتمة له توضيحًا فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني

وجئت بالأول توطية له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحيئنذ يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً. والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطية فالفرق ظاهر. **(والثاني)** أي بدل البعض **(جزء ه)** أي جزء المبدل منه.

بيان أن قوله:"والثاني جزئه" من قبيل عطف الجملة على الجملة

فإن قيل: هذا التركيب من قبيل عطف الاسمين على معمولين عاملين مختلفين وهو غير جائز كما مر، وذلك لأن قوله: "الثاني" عطف على قوله: "الأول" وقوله: "جزئه" عطف على قوله:"مدلول الأول" والعامل مختلف لأن العامل في قوله: "الأول" هو الابتداء وفي قوله: "مدلول الأول" مفعول مالم يسم فاعله لقوله: "مدلوله" فتقديره والثاني مدلوله جزئه أي جزء الأول وهو المبدل منه. **قلنا:** ليس من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين بل هو من قبيل عطف الجملة على الجملة، وذلك لأن قوله: "الثاني" مبتدأ، وقوله: "جزئه" خبره.

فإن قيل: لابد ههنا من التقدير بأن يقال: الثاني مدلوله جزئه ،لأن العبارة بدون هذا التقدير غير صحيحة لأن الثاني أي بدل البعض ليس عين جزء المبدل منه لأن البدل لفظ، واللفظ ليس جزء المبدل منه فإن لفظ قوله: "رأسه" ليس بجزءٍ من زيد بل مدلوله جزء من مدلوله فلابد من تقدير المدلول وليس لصحة تقديره طريق إلّا أن يعطف قوله: "جزئه" على قوله: "مدلول الأول" فلما عطف عليه دخل تحت قوله: "مدلوله" وليس ذلك إلا من قبيل عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين، وذلك مما لايجوز. **قلنا:** قوله: "الثاني جزئه" من قبيل عطف الجملة على الجملة، فجملة قوله: "الثاني" جزئه معطوفة على جملة قوله: "الأول" مدلوله مدلول الأول.

فإن قلت: إنه لايصح تحقق قوله: "مدلوله" قبل قوله: "جزئه" إلا بطريق العطف. **قلنا:** لانسلم أنه لايمكن تحققه إلابطريق العطف بل يمكن ذلك بطريق التقدير أيضاً فنقدرقوله: "مدلوله" قبل قوله: "جزئه" فيكون العبارة هكذا الثاني مدلوله جزئه فيكون تحقق قوله: "مدلوله" يكون بحكم التقدير لابحكم العطف.

فإن قيل: ماهي القرينة على تقدير قوله: "مدلوله" فإنه لابد من القرينة على ما يكون المقدر في الكلام وإلا فكيف يذهب الذهن إليه مع عدم وجوده في الكلام. **قلنا:** القرينة عليه وجوده في تعريف بدل الكل فيعلم من وجود قوله: "مدلوله" هناك وجوده ههنا أيضاً.

فإن قيل: مامثال البدل البعض .**قلنا:** مثاله ضربت زيداً رأسه. **(والثالث)** أي بدل الاشتمال **(بينه وبين الأول)** أي المبدل منه **(ملابسة)** بحيث توجب النسبة إلى المتبوع

النسبة إلى الملابس إجمالاً .

دفع ما يقال: أن تعريف بدل الاشتمال يصدق على مثل ضربت زيدا غلامه مع أنه بدل الغلط

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير فإنه يصدق على قوله: "غلامه" في مثل ضربت زيداً غلامه مع أنه بدل غلط، وجه صدقه عليه أن بين قوله: " غلامه" وبين زيد أيضا ملابسة لظهور التعلق والملابسة بين المالك وغلامه. **قلنا**: ليس المراد من الملابسة مطلق الملابسة بل المراد بها ماتكون بحيث توجب النسبة إلى المتبوع بسبب تلك الملابسة النسبة إلى التابع إجمالاً ، و معنى ذلك أنه لمانسب الفعل مثلا إلى المبدل منه تضمن تلك النسبة إليه النسبة إلى التابع أيضاً إجمالاً كما في أعجبني زيد علمه فإنه يعلم ابتداء من نسبة الإعجاب إلى ذات زيد أن ذلك الإعجاب ليس باعتبار ذات زيد بل باعتبار صفة من صفاته لأن ذات زيد ليس بمتعلق الإعجاب فإنه ليس بأمر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الإدراك يحصل بالجهل بصفة من صفاته التي يتعلق بها الإعجاب فيتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالا فإن العقل صارف عن تعلق الإعجاب بذاته فلما قال: علمه علم من ذلك أن الصفة التي تعلق الإعجاب بزيد هو العلم ،وهذا المثال لِما كانت الصفة فيه داخلة في الذات فإن العلم ليس أمر خارج عن ذات زيد بل هو شيء داخل في من قام به العلم ومثل سلب زيد ثوبه فإن نسبة السلب إلى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب أن شيئًا مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال: ثوبه علم من ذلك أن نسبة السلب إلى زيد كانت لأجل الثوب فخرج مثل غلامه في ضربت زيداً غلامه منه لأنه نسبة الضرب فيه إلى زيد لاتتضمن النسبة إلى شيء آخر وذلك لأن نسبة الضرب إلى زيد تامّة ،ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولم يصدق تعريف بدل الاشتمال عليه.

بيان فائدة قول المصنف "بغيرهما"

فإن قيل : لما كان بدل الاشتمال هو مايكون بينه وبين متبوعه ملابسة فيصدق على كل واحد من بدل الكل وبدل البعض لوجود الملابسة القويّة فيهما بين التابع والمتبوع لظهور أن كون مدلول شيء عين مدلول الآخر أو كون مدلوله جزء منه من أقوى الملابسات مع أنه يجب عدم صدقه عليهما لكونهما قسيمين له فزاد المصنف رحمه اللّٰه تعالى في تعريف بدل الاشتمال قوله: **(بغيرهما)** ليَخرُجا به ، وجه الخروج هو أن المراد من الملابسة المذكورة بغير كون البدل كل المبدل منه أوجزئه.

بيان أن المبدل منه إذا كان جزء من البدل فهو أيضا من قبيل بدل الاشتمال

فإن قيل: ههنا بقي مايكون المبدل منه جزء من البدل فهل هو خارج من بدل الاشتمال أوداخل فيه .**قلنا:** هو داخل فيه لأن الملابسة في هذه الصورة أي كون المبدل منه جزء من البدل ظاهرة، وماذكر في التعريف من القيود متحققة فيه فمن أين يحكم عليه بالخروج فيكون الإبدال فيه بناء على هذه الملابسة ومثاله المعروف نحو نظرت إلى القمر فلكه فإن المبدل منه هو القمر جزء من البدل وهو فلكه.

بيان أن الإيراد الوارد على مثال نظرت إلى القمر فلكه من قبيل المناقشة في المثال

فإن قيل: لانسلم جواز هذا النوع من البدل لعدم كونه مَرْوِيًّا عن العرب ولئن سلمنا جوازه فلانسلم أن القمر بعض الفلك بل هو مركوز فيه فيكون الفلك شاملاً له وعين بدل الاشتمال لا أن المبدل منه جزء من البدل. **قلنا:** هذا من قبيل المناقشة في المثال وهولا يضر المقصود فإنه إن لم يثبت هذا المثال يورد للإيضاح والإثبات مثال آخر يكون مطابقاً للممثل فإن المقصود هو الممثل لا المثال ،والمثال الآخر موجود وهو مثل رأيت درجة الأسد برجه ولامجال للمناقشة المذكورة فيه لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات وهي ستين وذلك لأن الفلك مشتمل على ثلاث مأة وستين درجات ، ثم إذا قسمت على اثني عشر يحصل منه ثلاثون وكل واحد من اثنى عشر يسمى برجاً ،فالبرج يكون مشتملاً على ثلاثين درجة ولكل واحد من البروج أسماء مخصوصة ،وهي حمل وثور وجوزاء ، وهي البروج الربيعية ، فإن الشمس يكون فيها في فصل الربيع، والسرطان والأسد والسنبلة ، وهي البروج الصيفية ، والميزان والعقرب والقوس، وهي الخريفية ، والجدي والدلو والحوت وهي الشتوية فإن الشمس في الشتاء تكون فيها فا لأسد اسم واحد من تلك البروج ، فالدرجه جزء من البرج ففي هذا المثال يكون المبدل منه جزء من البدل بدون مناقشةٍ.

بيان وجه عدم جعل بدل الكل عن البعض قسما مستقلا

فإن قيل: لماجعل بدل الكل عن الكل قسما، وبدل البعض عن الكل قسما فكان المناسب أن يجعل بدل الكل عن البعض أيضاً قسما على حدة ويكون قسما خامسا للبدل ،ويسمى ببدل الكل عن البعض. **قلنا:** إنما لم يفعلوا كذلك لقلته وندرته بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب والأمثلة المذكورة من المخترعات.

بيان أن مايقوله بعض الجهال: أن القمر مركوز في الفلك غير صحيح

واعلم تبعاً واستطرداً أن ما قالوا سابقاً: أن القمر جزء من الفلك أومركوز فيه ومعنى

كونه مركوزا فيه أنه وإن لم يكن جزء منه لكنه أُثبِتَ فيه كما يثبت الحجر في الجدار قال صاحب المصباح المنير العلامة الفيومي: ركزت الرمح ركزاً من باب قتل أثبتُّه في الأرض فارتكز، **ولكنه** علم بعد التحقيق الذي جاء اليوم من أصحاب العلوم الفلكية الجديدة أن القمر ليس بجزء من الفلك ولامركوز فيه بل كل من الشمس والقمر وسائر الكواكب معلقة في الفضاء تحت السماء، وما يتمسك به بعض من لا صلة لهم بالعلوم من قوله تعالىٰ ﴿ كل في فلك يسبحون ﴾ فليس لهم في تلك الآية الكريمة استدلال قال العلامة الآلوسي البغدادي في سورة الأنبياء: وقال أكثر المفسرين هو موج مكفوف تحت السماء يجري فيه الشمس والقمر وقال الضحاك: هو ليس بجسم وإنما هو مدار هذه النجوم انتهى كلامه. وقال المفتي الشهير المفسر الكبير والمحدث البصير محمد شفيع في تفسيره معارف القرآن تحت تلك الآية في سورة الأنبياء ماترجمته ناقلا عن روح المعاني أن الفلك في الأصل كل شيء دائر ومنه فلكة المغزل ولهذا يقال للسماء أيضاً: فلك ثم يقول: المراد من الفلك ههنا مدار الشمس والقمر الذي يسيران فيه ،وفي ألفاظ القرآن وإن لم يكن تصريح على أن مدارهما هل هو في داخل السماء أم خارج عنها لكن التحقيقات الحالية الخلائية أوضحت أنها تحت الفلك بفاصلة كثيرة ، ثم يقول الشيخ تحت تلك الآية في سورة يٰس أن ليس معنى الفلك ههنا هو السماء بل المراد منه هي الدائرة التي تتحرك السيارات فيها، ويعلم من تلك الاية أن القمر ليس بمركوز في الفلك كما هو من نظريات بطليموس في علم الهيئه ، بل القمر تتحرك في المدار المختص به تحت الفلك كما أثبته التحقيق الحالي من المهرة في الفلسفة الجديدة ووصول الانسان إلى القمر. **(والرابع)** أي بدل الغلط **(أن تقصد)** أي أن يكون بأن تقصد.

بيان أن قوله: " أن تقصد" بمعنى يكون بأن تقصد.

فإن قيل: إن قوله: " الرابع" مبتدأ وقوله: " أن تقصد" خبره ،والخبر يكون محمولاً على المبتدأ ولايصح حمل قوله: " أن تقصد" على قوله: " الرابع" لأن الرابع عبارة عن بدل الغلط وهو صفة الاسم وقوله: " أن تقصد " لدخول " أن" المصدرية عليه يكون بمعنى القصد، والقصد صفة المخاطب فلم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل هكذا قال صاحب المحرم عبدالله آفندى وأيضاً لزم تفسير الشيء بوصف الغير. **قلنا**: المراد من قوله: " أن تقصد" أي يكون بأن تقصد فلما قلنا: يكون والضمير فيه راجع إلى البدل فكما أن البدل صفة اللفظ والاسم كذلك كون البدل أيضاً من صفات اللفظ والاسم.

فإن قيل: لما قدر قوله: "يكون" فكيف حصل به ارتباط قوله: " أن تقصد" بقوله: "يكون"

المقدر. **قلنا:** نقدر الباء السببية أيضا قبل قوله: "أن تقصد" حين تقدير قوله: "يكون" ونقول: بأن تقصد فارتباط قوله: "أن تقصد" بماقبله هوأنه سبب له أي يكون بسبب قصدك إليه

فإن قيل: فما هي القرينة على حذف الباء . **قلنا:** حذف حروف الجر من "أنْ" و "أنَّ" كثير شائع كذا قال صاحب غاية التحقيق ، **واعلم** أن في بعض نسخ الجامي أن يكون بأن تقصد وفي بعض النسخ يكون بأن تقصد بدون أن وهى النسخة التي في المحرم. (**إليه**) أي إلى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما(**بعدأن غلطت بغيره**) أي بغيرالبدل وهو المبدل منه

بيان وجه التعبير بقوله: "بعد أن غلطت بغيره" دون المتبوع أو المبدل منه

فإن قيل: ينبغي أن يقول: بعد أن غلطت بالمتبوع أوبعد أن غلطت بالمبدل منه لأن المراد من قوله:" بغيره" ليس إلّا المتبوع والمبدل منه: والتصريح بالمقصود أولى مما لاتصريح فيه. **قلنا** : ذكر المبدل منه في بدل الغلط ليس من حيث أنه متبوع أومبدل منه بل من حيث أن المتكلم قد غلط فيه فلم يذكره المصنف باسم المتبوع أوالمبدل منه تنبيهًا على ذلك.

بيان ذكر حالين للبدل بعد الفراغ عن أقسامه

ولما فرغ المصنف عن أقسام البدل شرع في بيان أحواله ،وله حالان ذكر **الأول** بقوله: "ويكونان معرفتين" **والثاني** بقوله: "ويكونان ظاهرين" وفصّل الأول بقوله: (**ويكونان**) أي البدل والمبدل منه (**معرفتين**) نحو ضرب زيد أخوك فإن المبدل منه وهو زيد والبدل وهو أخوك كليهما معرفتان. (**ونكريتن**) نحوجاء ني رجل غلام لك فإن قوله: " رجل"وهو مبدل منه و"غلام" وهوالبدل كلاهما نكرتان. (**ومختلفتين**) وهو يتناول صورتين. **الأولى**: أن يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة، ومثاله بالناصية ناصية كاذبة فالمبدل منه وهو قوله: " الناصية" معرفة ،والبدل وهو قوله: " ناصية" المذكور ثانيا نكرة. **والثانية**: أن يكون المبدل منه نكرة والبدل معرفة نحوجاء رجل غلام زيد ، فالمبدل منه وهو رجل نكرة ،والبدل وهو قوله: " غلام زيد " معرفة بالإضافة. **ولما** كان الأخير منهما وهو ما إذاكان المبدل منه معرفة والبدل نكرة لم يكن جوازه على الإطلاق بل هو مشروط بشرط فبيّن ذلك الشرط بقوله: (**وإذاكان**) البدل (**نكرة**) مبدلة (**من معرفة**) ولماكان قوله: "من معرفة" خبر لقوله" كان " وخبرية الظرف ليس إلاباعتبار المتعلق فقدر قوله: "مبدلة " ليكون متعلقا لقوله: " من معرفة" والقرينة على كون المتعلق مشتقا من فعل خاص وهو قوله: " مبدلة " هو بحث البدل (**فالنعت**) أي نعت البدل النكرة واجب ،والألف واللام في قوله: " فالنعت" عوض عن المضاف إليه أي نعت البدل النكرة

بيان أن قوله: " فالنعت" مبتدأ والخبر محذوف

فإن قيل: قوله: " فالنعت" جزاء لقوله: " إذا كان نكرة" والجزاء لابد أن يكون جملة خبرية مع أن قوله: "فالنعت" مفرد. **قلنا**: قوله: " فالنعت" مبتدأ وخبره محذوف أي فالنعت واجب، وللإشارة إلى أن اللام عوض والخبر محذوف قال الجامي ههنا أي نعت البدل النكرة واجب.

بيان وجه وجوب نعت البدل النكرة عن المعرفة

فإن قيل: لم قلتم بوجوب نعت البدل النكرة عن المعرفة .**قلنا**: من المعلوم أن المقصود هو البدل فلو صحت بدلية النكرة من المعرفة بدون كونها منعوتة لزم كون المقصود أنقص من غير المقصود، لأن البدل النكرة بدون النعت لاشك في كونه أنقص من المبدل منه الذي هو معرفة لأن النكرة أدنى حالاً من المعرفة.

فإن قيل: البدل النكرة حين جعلها منعوتة أيضاً نكرة لم تخرج عن النكارة والمبدل منه معرفة فالبدل النكرة بكونه منعوتا لم يخرج عن الأنقصية. **قلنا**: بسبب النعتية وإن لم تخرج عن الأنقصية لكهنم أتو بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ، والجبيرة وإن لم تكن كالبرء وعدم الجرح إلا أن الجبيرة تفيد بعد تحقق الجرح **(مثل بالناصية ناصية كاذبة)**.

بيان الحال الثاني للبدل بعد الفراغ عن الأول

ولما فرغ من بيان الحال الأول شرع في تفصيل الحال الثاني فقال: **(ويكونان ظاهرين)** نحو جاء زيد أخوك فإن المبدل منه وهو زيد والبدل وهو أخوك كليهما اسمان ظاهران **(ومضمرين)** نحوالزيدون لقيتهم إياهم فإن الضمير المتصل فيه مبدل منه والضمير المنفصل وهوإيا هم بدل عنه وكل واحد منهما ضميران. **(ومختلفين)** وهو يتناول قسمين **الأول**: أن يكون المبدل منه ضميرا والبدل ظاهراً ، مثل أخوك ضربته زيداً ، فإن الضمير المنصوب المتصل في قوله: "ضربته " مبدل منه، والاسم الظاهر وهو قوله: " زيدا " بدل عنه ، **والثاني** أن يكون المبدل منه اسماً ظاهراً والبدل مضمراً ، نحوضربت زيداً إياه ، فإن الاسم الظاهر فيه وهو زيد مبدل منه ،والضمير المنفصل وهو قوله: " إياه" بدل عنه.

بيان أنه لا يجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب ببدل الكل

ولما علم من قوله: "مختلفين" أن يصح إبدال كل اسم ظاهر من كل مضمر مع أنه لايجوز أن يبدل الاسم الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب فصّل ماجاز من ذلك ومالا يجوز منها فقال: **(ولايبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب نحوضربته زيد)**

بيان وجه عدم صحة إبدال الاسم الظاهر عن مضمر المتكلم والمخاطب

فإن قيل: ماوجه عدم صحة إبدال الاسم الظاهر عن مضمر المتكلم والمخاطب. **قلنا**: وجه ذلك أن مضمرالمتكلم المخاطب أقوى في المعرفه وأخص دلالة من الظاهر فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً.

فإن قيل: فينبغي أن لايكون الاسم الظاهر عن المتكلم والمخاطب ببدل البعض والاشتمال والغلط أيضاً . **قلنا**: لتغاير مدلول البدل عن المبدل منه في هذه الثلاثة فالمانع من البدلية وهو اتحاد البدل والمبدل منه فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول فيقال: اشتريتك نصفك في إبدال الظاهر عن ضمير المتكلم، واشتريتني نصفي في إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، وهذان المثالان لبدل البعض، وأعجبتني علمك في إبدال الظاهر عن ضمير المخاطب، وأعجبتك علمي في إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، وهذان في بدل الاشتمال، وضربتك الحمار في إبدال الظاهر من ضمير المخاطب وضربتني الحمار في إبدال الظاهر في ضمير المتكلم وهذان مثالان لبدل الغلط.

بيان عطف البيان بعد الفراغ عن البدل

ولما فرغ عن بحث البدل شرع في البحث عن عطف البيان فقال: **(عطف البيان تابع)** شامل لجميع التوابع (**غير صفة**) احترزبه عن الصفة (**يوضح متبوعه**) فقوله: " عطف البيان" مبتدأ، وقوله: " تابع" خبره ، وقوله: " غير صفة" صفه لقوله : " تابع" وقوله: "يوضح " صفته الثانية .

بيان الجنس والفصل في تعريف عطف البيان

واعلم أنه لابد في كل تعريف من الجنس والفصل فقوله: " تابع" جنس يشمل سائر التوابع وقوله: " غير صفة" فصل أول تخرج به الصفة لأن المقصود من الصفة دلالته على معنى في متبوعه، وعطف البيان ليس كذلك لأن المقصود منه إيضاح متبوعه سواء كان معنى فيه أولا ،وقوله: "يوضح متبوعه " فصل ثان يخرج به البدل والعطف بالحرف والتاكيد، **أما** خروج البدل فلأن المقصود فيه بالنسبة التابع دون المتبوع ،وههنا المتبوع دون التابع ، **وأما** العطف بالحرف فلأن المقصود فيه المتبوع والتابع كلاهما ،والمقصود ههنا المتبوع فقط، وأما التاكيد فلأنه يقرر متبوعه لا أنه يوضحه.

بيان أن عطف البيان لا يجب أن يكون أوضح عن المتبوع بل يجوز أن يكون مساويا له في الوضوح أويكون المتبوع أوضح أيضا

فإن قيل: يعلم من قوله: "يوضح متبوعه" أن يكون التابع أوضح من المتبوع لأن موضح الشيء إذا لم يكن أوضح من ذلك الشيء فكيف يمكن أن يوضحه فإذا وجب كون عطف البيان أوضح من المتبوع فلا يشمل عطف البيان لتركيب يكون عطف البيان فيه مساوياً لمتبوعه في الوضوح أويكون متبوعه أوضح منه مع أنهما أيضامن قبيل عطف البيان. **قلنا**: لايعلم من قوله: "يوضح" وجوب كون التابع أوضح من المتبوع بل يعلم منه أن بسبب التابع ازداد المتبوع وضوحا، وذلك كما يحصل بسبب كون التابع أوضح يحصل بسبب كون التابع مساويا للمتبوع أوأنقص منه في الوضوح أيضا

فإن قيل: كيف يمكن أن يوضح المتبوع وهو ليس بأوضح منه. **قلنا**: إذاجتمع الواضح مع واضح آخر مساويا له في الوضوح أوأقل منه يحصل به أيضاً إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد فيصح أن يكون المتبوع مساويا له أوأوضح منه مثل (**أقسم بالله أبو حفص عمر**) وطريق تطبيق هذا المثال بالممثل هوأن أبو حفص كنية أميرالمؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالىٰ عنه و"عمر" عطف بيان له.

بيان سبب ورود قوله: "أقسم بالله أبو حفص عمر"

فإن قيل: ما سبب ورود قصة هذا الكلام. **قلنا**: قصته أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه فقال إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستَحْمَلَه فظنه كاذباً وجاء في بعض الروايات أن عمر أقسم وقال: والله ليس لها نقب ولادبر فلم يحمله فانطلق الأعرابي وحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره شعر

أقسم بالله أبو حفص عمر ☆ مامسها من نقب ولادبر ☆ اغفرله اللّٰهم إن كان فجر

وعمرمقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال اغفرله اللّٰهم إن كان فجر قال: اللّٰهم صدق صدق. حتى التقيا فأخذ بيده فقال: ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوّدَه وكساه، وهذه القصة ذكرها الشارح الرضي والشارح الجامي كلاه ما إلا أن الشارح الجامي قبل ذكر القصة عبر عن عمر رضى الله تعالىٰ عنه في تطبيق المثال بالممثل بأمير المؤمنين والرضي لم يبين التطبيق أصلا فلم يعلم حاله في أنه هل يعتقد كونه أميرالمؤمنين أم لا لكن لشهرة أمره أنه من الشيعة يمكن أن يظن أن عدم التعبير عنه إنما هو لاعتقاده التشيع لكنه مع شهرة كونه متشيعاً يدعو له بدعاء "رضي الله تعالىٰ عنه" مع أن كتاب الرضي الذي عندي طبع

في إيران بمطبعة المكتبة المرتضوية ومؤسسها عبدالكريم التبريزي فيعلم من ذلك أنه ليس من غلاتهم ، ووجدت في ماأذكره من المواضع التي جاء فيها ذكر أبي بكر وعمر فإنه يدعولهما بدعاء رضي اللّٰه تعالىٰ عنه .واللّٰه أعلم بحقيقة الحال.

بيان الألفاظ المشكلة في القصة الواردة في قوله: " أقسم باللّٰه إلخ "

واعلم لمزيد الفائدة معاني الألفاظ المشكلة من تلك القصة فقوله: "دبراء" مشتق من الدبر وهو علة في البعير قال السيد السند في حاشيته على الرضي في بيان معنى الدبرأنه تَخَرُّقُ ظهر الدابة من الركوب ونحوه، ولذا فسره العصام بقوله: "ريش پشت" ،وعجفاء بمعنى(لاغر) ومعناه في الأفغانية (خواره) ونقباء هي الناقة التي رقت أخفافها، ويقول السيد السند في تفسير ذلك: نقيب البعير إذا رقت أخفافه، ونَقَبَ الخف الملبوس أي تَخرَّقَ، ومعنى قوله:"واستحمله" أي طلب منه ناقة حمولة ،ومعنى قوله: "فلم يحمله" أي لم يعطه عمر الناقة ، وقوله: " فحمل بعيره" أي حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره وساق، وقوله: "البطحاء" أي الوادى التي فيه حصباء صغار،أي توجه نحو الوادى التي فيه حصباء صغار، أوكانت هنا واد سميت بالبطحاء وقوله: "جعل يقول" أي شرع في أن يقول، وقوله: " ضع عن راحلتك" أي أنزل ما عليها من الحمل وقوله: " فحمله على بعيره " أي أعطاه بعيرنفسه.

فإن قيل: الفصل يأتي بمعنى مقابل النوع والجنس وكذا بمعنى مقابل الباب والكتاب وههنا لا يصح واحد منهما. **قلنا**: الفصل ههنا مصدر بمعنى الفرق ولذا قال الجامي أي فرقه

بيان الفرق بين عطف البيان والبدل من حيث اللفظ

لما كان الفرق بين عطف البيان والبدل من حيث المعنى ظاهرا من تعريف البدل وعطف البيان من أن البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية وعطف البيان غير مقصودها، وإنما المقصود المتبوع بخلاف الفرق من حيث اللفظ فإنه غيرُ ظاهر بينه بقوله: **(وفصله)** أي فرقه **(من البدل لفظا)** أي من حيث الأحكام اللفظية واقع **(في مثل أنا ابن التارک البكري بشر)**

فإن قيل : ماوجه النصب قوله: " لفظا ". **قلنا**: هومنصوب على أنه تمييز و إليه أشارشارح الجامي بقوله:"من حيث الاحكام اللفظية " فإن لفظ "من حيث" يفسربه التمير.

فإن قيل: ماإعراب قوله: "في مثل" إلخ. **قلنا**: هومرفوع باعتبار الدتعلق المقدر وهو واقع أي واقع في مثل، وإليه أشارشارح الجامي حيث قدر قوله: "واقع" قبل قوله:" في مثل".

بيان أنه من أين علم الفرق بين عطف البيان والبدل وكذا ما طريق الاستدلال به

فإن قيل: كيف يعلم الفرق بينهما من هذا البيت، وماطريق الاستدلال به على ذلك الفرق. **قلنا**: لايجوزفيه كون بشر بدلا من البكري ويجوزكونه بياناله، وذلك لأن البدل في حكم التكرير، وعلى تقدير البدلية معنى البيت أنا بن التارك بشر فإن بشرا لكونه بدلاعن البكري يكون عامل البكري وهوالتارك داخلا على بشر فيكون أنا بن التارك بشر، وهذا التركيب غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد.

فإن قيل: ما المصرع الثاني لهذا البيت، ومامعناه. **قلنا**: المصرع الثاني هو قوله: " عليه الطيرترقبه وقوعا"، والبيت للمراد الاسدي.

فإن قيل: ماتركيب هذا البيت ومامعناه. **قلنا**: الشاعر يفتخر بأنه ابن من قتل البكري الذي هو من شجعان العرب فقتله مع شجاعته مجتمعا عليه الطير إذ ضربه وألقاه في المعركة واقعة حوله مترقبة عليه لخروج روحه لأن الحيوان ما دام به رمق لا تقربه الطير خصوصا في الانسان.

بيان تركيب هذا الشعر

فإن قيل: ما تركيب هذا الشعر **قلنا**: قوله:" أنا" مبتدأ وقوله:" ابن" خبر ومضاف إلى قوله:" التارك" المضاف إلى قوله:" البكرى" وقوله :"بشر" عطف بيان له، وفي قوله: " عليه الطير" تركيبان، لأن التارك لا يخلو إما أن يكون بمعنى المصير أو يكون بالمعنى الأصلي له. فإن كان بمعنى المصير الذى هو من التصيير الذى يقتضي مفعولين فهو سفعول ثان لقوله: "التارك" وإضافة التارك إلى البكرى من إضافة صيغة اسم الفاعل إلى المفعول الأول وإن كان بمعناه الأصلى فقوله: " عليه الطير" باعتبار المتعلق حال من قوله: "بشر" وقوله:" الطير" فاعل الظرف أي قوله:" عليه" ويجوز أن يكون قوله:" الطير"مبتدأ وقوله: "عليه" خبر مقدم، وقوله: " ترقبه" حال من الطيرإن كان فاعلا لقوله: "عليه" أو هو حال من الضمير المستكن في الظرف إن كان قوله: " الطير" مبتدأ وعليه خبر مقدم عليه وقوله:" وقوعا" جمع واقع حال من فاعل قوله:" ترقبه" وقد علمت أن الغرض من قوله: "وفصله" الفرق اللفظي وأما المعنوي فهو مابيناه.

بيان أن قوله: " أنا ابن التارك إلخ" وإن كان مسئلة جزئية إلا أنه بزيادة لفظ مثل قبل قوله: " أنا ابن التارك إلخ" إشارة إلى العموم

فإن قيل: مسائل الفن تكون قواعد وقوله:" مثل أنا بن التارك" إلخ مسئلة جزئية. **قلنا**: المراد بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه

الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد . **ويمكن** أن يراد بقوله: " في مثل أنا ابن التارك" إلخ ما هو أعم من الباب المذكور وهو باب ضارب زيد فإنه كان مختصا بعطف بيان الذي كان متبوعه معرفا باللام أضيفت إليه الصفة المعرفة باللام وههنا أعم من ذلك وهو كل لفظ خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا فيتناول صورة النداء أيضا كما يتناول صورة الإضافة فإنك تقول: يا غلام زيد وزيدا بالتنوين فإن قوله:" غلام" في يا غلام منادى مبني على ما يرفع به وهو الضم وزيد يجوز أن يكون عطف بيان منه وأن يكون بدلا منه فإن كان عطف بيان يجوز بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى وهو حكم مخالف لحكم كونه بدلا وهو أن يقال: يا غلام زيد بالضم من غير تنوين فإنه إذا جعل زيد بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لأن حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط. **والمعنى** الأول أظهر من الثاني، والثاني أفيد ، أما أظهرية الأول فهو أن المصنف لم يقل نحو أنا ابن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن إضافته إلى هذا التركيب أن مراده تخصيص، وأما أفيدية الثاني أن الثاني شامل إلى صور أخرى والأعم الشامل يكون أفيد وأكثر فائدة .**وههنا** قد تمت مباحث المعرب بعون الله تعالى وتوفيقه ونسأله أن يوفقنا إتمام مباحث المبني أيضا .

فهرس المجلد الثانی

☆